

حاشي

تحفة المحتاج بشرح المنهاج

للعلمتين الفيامتين والامامين القدوتين العلامة العارف بالله
الشيخ عبد الحميد الشرواني نزيل مكة المكرمة والامام المحقق
والعلامة المدقق الشيخ احمد بن قاسم العبادي على تحفة
المحتاج بشرح المنهاج تأليف الامام العالم العلامة
الأوحد الفهامة خاتمة المحققين شهاب الدين احمد
ابن حجر الهيتمي الشافعي نزيل مكة المشرفة
تعمد الله الجميع برحمته امين

(الجزء الخامس)

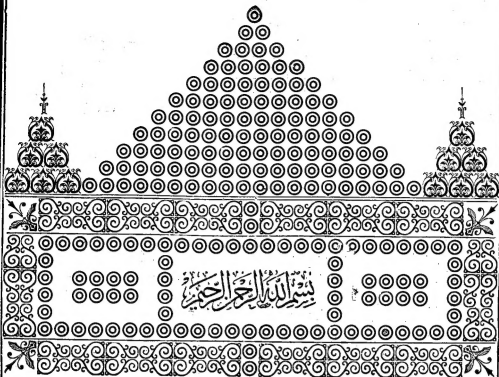
(وبهامشه تحفة المحتاج بشرح المنهاج)

(تنبيه) قد وضعت حاشية العلامة الشيخ عبد الحميد الشرواني
في أول كل صحيفة وحاشية الامام ابن قاسم العبادي في آخر كل
صحيفة مفصلاً بينهما بجدول وجعلت التعقيب تابعة لحاشية الشرواني
(و رجعت وصححت على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء)

بطلب من المكتبة التجارية الكبرى بأول شارع محمد علي بمصر

لصاحبها مصطفى محمد

مطبعة مصطفى محمد
شارع الكبرياء بمصر



(كتاب السلم)

اي كتاب بيان حقيقته واحكامه اه غش (قوله ويقال له الخ) اى لغة هذه الصيغة تشعر بان السلم هو الكثير المتعارف وان هذه اللغة قليلة اه غش وبعبارة المعنى السلم لغة اهل الحجاز والسلف لغة اهل العراق سمي اى هذا العقد سمي تسليم راس المال في المجلس وسلفا لتقديمه اه وقوله سمي الخ في النهاية مثله قال غش قوله لتسليم الخ اى لا شرائط التسليم لصحة العقد قوله لتقديمه اى تقديم نقده على استيفاء المسلم فيه غالباً من غير الغالب ما لو كان حالاً او محله المسلم اليه ودفعه حالاً في مجلس العقد اه (قوله ويقال له) اى قوله وقد يستشكل في النهاية وكذا في المعنى الا قوله لا اى اية الدين (قوله) الا ما شذبه الخ انظر الذي شذبه هل هو عدم جزاء السلم او ان جوازه معتبر على وجه مخالف لما عليه الاثمة فيه نظراً للظاهر الاول فليراجع اه غش اقول بل الظاهر الثاني والا لكان الظاهر ان يقول الا من شذ ان المسيب (قوله اية الدين) اى قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا تداينتم بدين الاية (قوله والخبر الصحيح الخ) عبارة النهاية وخبر الصحيحين من اسلم في شئ فليسلم في كل الخ وعبارة المعنى وشرح المنهج وخبر الصحيحين من اسلم في شئ فليسلم في كل الخ فاعمل الرواية متعددة (قوله ووزن معلوم) الروا بمعنى او اذا لا يجوز الجمع بين الكيل والوزن اه غش (قوله الى اجل معلوم) ومعنى الخبر من اسلم في مكيل فليكن معلوماً ووزن فليكن معلوماً الى اجل فليكن معلوماً لانه حصره في الكيل والوزن والاجل اه نهاية قال غش قوله لم يزلناه حصره الخ وذلك لانه يلزم على ظاهره فساد السلم في غير المكيل والموزن وفي الحال اه قول ابن تيم (هو بيع) يؤخذ من جهة بيعه اذ قد يكون صريحاً او ظاهراً وقد يكون كناية كالكتابة وشارة الاخرس التي يفهمها الفطن دون غيره اه غش (قوله شئ هو صوف) فهو صوف بالجر صفة لموصوف مخذوف كانه عليه المحل ولا تماغل كذلك لانه لو قرئ بالرفع كان المعنى بيع موصوف في الذمة والبيع لا يصح وصفه بكونه في الذمة الا بتجوز كان يقال موصوف

(كتاب السلم)

(كتاب السلم)

ويقال له السلف واصله قبل الاجماع الا ما شذبه ابن المسيب اية الدين فسرهما ابن عباس رضى الله عنهما بالسلم والخبر الصحيح من اسلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم (هو) شرعا بيع شئ هو صوف في الذمة (بلفظ السلف او السلم كما سيعلم

مبيعه أو ما تعلق به أو نحو ذلك ولا حاجة إليه اه عش (قوله من كلامه) أى قوله ولو قال اشتريت منك ثوبا صفته كذا الخ وقوله فلا اعتراض عليه اذ هو حذف لدليل وهو جائز اه سم (قوله فلا اعتراض) (المعترض هو المدير حيث قال يرد عليه ما اذا عقد بلفظ البيع ولم يتعرض للفظ السلم فانه يتقدم لا سلبا اه (قوله بان هذا تعريف له بخاصته) يجوز ان يكون مراد الشارح بالخاصة الخاصة الاضافية لا الحقيقية ويكون الغرض من التعريف التمييز عن بعض الاغيار كبيع الاعيان لا عن سائر الاغيار والله اعلم ثم رايت المحشى سم اشار الى جميع ما ذكر وجه صحة التعريف بما أثرنا اليه ونقل عن السيد قدس سره أنه قد يكون الغرض من التعريف تمييزه عن بعض ما عده اه سيد عمر (قوله وهو البيع في الذمة) أى بلفظ البيع (قوله) ويحجب بمنع ذلك) ان كان مبنى هذا الجواب على انه معتبر في خاصة الشيء اعتبارا الواضع اياها في مفهومه فمنع او مجرد وجودها فيه دون غيره فالوصف بالذمة ليس كذلك بالنسبة للسلم تدبر اه سم (قوله وبيانه) أى المنع (قوله) وضع لفظ البيع لمطلق المقابلة الخ لا يخفى ان البيع شرعا وان كان ما افاده لكن تحته فردان بيع الاعيان وبيع الذمة ولا شك أن بيع الذمة مغاير للسلم بالماهية وأن المعنى المذكور متحقق فيه فلم يثبت كونه خاصة حقيقة فتعين التحويل على ما أثرنا اليه اه سيد عمر (قوله لفظ السلم) أى والسلف (قوله لمقابلة) بالتونين وفى اكثر النسخ فيها اطلعنا لمقابلته بالاضافة الى الضمير ولعله من الناسخ (قوله بقيد الثانى) أى الوصف فى الذمة اه كرى (قوله نظير علم الجنس) يشعر بان معنى علم الجنس اخص من معنى اسم الجنس وهو مبل معناهما واحد بالذات وانما يختلف بالاعتبار لان التعيين والمعمودية أى الذهنية معتبرة فى معنى علم الجنس دون اسمه كما تقرر فى محله اه سم (قوله اعقد) الهمة للاستفهام (قوله بلفظ سلم) أى اوسلف (قوله لفظ السلم) أى والسلف (قوله لان الغالب الخ) قديمع اه سم (قوله ذلك) أى التعريف بالمتفق عليه (قوله قيل ليس الخ) عبارة المغنى قال الزركشى وليس الخ (قوله قيل الخ) أى قال بعضهم وليس الغرض تضعيفه اه عش (قوله مع كونهما اثنين هنا) وهما السلم والسلف (ونم) وهما النكاح والزواج اه كرى (قوله ويعلم) الى قوله قال فى النهاية والمغنى ثم قالوا ومثل الرقيق المسلم المرتد كما سر فى باب المبيع (قوله إسلام الكافر) من اضافة المصدر الى فاعله (قوله فى نحو مسلم) أى من كل ما يتنع تملك الكافر له كالمصحف وكتب العلم والسلاح فى إسلام الحربى اه عش (قوله والعبد المسلم

(قوله من كلامه) أى قوله ولو قال اشتريت منك ثوبا صفته كذا الخ وقوله فلا اعتراض عليه اذ هو حذف لدليل وهو جائز (قوله) وقد يستشكل لا إشكال مع ملاحظة ما قروه من انقسام الخاصة الى مطلقة وهى ما تختص بالشيء بالقياس الى جميع ما عده كالضاحك للانسان والى اضافة وهى ما يختص بالشيء بالقياس الى بعض اغياره كالماشى للانسان فان قلت فاذا كانت الخاصة هنا اضافة لانها تخص السلم بالنسبة الى بعض اغياره وهو بيع الاعيان فهل يصح التعريف بها قلت نعم على ما صوبه السيد فقال والصواب ان المعتبر فى المعرف كونه موصلا الى تصور الشيء اما بالكنه او بوجه ما سواء كان مع التصور بالوجه يميز عما عده او عن بعض ما عده اه (قوله) ويحجب بمنع ذلك) ان كان مبنى هذا الجواب على انه معتبر فى خاصة الشيء اعتبارا الواضع اياها فى مفهومه فمنع او مجرد وجودها فيه دون غيره فالوصف بالذمة ليس كذلك بالنسبة للسلم فتدبر (قوله وبيانه ان من الظاهر الخ) ملخص هذا البيان كما يعرف بالتأمل دعوى أن خاصة الشيء ما اعتبره الواضع فيه وان وجد فى غيره من غير اعتباره فيه وهذا نوع يؤيد المنع ان كلاما من الضاحك والماشى خاصة للانسان مع ان واحدا منهما لم يعتبره الواضع فيه وقد عرفوا الخاصة بانها الخارج المقول على ما تحته حقيقة واجدة فقط فليتأمل اه (قوله نظير علم الجنس) تنظير السلم الذى هو صنف من البيع يعلم الجنس يشعر بان معنى علم الجنس اخص من معنى اسم الجنس وهو مبل معناهما واحد بالذات وانما يختلف بالاعتبار لان التعيين والمعمودية معتبرة فى معنى علم الجنس دون اسمه كما تقرر فى محله (قوله لان الغالب)

لأنه ان نظر لمره تحصيله
للسلم لتعذر دخوله في
ملكه اختيارا لا في صور
نادره فلا فرق كالمو أسلم في
أو ثوة كبيرة فالتى يتجه
عدم الصحة مطلقا ما يلفظ
البيع فهو بيع وإن أعطى
حكم السلم في منع الاستبدال
عنه نظرا للذمى كما مر
ويأتى (بشرطه) ليصح
(مع شروط البيع) لغير
الربوى ما عدا الرؤى بقريل
المراد شروط المبيع في الذمة
فلا يحتاج لاستثناء الرؤى
ويؤيده ما قدمه من صحة تسليم
الاعمى (امور) اخرى سبعة
اختص بها فلذا عقد لها
هذا الكتاب (احدها تسليم
راس المال) الذى هو
بمثلة الثمن في البيع واخذ
غير واحد من قوهم تسليم
انه لا يمكن استبدال السلم
اليه بالقبض لانه في المجلس
بالمال لا بالمقدول به فاشترط
فيه اختيار المتعاقدين
كالصيغة لكن رددته
عليهم في شرح الارشاد بان
القبض في الربوات كذلك
وقد صرحوا بانها لا يشترط
الاقباض فيها فهذا اولى
وحينئذ فالعيب بالتسليم
يجرى على الثالب والفرق
بين البايين في ذلك بعيد جدا
فلا يلتفت اليهم لا تفاقم
على انه يحتاج للربا مالا
يحتاج لغيره (في المجلس)
الذى وقع به العقد قبل
التفرق منه وان قبض فيه
المسلم فيه ولو بعد التخار

(فيه) أى المسلم اه بصرى (قوله) لانه ان نظر لمره تحصيله (الخ) هل التعليل منحصر في ذلك ينبغي أن يتأمل
اه سيدعمر عبارة سم قوله فلا فرق قد يفرق اه وأشار ع ش الى الجواب بما نصه قال حج الذى يتجه فيه
عدم الصحة مطلقا أى سواء كان حاصله عند الكفار أو لا أو ل ذلك لندرة دخول العبد المسلم في ملك الكافر
فاشبه المسلم فيه بغير وجوده لا يرد ما لو كان في ملكه مسلم لان ما في الذمة لا ينحصر فيه ولا يجب دفعه عما فيها
ويجوز تلقه قبل التسليم فلا يحصل به المقصود اه (قوله) اما بلفظ البيع (الخ) يحترز قوله سابقا بلفظ
السلف أو السلم (قوله كاس) أى المبيع قبل القبض اه كردي (قوله وبأنى) أى فى فصل لا يصح
ان يستبدل عن السلم فيه بقوله ومثله المبيع في الذمة (قوله وبأنى) انظره مع قوله الاتى فعلى الاول الى
قوله ويجوز الاعتراض عنه لان يكون ذلك في راس المال وهذا في المبيع بناء على ان راس المال هنا بما
يجوز الاعتراض عنه لكن هذا يخالف ما ياتي عن شرح الروض في توجيه بطلان الحوالة المفيدة امتناع
الاعتراض عن راس المال اه سم (قوله البيع في الذمة) واقول لو اريد مطلق البيع لمحتج لاستثناء
الرؤى أيضا لانها لا تنص على بيع المعينات لا ما في الذمة والسلم بيع ما في الذمة فتأمل اه سم (قوله
ويؤيده) في التأييد نظر واضح لان تقديم محض السلم الاعمى غاية ما يدل عليه عدم اشتراط الرؤى وما دالته
على ان المصنف أراد هنا بالبيع بيع الموصوف في الذمة حتى لا يحتاج للاستثناء فلا صدقة مع ارادة الاعيان
مع استثناء الرؤى فتأمل اه سم (قوله اختص بها) فيه ان بعض السبعة شرط للبيع ايضا كالقدرة
على التسليم والعلم واما ما فيه من التفصيل بعينه يجرى في البيع الذى كاللا يحنى اه رشيدى وقد يجاب بان
المراد بالسلم هنا ما يشمل البيع الذى قول المتن (احدها تسليم (الخ) فهم كلام المصنف انه لو قال اسلمت
اليك المائة التى في ذمتك مثلا فانه لا يصح السلم وهو كذلك اه نها يتراد المصنف وشرح الروض ولو
صالح عن راس المال لم يصح لعدم قبض راس المال في المجلس اه (قوله لانه) أى القبض وكذا خيره قوله
فيه (قوله كذلك) أى عا لا يتم العقد لانه (قوله بان القبض) أى في المجلس (قوله بانه) أى الشان
(قوله فها تولى) عبارة ع ش المعتمد جواز الاستبدال بقبض راس المال لان باب الربا ضيق من هذا
وصرحوا فيه بجواز الاستبدال بالقبض فهذا من باب أولى رمى اه زيادى (قوله بين البايين) أى باى
السلم والربا (قوله في ذلك) أى في القبض (قوله قبل التفرق) بيان للمراد من المجلس حتى لو قاما
وتماشيا منازل حتى حصل القبض قبل التفرق لم يضر اه ع ش (قوله وإن قبض فيه المسلم فيه)
وفاقت النهاية والمغنى عبارتهما ولا يكتفى قبض المسلم فيه الحال في المجلس عن قبض راس المال لان تسليمه
فيه تبرع واحكام البيع لا يبنى على التبرع اه (قوله ولو بعد التخار) خلافا للنهاية والمغنى (قوله)

قد منع (قوله فلا فرق) قد يفرق (قوله وبأنى) أنظره مع قوله الاتى فعلى الاول الى قوله ويجوز
الاعتراض عنه لان لا يكون ذلك في راس المال وهذا في المبيع بناء على ان راس المال هنا بما يجوز
الاعتراض عنه لكن هذا يخالف ما ياتي عن شرح الروض في توجيه بطلان الحوالة المفيدة امتناع الاعتراض
عن راس المال (قوله المبيع في الذمة) واقول لو اريد مطلق البيع لمحتج لاستثناء الرؤى ايضا لانها
تشرط في بيع المعينات لا في الذمة والسلم بيع ما في الذمة فتأمل اه (قوله ويؤيده) في التأييد نظر واضح
لان تقديم محض السلم الاعمى غاية ما يدل عليه عدم اشتراط الرؤى وما دالته على ان المصنف أراد هنا بالبيع
بيع الموصوف في الذمة حتى لا يحتاج للاستثناء فلا صدقة مع ارادة الاعيان مع استثناء الرؤى فتأمل
(قول المصنف احدها تسليم راس المال في المجلس) في الروض وشرحه هنا وان أسلم اليه ماله في ذمته وصالح
عن راس المال لم يصح لتعذر قبضه من نفسه في الاول ولعدم قبض راس المال في المجلس في الثانية وقضية
ما ذكره في الاولى حل قوله اعنى شرح الروض في باب الصلح ما نصه وبقى من اى اقسام الصلح اشياء اخر منها
السلم بان تجعل المدعى به راس مال سلم اه على ان المدعى به عين وقبضها حينئذ فعضى من يمكن فيه القبض
للتأمل واما تخصيص ما هنا بغير لفظ الصلح فبعد جدال لا وجه له فليتأمل ثم ظاهر هذا الذى في باب الصلح ان

نظير ما مر الخ) يؤخذ منه أن من يجعل التخايير هناك بمنزلة التفريق يجعله هنا بمنزلة كذلك اه سم (قوله) واشترط حلوله) اي بان يشرطه او يطلق اه سم (قوله فان فارقة) الى المتن في النهاية والمغنى (قوله فان فارقة) اجمعهما) زاد النهاية والمغنى او الزم اه وعش او الزم اجمعهما اه (قوله بطل فيما الخ) عبارة النهاية والمغنى بطل العقد او قبل تسليم بعضه بطل فيما يقبض ولما يقابله من المسلم فيه وصح في الباقي بقسطه اه قال عش قوله مر بطل العقد اي سواء حصل القبض بعد ذلك في المجلس ام لا اه (قوله ويثبت الخيار) عبارة العباب ويثبت الخيار للمسلم اليه لا للمسلم اه ولم يزد في شرحه على التوجيه بتقصير المسلم بعدم إقباضه الجميع وعدم تقصير المسلم اليه اه سم عبارة عش قوله ويثبت الخيار ظاهره انه لكل من المسلم والمسلم اليه وهو خيار عيب فيكون فوريا لكن في سم على حج ما نصه اي للمسلم اليه بخلاف المسلم لتقصيره بعدم إقباض الجميع اه اقول قول سم قريب وعليه فلو فسخ المسلم اليه ثم تنازعاني قدر ما قبضه صدق لانه الغارم وان اجازو تنازعاني قدر ما قبضه فينبغي تصديق المسلم اليه لان الاصل عدم قبضه لما يدعيه المسلم وليس هذا اختلافا في قدر رأس المال أو المسلم فيه لا تفاهما على أن رأس المال كذا وإنما الخلاف فيما قبضه منه اه بحجري (قوله في ذمتي) الظاهر انه محض تصوير اه سيد عمر عبارة عش ليس بقيد بل يكفي اسلمت اليك دينارا ويحمل على ما في الذمة اه قول المتن (وسلم في المجلس) اي قبل التخايير اه نهاية زاد المغنى فان تفرقا وتخايير اقبله بطل العقد اه اي خلافا للحقفة في التخايير (قوله اي حل العقد وصح) غرضه به تبعا للمحلل التورك على المصنف في تعبيره بالجواز لان الكلام في الصحة وعدمها لا في الجواز وغدهم اه عش (قوله) من نقد البلد الذي مر الخ) وهو النقد الغالب في البلد اه كرى (قوله) فلا يحتاج لبيان نحو عدده) قد يوهم انه لا يحتاج لبيان وليس كذلك كما هو ظاهر فلو قال غير عدده لكان أولى ثم رايت المحشى سم قال قوله فلا يحتاج لبيان عدده يتأمل ما المراد بهذا الكلام فان ظاهره في غاية الاشكال اه وكان لفظة نحو ساقطة من نسخته ولا الهى في اصل الشارح بخطه اه سيد عمر عبارة عش بعذر كمر عن سم ثم رايت كلام الشارح مر الاتي ولو اسلم دراهم او دنائير في الذمة حمل على غالب نقد البلد الخ وهو صريح في انه لا بد من ذكر العدد وإن كان نقد البلد بصفة معلومة اه قول المتن (به) أي برأس المال اه عش (قوله) المسلم اليه) مفعول احال (قوله فالحواله باطلة بكل تقدير) كذا في النهاية والاسنى والمغنى زاد الاخير ان لتوقف صحتها على صحة الاعتراض عن المحال به وعليه وهي منتفية في رأس مال السلم اه وزاد الاخير ولان صحتها تستلزم صحة السلم بغير قبض حقيقى اه (قوله في الصورة الاولى) هي قوله لو احال المسلم به الخ وسياتي بيان الصورة الثانية قبيل قول المتن ويجوز (قوله وفي الصورة الاولى) الى قوله وفي الصورة الثانية في النهاية والى قول المتن ويجوز في المغنى (قوله في الصورة الاولى أن يقدره بعد قبضه) (قوله ذكر) أي قول المصنف وقبضه المحال اه مغنى (قوله كذلك) اي مثل ما قبض في المجلس في عدم الجواز (قوله باذنه) اي باذن جديد فلا يكفي ما تضمنته الحواله سم على منهج اه عش عبارة سم هنا قوله بعد قبضه باذنه

لفظ الصلح يغني عن لفظ المسلم فهل هو كذلك (قوله نظير الخ) يؤخذ منه أن من يجعل التخايير هناك بمنزلة التفريق مطلقا يجعله بمنزلة كذلك (قوله واشترط حلوله) اي بان يشرطه او يطلق (قوله ويثبت الخيار الخ) عبارة العباب ويثبت الخيار للمسلم اليه لا للمسلم اه ولم يزد في شرحه على التوجيه بتقصير المسلم بعدم إقباضه الجميع وعدم تفصيل المسلم اليه اه (قوله فلا يحتاج لبيان نحو عدده) يتأمل ما المراد بهذا الكلام فان ظاهره في غاية الاشكال (قوله باطلة بكل تقدير) قال في شرح الروض لتوقف صحتها على صحة الاعتراض عن المحال به وعليه وهي منتفية في رأس مال السلم (قوله الاولى) وسياتي بيان الصورة الثانية (قوله بعد قبضه باذنه) قضية ذلك انه لا بد من إذن جديد وان لا يكفي الاذن الذي تضمنته الحواله وكان وجهه ان اذن الحواله إنما هو للحواله وجهة المحتال لالجهة المحيل (فرع) قال في الروض ولو اسلم اليه ما في ذمته او صالح عن رأس المال لم يصح انتهى فلو قال اسلمت اليك العشرة التي في ذمتك مثلا ثم قبضها منه وسلمها

وسله في المجلس صح بخلاف ما لو أمر المسلم بالتسليم للمسلم اليه لأن الانسان في ازالة الملكة لا يصير وكلا لغيره لكن المسلم اليه حينئذ وكل للمسلم في القبض فيأخذه منه (٦) ثم يرد اليه كاتقرر ولا يصح قبضه من نفسه خلافا للفقهاء نعم لو أسلم ودعية للوديع جاز

قضية ذلك أنه لا بد من إذن جديدو أنه لا يكفي الاذن الذي تضمنته الحوالة وكان وجهه أن اذن الحوالة إنما هو للحوالة وجهة المحتال للجهة المخيل اه (قوله وسله) اي سلم الخجل المحتال به للدحتال وهو المسلم (قوله امره) اي المحتال عليه بعد الحوالة (قوله لان الانسان) وهو هنا المحتال عليه (قوله لغيره) وهو هنا المسلم (قوله فيأخذه منه) اي باخذ المسلم المحتال به من المسلم اليه (قوله كاتقرر) اي بقوله أو من المحتال الخ (قوله ولا يصح قبضه) من إضافة المصدر الى مفعوله اي قبض المسلم اليه ما تسلم من مدين المسلم بأمره (قوله نعم لو أسلم ودعية الخ) يؤخذ منه تأييد ما رجحه من عدم اعتبار التسليم اه سيد عمر (قوله ودعية) ومثل الودعية غير هاتهما ملك للمسلم كالمعارو والمستام والمؤجر وغير ذلك مما يفيد التعليل والمغضوب لمن يقدر على انتزاعه فان لم يقدر عليه المسلم ولا المسلم اليه فلا يجوز جعله راس مال سلم كاللا يجوز بيعه فلو اتفق ان من هو يبيده رد على خلاف ما كان معتقدا فيه او اخذته منه من هو اقوى منه ودفعه مال الكسب فسلمه في المجلس لم يصح لان ما وقع باطلا لا ينقلب صحيحا اه ع (قوله لانها كانت الخ) وبهذا يفرق بين صحة السلم هنا وفساده فمالو قال أسلمت اليك المائة التي في ذمتك فان المائة ثم لا يملكها المسلم الا بالقبض لان ما في الذمة لا يملك إلا بذلك (قوله قبل السلم) اي وهي لكونها في ذمتك للمسلم اليه يكفي في قبضها مضى زمن يمكن فيه الوصول اليها اه ع (قوله بخلاف ما ذكر) اي ما تسلمه المسلم اليه من مدين المسلم بأمره قول المتن (واودعه) اي راس مال السلم فالحاء مفعول ثان قدمه لا تصاله بالعامل على المسلم الذي هو المفعول الاول لانه فاعل في المعنى قول المتن (جاز) اي كل من عقد السلم والابداع (قوله لان تصرف الخ) لتعليل الجواز بالنسبة للابداع والرد اليه قرضا وعن ذين (قوله لا يستدعي الخ) اي لا يتوقف على لزوم الملك بل يصح قبل لزومه بخلافه مع الاجنبي اه بجري (قوله ولو اغتته) اي راس المال (قوله فان قبضه) اي راس المال وهو العبد اه ع (قوله بانه صحته الخ) والفرق بين هذا وبين ما تقدم في البيع حيث جعل الاعتاق قبضا ثم لاهنا لما كان المتبرعنا القبض الحقيقي لم يكف بالاعتاق لانه ليس قبضا حقيقيا بخلافه ثم فانه يكفي فيه القبض الحكمي اه ع (قوله وفي الصورة الثانية) وهي ان يحيل المسلم اليه ثالثا براس المال على المسلم وكان الاول ذكره قبل قول المصنف ولو قبضه الخ اه كردى عبارة السيد عمر يظهر أن محله قبل قول المصنف ولو قبضه الخ لانه تمتع مسألة الحوالة السابقة اه (قوله بطل) اي عقد السلم اليه ولو كان الرقيق يمتنع على المسلم اليه اه معنى (قوله لا يكفي فيه) اي في القبض عن السلم اه كردى (قوله كان) اي المحتال (قوله عنه) اي عن المسلم اليه (قوله فيصح) اي العقد على خلاف ما مر في إحالة المسلم اه كردى (قوله كاسلمت) الى قوله ولو توجه في المعنى والنهاية (قوله او منفعة نفسى) ولا يكفي اسلمت اليك منفعة عقار صفته لما أتى من أن منفعة العقار لا تثبت في الذمة اه ع (قوله وغيره) كاجرة وصادق اه معنى قول المتن (يقبض العين الخ) لو تلفت قبل فراغ المدة بذبح انفساخ السلم فيما يقابل الباقي فليبحر سم على منبج اه ع (قوله للعائنة) وإن كانت غائبة يلزم بعد كاهو ظاهر فلو تفرقا فاقبل مضى زمن يمكن فيه الوصول اليها انفسخ العقد اه رشيدى (قوله وتخليتها) ان عطف على الوصول اقتضى انه لا تعتبر التخليه بالفعل والظاهر

من غير اقباض لانها كانت ملكه قبل السلم بخلاف ما ذكر (ولو قبضه) المسلم اليه (واودعه المسلم) وهما في المجلس (جاز) ولورده اليه قرضا او عن دين فقد تناقض فيه كلام الشيخين وغيرهما والمعتمد جوازه لان تصرف أحد العاقدين مع الآخر لا يستدعي لزوم الملك ولو اغتته المسلم اليه قبل قبضه او كان عن يمينه عليه فان قبضه قبل التفرق بانه صحته ونفوذ العتق وإلا بان بطلانها وفي الصورة الثانية ان تفرقا قبل القبض بطل لان المتبرعنا القبض الحقيقي والحوالة ليست كذلك ولهذا لا يكفي فيه الا براد او بعده وقد اذن المسلم اليه للمسلم في التسليم للمحتال كان وكلا عنه في القبض فيصح لان القبض حينئذ وقع عن جهة المسلم (وبجوز كونه) اي راس المال (منفعة) كاسلمت اليك منفعة هذا او منفعة نفسى ستة او خدمتى شيئا أو تعليمى سورة كذا في كذا لا يجوز جعلها ثمتا وغيره (وقبض بقبض العين) الحاضرة ومضى زمن يمكن فيه الوصول للعائنة وتخليتها (في المجلس) لانه الممكن

في قبضه فيه فاعتبار القبض الحقيقي محله ان يمكن وزعم الاستوى أن الحوالة سلمت نفسه ثم أخرجها عن التسليم لطل لانه أنه لا يدخل تحت اليد مردود لتعذر إخراج نفسه كافي الاجازة فيوجه في راس المال انه لا بشرط فيه عدم عزة الوجود و يفرق بينه وبين المسلم فيه بأنه لا غرر هنا لانه إن اقبضه في المجلس صح وإلا فلا بخلافه ثم رأيتهم صرحوا بذلك (وإذا فسخ السلم) بسبب من أسباب الفسخ كاتقطاع المثل

أنه ليس كذلك كما يعلم مما تقدم في مباحث القبض مع ما حررناه ثم وإن عطف على مضى لم يقتض ذلك بل اعتبار التخلية بالفعل سم على حج والمراد بتخليتها من امتعة غير المسلم إليه اه ع ش عبارة الرشيدى قوله وتخليتها معطوف على مضى وشمل كلامه المنقول وغيره اه و عبارة المغنى ولو جعل رأس المال عقارا غائبا ومضى في المجلس زمن يمكن فيه المضى اليه والتخلية صح لان القبض فيه بذلك وهو كذلك اه وهى كما ترى صريحة في العطف على المضى المعبر عنه في الشرح والنهاية بالوصول قول المتن (في المجلس) متعلق بكل من مضى وتخليتها كما تبه عليه الشهاب الرملى سم اه رشيدى وهذا إنما يظم إذا عطف قوله وتخليتها على المضى وأما إن عطف على الوصول فلا يصح لعلقه بتخليتها بل لا يظمر لعلقه بالتخلية مطلقا فإنه يلزم عليه اشتراط تفرغ العين الغائبة الغير المنقولة عن امتعة غير المشتري بالفعل في المجلس وهو محال فتعين أنه متعلق بالقبض والمضى فقط (قوله لانه) أى ما ذكر من قبض العين الخ ومضى زمن الخ (قوله في قبضها فيه) أى قبض المتفعة في المجلس (قوله بطل) أى عقد السلم (قوله بانه لا غرر الخ) ويفرق ايضا بأن رأس المال يجوز الاستبدال عنه على المعتمد بخلاف المسلم فيه اه ع ش (قوله هنا) أى في رأس المال وكذا ضمير اقبضه (قوله صح) أى عقد السلم (قوله ثم) أى في المسلم فيه (قوله بسبب) إلى قوله وظاهر في النهاية والمغنى (قوله حق ثالث) كان رهنه أو كاتبه أو باعه ولم يعد إليه فإن عاد إليه بعد ذلك رده لانه كانه لم يزل ملكه عنه اه ع ش قول المتن (استرده) أى ولا رشح في مقابلة العيب كالثمن فإن المشتري يأخذه من البائع بلا رشح إذا فسخ عقد البيع بعد تعيبه حيث كان العيب نقص صفة لا نقص عين فإن كان كذلك رده مع الارش كما صرح به الشارح مر في باب الخيار اه ع ش وصرح به الشارح أيضا هناك قول المتن (بعينه) أى ولو حجر على المسلم إليه اه ع ش (قول المتن بعينه) وليس للمسلم إليه إبداله اه معنى قال ع ش ظاهر قول الشارح مر في باب الخيار فلهى للمشتري فيما إذا فسخ عقد البيع وبقي الثمن بحاله في يد البائع الرجوع في عينه الخ أنه يخير بين ذلك وبين العدول إلى بدله وظاهر قول المصنف هنا استرده بعينه أنه يجبر على ذلك فإن كان المراد ما ذكر من أنه يتخير ثم ويجبر هنا يمكن ترجيحه بانه ثم لم يتسبب في رجوعه له لانه فرض الكلام ثم فيما لو تالف المبيع تلفا أدى إلى فسخ البيع وما هنا مفروض فيما لو فسخ هو العقد لسبب يقتضيه اه اقول ما قدمنا عن المغنى بل قول المتن وقيل للمسلم إليه الخ قد يشير إلى أنه لا فرق في تخيير هنا كما ثم فليراجع (قوله لم يتناول) أى العقد عين رأس المال (قوله أما إذا تالف الخ) محترز قول المصنف ورأس المال باق (قوله فيرجع بمثل الخ) ولو أسلم دراهم أو دينار في الذمة حمل على غالب نقد البلد فان لم يكن غالب بين المراد بالنقد أو لا لم يصح كالثمن في البيع أو أسلم عرضا وجب ذكر قدره وصفته نهاية ومغنى (قوله جميع ما مر الخ) ومنه يعلم أن المعتبر في قيمة المتقوم قيمته يوم التلف اه ع ش (قوله في سلم حال) إلى قوله وبهذا يتبين في المغنى وإلى قول المتن الثالث في النهاية إلا قوله نعم إلى المتن (قوله جز ما في المتقوم) كان الأولى تأخير عن بيان المثلى كإفعل النهاية والمغنى لأن الخلاف فيه على الطريق الثاني ليس في كفاية الرؤية عن معرفة القدر كما يقتضيه سياق كلامه بل في كفايتها عن معرفة القيمة (قوله الذى انضبطت الخ) قد يقال هذا الانضباط يتصور في المثلى فلا يتجه هذه التفرقة ويحاج بان وجه

والظاهر أن ليس كذلك كما يعلم مما تقدم في مباحث القبض مع ما حررناه ثم وإن عطف على مضى لم يقتض ذلك بل باعتبار التخلية بالفعل (قول المصنف في المجلس) متعلق أيضا بقوله ومضى زمن الخ ولذا عبر في شرح الروض بقوله ومضى زمن في المجلس (قوله جز ما في المتقوم الخ) عبارة لا سنوى وهذا كله إذا كان مثليا وعليه اقتصر المصنف فإن كان متقوما وضبط صفاته بالمعانة ففي اشتراط معرفة قيمته طريقان منهم من طرأ القولين والاكثرون قطعوا بالصحة اه ومثلها عبارة الأذرى وغيره وهذا أوضح من تقرير الشارح فإنه لم يبين أن محل الخلاف معرفة قيمته وحينئذ يفارق المثلى بأن معرفة الأوصاف طريق لمعرفة القيمة بخلاف رؤية المثلى ليست طريقا لمعرفة قدره (الذى انضبطت الخ) قد يقال هذا الانضباط يتصور في المثلى فلا يتجه هذه التفرقة ويحاج بان وجه هذه التفرقة أن معرفة الأوصاف المتقوم طريق لمعرفة القيمة المفرومة

ويفرق على الاول بان الغرو فيه اقل منه في المثل وفي الاظهر في المثل كالنم ولا اثر لاختلاف الجمل بالمرجوع به ولو تلف كالاثر له لا ثم لان ذا اليد مصدق في قدره لانه غارم ولو غداه قبل التفريق صح جز ما يوجه بان علة القول بالاطلاق هنا لا ترجع للحلل في العقد لعدم تخمينه بوثيقته بل فيما بعده وهو الجمل به عند الرجوع (٨) لو تلف وبالعلم به قبل التفريق زال ذلك المخذور وبهذا يتبين ان استشكله بان ما وقع بهجولا

هذه التفرقة ان معرفة أوصاف المتقوم طريق لمعرفة القيمة المرومة عند الرجوع ومعرفة أوصاف المثل ليس طر يقا لمعرفة قدره المروم ثم انهم يبين محترز قوله الذي انضبطت الخ ولعله انه يجري فيه الخلاف فان قيل بل هو البطلان لعدم روية معتبرة قلت ممنوع لان الروية المعتبرة في الصحة لا يكون معها انضباطا هم وقوله ولعله اخبره عن (قوله ويرق) اي بينه وبين المثل (على الاول) اي على الطريق الجازم بالكفاية (قوله) اقل منه الخ يؤخذ وجهه من قوله الاتي ولا اثر الخ اسم (قوله ولا اثر الخ) رد لشبهة مقابل الاظهر (قوله) لو تلف اي راس المال (قوله) ثم اي لا احتمال الجمل في الثمن (قوله) لان (اليد) وهو المسلم اليه هنا معنى (قوله) لو علمه اي علم المسلم بالمسلم اليه القدر او القيمة على الطريق الثاني اعني (قوله) القول بالبطلان وهو مقابل الاظهر (قوله) هنا اي فيما لو راي العاقدان راس المال المثل ولم يعرف قدره (قوله) للمعلم اي راس المال علة للثمن (قوله) بل فيما بعده اي العقد عطف على قوله في العقد (قوله) هو اي الحل الذي بعد العقد (قوله) وهذا اي ما ذكر من ان البطلان عند القائل بل ليس للحلل في العقد الخ (قوله) ان استشكله اي الجزم بالصحة فيقالو علما القدر قبل التفريق (قوله) كعتك بما باع الخ اي فانه باطل (قوله) غير ملاق) خبر قوله ان استشكله (قوله) للمعلم اي الجزم المذكور (قوله) هنا اي فيقالو قال بعتك بما باع الخ (قوله) جملها به اي بالثمن (قوله) عنده اي العقد (قوله) كما علم من حده السابق الخ) عبارة لغني لان لفظ السلم موضوع له فان قيل الدينية داخلة في حقيقة السلم فكيف يصح جعلها شرطا اوجب بان الفقهاء قد يريدون بالشرط ما لا يندم فيه تناول حينئذ جزء الشيء (قوله) من حده اي السلم (قوله) الشامل الخ اي فلا يرد ان الشرط يكون خارجا عن المشروط وكان الاولى فيشمل الخ كافي النهاية (قوله) هذه اي الدار (قوله) نفسه الخ اي المسلم اليه (قوله) بخلاف غيره اي ما هانته وقدرت وقفي الفرق في المذكور بان محل المنفعة في غير المعار من نفسه وقته وادبته معين والمعين بصفة كونه معيناً لا يثبت في الذمة فاي فرق بينه وبين المعار اللهم لان يقال لما كان المعار لا يثبت في الذمة اصلا لم يتغير ثبوت منفعة في الذمة اذا كان مسلما به بخلاف غيره لما كان يثبت في الذمة في الجملة اغتفر ثبوت منفعة في الذمة وبقولنا في الجملة لا يرد الحر لانه يفرض كونه رقيقا يثبت في الذمة فيصح السلم في منفعة اه عرش قول المتن (ولا ينعقد بيعا) وعليه فتى وضع يده عليه ضمنه ضمان المغمصوب ولا عبرة بذاذته في قبضه لانه ليس اذناشر عيال بل هو لاغراه عرش (قوله) لفظ السلم يقتضي الدينية اي والدينية مع التعيين بتناقضان اه معنى (قوله) وقد رجحون المعنى الخ اي وليس المعنى هنا فو باحتي يرجع على اللفظ اه كردى (قوله) ذات ثواب) حال من الهبة لانه معنى صاحبه اه رشيدى (قوله) كاقضته اي على طريق المفهوم المخالف (قوله) قاعدة ما كان صريحا في باه) تمها وجد نفاذا في موضوعه لا يصير كناية في غيره (قوله) لان هذا الخ) علة للاقضاء (قوله) ولا اي ولا يكون لفظ السلم كناية في البيع (قوله) لان موضوعه يتنافى التعيين) هذا مسلم في الموضوع الشرعى واما موضوعه لعله فلا يتنافى فلم لا يصح جملة كناية بالنظر الى ملاحظته اه سيد عمر وقد يقال ان مقتضى اطلاقم ان المنظر ربه الخ انا هو المعنى الشرعى قول المتن (انعقد بيعا) هل ينعقد البيع في الذمة من الاعمى

عند الرجوع ومعرفة أوصاف المثل ليس طر يقا لمعرفة قدره المروم ثم انهم يبين محترز قوله الذي انضبطت الخ ولعله انه يجري فيه الخلاف فان قيل بل هو البطلان لعدم روية معتبرة قلت ممنوع لان الروية المعتبرة في الصحة لا يكون معها انضباطا هم وقوله ولعله اخبره عن (قوله ويرق) اي بينه وبين المثل (على الاول) اي على الطريق الجازم بالكفاية (قوله) اقل منه الخ يؤخذ وجهه من قوله الاتي ولا اثر الخ اسم (قوله ولا اثر الخ) رد لشبهة مقابل الاظهر (قوله) لو تلف اي راس المال (قوله) ثم اي لا احتمال الجمل في الثمن (قوله) لان (اليد) وهو المسلم اليه هنا معنى (قوله) لو علمه اي علم المسلم بالمسلم اليه القدر او القيمة على الطريق الثاني اعني (قوله) القول بالبطلان وهو مقابل الاظهر (قوله) هنا اي فيما لو راي العاقدان راس المال المثل ولم يعرف قدره (قوله) للمعلم اي راس المال علة للثمن (قوله) بل فيما بعده اي العقد عطف على قوله في العقد (قوله) هو اي الحل الذي بعد العقد (قوله) وهذا اي ما ذكر من ان البطلان عند القائل بل ليس للحلل في العقد الخ (قوله) ان استشكله اي الجزم بالصحة فيقالو علما القدر قبل التفريق (قوله) كعتك بما باع الخ اي فانه باطل (قوله) غير ملاق) خبر قوله ان استشكله (قوله) للمعلم اي الجزم المذكور (قوله) هنا اي فيقالو قال بعتك بما باع الخ (قوله) جملها به اي بالثمن (قوله) عنده اي العقد (قوله) كما علم من حده السابق الخ) عبارة لغني لان لفظ السلم موضوع له فان قيل الدينية داخلة في حقيقة السلم فكيف يصح جعلها شرطا اوجب بان الفقهاء قد يريدون بالشرط ما لا يندم فيه تناول حينئذ جزء الشيء (قوله) من حده اي السلم (قوله) الشامل الخ اي فلا يرد ان الشرط يكون خارجا عن المشروط وكان الاولى فيشمل الخ كافي النهاية (قوله) هذه اي الدار (قوله) نفسه الخ اي المسلم اليه (قوله) بخلاف غيره اي ما هانته وقدرت وقفي الفرق في المذكور بان محل المنفعة في غير المعار من نفسه وقته وادبته معين والمعين بصفة كونه معيناً لا يثبت في الذمة فاي فرق بينه وبين المعار اللهم لان يقال لما كان المعار لا يثبت في الذمة اصلا لم يتغير ثبوت منفعة في الذمة اذا كان مسلما به بخلاف غيره لما كان يثبت في الذمة في الجملة اغتفر ثبوت منفعة في الذمة وبقولنا في الجملة لا يرد الحر لانه يفرض كونه رقيقا يثبت في الذمة فيصح السلم في منفعة اه عرش قول المتن (ولا ينعقد بيعا) وعليه فتى وضع يده عليه ضمنه ضمان المغمصوب ولا عبرة بذاذته في قبضه لانه ليس اذناشر عيال بل هو لاغراه عرش (قوله) لفظ السلم يقتضي الدينية اي والدينية مع التعيين بتناقضان اه معنى (قوله) وقد رجحون المعنى الخ اي وليس المعنى هنا فو باحتي يرجع على اللفظ اه كردى (قوله) ذات ثواب) حال من الهبة لانه معنى صاحبه اه رشيدى (قوله) كاقضته اي على طريق المفهوم المخالف (قوله) قاعدة ما كان صريحا في باه) تمها وجد نفاذا في موضوعه لا يصير كناية في غيره (قوله) لان هذا الخ) علة للاقضاء (قوله) ولا اي ولا يكون لفظ السلم كناية في البيع (قوله) لان موضوعه يتنافى التعيين) هذا مسلم في الموضوع الشرعى واما موضوعه لعله فلا يتنافى فلم لا يصح جملة كناية بالنظر الى ملاحظته اه سيد عمر وقد يقال ان مقتضى اطلاقم ان المنظر ربه الخ انا هو المعنى الشرعى قول المتن (انعقد بيعا) هل ينعقد البيع في الذمة من الاعمى

لا يتقلب صحيحا بالمعرفة في المجلس كعتك بما باع به فلان فرسه فعلمه قبل التفريق غير ملاق للماتن فيه لان البطلان هنا للحلل في العقد هو جملها به من كل وجه عنده فلم يتقلب صحيحا بعلمها به فتأمله (الثاني) من الشروط (كون المسلم فيه ديناً) كما علم من حده السابق فلما رد بكونه شرطا انه لا بد منه الشامل للركن (فلو قال) اسلمت اليك هذا الثوب او دينارا في ذمتي (في) سكني هذه ستة لم يصح بخلافه في منفعة نفسه او قه او دابته كما قاله الاستوى والفقهاء وغيرهما يوجه بان منفعة العقار لا تثبت في الذمة بخلاف غيره كما علم ما ياتي في الاجارة وفي (هذا العبد) فقبل (فليس يسلم) قطعا لا اختلال ركنه وهو الدينية (ولا ينعقد بيعا في الاظهر) علما بالقاعدة الاغلبية من ترجيحهم مقتضى اللفظ ولفظ السلم يقتضى الدينية وقد يرجحون المعنى اذا قوى كجملهم الهبة ذات ثواب معلوم بيعا نعم لو نوى بلفظ

السلم البيع فهل يكون كناية فيه كاقضته قاعدة ما كان صريحا في باه لان هذا لم يجد نفاذا في موضوعه فجاء كونه كناية في غيره او لا لان موضوعه يتنافى التعيين فلم يصح استعماله فيه وما في القاعدة محله في غير ذلك كل محتمل والثاني اقرب الى كلامهم ولا يتنافى ما بأنى واخر الفرع من صحة نية الصرف بالسلم لانه لا تعين ثم يتنافى مقتضاه (ولو قال اشتريت منك ثوبا بصفتك كذا هذه الدراهم) أو دينارا في ذمتي (فقال بعتك انعقد بيعا) علما بمقتضى اللفظ (وقيل) واطال المناخرون في الانتصار له (سلبا) نظرا للمعنى فعلى الاول يجب

الظاهر نعم قياسا على السلم اه سيد عمر (قوله تعيين رأس المال) الاولى تعيين الثمن (قوله لا قبضه) أى قبض رأس المال فى المجلس فلا يشترط (قوله ويثبت فيه) أى فى رأس المال عطف كقوله ويجوز الخ على قوله يجب الخ (قوله ويجوز الاعتياض عنه) أى عن رأس المال الذى فى الذمة اما المثلن نفسه فلا يجوز الاعتياض عنه اه ع ش عبارة سم واقره الرشيدى قوله ويجوز الاعتياض الخ هذا يخالف ما سيذكره فى أول فصل لا يصح ان يستبدل عن المسلم فيه بقوله ومثله المبيع فى الذمة وقد قال شيخنا الشهاب الرملى المعتمد عدم جواز الاعتياض وما فى شرح الروض محمول على المثلن اه أى والكلام هنا فى الثمن أيضا (قوله وعلى الثانى) أى انعقاده سلما (قوله بنعكس ذلك) الاشارة إلى الثلاثة الاخيرة فقط دون الاول أى يجب قبض رأس المال فى المجلس ولا يثبت فيه الخيار ويمتنع الاعتياض عنه اه كردى (قوله وإلا) أى كان قال بعثك سلما غنى او اشتريت منك الخ سلما كردى عبارة ع ش قوله وإلا كان سلما أى بان ذكر ذلك فى صلب العقد متما للصيغة لا فى مجلسه ويشترط الفور بينهما وبين ما تقدمه من الصيغة اه (قوله بيان الخ) دفع به ما بر د على المتن من عدم صحة الحل إذا لشرط الثالث بيان محل التسليم لا المذهب الخ (قوله فيه) أى محل التسليم (قوله حاصلة) أى التفصيل (قوله سلما حالا) إلى قوله بلا أجرة فى المعنى إلا قوله أى عرفا كما هو واضح وإلى قول المتن ويشترط فى النهاية إلا ما ذكر قول المتن (لا يصلح للتسليم) أى بان كان خرابا او خوفا اخذنا ما سياتى من التسوية بين الخراب والخوف اه سم (قوله مؤجلا) بخلاف الحال والحاصل انه لم يصلح الموضع وجب البيان مطلقا وان صلح ولحملة مؤنة وجب البيان فى المؤجل دون الحال وبهذا يعلم احتياج كلام المحلى إلى التقييد مر اه سم وقوله مطلقا أى حالا كان السلم أو مؤجلا وعلى كل للحمل مؤنة أو لا فهذه أربع صور يجب فيها البيان وكذا تحت قوله وان صلح الخ أربع صور يجب البيان فى صورة كون السلم مؤجلا وللحمل مؤنة دون الثلاث الباقية كون السلم حالا للحمل مؤنة أو لا وكونه مؤجلا ولا مؤنة للحمل (قوله من الامكنة) بيان لما (قوله فى ذلك) أى فى محل التسليم وفى معنى اللام متعلق بيراد (قوله حال) أى مطلقا اه سم (قوله فان عينا غيره تعين) ظاهره ولو غير صالح وقرر شيخنا انه إذا عينا غير صالح بطل العقد حلى وفى القليوبى على الجلال ومتى عينا غير صالح بطل العقد اه بجيرى (قوله فان عينا غيره الخ) والثمن فى الذمة كالمسلم فيه والثمن المعين كالبيع المعين وفى التتمة كل عوض أى من نحو اجرة وصدق وعوض خلع ملتزم فى الذمة أى غير مؤجل له حكم السلم الحال أى عين لتسليمه مكان جازو تعين وإلا تعين موضع العقد لغرض (قوله بخلاف المبيع المعين) أى حيث يبطل بتعيين غير محل العقد لقبض ومنه ما تقدم من انه لو اشترى خطبا ونحوه وشرط على البائع إيصاله إلى بيت المشتري حيث يبطل العقد اه ع ش (قوله عن الصلاحية) بأن طرأ عليه خراب أخرجه عن صلاحية التسليم أو خوف على نحوه نفس أو مال أو اختصاص اه سم عن الابعاب عبارة ع ش أى سواء كان ذلك بخراب أو خوف أو غيرهما اه (قوله يعين اقرب محل

أى الدار (قوله ويجوز الاعتياض الخ) هذا يخالف ما سيذكره فى أول فصل لا يصح أن يستبدل عن المسلم فيه بقوله ومثله المبيع فى الذمة وقد قال شيخنا الشهاب الرملى المعتمد عدم جواز الاعتياض وما فى شرح الروض محمول على الثمن (قول المصنف لا يصلح للتسليم) أى بان كان خرابا او خوفا اخذنا ما سياتى من التسوية بين الخراب والخوف (قوله مؤجلا) بخلاف الحال والحاصل انه ان لم يصلح الموضع وجب البيان مطلقا وان صلح ولحملة مؤنة لم يجب البيان مطلقا وان صلح ولحملة مؤنة وجب البيان فى المؤجل دون الحال وبهذا يعلم احتياج كلام المحلى للتقييد مر (قوله حال) أى مطلقا (قوله فان عينا غيره تعين بخلاف المبيع المعين) قال الروض والثمن فى الذمة كالمسلم فيه والمعين كالمبيع أى المعين وفى التتمة كل عوض أى من نحو اجرة وصدق وعوض خلع ملتزم فى الذمة أى غير مؤجل له حكم السلم الحال قال فى شرحه ان عين لتسليمه مكان جازو تعين وإلا تعين موضع العقد انتهى (قوله بخلاف المبيع المعين) ظاهره ان المعنى فلا يتعين لكن المفهوم من التعليل انه يبطل البيع بهذا الشرط (قوله ولو خرج المعين للتسليم عن الصلاحية فيه) عبارة

بلاجرة على الراجح لانه من تمتة التسليم (١٠) الواجب ولا خيار للسلم ولا يجاب المسلم اليه لطلب الفسخ ورد راس المال ولو لفك رهن

و خلاص ضامن على المعتمد والاستوى والبقين هنا ما فيه نظر ولو انهدمت دار عيذ للرضاع المستاجر له ولم يترضا بمحل غير ما فسخ كما افق به البلغة بغير يينه وبين ما نحن فيه بان المدار هنا على ما يليق بحفظ المال ومؤنه والغالب استواء المحلة فيهما ومن ثم قالوا المراد بمحل العقد هنا محله لا خصوص محله وقالوا لو قال تسلمه لي في بلد كذا وهي غير كبيرة كبنداد كفي اضطراء في اولها وان يمد عن منزله او في اى محل شئت منه صح ان تم تسع ومن على حفظ الابدان وهو يختلف باختلاف الدور ومن ثم لو عينا دار للرضاع تعينت (ويصح) السلم مع التصريح بكونه (حالا) ان وجد المسلم فيه حيثئذ والا تعين المؤجل (و) كونه (مؤجلا) اجماعا فيه وقياسا اولوا في الحال لانه اقل غررا وانما تعين الاجل في الكتابة لعدم قدرة الفن عندها على شىء موكون البيع يعنى عنه شيئا ان كان في الذمة لا يقتضى منعه على ان العرف اطر دبالرخص في مطلق السلم دون البيع (فان اطلق) العقد عن التصريح بهما فيه (العقد حالا) كالتن في البيع (وقيل لا ينعقد) لان

(الخ) باني ما لو تساوى المحلان هل براعى جانب المسلم او المسلم اليه فيه نظر والا قرب تخيير المسلم اليه لصدق كل من المحلين بكونه صالحا للتسليم من غير ترجيح لغيره عليه اعرش (قوله بلاجرة) اى باخذها المسلم في الا بعد او المسلم اليه في الانقص المراد اجرة الزيادة في الا بعدو النقص في الا قرب سم على جميع اعرش قوله المسلم اليه في الانقص اهل الظاهر العكس (قوله ورد راس المال) عطف على الفسخ (قوله فسخ) عبارة التنا به فله الفسخ اى يجوز لولى الرضيع فسخ الاجارة قال عرش افادانه لا يفسخ بنفس الاهداء وعليه فلولم يترضا عنهما اعرش عنهما حتى يصطلاحا على شىء وقضيته ايضا انه لا يشترط الفور في الفسخ (قوله ومؤنه) غطف على قوله ما يليق اه رشيدى (قوله استواء المحلة) اى الناحية اه عرش (قوله فيهما) اى ما يليق الخ المأثور (قوله تسلمه) بصيغة المضارع من التسليم (قوله كبنداد) تمثيل للكبيرة فلا يكتفى بالاطلاق بل لابد من تعيين المحلة اه سيد عمر (قوله في اولها) اى غير الكبيرة (قوله لم يتسع) عبارة المفتى ولو قال في اى البلاد شئت فسد او في اى مكان شئت من بلد كذا فان اتسع لم يجز ولا اجازا ويبدى كذا قول يفسد او يصح وينزل على تسليم النصف بكل بلد وجهان اصحهما كما قال الشاشي الاول قال في المطالب والفرق بين تسليمه في بلد كذا وتسليمه في شهر كذا حيث لا يصح اختلاف الفرض في الزمان دون المكان اه (قوله وثم) اى والمدار في مسألة الاستتجار للرضاع (قوله من ثم لو عينا) قضيته ان نظيره لا ياتى هنا وفيه نظر يعلم بما سبق ويمكن الفرق بان الخوف على الابدان اقوى من الخوف على الاموال كما يدركه الانسان بالوجدان اه سم قول المتن (ويصح حالا) خلافا للامة الثلاثة زماوى اه مجرى (قوله السلم مع التصريح) الى قوله كالى اول الخفى المغنى الا قوله على ان العرف الى المتن (قوله ولا تعين المؤجل) اى تعين التصريح بالتأجيل ولا يطل رشيدى وعرش (قوله اجماعا) اى اجماع الامة اه عرش (قوله فيه) اى في المؤجل (قوله لانه) اى الحال (قوله لعدم قدرة الخ) اى والحلول بتاتى ذلك اه معنى (قوله وكون البيع يعنى عنه) اى عن السلم الحال اشارة الى جواب من قال يستغنى بعقد البيع عن السلم الحال فيمتنع السلم الحال وحاصل الجواب ان هذا لا يقتضى منعه لانهما عقدان صحيحان فيتخير بينهما (قوله على ان العرف) علاوة دالة على الاحتياج الى السلم مع مساواة للبيع لكونه حالا اى ان العرف اطر دفيه بأرخص من سوا ما كان حالا ومؤجلا بخلاف البيع فهذا دليل واضح على عدم الاستغناء عنه اه كرى (قوله سمان كان في الذمة) اى البيع بل قد يقال من اجاز البيع في الذمة يلزمه جواز السلم الحال اذ لا فرق في المعنى اه سم (قوله فان اطلق العقد الخ) اى ركان المسلم فيه موجودا ولا لم يوضح اه معنى قول المتن (ان انعقد حالا) ولو الحقا به اجلا في المجلس لحق ولو صرحا بالاجل في العقد ثم اسقطاه في المجلس سقط وصار حالا ولو حذفاه في المفسد لم ينقلب العقد الفاسد صحيحا معنى وسلطان (قوله فيه) اى في السلم (قوله يمنع ذلك) اى قوله فالكسوت الخ (قوله كاهو واضح) الكاف

العباب ولو طرأ على موضع عين للتسليم خراب اى أخرجه عن صلاحية التسليم سلمى اقرب موضع صالح له انتهى قال في شرحه على الاقبس في الروضة من وجه ثلاثة ثم قال في العباب وخوف اى وطرا خوف على نحو نفس او مال واختصاص لم يلزم المستحق قبوله ولا غريمه نقلة الى غيره فله الفسخ والصبر انتهى قال في شرحه قوله وخوف الخ هو ما قاله الروياتى كالماوردى وهو اجد الراجح الثلاثة وقد علمت ان الاقبس منها تعين اقرب موضع صالح سواء اخرج المعين ام صار خوفا فلا عذر للبصيف فيها فمه من ان حكم الخراب غير حكم الخوف اذ لا يشبه له المعنى وهو واضح ولا التقل الذى جرى عليه في الروضة لان كلاما صرح به لافرق واطال جدافى بيان ذلك (قوله بلاجرة) اى باخذها المسلم في الا بعدوا والمسلم اليه في الانقص والمراد اجرة الزيادة في الا بعدو النقص في الانقص (قوله و من ثم لو عينا دار الخ) قضيته هذا ان نظيره لا ياتى هنا وفيه نظر يعلم بما سبق ويمكن الفرق بان الخوف على الابدان اقوى من الخوف على الاموال كما يدركه الانسان بالوجدان (قوله سمان ان كان في الذمة) بل قد يقال من اجاز البيع في الذمة يلزمه جواز السلم

العرف فيه التأجيل فالكسوت عنه يصير كالتأجيل بمجمل ويرد منع ذلك كاهو واضح (ويشترط) في المؤجل العلم فيه بالاجل) للعاقدين ولعدلين غير هما ولعدد التواتر ولو من كفار ولو لكون الاجل تابعا لم يضر جهل العاقدين به كايان اما اذا لم يعلم فلا يصح

كالى الحصاد أو قدوم الحاج أو طلوع الشمس أو الشتاء ولم يرد وقتها المعين وكالى أول وأخر رمضان لوقوعه
هذامانقلاه عن الأصحاب وإن أطال المتأخرون في رده أو في يوم كذا أو في رمضان مثلاً (١١) لانه كله

فيه وفي نظائره كقوله كاه وظاهر وكالى يخفى بمعنى اللام أى لما هو واضح من الدليل اه ع ش (قوله أو
طلوع الشمس) أى ظهور ضوءها ووجه عدم الصحة فيه أن الضوء قد يستره الغيم أو غيره اه ع ش (قوله
لوقوعه الخ) لتعليل لعدم صحة إلى أول رمضان أو إلى آخر رمضان على النشر المرتب أى لوقوع القول
الأول على كل جزء من النصف الأول ووقوع الثانى على كل جزء من النصف الآخر (قوله هذا) أى
عدم الصحة فى الصورتين الأخيرتين (مانقلاه الخ) المعتمد الجواز ويحمل قوله إلى أول رمضان على
الجزء الأول من النصف الأول وقوله إلى آخر رمضان على الجزء الأخير من النصف الثانى نهاية وسم
وع ش (أو في رمضان) إلى قوله كذا قاله فى النهاية لإلا قوله لا من حيث الوضع إلى ومن ثم (قوله لانه) أى
ما ذكر من اليوم ورمضان وكذا ضمير من اجزائه (قوله كله) بالرفع على الابتداء أو بالنصب على التأكيد
(قوله وإنما جاز ذلك) أى قوله فى رمضان مثلاً فى الطلاق بأن قال لها أنت طالق فى رمضان (قوله
لانه لما قبل) أى الطلاق (قوله قبله بالعام) جواب لما أى قبل الطلاق التعليق بالعام (قوله ثم تعلق
بأوله) أى ثم بعد الجواز تعلق الطلاق بأول رمضان (قوله لتعينه) أى الأول لما يأتى الخ وهو قوله بل
لزم من مبهم منها (قوله منه) أى بما يأتى (قوله تعلقه بأوله يقتضى الخ) الجملة مقول القول (قوله ولا من
حيث العرف) كقوله إلا أنى بل من حيث الخ عطف على قوله لا من حيث الوضع أى أن تعيين الجزء الأول
لوقوع الطلاق فيه ليس من جهة الوضع ولا من جهة العرف بل هو أى التعيين بسبب صدق لفظ رمضان
بالجزء الأول اه كرى (قوله انه حيث الخ) بيان للقاعدة وتذكير للضمير بتأويل الضابط وحيث للشرط
بمعنى متى (قوله صدق) أى تحقق (قوله اسم الخ) أى مفهومه (قوله لوعلى طلاقا قبل موته) بأن قال لها
أنت طالق قبل موته وكان الأولى بقبل موته (قوله حالاً) أى عقب التعليق (قوله أو بتكليمها الخ) عطف
على قوله قبل موته (قوله لذلك) أى لصدق الاسم (قوله ولم يتقيد) أى التكليم (بأوله) أى يوم الجمعة حتى
لا يقع بالتكليم فى الإنشاء (قوله نحو العبد) كجأدى وريبع ونفر الحج (قوله على أزمته) أى على أجزاء
مدلوله (قوله بل لزم من مبهم منها) فيه نظر يعلم بما يأتى عن سم إنفا (قوله وقضيته) أى قول ابن الرفعة بل
لزم من مبهم منها (قوله على الخلاف فيهما) أى على القول بالفرق بينهما بأن الأول موضوع للنهاية مع قيد
الوحدة الشائعة والثانى موضوع لها بلا قيد وهو المختار وذهب الامدى وابن الحاجب إلى أنه لا فرق بينهما
وانهما موضوعان للنهاية مع قيد الوحدة الشائعة (قوله ما مر من قبله بالعام الخ) أى قبل الطلاق
التعليق بالعام (ولم يقبله به) أى لم يقبل السلم التاجيل بالعام اه كرى (قوله الذى الخ) نعمت لما مر (قوله
انه الخ) أى دلالة الظرف على أزمته (لوضعه) أى الظرف (لكل فرد فرد) أى جزء جزء (قوله من ذلك) أى
من مقتضى تعبير ابن الرفعة أن دلالة الظرف من دلالة النكرة ومقتضى ما مر أنه من دلالة العام (قوله كما علم
الخ) ولأن العام ما استغرق الصالح له من الأفراد لا من الأجزاء فوضعه بالعموم تجوز وكان علاقته أنه شبه
الأجزاء بالحزبات وأطلق عليها اسمها اه ع ش (قوله ولو كان عاماً الخ) لا يخفى على عارف أنه يتعين تأويل
تعبيرهم بالعموم على أن المراد الصدق بكل جزء وإلا فالقول مثلاً موضوع للقدر المخصوص من الزمان
للكل جزء منه كاهو معلوم لكنه يتضمن كل جزء والحكم المنسوب إليه صادق مع تعلقه بحملته وبكل
جزء منه فليتأمل اه سم وقوله لا لكل جزء الخ أى كما يقتضيه ما مر أى ولا لجزء مبهم منه كما يقتضيه

الحال إذ لا فرق فى المعنى (قوله هذا مانقلاه) المعتمد الصحة (قوله من قبله) أى من قولنا قبله (قوله ولو كان عاماً
الخ) لا يخفى على عارف أنه يتعين تأويل تعبيرهم بالعموم هنا على أن المراد الصدق بكل جزء وإلا فالقول مثلاً
موضوع للقدر المخصوص من الزمان لا لكل جزء منه كاهو معلوم لكنه يتضمن كل جزء والحكم المنسوب إليه

جزء دلالة النكرة أو المطلق على الخلاف فيهما وقضية ما مر من قبله بالعام ولم يقبله به الذى عبر به اسمعيل الحضرمي
وغيرهما أنه من جيز دلالة العام المقتضية لوضعه لكل فرد فرد من أفرادها فان قلت فما الحق من ذلك قلت الحق
للمصنف لا من حيث الوضع ولو كان غاملاً لكانت دلالة على الأول من حيث الوضع لما تقرر فى

كلام ابن الرقعة (قوله قول ابن العباد عما تقرّر الخ) اي عن جته تحميها له (قوله من الفرق) اي بين الطلاق والسلم (قوله انه ليس بشيء) مقول القول (قوله زعم) اي ابن العباد (قوله بين الحل والعقد) اي الطلاق والسلم (قوله هذا بهذا) اي السلم بالطلاق (قوله الا انها معلومة) الى الفصل في النهاية وكذا في المعنى الا قوله وان اطر دالى لانه (قوله وكذا النيروز والمهرجان) النيروز نزول الشمس برج الميزان والمهرجان بكسر الميم وقت نزولها برج الحمل كذا في المعنى والنهاية ثم ذكر في المعنى بعد ما سطر اول الحل ثم قال وربما جعل النيروز انتهى وهذه المشهور وما افاده ولا كصاحب النهاية لا يخلو عن غرابة اه سيد عمر عبارة السكردى وهما يطلقان على الوقتين اللذين تنتهي الشمس فيها اول برجي الحمل والميزان اه عبارة عرش قال في المصباح وفي بعض التواريخ كان المهرجان يوافق اول الشتاء ثم تقدم عنه حتى صار ينزل في اول الميزان اه وهو يخالف لقول الشارح مر وقت نزولها برج الحمل اه (قوله ونصح النصارى) بكسر الفاء عندهم (قوله على الهلال) وهو ما بين الهلال لنهاية ومعنى (قوله هذا) اي حمل المطلق على الهلال (قوله ان عقدا) اي العاقدان (قوله والتاجيل بالشهور) جملة حالية (قوله ولا يلقى المنكسر) اي الشهر الذي وقع العقد في اثنائه والمراد بالغاثة ان لا تحسب بقية من المدة (قوله نعم الخ) استدر على قوله ولا يلقى المنكسر اه يجري (قوله لو عقدا في يوم الخ) حاصله ان العقد اذا وقع في اليوم او الليلة الاخيرين يعتبر ماعدا الشهر الاخير هلا يا وكذا الاخير ان نقص وفي هذا يلغى المنكسر ويتأخر ابتداء الاجل عن العقد وكان وجه ذلك عدم فائدة اعتبار المنكسر لو اعتبر ناقدره من اخر يوم من اخر الاشهر لان كونه ناقصا لا يعلم الا بعدمضى ذلك اليوم جميعه فقبل مضيه لا يمكن الحكم بالحلول وبعد مضيه لا فائدة للحكم بحلوله قبل تمامه وايضا يلزم من اعتبار فوره من اليوم التاسع والعشرين من اخر الاشهر الذي هل ناقصا اعتبار الشهر العددي تسعة وعشرين يوما وهو خلاف المقرر في نظائر هذا المحل ومن اعتبار قدره من اول الشهر البداهل يجعل الشهر الاخر ثلاثين نظرا للعدد لزم زيادة في الاجل على الاشهر العربية الشرعية التي هي الهلالية ومن ثم اذا لم ينقص الاخير بان كان ثلاثين تاما اعتبر ناقدر المنكسر من اليوم الثلاثين منه لعدم لزوم زيادة على الاشهر العربية وعدم اعتبار الشهر العددي تسعة وعشرين فنقد بر اه بصري (قوله لانه ناقص الخ) فلو عقد في اليوم الاخير من صفر واجل ثلاثة اشهر مثلا فنقص الربيعان وجمادى الاولى حل بمضيه ولم يتوقف على تكامل العدد بشيء من جمادى الاخرى اه كردى (قوله هذا ان نقص الخ) اي الا كنفاء بالالهة بعد يوم العقد اه عرش (قوله والام بشرط انسلخه) حتى لو كان العقد في وقت الزوال من يوم اخر الشهر حل الدين بوقت الزوال من يوم الثلاثين من الشهر الاخير اه كردى و عرش (قوله منه) اي من الشهر الاخير (قوله تعذر الخ) ووجه ان اعتبار الهلال في الشهر الاخير حين اذ كان كاملا يؤدى الى الغاء المنكسر المؤدى الى تأخر ابتداء الاجل عن العقد فان قلت ان هذا الوجه يجري ايضا فاذا كان الشهر ناقصا فلم يتم منه المنكسر ثلاثين يوما اقول قد مر جوابه عن البصري (قوله حينئذ) عبارة شرح الروض بدل حينئذون البقية اه سم (قوله والنفر) اي نفر الحالج (قوله بعد الاول) لعل المراد بالبعدية في الربيعين وجمادى بين ان العقد وقع في اثناء ربيع الاول او جمادى الاولى وقال الى ربيع او جمادى فيحمل على اول الثاني والا فلا يتصور حله على اول ربيع الثاني اذ ورد العقد بعد انسلخ الاول فليتامل اه عرش وهو ظاهر

(فصل في بقية الشروط) (قوله في بقية الشروط) الى قوله واما اذا وجد في النهاية الاقوله وانقله الى المتن وكذا في المعنى الاقوله في كماله الى المتن (قوله وحلول راس المال) ومره بعد قول المصنف احدها تسليم راس المال في المجلس كردى و عرش (قوله على تسليمه) اي المسلم فيه فقله حينئذ الخ من تقرير الشيء على

صادق مع تعلقه بجملة وبكل جزء منه فليتامل (قوله حينئذ) عبارة شرح الروض بدل حينئذ دون البقية (فصل في قول المصنف مقدور على تسليمه الخ) اي ولو بان يكون موجودا عند المسلم اليه فقط اذا كان

زعم انه لا جامع بين الحل والعقد حتى يستشكل هذا بهذا فان عين شهور العرب أو الفرس أو الروم جاز لا انها معلومة مضبوطة وكذا النيروز والمهرجان ونصح النصارى (وان اطلق) الشهر (حمل على الهلال) وان اطر د عرفهم بخلافه لانه عرف الشرع هذا ان عقدا اوله (فان انكسر شهر) بان عقدا اثنائه والتاجيل بالشهور (حسب الباقي) بعد الاول المنكسر (بالالهة) تمام الاول ثلاثين ما بعدها ولا يلغى المنكسر ثلاثين تأخر ابتداء الاجل عن العقد نعم لو عقد في يوم او ليلة اخر الشهر اكتفى بالشهر بعده بالالهة وان نقص بعضها ولا يتم الاول ما بعدها لانها مضت عربية كوامل هذا ان نقص الشهر الاخير والام بشرط انسلخه بل يتم منه المنكسر ثلاثين يوما لتعذر اعتبار الهلال فيه حينئذ (والاصح صحة تاجيله بالعيد وجمادى) وشهر ربيع والفطر (ويحمل على الاول) فيحمل باول جزءه لتحقق الاسم بهو من لم كان العقد بعد الاول وقبل الثاني حمل عليه لتعيينه (فصل في بقية الشروط السبعة) وقد مر منها اربعة الثلاثة التي في المتن وحلول راس المال والخامس

نفسه قول المتن (مقدور على تسليمه الخ) ولو بأن يكون موجودا عند المسلم الى فقط إذا كان السلم حالا على ما سياتى عن صاحب الاستقصاء في قوله ولا يصح فيما ندر وجوده بما فيه اسم قول المتن (على تسليمه) ويأتى في تعبيره بالتسليم ما مر في البيع اه نهاية وبقيده ايضا قول الشارح وصرح بهذا مع دخوله الخ قال ع ش قوله ما مر الخ أى من أن قدرة المشتري على التسليم كافية كمن اشترى مغصو با يقدر على انتزاعه وقد يفرق بين ما هنا وبين البيع بان البيع ما ورد على شيء بعينه اكتفى بقدرة المشتري على انتزاعه بخلاف ما هنا فان السلم إنما رد على ما في الذمة فلا بد من قدرة المسلم اليه على اقباضه لكن قال سم على حجران المسلم اليه لو ملك قدر المسلم فيه فغصبه منه غاصب فقال للسلم القادر على تخليصه تسلمه عن حقه فلتسلمه فالظاهر الاجزاء فهذا سلم اجزا في السلم فتأمل اه غ ش أى فهذا صريح في عدم الفرق (قوله من غير مشقة كبيرة) أى بالنسبة لغالب الناس في تحصيله الى موضع وجوب التسليم اه ع ش وفي البجيرى عن الشورى والمراد مشقة لا تحتل عادة فيما يظهر اه (قوله وكذا الوطن الخ) أى فانه لا يصح وعليه فلو تبين انه كثير في نفس الامر فهل يتبين صحة العقد ا كتفاء بما في نفس الامر ولا نظر في العقد الشرط ظاهر اه نظرو قضية قو لهم العبرة في شروط البيع بما في نفس الامر الاول اه ع ش أقول وقضية قو لهم ما وقع فاسدا لا ينقلب صحيحا الثاني فليراجع (قوله من الباكورة) هى اول الفاكه اه مغنى وفي البجيرى هى الثمرة عند الابتداء وعند النفاذ أى الانتهاء راجع الانوار شورى وفي المصباح والزبدي هى اول ما يدرك منها اه (قوله وصرح بهذا) أى بالشرط الخامس (قوله في قوله مع شروط الخ) أى المذكور اول الباب (قوله ليرتب الخ) هذا وان نفع في مجرد تصرحه بهذا الشرط إلا أنه لا ينفع في قول الشارح م ر فيما سبق سبعة وقوله وليبين الخ فيه ان البيع لا ينحصر في بيع المعين كما مرر الإشارة اليه والحاصل انه يحصل جواب عن هذا شرطان ائدا عن شروط البيع اه رشيدى (قوله المفترقين) أى البيع والسلم كرى وع ش (قوله فيها) أى في القدرة كرى ولعل الاولى أى في محل القدرة والتأنيث باعتبار المضاف اليه (قوله فان بيع المعين الخ) فيه ان البيع في الذمة كالسلم يعتبر فيه القدرة تارة عند العقد وتارة عند الحلول فاستوى السلم والبيع في الجملة وملاحظة بيع المعين دون غيره والحكم بالافتراق بينهما وبين السلم بما لا حاجة اليه اه سم (قوله تعتبر) أى القدرة (قوله مطلقا) مجرد الدال كبدل بيع المعين لا يدخله اجل وعبارته توهم انه يصح حالا ومؤجلا وليس كذلك فعلم مراده انه ليس له إلا هذه الحال القوي كونه حالا او المراد سواء كان ثمنه حالا ومؤجلا لكن هذا بعيد عن السياق فلو اسقط مطلقا لكان أولى اه ع ش (قوله وهنا) أى في السلم (قوله هذا) أى العقد يعنى اقران القدرة به (قوله الحلول) أى وجود القدرة عنده (قوله إلى محل التسليم) خرج به ما عداه ولو دون مسافة القصر منه وكان الفرق بينهما وبين ما يأتى انه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء اه بصرى قول المتن (للبيع) أى ونحوه من المعاملات

السلم حالا على ما سياتى عن صاحب الاستقصاء في قوله ولا يصح فيما ندر وجوده بما فيه (قوله وليبين به محل القدرة المفترقين فيها الخ) هكذا ذكر ذلك ايضا شيخ الاسلام ويرد عليه انه ال الحال إلى عدم افتراق البيع والسلم في ذلك لأن البيع في الذمة يشترط فيه القدرة عند وجوب التسليم وهو تارة بالعقد وتارة بتأخر عنه كما ان السلم كذلك فاستوى السلم والبيع في الجملة في ذلك وملاحظة بيع المعين دون غيره والحكم بالافتراق بين السلم وبينه بما لا حاجة اليه إلا أن يقال بيع المعين هو المتبادر لانه الغالب فاتجهت ملاحظته دون غيره ولا يخفى عليك ما فيه لا يقال هما مفترقان من جهة انه يكفي التسلم في البيع دون السلم لتعلقه بالذمة لا نأقول اما أولا فالفرق لم يقع بحجية التسليم أصلا بل بوقته كما لا يخفى من العبارة فاصل الفرق أن القدرة معتبرة عند العقد في البيع واما في السلم فقد تعتبر عند العقد وقد تعتبر عند الحلول واما ثانيا فالبيع في الذمة يساوى السلم في تعلق كل بما في الذمة فلا أثر لهذا الفرق واما ثالثا فلا نسلم هذا الفرق لأن المسلم اليه لو ملك قدر المسلم فيه فغصبه منه غاصب فقال للسلم القادر على تخليصه تسلمه عن حقه فلتسلمه فالظاهر الاجزاء فهذا تسلم

اه معنى (قوله من زيادة كثيرا) أى بعد قوله ان اعتيد نقله اه عش (قوله بان الاعتيا داخل) قديمع لكن الظاهر ان المتبادر من الاعتيا الكثرة وان لم تلزمه اه سم واقره عش والسيد عمر المثنى (ولا لا) اى وإن كان البلد الموجود فيه دون مسافة القصر كما هو قضية السياق ولا يعارضه مفهوم قوله الاق وكان ذلك البلد على مسافة القصر لأن ذلك فيما عارض انقطاعه كما هو صريح التصدير وكلامه هنا فى المنقطع من محل التسليم وقت وجوبه فلا يصح التسليم فيه وإن كان محل قريب حيث لم يعتد نقله للبيع م ر اه سم وفى النهاية والمغنى ما يوافقه (قوله لنحو هدية) أى ما لم يعتد المهدى اليه بهما ولا أنفكس كان لمنقول للبيع وبقي ما لو كان المسلم اليه هو المهدى اليه هل يصح ايضا فيه نظر والا قرب عدم الصحة لانه لا يتقاعد عمالو اسلم فى لحم الصيد الذى يزر وجوده لمن عنده وقد قالوا فيه بعدم الصحة على المعتد وعمالو اسلم فى عبد مسلم فانه لا يصح ولو كان عنده عبد كافر واسلم لندرة ملكه لم يهتم لان يقال لما اعتيد نقله الهمدى اليه كثير او هو المسلم اليه صيره بمنزلة الموجود وقت وجوب التسليم اه عش وهذا الاخير اى الصحة اقرب لما ذكره قول المتن (فانقطع) وفى معنى انقطاعه لو غاب المسلم اليه وتعذر الوصول الى الوفاء مع وجود المسلم فيه نهاية وسم وباتى عن المغنى مثله بزيادة قال عش قوله م وتعذر الوصول اى بان لم يكن له مال فى البلد او كان وشق الوصول اليه بان لم يكن ثم قاض او كان وامتنع من البيع عليه ما مطلقا وامتنع الا برشوة وان قلت اه (قوله من لا يبيعه) اى مطلقا اه سم عبارة السكرى بخلاف ما لو كان يبيعه بشمن غال فيجب تحصيله اه وهذا على مختار الشارح الاق والاول على مختار النهاية والمغنى كما باتى (قوله على مسافة القصر) يفهم انه لو كان على مادون مسافة القصر فلا خيار اه سم (قوله وكذا بعده) قد يشمله ما قبله اه سم اى اذا الظاهر أن المراد محله ما بعد تمام الاجل (قوله لمطله) اى مدافعة المسلم اليه المسلم اه كرى قول المتن (فى الاظهر) ويجرى أخلاف اذا قصر المسلم اليه الدفع حتى انقطع وحل الاجل بموت المسلم اليه قبل وجود المسلم فيه او تاخر التسليم لغيره أحد العاقلين ثم حضر بعد انقطاعه اه معنى وفى عش عن عميرة مثله (قوله) وإن قال له المسلم (الخالع) اى فلا يجبر على قبول راس المال بل هو على خياره بين الصبر والفسخ اه عش (قوله لا بعضه المنقطع) أى قهر ا ما اذا تراضى على ذلك فيجوز اخذها ما تقدم فيها لوباع عديد وظهر عيب احداهما اه عش (قوله بدله) اى بدل ما تلفه من المثل او القيمة قول المتن (حتى يوجد) اى ولو فى العام القابل مثلا اه عش (قوله بنفسه) اى الانقطاع اه عش (قوله فيها) اى فى عدم الخيار وعدم الانفساخ اه معنى (قوله) اما اذا وجد عنده من لا يبيعه قال فى الايعاب كالروض وغيره فبادون مرحلتين قال فى شرجه وخرج بمادون مرحلتين المرحلة الاولى فكثر فلا يلزمه التحصيل منه لما فيه من المشقة العظيمة نعم قياس ما مر تخير المسلم وان خياره على الفور اه وقضية كلامه هنا خلاف اه سم (قوله فلا يلزمه تحصيله) خالفه النهاية والمغنى فقالوا لو جده يباع بشمن غال اى ولم يزد على ثمن مثله وجب تحصيله وهذا هو

أجزا فى السلم (قوله بان الاعتيا يفهمه) قديمع لكن الظاهر أن المتبادر من الاعتيا الكثرة وإن لم تلزمه (قول المصنف وإلا فلا) اى وان كان البلد الموجود فيه دون مسافة القصر كما هو قضية السياق ولا يعارضه مفهوم قوله الاق او كان ذلك البلد على مسافة القصر لأن ذلك فيما عارض انقطاعه كما هو صريح التصدير وكلامه هنا فى المنقطع من محل التسليم وقت وجوبه فلا يصح التسليم فيه وإن كان موجودا بمحل قريب حيث لم يعتد نقله للبيع م ر (قول المصنف فانقطع) وفى معنى انقطاعه ما لو غاب المسلم اليه وتعذر الوصول الى الوفاء مع وجود المسلم فيه م ر (قوله من لا يبيعه) اى مطلقا (قوله على مسافة القصر) يفهم أنه لو كان على مادون مسافة القصر فلا خيار (قوله وكذا بعده) قد يشمله ما قبله (قوله) اما اذا وجد عنده من لا يبيعه (الخ) قال فى العباب كالروض وغيره فبادون مرحلتين قال فى شرجه وخرج بمادون مرحلتين المرحلة الاولى فكثر فلا يلزمه التحصيل من ذلك لما فيه من المشقة العظيمة نعم قياس ما مر تخير المسلم وان خياره على الفور اه وقضية كلامه هنا خلاف ذلك (قوله فلا يلزمه تحصيله) وبالأولى اذا باعه بشمن مثله فاقول واعلم ان

من زيادة كثير اورديان
الاعتيا يفهمه (ولا) يعتد
نقله للبيع بان نقل له نادرا
او لم ينقل اصلا او نقل لنحو
هدية (فلا) يصح السلم
فيه اذا لندرة عليه (ولو اسلم
فما يبيع) وجوده (فانقطع)
كله او بعضه لجائحة افسدته
وإن وجد بديل اخر لكن
ان كان يفسد بالنقل ولا
يوجد الا عند من لا يبيعه او
كان ذلك البلد على مسافة
القصر من بلد التسليم (فى
محله) يكسر الحاء ماى وقت
حلوله وكذا بعده وإن كان
التاخير لمطله (لم ينفسخ فى
الاظهر) كما اذا اقلس
المشتري بالثمن وليس هذا
كتلف المبيع قبل القبض
لأن ذلك فى معين وهذا فيما
فى الذمة (فيتخير المسلم) وأن
قال له المسلم اليه خذ راس
مالك (بين فسخه) فى كله
لا بعضه المنقطع فقط وإن
قبض ما عاده واتلفه فاذا
فسخ لوبه بدله ورجع
براس ماله (والصبر حتى
يوجد) فيطالب به وخياره
على التراخي فله الفسخ وان
اجاز واسقط حقه منه (ولو
علم قبل المحل) يكسر الحاء
(انقطاعه عنده فلا خياره
قبه) ولا ينفسخ بنفسه
حينئذ (فى الاصح) فيها
لأن رقت وجوب التسليم
لم يدخل اما اذا وجد عنده من
لا يبيعه الا باكثر من ثمن
مثله فلا يلزمه تحصيله بذلك

وفارق الغاصب بانه التزم التحصيل بالعقد باختياره وقبض البدل فالزيادة في مقابلة ما حصل له من تمام اقبضه بخلاف
عقد وضع للربح فلزم المسلم اليه تحصيله هذا الغرض الموضوع له العقد ولا تنتفت (١٥) فائدة والغص

مراد الرخصة بقولها وجب تحصيله وان غلا سعره لان المراد انه يباع باكثر من ثمن مثله لان الشارع جعل
الموجود باكثر من قيمته كالعدوم كافي الرقبة وماء الطهارة وايضا فالغاصب لا يكلف ذلك ايضا على
الاصح فهنا ولي وفرق بعضهم بين الغصب وما هنا بما لا يجدي اه قال ع ش قوله ولم يزد على ثمن مثله
ظاهره وان قلت الزيادة وينبغي خلافه لما لو كان قدور ابتغى به وقوله كافي الرقبة اي الواجبة في الكفارة
وقوله وفرق بعضهم مراده حج اه (قوله وفارق) اي المسلم اليه (قوله وقبض البدل) اي راس المال
(قوله التقدير) الى قول المتن ويشترط في النهاية الا قوله فان فرض لم ويسير (قوله فيه) اي في المسلم
فيه قول المتن (معلوم القدر) اي للعاقدين ولو اجمالا كعمرة الاعمى الاوصاف بالسمع ولعدلين ولا بد من
معرفتهما الصفات بالتعيين لان الفرض منهما الرجوع اليهما عند التنازع ولا تحصل تلك الفائدة الا
بمعرفةهما تفصيلا كذا قاله في القوت وهو حسن متعين اه ع ش (قوله كبسط) بضم تين جمع بساط بكسر
الباء ككسب وكتاب اجهير مي (قوله ما ليس فيه) وهو الذرع والعد (بما فيه) وهو السكيل والوزن والباء
بمعنى على (قوله كجوز وماجره الخ) وفي الربا جعلوا ما يعد السكيل فيه ضابطا ما كان قدر التمر فاقول فانظر
الفرق بينهما وقد يقال لما كان الغالب على الربا التبعدا احتيط له فقدر ما لم يعد كيله في زمته صلى الله عليه وسلم
بالتمر لكونه كان مكيفا في زمته عليه الصلاة والسلام على ما سرب بخلاف السلم اه ع ش (قوله وفارق الخ)
جواب سؤال عبارة المغني فان قيل لم لا يتعين اه في المسكيل السكيل وفي الموزن الوزن كما في باب الربا الجيب بان
المقصود هنا معرفة القدر ونتم المماثلة بعبادة عبده صلى الله عليه وسلم اه (قوله بنحو الماء) اي حيث علم مقدار
ما بغوص فيه من الظروف المشتملة على قدر معلوم من الوزن فيجوز القبض به هنا ومن نحو الماء الادهان
المائعة كالزيت اه ع ش (قوله اماما لا يعد) الى قوله فان فرض في المغني (قوله اماما لا يعد ضابط الخ) من
هذا يعلم صحة السلم في النورة المفتتة كيلا ووزنا بانها بفرض انها موزونة فالوزن يصح السلم فيه اذا عد
السكيل ضابطا فيه بان لا يعظم خطره اذ لم يخرجوا عن هذا الضابط الا ما عظم خطره كفتات المسك والعنبر
على ما فيه وظاهر عدم صحة قياس النورة على مثل المسك والعنبر على ان صاحب العباب صرح بصحة السلم فيها
كيلا ووزنا فتنبه له اه رشدي (قوله كفتات) بضم الفاء كما في المصباح اه ع ش (قوله عند العقد) اي فلا
يشترط ذكر الوزن في العقد اه سم (قوله من وزنه حيثن) اي حين الاستيفاء (قوله يحمل الخ) زاد النهاية
بل لعل كلامه مفروض في ارادة منع السلم فيه كيلا اه قال ع ش قوله منع السلم فيه اي فيما ذكر وهو
النقدان فهو قصر اضافي قصد به الاحتراز عن السكيل لا تعين الوزن اه وعبارة المغني واستثنى الجرجاني وغيره
النقدين ايضا فلا يسلم فيهما الا بالوزن وينبغي ان يكون الحكم كذلك في كل ما فيه خطر في التفاوت بين
السكيل والوزن كما قاله ابن يونس اه (قوله ثوب) عبارة المغني عقب قول المتن كذا وفي ثوب مثلا صفته كذا
ووزنه كذا وذره كذا اه وهي احسن قول المتن (او صاع حنطة) اي مثلا مغني وع ش (قوله قيل الخ) افره
المغني (قوله الصاع اسم للوزن) اي الموزون الذي هو خمسة ارطال وثلاث فدرطال الوزن فيه تحصيل للعامل
اه كرى (قوله كيلا) اي على ان كيلها كذا اه كرى (قوله كادل عليه كلامهم) حيث قالوا الصاع
قد حان بالمصري (قوله ضبطا عاما) اي جاريا في جميع الاقطار اي بخلاف ضبطه بالسكيل كالقدح المصري
مثلا قول المتن (في البطيخ) بكسر الباء (والباذنجان) بفتح المعجمة وكسر هاء (والقناء) بالمثلثة والمدنهاية ومغني

الشيخين عبر بانهم لو كانوا يبيعونه بشن غالو وجب تحصيله وقضيته وجوب تحصيله وان زاد على ثمن مثله
واخذ به الزر كشي وفرق بين السلم والغصب بما ذكره الشارع وقال الاسنوي المراد بالغلو هنا ارتفاع
الاسعار لا الزيادة على ثمن المثل انتهى ولا يخفى ما في الفرق من التكلف (قوله عند العقد) اي فلا يشترط
ذكر الوزن في العقد (قوله للوزن) اي فلا يناسب المذكور (قوله ويرد بان الاصل الخ) بل يكفي في

اسم للوزن فلو قال في مائة صاع كيلا لا ستقام اه ويرد بان الاصل في الصاع السكيل كادل عليه كلامهم في زكاة
لانه الذي يضبطه ضبطا عاما (ويشترط الوزن في البطيخ والباذنجان والقنا والسفرجل والرمان) ونحوها من كل

قال عش قوله مر بكسر الباء وافتحها ايضاً وقوله بالمثلثة الخ قال في المصباح والقائمة والوكسر القاف اكثر من ضمها وهو اسم جنس لما يقول له الناس الخيار والعجور والفوس الواحدة قائمة انتهى اه (قوله) او لغير ذلك عطف على قوله لكونه كبر الخ (قوله) ولا عدل لكثرة الى قوله ولا بنا فيه في النهاية (قوله) لكل واحدة اي ولا للجملة كما اعتمد شيخنا الشباب الرمي وحيداً فالبطيخة الواحدة هو عدد من البطيخ كل منها لا يصح السلم فيه فلو اتلف انسان عدداً من البطيخ فهل يضمن قيمته لا نه غير مثلي لا نه لا يصح السلم فيه او يضمن وزنه بطيخاً لا نه مع النظر لمجرد الوزن يصح السلم فيه وامتناعه فيه انما جاء من جهة ذكر عدده مع وزنه بطيخاً لا نه في نظر والمتجه ما تحرر من المباحة مع مر ان العدد من البطيخ مثلي لا نه يصح السلم فيه فيضمن بمثله اذا تلف وانما يعرض له امتناع السلم فيه اذا جمع فيه بين العدد والوزن الغير التقريبي وان البطيخة الواحدة متقومة فتضمن بالقيمة لان الاصل منع السلم فيها وان عرض جواز فيه اذا ارد بالوزن التقريبي انتهى سم وعش (قوله) لعرض وجوده او قول السبكي لو اسلم في عدد من البطيخ مثلاً كانه بالوزن في الجميع دون كل واحدة جاز اتفاقاً ممنوع كما قال شيخنا الشباب الرمي لا نه يشترط ذكر حجم كل واحدة فيؤدي الى عزة الوجودها ومعنى اي فلا يصح فيه السلم بالمرد بالوزن التقريبي على ما مر عش (قوله) في نحو بطيخة الخ اي كسفر جلة واحدة اهم معنى (قوله) لا احتياجه اي السلم في نحو بطيخة الخ (قوله) في الصورتين هما ذكر العدد والوزن لسلك السلم في الواحدة مع ذكر حجمها ووزنها فالطريق لصحته ان يقول في قطار مثلاً من البطيخ تقريباً حجم كل واحدة كذا اه ع اي او في بطيخة حجمها كذا ووزنها كذا تقريباً (قوله) وكذا يقال فيما لو جمع الخ اي فاذا قيد الوزن بالتقريبي او اطافه وقتنا جعل على التقريبي صحيح ولا فلا اه عش (قوله) بخلاف نحو خشب الخ اي فصيح السلم فيه اذا جمع بين ذره ووزنه كذا بين عدده ووزنه في النهاية ومعنى ويمكن ارجاع كلام الشارح اليه ايضاً (قوله) تحت مازاد اي على القدر المشروط (قوله) اقاع الباذنجان (الفتح) بالفتح والكسر كغيب ما التزق باسفل التمرة ونحوهما اه قاموس (قوله) رجح الزركشي سببه الى ذلك الاذرى اسم (قوله) لا نه اي عدم القطع (قوله) لا يقبل اعلاه ليس نصريح باشتراط القطع انتهى سم على حجب اقول بل يقتضى عدم اشتراط القطع فان قوله لا يقبل ظاهر في ان العقد صحيح بدون اشتراطه ولكن اذا احضره المسلم اليه بالورق لا يجب على المسلم القبول اه عش (قوله) فسموع الخ (فرع)

الرد ان المراد به هنا السكبل وقوله ضبطاً عامياً تامل (قوله) ولا عدم وزن لسلك واحدة اي ولا للجملة كما اعتمد شيخنا الشباب الرمي وحيداً فالبطيخة الواحدة هو عدد من البطيخ كل منها لا يصح السلم فيه فلو اتلف انسان عدداً من البطيخ فهل يضمن قيمته لا نه غير مثلي لا نه لا يصح السلم فيه او يضمن وزنه بطيخاً لا نه مع النظر لمجرد الوزن يصح السلم فيه وامتناعه فيه انما جاء من جهة ذكر عدده مع وزنه في نظر والمتجه ما تحرر من المباحة مع مر ان العدد من البطيخ مثلي لا نه يصح السلم فيه فيضمن بمثله اذا تلف وانما يعرض له امتناع السلم فيه اذا جمع فيه بين العدد والوزن الغير التقريبي وان البطيخة الواحدة متقومة فتضمن بالقيمة لان الاصل منع السلم فيها وان عرض جواز فيه اذا ارد بالوزن التقريبي (قوله) لكل واحدة اي في شرح الروض امالو اسلم في عدد من البطيخ مثلاً كانه بالوزن في الجميع دون كل واحدة فيجوز اتفاقاً قاله السبكي وغيره اه لكن قال شيخنا الشباب الرمي ان ما قاله السبكي ممنوع لا نه يشترط ذكر حجم كل فيؤدي الى عزة الوجود وقد مر (قوله) التقريبي وهذا احد محلي نص البويطي على الجواز كما حكاه في شرح الروض والمحمل الثاني حمله على عدد يسير لا يتعد تحصيله عليه وحله غيره على عدد كثير لتعذر ضبطه (قوله) يحتمل في الصورتين (هذا يفيد جواز السلم في البطيخة او البيضة الواحدة اذا ذكر زنها واريد التقريبي وقضية ذلك انها مثلية لصحة السلم بها وقد مر ما فيها فليراجع (قوله) رجح الزركشي سببه الى ذلك الاذرى (قوله) لا يقبل اعلاه ليس نصريح باشتراط القطع (فرع) في العباب وفما يبطل السلم فيما قصد منه وزنه ولبه كالفجل والحس بخلاف ما قصد له فقط كالجزر والسلم مقطوع الورق انتهى وفي القوت اطلاقاً جواز

فيه لكونه كبر جر مامن الجوز كبض نحو الدجاج لا نحو الخام او لغير ذلك كالبلبل وقصب السكر وسائر الفواكه فلا يكفي فيها كيل ولا عدل لكثرة تفاوتها ولا دعم مع وزن لسلك واحدة لعز وجوده ومن ثم امتنع في نحو بطيخة او بيضة واحدة لا احتياجه الى ذكر حجمها مع وزنها وذلك لعز وجوده نعم ان اراد الوزن التقريبي اتجه صحته في الصورتين لا تنفاه عزة الوجود حيث ذكرا يقال فيما لو جمع في ثوب بين ذره ووزنه بخلاف نحو خشب لا مكان تحت مازاد ولا بنا فيه وجوب ذكر طوله وعرضه ونخفه لان الوزن فيه تقريبي (تنبيه) في اشتراط قطع اقاع الباذنجان احتماً لان للوارد رجح الزركشي منها المنع قال لا نه العرف في بيعه لكن يشهد للاشتراط قول الام اذا اسلم في قصب السكر لا يقبل اعلاه الذي لا حلاوة فيه ويقطع بجماع عروقه من اسفله ويطرح ما عليه من القشور اي الورق اه وعلى الاول يفرق بان التفاوت فيما ذكر في القصب اعلى منه في الاقاع فسموع هنا لا يتم (ويصح) السلم (في الجوز)

في القوت واطلق اجواز السلم في القول وزنا كما سبق وجعلها الماوردي ثلاثة اقسام قسم يقصد منه شيان كالخس والفجل يقصد ليه وورقه فالسلم فيه باطل لاختلافه وقسم كله مقصود كالحند باقيجوز وزنا وقسم يتصل به ما ليس بمقصود كالجزر والسلمجم وهو اللفظ فلا يجوز إلا بعد قطع ورقه اه وكان المراد فلا يجوز إلا بشرط قطع ورقه ولقائل ان يقول في القسم الاول ينبغي الجواز بعد قطع ورقه اورؤه ولو ال الاختلاف فليتامل اه سم على حج وقوله ولقائل الخ يفيد انه حمل كلام الماوردي على رؤوس الخس والفجل لا على بزرهما لكن سياقي في الشارح مر بعد قول المصنف وسائر الجيوب كالتمر التصريح بجوازه في الفجل ونحوه وزنا وظاهره ولو كان بورقه وقياس ما ذكره في القسم الثاني من القول صحة السلم في الورد والياسمين وسائر الازهار وزنا لانضباطها ومعرفة صفاتها عندها اه ع وش وقوله يفيد انه حمل الخ محل تامل (قوله والحق بعضهم) إلى قول المتن ولو سلم في النهاية لا قوله وهو واضح إلى المتن وكذا في المغني لا قوله وشرطه إلى المتن وقوله او يعتاد إلى المتن (قوله والحق بهم بعضهم الخ) معتمد اه ع ش (قوله البن) هو القهوة اه كردي (قوله لا يسرع اليه الفساد الخ) بخلاف الجوز واللوز فانه لا يصح السلم في ابهاما وحده لانه اذا نزع قشرته السفلى اسرع اليه الفساد والمراد بلب البن ما هو الموجود غالباً من القاب الذي نزع قشره اه ع ش وفي اسراع الفساد بلب اللوز وقفة ظاهرة (قوله الا قبل انعقاده) اي فيصح السلم فيه وظاهره عود الاستثناء للجوز وما معه ويتامل ذلك فيما عدا اللوز فانه قبل انعقاده قشره الاعلى لا ينتفع به ومن ثم اقتصر في الاستثناء عما له كان ويباع في قشره الاعلى قبل انعقاده على اللوز اه ع ش ويؤيد إشكاله اقتصار المغني هنا على استثناء اللوز ايضا عبارته وإنما يجوز السلم في هذه الاشياء في القشر الاسفل فقط نعم لو سلم في اللوز الاخضر قبل انعقاد القشرة السفلى جاز لانه ما كول كله كالخيار قاله الاذري وتقدم ذلك في البيع ويجوز في نحو المشمش كيلاً ووزناً وإن اختلف نواه كبراً وصغراً اه وقوله ويجوز الخ في النهاية مثله قال ع ش وقوله في نحو المشمش كالخوخ والتين ومحل جوازه بالكيل فيهما اذا لم يزدجر مهما على الجوز فان زاد على ذلك تعين الوزن اه (قوله خلافاً للرافعي) اي حيث قيد صحة السلم فيه بنوع يقل اختلاف فشوره اه ع ش (قوله في غير شرح الوسيط) وقدموا ما في شرح الوسيط لانه متتابع فيه كلام الاصحاب لا يختص اه نهاية زاد المغني وهذا هو المعتمد اه (قوله فهذا اولي) اذ باب الربا أضيق من السلم مغني ونهاية (قوله وكذا يصح السلم فيه) اي فيما ذكر من الجوز وما عطف عليه (قوله لذلك) اي لسهولة الامر فيه عبارة النهاية والمغني قياساً على الجيوب والتمر اه (قوله غير المحرق) نعت للطوب (قوله ووزنه تقريب) بهذا يندفع استشكل الجمع في كل لبنة بين الوزن وبين طولها وعرضها ونخنها بانه يؤدي إلى علة الوجود سم على حج اه ع ش (قوله في خرف الخ) اي ويصح السلم في خرف والمراد او اني الخرف وسيأتي له مر نقله عن الاشعري اه ع ش (قوله أو صنجة) في المصباح قال الازهرى قال الفرهمي بالسين لا بالصاد وعكس ابن السكيت وتبعه ابن قتيبة فقال صنجة الميزان بالصاد لا بالسين وفي نسخة من التهذيب صنجة والسين اغرب وافصح فهما لغتان واما كون السين افصح فلان الصاد والجيم لا يجتمعان في كلمة عربية اه ع ش وفي البجيرمي الصنجة شئ يوزن به مجهول القدر كان قال اسلمت اليك في قدر هذا الحجر من التمر بان يوضع في كفة الميزان ويقال به المسلم فيه في الكفة الاخرى وبذلك حصلت المغايرة

السلم في القول وزنا كما سبق وجعلها الماوردي ثلاثة اقسام قسم يقصد منه شيان كالخس والفجل يقصد ليه وورقه فالسلم فيه باطل لاختلافه وقسم كله مقصود كالحند باقيجوز وزنا وقسم يتصل به ما ليس بمقصود كالجزر والسلمجم وهو اللفظ فلا يجوز إلا بعد قطع ورقه انتهى وكان المراد فلا يجوز إلا بشرط قطع ورقه ولقائل ان يقول في القسم الاول ينبغي الجواز بعد قطع ورقه اورؤه ولو ال الاختلاف فليتامل (قوله ووزنه تقريب) بهذا يندفع استشكل الجمع في كل لبنة بين الوزن وبين طولها وعرضها ونخنها بانه يؤدي إلى علة الوجود (قوله بشرط ذكر الخ) قال في الروض ويشترط ذكر وزن اللبنة لانها تضرب باختياره

بذراع يده أي المجهول قدره لأنه قد يتلف (١٨) قبل قبض مافي الذمة فيعظم الغرر والتنازع ومن ثم صح بعتك مل هذا الكوز من هذه

بين الميزان والصنجة اه (قوله بذراع يده الخ) أي أو بكوز لا يعرف قدر ما يسع نهاية ومعنى (قوله صح بعتك الخ) قلوا تلف قبل القبض تغير المشتري فان أجاز صدق البايع في قدر ما يحويه الكوز لانه الغارم وقضية قوله من هذه انه لو قال له من البر الفلاني المعلوم لم يصب وعلله غير مراد وأنه جرى على الغالب وأن المدار على كون البر معينا كادل عليه قوله لأنه قد يتلف قبل قبض مافي الذمة اه ع (قوله كاسر) أي في البيع عند ذكر الصبرة اه كردى (قوله اما تعين نوع الخ) عبارة النهاية والمعنى وشرح الروض ولو اختلفت المكاييل والموازين والذرعان اشترط بيان نوع منها ما لم يكن ثم غالب فيجعل عليه الاطلاق اه قال عرش قوله اشترط بيان نوع الخ قضيته انه لا يكتفى ارادتهما الواحد منهما وهو قياس ما لو بان تقدم ان تقود لا غالب فيها اه حج فيا تقدم في التحالف بعد قول المصنف او قدره او قدر المبيع تحالفا اه (بذلك) أي بقدر ما يسعه المكاييل أي الغالب او المعتاد اه عرش ومثل المكاييل الميزان والذراع والصنجة (قوله قدر معين) إلى قوله واغرضه في المعنى لا قوله قيل وقوله يورد إلى المتن وقوله للعاقدين إلى مخرج والى قول المتن الاصح في النهاية الاقوله يعلم إلى المتن (قوله من ثم قرية الخ) الثمرة مثال فغيرها مثلها اه معنى قول المتن (لم يصح) وظاهر كلامهم عدم الفرق بين السلم المأجل والحال هو كذلك نهاية ومعنى (قوله انقطاعه) أي القدر فيه كما هو ظاهر اه سيد عمر (قوله لا على كبرها الخ) فالتعبير بالصغير والعظيمة جرى على الغالب اه نهاية قول المتن (او عظيمة صح) وهل تعين ذلك الثمر أو يكتفى الاتيان بمثله احتياالا للامام والمفهوم من كلامهم الاول أي التعيين اه معنى زاد النهاية وعليه لواقى بالاجود من غير تلك القرية اجبر إلى السلم على قوله فيها يظهر اه قال عرش قوله فلما يظهر قضيته أنه لا يجبر على قبول المثل وإن كان مساويا للثمر القرية المعينة من كل وجه قال في شرح الآبيب عل عدم اجباره على قبول المثل ان تعلق بخصوص ثمر القرض للسلم كمنفذه او نحوه والاجبر على القبول لان امتناعه منه محض تغتاه وعليه فقد يقال لم يظهر حينئذ فرق بين المثل والاجود ولا معنى ما افاده كلامهم من تعين ثمر القرية إلا ان يقال المراد بتعيينه استحقاق الطلب به دون غيره وذلك لانافي الاجبار على قبول غيره حيث لا غرض بتعدي ثمر القرية اه (قوله اما السلم في كله) أي من غير اعتبار كيل او وزن كان يقول أسلبت اليك في جميع ثمر هذه القرية لأنه يصير مسلما في معنى اه عرش ويظهر ان المراد لا يصح السلم في ثمر نحو قرية كله بطلان التعداد معرفة قدره ولا نه لاؤ من انقطاع بعضه بنحو جامعة (قوله قيل الخ) عزاه المعنى إلى الزركشي وقره (قوله هذه) أي مسألة المتن المذكورة بقوله ولو سلم في ثمر قرية الخ اه عرش (قوله) إنما تناسب شرط القدرة) أي على التسليم لانه يوجب عسر اه معنى (قوله شرط القدرة) ويمكن ان يوجه بان ذكر هاهنا المناسبة مشئلة تعيين المكاييل المذكورة بجماع ان علة البطلان فيهما اجتنال التلف قبل القبض وعلة الصحة فيهما الا من التلف المذكور فليتأمل اه سم (قوله معرفة القدر) أي الذي الكلام فيه اه سم (قوله ورد) يتأمل اه سم (قوله بين الشرطين) أي شرط القدرة على التسليم وشرط معرفة القدر اه عرش (قوله قولها) أي المتعاقدين عبارة النهاية ولو سلم اليه في ثوب كذا او اصاحر كذا لم يصب اه قال عرش قوله لم يصب أي لجواز تلف المشار اليه فلا تعلم صفة المعقود

لا انتفاء الغرر حينئذ كاسر (والا) بان اعتيد ذلك أي عرف مقداره لمن يأتي (فلا) يقسد السلم (في الاصح) ولما ذلك الشرط لعدم العرض فيه فيقوم غيره مقامه فان شرط عدم إبداله بطل العقد اما تعين نوع نحو الكيل بالنص عليه فهو شرط إلا ان يغلب نوع أو يعتاد كيل مخصوص في حب مخصوص يلد السلم فيا يظهر فيحمل الاطلاق عليه ولا بد من علم العاقدين وعدلين معهما بذلك كما يأتي في اوصاف السلم فيه (ولو سلم في) قدر معين من ثمر قرية صغيرة لم يصح لا احتيال تلقه فلا يحصل منه شيء (او عظيمة صح في الاصح) لان ثمرها لا ينقطع غالبا فالدار على كثرة ثمرها بيعت يؤمن انقطاعه عادة وقلته بحيث لا يؤمن كذلك لا على كبرها وصغرها اما السلم في كله فلا يصح قبل هذا إنما يناسب شرط القدرة لا شرط معرفة القدر ويرد بان هذا ذكر كالتمتة والردف اما بين الشرطين من التناسب (و) الشرط السابع معرفة الاوصاف المتعلقة بالسلم فيه للعاقدين مع عدلين كما يأتي مخرج قولها مثل هذا بخلاف ما لو سلم اليه في ثوب مثلا

وصفه ثم قال أسلبت اليك في ثوب آخر بتلك الصفة فانه يجوز ان كانا ذكرا كرين تلك الصفات

والفرق ان الاول فيه إشارة إلى العين وهي لا تعتمد الوصف (التي) ينضبط بها المسلم (١٩) فيه (يختلف

عليه حتى يرجع فيها للعدلين اه (قوله والفرق) أي بين قولهما مثل هذا وقولهما تلك الصفة (قوله وهي) أي الإشارة إلى العين (قوله لا يخرج عن الجمل به) أي المسلم فيه (الابذل) أي بذكر الاوصاف التي يختلف بها الغرض اه عش (قوله بخلاف ما يتسامح الخ) محترز القيد الثاني الذي في المتن وسيأتي محترز القيد الاول الذي في الشرح (قوله كالسكر والسمن) ومع ذلك لشرط وجب العمل به اه عش (قوله وما الاصل الخ) أي وبخلاف ما الخ وهو محترز القيد الثالث الذي في الشرح (قوله واعترضه) أي قوله وما الاصل عدمه اه رشیدی (قوله صارت بمنزلة ما الاصل وجوده) أي وما الاصل وجوده لا بد من ذكره في العقد إذا اختلف به الغرض وكل من التوبة وبالكارة يختلف به الغرض فلا بد من ذكره فإذا اشرط البكارة لا يجب قبول الثيب وان شرط التوبة وجب قبول الثيب إذا حضرها وقياس ما رمن وجوب قبول الاجود انه لو حضر له السكر وجب قبولها ولا نظر لكونه قد يتعاق غرضه بالثيب لضعف الاله لان المدار على ما هو الاجود عرفاه عش وينبغي كما مر عن السيد عمر استثناءه لو صرح بغرضه المتعلق بالثيب فلا يجب حينئذ قبول السكر (قوله ويصح) إلى قوله وبه يعلم في المعنى (قوله ويصح شرط كونه زانيا او سارقا الخ) أي فلو أتى له بغير سارق ولا زان وجب قبوله لانه خير بمشرطه اه عش (قوله او قوادا) عبارة الروض لا مغنية او عوادة قال في شرحه وقع في الروضة القوادة وصوابه كما قال الاسنوي وغيره انه بالعين ولهذا عدل اليه المصنف والمتجه الحاق القوادة بالقاف بالزانية ونحوها انتهى اه سم (قوله والفرق ان هذه مع خطر ما الخ) اعلم ان ما ذكره الشارح من هذا الفرق لفقهاء من فرقين ذكرهما في شرح الروض عبارته وفرق بانها صناعة محرمة وتلك امور تحدث كالعمى والعور قال الرافعي وهذا فرق لا يقبله ذهنك وقال الزركشي بل هذا الفرق صحيح إذ حاصله ان الغنم والضرب بالعود لا يحصل إلا بالتعلم وهو محظور وما أدى إلى المحظور محظور بخلاف الزنا والسرقة ونحوهما فانها عيوب تحدث من غير تعلم فهو كالسلم في العبد المعيب لانها اوصاف نقص ترجع إلى الذات فالعيب مضبوط فصيح قال ويفرق بوجه آخر وهو ان الغنم ونحوه لا يدفيه مع التعلم من الطبع القابل لذلك وهو غير مكتسب فلم يصح كالأول في عبد شاعر بخلاف الزنا ونحوه انتهى وعلى الفرق الثاني لا يعتبر كون الغنم محظور أي بالاله الملاهي المحرمة بخلافه على الاول وصرح الماوردي بالجواز فيما إذا كان الغنم مباحا انتهى ما في شرح الروض اه رشیدی وفي المغني مثل ما نقله عن شرح الروض (قوله مع خطرها) هل يقر بالحاء المعجمة والطاء المهملة او بالعكس اه سيد عمر اقول ما مر عن الرشیدی صريح في الثاني (قوله حينئذ) أي حين العقد (قوله فلا يكتفى الخ) عبارة النهاية فلا يكتفى ذكرها قبله ولا بعده ولو في مجلس العقد نعم لو توافقا قبل العقد وقال اردنا في حالة العقد ما كنا اتفقا عليه صح على ما قاله الاسنوي وهو نظير من له نبات وقال لا خرز وجنتك بنى ونوبا معينة لكن ظاهر كلامهم يخالفه اه قال عش قوله صح على ما قاله الاسنوي هذا هو المعتمد واقتصر على ما نقله عن الاسنوي عميرة ولم يتعبه سم اه اقول وايضا جزم المغني بالصحة وقال الاسنوي (قوله ان هذا) أي قوله على وجه لا يؤدي الخ (قوله بمعناه الخ) أي الشرط الماند كور (قوله السابق) أي في اول الفصل قول المتن (فلا يصح فيما لا ينضبط) محترز القيد الاول الذي في الشرح عبارة الرشیدی تفريع على اشتراط معرفة الاوصاف إذا ما لا ينضبط مقصوده لا تعرف اوصافه اه (قوله الذي لا ينضبط) عبارة النهاية والمغني التي لا تنضبط اه (قوله مع عدم منعه الخ) هل يشكل بقوله الاتي لكنه يمنع العلم بالمقصود اه سم وسيد عمر عبارة الرشیدی قضيته

(قوله أو قوادا) عبارة الروض لا مغنية أو عوادة قال في شرحه وقع في الروضة القوادة وصوابه كما قال الاسنوي وغيره انه بالعين ولهذا عدل اليه المصنف والمتجه الحاق القوادة بالقاف بالزانية ونحوها انتهى (قوله المصنف و ذكرها في العقد) نعم توافقا قبل العقد قال اردنا في حالة العقد ما كنا اتفقا عليه صح على ما قاله الاسنوي وهو نظير من له نبات وقال لا خرز وجنتك بنى ونوبا معينة لكن ظاهر كلامهم يخالفه شرح مر (قوله مع عدم منعه) هل يشكل بقوله الاتي لكنه يمنع العلم بالمقصود (فرع) عدني شرح الروض من المختلط الذي

و فرقا بينه وبين خل نحو التمر بان ذلك لا غنى له عنه فان قوامه به بخلاف هذا إذ لا مصلحة له فيه ومثله المصل قيل يرد

أى قول حج مع عدم الخ أن الخطأ بنير المقصود اذا لم يمنع العلم بالمقصود لا يمنع الصحة وقضية الفرق الآتى خلافه على أن لك أن تمنع كون الماء لا يمنع العلم بمقصود الخيض وعبارة الاذرعى فى قوله فرغ لا يجوز السلم فيما خالطه ما ليس بمقصود من غير حاجة كاللبن المشوب بالماء مخيضاً كان او غيره انتهى وما ذكره هو قضية الفرق الآتى اذ الضمير فى كلامه يرجع الى اللبن كما هو صريح عبارة شرح الروض فتأمل اه (قوله) (واما سبب الخ) هذا التوجيه يقتضى بطلانه فى مطلق الخيض وتصوير الشارح المذكور بالخطأ بالماء وقوله ورفرو الخ يقتضى البطلان فى الخطأ بالماء فقط فليحذر اه سيد عمر عبارة المغنى والنهاية فى شرح وخل تمر او زبيب ولا يصح فى حامض اللبن لان حرمته عيب الا فى خيض لاماء فيه فيصح فيه ولا يضر وصفه بالجوزة لانها مقصودة واللبن المطلق يحمل على الحلوان جفا (قوله) بان ذلك اى الخل (قوله) (عنه) اى الماء (قوله) ومثله المصل هل هو فى مطلقه او الخطأ منه بالماء ينبغى ان يأتى فيه ما يحرر فى الخيض اخذ من التشبيه اه سيد عمر عبارة الكردى اى مثل الخيض المصل وهو ما حصل من اختلاط اللبن بالدقيق اه (قوله) قبل بدالخ اى على مفهوم المتن اه رشيدى (قوله) لا يصح بيعه اى ولو بالدرهم اعش (قوله) من دهن الخ اى دهن بان اعش (قوله) او عود الخ عطف على مسك وعبر (قوله) بالصنعة الى قوله لكن قبل فى النهاية الا قوله وعليه الى المتن (قوله) من قطن وحرير اى وهو مركب من قطن الخ نهاية ومعنى (قوله) مفرد مقابل المركب اى متخذ من شىء واحد من غير جلد اما المتخذ من الجلد فلا يصح فيه لمنع سلم الجلد اه كرى (قوله) من غير جلد) أمانته فلا يصح لاختلاف اجزائه رقة وضدها اعش وفى سم ما يوافقه قول المتن (وترياق) قال القاضى أبو الطيب وغيره الترياق نجس فانه يطرأ عليه لحوم الحيات اولين لانان ونص عليه فى الام قال الاذرعى فيحمل كلام المصنف وغيره على ترياق طاهر اه رشيدى (قوله) ويجوز (الخ) اى فى اللغات الثلاث كسر اوله وضمه فهذه ست لغات ذكرها المصنف فى دقايقه ويقال ايضا ذراق وطراق اه معنى اى بكسر اوله والتشديد عش بخلاف النبات او الحجر) عبارة شرح الروض فان كان نباتا او حجرا اجاز السلم اهم وعبارة النهاية والمغنى واعترز بالخلوط عما هو نبات واحد او حجر فيجوز السلم فيه ولا يصح السلم فى حنطة مختلطة بشعير ولا فى ادهان مطيبة بطيب نحو بنفسج وبان وورد بان خطا باشم من ذلك اما اذا روح سمسما بالطيب المذكور واعتصر فلا يضر اه قال عش قوله مختلطة بشعير اى وان قل حيث اشترط خلطها بالشعير فان اقتصر على ذكر البرهم احضر له مختلطاً بشعير وجب قبوله ان قل الشعير بحيث لا يظهر به تفاوت بين السككين وبقى ما لو شرط عليه خلوه من الشعير وان قل كواحدة هل يصح السلم ام يبطل لانه يؤدى الى غرة الوجود قيا ساعلى لحم الصيد بموضع العزة فيه نظر والاقراب الثانى للغة المذكورة لان يقال ان هذا اما لا يز وجوده وان كان مختلطاً فيمكن تنقية شعيره بحيث يصير خالصاً خصوصاً اذا كان قد رايسر بالفعل الصحة على الاقراب اعش وهى اى الصحة الظاهر (قوله) (نعل) الى قوله لكن قبل فى المغنى الا قوله عليه الى المتن (قوله) علم العاقدن اى وعدلين فيما يظهر اعش (قوله) (بالظن) اى للعاقدن اعش (قوله) (من الثانى) اى الخطأ بنير مقصود الخ (قوله) نحو جبن) والسكك المملوح كالجبن نهاية ومعنى واسئى قول المتن (واقط) (فرغ) اى شبخنا الشباب الرملى بصحة السلم فى القشة ولا يضر اختلاطها بالنظرون لانه من مصالحها اه قبل يصح فى المختلطة بدقيق الارز فيه نظر ويحتمل الصحة مر اه سم على حج ويحمل على المعتاد فيه من كل من النظرون والدقيق اعش (قوله) (والانفحة)

لا يصح السلم فيه الخطئة المختلطة بالشعير والسفينة انتهى (قوله) من غير جلد) بخلافه من جلد قال فى شرح الروض قال السبكي فان كان من جلدوه متعنا السلم فيه وهو الاصح امتنع مر (قوله) بخلاف النبات او الحجر عبارة شرح الروض فان كان نباتا او حجرا اجاز السلم فيه (قوله) المصنف (اقط) قال فى الروض وسلك ملح لا الادهان المطيبة فان روح سمسما بالطيب لم يضر انتهى (فرغ) اى شبخنا الشباب الرملى بصحة السلم فى القشة ولا يضر اختلاطها بالنظرون لانه من مصالحها انتهى قبل يصح فى المختلطة بدقيق الارز فيه

قصد بعض أركانه فقط
ورديان الماء وان لم يقصد
لكنه يمنع العلم بالمقصود
كما يصح به قولهم لا يصح
بيعه للجمل بالمقصود منه
وهو اللبن (ومعجون)
مركب من جزأين أو
أكبر (وغالية) وهى مركبة
من دهن معروف مع
مسك وعبر او عود
وكافور (وخف) ونعل
مركبين من بطانة وظهارة
وحشولان العبارة لا تبنى
بذكر انطافئها وأقدارها
ومن ثم صح كقوله السبكي
ومن تبعه فى خف أو نعل
مفردان كان جديداً من غير
جلد كسب مختلط جديد
لا ملبوس (وترياق)
بفوقية أو دال أو طامه ميلة
ويجوز كسر أوله وضمه
(مخلوط) بخلاف النبات أو
الحجر (والاصح صحته
فى المختلط) بالصنعة
(المنضبط) عند أهل تلك
الصنعة المقصود الأركان
كما باصه (كعنانى) من
قطن وحرير (وخز) من
ابريسم ووبرا و صوف
بشرط علم العاقدن بورن
كل من اجزائه على المعتمد
وعليه يظهر الاكتفاء بالظن
(و) فى المختلط خلقة أو غير
مقصود لكنه من مصالحه
فن الثانى نحو (جبن واقط)
وما فيها من الملح والانفحة

من مصالحها لكن قيل يختلف الغرض بقتلها وكثرهما وعليه يجاب بان هذا اتفاق سهل غير هار دقاهم نظاروا اليه قبل لا بد من وهى

تقييد الجبن بالجديد لمنعه في القديم او العتيق كما نص عليه في الام وعلاه بان اقل ما يقع عليه اسم العتيق او القديم
متقدمون اه وفيه نظر فسياتي صحته في التمر العتيق ولا يجب بيان مدة عتقه فكذا هنا الا (٢١) ان يفرق

وهي بكسر الهمزة وفتح الفاء وتخفيف الحاء المهملة على المشهور كرش الخروف والجدى مالم يأكل
غير اللبن فاذا اكل فسكرش وجمعها انافع ويجوز في الجبن السكون والضم مع تخفيف النون وتشديد
والجيم مضمومة في الجميع واشهر هذه اللغات اسكان الباء وتخفيف النون اه معنى (قوله لمنعه)
اي السلم اي لكونه ممنوعا (قوله في القديم او العتيق) او هنا وفيما يأتي لمجرد التخيير في التعبير
(قوله كما نص عليه) اي على منع السلم في الجبن القديم (قوله فكذا هنا) اعتمده النهاية والمغنى
فقال ويصح السلم في الزبد والسمن كاللبن ويشترط ذكر جنس حيوانه ونوعه وما كوله من مرعى
او علف معين بنوعه ويذكر في السمن انه جديد او عتيق ويذكر طرأوة الزبد وضدها ويصح السلم في
اللبن كيلا ووزنا ويوزن برغوته ولا يكال بها الا انها لا تؤثر في الميزان ويذكر نوع الجبن وبلده ورطوبته
ويبسه الذي لا تغير فيه اما ما فيه تغير فلا يصح فيه لانه معيب وعليه يحمل منع الشافعي السلم في الجبن القديم
والسمن يوزن ويكال وجامده الذي يتجافى في المسكيات يوزن كالزبد واللبن المجفف وهو غير المطبوخ
اما غير المجفف فكاللبن وما نص عليه في الام من انه يصح السلم في الزبد كيلا ووزنا يحمل على زبد لا يتجافى في
المسكيات قال عرش قوله كالزبد واللبن في المصباح اللبامهموز وزان عنب اول اللبن عند الولادة قال ابو زيد
واكثر ما يكون ثلاث جليات واقله حلبة في النتائج اه (قوله من حمل النص الخ) جرى عليه النهاية
والمغنى كاس (قوله ومن الاول) الى قوله وان اريد في النهاية والمغنى (قوله ومن الاول) اي المختلط خلقة
(قوله ايضا) اي كالجبن والافط (قوله بل على المختلط كما تقرر) قد يقال الذي تقرر انه معطوف على وصف
المختلط فالمختلط مسطوط عليه كما قدره في كلامه على ان عطفه على المختلط يفيد انه غير مختلط وظاهر انه ليس
كذلك اه رشيدى وقد يقال المراد على المختلط المعهود المقيد بكونه بالصنعة ومقصود الاركاب فلا
إشكال (قوله لا اختلاف) ولان ملح به يقل ويكثر والاشبه كما قاله الاشعري الخاق النيدة بالخبز نهاية ومعنى
(قوله ولو بان لم يعتد الخ) في هذه الغاية شيء (قوله اذ لا وثوق بتسلية) نعم لو كان السلم حلالا وكان المسلم
فيه موجودا عند المسلم اليه بموضع بندر فيه صح كفاي الاستقصاء اه معنى زاد النهاية وفيه نظر لا يخفى اه
قال عرش قوله مر وفيه نظر معتمد قال سم على صحيح بعد نقله كلام صاحب الاستقصاء هذا والمعتمد عدم
الصحة خلافا لصاحب الاستقصاء اه وفي الايعاب بعد ذكر كلام الاستقصاء مانصه وكلام الباقرين يدل
على ضعفه وان العبرة بما من شأنه لا بالنظر لفرد خاص على ان هذا الذي عنده قد يتلف قبل ادائه فيعود التنازع
المسبب عنه اشتراط عدم عزة الوجود اه (قوله الذي لا بد منه) الى الفرع في النهاية وكذا في المغنى لا
اقوله ولعله الى المتن (قوله لما ذكر) اي لعدم الوثوق بتسليمه اه قول المتن (كالزبد والسكبار) [اطلاقهم
لنحو البواقيت وتقييدهم للزبد بالسكبار يقتضي الفرق بينهما وهو باطل محل تأمل لان فيه اي نحو البواقيت
صغار اطلب للدواء فقط فينبغي ان يصح اه سيد عمر (قوله وقد تخفف) ظاهره استواء همام فهو ما
وفرقت بينهما باذنا افرط في السكر قيل كبار مشددا واذالم يفرط قيل كبار بالضم مخففا ومثله طوال
بالتشديد والتخفيف كافي المختار فيهما اه عرش قول المتن (والبواقيت) وغير همام من الجواهر النفسية
نهاية ومعنى (قوله وضبطه) اي الصغير وقوله بسدس دينار وقر ذلك انا عشر شعيرة اه عرش (قوله
بسدس دينار) اي تقريبا كما قاله فانه يصح فيه كاسر ولا يصح في العتيق لشدة اختلافه كما قال الماوردي بخلاف

نظر ويحمل الصحة (قول المصنف ولا يصح فيما ندر وجوده) قال في عيب نعم لو اسلم حلالا في موجود عند
المسلم اليه بحمل بندر وجوده فيه صح عند صاحب الاستقصاء وكلام الباقرين يدل على ضعفه وان العبرة بما من
شأنه لا بالنظر لفرد خاص على ان هذا الذي عنده قد يتلف قبل ادائه فيعود التنازع المسبب عنه اشتراط عدم
عزة الوجود اه وما يشكك عليه انه لو عين مكيالا غير معتاد فسد قياسي ما قاله صاحب الاستقصاء صحة السلام

(والبواقيت) اذ لا بد فيهما من ذكر الشكل والحجم والصفاء مع الوزن واجتماع ذلك نادر بخلاف صغير
اي غالبا وضبطه الجويني بسدس دينار ولعله باعتبار ما كان من كثرة وجود كباره في زمنهم اما الان فهذا

البلور فانه لا يختلف ومعياره الوزن اه معنى (قوله فلا يصح السلم فيه) أى فى الصغير المضبوط بما مر خلافا
 للحنى كما سرائنا (قوله لعزته) أى بالصفات التى تطالب للزينة اه سم (قوله صفاتها) أى الجارية (قوله
 كزنجية) بفتح الزاى وكسرهما انتهى مختاروهى مثال لما قلت صفاته وذلك لان لون الزنج لا يختلف فالصفات
 المعتبرة هى الطول ونحوه دون اللون اه عش قول المتن (واختها الخ) راجع لما ذكره الشارح بقوله
 وبهية الخ ايضا قول المتن (واختها) أى ولو كان ذلك فى محل بكثير وجودهما فيه اخذنا من قوله مر لندرة
 اجتماعهما الخ عبارة شيخنا الشورى على المنهج قال فى الايعاب بعد كلام قرره واعلم انه لا فرق فى ذلك
 اذ ضايف ليدكثر فيه الجوارى أو لادهم بالصفة المشروطة كبلاد السودان وأن لا خلافا لمن زعمه جلال النص
 بالمنع على ليدل بكثير فيه ذلك انتهى اه عش (قوله مثلا) أى او عمتها او خالتها او شاة وسخلتها نهاية معنى
 (قوله لا العقيق) أى فلا يصح السلم فيه اه عش (قوله لا اختلاف احجاره) أى العقيق (فرع
 قوله غير الحامل) اسقطه النهاية وقال عش قوله فى الحيران أى كلاً او بعضا قال حج غير الحامل
 اه وادله لعزته وجود بالصفة التى يذكرها كافر فى تعليل المنع فى جارية وبنتها او انه بالنصيص على الخلل
 صيره مقسودا فاشبهه ما لو باعها وحملها وهو باطل اه عبارة المفتى فى النهاية وكذا فى المفتى الا قوله على ما فى
 لانه لا يمكن وصف ما فى البطن اه (قوله كالبون) الى قوله ويظهر فى النهاية وكذا فى المفتى الا قوله على ما فى
 كثير من النسخ الخ ايضا (قوله نص الخ) عبارة الهامى والمغنى فى خبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم افترض
 بكر أو قيس على الفرض السلم وعلى البكر غيره من بقية الحيوان اه عش (قوله امر عمر و الخ) كذا
 فى المفتى وعبارة النهاية امر عبد الله بن عمر والخ قال عش بعد ذلك عبارة الشارح حج فيجتمه انه سقط من
 القلم لفظه ابن فليراجع ولفظ ابن داود عن عبد الله بن عمر وان رسول الله صلى الله عليه وسلم امره ان يحجز
 جيشا فتعدت الابل فامره ان ياخذ من قلاص الصدقة فكان ياخذ البعير بالبعيرين أى من ابل الصدقة
 انتهى اه قال البعير رأس المال والبعير ان مسلم فيه أى ياخذ من ابل الصدقة بعيرا ويرد بعيرين مما سيخمنه
 (قوله وهذا سلم) انما يظهر كونه سدا على معتمده اذا عُد بلفظ السلم املوا عند بلفظ البيع فهو بيع لا سلم
 ويمكن الجواب بان المراد انه سلم ما حقيقة او حكما او شرعا به قوله لا فرض البيع فانه جعل علة كونه
 لا فرضا ما فيه من الاجل والزيادة وهما كما يقبلهما السلم يقبلهما البيع اه (قوله او خطائى) بتخفيف
 الطاء نسبة الى اخطاء بلدة بالعجم وهو الروى صنفان من التركى او يحجرى وقال السيد عرش قوله كرومى او
 خطائى كانه باعتبار العرف فى نحو مضر لشمول التركى للرومى والافنى اصل الروضة جعل الرومى صنفامقابل
 للتركى ومثل الاذرى لقسمى التركى الخطائى والمغلى اه (قوله أى النوع) هذا قضية شرح غيره كالقوت
 وقضية شرح المنهج ان الضمير فى لونه للريق وهو ظاهر توافق الضائرا اه سم قول المتن (ويصف بياضة)
 قال فى العباب وفى جواز ابيض مشرب بحمرة او صفرة وجها اه اقول ويبنى ان يكون الارجح الجواز
 يكفى ما ينطابق عليه الاسم منه بل ما ذكر مستفاد من قول المصنف ويصف بياضة بسمرة لان المراد منها الحرة
 اه عش (قوله او الصنف) عطف على النوع (قوله كالزنج) مثال للصنف قال البجيرمى بفتح الزاى
 وحكى كسرهما عش وفى المضاح الزنج طائفة من السودان تسكن تحت خطا الاستواء وليس وراهم عمارة
 قال بعضهم وتمتد بلادهم من الغرب إلى قرب الحبشة وبعض بلادهم على نيل مصر الواحد نجي مثل روم
 ورومى وهو بكسر الزاى والفتح لغة انتهى قول المتن (وذكرته او ثوته) أى احدهما فلا يصح فى الخنى
 نهاية معنى قال عش أى وإن اتضح بالذكورة امة زجرده وعليه فلو سلم اليه ذكر لجماله بخنى
 اتضح بالذكورة او عكسه لجماله باثنى اتضح انوهم لم يجب قبوله لان اجتماع الاثنين بقل الرغبة فيه وبورث
 فى جارية واختها أو ولدها اذا كان عند المسلم اليه بالصفات هذا والمتعمد عدم الصحة خلافا لصاحب الاستقصاء
 (قوله لعزته) أى بالصفات التى تطالب للزينة (قول المصنف جارية واختها) قال فى الروض وكذا
 حامل وشاة ضرع (قوله أى النوع) هذا قضية شرح غيره كالقوت وقضية شرح المنهج ان الضمير

فلا يصح السلم لعزته
 (وجارية) وبهية كازرة
 او جارية على الواجهة وان
 قلت صفاتها كالزنجية
 (واختها او ولدها) مثلا
 لندرة اجتماعهما مع
 الصفات المشتركة وانما
 صحيح شرط نحو الكتابة مع
 ندرة اجتماعهما مع تلك
 الصفات لسهولة تحصيلها
 بالتعلم ويصح فى البلور لا
 العقيق لا اختلاف احجاره
 (فرع يصح) السلم فى
 الحيوان (غير الحامل
 لثبوته فى الذمة فرضا نصا
 فى الابل وقياسا فى غيرها
 وتصحيح الحاكم النبى عن
 السلف فى الحيوان مرود
 باهلم ثبت وروى ابو داود
 انه صلى الله عليه وسلم امر
 عمر بن العاصى رضى الله
 عنه ان ياخذ بعيرا ببعيرين
 الى اجل وهذا سلم لا فرض
 لانه لا يقل تاجيلا ولا زيادة
 (ويشترط فى الريق ذكر
 نوعه كتركى) او حبشى
 وصفته المختلف كرومى او
 خطائى (وذكر لونه أى)
 النوع ان اختلاف (كايض)
 واسود (ويصف بياضة
 بسمرة او شقرة) وسواده
 بصفاء او كدرة اما اذا لم
 يختلف لون النوع او
 الصنف كالزنج فلا يجب
 ذكره (وذكر ذكر كورته
 وانوته

وثباته وبكارتها والوافي هذا على ما في كثير من النسخ ونحوه من كل ضد من ماباتي بمعنى او (٢٣) (وسنة) ك

نقصا في خلقته اه (قوله وثباته وبكارتها) ظاهره سواء كان الرقيق ذكرا أو أنثى وينبغي تقييده بالانثى وبعبارة متن الروض وشرحه ويجب في الامة ذكر الثبابة والبكارة اى احدهما اه ع ش (قوله ونحوه) بالجر عطف على هذا (قوله ان تقدم) اى الاحتلام بالفعل (قوله والا) اى وان لم يتقدم الاحتلام على الخمسة عشر و (قوله فهي) اى الخمسة عشر اى فيحمل إطلاق محتم عليها وفي المغنى وشرح الروض مانصه قال الاذرى والظاهر ان المراد به اول عام الاحتلام او وقته والا فان عشرين سنة محتم اه وبعبارة النهاية أو محتم أى أول عام احتلامه بالفعل أو وقته وهو تسع سنين اه (قوله وإن لم يرضيا) غاية (قوله فلا يقبل الخ) صريح في صحة إطلاق محتم في العقد وان التفصيل إنما هو فيما يجب قبوله وهذا لا يتأتى في كلام الشارح مر كالاذرى ولما كان يجب قبول ابن تسع مطلقا فيجب أن يكون المراد في كلام الشارح مر انه لا بد من النص في العقد على احد المذكورين في كلامه كما قررته ويمكن أن يكون المراد من كلام الشارح مر كالاذرى انه يصح إطلاق محتم وانه لا يجب لإقبال ابن تسع فقط او من هو في اول عام احتلامه بالفعل اى فلا يقبل ابن عشر مثلا إذا لم يحتمل بالفعل لكن لا يخفى ما فيه ويجوز ان الشارح مر كالاذرى اراد بقولها اى اول عام احتلامه بالفعل او وقته مجرد التردد بين الامرين اه رشيدى (قوله ما زاد الخ) الاولى هنا وفي قوله ما نقص الخ التعبير عن (قوله ولم يحتمل) جملة حالة عما نقص (قوله او بلوغ خمسة عشر) صريح في إطلاق المحتم حينئذ حقيقة وقد يتوقف في شمول حقيقة الاحتلام ابلوغ خمسة عشر بلاحتمام فليراجع اه سم (قوله فلم يعدل لغيرها) اى غير الخمسة عشر مما زاد عليها او نقص عنها ولم يحتمل بالفعل (قوله وفي ذينك) اى الضرب والاحتجاب (قوله اى قامت) الى قوله ويقبل في النهاية والمغنى (قوله بخلاف نحو الذكورة) عبارة المغنى لافى النوع والذكورة والاثوثة فلا يقال فيها على التقريب اه (قوله لتحديد) اى بلا زيادة ولا نقص (قوله العدل) عبارة النهاية ويعتمد قول الرقيق في الاحتلام وفي السن إن كان بالغوا ولا يقول سيده البالغ العاقل المسلم ان علمه ولا يقول النخاسين اى الدلائل بظنونهم اه وكذا في المغنى لا قوله البالغ العاقل المسلم قال ع ش وقضية قول حجج العدل اى العبد الكافر إذا أخبر بالاحتلام لا يقبل خبره وفي كلام بعضهم انه يقبل ونظر فيه الشيخ ثم قال اللهم إلا أن يقال لما لا يعرف ذلك إلا منه قبل يعنى بخلاف إخباره عن السن فلا يقبل منه بل لا بد لقبوله من كونه مسلما عدا لا انتهى بالمعنى وهو ظاهر اه عبارة الايعاب في شرح ويصدق الرقيق في احتلامه نضفا وإن كان غير مسلم كما اقتضاه إطلاقهم لانه لا يعرف إلا منه اه وأشار البجيرمى الى الجمع بقوله اى العدل ذينه اه وهو حسن (قوله ولا يقول سيده) ظاهره ان الشيد لا يقبل قوله إلا إذا كان العبد غير بالغ ولفله غير مراد وحينئذ يمكن تقرير الشارح مر بما حاصله ان يعتمد قول الرقيق إن كان بالغوا وأخبروا بوجود ذلك بان كان غير بالغ او بالغوا ولم يخبرفوق السيّد ولكنه يقتضى انه إذا تعارض قول العبد وقول السيد قدم قول العبد وهو محل تأمل ان ظهرت قرينة تقوى صدق السيد كان ولد عنده وادعى انه ارخ ولادته ولم يذكر العبد قرينة يستند اليها بل قال كذا ولم يذكرهم رايت في شرح العباب الحج ما يصرح بالاول اى تقديم خبر العبد عند التعارض اه ع ش قول المتن (ولا يشترط ذكر الكحل الخ) لكن لو ذكر شيئا من ذلك وجب اعتباره باتفاق القولين وينزل على أقل الدرجات بالنسبة لغالب الناس اه غ ش (قوله يعلمون العين) اى كالكحل من غيرا كتحال نهاية ومعنى قول المتن (ونحوهما) اى ولكن يسن ذكره خروجا من الخلاف وقياسا على ذكر مفاج الاسنان ومما معد الاتى بالاولى اه ع ش (قوله وتكلم الخ) أى وثقل الاردا ف نهاية ومعنى (قوله ورقة خصر) وهو وسط الاسنان اه كرى (قوله وملاحه) هى تناسب الاسنان وقيل صفة يلزمها تناسب الاعضاء اه ع ش (قوله

في لونه للرقيق وهو ظاهر توافق الضمائر (قوله والمراد احتلامه) الذى شرح الروض قال الاذرى والظاهر ان المراد به اول عام الاحتلام او وقته والا فان عشرين سنة محتم انتهى (قوله او بلوغ خمسة عشر ويظهر الاكتفاء بعدل منهم لان المدار على حصول الظن (ولا يشترط ذكر السكحل) بفتحيتين وذو ونحوهما) كدعج وهو شدة سواد العين مع سعتها وتكلم وجه وهو استدارته ورقة خصر وملاح

لا يجب التعرض هنا لكونه
خلأ أو خصيا وعليه فلا
يلزمه قبول الخصي لأن
الخصاء عيب كما مر وبه
يفرق بين هذا وما يأتي في
اشتراط ذكره في اللحم
لانه ليس عيبا مع اختلاف
الغرض به (والا نوه والسن
واللون) إلا الا بلى إذ
لا يجوز السلم فيه لعدم
انضباطه (والتوع) والصف
ان اختلف كبحاني أو
تركى في الحبل وكهصرى
أو روى في البقية ويجوز
من نعم أو ماشية تحوط
عما العادة كترتهم ولا
يجب هنا ذكر القد وقبل
يجب واتصله الاذرى
وغيره ولا وصف اللون
لكن يسن في نحو خيل
ذكر غرة وتحجيل (وفي
الطير) والسملك ولحمها
(النوع والصغر وكر الجنة)
أى احدهما ولون طير لم
يرد للاكل وكذا سنه
ان غرف وذكره
وأثوته إن أمكن التمييز
وتعلق به غرض وكون
السلك نهريا أو بحريا
طريا أو مالحا (وفي
اللحم) من غير صيد
طير ولو قديدا ملححا
(لحم بقر) عراب أو
جواميس

بالمها) أى الرقيق إذا المقصود منه الخدمة لا التمتع في الغالب اه ع (قوله لا يجب التعرض هنا) أى
في السلم في الحبوب رقيقا وغيره اخذنا من قوله لان الخصي الخ اه سم (قوله كاسر) أى في البيع (قوله اشتراط
ذكره) أى ذكر كونه خلأ أو خصيا (قوله في اللحم) أى في السلم فيه (قوله إلا الا بلى) وفاقا للمعنى وقال النهاية
قال الاذرى والاشبه الصحة بلبديكثر وجوده فيه ويكنى ما يصدق عليه اسم البلى كسائر الصفات اه ويمكن
حمل الجواز على وجود ذلك بكثرة في ذلك المحل وعدم الجواز على خلاف ما ذكر اه ع (قوله اسم البلى) أى في
اختيار البلى سودو بياض وكذا البقرة بالضم يقال فرس البلى وعليه ينبغي ان يلحق بالابلى ما فيه حرة
وبياض بل يحتمل ان المراد بالابلى في كلامهم ما اشتعل على لوئين فلا يخص ما فيه سودو بياض وقوله
والاشبه الصحة معتمد في سم قوله إلا الا بلى قال في شرح الروض بخلاف الاغفر وهو الذى بين البياض
والسود اه ع (قوله كبحاني الخ) مثال للنوع وفي النهاية والمعنى عطفا على ذلك او من نتاج بنى فلان وبلد
بنى فلان وفي بيان الصنف المختلف ارحية او مبرية اه (قوله وكبرى الخ) او من خيل بنى فلان لطائفة كثيرة
نهاية ومعنى (قوله في البقية) أى في البغال والحمر والبقرة والغنم قال المعنى وكذا الغنم فيقول تركى أو كرى اه
(قوله ويجوز الخ) أى ويجوز ان يقال بدل النوع من نعم الخ اه كرى (قوله ويجوز من نعم الخ) يؤخذ مما
مر في تمر القرية ان المراد هنا على كونه يؤمن انقطاعه فيصح او لا فلا يصح وعليه فيختلف ذلك هنا ونه
باختلاف القدر المسلم فيه اه بصري وفي سم عن شرح الروض ما يوافقه (قوله عما العادة كترتهم) أى لئلا
يعز وجود المسلم فيه (قوله ولا يجب هنا) أى في الماشية (ذكر القد) وفاقا للبهيم والمعنى وخلافا للنهاية بحيث
قال بعد ذكر كلام الاذرى ما غيره مانضه فعلى هذا يشترط اى ذكر القد في سائر اخبارات وهو المعتمد اه
(قوله في نحو خيل) عبارة عن المعنى في غير الابل اه (قوله أى احدهما) أى الصغر والكبر إلى المتن عن النهاية
والمعنى (قوله سنه) أى الطير مطلقا (قوله ان عرف) ويرجع فيه للبائع كفى الرقيق اه معنى زاد سم عن شرح
الروض والظاهر انه إذا ذكر السن لا يحتاج إلى ذكر ألجته كفى الغنم اه (قوله نهريا) أى من البحر الحلو
(قوله او بحريا) أى من البحر المالح اه ع (قوله طريا او مالحا) قال البجيرى ليسا متقابلين بل الطرى
يقابله القد بدو المالح يقابله غير المالح اه وفي النهاية والمعنى ولا يصح السلم في النحل وان جوز نابعه كبحته
الاذرى لانه لا يمكن حصره بعد ولا كيل ولا وزنه اه قال ع (قوله وما النحل بالخام) فالظاهر صحة السلم فيه
لا مكان ضبطه بالطول ونحوه فيقول اسلمت البكى في نخلة صفتها كذا فيحضرها له بالصفة التي ذكر ومن
الصفة ان يذكر مدة تباينها من سنة مثلا اه قول المتن (وفي اللحم) لو اختلف المسلم والمنسل اليه في كونه مذكى
او غيره صدق المسلم عملا بالاصل ما لم يقل المسلم اليه انا ذكته فيصدق وسيأتى في كلام الشارح مر في الفصل
الآتى ع (من غير صيد) إلى قول المتن وفي الثياب في النهاية إلا قوله والفرق إلى ويجب (قوله من غير صيد)

صريح في اطلاق المعتمد حيث حقيقة وقد توقف في شمول حقيقة الاحتلام بلوغ خمسة عشر بلا احتلام
فليراجع (قوله انه لا يجب التعرض هنا الخ) المتبادر اتفاق هذا بالماشية لكن ينبغي جريانه في الرقيق
ايضا اخذنا من قوله لان الخصاء عيب (قوله إلا الا بلى) قال في شرح الروض بخلاف الاغفر وهو بين
البياض والسود اه (قوله كبحاني أو عراب) أو من نتاج بنى فلان لم يعز وجوده أو بلد بنى فلان
كذلك وفي بيان الصنف المختلف ارحية او مبرية لا يختلف الغرض بذلك اما إذا عز وجوده كان نسب إلى
طائفة يسيرة فلا يصح السلم فيه كتنظيره قياسا في ممرستان اه ثم قال عن الرخصة وما لا يبين نوعه
بالإضافة إلى قوم يبين بالإضافة إلى بلد وغيره اه (قوله وكذا سنه ان عرف) قال في شرح الروض
ويرجع فيه للبائع كفى الرقيق والظاهر انه إذا ذكر السن لا يحتاج إلى ذكر ألجته كفى الغنم وما قالوه من
ان ذكرها إنما اعتبر لان السن الذى يعرف به كبرها وصغرها لا يكاد يعرف اه (قوله من غير صيد) قال
في الروض وشرحه ولا مدخل للخصاء والمغلف ونحوهما في لحم الصيد اه وذكر في الروض وشرحه
اولا مانضه ويذكر موضع اللحم في كبر من الطير او السمك كالتعم وهذا محله في الفصل الآتى اه

قال في الروض وشرحه ولا مدخل للخصاء والعلف ونحوهما في لحم الصيد اهـ وذ كر في الروض وشرحه او لا مانصه ويذ كر موضع اللحم في كبير من الطير او السمك كالغنم وهذا محله في الفصل الاتي انتهى اه سم قول المتن (او صان) وينبغي اشتراط ذكر اللون اذا اختلف فيه الغرض كان يقول من خروف ايض او اسود كما في حواشي شرح الروض لوالد الشارح مر اه ع ش باختصار (قوله لا اعجف) صفة هزيل اي هزيل غير اعجف اه كردي (قوله لان العجف الخ) يقال عجفت الشاة من الباب الرابع والخامس اذا ذهب سمها ووضعت اه قامول ش قول المتن (معطوف) قال في شرح الروض قال الزركشي وقياس ماسياتي في اللبن من اعتبار ذكر نوع العلف اعتبارا ههنا ايضا كما صرح به بعضهم اه قال في الروض وشرحه فصل يشترط في اللبن والزبد والسمن ذكر جنس حيوانه ونوعه وما كوله من مرعى او علف معين بنوعه ولون السمن والزبد ويذ كر في السمن انه جديد او عتيق انتهى اه سم بخذف وقوله يشترط الخ في النهاية والمغني مثله من غير عزو (قوله فنه الجذع) والاقرب الاكتفاء بالجذعة اذا جذعت قبل تمام السنة في وقت جرت العادة باجذاع مثلما فيه لان عدوله عن التقدير بالسنة قرينة على ارادة معنى الجذعة وان اجذعت قبل تمام السنة فيجزى قبلها وكذا بعدهما لم تنقل الى حد لا يطاق عليها جذعة عرفا مر اه ع ش واقول يؤيده ما مر في المحتمل (قوله سمين) ضد هزيل اخره ليتصل اضداد ما في المتن بعضها يعض (قوله وذلك لاختلاف الغرض بذلك) وظاهر ذلك انه لا يجب قبول الراعية وان كانت في غاية السمن وهو كذلك وان قال في المطالب الظاهر وجوب قبولها نهاية ومعنى (قوله من علف يؤرخ) عبارة المغني ولا يكتفي في المعلوفة العلف مرة او مرات بل لا بد ان ينتهي الى مبالغ يؤرخ في اللحم كما قاله الامام وافر اه (قوله نعم ان لم يختلف الخ) عبارة شرح الروض فلو كان يبلد لا يختلف فيه الراعي والمعلوف قال الماوردي لم يلزم ذكره انتهى سم (قوله بلد) اي غرض اهل بلد بان لا يتفاوت لحمهما عند مر اه ع ش عبارة السيد عمر قوله بلداى ماشية بلد فيكتفي ان يقول من ماشية بلد كذا وينبغي ان يلحق به غيره بما ياتي اه (قوله ذ كر احدهما) ان كانت هذه عبارته فضمير الثانية عائدا الى المعلوفة وضدها وينبغي ان يكون مثلها بماقية الاوصاف ويحتمل ان عبارته احدها ويكون مرجع الضمير الاوصاف المذكورة في المتن وعليه فعبارته واقية لا تحتاج الى استدراك ثم هذه المسئلة تجرى فيما يعتبر في الثمار والحبوب وغيرهما اذا لم تختلف ببلد ولا فيحتاج الى الفرق سيد عمر (قوله وكذا في لحم الصيد) اي فلا يشترط فيه ذكر هذه الاوصاف اه رشيدى عبارة ع ش اي فلا يشترط ذكرها فيه لعدم تاتيا فيه وكذا الطير وعليه فيشترط في لحمها النوع وصغر الجثة او كبرها دون ما زاد على ذلك من الصفات المذكورة اه وفي سم والرشيدى عبارة العباب ويذكر في لحم الصيد ما يذ كر في لحم غيره الا الخاصى والعلف والذكورة والانوثه الا ان امكنه وفيه غرض انتهى اه (قوله ويشترط فيه) يعنى في لحم الصيد (قوله ما صيد به) اي من احبولة او سهم او جارية وانها فهد مثلا وكلب اه سم (قوله نزع) اي العظم وكذا ضمير قبوله (قوله لا شرط نزع الخ) اي لا يجوز شرطه (قوله على الاوجه) خلافا للفتى (قوله لا لحم عليه) راجع للذنب والراس اما الرجل فلا يجب قبولها مطلقا عليها اللحم ولا اه ع ش (قوله كفطن) الى قول

(قول المصنف معلوف) قال في شرح الروض قال الزركشي وقياس ماسياتي في اللبن من اعتبار ذكر نوع العلف اعتبارا ههنا ايضا كما صرح به بعضهم انتهى ثم قال في الروض وشرحه فصل يشترط في اللبن والزبد والسمن ذكر جنس حيوانه ونوعه وما كوله من مرعى او علف معين وقضية كلام اصله اعتبار السن ككونه لبن صغير او كبير قال الا ذرعى ولم ار من ذكره ولون السمن والزبد لا اللبن ويذكر في السمن انه جديد او عتيق انتهى ثم ذكر في شرحه خلافا كبيرا الى ذكر انه جديد او عتيق (قوله نعم ان لم يختلف الخ) عبارة شرح الروض فلو كان يبلد لا يختلف فيه الراعي والمعلوف قال الماوردي لم يلزم ذكره (قوله وكذا في لحم الصيد) عبارة العباب ويذكر في لحم الصيد ما يذ كر في لحم غيره الا الخاصى والعلف وضدهما والذكورة والانوثه الا ان امكن وفيه غرض ويبين انه صيد باحولة او سهم او جارية وانها فهد مثلا او كلب (قوله لا شرط نزع نوى اي

غن غيره (والطول والغرض والغاظ (٢٦) والدقة) بالبدال وهما صفتان للغزل (والصفافة) وهى انضمام بعض الحيط الى بعض

(والرقة) وهى عندنا وهما
يرجعان لصفة النسيج فا
هنا احسن عما فى الروضة
وأصلها من اسقاط ما نعلم
قد يستعمل الدقيق موضع
الرقيق وعكسه (والنعومة
والخشونة) وكذا اللون فى
نحو حرير ووبر وقطن
واطلائهم محمول على ما لا
يختلف من كتان او قطن
(ومطافته) عن ذكر قصر
وعدمه (يحمل على الخام)
لانه الاصل دون المقصور
نعم يجب قبوله لكن ان لم
يختلف الغرض (ويجوز)
السلم (فى المقصور) لا تضباط
لالملبوس وان لم يفسل
لعدم تضباطه بخلاف
جديده وان غسل ولو قريبا
وسراويل ان احاط بهما
الوصف ولا فلا وعليه يحمل
تناقض الشيخين فى ذلك
(و) يجوز السلم فى الكتان
لكن بعدد قلة لا قبله (وما
صنع غزله قبل النسيج
كالبرود) إذا بين الصبغ
نوعه وزمنه ولونه وبلده
(والاقيس مجتهدى) الثوب
(المصبوغ بعده) أى النسيج
كالغزل المصبوغ (قلت
الاصح منه وبه قطع
الجمهور والله اعلم) لأن
الصبغ بعده يسد الفرج
فلا يظهر فيه نحو صفاته
اورقة ويجوز فى الحبرة
وعصب اللين ان وصفه
حتى تخطيطه نص عليه فى

المتن وفى الثمر فى النهاية لا قوله واطلائهم الى المتن وكذا فى المغنى لا قوله ولا الى ويجوز السلم وقوله ويجوز
فى الحبرة الى المتن (قوله عن غيره) أى عن البلبوس الجنس اه معنى (قوله قد يستعمل) أى مجازا ثم هذا
التعبير صريح فى ان الفرقه هى الاصل وفى عاصمه قول المصنف والرقه هو وافق ما نقل عن الشافعى لكن
فى الصحاح الدقيق والريق خلاف الغليظ اه عش (قوله والدقيق موضع الرقيق الخ) أى الغليظ موضع
الصفيق وعكسه قول المتن (والنعومة والخشونة) وهما خصوصان بغير الاريسم لانه لا يكون إلا ناعما اه
كردى أى بعد الطبع وأما قبله فنه ناعم وخشن (قوله وكذا اللون) خلافا للمغنى كما بأتى (قوله فى نحو حرير)
كالفز (قوله واطلائهم) أى سكوت اصحابنا عن اشتراط ذكر اللون (محمول الخ) ولينال ما ذكره فى القطن
جئت ذكره لما يجب فيه بيان اللون وقيل لا يختلف اللهم إلا ان يقال انه نومان اه عش اقول وهو المشاهد
عبارة المغنى (تنبيه) سكت الشيخان تبعا للجمهور عن ذكر اللون وذكر فى البسيط اشتراطه فى الثياب قال
الاذرى وهو متعين بعض الثياب كالحرير والقز والوبر وكذا القطن ببعض البلاد منه ابيض ومنه اشقر
خلقه هو عزير وتختلف الاغراض والقيم بذلك اه وجوابه ما فى الدعج ونحوه اه أى من تساخ الناس
باجماله (قوله على ما لا يختلف) أى لو اقول المتن (ومطافه) أى الثوب (قوله ان لم يختلف) فان اختلف
الغرض لم يجب قبوله اه سم عبارة عش أى لعامة الناس لا لخصوص المسلم كما هو القياس فى نظائره اه
(لا تضباطه) ومن انضباطه ان لا يغلى بالنار وان يكون بغير دواء فان تأثير النار واخذها من قواه غير منضبط
بل ولو خلا عن الدواء فى هذه الحالة ثم المقصور بالنشامل ذلك لما يظهر اه عش (ان احاط بهما الوصف)
بأن يضبطا طولا وعرضا وسعة وضيقا اه معنى (قوله وعليه) أى على هذا التفصيل (فى ذلك) أى لى اذكر
من القميص والسر او بل (قوله بعدد قه) أى رفضه لا قبله فيذكر بلده ولو نه وطوله او قصره ونوعته و
خشونته هرقتا وغلظو عتقه او حدائنه ان اختلف الغرض بذلك نهاية ومعنى قال عش وفى قسم ما يوافقه
قوله اه ورفضه أى من الساس ولعله لانه لا يمكن ضبطه قبل رفضه بالوصف ولا يشكل عليه جواز بيعه لان
اليهم يعتمد المعايير بخلاف السلم اه (قوله الصبغ ونوعه وزمنه) عبارة انهاء للمغنى ما يصح به وكونه
فى الشمار الصبغ اقول المتن (والاقيس) أى الاوفق بالقياس على القواعد الفقهية اه عش (قوله لان
الصبغ الخ) يؤخذ منه ان ما غسل بحيث زال انسداد الفرج يجوز السلم فيه بان يقول اسلمت فى مصبوغ بعد
النسيج مغسول بحيث لم يبق انسداد فيه الخ لا مانع منه اه عش عن سم على منهج عن الطبرانى ويؤخذ منه
ان ما لا ينسد بصبغة شئ من فرجه كما هو المشاهد فى بعض انواعه يجوز السلم فيه (قوله ويجوز فى الحبرة)
والحبرة كالعنبره ديمائى موشى مخطوط والجمع خبر كذب وحبرات والعصب كفلس برودى يمتنع يعصب غزها
أى يجمع ويشد ثم يصبغ وينسج فىأتى موشى لبقاء ما عصب منه أبيض لم يأخذ صبغ وقيل هى برود
مخططة اه رشيدى (قوله غلط فيه) غلطه فى القوت اه سم (قوله حله) أى قول الشارح قول المتن (لونه)
كأبيض او احمر اه معنى قول المتن (وبلده) أى كبصرى ومدنى قول المتن (وصغر الحبات وكبرها) أى
احدهما لان صغير الحب اقوى واشد نهاية ومعنى قول المتن (وعتقه) بكسر العين كما قال الاسنوى ويضمها كما
نقله ابن الملقن عن ضبط المصنف بخطه اه معنى قال عش قال الاسنوى بكسر العين مصدر عتق يضم التاء
وفى شرح المنهج يضم العين انتهى عميرة وفى المصباح بفتح العين وكسرها اه وكلام القاموس يفيد انه
بالتفتح والضم ولم يتعرض للكسر فى حتمل ان قول المحشى بكسر العين نحو يف عن يضم العين وبدل عليه قوله
مصدر عتق بالضم اه (قوله وكون جفافه) الى قوله ومثله فى النهاية لا قوله وظاهر الى ويذكر وكذا فى المغنى

لا يجوز شرطه (قوله ان لم يختلف الخ) فان اختلف به لم يجب قبوله (قوله بعدد قه) ينبغى ان
يراد به ما يشمل تخليصه من ساسه المسمى فى عرف مصرنا بالنفض إذ هو قبل ذلك لا يضبط
(قوله وزمنه) من شتاء او صيف قاله الماوردى انتهى (قوله غلط فيه) غلطه فى القوت
الام وقول شارح الاعصاب اليمن غلط فيه والاولى حمله على ما لا يضبطه الوصف
(وفى الثمر) والزبيب (لونه ونوعه) كدمقلى أو برنى (وبلده وصغر الحبات أو كبرها وعتقه وحدائنه) وكون جفافه

إلا قوله والافى بلدي مختلف بها (قوله بامه او على الارض) اى على النخل او بعد الجدا دفان الاول ابقى والثاني اصفى اه معنى (قوله لامدة جفافه) ويستحب ان يبين عتق عام او عامين وانحو ذلك فان اطلق فالنص الجواز وينزل على مسمى العتق اه معنى زاد الا يعاب واذا شرط العتق يقبل وجوبا ما يسمى عتيقا اه (قوله فى التمر المسكنوز الخ) وهو المعروف بالعجوة نهاية ومعنى (قوله غير الاخيرين) اى غير العتق والحدائة اه ع ش عبارة المغنى والرطب كالتمر فياذ كرو معلوم انه لا جفاف فيه اه (قوله لتعذر استقصاء صفاته) هذا قد يفهم صحة السلم فى العجوة المنسولة اى المزروع نوها وصرح بذلك شيخنا العلامة الشوبرى اه ع ش وقدم فى الشارح خلافة وعن المغنى وفاقه (قوله فياذ كراخ) اى فى شروطه المذكورة فبين نوعها كالشامى والمصرى والصعيدى والبحرى ولونه فيقول ابيض او احمر او اسود قال السبكى وعادة الناس اليوم لا يذكرون اللون ولا صغر الحبات وكبرها عادة فاسدة مخالفة لنص الشافعى والاصحاب فينبغى ان ينبه عليها اه معنى قوله حتى مدة الجفاف) ويصح السلم فى الادقة فيذكر فيها ما مر فى الحب الامقدارة ويذكر ايضا انه يطحن بر حال الدواب او الماء وغيره وخشونة الطحن ونعمته ويصح فى النخالة كما قاله ابن الصباغ ان انضبط بالكيل ولم يكثر تفاوته بالانكاس وضده ويصح فى التين قال الروبانى وفى جوازها فى السويق والنشا وجهان المذهب الجواز كالدقيق ويجوز السلم فى قصب السكر بالوزن اى فى قشره الاسفل ويشترط قطع اعلاه الذى لا جلالة فيه كما قاله الشافعى وقال المازنى وقطع بجمع عروقه من اسفله ولا يصح السلم فى العقار لانه ان عين مكانه فالعين لا يثبت فى الذمة والافمجهول ويصح فى البقول كالسكرات والبصل والثوم والفجل والسلق والنعنع والهندباء فايد كرجسها ونوعها ولونها وصغرها وكبرها وبلدها ولا يصح فى السليج والجزر الا بعد قطع الورق لان ورقها غير مقصود ويصح فى الاشعار والاصواف والابا فيذكر نوع اصله وذكرته او انوثته لان صوف الاناث انعم واغتوا بذلك غن ذكر اللين والخشونة وبلده واللون والوقت هل هو خريفى او ربيعى والطول والقصر والوزن ولا يقبل الا منقى من بعروحه وكشوك ويجوز شرط غسله ولا يصح فى القزويه دود حيا او ميتا لانه يمنع معرفة وزن القزما بعد خروجه منه فيجوز ويصح فى انواع العطر العامة الوجود كالمسك والعنبر والكافور والعود والزعفران لانضباطها فيذكر الوصف من لون ونحوه والوزن والنوع نهاية ومعنى (قوله بتفصيلها) اراد به قوله المار الا فى بلد يختلف بها (قوله لا يصح خلافا الخ) حاصل المعتمد جواز بيع الارز فى قشرته العليادون السلم اه سم (قوله فى قشرته) اى العليان نهاية (قوله وكبرها) اى الحب وتاثير الضمير لكون الحب اسم جنس جمعا (قوله وانما صح بيعه) اى فى قشرته العليا (قوله وبحت صحته فى النخالة) هذا ظاهر ان انضبطت بالكيل ولم يكثر تفاوته بالانكاس وضده نهاية ومعنى (قوله فى النخالة والتين ومثله قشر البن) ويجوز فى الثلاثة كيلا ووزنا ويعتبر فى الكيل كونه بالاعرف مقدار ما تسمع ويعتبر فى كيله ما جرت به العادة فى التحامل عليه بحيث يتكسب بعضه على بعض ولو اختلفا فى صفة كيله من تحامل او عدمه يرجع لاهل الخبرة او فى صفة ما يكال به تحالفا لان اختلافها فى ذلك اختلاف فى قدر المسلم فيه اه ع ش (قوله فيذكر فى كل

(قوله لامدة جفافه) عبارة العباب مع شرحه واذا شرط العتق يقبل وجوبا ما يسمى عتيقا ولا يجب ذكر المدة التى مضت عليه كان يقول انه عتق عام او عامين مثلا لكنه اى تقديرها احوط ومن ثم يستحب ان يبين عتق عام او عامين فان اطلق فالنص الجواز وينزل على مسمى العتق وهو قول البغداديين وقال البصريون لا يصح وحلوا النص على تمر الحجاز الذى لا يتفاوت بتفاوت عتقه الى اخر ما اطل به وصد الكلام بنسبة ذلك للجواهر وغيرها وللرافعى فى بعضه (قوله نعم لا يصح الخ) حاصل المعتمد جواز بيع الارز فى قشرته العليادون السلم (قوله وبحت صحته فى النخالة) فى شرح الروض نقل صحته فى النخالة عن فتاوى ابن الصلاح اذا انضبطت بالكيل ولم يكثر تفاوته بالانكاس وضده انتهى وقال فى شرح الروض ايضا قال الروبانى وفى جوازها فى السويق والنشا وجهان المذهب الجواز كالدقيق انتهى (قول المصنف جيبى او بلدى) عبارة شرح

(الخ) عبارة النهاية ويصح في الثين فيذ كراته من تين حنطة وشعر وكيلة او وزنه اه (قوله بمارعا الخ) مارجه اطلاق ان نور الفا كة داه اه سيد عمر عبارة المغني قال الماوردي فان النحل يقع على الكون والصعتر فيكون دواو يقع على انوار الفا كة او غير هافيكون داه اه (قوله او دواو) قال الاذري وكان هذا في موضع يتصور فيه رعي هذا بمفرده وهذا بمفرده وفيه بعد نهاية ومغني قال عرش قوله وفيه بعد اى فلوا اتفاق وجود ذلك في بلد اشترطوا الا فلا اه (قوله اى ذكر) الى قول المتن والاطهر في النهاية (قوله بل كل شئ الخ) اى من خواصه انه اذا طرح فيه شئ وترك المطروح فيه بحاله لا يتغير اه عرش قول المتن (والمشوى) قال في شرح الروض اى والنهاية والمغني قال الاذري والظاهر جواز في المسموط لان النار لا تعمل فيه عملا له تاثير اه سم قول المتن (والمشوى) اى الناضج بالنار اه مغني (قوله لو انضبطت ناره) اى نار ما اثرت فيه (قوله او لطفت) سياتي له مر ان المراد بالطاقة الانضباط فعطفه عليه للتفسير وعليه قال بمعنى الو او لانها المستعملة في عطف التفسير اه عرش (قوله صح فيه) او فاقا للبني (قوله على المعتمد) اى الذى صححه في تصحيح التنبيه وان اعتمد في الروض خلافا هم (قوله بضيقه) اى الربا (قوله وذلك) اى ما انضبطت ناره اه عرش (قوله وفانيد وقد) هو السكر الحام القائم في اغساله كما فسر به الجلال السيوطي في فتاويه وفانيد نوع من الفسل اه رشيدى عبارة عرش قوله وقدنوع من السكر اه وعبارة اجل الفانيد قيل عصف القصب وقيل شئ يتخذ من البقيق وعسل القصب اه (وقد) جزم به في شرح الروض ومشى عليه البلقيني في التدريب اه سم (قوله نازغ فيه) اى في القند (قوله انه مقدم) في فتاوى العراق الذى يظهر من كلام الاحباب ان القند ليس مثليا فان ناره قوية ليست للتميز ويختلف جودة ورداة بحسب تربة القصب وجودة الطبخ لكن صحح الماوردي السلم في القند ومقتضى ذلك انه مثل اه سم (قوله ودبس) بالكسرو وكسرتين عسل التمر اه قاموس ويظهر ان المراد به هنا يشمل عسل العنب (قوله وليا) بالهمز كعنب اول ما يعلب وغير المطبوخ منه يجوز السلم فيه قطعاً واما المطبوخ فيجوز السلم فيه على ما صححه في تصحيح التنبيه وان اعتمد في الروض خلافا وفي شرح الروض فيذ كراته في البامايد كراتي اللب واناه قبل الولادة وبعدها وانه اول بطن او ثانية او ثالثة وليا يرمه وامسه كذا نقله السبكي عن الاحباب اهم وقوله انه قبل الولادة وبعدها منه يعلم ان تفسيره يانه اول ما يعلب المراد منه اول ما يعلب بعد انقطاع اللبن للحامل وعوده اه عرش (قوله وجص ونورة) اى كيلاو وزنا كما تقدم التنبيه عليه اه رشيدى (قوله)

المنهج ان يذ كراته كجلى اوبلدى وبين بلده كحجازى او مصرى انتهى (قوله ومراعه) ظاهره في الجبل ايضا (قول المصنف والمشوى) قال في شرح الروض قال الاذري والظاهر جواز في المسموط لان النار لا تعمل فيه عملا له تاثير انتهى (قوله على المعتمد) الذى صححه في تصحيح التنبيه وان اعتمد في الروض خلافا (قوله وقد) جزم به في شرح الروض ومشى عليه البلقيني في التدريب فقال عطفاً على ما يصح السلم فيه وفي السكر على التصوي في القند صرح به الماوردي وفي فتاوى العراق الذى يظهر من كلام الاحباب ان القند ليس مثليا فان ناره قوية ليست للتميز ويختلف جودة ورداة بحسب تربة القصب وجودة الطبخ كما ذكره اهل الخبرة بذلك وهو داخل في عموم منع الفقهاء السلم فيما دخلته النار للطبخ لكن صحح الماوردي السلم في القند ومقتضى ذلك انه مثل انتهى قال السيوطي في فتاويه وما جزم به في صدر كلامه فيها عن الاحباب هو المتجه وبه بقي وليست المسئلة مصرحاً بها في كلام الشيخين انها داخله في عموم منعها السلم فيما يطبخ ويزيد على السكر غرراً بما فيه من الاختلاف بحسب تربة القصب فتارة يحصل منه السكر قليلاً وتارة كثير بخلاف السكر فان هذا الفرر معدوم فيه انتهى واعلم ان السيوطي لما سئل هل يجوز السلم في السكر الحام القائم في اغساله فسر به بالقندوز كراته ما تقدم عن التدريب وفتاوى العراق (قوله وليا) قال في شرح الروض واللبا بالهمز والقصر اول ما يعلب وغير المطبوخ منه يجوز السلم فيه قطعاً انتهى واما المطبوخ فيجوز السلم فيه على ما صححه في تصحيح التنبيه وان اعتمد في

ومراعه لتكييفه بمراعه من داه كنور الفا كة او دواو كالكمون (صبيق او خريق) لان الخريق ايجاد (ايض او اصفر) قوى او رقيق ويقبل مارق لحر لالعيب (لا يشترط) فيه (العق والحداثة) اى ذكر احدهما لانه لا يتغير ابداً بل كل شئ يحفظ به (ولا يصح) السلم (في) كل ما تاثير النار فيه غير منضبط كالخبز (المطبوخ والمشوى) لاختلاف الغرض باختلاف تاثير النار فيه ومن ثم لو انضبطت ناره او لطفت صح فيه على المعتمد وفارق الربا بضيقه وذلك ككبر وفانيد وقد خلافا لمن نازع فيه زاعمائه مقوم ودبس مالم يخالطه ماء وليا وصابون لانضباط ناره وقصد اجزائه مع انضباطها وجص ونورة ونيلة

وزجاج وما ورد ودلح وأجر وأنى خزف انضبطت كما يعلم بما يأتى (ولا يضرب تأثير الشمس) (٢٩) أو

وما ورد أى خالص بخلاف المغشوش ومثله أى ماء الورد غير من بقية المياه المستخرجة اهرش (قوله
وأجر) أى كمل نضجه وظاهر أنه يشترط فيه ما يشترط فى اللبن كما مر وفى سم عن شرح الروض نعم ويمتنع
فى الآجر الذى لم يكمل نضجه واحمر بعضه واصفر بعضه نقله الماوردى عن أصحابنا قال السبكي وهو ظاهر
لاختلافه اهرش (قوله انضبطت الخ) وعلم مما تقرر ان مراد المصنف كغيره بكون نار السكر وتجوه
لطيفة انها مضبوطة فلا اعتراض عليه حيث ذناهية ومعنى (قوله فى تميز نحو غسل الخ) ويصح السلم فى الشمع
نهاية ومعنى قال عث المتبادر منه أنه شمع العسل لانه المعروف وينبغى أن مثله ما يتخذ من الدهن فيصح
السلم فيه وزانم ان ظهر ان قمتلته تخينة على خلاف العادة لم يجب قبوله اه (قوله أى السلم) الى قوله وفى نقد
فى النهاية وكذا فى المغنى الا قوله أى مخفورة بالآلة وقوله قبل قول المتن (كبرمة) روى القدر اه ومعنى (قوله
بها) أى بالمعمولة (قوله وهذا) أى قوله معمولة قول المتن (وجلد) أى على هيئة اه ومعنى (قوله ورق)
وهو جلد رقيق يكتب فيه فعطفه على الجلد من عطف الخاص على العام (قوله وهو الدست) لا يظهر هذا
التفسير هنا وفى ترجمة القاموس الطنجير فارتى معرب معناه القدر الصغير اه وهو المناسب هنا (قوله لمن
جعل الخ) كالخبرى اه نهاية (قوله وحسب) بضم الحاء المهملة والباء الزير اهرش (قوله ونشاب)
وهو سم عجمى اه كرى (قوله لعدم انضباطها) أى المذكورات فى المتن والشرح وفى غش فى النشاب
ما نصه أى باشماله على الرئيس والنصل والخشب اه (قوله باختلاف اجزائها) قال الاشمونى والمذهب جواز
السلم فى الاوانى المتخذة من الفخار ولعله محمول على ما مر نهاية ومعنى قال عث قوله على غير ما مرأى من
العمولة اهل الاصول أى غير مختلف الاجزاء (قوله أو قصاصة) جمع قصعة وهى القطعة اه كرى
فأولجرح والتخير فى التعبير للتفسير بمعنى الواو (قوله وزنا) راجع لقوله صح فى قطع الخ (قوله والمدورة
قد يغنى عنه قوله مثلاً (قوله ومحلة) أى الصحة فى الاسطال (قوله لان خالطه غيره) أى كالمصوغ من النحاس
والرصاص اه معنى قول المتن (وفيهما ص منها) يذخى بالشرط المتقدم بقوله ومحلة ان اتحاد الخ (قوله أو من
اصلها) أى المذكورات اشارة الى حذف المضاف (قوله وذلك) أى الصحة فيما ص منها (قوله بانضباط
قوالها) بكسر اللام لان ما كان مفردة على فاعل بفتح العين فجمعه فواعل بكسر هاء كالعالم بالفتح وعوالم
بالكسر اهرش (قوله وفى نقد) وقوله الآتى وفى دقيق الخ عطفان على فى الاسطال أى ويصح فى نقد بأن
يجعل مسداً فيه (قوله لا مثله الخ) أى لان كان مثله أى نقداً (قوله ولا السلم الخ) لا يخفى ما فى كلامه من الركبة
والتعقيد بل كان حقه حذف ولا السلم عبارة المغنى ويصح فى الذهب والفضة ولوشير ضرر وبين بغير هما لا
سلام احدهما فى الآخر ولو حالاً وقبضاً فى المجلس لتضاد احكام السلم والصرف لان السلم يقتضى استحقيق
احد العرضين فى المجلس دون الآخر والصرف يقتضى استحقيق قبضهما فيه ويؤخذ من ذلك ان سائر
المطعومات كذلك هذا ان لم ينو با السلم عقد الصرف والاصح اذا كان حالاً وتقابضاً فى المجلس لان ما كان
صريحاً فى بابه ولم يجد نفاذاً فى موضوعه يكون كناية فى غيره اه وهى حسن (قوله حيث الخ) راجع لقوله
لا مثله اه سم (قوله لم ينو بابه الصرف) وفاقال المغنى وشرح الروض وخلافاً للنهاية عبارتها فلو لم يصح
الروض خلافاً وفى شرح الروض وأما اللبا فذكر فيه ما يذكر فى اللبن وانه قبل الولادة أو بعدها وانه
اول بطن او ثانيه او ثالثه ولأى يومه او امسه كذا نقله السبكي عن الاصحاب انتهى (قوله وزجاج خالص
بخلاف المغشوش (قوله وأجر) قال فى شرح الروض نعم ويمتنع فى الآجر الذى لم يكمل نضجه واحمر بعضه
واصفر بعضه نقله الماوردى عن أصحابنا قال السبكي وهو ظاهر لاختلفه اهرش (قوله وفى نقد الخ) عبارة
الروض ويجوز اسلام غير النقيدين فيهما لا احدهما فى الآخر ولو حالاً اه قال فى شرحه واذ قلنا لا يصح
سلماً فهل ينقد صرفاً يبنى على ان العبرة بصيغ العقود ومعانيها ثم محل ذلك اذ لم ينو با السلم عقد الصرف
والاصح لان ما كان صريحاً فى بابه ولم يجد نفاذاً فى موضوعه يكون كناية فى غيره اه انتهى (قوله حيث لم ينو با)

قوالها وفى نقان كان رأس المال غيره لا مثله ولا السام حيث لم ينو بابه الصرف لاحد النقيدين ف

ولو غير جنسة ولو حالاً لان وضع السلم على التأخير في دق ودهن وبقول شعر ووصف وقطن وورق ومعدن وعطر وأدوية و بهار و سائر ما ينضبط (ولا يشترط ذكر الجودة والرداءة) فليسلم فيه (في الاصح ويحمل مطلقة) منها (على الجيد) للعرف ويصح شرط أحدهما إلا ردى العيب لعدم انضباطه ومن ثم لمواسم (٣٠) في معيب بغيب مضبوط صح ويظهر هنا وجوب قبول السليم ما لم يخالف به الغرض

والاشرط الاجود لان
اقصاها غير معلوم وقبل
في الجودة أقل درجتها وفي
الرداءة والاردنية ما حضر
لان طلب غيره عناد
واستشكل شارح هذا بصحة
سلم الاعمى قبل التمييز أى
لانه لا يعرف الاجود من
غيره ويرد بان ان صح سلمه
لا يصح قبضه بل يتعين
توكيله فيه نعم الاشكال
وارد على اشتراطهم معرفة
العاقدين في الصفات فلو
أورد عليه لاصحاب ويحتاج
بان المراد بمعرفة تصورها
ولو بوجه والاعمى المذكور
يتصورها كذلك (ويشرط
معرفة العاقدين الصفات)
المشترطة (وكذا غيرها)
أى عدلان اخران يشترط
معرفة ما لها (فى الاصح)
ليرجع اليهما عند التنازع
والمراد أن يوجد غالباً يحمل
التسليم بمن يعرفها عدلان
او اكثر ومن لازم معرفة
من ذكرها ذكرها فى
العقد بلغة يعرفها العاقدان
وعدلان قيل ولا تكرار
هنا مع ما قدمه من اشتراط
معرفة لان المراد ثمان
تعرف فى نفسها لضعفها
اه وفيه ما فيه والاول ان
هذا تفصيل لبيان ذلك

سلباً في مسألة التقدين لم ينقد صرفا وان يوايه على الراجح خلافا لبعض المتأخرين اه (قوله ولو غير جنسه)
كاسلام البرق الارز (قوله وقطن) ليدرك فيه أو في علوجه أو غزله مع نوعه البلبو وكثرة لحمه وقلته
ونعومه أو خشوته وورقة الغزل وغلظه وكونه جديداً واعتقانا ان اختلف به الغرض وبأن ذلك في نحو
الصوف كما ذكره ابن كج ومطابق القطن يحمل على الخاف وعلى ما فيه الحب ويصح في حبه لافى القطن في جوزه
ولو بعد الشق لاستتار المقصود بما لا مصلحة فيه اه معنى (قوله وورق) وببين فيه العدد والنوع والطول
والعرض واللون والدقة والفاظو الصنعة والزمان كصنوع أو شترى نهاية ومعنى (قوله ومعدن) كالخديد
والرصاص والنحاس ويشترط ذكر جنسها ونوعها وذكر كورة الخديد وان وثقته الماردي وغيره والذكر
القول لا ذوالاثنى اللين الذى يتخذ منه الاراق ونحوها معنى (قوله و بهار) بوزن سلام الطبيب ومنه قيل
لا زهار البادية بهار قال ابن فارس والبهار بالضم شئ يوزن به انتهى مصباح اه ع ش (قوله للعرف) الى قوله
نعم فى المعنى والى الفصل فى النهاية الا قوله قيل ان هذا تفصيل (قوله شرط احدهما) أى الجودة والرداءة
(قوله الاردى العيب) أى بخلاف الارداً وبخلاف ردى النوع ع و نهاية ومعنى (قوله فى معيب الخ) قال
فى شرح الروض فان بينه وكان منضبطاً كقطع اليد العمى صح كقوله السبكي وغيره انتهى سم (قوله فى
معيب الخ) أى لا يعز وجوده (قوله الاجودية) بخلاف الجودة اه سم (قوله واستشكل شارح هذا)
أى حمل المطلق على الجيد اه كدى عبارة الرشيدى وجه الاشكال أن نسخة ذكر الجودة والرداءة يتناهى
ما ذكره من صحة سلم الاعمى قبل التمييز مع عدم معرفته الاجود من غيره اه (قوله بصحة سلم الاعمى الخ)
أى كونه مسلماً ومسلماً اليه (قوله الاجود) الاول الجيد (قوله يتصورها كذلك) أى بوجه
اه ع ش (قوله والمراد الخ) أى من قوله وكذا غيرها (قوله ان تعرف فى نفسها) أى بان
لا تكون بمجهولة اه رشيدى (قوله تفصيل الخ) اود كر توطئة لقوله وكذا غيرها الخ فان المتبادر
من المعرفة السابقة معرفة العاقدين اه سيد عمر

(فصل فى بيان أخذ غير المسلم عنه) (قوله فى بيان) الى التنبيه فى النهاية (قوله ووقت أدائه الخ) أى
وما يتعلق بوقت أدائه ومكانه لانه لم يذكر هنا نفس الزمان الذى يجب التسليم فيه ولا المكان بل علم ما مر
اه ع ش قال البجيرمى ذكر الاول بقوله ولو احضره الخ والثاني بقوله ولو وجد الخ اه ع ش (قوله بالرفع) نيابة عن الفاعل اه نهاية
قال ع ش ويجوز نصبه ببناء الفعل للفاعل وجعل الفاعل ضميراً يعود على المسلم اه (قوله ومضى)
بمطر الخ جعلهم اختلاف المساء المتى به من اختلاف النوع لا من اختلاف الصفة لا يخلو من غرابة فلو
استثنى من اختلاف الصفة كان أقدم اه سيد عمر (قوله على ما نقله الرضى) نسبة الى ربيعة بالفتح بخلاف
بالتين وحصن بالتين قاموس اه ع ش (قوله أو من مطر الخ) فيه أنه أنه لا يكون من نحو ثلج (قوله اللهم الا ان
لم يقيد بذلك أيضاً قوله لا مثله والجواب انه لا حاجة اليه مع ما قلناه أو ليدفع رجوعه أيضاً لقوله لا مثله

(قوله الاردى العيب) أى بخلاف الارداً وبخلاف ردى النوع (قوله لعدم انضباطه) قال فى شرح الروض
فان بينه وكان منضبطاً كقطع اليد العمى صح كقوله السبكي وغيره انتهى (قوله الاجودية) بخلاف الجودة
(قوله وفى الرداءة) قضيته انه اذا شرط رداءة النوع فاحضره له نوعاً راداً منه وجب قبوله ولو هو ممنوع وبجواب
بان امتناع قبول نوع اخر معلوم مما باقى فالمراد هنا ما حضر من ذلك النوع والله اعلم (فصل)
الاجال و آخر ملحق بالخير به بعد السك لانه المرجع عند وقوع التنازع فى شئ من ذلك (فصل) فى بيان أخذ غير المسلم يعلم
فيه عنه وقت أدائه ومكانه (لا يصح ان يستبدل عن المسلم فيه) ومثله المبيع فى الذمة (غير) بالرفع (جنسه) كبر عن شعر
(ونوعه) كبرى عن معقلى ومرئى عن هندی وثمر عن طيب ومضى بمطر عن مسقى يعين ومضى بماء السماء عن مسقى بماء الوادى على ما نقله
الربيع واعتمده هو وغيره وفيه نظر لان ماء الوادى ان كان من عين فقد مر أو من مطر فهو ماء السماء ايضا اللهم الا ان

يعلم اختلاف ما يثبت منه اختلافاً ظاهراً وكذا فيما زعمه بعضهم أن اختلاف المكانين بمنزلة (٣١) اختلاف

يعلم الخ) أي فلا يتوجه النظر وإن فرض الاختلاف فلعلمه لجواز أن تأثير المطر النازل على الزرع يخالف تأثير ما اجتمع في الوادي منه ثم سقى به الزرع لتكثيف المجتمع في الوادي بصفة أرضه فتحصل له حالة تختلف منازل من السماء على الزرع بلا مخالطة شيء أه عش (قوله اختلاف ما يثبت منه) أي من المذكور من ماء الوادي وماء السماء (قوله وكذا فيما زعمه بعضهم الخ) هذا الزعم معتمد أه عش (قوله إن اختلاف المكانين الخ) أي فلا يكفي أحدهما عن الآخر فهو ظاهر حيث علم اختلاف ما يثبت في المكانين اختلافاً ظاهراً أه عش (قوله وذلك لأنه الخ) تعليل للثبوت أه رشیدی (قوله وذلك) أي عدم الصحة قال شيخنا الزيادي فلو ضمن شخص دين السلم وأراد المسلم الاعتياض منه غير جنسه أو نوعه فهل يجوز أو لا تردد والمعتد الجواز لأنه دين ضئيل ولا دين سلم والثابت في الذمة نظيره لا عينه عش وعزیزی (قوله لأنه الخ) أي الاستبدال المذكور (قوله والحيلة فيه) أي في الاستبدال عش ومعنى (قوله بأن يتقايلا) أي فلا أثر لجرد التفاسخ إذ لا يصح من غير سبب كما تقدم التنبيه على أخذه من كلام الشارح مر خلافاً للشهاب ابن حجر فيما مروى أن كان هنا قد ذكر هذا التفسير الذي ذكره الشارح مر أه رشیدی (قوله ثم يعتاض عن رأس المال) فيه أن هذه الحيلة لم تفد الاستبدال عن المسلم فيه الذي فيه الكلام بل عن رأس المال إلا أن يحجب باتحاد الفائدة فيهما (قوله ثم يعتاض الخ) أي ولو كان أكثر من رأس المال بكثير ولومع بقاء رأس المال الأصلي أه عش (قوله ومن ذلك) أي الاعتاض الممتنع أه عش (قوله واستويا) أي الدرهمان (قوله لأنه كالاغتياض عن المسلم فيه) أي لكانه الاعتاض ما كان في ذمته للآخر عما كان في ذمة الآخر أه رشیدی (قوله كاختلاف الجنس) حتى منعوا أخذ أحد النوعين عن الآخر أه سم (قوله كاتفاقه) حتى اشترطت المائلة أه (قوله كالاتحاد) إلى قوله والذي يتجه في النهاية والمعنى (قوله كالاتحاد الخ) عبارة النهاية والمعنى لأن الجنس بجمعهما فكان كالاتحاد وهذه الزيادة ليظهر قوله الآتي ولو اعتبرنا جمع الخ لا بد منها (قوله بقرب الاتحاد هنا) أي في الصفة فكانه لا اختلاف بين العوضين بخلافه في النوع فإن التباين بينهما أوجب اعتبار الاختلاف أه عش وفي قوله في الصفة أي الاختلاف في الصفة عبارة السكردى أي في النوع بخلاف الاتحاد في الجنس فإنه بعيد بالنسبة إلى الاتحاد في النوع أه (قوله ولو اعتبرنا الخ) تقوية لقوله وبرد الخ أه عش (قوله لا اعتبرنا الخ) أي لا كتفينا في الجواز بجنس فوق الجنس السافل كالحب فيجوزنا استبدال الشعير ونحوه عن القمح أه عش قال سم قد تمنع هذه الملازمة لظهور تقارب صفات أفراد الجنس الواحد وأنواعه بخلاف الجنسين وإن دخلا تحت جنس أعلى أه (قوله وعلى الجواز) أي المرجوح قول الماتن (اجود) كجديد عن عتيق أه سم (قوله لعموم خبر الخ) ينبغى أن يقرأ بالنصب على الحكاية لما ياتي في لم يران لفظ الحديث أن خياركم أحسنكم قضاء اللهم إلا أن ثبت فيه رواية باسقاط أه عش (قوله والظاهر أنه) أي المسلم إليه (لم يجد غيره) أي غير الأجود عبارة المعنى ولا شعار بذلك بأنه لم يجد شيئاً إلى برامة ذمته بغيره وذلك يهون أمر المنة التي يعمل بها الثاني أه (قوله نعم إن أصر الخ) هذا استدراك على أحضار الأجود وقضيته أنه لو أحضره له بالصفة المشروطة من غير زيادة ولا نقص وجب قبوله وإن كان له غرض في الامتناع أه عش وفيه وقفة عبارة الرشیدی قوله لم نرعه لم نرعه الخ هذا لا يختص بالأجود وإن أومه سياقه بل هو جارٍ إذا دام المسلم فيه مطلقاً كما هو واضح أه عبارة الأعياب صريحة في الإطلاق وعدم الاختصاص بالأجود (قوله زوجة)

(قوله كاختلاف الجنس) حتى منعوا أخذ أحد النوعين عن الآخر (قوله كاتفاقه) أي حتى اشترطت المائلة (قوله لا اعتبرنا جمع جنس آخر) قد تمنع هذه الملازمة لظهور تقارب صفات أفراد الجنس الواحد وأنواعه بخلاف الجنسين وإن دخلا تحت جنس أعلى (قول المصنف اجود) كجديد عن عتيق (قوله عن عشرة) قال في شرح العباب فلا يجبر على قبول الزيادة (قوله وفي نحوه كاخيه وجهان) أو جهمهما المنع

أضره قبوله ككونه زوجة أو بعضه لم يلزمه كالاتفاضة الزيادة كأحد عشر عن عشرة وفي نحوه كاخيه وجه عليه والذي يتجه أنه إن كان هناك كما يرى عتقه عليه بمجرد دخوله في ملكه لم يلزمه قبوله وإنه لا يلزمه قبول من ش

عبارة المعنى زوجته اوزوجها اه (قوله والذي يتجه الخ) ظاهره التفصيل وأطلق النهاية والمعنى والاياعاب منع وجوب القبول فقالوا وفي نحوهم وجهان اوجهها المنع لان من الحكماء من يحكم بعقده عليه اه قال عش وقديومه اطلاق الشارح بانه بما عرض التداعي عند غير قاضي البلد وبغير ما قد يرى ذلك فلا يجب قوله دفع الضرر على انه قد يقال امتناعه من قبول من يعتق عليه ولو على قول فيه عذر اه (قوله وانه يلزمه الخ) وقالوا لانه لا يتجه (قوله من شهد) اي بحريته فردا ولم تكمل البيئته اه (والذي يتجه الاول) حاله النهاية والاياعاب وسم فقالوا أحصهما الثاني اه اي ويعتق عليه ريشدي (قوله لان كونه بعضه الخ) رد ذلك بانه لو كان بمنزلة العيب لم يحز لوكيل شراؤه مع العلم بالحال لانه يتمتع عليه شر الماعيب لذلك ويبطل اذا كان بعين مال الموكل مع انه يجوز شراؤه مع العلم ويقع للوكل مطلقا سم والاياعاب وعش (قوله ويجب تسليم) الى قوله ويقبل في المعنى والى المتن في النهاية لا قوله مالم يتناه الى والطب (قوله من تبين الخ) عبارة المعنى من التراب والمدرو الشعير ونحو ذلك اه (قوله وزان) قال في المختار الزوان بالضمة بخاط البروقال السكرخي هو حباب اسود مدور وهو مثلث الزاي مع تخفيف الواو اه كذاها مش وقول المختار بضم الزاي اي والمزوع عبارة المصباح الزوان حب بخاط البروقا وبكسبه الراد فقه لغات ضم الزاي مع الحمز وتركه فيكون وزان غراب وكسر الزاي مع الواو احدوز وانه واهل الشام يسمونه الشيلم اه عش (قوله وقد اسلم كيلاجاز) ومع احتماله في الكيل ان كان لاخراج التراب ونحوه مؤتمل بانه مقبول كاحكامه في الروضة وقره اه معنى وفي سم عن شرح الروض مثله (قوله ووزان) ظاهره وان قل جدا لان ادنى شيء يظهر في الوزن اه عش عبارة المعنى لافي الوزن لظهوره فيه اه (قوله وعكسه) ولا يكيل او وزن غير ما وقع العقد عليه كان باع صاعا كنه بالمدو لا يزول المكيال ولا يضع الكف على جوانبه بل بمؤد وهو يصب على راسه بقدر ما يحمل معنى ونهاية قال عش قال في شرح الروض فان خالف لزمه الضمان لفساد القبض كالمقبض جرافا ولا ينفذ التصرف فيه كاسم في البيع اه سم على حج وقوله لزمه الضمان اي ضمان بدلا ضمان عقدو محل ذلك ان تيسر رد فان تعذر تصرف فيه من باب الظفر وهو المثل في المثل وقيمة يوم التلف ان تلفت كالمستام اه عش (قوله مالم يتناه جفافه) حتى لم يبق فيه نداوة معنى وسم (قوله والرطب غير مشدخ) عطف على قوله التمر جافا والمشدخ بضم الميم وفتح الشين المعجمة وتشديد الدال المهملة والحاء المعجمة البسر يغمر في نحو خل لبصير رطبا ويقال له بصير المعمول فان اختلفا في انه معمول صدق المسلم اليه لان الاصل عدم التشدخ اه بجري عبارة السكردي والرطب المشدخ الذي يندى قبل استواء بحارو ملح ونحوهما حتى يلين اه (قوله)

جافا فهل يفسد قبضه او يصح ويعتق عليه وجهان والذي يتجه الاول لان كونه بعضه بمنزلة العيب فيه وقبض الماعيب عما في الذمة لا يصح الا ان رضى القابض به ويجب تسليم نحو البروقيا من تبين وزواد فان كان فيه قليل من ذلك وقد اسلم كيلاجاز او وزان فلا وما اسلم فيه كيلا لا يجوز قبضه وزنا وعكسه لانه يشبه الاستبدال الممنوع ويجب تسليم التمر جافا مالم يتناه جفافه لان ذلك عيب فيه والرطب غير مشدخ

لان من الحكماء من يحكم بعقده عليه (قوله وجهان) أحصهما نانيهما الاول (قوله بمنزلة العيب) أي لم يحز لوكيل شراؤه مع العلم بالحال لانه يتمتع عليه شر الماعيب لذلك ويبطل اذا كان بعين مال الموكل مع انه يجوز شراؤه مع العلم ويقع للوكل مطلقا قال في الروضة في باب القراض فرع ولو وكل بشره عبد فاشترى الوكيل من يعتق على الموكل صح ووقع عن الموكل على المذهب وبه قطع الجمهور لان اللفظ شامل بخلاف القراض فان مقصوده الربح فقط ونقل الامام وجهه انه لا يقع للوكل بل يبطل الشراء فان اشترى بعين المال ويقع عن الوكيل ان كان في الذمة اه وعلى هذا فقد يتجه ترجيح الثاني فليتأمل نعم قد يؤيد الاول بقوله بخلاف القراض فان مقصوده الربح الخ اخذ من قوله في شرح قول المصنف ولو علم قبل المحل انقطاعه عنده وايضا فالسلم عقدو ضرع للربح فليتأمل ثم رايت شرح م اورد جميع ما رردته (قوله وقد اسلم كيلاجاز) قال في شرح الروض ومع احتماله في الكيل ان كان لاخراج التراب ونحوه مؤتمل بانه مقبول كاحكامه في الروضة وقره اه (قوله لا يجوز قبضه وزنا وعكسه) قال في شرح الروض فان خالف لزمه الضمان لفساد القبض كالمقبض جرافا ولا ينفذ التصرف فيه كاسم في البيع وكذا لو اكثاله بغير الكيل الذي وقع عليه العقد كان باع صاعا كنه بالمدعى ما رجحه ابن الرفعة من وجوب (قوله مالم يتناه) اي حتى لم يبق فيه

ويقبل قول المسلم في لحم هو ميتة كما قاله جمع متقدمون استصحابا لاصل الحرمة في الحياة (٣٣) حتى يذيقنا

ويقبل قول المسلم الخ وظاهر ان محله ان سلم ما لم يقل المسلم اليه ذبحته اخذ من قولهم لو وجدت شاة مذبوحة فقال ذبحي ذبحتها حلت على ان قولهم لو وجد قطعة لحم في اناء او خرقة يبذل لا يجوس فيه او والمسلمون فيه اغلب فطاهرة لانه يذبح على الظن انه ذبيحة مسلم يقتضي تصديق المسلم اليه مطلقا لا يدعوا به بغلبة الظن المذكورة نهاية وسم قال عش قوله ما لم يقل الخ اي فان قال ذلك اجبر الحاكم المسلم على قبوله ثم بعد ذلك انظر ماذا يفعله فيه هل يجوز له التصرف فيه بالبيع ونحوه عملا بحكم الحاكم وبالظاهر او يعمل بظنه فلا يجوز له استعماله ولا التصرف فيه لانه ميتة في ظنه فيه نظرو الظاهر الثاني وقوله مطلقا اي سواء قال ذكيتة ام لم يقل وسواء كان فاسقا ام لا اه وقال الرشيدى قوله مر يقتضي تصديق الخ اي في بلدا لا يجوس فيه او والمسلمون فيه اغلب بقريته ما قبله اه قول المتن (ولو احضره الخ) اي في مكان التسليم او لا اه حلي (قوله اي المسلم فيه) الى قوله ولو قضية إطلاقهم في النهاية وكذا في المغني إلا قوله او اجنبى عن ميت وقوله او كان يترقب الى المتن (قوله بمعنى كان) ويكثر في كلام الشيخين الاتيان بان بدل كان اهناية زاد المغني ولكنه خلاف المصطلح عليه اه قول المتن (بان كان) اي المسلم فيه (قوله او غيره) اي او كان المسلم فيه غير الحيوان (قوله او كان يترقب الخ) يتأمل هذا فان قضية التعبير بان انه لو كان غير حيوان ولم يحتاج في حفظه لمؤنة وتوقع زيادة سعره عند المحل لم يجب القبول وقد يتوقف فيه بانه حيث لا ضرر عليه يجبر على القبول ويدخره لوقت الحلول إن شاء فلا يفوت مقصوده فلعل او بمعنى الواو او يصور ذلك بما إذا الحق ضرر غير ما ذكر كخوف تغير المسلم فيه إذا دخر إلى الوقت الذي يترقبه مع كونه لم يحتاج في ادخاره إلى محل يحفظه فيه ولا مؤنة له اه عش وهذا مبنى على ما هو الظاهر من ان قول الشارح او كان الخ عطف على قوله احتاج الخ ويحتمل انه عطف على قول المصنف كان حيوانا وقول الكردي انه عطف على امتنع اه لا يظهر له وجه قول المتن (او وقت غارة) تقديره او الوقت وقت غارة ولا يصح عطفه على خبر كان اه معنى اي لان فيه الاخبار عن الذات وهو المسلم فيه باسم الزمان (وإن وقع الخ) جزم به شرح الروض اه سم (او ير يد الخ) اي لو كان ير يدها نهاية وعبرة للمغني او كان ثمرا او ثمارا ير يد اكله عند المحل طريا اه وكان ينبغي للشارح ان يزيد ما مر عن المغني او يقدمه على قول المتن او وقت غارة ليعطف على قوله يترقب (قوله للضرر) تعليل للذين فلو قدمه على للغاية كما فعله المغني لكان احسن (يكن له) اي للمسلم قول المتن (اجبر) اي ويكفي الوضع بين يديه اه عش (قوله تعنت) اي عناد (قوله اصلا) في تصور انتفاء الغرض للمسلم اليه نظر إذا قل مراتبه حصول البراءة بقبض المسلم له اللهم إلا ان يقال المراد به لم يقصد حصول البراءة وان كانت حاصلة بقبول المسلم ولا يلزم من كون الشيء حاصلا كونه مقصودا اه عش (قوله وافهم اعتباره الخ) حق العبارة وافهم تقديمه لغرض المؤدى ونحو ذلك اه رشيدى اقول لا غبار على تعبير الشارح بل التعبير ان متلازمان سم (قوله اخذه الخ) ولو كان المسلم غائبا فقياس ما ذكر ان يقبض اي الحاكم له في حال غيبته كما قاله الزركشى شرح مر اه سم (قوله ولو احضر الخ) ببناء المفعول اي احضره المسلم اليه او وارثه الخ (قوله الحال) اي اصالة او بعد حلول الاجل سم وعش (قوله اجبر المسلم على قبول الخ) قد يوم انه لا يقبل منه إلا القبول ولا يتفقد ابرأؤه ولعله ليس بمراد وإنما المراد به انه

تداوة (قوله ويقبل قول المسلم في لحم هو ميتة الخ) ينبغي ان محله ما اذا لم يخبر المسلم اليه بانه ما ذكاه لقبول خبره في التذكية كما قبلوا الاخبار الذي عن شاة بانه ذكاهوا ولا فهو المصدق على ان قضية ما قالوه من انه لو وجد قطعة لحم في اناء او خرقة يبذل لا يجوس فيه او كان المسلمون اغلب حكم بطهارتها ان المصدق المسلم اليه إلا ان يقال لا يلزم من الطهارة الحل وفيه نظر بل يلزم من طهارة اللحم حله ما لم يثبت سبب اخر لحرمة غير النجاسة فليتأمل (قول المصنف كان) اي المسلم فيه حيوانا (قول المصنف او وقت غارة) اي كان الوقت المحضر فيه (قوله وإن وقع) جزم به في شرح الروض (قوله اخذه الخ) ولو كان المسلم غائبا فقياس ما ذكر ان يقبض له في حال غيبته كما قاله الزركشى مر (قوله الحال) ينبغي شموله للتوكل بعد حلوله (قوله

(٥ - شرواني وابن قاسم - خامس) ولو احضر المسلم فيه الحال في مكان اجبر المسلم على قبوله أو لغرضها اجبر عليه أو على الابراء لان امتناعه وقد وجد زمان التسليم ومكانه

ويختلفا اعتمادا جمع متأخرين
انه لا يلزمه القبول في
القرض إلا حيث لا خوف
اى وإن كان العقد فيه على
الوجه خلافا للادعى
ويفرق بأن القرض مجرد
معروف وإحسان وهو
يقتضى عدم اضرار
المقرض بوجه فلم يلزم
بالقبول ولو في محل القرض
الاحث لا ضرر عليه فيه
وما هنا محض معاوضة
وقضيته لزوم قبضها
المستحق في محل تسليمها من
غير نظر لاضرار المسلم او
لا وإنما روى غرضه فيما
مر لان ذلك القبض فيه غير
مستحق بمقتضى المعاوضة
لان الفرض انه قبل الحلول
اوفى غير محل التسليم فنظر
فيه لاضرار القابض وعدمه
فتامله (ولو وجد المسلم المسلم
اليه بعد المحل) بكسر الحاء
(في غير محل التسليم) فتحمها
اى مكانها المعين بالشروط او
العقد عليه فله الدعوى عليه
بالمسلم فيه والزامه بالسفر
معه لمحل التسليم او يوكل
ولا يحبس لانه لو امتنع (لم
يلزمه الاداء. إن كان لنقله)
من محل التسليم الى محل
الظفر (مؤنة) ولم يتحملها
المسلم لتضرر المسلم اليه
بذلك بخلاف ما لا مؤنة لنقله
كيسر نقد وبالله مؤنة
وتحملها المسلم اذا ضرر
حيث ولا نظر لكونه في

يقتصر هنا في لفظ الاجبار على القبول ويجرى الثاني لفظا بين القبول والابراء ويترك فيهما باحدهما
فليراجع (قوله على ما ذكر) اى من القبول فقط او من القبول والابراء (قوله) والحال المحض في غير محل
التسليم لم يبين حكمه فيما سبق وعبارة العباب ولا يلزم ماى قوله لا يغير مكان التسليم حيث لغرض الخوف
وكونه النقل وإن بذلنا غرضه فان قيل لم يلزمه المؤنة اه وخرج ما لا يمكن غرض وهل يجرى فيه حينئذ حكم
ما احضر في محل التسليم كما يصرح به الفرق الا في اسم عبارة المغنى وشرح المنهج او لغرضه الجبر على القبول
او الابرار وقد يقال بالتخير بالا جبار على القبول والابراء في المؤجل اى مطلقا والحال المحض في غير مكان
التسليم ايضا وعلى ذلك جرى صاحب الانوار في الثاني والذي يقتضيه كلام الروضة واصطلاحها هو الوجه
الاجبار فيهما على القبول فقط اه وباقى في الشرح ما يوافقه وقضية إطلاقهم) الى المن نقله عن عن الشارح
وسكت عليه (قوله وقضية إطلاقهم) اى اجبار المسلم فيه (قوله هنا) اى في الحال المحض في محل التسليم اه سم
(قوله في القرض) يتجه ان ما هنا كالقرض اه سم (قوله فيه) اى في وقت الخوف (قوله ويفرق بأن الخ)
قضية الفرق ان دين المعاملة غير السلم كدين السلم وينبغى ان دين غير المعاملة مطلقا كدين الاتلاف كذلك
اه سم (قوله واحسان) عطف تفسير لمعروف (قوله فلم يلزم) ببناء المفعول (قوله وما هنا) اى دين السلم
(قوله المستحق) بصيغة اسم المفعول نعمت لقضاه (قوله اولا) الاولى وعدمه (القبض فيه غير مستحق
الخ) الجملة خبران (قوله اوفى غير محل التسليم) او لمع الخلو (قوله بكسر الحاء) الى قوله بخلافه عن ميت في
المغنى الا قوله ولا نظر الى المن وإلى الفصل في النهاية الا ما ذكر (قوله والعقد عليه) لا يخفى ان الكلام في
السلم المؤجل بدليل قوله بعد المحل وفيه مؤنة بدليل قوله إن كان لنقله مؤنة وتقدم ان المؤجل الذى لنقله
مؤنة لا بد من بيان محل التسليم وان صلح محل العقد فقوله او العقد عليه مشكل اذا لا يكون التعيين بالعقد في
ذلك الا ان يجاب بان المراد بالمؤنة هناك مؤنة النقل الى محل العقد المراد بها مؤنة النقل من محل التسليم
الى محل الظفر ويجوز ان يكون لنقله مؤنة الى محل الظفر ولا يكون له مؤنة الى محل العقد فيفرض ما هنا في
السلم المؤجل الذى ليس له مؤنة الى محل العقد الصالح فانه حينئذ لا يجب بيان محل التسليم بل يتعين موضع
العقد ثم اذا وجدته في غير محل التسليم فصل فيه بين ان يكون لنقله مؤنة او لا اه سم على حجة اه عن ذلك
ان تجيب منع قول المحشى بدليل قوله بعد المحل وحمل قول المصنف المذكور على ما يشمل الحلول بالعقد (قوله
عليه) يظهر انه متعلق بالمعين خلافا لما يوهمه صانع سم المار انما من تعلقه بالعقد وكان الاولى اسقاطه كما
فعله المحلى والنهاية المغنى وشرح المنهج (قوله او يوكل) بالنصب عطف على السفر معه (قوله ولا يحبس)
ببناء المفعول عطف على جملة الدعوى الخ (قوله ولا نظر لكونه في ذلك المحل الخ) هذا ممنوع كما يعلم بما يأتى

والحال المحض في غير محل التسليم لم يبين حكمه فيما سبق وعبارة العباب ولا يلزم ماى قوله لا يغير مكان التسليم
حيث له غرض كالخوف وكونه النقل وإن بذلنا غرضه فان قيل لم يلزمه المؤنة انتهى وخرج ما اذا لم يكن غرض
وهل يجرى فيه حينئذ حكم ما احضر في محل التسليم كما يصرح به الفرق الا في قوله فيه في محل تسليمها وقوله
وانما روى الخ (قوله في القرض) يتجه ان ما هنا كالقرض (قوله ويفرق بأن القرض) قضية الفرق ان
دين المعاملة غير السلم كدين السلم وينبغى ان دين غير المعاملة مطلقا كدين الاتلاف كذلك (قوله والعقد
عليه) لا يخفى ان الكلام في السلم المؤجل بدليل قوله بعد المحل وفيه مؤنة بدليل قوله إن كان لنقله مؤنة وتقدم
ان المؤجل الذى لنقله مؤنة لا بد من بيان محل التسليم وان صلح محل العقد فقوله او العقد عليه مشكل اذا
لا يكون التعيين بالعقد في ذلك الا ان يجاب بان المراد بالمؤنة هناك مؤنة النقل الى محل العقد المراد بها مؤنة النقل من محل التسليم
الى محل الظفر ويجوز ان يكون لنقله مؤنة الى محل الظفر ولا يكون له مؤنة الى محل العقد فيفرض ما هنا في
محل التسليم بل يتعين موضع العقد ثم اذا وجدته في غير محل التسليم فصل فيه بين ان يكون لنقله اليه مؤنة
اولا (قوله ولا نظر لكونه في ذلك المحل الخ) يتبغى ان هذا ممنوع على ما يأتى في القرض في

في القرض نهاية وغيره قال عرش قوله مر وهو ممنوع أى فلا يجب على المسلم اليه أو نحوه أدؤه حيث ارتفع سعره وان لم يكن لنقله مؤنة وحيث ذالما نفع من وجوب التسليم اما كونه لنقله مؤنة أو ارتفاع سعره وهذا هو المعتمد اعبارة سم قوله ولا نظار الخ ينبغي ان هذا مبنى على ما يأتى له في القرض في شرح قول المصنف ولو ظفر به الخ من رد كلام ابن الصباغ اما على اعتداده الذى مشى عليه شيخنا الشهاب الرملى كما نبهنا عليه هناك فيقال بمثله هنا فليتأمل اه (قوله وللحيلولة) والاولى إسقاط الغاية لان القيمة إذا كانت للفيض ولا يطالب بها قطعاً لانها استبدال حقيق بخلاف ما إذا كانت للحيلولة لانها تشبه الوثيقة اه عرش (قوله له الفسخ) بان يتقايلا عقد السلم سلطان اه يجيرى هذا على مختار النهاية واما عند الشارح فلا يشترط الاقالة بل يجوز الفسخ بلا سبب كما مر (قوله والا) أى وان تلف راس ماله (قوله ولم يتحملها المسلم اليه) بمعنى تحصيله وتحمله الزيادة لا بمعنى دفع المؤنة للسلم لانه اعتياض اه نهاية قال عرش قوله وتحمله الزيادة أى بان تدفع الزيادة لمن يحمله إلى محل التسليم او يلتزم ماله اه وفي الحلوى قوله ولم يتحملها المسلم اليه بان يتكفل بنقله من محل التسليم بان يستاجر من يحمل ذلك وليس المراد أنه يدفع أجره ذلك للسلم لانه اعتياض أى شبه اعتياض لانه اعتياض عن صفة المسلم فيه وهى النقل لا عن المسلم فيه اه بزيادة (قوله لم تجب له مؤنة الخ) بل لو بذلها لم يجز له قبولها لانه كالا اعتياض نهاية ومعنى (قوله كان لم يكن الخ) عبارة النهاية والمغنى بان الخ بالبالب بدل الكاف (قوله حيث لا غرض) من الغرض الخوف وقضية الفرق السابق بين السلم والقرض عدم اعتباره في غير القرض اه سم (قوله وقد احضره الخ) حال من الدائن (قوله لا اجنبى عن حى) قديمهم مقابلته للوارث ان المراد به من عده مع ان الوارث كالا اجنبى في مسألة الحى سم على حجج وقديقال يفهم ان الوارث في الحى كالا اجنبى الا انه الان لا يسمى وارثا وانما يسمى بعد موت الوارث اه عرش (قوله لا تركه له) هل مثله امتناع الوارث عن القضاء مع وجود التركة وقضية التعليل نعم (قوله ذمته) أى المبت (قوله ان الدين يجب بالطلب) ومثله القرينة الدالة عليه دلالة قوية اه عرش (قوله مالم يخف الخ) ظرف القول بمحل الخ (فصل في القرض) (قوله في القرض) الى قوله ويثبت في النهاية (قوله في القرض) انما عبر به دون الاقراض لان المذكور في الفصل لا يختص بالا قراض بل اغلب احكامه الاية في الشيء المقرض ولو عبر بالا قراض لكانت الترجمة قاصرة وهذا اولى مما في حاشية الشيخ اه رشيدى يعنى من قول عرش واصله اثره على ما في المتن لاشتراك التعبير به وليفقدان له استعمالين اه (قوله بمعنى الاقراض) أى بجازا والذى يفيد كلام المختار انه إذا استعمل مصدر كان بمعنى القطع وهو غير معنى الاقراض فانه تمليك الشيء على ان يرد بده لكنه سمي به بالقرض لكون المقرض اقتطع من ماله قطعة للمقرض اه عرش (قوله

شرح قول المصنف ولو ظفر به في غير محل الاقراض الخ من رد كلام ابن الصباغ اما على اعتداده الذى مشى عليه شيخنا الشهاب الرملى كما نبهنا هناك فيقال بمثله هنا فليتأمل (قوله ولم يتحملها المسلم) كذا في شرح المنهج وكتب شيخنا الشهاب الرملى به امشهم انصه هذه العبارة يصدق مفهومها الاقراض بما لو اسلم اليه في قبح صعيدى مثلا وجعل محل التسليم الصعيد ثم وجده بمصر فطالبه به فيه او تحمل المؤنة أى ان يدفع له مقدار اجرة حمله من الصعيد اليها ولا يتجمل اجباره على قبول ذلك كالا لا يخفى فليتأمل نعم في عكسها يتجه الاجبار انتهى وقوله عكسها أى بان وجده بالصعيد ومحل التسليم بمصر فطالبه وقبض بالمسلم فيه ولم يطلب منه اجرة حمله (قوله ولم يتحملها المسلم اليه) بمعنى تحصيله وتحمله الزيادة لا بمعنى دفع الزيادة للسلم لانه اعتياض شرح مر وهو ما خوذ من قول السبكي لا يجبرون تحمّلها المسلم اليه لانه اعتياض انتهى وقضية علته امتناع قبوله مع المؤنة وهو ظاهر مر انتهى (قوله لا غرض له) من الغرض الخوف وقضية الفرق السابق بين السلم والقرض عدم اعتباره في غير القرض (قوله لا اجنبى عن حى) قديمهم مقابلته للوارث ان المراد به ما عده مع ان الوارث كالا اجنبى في مسألة الحى (فصل)

الآتي قوله ما حقه فترجمه بفصل بل هو (٣٦) نوع منه اذ كل منهما يسمى سافا (الافراض) الذي هو تمليك الشيء بربدله (مندوب)

اليه ولشهره هذا وتضمنيه
لمستحب حذفه فهو من السنن
الا كيدة للآيات الكثيرة
والاحاديث الشهيرة كتعبير
مسلم من نفس عن اخيه
كربة من كرب الدين انفس
افعه كربة من كرب يوم
القيامة والله في عون العبد
ما دام العبد في عون اخيه
وصح خبر من اقرب الله
مرتين كان له مثل اجر
احداهما لو تصدق به وفي
خبر سنده من ضعفه
الا كثرون انه صلى الله عليه
وسلم رأى ليلة اسرى به
مكتوبا على باب الجنة ان
دوم المصدقة بمشرة
والقرض بثمانية عشر وان
جبريل علل له ذلك بان
القرض انما يقع في يد
محتاج بخلاف الصدقة
وروى البيهقي خبر قرض
الشيء بخير من صدقته ويثبت
ما في هذه الاحاديث في
شرح الارشاد وجزم بعضهم
اخذوا من الخبرين الآخرين
بانه افضل من الصدقة غير
صحيح لان الاول المصرح
بافتلتها صحيح دونهما
فوجب تقديمه عند التعارض
على انه يمكن حملهما على
انه من حيث الابتداء لما
فيه من صون وجه من
لا يعتاد السؤال عنه افضل

الآتي) أي يقول المتن ويجوز إقراض كل ما يسلم فيه أه كرى (قوله اذ كل منهما) قد يقال هذا من الاشتراك اللفظي أه سيد عمر زاد عش اللهم إلا ان يقال ان المراد يجعله نوعا من أه ينزل منزلة النوع لانه نوع حقيقة وإنما نزل منزلة النوع لان كلا منهما ثابت في الذمة أه (قوله الذي هو الخ) أي شرعا أه عش (قوله بربدله) أي على ان يرد بده أه معنى قول المتن (مندوب) ظاهر لإطلاقه انه لا فرق في ذلك بين كون المقرض مسلما أو غيره وهو كذلك فان فعل المعروف مع الناس لا يختص بالمسلمين ويجب علينا الذب عن أهل الذمة منهم والصدقة عليهم جائزة وإطعام المظطر منهم واجب والتعبير بالاخ في الحديث ليس للتقيد بل لجرد الاستعطاف والشفقة أه عش (قوله ولشهره هذا) أي تعدى مندوب بال أه كرى عبارة عش أي قوله اليه أه (قوله ولشهره هذا) أي أو صيرورته في الاصطلاح اسماء للطلوب طلبا غير جازم أه سم (قوله أو تضمنيه) عطف على الشهرة (قوله حذفه) أي اليه فعل الاول من الحذف والايصال دون الثاني (قوله فهو من السنن الخ) الاول وهو بالواو كافي النهاية (قوله للآيات الكثيرة) أي المفيدة للثنا على القرض كآية من ذلك الذي يقرض الله قرضا حسنا أه ع ش (قوله من ضعفه الخ) وهو خالد بن زيد الشامي أه معنى (قوله بثمانية عشر) ووجه ذكر الثمانية عشر ان درهم القرض فيه تنفيس كربة وانظارا في قضاء حاجته وردده فقيه عبادتان فكان بمنزلة درهمين وهما بعشرين حسنة فالضعف ثمانية عشر وهو أي التضعيف الباقي فقط لان المقرض يسترد ومن ثم لو ابراء منه كان له عشرون ثواب الاصل والمضاعفة أه نهاية (قوله علل له ذلك) أي بعدسؤاله صلى الله عليه وسلم عن سبب التفاضل بينهما أه ع ش عبارة المغني في تمام الحديث فقلت يا جبريل ما بال القرض افضل من الصدقة قال لان السائل قد سأل وعنده المستقرض لا يستقرض الا من حاجة أه (قوله في يحتاج) أي في الغالب أه ع ش (قوله لان الاول المصرح) في دعوى الصراحة نظر أه سيد عمر وهذا مبنى على حل الاول على الحقيقي وأما اذا حل على الاضافي اعني خبر من اقترض الله الخ كما هو صريح المغني وبطل عليه قول الشارح صحيح فالصراحة واضحة ثم رايت في الرشيدي ما ضمه مراده بالاول الاول من الاخبار الخاصة بالقرض وهو خبر من اقترض الله الخ وأما خبر مسلم السابق فليس خاصا بالقرض أه (قوله ما فيه من صون) عبارة النهاية لا امتياز عنها بصونهما وجه من لم يعتد السؤال عن بذله لكل احد أه (قوله عنه) أي عن السؤال (قوله افضل) خبران وكذا اعراب نظيره الآتي (قوله ومحل ندبه) إلى المتن في النهاية إلا قوله فوراً إلى ما لم يعلم وكذا في المغني الا قوله من ثم إلى واركانه (قوله ومحل ندبه الخ) ويظهر ان محله ايضا حيث لم يعلم أو يظن انه إنما يوفي به من حرام أو شبهة ومال المقرض خلى عنها أو شبهة فيه اخف منها في مال المقرض وإلا فواضح انه لا يندب حيثئذ وإنما يبيح النظر في حكمه حيثئذ فيحتمل ان يقال بالحرمه اذا علم انه إنما يوفي به بالحرام وان نفسه لا تسامح بالترك قياسا على مسئلة الانفاق في معصية وبالكراهة في مسئلة الشبهة وانما تختلف في الشدة باختلاف الشبهة أه سيد عمر (قوله والواجب) أي على المقرض (قوله وان لم يعلم الخ) الاسيبك اسقاطان (قوله عليهما) أي المقرض والمقرض (قوله أو في مكروه) ولم يذكر المباح ويمكن تصويرهما اذا دفع إلى غنى بسؤال من الدافع مع عدم احتياج الغني اليه فيكون مباحا لا مستحباً لانه لم يشتمل على تنفيس كربة وقد يكون في ذلك غرض للدافع كحفظ ماله بأحرازه في ذمة المقرض أه ع ش عبارة السيد عمر هل يشترط في ندبه احتياج المقرض في الجملة لا كتعبيره بالاحاديث حتى لو اقترض تاجر لا حاجة له ان يزيد في تجارته طمعا في الربح الحاصل منه لم يكن مندوبا بل مباحا ولا يعتبر ما ذكره على نامل لكن قضية اطلاقهم استحباب الصدقة على الغني انه لا فرق أه وهو الاقرب والله أعلم (قوله والا كرهه)

(قوله ولشهره هذا) أي أو صيرورته في الاصطلاح اسماء للطلوب طلبا غير جازم (قوله من السنن) صفة مندوب (قوله ويحرم الاقتراض والاستدانة

وحمل الاول على انها من حيث الانتهاء لمسا فيها من عدم رد المقابل افضل ومحل ندبه ان لم يكن المقرض مضطرا وإلا وجب
وان لم يعلم أو يظن من اخذ به انه ينفقه في معصية وإلا حرم عليهما أو في مكروه والا كره ويحرم الاقتراض والاستدانة

على ذير مضطرب لرج الوفاء من جهة ظاهرة فوراً في الحال وعند الحصول في انزول لم يعلم المقرض بحاله ودلى
القرض كما باتى نظيره في صدقة التطوع ومن لم يعلم المقرض انه انما يقرضه لنحو صلاحه (٣٧) وهو باطناً

أى لهما أيضاً اه عش (قوله على غير مضطرب الخ) أى بخلاف المضطرب يجوز اقتراضه وان لم يرج الوفاء
بل يجب وان كان المقرض ولياً كما يجب عليه بيع مال مجوره من المضطرب نسبية سم على حج وقوله
وان كان المقرض ولياً أى حيث لم يوجد مقرض المضطرب الا هو اه عش (قوله من جهة ظاهرة) أى
قريبة الحصول كما يؤخذ مما باتى في صدقة التطوع اه عش (قوله ما لم يعلم المقرض بحاله) أى فان علم
فلا حرمه وهل يكون مباحاً او مكروهاً فيه نظراً ولا يبعد الكراهة ان لم يكن ثم حاجة اه عش وامام
الحاجة فلا يبعد التنب (قوله وعلى من اخفى غناه الخ) ينبغى ما لم يعلم المقرض حاله سم اه عش أى فان علم
ففيه ما مر انفا (قوله واطهر فاقته الخ) ولو اخفى الغناء واطهر الغنى حالة القرض حرم أيضاً لما فيه
من التدليس والتغريب عكس الصدقة نهياً ونهى قل عش قوله مر حرم ايضا وما كذا انتهى سم اه
اقول ويمكن ادراجه في قول الشارح ومن ثم لم يعلم الخ (قوله كما هو ظاهر) هل نقول هنا حيث كان بحيث
لو علم حاله باطناً لم يقرض انه لا يملك القرض كما سياتى نظيره في صدقة التطوع او بما كذا هنا طلقاً وبقرق
بان القرض معاوضة وهى لا تندفع بالغبن فيه نظراً والثانى اقرب سم على حج ووجه بانه يشبه شراء المعسر من
لا يعلم اساره وبيع المبيع مع العلم بعيبه لا يجوز له او اثره بان المبيع كذلك إلى ذير ذلك من انه و
اه عش (قوله غير القرض الحكيم) أى واما القرض الحكيم كالانفاق على اللبث المحتاج واطعام
الجانح وكسوة العارى فسياتى انه لا يندفع الى إيجاب وقبول (قوله وتدينه نظريه) أى في اسألتك اه عش
(قوله مشترك بين القرض والسلم) مع قوله هذا لا يحتمل العلم اه سم وفيه تأمل (قوله وذكر
المتعاق) نحو قوله أسألتك كذا في كذا اه عش عبارة الكردى وهو قوله في كذا كما يقال أسألتك
كذا في عبد صفته كذا اه (قوله او يبدله) استعارة النهاية والمغنى (قوله لان ذكر المثل) إلى
قوله وبحث في النهاية إلا قوله او البديل (قوله فيه) أى في خذه بمثله او يبدله (قوله إذا وضعه الخ) هذا
التعليل لا يظهر بالنسبة إلى قوله او البديل (قوله صورة) الاولى ولو صورة (قوله وبه فارق) أى بقوله
لان ذكر المثل او البديل الخ عش (قوله واندفع الخ) كقوله واندفع الخ عطف على فارق (قوله انه صريح) أى
خذه بمثله او بديل صريح في القرض (قوله لا كناية) أى في القرض (قوله خلافاً لجمع) منهم شيخ الاسلام في
شرح منجه اه عش (قوله وورده الخ) مما يؤيد هذه القاعدة ما كان صريحاً في بابه ولذا ردده شيخنا الشهاب
الرملى واعتمده صريحاً هنا ولا يتعقده البيع مطلقاً اه سم (قوله لا كناية) أى في البيع (قوله بحث
السبكي الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله ان ياخذ به كناية) ينبغى تصويره بما اذا كان المسمى مثل المقرض
كخذه الديار بدینار وعليه في الفرق بين معنى المثل ولفظه بما مر من ان ذكر المثل فيه نص الخ اه عش
(قوله هذا المثل) أى مملكته هذا الدرهم بمثله او بدرهم والى المثل للجنس وإلا فذكر مثالا و (قوله
هنا) أى في القرض (قوله محتمل) لعلمه بكسر الميم (قوله وان اختلف المراد بها فيهما) فان المراد بالمثلية
في القرض مماثلة الشيء المقرض حقيقة او صورة وفي الصنف عدم الزيادة والنقصان (قوله فلذا الخ) الإشارة

على غير مضطرب الخ أى بخلاف المضطرب يجوز اقتراضه وان لم يرج الوفاء بل يجب أى وان كان المقرض
ولياً كما يجب عليه بيع مال مجوره من المضطرب المعسر بالنسبة (قوله من اخفى غناه) ينبغى ما لم يعلم
المقرض حاله (قوله حرم الاقتراض أيضاً كما هو ظاهر) هل نقول هنا حيث كان بحيث لو علم حاله باطناً لم
يقرض انه لا يملك القرض كما سياتى نظيره في صدقة التطوع او يملكه هنا مطلقاً ويفرق بان القرض
معاوضة وهى لا تندفع بالغبن فيه نظراً والثانى قريب (قوله مشترك بين القرض والسلم) مع قوله هذا
لا يحتمل السلم (قوله لا ذكر المثل) انظر خذه الديار بدینار ثم رايت قوله الا في نعم بحث السبكي
وغیره الخ (قوله ان خذه بكذا كناية) مما يؤيد هذه القاعدة ما كان صريحاً في بابه ولذا ردده شيخنا الشهاب

فيه نظراً والنتيجة الاولى ويؤيده أنهم لم يذكر هذا المثل هنا اه وما قاله محتمل في خصوص هذا المثل لانه
المثلية مقصودة في كل منهما وان اختلف المراد بها فيهما فلذا استوى قوله بمثله وقوله بدرهم واحت

وحيث قال في نية أهله إن نوباه أحدهما إنما تقرر من صلاحيته لهما وإلا كان في بئله صريح قرض وفي بئله صريح بيع عملا بالمبادر فيهما وقد يستشكل هذا بأنه لا نظير (٣٨) له وهو صراحة في بابين مختلفين ويتخصص بالنية أن وجدت وإلا فلا بالمبادر وبجواب

بالتزام ذلك لصرفه اقتضاء النظر لتمامه (أو ملكته على أن ترد بدله) أو خذه ورد بدله أو أصرفه في حوائجك ورد بدله فإن حذف ورد بدله فكتابة كخذه فقط أي إن سبقه اقترضني وإلا فهو ككتابة قرض أو بيع أو هبة أو اقتصر على ملكته كقولهم يئو البذل فيه وإلا فكتابة ولو اختلفا في ذكر البذل صدق الأخذ وإنما صدق مطعم مضطرا له قرض حلال للناس على هذه المكرمة التي بها أحياء النفوس إذ لو أوجوا للأشهاد لفاتت النفوس أو في نيته صدق الدافع كافي به هذا وانفقه على نفسه بنية القرض كذا قيل وقوله لم يئو البذل في الهبة المطلقة وإن نواه الواهب صريح في أنه لا عبرة بنيته ويفرق بينه وبين ما ذكر بان هنا لفظا صريحا بملك فلم يقبل الرفع بالنية وثم لفظا محتملا لقبول نية القرض به وبهذا يعلم أنه حيث كان اللفظ الماتى به كتابة صدق الدافع في نيته به أو صريحا في التمليك بلا بدل صدق الأخذ في نية ذكر البذل أو نيته وفي قواعد الزركشي ما حاصله قالوا هنا اختلفا في ذكر القرض صدق الأخذ وفي

إلى قوله إذا التمس الخ (قوله وحيث) أي حين صلاحية الصرف والقرض (قوله وهو صراحة الخ) تفهيم لهذا في وقد يستشكل هذا (قوله صراحة في بابين الخ) في لزوم ذلك مما نظر بل مقتضاه أنه صريح في أحدهما وهو ما يتبادر منه كناية في الآخر وهو ما يحتاج إلى التيقن فيه فيلتزم أن يملك بوجه ما كان صريحا في بابه ووجدت هذا في موضوعه لا يكون كناية في غيره وحيث يجب بنحو ما فاده الشارح ثم رأت الفاضل المحشي قال قوله وهو صراحة الخ تامل انتهى وهو إشارة إلى ما ذكره السيد عمر ويمكن دفع النظر بأن مراد الشارح بالصراحة في بابين الخ صلاحية لهما بقرينة سابق كلامه (قوله اقتضاء النظر) أي الفكر والدليل (قوله فإن حذف ورد بدله) أي من أصرفه في حوائجك الخ (قوله أي إن سبقه) أي أنما يكون خذه كتابة إن سبقه الخ فله قوله أصرفه في حوائجك (قوله وإلا فهو الخ) أي وإن سبقه اقترضني أه عرش (قوله كناية قرض أو بيع) صورته في البيع أن يقدم ذكر الثمن في لفظ المشتري كعبته بعشرة فقال البائع خذه أه سيد عمر عبارة عرش قوله أو بيع مشكل بأن البيع لا بد فيه من ذكر الثمن ولا تنكفي نيته لا مع الصريح ولا مع الكناية على ما عتمد به وعبرة في البيع بذلك لا يشترط في ذكره بل تنكفي نيته على ما فيه مما بينته في شرح الإرشاد أه (قوله أو اقتصر الخ) حذف على قوله حذف الخ (قوله وإلا فكتابة) أي وإن نوى البذل فكتابة قرض سم على حج أه عرش (قوله ولو اختلفا) أي قوله أو في نيته في النهاية (قوله في ذكر البذل) أي مع قوله ملكته بأن يقول أحدهما ذكر معه ويقول الآخر لا أه كردى وقوله مع قوله ملكته أه قوله خذه أو قوله أصرفه في حوائجك (قوله صدق الأخذ) أي بعبته لأن الأصل عدم ذكره معنى ونهاية قال عرش ظاهره وإن كان باقيا قال سم على منهج قال مر على أه تصديق الأخذ إذا كان باقيا وإلا فالقول قول الدافع انتهى فليجبر قول ولا أقرب ظاهر إطلاق الشارح مروى به صدق في عدم ذكر البذل لم يكن هبة بل هو باق على ملك دافعه لأن خذه مجردة عن ذكره البذل كتابة ولم توجد نية من الدافع فيجب بده المالك وليس المالك مطالبة بالبذل أه عرش وقوله وإن كان باقيا حق المقام وإن لم يكن باقيا وقوله وحيث صدق الخ أنما تنافي في قوله خذه وقوله أصرفه في حوائجك دون قوله ملكته كما مر آنفا أنه عند عدم النية هبة (قوله أو في نيته) أي نية البذل في قوله ملكته أه سم عبارة السيد عطف على ذكر البذل أي أو اختلفا في نية البذل أه ويظهر أن مثل قوله ملكته هنا قوله خذه وقوله أصرفه في حوائجك (قوله ويفرق بينه) أي بين الاقتصاء على ملكته وبين ما ذكر وهو قوله بع هذا وانفقه على نفسه سم وكردى (قوله بأن هنا) أي في الهبة المطلقة (قوله لم يقبل الرفع) كان المراد بالرفع الزام الرفع البذل أه سم (قوله ثم) أي في قوله بع هذا الخ (قوله وهذا يعلم) أي بالقرى المذكور (قوله في نيته به) أي نية البذل باللفظ الكنائي (قوله أو صريحا في التمليك) إن كان إشارة إلى مسألة الهبة المطلقة فلا حاجة لتصديق الأخذ في نية لاها وإن ثبت لم تؤثر كما فاده كلامه أه سم عبارة السيد عطف على قوله ملكته هنا أه وهو ظاهر (قوله وفي قواعد الزركشي الخ) تأكيد لقوله أنه حيث كان اللفظ الخ (قوله هنا) أي في القرض (اختلفا) أي أو اختلفا (قوله وفي الهبة) أي أو قالوا في الهبة (قوله قال الخ) أي أو قال الخ (قوله صدق المنه) أي بعبته (قوله قالوا) أي العبد الوجه (قوله في الكل) أي في كل من الصور الأربع (قوله عليه) أي اللفظ المالك أي على وجوده (قوله أو الأصل عدمه) أي الزائد الملزوم (قوله وبرائة اللمة)

الزمى واعتمده صريحا هنا ولا ينعقد به البيع مطلقا (قوله أو في نيته) أي نية البذل في قوله ملكته (قوله ويفرق بينه وبين ما ذكر) أي بين قوله ملكته وقوله بع هذا وانفقه على نفسه كذا يظهر في شرح هذا الكلام (قوله لم يقبل الرفع) كان المراد بالرفع الزام البذل (قوله أو صريحا في التمليك) إن كان إشارة إلى مسألة الهبة المطلقة فلا حاجة لتصديق الأخذ في نية لاها وإن ثبت لم تؤثر كما فاده كلامه

الهبة قال وهيك يعوض فقال بجائنا صدق المتبطل ولو قال أعتقك بالف أو طلقك بالف عطف فقالا بجائنا صدقا بينهما لأن المالك في الكل يدعى زيادة لفظ ملزم على اللفظ المالك المتفقين عليه والأصل عدمه وبرائة اللمة

[illegible]

عطف على عدمه (قوله وصر) أى في باب اختلاف المتبايعين اه كرى (قوله هنا) أى فبالوال بعثك الخ
(قوله ذمة الآخر) أى مدعى الهبة (قوله أو في أن الماخوذ) عطف على قونه في ذكر العوض اه كرى
والظاهر بل المتعين انه عطف على قوله في ذكر البذل كما هو صريح صنيع النهاية ولا نول فيه في ذكر العوض
تماما كما هو الزركشى وما هنا من كلام الشارح نفسه بلا حكاية (قوله فوراً أو لا) أى أو بلا فور (قوله
لم يقض) مقول قال عبارة النهاية ولو أقر بالقرض وقال لم يقض صدق بيمينه كما قاله الماورى لعدم المناقاة إذ
القرض يطلق عليه اسم القرض قبل القبض وقال ابن الصباغ ان قاله فوراً اه فظاهر صنيع النهاية اعتماد
مقالة الماورى بطلانها أى سواء اقاله فوراً أو لا اه بصرى (قوله لم يقبل) خلافاً للنهاية (قوله يصدق
المقترض بيمينه) معتمد اه عش (قوله وابن الصباغ الخ) ضعيف اه عش (قوله من استعمل الخ)
بيان لما اشترى (قوله هنا) أى في القرض (قوله وفي غيره) عطف على قوله فيما لا تصح الخ (قوله ووجد
نفاذا الخ) قد يقال تقدم انه يلزم ما ذكر في المسئلة المتخولة عن شرح الاسنوى ومع ذلك تقدم ما فيها
للشارح فيحتمل ان يجعل هنا لفظ العارية كناية مطلقاً ويكون ذلك مستثنى ايضا للبدرك وهو الشيوخ
فليتأمل اه سيد عمر (قوله صراحتها) الاولى صراحتها أى لفظ العارية (قوله هنا) أى في القرض (قوله
لا يعتد به الا فيما الخ) أى فلا يتأتى فيه التفصيل المار فتكون العارية الشائئة في القرض صريحا
فيه (قوله بتسليمه) أى الحصر (قوله هو) أى الشيوخ (قوله فيها) أى الصراحة (قوله اشيوخ
الخ) خبر ان قول المتن (قوله لا في الاصح) فلم يقبل لفظاً ولم يحصل ايجاب معتبر من المقرض لم يصح القرض
ويحرم على الاخذ بالتصرف فيه لعدم ملكه له لكن اذا تصرف فيه ضمن بدله بالمثل او القيمة لما يأتى
من ان فاسد كل عقد كصحة فيه في الضمان وعدمه ولا يلزم من اعطاء الفاسد حكم الصحيح مشابته له من كل
وجه اه عش (قوله كالبيع) الى قوله ومن الاول في النهاية الا قوله او فداء اسير (قوله كالبيع
الخ) وظاهر ان الالتباس من المقرض كافتراض منى يقوم مقام الايجاب ومن المقرض كافتراض يقوم
مقام القبول كما في البيع اه معنى (قوله في العادين الخ) ظرف للسابقة (قوله والصيغة) بالجر عطفاً
على العادين اه عش (قوله حتى موافقة القبول الخ) بالرفع عطفاً على شروط البيع (قوله واعترض)
أى اشترط موافقة القبول للايجاب في القرض (قوله ووضع القرض) أى الذى وضع له لفظ القرض
(قوله فيه شائئة الخ) خبر السكون من حيث كونه ناقصاً اما من حيث كونه مبتدأ غيره قوله لا يتأتى ذلك
(قوله لا يتأتى ذلك) أى انهم سواء للبيع اه عش (قوله قال جمع الخ) دفع به ما يوهيه المتن من ان
الايجاب لا خلاف فيه (قوله منه) أى من المقرض والاولى فيه كافي النهاية والمعنى أى فى الاقراض (قوله
ايضا) أى كالتقويل على مقابل الاصح اه عش (قوله واختاره الاذرى الخ) أى ما قاله بالجمع عبارة المعنى
قال القاضي والمتولى للايجاب والقبول ليس بشرط بل إذا قل اقرضنى كذا فاعطاه بإياه وبعث اليه رسولا
فبعث اليه المال صح القرض قال الاذرى والاجماع الفعل عليه وهو الاقوى والمختار ومن اختار صحة البيع
بالمعاطة كالمصنف قياساً واختيار القرض بها واولى بالصحة اه (قوله وقال قياس جواز المعاطة في البيع
الخ) قضيته جوازها ايضا في رفع البعد عن الاختصاص وفي النزول عن الوظيفة فليراجع (قوله واعتراض
الغزى الخ) اقره المعنى (قوله له) أى لقول الاذرى قياس جواز الخ (قوله هنا) أى في القرض (قوله هو
قوله ولو أقر بالقرض الخ) عبارة شرح م ر ولو أقر بالقرض وقال لم يقض صدق بيمينه كما قاله الماورى

لشيء يرد مثله أو شيء يبيع أو شيء يملك الشيء، فبما اشترط ثم الموافقة فكذا هنا وكون القرض فيه شائبة تبرع كتاباني لا ينافي ذلك لأن المعاوضة فيه المقصود والقابل بانه غير معاوضة مقابل الأصح ومن ثم قال جمع ان الإيجاب منه غير شرط ابتصار واختاره الأذرعى قال نياض جواز المعاوضة في البيع جوازها هنا واعتراض الغزالي بانه سهل لأن شرط المعاوضة بذل العوض أو التزامه في الذمة وهو مفقود هنا

السهو) خبر واعتراض النزي الخ (قوله خلاف المعاطاة) أى الخلاف في صحة البيع بها (قوله في الرهن وغيره) ومنه القرض اه ع وشوفيه تأمل (قوله) ما ليس فيه ذلك) أى بديل العوض أو التزامه اه ع وش وكذا الموصول في قوله فاذا كره الخ (قوله) اما القرض الحكيمى) محترز قوله في غير القرض الحكيمى قبيل قول المتن وصيغته اه ع وش (قوله) فلا يشترط فيه صيغة) أى أصلا اه ع وش (قوله) كاطعام جامع الخ) تمثيل للقرض الحكيمى فكان الاولى ان يقدم ويذكر عقبه (قوله) كاطعام جامع الخ) محل عدم اشتراط الصيغة في المضطر وصوله الى حالة لا يقتدر معها على صيغة والا لقتدر ولا يكون اطعام الجامع وكسوة العارى ونحوهما قرضا الا ان يكون المقرض غنيا والا بان كان فقيرا او المقرض غنيا فهو صدقة لما تقرر في باب السيران كفاية الفقراء واجبة على الاغنياء وينبغي تصديق الاخذ فيما لو ادعى الفقرو انكره والدافع لان الاصل عدم لزوم ذمته شئ اه ع وش (قوله) ومنه) أى القرض الحكيمى اه ع وش (قوله) باعطاء ماله غرض فيه) يعنى باعطاء شئ الامر غرض في اعطاء ذلك الشئ (قوله) وعمر دارى الخ) أى بيع هذا وانفقته على نفسك بنية القرض ويصدق فيها اه نهاية أى النية ع وش عبارة الرشيدى أى ولا يحتاج الى شرط كاهو واضح اه (قوله) واشتر هذا بثوبك الخ) يؤخذ من كونه قرضا انه يرد مثل الثوب بصورة وبديل عليه قوله الا فى انفا: بل صورة كالقرض اه سم أى خلافا للنهاية حيث قال ارجع ب قيمته (قوله) لا بد في جميع ذلك الخ) أى من صور القرض الحكيمى ومحملة انه لا يحتاج لشرط الرجوع فيما يرد به للشاعر والظالم لان الغرض من ذلك دفع وجو الشاعر له حيث لم يبعه ودفع شرائظا لم يبعه بالادعاء وكلاهما منزل منزلة الاذن وكذا في عمر دارى لان المارة وان لم تكن لازما لكنها منزلته لجواز العرف بعدم افعال الشخص للملك حتى يخرب وهذا الاحتمال والذى يظهر ثم ان دين له شيئا فذلك والاصدق الدافع في قدره الا لا قو ولو محبة المعزومة لان الغرض منه كفاية شره لا اعانته على المصلحة اه ع وش (قوله) من شرط الرجوع) محله فى الاسير اذ لم يقل فادنى دليل الا فى انفا وصرح به شرح العباب اه سم (قوله) بخلاف ما لزمه الخ) حال من قوله ماله غرض فيه عبارة السكرى أى بخلاف امر غيره باداء ماله الخ فانه لا يشترط للرجوع فيه شرط اه (قوله) كقول الاسير الخ) خرج ذلك ما اذ لم يقل ل فادنى أى أو نحوه والاروع واعلم ان الشارح عالى في باب الضمان تزييم فداء الا يرد منزلة الواجب بانهم اعتروا فوجوب السوى في تحصيله مالم يعتوبه في غيره وفيه رد على من توهم العاق المحبوس ظلما بالاداء حتى لا يحتاج في الرجوع عليه الى شرط الرجوع اه رشيدى اقول إنما يظهر هذا الرد لو اراد بالوجوب التنزيلى هنا الوجوب على المعطى وايس كذلك وإنما المراد بذلك الوجوب على الامر وحينه فذلك للاحق ظاهر (قوله) ومن الاول) يريد به قوله ماله غرض فيه اه كرى والاحسن قوله اه رشيدى باعطاء ماله غرض فيه قال الجبرمى ومن ذلك ايضا دفع بعض الناس الدراهم عن بعض القهورة والجماعات وعجي بعض الجبران بقهورة وكملك مثلا كما في ع وش ومنه ايضا كسوة الحاج بماجرمة العادة بانه يرد في القايون اه (قوله) لمن ادعى) ببناء الماضى المبني للفاعل (قوله) أى قبل ثبوته) أى والافق من جملة ما لزمه (قوله) والا) أى وان كان الامر المذكور بعد تعلل الزكاة بالذمة (قوله) واذا رجع) الى قوله وحصل فى النهاية (قوله) كان في المقدر الخ) أى كان المرجوع به في المقدر أى ولو حكما كان اذ نل في فदानه من الامر بما يراه اه ع وش (قوله) والمعين) انظر ما حكم غير المقدر والمعين والظاهر أنه يرجع فيه ببدله الشرعى من مثل أو قيمة لانه الاصل والرجوع بالمثل الصورى على غير قياس فاذا اتى ثبت الاصل فليراجع اه رشيدى وعبارة ع وش قوله والمعين مفهومه انه لو لم يكن معيناً لا مقدراً لا يرجع والظاهر خلافاً وانه يرجع بمأصره حيث كان لعدم المنافاة اذ القرض يطلق عليه اسم القرض قبل القبض وقال ابن الصباغ ان قاله فوراً (قوله) واشتر هذا بثوبك الخ) يؤخذ من كونه قرضا انه يرد مثل الثوب بصورة وبديل عليه قوله الا فى انفا: بل صورة كالقرض (قوله) من شرط الرجوع) محله فى الاسير اذ لم يقل فادنى دليل الا فى انفا وعبارة شرح

السهو لاجرائهم خلاف المعاطاة فى الرهن وغيره ما ليس فيه ذلك فاذا كره شرط للمعاطاة فى البيع دون غيره اما للقرض الحكيمى فلا يشترط فيه صيغة كاطعام جامع وكسوة عار وانفاق على لقيط ومنه امر غيره باعطاء ماله غرض فيه كاعطاء شاعر او ظالم او اطعام فقير او فداء اسير وعمر دارى واشتر هذا بثوبك لى وباتى اخر الضمان ما يعلم منه انه لا بد فى جميع ذلك ونحوه من شرط الرجوع بخلاف ما لزمه كدين وما منزل منزله كقول الاسير لغيره فادنى ومن الاول لمن ادعى على ما ادعى به أى قبل ثبوته واد زكافى أى قبل تعاقبها بالذمة والافق من جملة الديون كاهو ظاهر واذا رجع كان في المقدر والمعين بمثله صورة كالقرض

ولو قال اقض ديني وهلك قرضاً او مبيعاً صح قبضه لا قوله وهو الى آخره نعم له اجرة (٤١) مثل تقاضيه او قبضه ودينه فلا تكون

لك قرضاً صح وكانت قرضاً وحصل في القارضاً ولك عشرة جمالة فيستحق الجمل ان اقترضه لان اقترضه وقرض الاعبى واقترضه كبيع (و) يشترط في المقرض (اهلية التبرع) المطلق لانه المراد حيث أطلق وهي تستلزم رشده واختياره فلما يقرضه فلا يرد عليه خلافاً لزمه صحة وصية السفه وتذبيره وتبرعه بمصلحة بدنه الخفيفة وذلك لان فيه شائبة تبرع ومن ثم امتنع تاجيله اذ التبرع يقتضي تنجيذه ولم يجب التقاض فيه وإن كان ربوا فلا يصح من محجور عليه وكذا لو له الاضرورة بالنسبة لتغير القاضى إذ له ذلك مطلقاً لكثرة أشغاله وإن نازع فيه السبكي نعم لا بد من يسار المقرض منه وامانته وعدم الشبهة في ماله إن سلم مال المولى والاشهاد عليه وكذا اخذ رهنه إن رأى القاضى اخذوه له ايضاً اقترض مال المفلس بتلك الشروط إذا رضى الغرماء بتأخير القسمة اما المستقرض فشرطه الرشود والاختيار وسيله علم يأتي صحة تصرف السفه المهلل قرضاً وغيره وكذا السكران (و يجوز اقراض) كل (ما سلم فيه) اي في نوعه فلا يرد امتناع السلم في المعين وجواز قرضه

لا نقا وصدق في قدره فيرد منه إن كان كمنالياً وصورته إن كان مكنوماً وهو الاوافق في الباب والله اعلم (قوله ولو قال) الى المان في المغنى لا قوله نعم الى واقبض (قوله وهو لك) مبتدأ وخبر (قوله قرضاً الخ) حال من الضمير المستتر في الخبر (قوله لا قوله وهو الخ) اي لا بد من قرض جديد اه معنى اي ومن صيغة بيع جديدة (قوله تقاضيه) يعني تحصيله من المدين (قوله واقبض الخ) اي او قال اقض الخ (قوله صح) والفرق بين هذه وما قبلها ان الدين لا يتعين إلا بقضه بخلاف الوديعة اه عش (قوله وحصل الخ) مراد اللفظ مبتدأ وخبر وقوله جمالة (قوله لان اقترضه) اي لا يكون جمالة ان اقترضه من مال نفسه اه كرى عبارة المغنى فلان المأمور اقترضه من ماله لم يستحق العشرة اه (قوله وقرض الاعبى الخ) كذا في النهاية (قوله كبيع) اي فلا يصح في المعين ويصح في الذمة ويوكل من قبض له او قبض عنه عش ومعنى (قوله المطاق) الى قوله وسيله في النهاية والمغنى (قوله لانه المراد) اي التبرع المطلق (حيث اطلق) اي التبرع ويدل لذلك اي كون مراد المصنف التبرع المطلق ان الالف واللام اي في التبرع افادت العموم نهاية ومعنى (قوله واختاره) فلا يصح اقراض مكره وعمله إذا كان بغير حق فلا اكرهه بحق وذلك بأن يجب عليه لنحو اضطرار صح اه عش (قوله فيما يقرضه) متماق باهلية التبرع (قوله فلا يرد عليه) تفريع على إرادة المطاق فيما يقرضه وقد قال ان تقدير فيما يقرضه يدفع ورو ما ذكرنا ايضاً (قوله صحة وصيته الخ) فاعل فلا يرد (قوله الحفيظة) اي التي لا يحتاج اليها في نفقة نفسه كان كز غنياً كما بيناه مر اه عش (قوله وذلك) اي اشترط اهلية التبرع (قوله تاجله) اي القرض اه عش (قوله ولم يجب الخ) عطف على امتنع (قوله وإن كان ربوا) اي فجزو عدم إقباضه في المجلس ولا يشترط قبض به في المجلس اه عش (قوله من محجور عليه) ولا من مكاتب اه كرى (قوله إذ له ذلك مطلقاً) اي للقاضي قرض مال المحجور عليه من غير ضرورة اه نهاية (قوله نعم لا بد الخ) صفيه يفهم ان هذا في القاضي لكن الماني يقتضي ان بقية الاولياء كذلك اه سم وفيه ان كلام الشارح صريح في انه لا يجوز للبقية الاقراض لغير ضرورة مطلقاً (قوله لا بد من يسار المقرض منه الخ) اي من القاضي قال سم على منبج وهذه الشروط معتبرة في اقراض المولى ويرد عليه ان من الضرورة ما كان المقرض مضطراً وقد تقدم عنه على حجج انما يجب على المولى اقراض المضطر من مال المولى عليه مع انتفاء هذه الشروط ومن الضرورة ما لو اشرف مال المولى عليه على الهلاك بنحو مرض وتعين إخلاص في اقراضه وبعد ان شرط ما ذكر في هذه الصلة وقان اشترطه قد يؤدي إلى اهلاك المال والمالك لا يرد لانه انتهى فاعلم محل الاشتراط اذا دعت حاجة إلى اقراض ماله ولم فصل إلى حد الضرورة ويكون التعبير بالضرورة عنها مجازاً اه عش (قوله ان سلم ماله المولى) اي او كان اقل شبهة عش وسيد عمر (قوله إن رأى القاضى الخ) عبارة عن نهاية والمغنى ان رأى ذلك اه قال الرشيدى شيان في الكتاب الاتي ترجيح وجوب الارتان عليه مطلقاً وتاويل ما هنا اه وقال عش عبارته في اول كتاب الرهن والالوجه الوجوب مطلقاً والتعدي بالجواز لا يتناقى الوجوب وقولها ان رأى ذلك اي ان اقتضى نظره اصل الفعل لا ان رأى الاخذ اه وما هنا لا يتنافى لا مكان حمل قوله ان رأى ذلك على اصل القرض وهو لا يتناقى كون الرهن والالتماد واجبين حيث رأى القرض مصلحة لكن عبارة حج ان رأى القاضى اخذ اه وهي لا تقبل هذا التاويل وقوله الالوجه الوجوب مطلقاً اي قاضياً وغيره اه (قوله إذا رضى الغرماء) اي الكاملون فلا عبرة برضا اوليائهم اه عش (قوله بتأخير القسمة) الى ان يجتمع المال كله كافتله عن النص نهاية ومعنى (قوله الرشود الاختيار) عبارة عن نهاية والمغنى اهلية المعاملة لفظ اه قال عش اي دون اهلية التبرع اه (قوله وكذا السكران) اي المتعدي (قوله اي في نوعه) الى قوله ولورد في النهاية لا قوله لكن في غير الربا بضيقه (قوله وجواز قرضه) اي المعين عطف على امتناع السلم (قوله جازان

العباب هنا تمثيلاً للقرض التقديري وكذا افتداء أسير باذنه وان لم يشترط رجوعاً كما ذكره في الايمان اه (قوله نعم لا بد الخ) صفيه يفهم ان هذا في القاضي لكن المعنى يقتضي اي قية الاولياء كذلك (قوله

قرب الفصل عرفوا ولا فلا
 وإن نازع فيه السبكي
 ويجوز قرض كف من نحو
 دراهم ليتبين قدرها بعد
 ويرد مثلها ولا أثر للجل
 بها حالة العقد وقضية
 الضابط حل اقراض النقد
 المغشوش وهو ما اعتمد
 جمع متأخرون خلافا
 للروايات لانه مثلي تجوز
 المعاملة به في الذمة وإن
 جهل قدر غشه لكن في
 غير الربا لضيقه كما مر
 بسطه في البيع فقييد
 السبكي وغيره ما هنا بما
 عرف قدر غشه مردود ولو
 رد من نوعه أحسن أو أزيد
 وجب قبوله إلا جاز ولا
 نظر للمائة السابقة في
 الربا لضيقه والمساغة في
 القرض لأنه رافق ومزيد
 احسان فإن اختلف النوع
 كان استبدالاً لا افتحاجاً للمائة
 والقبض كما مر في الاستبدال
 وفي الروضة هنا عن القاضي
 منع قرض المنفعة لا متناع
 السلم فيها وفيها كاصلها في
 الاجارة جوازها وجمع
 الاسنوي وغيره أخذ من
 كلاهما بجعل المنع على
 منفعة محل معين والحل على
 منفعة في الذمة وهي منفعة
 غير العقار كما مر أوائل السلم
 (الا الجارية التي تحول
 للقرض في الاظهر)

قرب الخ لان الظاهر أنه دفع الالف عن القرض اه **(قوله ولا فلا)** علله في الروضة تبعاً للذهب فقال لانه
 لا يمكن البناء على حل الفصل اما لو قالوا قرضك هذه الالف مثلاً وتفرق قائم عليها ليضم ولو ان طال الفصل
 اه معنى وقوله اما لو اخ في النهاية مثله **(قوله ليتبين قدرها)** اى على شرط ان يتبين كما يساقى عن الانوار
 بخلاف ما إذا اطلق فإنه لا يصح اه سيد عمر عبارة ع ش اثم انه لو اقرضه لا بهذا القصد لم يصح قال سم
 على حجة عبارة شرح الرضاى والمخفى فلو اقرضه كقاف من الدراهم لم يصح ولو اقرضه على ان يتبين مقداره
 ويرد مثله صح ذكره في الانوار انتهى ويمكن تنزيل كلام الشارح م ر عليه بأن تحمل اللام في قوله ليتبين
 على معنى على اه **(قوله ولا أثر للجل)** الخ اى ويصدق في قدرها لانه الغارم حيث ادعى قدره لا تفاؤ ولا
 فيطالب بتعيين قدر لا يتقوى او يحبس الى البيان اه ع ش **(قوله خلافا للروايات)** في منعه مطلقاً بماهية ومعنى
(قوله ما هنا) اى حل اقراض النقد المغشوش **(قوله مردود)** إن كان رد من حيث النقل فسلم واما المعنى
 فيشهد له لإحصول براءة الذمة عند الوفاء مع الجهل بقدر الغش متعذر اه سيد عمر **(قوله من نوعه)** اى
 المغشوش اه كردى ومثل المغشوش في ذلك الخالص بل مطلق الربوى فالولى إرجاع الضمير لمطلق القرض
(قوله وجب قبوله) شامل للزيادة المتميزة وفي وجوب قبولها نظر ظاهر وتقدم عدم قبولها في السلم اول
 الفصل السابق فليراجع اه سم وافر السدي عمر **(قوله ولا جاز)** المفهوم منه ان المعنى وإن لم يكن احسن
 ولا ازيد جاز قبوله ولا يلجب وفي عدم الوجوب نظر إذا كان بصفة الماخوذ نعم ان صورها بمدون الماخوذ
 اتجه نفي الوجوب فليراجع اه سم **(قوله ولا نظر الخ)** راجع لقوله وجب قبوله **(قوله والمساغة الخ)** عطف
 على ضيقه **(قوله كما مر في الاستبدال)** عبارة هناك ولو استبدل عن القرض جاز حيث لا ربا فلا تنصير بادة
 تبرع بها المؤدى بان لم يجعلها في مقابلة شئ ويكني العلم هنا بالقدر ولو باخبار المالك وفي اشتراط قبضه تارة
 وتعيينه اخرى في المجلس ما سبق من انهما ان توافقا في علة الرابشرط قبضه ولا اشتراط تعيينه بخلاف
(قوله جوازها) اى القرض والسلمو **(قوله محل معين)** اى عتقار بخلافه من القرض ونحوه لما مر من صحة السلم
 في ذلك اه ع ش عبارة الرشيدى قوله يحمل المنع على منفعة محل معين يعنى منفعة خصوص العقار كانه عليه
 الشهاب بن حجر ولعله لم يكن في النسخة التي كتب عليها الشهاب ابن قاسم حتى كتب عليه ما نصه قوله وجمع
 الاسنوي اى بهذا الجمع شيخنا الشهاب الرملى واقول في هذا الجمع نظراً لان قرض المعين جائز فليجوز قرض
 منفعة المعين حيث امكن رد مثله الصوري بخلاف العقار ثم نقل عن شرح البهجة بعد نقله عنه جمع الاسنوي
 المذكور ما نصه الا قرب ما جمع به السبكي والبقين وغيرهما من حمل المنع على منفعة العقار كما يتنع السلم فيها
 ولا نه لا يمكن رد مثلها او الجواز على منفعة غير اه ما في حواشى الشهاب ابن قاسم وظاهر ما ذكر انه لا يجوز
 اقراض منفعة العقار وإن كانت منفعة النصف فاقول لكن يؤخذ من التعليل بأنه لا يمكن رد مثلها أنه لا يجوز
 حينئذ ولا إلا الفرق بين هذا وبين اقراض جز شائع من دار بقرده الا في كلام الشارح م ر انفا وقد
 علم من كلامهم ان ما جاز قرضه جاز قرض منفعته فليتام اه وقوله كانه عليه الشهاب الخ فيه نظر يظهر
 بالتأمل في عبارة التحفة **(قوله وهى)** اى والحال ان المنفعة التي في الذمة قول المتن (التي تحمل للقرض) اى
 ويجوز قرض كف الخ عبارة شرح الرضاى فلو اقرضه كقاف من الدراهم لم يصح ولو اقرضه على أن يتبين
 مقداره ويرد مثله صح ذكره في الانوار انتهى **(قوله النقد المغشوش)** اى به شيخنا الشهاب الرملى **(قوله)**
 وجب قبوله شامل للزيادة المتميزة وفي وجوب قبولها نظر ظاهر وتقدم عدم قبولها في السلم اول الفصل
 السابق فليراجع وقوله ولا اجاز المفهوم منه ان المعنى وان لم يكن احسن ولا ازيد جاز قبوله ولا يلجب وفي عدم
 الوجوب نظر إذا كان بصفة الماخوذ نعم ان صورها بمدون الماخوذ اتجه نفي الوجوب فليراجع انتهى
(قوله رجع الاسنوي) اى بهذا الجمع شيخنا الشهاب الرملى واقول في هذا الجمع نظراً لان قرض المعين جائز
 فليجوز قرض منفعة المعين حيث امكن رد مثله الصوري بخلاف العقار وعبارة شرح البهجة فلا يجوز كما
 في الروضة اقراض المنافع اى منافع العين المعنية لا متناع السلم فيها اما التي في الذمة فيجوز اقراضها لجواز

ولو غير مشبهة فلا يجوز قرضها له وان جاز السلم فيها لانه قد يعاونه او يرد ما قصير في مائة (٤٣) اعارة الجوارى للوطه وهو ممتنع كما نقله

مالك عن اجماع اهل المدينة
وما نقل عن عطاء من جواز
رد بانه مذكور عليه وليس
في محله فقد نقله عنه ائمة
اجلاء قالوجه الجواب بانه
شاذ بل كاذب أن يخرق به
الاجماع ولا ينافيه جواز
هبتها للولد مع جواز
الرجوع فيها لجواز القرض
من الجانبين ولأن موضعه
الرجوع ولو في البذل فاشبهه
الاعارة بخلاف الهبة فيهما
وخرج بتجمل محرمه عليه
ببش أو رضاع أو مصاهرة
وكذا ملائحته ونحوه بجوسية
وثنية لانحواخت زوجة
لتعلق زوال مانعها باختياره
ويتجه خلافا لجمع ان مثلها
مطلقة ثلاثا تقرب زوال
مانعها بالتحليل الذي لا
يستبعد وقوعه على قرب
عرفا بخلاف اسلام نحو
المجوسية ورتقاء وقرناء
ومقرضة لزوج وموحد لان
المحذور خوف التمتع وهو
وجوده من غير تحوف
الوطه فقد جرى على الغالب
وبحث الاذرى حل
اقراضها لبعضه لانه من
وطئها حرمت على
المقرض والا فلا محذور
وهو بعيد لان المحذور
وهو وطؤها ثم ردّها
موجود وتحرّمها على
المقرض أمر آخر لا يقد

ولو كان صغيرا جدا لا نرى ما يتبع عندده الى بلوغه حدا يمكنه التمتع بما فيه اه عشر (قوله ولو غير مشبهة) الى
قوله وليس في محله في النهاية (قوله قرضها له) اى قرض الجارية لمن تحل له (قوله وان جاز السلم فيها)
عبارة النهاية والمغنى مع انه لو جعل راس المال جارية محل للسلم اليه وطؤها وكان المسلم فيه جارية ايضا
جازله ان يردّها عن المسلم فيه لان العقد لازم من الجانبين اه وقولها جازله ان يردّها الخ ظاهر اطلاقهما
ولو بعد وطئها بل سباق الكلام كالصريح فيه (قوله قديمها) اى او يتمتع بها فدخل الممسوح لا مكان
تمتعها اه عشر (قوله ويردّها) لانه عقد جائز من الطرفين ثبت الرد او الاسترداد اه معنى (قوله وهو
الخ) اى ذلك الاعارة (قوله رد) خبر وما نقل الخ (قوله ولو ليس في محله فقد الخ) اى ايس الرد صحيحا لانه قد نقل
الجواز عن عطاء الخ (قوله بانه) اى ما نقل عن عطاء وكذا خبر كادو به (قوله ولا ينافيه) الى قوله ويتجه
في النهاية والمغنى (قوله ولا ينافيه) اى ممتنع قرض الجارية لمن تحل له (قوله جواز هبتها) اى الجارية
عش (قوله بخلاف الهبة) اى او السلم اه عشر (قوله ونحوه بجوسية) لو اسلمت نحو المجوسية بعد اقراضها
فهل يجوز وطؤها او يمتنع لوجود المحذور وهو احتمال ردّها بعد الوطء فيشبهه اعارة الوطء فيه نظر سم
على حج اقوال الاقرب الاول الحكمنا بصلحة العقد وقت القرض واسلامها لا يمنع من ردّها لانك ابتداء
واحتيال ان يردّها لا ينظر اليه مع ثبوت الملك ولكن نقل بالرد من حوائث شرح الروض ولو للدال شارح
خلافه اه عشر عبارة الرشيدى وافادوا الدال شارح مر في حوائث شرح الروض انه لو اسلمت نحو
المجوسية لم يبطل العقد يمتنع الوطء اه (قوله لا نحو اخت زوجة) قد يدخل فيه ما لو تزوج امرأة ولم يدخل
بها فلا يجوز له ان يقرض بابتها وهو المتجه في فتاوى السيوطى سم على حج ويوجه باحتيال أن يفارقا ما قبل
الدخول ثم يبطل البت ويردّها اه عشر (قوله خلافا لجمع الخ) ظاهر الماغنى موافقة هذا لجمع عبارته ونقضه
التعليل الفارق بين المجوسية ونحو اخت الزوجة ان الماطقة ثلاثا محل قرضها ماطقة اه زاد النهاية وبحث
بعضهم عدم حلها تقرب زوال مانعها بالتحليل اه قال عشر قوله وبحث الخ بعدم الدال وبحث به
حج في التحفة وكتب عليه سم مر اه (قوله بخلاف اسلام نحو المجوسية) يرد النظر فيما اذا اسلمت المجوسية
أو الوثنية أو تحللت الماطقة ثلاثا على القول بحل قرضها ونقضه كلامهم بماؤاها الى ملك المانقرض عليه فمال
الفرق انه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء لانه اذا لم يحل له في ابتداء قرض ان كانت المشابهة لاعارة
الجوارى للوطء واضعفت جدا فلما تصاحح الابطال اه سبب عدمه بل كلامه الى جواز الوطء ايضا (قوله
ورتقاء) الى قوله ويجوز تملك في النهاية (قوله ورتقاء الخ) نصف على نحو اخت الخ (قوله ولا يجوز ذلك
المطلقة التي تحل) اعتمده المغنى ايضا (قوله لان العبرة الخ) ولا يشكل هذا على ما قدمناه ان المجوسية اذا
اسلمت في بدال المقرض لا يثبت فساد القرض بل يحتمل جواز الوطء هنا عدم جوازها على ما مر بان المانع تبين
وجوده هنا حال القرض بخلاف اقراض المجوسية فان اسلامها عارض بعد القرض ويغتفر في الدوام
مالا يغتفر في الابتداء اه عشر (قوله وقرض الخنثى الخ) حاصل المعتقد انه يجوز كون الخنثى مقرضا

السلم فيها كذا في الروضة وأصلها في المهمات والاقراب ما جع به السبكي والبلقيني وغيرهما من حل المنع
على منفعة العقار كما يمتنع السلم فيها ولا نه لا يمكن ردّها لها والجواز على منفعة غيره من عبد ونحوه كما يجوز السلم
فيها ولا مكان ردّها مثلها الصورة انتهى (قوله ونحوه بجوسية) لو اسلمت نحو المجوسية بعد اقراضها فهل
يجوز وطؤها او يمتنع لوجود المحذور وهو احتمال ردّها بعد الوطء فيشبهه اعارة الوطء فيه نظر (قوله
لانحو اخت زوجة) قد يدخل فيه ما لو تزوج امرأة ولم يدخل بها فلا يجوز له ان يقرض ببنها وهو المتجه
في فتاوى السيوطى (قوله لان اتصافه بعيد) فلما اوضح ذكر اثنين كما هو ظاهر فساد القرض ووجب
رد الجارية بزواتها ولو منفصلة المقرض مر ثم رابت الدال شارح ذلك (قوله وقرض الخنثى الخ)
حاصل المعتقد انه يجوز كون الخنثى مقرضا بكسر الواو مقرضا لعدم تحق المانع ولا يجوز كونه مقرضا

اثباتا ولا نفيا وقرضها لخنثى جائز لان اتصافه بعيد ولا يجوز تملك مالها اقرب من اتصاف الخنثى هذا هو المنقول فيهما ووجهه
ما ذكرته خلافا لمن عكس ذلك فان اتضح ذكر ابا نبطان القرض لان العبرة في العقود بما في نفس الامر وقرض الخنثى المشكل

بكر الرأ وه قرضا لدم تحق المانع ولا يجوز كونه قرضا فتح الرأ لانه وجوده مراه مدلى
 حج اء عش (قوله الرجل) اى او المرأة اخذان الملة اء عش اى وعامر دن سم دن مر قول انتن
 (وما لا يسل فيه) كالجرارية ولدها والجواهر ونحوها اء مئى عبارة عش وه انه اراد لا يجوز كونه
 قرضا فتح الرأ وه ايضا البر الخياط باء كبر الا يصح قرضه ومع ذلك لو خائف وفل وجب على الاخذ
 رد مثل كل من البر والكبرى خاله او ان اخذ فى قدر صدق الاخذ اء (قوله لان ما لا يضبط) الى قوله ولو
 قال فى النهاية والمئى (قوله لان ما لا يضبط) ومن ذلك قرض النضة المفاصل لا يصح قرضها لانه الم
 مطلقا وازننا وغيره فتقارن فى نفسها كبر او صراوا وزنت ومع ذلك لو خائف او غلا واختاف فى ذلك
 فاقول قول لانه ذانها تأساوى كذا ان لدرهم الجيدة اء عش (قوله قوله قرض المئى) اى بائنا انواعه اء
 عش (قوله ويرد الم) اى المئى اء كرى اى والجهين مئى (قوله قال فى الكفا) قد يؤيد ان المئى
 مقوم والواجب فيه رد المثل الصورى كباى اء سيد عر عبارة المئى وقبل يجوز عددا ايضا ورجعه
 الخوارزمى فى الكفا اء (قوله وفهم اشتراطه) اى صاحب الكفا (قوله ويرد الم) عطف على المئى
 (قوله لم رد على النصف) بردد المظارف الى زاده بل على الجميع وفى الزائدة ففرقا لصفة عمل تامل
 اء سيد عر اقول فباس الم الاول (قوله لا يرد مامر) اى فى شرح ويجوز ان ارض الم (قوله وكما) اى
 ان لم ينفج فى المكىال نهاية ومئى (قوله تحت يده) اى يد اللان (قوله والا) اى بان كانت له ذمته اء
 سم (قوله كامر) اى قبل قول المئى واهله التبرع (قوله وجوب) الى قوله يد فى المئى الى قوله ويأتى فى
 النهاية الا قوله اى وه وما دخل فى السابعة (قوله حث الاستبدال) اى مامع استبدال الكان عوض عن برقى ذمه
 ثوابا ودرام فلا يمنع مامر من جواز الاعتياض عن غير المئى اء عش (قوله ولو نقدا ابطاله السلطان) لشمول
 ذلك مامع به البلوى فى منناتى الديار المصرية من اقراض الفلوس المجدد ثم ابطالها واخراج غير هوان لم
 تكن نقدا اء نهاية (قوله بكرة) بفتح الباء اء عش (قوله التنى من الابل) وه ماله خمس سنين ودخل
 فى السادسة زبى اء عش (قوله رباعيا) بتخفيف الباء اء عش (قوله من الماعنى التى تزيد بها القيمة)
 كحرفه القيق وفراهية البداية بوقه مئى قال عش قال فى المختار الفارة من الناس الحادق المبيع ومن الدواب
 الجيد السير اء (قوله فيرد ما يجمع تلك كلها) فان لم يأت اعتبار مع الصورة مراعاة القيمة اء مئى
 (قوله النقوط الم) عبارة الاعباب مع العباب فرع النقوط المعتاد فيما بين الناس فى الافراح كالختان
 والنكاح وهوان يجمع صاحب الفرح الناس لا كل انواعه ثم يرم انسان فيه طيكل من الحاضرين ما يلبق
 به فاذا استوعبهم اعطى ذلك لذى الفرح الذى حضر الناس لاجل اعطائه امال كونه سبق له مثله واما المقصد
 ابتداء معرف مع ليكافته مثله اذا وقع له نظيره ائقى النجم البالى والازرق البعنى انه اى بانته كالمقرض
 الضمنى وحيث يضطرب وهى المعطى او وارثه وانى السراج البلقنى القائل فى حقه جماعة من الامته انه باغ
 درجة الاجتهاد بخلافه قال لا رجوع به وه الذى يتجه ترجيعه لدم مسوغ الرجوع واعتقاد المجازاة به
 وطلبه من المجازاة لا يقتضى رجوعا عند عدم الصيغة التى تصير قرضا اء شرح العباب (قوله المعتاد فى
 الافراح) اى اذا دفعه لصاحب الفرح فى يده او يدماذنه اما ما جرت العادة به من دفع النقوط للشاعر
 والمزبن ونحوهما لا رجوع به إلا اذا كان باذن صاحب الفرح وشرط الرجوع عليه وليس من الاذن سكرته
 على الاخذ ولا وضعه الصينية المعروفة الا بالارض واخذ النقوط وهوساكت لانه بتقدير تنزل ماذكر
 منزلة الاذن ليس فيه تعرض للرجوع وقفران المقرض الحكى بشرط للزمه للمقرض اذنه فى الصرف
 مع شرط الرجوع فتنه اء عش عبارة الرشيدى واعلم ان الشهاب بن حجر قد عمل الخلاف بما اذا كان
 صاحب الفرح باخذ النقوط لنفسه اى بخلاف ما اذا كان باخذه لنحو الخائن او كان الدافع بدفعه له بنفسه

ما لا يضبط أو يعز وجوده
 بتعذروا يتعسر رده مثله اذ
 الواجب في المقوم رده مثله
 صورة نعم يجوز قرض الخبر
 والعجين ولو خيرا احدا
 للحاجة والمساعدة ويرده
 وناقل في الكافي او عددا
 وفهم اشتراطه لجمع بينهما
 بعيد وجوه شائع من دارلم
 يز على النصف لان له حينئذ
 مثلا لا الروية على الواجهة
 وهي خيرة ابن حاشى تاقى
 على الذين ايرى ب لاختلاف
 حوصتها المأمورة وعالم من
 الضابط أن القرض لا بد
 أن يكون معلوم قدر اى
 ولولا الاثر لرد مامر فى
 نحو كف الدرهم وذلك
 ايرد مثله او صورته ويجوز
 اقراض المكمل موزونا
 وعكسه ولو قال اقضى
 عشرة مثلا فقال اخذها من
 فلان فان كانت له تحت يده
 جازوا لا فهو وكيل فى قبضها
 فلا بد من تجديده قرضها كما
 من (ويرد) وجوبا حيث
 لا استبدال (المثل فى المثل)
 ولو نقدا ابطاله السلطان
 لانه اقرب الى حقه (وفى
 المقوم) ويأتى ضابطهما فى
 النصف بردد (المثل صورة)
 لحبر مسلم انه صلى الله عليه
 وسلم استسلم بكر اى وه
 الشىء من الابل وورد رباعيا
 اى وه ما دخل فى السنة
 السابعة وقال ان خياركم
 احسنكم قضاء ومن لازم

افتتاح الرأ لانه يعز وجوده مر (قوله والا فهو وكيله) اى بان كانت له ذمته
 فانه
 اعتبار المثل الصورى اعتبار ما فيه من الماعنى التى تزيد بها القيمة فيرد ما يجمع
 تلك كلها حتى لا يفوت عليه شىء ويصدق المقرض فيها يمينته والذى يتجه فى النقوط المعتاد فى الافراح انه هبة ولا اثر لعرف فيه

لا يضطر به ما لم يقل خذته بئلا بنوى القرض ويصدق في نية ذلك هو أو وارفه على هذا يحمل إطلاق جمع أنه فرض أي حاكم ثم رأيت بعضهم لما نقل قول هؤلاء يقولون الباقي أنه هبة قال ويحمل الأول على ما إذا اعتيد الرجوع وهو الثاني على ما لم يعتد قال لاختلاف باحوال الناس والبلاد اه وحيث علم اختلافه تعين ما ذكرته وباتى قيل القطة تنقيد هذا الخلاف بما يتعين الوقوف عليه ووقع لبعضهم انه اتفق في اخ اتفق على اخيه الرشيد وعياله ستين وهو ساكت ثم اراد الرجوع عليه بانه يرجع (٤٥) اخذامن القول بالرجوع في

مسئلة التقوط وفيه نظر بل لا رجوع له أما ولا فلان ماخذ الرجوع ثم اطراد العادة به عندهم ولاعادة في مسئلنا فضلا عن اطرادها بذلك وأمانا فلان الا تمتعز موافى مسائل بما يفيد عدم الرجوع منها أدى واجبا عن غيره كدينه بلاذنه صح ولا رجوع عليه بلا خلاف والنفقة على من الاخ واجبة عليه فكان اذا واهاته كذاه دينه ومهدنا يتبين أنها مصرح بها في كلامهم وان الاقتناء فيها بامر مغفلة عن هذا وبفرض أنها غير واجبة فهي لا رجوع بها بالاولى لانه اذا لم يرجع باداء ما ذم فلم يلزم اولى فان قلت صرحوا في مسائل بالرجوع قلت تلك اما لكونه اتفق باذن الحاكم أو مع الاشهاد للضرورة كافي هرب الجمال ونحوها واما الظنه ان الاتفاق لازم له كما اذا اتفق على مطلقته الحامل قبان لا حل أو نفي حمل الملاعة ثم استلحقه

فانه لا رجوع قطعا وسياتي في الشارح مر في آخر كتاب الهبة ما حاصله أن ما جرت به العادة في بعض البلاد من وضع طاسة بين يدي صاحب الفرح ليضع الناس فيها ادرامهم ثم يقسم على المزين ونحوه انه ان قصد المزين وحده ومع نظارة المعاوين له عمل بالقصد وان اطلق كان ملكا لصاحب الفرح يعطيه لمن يشاء اه عبارة الجبيرى والنسبى تحرم من كلام مر وحجروا وشبهوا به لا رجوع في التقوط المعتاد في الافراح اى لا يرجع به مالكا اذا وضعه في يد صاحب الفرح ويد ما ذنوه لا بشرط وثلاثة ان باتى بالقطة كخذه ونحوها وان بنوى الرجوع ويصدق هو وارثه فيها وان يعتاد الرجوع فيه واذا وضعه في يد المزين ونحوه او في الطاسة المعروفة لا يرجع الا بشرط ان اذن صاحب الفرح وشرط الرجوع كما حققه شيخنا الحنفى اه وقوله الا بشرط وثلاثة فيه نظر بل المستفاد من كلامهم هنا انه يرجع عند وجود الشرطين الاولين بل قد يؤخذ من كلامهم أنهم يرجع عند اعادة الرجوع اطرادا كليا (قوله لا يضطره) قد يؤخذ منه أنه لو اطراد في قصد الرجوع كان فرضا وشعر به ايضا قوله الاتى ثم راي بعضهم الى قوله وحيث علم اختلافه تعين ما ذكرته لكن يشكل على ذلك ما ياتي في الاجارة من عدم لزوم الاجارة حيث لا لفظ يشعر بالزام ولو كان العامل ممن لا يعمل الاجارة نعم هو متوجه على ما استحسنه ثم في شرح المنهاج تبعا للبحر من اللزوم حينئذ اه سيد عمر (قوله ما لم يقل الخ) ظاهره انه نظر في لقوله لا اثر للعرف فيه فيهم اشتراط العرف ولو مضطر با مع القول والنية المذكورين وهو مخالف لما افاده كلامنا السابق في القرض الحكيمى من كفاية القول والنية الا ان يحمل ظر فالما بضمه قوله انه هبة اى ولا يكون فرضا ما لم يقل الخ (قوله في نية ذلك) اى القرض (قوله وعلى هذا) اى على ان يقول خذته مع نية القرض (قوله قول هؤلاء) اى قول جميع انه فرض (قوله لا اختلافه) اى الاعتقاد (قوله تعين ما ذكرته) اى من انه هبة لا اذا جرت العادة المضطربة بالرجوع وقال نحو خذته ونوى القرض فيكون فرضا (قوله وباتى قبيل القطة الخ) عبارة هناك عمل ما مر من الاختلاف في التقوط المعتاد في الافراح اذا كان صاحب الفرح بمتاد اخذه لنفسه اما اذا اعتيد له لنحو الخاتن وان معطيه لئما قصده فقط فيظهر الجزم بانه لا رجوع للمطلى على صاحب الفرح وإن كان الاعطاء انما هو لاجله اه ع (قوله ووقع لبعضهم) هو الشمس الخطيب اه سم (قوله واجبة عليه) اى الاخ (قوله انه الخ) اى مسئلنا اه كرى (قوله وعجيب توقفه) ان كان القرض في مسئلتى التعجيل واللقطة ان اخذ ملكه بشرطه فا ذكره من الرجوع بما انفق غير ظاهر لانه انما اتفق على ملكه ولهذا ياخذ اذا حصل الرجوع الزيادة المنفصلة في المسئلتين لحصولها في ملكه والرجوع انما رفع الحكم من حيث كان تقر في علمها وان كان الفرض فيها انهم ملك كما يشعر به قوله انه ملكه كان بان اخذ المعجلة غير مستحق وخفي عليه الحال او بان خلل التعجيل فا ذكره من الرجوع قريب فليحرم سم على حج اه ع (قوله وقبل رد القيمة) قد يتجه ترجيح حيث تعذر المثل كدار اقرض نصفها ثم وقف جميعها فاقام اه سيد عمر (قوله واداء المقرض) (قوله ووقع لبعضهم) هو الشمس الخطيب (قوله واما الظنه ان الاتفاق لازم له) يظهر انه لا اثر في مسئلنا للظن لانه لا منشا له شرعا بخلافه في مسائل الظن المذكورة فليتأمل (قوله وعجيب توقفه) ان كان القرض في مسئلتى التعجيل واللقطة ان اخذ ملك بشرطه فا ذكره من الرجوع بما انفق غير ظاهر لانه انما اتفق ملكه ولهذا ياخذ اذا حصل الرجوع الزيادة المنفصلة في المسئلتين لحصولها في ملكه والرجوع انما رفع الملك

لترجع بما انفقته عليه لظن الوجوب فلا تبرع ولو عجل حوا نازكا ثم رجع لسبب رجع عليه لا اخذ بما انفقته على الاوجه لا نفاقه بظن الوجوب لظنه انه ملكه وعجيب قول الزكشى لم يصرحوا به ثم نقل عن ابن الاستاذ في هذه ما يقتضى عدم الرجوع وكذا يقال في لقطة تملكها ثم جاء مالها وعجيب توقفه كابن الاستاذ في هذه ايضا نعم لا اثر للظن وجوب في مبيع اشتراء فاسدا فلا يرجع بما اتفق عليه (وقيل) رد (القيمة) يوم القبض واداء المقرض كذاه المسلم فيه في جميع ما مر فيه صفة

الى قوله استوت في النهاية والمغنى **(قوله وزمنا)** قضية تشبيهه بالسلم في الزمان انه ان احضره في محل له من القبول وان احضره قبل محله لا يلزمه القبول ان كان له غرض في الامتناع وهو مشكل لان القرض لا يدخله اجل بل اذا ذكر الاجل ما بلغوا وبفسد العقد واجيب بان المراد من تشبيهه به في الزمان ما ذكره من انه اذا احضر المقرض في زمن النهب لا يجب عليه قبوله كان المسلم فيه اذا احضره قبل محله لا يلزمه القبول وان احضره في زمن الامن وجب قبوله فالمراد من التشبيه بمرادان القرض قد يجب قبوله وقد لا يجب ثم ايت في سم على حج ما يوافقه اه عش **(قوله ومحلا)** ومعلوم انه لا يكون الاحلال اه معنى قول المتن **(قوة)** اى اجرة قول المتن **(بقية بلد الاقراض)** لانه محل التملك **(يوم المطالبة)** لانه وقت استحقاتها اه معنى **(قوله لا بالمثل)** عطف على بقية الاقراض **(قوله استوت قيمة الخ)** خالفه النهاية والمغنى فقالا فلم انه لا يطالبه بمثله اذ لم يتحمل مؤنة محله لما فيه من الكفة وانه يطالبه بمثل ما لا مؤنة لحله وهو كذلك فالمانع من طلب المثل عند الشيخين وكثير مؤنة الحل وعند جماعة منهم ابن الصباغ كون قيمة بلد المطالبة اكثرا من قيمة بلد الاقراض ولا خلاف في الحقيقة كما قال شيخى بين الشيخين وغيرهما لان من نظر الى المؤنة بنظر الى القيمة بطريق الاولى لان المداور حصول الضرر وهو موجود في الحالى اه قال عش وتعرف قيمته بهاى بلد الاقراض مع كونهما في غيرهما ما يبلوغ الاخبار او باستصحاب ما علمه قبل مقارقتها او بعد بلوغ الخبر اه وقال الرشيدى قوله فعل انه لا يطالبه الخ شمل ما اذا كان محل الظفر اقل قيمة كما اذا اقرضه طعاما بمكة ثم لقيه بمصر لكن في شرح الروضة انه ليس له في هذه الصورة مطالبة بالقيمة بل لا يلزمه الا مثله وقوله ما لا مؤنة لحله اى ولا كانت قيمته يبلد المطالبة اكثرا **(قوله واستوت)** الى قوله للضرر كان الاولى ذكره عقب قوله الاتى فيطالبه به **(قوله للضرر)** اى على المقرض وهو علة قوله لا بالمثل **(قوله وهى)** الى قوله له وقوله في النهاية والمغنى **(قوله وهى)** اى القيمة اى اخذها **(قوله لم يترادا)** اى ليس للمقرض ردها وطالب المثل ولا للمقرض طلب استردادها بة ومغنى **(قوله يعسر نقله)** اى خوف الطريق مثلا عش ورشيدى **(او تفاوتت قيمته الخ)** ومنه كما هو واضح ما اذا اقرضه دنانير مثلا بمصر ثم لقيه بمكة وقيمة الذهب فيها اكثر كما هو الواقع فليس له المطالبة بالمثل وانما يطالب بالقيمة اه رشيدى **(قوله وانما يتاى)** الخ رده النهاية بما نضه وما اعرض به قوله اى الامام او تفاوتت قيمته من انما يتاى على ما مر عن ابن الصباغ بنام المقرض على عدم استقلال كل من العلتين وقد مرده اه اى عانى منع مطالبة المثل من مؤنة النقد او تفاوت قيمة بلد المطالبة **(قوله قرض نقد)** الى قوله ومنه القرض في المغنى والى قول المان ولو

من حينه كما تقر في محلها وان كان القرض فيهما انه لم يملك كما يشعر به قوله لظنه انه ملكه كان بان ان اخذ المصلحة غير مستحق وخفي عليه الحال او بان خالف في التعجيل فاذا ذكره من الرجوع قريب فليحذر **(وزمنا)** قد يشكل بان القرض لا يؤجل حتى يتصور احضاره قبل وقته فيجب بان المراد انه لا يجب قبوله في زمان النهب قال في شرح البهجة ولا اى ولا يجب قبوله في زمن النهب على ما اقتضاه كلامه اى صاحب البهجة وصرح به الشارح يعنى العراقي انتهى لكن تقدم الفرق بين السلم والحال والقرض في ذلك فلا ينفع هذا الجواب لان براد التشبيه بالسلم في الجملة ولا يخفى ما فيه **(قوله وللنقل مؤنة في شرح)** مر وعلم ايضا ان المراد بكون النقل مؤنة ان تراد بقيمة بالنقل الى بلد المطالبة لان مجرد النقل له مؤنة فانه لا يمكن نقل شئ من بلد الى بلد الا بمؤنة ولو كان المراد ذلك لادى الى انه لو اقرضه فقيرا بقرية من قرى مصر ثم وجد باخرى منها قيمة في موضعين سواء اوفى بلد المطالبة اقصى ان يطالبه بالقيمة فيه وليس كذلك لما سبق انتهى واقول في هذا الكلام نظر **(قوله لا بالمثل)** الذى اعتمدته شيخنا الشباب الرملى ان المانع من طلب المثل كل من مؤنة الحل وكون قيمة بلد المطالبة اكثر واقصار الشيخين على الاول لا يتاى الثاني بل هو مفهومه بالاولى والمساواة فلا منافاة بين ما قاله الشيخان وما قاله ابن الصباغ **(مر قوله جر منفعة للمقرض)** وشمل ذلك شرطان ينفع المقرض والمقرض فيبطل به العقد فيما يظهر مر اى بخلاف ما ينفع المقرض وحده كما يتاى في المتن لكن بشكل بما يتاى في

وزمنا ومحلا **(و)** لكن **(لو)** ظفر **(المقرض به)** اى بالمقرض **(في غير محل الاقراض وللنقل)** من محله الى محل الظفر **(مؤنة)** ولم يتحملها المقرض **(طالبه بقيمة بلد الاقراض)** يوم المطالبة لجواز الاعتياض عنه لا بالمثل استوت قيمة بلد الاقراض والمطالبة ام لا كما قاله الشيخان خلافا لابن الصباغ وجماعة للضرر وهى للقبضلة فلو اجتمعا ببلد الاقراض لم يترادا اما اذا تمسكن له مؤنة او تحملا المقرض فيطالبه به نعم النقد الذى يعسر نقله او تفاوتت قيمته بتفاوت البلاد كالذى لنقله مؤنة قاله الامام وقوله او تفاوتت قيمته انما يتاى على ما مر عن ابن الصباغ **(ولا يجوز)** قرض نقد او غيره ان اقترن **(بشرط رد صحيح عن مكسر او رد زبادة)** على القدر المقرض او رد جديد عن ردى ما وغير ذلك من كل شرط جر منفعة للمقرض

کرده بیلد اخر او رهنه
 بدین اخر فان فعل فسد
 العقد لخبر کل قرض جر
 منفعة فهو باو خبر ضعفه
 بجی معناه عن جمع من
 الصحابة ومنه القرض لمن
 يستاجر ملكا ای مثلاً با کثر
 من قيمته لاجل القرض ان
 وقع ذلك شرطاً اذ هو حیث
 حرام اجماعاً والا کرمه عندنا
 وحرم عند كثير من العلماء
 قاله السبکی (ولورد) وقد
 اقرض لنفسه من ماله
 (هكذا) ای زائد اقدر او
 صفة (بلا شرط لحسن)
 ومن ثم ندب ذلك ولم یکره
 للقرض الاخذ کقبول
 هدیته ولو فی الربوی وکذا
 کل مدین للخبر السابق وفيه
 ان خيارکم احسنکم قضاء
 ولو عرف المستقرض برد
 لزيادة کره اقرضه علی أحد
 وجهين ويتجه ترجیحهما ان
 قصد ذلك وظاهر کلامهم
 ملک الزائد تبعاً وهو متجه
 خلافاً لبعضهم وحيث فهو
 هبة مقبوضة فيمتنع الرجوع
 فيه کما في (ب) ابن عجليل (ولو
 شرط مکسر أعني صحيح او ان
 بقرضه) شيئاً اخر (غيره لغا
 الشرط) فيهما ولم یجب
 الوفاء به لانه وعد تبرع
 (والاصح انه لا یفسد العقد)
 اذ ليس فيه جر منفعة للقرض
 (ولو شرط اجلا فهو كشرط

شرط اجلا في النهاية الا قوله وكذا كل مدین (قوله کرده بیلد اخر) ومنه ما جرت به العادة من قوله
 للقرض اقرضتك هذا علی ان تدفع بدله لو کيلي بمكة المشرقة اه عرش ای وان يدفع وکليك بدله لی او
 لو کيلي بمكة المسکونة مثلاً (قوله اورهنه بدین اخر) ای رهن المقرض الشيء المقرض بدین اخر کان
 للمقرض علیه (قوله فان فعل فسد العقد) والمعنی فيه ان موضع القرض الارقاق فاذا شرط فيه لنفسه
 حقاً خرج عن موضعه فنع محتمة نهاية ومعنی قال عرش ومعلوم ان فساد العقد حیث رفع الشرط فی صلب
 العقد اما لو اتفقا علی ذلك لم يقع شرط فی العقد فلا فساد اه (قوله کل قرض جر منفعة) ای شرط فيه
 ما یجر الی المقرض منفعة وشمل ذلك شرطاً ینفع المقرض والمقرض فیبطل به العقد فیا یظهر اه نهاية ای
 بخلاف ما ینفع المقرض وحده کما یأتی فی المتن او ینفعهما ولكن نفع المقرض اقوی کما یأتی فی الشرح اه
 سم (قوله ومنه) ای من القرض بشرط جر منفعة للمقرض عبارة السکردي ای من ربا بالقرض اه (قوله
 مثلاً) او یشرى ملکاً کالخراخ یخدمه او یعلم ولده ونحو ذلك (قوله من قيمته) الاولى من اجرة مثله
 (قوله ان وقع ذلك شرطاً) ای ان وقع شرط الاستیجار فی صلب العقد اه عرش (قوله اذ هو) ای القرض
 لمن يستاجر الخ او القرض بشرط جر منفعة للمقرض (حيث) ای اذا وقع ذلك فی العقد (قوله والا) ای
 بان توافقه قبل العقد ولم یذکر اه فی صلبه (قوله من ماله) الاولى او ادى من ماله لیشمل ماله او قرض
 لمولیه وادی من ماله اه سید عمر (قوله کقبول هدیته) ای بغير شرط نعم الاولى کما قال الماوردي تزوجه
 عنها قبل رد البذل نهاية ومعنی (قوله للخبر السابق) ای فی شرح وفي المتن قوم المثل ضرورة (قوله وفيه)
 الاولى حذفه وجعل ما بعده بدلاً عما قبله (قوله ولو عرف الخ) قال فی الروضة قلت قال فی التثنية لو قصد
 اقرض المشهور بالزيادة للزيادة فی کرهته وجهان والله اعلم اه وفي الروض نحوه وبه یعلم ما فی
 صنیع الشارح حیث اقتضى ان الوجهين مطلقان وان الترجیح عند القصد من تصرفه فلیتامل سید عمر
 وسم عبارة النهاية ولو اقرض من عرف برد الزيادة قاصداً لذلك کره فی اوجه الوجهين اه (قوله وظاهر
 کلامهم ملک الزائد تبعاً) فیدل علی ذلك ان دفع الزيادة عالمها ولم یکن له عذر او ما دفعها یقتل عدم
 الزيادة فباتت الزيادة یفنی ان لا یملك الزائد کما لو قال المقرض ظننت ان حقک کذا فبان انه رد او دفعه
 بغير عذر قال ظننت انه بمقدار حقک وعلیه فلو تنازعا فالصدق القایض فیا یظهر اه سید عمر (قوله ملك
 الزائد تبعاً) ای وان کان متمیزاً عن مثل المقرض کان اقرض دراهم فردها ومعها نحو سمن ویصدق الاخذ
 فی كون ذلك هدية لان الظاهر معها اذ لو اراد الدافع انه انما فی به لیاخذ بدله لکره ومعلوم بما صورناه
 انه رد المقرض الزيادة معائمه ادعی ان الزيادة لیست هدية فیصدق الاخذ المالد دفع الی المقرض سمناً او
 نحوه مع كون الدين باقياً ذمته وادعی انه من الدين لا هدية فانه یصدق الدافع حیث عرش (قوله
 فهو) ای الزائدة مقبوضة ولا یحتاج فیها الی ایجاب وقبول اه نهاية (قوله فيمتنع الرجوع فيه) ای
 لدخوله فی ملک الاخذ بمجرد الدفع اه عرش قول المتن (او ان بقرضه) ای ان بقرض المقرض المقرض
 شيئاً اخر حلبي وزیادی وليس المعنی ان بقرض المقرض المقرض لانه حیث یجر نفعاً للمقرض فلا یصح
 فتأمل اه یجری قول المتن (والاصح انه لا یفسد العقد) ظاهره وان کان للمقرض فيه منفعة وقضية قول
 الشارح اذ ليس فيه الخان محل عدم الفساد اذ لم یکن للمقرض منفعة وهو نظیر ما سیأتی فی الاجل فلیراجع
 اه رشیدی اقول کلام شرح المنهج کالصریح فی عدم الفرق عبارته او شرط ان یرد انقص قدراً او صفة
 کره مکسر عن صحيح او ان یقرضه غیره او اجلاً بلا غرض صحيح او به والمقرض غیر علی لغا الشرط فقط
 ای لا العقد لان ما جر من المنفعة ليس للمقرض بل المقرض او لها والمقرض معسر اه (قوله للمقرض)
 بل للمقرض والعقد عقداً رفاق فکانه زاد فی الارقاق نهاية ومعنی (قوله اوله) ای کرم من نب اه سم

شرط الاجل زمن نهب المقرض غیر علی فان ذلك الشرط ینفعهما کما سیأتی ومع ذلك صح الان ایجاب بما

باتي انه غلب نفع المقرض لانه اقوى (قوله وكذا كل مدین) بقید انه لا یکره قبول هدیته نعم الاولى کما

مکسر عن صحيح ان لم یکن المقرض غرض (صحیح

اوله والمقرض غير ملزم بغيره. ويلغو لأجل امتناع (٤٨) التفاضل فيه كالأب ويصح العقد لأنه زاد في الأرفاق بحر المنفعة المقرض ولا اثر لجها

(قوله اوله) الى قول المتن وان كان في النهاية وكذا في المعنى الا قوله على ما فيه مما يأتي في بابه (قوله لامتناع الخ) عبارة المعنى لانه عند تمتع فيه التفاضل فامتنع فيه الاجل كالصرف اه (قوله لجزأه) اي للمقرض (في الاخرة) اي في قوله اوله والمقرض غير ملزم (قوله وفارق الرهن) اي حيث لو شرط فيه شرط يحرر منفعة للرهن فسد وما ذكر من شرط رد المكسر عن الصحيح اي ومن شرط الاجل يحرر فبطل المقرض وقد قلنا فيه بصحة العقد الغالب الشرط اه عش عبارة السكردي اي فارق القرض الرهن بان له موقع مثل هذا الشرط في الرهن بطل الشرط والرهن جميعا وهما يلغو الشرط دون العقد اه (قوله فانه سنة) اي بخلاف الرهن اه معنى (قوله ولا يتاجل الحال الخ) عبارة النهاية ولا تمتنع المطالبة بالخال مع اليسار الخ اه قال عش اي ولو قصر الزمن جدا اه (قوله الا بالوصية) اي بان اوصى ان لا يطالب مدته الا بعد مدة فيلزم انفاذ وصيته (قوله والنذر) اي كان نذرا ان لا يطالبه اصلا او الا بعد مدة كذا فبتمتع عليه المطالبة بنفسه وله التوكيل في ذلك اه عش (قوله للمقرض غرض) اي في الاجل وهو الى قوله وكذا في الارافق النهاية الا قوله وحده وكذا في المعنى الا قوله عينا (قوله ملزم) اي بالمقرض او بدله فيما يظهر اه نهاية (قوله عينا الخ) عبارة تفي البيع وشرطه اي الرهن العلم به بالمشاهدة او الوصف بصفات السلم وشرطه اي الكفيل العلم به بالمشاهدة او باسمه ونسبه لا بوصفه بموسرقة اه (قوله واقرابه) كقوله واشهاد عليه مطلق على رهن (قوله وحده) يعني لامع غيره بان يقول بشرط ان تقر بالقرض وبدن اخر فانه يفسد اه كردى (قوله لانه) اي ما ذكر من الرهن وما عطف عليه (قوله بمجرد توثقه) اي للعقد لا منفعة زائدة (قوله اذا اخلل الشرط) اي بان لم يفي المقرض به اه كردى (قوله لان الحياة الخ) قال في شرح العباب فاندفع قول الاسنوي ما فائدة صحة ذلك مع تمكنه من الفسخ بدونه انتهى اه سم (قوله بمعناه منه) اي من الرجوع بلا سبب بخلاف ما اذا وجد فان المقرض اذا امتنع من الوفاء بشئ من ذلك كان المقرض معذورا في الرجوع غير ملوم قال ابن العاد ومن فوائده اي صحة الشرط ان المقرض لا يخل له التصرف في العين التي اقترضها قبل الوفاء بالشرط وان قلنا بملك بالقبض كما لا يجوز للبشرى التصرف في المبيع قبل دفع الثمن الا برضا البائع والمقرض هاتم يلزم له التصرف الا بشرط صحيح وان في صحة هذا الشرط حاشا للناس على فعل القرض وتحصيل اذراع الربو غير ذلك اه نهاية قال عش قوله مر لا يخل له التصرف الخ واي لا يفسد تصرفه اه وقال سم قال في شرح العباب واعترض ما قاله ابن العباد في المقيس بانه يحتاج الى نص وفي المقيس عليه بانه غير صحيح اه ولك رد ما قاله في المقيس بانه لا يحتاج لنص مع ظهور المعنى الذي قاله كما لا يخفى وفي المقيس عليه بانه رهم غفلة عما قالوه فيه المعلوم منه انه ان كان للبائع حق حبسه تعين القول بحرمة التصرف لانه لا يلزمه لطلانه حيث نذا وليس له ذلك فلا حرمه لذوذه منه رضا البائع به بقرينة تاجيله الثمن او قباضه المبيع قبل قبض ثمنه ومن فوائده امن الضياع بانكار او فوت فهو امر ارشادي كالاشهاد في البيع انتهى كلام شرح العباب اه سم (قوله السابق في المبيع) يعني على الوجه الذي سبق في قبض المبيع (قوله والا) اي وان لم يملك بالقبض (قوله وكالهبة) عطف على والا لاجل عبارة المعنى عقب المتن كالموئوب او ولي لانه لا للعرض مدخل فيه ولا له لملك به لا تمتنع عليه التصرف فيه اه (قوله في النفقة ونحوها) اي في مجرد قبضه يعنى عليه لو كان نحو اصله ويلزمه نفقة الحيوان على الاول والثاني

له في الاخرة لان المقرض لما كان معسرا كان الجسر اليه اقوى فقلب وفارق الرهن بقوة داعي القرض فانه سنة وبان وضعه حجر المنفعة للمقرض فلم يفسد باشرطاطاله ويسن الوفاء بالتأجيل ونحوه لانه وعد خير ولا يتاجل الحال الا بالوصية والنذر على ما فيه مما يأتي في بابه فباحدهما تتأخر المطالبة به مع حلوله (وان كان) للمقرض غرض (كر من نهب) والمقرض ملزم (فكشروط) رد (صحيح عن مكسر) فيفسد العقد (في الاصح) لان فيه جر منفعه للمقرض (وله) اي المقرض (شرط رهن وكفيل) عينا قياسا على ما مر في البيع واقرابه وحده عند حاكم واشهاد عليه لانه بمجرد توثقه فلا اخلل الشرط الفسخ وان كان له الرجوع بلا شرط لان الحيوان المروءة بمعناه منه (ويملك القرض بالقبض) السابق في المبيع كما هو ظاهر والا لا تمتنع عليه التصرف فيه وكالهبة (وفي قول بالتصرف) المنزل للملك غاية حق المقرض لانه له الرجوع فيه ما بقي قبل ان تصرف بدين حصول ملكه بالقبض وتظهر فائدة الخلاف في النفقة ونحوها وكذا في البراءة فيصيح على

قوله الماوري تنزهه عنها قبل رد البدل وعبارة الروض وفي كراهة القرض عن تعود رد الزيادة وجهان ان قصد ذلك انتهى ان انصد اقراضه لاجلها وقضيتها ان عمل الوجهين مقيد في كلامهم بقصد ذلك بخلاف عبارة الشارح (قوله اوله) اي كرم نهب (قوله لان الحياة والمروءة بمعناه منه) قال في شرح العباب فاندفع قول الاسنوي ما فائدة صحة ذلك مع تمكنه من الفسخ بدونه لان يقال ليس المراد صحة الشرط بل عدم افساده للقرض انتهى واجاب عنه ابن العاد بنحو ما مر وبان من فوائده الشرط توقف حل تصرف المقرض في القرض على الوفاء به لان المقرض لم يبيع له التصرف الاحبة وكلا لا يخل للمعشري التصرف في المبيع قبل

نهاية قول المتن (وله) أي يجوز للمقرض (الرجوع الخ) (فرع) في شرح الروض أي والمغنى ولو
 قال لغيره ادفع مائة فزاعلى الوكيل فلان قد دفع ثم مات الاسر فليس للدافع مطالبة الاخذ لان الاخذ
 لم يباذله نفسه وانما هو وكيل عن الامر وقد انتهت وكالة بموت الاسر وليس للاخذ الرد عليه ولو رد ضمن
 للورثة فحق الدافع يتعلق بركة الميت عموما لا بما دفع خصوصا انتهى والظاهر ان معنى قوله لا بما دفع
 خصوصا انه لا يتعلق حقه فيه بل له ان يباذله من التركة والا فله ان يباذله ما دفع بعينه اخذنا من قولهم له
 الرجوع في غيبة مادام باقيا بحاله بل يؤخذ من ذلك ان له ان يباذله من الوكيل بعد رجوعه اذا كان في يده
 ولا شيء على الوكيل في دفعه له فليتأمل سم علي حج ولودفع شخص لاخر دراهم وقال ادفعها لزيد فادعى
 الاخذ دفعها لزيد فانكر صدق فيما ادعاه لان الاصل عدم القبض اه عش (قوله في ملك المقرض)
 الى قوله فان قلت في النهاية والمغنى (قوله بان لم يتعلق الخ) سيأتي محرمه (قوله وان دبره الخ) اي او عاق
 عتقه بصفة نهاية ومعنى (قوله لانه الخ) تعليل للمتن (قوله وللمقرض الخ) عطف على قول المتن وله
 الرجوع الخ (قوله رده الخ) اي قطعاه اه معنى (قوله قهرا) اي اذا لم يكن للمقرض غرض صحيح
 في الامتناع كاسر (قوله فلا يرجع فيه) اي لا يصح اه عش (قوله رجع) اي المقرض و (قوله)
 ان اتصلت (اي الزيادة و (قوله اخذها) ظاهره وان طالب المقرض رد البذل وهو محتمل ان لم يخرج
 المقرض بالزيادة عن كونه مثل المقرض صورة فلو اقرضه بمغلة فكبرت ثم طلبها المقرض لم يجب اه عش
 (والا فبذونها) ومن ذلك ما لو اقرضه اداة بائنا لا ولدت عنده فبردها بعد وضعها بدون ولد لها المنفصل اما
 اقراض الدابة الحامل فلا يصح لان القرض كالمسلم والحامل لا يصح السلم فيها اه عش (قوله او نقص)
 شمل ما لو كان النقص صفة او عين وقياس ما تقدم انه اذا وجد الثمن ناقصا نقص صفة اخذه بلا رضى
 انه هنا كذلك لكن ظاهر كلامهم يخالفه اه عش اي ويفرق بان المقرض بحسن (قوله تملك)
 بناء المفعول (قوله الاتية) اي انفا بقوله على الاصل في الضمان (قوله ثم) اي في اللقطة (قوله فان
 التملك) اي تملك الملتقط للقطعة (قوله فمر عليه) اي على مالك اللقطة اي لا مدخل له فيه (قوله فاجرى به) اي
 الرد الى الملتقط ويحتمل ان المراد اجرى الملتقط في الرد (قوله انه) اي الضامن (قوله حتى في المصنوب منه)
 اي في الناقص المصنوب من المالك (قوله فهذا) اي الملتقط (اولي) اي من الغاصب وكان الاولى ابدال
 الفاء بالواو (قوله ويصدق) الى الكتاب في النهاية والضمير المستتر للمقرض (قوله في انه قبضه بهذا
 النقص) ومنه ما لو اقرضه لفصة ثم ادعى المقرض انها مقاصيص والمقرض انها جيدة فبردها المقرض مثلها
 ويبنى ان يعتبر ذلك بالوزن الذي يذكره المقرض لان القص يتفاوت فيصدق في ذلك وان لم تجر العادة فيما
 بينهم بوزن لو طر يقه في تقدير الوزن الذي يرد به اما اختيارها قبل التصرف فيها او تخمينها بما يقبل على
 ظنه انه زنها وما ذكر من تصديق المقرض لا يستلزم صحة اقراضه لان القرض صحيحا كان او فاسدا يقتضى
 دفع الثمن الا برضا البائع انتهى واعترض ما قاله في المقيس بانه يحتاج الى نص وفي المقيس عليه بانه غير صحيح
 انتهى ولك رد ما قاله في المقيس بانه لا يحتاج لنص مع ظهور المعنى الذي قاله كالايجزي وفي المقيس عليه بانه
 ومغفلة قالوا فيه المعلوم منه ان كان البائع حق حسيه تعين القول بجرمة التصرف لانها لازمة
 لبطانه حينئذ وليس له ذلك فلا حرمه لنفذه منه لرضا البائع به بقرينة تاجيله لئلا اوقاضه المبيع قبل
 قبض منه الحال وبان من فوائده الامن من الصعيان بانكار او فوت فهو امر ارشادى كالا شهادى البيع
 انتهى (قول المصنف وله الرجوع) (فرع) في شرح الروض ولو قال لغيره ادفع مائة فزاعلى الوكيل
 وكيلى فلان قد دفع ثم مات الاسر فليس للدافع مطالبة الاخذ لان الاخذ لم يباذله نفسه وانما هو وكيل
 عن الامر وقد انتهت وكالة بموت الاسر وليس للاخذ الرد عليه ولا رد ضمن للورثة وحق الدافع يتعلق
 بركة الميت عموما لا بما دفع خصوصا اه والظاهر ان معنى قوله لا بما دفع خصوصا انه لا يتعلق حقه فيه بل

الضمان الاقرب عدم صحة اقراضها مطلقا وزنا وعداها عرش وجزم بعدم الصحة فلهام (قوله وهذا)
 اى قوله ان الاصل السلامة وقوله ان الاصل في كل حادث الخ اه عرش (قوله خاصا) عمل تأمل (قوله على
 الاول الخ) اى اصل براءة الذمة (قوله صرحوا الخ) وانظر ما لمصرح به ولعله كان الاصل اخذنا من كلام
 النهاية صرحوا فى الغصب بان الغاصب لو رد المقتضوب الخ ثم اسقطه السرخ (قوله في ترجيح الاول) وهو
 الافتاء المار (قوله بل اولى) اى المقترض بالتصديق من الغاصب (قوله فان شاء صبرا الخ) ظاهر انه لو اراد
 ان ياخذده مسلوب المنفعة لا يمكن منه وهو غير مراد فله ان يرجع فيه الان وياخذده مسلوب المنفعة وعليه
 فيتحيز بين الصبر الى فراغ المدقوب بين اخذه مسلوب المنفعة حالا وبين اخذ البدل اى وينتفع بالمستاجر الى
 فراغ المدة اه عرش عبارة المغنى ولا ارش له فيها اذا وجد مؤجرا بل ياخذده مسلوب المنفعة اه (قوله نعم)
 لا يظهر وجه الاستدراك (قوله فيما اشتراه) اى ثم حجر عليه بالنفس (قوله اخر التفسير) الاول ان يقدمه
 على قوله فيما اشتراه

(كتاب الرهن)

(قوله هولة) الى قوله ولان في النهاية والى المتن فى المغنى الا قوله ولم يخلف الى والكلام وقوله واثره الى على
 ثلاثين (قوله الثبوت) اى والدوام اه معنى (قوله الراهنة) اى الثابتة الموجودة الان (قوله او الحبس)
 الاول والحبس بالاولان المقصود انه يطلق على كل منهبا لانه يطلق على احدهما لا بعينه اه عرش
 وعبر المغنى بالاحتباس بدل الحبس (قوله بدنه) سواء كان لادى او لله تعالى اه عرش (قوله اى
 محبوسة الخ) عبارة المغنى اى محبوسة فى القبر غير منسبقة مع الارواح فى عالم البرزخ وفى الاخرة معقولة عن
 دخول الجنة حتى يقضى عنه اه (قوله ولو فى البرزخ) وهو المدة التى بين الموت والبعث فمن مات فقد دخل
 البرزخ اه عرش (قوله ان عصى الخ) ظاهر هو ان صرفه فى مباح وتاب بعد ذلك وقياس ما ياتى فى قسم
 الصدقات ان من عصى بالاستئذنة وصرفه فى مباح اعطى من الزكاة ان هذا كن لم يعص اه عرش (قوله)
 قولان) يعنى هما قولان الاول يحبس ان عصى بالدين سواء خلف وفاء ولا والثاني يحبس ان عصى بالدين ان لم
 يخلف وفاء هذا ما ظهروا لى فى حل عبارة تهو الله اعلم (قوله لكن المتقول الخ) ظاهره ترجيح القول الاول لكن فى
 غش ما نصه وفى حجب ما يقيدان الرجوع عدم الفرق بين من خلف وفاء وغيره وبين من عصى بالدين وغيره
 وظاهر اطلاقه كالشارح رحمه الله لافرق بين من له نكاحا وبين من له مرض ولعل وجه حبس روحه حيث خلف
 ما ياتى بالدين انه كان يمكنه التولية قبل وفاته فهو منسوب الى التصدير فى الجملة فلا يراد منه قد يكون وجلا
 والمؤجل انما يجب وفاءه بعد الحلول اه وقوله وبين من عصى بالدين وغيره لعله اخذه من قول الشارح قبل
 والتفصيل الخ وفيه ان الشارح ذكره بصيغة التريض وقوله ولعل وجه حبس الخ عبارة المغنى والخبر يحتمل
 على غير الانبياء تنزيها لهم وعلى من لم يخلف وفاء اى وقصر اماما لم يعص بالدين مات وهو معسر وعزمه الوفاء
 فلا تحبس نفسه اه ومفهومه ما فى الجبرى عن العنان ان من خلف وفاء لا يحبس وان لم يعص لان التصدير
 حينئذ من الورثة فالتم عليهم لتعلق الدين بالتركة فاذا انصرفوا فيها تعلق الدين بذمتهم وامان مات ولم يخلف
 وفاء ولم يتمكن من ادائه فلا يكون نفسه مرسوثة لانه معدن واه (قوله والتفصيل) اشارة الى هذين القولين يعنى
 هماراى الماوردى لافرقان اه كردى (قوله والكلام) الى المتن فى النهاية الا قوله واثره الى على ثلاثين
 (قوله فى غير الانبياء الخ) اى وغير المسلمين كان لزمهم دين بسبب اتلافهم عرش وحلى (قوله وشرعا)

(كتاب الرهن)

لكن يعارضه ان الاصل
 السلامة وان الاصل فى كل
 حادث تقديره باقرب زمن
 وهذا خاصا فليقدم
 على الاول العام ثم رايتم
 صرحوا فى غاصب رد
 المقتضوب ناقصا وقال غصبته
 هكذا فكذب المالك صدق
 الغاصب لان الاصل براءة
 من الزيادة وهذا صريح فى
 ترجيح الاول بل اولى واذا
 رجع فيه مؤجرا فان شاء
 صبر لا نقض المدة ولا جرحه
 وان شاء اخذ بدله وافق
 بعضهم فى جذع اقضه
 وبني عليه وحسب بذره انه
 كالمالك فيتمتع بدله نعم ان
 حجر على المقترض بفلس
 ياتى فيه ما ياتى فيما اشتراه
 اخر التفسير

(كتاب الرهن)

هولة الثبوت ومنه الحالة
 الراهنة او الحبس ومنه الخبر
 الصحيح نفس المؤمن مرسوثة
 بدنه حتى يقضى عنه دينه
 اى محبوسة عن مقامها
 الكرم ولو فى البرزخ ان
 عصى بالدين او مات لم يخلف
 وفاء قولان لكن المتقول
 عن جمهور اصحابنا انه
 لا فرق بين ان يخلف وفاء
 وان لا يلى والتفصيل انما
 هو راي تقديره بالماوردى
 والكلام فى غير الانبياء
 صلوات الله وسلامه عليهم

اجمعين وشرعا جعل عين مال وثيقة بدين يستوفى منها عند تعذر وفاته واصله قبل الاجماعية

عطف على قوله لغة (قوله أى فارهنوا الخ) عبارة شرح الروض قال القاضى معناه فارهنوا واقبضوا لانه مصدر جعل جزاء للشرط جرى الامر كقوله فتحرير رقية فاضرب الرقاب انتهى سم وقوله فتحرير رقية فان المراد منه لتحرير رقية وقوله فاضرب الرقاب اى فاضربوا ضرب الرقاب اه عش (قوله انى الشحم) سمي به لكونه سميا اه بجري (قوله وأثره ليسلم الخ) التوجيه بالمنة لا يتخلو من انة وبالتكلف لا يتخلو من تعسف لان المطوع به بالنسبة اليهم رضى عنهم انهم يرون المنه لى الله عليه وسلم فى تأهيلهم لذلك وانهم يرون من التكلف بالنسبة لما يعملونه من اعمال البر مطلقا سيما بالنسبة الى رسول الله ﷺ قالوا لى ما اشار اليه بعض العارفين ان اثاره لما فيه من مزيد التواضع اه سيد عمر عبارة المغنى فان قيل هلا اقترض صلى الله عليه وسلم من المسلمين اجيب بانه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك بيانا لاجواز معاملة اهل الكتاب وقيل لانه لم يكن عند احد من مياسير اهل المدينة من المسلمين طعام فاضل عن حاجته اه (قوله او تكلف الخ) عطف على منقو (قوله او عدم الخ) عطف على ابرائه (قوله على ثلاثين الخ) اى ثمن ثلاثين ويحتمل انه عليها انفسها لا اقتراضها منه ونقل بالدرس عن فتح البارى الجزم بالاول فراجعهم اءش (قوله والصحيح نه مات ولم يشك) كذا فى النهاية والمغنى وقال الجبيرى والصحيح انه افتهك قبل موته كما قاله القليوبى والبرماوى وخالف عشا فقال الاصح انه توفى ولم يفتهك ومثله فى شرح مروه وضعيف والمحول عليه ما قاله القليوبى عبارة وهو الصحيح انه افتهك قبل موته كما رآه مصر حابه عن الماوردى وغيره من الامم وكون الدرع لم يؤخذ من اليهودى لا لابعدهم موت النبي ﷺ لا يدل على بقاءه على الرهن لاحتمال عدم المبادرة لاخذه بعده فكيف وما فى شرح شيخنا م غير مستقيم انتهى (قوله واركانه الخ) والوالتائق للحقوق ثلاثة شهادة ورهن وضمان قالوا ولخوف الجحدوا الاخران لخوف الافلاس نابتوا معنى (قوله ومروهن) لئلا يقل بدل مروهن ومروهن بمعقود عليه كما فعل فى البيع ونحوه لان الشروط المتبعة فى احدهما غير المتبعة فى الاخر فكان التفصيل لى المطابقة لابعدهم قوله وشرط الرهن كونه عينا اه عش (قوله واستيجاب) الى التنبيه فى النهاية لا قوله بالمروهن الى المتن كذا فى المغنى لا قوله وبحث الى المتن (قوله واستيجاب) هلا زاد ايضا واستقبال وقبول ثم يشمل ذلك كله المتن ارادة بايجاب وقبول ولو حكاها سم عبارة المغنى والقول فى المعاطاة والاستيجاب مع الايجاب والاستقبال مع القبول هنا كالبيع وقدم رياناه (قوله لانه عدم لى مثله) يفيد انه لو قال رهنك هذين فقبل احدهما لم يصح العقد نظير ما مر فى القرض وقد يفرق بان هذا تبرع بمحض فلا يضر فيه عدم موافقة القبول للايجاب كالبهية وقد يؤيد الفرق ما تقدم للشارح مر فبالواقره الفاقبل خمسائة حيث علل عدم الصحة فيه عشا به البيع بأخذ العوض وما هنا لا عوض فيه فكان بالهبة أشبه اه عش (قوله لانه عدم لى مثله) اى فاقترع اليها مثلها به وقضى (قوله خلاف المعاطاة) وصورة المعاطاة هنا كما ذكره المتولى ان يقول لاهقضى عشرة لا عطيك ثوبى هذا رهننا فيعطى العشرة ويقبضه الثوب اه معنى (قوله من هذا) اى التعليل المذكور (قوله وبحث صحة الخ) اتفق بخلافه شيخنا الشهاب الرملى اه سم عبارة النهاية وما بحثه بعضهم من صحة الخ بعد رده ظاهر كلامهم وقد اتفق بخلافه الدرهم الله تعالى اه (قوله لا بد من خطاب الوكيل) اى وسناده الى جملة المخاطب فلوقال رهننت واسك مثلام يصح لان القاعدة ان كل ما صح تعليقه كالمتق والطلاق جاز اسناده الى الجزء وما لا يصح تعليقه كالبيع والرهن لا يصح اسناده الى الجزء الا لكافة فانما تصح اذا اسندت الى جزء لا يعيش بدونه كراسه وقله الا لا يصح تعليقه اه عش (قوله والفرق) بالجر عطف على الصحة (قوله فيه نظر الخ) خبر وبحث صحة الخ (قوله كان رهننا) اى ولا يحتاج الى قبول بعد قوله رهننت اه عش ورشيدى قول المتن (فان شرطه مقتضاه) المقضى والمصلحة متباينان وذلك

(قوله فرهن مقبوضة) عبارة شرح الروض قال القاضى حسين معناه فارهنوا واقبضوا لانه مصدر جعل جزاء للشرط بالفالجرى يجرى الامر كقوله فتحرير رقية فاضرب الرقاب انتهى (واستيجاب وإيجاب) هلا زاد ايضا واستقبال وقبول ثم يشمل ذلك كله المتن بارادة إيجاب وقبول ولو حكاها (وبحث صحة رهننت موكلك)

فرهن مقبوضة أى فارهنوا واقبضوا ورهنه ﷺ درعه عند انى الشحم اليهودى وأثره ليسلم من نوعه أو تكلف مياسير أصحابه بآرائه أو عدم أخذ الرهن منه على ثلاثين صاعا من شعير لاهله متفق عليه والصحيح أنه مات ولم يشك وأركانه عاقد ومروهن ومروهن به وصيغة وبدأ بها لاميتها فقال (لا يصح) الرهن (الإيجاب وقبول) أو استيجاب وإيجاب بشرطها السابقة فى البيع لانه عقد مالى مثله ومن ثم جرى هنا خلاف المعاطاة ويؤخذ من هذا أنه لا بد من خطاب الوكيل هنا نظير ما مر فى البيع وبحث صحة رهننت موكلك والفرق بأن أحكام البيع تتعلق بالوكيل دون أحكام الرهن فيه نظر بل تحكم ولو قال دفعت إليك هذا وثيقة بمحكك على فقال قبلت أو بعثك هذا بكذا على أن ترهننى دارك به فقال اشتريت ورهننت كان رهننا (فان شرط

فيه مقتضاه بتقديم المرتين به (٥٢) أي الموهون عند تراحم الغرماء (أو) شرط فيه (مصلحة للعقد كالشهاد

بالموهون به وحده نظير
ما مر آنفاً (أو) شرط فيه
(مالا غرض فيه) كان لا
ياكل الموهون إلا كذا
(صح العقد) كالبيع ولغا
الشرط الأخير (وإن شرط
ما يضر المرتن) وينفع
الراهن كان لا يباع عند
المحل أولاً بالأكثر من
ثمان المثل (بطل الشرط
(وإن شرط) لما فاته المقصود
(وإن نفع) الشرط للمرتن
بطل الشرط وكذا الراهن
يبطل (في الأظهر) لما فيه من
تغيير قضية العقد وكونه
تبرعاً فهو نظير ما مر آخر
القرض لا نظر إليه لما مر
آنفاً من الفرق بينهما مالو
قيدها بسنة مثلاً وكان
الراهن مشروطاً في بيع
فهو جمع بين بيع وإجارة
فيصحان (ولو شرط أن
تحدث زوائده) كسكرة
وناج (مرونة) فالأظهر
فساد الشرط لعدم ما مع
الجهل به (و) الأظهر أنه
متى فسد الشرط (فسد
العقد) أي عقد الراهن
بفساده لما مر (فتبينه)
قد يقال لأحاجة لهذه
الجملة الشرطية لأنه بين
حكم الشرط والعقد فما
قبل هذه الصورة فلو قال
فساد الشرط والعقد اسلم
من إلهام أن العقد في

لأن المقتضى عبارة عما يلزم العقد ولهذا ثبت في العقد وإن لم بشرطه وأما المصاحبة فلا يلزم فيها ما ذكر
كالشهاد فانه من مصالحه بل مستحب فيه بما تقرّر على أن المصنف أراد بالمصلحة ما ليس بلازم مستحباً كان
أو مباحاً أم عش قول المتن (فيه) أي في عقد الراهن (قوله بالموهون به) عبارة الروض وشرحه والعباب
وشرحه أي والنهاية والغنى كالشهادة أي بالعقد كما هو صريح سياهم سم وعش (قوله وحده) أي لا مع
غيره بأن يقول بشرط أن يشهده به برهن آخر عندك فانه يفسد أم كرى (قوله نظير ما مر) وهو قوله
وأقراره به وحده في القرض في شرحه وله شرطه من وكفيل (قوله كان لا ياكل الخ) قد يقال هذا الشرط بما
لا غرض فيه بل نظر لجواز أن اكل غير ما شرط يضر العبد مثلاً بما تقتضيه الوتيرة بخلاف البيع فانه لما
خرج عن ملك البائع لم يكن له غرض فيما ياكله وإن اضربه أم عش (قوله الشرط الآخر) وهو قوله وما
لا غرض فيه عش (قوله وينفع الراهن) قيده لكونه الغالب لا الاختراز أم عش عبارة الغنى وإن لم ينتفع
به الراهن أم (قوله من غير تعقيد) سيذكر محترزه بقوله أمالو قيدها بسنة الخ قول المتن (وكذا الراهن في
الأظهر) حكى الخلاف فيه دون ما قبله لأن الشرط فيما قبله منافع المقصود بالراهن بالكلية فاقضى البطلان
قطعاً وما هنا لا يفوت المقصود بالراهن بحال فامكن معه جريان الخلاف أم عش (قوله وكونه تبرعاً) أي الراهن
مبتدأ أخبره بقوله لا نظر إليه (قوله لما مر آنفاً) أي في القرض في شرحه إن لم يكن للقرض غرض غير صحيح كرى
(قوله من الفرق بينهما) أي بقوله وفارق الراهن بقوة داعي القرض فانه يستويان ووضعه جراً المنفعة للقرض
أم عش (قوله أمالو قيدها بسنة الخ) أقول ينبغي أن يكون صورة ذلك بعكس هذا الثوب بدنيار على أن
ترهني به دارك هذه ويكون سكنها إلى سنة فيقبل فهذا العقد جمع بين بيع الثوب واستئجار الدار سنة
بالثوب فجمعوم الدار والمنفعة المعتبرة ثمن والثوب مبيع وإجارة فلو عرض ماوجب انفساخ الإجارة
انفسخ البيع فما يقابل إجارة مثل الدار سنة من الثوب فليتأمل سم على حجج وقوله انفسخ البيع أي ولا خيار
للمشتري لأن الصفة لم تتحد إذ ما هنا بيع وإجارة والخيار إنما يثبت حيث اتحدت الصفة وكان الأولى له
التعبر بالعقد لأن البيع لم ينفسخ وإنما انفسخت الإجارة أم عش (قوله وكان الراهن مشروطاً في بيع)
يخرج مالو لم يكن كذلك كرهنتك هذه الدار على كذا على أن يكون لك سكنها سنة بدنيار فالمانع من محته
ويكون جمعاً بين رهن وإجارة فليراجع سم على حجج أقول وقد يقال وجه عدم الصحة اشتغال العقد بشرط
ما ليس من مقتضيات الرهن ولا من مصالحه فهو مقتضى الفساد فهو رهن بشرط ففسد كالأعداد وكشخص
بشرط أن يقرضه كذا هو مبطل أم عش وقوله على شرط ما ليس الخ أي وفيه غرض ونفع للراهن أو
للمرتن (قوله لما مر) أي بقوله لما فاته الخ وقوله لما فيه الخ وقال عش أي من قوله لعدها الخ (قوله قد يقال
لأحاجة لهذا الجملة الخ) محل تأمل إذا المقصود من قوله وانه الخ بيان الأظهر من قوانين مبنيين على الأظهر من
فساد الشرط في مسئلة الزوائد لا بيان قاعدة كلية بلزوم فساد العقد لفساد الشرط ولذا قال الشارع المحقق
المجلى أي والغنى متى فسد الشرط المذكور أم ليعين أن الكلام ليس في مطلق الشرط حتى يرد عليه أن الملازمة

كما مر فيما لا غرض فيه
 وجواب بأن الذي ذكره
 قبل شروط معينة وهنا
 قاعدة كلية ولذا تعين ان
 ضمير فساد ليس لعين الشرط
 قبله بل للشرط الاعم
 لكن بقيد كونه مخالفا
 لمقتضى العقد فتأمله (وشرط
 العائد) (الراهن والمرتهن
 الاختيار) (و كونه مطابق
 التصرف) لانه عند مالى
 كالبائع وليكون الولي مطابق
 التصرف فى مال موليه
 بشرط المصلحة وليس من
 اهل التبرع فبه كان المراد
 مطلقا هنا كونه اهلا للتبرع
 فيه بدليل تقريره عليه بقوله
 (فلا يرهن الولي) بسائر
 أقسامه (مال) موليه كالسفيه
 (والصبي والمجنون) لانه
 يحبس من غير عوض الا
 لضرورة كالو افترض
 حاجة بمونه او متبايعه
 مرتبا غلثها او حلول دين
 له او اتفاق متاعه الكساد او
 او غبطة ظاهرة كان يشترى
 مائساوى مائتين مائة نسيت
 ويرهن بهما مائساوى مائة
 له لان المرهون ان سلم
 فواضح والا كان فى المبيع
 ما يجبره فلو امتنع البائع
 إلا رهن ما يزيد على المائة
 ترك الشراء خلا فاجمع وفى
 هذه الصورة لا يرهن الا
 عندما يجوز ابداعه من
 امن او لا يمتد الخوف اليه
 (ولا يرهن لها) (والسفيه

غير صحيحة ولو قال فالظاهر فساد الشرط والعقد لا يقتضى ان القول بفساد العقد على القول بفساد الشرط
 وان القول بصحته على القول بصحة الشرط من ان المقرر ان صحة العقد على فساد الشرط أو بغيره وبالجملة
 فيمراجعة اصل الروضة مع التامل الصادق التحلى بحماية الاضاف يلم فى التنبه فتأمله ان كنت من اهله
 اه سید عمر بادى تعبير (قوله شروط معينة) خبر ان الخ (قوله وهنا) عطف على قوله قبل (قوله كونه
 مخالفا لمقتضى العقد) اى والمصاحبة (قوله فتأمله) اهله إشارة إلى بعد الجواب (قوله ولو لم يكن الولي الخ) علة
 مقدمة لقوله كان المراد الخ (قوله وليس الخ) اى الولي (قوله فيه) اى فى مال موليه (قوله مطلقا) اى مطابق
 التصرف (قوله فيه) الاول اسفاهة (قوله تقريره) اى المصنف (عليه) اى على كون ما تقدمه مطابق التصرف
 (قوله بقوله فلا يرهن الخ) مفعول تقريره (بسائر أقسامه) اى ابا كان او جدا او وصيا او حاكما او امينة
 شرح المنهج وعش (قوله بسائر) الى قول المتن وشرط الرهن فى النهاية الا قوله خلا فاجمع وقوله والمرهون
 عند اهلى المتن وكذا فى المغنى الا قوله لان المرهون الى وفى هذه الصور (قوله كالسفيه الخ) الكفاستقصائية
 (قوله الا لضرورة) و (قوله او غبطة ظاهرة) فيها اشارة الى ان قول المصنف الا لضرورة الخ
 راجع الى الموطوف والمطوف عليه معا (قوله كونه) اى اوضاعه (قوله مالى) اى غلثها (قوله غلثها) اى غلثها
 (قوله او اتفاق) بفتح النون اى رواج كردى وعش (قوله كان يشترى مائساوى مائتين) اى حالتين
 ويصور ذلك بان يكون لزوم زونب والولى لا شوكه اه عش (قوله له) ثبت ما يساوى الخ او حال
 منه والاضه ير لولى (قوله ما يزيد على المائة) ظاهره ولو كانت الزيادة قدرا يتباين به وهو بعيد جدا اه
 عش (قوله وفى هذه الصورة) انظر تقييده هذه الصورة مع انما تباينها كذلك كما مرح بكلام شرح
 الروض وعبارة العباب وشرحه وانما يرهن فى جميع الصور المذكورة بحيث جاز له الرهن عند مجوز
 ابداعه انتهى سمى على جميع اهل النسخة التى كتب عليها هذه الصورة والا فعبارة صح كالشارح مر هذه
 الصورة والمراد بها جميع ما تقدم لمهى مساوية لشرح الروض اه عش (قوله يجوز ابداعه) اى بان
 يكون عدل رواية (قوله من امن) ثبت ثلث لامين (قوله او السفيه) الو او عنى او (قوله لانه) اى الولي
 (قوله فى حال الاختيار) اى وعدم القبطه الظاهرة فربما ما باقى قريبا وكان عليه ان يذكر هذا هنا اه
 رشيدى (قوله مقبوض) اى قبل التسليم فلا ارتبان (قوله كاسر) اى قبل قول المتن ويجوز اقراض
 ما يملك فيه قول المتن (الا لضرورة) عبارة الروض وشرحه لا يرهن له الا ان تعذر التقاضى لديه او باع ماله
 مؤجلا فيرتهن فيها وجوب او لما يجوز بيع ماله مؤجلا فبطلان من امن غنى وباشهاد وباجل قصير فى
 العرف ويشترط كون المرهون واقيا بالثمن فان قد شرط ما ذكر بطل البيع وان باع له نسيت او اقراضه
 لثمن ارتن جوازا ان كان قاضيا وإلا فوجوب انتهى باختصار وقوله ارتن جواز الخ كذا قاله بعضهم
 والوجه الوجوب مطلقا مر اه سمى وقول شرح الروض وانما يجوز بيع ماله الخ اذ النهاية والمغنى
 عليه مانصة فان خاف تلف المرهون فالولى ان لا يرهن لانه قد يتأخر ويرفعه الى حاكم يرى سقوط الدين
 بتلف المرهون وعلم من جواز الرهن والارتبان للولى جواز معاملة الاب والجد لقرعهما بانفسهما وتوليا

فى الروض ولو اقراضه بشرط رهن وتكون منافعه للقرض بطل القرض والرهن وان تكون مرهونة بطل
 الرهن لا القرض اى لانه لا يجزى بذلك تفعا للقرض انتهى وقد يقال شرط رهن المنافع تقع جره القرض
 للقرض وقد يجاب بانه لو فرض هذا الضرر شرط اصل الرهن (فرع) فى الروض وشرحه فصل كما لا يدخل
 الشجر والبناء فى رهن الارض لا يدخل الغرس والاسم والتمر ولو غير مؤبر والصوف والنباغ وان الجز
 فى رهن الشجر والجدار والغنم بطريق الاولى وغصن الخلاف وورق الاس وهو المرسين والقرصاد ونحو
 ذلك بما قصد غالبا كورق الخناوب السدر كالتمر فلا يدخل بخلاف مالا بقصد غالبا كغصن غير الخلاف
 انتهى وكان المراد بالاس الارض الحاملة للجدار (قوله كاسر) ذلك كخصص لما هنا (قوله وفى هذه الصورة
 لا يرهن الاعتدالين الخ) انظر تقييده بهذه مع انما تباينها كذلك كما يصرح به كلام شرح الروض وعبارة

لانه فى حال الاختيار لا يبيع الا بماله مقبوض ولا يقرض الا القاضى كما مر

الطرفين ويمتنع على غيرهما ذلك اه (قوله لضرورة) راجع للبيع والقرض جميعا (قوله والمرهون عنده) يتامل وان اعرب عنده حالا والماله والى فواضح اه سم اى والجملة الاسمية حال تنازع فيها افترض وباع (قوله او تعذر الخ) (قوله او كان الخ) عطفان على قوله اقرض (قوله فيلزمه الارتناح) ظاهره ولو كان الرضى قاضيا وعبارة الاسنى والمنفى ارتين جواز ان كان قاضيا ولا فوجوب اه زاد النهاية كذا قاله بعضهم والوجه الوجوب مطلقا اى قاضيا وغيره والتعبير بالجواز لا ينافى الوجوب اه قال عرش قوله لا ينافى الوجوب اى لانه جواز بعد منع فيصدق به وان المراد بالجملة ما ليس بمجرام وهو صادق بالوجوب اه (قوله كالولى) هذا هو الاصح اه سم (قوله ومثله المأذون الخ) اى مثل الرضى عبارة المنفى وشرح الرضى وكذا العبد المأذون له فى التجارة ان اعطاه سيده مالا فان اتجر بمجاهه بان قال له سيده اتجر بمجاهك ولم يعطه مالا فكطابق التصرف مالم يربح فان ربح بان فضل فى يده مال كان كما لو اعطاه مالا قال الزركشى وحيث منعنا المكاتب اى بان لم توجد الشرط المتقدم فى الرضى ليستثنى رهنه وارتنها مع السيد وماله ورهنه على ما يؤدى به النجم الاخير لافضائه الى العتق اه وقوله قال الزركشى الى اخره فى النهاية كذا قاله (قوله ان اعطى مالا او ربح اى والافله البيع والشرا فى الذمة حالا ووجهه وجلا والرهن والارتناح مطلقا اه سم قول المتن (كونه عينا) من ذلك رهن ما اشتد حبه من الزرع فان رهنه وهو بقل فسكر من الثمرة قبل بدو الصلاح انتهى متن روض هذا ونقل عن الخطيب انه يستثنى من هذه القاعدة وهى كون المرهون عينا يصح بيعها الارض المزروعة فانه يصح بيعها اى حيث رويت قبل الزرع ومن خلاه لا يصح رهنها انتهى وقوله متن الرضى قبل بدو الصلاح اى وحكمة الصحة وان لم يشترط قطعا كما يأتى التصريح به فى كلام الشارح مر عقب قول المصنف وان لم يعلم هل يفسد الخ اه عرش عبارة البجيرى قوله عينا ولو موصوفة بصفة السلم او مشغولة بنحور زرع والقول بعدم صحة رهن المشغولة يحول على غير الرتبة اه وهو الظاهر فلا يرجع (قوله يصح بيعها) الى قول المتن ورهن الجاني فى النهاية لا قوله قسمه الى تخرج وقوله اى من غير الامتن (قوله ولو موصوفة الخ) ظاهره انه لا يشترط فى صحته عدم طول الفصل بينه وبين القبض على خلاف ما مر

العياب وشرحه وانما رهن فى جميع الصور المذكورة حيث جازاله الرهن عنده من يجوز ايداعه انتهى (قول المصنف لضرورة) عبارة الرضى وشرحه لا يرتين له الا ان تعذر التقاضى لدينه او باع ماله مؤجلا فغير تن فيه ما وجوب اى يجوز بيع ماله مؤجلا لغلبة من امين غنى وباشهاد باجل قصير فى العرف وبشرط كون المرهون واقفا بالتمن فان فقد شرط ما ذكر بطل البيع وان باع ماله نسيئة او اقرضه لثب ارتين جواز ان كان قاضيا ولا فوجوب انتهى باختصار وذكر نزاعا فى بطلان البيع بفقد شرط الاشهاد وقوله ارتين جواز الخ كذا قاله بعضهم والوجه الوجوب مطلقا والتعبير بالجواز لا ينافى الوجوب وقوله ان رآه اى فى قولها فى الحجر واخذ رهنه ان رآه اى ان اقتضى نظره اصل الفعل لان راى الاخذ فقط ولم وانظر لم يذكر شروط البيع مع وجلا فى البيع مؤجلا لثب ووجهه وجلا لثب ولم يخص وجوب الارتناح فيما تقدم بغير القاضى على ما مر (قوله والمرهون عنده) يتامل وان اعرب عنده - والماله والى فواضح وعبار شرح الارناح مع المتن وارتن وجوب الرضى بغيره وبموجب ما مر من دين مؤجل استثنى عنه قال الشيخان قال الصيدلانى والاولى ان لا يرتين إذا خيف تلف المرهون لانه قد يتلف ويرفعه الى حاكم يرى سقوط الدين بتلفه انتهى وقضيته ان ذلك يجزى فى سائر صور الارتناح وحيث لا يقيد وجوبه حيث قيل به بما اذ لم يخف تلفه والاختيار والاولى ان لا يرتين انتهت ثم ذكر بقية الصور ويصاح قوله في قيد الخ مع حمل الاول فى عبارة الشيخين على الوجوب والجواز وفى الرضى وشرحه وان باع ماله نسيئة او اقرضه لثب ارتين جواز ان كان قاضيا ولا فوجوب والاولى ان لا يرتين اذا خيف تلف المرهون لانه قد يتلف الى اخر ما تقدم نقله عن الصيدلانى (قوله) والمكاتب على تناقض فيه كالولى) هذا هو الاصح قال الزركشى وخيت منعنا المكاتب فيستثنى رهنه وارتنها مع السيد على ما يؤدى به النجم الاخير لافضائه الى العتق مر (قوله ان اعطى مالا او ربح اى

(إلا لضرورة) كما اذا
افترض ماله ارباعه مؤجلا
لضرورة كتب والمرهون
عنده لا يمتد الخوف اليه
او تعذر عليه استيفاء دينه
او كان مؤجلا بسبب اخر
كارث (او غبطة ظاهرة)
بان يبيع ماله مقارا كان أو
غيره مؤجلا بغبطة فيلزمه
الارتناح بالتمن والمكاتب
على تناقض فيه كالولى فيما
ذكر ومثله المأذون ان
اعطى مالا أو ربح (وشرط
الرهن) اى المرهون (كونه
عينا) يصح بيعها ولو
موصوفة بصفة السلم خلافا
للإمام (فى الاصح)

في القرض في الذمة وقد يفرض بان الغرض من الرهن التوثيق وما دام الدين باقيا في ذمة الراهن هو محتاج الى التوثيق والغرض من القرض دفع الحاجة والغالب عدم بقائها مع طول الفصل اه عش (قوله فلا يصح) الى قوله فلم صحة الخ في المفتي (قوله فلا يصح رهن المنفعة) يوم ان المنفعة من محل الخلاف وليس كذلك فكان الاصول ان يقول فلا يصح رهن الدين اذ هو محل الخلاف ثم يذكر حكم رهن المنفعة على طريق القطع من غير تفريع على الاصح اه رشدي اى كافي المفتي عبارته ولا يصح رهن منفعة جزما كان رهن سكنى داره مدة اه (قوله رهن المنفعة) ومنها نافع الحارات فلا يصح رهنها اه عش (قوله) لانها تتلف شيئا الخ فيه نظر بالنسبة للعمل الملتزم في الذمة مثلا بل وبالنسبة لمنفعة ملك الراهن كان رهن منفعة سكنى داره سنة من غير تعيين السنة سم على حج اقول فيه نظر لان المنفعة المتعاقبة بالذمة من قبيل الدين وقد تقدم انه لا يصح رهنه والمبهمة لا يصح رهنها لعدم التعيين وسياتي ان المنفعة المتعاقبة بالعين يشترط اتصالها بالعقد وهو يؤدي الى فواتها كلا او بهذا قبل وقت البيع اه عش اقول فيه نظر من وجوه اولها الظاهر ان تغيير سم انما هو في تقريب الدليل دون الحكم وثانيها ان قوله وقد تقدم الخ صوابه ياتي وثالثها ان قوله وسياتي الخ الى الاجارة قد يمنع قياس الرهن عليها ورايها ان قوله قبل وقت البيع فما المبيع هنا (قوله لا وثوق به) اى لعدم القدرة عليه اه سم (قوله في ذمة الجاني) حال من ضمير عليه الراجع على البدل (قوله ومن مات الخ) الجملة مطوفا على جملة بدل نحو الجناية التي باشارا كتمها في الاستثناء عما في الماتن (قوله وله منفعة اودين) يغني عنه قوله الا في ومنه اياه ومنفعة (قوله ومنها) اى من تركته (قوله تعاقق رهن) مفعول طاق ا قوله تعاقق الدين بتركته (قوله ولا رهن ونفاح) قد فدى قوله رهن المنفعة (قوله على الوجه الذي الخ) اى فيكون بالتخلي في ذير المنقول وبالذلة في المنقول نهاي وهو مفتي (قوله الا في المنقول) الى الحل التصرف اى صحة القبض فلا يثوب على اذ غايته ان اذا قبض المنقول بلا اذن من شريكه اثم وصار كل منهما يراقى الضمان والقرارد على من تلفت اليه تحت يده ذكره في حواشي الروض وظاهر كلام الشارح مر كحج ان الاذن في قبض المنقول شرط لصحة القبض اه عش وما ذكره من حواشي الروض من الصحة مع الحرمة هو الموافق لكلامهم في المبيع (قوله الا في المنقول) اى فلا يحتاج الى اذن الشريك القبض في العقار وينبغي ان اذا تلفت الضمان وبوجه بان اليد عليه ليست حسيبة وانها لا تعدى في قبضه لجواز اه عش (قوله بيده) اى الشريك اه عش (قوله جاز وناب) مقتضاه انه يكون نائب عنه بنفس الرضا وليس كذلك بل لا بد من اللفظ من احدهما وعدم الرذن الاخر كما يعلم من باب الوكالة اه عش (قوله عنه) اى عن المرتهن (قوله في يده لهما) ويؤجره ان كان مما يؤجر وتجري المماياة بين المرتهن والشريك كجرباها بين الشريكين نهاية ومغنى قال عش قوله ويؤجره اى العدل باذن الحاكم قال في الايعاب وان اياها الاجارة لانه بازمه رعاية المصلحة ولا نظر لكونها كاملين فكيف يجبرهما على ذلك لانها باذنها صارا كالناقصين بنحو سفة فكنته الشارح من جبرهما رعاية لمصلحتهما انتهى عش (قوله فلم) اى من قول المصنف ويصح رهن الخ اه عش (قوله من بيت الخ) (قوله من دار الخ) من فيهما للتبعض (قوله لا يجوز بيعه) اى الجزم بالدين اه عش اى بالاشاعة

فلا يصح رهن المنفعة لانها تلف شيئا فتبا ولا رهن الدين ولو عن هويله لانه قبل قبضه لا وثوق به وبعده لم يبق ديننا نعم بدل نحو الجناية على المهر ونحوه على ذمة الجاني بانهر من فيمتنع على الراهن الا برأه منه ومن مات مدينة وله منفعة او دين تعلق الدين بتركته ومنها دينه ومنفعة تعلق رهن ولا رهن وقف ومكاتب وأم ولد (ويصح رهن المشاع) من الشريك وغيره وقبضه بقبض الجميع على الوجه الذي مرفى قبض المبيع ولا يحتاج لاذن الشريك الا في المنقول فان لم ياذن ورضى المرتهن كونه بيده جاز وناب عنه في القبض والا قام الحاكم عدلا يكون بيده لهما فلم صحه رهن نصيبه من بيت معين من دار مشتركة بلا اذن شريكه كما يجوز بيعه فلو اقتسماها قسمة صحيحة برضا المرتهن بها ولو لكونها افرازا والحكم كما يراها

(و) يصح رهن (الام) القنة (دون ولدها) القن ولو صغيرا (وعكسه) لبقاء الملك فيها فلا تفريق (وعند الحاجة) الى توفية الدين من ثمن المروهن (بياعان) معا اذ املكهما الراهن والولد في محرم فيه التفريق اعتذر ببيع أحدهما حينئذ (وبوزع الثمن) عليهما ثم يقدم المرتن بما يخص المروهن منهما ثم ذكر كيفية ذلك التوزيع بقوله (والاصح انه) اى الشأن (تقوم الام) اذا كانت هي المرونة (وحدتها) مع اعتبار كونها فيها اذا قارن وجود الولد لزوم الرهن ذات ولد حاشنة له لانها رهن كذلك فاذا ساوت حينئذ مائة (ثم) تقوم (مع الولد) فاذا ساويا مائة وخمسين فالخمسون قيمة الولد وهى ثلث المجموع فيوزع الثمن عليهما بهذه النسبة فيكون للمرتن ثلثه ولا تعلق له بالثلث الاخر فان كان الولد مرونا دونها انعكس الحكم ليقوم وحده محضو نامكفو لائم معها (فالراثة قيمتها) وكالام من الحق بها في حرمة التفريق كما مر فائدة هذا التوزيع مع وجوب قضاء دين بكل حال تظهر فيها اذا تراحم الغرماء (ورهن الجاني والمرتد

(قوله فخرج) أى بالقسمة (المروهن) يعنى البيت الذى رهنه نصيبه منه (قوله لومه) اى الراهن (قيمه) يعنى قيمة نصيبه من البيت اه رشيدى (قوله رهنه) اى وتكون رهنه اه عرش (قوله فن ثم) اى من اجل عدم تميينه بدله (قوله نظرو اليه) اى البدل وكذا ضمير ولم يجملوه وضمير تميينه (قوله لعدم تميينه) يعنى عنه قوله السابق فن ثم (قوله القنة) قيد بذلك لان جميع الاحكام المذكورة لا تجرى فى الام وولد هاهن البهائم (فرع) فى الوروض فصل الزوائد المتصلة مرونة لا المتفصلة والخل المقارن للعقد لا للقض مروهن فتباع بحملها وكذا ان انفصل لا الخلل الحادث فلا تبايع الام المرتن اى لحقه حتى تله ان تعلق به حق ثالث اه وصرح ايضا قبل هذا بعدم دخول الصوفى رهن الغنم اى وان لم يبلغ او ان الجزا كصرح به فى شرحه اه سم (قوله القنة) اى قوله وفائدة هذا فى المعنى الا قوله فيها اذا قارن وجود الولد لزوم الرهن (قوله القن) اخرج به ما اذا كان حرافا ن الكلام ليس فيه وكان يبغي أن يقول قتاله اه رشيدى (قوله لبقاء الملك الخ) وهوى الام عيب يفسخ به البيع المشروط فيه الرهن ان كان المرتن جاهلا كونه ذات ولدناهية ومعنى قال عرش قوله وهوى الام اى كون المروهن أحد ههنا دون الآخر وقوله يفسخ به البيع اى يجوز به الفسخ لانه بمجرد بيعه يفسخ به البيع كاي فبقوله يفسخ دون يفسخ اه (قوله اذ املكهما الراهن) قال فى القوت فلو كان كل واحد لواحدي بيع المروهن وحده قطعاه ثم اخذ من عبارة المحرر مانسبه بجمع ان الخلاف اذ لم يكن الراهن مال غيرهما فان كان كلف قضاء الدين منه لان بيعها وحدها وبيع الولد معها ضرورة فلا يصار اليه مع وجود المال اه لكن الوجه انه يكلف احد الامرين قضاء الدين منه او بيعهما معا اه سم (قوله والولد الخ) والخال ان الولد الخ (قوله لزوم الرهن) ظاهره وان تاخر عن العقد فليتظر قوله لانها رهن كذلك انتهى سم اى فالاولى حذف لفظة لزوم كى ياتي انفا عن عرش (قوله ذات ولد) خبر للكون و(قوله حاشنة) خبر ثان له او بدل من ذات ولد (قوله حاشنة) اى حيث كان الولد موجودا وقت الرهن ولا قومت غير حاشنة اخذنا من قوله ر لا نهارهنت كذلك اه عرش (قوله فاذا سالت حينئذ مائة) انظر اين جواب هذا الشرط ولعله جعل الجزاء الا فى جواب الشرطين اه رشيدى ولا يخفى أن هذا لا يصح عطف ثم تقوم الخ على ما قبله فالاولى ان يقدر له جواب اخذنا من المعنى عبارة فاذا سالت حينئذ مائة حفظ ثم الخ (قوله انعكس الحكم) ولورهن الام عندو احدو الولد عند اخر واختلف وقت استحقاق اخذها من الدين كان احدهما حالا والاخر مؤجلا فالاقرب انها يباعان وبوزع الثمن فليخص الحال بوفى به وما يخص المؤجل برهن به الى حلوله اه عرش (قوله فيقوم وحده الخ) لا يصح الدخول بهذا على المثنى كى لا يخفى اه رشيدى وقوله على المثنى وهوا لواند قيمته بضه ير المذكر فى غير التحفة واما على ما فاه من ضمير المؤنث فالدخول ظاهر وإن كانت هذه النسخة خلاف سياق المنهاج (قوله من الحق بها) وهو الاب والجد والجدعة على مرفيه فليراجع اه عرش (قوله فيها اذا تراحم الغرماء) اى او تصرف الراهن فى غير المروهن شرح مر اه سم (قوله السابق الخ) لا يخفى ما فيه من التعقيد الشديد ووقال السابق اولها فى البيع وثانيهما فى الخيار ختمنا سلم عبارة المعنى وتقدم فى البيع انه لا يصح بيع الجاني المتعلق برقبته مال بخلاف المتعلق به او داو بذمته مال وفى الخيار انه يصح بيع المرتد اه (قوله فى الاول) اى فى الجاني (قوله فيصح) الى قوله ويفرق فى المعنى الا قوله مطلقا وكذا فى النهاية الا

الغنم اى وإن لم يبلغ او ان الجزا كصرح به فى شرحه (قوله اذ املكهما الراهن) قال فى القوت فلو كان كل واحد يبيع المروهن وحده قطعاه ثم اخذ من عبارة المحرر مانسبه بجمع ان الخلاف اذ لم يكن الراهن مال غيرهما فان كان كلف قضاء الدين منه لان بيعها وحدها وبيع الولد معها ضرورة فلا يصار اليه مع وجود المال انتهى لكن الوجه انه يكلف احد الامرين قضاء الدين منه او بيعهما معا (قوله لزوم الرهن) ظاهره وان تاخر عن العقد فليتظر قوله لانها رهن كذلك (قوله فيها اذا تراحم الغرماء) اى او تصرف الراهن

مطلقا كقطاع طريق وإن تختم قلة وإذ احتجنا من الجاني لم يكن برهنا مختارا (٥٧) لعدائه لبقاء عمل الجانيه ويفرق بين هذين

وسرع الفساد الذي لا يمكن تحفيقه حيث لم يرقم بين المؤجل والحال لأن هنا بان المانع ثم الذي هو الاسراع إلى الفساد موجود حال العقد ولا يمكن تدارك كل وقع فإثر احتمال وجوده ويلزم من تأثيره رعاية الحلول والاجل على ما يأتي واما المانع هنا وهو القتل فتنتظر ويمكن بل يستل تداركه بالاسلام أو العفو فلم ينظر لاحتمال وجوده ولا رد صحة الرهن المحارب بحال وموئل مع تختم قلة نظرا إلى أن مانعه متعلق باختيار القاتل وقد لا يوجد بخلاف مسرع الفساد المذكور (ورهن المدبر) باطل وإن كان الدين حالا لاحتمال عتقه كل لحظة بموت السيد فجاء (ر) رهن (المعلق عتقه بصفة يمكن شتيها لحول الدين) يعني لم يعلم حلوله قبلها بأن علم حلوله بعدها ومعها أو احتمل الامران فقط أو احتمل حلوله قبلها وبعدها ومعها (باطل على المذهب) لفوات غرض الرهن بعته المحتمل قبل الحلول ولو تيقن وجودها قبل الحلول بطل جزما مالم يشترط بيعه قبلها في جميع الصور ولزوال الضرر وأفهم المتن صحة رهن الثاني إذا علم الحلول قبلها وكذا إذا كان الدين

قوله كقطاع إلى وإذا (قوله مطلقا) إن أراد أن تعاق المال برقبته كما يتبادر من مقابلته ما قبله فهو عنوع فلعلم المراد به شيء آخر اه سم ولعل المراد بذلك قبل الاستجابة أو بعده (قوله ويفرق) أقول في هذا الفرق بحث ظاهر لانه أراد بالاسراع إلى الفساد كونه بحيث يسرع فساد هذا الظاهر كون المرتد والجاني بحيث يقتلان وكل منهما موجود حال المقدور إن أراد به الفساد بسرعة فهو امر منتظر فالوجه أن يفرق بأن الفساد يحصل بنفسه ولا بد بخلاف قتلها ما لا يحصل بنفسه وقد يتخلف فليتام ثم رايته اشار لهذا الفرق بالنسبة للحارب بقوله ولا يرد الخ فكان الوجه أن يجره هنا أيضا اه سم ولك أن تختار الأول وتنع قوله فهذا نظير الخان من تمة الفرق إمكان التدارك هنا لا ثم (قوله بين هذين) أي المرتد والجاني المتعلق برقبته قود (قوله ثم) أي في مسرع الفساد (قوله لا هنا) أي في المرتد والجاني (قوله بأن المانع الخ) متعلق بقوله ويفرق (قوله على ما يأتي) أي على التفصيل الاتي في قول المتن وإلا فإن رهنه الخ (قوله بالاسلام) أي في المرتد و (قوله أو العفو) أي في الجاني بل والمرتد أيضا كما في الامصار والاعصار التي اهلكت فيها الحدود كعصرنا (قوله ولا يرد) أي على الفرق المذكور (قوله نظر الخ) مفعول له لا تنفاد الورود (قوله باطل) أي على المذهب أه معنى (قوله يعني) أي قول المتن ولورهن في النهاية (قوله حلوله قبلها) أي زمن يسع بيعه على العادة اخذنا بما يأتي من المعنى انفا وفي الشرح في مسرع الفساد الذي لا يمكن تحفيقه (قوله بأن علم حلوله بعدها ومعها) أي أو قبلها بمن لا يسع بيعه على المادة كاهم وهاتان واخوذان ورجوع الذي للقيده هو قوله قبلها والاحتمالات الاربعه الآتية مأخوذة من رجوعه إلى قده وعلم الحلول (قوله أو احتمل الامران فقط) أي القليلة والبعيدة والقبيلة والمعية (قوله بعته المحتمل قبل الحلول) أي في الصورة الثالثة والخامسة والسادسة أي بعته بالمعروف قبله ومع في الصورتين الأولى والثانية (قوله ولو يقرن الخ) عزز قوله بئى لم يهنا لم يهنا لم يهنا (قوله قبلها أه عس وفيه مالا يخفى وقال سم هذا تفصيل لما سبق وبين الخروج هذه عن محل الخلاف أه وهو الظاهر (قوله مالم يشترط بيعه الخ) اشار به إلى قده ملاحظة في المنطوق (قوله في جميع هذه الصور) شمل ذلك صور الاحتمال وقده قال لا يثنى بيعه قبل وجود الصفة امدد المعام بوجودها إلا أن يقال هي وإن كانت عتمة قد يثاب على الظن أو يتحقق زمان قبل احتمال وجود الصفة لبيع فيه وقاه بالشرط أه عس (قوله وأفهم المتن صحة رهن الثاني إذ علم الخ) شروع في بيان المفهوم وهو صورتان هذه وقوله وكذا إذا كان الدين حالا والحاصل أن صور المعاق تسعة شتى في المنطوق باطله وحيث أن في المذهب صحيحان وواحد هو عزز القيد المقدر صحيحة (قوله إذ اعلم الحلول قبلها) أي زمن يسع البيع ولا بد من هذا القيد فيها إذا كان الدين حالا أيضا وإذا كان كذلك فالمدبر لا يعلم فيه ذلك فسقط ما قيل أن التدبير تعليق عتق بصفة على الاصح فكان ينبغي أن يصح بالدين الحال كالمعلق عتقه بصفة كالقوله الباقية أو يجمع فيها كما قاله السبكي أه معنى (قوله وفارق) أي دارق المعاق عتقه بصفة قبلها إذا كان الدين حالا (قوله بأن العتق فيه الخ) مرانفا على المعنى فرق آخر (قوله دون المعاق عتقه الخ) وإن لم يبيع المعاق عتقه بصفة حتى وجدت عتق كما رجعه ابن المقرئ بتداعى أن العبرة في العتق المعلق بحال التعليق لا بحال وجود الصفة نهاية ومعنى قال عس قوله حتى

في عين المرهون م (قوله مطلقا) إن أراد أن تعاق المال برقبته كما يتبادر من مقابلته ما قبله فهو عنوع فلعلم المراد به شيء آخر (قوله ويفرق) أقول في هذا الفرق بحث ظاهر لانه أراد بالاسراع إلى الفساد كونه بحيث يسرع فساد هذا الظاهر كون المرتد والجاني بحيث يقتلان وكل منهما موجود حال المقدور إن أراد به الفساد بسرعة فهو امر منتظر فالوجه أن يفرق بأن الفساد يحصل بنفسه ولا بد بخلاف قتلها ما لا يحصل بنفسه وقد يتخلف فليتام ثم رايته اشار لهذا الفرق بالنسبة للحارب بقوله ولا يرد الخ فكان الوجه أن يجره هنا أيضا (قوله المحتمل) أي بالمعروف وقوله قبل الحلول أي أو بعته معه (قوله ولو تيقن الخ) هل هذه

(٨ - شرواني وابن قاسم - خامس) حالا وفارق المدبر بأن العتق فيه أكد منه في الثاني وإن كان التدبير تعليق عتق بصفة بدليل اختلافهم في جواز بيع المدبر دون المعاق عتقه بصفة (ولو رهن ما يسرع فساد فان امكن تحفيقه كرتب) وعذب يحى منها

بأن تقدير الجائحة الغالب وقوعها حينئذ يبطل سبب البيع وهو المألية دون سبب الرهن وهو الدين وكلهم صح الرهن مطلقا وإن لم يشرط التجفيف أو إذا عذرو ثم إن رهن بمؤجل لا يحل قبل فساد ما كان يحل بعده أو معه أو قبله بزمان لا يسع البيع (فعل) ذلك التجفيف عند خوف فساد ما فعله المالك ووثقته عليه حفظ الرهن فان امتنع أجبر عليه فان تعذر أخذ شيء منه باع الحاكم جزءا منه وجفف بضمنه ولا يتولاه المرتهن الا باذن الرهن ان أمكن والا راجع الحاكم اما اذا كان يحل قبل فساد بزمان يسع البيع فانه يباع (والا) يمكن تجفيفه (فان رهنه بدين حال أو مؤجل يحل قبل فساد) بزمان يسع بيعه على العادة (أو) يحل بعد فساد ما معه لكن (شرط) في هذه الصورة (بيعه) أي عند إشرافه على الفساد الآن والباطل قاله الأذرعى كالسبيكي واعترضا بأنه مبيع قطعا وبيعه الآن أحق لقلة ثمنه عند إشرافه وقد يجاب بان الأصل في بيع المرهون قبل الحل المنع الاضروقه لا تتحقق الا عند الإشراف (وجعل الثمن رهنًا) مكانه قال الأستاذ قضية هذا أنه لا بد من اشتراط هذا الجمل

وجدت أي وأن حل الدين قبل وجودها أو كان حالا أو قبله بحال التعليق معتمد قوله لا يحل وجود الصفة قضيته نفوذ التعليق وإن كان مسرورا ساقى له عند قول المصنف ولو علقه بصفة وهو رهن فكالاعتاق ما ينافي والجواب أن ما يأتي بصورة بمال علقه بعد الرهن وما هنا صور بما إذا كان التعليق قبله اه (قوله تمر وزبيب) أي جيد اه ع ش (قوله على أهمال) أي شجرهما اه كرى (قوله على تفصيل الخ) ساقى بيانه عن المعنى والنهاية في هاه ش قول الشارح الرهن المطلق (قوله وفارق هذا) أي رهنه قبل بدو الصلاح (قوله حينئذ) أي حين اذ لم يبد الصلاح (قوله يبطل الخ) خبر ان اه سم (قوله دون سبب الرهن وهو الدين) فيه وقفة أذ سبب الرهن التوثيق بالدين لا نفسه (قوله وكلهم) عطف على كرتب عبارة النهاية والمعنى أو الحظ طرى يقتد اه (قوله صح الرهن) جواب فان أمكن الخ اه سم (قوله مطلقا) أي حالا أو مؤجلا يحل قبل فساد ما بعده أو معه شرط البيع وجعل الثمن رهنًا أو لا (قوله ثم إن رهن) أي قول المتن فان شرط في النهاية (قوله بمؤجل) سكت عن مقابله وهو أن رهن بحال وظاهر أن حكمه مذكور بقوله الآتي اما اذا كان يحل قبل فساد الخ اه سم (قوله فان امتنع) أي المالك اه ع ش وكذا ضمير منه (قوله باع الحاكم) بقى مال الرهن المرهون عند الحاكم وتعدر عليه أخذ شيء من المالك للتجفيف هل يتولاه بنفسه يقتدر ذلك أم لا فيه نظر ويذني ان يقال رفع امره لشخص من نوابه أو الحاكم آخر بيع جزء منه ويحفظ به كما لو ادعى عليه بحق فانه يحكم له ببعض خلفاته وليس له أن يتولاه بنفسه فلولا يجد تأنيلا ولا حاكما استتاب من يحكم له فانه باستتابته يصير خليفة ولا يحكم لنفسه وليس له أن يستقل بالبيع ويشهد لا مكان الاستتابة اه ع ش (قوله ولا يتولاه) أي لا يجوز له وظاهره ولو تبرع بالوثق بوجه بانه تصرف في ملك الغير فلا يجوز بغير إذنه اه ع ش (قوله راجع الحاكم) أي فلولا يجد الحاكم جهة فبنيته الرجوع واشهد فان لم يشهد فلا رجوع له لأن فقد الشهود تدار ويذني أن محل هذا في الظاهر وأما في الباطن فان كان صادقا جاز له الرجوع لانه فعل امر أو اجبا عليه قياسا على ما لو اشترى هبة تحت بدراع على الهلاك من أن له ذمها ولا ضمان عليه ومعلوم أن الحاكم إذا اطلق أنصرف إلى من له ولا يشرع عا فيخرج نحو مما تزم البلد وشاهدنا نحوهما من له ظهور وتصرف في محله من غير ولاية شرعية وهو ظاهر ان كان من له ولاية شرعية يتصرف من غير عوض مع رعاية المصلحة فيما تصرف فيه والافيني نفوذ تصرف غيره من ذكر الضرورة اه ع ش (قوله اما اذا كان يحل الخ) ومثله كاهو ظاهر مالو كان حالا ابتداء اه سم (قوله فانه يباع) أي والبايع له الرهن على ما يأتي في كلام المصنف اه ع ش (قوله والا يمكن تجفيفه) أي كالتمره التي لا تجفف واللحم الذي لا يتقدم البقول اه معنى قول المتن (يحل قبل فساد) أي بقيت القول بعد وان لم يعلم هل يفسد قبل الاجل صح في الاظهر اه ع ش (قوله بيعه على العادة) ولا بد من هذا القيد في الحال أيضا كاهو واضح وصرح به المعنى في معاني العتق بصفة اه سيد عمر (قوله في هذه الصورة) هي قوله أو بشرط بشقيه وهما قوله لم يحل بعد الخ وقوله أو مع الخ اه ع ش عبارة المعنى في هاتين الصورتين اه (قوله أي إشرافه على الفساد) ويذني ان مثل إشرافه على الفساد ما لو عرض ما يقتضى بيعه فيباع وان لم يشرط بيعه وقت الرهن فيكون ذلك كالشرط حكما ومن ذلك ما يقع كثيرا في قرى مصر من قيام طائفة على طائفة واخذ ما بأيديهم فاذا كان

غير قوله السابق بان علم حله بعد ما الآن يقصدهم هذا تفصيل ما سبق وبين آخر وجه هذه من محل الخلاف (قوله يبطل) خبر ان وقوله لم يشرط الرهن جواب فان أمكن وقوله ثم إن رهن بمؤجل الخ سكت عن مقابله وهو ان رهن بحال وظاهر ان حكمه مذكور بقوله الآتي اما اذا كان يحل قبل فساد الخ قولاهم اما اذا كان يحل الخ ومثله كاهو ظاهر مالو كان حالا ابتداء (قوله وقد يجاب الخ) ير عليه ان أصالة المنع إتمامه عند عدم رضاهما أو تراهما على البيع اما عنده فلا كلام في جواز أو اتفاقهما على الشرط رضا ببيع قبل الحل ونوافق عليه قول المصنف وجعل الثمن رهنًا قال رضى في شرحه قضيته انه لا بد من اشتراط هذا الجمل وهو كذلك اذ جرد الاذن بالبيع لا يقتضى رهن الثمن بالدين المؤجل واتما يقتضى وفاة الدين من الثمن ان كان حالا

فوجب له هذا التوهم (صح) الرهن في الصور الثلاث لاتنفا، والمخذور مع شدة الحاجة (٥٩) للشرط في الأخيرة وبه فارق ما يأتي ان

الاذن في بيع المهرن بشرط جعل ثمنه رهنا لا يصح (وبيع) المهرن في تلك الثلاث وجوبا اي يرفعه المرتن للحاكم عند نحو امتناع الراهن ليبيعه (عند خوف فساد) حفظا للثمن فان اخره حتى فسد ثمنه (ويكون ثمنه) في الأخيرة (رهنا) من غير انشاء عقد علا بالشرط ويجعل ثمنه رهنا في الاوليين بانشاء العقد (فان شرط منع بيعه) قبل الفساد (لم يصح) الرهن مناقاة للشرط لمقصود التوثق (وان اطلق) فلم يشترط بيعا ولا عدمه (فسد) الرهن (في الاظهر) لتعذر استيفاء الحق من المهرن عند المحل افساده قبله والبيع قبله ليس من مقتضيات الرهن والثاني يصح ويبيع عند الاشراف على الفساد لان الظاهر ان المالك لا يقصد اتلاف ماله ونقله الى الشرح الصغير عن الاكثرين ومن ثم اعتمد الاسنوي وغيره (وان لم يعلم هل يفسد) المهرن (قبل) حلول (الاجل) (صح) الرهن المطلق (في الاظهر) لاذلاصل عدم فساد قبل الحلول وفارقت هذه نظيرتها السابقة في المعلق عقته بصفة يحتمل سيقها للحلول وتأخره عنه بتشوف الشارع للعق

من اريد الاخذ منه فهو ناعته دابة مثلا واريد اخذها وعرض اياها بعد مثلا جازله البيع في هذه الحالة فوجمل الثمن مكانه ويؤيده مسئلة الحظنة المبثلة الآية اه عثر (قوله فوجب) اي الاشتراط اه عثر (قوله في الأخيرة) اي فيما بعد او الثانية بشقيه (قوله وبه) اي قوله مع شدة الخ (قوله ليبيعه) اي الحاكم كما هو ظاهر وعبرة القسوت صريحة فيه اه رشيدى (قوله فان اخره) اي المرتن بعد اذن الراهن له في البيع او تمكته من الرفع للقاضي ولم يرفع سم وعش (قوله ويجعل ثمنه الخ) اي ويجب ان يجعل وعبرة سم على حب لو ابد رهننا قبل الجعل الى التصرف في الثمن هل ينفذ لانه غير مهرن وجوبه الظاهر لا لانه لم يوجد استيفاء عن الدين معتبر اه اقول والمالك برهنه له ولا التزم توفية الدين منه ويبيعه الان بفوت ما التزمه فكان كمن اشترى عبدا بشرط اعاقته ليس له التصرف فيه قبل الاعتاق مع كونه مملوكا له اه عثر (قوله بانشاء العقد) خالفه المصنف فقال ويكون ثمنه رهنا، مكانه في الصور كلها بلا انشاء عقد اه قول المتن (فان شرط منع بيعه) ينبغي رجوع هذا للصور الثلاث بخلاف قوله، لاني وان اطلق فسد ثمنه بنفي اختصاصه بالثالث كما يؤخذ من قوله السابق لكن شرط في هذه الصورة فان مفهومه عدم اعتبار هذا الشرط في غيرها اه سم (قوله قبل الفساد) الى قول المتن ويجوز في النهاية والمغنى (قوله فلم يشترط بيعا) ولو اذن في بيعه مطلقا لم يقيد به عند الاشراف على الفساد ولا لانه لم يلزم بيع حلا للبيع على كونه عند الاشراف على الفساد ولا لاحتماله ليبيعه الآن فيه نظر والا قرب الاول لان الاصل ان عبارة المكافئ تصان عن الانهاء اه عثر (قوله لانه ساد به الخ) عبارة النهاية والمغنى لان البيع قبل المحل لم ياذن فيه وليس من مقتضى الرهن اه (قوله ومن ثم اعتمد الاسنوي وغيره) لكن المعتمد الاول نهاية ومغنى ومنزج وم (الرهن المطلق) اي لا شرط بيع ولا عدمه ولو رهن الثمرة مع الشجر صح مطلقا حال اكان الدين او مؤجلا اذا كان الثمرة على التجفيف فله حكم ما يسرع اليه الفساد فيصح تارقه وفساد اخرى ويصح في الشجر مطلقا الى سواء كان ثمره على التجفيف او لا ووجهه عند فساد في الثمرة البناء على تفريق الصفة وان رهن الثمرة منفردة فان كانت لا تجفف فهي كاي تسارع فساده وقد مر حكمه والاجاز رهنها وان لم يبد صلاحها ولم يشترط قطعها لان حكم المرتن لا يبطل باحتياجها بخلاف المبيع فان حق المشتري يبطل ولورهنها يؤجل محل قبل الجذاذ واطلاق الرهن بان لم يشترط القطع ولا عدمه لم يصح لان العادة في الثار ابقاء الى الجذاذ فاشبه ما لورهن شيئا على ان لا يبيعه عند المحل لا لابعدا يام ويجبر الراهن على (اصلاحها) من سقي وجذاذ وتجفيف ونحوها فان ترك اصلاحها برضا المرتن جاز لان الحق لها لا بعد رهما وهما مطلق التصرف وليس لاحدهما منع الآخر من قطعها وقت الجذاذ اما قبله فاكل منهما المنع ان لم يبدع اليه ضرورة ولو رهن ثمرة يخشى اختلاطها بدين حال او مؤجل محل قبل اختلاط او بعده بشرط قطعها قبله صح لاذلا منع وان اطلق الرهن صح على الاصح فان اختلط قبل القبض حيث صح العقد انتهى (قوله فوجب له هذا التوهم) قد يقال غابة الالتفات لهذا التوهم جواز الاشتراط لا وجوبه لان ان يريد وجب جواز الاشتراط لكن على هذا لا يطابق المراد (قوله فان اخره حتى فسد ثمنه) عبارة الروض وشرحه فلما اذن الراهن للمرتن في بيعه ففرض بان تركه او لم ياذن له وترك الرفع الى القاضي كما بحثه الراعي وقواه النووي ضمن وعلى الاول قيل سياتى انه لا يصح بيع المرتن إلا بحضرة المالك فينبغي حل هذا عليه واجيب بان بيعه إنما امتنع غيبة المالك لكونه لا استيفاء وهو منهم بالاستعجال في ترويج السلعة بخلافه هنا فان غرضه الزيادة في الثمن ليكون وثيقة له اه (قوله ويجعل ثمنه رهنا) لو ابد رهننا قبل الجعل الى التصرف في الثمن هل ينفذ لانه غير مهرن وجوبه الظاهر لا لانه لم يوجد استيفاء عن الدين معتبر (قول المصنف فان شرط منع بيعه) ينبغي رجوع هذا للصور الثلاث بخلاف قوله لاني وان اطلق فسد ثمنه بنفي اختصاصه بالثالث كما يؤخذ من قوله السابق لكن شرط في هذه الصورة فان مفهومه عدم اعتبار هذا الشرط في غيرها (قوله ومن ثم اعتمد الاسنوي) لكن المعتمد الاول

(وان رهن) يؤجل (لم لا يسرع لفساده فطر اما عرضه للفساد) قبل الحلول (كحظنة ابتلت) وان تعذر تجفيفها (لم يفسخ الرهن بحال)

انفسخ لعدم لزمه او بعده فلا يل ان اتفاقا على كون الكل او البعض رهنًا فذلك قول الاقل قول قول الرهن
في قدره يمينه ورهنه ما اشتد به من الزرع كيهما فان رهنه مع الارض او مفردا او بقل فمكره من الثمرة
مع الشجرة او مفردا قبل بدو الصلاح وقد مرهنا في واكثر ما في النهاية قال ع ش قوله عند فساد
الثمرة بان كانت مالا يتجفف و رهنه في جمل محل بعد فسادها او معه ولم يشترط بيعها عند الاشراف على
الفساد وقوله والاجازى بان كانت تجفف باجتماعها في نزول الحاجة بها وقوله ورهنه ما اشتد اي ببيع
ان ظهرت حاجاته كالشعير والافلام ع (قوله وإن طر) غابو (قوله قبل قبضه) اي ببيع بعد القبض
وانه رهن انتهى عاب وخروج بعد القبض قبله فلا يباع قهر على الرهن لان الرهن غير لازم حيث
انتهى ببيعها ع ش (قوله لانه يغتفر في الدوام الخ) الا ترى ان بيع الاق باطل ولو اتي بعد البيع
وقبل القبض لم يفسخ فيها ع ش (قوله ببيعها) كان غير التثنية عا على المثلين الاولى قوله وإن لم
يعلم الخ الثانية قوله وإن رهنه ا سيد عمر والا قرب امرج الضمير طر وما ذكر في المتن قبل القبض
وطر وبعده (قوله ان امتنع) اي الرهن من البيع اغنى (قوله وقبض المرهون) عطف على قوله امتنع اما
إذ لم يقبض فلا يجبر إذ لا يلزم الرهن إلا بالقبض فلا وجه للاجبار ا سيد عمر عبارة ع ش اما قبل قبضه فلا
اجبار لان الرهن جائز من جهة فله فسخه او قال الرشيدى الو او فيه لعل ا ه وهو احسن (قوله ويجعل
ثمته الخ) ظاهره انه يحتاج الى انشاء عقده وقياس ما سبق له آتافا قياس كلام المغنى السابق انه لا يحتاج
هذا الى انشاء عقده ا سيد عمر (قوله اجماعا) الى قوله نعم إن رهنه في النهاية (قوله بعد الرهن) اي بعد
لزمه اخذ اعماء باقى في شرح فلو تألف في يد الرهن الخ من قوله لانه مستعير الآن اتفاقا من قوله لانه مستعير
وهو ضامه مادام لم يقبضه الخ (قوله اي باقى على حكمه الخ) عبارة الشارح المحلى اي باقى عليه لم يخرج عنها
من جهة المعبر الى ضمان الدين في ذلك الشيء وإن كان يباع فيه كسابق انتهت فاعلم قول الشارح مر وإن
يبع غرضه منه ما في قول اللجل وإن كان يباع فيه وإلا فبقا حكم العارية بعد البيع من ا بعد البعيد بل
لا وجه له فليراجع ا رشيدى اقول عبارة المغنى في شرح يرجع المالك بما يبيع نصها سواء يبيع بقيمته
ام باكثر اى ان قال هذا على قول الضمان واما على قول العارية فيرجع بقيمته ان يبيع بها او باقل وكذا
باكثر عند الاكثر ا ه وبه يظن وجه بقا حكم العارية بعد البيع (قوله وإن ابيع) كذا في النسخ
حتى نسخة الشارح والظاهر بيع ا سيد عمر (قوله لان الانتفاع) اي الانتفاع المستعير (هنا) اي فيما
إذا استعار شيئا لرهنه (قوله فهو) اي الانتفاع المذكور ولعل الاولى وهو هو او الحال (قوله ومن ثم) اي
اجل المناقاة (قوله صح) اي عقد العارية (هنا) اي فيما إذا كانت الاستعارة لغرض الرهن (قوله كالنقد)
اي وإن سحت اعارته في بعض الصور ا ه اسم عبارة المغنى وشمل كلامهم الدرام والذناير فصح اعارتها
لذلك وهو المنتجه كقوله الاسنوى ا ه اذ التها بق الحق بذلك مالو اعارها صرح بالترتيب بها وللضرب
على صورتها وإن لم تصح اعارتها في غير ذلك ا ه قال ع ش قوله وهو المنتجه الخ اي ثم بعد حلول الدين ان
وفي المالك فظاهر وإن لم يوف بيعت الدرام بحسب دين امرتهن إن لم تكن من جنسه فان كانت من جنسه
جعلها له عوضا عن دينه بصيغة تدل على نقل الملك وقوله وصرح اي المعبر وقوله على صورتها اي بالوزن
بهما إذا كان وزنها معلوما وتكونان كالصنعة التي تعال للوزن بها وقوله في غير ذلك اي كاعارتها للنفقة ا ه
(قوله ولان الاعيان كالنقد الخ) عطف على قوله لان الانتفاع بالمعنى والنهاية لانه كما يملك ان يلزم
ذمة من غيره ينبغي ان يملك الزام ذلك عين ماله لان كلا منهما محل حقو تصرفه فلم يله ان يتعلق للدين بذمته
حتى لو مات محل الدين ولو تلف المرهون لم يلزمه الاداء (قوله بدين) يعني بذمته اي بالوزن من غيره ذمته
(قوله وبدين) اي ماله اي بالوزن من غيره بدين ماله قول المتن (جنس الدين) اي كذهب وفضو قدره
كشرة او مائة ناقة ومعنى (قوله في الجواهر) هو القمولى (قوله ويؤيده ما باتى الخ) هذا التأييد لما يظهر
(قوله كالنقد) اي وإن سحت اعارته في بعض الصور

وإن طر ذلك قبل قبضه لانه
يغتفر في الدوام مالا يغتفر
في الابتداء فباع فيها
عند تعدد تجفيفه قهر على
الرهن إن امتنع وقبض
المرهون ويجعل ثمته رهنًا
مكانه حفظا للوثيقة (و يجوز
ان يستعير شيئا لرهنه)
اجماعا وإن كانت العارية
ضمنا كما قال غيره ا رهن
عبدك على ديني ففعل فانه
كالوقضه ورهنه (وهو)
اي عقد العارية بعد
الرهن لا قبله خلافا لما هو
بعض عبارات (في قول
عارية) اي باقى على حكمها
وإن يبيع لانه قبضه باذنه
لينتفع به (والاظهر انه
ضمان دين في رقة ذلك
الشيء) لان الانتفاع هنا
إنما يحصل باهلاك الدين
ببيعها في الدين فهو مناف
لوضع العارية ومن ثم صح
هنا فيما لا تصح فيه كالنقد
ولان الاعيان كالنقد
والضمان يكون بدين وبعين
كما باتى فيه والمهم قوله في
رقبته انه لا يتعلق شيء من
الدين بذمة المعبر وإذا ثبت
انه ضمان (فيشترط ذكر
جنس الدين وقدره وصفته)
كحلوله وتاجيله وصحته
وتكسيره كافي الضمان نعم
في الجواهر لو قال له ا رهن
عبدى بما شئت صح ان
يرهنه باكثر من قيمته ا ه
ويؤيده ما باتى في العارية

من تحت انتفع به بما شئت وبه يندفع التنظير فيه بأنه لا يذم معرفة الدين (وكذا المروون (٩١) عنه) وكونه واحدا ومتعددا (في الاصح)

لاختلاف الغرض بذلك فان خالف شيئا من ذلك ولو بان يعين له فيدافيرهن من وكيله او عكسه على ما يحتمل بعضهم او يعين له ولي محجور فيره من مته بعد كاله بطل كما لو عين له قدرا فزاد لان نقص وكيله واستعاره ليره من واحد فره من اثنين او عكسه (فلترافيد) الراهن ضمن لانه مستعير الا ان اتفاقا وفي يد المرتين فلا ضمان) عليهم اذا المرتين امين ولم يسقط الحق عن ذمة الراهن نعم ان رهن فاسدا ضمن بالتسليم على ما قاله غير واحد لان المالك لم ياذن له فيه ولا نهى مستعير وهو ضامن مادام لم يقضه من جهة رهن صحيح ولم يوجد ويلزم من ضمانه تضمين المرتين لرتب يده على يد ضمانه ويرجع عليه ان لم يعلم الفساد وكونها مستعارة وافق بعضهم بعدم ضمانه تحتج بانها بطل الخصوص وهو الترتبة هنا لا يطل العموم وهو اذن المالك بوضعه تحت يد المرتين وبافتاء الجلال البلقي في وكيل رهن بالف رهته بالف وخساسة بعدم ضانه لانه لم يتعد عين الراهن وفي مستاجر شي فاسدا لجره جاهلا بالفساد بان الثاني لا يضمن وتردد في ضمان

على القول بأنه عارية لا على القول بأنه ضمان فتأمل اه رشیدی (قوله بما شئت) سیاق فی العاریه بان المعتمد فی انتفع بما شئت انه بتقید بالمعتاد فی مثله فقیاسه انه بتقید هنا بما عتاد رهن مثله علیه فلیتأمل سم علی حج وقد یفرق بان الانتفاع فی المعاری بغير المعتاد یعد منه ضرر علی المالك بخلاف الرهن باكثر من قيمته لا یعد ضرر علیه اذ غایته ان یباع فی الدین وما زاد علی ثمنه باقی ذمة المستعیر اه عن (قوله التنظیر فيه) ای فیما فی الجواهر من صححه بان اكثر من قيمته قول المتن (وكذا المروون عنه) ولا یشرط شیء بما ذكر علی قول العاریه اه معنی (قوله وكونه واحدا الخ) قد یضمه معرفة المروون عنه فتأمل اه سم ولعل لهذا اسقطه المعنی وتكلف عش فی منع التضمن بما فيه نظر (قوله زيد الخ) او فاسدا فایره من عدل لم یصح الرهن اه عش (قوله علی ما یحتمل الخ) وهو الاو وجمه بنهایه (قوله او یعین له ولی محجور) قد یقال وعكسه كذلك نظیر مسألة الوکیل یصور بین یجنون متقطع اقیم علیه ولی یتصرف عنه فی اوقات جنونه یتصرف هو بنفسه فی اوقات افاقته اه سید عمر ای وبن طرا علیه الجنون وایم علیه ولی یتصرف عنه (قوله بطل) ای لم یصح عش وهو جواب فان خالف الخ رشیدی (قوله كما لو عين له قدرا فزاد) فانه یطیل فی الجیع لا فی الزائد فقط بنهایه ومعنی (قوله فی يد الراهن) ای ولو بعد انفكاكه سم وعش (قوله او فی يد المرتین الخ) ولو اعتهقه المالك فكاعتق المروون فینفذ قبل قبض المرتین له مطلقا وبعده من المورس دون المعسر ولو اتلفه انسان اقیم بدله مقامه كما قال الزركشي انه ظاهر كلامهم بنهایه ومعنی قال عش (قوله مطلقا ای موسرا او معسرا) وقوله ولو اتلفه ای المعاری للراهن وقوله اقیم بدله مقامه ای بلا انشاء عقدا (قوله علیه الخ) عبارة المعنی علی المرتین بحال لانه امين ولا علی الراهن علی قول الضمان لانه لم یسقط الحق عن ذمته ویضمنه علی قول العاریه اه (قوله اذ المرتین الخ) علة لعدم تضمین المرتین (قوله ولم یسقط الخ) من السقوط وعلة لعدم تضمین الراهن اه عش وهو الظاهر الموافق لما مر عن المعنی خلافا لما قال الرشیدی من ان قوله ولم یسقط الخ معطوف علی قول المتن فلا ضمان اه (قوله ان رهن) ای المعیر (فاسدا) ای رهن فاسدا (قوله یاذن له فيه) ای فی الرهن الفاسد (قوله ولم یوجد) ای الاقباض عن رهن صحیح (قوله لترتب يده) ای ترتب اعتنا اخذا من قوله الاتي ویرد الخ اه سم (قوله ویرجع علیه) ای المرتین علی الراهن (قوله وكونها الخ) عطف علی الفاسد اه كری ای والضمیر للعين المروهة ولعل المراد ان جعل كلام الراهن المذکورین والا فلا یظهر وجه عدم الرجوع بمجرد العلم بالامر الثاني فقط (قوله بعدم ضمانه) ای عدم ضمان الراهن الفاسد اه كری ای لا الراهن ولا المرتین (قوله لانه لم یعد) یقال علیه بل تعدی بتسليمه اذ هو ممنوع من التسليم علی هذا الوجه اه سم (قوله وفي مستاجر الخ) عطف علی فی وكيل الخ (قوله بان الثاني) علی بعدم ضمانه بحرف واحد مع تقدم الجور وكافی قوله فی الدار زيد والحجرة عمرو (قوله فاسدا) استجارا فاسدا (قوله اجره) ای المستاجر المذکور (قوله بالفساد) ای فسادا لاجارة الاولى (قوله بان الثاني) ای المستاجر الثاني (قوله وتردد الخ) من كلام البعض والضمیر للجلال اه كری (قوله ویرد الخ) ای افتاء البعض اه كری (قوله لانه لم یاذن الخ) ملاقاته للاحتجاج السابق ویرد ذلك بهذا محل تأمل

(قوله انتفع به بما شئت) سیاق فی العاریه بان المعتمد فی انتفع بما شئت انه بتقید بالمعتاد فی مثله فقیاسه انه بتقید هنا بما عتاد رهن مثله فلیتأمل (قوله وكونه واحدا الخ) قد یضمه معرفة المروون عنه فتأمل (قوله علی ما یحتمل بعضهم) وهو الاو وجه (قوله فلو تاتف فی يد الراهن) شامل لما قبل الرهن ولما بعد انفكاكه وعبارة العراق فی شرح البهجة اما لو تاتف فی يد الراهن قبل الرهن او بعده فانه یجب علیه ضمانه اه وفي شرح م و لو اعتهقه المالك فكاعتق المروون فینفذ قبل قبض المرتین له مطلقا وبعده من المورس دون المعسر ولو اتلفه انسان اقیم بدله مقامه كما قال الزركشي انه ظاهر كلامهم (قوله لترتب يده) ای

الاول فاذا لم یضمن الثاني مع ان المالك لم یاذن صریحا بوضعه تحت يده فالمرتین فی مسئلتنا ولی لان المالك اذن فی وضعه تحت يده ویرد بان لم یاذن فی وضعه تحت يده لا بعدد صحیح ولم یجد قال وجه ضمان المرتین كما تقرروا ن مقاله الجلال فی نظره واضح (ولا رجوع للمالك) فيه (بعد

قبض المرتين) والائت قائدة هذا الرهن بخلافه قبل قبضه لعدم لزومه (فإن حل الدين أو كان حالا ورجع المالك للبيع) لأنه قد يفدى مسكه (وباع أن لم يقبض) بضم أوله (الدين) من (٦٢) جهة الرهن أو المالك أو غيرهما كتعريض بيعه الحام أو أن لم ياذن المالك ولو أسر

الراهن كما يطلب ضمان
الذم وان ايسر الاصيل
(ثم) بدعيه (يرجع
المالك) على الراهن (بما
بيعه) لانه لم يقض من
الدين غير زاد ما بيع به عن
القيمة ونقص عنها لكن بما
يتبان به ادبى الحاكم
لا يمكن فيه اقل من ذلك
(تنبيه) الغر شارح
فقال لنسا مرون يصح
بيعه جزا بغير اذن المرتهن
وصورته استعار شيئا ليرهنه
بشروطه ففعل ثم اشتراه
المستعير من المغير بغير اذن
المرتهن وهذا الذي جزم به
احتمال للبلقيني تردد بينه
وبين مقابله من عدم الصحة
ورجح هذا جمع قول بلوالوا
بما قيل ان الجر جاني صرح
بالاول اسكن الحق انه
الوجه لان شراءه لا يضر
المرتهن بل يؤكد حقه لانه
كان يحتاج لمراجعة المغير
وربما عاقه ذلك وبشراء
لواهن ارتفع ذلك ولو حكم
شافعي برهن ثم استاده
الراهن فافلس او مات لحكم
بخالف يرى قسمته بين
الغرماء بما نفذان كان من
ذهب بطلانه يقض الراهن
حين افلس او مات بعد
صحته لان هذه قضية طرات
لم يتناولها حكم الشافعي
لا تتناقض مع الحق.

ذكره ابو زرعة واما يتجه ان حكم شافعي بالصحة اما اذا حكم بوجبه فيتناول
الحال لانه مفيد مضاف فيقيم الاثار المرجوة والذات التابعة (فصل في شروط المهرين) ولو لم يهرن (شروط المهرين به) ليصح الرهن

عش قول المتن (كونه ديناً) أى نفس الامر لما أتى من قوله ومم دين الخ اه عش (قوله ولو زكاة) أى تعلقت بالذمة ويحمل القول بالمنع على عدم نقلها بها اه نهاية قال عش بان تلف المال بعد التمكن من اخراج الزكاة لتسكون دينها لتعلقها حيثئذ بالذمة ثم انحصر المستحقون فواضح وإلا فهل المراد انه يجوز الرهن من كل ثلاثة فأكثر من كل نصف فيه نظر او من الامام او يتبع هنا سم على حج اقول الظاهر انه يجوز من كل ثلاثة ومن الامام ايضا لأن كلام الصنفين اذا قبض برى الدافع فكان الحق انحصر فيهم لكن في حاشية شيخنا الزادى أنه لا بد من حصر المستحق ليكون المرهون به معلوما دون ما اذا تعلقت بالعين وعلى هاتين الحالتين يحمل الكلامان المتناقضان اه فاقم قوله لا بد من حصر المستحق عدم الصحة في غير ذلك وقوله على عدم تعلقها أى بان كان النصاب باقيا فانها حيثئذ تتعلق بعين المال تتعلق شركة اه عش عبارة المخفى والاسنى والمعتمد الجواز بعد الحول كإفى اصل الروضة لأن الزكاة قد تجب في الذمة ابتداء كزكاة الفطر ودوامان يتلف المال بعد الحول وبتقدير بقائه يتعلق به ليس على سبيل الشركة الحقيقية لأن له أن يعطى من غيره من غير رضا المستحقين قطعا فاصارت الذمة كأنها منظر اليها اه وقولها وبتقدير بقائه الخ مخالف لما في الشرح والنهاية (قوله او منفعة) الى قوله وقدره في المخفى لإلا قوله مينا (قوله لتعذر استيفائه) أى العمل في إجارة العين (قوله وان بيع المرهون) غاية لتعذر الاستيفاء (قوله معلوما) خبر بعد خبر اقول المتن كونه (قوله للوجه) أى الدين (قوله اورهن) أى المدين (قوله باحد الدينين) أى من غير تعيين (قوله وقدينى العلم الخ) أى اذا حذف التقييد بالقدرة والصفة امامه فلا يجوز اتحاد الدينين قدر او صفة فالرهن باحدهما باطل مع العلم بقدره وصفته عش ورشيدى عبارة المخفى ثانياً اى الشرط كونه معلوما للعاقدين فلو جهلاه او احدهما لم يصح اه (قوله بنا فيه) أى العلم (قوله لغا الخ) أى لتبين عدم الدين في نفس الامر (قوله او ظن صحة شرائط الخ) أى فى العلم بفساد الشرط بالاولى وهذه المسئلة بسطها فى الروض سم على حج اه عش (قوله رهن فاسد) قال فى شرح الارشاد كذا اذا اشترى او اقترض شيئا من دأته بشرط ان رهنه بما فى ذمته فان البيع وان قيد للشرط لكن الرهن صحيح لانه صايف مخلص على حج اه عش عبارة الرشيدى صورته كإفى شرح البهجة أن يكون له على غيره دين فيعيه شيئا بشرط ان رهنه بدينه القديم او به وبالجديد وحيثئذ فى قول الشارح مر او ظن صحة شرطه رهن فاسد مسأحة والعبارة الصحيحة ان يقال او ظن صحة شرط بيع فاسد ويجوز ان يكون قوله فاسد وصفا للشرط اه اقول يرد على كل من التصورين ان الشيء المذكور فيهما لم يخرج عن ملك الدائن فإمعنى صحة رهنه بدينه (قوله لوجود مقتضيه) أى مقتضى الرهن وسببه وهو الدين (قوله بخلاف الضمان) فانه يصح ويكون ضمانا لتسعة اه عش (قوله اذا المؤثر هنا) أى فى فساد الرهن (قوله اذهذه العبارة الخ) ان كانت العبارة بما على الخ بالمعنى او بما على الباء وكان الذى عليه تسعة فقط اتضح ما أفاده اما اذا كانت بما بالباء وكان ما عليه أكثر من تسعة دعوى المراد قلما ذكره على تأمل وإن كان معنى من درهم الى عشرة تسعة اذ يصير قوله من درهم الى ثمانية او ثمانية الى عشرة فليجرح اه شديد مر ويظهر ان كلا من الباء ومن هنا معنى عن او ما على صادق لجميع دينه وبعضه فلا فرق بين العبارتين ولا بين كون ما عليه تسعة أو أكثر (قوله ولا يغنى عنه لفظ الدين الخ) لا يخفى أن حقيقة الدين متمول من عين او منفعة متعلق

(قوله ولو زكاة) أى بان تلف المال ليسكون دينها لتعلقها حيثئذ بالذمة ثم انحصر المستحقون فواضح وإلا فهل المراد انه يجوز الرهن من كل ثلاثة فأكثر من كل نصف فيه نظر او من الامام او يتبع هنا (قوله لأن الاجاهم الخ) قديقال الاجاهم بجامع العلم بالمعنى المذكور وهو علم القدر والصفة فلو رهن باحد الدينين المستويين قدر او صفة المعلومين له صدق شرط العلم دون التعيين فلم يغنى العام عن التعيين فإتا تأمل فان ذلك فلا يرد على قوله قدينى المفيد جزئية الانغاء (قوله او ظن صحة) نفى العلم بفساد الشرط بالاولى وهذه المسئلة بسطها فى الروض (قوله رهن فاسد) قال فى شرح الارشاد كذا اذا اشترى او اقترض شيئا من دأته بشرط

(كونه ديناً) ولو زكاة أو
منفعة كالعمل في إجارة
الذمة لا مكان استيفائه يبيع
المرهون وتحصيله من ثمنه
لا إجارة العين لتعذر استيفائه
من غير العين وإن بيع
المرهون معينا معلوما قدره
وصفته فلو جهله أحدهما
أو رهن باحد الدينين لم
يصح الرهن وقدينى العلم
عن التعيين لأن الاجاهم
ينالیه ولو ظن ديناً فـرهن
أو أدى فبان عدمه لغا
الرهن والاداء وظن صحة
شرط رهن فاسد فـرهن
ومم دين في نفس الامر صح
لوجود مقتضيه حيثئذ قال
ابن خيران ولا يصح رهنه تك
هنا بما على من درهم الى
عشرة بخلاف الضمان
وفيه نظر ظاهر وإن افـره
الزركشى اذا مؤثر هنا الجمل
والاجاهم وهما متنفيتان اذ
هذه العبارة مرادة شرعا
اقوله بتسعة بما على وهذا
صحيح بل زاع فكذا ما هو
بمعناه (ثابتاً) أى موجودا
حالا ولا يغنى عنه لفظ الدين
اذ لا يلزم من التسمية الوجـود

(لازما) في نفسه كشمع المبيع بعد الخيار دون دين الكتابة فالزوم ومقابله وصفان للدين في نفسه وان لم يوجد حيث لا تلازم بين الثبوت والزوم وسواء وجوده واستقرار كدين قرض وانلاف لم لا كشمع مبيع لم يقض واجرة قبل استيفاء المنفعة (فلا يصح) الرهن (بالعين) المضمونة كالماخوذة بالسوم او البيع الفاسد و (المغصوبة والمستعارة) وألحق بها ما يجب رده فورا كالامانة الشرعية (في الاصح) لانه تعالى ذكر الرهن في المداينة ولاستحالة استيفاء تلك العين من ثمن المهرن وذلك مخالف لغرض الرهن من البيع عند الحاجة وانما صح ضمانها لترد لحصول المقصود بردها لقادره عليه بخلاف حصوله من ثمن المهرن فانه متعذر فيردوم حسبه لال غاية اما الامانة كالوديعة فلا يصح بها جزاؤه بل علم بطلان ما اعتمد من اخذهن من مستعير كتاب موقوف به صرح الماوردي وافتاء القفال بلزوم شرط الواقف ذلك والعمل به مردوبانه رهن بالعين لاسيما هي غير مضمونة لو تلفت بلا تعد وبان الراهن أحد المستحقين وهو لا يكون

بالذمة فلم يوجد التعاقب بالفعل فاطلاق الدين عليه مجاز كاطلاقه على ماشية ضمه وهذا مراد من قال ان لفظه يعني علم الثبوت وقول الشارح لا يلزم من التسمية الوجود ان اراد الوجود الخارجي فسلم لكنه غير مراد وان غير بالثبوت لان الدين ليس من الموجودات الخارجية وان اراد لا يلزم من التسمية تحقق المعنى في نفس الامر عند اطلاق اللفظ فيحمل تامل كما علم بقرره وتسمية المعدوم معدوما مصححة لتحقيق المعنى فعمل الذي هو العدم في نفس الامر عند اطلاق اللفظ اسيد عمر (قوله معدوما) فيه نظر و فرق بين تسمية تدل على الوجود وتسمية لا تدل على الوجود بل على القدم سم على جميع احوال (قوله لازما في نفسه) أي من طرفي الدائن والمدن عش (قوله بعد الخيار) وسياتي الجواز به من الخيار ايضا وم رشدي (قوله وصفات للدين) كما نقول دن الكتابة غير لازم و ثمن المبيع بعد انقضاء الخيار لازم والثبوت يستدعي الوجود في الحال اه كرى (قوله وان لم يوجد حيث لا تلازم) محل تامل لما هو مقرر مشهور من ان اسم الفاعل ونحوه حقيقة في حال التلبس واما اطلاقه قبل فن مجاز الاول اه سيد عمر قول المتن (بالعين) اي بسبب العين الخ اه عش (قوله المضمونة) الى قوله وذلك في النهاية (قوله والحق بها) اي العين المضمونة (قوله رده فورا) المراد بردها فورا اعلام ما السكاو بعد اعلام سقط الوجوب ومع ذلك لا يصح الرهن بها لانها صارت كالوديعة اه عش (قوله وذلك) اي استحالة الاستيفاء (قوله ضمانها) اي العين (قوله لترد) بناءا للمفعول و نائب فاعله ضمير العين (قوله هو عليه) اي الضامن على الرد (قوله اما الامانة) اي الجملة بقرينة ما مر اه رشدي (قوله اما الامانة) الى قول المتن ولا يصح في النهاية (قوله به علم) اي بقوله اما الامانة الخ (قوله من مستعير كتاب الخ) فيه تجوز فان اخذت نفع به لا يسمى استعارة فان الناظر مثلا لا يملك المنفعة حتى يعير اه عش (قوله وبه) اي بالطلان (صرح الماوردي) معتمداه عش (قوله بلزوم شرط الواقف ذلك) اي بصحة شرط الواقف ان لا يخرج الكتاب الا برهنه (قوله والعمل به) اي وجوب العمل بذلك الشرط (قوله مردود) خبر وافتاء القفال الخ (قوله وهو) اي الرهنه (قوله كذلك) اي مستحقا اه عش و الرشدي (قوله وقال السبكي الخ) المعتمد بطلان الشرط المذكور مطلقا لا معول على ما قاله السبكي نعم ينبغي امتناع اخراج الكتاب من محله حيث تاتي الانتفاع به فيه لان الشرط المذكور وان كان باطلا لكنه يتضمن منع الواقف اقراره فبجعل به بالنسبة لذلك سم على حج اه عش و رشدي عبارة النهاية والمعنى واعلم ان محل اعتبار شرط عدم اقراره وان الغنا بشرط الرهن مالم يتعسر الانتفاع به في ذلك المحل والاجاز اقراره منه لموثوق به ينتفع به في محل اخر ويرده لمحله بعد قضاء حاجته كما فني بذلك بعضهم وهو ظاهر افعال عش قوله والاجاز اخر ايجاه اي من غير رهن وعليه فلو خالفوا وضع البدل على الكتب المذكورة واخذ رهنها وتلف عنده فلا ضمان لان حكم فاسد العقود كصحيحها في الضمان وعدمه مالو اختلف فعليه الضمان ببقية تقديره كونه مملوكا وقوله في محل آخر اي ولو بعيدا على ما اقتضاه اطلاقه لكن الظاهر انه مقيد ببلد شرط عدم اقراره منه رعاية لغرض الواقف ما يمكن فانه يكفي في رعايته غرضه جواز اقراره لما يقرب من ذلك المحل وقد يشهد له مالو انهم مسجودوا تعطل ان يرهنه بما في ذمته فان البيع وانفسد للشرط لكن الرهن صحيح لانه صادق بمحلا (قوله والام يسم المعدوم معدوما) فيه نظر و فرق بين تسمية تدل على الوجود وتسمية لا تدل على الوجود بل على العدم (قوله بعد الخيار) وسياتي الجواز به من الخيار ايضا (قوله واجرة قبل استيفاء المنفعة) قال في الروض ويصح بالاجرة قبل الانتفاع في اجارة العين قال في شرحه وخرج باجارة العين المصريح بها من زيادته الاجرة في اجارة الذمة اعدم لزومها انتهى ولا يخفى اشكاله قوله لعدم لزومها فيما التامل فيه (قوله وقال السبكي الخ) المعتمد بطلان الشرط المذكور مطلقا ولا يعمل على ما قاله السبكي نعم ينبغي امتناع اخراج الكتاب من محله حيث تاتي الانتفاع به فيه لان الشرط المذكور وان كان باطلا لكنه يتضمن منع الواقف اقراره فيجعل به بالنسبة لذلك وعبارته شرحه وروا علم ان محل اعتبار شرط عدم اقراره وان الغنا بشرط الرهن مالم يتعسر الانتفاع به في ذلك المحل والاجاز اقراره منه لموثوق به ينتفع به في محل اخر ويرده لمحله عند قضاء حاجته كما فني بذلك

إن عني الرهن الشرعي فباطل أو اللغوي وأراد أن يكون المراد ذكره صح وإن جهل مراده احتمل بطلان الشرط حلال على الشرعي فلا يجوز إخراجها من رهن لعدمه ولا بفرد لخالفته للشرط أو لفساد الاستثناء فكانه قال لا يخرج مطلقا وشرط هذا صحيح لأن خروجيه مظنة ضياعه واحتمل صحه حلال على اللغوي وهو الأقرب تصحيح الكلام ما أمكنه واعترض (٦٥) الزركشي ما رجحه بأن الأحكام

الشرعية لا تتبع اللغة وكيف

يحكم بالصحة مع امتناع

حبسه شرعا فلا فائدة لها

واجب عنه بأنه إنما عمل

بشرطه مع ذلك لأنه لم يرض

بالانتفاع به إلا بإعطائه

الاخذ وثيقة تبعه على

إعادته وتذكره به حتى لا

ينساه وإن كان ثقة لأنه مع

ذلك قد يتباطأ في رده كما هو

مشاهد وتثبت الناظر على

طلبه لأنه يشق عليه

مراجعتها وإذا قلنا بهذا

فالشرط ببلوغه ثمة ولو أمكن

بيعه على ما بحث إذ لا يبعث

على ذلك الاحتئذ (ولا

يصح الرهن بما) ليس

بثابت سواء وجد سبب

وجوبه كشفقة زوجته في

الذم لا كرهته على ما

(سيفرضه) أو سيشتريه

لأنه وثيقة حتى فلا تقدم

عليه كالأشادة (و) قد يفتقر

تقدم أحد شقي الرهن على

ثبوت الدين لحاجة التوثيق

كما (لو) قال أقرضتك هذه

الدرهم وأرهنك بها عبدك

هذا أو الذي صفته كذا

(فقال أقرضت ورهنك

وقال بعتك بكذا وأرهنك

بشئ من هذا (الزوب) أو

ما صفته كذا (فقال) اشتريت

ورهنك صح في الأصح

لجواز شرط الرهن في ذلك

الانتفاع به ولم يرجع عوده حيث قالوا أقصر فغلبه الأقرب مسجد إليه ولا بد مع ذلك من رعاية المصلحة
فإعراى ما جرت به العادة في إخراج الكتب من إعطاء نحو كراسة لتفتح بها أو يعيدها ثم يأخذ بدلها فلا يجوز
إعطاء الكتاب بتمامه حتى لو كان محبوا كافي ينبغي جواز ذلك الحبيكة لأنه أسهل من إخراج جملته الذي هو سبب
لضياعه وعليه فلو جرت العادة بالانتفاع بجملته كالصحف جاز إخراجها وعلى الناظر تعهد في طلب رده أو
نقله إلى من ينفع به وعدم نصرة على واحد دون غيره ومثل المصحف كتب اللغة التي يحتاج من يطالع كتابه
إلى مراجعتها واضع بشفرة فيها لأنه لا يأتى بمقصوده بأخذ كراسة مثلاً مع شئ (ب) تقدير كونه (أ) لحاجة
إليه (إن عني) أي قصد الواقف بشرط الرهن (قوله للشرط) أي لما تضمنه الشرط المذكور من منع الإخراج
(قوله أو لفساد الاستثناء) أي قول الواقف الأبرهن ولعل أو بمعنى بل أو لتويع التعبير (وشرط هذا)
أي عدم الإخراج مطلقا (واحتمل الخ) عطف على احتمال بطلان (الخ) (قوله ما رجحه) أي من أن الأقرب
صحته وحمله على اللغوي أي معنى عبارة عن أي صحة الشرط أي فيما إذا أراد اللغوي وجعل مراده
(قوله حبسه) أي المرهون (قوله فلا فائدة لها) أي للصحة (قوله واجب عنه الخ) أي فيكون الشرط صحيحا
معمل به ولكن قال سم ما تقدم أم عني وعنه شيخنا الجواب المذكور وفاقا للشرح والنهاية (قوله مع
ذلك) أي مع إرادة المعنى اللغوي حيث علم أنه أراد به الأصل عليه حيث جهل مراده أم عني (قوله وتذكره
به حتى لا ينساه) كان الأولى بتقديمه على قوله تبعته على إعادته (قوله مع ذلك) أي كونه ثقة (قوله وتثبت
الخ) عطف على تبعته (قوله مراعاتها) أي العين المرهونة (قوله وإذا قلنا بهذا) أي بالعمل بشرطه (قوله على
ذلك) أي الإعادة (قوله كرهته على ما سيقرضه) أي رهن شخص على ما سيقرضه شخص آخر ولو قال
المضف سيقرضه لكان أحسن عبارة شرح المنهج سبب بقرض أو غيره أهو هي حسن (سيشتريه) لعل المراد
بشئ ما سيشتره به سم على حجاج أم عني عبارة السيد عمر الظاهر سيشتري به لعله على تقدير مضاف أو من باب
الخلاص والإيصال (قوله وقد يفتقر الخ) الفرض استثناءه من أطرأ كون المرهون به ديناً بتأناذا المفهوم
منه أنه ثلث قبل صيغة الرهن أم عني (قوله أحد شقي الرهن الخ) فبدل قبل شقاه جميعا في صورة القرض بناء
على أنه إنما ملك بالقبض أذمقتضى توقف الملك على القبض توقف الدين عليه إذ كيف ثبت بدون الملك
فليتأمل أم سم على صحيح وباتى مثله في الدين أذا شرط البيع الخبار للبايع أو لمال به وكذلك لم يشرط بناء على
أن الملك في زمن خيار المجلس موقوف وهو الراجح أم عني (قوله لجواز شرط) إلى المتن في المعنى الأقوله
وفارق إلى قال القاضي (قوله في ذلك) أي القرض والبيع (قوله لا يبي) أي المشتري أو المقرض المعلومين
من المقام أي بخلاف المزج فلا يتمكن فيه من عدم الوفاء لبطلان العقد حينئذ بعدم توافق الإيجاب
والقبول (قوله بخلاف البيع والكتابة) أي فإن الكتابة ليست من مصالح البيع أم عني ولعل الأولى
العكس (قوله قال القاضي ويقدر في البيع الخ) عبارة شرح الروض قال القاضي في صورة البيع
ويقدر الخ أم رشيد (قوله عقبه) أي البيع (قوله في البيع الضمني) كما لو قال اعنتك عبدك عني

بعضهم و هو ظاهرا انتهى (قوله لا تتبع اللغة) قد يقال ليس في هذا تنقيح الأحكام الشرعية لغلبة غاية ما فيه
حل اللفظ على معناه اللغوي وهو غير عرق في الشرع (قوله أو سيشتريه) لعل المراد أو بشئ ما سيشتره
(قوله أحد شقي الرهن) في- يقال بل شقاه جميعا في صورة القرض بناء على أنه إنما ملك بالقبض أذمقتضى
توقف الملك على القبض توقف الدين عليه إذ كيف ثبت بدون الملك فليتأمل الآن يصور ذلك بما إذا وقع
القبض بين الشقين بأن عقبه أقرضتك هذه الدرهم تسلمها له أو قد يمتنع ملكها بها التسليم قبل تمام

(٩ - شرواني وابن قاسم - خامس) فزجه أولى لأن التوثيق فيه أكد إذ قلنا يبي بالشرط وفارق

بطلان كاتبتك بكذا وبعثك هذا بدينار فقها بما بأن الرهن من مصالح البيع والقرض ولهذا جاز شرطه فيما مع امتناع شرط عقد

عقد بخلاف البيع والكتابة قال القاضي ويقدر في البيع وجوب الثمن وانقضاء الرهن عقبه كما يقدر الملك بالبيع للمتمسك في البيع الضمني

والذي يتجده انه لا يحتاج لذلك هنا (٦٦) لا غفرار التقدم فيه للحاجة كما تقرر بخلاف ذلك فإنه لا بد منه فيه واستغنى عن صليح

المتان الشرط وقوع احد شقي الرهن بين شقي نحو البيع والاخر بعدهما فيصح إذا قال بمعنى هذا بكذا ورهنت به هذا فقال بعت وارثت (ولا يصح) الرهن بغير لازم ولا آيل للزوم وان كان ثابتا لانه لا فائدة في التوثيق بدین يتمكّن المدين من اسقاطه فلا يصح (بنجوم الكتابة ولا يجعل الجعالة قبل الفراغ) وان شرع في العمل بخلافه بعد الفراغ للزومه حينئذ (وقيل يجوز بعد الشروع) لانه لا امر فيه الى الزوم كالثمن في مدة الخيار ويرد بان الاصل في البيع للزوم لان المقصود منه الدوام ولا كذلك الجعالة اذ لم قبل تمام العمل ففسخها فيسقط به الجعل وان لزم الجعالة بنفسه وحده اجرة المثل (ويجوز) الرهن (بالثمن) في مدة الخيار) لانه يؤل الى الزوم مع انه الاصل في وضعه كما تقرر ويحل ان ملك البائع الثمن ليكون الخيار للبشري وحده كما هو ولا يباع المهرهون الا بعد انقضاء الخيار (و) يجوز (بالدين) الواحد (رهن) بعد رهن) وان اختلف جنسهما واعترض الاسنوى تركيه بما لا يصح اذ يتقدر يتعلق بالدين برهن هو جائز

بكذا فيقدر الملك له ثم يعتق عليه لا قضاء العتق تقديم الملك اه كرى (قوله والذي يتجده الخ) يؤيده ان ما قال القاضي لا ياتي نظيره في صورة القرض بناء على انه انما يملك بالمقبض فقبله لا يكون واجبا وان قدر تقدم العقديل وان وجد بالفعل فليتامل (قوله لذلك) اي لتقدير دخوله في ملكه و (قوله كما تقرر) اي في قوله وقد يغتفر الخ اه ع ش (قوله الرهن) الى قول المتن لا يلزم في النهاية (قوله لانه لا) اي لان الامر فيه يصير الى الزوم اه ع ش (قوله اذ لم) انظره وقوله ففسخها ولها في مدة الخيار فسخ البيع اه سم اول قوله رهنها الخ مقيد بقول الشارح الا في محله الخ عبارة المغني ولا يجعل الجعالة قبل القران من العمل لان لها فسخها متى شاء فان قيل الثمن في مدة الخيار كذلك مع انه يصح كما سياتي اجيب بان موجب الثمن البيع وقد تم بخلاف موجب الجعل وهو العمل اه وهي سائبة عن الاشكال (قوله لانه يؤل) الى المتن في المغني (قوله يؤل الى الزوم) اي يصير بعد مدة الخيار لازما بالفعل اه ع ش (قوله كما تقرر) اي في قوله لان المقصود منه الدوام اه ع ش (قوله ليكون الخيار للبشري وحده) قال في شرح العباب وخرج بخياره لمشتري خياره مالا نه هو قوف وخيار البائعه لانه باق على ملك المشتري كما مر وذلك قال المتن لا يتقدم الرهن في هاتين الحالتين بخلاف ان اذن له البائعه اه سم (قوله وحده) ظاهره عدم تبين الصحة اذا كان لها وتم اه سم (قوله ولا يباع المهرهون الا بعد انقضاء الخيار) اي بان كان الثمن حالا او مؤجلا وتوافقا على بيعه ثم تعجيله لكن بشرط ان لا يجعل الاذن مشروطا بارة التعجيل بل يتوافقان على البيع حالا ثم بعد البيع يعجله كما يؤخذ من قول المصنف الا في آخر الفصل ولو اذن في بيعه ليعجل المؤجل من ثمنه لم يصح اه ع ش (قوله تركيه) اي ترهب المصنف في قوله وبالدين رهن بعد رهن اه رشيدى (قوله بما لا يصح) اعلم ان المعروف امتناع تقديم معمول المصدر وان كان ظرفا او جارا ويجوز اوجوزه بعض النحاة اذا كان ظرفا او جارا ويجوز اوجوزه فاعتراض اعتراض الاسنوى بانه لا يصح تساهل لا ينبغي بل اللائق دفعه بتخريج قول المصنف على القول بجواز ذلك ولعله لم يحرم المسئلة هذا في شرح بان سعاد لابن هشام ان كان المصدر ينحل بان والفعل امتنع التقديم مطلقا والاجاز مطلقا قال وكثير من الناس يذهل عن هذا فيمنع مطلقا هو لعل استثناء الظرف ونحوه عند بعضهم على التق الاول اه سم وقوله ينحل بان والفعل اي فعله فاعتراض الاسنوى متوجه على المتن لان ما هنا منه وان كان اطلاعه المنع متوجعا رشيدى وع ش (قوله وجائز) اي التركيب وكان الاول تقديم لفظة رهن على قوله بتقدير الخ بل الاخير الاسبق اذ تعلق بالدين برهن جائز لانه الخ (مفعول ثان) الى قوله ومكره في المغني الا قوله مع اذنه الى لقوله

العقد الا يقال يكفي ملكه بعد تمام العقد وصدق انه لم يتقدم الا احد الشقين (قوله والذي يتجده الخ) يؤيده ان ما قاله القاضي لا ياتي نظيره في صورة القرض لان القرض انما يملك بالمقبض فقبله لا يكون واجبا وان قدر تقدم العقديل وان وجد بالفعل فليتامل (قوله اذ لم) انظره وقوله ففسخها ولها في مدة الخيار فسخ البيع (قوله ليكون الخيار للبشري وحده) قال في شرح العباب وخرج بخياره لمشتري خيارهما لانه هو قوف وخيار البائع لانه باق على ملك المشتري كما مر وذلك قال المتن لا يتقدم الرهن في هاتين الحالتين بخلاف ان اذن له البائع انتهى وفي نفيه الخلاف نظر كيف وتم قول لانه ليس باقيا على ملك المشتري فعليه يصح الرهن انتهى (قوله وحده) ظاهره عدم تبين الصحة اذا كان الخيار لها وتم (قوله تركيه بما لا يصح) اعلم ان المعروف امتناع تقديم معمول المصدر وان كان ظرفا او جارا ويجوز اوجوزه بعض النحاة اذا كان ظرفا او جارا ويجوز اوجوزه فاعتراض اعتراض الاسنوى انه لا يصح تساهل لا ينبغي بل اللائق دفعه بتخريج تركيب المصنف على القول بجواز ذلك ولعله لم يحرم المسئلة هذا في شرح بان سعاد لابن هشام ان كان المصدر ينحل بان والفعل امتنع التقديم مطلقا والاجاز مطلقا قال وكثير من الناس يذهل عن هذا فيمنع مطلقا انتهى ولعل استثناء الظرف ونحوه عند بعضهم على التق الاول (قول المصنف ويجوز ان يرهنه المهرهون

وقوله والاذن قول المتن (بدن آخر) مع بقاء رهنه الاول نهاية ومعنى واسى زاد سم قال الشارح في شرح العباب ويؤخذ من التقيد ببقائه رهنية الاول انه قبض فقبل قبضه يجوز الرهن الثاني كافي البيان حاكيا فيه القطع واعتمده الرمي وبوجهه بان الرهن جائز من جهة الرهن اقباضه من الثاني فسخ للاول اه قلت بل نفس الرهن الثاني فسخ كاستنبه فيما ياتي به ويظهر عدم صحة ما استظهره ع ش مما نصه ان ظاهره اى المتن ولو قبل القبض وهو ظاهر ويوجه بقاء عقد الرهن وبان له طريفاً الى جملة رهننا بالدينين بان يفسخ العقد الاول وينشئ رهنه بهما (قوله وإن وافق) غاية قوله باذن الرهن ظاهره وإن كان قادر أو في شرح الرض وكذا لو اتفق عليه باذن المالك كاتفقه الزر كشي عن القاضي ابي الطيب والرويانى ثم قال وفيه نظر إذا قدر المالك على الاتفاق إذا لضرورة بخلاف الجناية وسبقه إلى تحوّل ذلك السبكي والوجه حل ذلك على ما إذا عجز اه وقد يمنع قولنا ظاهره الخ بناء على حل قوله لنحو غيبة الرهن أو عجزه على النشر المرتب اه سم وقال ع ش قوله باذن الرهن قيدي المستلثين وقال فيه سم على حجب ظاهره ولو كان قادر اثم قال والوجه حل ذلك على ما إذا عجز اه والاقرب الاول وبه جزم شيخنا الزبائدي في حاشيته وسم ايضا على المنهج عن م ر ويوافق قول المغنى ما نصله حتى الرقيق المروهن فقد بالمرتين باذن الرهن ليكون رهننا بالدين والقداء جائزانه من مصالح الرهن لتضمنه استبقائه ومثله لو اتفق المرتهن على المروهن باذن الحاكم لعجز الرهن عن النفقة وأغيبه ليكون رهننا بالدين والنفقة وكذلك لو اتفق عليه باذن المالك كقوله القاضي ابو الطيب والرويانى وإن نظر فيه الزر كشي اه (قوله أو الحاكم) لعله راجع لقوله أو اتفق الخ فقط (قوله أو عجزه) اى الرهن عن النفقة (قوله ايضا) اى كالدين كردى (قوله لأن فيه) اى فيما ذكر من القداء والاتفاق (قوله من جهة الرهن) اى قوله كاتفاقا في النهاية لا لقوله ومكسه وقوله من وقت الاذن (قوله من جهة الرهن) اى امان من جهة المرتهن لنفسه فلا يلزم من حقه محال نهاية ومعنى اى امانه لغيره كلفظة فليس له الفسخ لما فيه من التوثيق على الطفل ع ش قول المتن (لا يقبضه) اى فللرهن الرجوع فيه قبل القبض نهاية ومعنى (قوله أو يقبضه) (فرع) لو اقبضه المروهن ولم يقصد انه عن الرهن فوجهان بلا ترجيح قال م ر والمعتد أنه لا يقع من الرهن سم عن منهج اى ويكون أمانة في يد المرتهن بحجب رده متى طلبه المالك وينبغي تصديق المالك في كونه لم يقصد اقباضه عن جهة الرهن لأنه لا يعرف إلا منه اه ع ش (قوله مع إذنه الخ) يعنى عنه قول المصنف الآتى والظاهر الخ (قوله إن كان المقبض غيره) قد يقتضى انه لا بد من مقبض مع إذن الرهن المرتهن في القبض مع انه سياتى في النهاية والمغنى ما يشعر به انه عند إذن الرهن للمرتهن في القبض كفى قبض المرتهن ولا يحتاج إلى اقباض فليتأمل اه سيد عمر وهذا مبنى على ان ضمير غير المرتهن وليس كذلك بل هو للمرتهن وان قول الشارح إن كان الخ احتراز عما إذا كان الرهن اصل المرتهن كما يأتى في شرح والظاهر الخ (قوله عقدا رفاق الخ) اى عقد تبرع لاحتياج الى القبول فلا يلزم إلا بالقبض كالفرض اه معنى (قوله لم يجبر عليه) اى الاقباض ع ش (قوله عن يصح عقده اى الرهن) جعل الضمير للمفعول فيلزم خلو الجملة عن ضمير من يحتاج الى تقديره اى منه واعلم انه قد

عنده بدن آخر) قال في شرح الرض وغيره مع بقاء رهنية الاول قال الشارح في شرح العباب ويؤخذ من التقيد ببقاء رهنية الاول انه قبض فقبل قبضه يجوز الرهن الثاني كافي البيان حاكيا فيه القطع واعتمده الرمي وبوجهه بان الرهن جائز من جهة الرهن اقباضه من الثاني فسخ للاول اه قلت بل نفس الرهن الثاني فسخ كاستنبه فيما ياتي (قوله فهو نقص) هلا جاز بهن المرتهن لأنه المتضرر (قوله باذن الرهن) ظاهره وإن كان قادر أو في شرح الرض وكذا لو اتفق عليه باذن المالك كاتفقه الزر كشي عن القاضي ابي الطيب والرويانى ثم قال وفيه نظر إذا قدر المالك على الاتفاق إذا لضرورة بخلاف الجناية وسبقه إلى تحوّل ذلك السبكي والوجه حل ذلك على ما إذا عجز اه وقد يمنع قولنا ظاهره الخ بناء على حل قوله لنحو غيبة الرهن أو عجزه على النشر المرتب (قول المصنف بما يصح عقده اى الرهن) جعل الضمير المضاف

(عنده بدن آخر) موافق
لجس الاول أولا (في
الجديد) وإن وفى بالدينين
وفارق ما قبله بان ذاك شغل
فارغ فهو زيادة في التوثيق
وهذا شغل مشغول فهو
نقص منها نعم لو فدى المرتين
مرهونا جنى أو اتفق عليه
باذن الرهن أو الحاكم
لنحو غيبة الرهن أو عجزه
ليكون مرهونا بالقداء أو
النفقة أيضا صح لأن فيه
مصلحة حفظ الرهن (ولا
يلزم) الرهن من جهة الرهن
(إلا) باقباضه أو (بقبضه)
أى المرتين نظير ما مر في
البيع مع إذنه فيه إن كان
المقبض غيره لقوله تعالى
فرهان مقبوضة ولأنه
عقد أرفاق كالقرض ومن
ثم لم يجبر عليه وإنما يصح
القبض والاذن والاقباض
(عن يصح عقده) اى الرهن
فلا يصح من نحو صبي
ومجنون ومجنون ومكره
لاتنفاه اهليتهم ولا من
وكيل رهن

جن أو أغنى عليه قبل إقباض وكيله ولا من مرتهن إذن له الراهن أو أقبضه فطر اه ذلك قبل قبضه وأورد عليه غير المأذون فانه تصح وكالته في القبض مع عدم صحة عقده الرهن وكذا (٦٨) سفيه ارتهن وليه على دينه ثم إذن له في قبض الرهن ويجاب بانه ذكر الاول بالمفهوم كما يعلم

من قوله ولا عبده والثاني ان سلم ما ذكره في تعيين كونه بحضرة الولي وحيتنه فهو القابض في الحقيقة فلا يرد وقد لا يلزم وإن قبض لكن لعارض فلا يرد كالوشرط في بيع وأقبضه في المجلس فله حيثنفسخ الرهن بفسخ البيع (وتجزيه التباينة من الطرفين) كالعقد (لكن لا يستتبع) المرتهن في القبض (راهن) ولا وكيله في الاقباض كملكه لامتناع اتحاد القابض والمقبض ومن لم يملك الراهن وكبلا في الرهن فقط فوكله المرتهن في القبض او عقد الولي الرهن فردد المولى ثم وكل المرتهن الولي في القبض جاز إذ لا اتحاد حيثنأى لان الرشد المقضي لانزاله أبطل تسميته الآن راهن (ولا عبده) ولو ما ذونا وام ولد لان يده كيده (وفي المأذون) له في التجارة (وجه) لا تفارده باليد والتصرف كالمكاتب ويرد بالزوم من جهة السبد في المكاتب بخلاف المأذون (ويستتبع مكاتبه) كتابة صحيحة لا استقلال باليد والتصرف كالاجني ومعضا وقعت الانابة في نوبته (ولو رهن ودعة عند مودع او مغصوبا عند غاصب) او مستعار عند مستعير او رهن أصل من فرعه أو ارتهن

يقال إن وقعت من على القابض فكيف يكون من محترضا قوله ولا من وكيل راهن او على المقبض فكيف يكون من محترضا قوله ولا من مرتهن الخ وكيف يورد عليه وكذا سفيه الخ اه سم بحذف ولك ان تقول ان من واقعة على مطلق الشخص كايده عليه قول الشارع وإنما يصح القبض الخ وبعبارة الرشيدى قوله اى الرهن فيه إخراج الضمير من ظاهره لكن لا بد منه لصحة الحكم إلا انه كان عليه زيادة لفظ منه عقب قول المصنف يصح كاصنع الجلال الخ اى والخطب اه (قوله جن الخ) اى الراهن (قوله او أقبضه الخ) فيه تأمل (قوله فطر اله) اى الراهن (واورد عليه) اى على المتن جمعا (قوله غير المأذون) كان المراد غير المأذون المملوك لغير الراهن سم (قوله من قوله ولا عبده) كان المراد ان قوله ولا عبده يفهم صحة استئابة عبده غيره فيفد صحة قبض عبده سم (قوله كملكه) لان الراهن لو قال للمرتهن وكلت في قبضه لنفسك لم يصح فان قيل اطلقوا انه لو إذن له في قبضه صح وهو انابة في المعنى اجب بان اذنه اقباض منه لا توكل اه معنى (قوله ذكر الاول) هو رهنه غير المأذون الخ (قوله والثاني) هو قوله وكذا سفيه الخ اه ع ش (قوله وقد لا يلزم) اى الرهن اه كرى (قوله فله الخ) اى الراهن قول المتن (راهن) ظاهره وإن وكل في الاقباض وهو ظاهر لان يدوكله كيده فكان قابضا ومقبضا اه سم (قوله ولى) فاعل عقد والرهن مفعوله (قوله فرشد المولى) اى او عزل هو اى الولي اه نهاية (قوله لا لأغراه) اى الولي قول المتن (ولا عبده) يفيد ان عبده غيره يجوز استئابة كامر عن سم (قوله كتابا صحيحة) اخرج الفاسدة وكانه لضعف الاستقلال فيها اه سم (قوله ومبعضا الخ) عبارة المعنى والنهاية ومثله البعض إن كان بينه وبين سيده مهاباة ووقع القبض في نوبته وإن وقع التوكيل في نوبه السيد ولم يشترط فيه القبض في نوبته اه قول المتن (ولو رهن الخ) اى رهن ماله يد غيره منه كان رهن ودعة الخ نهاية معنى (قوله او مستعارا عند مستعير) اى أو مؤجرا عند مستاجر أو مقبوضا بسوم عند مستام اه معنى زاد النهاية أو ما خردا ببيع فاسد عند اخذه اه (قوله او رهن اصل من فرعه) اى تولى الطرفين باشرائه شيئا من فرعه لنفسه ثم ارتهن شيئا من ماله لفرعه (قوله او ارتهن له) الضمير المحرور يرجع إلى الاصل اى ارتهن الاصل من الفرع لنفسه إن باعه شيئا وارتهن من ماله شيئا لنفسه اه كرى (قوله من فرعه) اى المحجور اه سم قول المتن (إمكان قبضه) اى ذهابه اليه اه كرى (قوله من وقت الاذن) عبارة المعنى وابتداء من إمكان القبض من وقت الاذن فيه اى القبض لا المقدأى عقد الراهن اه (قوله مع النقل والتخيلة) اى مع زمن النقل اوزمن التخيلة اه كرى (قوله مع النقل والتخيلة) إن اراد مع زمن إمكان النقل والتخيلة فلا حاجة اليه لدخول النقل والتخيلة في القبض فاعتبار مضى من إمكان قبضه اعتبارا من إمكان النقل والتخيلة وإن

اليه عقد للمفعول فيارم خلوا الجنة عن ضمير من ويحتاج إلى تقديره اى منه فان قلت يضمر الفاعل في المصدر اى عقد فلا حاجة للتقدير قلت المصدر الذى يتحمل الضمير هو الآتى بدلا من اللفظ بفعله وعقدنا ليس كذلك فليتأمل واعلم انه قد يقال إن وقعت من على القابض فكيف يكون من محترضا قوله ولا من وكيل راهن او على المقبض فكيف يكون من محترضا قوله ولا من مرتهن الخ وكيف يورد عليه وكذا سفيه الخ وبعبارة المحرر فصل لا يلزم إلا بالقبض وإنما يصح من يصح منه العقد اه وهى ظاهرة في وقوع من على القابض (قوله غير المأذون) كان المراد غير المأذون المملوك لغير الراهن (قوله من قوله ولا عبده) كان المراد ان قوله ولا عبده يفهم صحة استئابة عبده غيره فيفد صحة قبض عبده سم (قوله المصنف راهن) ظاهره وإن وكل في الاقباض وهو ظاهر لان يدوكله كيده فكان قابضا ومقبضا (قول المصنف مكاتبه) ومثله البعض إن كان بينه وبين سيده مهاباة ووقع القبض في نوبته وإن وقع التوكيل في نوبه السيد ولم يشترط فيه القبض في نوبته كاتفى شرح الروض مر (قوله كتابا صحيحة) اخرج الفاسدة وكانه لضعف الاستقلال فيها (قوله من فرعه) اى المحجور (قوله مع النقل والتخيلة) إن كان المراد مع وجود النقل والتخيلة

له (لم يلزم) هذا الرهن (مالم يضمن من إمكان قبضه) من وقت الاذن مع النقل او التخيلة نظير ما مر في البيع لان أراد

أراد مع وجود النقل والتخليف بالفعل فهذا لا يعتبر هنا لأن العين في يد المهرتم فيكتفي في القبض بمضى الزمن
 اه سم عبارة النهاية عقب قول المهرتم من إمكان قبضه اى المهرمون كظاير في البيع لانه لو لم يكن في يده لكان
 الزوم متوقفا على هذا الزمن وعلى القبض لكن سقط القبض إقامة لدوام البقاء المقام ابتداء في اعتبار
 الزمن فان كان الرهن حاضر اعتبر في قبضه مضى زمن يمكن فيه نقله إن كان منفولا وإن كان عقار اعتبر مقدار
 التخليف وإن كان غائبا فان كان منقولا اعتبر فيه مضى زمن يمكن فيه المضى اليه ونقله ولا اعتبر فيه مضى زمن يمكن
 المضى فيه اليه وتخليته ولو اختلفا في الاذن أو في انقضاء هذه المدة فالقول للراهن اه (قوله ولا يشترط ذهابه
 اليه) وهو الاصح نهاية بمضى (قوله في غير الولي الخ) عبارة النهاية والمغنى ولورهن الاب مال له عند طفله او
 عكسه اشترط فيه مضى ماذ كرو قصد الاب قبضا إذا كان مرتبنا واقباضا إذا كان رهننا كاللاذن فيه اقال
 لرشيدى قوله لم يرد وقصد الاب خ فضيته انه لا يشترط قصد الاقباض في الاولى ولا القبض في الثانية والظاهر
 انه كذلك فاير اجمع اه قال سعدمر ينبغي ان يكتفى بالقصد ايضا فيما إذا وهب مال له طفله وهذه تقع كثيرا
 في التوازل فليقتبه لها اه (قوله أى الراهن) إلى التنبيه في النهاية وكذا في المغنى الا قوله وتزوجه اياها قول
 المهرتم (في قبضه) اى المهرمون (قوله عنه) اى عن جهة الرهن فكان الاولى التاثير قول المهرتم (ولا يبرمه) اى
 الشخص الذى بيده شئ مضمون ضمان بدمن المغضوب والمعار والمستام والمقبوض بالشراء الفاسد وما
 عدا هذه الاربعة يضمن بالمقابل حفى به يجبرى قول المهرتم (ولا يبرمه ارتناته) الضميران راجعان الى
 الغاصب وقول الشارح (وتوكيله) اى توكيل المالك الغاصب في التصرف في المغضوب ببيع او هبة او
 غيرهما (قوله وقراضه عليه) اى قراض المالك مع الغاصب في المغضوب اه كرى (قوله ونحو اجارته)
 اى كقده عليه الشركة اه نهاية (قوله) وتوكيله وقراضه وظاهر انه ان تصرف في مال القراض او فيما
 وكل فيه برى لانه سله باذن مالكة وزالت عنه بده نهاية ومغنى واسنى (قوله عن ضمانه) اى ضمان نحو
 المغضوب وهو باق لان الاعيان لا يبرم منها الا ابرا إسقاط ما في الذمة وتمليكك وكذا ان ابراه عن ضمان
 ما يثبت في الذمة بعد تملكه لانه ابراه علم بثبت نهاية ومغنى (قوله قبل رده مالكة) كذا في غالب النسخ وفي
 بعضها بدلوه هو بيده خلافا لما هو شارح وفي هامش نسخة صحيحة مقابلة على نسخة المؤلف قوله وهو بيده
 الخ كذا في نسخة الشارح التى عليها خطأ اه اقول وهو الموافق لما في النهاية والمغنى (قوله كالعارية)
 عبارة النهاية وكذا لا يبر المستعير بالرهن وإن منعه المعير الانتفاع لما مر ويجوز له الانتفاع بالمعار الذى
 ارتنه لبقاء العارة فان رجع المعير فيه امتنع ذلك عليه وللغاصب اجبار الراهن على ايقاع بده عليه ليبرامن
 الضمان ثم يستعيده منه بحكم الرهن فان لم يقبل رفع الى الحاكم ليأمره بالقبض فان اقبضه الحاكم او
 مأذونه ويرده اليه ولو قال له القاضي ابرئك واستأمنتك أو ودعتك قال صاحب التهذيب في كتابه التعليق
 برى وليس للراهن اجباره على رد المهرمون اليه لوقوع بده عليه ثم يستعيده منه المهرتم بحكم الرهن اذ لا غرض
 له في راء ذمة المهرتم اه وكذا في المغنى الا قوله فان لم يقبل الى وليس الخ قال عرش قوله قال صاحب التهذيب
 الخ لجمعه ما اه (قوله لان نحو الرهن الخ) اسقط النهاية والمغنى لفظه نحو (قوله لم يرفع) اى الرهن فاذا كان
 لا يرفع الضمان فلان لا يرفع ابتداء اولى وشمل كلامه اى المصنف ما واذله بعد الرهن في امساكه وهنا
 ومضت مدة امكن قبضه نهاية بمضى (قوله وبدل الوديع) عطف على اسم ان وقوله الضمان طارىء عليها الجملة

بالفعل فهذا لا يعتبر هنا لأن العين في يد المهرتم فيكتفي في القبض بمضى الزمن فليتامل (قوله وقراضه) قال
 في شرح الروض وظاهر انه ان تصرف في مال القراض او فيما وكل فيه برى كحاشيا في بايها لانه لم يملكه باذن
 مالكة وزالت عنه يده انتهى (قوله كالعارية) قال في الروض ولا يحرم عليه اى المستعير انتفاعه اى
 بالمعار الذى ارتنه بالارجوع وللغاصب اجبار الراهن على ايقاع بده عليه اى ليبرامن الضمان ثم يستعيده
 بحكم الرهن وليس للراهن اجباره على رد المهرمون اليه لذلك انتهى فان لم يقبل رفع الى الحاكم ليأمره
 بالقبض فان اقبضه الحاكم أو مأذونه ويرده اليه ولو قال القاضي ابرئك واستأمنتك أو ودعتك قال

عطف على خبر إن (قوله واجتماع القراض) جواب عما يقال ان قضية التمثيل لضمان اليد بالعارية مع قوله السابق وقراضه عليه انهما قد يجتمعان وكيف يجتمعان والحوال ان العارية انما تكون فيما يمنع به مع بقاء الهبة والقراض انما يكون في التقضاء كرى اى فكان ينبغي تقديمه على التذنية (قوله للترتين اى او لرهته والضرب على صورته او الوزن به كما مر عن النهاية وعش قول المتن (مقبوضة) المعتمدة لا فرق في كل من الهبة والرهن بين المقبوض وغيره نهاية ومعنى وسم قول المتن (ورهن) لورهن قبل القبض من المرتهن بدون آخر فهل يصح الرهن الثانى ويكون رجوعان الاول ولا يصح إلا بعد فسخ الاول فيه نظرو قياس ما باتى فيما لو رهن منه بعد القبض هو الثانى لكن تقدم عن شرح العباب عن البيان الصحة فانظر هو قال مر ينبغي الصحة اه سم عبارة عش قوله ورهن ظاهره انه لا فرق في ذلك بين كون المرهون عنده الثانى الاول بان رهنه عنده او لا على دين القرض ثم رهنه عنده ثانيا على دين آخر او غيره وهو ظاهر و فرق بينه وبين ما لو رهنه عند المرتهن بعد القبض حيث تنوقف صحته على دفعه العقد الاول ثم ينشئ عقدا اخر ان اراده بانه لزم من جهة الراهن باقياضه فلم يقدر على ابطاله برهنه ثانيا بخلاف ما قبل القبض فانه متمكن من فسخه متى شاء وكان الرهن الثانى فسخا لاولاه (قوله على المعتمد) تقدم عن النهاية والمغنى وسم خلافه (قوله وانما استويا) اى المقروض وغيره من الهبة والرهن (قوله وكذا فاسدة) رقا للنهاية والمغنى قال عش ولعل الفرق بين هذا وبين ما تقدم في استنباط المكاتب من اشتراط صحة الكتابة ان المادرا هنا على ما يشعر بالرجوع و ثم على الاستقلال وهو لا يستعمل إلا إذا كانت الكتابة صحيحة اه (قوله وتديره) اى وكذا اتفاق العتق بصفة مغنى وعش (قوله لمنافاة ذلك الخ) أى التدبير وكذا ضمير عنه عبارة النهاية والمغنى لان مقصود العتق وهو مناف الرهن والثانى لان الرجوع عن التدبير يمكن اه وقال الكردي اى المذكور من الكتابة والتدبير اه قول المتن (وباحالها) منه ومن ابيه كافى فتاوى القاضى زاد النهاية وضابط ذلك ان كل تصرف يمنع ابتداء الرهن طر يانه قبل القبض يبطل الرهن وكل تصرف لا يمنع ابتداءه لا يفسخه قبل القبض إلا الرهن والهبة من غير قبض اه قال عش قوله منه الخ ولو كان اى الاحبال بادخال المني ولو فى الدبر واطاق الاحبال و اراده بالحبلى استعمال المصدر في متعلقه فشمع ما لو استدخلت منه المحترم وعلت عليه وقوله الا الرهن والهبة مثلها البيع بشرط الخيار وغير المشتري والكتابة الفاسدة والجناية الموجبة لبال على ما باتى اه عش وقوله فى الدبر والصواب اسقاطه وقوله على ما باتى فيه ان الذى باتى فى الجناية خلاف ما قاله هنا فيها قول المتن (لا الوطء) ولو ائزل اه عش قول المتن (والتزويج) ولا الاجارة ولو حل الدين قبل انقضائها نهاية ومعنى واسى (قوله بمورد العقد) وهو الرقبة عش (قوله ابتداء رهن الخ) بالاضافة (قوله رهن المزوجة) اى والمزوج نهاية ومعنى (قوله الراهن وان المرتهن) اى أو كليهما أو وكل احدهما اه نهاية (أو خرس الخ) عبارة النهاية ولو خرس الراهن قبل الاذن في القبض واذن بالاشارة المفهمة قبضه المرتهن والام قبضه او بعد الاذن وقبل القبض لم يبطل اذنه اه قول المتن (وتخمر العصير) اى ولونبقله من شمس الى ظل كما يصرح به قوله الاق ونحو قول الخ اه عش قول المتن (واوابق) ظاهره وان ايسر من عودته ينبغي في هذه الحالة ان له مطالبة الراهن بالدين حيث حل لانه في هذه الحالة بعد كالتلف اه عن

صاحب التذنيب في كتابه التعليل برى مر (قول المصنف مقبوضة) المعتمدة لا فرق في كل من الهبة والرهن بين المقبوض وغيره (قول المصنف ورهن) لورهن قبل القبض من المرتهن بدون آخر فهل يصح الرهن الثانى ويكون رجوعان الاول ولا يصح إلا بعد فسخ الاول فيه نظرو قياس ما باتى فيما لو رهن منه بعد القبض هو الثانى لكن تقدم عن شرح العباب عن البيان الصحة فانظر هو قال مر ينبغي الصحة قول المصنف مقبوض بل او غير مقبوض كما مر (قول المصنف وباحالها) وكذا باحبال اصله لها كما هو ظاهر مر (قول المصنف والتزويج) قال فى الرض والاجارة ولو حل الدين قبل انقضائها (قوله او خرس الخ) فى شرح مر ولو خرس الراهن قبل الاذن في القبض واذن بالاشارة المفهمة قبضه المرتهن والام قبضه فيبطل

واجتماع القراض والعارية
يتصور فى إعاره النقد
للتزوين (ويحصل الرجوع
عن الرهن قبل القبض
بتصرف بزيل الملك كهيئة
مقبوضة) واعتاق وبيع
(ورهن) اعاد الباء لثلا
يثوم انه من المزيل
(مقبوض) لتعلق حق
الغير به لا غير مقبوض
على المعتمد وانما استويا فى
الرجوع عن الوصية لانه
لا قول فيها حالا ضعفت
بخلاف الرهن (وكتابة)
صحيحة (وكذا) فاسدة
(وتدبير فى الاظهر) لمنافاة
ذلك لمقصود الرهن وان جاز
الرجوع عنه (وباحالها)
لا متتابع بهما (لا الوطء) فقط
لانه استخدام (وبالتزويج)
اذ لا تعلق له بمورد العقد
ومن ثم جاز ابتداء رهن
المزوجة (ولو مات العاقد)
الراهن او المرتهن (قبل
القبض او جن) او اعنى
عليه او طرأ عليه سحر
سفه أو فلس او خرس ولم
تبق له إشارة مفهمة (او)
تخمر العصير أو أبق العبد

(قوله اوجنى) ظاهره ولو اوجب مالاه و ظاهر انتهى ع ش (اما غير الاخيرين) في اخراجهما نظر اه
سم (قوله ان مصير كل) اى من الرهن والبيع (قوله الوارث) ولو عا ما سم اى كناظر بيت المال اه ع ش
(قوله والا قباض) اعتمدته النهاية والمغنى ايضا (قوله وفي غيره) اى غير الموات عطف على قوله في الموات
(قوله من ينظر الخ) لم يتعرض لخصوص المفلس وقد يقال قياس بحث البلقين المذكوران يمتنع على المفلس
الاقباض بغير رضا بقية الغرماء بجامع تعلق الجع بما له بالحجر في اقباضه تخصيص وقياس منع بحقه ورده
ان لا يمتنع عليه ذلك لكن ذكر في شرح العباب تنبيهات يحصل منها انه ليس له ذلك إلا برضا الغرماء ثم نقله عن
ابن الصباغ اه فيحتاج للفرق على مقتضى رد بحث البلقين اه سم على حج ولعل الفرق ان المفلس لما كان
التصرف منه نفسه كان اقباضه تخصيصا للرهن ولم ينظر لتقدم الدب منه قبل الحجر بخلاف مسألة البلقين
فانه بموت الراهن انتهى فعله وكان تصرف الوارث امضا مافله الراهن في حياته ومقر يب منه جعلهم اجازة
الوارث الوصية تنفيذا لا عطية مبتداه اه ع ش (قوله فيعمل فيه بالمصلحة) هو ظاهر في غير المحجور عليه
بالمفلس اما هو فلا ولي له بل هو الذى يتولى الاقباض إن قلنا به ويتولى القبض لانه لا ضرر على الغرماء
فيه انتهى ع ش (قوله هو) اى الوارث (قوله منه) اى التخصص (قوله مردود) خبر وبحث الخ (لستى
التعلق الخ) عبارة النهاية بان التخصص في الحقيقة عقد المورث انتهى (قوله واما فيها) اى الاخيرين اى في
المتن بدليل قوله كالجنة انتهى سم (قوله فعاد بالانقلاب الخ) عبارة المغنى والنهاية واذنا نخل عا در هنا كما
عاد ملكا والرهن الخيار في البيع المشروط فيه الرهن سواء انحال ام لا ان كان قبل القبض لقصاص الخل عن
العصرى في الاول وفوات المالية في الثاني اما بعد القبض فلا خيار له لانه تخم في يده انتهى قال ع ش قوله لقصاص
الخل الخ وخذ منه انه لا خيار له لم تنقص قيمته بالتخلل انتهى (قوله ويمتنع) الى المتن في النهاية والمغنى
(حوال التخمر) فلو قبضه خمر او نخل استأنف القبض لفساد القبض الاول بخروج العصر عن المالية لا العقد

او جنى قبل القبض في
الكل (لم يبطل) الرهن (في
الاصح) اما غير الاخيرين
فكالبائع في زمن الخيار
بجامع ان مصير كل الزوم
فيقوم في الموت الوارث
مقام مورثه في القبض
والا قباض وفي غيره من
ينظر في امر نحو المجنون
والمغنى عليه والاخرس
المذكور فيعمل فيه بالمصلحة
وبحث البلقين ان المرتهن
لا يتقدم به على الغرماء
لان حقهم تعلق بالركة
بالموت فاقباض الوارث
تخصيص وهو ممنوع منه
مردود لسبق التعلق قبل
الموت بجران العقد فلا
تخصيص واما فيها كالجنة
فلا نه يقتدر في الدوام
مالا يمتد في ابتداء اعداد
بالانقلاب خلا ويعود
الابق وعفو المحنى عليه ويمتنع
القبض حال التخمر

او بعد الاذن وقبل القبض لم يبطل اذنه انتهى و عبارة العباب والاخرس لا يفهم وشرحه الشارح هكذا ولا
خرس طر الرهن والمرتهن قبل القبض إن كان لا يفهم بضم او لى لا يفهم من قام به مراده وغيره ويزم منه
غالباً انه هو لا يفهم مراده وغيره وذلك لان غايته انه كالمجنون وجنونه قبل القبض لا يفسخه فكذاخره غير
المفهم بناء على ما بى وقول ابن الصباغ إن به في إشارة مفهومة وكتابة لم يبطل اذنه ولا يبطل كالمجنون ضيف
بالنسبة للمجنون واما الاخرس الغير المقوم فيحتمل انه كذلك ويحتل الفرق بان للمجنون وليا يقوم مقامه
ولا مسوغ للبطلان فيه واما الاخرس الذى لا يفهم فان قلنا انه يولى عليه فكالمجنون والاحتمل بطلان الرهن
لتعذر امضائه لكن الانعام لا يفسخ مع ان المغنى عليه لا يولى عليه وبذلك اتجه جزم المتن بما ذكر ثم رابت
البنديجى قال وعندى لا يبطل والمحجب الطبرى يرجعه وصرح فيما ذكره المتن وفي نسخة حذف لا
والصواب اثباته لما علمت اه وقاتل ان يقول ان الاذن في القبض حيث لم يتصل به القبض يبطل بنحو الجنون
والخرس الذى لا يفهم ثم من يولى عليه يقوم مقامه في الاقباض او تركه بالمصلحة ومن لا يولى يبطل رهنه لتعذر
امضائه نعم ان احتمل زوال عارضه فيحتمل ان لا يبطلان وينتظر زوال العارض فليتأمل (قوله اما غير
الاخيرين) في اخراجهم انظر (قوله الوارث) هل ولو عا ما سم (قوله من ينظر في امر نحو المجنون) لم يتعرض
لخصوص المفلس وقد يقال قياس بحث البلقين المذكوران يمتنع على المفلس الاقباض بغير رضا بقية
الغرماء بجامع تعلق الجميع بما له بالحجر في اقباضه تخصيص وقياس منع بحقه ورده ان لا يمتنع عليه ذلك
لكن ذكر في شرح العباب تنبيهات يحصل منها انه ليس له ذلك إلا برضا الغرماء ثم نقله عن ابن الصباغ ولو كان
للمفلس غرماء غير المرتهن لم يجز للراهن تسليم الرهن الى المرتهن قبل فك الحجر لتعلق حق سائر الغرماء به ولانه
ليس له ان يتدبى عقد الرهن في هذه الحالة فكذا تسليم الرهن انتهى فيحتاج للفرق على مقتضى رد بحث
البلقين وقول ابن الصباغ قبل فك الحجر يشعر بانه لو انفك الحجر قبل بيع الرهن جاز له التسليم حيثئذ
فليتأمل (قوله واما فيها) اى الاخيرين اى في المتن بدليل كالجنة (قوله ويمتنع القبض) فان فعل استأنف

لوقوعه حال المالية اه معنى (قوله جلد مرون) بالاضافة عبارة المغنى ولم ماتت الشاة المارهوة في يد
الراهن او المرتن فدينغ المالكات وغيره جلد ماعاد ملكا للراهن ولم يدبرهنا اه (قوله بالمعاجة) اى من
شأنه المعالجة فلا يراد الا نديباغ بنحو القامر يحمله على دايع سم على حجج اه عش (قوله مع غير المرتن بغير
اذنه) امامه او باذنه لفسايت انه يصح نهايه ومعنى (قوله لانه حجر الخ) عبارة النهايه والمغنى اذ لو صح لغات
الوثيقة اه (قوله نعم) الى كذا في النهايه (قوله والوقف) ظاهره ولو على المرتن وقياس جواز بيعه له صحه
وقفه عليه قال المناوى وهو مأخوذ من كلامهم كذا نقل عنه اه عش (قوله لنحوردة من النحو قطعاه
للطريق و تركه للصلاة بعد امر الامام اه عش قول المتن (لكن في اعتنا الخ) اى الراهن المالك
(قوله واعتاق مالك الخ) لا يخفى ما في عطفه على مدخول لكن فكان الاول ان يقول ومثله سيدجان تعلق
برقبته المال (قوله وغيره) اى بان اعتق عن كفارة نفسه على ما باتى اه عش (قوله ويجوز) الى
قوله لقوة العتق في النهايه والمغنى الا قوله في المؤجل وقوله في الحال (قوله ويجوز) فلا يحتاج لاستثناء
انما: نذرهم من عدم انعقاد نذر المعصية اه سم (قوله بالقسمه) اى بقيمة المروهن هل اليسار يتبين بما في
المطرة او بما في القلس او بما في نفقة الزوج والقريب فيه نظرو الاقرب الاول اه عش عبارة الجيرمى
قوله بقيمة المروهن اى فاضلة عن كفاية يومه وليانه شربى اه (قوله وباقى الامرين) الى قوله في الحال بل
البلقينى لم يقيد بالحال اطلق عبارته فشمع المؤجل ووجه اعتبار الدين اذا كانت اقل تشوف الشارع الى
العتق فان اعتبار الاقل اكثر تحصيل للعتق اذ لو اعتبرنا القيمة مطلقا ففات العتق اذا كان الدين اقل وقدر عليه
فقط اه سم (قوله كما قاله البلقينى) وفي كلام شيخنا الزبائى ان البلقينى تناقض كلامه فنى ووضع قال ان
رهن بمؤجل اعتبر قيمته وبحال اعتبر اقل الامرين وفي اخر قال المعتبر اقل الامرين مطلقا اه والاطلاق
معتدا اه عش قال الرشيدى وهو اى الاطلاق معتد الشارع مر اى والمغنى كما يعلم من صنيعة اه (قوله
تشبيها الخ) لتعليل للنزود من الموسر عبارة النهايه والمغنى لانه عتق يبطل بحق الغير ففرق فيه بين المعسر
والموسر كعتق الشريك اه (قوله لقوة العتق حالا او مالا مع بقا حق التوثيق) اسقطه النهايه والمغنى
ولعله حقيق بالسقوط اذ لا يظهر لقوله او مالا موقعه منار لعله سرى اليه من شرح المنهج وله موقع هناك اذ
عبارة المنهج اعتاق موسر واولاده اه فجمع الابلاد مع الاعتاق بخلاف المنهاج حيث اخره مسئلة الابلاد

بعد التخلل (قوله ولو دينغ جلد الخ) انظر لواندينغ بنحو القامر بيع له على دايع لان يقال من شأنه المعالجة
(قول المصنف) لكن في اعتنا اه اقول اظهر هانفذه من الموسر) يدخل في ذلك ما لو رهن مالك بعض المبعوض
ذلك البعض من البعض الحر بالدين الذى له على مالك البعض ثم اعاقه فيه فصل فيه بين الموسر فينفذ عتقه
بغير قيمته وهما مكانه والمعسر فلا ينفذ عتقه واعلم ان قبض المروهن في هذه الصورة ينبغي ان يحصل بمجرد
الاذن فيه وبلغ الاذن لانه في بد نفسه فلا يرقف حصول القبض على زيادة على ذلك (قوله ويجوز) فلا
يحتاج لاستثناء انعقاد نذرهم من عدم انعقاد نذر المعصية (قول المصنف من الموسر) يدخل فيه ما لو رهن مالك
بعض المبعوض ذلك البعض عند البعض الحر بدين له عليه ثم اعاقه وفي شرح مر ولو كان للبعض دين على
سيده ف رهن عنده نصفه صح لا يجوز ان يعتقه اذ كان معسر الا باذنه فان كان موسر انفذ بغير اذنه كالمرتن
الاجنبى انتهى (اربع) في الروض وشرحه وان رهن نصف عبد ثم اعتق نصفه فان اعتق نصفه
المروهن عتق مع باقيه على الموسر دون المعسر او اعتق نصفه غير المروهن او اطلق عتق غير المروهن من
الموسر والمعسر وسرى الى المروهن على الموسر دون المعسر لانه يسرى الى ملك غير فلكا اولى انتهى وقوله
دون المعسر ظاهر كلامهم انه لا يحجر على المعسر في النصف الاخر كاللا يحجر على الموسر في امواله (قوله
وباقى الامرين) الى قوله في الحال) الباقين لم يقيد بالحال بل اطلق عبارته فشمع المؤجل ووجه اعتبار
الدين اذا كان اقل تشوف الشارع الى العتق فان في اعتبار الاقل اكثر تحصيل للعتق انما اعتبرنا القيمة مطلقا
فات العتق اذا كان الدين اقل وقدر عليه فقط (قوله كما قاله البلقينى) عبارة شرح العباب فان كان المعتبر

ولو دينغ جلد مرون مات
لم يدبرهنا لان ماليته
بالمعاجة بخلاف الخل ونحوه
نقله من شمس اطل قدلا يخلله
(وليس للراهن المقبض)
اى يحرم عليه ولا ينفذ منه
(تصرف) مع غير المرتن
بغير اذنه (بزبل الملك)
كاتبه والوقف لانه حجر
على نفسه بالرهن مع القبض
نعم له قتله قد او دفعا وكذا
لنحوردة اذا كان واليا كذا
قالوه وظاهره ان المالكية
هنا الاثاير لها ويوجه بانه
ابطال النظر اليها بحجره على
نفسه فيه بالرهن ولم ينظر
لذلك بالنسبة لنحو القود
احتياط لحق الادنى
(لكن في اعتنا) واعتاق
مالك جانيا تعلقت الجناية
برقبته عن نفسه تبرعا او
غيره (اقول اظهر هانفذه)
ويجوز كما اقتضاه كلام
الرافعى في النذر ونص عليه
في الام لكنه جزم في هذا
الباب بحرمته وحكمة القاضي
عن الفقهاء (من الموسر)
بالقيمة في المؤجل وباقى
الامرين من قيمته حالة
الاعتاق والدين في الحال كما
قاله البلقينى دون المعسر
تشبيها بسراية اعتاق الشريك
لقوة العتق حالا او مالا مع
بقا حق التوثيق بغير القيمة

وفي البجيرمي على شرح المنهج قوله لقوة العقد حالا أي بالنسبة للاعتاق وقوله أو مالا بالنسبة للإبلاذ شويري وهو علة للمعلل مع علته أو علة لقوله تشديدا ولما ورد على هذه العلة أحبال المعسر وعاقته فمقتضاها انهما يتفدان أيضا دفعه بقوله مع بقاء حق الوثيقة أو ووجه السكردي كلام الشارح بماضيه قوله حالا أو مالا الأول ان يعتق الراهن نفس المرهون كما في المتن والثاني ان يحكم بعقده باعتاق الراهن له بل بالسراية كما إذا رهن نصف عبد ثم اعتق نصفه الآخر الأصح انه يعتق ويسرى الى النصف المرهون لكن بشرط اليسار على الأصح أو ولا يخفى أنه مع بعده عن المقام يرد أن يعتق فيها كسئلة المتن في الحال لا في المال والله اعلم (قوله في المؤجل) طلقا (الخ) تقدم ما فيه (قوله) وعليه يحمل قوله (الخ) لعل المراد ان قوله المذكور بالنسبة للحال يحمل على ذلك أي على ان القيمة أقل من الدين فلذا ذكرها بالنسبة للحال فلا ينافي ان قوله المذكور شامل للمؤجل فانه لا وجه لقصره على الحال بخلافه السياق والمقصود أنه سم (قوله) وتصير (الخ) عبارة المغنى وتصير معنا أي مرهونة من غير حاجة الى عقد وإن حل الدين أو تصرف في قضاء دينه أن حل الأمر وعبرة النهاية والاسنى وتصير ديناً أي مرهونة بلا حاجة للعقد وإن حل الدين هذا أي كون القيمة تصير رهنا لا يحل الدين ولا يفتى الشيخان انه يخبر بين غرمها أي لتكون رهنا وبين صرفها في قضاء الدين أنه قال عش وتظهر فائدة ذلك التخيير فيما إذا كان الدين من غير جنس القيمة (قوله) فكانه بلا عقد الى المتن في النهاية لا قوله قال السبكي ومن تبعه وقوله على ما يأتي آخر الضمان بما فيه وقوله وعقده الى لومات (قوله) في ذمة المعتق وفائدة ذلك تقديم المرتن بقدر قيمة الرقيق على الغرماء إذ مات الراهن أو حصر عليه بفلس أنه عش زاد الحلبي وتقدمه بذلك على مؤنة التجيز لومات الراهن وليس له سوى قدر القيمة (قوله) كالارش (الخ) كان قطع شخص يد العبد المرهون فان ارش اليد وهو نصف قيمته يكون رهنا في ذمة الجاني قبل الغرم وفائدة ذلك كالفائدة في المقيس السابق أنه يجزى قال عش ومن فوائده ايضا انه لا يصح إبراء الراهن منه نظرا لحق المرتن (قوله) ويشترط (الخ) أي لعينه بالرهنية أنه رشيد (قوله) فلو قال قصدت الإيداع (الخ) قضيته انها تكون واقعة عن جهة الغرم عند الإطلاق وعليه قوله لا يشترط قصد فعلها المراد منه أن لا يصرفه عن جهة الغرم (قوله) فيما أسره به أي في الجزء الذي أسير به عش (قوله) أما عقده (الخ) محترز قوله سابقا عن نفسه (قوله) عن كفارة غير المرتن (قوله) يسؤ الله ومعلوم ان الاعتاق عن المرتن جائز كالبيع منه نهاية ومعنى قال الرشيد قوله يسؤ الله إنما يقيد به لانه شرط لصحة التكفير عن الغير مطلقا هو الذي يتوهم فيه الصحة وأيضا لئلا يتأني تعمله بقوله لانه لا يبيع الخ أما الاعتاق عن الغير بغير يسؤ الله فمعلوم أنه لا يصح وإن كان المعتق غير مرهون (قوله) لانه يبيع أي ان وقع بعوض (أو هبة)

حالة المعتق موسرا بالقيمة التي يساويها القن زادت على الدين أو لا كما يصرح به كلامهم وعبرة الزركشي كما يقتضيه كلامهم ووجه ان المعتق أنلاف ويحتمل اعتبار قدر الدين انتهى ويظهر ضبط يساره هنا بما يأتي في سراية المعتق ويحث الباقين اخذامن كلام غيره اعتبار يساره باقل الامر من القيمة والدين وإتمامه ان حل الدين وتخير واختار صرف القيمة في الدين فحينئذ لا يلزمه إلا الأقل لانه ان كان الدين فلا واجب غيره أو القيمة تهى الواجبة على المعتق انتهى وقضية قوله وإتمامه (الخ) أنه إذا لم يتصرف في الدين بغير القيمة مطلقا خلاف قضية كلامه هنا (قوله) وعليه يحمل قوله (الخ) لعل المراد ان قوله المذكور بالنسبة للحال يحمل على ذلك أي على ان القيمة أقل من الدين فلذا ذكرها بالنسبة للحال فلا ينافي ان قوله المذكور شامل للمؤجل فانه لا وجه لقصره على الحال بخلافه السياق والمقصود (قوله) وتصير حيث لم يقض بها الدين والحال قد يقتضى هذا أن أمرها موقوف فان قضى بها الدين لم تصرف رهنا ولا صارت لكن ذلك لا يوافق قوله ومن ثم الخ وعبرة الروض بتصير رهنا أو تصرف في قضاء دينه أن حل انتهى وبين في شرحه نزاع في ذلك وفي شرحه مر اعتمدهما بجملة الشيخان فيما إذا حل الدين انه يخبر بين غرمها وصرفها في قضاء الدين وهو وجه مما نقله عن العراقيين أنه لا يمتنع للرهني في ذلك انتهى وأقول ينبغي جواز قضاء الدين المؤجل إذ لم يكن للراهن

في المؤجل مطلقا وفي الحال إذا كانت هي الأقل وعليه يحمل قوله (ويغرم قيمته) وجوبا جبر الحق المرتن وتعتبر قيمته (يوم عقده) لانه وقت الانلاف وتصير حيث لم يقض بها الدين الحال (رهنا) مكانه بلا عقد لقيامها مقامه ومن ثم حكم برهنتها في ذمة المعتق كالارش في ذمة الجاني قاله السبكي ومن تبعه ويشترط قصد دفعها عن جهة الغرم كسائر الديون أي على ما يأتي آخر الضمان بما فيه فلو قال قصدت الإيداع صدق بيمينته ولو أسره بعضه نفذ فيما أسره أما عقده عن كفارة غير المرتن فيمتنع لانه يبيع أو هبة وعقده تبرعا عن غير المرتن باطل

له أضافاً ولومات الرهن أعتقه وارثه (٧) الموصى صاح لاخلافته لا يراد وكذا في الرهن الشرعي بأن مات مدينه فاعتق وارثه

عنه ولورهن بعض قنهم
اعتق باقيه سري للبرهون
ان يسروا لا فلا فاقيل انه
احترز بالاعتاق عن هذا
غير صحيح لأن يراد بالنسبة
للخلاف (فان لم ينفذه)
لا عساره (فانك) الرهن
باداه او غيره (لم ينفذ في
الاصح) لأنه ألغى لوجود
مانعه فلم يعد لضعفه نعم ان
يبع في الدين ثم ملكه لم
يعتق جزوا وقد لا يراد عليه
لانه إذا بيع في الدين لا يقال
حيث ان الرهن انك (ولو
علقه) أي الرهن عتق
المروهن (بصفة فوجدت
وهو رهن فكلا عتاق)
فيقتض من الموصى وباقى فيه
ما تقرر لان التعليق مع
وجود الصفة كالنتيج
لامن المعسر بل تتم
العين فلا يؤثر وجودها
بعد الفك (او) وجدت
(بعده) أي الفك او معه
(نفذ) عتق ولوم من معسر
(على الصحيح) إذ لا يبطل
به حق احدى ولا عبرة بحالة
التعليق لانه بمجرد
لاضرر فيه (ولا رهنه)
عطف على تصرف بزيل
المالك (لغيره) أي المرتن
لمراحمته له ومرامتناه
له أيضا (ولا التزويج)
للعبد وكذا الامة لكن
لغير المرتن كما علم ما
قبله لانه ينقص قيمته نعم
تجاوز الرجعة (ولا

أي إن وقع بلا عوض وهو ممنوع منها ما يوافق (قوله) لذلك أي لانه يبيع أو يهب وفي هذا التامل نظر
لان اعتاقه عن الغير تبرع إن كان بدون سؤال لا يكون بيعا ولا هبة وإن كان به أو له للاحاجة اليه لانه من
الهيبة وقد تقدمت ما عشر (قوله) عنه أي عن الرهن (قوله) لا يراد أي صحة إعتاق الوارث على قولهم
وعتقه تبرعا عن غير المرتن باطل (قوله) لاخلافته) فقله كنه في ذلك ولان الكلام في إعتاق الرهن
بنفسه نهاية ومعنى (قوله) وكذا في الرهن الشرعي (الخ) أي فيصاح لا يراد لما ذكر أي ولان الكلام في الرهن
الجمعي نهاية ومعنى (قوله) ثم اعتق باقيه (الخ) عبارة النهائية والمغنى ثم أعنى نصفه فنأخذ نصفه الرهن عتق
مع باقيه إن كان وسرا وغير المروهن وأطاق عتق غير المروهن من الموصى وغيره وسرا إلى المروهن على
الموصى ولو كان المبيع دين على سيده فله من عتده نصفه صحيح ولا يجوز أن يعتقه إذا كان معسر إلا باذنه فإن
كان معسرا فله غير إذنه كالمرتن الاجنبي (قوله) غير صحيح أي لا اتحادهما في التذلل بين الموصى والمعسر
(قوله) وغيره) كالأبرار والارث (قوله) لأنه الغنى) عبارة النهائية والمغنى لانه اعتقه وهو لا يملك إعتاقه فثبته مالو
أعتق المحجور عليه بالسبق ثم زال عنه الحجر (قوله) فلم يعد لضعفه) وبه فارق الإلاد (قوله) لم ينعق
أي كالمفهم من المتن يعاقب في الأولى ولو استمار من يعتق عليه برهنه فله ثمرة ثمرة ولا وجه من الملائمة احتمالات
إنه إذا كان معسرا عتق ولا فلا نهائية ومعنى (قوله) عليه) أي على إثنين أي على حكاية الخلاف (قوله) ما تقرر
أي من اليسار بالقيمة في المأجل وبأقل الأمرين في الحال وتقدم ما فيه (قوله) أو معه) ويمكن أن يدرج فيه
ما في النهاية والمغنى من انما لعلقه بفكك الرهن وانك عتق (قوله) لأنه بمجرد) أي التعليق بدون
وجود الصفة (قوله) ومرامتناه (الخ) أي في قول المتن ولا يجوز أن يفتق منه الخ أي قوله لا يغيره ليس بقيد (قوله)
ولا التزويج للعبد) للميل هنا لغير المرتن بخلاف المرتن بأن كان إثنين اسم عبارة النهائية ولا التزويج
من غيره لانه يقال الرغبة وبقيص القيمة سواء العبد والامة والحالية عند المروهن والمزوجة فزوج فالتكاح
باطل لانه ممنوع منه قياسا على البيع زاد المغنى زوج الامة لزوجها الأول أم لغيره أم قل عتق قوله
والمزوجة أي بان كانت مزوجة وطلقت (قوله) لكن لغير المرتن) أي غير إذنه أم تزويجه باذنه
فأولى بالجواز من رهنه باذنه أم سيده (قوله) نعم تجاوز الرجعة) كذا في النهاية والمغنى قال الرشيدى
وتصور بان استعاره زوجته الامة ورهنها وطلقها راجعها قول المتن (ولا الاجارة) لا ينعق انه حيث
جازت الاجارة جازت الاعارة بالاولى لكن هل يجوز مطلقا لا كان الرجوع فيها متى شاء وعلى تفصيل الاجارة
سم على حج أقول ينبغي الجواز مطلقا لا تفاد الملة وهي قوله لانها تنصرت القبة أم عتق عبارة المغنى
والنهاية ولا الاجارة من غيره أما الاجارة منه فصح ويستمر الرهن وخرج بذلك الاعارة بتجوز إذا كان
المستعير قنهم (قوله) فتبطل) أي الاجارة وقوله كسابقها بصفة التثنية أي الرهن والتزويج (قوله) إلا
من المرتن) راجع الاجارة دون قوله كسابقها أيضا بدليل قوله السابق ومرامتناه أيضا أم سم
(قوله) ولا يأتى) إلى قوله وتعتبر في النهاية (قوله) فيها) أي الاجارة (قوله) فترقب الصفة) أي بطلان
الاجارة فيما جازز لخل قط أم نهاية (قوله) ما مر فيه) أي في تفرق الصفة من التعديل بخبره بالزيادة
عن الولاية على العقد فلم يمكن التبعيض (قوله) ولو احتمالا) كما انقضاه كلام الشيخين وهو
المعتمد من وإن نظريه الأسوى أم سم عبارة النهاية والمغنى فان احتمل التقدم والتأخر والمقارنة
أو اثنتين منها بان يجره على عمل من كبتا حائط صح كإنقضاه كلام المصنف كالروضة وهو المعتمداه

الاجارة إن كان الدين حالا أو محل قبلها) أي قبل انقضاء مدتها لانها تقبل الرغبة فيه فتبطل
من أصلها كسابقها إلا ان المرتن أو باذنه ولا يأتى فيها تفرق الصفة لما مر فيه بخلاف ما قيل بعد انقضائها أو، ولو احتملا

(قوله)

فيجوز ان لم تنقض بما اقية المروهون ولم تمددة تفريغه ما بعد الحلول زمانه الاجرة وكانت (٧٥) من ثمة إلا ان

(قوله فيجوز) أي عقد الاجارة وكان الاولى التأنيث (قوله ولم تمددة تفريغه) قضية ذلك ان الاجارة اذا كانت تنقضي بعد حلول الدين بمن لا يقابل باجرة لم تصح وعليه فيمكن الفرق بينه وبين ما لو كانت تنقضي معه ويتوقف تفريغ المتعة منها على مدة لا تقابل باجرة بانها اذا بقيت الى ما بعد حلول الدين كانت منفعلة تلك المدة مستحقة المستاجر فتبقى اليد له حائلة بين الممرتين وبينها اذا اراد البيع ولا كذلك ما اذا انقضت الاجارة مع حلول الدين اه عش (قوله بغيره) أي غير الثقة والتذكير بتاويل العدل (قوله صبر لا نقضاتها الخ) ويضارب مع الغرماء أي الآن ثم بعد انقضائها يقتضي ما فضل له من المروهون فان فضل منه شيء فللمغرماء اه نهاية (قوله رجح) وجزم به في شرح الروض اه سم قول المتن (ولا الوطء) يدخل فيه الزوج فاذا رهن زوجته بان استعارها من مالكها ايرهنها وريهنها فيمتنع عليه وطؤها وان كانت حاملا لانها لا تزيد على من لا تحبل مع انه يمتنع وطؤها حسبا الباب على صححه الشيخان وما في شرح الروض مما يخالف ذلك ممنوع مر اه سم (قوله او الاستناع) الى قوله وتصير في المغنى (قوله ان جر الخ) أي ان خاف الجر الى الوطء (قوله وذلك) أي عدم جواز الوطء ومعه (قوله حسبا) أي سدا (قوله نعم بحث الخ) واعتمدته النهاية والمغنى ايضا (قوله جاز) فهو حلت هل ينفذ وقياس الجواز النفوذ اه سم على حجج وقديمتين لان مجرد الاضطرار يسهط حرمة الوطء ولا يلزم منه تفويت حق الممرتين بل القياس انه ان كان وسرا نفذوا الا فلا كولو وطئ بلاذن اه عش وهو الظاهر (قوله فلا حد الخ) أي ولو علما بالتحريم لكن يعز العالم به نهاية ومغنى (قوله قضية من الدين الخ) فيه مخالفة لما سبق في العتق بالنسبة الى الدين المؤجل فانهم لم يعرضوا فيه للتخير بين الامرين وكانهم تركوه لم يوضحوه اذ لا مانع من تعجيل المؤجل وقوله هنا يؤجله هنا فيه اشعار بان لا بد من انشاء عقد الرهن وسياق له ان ارش نقصها بالولادة يصير رهنا من غير اشعار به ولم يعرض ثم التخير قوله هنا بقضية من الدين وان لم يحل فليقتا مل اه سيد عمر وقوله فيه اشعار بان لا بد الخ قد يقال الماراد بقية السابق واللاحق من جملة رهنا هنا يصير رهنا بلا عقد وقوله ولم يعرض ثم الخ اقول قد ذكرتم النهاية والمغنى كما ياتي في تركه الشارح هناك لعله هنا (قوله وتصير قيمته الخ) أي حيث لم يقض بها الدين الحال اه سم (قوله بقيدها السابق) وهو قوله في المؤجل مطلقا وفي الحال اذا كانت اقل من الدين (قوله وقت الاحبال) كان الاولى تقديمه على قوله بقيدها الخ (قوله أي وان كانت الخ) هذا مع كون الا صوب اسقاط الواو مكرر مع قوله بقيدها السابق عبارة سم قوله أي وان كانت الخ قياس مأمور اختصاص هذا بالدين الحال اه (قوله رهنا الخ) ويبيع على المعسر منها بقدر الدين وان نقصت بالتشقيص رعاية لحق الايلا بد بخلاف غيرها من الاعيان المروهون قبل بيع كل دفعه للضرورة من المالك امكن لا يباع شيء من المستولدة الا بعد ان تضع ولدها لانها حامل بحر وبعد ان تسقيه اللبن ويوجد مرضة خوفا من ان يسافر بها المشتري فيهلك ولدها فان استغرقها الدين او عدم من يشتري البيض بيعت كما بعد ما ذكر الحاجة في الاولى وللضرورة في الثانية وليس للرهن ان يهيى الى المستولدة للممرتين أي ولا لغيره بخلاف البيع لان البيع انما يجوز للضرورة ولا ضرورة الى الهبة نهاية ومغنى (قوله لا يمكن رده) بذلل لقوذه من السفه والمجنون دون اعتناهما اه حلي (قوله فنفذ الاستيلاء) ولو ملك بعضها أي بعد بيعها في الدين فهل يسرى لباقيها الاوجه نعم كن

وهو المعتمد مر وان نظر فيه الاستوى (رجح) وجزم به في الروض (قول المصنف ولا الوطء) يدخل فيه الزوج فاذا رهن زوجته بان استعارها من مالكها ليرهنها ورهنها فقيمتها عليه وطؤها وان كانت حاملا لانها حينئذ لا تزيد على من لا تحبل مع انها يمتنع وطؤها حسبا الباب على صححه الشيخان وما في شرح الروض مما يخالف ذلك ممنوع مر (قوله جاز) فهو حلت هل ينفذ وقياس الجواز النفوذ (قوله بقيدها السابق) أي حيث لم يقض بها الدين الحال (قوله أي وان كانت الخ) قياس مأمور اختصاص هذا بالدين الحال (قوله فنفذ الاستيلاء) ولو ملك بعضها فهل يسرى لباقيها الاوجه نعم كن ملك بعض من يعتق عليه مر

وقيل طعاما كذا في الروضة وأصلها وعبرا في الاولى

ملك بعض من يعتق عليه أه مغنى زاد النباهة ولومات الرهن قبل بيعها فان سقط الدين ببراء المرتهن او تبرع اجنبي بادائه عتقت وان لم يتفق ذلك فالأقرب انها ليست ميراثا ظاهرا فان بيعت ثبت الميراث فلو اكتسبت بعد الموت وقبل البيع فان سقط الدين فكسبها لها وان بيعت تبين انه لوارث اه (قوله فى الاولى) اى فى الانفكاك بلا بيع و (قوله هذه) اى صورة الانفكاك بالبيع (قوله من ذلك) اى من المذهب والظاهر القطع (قوله) بعبارة ما (الخ) وهى اما اذا انفك الخ (قوله فى شرحه) اى شرح الزركشى على المنهاج والجار متعلق بقوله المطلق و (قوله فى مال ملكها الخ) متعلق به بعد تقييده بالظرف الاول و (قوله) فيه طريقتان الخ) قول القول (قوله او نقصت) الى قول المتن ثم ان امكن فى النهاية الاقوله فالظرف الى ولا قيمة وقوله نظير ما مر الى وحكم الخ وكذا فى المعنى الاقوله وحكم الى المتن قول المتن (غرم قيمتها) اى اذا كانت مساوية للدين او اقل والا فلا يغرر الا قدر الدين اه حفى وفيه وقفه ظاهرة فليراجع (قوله يكون) اى ما غرمه من القيمة والارث وكان الاول ويكون بالعطف (قوله رهنها مكانه) وله صرف ذلك اى القيمة والارث فى قضاء دينه نابه ومغنى (قوله فالظرف) اى قول فى الاصح (قوله لانه الاصل) اى فى العمل لسكونه فعلا (قوله فلا اعتراض عليه) بان كلامه يقتضى ان الخلاف فى كون القيمة رهننا لافى غرمها (قوله لمزنى بها الخ) اى لامة مزنى بها ولو باكره لانها اى الولادة لا انضاف الى وطنه اذا الشرع قطع النسب بينه وبين الولد ولا ينافى ذلك ما ساقى فى الغصب ان الغاصب لواجب لامة المغصوبة ثم ردها الى ماليتها فانتهت بالولادة ضمن قيمتها لان صورته انه حصل مع الزنا استيلاء تام عليها بحيث دخلت فى ضانها اه نهاية قال عرش قوله ولو باكره اى على الزنا بها من غير اه (قوله ولا دية لحره الخ) لان الوطء سبب ضعيف وانما اوجبت الضمان فى الامانة لا الوطء سبب الاستيلاء عليها والعوق من اثاره فادامته باليد والاستيلاء والحره لا تدخل تحت اليد والاستيلاء ولا شىء عليه فى موت زوجته اه كانت او حره بالولادة لتولده من مستحق نهاية ومغنى (قوله بشبهة) وبالاولى بنهاه سيد عمر (قوله بالاباد) خرج به مالو ماتت بنفس الوطء فعليه قيمتها ان كانت امه وديتها بخلاف ان كانت حره وان سبق منه الوطء مرارا ولم تتالم منه واذا اختلف الواطء والوارث فى ذلك فالمدق الواطء لان الاصل برامة ذمته وعدم الموت به بل هو الغالب اه عرش (قوله اى الرهن) ويغنى ان مثله معيره فله ذلك فيما يظهر اه عرش قول المتن (لا ينقصه) والا فصح تخفيف العقاب قال تعالى ثم لم ينقصوكم بحوز تشديد هانها بقومغنى قول المتن (كالكرب) اى والاستخدام وللولامة هانها به قال عرش قوله ولو للولامة معتمدا (قوله لا امتناع السفر به) لتعليل لتقييد بقوله فى البلد (الاضرورة الخ) عبارة النهاية فان دعت ضرورة ولذلك كالوجلا اهل البلد لنحو خوف او قحط كان له السفر به ان لم يتمكن من رده الى المرتهن ولا وكيه ولا امين ولا حاكم نعم قال الاذرى انه لو رهنه واقضه فى السفر اى ثم استرده لا لتنازع ان له السفر به نحو مقصده للقرينة وقس بهما فى معناه (او جوبد) واذا اخذ الرهن المرهون لا لتنازع الجار فتختلف بيده

واخذ الزركشى من كلام المتن وغيره ان اذا وجد ناله ما لا آخر يمكن قضاء الدين منه لم يحز بيع شىء منها ولا كلها كما بين ذلك الشارح فى شرح العباب ولعل المراد انه حدث له مال بعد الاستيلاء فلا ينافى انه معسر حال الاستيلاء بقى ان ظاهر كلامهم جواز بيعها لو قام الدين وان كان مؤجلا لوقبل حوله وقد وجهه بغرض المبادأة الى برامة الامة اذ قد تنافس قيل الجبل ولا يقال لاضرور فليبيعها قبل الحلول لان شغل الذمة مع الاعسار ضرورة فليراجع رلومات الرهن قبل بيعها فان سقط الدين ببراء المرتهن او تبرع اجنبي بادائه عتقت وان لم يتفق ذلك فالأقرب انه لوارث ظاهر فان بيعت ثبت الميراث فلو اكتسبت بعد الموت وقبل البيع فان سقط الدين فكسبها لها وان بيعت تبين انه لوارث شرح مر (قوله فالظرف) اى الجار والمجور و (قوله ولا قيمة لمزنى بها) ولا ينافى ذلك ما ياتى فى الغصب ان الغاصب لو احول لامة المغصوبة ثم ردها الى ماليتها فانتهت بالولادة ضمن قيمتها لان صورته انه حصل مع الزنا استيلاء تام عليها بحيث دخلت فى ضانها مر فأتت بالولادة ضمن قيمتها لان صورته انه حصل مع الزنا استيلاء تام عليها بحيث دخلت فى ضانها مر (قوله كسب الخ) نعم قال الاذرى انه لو رهنه واقضه فى السفر به نحو مقصده للقرينة وقس به

هذه كالأولى اى فى خلافها وعبرة المتن من حيث حكاية الخلاف لا توافق شيئا من ذلك وبعبارة ما المذكورة يعلم غلط الزركشى فى قوله فى شرحه فيما لو ملكها بعد البيع فيه طريقتان اصحهما على ما يقتضيه كلامهما القطع بعدم النقص ذلى انه قبل ذلك باسطر قال انه ينفذ على الاصح (فلو) لم تنفذه لاعساره حالة الاحبال و (ماتت) او نقصت (بالولادة) ثم ايسر (غرم قيمتها) وقت الاحبال او الارث يكون (رهنها) مكانها من غير انصار من وانما غرم قيمتها والارث نقصها (فى الاصح) لتسبيه لملكاها أو نقصها بالاستيلاء بلا حق فالظرف متعلق بغرم لانه الاصل لا برهنه فلا اعتراض عليه ولا قيمة لمزنى بها ولا دية لحره موطوءة بشبهة ماتت بالاباد بخلاف امة موطوءة بشبهة ماتت به (وله) اى الرهن (كل ارتفاع لا ينقصه) اى المرهون (كالكرب) فى البلد لا امتناع السفر به وإن قصر بلا اذن الا لاضرورة كسب (والسكنى)

وليس خفيف للخبر الصحيح الظاهر يركب بنفته إذا كان مرهوا وصح خبر الرهن محلوب ومركوب (لا البناء وال
الإإذا كان الدين مؤجلا وقال أفعل واقبل عند الحلول نص عليه وجرى عليه جمع ومحلها ن (٧٧) لم تنقص الا

من غير تقصير لم يضمنه كما قاله الروياني اه معنى زاد النهاية فلو ادعى اى الرهن رده على المرتن فالصواب انه
لا يقبل كالمرتن لا ينبل دعواه الرديمينه مع ان الرهن اتمته باختياره اه قال ع ش قوله لم يضمنه
اى بشئ بدله يكون رهنا مكانه ويصدق في انه لم يقصر اه (قوله وليس خفيف) بالوصف قول المتن
(لا البناء والغراس) اى فى الارض المرهونة والاولى الغراس لانه المصدر لغراس بخلاف الغراس فانه اسم
لما يغرس ثم رايته فى نسخة كذلك اه ع ش (قوله لتقصيها) قضيتها امتناع ذلك وإن وقت قيمة الارض
مع النقص بقدر الدين ولو اعتبر نقص يؤدى إلى تفويت حق المرتن لم يكن بعيدا اه ع ش (قوله الا اذا
كان الدين مؤجلا الخ) اى فله حيثن ذلك اى البناء والغراس معنى ونهاية اى قهرا ع ش (قوله واقبل عند
الحلول) اى التزمه اه معنى (قوله ومحلها) اى الاستثناء المذكور (قوله نظاير ما مر) اى فى شرح ولا الاجارة
الخ (قوله ومع ذلك) اى قوله ومحلها الخ هو مشكل اى الاستثناء المذكور (قوله لانه) اى المالك لو تعدى
به اى البناء او الغراس (قوله ايضا) اى كما اذا قال افعل واقبل الخ (قوله مع انه) اى قوله واقبل الخ (قوله
ليحلف معه) لعله عند وجود قاض يرى ذلك اه سيد عمر (قوله نص عليه) اى فى الام اه معنى
(قوله اى زمتها لاجرة) وله زراعة ما يدرك قبل حلول الدين اى معه كما بحثه شيخنا ان لم ينقص الزرع قيمة
الارض إذ لا ضرر على المرتن اه معنى زاد النهاية وبحث الاذرى استثناء بناء خفيف على وجه الارض
بالان كمظلة الناطور لانه يزال عن قرب كالزراع ولا تنقص القيمة به اه قال ع ش اى فلا يتوقف اى
البناء المذكور على اذن ولا يفترق فيه الحكم بين الحال والمؤجل اه (قوله كياتى) اى فى قوله وبعده يقلع
اه سم (قوله وحكم هذين) اى البناء والغراس اه نهاية (قوله كالذى قبله) اى قوله وله كل انتفاع
الخ (قوله بامس) اى من قول المتن (ولارهنه) الى قوله ولو وطى اه كردى اى لان هذين جملة ما ينقص
المرهون كنهو التزويج واما جواز الانتفاع بنحو الركوب فعلم من مفهوم القول المذكور (قوله اعادها)
اى هذين وكذا ضمير عليهما وافردهما شرح المنهج حيث قال اعيد لىنى عليه ما ياتى اه وقال البجيرمى قوله
ليبنى عليه اى حكم البناء والغراس مع ما قبله فيبنى على حكم البناء والغراس قوله فان فعل الخ وعلى حكم
ما قبله نوله ثم ان امكن فلماذا قال ما ياتى الخ ولم يقبل قوله الخ اه وهو بعيد (قوله ذلك) اى البناء والغراس
(قوله او وفاء الخ) عطف على اداء الدين (قوله بل يباع معها) اى فى الاخيرتين (ويحسب النقص عليه) اى
فى الاخيرتين اه معنى قال الرشيدى اى والثالثة كفى كلام الشيخين اه (قوله الذى يريد) الى قول
المتن ان انهم فى المعنى وكذا فى النهاية الا قوله كل مرة فقال بدله فى اول مرة (قوله وان كان له) غاية لقول
المصنف الا فى فيسترد (قوله وقت فراغه) فايدهم استيفاء منافعه عند الرهن لا يرد مطلقا اه نهاية
معنى (قوله منه) اى من العمل (قوله ولانما ترد الخ) عبارة المعنى نعم لا يسترد الجارية إلا اذا امن (قوله
اليه) اى الرهن (قوله مانع خلو) من زوجة وامه او محرم او نسوة يؤمن معهن منه عليها اه كردى (قوله
شاهدين) اورجلا وامراتين نهاية ومعنى وسم (قوله ليحلف معه) لعله عند وجود قاض يرى ذلك
اه سيد عمر (قوله كل مرة) فى الباب مرة فقط وما ذكره الشارح متجه اذ تقدير ده فى المرة الاولى مع الاشهاد
في رده ثم ينكر اخذه فى المرة الثانية مثلا سم على حجج وما استوجبه هو الاقرب اه ع ش (قوله قهرا
عليه) او يؤخذ من وجوب الاشهاد هنا صحة ما اتي به ابن الصلاح ان من ملل سكة طريق مشترك وطلب
شريكة الاشهاد لزمه اجابته اه نهاية (قوله قهرا عليه) اى على الرهن بالا لشهاد فغنى اشهاد المرتن تكليفه

ما فى معناه (قوله كياتى) اى فى قوله وبعده يقلع (قوله وقت فراغه) فايدهم استيفاء منافعه لا يرد مطلقا
وفى الروض وشرحه هنا ما نصه فرع لا تزال يد البائع عن المحبوس بالثمن لاستيفاء منافعه لان ملك المشتري
غير مستقر بل يستكسب فى يده للمشتري انتهى (قوله شاهدين) اورجلا وامراتين (قوله كل مرة) وفى

لما اراده المالك منه ويرد وقت فراغه للمرتن كالليل اى الوقت الذى اتتيد الراحة فيه منه ولانما ترد اليه
محروما او ثقة وعنده مانع خلوة (ويشهد) المرتن عليه بالاسترداد لا انتفاع شاهدين او واحدا ليحلف معه كل

الراهن به فيصح قوله الآتي فلا يلزمه اشهاد اصلا اه كرى (قوله بخلاف غير المتهم) ان ثبت عدالته عبارة شرح مر لا ظاهر العدالة بان كانت ظاهر حاله من غير ان يعرف باطنه فلا يجب عليه اشهاد اصلا اه وإذا استرده ثم ادعى رده على المرتهن لم يقبل قوله لانه قبضه لغرض نفسه كما في ذلك شيخنا الشهاب الرملي اه سم (قوله فلا يلزمه) اى الراهن عبارة التهايقو المغنى فلا يكلف الاشهاد اه (قوله اصلا) اى لكل مرة ولا اول مرة (قوله وبخلاف المشهور) الى المتن اسقطه التهايقو المغنى لكن ذكره البجيرى عن القليوبى عن مر كايأتى (قوله لا يسلم اليه) اى لا يلزم رده الى الراهن بل يرد ابدل قاله شيخنا مره قليوبى اه بجيرى (قوله وان رده) لا لا قوله كالرهن فى النهاية (قوله وان رده) اى وان رد الراهن اذن المرتهن اه عى عبارة الكردى بان قال بعد اذن المرتهن له فى التصرف فيه لا تصرف فيه ولا انتفع به ثم بعد ذلك له الانتفاع به كما اذا باع واحد شيئا واحدا وقال المباح له لاحاجة الى اليه فانه لا تبطل الا باحة فله بمذلل التصرف فيه بالوجه المباح له اه (قوله لان المنع) عبارة المغنى لان المنع كان لحقه وقدر ال باذنه فيحل الوطء فان تحبل فالرهن بحاله وان احبها أو اعتق أو باع أو وهب نفذ وبطل الرهن قال فى الذخائر فلو اذن له فى الوطء فوطئ ثم اراد العود الى الوطء منع لان الاذن يتضمن اول مرة الا ان تحبل من تلك الوطأة فلا منع لان الرهن قد بطل اه و ظاهر كلامهم ان له الوطء فيمن لم تحبل مالم يرجع المرتهن اه زاد النهاية عند وجود قرينة تدل على التكرار والافلاطى محمول على مرة اه وبأى فى الشرح ما يوافق اطلاق المغنى الشامل لحالة عدم وجود قرينة التكرار (قوله بما يزيل) اى يتصرف ما ذون فيه يزيل الخ (قوله كالرهن) مثال للنحو و (قوله صحته منه) اى صحة الرهن من المرتهن اه كرى (قوله لغيره) اى غير المرتهن (وقضيته) اى قضية اطلاق المتن (قوله صحته منه) المعتمد عند شيخنا الشهاب الرملي انه لا يصح الرهن من المرتهن بدين آخر الا بعد فسخ الاول فلا يكتفى الاطلاق بخلاف رهنه من آخر باذن المرتهن فانه يصح ويكون فسخا للاول وان لم يتقدم فسخ اه سم (قوله لتضمنه اى الرهن الثانى) (قوله وهو) اى الصحة او القضية (قوله ان جعلاه) اى العاقدان الرهن الثانى (قوله وله اى المرتهن) الى قول المتن وكذا فى التهايقو المغنى (قوله لازما) اى باعتبار وضعه اه سم (قوله وقيل القبض) اى قبل قبض الموهوب عبارة المغنى والتهايقو للمرتحن الرجوع فيما وهبه الراهن او رهنه باذن المرتحن قبل قبض الموهوب او الموهون لانه انما يلزم بالقبض اه (قوله بشرط الخيار) اى للبايع اه عى (لان وضع البيع اللزوم) وبالخيار دخل فيه وانما يظهر اثره فى حق من له الخيار وافهم ذلك ان محل ما ذكر اذا شرط الراهن الخيار لنفسه او لاجنبي فان شرطه للمرتحن كانت سلطنة الرجوع له بلا خلاف ومتى تصرف باعنا او نحو هو ادعى الاذن وانكره المرتحن صدق بيمينته لان الاصل عدم الاذن وبما الراهن فان نكل حلف الراهن وكان كالمو تصرف باذنه فان لم يحلف الراهن وكان التصرف بالعتيق او الايلا دحلف العتيق او المستولدة لانهما يثبتان الحق لانفسهما بخلافه فى نكل المقلس او وارثه حيث لا يحلف الغرماء لانهم يثبتون الحق للمقلس اه نهاية وكذا فى المغنى الا قوله وافهم الى ومتى قال عى قوله حلف العتيق الخ اى على البت (قوله كاسم) اى فى اول باب الخيار اه كرى قول المتن (فان تصرف) اى بغير اعتناق و ايلاد وهو

العبارة مرة فقط وما ذكره الشارح متجه اذ قد رده فى المرة الاولى مع الاشهاد على رده ثم ينكر اخذه فى المرة الثانية مثلا (قوله بان ثبت عدالته) عبارة شرح مر لا ظاهر العدالة بان كانت ظاهر حاله من غير ان يعرف باطنه فلا يجب عليه اشهاد اصلا اه واذا استرده ثم ادعى رده على المرتهن لم يقبل قوله لانه قبضه لغرض نفسه كما في ذلك شيخنا الشهاب الرملي (و الانتفاع) قال فى الذخائر فلو اذن له فى الوطء فوطئ ثم اراد العود الى الوطء منع لان الاذن يتضمن اول مرة الا ان تحبل من تلك الوطأة فلا منع لان الرهن قد بطل اه ولودلت القرينة على التكرار اجاز مالم يرجع المرتحن (قوله وقضيته صحته منه بدين آخر) المعتمد عند شيخنا الشهاب الرملي انه لا يصح الرهن من المرتحن بدين آخر الا بعد فسخ الاول فلا يكتفى الاطلاق بخلاف رهنه من آخر باذن المرتحن فانه يصح ويكون فسخا للاول وان لم يتقدم فسخ (لا زما) اى ولو باعتبار وضعه

اشتهرت عدالته على الاوجه بخلاف غير المتهم بان ثبت عدالته فلا يلزمه اشهاد اصلا وبخلاف المشهور بالحياة فانه لا يسلم اليه وان شهد (وله باذن المرتحن) وان رده على الاوجه كما ان الاباحة لا ترد بالرد وفارق الوكالة بانها عقد (مامنعناه) من التصرف والانتفاع لان المنع لحقه ويبطل الرهن بما يزيل الملك او نحوه كالرهن لغيره وقضيته صحته منه بدين آخر لتضمنه فسخ الاول وهو واضح ان جعلاه فسخا للافلا لمتفاته للعقد الاول مع بقاءه لاذن احكامه كما مر ان لا يرهنه منه بدين آخر فاندفع ما للاستوى وغيره هنا (وله) اى المرتحن (الرجوع) عن الاذن (قبل تصرف الراهن) تصرفا لازما فله الرجوع بعد نحو الهبة وقبل القبض وبعد الوطء وقبل الحل نعم لو اذن له فى بيع فباع بشرط الخيار لم يصح رجوعه لان وضع البيع اللزوم كما مر وكرجوعه خروجه عن الاهلية بنحو اغواء وحجر (فان تصرف) بعد اذنه فيما يتوقف عليه (جاهلا) برجوعه فكفى تصرف وكيلى جهل عزله) فلا ينفذ

(ولو أذن) له (في بيعه ليعجل) له المرهون به (المؤجل من ثمنه) أي بان شرط عليه ذلك كما (٧٩) باصله أو قال على أن تعجل أو ذكر

مريداً به الاشتراك
الوجه واللام
(لم يصح البيع)
لاذن بشرط التعجيل
لو شرط في الاذن
(رهن الثمن)
رهنه مكانه فانه
البيع وان حل
الظاهر (فساد)
بجهالة الثمن عند
الذمير والدين
بل استصحاب
الثلث فيصح
تصريح بالواقع
الحال محمول على

موسر وأما نصره بالاعتاق والاحبال مع اليسار فنافذ كما مر ولو أذن المرتهن للرهن في ضرب المرهون
فرضه ثمن لم يضمن لتولده من ماذون فيه بخلاف ما لو أذن له في تأديبه ففرضه ثمن فانه يضمن لان
الماذون فيه ليس مطلق الضرب بل ضرب تأديب وهو مشروط بسلامة العاقبة اهـ نهاية وزاد المغني كالمؤجل
ادب الزوج زوجته أو الامام انساناً كاسياني ان شاء الله تعالى في ضمان المثلثات اهـ قال عس قوله مر
ولو أذن المرتهن الخ مرش ذلك عكسه بالطريق الاولى اهـ قول المتن (ولو أذن في بيعه) أي المرهون فباعه
والدين مؤجل فلا شيء له على الرهن ليسكون رهنه ما كان له بطلان الرهن أو حال قضى حقه من ثمنه وحل اذنه
المطلق على البيع في غرضه وان أذن له في البيع أو الاعتاق ليعجل المؤجل من ثمنه او من غير الثمن في البيع
او قيمته او من غيرهما في الاعتاق بان شرط ذلك لم يصح الخ نهاية ومعنى (قوله او ذكر الخ) يعني قوله
لتعجل الخ عبارة النهائية والمغني ولا شك انه لو قال اذنت لك في بيعه لتعجل ونوى الاشتراط كان كالنصر بوجه
وانما النظر في حالة الاطلاق هل تقول ظاهره الشرط او لا والا قرب المنع اهـ أي منع كونه كالشرط فيصح
عش (قوله والا) أي بان قصد غير الاشتراط او أطلق لم يصح الخ أي فيصح البيع (قوله لفساد الشرط الخ)
مقتضى هذه العلة الصحة عند تعيين الثمن والظاهر عدم الفرق اهـ نهاية (قوله فيصح جزماً) وقال للمغني
وقال النهائية ولا فرق أي في عدم الصحة بين شرط جعل الثمن رهنه وبين شرط كونه رهنه اهـ أي بلا جعل
عش (قوله الاشياء) مفعول لم يرد (قوله اذ الاذن في الحال الخ) صورته كما صرح به الدارمي وتبعه
الزركشي ان باذن في بيعه لياخذ حقه او يطلق فان قال بعه ولا يخذل حتى يطل الرهن اهـ نهاية (قوله
على الوفاء) أي او عدمه فيما اذا قدره اهـ سم وفيه تأمل

(فصل) في الامور المترتبة على لزوم الرهن (قوله في الامور الخ) أي وما يتبعها من نحو توافقهما على
وضعه عند ثالث وبيان ان فاسد العقود فصحيح اهـ عش (قوله أي المرهون) أي في الضمير استخدام
اهـ سم (قوله غالباً) سيذكر محترزه (قوله وقد لا تكون الخ) إلى المتن في المغني الا قوله ويستتنب الكافر
مسلم في القبض وقوله ولا يشكلى أي في موضع وقوله وشرط خلاف ذلك مفسد وكذا في النهاية الا انها اعتمدت
الاكتفاء بالواحدة الثقة (قوله نحو مسلم) أي كالمتردد ويحتمل شمول المسلم له يراد به المسلم ولو في الاصل
(قوله من كافر) تقدم في البيع في صورة الرهن من كافر هل يقبضه ثم يوضع عند عدل او يمتنع قبضه ايضاً
سم على حجج والا قرب الاول لكن في حجج مانعه ويستتنب الكافر مسلم في القبض انتهى وظاهره انه لا يمكن
من قبضه حتى في السلاح ووجهه ان قبضه اذ لا للمسلمين وعليه ولو تعدى وقبضه فيمنع الاحتداد به لان
المنع لا مر خارج اهـ عش وفي الحلبي بعد نقله قول حجج ويستتنب الخ وتقدم ان المصحف يعين
التوكيل دون السلاح وكذلك العبد يسلم له ثم ينزع منه انتهى (قوله في موضع) أي كل من نحو المسلم والمصحف
والسلاح (قوله عدل) أي عدل شهادة كقائه في شرح العباب اهـ سم وقال الجعفي عبر بذلك دون مسلم ليشمل
جواز وضع السلاح عند ذنبي في قبضتنا اهـ (قوله او امة) عطف على مسلم (قوله حرماً) أي لهما نهاية ومعنى
(قوله كذلك) أي نفق (قوله حليلة) أي له ولو فاسقة لانها تنغار عليه اهـ عش عبارة السيد عمر ولم يعتبروا في
حرمة العدالة كانه لا من شأنه الحلية والغيرة ولا في حليته كانه لا من شأنه الغيرة على حليلها ومن شأنه انه
بهاها كيف كانت اهـ (قوله او محرم) أي له ولو فاسقة على ما يفيد اطلاقه وتقييدها بعده اهـ عش ويجرى
ذلك في قول الشارح محرم (قوله او امرأتان ثقتان) بل يكفي واحدة ولو الخلو المحرمة حرم اهـ سم

(قوله محمول على الوفاء) أي او عدمه فيما اذا قدره

(فصل) في الامور المترتبة على لزوم الرهن (قول المصنف قال في رهنه) أي الرهن بمعنى المرهون ففيه
استخدام (قوله من كافر) تقدم في البيع في صورة رهن المسلم من كافر هل يقبضه ثم يوضع عند عدل او يمتنع
قبضه ايضاً (قوله عدل) أي عدل شهادة كقائه في شرح العباب (قوله تملكه) يحتمل انه احتراز عن امر
يجري بهما وفيه نظر (قوله او امرأتان ثقتان) بل يكفي واحدة ولو الخلو المحرمة حينئذ مر

محرم ولا امرأة ثقة أو محسوساً كذلك ولا عنده حليلة أو محرم أو امرأتان ثقتان ولا يشكلى بخل خلوة رجلاً با

لان المدة هنا قد تطول فيكون وجود الرائدة فقط معها مظنة للخلوة بها فتوضع عند محرم لها او رجل ثقة عنده من ذكر او امرأ أو مسوح ثقة فان وجد في المرتن شرط عام او كانت صغيرة لا تشتهى فعنده وشرط خلاف ذلك مفسدو الخئي كالاتي لكن لا يوضع عند أنثى أجنبية (ولو شرطاً) الى الراهن والمرتن: وضعه عند عدل مطابقاً او فاقق وهما يتصرفان لانفسهما التصرف التام (جاز) لان كلاً لا يلتقي بصاحبه فليتولى الحفظ والقبض فان اراد سفرهما فكلا ودفع فيما باقى فيه نظير مامر ولو انفقا على وضعه عند الراهن جاز على المعتد وكون يده لا تصلح للتيا بعن المرتن انما هو في ابتداء القبض دون دوامه اما نحو وى وكيل وما دون له وعامل قراض ومكاتب جاز لهم الرهن او الارتهان فلا بد من عدالة من يوضع عنده كما يحثه الاذرى (او عند اثنين ونصا على اجتماعهما على حفظه او الانفرد به فذاك) واضح انه يتبع فيه الشرط (وان اطلقاً فليس لاحدهما) الانفراد بحفظه (في الاصح) لعدم الرضا بايد احدهما على الانفرد في جعله في حرزهما والاثنين من انفرد به نصفاً ان لم يسله له صاحبه والا اشتراكاً في ضمان النصف

(قوله لان المدة هنا الخ) قد يقال ما أفاده جار في الخلية والمحرم ولم يعتبر واقفاً العددو به يتجه ما رجحنا في النهاية من الاكتفاء بالواحدة ثقة اه سيد عمر وقال عش والاقرب ما قاله حيج اه (قوله فتوضع الى الامة (قوله عند محرم الخ) تذكر مامر فيه (قوله ثقة) راجع لامرأة ايضاً (قوله فعنده) اي فتوضع الامة عند المرتن لو صارت الصغيرة تشتهى نقلت وجعلت عند عدل برضاها ولو تنازعوا وضعها الحاكم عند من يراه ومثله ما ماتت حليلته او محرمة او سافرت اه عش (قوله وشرط خلاف ذلك مفسد) قضيته انه مفسد للعقد ووظاهر لا شرط خلاف مقتضاه وقد صرح بطلان الرهن ايضاً الشهاب الرملي في حواشي شرح الروض اه عش (قوله لا يوضع عند انثى الخ) اي ولا رجل اجنبى كما نقله الاذرى عن البيان وانما يوضع عند محرم اه رشيدى (قوله مطلقاً) الى قول المتن او عند اثنين في النهاية والمغنى الا قوله فان اراد المولى انفقاً (قوله مطلقاً) اي نصراً فلا نفسها ولا غيرها ككونها مولىين اه كرى (قوله وهما يتصرفان) اي في مفهوم عدل تفصيل (و قوله لا نفسها) اخرج نحو الولوى (قوله التام) احتراز عن المكاتب اه سم (قوله ليتولى) أى من شرط الوضع عنده من عدل او فاقق بشرطه وكذا ضمير فان اراد الخ (قوله فيه) اي فى الوديع (قوله نظير مامر) اي قبيل قول المتن والسكنى (قوله ولو اتفقا الخ) ولو ادعى العدل ردده اليهما او هلا كصدق وليس لردده الى احدهما فان اتلفه خطأ او اتلفه غيره ولو عمدا اخذ منه البذل وحفظه بالاذن الاول او اتلفه عمدا اخذ منه البذل ووضع عند اخر لتعديه بالتلف المرون قال الاذرى والظاهر اخذ القيمة في المنقوم اما المغنى فيطالب بمثل قال وكان الصورة فيها اذا اتلفه عمدا عدو انا مالوا لتلفه مكرهاً ودفعاً للصيال فيكون كالوا اتلفه خطأ انتهى وهو محمول في الشق الاخير على ما لو عدل عما يتدفع به الى اعلى منه والافلاختان اه نهاية قال عش قوله في الشق الاخير هو قوله او دفعاً للصيال وكذا في الشق الاول على انه طريق في الضمان والافلاختان على المسكوك بكسر الراء اه عبارة المغنى والموضوع عند ما روه ان يردده على العاقدين الى وكيلهما ولا لاهان يردده الى احدهما بلا اذن من الاخر فان غاب الوكيل لهما رده الى الحاكم فان رده الى احدهما بلا اذن من الاخر فتلف ضمنه والقرار على القابض اه (قوله على وضعه) أى بعد الزوم نها بقرعنى (قوله جاز الخ) عبارة النهاية صبح كاقضاه كلام صاحب المطلب خلافاً لما اقضاه كلام الغزالي ولو شرطاً كونه في يد المرتن يوماً في بدل العدل يوماً جاز اه (قوله اما نحو الخ) اي كالقيم وهو محترز قوله وهما يتصرفان الخ (قوله جاز لهم الرهن الخ) اي حيث يجوز لهم ذلك بان كان هناك ضرورة او غبطة ظاهرة اه عش (قوله جاز لهم الخ) يفيد نحو المكاتب وعامل القراض والوكيل اذا جاز لهم الارتهان لا يوضع عند ثالث الا اذا كان عدلاً واما اذا وضع عندهم فالوجه الجواز مطلقاً حيث كان الراهن عن يتصرف لنفسه تصرفاً تاماً اه سم قول المتن (أو عند اثنين) أى مثلاً نهاية ومعنى (قوله فيجعلانه) الى المتن في النهاية والمغنى (قوله في حرزهما) اي حيث تمكن تقسمته فان امكنت قسمته اقتسياه كافي الوصية ثم رايته في سم على منتهج نقله عن مامر اه عش (قوله والا اشتراكاً في ضمان النصف) ينبغى ان يكون المراد ان كلا منهما يضمن جميع النصف لتعدي احدهما بتسليمه والاخر بتسليمه وقرار الضمان على من تلف يده فليتامل سم وعش ورشيدى وقوله جميع النصف اي النصف الذى سلم للاخر واما النصف الذى تحت يده فلا يضمن لانه امين بالنسبة له اه بجري سم (قوله في ضمان النصف) ولو (قوله وهما يتصرفان) اي في مفهوم عدل تفصيل وقوله لا نفسها اخرج نحو الولوى وقوله التام احتراز عن المكاتب (قوله فكلا ودفع) فيما باقى قد يفهم انه يرد الى المالك او وكيله وفيه نظر اذا كان بغير رضا المرتن لاجل تعلق حقه الا ان يرد بقوله فكلا ودفع بجر دانه لا يسافر به الا اذا جوزه او دفع وقد يؤيده قوله نظير مامر (قوله جاز لهم الرهن والارتهان) يفيدان نحو المكاتب وعامل القراض والوكيل اذا جاز لهم الارتهان لا يوضع عند ثالث الا اذا كان عدلاً واما اذا وضع عندهم فالوجه الجواز مطلقاً حيث كان الراهن عن يتصرف لنفسه تصرفاً تاماً (قوله والا اشتراكاً في ضمان النصف) ينبغى ان يكون المراد ان كلا منهما

غصبه المرتن من العدل او غصب العين شخص من مؤتمن كودع ثم ردها الي من غصبها منه برى بخلاف من غصب من الملتقط اللقطة قبل تسليمها ثم ردها اليه لم يبرأ لان المالك لم يأتمنه او غصب العين من ضامن مأذون كاستعير ومستام ثم ردها اليه برى كما جزم به في الانوار اهنا به قال ع ش قوله لم يبرأ اى وطريق التخلص من الضمان ان يردها على الحاكم وقوله لم يأتمنه اى الملتقط وقياس اللقطة انه لو طيرت الريح مثلا لو بالى داره وغصبه منه شخص ثم ردها اليه انه لم يبرأ لان المالك لم يأتمنه وطريقه ان يردها للاحكم وقوله من ضامن مأذون احترز به عن الغاصب فلا يبرأ من غصب منه بالرد عليه اه ع ش (قوله ولو اتفقا) الى قوله وان كان بعده فى النهاية الا قوله ندبناهما الى المتن وقوله فيه الى المتن (قوله واخيره) اى من عدل او فاسق بشرطه (قوله مطلقا) اى ولو بلا سبب نهاية ومعنى (قوله وقد تغير الخ) ومنه ان تحدث عداوة بينه وبين الراهن اه ع ش قول المتن (او فسق) فى شرح الروض ولو اختلفا فى تغير حال العبد قال الدارمى صدق النافى بلا يمين قال الا ذرى ويبنى ان يخلف على نقي عليه اه وظاهر كلامهم ان العدل لا ينزل عن الحفظ بالفسق قال ابن الرفعة وهو صحيح الا ان يكون الحاكم هو الذى وضعه لانه نائبه فينزل بالفسق انتهى قلت ويكون الراهن نحوولى اه سم وقوله وظاهر كلامهم الى قوله انتهى فى النهاية مثله قال ع ش قوله وظاهر كلامهم الخ معتمد وقوله قلت الخ اى فينزل بالفسق اه ع ش (قوله فسقه) اى الفاسق نهاية ومعنى (قوله واخرج عن اهلية الحفظ الخ) قضيته انه لو اغنى عليه او جن وطلب احدهما نقله ونقل عليه فلواقا هل يتوقف استحقاقه الحفظ على اذن جديد لبطلان الاذن الاول ام لا فيه نظر وقياس الموزاد فسق الولى ثم عادم انه لا بد من تولية جديدة انه هنا لا بد من تجديد الاذن اه ع ش (ندبناهما) اى دعيتا معا عبارة النهاية والمخفى وطلبا او احدهما نقله ونقل وجعله الخ (قوله عند من يتفقان عليه) سواء اكان عدلا ام فاسقا بشرطه المار نهاية ومعنى (قوله وان اياها الخ) اى بعد لزوم العقد من الجانبين اما قبله لم يجبر الراهن بحال كاسياني اه ع ش (قوله فيه) اى فيمن يوضع عنده (قوله او مات المرتن) عطف على ايبا الخ (قوله لانه العدل) اى الانصاف اه ع ش عبارة السكردى اى لان الوضع عند العدل هو الامر المعتدل القاطع للزراع اه (قوله وان لم بشرط) اى الرهن (فى بيع الخ) غاية لقول المتن وضعه الحاكم عند عدل اه ع ش (قوله امالو تشاحا ابتداء) اى قبل الوضع عبارة السكردى يعنى لا بعد الاتفاق اه وهذا يدل قول المتن وان تشاح الخ المفروض فيما بعد الوضع (قوله بحال) اى يبنى من الاقباض او الرجوع (قوله وان شرط) غاية ع ش (قوله حيث) اى قبل القبض (قوله فلا يطالبه) اى المرتن الراهن (قوله باقباضه) اى المروهون (قوله ولا بالرجوع عنه) اى عن عقد الرهن فى كلامه استخدام (قوله يرد) خبره زعم الخ (قوله باحدهما) اى الاقباض والرجوع اه ع ش (قوله وان كان بعده الخ) لا يخفى ما فيه اذ يجب يكون التشاح بعد القبض فيمن يوضع عنده من افراد التشاح ابتداء كما هو يضمن جميع النصف لتعدى احدهما بتسليمه والاخر بتسليمه وقرار الضمان على من تلف تحت يده فليتأمل (قول المصنف او فسق) فى شرح الروض ولو اختلفا فى تغير حال العبد قال الدارمى صدق النافى بلا يمين قال الا ذرى ويبنى ان يخلف على نقي عليه بذلك اه وقال وظاهر كلامهم ان العدل لا ينزل عن الحفظ بالفسق قال ابن الرفعة وهو صحيح الا ان يكون الحاكم هو الذى وضعه لانه نائبه فينزل بالفسق اه قلت او يكون الراهن نحوولى (قوله وان لم بشرط) فى بيع) اشارة الى رد ما فى شرح الروض عن ابن الرفعة حيث قال قال ابن الرفعة هذا اى نقل الحاكم له عند من يراه اذا تنازعا اذا كان الرهن مشروطا ببيع والا فيظهر ان لا يوضع عند عدل الا برضا الراهن لان له الامتناع من اصل الاقباض اه ما فى شرح الروض وكأنه مبنى على عدم لزوم الرهن بقبض العدل وهو ممنوع لانه ثابت المرتن فى القبض فقبحه كقبضه ثم رايت الشارح فى شرح العباب اطال فى رده بما حاصله ان الذى دل عليه كلام الجواهر وغيرها ان العدل نائبهما وان قبضه كقبض المرتن وان ما قاله ابن الرفعة يحمل على القول بانه نائب الراهن فقط قال ولا ينافى ذلك قولهم انه وكيل الراهن لان هذا بالنسبة الى التصرف فى المروهون فليتأمل (قوله وان كان بعده الخ) لا يخفى ما فيه

صرح صعيه اه سم اى حيث عطفه على جواب اما (قوله وقد وضع الخ) اى والحال فدخل (قوله بلا شرط) اى من غير شرط نحو كونه فى يد المرتن او العدل مثلا (قوله عليه) على العدل او المرتن (قوله بسوع) اى كتغير الحال بامر (قوله او فاسق) عطف على قوله عدل (قوله لم يجب على ما قاله جمع الخ) ظاهر النهاية وصرح المعنى اغتاده (قوله لانه) الاحد (قوله فانه) اى راي الحاكم الفاسق قول المتن (ويستحق) ببناء المفعول قول المتن (عند الحاجة) وللمرتن إذا كان يدينه رهن وضامن طلب وقائه من ايم ماشاء تقدم احدهما او لا فان كان رهن فقط فله طلب بيع المرتن او وقايدته فلا يتعين طلب البيع اه نهاية (قوله بان حل الدين) فى شرح العباب فروغ من الانوار وغيره اذا حل الدين فقال الرهن للمرتن رد الرهن حتى ايعه لم يلزمه الرد بل يباع وهو فى يده فاذا وصل حقه اليه سلمه للمشتري رضا الرهن او للراهن رضا المشتري فان امتنعا قالى الحاكم ان قال له احضر الرهن لا يبيع واسلم الثمن اليك او ابيعك منك لم يلزمه الاجابة فان اجابه واشتراه ولو بالدين جاز وكذا لو كلا من يشتره له اذا عرض للبيع ولو لم يثبت البيع الا باحضار الرهن ولم يثق بالراهن ارسل الحاكم امينه ليحضره واجرته على الراهن وللراهن بعد بيعه وفاؤه من غير ثمنه اى حيث لا تاخير اه لا يسلم للمشتري الثمن الى احدهما الا باذن الاخر فان تنازعا فالحاكم هو قوله فباشر رضا الراهن اى إذا كان له حق الحبس كما هو واضح ثم قوله رضا المشتري اى ما لم يكن له حق الحبس والالم يحتاج الى رضا كما هو ظاهر م ر وقوله لم تلزمه الاجابة لعل هذا اذا تأتى البيع بلا احضار اخذ من قوله ولو لم يثبت البيع اه سم (وقضية هذا) اى المتن (قوله وان طلبه) و (قوله وقد رخصه) اى التوفيق من غير الرهن اه نهاية قال ع وطريق المرتن فى طلب التوفيق من غير المرتن ان يفسخ الرهن لجوازه من جهته ويطلب الرهن بالتوفيق انتهى (قوله وبه) اى بعدم الزوم (صرح الامام) اعتمده النهاية (بانه حينئذ) اى حين اذا طلب المرتن الوفاء وقد رخصه الراهن (قوله فكيف ساغ له التأخير) اى الى تيسير البيع (قوله او يقال الخ) اقتصر عليه النهاية (قوله كان رضامنه بتأخير حقه الخ) ظاهره وان طال المدة وهو كذلك حيث كان للراهن عرض صحيح فى التأخير كما باتى اه ع ش اى فى النهاية (قوله كان) اى رضا المرتن بتعلق الغو (قوله رضامنه الخ) خبر كان والجملة جواب لما انتهى كردى (قوله رايبت السبكي الخ) ويمكن حمل ما اختاره السبكي على ما اذا ادى ذلك التأخير من غير عرض صحيح شرح م انتهى سم قال ع ش قوله من غير

اذ كيف يكون التشاح بعد القبض فيمن يوضع عنده من افراد التشاح ابتداء كما هو صريح صعيه (قوله وقال آخرون) وهم الشيخ ابو حامد وغيره من العراقيين ونقلوه عن ابن سريج (قوله بان حل الدين) فى شرح العباب فروغ من الانوار وغيره إذا حل الدين فقال الرهن للمرتن رد الرهن حتى ايعه لم يلزمه الرد بل يباع وهو فى يده فاذا وصل حقه اليه سلمه للمشتري رضا الرهن او للراهن رضا المشتري فان امتنعا قال الحاكم ان قال له احضر الرهن لا يبيع واسلم الثمن اليك او ابيعك منك لم يلزمه الاجابة فان اجابه واشتراه ولو بالدين جاز وكذا لو كلا من يشتره له اذا عرض للبيع ولو لم يثبت البيع الا باحضار الرهن ولم يثق بالراهن ارسل الحاكم امينه ليحضره واجرته على الراهن وللراهن بعد بيعه وفاؤه من غير ثمنه اى حيث لا تاخير اه ولا يسلم للمشتري الثمن الى احدهما الا باذن الاخر فان تنازعا فالحاكم هو قوله فباشر رضا الراهن اى إذا كان له حق الحبس كما هو واضح ثم قوله رضا المشتري اى ما لم يكن له حق الحبس والالم يحتاج الى رضا كما هو ظاهر م ر وقوله لم تلزمه الاجابة لعل هذا اذا تأتى البيع بلا احضار اخذ من قوله ولو لم يثبت البيع (واستشكله ابن عبد السلام) قال السبكي وهو معذور فى اشكاله قال شيخنا الشهاب الراى خصوص اذا عرض حل بعد الرهن واستمر الحمل وقت الحلول فانه يتعذر بيعها حتى تضع كسايته وهذا ولكن يمكن الجواب عن الاشكال بانه ليس من الاطلاق ان يستمر الراهن محجورا عليه فى العين المرومة مع مطالبة من مال اخر حال الحجر فيها فان كان المرتن خريصا على ذلك فليفك الرهن وهذا معنى حسن ظهر لي يمكن ان يوجه به كلام الاصحاب انتهى (ثم رايبت السبكي اختراخ) ويمكن حمل ما اختاره السبكي على ما اذا ادى ذلك لتأخير من غير عرض صحيح م ر

وقد وضع يده عدل او المرتن بلا شرط لم يزع قهرا عليه الا بسوع او فاسق واراد احدهما زعه لم يجب على ما قاله جمع لانه رضى يده مع الفسق ونزع فيه الا ذرى بان رضاه ليس يعقد لازم وقال آخرون يرفع الامر للحاكم فان رآه اهلا لحفظه لم ينقله والا نقله (ويستحق بيع المرتن عند الحاجة) اليه بان حل الدين ولم يوف او أشرف الرهن على الفساد قبل الحلول وقضية هذا انه لا يلزم الرهن التوفيق من غير الرهن وإن طلبه المرتن وقد رخصه وبه صرح الامام واستشكله ابن عبد السلام بانه حينئذ يجب أدائه فورا فكيف ساغ له التأخير ويجاب بحمل كلام الامام على تأخير يسر عرفا للمساعدة به حينئذ او يقال لما رضى المرتن بتعلق حقه بالراهن كان رضا منه بتأخير حقه الى تيسر بيعه واستفاته من ثمنه ثم رايبت السبكي اخترا وجوب الوفاء فورا من الرهن أو غيره

وانه من غيره لو كان اسرع وطلبه المرتهن وجب وهو متجه ولا ينافيه ان المرتهن لو طالب البيع (٨٣) فابى الراهن ان يرضه القاضى

غرض الخ اى لان للراهن فى التأخير اه (قوله وانه) اى الوفاء عطف على وجوب الخ (قوله وهو متجه) وفاقا
للمعنى (قوله ولا ينافيه) اى لا ينافيه فى اختيار السبكي ما يأتى عن المصنف ان المرتهن الخ اه كرى عبارة سم
ان اراد لا ينافى ما اختاره السبكي كما هو ظاهر فلا يخفى ما فيه لان السبكي يوجب الوفاء من غيره إذا كان اسرع
وان تيسر البيع خلاف قوله فلا ينافى اه وقال السيد قوله ولا ينافيه ان المرتهن الخ اى لا ينافى ما تقرر من
المتن من استحقات بيع المرهون الخ اه اقول لصنيع النهاية حيث قال قبيل ذكر كلام السبكي مانصه ولا ينافى
ذلك ما يأتى من إجبار على الاداء أو البيع لانه بالنسبة للراهن حتى يوفى بما اختاره لا بالنسبة للمرتهن حتى
يجبره على الاداء من غير الرهن اه ان مرجع الضمير ما تقدم عن الامام (قوله فيلزم) بينا المفعول من
الانزام (قوله فلا ينافى الخ) اى لما كان المراد من التخير الا فى المتن ذلك الاحتمال وكذا لا ينافى ذلك اختيار
السبكي لا ينافى ما قدمناه ايضا من انحصار حق المرتهن فى المرهون إذا تيسر بيعه لاحتمال انه لا يبقى الرهن
لنفسه فيلزم حيث يثبت البيع اه كرى (قوله كما قدمناه) يعنى قوله وقضية هذا انه لا يلزم الخ فان مفاده
الانحصار اه كرى اقول بل الظاهر انه اراد بذلك قوله أو يقال لما رضى المرتهن الخ قول المتن (ويقدم
المرتهن الخ) اى ان لم يتعلق برقبته جناية كما يأتى نهاية قول المتن (باذن المرتهن) اى ولا يلزم من يده كما تقدم
اه ع (قوله او وكيله) الى التنبيه فى النهاية والمعنى لا قوله ولا عذر الى المتن وقوله واذن الى ولو يجزى وقوله
وهو مشكل الى المتن (قوله لان الحق له) عبارة النهاية والمعنى لان له فيه حقا اه وهى احسن (قوله ولا عذر
له فى ذلك) سياتى عن النهاية والمعنى عند قول الشارح نعم ان وفى دون ثمن المثل الخ ما يتبين منه المراد بالعذر
(قوله الزم الخ) عبارة النهاية والمعنى عقب قول المتن تبرى هو بمعنى الاسرى اذن أو أبرى اه وقول المتن
(تبرى) كذا فى اصله وفى سائر النسخ وفى نسخ المحلى والنهاية اى والمعنى تبرى اه سيد عمر (قوله فان اصر
الخ) اشار به الى ان ما يأتى فى المتن راجع لكل من الجملتين المتعاطفتين (قوله باعه) اى او غيره فيعمل بالمصاحبة
كما يأتى (قوله واذن) الى قوله ولو عجز اقره سم وعش (قوله ومنعه) عطف على قوله اذن للراهن (قوله إذا
ابى) اى المرتهن و (قوله منه) اى الثمن وكذا ضمير فيه (قوله فيطابق) اى يرخص الحاكم (قوله تصحيح
الصحة) قال الزركشى والظاهر ان مراده حيث يجوز بيعه بان تدعو اليه ضرورة كالعجز عن مؤنته او حفظه
او الحاجة الى ما زاد على دين المرتهن من ثمنه شرح مر اه سم (قوله ويجزى) بينا المفعول (عليه) اى
الراهن و (قوله اليه) اى الوفاء و قياس ما تقدم إلا إذا أبى من اخذ دينه منه فليراجع (قوله فيه) اى البيع
(حيثئذ) اى حين إذ كان لغرض الوفاء مع الحجر فى الثمن اليه (قوله ليو فى) من الافاء والتوفية (منه) اى
من المرهون و ثمنه (قوله بما يراه) متعلق بالزومه القاضى الخ قول المتن (باعه الحاكم) وظاهر انه لا يتعين بيعه
فقد يجده ما يوفى به الدين من غير ذلك نهاية ومعنى عبارة سم قول المصنف (باعه الحاكم) ينبغى او وفاه من
غيره ولو يبيع غيره إذا رأى مصلحة فى ذلك اخذ ما يأتى عن السبكي (قوله لا بعد الاصرار الخ) اى اصرار
الراهن والمرتهن (قوله ولو غاب) الى قوله بخلاف ما الخ فى النهاية والمعنى (قوله ولو غاب المرتهن) هو شامل
لمسافة القصر وادونها قال سم على منتهى ما حاصله انه لا يبيع فيادون مسافة القصر إلا باذنه ثم قال انه
عرضه على مر فقال له بناء على ان القضاء على الغائب إنما يكون على من بمسافة القصر والراجح لا كنفاء

(قوله ولا ينافيه) ان اراد لا ينافى ما اختاره السبكي كما هو ظاهر فلا يخفى ما فيه لان السبكي يوجب الوفاء من
غيره إذا كان اسرع وان تيسر البيع خلاف قوله فلا ينافى الخ (قوله تصحيح الصحة) قال الزركشى والظاهر
ان مراده حيث يجوز بيعه بان تدعو اليه ضرورة كالعجز عن مؤنته او حفظه او الحاجة الى ما زاد على دين
المرتهن من ثمنه مر (قول المصنف باعه الحاكم) ينبغى او وفاه من غيره ولو يبيع غيره إذا رأى مصلحة
فى ذلك اخذ ما تقدم عن السبكي وفى شرح مر وافى اى السبكي ايضا فيمن هن عينه بدين مؤجل وغاب
زب الدين فاحضر الراهن المبلغ الى الحاكم وطلب منه قبضه ليفك الرهن بانه له ذلك وهو كما قال اه

وقضى الدين من ثمنه دفع الضرر المرتهن (تنبيه) قضية المتن وغيره هنا أن القاضى لا يتولى البيع إلا بعد الاصرار على
مراد اخذ من قولهم فى التغليس انه بالامتناع من الوفاء يخبر القاضى بين توليه للبيع ولا كراهه عليه ولو غاب الراهن

الامر عند الحاكم لبيعهم وحيث لا يتعين عليه بيعه إلا إذا لم يتيسر حالا وقامه غيره وإلا وفيه كبحته السبكي لأنه نائب الغائب فليومه العمل بالأصل من بيع المهرن أو (٨٤) الوافعين غيره ومن ثم لو أحضر الراهن إليه الغيبة المرتن الذين المهرن به لينفك الرهن لزمه

بمسافة العدوى فيكون هنا كذلك اه عش (قوله الامراخ) أي الرهن والدين اه معنى أي والحلول (قوله لبيعهم) أي الحاكم المهرن (قوله كبحته السبكي) عبارة النهائية والمعنى وقد افنى السبكي بان للحاكم بيع ما يرى بيعه من المهرن وغيره عند غيبة المدين أو امتناعه لأنه لا يبيع على الغائب فيقبل ما رآه مصلحة فإن كان الغائب نقد حاضر من جنس الدين وطلبه المرتن وفادته واخذ المهرن فإن لم يكن له نقد حاضر وكان بيع المهرن أو روج وطلبه المرتن باعه دون غيره اه قال عش قوله ولاية على الغائب أي وله القضاء من مال المحتتم بغير اختياره أي فيجوز فيه ما ذكر في مال الغائب قوله باعه أي فلو باع غير الأروج هل يصح حيث كان بمن مثله أو لا لان الشرع (أ) اذن له في بيع الأروج فيه نظرا ولا يبعد الأول لأنه لا ضرورة فيه على الراهن وإن أدى إلى تأخير وفادته حق المرتن ولكن الأقرب الثاني للعلم اه وقوله ولكن الأقرب الثاني أي وفاقا للفتن (قوله اله) أي الحاكم (قوله الدين المهرن به) مفعول أحضر (قوله فان عجزاخ) أي المرتن عن الاثبات كردى ونهاية (قوله لفقد البينة) أي التي تشهد عند الحاكم بأنه ملك الراهن ومعلوم أنه لا بد من ثبوت الدين وكون المدين التي أو يديعها مهره عند عتده لاحتمال كونه أو دمية مثلا اه عش وقوله بأنه ملك الراهن الخ بخلاف ما يأتي من قول شارح (إ) أن يقال الخ (قوله أو لفقد الحاكم) أي أو لو تفقد الراهن اليه على غرم درهم أو قلنا اه عش (قوله تولد بنفسه) ويصدق في قدر ما باعه به لأنه أمين فيه ولا ياله هو مقصر بعدم الاشهاد على ما باعه به لانا نقول قد لا يتيسر الشهود وقت البيع وبفرضها قد لا يتيسر له إحصاؤهم وقت النزاع فصدق مطلقا اه عش (قوله إذا قدر عليها) أي وعلى الحاكم أخذها عما تقدم ولعل هذا من تحريف الناسخ وصوابه عايلها اه سيد عمر وقد يقال سكت عن الحاكم نظر الغائب من وجوده كما يؤيده اقتضاره على البينة في المواضع الآتية فلا تحريف (قوله بينه) أي المرتن اه عش (قوله الظاهر) أي الذي ليس بمرتن (قوله على البينة) أي وعلى الحاكم كآمر عن السيد عمر (قوله بأن هذا) أي المرتن (قوله وثيقة) وهي الرهن (قوله بخلاف ذلك) أي الظاهر الغير المرتن (قوله للبينة) أي الحاكم (قوله عليها) أي وعلى الحاكم (قوله وقياس ما يأتي الخ) سيأتي أن السبكي رجع في هذا الآتي في الفلاس الاكتفاء باليد اه سم (قوله والدين حال) إلى قول المتن، لوتلف في النهاية والمعنى إلا قوله ما قال إلى وباقي يؤخذ إلى ويصح قول المتن (والأفلا) قال الزركشي لو كان ثمن المهرن لا يبيع بالدين والاستيفاء من غيره منه ذراو متعسر بفلس وغيره فالظاهر أنه يحرص على أو في الأمان تحصيل البينة ما يمكنه فذهب التهمة أو تنقضي اه نهاية قال عش قوله لتضعف التهمة معتمد وقوله أو تنقضي أي فيصح بيع المرتن في غيبة الراهن اه (قوله في الاستعجال) أي بالاستعجال وترك الاحتياط اه معنى (قوله مطلقا) أي في حضرته وغيبته (قوله ما بالذناخ) قضية فصله بكذا رجوع هذا لما بعده فقط وظاهر النهائية والمعنى أنه قيد فلما قبله أيضا (قوله ما للراهن فقط) أي فيبطل ما للمرتن فإن باع للراهن صح البيع ثم إن استوفى له صح أيضا وإن استوفى لنفسه بطل وإن باع لنفسه بطل أيضا اه كردى (قوله ما ذكر) أي في إذن الراهن من المرتن في بيع المهرن من التفصيل (قوله في إذن وارث التفرم في بيع التركة الخ) أي فإن كان يحضره نصح أو أفلا ويأتي فيه ما مر عن الزركشي اه عش أي والصحة مطلقا إنما إذا قدر له الثمن (قوله يضم أوله) ضبط به لأنه لا يحتاج معه إلى قيد لأنه لا يسمى شرطا إلا إذا كان منهما فلو في للفاعل احتج إلى قيد كان يقال شرطه أحدهما ووافقه الآخر اه عش (قوله عن وحتت يده) الظاهر إنما قيد به جربا على ظاهر المتن وأنه ليس بقيد فراجع اه رشيدى عبارة عشل هو للتقيد حتى لو شرط أن يبيعه غيره من وحتت يده لم يصح أو لا فيه نظر والظاهر الثاني لان الغرض الوصول إلى الحق وهو يحصل بذلك اه (قوله عند المحل) متعلق بان

قيضه فان عجز لفقد البينة أو لفقد الحاكم أو تولد بنفسه وكان ظاهرا بخلاف ما إذا قدر عليها وبفرق بينه وبين الظاهر بغير جنس حقه فان له البيع ولوم القدرة على البينة بأن هذا عنده وثيقة بحقه فلا يخشى فواته فاشترط لظفره العجز بخلاف ذلك يخشى الفوات لو صبر للبينة لحاز له مع القدرة عليها وقياس ما يأتي في الفلاس ان الحاكم لا يتولى البيع حتى يثبت عنده كونه ملكا للراهن (إ) أن يقال البديعية للمرتن فكيف إقراره بأنه ملك للراهن (ولو باعه المرتن) والدين حال (بأذن الراهن) له في بيعه بأن قال بعهلى أو اطلق ولم يقدر الثمن (فلاصح أنه إن باعه يحضرته صح) البيع إذا تهمة (ولا) بأن باعه في غيبته (فلا) يصح لأنه يبيع لغرض نفسه فيتهم في الاستعجال ومن ثم لو قدر له الثمن صح مطلقا وكذا لو كان الدين مؤجلا مالم ياذن له في استيفاء حقه من ثمنه التهمة حينئذ أمال وقال به لك فيبطل مطلقا لاستحالة فعله أنه في بيعه لو أنفسك واستوفى أو لنفسك يصح ما للراهن فقط وباقي ما ذكر في إذن وارث

لغيرهم في بيع التركة وسيد المجنى عليه في بيع الجاني (ولو شرط) يضم أوله في عقد الرهن أي شرط أن يبيعه العدل أو غيره ببيعهم من وحتت يده عند المحل (جاز) هذا الشرط إذ لا محذور فيه (ولا يشترط مراجعة الراهن) في البيع (في الأصل) لأن الأصل بقاؤه

بل المرتن لانه قد يعمل او يبرى . ولان اذنه السابق وقع او بقدمه على القبض (٨٥) ويؤخذ منه ان اذنه لو تاخر عن القبض لم

يشترط مرارته وهو ظاهر
لولا التعليل الاول ويصح
عزل الرهن للبشرط له
ذلك قبل البيع لانه وكيله
دون المرتن لان اذنه انما
هو شرط في الصحة (فاذا باع)
المأذون له و قبض الثمن
(قائلن عنده من ضمان
الراهن) لبقائه بملكه (حتى
يقبضه المرتن) لادهاؤميته
عليه فبده كده ومن ثم
صدق في تلقه لافي تسليمه
للمرتن فاذا حلف انه لم
يتسلمه غرم الراهن وهو
يغرم اميته وان كان اذن
له في التسليم للمرتن لانه لم
يثبت (ولو تلقه منه في يد)
المأذون (العدل) او غيره
ولو المرتن (ثم استحق
المهون المبيع) فان شاء
المشتري رجع على المأذون
(العدل) او غيره لانه ماضع
اليده وعلم ان لم يكن نائب
الحاكم لاذنه له في البيع
لنحوغيته الراهن والالم
يكن طريقا لان يده كيد
الحاكم (وان شاء على
الراهن) لانه الموكل (و)
من ثم كان (القرار عليه)
فيرجع مأذونه عليه مالم
يقصر في تلقه على الوجه
(ولا يبيع) المأذون (العدل)
او غيره من المهون (الا
بشئ مثله) او دونه بقدر
يتغابن به وسياق بيانه (حالا
من تقدر بلده) والالم يصح
كالوكيل ومنه يؤخذ انه لا
يصح منه شرط الخيار لغير
موكله وانه لا يسلم المبيع

يبعه (قوله بل المرتن) اي بل يشترط مراجعة المرتن قطعا كاقوله الرافعي عن العراقيين وهو المعتمد
نهاية ومعنى (قوله) ويؤخذ منه (الخ) لكن مقتضى كلامهم اشتراط مراجعة المرتن مطلقا اه نهاية اي
سوا ما كان اذن قبل ام لا وبه جزم شيخنا الزاوي في حاشيته ع (قوله لولا التعليل الاول) اي فهو كاف في
اقادة الاشتراط (قوله ويصح عزل) عبارة النهائية والمعنى وينعزل العدل بعزل الراهن او موته لا المرتن او
موته لانه وكيله في البيع واذا المرتن شرط في صحته لم يكن يبطل اذنه بعزله او موته فان جدد له لم يشترط
تجديده وتكيل الراهن لانه لم ينزل وان جدد الراهن اذنا له بعد عزله اشترط اذن المرتن لان عزل العدل بعزل
الراهن اه قال ع عن قوله او موته اي وجنونه او اغاثة كما يفيد التعليل بانه وكيله اه (قوله للبشرط له ذلك)
اي من العدل او غيره (قوله لانه وكيله) اي في البيع (قوله في الصحة) اي صحة البيع (قوله لبقائه بملكه (الخ)
عبارة النهائية والمعنى لانه ملكه والعدل نائبه فاتفق في يده كان من ضمان المالك ويستمر ذلك حتى يقبضه
الخ وهذا احسن من صنع الشارع (قوله صدق في تلقه) اي اذالم بين السبب وان بينه وفيه التفصيل الآتي
في الوديعه ومعنى نهاية (قوله وان كان اذنه (الخ) عبارة والمعنى ولو صدقه في التسليم او كان قد اذن له فيه
او لم يامر به بالاشهاد لتقصيره بترك الاشهاد انما قال له اشهدت وغاب الشهود او ماتوا وصدقه الراهن قال
له ولا تشهد او ادى بحضرة الراهن لم يرجع لاعترافه في الاولين ولاذنه في الثالثة ولتقصيره في الرابعة
وكذا في النهاية الامسئلة الاداء بحضرة الراهن (قوله لم يثبت) لعله من الاثبات اي لم يشهد بتركه (قوله
محله) اي قوله واختار السبكي في المعنى الا قوله ولو لا يقاس إلى فسحا (قوله لا لالم يكن طريقا) حيث لا تقصير
اه معني (قوله لاذنه) اي الحاكم العدل (قوله لنحوغيته) عبارة والمعنى مات الراهن او غيبته ونحو ذلك اه
اي كاستناعه من البيع (قوله لان يده كيد الحاكم) اي الحاكم لا يضمن فكذا هو اه معنى (قوله لانه
الموكل) الى قوله وهو ظاهر كلامهم في النهاية الا قوله ولو لا يقاس إلى فسحا وقوله فيما اذا اذن إلى كان شرط البيع
(قوله لانه الموكل) عبارة النهائية والمعنى لانها المشتري شرعا إلى التسليم للعدل بحكم وكيله اه (قوله مالم
يقصر (الخ) اي والافاقرار عليه اه ع (قوله على الوجه) وفاقا للنهاية والمعنى (قوله او غيره) اي من
الفاقر اذا كانا يتصرفان عن انفسهما على قياس مامر فليس مراده هنا بالغير ما يشمل الراهن والمرتن
بدليل إفراده الكلام عليهم فيما يأتي فاندفع ما في حواشي التحفة اه رشدي (قوله او دونه (الخ) اي حيث
لا راغب باز يدها نهاية (قوله بقدر يتغابن به (الخ) اي يبطل الناس بالغبن فيه كثيرا وذلك انما يكون بالشئ
اليسير اه ع (قوله ولا) اي بان اخل بشئ منها اه معني (قوله ويؤخذ منه) اي من التعليل بقوله كالموكل
(قوله لغير موكله) اي وغير نفسه اه ع (قوله ولا يبيع المرتن (الخ) قد مر ان يبيع المرتن لا يصح الا
بمحضور الراهن فلعل صورة افتراء المرتن هاته باع محضور الراهن والراهن ساكت لكن قد يتوقف في
عدم الصحة حينئذ بدون ثمن المثل وهلا كان اقرار الراهن على البائع بذلك كاذنه لاذلوا رضاه لمنع بل قد يقال
ان هذه الصورة هي المراد من اجتماعهما على البيع والافاصوره او يتصور افتراء المرتن بمامر عن الزركشي
في شرح قول المصنف ولو باع المرتن باذن الراهن فالصاحبه ان باعه محضرت صح ولا فلا فليتأمل اه رشدي
(قوله ولا يبيع المرتن) قد يقال لاحاجة لهذا مع قوله السابق العدل وغيره لشمول قوله او غيره المرتن
خصوصا وقد صرح بشئ له قبليه اه سم ومر آفنا عن الرشدي منع الشمول (قوله ايضا) اي كالمعدل (قوله
لنعلق حق الغير) اي المرتن (به) اي بالمهون (قوله نعم ان في دون ثمن المثل) لا يخفى ما في جعل دون قاعلا
لانه لازم الظرفية عبارة النهائية والمعنى نعم محله في بيع الراهن كما قال الزركشي فيما اذا نقص عن الدين فان
لم ينقص عنه كالموكلان المهون يساوي مائة ودين عشرة فباعه باذن المرتن بالعشرة صح لاذلوا ضرر على
المرتن في ذلك ولو قال الراهن للعدل لا تبعه الا بالدرهم وقال له المرتن لا تبعه الا بالدينار لم يبيع بو احد منهما
ولا يبيع المرتن) قد يقال لاحاجة لهذا مع قوله السابق العدل وغيره لشمول قوله او غيره المرتن خصوصا وقد
صرح بشئ له قبليه (قوله ان وفي (الخ) قياس هذا جواز بيع الراهن بغير نقد البلد اذا كان ذلك الغير من

قبل قبض الثمن والاخفى ولا يبيع المرتن الا بذلك ايضا وكذا الراهن على الوجه لعلحق حق الغير به ثم ان في دون ثمن المثل بالدين جاز

لاختلافهما في الاذن كذا اطلقه الشيخان وعمله كما قال الزركشي إذا كان للمرهن فيه غرض وإلا كان كان حقه دراهم ونقد البلد درهم وقال الراهن بعه بالدرهم وقال المرهن بعه بالدنانير فلا يرعى خلافه وبيع بالدرهم كما قطع به القاضي أبو الطيب والمأوردى وغيرهما إذا امتنع على العدل البيع بواحد منهما بآه الحاكم بنقد البلد واخذ به حق المرهن إن لم يكن من نقد البلد أو باع بجنس الدين وإن لم يكن من نقد البلد إن رأى ذلك اه قال عرش قوله قال الزركشي الخ هو المعتمد وقوله ونقد البلد درهم ليس بقيد اه (قوله) لا تنفاه الضرر حينئذ فضيته جواز بيعه أي الراهن بغير نقد البلد حيث كان من جنس الدين وأذن فيه المرهن وبه صرح على حجج اه عرش وقوله وأذن فيه المرهن هذا ليس موجودا في سبل الظاهر انه ليس بقيد كما يقتضيه قوله فضيته الخ (قوله) ولو رأى الحاكم بعه) ينبغي أن يكون المالك مثله في ذلك لانه لا ضرر فيه بل ربما تكون المصلحة فيه للمرهن ثم رابت الفاضل المحشي أشار اليه اه سيد عمر وهو صريح بما قلت اتفاقا (قوله) بجنس الدين) أي وإن لم يكن من نقد البلد اه نهاية (قوله) ولا يصح البيع الخ) وينبغي استثناء الراهن فيما إذا كان ثمن المثل أو الأكثر وأيا بالدين اخذا عما مر اتفاقا قول المتن فان زاد الخ) ولو ارفعت الاسواق في زمن الخيار فينبغي أن يجب عليه الفسخ كالمطلب بزيادة بل أولى اه نهاية قال عرش قوله فينبغي الخ أي المولى لم يفسخ انفسخ نفسه اه وقال الرشدي قوله بل أولى لان الزيادة صارت مستقرة باخذها كل احد اه (قوله) بعد الزوم) أي من جانب البائع كما يأتي (قوله) لم ينظر اليه) ولكن يستحب أن يستقبل المشتري لبيعه بالزيادة فلا رغب والمشتري إن شاء نهاية ومعنى قول المتن (قبل اقتضاء الخيار) أي اللبايع أو لها انتهى حللي قول المتن (فليفسخ) أي حيث لم يكن الخيار للمشتري وحده قاله سم على حجج اه عرش وقد مر اتفاقا ما وافقه عن الحللي قول المتن (ولبيعه) أي لا رغب والمشتري إن شاء نهاية ومعنى (قوله) او بيه) بالجرم عطفًا على مدلول لام الامر في فليفسخ (قوله) ويكون بيه) أي ابتداء بالفسخ اه كوردى (قوله) بيه) بزهن الخيار) أي حيث كان البيع فيه فسحا وان لم يقبل المشتري اه سم (قوله) لانه ثم) أي الفسخ فزهن الخيار (قوله) ادنى مشعر) أي كجهد الإيجاب (بخلاته) أي البيع الاول (قوله) اسبب) وهو البيع (قوله) فسحا لا لول) خبر قوله ويكون (قوله) وهو الاحوط) أي بيه ابتداء بالفسخ اه كوردى (قوله) من ذلك) أي من البيع الثاني زائد (قوله) لو رجع الراغب) أي عن الزيادة (قوله) لتجدد عقده) أي من غير انتقار إلى إذن جديد إن كان الخيار لها وللبائع ادم انتقال الملك نهاية ومعنى وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض ويخرج منه جواب عن الاشكال الاتي بفرض الكلام هنا فيما إذا لم يكن الخيار للمشتري وحده وفي مسألة الوكيل فيما إذا كان له فليراجع اه اقول وقد صرح بهذا الجواب النهائية والمعنى وكذا الشارح بقوله الاتي أي أوكان الخ (قوله) واختار السبكي الخ) معتمد اه عرش (قوله) ولم يعلم) أي المأذون العدل أو غيره (قوله) من حينها) أي الزيادة يعني من حين إمكان الفسخ بعد الزيادة وفي الملك قبله الخلاف المتقدم في البيع وتنفذ عليه الزوائد اه عرش (قوله) واستشكل بيه الخ) أي السابق في المتن بقول الشارح احتيج لتجدد عقده المشعر بعدم الانتقار إلى إذن جديد فكان الاول الذي ذكره عقبه كما فعله النهاية عبارة الكوردى أي بيع العدل المرهون في صورة المتن وغيره اه (قوله) فزهن الخيار) أي للمشتري وحده كما يأتي (قوله) لم يملك الخ) أي الوكيل بالاذن السابق (قوله) بغير ذلك) أي ببيع المرهون ثانيا (قوله) إذا اذن له الخ) ظاهره ولو قيل بطلان البيع الاول (قوله) أي للبايع المأذون له (قوله) او لها) أي ما إذا كان الخيار للمشتري فلا يفسخ بزيادة الراغب ولا ينفذ الفسخ من العدل لو فسخ ولو فسخ المشتري نفذ فسحه ولا يبيعه العدل بالاذن السابق هذا وما اقتضاء كلامه من انه يجوز للعدل شرط الخيار لها أو

لانتفاء الضرر حيث تدلو
 رأى الحاكم بعه بجنس الدين
 جاز كما لو اتفق العاقدان على
 بيعه بغير ما مر ولا يصح
 البيع بثلث المثل أو أكثر
 وهناك راغب باز يد (فان
 زاد) في الثمن (راغب) بعد
 الزوم لم ينظر اليه أو زاد
 مالا يخاف به وهو ممن
 يوق به (قبل اقتضاء الخيار)
 الثابت بالمجلس أو الشرط
 واستمر على زادته (فليفسخ)
 وجوبا (ولبيعه) أو بيه بلا
 فسخ ويكون بيه مع قبول
 المشتري له ولا يقاس هذا
 بزمن الخيار لوضوح الفرق
 لانه ثم بالشئ فائز فيه
 ادنى مشعر بخلافه وهنا
 لسبب فاشترط تحققه وإنما
 يوجدان قبل المشتري فسحا
 للاول وهو الاحوط لانه
 قد يفسخ ويرجع الراغب
 فان تمكن من ذلك وترك
 انفسخ البيع حتى لو رجع
 الراغب احتيج لتجدد
 عقده واختار السبكي انه
 لولم يعلم بالزيادة الا بعد
 الزوم وهي مستقرة بان
 الانفساخ من حينها واستشكل
 بيه ثانيا بان الوكيل لو رد
 عليه المبيع ببيع أوفسخ
 البيع في زمن الخيار لم يملك
 بيه ثانيا واجيب بفرض
 ذلك فيما إذا اذن له في
 ذلك أي أوكان شرط الخيار

له أو لها

لان ملك الموكل هذا لم يزل بخلافه فيها اذا كان للمشتري فانه زال ثم عاد فكان هو نظير الراد بالبيع به. ولم يزل قول المستشكل في زمن الخیار
مراذه خيار المشتري فماله وقد وجه اطلاقهم باز زيادة الراغب تؤذن بقوله (٨٧) الوكيل عال بالبيع تحري ثمن المثل فنزل بيعه الاول

كلا بيع وفي بيع في المثل في
البيع الثاني وظاهر كلامهم
هنا جواز الزيادة وعليه فلا
ينافي ما مر من حرمة الشراء
على شراء الغير لا مكان حمل
ذلك على المتصرف لنفسه
لكن ظاهر كلامهم ثم انه
لا فرق وهو الذي يتجه وعليه
فانما انطوا بها تلك الاحكام
مع حرمة رعاية الحق الغير
ويأتي ذلك في كل بائع عن
غيره (وهو المهرمون) التي
تبقى بها عينه ومنها اجاره
حفظه وسقيه وجناده
وتجفيفه ورده ان (على
الراهن) ان كان مالكا والا
فعلى المغير او المولى لا على
المرتهن اجماعا الا شبه به
الحسن البصري او الحسن
ابن صالح ومر غير الظاهر
يركب بنقته اذا كان
مرونا ولا يجبر عليها لحق
المرتهن لا من حيث الملك
لان له ترك سقى زرع
وعماره داره ولا لحق الله
تعالى لا خصاصة بذى
الروح وتام بلزم أو جرح
عمارة لان ضرر المستاجر
يُدفع بثبوت الخیار له (على
الصحيح) ولا خصائص
الخلاف بهذا لم يفرغه على
ما قبله ولم يمتنع من حيث
الحكم ما قررته ان رعاية حق
المرتهن اوجبت عليه مالم
يوجب عليه حق الملك وحق
الله تعالى فاندفع مالا سنوي

للمشتري مناف لقوله السابق ويؤخذ منه عدم صحة شرط الخيار لغير موكله ويمكن ان يجاب بحمل قوله ان
كان الخيار لهما على خيار المجلس وذلك لانه ثابت لهما ابتداء وان اجازة أحدهما بقي الآخر فيتصور فيه
كون الخيار لهما والمشتري فليتأمل اه عش عبارة الرشدي قوله لها اي بان اقتضاء المجلس والافتد
مران العدل لا يشترط لغير الموكل (قوله لان ملك الموكل هنا) اراد به العدل اه كردى صوابه موكل العدل
وهو الراهن (قوله فكان هو) اي بيع المهرمون ثانيا (نظير الراد الخ) اي فيحتاج الى اذن جديد اه معنى
(قوله خيار المشتري) اي وحده اه عش (قوله هنا) اي في بيع الرهن (قوله على المتصرف الخ) اي على
ما اذا كان البائع متصرفا لنفسه لا لغيره (قوله بها) اي الزيادة وكذا ضمير حرمتها (قوله باق ذلك) اي ما تقدم
في المتن والشرح (قوله في كل بائع الخ) عبارة النهاية ولا فرق في هذا بين عدل الرهن وغيره من الوكلاء
والا ليام الاصابه ونحوهم ممن يتصرف لغيره اه (قوله التي تبقى) الى قوله ولا تنقص في النهاية الا قوله
او الحسن الى المتن وقوله لا من حيث الى المتن (قوله اجرة حفظه) وتفقه رفيق وكسو تهو علف دابة نهاية
ومعنى (قوله اجماعا) تعليل للبتن (قوله الا ماشبه) اي في جميع الاقوال الا في القول الذي شذبه الخ من انها
على المرتهن (قوله الحسن البصري) اقتصر عليه النهاية والمعنى (قوله ومر غير الخ) عطف على اجماعا فكانه
قال وللخير الماروقول المتن (ويجبر الخ) اي حفظا للوثيقة نهاية ومعنى (قوله وعماره الخ) اي تركها (قوله
بذى الروح) اي والمهرمون اعم منه (قوله ولا اختصاص الخ) عبارة المغني قال الاسنوي قوله ويجبر عليها الخ
حشوا ولا حاجة اليه بل هو بمره ان الايجاب متفق عليه وان الخلاف انما هو في الاخبار وليس كذلك ولو حذفه
لكان اصوب نعم لو حذف الواو من قوله ويجبر زال الابهام خاصة اه وهذا منوع اذ كلام الروضة صريح في
ان الخلاف في الاجبار وعدمه فقط وقد مر ان كون المؤنة على المالك يجمع عليه الاماكن عن الحسن البصري
اه زادنا بقوله لا اختصاص الخلاف بهذا الى الاجبار لم يفرغه على ما قبله اه على قوله وهو مؤنة المهرمون ولم يمتنع
الخ اه (قوله لم يفرغه) اي قولنا فيجبر الخ لانهم ان في ايجاب المؤنة خلافا ايضا وليس كذلك (ولم يمتنع)
اي ما قبله (عنه) اي عن قوله ويجبر الخ (قوله لما قررته) علة لقوله ولا من حيث الحكم (قوله ان رعاية
الخ) اي وحيث ينبغي ثبوت الواو متعين اه نهاية (قوله بخلافها الخ) اي الفصد والحجامة لغير مصلحة عبارة
النهاية فلولم تكن حاجة متع من الفصد والحجامة قال الماوردي والروائي لخبر روى قطع الدروق
مسقمة والحجامة خير منه اه قال عش قوله مر مسقمة اي طريق البرض وقوله مر والحجامة
خير منه لعل فاقا اذ لم يجبر طبيب بضررها وقد قيل عليه قوله فلولم تكن حاجة الخ اه (قوله حفظا
للمسكة) تعليل للبتن (قوله لا يجبر عليه) اي الراهن على ما ذكر من الفصد والحجامة لمصلحة (قوله كما فاده) اي
عدم الاجبار (قوله لان البراء الخ) تعليل لقوله لا يجبر عليه الخ (قوله وبه) اي بعدم ثبوت البراء بالدواء (قوله
فاروق) اي الدواء (قوله وكما جلة الخ) اي قوله ولا تنقص في النهاية والمعنى (قوله وكما جلة الخ) عطف على
كفصد (قوله ان غلبت السلامة في القطع) فان غلبت التلف واستوى الامر ان وشك امتنع عليه ذلك وله
اي الراهن نقل المازح من النخل اذا قل اهل الخبرة نقلها النفع وقطع البعض منها لاصلاح الاكثر والمقطوع
منها مهورون بحاله وما يحدث من سفع وجريد يولف غير مهورون وكذا ما كان ظاهرا منها عند العقد

الخيار لها واللبائع لعدم انتقال الملك اه ويخرج منه جواب عن الاشكال الاتي بفرض الكلام هنا فيما
اذا كان له فغير اجماع (قوله جواز الزيادة) مالا مانع من فرض الكلام فيمن زاد قبل العلم باستقرار الثمن والبيع
(ورده ان ابن) انظر اباي الدين المؤجرة وسبأ في فرق الشارح بين الرهن والاجارة (قوله لم يفرغه) قد يقال
الاختصاص لا ينافي التفريع (قوله لما قررته) تدبناش بان ضمير عليها مؤنة المهرمون فان اراد بها اي

ومن تبعه هنا (ولا يمنع الراهن من مصلحة المهرمون كفصد وحجامة) بخلاف ما في غير مصلحة حفظ الملك لكنه لا يجبر عليه كذا في الادوية
كافاد صنيعة لان البرء بالدواء غير متيقن وبه فاروق وجوب النفقة وكما جلة بدواء قطع يد متاكلة وساعة ان غلبت السلامة في القطع

كالصوف بظهور الغنم ولورعى الماشية في الامن نهار او بردها الى المرتهن او العدل ليلا وله ان ينتجع بها الى الكلا ونحوه لعدم الكفاية في مكانها او بردها ليلا الى عدل يتفان عليه او ينصبه الحاكم اه نهاية زاد المعنى والاسنى ويجوز للمرتهن الانتجاع للضرورة كما يجوز نقل المتاع من بيت غير محرم الى محرم فان انتجعا الى مكان واحد فذلك الى مكانين فلتكن مع الراهن ويتفان على عدل تبيت عنده او ينصبه الحاكم اه قال ع ش قوله و بردها ليلا اي حيث اعتيد العود بها ليلا من المرعى فلو اعتيد المبيت بها في المرعى لم يكلف ردها ليلا بل بمكث بها التام الرعى على ما جرت به العادة اه (قوله وختان) عطف على ما عالج (قوله فلا يضمه) فلو شرط كونه مضمونا لم يصح الرهن نهاية معنى (قوله لا بالتعدي) او اذا استعاره كافي الرضاه سم عبارة النهاية واستثنى البقي من اي من كونه امانة فيكون مضمونا تبعاً للجماع ثمان مسائل ما لو تحول المقتبض برهنه او تحول المرهون غصبا بان تعدي فيه او تحول المرهون عارية او تحول المستعار رهنه او رهن المقبوض ببيع فاستحدثت بدلا المشتري له منه او رهن مقبوض يسوم من المستام او رهن ما يديه باقالة او فسخ قبل قبضه منه او خالغ على شيء ثم رهنه قبل قبضه من خاله انتهى بزيادة من ع ش قال الرشيدى قوله او خالغ الخ الضمان في هذه ضمان عقد بخلاف ما قبلها كالايجني اه (قوله فوجب الخ) اي لعدم مرجح لاحد المتعينين (قوله الرهن من رهنه) تنه له غنمه وعليه غرمه اه نهاية (قوله ولو غفل الخ) الاولى فلو اخذ فريعا على قوله لا بالتعدي الخ (قوله مظنتها) اي الارضة (قوله ومراخ) اي في قول المتن ولا يبرئه ارتها عن الغصب وشرحه وهو في قوة الاستثناء فكانه قال عطف على قوله بالتعدي وفيما اذا كان اليد ضامنة (قوله للحدث) اي كرموت الكفيل بجماع التوثيق (تنبيه) قوله ولا يسقط بالواو احسن من حذفها في الحرر والروضة واصلا لا نهاندا على ثبوت حكم الامانة مطلقا ويتسبب عدم السقوط عنها ولا يلزم ضمانه بمثل او قيمة الا ان استعاره من الراهن او تعدي فيه او منع من رده بعد سقوط الدين والمطالبة اما بعد سقوطه وقبل المطالبة فهو باق على امانته معنى ونهاية (قوله اذا صدر) الى قوله فلا يرد كون صحيح البيع في النهاية والمعنى الا قوله فلا يرد كون الولى الى ولا في القدر (قوله وعدمه) اي الضمان (قوله لان صحيحه) اي العقد (قوله والقرض) اي والاعارة نهاية معنى قال ع ش فضيته انه لا فرق في العارية في عدم ضمان المتفعة بين الصحيحة والفسادة لان غاية امرها ان يتلافى للنفقة باذن المالك ومن اتلف مال غيره باذنه والآن اهل للاذن يضم من اه (قوله كالمرهون الخ) كان الاولى ان يعبر بمصادرها (قوله والمستاجر) عبارة النهاية والمعنى والعين المستاجرة اه (قوله والموهوب) اي بلا ثواب نهاية معنى (قوله كذلك) اي لا يقتضى الضمان بل هو مسأله في عدم الضمان قال سم عي منهج ولم يقل الى لان الفاسد ليس اولى بعدم الضمان بل بالضمان انتهى ووجه ذلك ان عدم الضمان تخفيف وليس الفاسد اولى به بل حقه ان يكون اولى بالضمان لاشتماله على وضع اليد على مال الغير بلا حق فكان اشبه بالغصب اه ع ش (قوله باذن المالك) خبر لان الخ (قوله والمراد) اي يقول المتن في الضمان (قوله لا الضامن) الاولى ليلظهر عطف قوله الا في ولا في القدر ان يقول لا في الضامن (قوله مضمونا) اي المبيع فيه اه سم (قوله فيه)

فيا قبله الذي هو مرجع الضمير ما يشمل الزيادة التي لحقت المرتهن ثبت الاغتنام المذكور او ما يجب للمالك فقط لم يشد وجوب ما لحق المرتهن فليتام نعم قد يختار الشق الاول ويجاب بغير ما قرره المذكور وهو ان الوجوب لا يستلزم الاجبار بل لا واجب لاجبار عليه كاعلم من مواضع منها بعض مسائل المعصوب كاعلم من باب الحج فذكر الوجوب على الراهن لا يعني عن ذكر اجباره فليتام (قوله فلا يضمه) الا بالتعدي او اذا استعاره كما قال في الرضاه فان استعاره او تعدي فيه ضمن كالمو منع بعد الاستيفاء قال في شرحه يعني بعد سقوطه قال فعلم انه بعد سقوطه باق على امانته ما لم يمنع من رده وصرح الاصل اه (قوله والمستاجر) قد يناقش بان عددها لا يقتضى صحيحه ولا فاسده الضمان يدل على ان الكلام في ضمان العين وعدمه لا في الاجرة والافضائها ثابت في الاجارة صحيحة و فاسدة لكن كلامه الا في كقوله فلا يرد كون الولى الخ

الشروط يجمع بين كلام الروضة وغيرها (وهو امانة في يد المرتهن) فلا يضمه الا بالتعدي كالوديع للخبر الصحيح لا يفتق الرهن على رهنه له غنمه وعليه غرمه ومعنى لا يفتق لا يملكه المرتهن عند تاخر الحاقه او يكون غلقا يتلف الحق بتلفه فوجب حمله عليهما معا والعلق ضد الفك من غلق يفتق كسلم يعلم وفي رواية صحيحة الرهن من رهنه أى من ضمانه كما هو عرف لغة العرب في قولهم الشيء من فلان ولو غفل عن نحو كتاب فاكلته الارضة او جعله في محل هـ مظنتها ضمته لتقربطه ومرا ان اليد الضامنة لا تتقلب بالرهن امانة (ولا يسقط بتلفه شيء من دينه) للحدث (وحكم فاسد العقود) اذا صدر من رشيد (حكم صحيحها في الضمان) وعدمه لان صحيحه ان اقتضى الضمان بعد القبض كالبيع والقرض ففاسده اولى وعدمه كالمرهون والمستاجر والموهوب ففاسده كذلك لان اثبات اليد عليه باذن المالك ولم يلزم بالمعدضات والمراد التشبيه في اصل الضمان لا الضامن فلا يرد كون الولى لو استاجر مولاه فاسدا تكون

أى فى التعبير بلفظ مضمونا (قوله بالثمن) متعلق بمضمونا (قوله وفاسده بالبدل) من العطف بحرف على معمولى عاملين مختلفين مع تقدم المحرور اى وكون فاسد البيع مضمونا بالبدل الخ وكذا قوله والقرض بمثل المتقوم وقوله وفاسده بالقيمة وقوله ونحو القراض الخ (قوله وفاسده بالقيمة) اى فى المتقوم وهى أقصى القيم كالمقبوض بالشراء الفاسد اه عش (قوله وخرج) الى قوله إن علم فى المعنى والى قوله ونظر فى النهاية لا قوله إن علم الى كذا (قوله ماصدر من غيره الخ) اعترض بعضهم التقييد بالرشيد بانه لا حاجة اليه لان عقد غيره باطل لا اختلال ركنه لا فاسد الكلام فى الفاسد اقول هذا الاعتراض ليس بشئ لان الفاسد والباطل عندنا سواء إلا فيما استثنى بالنسبة لاحكام مخصوصة فالتقييد فى غاية الصحة والاحتياج اليه فتأمل سم ونهاية قال عش قوله الا فيما استثنى وهو الحج والعمره والخلع والكتابة فالفاسد من الحج والعمره يجب قضاؤه والمضى فيه والخلع الفاسد يرتب عليه البيوتة والكتابة الفاسدة قد يرتب عليها العتق بخلاف الباطل منها فلا يرتب عليه شئ منها اه (قوله من طرد هذه القاعدة) وهو كل عقد يقتضى صحيجه الضمان ففاسده يقتضيه كذلك (قوله من طرد الخ) قد يقال ان اوريد الضمان وعدمه بالنسبة لتلك العين باعتبار العقد من حيث كونه ذلك العقد لم يحتج لاستثناء شئ من الطرد ولا العكس لان الضمان او عدمه فى المستثنيات ليس للعين بل لغيرها كاجرة عامل القراض والشريك والضمان فى مسألة رهن الغاصب او ايجاره من حيث الغصب اذ يد المرتن كيد الغاصب فليتأمل اه سم عبارة النهاية بعد ذكر المستثنيات نصها والى هذه المسائل اشار الاصحاب بالاصل فى قولهم الاصل ان فاسد كل عقد الخ فى الحقيقة لا يصح استثناء شئ من القاعدة لا طردا ولا عكسا لان المراد بالضمان المقابل للامانة بالنسبة للعين لا بالنسبة لاجرة ولا غيرها فالرهن صحيجه امانة وفاسده كذلك والاجارة مثلهو البيع والعارية صحيجهما مضمونا وفاسدهما مضمونا فلا يراد شئ اه قال الرشيدى قوله المقابل للامانة بالرفع خبر ان يحذف الموصوف اى المراد بالضمان الضمان المقابل للامانة بالنسبة للعين اى بالضمان الشامل لثوائف الرهن والاجرة ويرد على هذا المراد مسئلتنا الرهن والاجارة من متعدد ويجب عنهما بان الضمان فيهما انما جامد من حيث التعدى لا من حيث كون العين مرهونة او مؤجرة اه وقال عش قوله بالنسبة للعين اى التى وضعت اليد عليها باذن من المالك فيخرج بقوله بالنسبة للعين ما عدا مسألة الغاصب اذا اجر اورهن وبقولنا اى التى وضعت الخ مسألة الغاصب اه (قوله على أن الربح) اى كله لى نهاية ومعنى (قوله فهو فاسد الخ) اى كل من القراض والمساقاة (قوله ولا اجرة له) اى وان جهل الفساد على الراجح خلافا لحج اه عش (قوله على غرس ودى) اى وتعهده (قوله وتعهده) اى تعهد ودى مغروس عبارة النهاية على ودى مغروس او ليغرس وتعهده اه قال عش والودى اسم لصغار النخل اه (قوله مدة الخ) راجع لكل من المعطوف والمعطوف عليه (قوله ونظر الخ) اقره المعنى (قوله ما يقتضى فاسده ضمان العوض المقبوض) اى والمالك هنالم يقبض عوضا فاسدا والعامل رضى باتلاف منافعوه باشر اتلافاه معنى وقوله والعامل رضى الخ جواب عن قول الشارح اورد الخ (قوله بان المنافع الخ) اى منافع العامل التى اتلفها لاجل المالك سيدعمر (قوله ومالو عقد الخ) عطف كقوله الاتى ومالو امتنع الخ على قوله مالو قال الخ (قوله ولا اجزى) اى على

بدل على ان الكلام شامل للاخيرة فليتأمل (قوله وخرج الرشيد) اعترض بعضهم التقييد بالرشيد بانه لا حاجة اليه لان عقد غيره باطل لا اختلاف ركنه لا فاسد الكلام فى الفاسد اقول هذا الاعتراض ليس بشئ لان الفاسد والباطل عندنا سواء إلا فيما استثنى بالنسبة لاحكام مخصوصة فالتقييد فى غاية الصحة والاحتياج اليه فتأمل (قوله مضمونا) اى المبيع فيه (قوله ثم يستثنى من طرد الخ) قد يقال لو اريد الضمان وعدمه بالنسبة لتلك العين باعتبار ذلك المقدم من حيث كون ذلك العقد لم يحتج لاستثناء شئ من الطرد ولا العكس لان الضمان او عدمه فى المستثنيات ليس للعين بل لغيرها كاجرة عامل القراض والشريك والضمان فى مسألة الغاصب او ايجاره من حيث الغصب اذ يد المرتن كيد الغاصب فليتأمل (قوله بان المنافع) اى

بالثمن وفاسده بالبدل
والقرض بمثل المتقوم
الصورى وفاسده بالقيمة
ونحو القراض والمساقاة
والاجارة بالمسمى وفاسدها
باجرة المثل وخرج الرشيد
ما صدر من غيره فانه مضمون
وان لم يقتض صحيجه الضمان
كايعلم من كلامه فى الودعية
ثم يستثنى من طرد هذه
القاعدة مالو قال فارضتك
او ساقيتك على ان الربح او
الثمرة كلها لى فهو فاسد ولا
اجرة له ان علم كايأتى لاه
لم يدخل طامعا وكذا حيث
لم يطعم كأن ساقاه على غرس
ودى او تعهده مدة لا يثمر
فيها غالبا ونظر فى استثنائهما
بان المراد من القاعدة ما
يقتضى فاسده ضمان العوض
المقبوض ويرد بان المنافع
التي اتلفها العامل للمالك
بمنزلة عوض مقبوض
ومالو عقد النذمة غير
الامام لتفسد ولا اجزى

حسبما انصرف غير الامام فيها هو من خواصه عن الاعتداد ونوزع في استثناءه هذه القائل بعدم الوجوب يجعل ماصدا لغوا لا فاسدا ولا صحيحا ولا تلف الخري غير مضمون (م ٩) فلم يلزمه شيء ويرد بان محابا بالمقر قوا بين الفاسد والباطل لا في ابواب اربعة وما الحق بما ليس

هذا منها ومالو امتنع المستاجر من تسلم الدين بعد عرضها عليه الى انقضاء المدة فيستقر بذلك الاجرة في الصحبة دون الفاسدة ومن عكسها الشركة فان عمل الشريكين فيها لا يضمن إلا مع فسادها ونوزع في استثنائها بما مر او لا ويرد بتظهير ما رددت به ذلك وما لورهن او اجر نحو غاصب قتلقت العين في يد المرتن او المستاجر فللمالك تضمينه وان كان القرار على الرهن والمؤجل مع ان يصحح الرهن والاجارة لاختلاف فيه ونوزع فيه بتظهير ما مر في عقد غير الامام للذمة ويرد بتظهير ما رددت به ذلك (و) من فروع القاعدة ما (لو شرط كون المرهون مبيعا له عند الحلول) فالبيع من طردها والرهن من عكسها اسكونهما قد (فسدا) البيع لتعليقه والرهن لتأنيته لانهما شرطا ارتفاعه بالحلول ومن ثم لم يؤقت بان قال رهنك واذا لم اقض عند الحلول فهو مبيع منك كان الفاسد البيع وحده دون الرهن لانه لم بشرط فيه شيء (و) إذا تقرر ان هذين الفاسدين من

الذهني سواء علم لا اه عش (قوله حسبما) أي قطعا (قوله عن الاعتدابه) متعلق بحسبما (قوله ونوزع في استثناء هذه الخ) نقله المفتي عن السبكي وافرأه (قوله لغوا) مفعول بجعل (قوله فلم يلزمه شيء) عبارة للمنفى فلم يلزمه عوض المنفعة كالودخل دارنا واقام فيها مدة ولم يعلم به الامام اه (قوله في ابواب اربعة) امر ببيانها عن عش وقال السكودي بان تفصيلها في الوكالة اه (قوله ومن عكسها) أي ويستثنى من عكس هذه القاعدة وهو كل عقد يقتضي صحبه عدم الضمان ففاسده يقتضيه كذلك (قوله فان عمل الشريكين الخ) عبارة للمنفى فانه لا يضمن كل من الشريكين عمل الاخر مع محتواه ويضمنه مع فسادها فاذا خطا القابا لفين وعمل فاصحاب الالفين يرجع على صاحب الالف بثك اجرة مثله وصاحب الالف يرجع بثلي اجرة على صاحب الالفين اه (قوله لا مع فسادها) أي فيضمن كل اجرة مثل عمل الاخر ان اتفاقا عليه فلو اختلفا وادعى احدهما العمل صدق المنكر لان الاصل عدم العمل ولو اختلفا في قدر الاجرة صدق الغارم حيث ادعى قدرا لا نقا اه عش (قوله مر او لا) أي في استثناء القراض والمساقاة عن الطرد (قوله ومالو الرهن الخ) عطف على الشركة (قوله نحو غاصب) عبارة للنهاية والمنفى متعدد كغاصب اه (قوله وان القرار على الرهن الخ) أي اذا كان المرتن والمستاجر جاهلين واما اذا كانا علمين فالقرار عليهم اشع وسم (قوله ومن فروع القاعدة ما لو شرط الخ) ومنها ما لورهنه راضا واذن له في غرسها بعد شهر ففي قبل الشهر امانة بحكم الرهن وبعده عارية مضمونة بحكم العارية بنهاية ومغنى زاد الاسنى وكذا لو شرط كونها مبيعة بعد شهر فهي امانة قبل الشهر ومبيعة مضمونة بعده بحكم البيع فان غرس فيها المرتن في صورتين قبل الشهر قلع بجنا او بعده لم يعلق في الاولى ولا في هذه بجنا إلا ان علم فساد البيع وغرس فيقلع بجنا لتقصيره اه (قوله من طردها) أي من فروعها وكذا قوله من عكسها أي من فروعها (قوله لسكونهما الخ) علة لقوله ومن فروع القاعدة الخ ولا يخفى ما في من جهة من تغيير المتن باخراج لو عن الشرطية الى المصدرية وإخراج فساد عن الجارية الى الخبرة للسكون المقدر والإسلام قول النهاية والمنفى ومن فروع هذه القاعدة ما ذكره بقوله ولو الخ اه (قوله المبيع) أي فساد البيع (قوله ارتفاع) أي الرهن (قوله ومن ثم الخ) أي من اجل ان فساد الرهن لتأنيته (قوله دون الرهن) اعتمدته المنفى عبارة واما الرهن فالظاهر كما قال السبكي محتته وكلام الروابي يقتضيه وكذا إذا لم يأت بذلك على سبيل الشرط بل رهنه رهننا صحيحا واقتضيه ثم قال له اذا حل الاجل فهو مبيع منك بكذا اقليل فالبيع باطل والرهن صحيح بحاله اه وخالفه النهاية عبارة قال السبكي ويظهر ان الرهن لا يفسد لان الخ والوجه فسادها ايضا اه (قوله لانه لم بشرط فيه) لك ان تقول كيف يقال لم بشرط فيه شيء ومعنى العبارة كاترى رهنك بشرط ان يكون مبيعا منك عند انتفاء الوفا لا يقال صورة المسئلة تراخي هذا القول عن صيغة الرهن لاننا نقول ذلك بدعي الصحة لا يحتاج الى التنبيه عليه ويكون قول السبكي فيما يظهر لا معنى له اه سم (قوله أي الحلول) أي وقت الحلول نهايتو معنى (قوله لانه رهن) الى قوله وفيه تأمل في المنفى والى المتن في النهاية (قوله لان القبض بقدر الخ) قد يقال بل لا بد من مضى زمن عقب الحلول

فروع القاعدة أعطيا حكم صحيحها فخذ (هو) أي المرهون المبيع (قبل الحل) بكسر الحاء أي الحلول (امانة) لانه رهن فاسد وبعده يسع مضمون لانه بيع فاسد بحيث الزكشي انه لو لم يرض بعد الحلول زمن يتأق فيه القبض وتأق فانه لا يضمن لانه لان على حكم الرهن الفاسد وفيه تأمل لان القبض بقدر فيه في ادنى زمن عقب انقضاء الرهن من غير فاصل بينهما (ويصدق المرتن في دعوى التلف) حيث لا تفرط

ويسع الوصول اليه وقبضه كإقتضاه كلامهم في بحث القبض اهـ . وقال ع ش قيدوه وكلام الزركشي
 مالمالو كانت العين غائبة عن الجحاس وقت الحلول فانه بشرط لحصول قبضها متى زمن يمكن فيه الوصول اليها
 لأن يقال بعدم اشتراط ذلك لأن القبض السابق وقوع عن الجنتين جميعا فلا يحتاج إلى متى زمن بعد الحلول
 اخذا بما يأتي في قوله مر لان القبض وقوع عن الجنتين اهـ عبارة الجبري قال سلطان اعتمد شيخنا كلام
 الزركشي ونظر فيه ع ش بان القبض الاول وقوع عنهما اهـ (قوله وجعل منه) أي من التفريط وفائدة عدم
 التصديق في هذه ما شبهها بضمته لانه يحبس إلى أن يأتي بالانه قديكون صادقا في نفس الامر فيدوم
 الحبس عليه ولم يصدقه اهـ ع ش (قوله على التفصيل) أي قول الماتن ولو وطى . في النهاية والمغنى (قوله على
 التفصيل الخ) عبارة النهاية والمغنى أن لم يذ كر سبيله ولا فقيه التفصيل إلا في الوديع اهـ (قوله يصدق
 فيه) أي في دعوي الناف (قوله لضمان القيمة) متعلق لقوله يصدق فيه أي لاجل الانتقال من العين إلى
 ضمان القيمة (قوله بخلاف الوديع الخ) وضابطه من يقل قوله في الدان كل أمين ادعاء على من اتهمته صدق
 بيمينه إلا المسكترى والمرتب نهاية ومعنى قال ع ش قوله لا إلا المسكترى أي بان أكثرى حمارا مثلا ليركبه إلى
 بولاق مثلا فركبه ثم ادعى رد المال من استأجره منه وليس من ذلك الدلال والصباغ والخياط والطحان
 لأنهم أجروا لاستأجره ثم ادعى رد المال من استأجره منه وليس من ذلك الدلال والصباغ والخياط والطحان
 القول قوله في الركائز مؤنة الدلعين على المالك اهـ قول الماتن (ولو وطى المرتب المرونة) أي من غير إذن
 المالك نهاية ومعنى أي ولا يقبل دعواه الجبل كما يأتي انفا (قوله كان زانيا الخ) أي جملة فعلية ما عوذة غير
 مقرونة بالفاء (قوله وأجرواها) أي للفظ لو (يجري أن) أي مجردة عن الزمان فلا يراد أن لو شرط له متى
 وأن شرط للاستقبال فهي ضد ما فلا يصح أجروا ما جردا (قوله أي فهو زان) أي لأن جواب أن لا يكون
 إلا جملة نهاية ومعنى وسم (قوله أن لم تطاوعه) أي بان أكرهه أو كانت نائمة أو نحوها ولم تطاوعه اجنبي (قوله
 وعذرت فيه) أي كالتجمة لا تعقل (قوله أي الزنا الخ) أقصر النهاية والمغنى على التفسير بالوطء ثم فالأظهار
 كلامهم أن المراد جمل وطء المرونة قال ظننت أن الزنا جمل بطيخ الوطء ولا فكند عوى جمل تحريم
 الزنا اهـ قال ع ش قوله ولا فكند عوى جمل الخ فضيته الفرق بين ما لو ادعى جمل تحريم الزنا وما لو ادعى جمل
 تحريم وطء المرونة وقد سوى جمع بينهما في الحكم وهو أنه أن قرب عهده بالسلام أو نشأ بعيدا عن العلماء
 قبل ولا فلا الأقرب ما قاله جميع سيان كان من أهل البلاد الذين لا يخاطبون من يبحث عن الحرام
 والحلال فانهم يعتقدون بأحاطة الزنا بعدم بحثهم عن الحلال والحرام حتى فيما بينهم وإن كان الزنا لم يبيع في لمة
 من المملأه قول الماتن (الآن بقرب إسلامه) قال في شرح الروض قال الأذري وينبغي أن يزاد عليهم أو كانت
 المرونة لا يبه أو أمه قاضي أنه جمل تحريم وطئها عليه كإقص عليه الشافعي في الاموال أصحاب في الحدود ولا
 يصدق في غير ذلك اهـ سم على حجج من الغير مالمالو وطى أمه زوجته وأدعى ظن جواز فليجدل لانه لا شبهة له في
 مال زوجته وقوله وينبغي أن يزاد عليهم أي في سقوط الحدود قوله أو كانت المرونة نالغا فاعيد المارونة لكون
 الكلام فيه وإلا فالأقرب أنه لا فرق بين المرونة وغيرها ع ش وقول سم وينبغي إلى قوله والأصحاب
 في المغنى مثله (قوله بذلك) أي بالتحريم يعني أن الاعتبار بالعلماء من علم تحريم وطء المرونة اهـ
 كردى (قوله أن عذرت) أي بنحو الإكراه (قوله كالموطأ الخ) راجع للموطأ والكافي للقياس عبارة
 النهاية والمغنى واحترز بقوله بلا شبهة عما إذا ظن زوجته أو أمه قاضي لا حد عليه ويجب المهر اهـ قول الماتن
 (قبل دعواه جمل التحريم) أي الوطء مطلقا نهاية ومعنى أي قرب عهده بالسلام لم يبد ونشأ بعيدا عن

وجعل منه جمع مالمالو رهنه
 قطع بلخش قاضي سقوط
 واحد من يده قالو الآن اليد
 ليست حوز لذلك (بيمينه)
 على التفصيل الآتي في
 الوديع لانه أمين كالوديع
 والمراد تصديقه حتى لا
 يضمن ولا فلا تمتد يصدق
 فيه أيضا ضمان القيمة (ولا
 يصدق في) دعوى (الرد)
 إلى الزان (عند لا كثرين)
 لانه قبضه لغرض نفسه
 كالمستاجر بخلاف الوديع
 والوكيل وسائر الامانة (ولو
 وطى المرتب) الامنة
 (المرونة بلا شبهة) فزان
 الاصل في جواب لو كان زانيا
 أو نحو هو عدل عنه كالقضاء
 اختصارا أو أجروا ما يجري
 أن أي فهو زان فيجد ويلزمه
 المهر أن لم تطاوعه أو جعلت
 التحريم وعذرت فيه (ولا
 يقبل قوله جعلت تحريمه)
 أي الزنا ووطء المرونة
 لظنه الارتها مياح للوطء
 (الآن بقرب إسلامه) ولم
 يكن مخالط الناحية لا ينبغي
 عليه ذلك كاهو ظاهر (أو
 ينشأ ببادية بعيدة عن
 العلماء) بذلك فيقبل قوله
 لدفع الحد ويلزمه المهر أن
 عذرت كالموطأ وبها شبهة
 كان ظنها حليته (وإن
 وطى باذن الزان) المالك
 (قبل دعواه جمل التحريم)

وقبضه كإقتضاه كلامهم في بحث القبض (قوله أي فهو زان) لأن جواب أن لا يكون إلا جملة (قول المصنف
 إلا الآن بقرب إسلامه الخ) قال في شرح الروض قال الأذري وينبغي أن يزاد عليهما أو كانت المرونة
 لا يبه أو أمه أنه جمل تحريم وطئها عليه كإقص عليه الشافعي في الاموال أصحاب في الحدود ولا يصدق في غير
 ذلك اهـ (قول المصنف جمل التحريم) قال في شرح الروض وان نشأ بين العلماء

ان امكن كون مثله يحمل ذلك كما هو ظاهر (٩٣) (في الاصح) لان هذا يقتضي ان ما اذن رهن مستعير او لى رهن فكالعدم واذ قبل (فلا

العلماء بالتحريم ام لا ع (قوله ان امكن) الى المتن في النهاية (قوله ان امكن الخ) اى بأن لم يكن مشغلا بالعلم وان كان بين اظهر المسجلين فلا تنافي بينه وبين قوله مر مطلقا السابق اه ع (قوله لان هذا قد يخفى) اى التحريم مع الاذن عبارة المعنى لان التحريم بعد الاذن لما خفى على عطاء مع انه من علماء التابعين لا يبعد خفاؤه على العوام اه (قوله فكالعدم) اى فلا تقبل دعواه جهل التحريم مع اذنها الا حيث قرب عوده بالاسلام وانشا بعيدا عن العلماء ويذهب ان محل ذلك حيث علم ان الاذن مستعير او لى فان ظنه ماسكا قبل دعواه جهل التحريم حيث خفى على مثله ع وشي من قول المتن (فلا حد) المهم كلامه انه لو لم يدع الجاهل يحد وهو كذلك معنى ونهاية (قوله بما نقل عن عطاء) اى من اباحة الجوارى للوطاه ع عن (قوله لما مر) اى في القرض في شرح لا الجارية التي تحمل المقرض اه كرى قول المتن (ويجب المهر) قال شيخنا الزياى ويحب في بكر مهر بكر ويتجوز ببارش البكار مع عدم الاذن لا مع وجوده لان سبب وجوبه بالاتلاف وانما يسقط اثره بالاذن وهذا هو المعتمد انتهى وفيه على حج ما يوافقه اه ع (قوله او جهل) كاعجمية لا تعقل نهاية ومعنى عبارة رسم قوله او جهل يتناول ما اذا اعتقدت وجوب طاعة الامراه (قوله لانه الخ) اى وجوب المهر (قوله اما اذا وطأ عته الخ) عثر زان اه كره الخ (قوله في جميع ما مر) اى من قرب بالاسلام وشبه بعيدا عن العلماء واذن الرهن عبارة النهاية والمعنى هنا وفي صورتي انتفاء الحد السابقين اه (قوله للشبهة) عبارة النهاية والمعنى لان الشبهة كانه الحد تثبت النسب والحرية اه قول المتن (وعليه قيمته للرهن) واذا ملك المرتهن هذه الاملة تصرام ولدا لانه عقلت به في غير ملكه نعم لو كان اى لوطاى ما بالرهن صارت ام ولد بالاداء كما هو معلوم في النكاح ولو ادعى بعد الوطاه انه كان ملكها فانكر الرهن وحلف قاله لدقيق لكاه فان نكل الرهن خلف المرتهن او ملكها صارت ام ولد له والولد هو لاقراه كالأقرب بحرية بعد غيره ثم ملكه معنى ونهاية قال ع ع قوله لو ادعى الخ اى لاحد عليه لاحتمال ما يدعيه والحديث سقط بالشبهة اه قول المتن (وعليه قيمته) اى وكان يعتق على الرهن خلافا للركشي كقوله شيخنا الشهاب الرملى اه سم (قوله ولم يقبض) الى قوله دون بدل الخ في النهاية والمعنى (قوله اولم يقبض) كافي زيادة الرضا ونفاذ كره المصنف مثال لاقبضه نهاية زاد سم فالاصح الا براءته بغير اذن المرتهن اه (قوله من كان الاصل يده) اى رادها او امرتها او اجنيبها ع ع (قوله مثله به) اى مثل الموقوف المثلث ببده (قوله بخلاف رهنه) اى رهن عن القيمة اه كرى (قوله ببده) اى الموقوف (قوله لا تشاء وقف) اى من الحالك كما لا يشتره ببده اه ع (قوله ويحتاج فيه) اى في الوقف (قوله كذلك) اى كاتلاف المهرين فيصير ببده رهنامكانه من غير انشاء عقد (قوله لم تنقص الخ) اى باتلاف البعض (قوله ماذا كره) فيه تغيب الذكر على الانثيين (قوله او نقصت وزاد الارش) اى كالمو قطعت ببده فنقص به من قيمته الربع مع كون الارش نصف القيمة فانه يزبد على ما نقص منها (قوله فاز المالك بالرائد) عبارة شرح الرضا فاز المالك بالارش كله في الاولى وبالرائد على ما ذكر في الثانية انتهى المعتمد عدم فوز المالك بشي وان الجميع رهن مراه سم عبارة النهاية والمعنى وما ذكره الماوردى ان محل ما ذكره في الجناية اذا نقصت القيمة بها ولم يزدا لارش فلو

(قوله اما اذن رهن) لوطته ماسكا فينبغي ان حكمه حكم المالك (قول المصنف وسحب المهر) قال شارح في شرح الارشاد وقضية كلامه كاهل انه يجب في البكر مهر بكر وهو ما عتمد الاذرعى لانه استمتع ببكر واستبعد وجوب الارش للبكر مع ذلك لان ازالها ما دون له فيها وتحصل غالبا قبل كمال الوطو الذي يتجوز به مع عدم الاذن مع وجوده لان سبب وجوبه بالاتلاف وانما يسقط اثره بالاذن بخلاف المهر فانه لا يستمتع وهو حاصل ولو مع الاذن اه (قوله او جهل) يتناول ما اذا اعتقدت وجوب طاعة الامراه (قول المصنف وعليه قيمته) اى وان كان يعتق على الرهن خلافا للركشي كقوله شيخنا الشهاب الرملى (قوله اولم يقبض) كافي الرضا فلا يصح الا براءته بغير اذن المرتهن (قوله لان القيمة الخ) هذا الوجه يعجز في الاضحية (قوله فاز المالك) عبارة شرح الرضا فاز المالك بالارش كله في الاولى وبالرائد على ما ذكر في الثانية والمعتمد عدم فوز المالك

حد) عليه بخلاف ما لو علم التحريم ولا يغتر بما نقل عن عطاء لما رانه مكذوب عليه وبفرض صحته ففى شبهة ضعيفة جدا فلا ينظر اليها (ويجب المهران اكرها) او اعذرت بنحو نوم او جهل لانه لحق الشرع فلم يؤثر فيه الاذن ومن ثم وجب للرفوضة بالدخول اما اذا طأ وعنه غير معذورة فلا مهر لها (والولد) عند قبول قوله في جميع ما مر (حر نسيب) للشبهة (وعليه قيمته للرهن) المالك والالالبالك لانه فوت رقه عليه (ولو اتلف) بغير حق او تلفت تحت يد عادية (المهرون بعد القبض وقبض) ببده (اولم يقبض) صار رهننا مكانه من غير انشاء عقد وان امتنع رهن الدين ابتداء لقيامه مقامه ولانه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء ويجعل يده من كان الاصل يده وانما احتاج بدل الموقوف المثلث الى شراء مثله بلان القيمة لا يصح وقف عينها بخلاف رهنه واحتاج ببده لانشاء وقف دون بدل اضحية اشترى بعين قيمتها او بما في الذمة بنبتها لان الوقف يتضمن ملك الفوائد ويحتاج فيه لبيان المصروف وغيره فاجتأط لها كثر واتلاف بعض المهرين كذلك نعم ان لم تنقص قيمته كقطع

مذاك كره او نقصت وزاد الارش على نقص القيمة فاز المالك ولو اتلفه المرتهن

كان ما وجب عليه رهنه ولا يحذور فيه كما هو ظاهر اذا قانده صونه عن تعاق الغرماء به وشمل كلامه ولو كان المثلث هو الرهن لكن بحث
الزركشي وغيره ان بذله عليه لا يبرر رهنه قبل قبضه وعليه لا يكتفي بمجرد قبضه بل لابد من قصد دفعه عن جهة الغرم كسائر الدون اي نظير
ما مر في قيمة العتيق كذا ذكره في موضع من الخادم وناقضه بعده بقليل فقال لابد من قبضه (٩٣) وانشاء عقد الرهن وعليه بما فيه نظر

وناقض ذلك كله في مبحث
العتق لقائل سياتي لنا خلاف
في الائتلاف الحسي من الرهن
او اجنبي هل يكون رهنه
او لا حتى يتعين بالقبض
وجان اصحهما في الروضة
الاول اي اخذا باطلاق
عبارتها ثم قال وهذا يجب
جريانها في القيمة اذا وجبت
على الرهن بعق المرهون
فان حكما بانها مرهونة
وهي دين قبل استيفائها
استصحاب والتمصر رهنه
الا بالتعيين اه ماخصا
وجرى شيئا في شرح
الروض في قيمة العتيق
على انها لا تصير رهنه الا
بالقبض وكذا هنا اذا كان
الجاني الرهن ورفق بانه
لا فائدة للحكم عليه في ذمته
بانه رهن بخلافه في ذمة
غيره وناقض ذلك في شرح
منهجه فيرى ثم على ماسر
عن السبكي وهما على الاطلاق
فلم يفرق بين الرهن وغيره
وهذا هو الوجه لان سبق
الرهن اقتضى وجوب
رعايته وجوده وجود بذله
ويلزم من وجوده في الذمة
الحكم عليه بالرهنية ليم
التوثق المقصود ورفقه
المذكور بمنوع بل للحكم
عليه بالرهنية في ذمة الراهن
هنا وشم فائدة اي فائدة

لم ينقص بها كان قطع ذكره واثباته ونقصت بها وكان الارش زائدا على ما نقص منها فاذا مالكا بالارش
كله في الاولى وبالزائد على ما ذكر في الثانية ممنوع لتعاق حق المرتن بذلك فهو كما لو زاد سعر المرهون بعد
رهنه اه **قوله** ان كان ما وجب عليه رهنه (اله) والوجه انه لا يكون رهنه لانه لا يكون ما وجب عليه رهنه
وقد يقال مساواته لغيره وفادته بتقديمه بذلك القدر على الغرماء اه نهاية قال ع ش قوله والوجه
الح خلاقا لابن حجر وقوله قد يقال جزم بهذا شيئا الزاوي في حاشيته اه **قوله** قبل قبضه اي اقباض
الرهن البذل لمن كان الاصل بيده **قوله** بل لابد من قصد دفعه (الح) اي من غير حاجة الى انشاء عقد الرهن
قوله نظير ماسر اي في الفصل الذي قبل هذا **قوله** اصحهما في الروضة الاولى اي يكون رهنه قبل القبض
وهو محل المناقشة **قوله** ثم قال اي الزركشي **قوله** استصحاب اي حكم الاصل اي نصير القيمة رهنه قبل
تعيينها بالقبض **قوله** وكذا هنا اي في قيمة المثلث **قوله** ورفق اي بين الرهن وغيره اه كدري **قوله**
للحكم عليه اي على بدل المثلث (في ذمته) اي حال كون ذلك البذل في ذمة الراهن (قوله على ماسر عن
السبكي) اي من الحكم برهنيتها في ذمة المعلق اه سم **قوله** مر عن السبكي اي في شرح قول المصنف
ويغرم قيمته يوم عقده رهنه **قوله** وهذا هو الى المتن في النهاية **قوله** وهذا هو الوجه **قوله** فاقالنا بانه بالمعنى
قوله وجوب (الح) مفعول اقتضى **قوله** وجوده اي وجود الرهن في حالة المثلث في ذمة الراهن المثلث
(قوله لو وجود بذله) متعلق باقتضى واللام للتعليل **قوله** ورفقه (الح) اي فرق الشيخ في شرح الروض
قوله في ذمة الراهن حال من ضمير عليه الراجع الى بدل المرهون **قوله** هنا اي في بدل المثلث **قوله** ثم
اي في قيمة العتيق **قوله** قام ماخلفه (الح) فيه نظر لان ما في الذمة ليس منحصر فيا خلفه حتى يتعلق
الحق به نعم هو متعلق بالدين وتركته من جهتها ما هو مرهون ومقتضاه ان لا يتقدم به على غيره من الغرماء
الا ان يقال انه لما حكر رهنه وهو في الذمة لم يوجب ما يتعلق به سواء قلنا باختصاص ما في الذمة فبما خلفه فيقدر
تعلقه بغيره قيل موته اه ع ش وقوله لان يقال (الح) هو الظاهر **قوله** وكان الشيخ اي في شرح الروض
اه ع ش **قوله** الجاني مفعول الابرأ المضاف الى فاعله **قوله** ما قررت (ه) اي في قوله فان حكما بان الخ قاله

بشيء وان الجامع رهن مر **قوله** ولا يحذور فيه كما هو ظاهر قد يقال بل فيه عذوره وان يلزم ان يثبت له
على نفسه حق التوثق والشخص لا يثبت له على نفسه شيء ويمكن ان يجاب بمنع ذلك كلبا وما لا مانع ان يثبت
للانسان على نفسه اذا كان فيه مصلحة لغيره لانه يؤل الى ثبوت حق لذلك الغير كما هنا فان ثبوت حق التوثق
للمرتن على نفسه مصلحة للرهن فهو في معنى ثبوت حق الرهن فليتأمل **قوله** اذا قانده صونه عن تعاق
الغرماء ان قلت ما فائدة صونه عن تعاق الغرماء فان مجرد امتناع تعلقهم بما في الذمة لا يعود على الراهن منه
شيء لانه غير موجود فهو بمجرد ذمه لا ينفذ به الرهن في وفادته وإن لم يتعلق به الغرماء اذ هو بمجرد ذمه لا يمكن
التوفيق منه قلت لعل الشارح يقول على قياس مساواة في الرهن ان قانده انه اذا مات وخلف قدر البذل قام
مقام ما في ذمته فيخص الراهن بالتعلق به حتى يوفي منه ورثة المرتن وتنقطع مطالبهم للرهن ولو لا ذلك
لطالبوه واحتاج الى الدفع من غير ذلك المال اذ احاطه غيره له فيه وعدم لزوم ما على المرتن لو توره لكان سياتي
مناقشة في هذه الفائدة فليتأمل **قوله** وناقضه لا يقال قد يمنع لان قوله في الموضوع الاول لا يصير رهنه اقبل
قبضه ليس صريحا في الاكتفاء بالقبض بل يصدق باعتبار انشاء العقد لا ناقول له لا يكتفي بمجرد قبضه بل
لابد الخ صريح في ذلك كما لا يخفى **قوله** على ماسر عن السبكي اي من الحكم برهنيتها في ذمة المعلق **قوله**
وكان الشيخ ظن الخ قد يوجه هذا الظن بان ما في الذمة غير ما خلفه فلو قام مقامه لم ينتقل الرهنية من الشيء

وهي انه اذا مات وليس له الا قدر القيمة فان حكما بان في ذمته رهن قام ما خلفه مقامه فيقدم به المرتن على مؤن التجيز وبقي الغرماء ولا
قدمت مؤن التجيز واستوى هو الغرماء وكان الشيخ ظن انحصار الفائدة في عدم صحة ابراء الراهن الجاني بما في ذمته وهذا لا يتأتى اذا كان
الجاني هو الراهن وليست منحصرة في ذلك كما علمت فانتص ما قررته فتأمل (والخصم في البذل الراهن)

عش والظاهر أن في قوله وهذا ره الأوجه (قوله إن كان مالكا) إلى قول المتن ولو وجب النهاية إلا قوله ثم أتى بالي وما يصرح (قوله أو وليه) أو وصيه أو نحوهما أه نهاية إلى الوكيل عش (قوله وإلا) أي بان كان الرهن مستعيرا (فالمالك) أي المغير أه نهاية (قوله ومع كونه) أي الرهن وكذا المغير (قوله لا يقبضه) نعم إن كان هو المشروط وضع الرهن عنده فينبغي أن له قبضه وقد سبق عن المطلب جوأ شرط الوضع عنده أه سم ويأتي عن النهاية انقضاء ما يوافقه (قوله المرتهن الخ) عبارة النهاية من كان الأصل بيده أه (قوله وإن معالج) غاية قول المتن (فإن لم يخاصم الخ) ويجري الخلاف فيما لو غصب المرهون نهاية ومعنى (قوله) وإلا طالبه المرتهن الوجه أن المراد بمطالبة المرتهن ومخاصمته حيث جوزت له هي دعواه باستحقاق حق التوقي ببدل العين كان يدعي أنه يستحق التوقي به وهذا يمنع من ادائه لدعواه بالمالك إذ ليس مالكا ولا نائبا ولا وليا إلا أن احتاج إلى إثبات حق التوقي إلى إثباته بأن أنكر المتلف ملك الرهن لذلك العين فله إثبات ذلك بالبينه وإذ كان المراد بها ما ذكر فالوجه ثبوته وإن لم يمنع الرهن من المطالبة ولا وجد شيء مما ذكر في هذه الصورة فليتامل أه سم عبارة عش ويلحق به ما لو كان المتلف غير الرهن وخاصة المرتهن لحق التوقي بالبدل فلا يمنع كما نقله شيخنا الزيادي عن والد الشارح مر أه (قوله والثاني) أي مقابل الأصح (قوله كالمالك) كان الخصم هو الرهن) أي بان كان هو المتلف للمرهون (قوله وهو صريح الخ) أي حيث جعله مقبضا عليه (قوله محل ذلك) أي الخلاف (قوله أمالو باع المالك) أي الرهن بدليل قوله لا في على أن يبيع بكذا الخ فكان المراد بالمخاصمة المحكوم بعدم التحكك منها خاصة المشتري منه ومن ترتب عليه أه سم (قوله العين المرهونة) أي من غير إذن المرتهن أه عش وهذا التقيد ينافيه قول الشارح فللمرتهن المخاصمة إلا أن يراد بذلك زاعما لأن المرتهن في البيع (قوله عدم تمكنه) أي الرهن (قوله هنا) أي فيما لو باع المالك الخ (قوله يدعي حقا لغيره) ليس يلزم إذ قد يدعي المالك أه سم (قوله يكذب دعواه) لنضمن البيع المتوقف على إذن المرتهن إلا أن يرايه (قوله هنا) أي فيما لو باع الخ أه نهاية (قوله لو غاب الخ) أي في غير المستثنين المذكورين وهما لو باع المالك العين الخ وما أتفه أو رهن (قوله جاز للقاضي الخ) ينبغي أن يجوز أيضا للمرتهن دعوى حق التوقي ومطالبة الغاصب أه سم (قوله لأن له) أي للقاضي (قوله بحفظ ماله) بكسر اللام بقرينة المقام (قوله في نفس المرهون الخ) أي لاجلها بان جنى رقيق

إلى غيره ولا نظير لذلك ولو صح ذلك لحصل الانتقال في الحياة وإلا فالسبب في تأخيرها إلى الموت لا يقال السبب خراب الذمة بالموت فلا يحتاج للانتقال إلا حينئذ لا تناقول أمالو لا غراب الذمة بالموت إنما هو بالنسبة للمستقبل عن الموت لا بالنسبة للباضى أيضا بل هي بالنسبة إليه تقبل التعلق بها وأما ثانيا فلا نسلم عدم الاحتياج إلا حينئذ بل الاحتياج ثابت قبل ذلك أيضا للتوقي فليتامل لا يقال الفرق في التعلق بالمال بين الحياة والموت ظاهر فإن الدين لا يتعلق بالمديون في حياته فإذ مات تعلق به لا تناقول الكلام في التعلق الجعلي الذي يخص المرتهن دون الشرعى الذي يستوى فيه سائر الديون والفرق المذكور ثبت إلى الشرعى فليتامل مع ذلك دعواه اقتضاء ما قرره (قوله أو وليه) أو وصيه مر (قوله وإلا فالمالك) كالمالهون (قوله) ومع كونه الخصم فيه) نعم إن كان هو المشروط وضع الرهن عنده فينبغي أن له قبضه وقد سبق عن المطلب جوأ شرط الوضع عنده (قوله وإلا طالبه المرتهن) الوجه أن المراد بمطالبة المرتهن ومخاصمته حيث جوزت له هي دعواه باستحقاق حق التوقي ببدل العين كان يدعي أنه يستحق التوقي به وهذا يمنع من ادائه لدعواه بالمالك إذ ليس مالكا ولا نائبا ولا وليا إلا أن احتاج إلى إثبات حق التوقي إلى إثباته بأن أنكر المتلف ملك الرهن لذلك العين فله إثبات ذلك بالبينه وإذ كان المراد بها ما ذكر فالوجه ثبوته وإن لم يمنع الرهن من المطالبة ولا وجد شيء مما ذكر في هذه الصورة فليتامل (قوله أمالو باع المالك) أي الرهن بدليل قوله لا في على أن يبيع بكذا الخ فكان المراد بالمخاصمة المحكوم بعدم التحكك منها خاصة المشتري منه ومن ترتب عليه (قوله يدعي حقا لغيره) ليس يلزم إذ قد يدعي المالك (قوله جاز للقاضي الخ) ينبغي أن يجوز

ومع كونه الخصم فيه لا يقبضه وإنما الذي يقبضه المرتهن أو العدل وإن منعنا من الخصومة (فإن لم يخاصم المرتهن في ذلك) (لم يخاصم المرتهن في الأصح) كما لا يخاصم مستأجر ومستعير نعم له حضور خصومة الرهن لتعلق حقه بالآخر وذو عمل ذلك كله حيث لم يكن المتلف الرهن وإلا طالبه المرتهن لثلا بقت حقه من التوقي ثم رأيت شارحا قال والثاني يطالب كما لو كان الخصم هو الرهن وهو صريح فيما ذكرته وما يصرح به قول جمع من الشراح محل ذلك إذ تمكن الرهن من المخاصمة أما لو باع المالك العين المرهونة فللمرتهن المخاصمة جزما كما أتى به البلقنى وهو ظاهر أه وجه عدم تمكنه من المخاصمة هنا أنه يدعي حقا لغيره وهو المرتهن فلم يقبل منه على أن يبيع يكذب دعواه وإذ ثبت المطالبة للمرتهن هنا ففي مستثنى وهي ما إذا كان المتلف هو الرهن أولى ويبحث أن الرهن لو غاب وقد غصب الرهن جاز للقاضي أن ينصب من يدعي على الغاصب لأنه لا يجاز

الراهن) المالك إن شاء أو غفلا مال (وفات الراهن) لفوات محله بلا بدل أما إذا وجب في طرقة فهو (٩٥) في الباقي باقي بحاله وله العفو مجانا

ولا يجبر على قود ولا عفو (فان وجب المال بعفوه) عن القود عليه (أو) بمجانة على نحو فوعه أو (بمجانة خطأ) أو شبهه (عدم المصباح عفو) أي الراهن (عنه) أي المال الواجب لتعلق حق المرتين به (ولا) يصح (إبراء المرتين الجاني) لأنه غير مالك ولا يسقط ببراءته حقه من الوثيقة إلا إذا أسقطه منها (ولا) يسرى (الرهن إلى زيادته) أي المروء (المنفصلة كثيرة وولد) ويض لأنهما أجنبية عنه بخلاف المتصلة كسمن وكبر شجرة (فلورهن حافلا وحل الاجل وهي حامل) أو مست الحاجة ليعمها قبل الحلول (يبيع) كذلك لأنه إما معلوم أو صفة تابعة وعلى كل منها يشمله الرهن (وأن ولدته يبيع معها في الاظن) لما ذكر (وإن كانت حاملا عند البيع دون الرهن فالولد ليس برهن في الاظن) لحدوثه بعده وهو بمنزلة المنفصلة لأنه يعلم ويقابل بقسط من الثمن ولا يتابع حتى تضعه لتعذر استثنائه والتوزيع عليه وعلى الام للجهل بقيمته نعم لو سال الراهن في بيعها وتسليم الثمن للرتين جاز بيعها كما نص عليه في الام ومن

عمدا على الرقيق المروء المكاف له بغير حق فاتفقه (قوله المالك) إلى قول المتن ولا يسرى في النهاية والمغنى (قوله أما إذا وجب) أي القصاص (قوله في طرقة) أي أو نحوه نهاية ومعنى (قوله فهو) أي الرهن (قوله وله العفو مجانا) قد يغني عنه قوله سابقا وعرفي لإمال (قوله ولا يجبر الخ) عبارة النهاية والمغنى ولو اعرض الراهن عن القصاص والعفو بان سكت عنهما لم يجبر على أحدهما (قوله أو بمجانة الخ) أي أو بعدم انضباط الجنابة كالجائفة وكسر العظام (عش قول المتن) لم يصح عفو عنه (قال الروض) ولا التصرف إلا باذن المرتين قال في شرحه فلو صالح عنه على غير جنسه لم يصح إلا باذن المرتين فيصح ويكون المأخوذ مروهنا انتهى (عش قول المتن) لم يصح عفو الخ) أي وصار المال مروهنا وإن لم يقبض كمرهنا ومعنى (قوله) أسقطه منها (أي حقه من الوثيقة) (قوله ويض) أي ولبن وصوف ومهر جارية ومعنى نهاية عبارة سم قال في الروض وشرحه وما يحدث من سعة وإن لم يقبض من ليف وكرب بفتح الكاف والرو هو أصل السعف غير مروهون كالشعر فنيا كان ظاهر حال العقد خلاف في التهمة مروهون في الشامل وتعلية القاضي أبي الطيب لا وهو الأوجه كالصوف بظهر الغنم كمر وصاحب التهمة مشى على طريقته في الصوف من أنه يدخل في رهن الغنم (قوله بخلاف المتصلة) وقد اتفق بعض أهل اليمن فيما للورهنه بيضة تنفرخت بأنه لا يزول الرهن على المشهور إذا خد من مسئلة التغليس ولا يبعد إجماع وجه فيه هنا ورجحه طائفة من الأصحاب (عش الناشر) فيمن رهن بذرا وأقبضه ثم استأذن الراهن المرتين في التلازم به أي النفع به فاذن له المرتين ببقاء الرهن حتى يتي الزرع ومات لونه مروهنا إذا خد من الفس في البذرا قال عش قوله بأنه لا يزول هو المعتمد وقوله ثم استأذن الخ لعل التقيد به لأنه ضرورة الواقعة التي وقع إفتاء فيها أي فليس بقيد وقوله حتى تعلية وقوله مروهنا نيباع ويوفى منه الدين وإن زادت قيمة الزرع على قيمة الحب (قوله أو مست الخ) عطف على حل الاجل (قوله كذلك) وكاتباع حامل في الدين يتابع كذلك لجنوبية كمثل ذلك عبارة المحرر نهاية ومعنى (قوله أو معلوم) وهو الأصح نهاية ومعنى (قوله لما ذكر) عبارة النهاية والمغنى بناء على أن الحل يعلم فهو رهن (عش قول المتن) عند البيع أي عند إرادته ولو اختلف الراهن والمرتني في الحل وعدمه فينبغي تصديق الراهن لأن الأصل عدم الحل عند الراهن فيكون زيادة منفصلة (عش قوله ولا يتابع الخ) أي على الاظن إذا تعلق به حق ثالث بنحو وصية كإباني (قوله والتوزيع) عطف على الاستثناء (قوله نعم الخ) استدراك على قوله ولا يتابع الخ (قوله لو سال الخ) أي ببناء الفاعل أي من المرتين أو القاضي (عش قوله وتسليم الثمن) أي للوفاء لا ليكون رهنًا مأكناه ولو أراد له لم يكف مجرد التراضي بل لابد من عقد فنيا بظهر (قوله ومن هذا) أي النص (قوله من التعذر) يسبق إلى الفهم منه التعذر المذكور بقوله لتعذر

أيضا للمرتني دعوى حق التوثيق ومطالبة الغاصب (قول المصنف لم يصح عفو عنه) قال في الروض ولا التصرف فيه إلا باذن المرتين قال في شرحه فلو صالح عنه على غير جنسه لم يصح إلا باذن المرتين فيصح ويكون المأخوذ مروهنا قال في الأصل كذا نقلوه واستشكروا رافعي بما قدمته مع جوابه في فرع اذن له في بيع الراهن الخ وقد يستشكل بأن التصرف في المروهون بما يزيل الملك باذن المرتين يحصل به انفكاك الرهن ويوجب بان أطر ذلك إنما هو في الأعيان بخلاف ما في الذمم لأن ما فيها لا يتحقق إلا بقبضه أو قبض بدله (قول المصنف المنفصلة) أي في الروض وشرحه وما يحدث من سعة وإن لم يقبض من ليف وكرب بفتح الكاف والرو هو أصول السعف غير مروهون كالشعر فنيا كان ظاهر حال العقد خلاف في التهمة مروهون في الشامل وتعلية القاضي أبي الطيب لا وهو الأوجه كالصوف بظهر الغنم كمر وصاحب التهمة مشى على طريقته في الصوف من أنه يدخل في رهن الغنم (قوله لتعذر استثنائه) قال في شرح الروض ولورهن تخله ثم أطلعت استثنى طلعه ما عند بيعها ولا يتمتع بيعها مطلقا بخلاف الحامل (عش قوله استثنى طلعه) لعله إذا تعلق به حق ثالث على ما ذكر في الحل أو المراد جاز استثنائه (قوله وتسليم الثمن) الظاهر أن المراد بتسليمه للوفاء لا ليكون رهنًا مأكناه ولو أراد ذلك لم يكف مجرد التراضي ولا بد من عقد فنيا بظهر (قوله من التعذر)

هذا وقوله يجبر المدين على بيعها إذا لم يكن له غيرها استشكل الاستوى مامر من التعذر ثم حمله على ما إذا تعلق بالخلف

استثناءه الخ ولا يخفى أنه لا إشكال في ذلك فإن جواز بيعه أو إيجاره عليه فيا ذكر لا يدفع هذا التعذر قالو
 ان المراد بالتعذر ما تضمنه قوله فيا مرس ولا يتابع حتى تضعه الخ من تعذر البيع لتعذر ما ذكر فتأمل اهـ سم
 اى فوافق حيث دعبارته لما في المغنى والنهاية والاسنى وعلى الاول اى الاظهر يتعذر بيعه حتى تضعه قال ابن
 المقرئ تبعه للاسنى ان يتعلق به حق ثالث بوصية أو سحر فليس أو موت أو تعاقب الدين برقية امه دونها كالجانية
 والمعاراة للرهن أو نحوها وذلك لان استثناءه الخ لتوزيع الثمن على الاموال الخ كذلك لان الخ
 لا تعرف قيمته أما اذا لم يتعلق به أو بها شئ من ذلك فان الرهن يلزم بالبيع أو بتوفية الدين فان امتنع من
 الوفاء من جهة أخرى أجبره الحاكم على بيعها ان لم يكن له مال غير هاتم ان تساوى الثمن والدين فذلك وان
 فضل من الثمن شئ اخذ المالك وان نقص طو لب بالباقي ولورهن نخلة ثم اطلعت استثنى طلعا عند بيعها
 ولا تمتنع بيعها مطلقا بخلاف الحامل اهـ قال عرش قوله يلزم بالبيع اى لها حاملا ويوفى الدين من ثمنها
 وقوله ثم اطلعت اى بعد الرهن ولوقبل القبض وقوله استثنى اى جاز للرهن ان يستثنى ان لم يتعلق به حق
 ثالث والاوجب الاستثناء اهـ وقوله اى جاز الخ زاد سم ويعلم من قول الاسنى ثم الخ ان المراد بالبيع ليوفى
 منه الثمن لا ليرهنه مكان الاصل كما توهم اهـ (قوله حق ثالث) فان لم يتعلق به ما ذكر أجبر على وفاء الدين أو
 بيعها فان امتنع منها باعها الحاكم أو غيرهما من امواله أو في الدين من ماله ان كان فيه جسده مـ اهـ سم
 (فصل في جنابة الرهن (قوله في جنابة الرهن) من اضافة المصدر الى فاعله اى وما يتبع ذلك بما ينقل به
 الرهن وتلف المهرن اهـ عرش (قوله اذا جنى المهرن) اى كالأو بعضا كالو كان المهرن نصفه فقط
 اهـ عرش (قوله على اجنبى) اى غير السيد وعبد المهرن اخذنا ما أتى في الماتن وان جنى على سيده الخ
 اهـ عرش (قوله ولا ينافيه) اى قوله أو طرف بصرى وكردى اى ما يوجب القود في طرف (قوله الموجب
 للشارح اشارة الى الاول) اى الحامل هذا القول للجلال الخ على الاقتصار على ما يوجب القود في النفس (قوله
 لما أتى) لتبيل لعدم المناقاة (قوله في معناه) اى قوله بطل (قوله بل ظاهر قوله الخ) مبتدأ خبره الثاني
 ومراوده بالثاني الخ على موجب القود في الطرف فليتأمل كون ذلك هو ظاهر ما ذكر اهـ سيد عريارة
 سم قوله بل ظاهر هذا مبتدأ وخبره الثاني وذلك لان تقدم الجنى عليه واقتصاصه فرع وجوده ولا يتصور
 وجوده مع الجنابة عليه الا ان كانت في ظرف هذا وما قاله انه ظاهر ما ذكر يعارضه ظاهر بطل الرهن وان
 معنى قدم الجنى عليه قدم حقه هو لا يقتضى وجوده معنى اقتصا اقتصا المستحق أو هو مبنى للمفعول فلا
 يقتضى ذلك اهـ (قوله ولم يكن الخ) عطف على جنى المهرن اى ولم يكن جنابة المهرن بامر غيره ها
 والحال انه يقتضى وجوب طاعة الامر (قوله او تحت يده) اى الغير عطف على قوله بامر غيره (قوله والا) اى

حق ثالث بفلس أو موت
 أو وصية به (فصل في
 جنابة الرهن اذا جنى
 المهرن) على اجنبى بما
 يوجب القود في نفس أو
 طرف ولا ينافيه قوله بطل
 الموجب للشارح اشارة
 الاول لما أتى في معناه بل
 ظاهر قوله قدم الجنى
 عليه وقوله اقتصا الثاني
 ولم يكن بامر غيره وهو
 يعتقد الطاعة أو تحت
 يده تعديا

يسبق الى الفهم منه التعذر المذكور بقوله لتعذر استثناءه الخ ولا يخفى انه لا إشكال في ذلك فان جواز بيعه
 وإيجاره عليه فيا ذكر لا يدفع هذا التعذر قالو جه ان المراد بالتعذر ما تضمنه قوله فيا مرس ولا يتابع حتى تضعه
 الخ من تعذر البيع لتعذر ما ذكر فتأمل (قوله حق ثالث) فان لم يتعلق بها ما ذكر أجبر على وفاء الدين أو
 بيعها فان امتنع منها باعها الحاكم أو غيرهما من امواله أو في الدين من ماله ان كان فيه جسده مـ اهـ سم
 او وصية به) أو تتعلق الدين برقية امه دونها كالجانية والمعاراة للرهن أو نحوها وذلك لتعذر توزيع الثمن لان
 الخ لا تعرف قيمته فان لم يتعلق به أو بها شئ من ذلك أزم الرهن بالبيع أو توفية الدين ثم بعد البيع ان
 تساوى الثمن والدين فذلك وان فضل من الثمن شئ اخذ المالك أو نقص طو لب بالباقي كذا في شرح
 الروض ومن قوله ثم بعد البيع الخ يعلم ان المراد البيع ليوفى من الثمن لا ليرهنه مكان الاصل كما توهم
 (فصل في جنابة الرهن) هذا مبتدأ وخبره الثاني وذلك لان تقدم الجنى عليه واقتصاصه فرع وجوده ولا
 يتصور وجوده مع الجنابة عليه الا ان كانت في ظرف هذا وما قال انه ظاهر ما ذكر يعارضه ظاهر بطل الرهن
 وان معنى قدم الجنى عليه قدم حقه هو لا يقتضى وجوده معنى اقتصا اقتصا المستحق أو هو مبنى للمفعول
 فلا يقتضى ذلك (قوله او تحت يده) اى الغير تعديا قضيته انه لو كان تحت الغير تعديا لا يقدم الجنى عليه

بان كان جنائته بامر الغير أو كان المهرن تحت يد الغير تعديا اه كردى (قوله فالجاني الخ) أشار به الى أن التعدي بقوله ولم يكن الخ بالنظر لبطان الرهن فقط فيقدم المجنى عليه مطلقا اه سم (قوله الغير) أى ولو الرهن قال فى الرض ولو امر مسيده بالجناية وهو عيز فلا اثر لادته فى نفي الإلزام أو غير عيز أو اعجمى يعقود وجوب طاعة سيدته فى كل ما يامر به فالجاني هو السيد ولا يتعلق برقة العبد قصاص ولا مال ولا يقبل قول السيد ان امرته بالجناية فى حق المجنى عليه لانه يتضمن قطع حقه عن الرقة بل يباع العبد فيها وعلى سيده قيمته لتكون مكانه لاقراره بامر به بالجناية انتهى اه سم زاد النهاية والمغنى وأمر غير السيد العبد بالجناية كالسيد فيها ذكر كما ذكره فى الجنائيات وصرح به الماوردى هنا اه قال عرش قوله الا فى الاثم فيجرم عليه ذلك ويكون الحال كالوجنى بلا اذن من سيده فيتعلق به القصاص والمال وقوله أو غير عيز الخ ولو اختلفا المهرن والسيد بان انسكرا السيد الامراو كون المأمور غير عيز او كونه يعقود وجوب طاعة ولا يبنه وامكن ذلك اما لطلو المدية بين الجنابة والمنازة بحيث يمكن حصول التميز أو زال العجمة وحصول حالة تشعر بمعاداة السيد صدق السيد لان الاصل تعلق جنابة العبد برقبته ولم يوجد مسقط وقوله ولا يقبل قول السيد اى او الاجنبى اخذاه من قوله الا فى و امر غير السيد وقوله بل يباع العبد أى ويكون ثمنه للمجنى عليه فلولم يف ثمنه بارش الجنابة فينبغى مطالبة السيد ببقية الاوشة واخذة له باقراره اه عرش (قوله لتعلق حقه الخ) ولان حق المجنى عليه مقدم على حق المالك فالولى أن يتقدم على حق المتوقى الى المهرن وقضية التوجيه الاولى اى قوله لتعلق الخ انه لو لم يسقط حق المجنى عليه بالموت كما لو كان العبد مغضوبا أو مستعارا أو مبيعا يبيع فاسدان لا يقدم لانه لو قدم حق المهرن لم يسقط حق المجنى عليه فان مطالبة الغاصب أو المستعير أو المشتري ويرد بان الممول عليه تقديمه فى هذه الصورة ايضا وتؤخذ القيمة وتكون رهنها مكانه شرح مر اه سم قال عرش قوله ويرد الخ التعويل على ما ذكر لا يصلح رد على المعتزل بل ما يمتد الردي عليه لو منع من مقتضى التعاليل ما ذكر فالولى أن يقال هو وان كان قضيته ذلك لكن الحكم اذا كان معللا بعائين يبقى ما بقيت احداهما او قول المتن (فان اقتض) بأن أوجب الجنابة قصاصا بقوله معنى (قوله مستحق القود) الى قوله ولا يلزم فى النهاية (قوله مستحق القود) أى فى النفس أو غير هاتين بقوله معنى اى بنفسه او نائبه عرش (قوله يأتى) أى فى شرح فاقصص (قوله أى ما باني) الى قول المتن فاقصص فى المغنى (قوله لحقه) اى المجنى عليه (قوله فيما فات الخ) أى من كله او بعضه (قوله نحو غاصب) أى كالمستعير والمستام والمشتري يبيع فاسد (قوله فلو عاد الخ) هو تفريع على البطان أى لو عاد المبيع بعد البيع فى الجنابة بسبب اخر غير ما يتعلق بمقتضى البيع كان عاد له بشراء او اوارث او وصية أو غيرها فان عاد له بفسخ أو رد يعيب أو اقالة بتيقن بقاء حق المجنى عليه اه عرش (قوله لم بعد الرهن) وعلم من اقتصاره على القصاص والبيع انه لو سقط حق المجنى عليه بعفو او فداء لم يبطل الرهن نهائيا بقوله معنى (قوله فضمها الخ) اى كفاعله الشارح نهاية (قوله فرم عمن القتح الخ) رد على الاسنوى عبارة المغنى قال الاسنوى فاقصص بفتح التامو الضمير يعود الى المستحق فيشمل السبد والوارث والسلطان فيمن لا وارث له ولا يصح ضمها لانه لا يتعدى الا ن وقال الشارح يضم التامو قدرتموه الاولى الى سلامة من التقدير ولكن يؤيد الشارح ما باني فى ضبط وعفاه (قوله ولا يلزم عليها الخ) تأمل حاصله لا التقدير حذف نعم ان ادعى

وهو ممنوع ويحجب بان هذا التعييد بالنظر لبطان الرهن فقط (قوله والا فالجاني الغير) أى ولو الرهن قال فى الرض امره فان السيد بالجناية وهو عيز فلا اثر لادته الا لاثم أو غير عيز أو اعجمى يعقود وجوب طاعة فالجاني هو السيد ولا يتعلق برقة العبد ما لى ولا قصاص ولا يقبل قوله اى السيد ان امرته فى حق المجنى عليه بل يباع العبد فيها وعلى السيد قيمته أى لتكون رهنها مكانه لاقراره أى بامر به بالجناية اه (قوله فلو قدم غيره فات حقه من اصله) قضية التوجيه أنه لو لم يسقط حق المجنى عليه بالموت كما لو كان العبد مغضوبا أو مستعارا أو مبيعا يبيع فاسدا لانه لا يقدم لانه لو قدم حق المهرن لم يسقط حق المجنى عليه فان له مطالبة

والا فالجاني الغير (قدم المجنى عليه) لتعلق حقه بالرقة فقط فلو قدم غيره فات حقه من أصله بخلاف المهرن لتعلق حقه بالذمة أيضا (فان اقتصص) مستحق القود ويصح هنا ضم التامو بل هو الاولى على ما باني (او يبيع) المهرن أى ما باني بالواجب من كله او بعضه (له) أى لحقه بان وجب له مال ابتداء وبالغفور (بطل) الرهن فيما فات بقود أو يبيع ما لم تجب قيمته لكونه تحت يد نحو غاصب لانها رهن بدله فلو عاد الملك الرهن لم يعد الرهن (وان جنى) المهرن (على سيده) ففقطه أو قطعه (فاقصص) يضم ناته بان اقتصص سيده فى نحو القطع أو وارثه فى القتل فضمها المقيد لذلك أولى من فتحها الموهوم لتعين الاولى فزعم تعين القتح وهم ولا يلزم عليهما حذف منه

انه لا يكتفى بتقدير مدلالة السياق عليه (٩٨) ولا على الفتح تعين الاقتصاد بالنفس كما هو واضح بخلاف ما نزع له بالقياس في اقتصاد و كيلة

الموتى (بطل الرهن) فيما وقع فيه القود لقوات تحله بلا بدل (وان عني) بضم اوله كما يحطه فيشمل السيدون وان لم يكن الخلاف في امره قولان (على مال) او كانت الجناية خطأ مثلاً (لم يثبت على الصحيح) لان السيد لا يثبت له على عبده مال ابتداء (فيبقى رهنا) لازماً كما كان وخرج بابتداء ماله جنى غير عمد او عمدا او عني على مال على طرف مورثه او مكاتبه ثم انتقل المالك للسيد بموت او عجز فانه يثبت له عليه فيبيعه فيه ولا يسقط اذ يحتمل في الدوام مالا يحتمل في الابتداء او قتل المورث او قتله او المكاتب غير عمد او عمدا وعفا السيد على مال فكذلك (وان قتل) المورث (مرونا بالسيد عند) مرتين (اخرافقاص) منه السيد (بطل الرهن) اى كل منهما لقوات حملها (وان وجب مال) ابتداء او بعفو وإن لم يظلم المرتين (تعلق) برقية القاتل وحيث يتعلق (به) اى هذا المال المتعلق برقية القاتل (حق مرتين القاتل) لان السيد لو اتلف الرهن غرم قيمته للمرتين فاذا اتلفه عبده كان تعلق الغرم به اولى فالجواب هنا رعاية لحق الغير وإن استلزم وجوب شئ للسيد على عبده (فيما عني)

المعترض انتفاء القرينة انضج رده بان القرينة دلالة السياق اه سيد عمر (قوله) لانه يكتفى (الخ) في ملاقاته للابراذ ونظر الظاهر ان يقال بدل ما قبله ولا يضرب لزوم حذف منه لظهور ملاقاته ما ذكر له اه سم (قوله) ولا على الفتح) عطف على قوله عليه ما وقد يقال ان حمل اللفظ على حقيقة فقط كما هو المتبادر اذ قرينة تحمل على جملة على الجواز ايضا هو اقتصاد لاصل كليل انضج ان الفتح يقتضى الاقتصاد على المباشرة بالنفس اه سيد عمر (قوله) تعين الاقتصاد (الخ) لكنه انما يتبادر حيثئذ اه سم (قوله) فيما وقع فيه القود) اى نفسا كان او طرفا كما صرح به المحرر معنى ونهاية (قوله) بضم اوله) الى قوله او قتل المورث في النهاية الا قوله لكن الخلاف في امره قولان (على مال) والثاني يثبت المال ويتوصل به الى فك الرهن وعلى الخلاف في غير امة اى سرهونه استولدها سبيدها المعسر اى بعد الرهن فلا ينفذ الا بداهة حتى المرتين ولا يتابع في الجناية على السيد جزما لان المستولده قتل جنت على اجنبي لا يتابع بل ينفذها سيدا فانكون جنايتها على سيدها في الرهن كالدعم معنى ونهاية اى فتكون رهنا قطعاً عرش (قوله) ماله جنى) اى الرقيق المورث (قوله) مورثه) اى مورث السيد اه عرش وكذا ضمير مكاتبه (قوله) عليه) اى للسيد على العبد اه عرش (قوله) فيبيعه فيه) لان مال جنايته يتعلق برقبته دون ذمته والظاهر ان فائدة بيعه ان يتقدم بضمته على حق المرتين فيه اذا كان مرونا فلو سقط دين المرتين ببراء او غيره ولم يكن مرونا فالظاهر انه لا معنى لبيعه في مال الجناية فليتام اه سم عبارة عرش بعد تصور نصها واولى منه ما صور به شئ على منبج من انه لو كان مرونا قدم حق السيد وبطل الرهن اه (قوله) ولا يسقط) اى المالك عطف على يثبت (الخ) (قوله) او قتل (الخ) عطف على قوله جنى (الخ) (قوله) والمكاتب) اى السيدا بصري (قوله) وعفا (السيد) اى بعد ان انتقل المال اليه في قتل من مورثه (قوله) فكذلك اى يثبت المال للسيد على العبد فيبيعه فيه ان كان مرونا قول المتن (فاقتصر (الخ) وان عفا على غير مال صح كما مر نهاية معنى (قوله) ابتداء) اى بجناية خطأ او نحوه نهاية معنى (قوله) وإن لم يظلم) اى المالك المرتين استقطه النهاية والمغنى (قوله) برقية القاتل وحيث يتعلق) الاولى حذفه (قوله) فالجواب) اى وجوب المالك على العبد (قوله) وجوب شئ (الخ) انظر لوسقط الذين ينحو اراء هل يستمر هذا الوجوب او يسقط اه سم اقول والا فرب اخذ الامر عن النهاية والمغنى عند قول الشارح فلو عاد الخ السقوط بل ما مر عن سم نفسه على قول الشارح فيبيعه فيه الخ صريح فيه (قوله) وسأوى (الخ) عطف على طلب الخ (قوله) الواجب) اى بالقتل فاعل سأوى (وقيمته) مفقوله (قوله) إن لم يزد على الواجب) فانه قد يزد على الواجب وان لم يزد القيمة على الواجب اه سم اى زيادة الراغب (قوله) والا) اى بان زاد الثمن بان يبيع كماله لم يفسد بيع البعض اه عرش اى او زيادة الراغب كما باتى في الشرح وتقدم وياتى عن سم (قوله) نظير ما مر) اى في شرح صار رهنا (قوله) لان حق

الغاصب او المستعير او المشتري ويرد بان المعلوم عليه تقديمه في هذه الصورة ايضا وتوخذ القيمة وتكون رهنا مكانه شرح مر (قوله) لانه يكتفى (الخ) في ملاقاته للابراذ ونظر الظاهر ان يقال بدل ما قبله ولا يضرب لزوم حذف منه لظهور ملاقاته ما ذكر حيثئذ (قوله) تعين الاقتصاد) لكنه انما يتبادر حيثئذ (قوله) فانه يثبت له عليه) قضية كون المال مال جناية وقوله فيبيعه الخ ان هذا المال لا يثبت في ذمته بل يتعلق برقبته فعني قوله فانه يثبت له عليه انه يتعلق برقبته وحيثئذ وجهه قوله وخرج بابتداء اى قوله لان السيد لا يثبت له على عبده مال معناه انه لا يثبت له مال في ذمته ولا متعلقا برقبته فليتام (قوله) فيه) اى ان مال جنايته يتعلق برقبته دون ذمته والظاهر ان فائدة بيعه فيه انه يتقدم بضمته على حق المرتين فيما اذا كان مرونا لان هذا المال الذى استحقه عليه مال جناية وهو مقدم على حق المرتين كما تقدم اول الفصل فلو سقط دين المرتين ببراء او غيره ولم يكن مرونا فالظاهر انه لا معنى لبيعه في مال الجناية فليتام (ل) وجوب شئ (الخ) انظر لوسقط الدين ينحو اراء هل يستمر هذا الوجوب او يسقط (قوله) إن لم يزد على الواجب) فانه قد يزد على الواجب

كله ان طلب بيعه مرتين القاتل وابتى الرهن وكذا عكسه لكن جزما وسأوى الواجب قيمته أو زاد (ومعنه) إن لم يزد على الواجب والا فقدر الواجب منه (رهن) من غير إنشاء عقد نظير ما مر لان حق مرتين القاتل في ماله العبد المتماثل

لا في غيبه لانه قد يزبد فيه راغب فيتوثق به امرتهن القاتل (وقيل يصير) نفسه (رهنا) اي من (٩٩) غير عقد

(الخ) لتعليل لقول المصنف في بيع واثنه من أي لا نفسه (قوله فيتوثق بها) أي بالزيادة المفهومة من يزبد اه
سيد عمر (قوله نفسه) أي نفس العبد (قوله واعترض) أي ما اقتضاه سياقه (قوله فينقل الخ) تفريع على
المتن (قوله إذا لا فائدة في البيع) أي حيث كان الواجب أكثر من قيمته أو مثلها نهاية ومعنى قال الرشدي
وهو أي التقييد بالحياة ما نقله الأذري عن جمع فليراجع اه (قوله ويرد) أي التعليل بعدم الفائدة (قوله
التعليل الثاني) أي قوله ولا نه قد يزبد الخ (قوله أما إذا نقص) إلى قوله وعلى الأول في المغنى وإلى المتن في النهاية
(أما إذا نقص الخ) محترز قوله السابق وسأوى الواجب الخ (قوله لا قدره) المراد بقدر الواجب الذي يباع
منه هو نسبة الواجب كنصفه فيما إذا كان الواجب قدر قيمة نصفه لا جزء من ثمنه قدر الواجب وإلا لم يرد
ثمنه على الواجب اه سم أي وقد تقدم عقب قول المتن وثمرته أنه قد يزبد عليه (وإلا) أي وإن لم يكن التبعض
أو نقص به (قوله والزائد) أي من العبد أو ثمنه فهو راجع لكل من الاستثناءين عبارة النهاية والمغنى فإن كان
الواجب أقل من قيمته يبيع منه بقدر الواجب على الأول ويبقى الباقي رهنا فإن تعذر بيع بعضه أو نقص به
بيع الجميع وصار الزائد رهنا عند مرتن القتل اه (قوله على النقل) أي لكل القاتل فيما إذا لم ينقص
الواجب عن قيمته ولبعضه فيما إذا نقص عنها كما في شرح الروض فهو راجع لجميع ما سبق قال النقل هنا على
ظاهره بخلافه في قول المصنف في نقل الوثيقة غرض نقلت فالمراد به أن يباع ويبقى ثمنه لا رقبته رهنا كما أشار
إليه الشارح اه سم (قوله نقل) فيه إشعار حيث عبر به ولم يقل انتقل أنه لا بد من إنشاء عقد اه سيد عمر (قوله
لم يجب) أي مرتن القاتل (قوله لم يثبت له) أي المرتن القاتل (قوله يراعى) أي حقه (قوله غم ذلك) أي
عدم الزيادة (قوله بخلاف مرتن القتل) فانه يجب لأن حقه ثابت (قوله فيما مر) أي في شرح في بيع
(قوله ما ياتي فيما لو طلب الوارث الخ) أي من أنه المحجوب دون الغريم (قوله وقد عفا السيد) أي حيث وجب
قصاص اه سم أي ولو اقتص السيد من القاتل فانت الوثيقة نهاية ومعنى (قوله عند شخص واحد) أقول
أو أكثر إذا كان الدينان مشتركين بين ذلك إلا أكثر فتأمل اه سم (قوله ووجب مال الخ) أقول ينبغي وإن
لم يجب لا مكان التوثق والبيع مع تعلق القصاص فلان نقل فائدة فان اقتص فانت الوثيقة اه سم (قوله به)
أي يدين القاتل (قوله أي فائدة) إلى قوله كما اقتضاه المتن في المغنى والنهاية لا قوله قدر إلى جنسنا (قوله بأن
يبيع الخ) تصوير لمعنى النقل اه سم (قوله فيصير ثمنه الخ) كذا في شرح المنهج والمغنى قال سم ظاهره
صيرورته بمجرد البيع من غير لفظ فليراجع اه وخالفهم النهاية فقال ويجعل ثمنه رهنا الخ قال ع ش
أي بإنشاء عقده قاله شيخنا الزبدي اه وقال الرشدي هنا يصير ثمنه رهنا من غير جعل اه وفي قوله
أخرى قبيل هذه ما نصه والراجح أنه لا يحتاج إلى إنشاء عقد كما جزم به الزبدي اه وفي البجيرى مثلها فاعمل
في نسخة ع ش تحريفا (قوله وقدره) أي وثيقة وكان ينبغي أن يزبد لظهر عطف قوله الاتي وما إذا كان

وإن لم تزد القيمة على الواجب (قوله لا قدره) قال في شرح المنهج وحكم ثمنه ما مر أي من أنه من إن لم يزد على
الواجب الذي يباع منه بنسبة الواجب كنصفه فيما إذا كان قدر قيمة نصفه لا جزء من ثمنه قدر الواجب وإلا لم يزد
ثمنه على الواجب (قوله ولو اتفق الراهن والمترتهن الخ) هذا راجع لجميع ما سبق حتى لما إذا نقص الواجب
عن قيمة القاتل لأن المراد بالاتفاق على النقل الاتفاق على النقل لكه فيما إذا لم ينقص عنها ولبعضه فيما
نقص ولهذا عبر في شرح الروض فيما إذا اتفق الراهن ومرتهن القتل بقوله على النقل للقاتل أو لبعضه
فتأمل (قوله على النقل) لعل النقل هنا على ظاهره كما هو ظاهر بخلافه في قول المصنف الآتي وفي نقل
الوثيقة غرض نقلت فالمراد به أنه يباع ويبقى ثمنه لا رقبته رهنا كما أشار إليه الشارح (وقد عفا السيد) أي
حيث وجب قصاص (قوله عند شخص واحد) أقول أو أكثر إذا كان الدينان مشتركين بين ذلك إلا أكثر
فتأمل (قوله ووجب مال الخ) أقول ينبغي وإن لم يجب لا مكان التوثق والبيع مع تعلق القصاص فلان نقل
فائدة فان اقتص فانت الوثيقة (قوله بأن يبيع) تصوير معنى (قوله فيصير ثمنه) ظاهره صيرورته بمجرد

بدينين) عند شخص واحد ووجب مال يتعلق برقبة القاتل (وفي نقل الوثيقة) به إلى دين القاتل
للمترتهن (نقلت) بأن يبيع للقاتل فيصير ثمنه رهنا مكان القاتل وحيث لا غرض بأن اتفق الدينان

بأحدهما ضامن (الخ) (قوله) وافقت قيمة العبد (ين) أى أو كانت قيمة القتل أكثر كباقي (قوله) فلا نقل (ينبغي تنقيده اخذنا ما يأتي عن البجيرى وغيره بما إذا لم يكن قيمة القاتل أكثر من دينه (قوله) تحصيل الوثيقة بالمؤجل) (والقائدة عينتنا من الافلاس عند الحلول (قوله) والمطالبة (الخ) عطف على التحصيل (قوله) بالحال) أى بإدائه دين القاتل عن غير المهرن (قوله) وما إذا اختلفت (الخ) (قوله) وما إذا كان (الخ) عطف على قوله ما إذا حل (الخ) (قوله) أو بالأقل) أى أو كان القاتل مهرنا بأقل (قوله) فله التوثق بالقاتل) هل تنقل قدر دين القاتل فقط من قيمة القاتل إذا كانت قيمته قدر الدينين جميعا ليحصل التوثق على كل منهما أم سم وقوله قدر الدينين (الخ) أى أو أكثر من دين القاتل (قوله) فلا قاعدة (في النقل) كذا في شرح المنهج والنهاية والمغنى وشرح الروض وقال البجيرى وفيه نظر لأنه قد يكون قيمة القاتل قدر الدينين فينقل منها قدر دين القاتل ليكون التوثق على كل منهما وهذه قاعدة أى فائدة ومن ثم قال الشيخ عميرة ينبغي أن يحمل كلامهم أى فى المسائل التى قالوا فيها بعدم النقل على ما إذا كانت القيمة لا تزيد على الدين كاهو الغالب وأرضاء الطلاب وسوى شورى أى فيفيد كلام الشارح بما إذا كانت قيمة القاتل مساوية لدين القاتل أو أقل منه أه وفى عش وسم ما يوافقه (قوله) أو جنسا) عطف على قوله قدرنا (قوله) ولا (الخ) أى بان استويا فى القيمة عبارة النهاية والمغنى ولو اختلف جنس الدينين بان كان أحدهما ذاتيا والآخر دراهم واستويا فى المالبية بحيث لو قوم أحدهما بالآخر لم يزد ولم ينقص لم يؤثر أى فى جواز النقل فلا ينقل عش (قوله) وإلا فلا غرض) فى إطلاق هذا الذى نظر أه سم أى وينبغي تنقيده بما إذا لم تكن قيمة القاتل أكثر من دينه (قوله) فإن كان الأكثر القاتل (الخ) وفى سم هنا عن الروض وشرحه ما ينبغي مراجعته (قوله) نقل منه (الخ) أى إذا كان قيمة القاتل أكثر من دينه شرح الروض أه سم (قوله) فلا تنقل) أى إذا لم يكن قيمة القاتل أكثر من دينه كاسم (قوله) بأحدهما) يعنى بدين القاتل (قوله) ليحصل له التوثق (فيهما) أى الدينين وذلك كالأول كان القاتل مهرنا نأخذن فرض وبه ضامن والقاتل مهرن بثمان مبيع لا ضامن به فإذا نقل القاتل إلى كونه مهرنا بثمان مبيع فقد توثق صاحب الدين على دين القرض بالضامن وعلى

البيع من غير لفظ فليراجع (قوله) فله التوثق بالقاتل) هل تنقل قدر دين القاتل فقط من قيمة القاتل إذا كانت قيمته قدر الدينين جميعا ليحصل التوثق على كل منهما (قوله) أو بالأقل فلا قاعدة) كذا فى الروض وغيره وقد يشكك فانه قد يكون فيه فائدة فانه إذا كان قيمة كل مائة أو قيمة القاتل مائتين والقاتل مائة وكان القاتل مهرنا بعشرة والقاتل بعشرين كان فى النقل حينئذ فائدة وهى التوثق على كل من الدينين بما لا ينقص عنه لكن هل ينقل الواحد من قيمة القاتل على دينه أو قدر دين القاتل فقط منها فيه نظر والأول أقرب إلى قول الروض فينقل منه قدر قيمة القاتل ثم رأت شيخنا الشهاب البرلى كتب على المحلى ما نصه أقول وهذه المسائل التى قيل فيها بعدم النقل لو فرض فيها أن قيمة القاتل تزيد على الدين المهرن عليه بأضعاف قضية إطلاقهم إلا عراض عن ذلك وعدم اعتباره غرضنا جواز النقل الأتدعى مقدار الدين فأوجه ذلك وينبغي أن يحمل كلامهم على ما إذا كانت القيمة لا تزيد على قدر الدين كاهو الغالب أه فليتأمل (أو جنسا) واختلفت (قيمة) عبارة الروض ولا اثر لاختلاف جنس الدين كالدرهم والدنانير قال فى شرحه إذا كان بحيث لو قوم أحدهما بالآخر ساواه كاصح به فى الروضة أه (قوله) ولا فلا غرض) فى إطلاق هذا الذى نظر (قوله) فإن كان الأكثر القاتل (الخ) عبارة الروض وشرحه وإن كانت قيمة القاتل أقل وهو مهرن بأكثر نقل من القاتل قدر قيمة القاتل إلى الدين الآخر أو بأقل قال فى الأصل لا تنقل لعدم الفائدة والحق انه ينقل ان كان ثم فائدة كإذا كانت قيمة القاتل مائة وهو مهرن بعشرة وقيمة القاتل مائتين وهو مهرن بعشرين فينقل منه قدر قيمة القاتل وهو مائة تصير مهرن بعشرة ويبقى مائة مهرن بعشرين وإن لم يكن فائدة كما إذا كان القاتل فى هذه الصورة مهرنا بمائتين فلا تنقل لأنه إذا نقل بيع منه بمائة وصارت مهرن بعشرة ويبقى مائة مهرن بمائتين فنقل فيقاله الأصل فى الأخيرة إذا لم

وافقت قيمة العبد (ين) فلا نقل بل يبقى القاتل بحاله وسقطت وثيقة المقتول بخلاف ما إذا حل أحدهما وتأجل الآخر فينقل لأنه إن كان الحال دين القاتل ففائدته الاستيفاء من ثمن القاتل حالا أو دين القاتل ففائدته تحصيل الوثيقة بالمؤجل والمطالبة حالا بالحال وكذا لو تأجلا وأحدهما أطول أجلا وما إذا اختلفا قدرنا وتسوات قيمة العبد (ين) أو كانت القاتل أكثر قيمة فإن كانت القاتل مهرنا بالأكثر فله التوثق بالقاتل ليصير ثمنه مهرنا بالأكثر أو بالأقل فلا فائدة فى النقل أو جنسا واختلفا قيمة أيضا فكأختلاف القدر وإلا فلا غرض وما إذا اختلفت قيمة العبد (ين) فإن كان الأكثر القاتل نقل منه بقدر قيمة القاتل إلى دينه أو القاتل أو مساويا فلا نقل وما إذا كان بأحدهما ضامن فطلب المهرن نقل الوثيقة من الدين المضمون إلى الآخر ليحصل له التوثق فيهما فانه بحسب ما انتضاء كلامهم وحيث لا تنقل فقال المهرن لا آمن جنايته مرة أخرى

فتؤخذ رقبته فيها فبعضه وهو وضوئته مكانه لم يجب على احد وجهين يتجه ترجيحهما كما اقتضاه المتن وغيره لان الاصل
الحامل على البيع (ولو تلف المرهون) بأقوة سماوية او بفعل من لا يضمن كحربي (١٠١) وكضرب

ثمن المبيع بالمرهون الذي نقل اليه عش (قوله فتؤخذ رقبته) اى ويهال الرهن نهاية ومعنى (قوله على
احد وجهين يتجه ترجيحهما) ينبغى ان يكون محله حيث لم تدل قرائن احوال العبد على صدق دعوى المرتن
بخلاف ما اذا دلت بان عرف بكثرة الشروا والمبادرة الى الجناية فينبغى ترجيح الوجه الآخر اه بصرى
(قوله ولو تلف المرهون) الى قوله ولو ان قلنا فى النهاية وكذا فى المغنى لا قوله وان المرهون الى المتن (قوله
وكضرب رهن الخ) فى الروض قال المرتن للراهن اضربه فضره فمات يضمن بخلاف قوله ادبه وفى
شرحه فانه اذا ضربه فمات يضمنه انتهى سم وتقدم عن المغنى والنهاية ما يوافقه (قوله ومراخ) اى فى
شرح وتضمن العصور وهذا استدراك على المتن (قوله المغضوب) اى والمضمون بغير الغضب ككونه
مستعار او مقبوضا بشرأ فاسد كما تقدم اه عش قول المتن (وينفك الخ) ولو فلك المرتن فى بعض المرهون
انفك وصار الباقي رهنا بجميع الدين ومثله ما لو تلف بعض المرهون انفك فيما تلف ذكره الباقى اه
نهاية (قوله وان انى الراهن) اى من الفسخ (قوله نعم الخ) استدراك عن مطلق الرهن استطرادا لان
الكلام هنا فى الرهن الجعلى اه عش (قوله باي وجه كانت) كاداء او ابرام وحوالة وبغيرها اه نهاية اى
كجعل الدائن ماله من الدين على المرأة مثلا صداقها وجعل المرأة مالها من الدين على الزوج عوض خلع اه
عش (قوله ولو اعتاض) اى المرتن عينا عن الدين (قوله ثم تقايلا) اى قبل القبض او بعده (قوله قبل
قبضه الخ) قيد فى مسألة التاف خاصة رشيدى وعش (قوله ثم انفسخ) بتاف المبيع قبل القبض كما صور
المسئلة بذلك فى شرح الروض فراجع اه سم قول المتن (فان فى شيء) اى ولو قل نهاية ومعنى (قوله لانه كله
الخ) وكان الاولى المطلق كما فى المغنى والنهاية (قوله على كل جزء الخ) اى لكل جزء الخ (قوله ومن ثم الخ)
اى من اجل ان كله الخ (قوله بطل شرط الخ) اى وفسد الرهن لاشترائط ما نفيه كما قاله الماوردى نهاية
ومعنى (قوله ومن مثل ذلك) بضم الميم والثاء والشار الى المسئلتين الاربعه بتاويل المذكور والمثل
الآتية على غير ترتيب الف قول المتن (واصفه آخر) اى فى صفة اخرى نهاية ومعنى قال عش ومن تعدد
الصفة ما لو قال رهن نصفه بدين كذا ونصفه بدين كذا فقال المرتن قبلت فلا يشترط افراد كل من
النصفين بعقد لان تفصيل المرهون به بعدد الصفة كتفصيل الثمن وإن اؤهم قوله فى صفة خلافه اه (قوله
او اعاره عبدهما ليرهنه الخ) اى سواء اذن كل منهما فى رهن نصيبه بنصف الدين فمن المستعير الجميع

ينقص دين القاتل عن قيمته الخ اه (قوله وكضرب رهن له باذن المرتن) قال فى الروض فرع قال
المرتن للراهن اضربه فضره فمات يضمن بخلاف قوله ادب قال فى شرحه فانه اذا ضربه فمات يضمنه اه
(قوله وان لم يعد ضمان غاصب الخ) هذا الفرق ذكره شيخ الاسلام فى شرح الروض واعترض عليه
بعض فضلاء الازهرين بانه يقتضى الموافقة على عدم العود فى الغاصب بناء على ان الفسخ إنما يرفع من
الحين كما هو الاصح مع انهم صرحوا فى باب الوكالة فيما لو تعدى الوكيل فى العين الموكلة فى بيعها ثم
ردت عليه بعيب بانه يعود الضمان وإذا عاد الضمان فى الوكيل فى الغاصب اولى اه واقول الفرق لائح
والمساواة فضلا عن الاولوية تمنوع وذلك لان الوكيل إنما صار ضمانا للوضع يده على العين التى تعدى
فيها بعدد ارتفاع البيع والغاصب فيما ذكر لم يوجد منه وضع يده على العين بعين بعدد ارتفاع البيع الذى قطع
الضمان فى الموضعين لان صورة مسألة الغاصب ان البيع انفسخ بتاف المبيع قبل القبض كما صور المسئلة
فى شرح الروض فراجع اه ثم رابت بعض الفضلاء فرق مع التزام وضع الغاصب ايضا يده بعد ارتفاع
البيع بقوة يد الوكيل لكونها موضوعا باذن المالك فعادت بعد ارتفاع البيع لقوتها بخلاف يد الغاصب
لضعفها بالتعدى فاذا زالت البيع باذن المالك انقطع تعديها ولم تعد بار ارتفاع البيع لضعفها فليتأمل (قوله
او اعاره عبدهما ليرهنه بدين فرهن به) اى سواء اذن كل منهما فى رهن نصيبه بنصف الدين فمن المستعير

المعار انفك بعضه بالقسط (و) من مثل ذلك انه (لورهن نصف عبدين ونصفه باخر فبرى من احدهما انفك
العقد وإن اتحد العاقدان (ولورهنه) عبدهما بدينه عليهما (فبرى واحدهما) بما عليه او اعاره عب

بجميع الدين او قالوا انك العبد ابرهته بدينك خلافا لتقييد الركشي المسئلة بالاول وقوله في الثاني انه لا ينفك نصيب احدهما بما ذكر لان كلا منهما رضى برهن الجميع بجميع الدين اهمهم ونهاية (قوله احدهما) اى الميرين (ما يقابل الخ) اى الدين الذى يقابل نصيبه من الرهن ولو قال نصف الدين لكان اخصر وأوضح وانسب بما بهذه (قوله) وتصادى المستعير (فكان نصف العبد الخ) اى بخلاف ما اذا قصد الشيوخ او اطلق ثم جملة عنهما ولم يعرف حاله معنى ونهاية قول المتن (انفك نصيبه) اى النصف المنسوب لاحد الشرىكين الذى قصده اهرعش (قوله) لتعدد الصفة بتعدد العاقد اى الرهن وكان قضية ما زاده قبل من مسئلة العاربان يزيد هنا قوله ولتعدد المال كما ثم راي قال سم قوله بتعدد العاقد انظره في صورة الاعارة (قوله) بادا ما و ابرام) او غيرهما من كان الاول ليظهر الاشكال والجواب الاتيين اسقاط قوله هذا وقوله اتحدت جهة الدينين او لا و تأخيرهما عن الاشكال والجواب (قوله) لذلك اى لتعدد الصفة بتعدد العاقد والمرتين (قوله) اتحدت جهة الدينين اى كان اتفق عليهما ما لا اوبناغ منهما شيئا ه كرى (قوله) وهذا اى انفك القسط في مسئلة تعدد المرتين (قوله) حصته اى الآخذ (قوله) ويجاب الخ) رد الشارح هذا الجواب في شرح الارشاد بما رددته ثم واجب ايضا بان صورة المسئلة اذا اختص القايض بما اخذه بخلاف الارث ودين الكتابة كما باتى في الشركة مرسوم على صحيح وقوله بخلاف الارث الخ اى فانه لا يختص القايض بما قبضه ليعم او قوله ودين الكتابة اى ويرى الوقت كما في رسم على منبر اهرعش اقول وهذا الجواب هو المراد بقول الشارح محله ما لم تتحد جهة دينيهما (قوله) في صورة الآخذ اى البراءة بالآخذ (قوله) البراءة بالآخذ (قوله) معناه اى معنى نصيبه في قولهم المذكور (قوله) معناه ما يقابل الخ) وفي سم بعد استشكاله مانصه الجاصل ان غاية كل منهما ان يكون كالمرتين المستقل اى بالنسبة لجملة الرهن والمرتين المستقل لا ينفك شىء من الرهن منه بادا بعض دينه فليتأمل (قوله) وانفك اى ما يقابل الخ ولكن يلزم على ذلك ان ينفك ما يقابل ما يخص الآخر فينفك ربع الرهن المقابل لما يخص به الآخذ وربعه الآخر المقابل لما يخص به شريكه وهذا يشكل وقوله لا ينفك شىء من الرهن ما بقى درهم الهم لان بجانب بما ذكره الشارح بقوله رعاية لصورة التعدد اهر كرى (قوله) حيثئذ اى حين اذ كانت البراءة بالآخذ والجهة متحدة (قوله) على قياس ماضى اى فى المتن في تعدد الرهن (قوله) ولو تعدد الى الفرع في النهاية والمعنى (قوله) انفك الخ) عبارة المعنى و النهاية لو رهن شخص آخر عديد في صفقة وسلم احدهما لكان مرهونا بجميع المال كالميرين سلهما وتلف احدهما ولو مات الرهن عن ورثة فقدى احدهم نصيبه لم ينفك كفى المورث ولان الرهن صدر ابتداء من واحد وقضية حبس كل المرهون الى البراءة من كل الدين بخلاف ما لو فدى نصيبه من التركة فانه ينفك لان تعلق الدين بالتركة اما كتعلق الرهن فهو كالو تعدد الرهن او كتعلق الارش بالجاني فهو كالو جنى العبد المشترك فادى احد الشرىكين نصيبه فينقطع التعاقب عنه ولو مات المرتين عن ورثة فوفى احدهم ما يخصه من الدين لم ينفك نصيبه كفى المورث اه (قوله) ما لم يكن المورث اى فيما لو مات المورث وعليه دين مرسل

بجميع الدين او قالوا انك العبد ابرهته بدينك خلافا لتقييد الركشي المسئلة بالاول وقوله في الثاني انه لا ينفك نصيب احدهما بما ذكر لان كلا منهما رضى برهن الجميع بجميع الدين انتهى (قوله) بتعدد العاقد انظره في صورة الاعارة انتهى (قوله) ويجاب الخ) رد الشارح هذا الجواب في شرح الارشاد بما رددته ثم واجب ايضا بان صورة المسئلة اذا اختص القايض بما اخذه بخلاف الارث ودين الكتابة كما باتى في الشركة مرسوم (قوله) معناه اى معنى نصيبه في قولهم المذكور (قوله) معناه ما يقابل الخ) وفي سم بعد استشكاله مانصه الجاصل ان غاية كل منهما ان يكون كالمرتين المستقل اى بالنسبة لجملة الرهن والمرتين المستقل لا ينفك شىء من الرهن منه بادا بعض دينه فليتأمل (قوله) وانفك اى ما يقابل الخ ولكن يلزم على ذلك ان ينفك ما يقابل ما يخص الآخر فينفك ربع الرهن المقابل لما يخص به الآخذ وربعه الآخر المقابل لما يخص به شريكه وهذا يشكل وقوله لا ينفك شىء من الرهن ما بقى درهم الهم لان بجانب بما ذكره الشارح بقوله رعاية لصورة التعدد اهر كرى (قوله) حيثئذ اى حين اذ كانت البراءة بالآخذ والجهة متحدة (قوله) على قياس ماضى اى فى المتن في تعدد الرهن (قوله) ولو تعدد الى الفرع في النهاية والمعنى (قوله) انفك الخ) عبارة المعنى و النهاية لو رهن شخص آخر عديد في صفقة وسلم احدهما لكان مرهونا بجميع المال كالميرين سلهما وتلف احدهما ولو مات الرهن عن ورثة فقدى احدهم نصيبه لم ينفك كفى المورث ولان الرهن صدر ابتداء من واحد وقضية حبس كل المرهون الى البراءة من كل الدين بخلاف ما لو فدى نصيبه من التركة فانه ينفك لان تعلق الدين بالتركة اما كتعلق الرهن فهو كالو تعدد الرهن او كتعلق الارش بالجاني فهو كالو جنى العبد المشترك فادى احد الشرىكين نصيبه فينقطع التعاقب عنه ولو مات المرتين عن ورثة فوفى احدهم ما يخصه من الدين لم ينفك نصيبه كفى المورث اه (قوله) ما لم يكن المورث اى فيما لو مات المورث وعليه دين مرسل

واذى احدهما ما يقابل نصيبه او اذى المستعير وقصد لك نصف العبد او اطلق ثم جعله عنه (انفك نصيبه) لتعدد الصفة بتعدد العاقد ولو رهنه من اثنين بدينهما عليه فبرى من دين احدهما بادا او ابراه انفك قسطه لذلك اتحدت جهة الدينين او لا قال شيخنا وهذا يشكل بان ما اخذه احدهما من الدين لا يختص به بل هو مشترك بينهما فكيف تنفك حصته من الرهن باخذه ويجاب بان ما هنا محله ما اذا لم تتحد جهة دينيهما وإذا كانت البراءة بالآخذ او اقول لا اشكال في صورة الآخذ وإن اتحدت الجهة لان قولهم انفك نصيبه معناه ما يقابل ما يخصه بما قبضه وانفك حيثئذ على قياس ما مر رعاية لصورة التعدد ولو تعدد الوارث انفك بادا كل نصيبه ما لم يكن المورث هو الرهن في حياته

في الذمة وليس به رهن فتعلق بركته اه عش (قوله والعبرة هنا) اي في اتحاد الدين وعدمه (بتعدد الموكل اي بخلاف البيع فان العبرة فيه بتعدد الوكيل واتحاده اذ هو عقد ضمان فنظر فيه لمن باشره بخلاف الرهن نهاية ومعنى (قوله فافر) اي المرتنن (به) اي بالدين (قوله حمل ذلك) اي اقراره بان الدين لغيره (قوله) (اذلا طريق) اي للانتقال (وهو منقول) اي الانفكاك (قوله فالحق الثاني) اي ما قاله التاج من الانفكاك (قوله بل له) اي للانتقال (قوله فيه) اي في الدين (قوله وإن كانت الخ) اي صيغته (قوله فالحق الاول) اي ما أتى به المصنف من عدم الانفكاك

(فصل) في الاختلاف في الرهن (قوله في الاختلاف) الى قوله ولا ترد في النهاية والمغنى الا قوله وإن لم يبين الى المتن وقوله او يزعم الى المتن (قوله وما يتبعه) اي ما يناسبه ومنه ما لو اذن المرتنن في بيع مرهون في بيع الخ وما لو كان عليه الفان باحدهما رهن الخ عش قول المتن (او قدره) في شرح مر ودخل في اختلافهم في قدر المرهون ما لو قال رهنتي العبد على مائة فقال الراهن رهنك نصفه على خمسين ونصفه على خمسين واحضره خمسين ليفك نصف العبد والقول قول الراهن ايضا على ارجح الاراء ودخل في ذلك ايضا ما اذا كان قبل قبض المرهون لاحتمال ان ينكل الراهن في حياض المرتنن ويقبضه الراهن بعد ذلك انتهى اه سم قال عش قوله ويقبضه الراهن ولا يمنع من ذلك تمكن الراهن من الفسخ قبل القبض لكن يرد عليه ان التامين فرع الدعوى وشرطه ان تكون ملزمة وقبل القبض لا الزام فيها التمكن من الفسخ هكذا رايته بهامش عن ابن ابي شريف وهو وجيه اه عش عبارة الرشيدى (قوله ويقبضه الخ) اي باختياره والا فعلوم انه لا يجبر على الاقباض اذ الصورة انه رهن تبرع اه (قوله اي المرهون) اي في كلامه استخدام (قوله) كهذا العبد فقال بل الثوب في شرح العباب ولا يحكم هنا برهن العبد نظر الانكار الراهن ولا الثوب نظر الانكار المرتنن ذكره في المذهب وغيره اه سم زاد عش بعد ذكر مثله من غير عزم حاصله انه يجوز للمالك التصرف في الثوب ببيع او غيره بلا توقف على اذن المرتنن لانه بائنه لم يبق له حق كن اقر بشئ لم ينكره حيث قيل يبطل الاقرار وينصرف المقر بما شاء ولا يعود للمقر له وإن كذب نفسه إلا باقرار جديده اه (قوله او قدر المرهون به) او صفة المرهون به كرهنتي بالالف الحال فقال الراهن بالموجل او في جنسه كالمو قال رهنته بالدنانير فقال بل بالدراهم اه نهاية (قوله وإن كان الخ) غاية للرد على القول الضعيف القائل بتصديق المرتنن حينئذ كافي الدهم يرى اه يجزى قول المتن (الراهن) اي المالك نهاية ومعنى قال عش قوله اي المالك اي حيث لم يقم به مانع من الخلف كصبا او جنون او سفه وقد رهن الولي فانه الذي يخلف دونه اذ الميزل الحجر عنهم ثم قضية تصديق المالك انه لو وافق المستعير المرتنن على ما ادعاه وانكره مالك العارية ان المصدق هو المعير فيحلف ويسقط قول المستعير والمرتنن اه (قوله) وتسميته) اي المدين (قوله في الاولى) اي في صورة الاختلاف في أصل الرهن اه كردى (قوله زعم المدعى) وهو الدائن (قوله لان الاصل عدم ما يدعيه المرتنن) هو تعليل لما في المتن خاصة اه رشيدى (قوله) هذا اي تصديق الراهن قول المتن (وإن شرط في بيع تحالفا) هذه المسئلة علم حكمها من قوله في اختلاف المتبايعين اتفاقا على صحة البيع واختلاف في كيفية فلا يحتاج الى ذكرها هنا اه معنى وعبرة النهاية وانما

(فصل) قول المصنف اختلاف في الرهن او قدره في شرح مر ودخل في اختلافهم ما في قدر المرهون ما لو قال رهنتي العبد على مائة فقال رهنك نصفه على خمسين ونصفه على خمسين واحضره خمسين ليفك نصف العبد والقول قول الراهن ايضا على ارجح الاراء ودخل في ذلك ايضا ما اذا كان قبض المرهون لاحتمال ان ينكل الراهن فيحلف المرتنن ويقبضه الراهن بعد ذلك اه (كهذا العبد فقال بل الثوب) في شرح العباب ولا يحكم هنا برهن العبد نظرا لانكار الراهن المرتنن ذكره في المذهب وغيره (قول المصنف صدق يمينه) في شرح العباب قاله الزركشى الكلام في الاختلاف بعد القبض لانه قبله لا اثر له في تحليف ولا دعوى ويجوز ان تسمع فيه الدعوى لاحتمال ان ينكل الراهن فيحلف المرتنن ويلزم الرهن باقباضه له كاذكره في (إن كان رهن تبرع) بان لم يشترط في بيع (وإن شرط) الرهن (في بيع)

وخالفه الاخر (تحالفا)
لرجوع الاختلاف حيثند
الى كيفية عقد البيع ولو
اختلفا في الوفاء بمشرطاه
صدق الراهن بيمينه فياخذ
الرهن لاماكن توصل
المرتئن الى حقه بالفسخ ولا
ترد هذه على المئن لان ترتيبه
التحالف على الشرط يفيد
انه لا يكون الا فيما يرجع
للشرط وهذه ليست كذلك
ولو ادعى كل من اثنين انه
رهنه كذا و اقضيه له فصدق
احدهما فقط اخذه وليس
للآخر تحليفه كما في اصل
الروضة هذا اذ لا يقبل اقراره
له لكن الذي ذكرناه في
الاقرار والدعوى واعتمده
الاستوى وغيره انه يحلف
لانه لو اقر او نكل فحلف
الآخر غرم له القيمة لتكون
رهناعنده واعتمد ابن العباد
الاول و فرقه بانه لو لم يحلف
في هذين لبطل الحق من
اصله بخلاف ما هنا لان
له مردا وهو الدفعة ولم يفت
الاتفاق اه وفيه نظر
وكفي نفوات التوافق نحو ج
الى التحليف كما هو ظاهر
(ولو ادعى انهما رهنه
عبدما بمائة) واقبضه
(و صدق احدهما فنصيب
المصدق رهن تخمسين)
مواخذة له باقراره (والقول
في نصيب الثاني قوله بيمينه)
لانه يشكر اصل الرهن
(و تقبل شهادة المصدق
عليه) اذ لا تهمه فان

تعرض للتحالف هنا استندرا كاعلى الاطلاق ولا تقدر علم عامر في بابها اه (غير الاولى) وستاتي الاولى
في قوله ولو اختلفا في الوفاء اه سم وفيه ما مر عن ابن اشرىف الا ان يحمل الاولى على الاختلاف في
الرهن والاقباض ما (قوله اوبزعم المرتين) عطف على قوله بانفاقهما اه كردي (قوله وخالفه الاخر)
فرض مخالفة الاخر في الاشتراط بتمضي تصور المسئلة بالزاع في مجرد الاشتراط وعدمه فلم يحتاج هنا
للتقيد بنعير الاولى اه سم (قوله ولو اختلفا في الوفاء اه) اى فادعاه المرتين وانكره الراهن بدليل ما فرعه اه
سم عبارة النهاية والمغنى كان قال المرتين رهنه متى مشروط رهنه وهو كذا فانكره الراهن فلا تحالف
حيثند لانها تختلفا في كيفية البيع الذي هو موقع التحالف بل يصدق الراهن بيمينه وللمرتين الفسخ ان لم يره
اه (قوله ولا ترد هذه اه) اى مسئلة الاختلاف في الوفاء حيث لا تحالف فها رد لما قاله الدهيرى و اقره المغنى
(قوله يفيدانه) اى التحالف (قوله لا فيما يرجع اه) اى فى اختلاف يرجع اه (قوله وهذه ليست
كذلك) اذ الاختلاف في الوفاء لا يرجع للاختلاف في اشتراطه بخلاف الاختلاف في بجو القدر اه سم
(قوله ولو ادعى كل من اثنين) اى على ثالث ولو ادعى كل من اثنين على اخر انه رهنه عبده مثلا واقام كل منهما
بيته بما ادعاه فان اُخذ تاريخهما او اطلقت البيئات او احدهما متاخرتا وان اختلفتا تاريخين مختلفين عمل
بسابقة التاريخ علم يمكن في بدا احدهما ولا قدمت بيته وإن تاخر تاريخها لا اعتضاضا باليداه عش (قوله انه
رهنه) اى الثالث رهن كلا من الاثنين (قوله فصدق اه) اى الثالث الراهن (قوله انه يحلف) ببناء
المفعول من الفعلين اى يحلف الثالث بانه ما رهن الاخر كذا (قوله انه يحلف اه) مثنى عليه في الروض
و وجد بخط شيخنا الشهاب الرولى علامة تصحيح عليه اه سم (قوله عنده) اى الاخر (قوله الاول) اى عدم
التحليف (قوله و فرقه بانه اه) لم يبق كذا كرميس عليه فامو ق قوله و فرقه اه وكان هنا شبه سقط عبارة
الروضة في تحليفه المكذب قولان اظهرهما لى العزيز بعد هذه العبارة كذا لو قال في التهم نذيب وهما
مبينان على انه لو اقر افعال لو بدتم اقره لعمر وهل يغم قيمته لعمر وفيه قولان وكذا لو قال رهنه هذا من
زيد واقبضته ثم قال لا بل رهنه من عمرو واقبضته هل يغم قيمته لثاني لتكون رهناعنده اه فلهل اشارة
ابن العباد هذين الى الفرعين المبني عليهما الخلاف في العز فليتأمل وليجرر ثم رات الفاضل المحشى كتب على
قوله في هذين يتأمل معنى هذه التثنية انتهى سيد عمر أقول قد يمنع ما ترجمه بقوله فاعل الخ قول الشارح
بخلاف ما هنا فعنى قوله في هذين كافى الكردى في الاقرار والدعوى يعنى في الذى ذكرناه فيما من تحليف
المقر بمال لاثنتين رتبيا معنى قوله ما هنا اى ترك تحليف المصدق لاحد المدعين فى مسئلة اصل الروضة
(قوله لان له) اى للاخر (قوله واقبضه) يتأمل مع مسئلة الزركشى السابقة اه سم اى فى الحاشية قبيل
هذا الفصل (قوله يشكر اصل الرهن) اى والاصل عدمه قول المتن (عليه) اى المكذب (قوله اذ لا تهمه)
لخو هاجن جانب النفع ودفع الضرر عنه نهاية معنى ثم قولنا لى كورالى قوله وهو ظاهر فى النهاية (قوله
ولو زعم) اى ذكره (قوله قبلا) اى الشاهدان اى شهادة كل منهما على صاحبه فيصير العبد مرهوناً بانه
ان حلف المدعى مع شهادة كل عينا او اقام معه شاهدا اخر بما ادعاه اه عش (قوله بل شريكه) اى او

لا تنفس ولا نظف لتضمنها
 جحد حق واجب اودعوى
 للم يجب لاحتال ان تعمد
 لشبهة عرضت له بحث
 الباقي ان محل ذلك مالم
 يصرح المدعى بظلمها
 بالانكار بل تاويل والاردا
 لانه ظهر منه ما يقتضى
 تفسيرها وهو ظاهر لان
 مراده انه صرح بظلمها
 بهذا الانكار لا مطلقا فاندفع
 ما قيل ليس كل ظلم خال عن
 التاويل مفسقا بدليل
 الغيبة ومحل كون الكذبة
 لا تنفس مالم ينضم اليها تعمد
 انكار حق واجب عليه
 (ولو اختلفا في قبضه) اى
 المرهون (فان كان في يد
 الراهن غصبته) انت متى
 (صدق) الراهن (بيمينته)
 لان الاصل عدم الازوم
 وعدم الاذن في القبض عن
 الرهن بخلاف مالو كان بيد
 المرتهن ووافقه الراهن على
 اذنه لفي قبضه لكنه قال
 انك لم تقبضه لكنه قال
 انك لم تقبضه عنه ورجعت
 عن الاذن فيحلف المرتهن
 ويؤخذ من ذلك ان من
 اشترى عينا بدينه فاقام اخر
 بينة انها مرهونة عنده لم
 تقبل لان اشهدت بالقبض
 ولا صدق المشتري بيمينته
 لان الاصل بقاء دينه ولانه
 مدع لصحة البيع والاخر
 مدع افساده (وكذا ان قال
 اقبضته عن جهة اخرى)
 كابداع او اجارة واعارة

سكت عن شريكه نهاية ومغنى (قوله لا تنفس) اى لا توجب الفسق ولهذا توخا صم اثنا في شئ ثم شهدا في
 حادثة قبلت شهادتهما وان كان احدهما كاذبا في التخاصم معنى ونهاية (قوله ولا نظرا) رد للاستوى
 و(قوله لتضمنها) اى الكذبة (قوله جحد واجب) وهو توثق المرتن بتصديه (قوله اودعوى) للم يجب
 اشفطه النهاية والمغنى وهو حذى بذلك ومراده بالم يجب توثق المرتن بتصديق شريكه (قوله ان تعمد)
 اى تعمد الجحد (قوله ان محل ذلك) اى قبول شهادتهما (قوله بظلمها) بالانكار (بل تاويل) اى لا اعترافه
 حينئذ بانتفاء احتمال ان التعمد لشبهة عرضت اه سم (ظهر منه) من ذلك التصريح (قوله وهو ظاهر)
 اى بحث الباقي عبارة النهاية وما نوزع به من انه ليس كل ظلم خال عن التاويل مفسقا بدليل الغيبة
 نظر اذ الكلام في ظلم هو كبير فكل ظلم كذلك خال عن التاويل مفسق ولا ترد الغيبة لانها صغيرة على
 تفصيل ياتي فيها قالو جهة ما قاله الباقي (قوله مراده) اى الباقي (قوله انه صرح) اى المدعى (قوله)
 بهذا الانكار) متعلق بالظلم (قوله فاندفع ما قيل الخ) في اندفاعه بما ذكر بحث لان مراده هذا القائل وهو
 شيخ الاسلام في شرح الروض اى والمغنى بما قاله منع كون الظلم بهذا الانكار مفسقا واستانده المنع
 بمسئلة الغيبة لا منع كون الظلم بالانكار في الجلة مفسقا وظاهر ان كون مراده انه صرح بظلمها بهذا
 الانكار لا بدفع بهذا المنع بل لا بد في دفعه منه من اثبات ذلك المنوع الذى هو كون الظلم المخصوص مفسقا
 بالدليل ويجرد كون مراده اذما ذكر ليس دليلا لان كون مراده ذلك مسلم عنه هذا القائل لكنه منع هذا الحكم
 المدعى لذلك الظلم فتدبره فانه غاية الوضوح اه سم اقول اشار الشارع الى اثبات ذلك المنوع ودليله
 بقوله ومحل كون الكذبة لا تنفس الخ كما يوضحه ما قدمناه عن النهاية (قوله محل كون الكذبة الخ) عطف
 على اسم ان وزيره (قوله لان الاصل) الى قول المان ولو اقر في النهاية (قوله وعدم الاذن) وعليه توافقت في
 هذه الحالة في يد المرتهن قبل بلزومه قيمته واجرت تمام لافيه نظرو الاقرب الثاني لان بين الراهن انما قصدها
 دفع دعوى المرتن لزوم الرهن ولا يلزم من ذلك ثبوت الغصب ولا غيره وعلى ذلك فالراهن ان يستأنف
 دعوى جديدة على المرتن ويقيم البينة عليه بانه غصبه فان لم تكن حواف المرتن انه ما غصبه وإنما قبضه على جهة
 الرهن اه عش (قوله بيد المرتن) وخرج به مالو كان بيد الراهن فهو المصدق كما ياتي اه غش (قوله)
 لم تقبضه عنه) اى عن الرهن بل قبضته على سبيل الوديعة وغيره اه وسكت عن جهة القبض كما ياتي (قوله او
 رجعت الخ) اى قبل القبض (قوله فيحلف المرتن) وجهه في الاولى كما في عش انه ادري بصحة قبضه وبه
 فارق ما ياتي من تصديق الراهن فيما اذا قال اقبضته عن جهة اخرى لانه ادري بصحة قبضه (قوله الثانية ان
 الاصل عدم الرجوع) (قوله ويؤخذ من ذلك) اى عن قوله بخلاف مالو كان بيد المرتن الخ ومن قوله ان
 الاصل عدم الازوم (قوله بيده) اى في حال التنازع سواء كانت بيده قبل العقدا ولا قضية ذلك انه لم يكن
 العين المبيعة بيده لم يكن الحكم كذلك قضية قوله ولا نه مدع لصحة البيع الخ خلافه وسياتي لهم مرابو افقه بعد
 قول المصنف والظاهر تصديق الخ ودعوى الراهن زوال الملك كدعواه الجناية فقلل التقييد باليد لانه الذى
 يؤخذ عما ذكر اه عش (قوله مرهونة عنده) اى قبل البيع حتى لا يصح البيع الخ اه رشيدى (قوله)
 عنده) اى الاخر (قوله لان اشهدت بالقبض) اى قبض المرهون اى فيبطل البيع (قوله بقاءه) الظاهر
 بيد المشتري ويحتمل بدالبائع اخذ ان المقام (قوله ولا نه الخ) اى المشتري (قوله عدم ادعاه المرتن) اى
 عدم اذنه في القبض عن الرهن ولو اتفقا على الاذن في القبض وتنازع في قبض المرتن فالمدعى من المرهون

يتامل مع مسألة الزكشى السابقة (قوله بظلمها بهذا الانكار بلا تاويل) اى لا اعترافه حينئذ
 بانتفاء احتمال ان التحمل لشبهة عرضت (قوله فاندفع ما قيل الخ) في اندفاعه بما ذكر بحث لان مراده
 هذا القائل وهو شيخ الاسلام في شرح الروض بما قاله منع كون الظلم بهذا الانكار مفسقا واستانده
 المنع بمسئلة الغيبة لا منع كون الظلم بالانكار في الجلة مفسقا وظاهر ان كون مراده انه صرح بظلمها بهذا
 الانكار لا بدفع بهذا المنع بل لا بد في دفعه منه من اثبات ذلك المنوع الذى هو كون الظلم المخصوص

ويكفي قول الراهن لم يقبضه
عن جهة الرهن على الوجه
(ولو أقر) الراهن (بقبضه)
أي المرتين للمرهون
وجعل شارح الضمير للراهن
ثم زعم أن الأولى التعبير
بأقباضه وليس بجيد (ثم)
قال لم يكن إقرارى عن
حقيقية فله تحليف) أي
المرتين أنه قبض المرهون
قبضا صحيحا وإن كان إقرار
الراهن في مجلس الحاكم
بعد الدعوى عليه ولم يذكر
لأقراره تأويلا لأننا تعلم
أن الوثائق يشهد فيها غالبا
قبل تحقيق ما فيها وبأن ذلك
في سائر العقود وغيرها
على المنقول المعتمد كأقرار
مقرض بقبض القرض
وبائع بقبض الثمن (وقيل
لا يحلف إلا أن يذكر لأقراره
تأويلا كقولها شهدت على
(رسم) أي كتابة القبالة)
بفتح القاف وبالمرسدة أي
الورقة التي يكتب فيها الحق
والتوثيق لكي أعطى أو
أقبض بعد ذلك وكقوله
اعتمدت في ذلك كتاب
وكيلي فإن مرورا وظننت
حصول القبض بالقول
لأنه إذا لم يذكر تأويلا
يكون مكذبا لدعواه
بأقراره السابق

بيده نهاية ومعنى (قوله) ويكفي (الخ) أي لا يتقيد الحكم بما ذكره المصنف من قوله غصبته وأقبضته عن
الخ اه عش (قوله) أي المرتين) إلى قوله قال الزركشي في النهاية والمغني الأقوله وجعل إلى المتن (قوله)
ثم زعم (الخ) وقته المغني عبارته وكان ينبغي أن يقول المصنف ولو أقر بأقباضه لأن به يلزم الرهن اه قول
المتن (فله تحليفه) في شرح مر فان قال من قامت عليه بيته بأقراره بالقبض منه أي الرهن لم أقر به أو شهدوا
غنى أنه قبض منه بجهة الرهن لم يكن له التحليف وكذلك لو أقر باتلاف مال ثم قال شهدت عاز ماعليه أذلا يعتاد
ذلك اه سم قال عش قوله مر من قامت الخ أي الراهن وقوله لم يكن له التحليف أي جز ما بل بقي المرهون
تحت يد المرتين بلايين وقوله ثم قال الخ أي يحلف المالك أن إقراره بالاتلاف عن حقيقته وقوله عليه أي
على الاتلاف وقوله أذلا يعتاد أي فليس له التحليف وقد يفهم من قوله أذلا يعتاد أنه لو ذكر لأقراره سببا محتملا
عادة كان قال ريمت إلى ضيق فاصبته وظننت أن تلك الإصابة حصلت بها بالاتلاف لما والذي أقررت به ثم تبين
خلافه أن له تحليف المقر له في هذه الصورة ونحوها من كل ما يذكر لأقراره وجها محتملا اه وقوله أي
فيحلف المالك الخ الصواب إسقاطه وقوله إلى صيد الأولى الشيع (قوله) وإن كان أقرار (الخ) وكذلك له تحليفه
وإن وقع حكم الحاكم بالقبض كإفائه شيخنا الرمي اه سم زاد البجيرى هذا أن علم استناده لمجرد
الأقرار فان علم استناده إلى البيعة أو احتمل ذلك لم يحلفه سلطان اه (قوله) ولم يذكر (الخ) عطف على قوله
كان أقراره الخ (قوله) لا نعلم (الخ) تعليل لقول المتن فله تحليفه مع ملاحظة الغائبين قال البجيرى وفائدة
التحليف ضمان بقر المرتين عند عرض البين عليه بعدم القبض عنها فيحلف الراهن ويثبت
عدم القبض اه (قوله) لا نعلم (الخ) أي فاق حاجته إلى تطفله بذلك نهاية ومعنى أي بالتأويل (قوله) قبل
تحقيق (الخ) الأولى قبل تحقّق الخ كافي النهاية والمغني قال البجيرى أي قبل حصول ما كتب فيها في الخارج
فعادة كنية الوثائق أنهم يكتبون أقرارا بكذا وبأع وأقرض فلان كذا أو يشهدون قبل وجودها في
الخارج اه (قوله) وبأن ذلك) يعني مأمور في المتن اه رشيدى عبارة غش أي الخلاف المذكور في المتن
اه (قوله الحق) أي المقر به اه معنى عبارة السكردي قوله يكتب فيها الحق أي يكتب فيها الحق القلاني
من ثمن أو دين أو غيرها على فلان وقوله أو التوثيق أي الارتان بأن يكتب فيها أن فلان ناهن ذافلا
اه وكان الأولى أي وأقبضه إياه له ولا يخفى أن قوله الحق وقوله أعطى فظهر القول به وبأن ذلك في سائر العقود
الخ والأفلا موقع لهما نظر اللين (قوله) لكي) متعلق بمقدور عبارة المغني أي شهدت على الكتابة الواقعة
في الوثيقة لكي الخ اه (قوله) لكي أعطى أو قبض) صيغة المتكلم وحده من باب الأفعال المبني للفعل في
الأول وللفاعل في الثاني وبضبط الأول ببنا للمفعول يوافق تعبيره لتعريفه بلكي أخذ خلافا لما في عش
قال السكردي والأول راجع إلى الحق والثاني إلى التوثيق اه (قوله) وكقوله الخ) عطف على كقوله في المتن
(قوله) في ذلك) أي في الأقرار بالقبض (قوله) كتاب وكيلي) أي كتابا تقي على لسان وكلي أقبض اه
معنى (قوله) بالقول) أي بقولي أقبضتكم (قوله) لا نه الخ) تعليل لقول المتن وقيل الخ وقد رجوا به بقوله لا نه

مفسقا بالدليل ومجرد كونه أرا دما ذكر ليس دليلا عليه لأن كونه أرا ذلك مسلم عنده هذا القائل لكنه
يجمع ذلك الحكم المدعى لذلك الظلم فتدبره فانه في غاية الوضوح (قول المصنف ولو أقر بقبضه) الهاء
للمرتين أو المرهون (قول المصنف فله تحليفه) في شرح مر فان قال من قامت عليه بيته بأقراره بالقبض
منه لم أقر به أو شهدوا على أنه قبض منه بجهة الرهن لم يكن له التحليف وكذلك لو أقر باتلاف مال ثم قال شهدت
عاز ماعليه أذلا يعتاد ذلك (قوله) وإن كان إقرار الراهن في مجلس الحاكم (الخ) وكذلك له تحليفه وإن وقع حكم
الحاكم بالقبض كإفائه شيخنا الشهاب الرمي واعترض عليه بعض مشايخنا بأن الرافعي صرح بخلافه في
كتاب الدعوى راجب عنه يحمل كلام الرافعي على ما إذا لم يعلم أن مستند حكم الحاكم لمجرد الأقرار فان علم ذلك
قبل قول المقر أيضا للتحليف أخذ من تعليل الرافعي عدم القبول لأن القبول قد جافى حكم الحاكم والحوصل
أنه ان علم استناده إلى البيعة أو احتمل ذلك لم يقبل قوله المذكور وان علم استناده لمجرد الأقرار قبل اه فليتأمل

وعمل ذلك في قبض يمكن ولا نقول من بكرة رهنه داري اليوم بالشام وأقبضته بإيهامه (٧٠) لغوص عليه قال القاضي ابو الطيب

وهذا يدل على أنه لا يحكم بما يمكن من كرامات الاولياء ولهذا قلنا في تزوج امرأة بمكة وهو بمصر فولدت لسته اشهر من العقد لا يلحقه الولد لقال الزركشي نعم إذا ثبتت الولاية وجب ترتيب الحكم على الامكان على طريق الكرامة قاله في المطلب اه وهو إنما يأتي فيما بين الولي وبين الله في امر موافق للشرع مكنته منه خرقا للعادة وفعله في ترتيب عليه احكامه باطنا اما ظاهرا فلا نظر لامكان كرامة مطلقا (فرع) هل دفع الرهن للرهن يكتفي من غير قصد لإقباضه عن الرهن وجهان والذي يتجه منهما نعم لانه سبق له مقبض وإن لم يجب فاشترط عدم الصارف فقط ولورهن واقبض ما اشتراه ثم ادعى فساد البيع سمعت دعواه للتخليف وكذا بينته الا ان كان قال هو ما كني غير معتمد على ظاهر العقد ولو قال احد هما (اي الرهن او المرتن (جني المهرن) بعد القبض او قال المرتن جني قبل القبض (وانسك) الآخر صدق المنكر بيمينته) على نفي العلم بالجناية إلا ان ينكرها الرهن فعلى البت لان الاصل عدما وبقاء الرهن وإذا بيع للدين فلا شيء للمقسر له على

نعم الخ فكان الاولى تأخيرها الى هنا كما فعل النهاية والمغني (قوله) وعمل ذلك الخ عبارة النهاية والمغني وإنما يعتبر إقرار الرهن بالا قباض عند مكانه اه (قوله) وهذا اي انصر المذكور (قوله) ولهذا اي لعدم الحكم بما ذكر (قوله) وهو اي ما قاله الزركشي عن المطلب واقره (قوله) مكنته من التمكن اي ممكن الله تعالى الولي (قوله) منه اي من الامر موافق للشرع (قوله) وفعله اي الولي الامر (قوله) فلا نظر الخ اي لانه لا طريق لثبوت الولاية غير الكشف والكشف ليس من الأدلة الشرعية (قوله) كرامة اي على وجه الكرامة (قوله) مطلقا اي سواء كان موافقا للشرع أو لا اه كرده ويحتمل أن المراد سواء ثبتت الولاية أو لا (قوله) من غير قصد لإقباضه عن الرهن اي بان اطلق اه ع (قوله) والذي يتجه الخ خلافا لنهاية عبارة سم قوله وجهان الخ في شرح مر اصحهما انه لا يكتفي بل هو ودعاه اه (قوله) سبق له اي لا قباض وكذا ضمير لم يجب (قوله) فقط اي دون اشتراط قصد لا قباض عن الرهن (قوله) ولورهن الخ اي من المشتري غير البائع اه كرده (قوله) سمعت دعواه اي مطلقا سواء قال هو ملكي او لا اخذا بما بعده (قوله) للتخليف اي تخفيف المرتن وقدم فائده في تخليفه (قوله) او المرتن هو في النهاية والمغني بالواو وكلاهما صحيح فابناء على انه تفسير للضاف والواو على انه تفسير للمضاف اليه قول المتن (ولو قال احد هما) اي بعد القبض هنا ولما يأتي بقرينة تعديده بالمرهون وقوله لغرم الرهن الدجني عليه إذ لو وقع النزاع قبل القبض لم يلزمه ان يغرر لدجني عليه بل له بيع المرهون في الجناية اه سم (قوله) بعد القبض وانظر ما قادت هذه الدعوى إذا كان المدعي المرتن (قوله) او قال المرتن الخ وسيأتي قول الرهن جني قبل القبض اه سم (قوله) قبل القبض ظرف لقوله لجني وأما قوله او قال المرتن فقيده بما بعد بعض ثم قوله قبل القبض شامل لما قبل العقد وما بعده (قوله) على نفي العلم بالجناية حلف المرتن على نفي العلم إذا ذكره في الروض اي والنهاية والمغني فيما إذا ادعى الرهن انه جني قبل القبض واما إذا ادعى انه جني بعد القبض فلم يتعرض لكون حلف المرتن على نفي العلم او على البت وصرح في العباب واقره الشارح في شرحه بانه على البت اه سم اي لانه بقبضه صار كاملا ملك وجري على ما في العباب الشوري والجلبي (قوله) فعلى البت اي لان فعل ملوكة كفعله (قوله) لان الاصل الخ لتعيل للدين ثم هو إلى قوله ولو نكل في النهاية والمغني (قوله) وإذا بيع للدين انظر كيف يباع للدين إذا أقر المرتن كاصح به كلامه وكان وجه ذلك مراعاة غرض الرهن في التوصل إلى إيرادته من الدين فاذا طلبه أجيب اليه وإن لم يلزمه تسليم الثمن للمرتن سم وبصري (قوله) المقر له وهو المجني عليه اي بل كل الثمن للمرتن اه ع اي إذا لم يرد على الدين (قوله) فلا شيء الخ اي إلا ان يزيد ثمنه على الدين فلم يجني عليه الزيادة كما هو ظاهر اه سم (قوله) ولا يلزمه تسليم الثمن إلى المرتن) لكن يتوقف صحة بيعه على استثنائه لانه محكوم ببقائه رهنه وانه لا يجوز بيعه بغير إذن المرتن كما قرره مر ومال اليه وبوجه ايضا بانه قد ينقطع حق المجني عليه بنحو ابراء فيزول المانع من لزوم تسليم الرهن (قوله) وجهان الخ في شرح مر اصحهما انه لا يكتفي بل هو ودعاه (قول المصنف ولو قال احد هما) أي بعد القبض هنا وفيما يأتي بقرينة التعيين بالمرهون كقوله لغرم الرهن الدجني عليه ولذا لو وقع هذا النزاع بعد القبض لم يلزمه ان يغرر لدجني عليه بل له بيع المرهون في الجناية (قوله) او قال المرتن اي وسيأتي قول الرهن جني قبل القبض (قوله) على نفي العلم بالجناية حلف المرتن على نفي العلم إذا ذكره في الروض فيما إذا ادعى الرهن جني قبل القبض واما إذا ادعى انه جني انه القبض فلم يتعرض لكون حلف المرتن على نفي العلم او على البت وصرح في العباب بانه على البت فقال ولو أقر احد المتعاقدين بجناية المرهون بعد القبض صدق المنكر بيمينته ويحلف المرتن على البت إذا صار بالقبض كاملا اه واقره الشارح في شرحه (قوله) وإذا بيع للدين انظر كيف يباع للدين إذا أقر المرتن كاصح به كلامه وكان وجه ذلك مراعاة غرض الرهن في التوصل إلى إيرادته من الدين فاذا طلبه أجيب اليه وإن لم يلزمه تسليم الثمن للمرتن (قوله) فلا شيء اي إلا ان يزيد ثمنه على الدين فلم يجني عليه الزيادة كما هو ظاهر (قوله) إلى المرتن اي ولا إلى المجني عليه لا تكاره

الرهن المقر ولا يلزمه تسليم الثمن إلى المرتن المقر ومأخذة له باقراره ولو نكل المنكر هنا جرى فيه ما يأتي من خاف المجني عليه

وأشكر المرتنن وأدعى زيد ذلك (فلا يظهر تصديق المرتنن يمينته في إنكاره) الجنابة صيانة لحقه فيحلف على نفى العلم (والأصح أنه إذا حلف المرتنن (غرم الراهن للجننى عليه) لأنه حال بينه وبين حقه برهنه (و) الأصح (أنه يغرمله الأقل من قيمة العبد) الموهون (وأرشد الجنابة) كجنابة أم الولد بجماع امتناع البيع (و) الأصح (أنه لو نكل المرتنن عن اليمين) (ردت اليمين على الجننى عليه) لأن الحق له (لا على الراهن) لأنه لا يدعى لنفسه شيئا (فإذا حلف المردود عليه (بيع) العبد (في الجنابة) لثبوتها باليمين المردودة ان استغرقت قيمته ولا يبيع منه بقدرها ولا يكون الباقي رهنا لأن اليمين المردودة كالبينة أو الاقرار بجنابة ابتداء فلا يصح رهن شيء منه (ولو أذن) المرتنن (في بيع الموهون فيبيع ورجع عن الأذن وقال) بعد بيعه (الراهن) بل بعده فالأصح تصديق المرتنن يمينته لأن الأفضل أن لا يبيع قبل الرجوع وإن لا يرجع قبل البيع فيعتارضان وبقي أصل استمرار الراهن وبهذا يفرق بين هذا وما

للمرتنن سم على حج أه عرش (قوله الي المرتنن) أى ولو ألى الجنى عليه لا نكاره الجنابة وتصديقه في إنكاره أه سم والذي يظهر أن الراهن يتصرف فيه لأنه لا يمكن لرافعة الجنابة لم تثبت حيث صدقناه وعقلة الرهن سقط النظار إليها اقرار المرتنن بالجنابة في التصرف فيه كقب شاه أه سيد عمر وقول سم لا نكاره الجنابة إلخ حتى المقام لعدم ثبوت الجنابة (قوله ثم يباع العبد إلخ) أى على التفصيل الاتى قول المتن (ولو قال الراهن) أى بعد قبض المرتنن للرهن كما صرح به في شرح العباب أه سم أى وفي النهاية والمغنى (قوله على زيد) إشارة إلى تصوير المسئلة بتعيين الجنى عليه فإن لم يمينه فالرهن بحاله أه (قوله) وأدعى زيد ذلك) تحرير محل النزاع عبارة النهاية والمغنى ومحل الخلاف عند تعيين الجنى عليه وتصديقه له ودعواه أو الإقرار به باق بحاله قطعاً ودعوى الراهن زوالاً لكلى أى قبل القبض كدعواه الجنابة أه أى فلا يصدق (قوله ذلك) أى جنابة الموهون عليه (قوله صيانة لحقه إلخ) لأن الراهن قد يوافق مدعى الجنابة لغرض إبطال الرهن نهائياً ومغنى (قوله لأنه حال إلخ) قضيته أنه إذا نكل الرجوع فلما غرمه ويبيع الموهون للجنابة أه سم (قوله برهنه) أسقطه النهاية والمغنى وقال سم قوله برهنه لا يظهر في قوله السابق بعد الرهن قيامه أن زيد أو بأقباؤه أه قول المتن (ردت اليمين على الجنى عليه) ومظاهر أن كان الجنى عليه مكلفاً ما لو كان طفلاً أو موقوفاً فلا يتأتى تحليفه لم يبق العين في يد المرتنن وتباع لحقه لثبوتها بلامعارض أو بوقف الحال إلى كمال الطفل والصالح فالوكان موقوفاً وكيف الحال فيه ونظر والا قوب الثاني في مسئلة الطفل لأن كاله مرجو لا في مسئلة الوقف لأن المرتنن بشكوله عن الخاف مع تمكنه منه منع من جواز تصرفه فيه أه عرش (قوله المردود عليه) وهو الجنى عليه على الأصح (قوله لثبوتها باليمين المردودة) الأولى تأخير وهذا ذكره عقب قوله رهنا كفى النهاية والمغنى مع إبدال قوله لا بالواو (قوله ولا يكون الباقي إلخ) ولاخبار المرتنن في نسخ البيع المشروط فيه لثبوتها سقته بشكوله نهائياً ومغنى (قوله فلا يصح إلخ) فيه بحث لأن الجنابة بين العقد والقبض الشامل لهما قول الراهن جنى قبل القبض كما مر لا يتطاول العقد كما صرحوا به إلا أن يحمل هذا على ما إذا صرح بأن الجنابة قبل العقد فليتام أه سم وقد يقال أن المرتنن قد فوت حقه بشكوله كما مر من النهاية والمغنى فكلام الشارع على ظاهره وقول المتن (و رجع) أى ثبت رجوعه من غير إضافة إلى وقت كما يصرح قوله وقال رجعت بعد البيع أه عرش قول المتن (فالأصح تصديق المرتنن) أى وعليه فلو أنفك الراهن فيبغى في تعاق حق المشتري به أه عرش (قوله أن لا يبيع إلخ) هذا مرجع لجانب المرتنن (قوله وإن لا يرجع إلخ) لجانب الراهن (قوله وبهذا) أى بوجود التعارض وبقاء أصل نالك لقوله ما يأتى في دعوى الموكل الخ قوله لو في الرجعة إلخ نشر على ترتيب اللف (قوله بين هذا) أى تصديق المرتنن (قوله وما يأتى في دعوى الموكل) أى من تصديق الوكيل الذى بمنزلة الراهن هنا (قوله) من غير معارض) هنا عارضه أن الأصل عدم البيع قبل الانعزال فيعتارضان ويبقى أصل بقاءه بملك الموكل إلا أن يجاب بأن الانعزال ثم غير متفق عليه بخلاف الرجوع هنا فليتام أه سم وقد يقال الاتفاق على

الجنابة وتصديقه في إنكاره فقول المصنف ولو قال الراهن أى بعد قبض المرتنن كما صوبه في شرح العباب (قوله على زيد) إشارة إلى تصوير المسئلة بتعيين الجنى عليه فإن لم يمينه فالرهن بحاله (قول المصنف غرم الراهن للمجنى عليه) قال في الروض المحيولة أه وقضيته أن إذا نكل الرجوع فلما غرمه ويبيع الموهون للجنابة (قوله برهنه) لا يظهر في قوله السابق بعد الرهن قيامه أن زيد أو بأقباؤه (قوله فلا يصح إلخ) فيه بحث لأن مجرد دعوى أنه جنى قبل القبض لا يقتضى أنه جنى عند العقد حتى يكون باطلا لا احتمال أن الجنابة بين العقد والقبض والجنابة بينهما لا يتطاول العقد كما صرحوا به واليمين المردودة سواء كانت كالبينة أو كالأقرار إنما تثبت بمقتضى الدعوى وقد علم أنها لا تستلزم تقدم الجنابة على العقد فليتام إلا أن يحمل هذا على ما إذا صرح بأن الجنابة قبل العقد فليتام (قوله من غير معارض) هنا عارضه أن الأصل عدم البيع قبل الانعزال فيعتارضان ويبقى أصل بقاءه بملك الموكل إلا أن يجاب بأن الانعزال ثم غير متفق عليه بخلاف

وفي الرجعة أن العبرة بالسابق لأنه ليس هناك أصل بعد التنازع برجمان إليه فأنصر الترجيح في السابق وأفهم المتن أن الغرض أن الراهن صدق على الرجوع فإن أنكره من أصله صدق بيمينته كما لو أذن الراهن في البيع ثم ادعى (٩٠) الرجوع وأنكره المرتهن من أم له فانه

المصدق بيمينته (ومن عليه الفأن) مثلا (بأحدهما رهن) أو كفيل مثلا (فأدى الفا وقال أدبته عن الف الرهن صدق) بيمينته سواء اختلفا في لفظه أو نيته لانه اعرف بقصده وكيفية ادائه ومن ثم لو أدى لدائته شيئا وقصد أنه عن دينه وقع عنه وان ظنه الدائن وديعة أو هدية كذا قالوه وقضيته انه لا فرق بين ان يكون الدائن بحيث يجبر على القبول وان لا لكي بحيث السبكي ان الصواب في الثانية انه لا يدخل في ملكه إلا برضاه واضح أن مثل ذلك ما لو كان المدفوع من غير جنس الدين وقديشمله كلام السبكي (وان لم ينو) حالة الدفع شيئا جعله عماشاء) منهما لان التعيين اليه ولم يوجد حالة الدفع فان مات قبل التعيين قام وارثه مقامه كما أفى به السبكي فيما إذا كان بأحدهما كفيل قال فان تعذر ذلك جعل بينهما نصفين وإذا عين قول ينفك الرهن من وقت اللفظ أو التعيين يشبه ان يكون كما في الطلاق المبهم (وقيل بفسط) بينهما إذا لولية لأحدهما على الآخر ولو نوى جعله عنهما فالوجه انه يجعل بينهما بالسوية كما قاله جمع متقدمون لا بالقسط

العزل مستلزم للاتفاق على الانعزال ولعله اليه أشار بقوله فلينأمل (قوله وفي الرجعة) أي وما يأتي في الرجعة (قوله ان العبرة بالسابق) بيان لما يأتي المقدر بالعطف وتقصيله انه لو ادعى رجعة أو دية حلف أو منفضية ولم تنسج فان افتقاعا في وقت الانقضاض حلفت ولا بان لم ينفقاعا في وقت بل أقصر على ان الرجعة سابقه وأقصر على ان الانقضاض سابق حلف من سبق بالدعوى فان ادعى معا حلفت وفي سم بعد كلام عن الروض وشرحه وفي المعنى مثله ما نصه وهو يدل على ان تفصيل الرجعة لا يجري في مسألة الرهن وانه يجري في مسألة الوكالة اه (قوله لانه ليس هناك الخ) قد عنت بأن هناك أصل بقاء حكم الطلاق اه سم (قوله ان الراهن صدق) أي المرتهن (قوله أو كفيل مثلا) أي أو هو ثمن مبيع محبوس نهاية ومعنى قول المتن (عن الف الرهن) أي ونحوه مما ذكرناه ومعنى (قوله يمينته سواء) أي قوله كذا قال في المعنى وإلى المتن في النهاية لا قوله كذا قالوه (قوله سواء اختلفا في لفظه أو نيته) أي الاداء (قوله ومن ثم) أي من أجل ان العبرة في جهة الاداء بقصد المؤدى (قوله وقع عنه) أي عن الدين وكان الاول يظهر قوله الا في انه لا يدخل في ملكه الخ أن يزيد هنا ولكنه الدائن كما في المعنى والنهاية (قوله وقضيته) أي قضية إطلاق قولهم المذكور (قوله بحيث يجبر الخ) أي بان كان المدفوع من جنس حقه ولا غرض له في الامتناع (قوله وان لا) أي بعكس ما ذكرناه اه (قوله في الثانية) أي قوله وان لا اه (قوله انه لا يدخل الخ) معناه داي ومع ذلك فالقول قول الدافع فعل الاخذ رده ان بقى حيث لم يرض به ورده ان تلف اه (قوله ان مثل ذلك) أي ما ذكر من انه لا يدخل في ملكه إلا برضاء (قوله وقديشمله كلام السبكي) لان معنى قوله وان لا صادق بما إذا كان عدم الاجبار لسكون المدفوع من غير الجنس ولكونه أحضره بغير صفة الدين أو قبل وقت حلوله وللدائن غرض في الامتناع الى غير ذلك اه (قوله عماشاء) أي المقيد للاداء كقوله خذ هذا عن دينك (قوله فان تعذر ذلك) أي بيان الوارث (قوله من وقت اللفظ) أي المفيد للاداء كقوله خذ هذا عن دينك وكان الاول ان يقول من وقت الدفع عرش وبصرى عبارة سم قوله من وقت اللفظ ينبغي ان وجد اللفظ ولا فن وقت الدفع اه (قوله يشبه الخ) عبارة النهاية والوجه الاول اه وعبارة الحلبي والتعيين يتبين انه يرى منه من حين الدفع لان التعيين كما في الطلاق المبهم اه (قوله وقيل بفسط بينهما) أي بالسوية كما جزم به صاحب البيان وغيره وقيل على قدر الدين نهاية ومعنى (قوله ولو نوى الخ) وهو ثالث اقسام الدفع التعيين والاطلاق وقدموا التثريب وهو المراد هنا (قوله يجعل بينهما بالسوية) أي تساوى الدينان ولا (قوله فله) أي للسببية نهاية ومعنى (قوله من إقباضه الخ) أي من اداء المكاتب عن دين الكتابة (قوله غيرها) أي غير النجوم من ديون المعاملة (وتفارق) أي صورة اجتماع دين الكتابة ودين المعاملة غيرهما ذكر بأن دين الكتابة لهما معرض للسقوط بخلاف غيرها نهاية ومعنى (فان أعطاه) أي أعطى المكاتب سيده (قوله ساكنا) أي السيد اه كردى وقضية صنع النهاية والمعنى ان الضمير للمكاتب (قوله لتقصير

الرجوع هنا فلينأمل (قوله وفي الرجعة) لما قرر في الروض وشرحه تفصيل الرجعة فيما إذا اتفق الوكيل والموكل على التصرف ولكن قال الموكل عزلتك قبله وقال الوكيل بل بعده قال في شرحه واستشكل ذلك بتصديق المرتهن لما واذن الراهن في بيع الرهن فباع ورجع المرتهن في الاذن واختلفا فقال المرتهن رجعت قبل البيع وقال الراهن بل بعده وبجواب الوكيل وضعه التصرف من حيث الوكالة فتوى جانبه فصدق في بعض الاحوال بخلاف الراهن من حيث الرهنية ليس وضعه ذلك بل وضعه فاء الدين من الراهن او غيره اه وهو يدل على ان تفصيل الرجعة لا يجري في مسألة الرهن وانه يجري في مسألة الوكالة (قوله لانه ليس هناك اصل) قد عنت بان هناك اصل بقاء حكم الطلاق (قوله من وقت اللفظ) ينبغي ان وجد لفظ ولا فن وقت الدفع وفي شرح مر من وقت اللفظ أو التعيين والوجه الاول (قوله لان تشرى به بينهما

وان جزم به الامام لان تشرى به بينهما حالة الدفع اقضى أنه لا تميز لأحدهما على الآخر ولو تنازع عند الدفع فيما يؤدى عنه تخير الدافع نعم لو كان السيد على مكاتبه دين معاملة فله الامتناع من إقباضه عن النجوم حتى يوفى غيرها فان اعطاه ساكنا ثم عينه المكاتب للنجوم صدق لتقصير

السيد بسكوته عن التعيين الذي جعل (١١٠) خيرة في الابداء (فصل) في تعلق الدين بالتركة (من مات وعليه دين) لله تعالى او

السيد الخ) مقتضى ما تقدم عن السبكي انه لا يدخل في ملك السيد الا برضاؤه وعليه فلا يعتق العبد حيث لم
يرض به السيد عن النجوم اه عش (قوله في الابداء) متعلق بالسكوت
(فصل في تعلق الدين بالتركة) (قوله في تعلق الدين بالتركة) اى وما يتبع ذلك كقوله لو تصرف
الوارث ثم طر الدين الخ قوله ولا خلاف ان للوارث الخ (غير الوارث) سياتى عزه زويل قول المصنف
ولو تصرف الوارث الخ (قوله فيلزم) اى ولو تعلق بالتركة (قوله لا لا غايه) قد يغنى عنه الدوام (قوله
والحق بها) اى بالظاهر (قوله لذلك) اى الزوم دوام الحجر اه كرى (قوله ولا يلزم فيه) اى في تعلق
دين انقطع خبر صاحبه بالتركة (قوله ذلك) اى دوام الحجر اه كرى (قوله رفع امره للقاضى) كذا في
اكثر النسخ وفي بعض النسخ دفعه للقاضى وهى الانسب (قوله قوله) اى الدين (لا يلزمه) اى القاضى اه
كرى (قوله فلو امتنع منه) اى القاضى من قبول الدين (قوله فلو امتنع منه) اى لو لم يكن الخ) الاولى قلب
المطوف (قوله اتجه ذلك) اى الى الحاق (قوله رايبت الاستوى) الى قوله وبما تقرقرى النهاية (قوله من ايس)
لفظة من هذه ملحمة باصل الشارح والاولى اسقاطها فليتام اهل سيد عمر لا نه يغنى عنه قوله صاحبه (قوله وفيه
نظر الخ) معتمداً على عش (قوله وحيث) اى حين اذ صار ذلك من اموال بيت المال (قوله فللوارث الخ)
الاولى لم يلى الوارث الخ لان هذا واجب اه عش (قوله عليه دين الخ) اى او يديه عين كذلك (قوله وكذلك)
اى ايس من معرفة صاحبه اه عش (قوله رفع الامر الخ) عبارة النهاية دفعه لثولى بيت المال الخ (قوله
لياذن في البيع الخ) اى لياذن القاضى الوارث في بيع قدر الدين من التركة ودفعه الثمن لثولى بيت المال
العادل ان لم يفعل القاضى بنفسه البيع والدفع والا فذلك (قوله والا) اى ان لم يوجد المتولى العادل
اه كرى (قوله فللقاض الخ) خبر مقدم لقوله (اخذه) اى احذ ما ايس من معرفة صاحبه (قوله في
مصارفه) اى بيت المال (قوله او يتولى الوارث) اى ومن عليه الدين وكذا من يديه العين كامر (ذلك)
اى الصرف وقال السكرى اى الاخذ من نفسه ليصرفه الى مصارفه ويتصرف في الباقي كما يعلم بما ياتى فيصير
في ذلك الاخذ قابضاً ومقبضاً للباخذ ولكن يقتصر هناك وينبغي ان مراده بالاخذ مجرد القصد وقال
عش وليس له الاخذ من ذلك لنفسه كما صرح به الشارح مرفهاً لمره يدفعه عليه للفقراء من انه لا ياخذ
منه شيئاً وان كان فقيراً واذن له الدافع في الاخذ منه وعين له ما ياخذ به لا افرز افرز وسلبه ملكه اه وفيه
ان ما نقله عن تصريح الشارح هو عند عدم الضرورة المحجوزة لاتحاد القابض والمقبض بخلاف ما هنا ثم
رايت في الجمل على النهاية ما نصه وليس للوارث اخذ شئ منه فاساعلى ما لو دفع شيئاً للشخص وقال تصدق به
على الفقراء والمحتاجين له اخذ شئ منه اذا كان مستحقاً بخلاف المأذون في صرفه للفقراء فانه وكيل وما هنا
من الدين لبيت المال وهو من جملة من يستحق من ذلك اه (قوله ان عرفه) اى الصرف المفهوم من ليصرفه
اه بصري (قوله وبما تقرقرى) اى من قوله وقد يفرق الى هنا (قوله نائبه) اى الغائب وكذا تخير من حقوقه
(قوله حتى تحق الضرورة) بضم الحاء وكسر هاى ثابت (قوله على مال نحو يتيم الخ) اى على احدى المستثنين

(الخ) في شرح مرقا البلقينى فلو باع نصيبه ونصيب غيره في عيدين قبض شيئا من الثمن فهل نقول النظر
الى قصد الدافع وعند عدم قصده بجمعه عما شاء او نقول في هذه الصورة القبض في احد الجانبين غير صحيح
فيطرقها عند الاختلاف دعوى الصحة والفساد وعند عدم التسديد يظهر اجراء الحال على سداد القبض
وبلى الزائد لم اقف على تقل في ذلك وقد سئلت عن ذلك في وقف منه حصه لرجل ومنه حصه لبتة التى
هى تحت حجر والنظر في حصته له وفي حصه بنته للحاكم قبض شيئا من الاجرة كيف يعمل فيه وكتبت
مقتضى المنقول وما اردته به وهو حسن اه

(فصل) (قوله فيلزم) لو تعلق بالتركة (قوله لا مكان رفع امره للقاضى الخ) ذكر الشارح في باب
القضاء على الغائب كلاماً طويلاً في جواز اخذ القاضى دين الغائب فراجع له وتامله مع ما هنا (قوله)

وهى افرز ان قدر الدين الذى الغائب ثم التصرف في الباقي للماعل ان القاضى الامين نائبه فلا يستقل غيره
بشيء من حقوقه حتى يتحقق الضرورة فقد اذ الامين وخوف تلف التركة فليقتل لا يبعد تخريج ما هنا على مال نحو يتيم لاولى له خاص

وخشى من القائم عليه فان التصرف فيه يتولاه من باقى للضرورة على مسئلة التحكيم الاتية فى النكاح لان الضرورة اذا اثبتت الولاية فيه
لتغيرت ولى مع تميزه بمزاحمات احتياط فانها والى وكالدين فيأخذ كروصية المطلقة فيمتنع التصرف فى قدر الثالث وكذا التى بعين معينة فيمتنع منها
يحتمله الثالث منها كذا قبل والقياس امتناع التصرف فى الا ولى فى الكل وفى الثانية فى تلك العين فقط حتى يرد الموصى له او يمتنع من القبول
كايعلم ذلك كله بما ياتى فى الوصية وللوصى له فداء الموصى به كالوارث كما هو ظاهر (١١١) (تعلق بتركته) الزائدة على مؤن التجيز التى لم

تروى من الحياة لكن معنى
عدم تعلق غير الموهون به
انه لا يزاحمه لا تنفاه اصل
التعلق لو زادت قيمته او ابرا
مستحقه كما هو ظاهر فان
رهن بعضها تعلق الدين
بباقيها ايضا على الاوجه
خلافا لجمع ولا بد فى تعلق
بى واحد بخصوص وعام وان
وفى به الرهن لانه بما تعلق
فتبقى ذمة الميت مرهونة
هذاما اقتضاء اطلاقهم وهو
وجه وان قال البلقينى اقرب
منه ان من له دين به رهن
ينى به بعيد عن النكاح لا يتعلق
بباقي التركة فللوارث
التصرف فيه وفى كلام
السبكي ما يشهد لذلك ومن
ثم اعتمد جمع متأخرون
وسياتى بيان التركة اول
الفرائض وافق بعضهم بانه
ليس منها منفعة عين او وصى
لهما ابدا لانه بقدر انتفاعها
لوارثه بالموت اهو فيه نظر
وما المحجوز الى هذا التقدير
نعم ان كان الفرض ان
الموصى له مات قبل القبول
فمكن لانه حال موته لا
ملك له فيها فاذا قبل وارثه بعد
ذلك لم يتعلق بها الدين لانها
حينئذ تنزل منزلة كسب

فالواو معنى او كما هو ظاهر اه سيد عمر (قوله من العام عليه) أى من الوالى العام على المال (قوله من ياتى) أى
فى الجهر اه كردى (قوله فيه) اى فى النكاح وكذا ضمير تميزه (قوله وكالدين) الى التثنية فى النهاية الا قوله كذا
قبل الى والوصى له (قوله منها) اى من تلك العين (قوله والقياس امتناع الخ) وبصرح به قول المصنف
الانى فعلى الاول الاظهر الخ اه عرش وفيه تامل (قوله حتى يرد الخ) اى الوصية (قوله وللوصى له الخ)
فائدة مستقلة اه عرش (قوله فداء الموصى به) اى فيما اذا كان هناك دين كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله
التى الخ) نعمت ثان للتركة اى فالمرهون بدين فى حياته لا يتعلق به دين آخر و (قوله لكن الخ) استدراك على
هذا المفهوم (قوله غير المرهون) اى دين غير الدين المرهون به فيه حذف وايصال و (قوله به) متعلق
بقوله تعلق وضميره راجع لمارهن فى الحياة ويجوز ان يتعلق بالمرهون على انه نائب فاعله وضميره
راجع لال الموصلة فتعلق قوله تعلق بحذف بقرينة المقام ولو قال غير دين المرهون به بذلك لكان
اوضح (قوله انه لا يزاحمه) اى ان غير المرهون به لا يزاحم المرهون به (قوله لا انتفاع الخ) ليس معناه
انتفاء اصل التعلق لو زادت قيمة المرهون فى الحياة او أبرأ مستحقه (قوله فان رهن الخ) الى قوله لانه ربما
فى النهاية الا قوله على الاوجه خلافا لجمع (قوله فان رهن الخ) تفرع على قوله لكن معنى الخ (قوله بعضه)
اى التركة و (قوله تعلق الدين) اى دين المرهون به البعض اه كردى (قوله بباقيها) ظاهره وان كان دين
اخر لارهن به اه سم (قوله ايضا) كتعلقه بذلك البعض المرهون و (قوله فى تعلق شىء واحد) كالدين
المرهون به هنا اه كردى (قوله وان وفى به الرهن) غاية لقوله تعلق الدين بباقيها اى بان كان الرهن
مساويا لدينه او ازيد منه اى فاذا لم يقب به الرهن برأحم الغرماء باقى له قاله العراقي فى النكت وشورى
اه بجير مى (قوله لانه بما تعلق الخ) تعليل للغاية (قوله وهو وجه) ائق به شيخنا الرملى اه سم (قوله
التصرف فيه) اى فى باقى التركة (قوله لذلك) اى ما قاله البلقينى وكذا ضمير اعتمده (قوله ومن ثم اعتمده
جمع متأخرون) وعليه فلو تلف الرهن قبل الوفاو بعد تصرف الوارث فيما عداه فالحكم فيه هل يقال فيه
بنظير ما ياتى فيما لو تصرف ولا دين ظاهر فظهر الخ بنفى ان يجوز فانه سياتى ثم انه اذا كان ثم دين خفى
وتصرف الوارث بتبني بطلان تصرفه وان كان اقدامه على التصرف سائعا بحسب الظاهر بل اقدامه على
التصرف ثم متفق على جوازه او مجموع عليه بخلاف ما نحن فيه فيكون اولى بطلان التصرف فليتأمل اه
سيد عمر (قوله اوصى له) اى للبيت كردى (قوله بها) اى المنفعة (قوله فمكن) اى التقدير (قوله بما
قبله) اى بما قبله الوارث مما اوصى لموته قبل الماتن (بالمرهون) اى الجمعى الذى تعدد راعته فلو ادى احد
الورثة نصيبه من الدين انفك قدره من التركة كما ياتى اه عرش (قوله وان ملكها) اى التركة الى قوله
وشمل فى النهاية والمغنى (قوله واو اذن له الدائن الخ) اى فلا ينفذ ذلك التصرف بخلاف الرهن الجمعى وبه علم
ان التشبيه فى اصل التعلق (قوله وذلك) اى التعلق المذكور (قوله على بعده) اى من الحاقه بالجنانية فانه
ياتى فيه الخلاف فى البيع نهاية ومغنى (قوله هنا) اى فى رهن التركة (قوله جهالة المرهون به) اى بالدين

بباقيها ظاهره وان كان دين آخر لارهن به (قوله وهو وجه) و ائق به شيخنا الشهاب الرملى (قوله لانه
بقدر انتفاعها) ما معنى هذا مع ان التركة تنتقل للوارث بالموت وكان المراد انتفاعا لا عنه بدليل النظر (قوله
لانه حال موته الخ) هذا الكلام يدل على انه يقبل الوارث لا يحصل الملك المورث من حين موت الموصى ثم

الوارث لكن صريح ما ياتى فى مبحث قبول الوارث للوصية أنه لا فرق فى تعلق الدين بما قبله بين العين والمنفعة وتوهم فرق
بينهما لا يجدى لان ملحظ التعلق ان ملك الوارث انما هو بطريق التالى عن مورثه الموصى له لا غير (تعلقه بالمرهون) وان ملكها الوارث كما
ياتى واو اذن له الدائن فى ان يصرف فيها لنفسه كاتقضاء اطلاقهم وذلك لانه احوط للبيت واقر ببراءة ذمته لا تمتنع على هذا تصرف الوارث
فيجوز ما بخلافه على ما بعد موته انتفرت هنا جهالة المرهون به لكون الرهن من جهة الشرع وشمل كلامهم من مات وفى ذمته حج فيجوز على الوارث

حق يتم الحجب عنه وبذلك أفنى بعضهم وأفنى بعض آخر بانه بالاستتجار وتسلم الاجرة للاجير بفك الحجر وفيه نظر لبقاء التعلق بذمته بقدر
ولو باع لقضاء الدين بأذن الغرماء لا بعضهم الا ان غاب واذن الحاكم عنه ضمن المثل صح وكان الثمن رهنارعاية لبرائة ذمة الميت اذ لا تبرأ الا
بالاداء او التحمل السابق آخر (١٣٢) الجنائز او ابراء الدائن وعلى ذلك اعنى تقييد النفوذ بأذن الغريم بما اذا كان لوفاء الدين يحمل اطلاق

من اطلق صحته باذنه وللك
الرعاية أفنى بعضهم بمنع
القسمه فما اذا كانت
التركة شائعة مع حصه
شريك الميت وان رضى
الدائن قال ما في القسمه
من التبعيض وقلة الرغبة
كما صرح به اهل ولا ينافي
ذلك ما ذكره الشيخان
قبيل رابع ابواب الرهن لما
ذكرناه من رعاية حق الميت
اه وقيد غيرهما ما اذا كانت
القسمه يبيعوا بما اذا لم تحصل
بها الرغبة في اشتراء ما
تميز اى غيبت مجوز القسمه
لكن رضا الدائن كما هو
ظاهر وأفنى بعضهم بانه لا
يصح اجبارهم من التركة
لقضاء الدين وان اذن
الغرماء وتوجه بان فيه
ضرر اعلى الميت بقيام رهن
نفسه الى انقضاء مدة الاجارة
(وفي قول كتعلق الارث
بالجاني) لان كل منهما ثابت
شرعا بغير رضا المالك
(فعلى الاظهر يستوى الدين
المستغرق وغيره) وماعلمه
الوارث وما جمل في رهن
جميع التركة به فلا يصح
تصرف الوارث في شيء منها
ولو بالرهن (في الاصح)
مرعاة لبرائة ذمة الميت كما مر
ولان ما تعلق بالحقوق لا
يختلف بالمعلم والجهل نعم لو
زاد الدين عليها لم يترهن به

وهو التركة ليو افنى كلام غيرهم وكان الاولى حذف قوله بما رشيدى (قوله حتى يتم) ببناء الفاعل من التام
او المفعول من الاعمال (قوله وبذلك افنى بعضهم) اعلمه السنيابى اى يجبرى عن القليوبى (قوله وفيه
نظر الخ) ظاهره اعتبار الاول ولو قيل باعتبار الثاني لم يكن بعيدا اعمش (قوله ولو باع) اى انوارث التركة
(قوله لقضاء الدين) تحترز قوله السابق لنفسه (قوله ضمن المثل) انظر هل يقيد هنا بغير مامر في الجملى
بكونه نه حالا وليس هناك راغب بزيادته لا وقضيته التشبيه نعم لا سيما اذا كان الدين اكثر من التركة ثم رأت
في النهاية والمعنى التقييد بالتانى ولعل الاول مثله فليراجع (قوله باذن الغريم) متعلق بالفوذ (قوله بما
اذا كان الخ) اى البيع والمجار متعلق بالتقييد (قوله صحته باذنه) اى صحة البيع باذن الغريم (قوله ولذلك
الرعاية) اى رعاية برائة ذمة الميت (قوله بمنع القسمه) انظر لو طلبها الشريك حيث تجب الاجابة اه سم
وسياق عن السيد عمر ما يعلم منه جواز هابل وجوب احبته (قوله قال) اى البعض (قوله ذلك) اى منع
القسمه (قوله ما ذكره الشيخان) اى من جواز قسمه الرهن الجملى عن غيره اه كرى (قوله وقيد غيرهم)
اى قيد منع القسمه غير ذلك البعض اه كرى (قوله بما اذا كانت القسمه يبيعها) لعل الاولى بما اذا لم تكن
قسمه اجبار فانها اذا كانت قسمه اجبار ودعى اليه الشريك فارجعه الى امتناع عنها اه سيد عمر (قوله بها)
اى بالقسمه (قوله غيبت) اى حين اذا كانت القسمه غير بيع وحصل بها الرغبة في الشرأ (قوله ويوجه بان
فيه ضرر الخ) اقول هذا ظاهر ان كانت الاجرة مقسطة على الشهور مثلا او مؤجلة الى اخر المدة اما لاجره
باجرة حاله وقبضها ودفعها الرب الدين ففيه نظر لان الاجرة حاله تملك بالعدو فبدر ابعدهم الدائن ذمة الميت
لا يقال يحتمل تلف العين ماؤجرة قبل تمام المدة فتنتسخ الاجارة فباني من المدة لا نأقول الاصل عدمه
والامور المستقبلة لا ينظر اليها في اداء الحقوق اه عش (قوله لان كلامهما) اى من التعلقين (قوله
بغير رضا المالك) اى بغير اختياره (قوله وماعلمه) الى التنبية في النهاية والمعنى الا قوله ولو بالرهن (قوله فلا
يصح) اى ولا يفتن به ومعنى (قوله تصرف الوارث) اى لنفسه ولو باذن رب الدين بخلافه لقضاء الدين
بأذنه كما مر اه عش (قوله في شيء منها) اى غير اعتاقه وابلاؤه ان كان موسرا كالمهون نهاية ومعنى
وشرح المنهج وباتى في الشرح مثله (قوله في شيء منها) ظاهره لو منع الغرماء فليتا مل فانه مؤكدا لموضعها
الشرعى ولعل الاقرب التخصيص بمن عداهم اه بصري اقول سياتى في الشرح في اواخر السودة التصريح
بالعموم (قوله ولو بالرهن) اى بان يرهن شيئا منها بدين (قوله مراعاة لبرائة ذمة الخ) تعليل لما في المتن
والشرح وقوله ولان ما تعلق الخ تعليل للثاني فقط (قوله لا يقدرها) بقوله يستوى الدين المستغرق وغيره
اى الذى قدرها واقل وكذا اكثر غاية الامر انها موهنة بقدرها منه فقط اه سم وقوله وكذا اكثر الخ
ادراجها لاكثر في ضمن الغير وتفسيره محل تأمل (قوله فاذا وفى الوارث اى بعض الورثة (ماخصه) اى
من الدين و(انفك) اى قدر ماخصه على حذف المضاف ويجوز تقدير المضاف في الاول اى قسط ماخصه
من التركة (قوله يبينها) اى التركة التى هي رهن شرعى (قوله بذلك) اى بانه اذا وفى الوارث ماخصه انفك الخ
(قوله رأت على ما قبله) بل حكى في المطلب الخلاف عليه قال الاسنوى فالصواب ان يقول فعلى القولين نهاية
ومعنى (قوله تعلق الجنابة) اى القول بانه كتعلق الجنابة (قوله ورد الخ) عبارة عن النهاية واجاب الشارح

ينقل الى الوارث بموت المورث فليراجع فان فيه نظرا (قوله بمنع القسمه) انظر لو طلبها الشريك حيث تجب
الاجابة (قوله لا يقدرها) بقوله يستوى الدين المستغرق وغيره اى الذى قدرها واقل وكذا اكثر غاية
الامر انها موهنة بقدرها منه فقط (قوله ورد الخ) في شرح مر واجاب الشارح بانهم رجحوا في تعلق

في الحياة لم تكن رهننا لا يقدرها منه كتبعه السبكي وتبعه وقاذا وفى الوارث ماخصه أو الورثة قدرها انفك في الاول وانفك في الثاني عن غن
الرهنية ويفرق بينهما وبين الرهن الجملى بانه اقوى من وجهه وما يصرح بذلك قولهم لو ادى وارث قسط ما وارث انفك نصيبه بخلاف ما لو رهن عينا
ثم مات لا ينفك شيء منها الا بوفاء جميع الدين فتمية اعترض قوله فعلى الاظهر بان الخلاف باق على مقابله وهو تعلق الجنابة وردها وان تاتى

عن ذلك بانهم رجحوا في تعلق الزكاة على القول بانها تتعلق بالمال تعلق الارض برقة العبد الجاني انها تتعلق بقدر هامة وقيل بجميعة فيأتي ترجيحها هنا فيخالف المرجح على الارض المرجح على الرهن فقوله فعلى الاظهر الصحيح اه و معلوم بخلاف الزكاة لما هنا لبنائها على المساهلة في جواب الشارح غير ظاهر وإنما هو بحسب فهمه وقد اجاب الورع بالله بانها إنما تنص على الاظهر لان الخلاف عليه اقوى اه وفي المعنى مثلها قال الرشدي قوله لم يرد معلوم الخ اى فهم انما رجحوا فيها التعلق بقدرها فقط لبنائها على المساهلة فلا يتأتى نظير ذلك الترجيح هنا لبنائها ما هنا على التصديق لان حق الآسى فقوله الشارح الجلال فيأتي ترجيحها هنا غير ظاهر للفرق المذكور لكن الشهاب ابن حجر جازم بانهم رجحوا هنا على الثاني المتعلق بالقدر فقط اعبارة السيد عمر قوله ورد بانها نأتى عليه الخ حاصله ان معنى قول المصنف فعلى الاظهر يستوى الدين المستغرق وغيره في الاصح الاستواء في المتعلق وهو جميع التركة لا قدر هامة في غير المستغرق الذى هو مقابل الاصح لا الاستواء في اصل التعلق في المستغرق وغيره فانه جار على القولين ولا نلوه محل على هذا لا وهم ان يجرى فيه الخلاف وليس بواضح ولكن محل هذا كله ان ساعد عليه النقل وان كان بخلاف الشارح المحلى كما افاده صنيع المعنى والنهاية فحل تامل لا مكان ما اشار اليه من الفرق اه (قوله اما دين الوارث الخ) يحجز قوله غير الوارث المار في اول الفصل (قوله قدر ما يلزمه دائه منه الخ) وهو نسبة اربعة من الدين ان كان مساو بالتركة او اقل وما يلزم الورثة اداؤه ان كان اكثر ويستقر له نظيره من الميراث بقدره اخذته ثم اعبد عليه من الدين وهذا سبب سقوطه وبراءة ذمة الميت منه ويرجع على بقية الورثة ببقية ما يجب اداؤه على قدر حصصهم وقد يفضى الامر الى التقاص اذا كان الدين لورثتين نهاية ومعنى وشرح الروض قال الرشدي قوله وهو رهنه نسبة لارثته الخ صوابه وهو مقدار من الدين نسبت به اليه كنسبة ما يخصه من التركة اليها وقوله وما يلزم الورثة اى ونسبة ارثهما يلزم الورثة اداؤه وهو مقدار التركة على ما مر في التركيب فنيا لو كانت الورثة ابناء وزوجة وصداقها عليه ثمانين وتركتهاربعين يسقط ثمانين الاربعين وهو خمسة لانهما التي يلزمه اداؤه لو كان الدين لاجنبى وقوله ويرجع على بقية الورثة الخ محله فيما اذا تساوا بكثاين وثمانين فلم انصرف في عشرة لاني سبعين لان اداها اليها الورثة لا امتناع الاستقلال بالنصرف قبل الاداء من بقية الورثة فيما عدا حصصها اه (قوله لو كان لاجنبى) اى والباقي يتعلق بجميع التركة كدين الاجنبى فيما انقرروا كانه تركه لغيره اه بصري قول المتن (ظاهر) لو اريد بالظهور هنا الوجود فلا اشكال في المتن اصلا ولا حاجة لزيادة ولا خفى ويكون معنى فظفر فوجداه سموه حل النهاية والمعنى الظاهر على المعلوم والخفى على المجهول كما يأتى (ولا خفى) الى قول المتن ولا خلاف في النهاية الا قوله ويرفع الى نعم وكذا في المعنى الا قوله وباطنا الى اما اذا كان وقوله ويظهر ان الفاسخ هنا الحاكم (قوله او يرد الخ) عطف على يرد الخ (قوله حفرها الخ) اى وليس له عاقلة معنى ونهاية يقول المتن (فالاصح انه الخ) وعمل الخلاف حيث كان البائع موصرا والام ينفذ البيع جزا مناهية ومعنى قال ع ش قوله لم يرد والام ينفذ الخ ه لا قبل بنفوذ الضرر يندفع بالفسخ كالمو كان معسرا اه عبارة الرشدي قوله لم يرد والام ينفذ البيع جزا انظر ما وجه تخصيص البيع مع المصنف عبر بالنصرف الاعم بل ما ذكره من عدم نفوذ البيع من المعسر بخلافه كلام القوت اه كلام المتن (لا يتبين فساد الخ) قالوا واند

الزكاة على القول بتعلقها تعلق الارض انها تتعلق بقدر هامة وقيل بجميعة فيأتي ترجيحها هنا فيخالف المرجح على الارض المرجح على الرهن فقوله فعلى الاظهر الصحيح اه و معلوم بخلاف الزكاة لما هنا لبنائها على المساهلة في جواب الشارح غير ظاهر وإنما هو بحسب فهمه وقد اجاب شيخنا الشهاب الرملى بانها إنما تنص على الاظهر لان الخلاف عليه اقوى (قوله التعلق بقدره فقط) اى تعلق الدين بقدره من التركة فلا يتعلق بجميعة ما حتى لو تصرف الوارث فيها صح فبا عدا قدر الدين منها وبطل في قدره منها بخلافه على الاول يبطل في الجميع لتعلق الدين بالجميع (قول المصنف ظاهر) لو اريد بالظهور هنا الوجود فلا اشكال في المتن اصلا ولا حاجة لزيادة

عليه لكن المرجح عليه التعلق بقدره فقط بخلاف المرجح على الاول وحيد صحت بل تعيين قوله فعلى الاظهر نعم ترجيحهم عليه التعلق بالكل هنا قد ينافيه ترجيحهم عليه في الزكاة التعلق بالقدر فقط وهو ابن الجناية والرهن ثم وفرقوا بينهما هنا وقد يوجه بان ذلك التعلق في الحياة وهذا تعلق بعد الموت الموجب لحبس النفس فاقضت المصلحة على قول الرهن هنا التعلق بالكل ليبادر الوارث ببراءة ذمة الميت ولا كذلك ثم على ان حق الله تعالى من حيث هو يتسامح فيها اكثر اما دين الوارث المحتاز فيسقط ان ساوى التركة أو نقص ولا يسقط منه بقدرها ودين احد الورثة يسقط منه قدر ما يلزمه اداؤه منه لو كان لاجنبى (ولو تصرف الوارث ولادين ظاهر) ولا خفى (فظفر) يعنى طرأ بدليل ما بعده (دين) برده مبيع يعيب او خيار وقد تلف ثمنه او يرد بغير حفرها تعديا قبل موته (فالاصح) انه لا يتبين فساد تصرفه لانه وقع سائغا ظاهرا

و باطنا خلافا لاقتصار الشراح على الظاهر (١١٤) إلا ان يكونوا راوا ان تقدم السبب كتقدم المسبب باطنا وهو بعد ان تقدم

قبل طرو الدين لمستوى لان الفسخ برقع العقد من جهة لا من اصله اه بجري (قوله و باطن) يدل عليه قوله الاتي فسخ اه سم (قوله اما اذا كان الخ) عززتوني المتز ولا دين (قوله ظاهر او ينبغي) اي علم به او جهله بما يقو معنى (قوله ولم يسقط الخ) اي ولم تسكن قيمة المردود بالبيع اي او بالخيار بقي بمطر امن الدين والا فينبغي ان لا يفسخ سم وحلي اه بجري (قوله ان الفاسخ هنا الخ) حرم به النهاية (قوله بينه) اي الفاسخ هنا (قوله وبين ما مر الخ) اي من ان الفاسخ احد العاقدين او الحاكم (قوله بان العاقد الخ) يتامل اه سم اهل وجه التأمل ان حق المقام قلب الحصر وعنى كل العاقد وجو في الرأياض او لم يوجد التردى (قوله عبد التركة) اي رقيق التركة (قوله وهو موسر) اقيم ان للحاكم فسخ الاعناق والايلاذ اذا كانا من معسر فلو تصرف العتيق مدة العتق ورشح ما لا فينبغي انه يصير لورثته ولو لزمه ديون في مدة الحرة قبل تتعلق بما حصل له من المال قبل الفسخ او لا واذ لم يكن في يده مال او كان ولم يبق قبل يتعلق ما بقي من الدين بذمة فقط أو بها وبكسبه كالدين اللازم له باذن من السيد فيه نظرو الاقرب الثاني اه عش وفي تعبيره الفسخ لاسما بالنسبة للايلاذ تسامح والمردبه عدم التفرد وقوله الاقرب الثاني لعلراجع لقوله واذ لم يكن الخ واما ما قبله فالاقرب منه الاول فليراجع (نفذ) لم يتعرض للحكم الجواز وعدمه اكتفاء بما مر في الرهن الجملي اه بصري (قوله قيمته) عبارة المغنى الاقل من الدين وقيمة الرقيق اه (وهو) اي الذي يلزمه اذاؤه لا بوصف كونه دينيا ليصح الحمل (قوله الاقل من القيمة والدين) يعني اقل الامرين من قيمة التركة والدين قال في قوله الاقل عوض عن المضاف اليه ومن يمانية لا تفضيلية ولا لفسد المغنى كما هو ظاهر وكذا معنى قوله الاتي الاقل منهما (قوله ما مر عن السبكي الخ) اي في شرح فعلى الاظهر يستوى الدين المستغرق وغيره في الاصح (قوله فايرداخ) لا يخفى ما في الجواب من مخالفة الظاهر والتكلف والتحويل على القرينة الخفية فالتعبير مع ذلك بعدم صحة اليراد تحمال ليس في محله كذا افاده الفاضل المحشى وفيه تسلم للورود على المتن وفي حاشية الزبائدي على المنهج مانصه لسكن لك ان تمنع ورودها لان كلامه اي المنهاج في امسا كما وقضاء الدين وهذه اي صورة نقص القيمة في امسا كما وقضاء بعض الدين انتهى اه وفي البجيري بعد ذكر جواب الزبائدي مانصه وفيه نظر لا يخفى حلي واجيب عنه بان كلامه اي المنهاج في الجواز لافي الزوم وهذا احسن من قول الزبائدي اه (قوله ان له امسا كما الخ) أى ومقتضى المتن انه ليس له ذلك إلا بقضاء جميع الدين والمورد شيخ الاسلام (قوله عليه) اي على المتن (قوله له ذلك) اي كان الخ نهاية ومعنى (قوله نعم الخ) استدراك على المتن (قوله لو اوصى) الى قوله وكذا في النهاية والمغنى لا قوله او اوصى يبيع عين من ماله لفلان (قوله اليه) اي الدائن عش (قوله عوضا عنه دينه) ثم ان كانت تلك العين قدر الدين فظاهر وإن زادت قيمتها عليه فينبغي ان قدر الدين من راس المال وما زاد وصية بحسب من الثلث الى آخر ما في الوصية ووقع السؤال عما لو وصى شخص بدراهم تصرف في مؤن تجهيز وهي تزيد على قدر المؤن المعتادة هل تصح الوصية في الزاد ام لا والذي يظهر ان ما زاد على المعتادة وصية لمن تصرف عليهم المؤن عادة فان خرج ذلك من الثلث نفذت ويفرقها الوصى او الوارث على من تصرف اليهم عادة بحسب ما مر هل من ذلك ما جرت به العادة من الذين يصلون على النبي صلى الله عليه وآله امام الجنازة وغيرهم او لا ولا يبعد انهم يعطون وليس ذلك وصية بعمركه ولا يتقدم ذلك بعد بدل بفعل ما جرت به العادة لا مثال الميت وبقي ما لو تبرع مؤن تجهيز غير الوارثة هل يبقى الموصى به للورثة كقيمة التركة او يصرف لمن قام تجهيز زيادة على ما اخذوه عملا بان هذا وصية لهم فيه نظرو والظاهر الاول اه عش ويظهر تقييده اخذان من اول كلامه بما اذا تبرع ادا موصى به على المؤن المعتادة ولا قالوا ان يصرف لمن قام تجهيز زيادة على ما اخذوه ووالله اعلم (او على ان تباع) عطف على عوض الخ او على بدفع عين الخ على معنى البياض لو حذفوا عطفها على الدفع لكان

اخصر

او وصى بدفع عين اليه عوضا عن دينه او على ان تباع ويوفى دينه من ثمنها او اوصى ببيع عين من ماله لفلان

السبب بمجرد لا يكتفى في رفع العقد اما اذا كان من دين مقارن للتصرف بظاهره وخفى فيتين بطلانه من اصله (لكن ان لم يقض بضم واو له (الدين) من وارت او اجنى ولم يسقط ما يبراه (فسخ) نصرة لصل المستحق الى حقه ويظهر ان الفاسخ هنا هو الحاكم ويفرق بينه وبين ما مر في التحالف بان العاقد من هو الفاسخ بخلافه هنا نعم لو اعتق الوارث عبد التركة او اولادها فهو موسر نفذ وإن كان الدين موجودا حال العتق فيلزمه قيمته ولا ينفذ نصرة في شيء غير هذين (ولا خلاف ان للوارث امساك عين التركة وقضاء الدين) الذي يلزمه قضاؤه وهو الاقل من القيمة والدين فان استويا تخيرا ونقصت القيمة لم يلزمه اكثر منها فاللازم له هو الاقل منها كما علم مما مر عن السبكي ومن تبعه بل هو معلوم من قوله تعلقه بالمرهون إذ الرهن لا يلزمه الوفاء من حيث الرهن إلا بالاقل المذكور فايرداخ له امسا كما بقيتها الاقل من الدين عليه غير صحيح (من ماله) لان المورث الذي هو خليفته له ذلك ومن ثم لم يجز لوصى ولا لقاض بيعها إلا باذن الوارث الحاضر نعم لو اوصى بدفع عين اليه عوضا عن دينه او على ان تباع ويوفى دينه من ثمنها او اوصى ببيع عين من ماله لفلان

عمل بوصيته وامتنع الوارث إمساك الوارث من غير هالأنها قد تكون أحل من بقية أمواله وكذا لو اشتملت على جنس الدين لأن المستحق الاستقلال باخذها ذكره الرافعي وسبقه إليه البندنيحي في الاولى والروائي في الثانية واما الاخير فلم ار من وافقوا ولا من خالفه وانما يتجه ما ذكره ان قال بدون ثمن المثل او بغير نقد البدل او بوجع ونحو ذلك يظهر فيه ان للتخلص معنى يود دفعه على المشتري ومنه ان يكون له غرض في خصوص تلك العين ولو بازيد من ثمن مثلها اما لو قال ثمن المثل الحال من نقد البدل واطاق (١٥) ولم يعرف له غرض في تلك العين فالدى

أخصر وأوضح (قوله عمل بوصيته الخ) واضح في صورة ما إذا وصى ان يتباع ويوفى دينه من ثمنها ولم يعين مشترا فانه ينبغي تعقيد هذه بما إذا ظهر مشتركون ماله اطيب من مال الوارث والام يظهر وجه تخصيص البيع فليتأمل اه سيدعرو قد يقال ان ما ذكره الشارح كالتباعد والمغنى من احتمال قصد صرف اطيب اموالها في جهة قضاء دينه كاف في التخصيص (قوله والقضاء من غيرها) اي فلو خاف وفعل نفذ تصرفه وان لم يمسكها بالرضا المستحق بما يذله الوارث ووصوله الى حقه من الدين شيخنا الزبيدي اه عش وينبغي تعقيد به بالنسبة للصورة الاولى اخذنا امر عنه بما إذا لم يزد قيمة العين على الدين (قوله لانه قد تكون الخ) راجع للاولين واما الثالث فيظهر وجهها من قوله الا في واما الاخرية الخ (قوله لو اشتملت) اي التركة (على جنس الدين) ظاهرة امتناع إمساك الوارث هنا اه سم عبارة عرش اى فليس له إمساكها وقضاء الدين من غيرها لان صاحب الدين ان يستقل بالاخذ شيخنا الزبيدي اقول يتأمل وجه ذلك فان مجرد اذات استقلال صاحب الدين باخذ من التركة لا يقتضى منع الوارث من اخذ التركة ودفع جنس الدين من غيرها فان رب الدين لم يتعلق حقه بالدين تعلق شركة وإعتا تعلق بها تعلق رهن والراهن لا يجب عليه توفية الدين من الرهن ثم رايته في حجب اه (قوله ذكره الرافعي) اى قوله نعم الى هنا (قوله وسبقه) اي الرافعي (اليه) اي المذكور (قوله في الاولى) اى فى الوصية بالدفع (قوله في الثانية) اى فى الوصية ببيع عين ومنه ماله لفلان (قوله واقفه) اي الرافعي في الاخرية (قوله ان قال) اى الموصى فى الاخرية (قوله عا يظهر فيه) اى منه (قوله ان للتخصيص معنى الخ) الاخصر الارض ان في التخصيص نفعا بغيره ودعى المشتري (قوله ومنه) اى من ذلك المعنى (قوله غرض) اى المشتري وكذا نظيره فى الاخرى (قوله وقوله) اى الى الرافعي (قوله حيث لم يكن الخ) خبر ان والجملة خبر المراد الخ جملة السكبرى خبر قوله وكذا الخ (قوله والافان الخ) اى وان كان الدين من جنس التركة فينظر فان اراد الخ دعوى دلالة السباق على هذا التفصيل في غاية البعد وان كان التفصيل في نفسه قريباً كما مر عن عرش (قوله ما هو من جنس الخ) مفعول ثان للاعطاء والجار والمجرور حال منه (قوله ولان امتناعه الخ) عطف على كافى نظيره الخ (قوله حيث) اى حين اذ زاد ما ذكر (قوله وتعلق حقه) اى الدائن (يعين التركة الخ) جواب معارضة تقديرية (قوله لا يمنع الخ) خبر قوله وتعلق الخ (قوله لما نحن فيه) اى من رهن التركة: نبرعا (قوله فاولى هذا) اى بوجوب اجابة الوارث (قوله بقياسه) اى ذلك المقرر (قوله ذلك: الاختلاف) اى تأثيره فى الاجابة (قوله حقه) اى حق المستحق (قوله لا بد من الاجازة) اى اجازة الورثة (قوله لها) اى لعين الاولى ولعل الاولى الى حقه (قوله وان اراد الخ) عطف على قوله ان اراد اعطاه من غير التركة الخ (قوله لانه لاخذ) اى الدائن اخذ الجنس استقلالاً لا كرى (قوله لتعديه) اى الوارث (قوله وغيره) اى بغير ما فيه جنس الدين (قوله وهذا الذى ذكرته) اى بقوله ان اراد اعطاه من غير الجنس الى هنا (قوله هنا) اى لما إذا اشتملت التركة على جنس الدين (قوله ثم استشكله) اى جواز الاستقلال (قوله لا يتعاضى البيع الخ) اى بيع مال الغير واستيفاء ثمنه لنفسه (قوله والوالد الخ) اى تحال ليس في محله (قوله لو اشتملت) اى التركة على جنس الدين ظاهرة امتناع إمساك الوارث هنا (قوله

حتى يباتي ما ذكره وانما خصوه بما اذا كان حقه متعلقا باعيان التركة ما لم يكن اوصى لكل وارث بدينه قدر حصته لا بد من الاجازة حيث لا اختلاف الاغراض باختلاف الاعيان وامان حقه في الذمة أصالة وليس له في الاعيان الاتو في فلا يجاب الى تعيين عين دون عين مساوية لها الظهور فتنته حيث لا يقرر وان اراد اعطاه من غير الجنس أو مع تأخير لغير ضرورة له لاخذ لكن ان وجدت شروطا فظهر لتعديه يمنع الجنس وبالتأخير وقد صرحوا بجريان الظاهر بشرطه فيما فيه جنس الدين وغيره وهذا الذى ذكرته ودل عليه كلامهم بر دعى من زعم ان المستحق هنا الاستقلال بالاخذ ثم استشكل بان الانسان لا يتعاضى البيع والاستيفاء لنفسه الا في مسئلة الظفر والولد مع الطفل وبان

الرافعي ذكر في خاط المغصوب بمثله وقلنا الخاط اهلاك ان الغاصب ان يعطيه من غير الخلو طمع كونه اقرب الى حقه ولعل الفرق ان ذمة الميت خربت وانتقل الحق الى عين التركة بخلاف الغاصب فان العين قد تلفت بالخاط وانتقل الحق الى ذمته فالذمة هنا كالتركة ثم اهو وجه رده انه ليس هنا بيع لان الفرض في مجرد اخذ من التركة وانه يومه نهلا ياتي ناظر مطلقا وليس كذلك لما علمت من تاتيه في بعض الصور وما ماذكره من استحكال ما هنا بمسئلة الخلو والفرق بينهما فسموه مفقودا لعدم تأمل كلامهم هنا ثم وبيانه انها على حد سواء لان الغاصب بالخاط ملك المخلوط وصار وهاجبا حق المالك فلا يصح تصرف (١١٦) الغاصب فيه إلا بعد اعطاء المالك للبذل وحيث هذا كالتركة هنا ملك للوارث

ومسئلة الوالد الخ (قوله وقلنا الخ) أي والحال قد قلنا الخ (قوله أن للغاصب الخ) أي وليس لمالك المغصوب الاستقلال بالاخذ من المخلوط (قوله أن يعطيه) أي المالك (قوله مع كونه) أي المخلوط (قوله ولعل الفرق) أي بين التركة المشتملة على جنس الدين وبين المخلوط (قوله إلى ذمته) أي الغاصب (قوله هنا) أي في مسئلة الغصب (قوله ثم) أي في مسئلة موت المدين (قوله ووجه رده) أي الزاعم (قوله انه ليس هنا) أي في استقلال المستحق بالاخذ وهذا دلل الاشكال الاول (قوله في مجرد اخذ من التركة) أي اخذ الدين من جنسه الذي اشتمل عليه التركة (قوله وانه توهم الخ) أي الزاعم عطف على قوله انه ليس الخ (قوله لا ياتي هنا) أي في مسئلة التركة (قوله في بعض الصور) أي فيما اذا اشتملت التركة على جنس الدين وازاد الوارث اعطاء الدين من غير جنسه مع تأخير غير ضرورة (قوله والفرق الخ) عطف على الاستشكال (قوله وبيانه) أي بيان السهو والصواب (قوله للبذل) أي من المخلوط وغيره (قوله فهذا) أي المخلوط (قوله كالتركة) خبر فهذا (قوله هنا) أي في مسئلة الموت (قوله ملك للوارث الخ) خبر مبتدا محذوف أي فانه إلى التركة ملك للوارث الخ وكان الاخصر الواضح ان يقول بدل وحيث هذا كالتركة الخ كان التركة الخ (قوله فاذا اراد الخ) بيان لجر بان التفصيل في مسئلة الخلط (قوله اعطاه) أي البذل (قوله فان كان البذل الواجب له) لعل الانسب الاخصر فان كان المعطى (قوله في ان كلام من التركة والمخلوط ملك للوارث الخ) لا ينبغي ما في هذا التعبير وكان الاول مع الاختصار في ان كلام من التركة والمخلوط سرهون بما في الذمة أي ذمة الميت المنزل الخ في الاول وذمة الغاصب في الثاني (قوله المنزل الخ) نعت سببي للبنت ونائب فاعله قوله ووارثه (قوله وان قولهم الخ) عطف على ان الخ (قوله دون الازام) مصدر المبني المفعول (قوله استنتجه) أي عدم الفرق (قوله من تكلفه) أي الزاعم (قوله حله) أي الزاعم مفعول التكلف (الاعطاء) أي جواز الاعطاء (من الغير) أي غير التركة والمخلوط (فيهما) أي مستثنى الموت والغصب (قوله على ما الخ) متعلق بالجملة (قوله اذا حصل تأخير) أي في الاعطاء من التركة والمخلوط (قوله كما زعم) من اجل المذكور (قوله ما ذكرته) أي من الاجبار على القبول إذا كان الغير المعطى من الجنس وفورا أي جنس الدين هنا وجنس المخلوط ثم وان امكن الاعطاء من التركة والمخلوط فور (قوله عليها) على قضاء الدين وقضيه وقضى الوديعة (قوله حيثئذ) أي حين وجود الوارث الحائز (قوله اذا لم يوص) بقيد انه إذا أوصى به فهو للوصى اه سم (قوله فهو) أي القضاء (قوله وهذا) أي بالعرض المذكور (قوله الامل) أي الجامع لشروط القضاء (قوله لان ولاية الخ) لتعليل للحصر (قوله لانه لو الميت) لتعليل لهذه العلة (قوله والحاصل) أي حاصل ما يتعلق بالمقام عبارة سم أي في هذا ما تقدم اه (قوله بمسار) أي بالقضاء والقضض (قوله على ما ذكرناه) أي من الغرض المذكور (قوله كونه مستغرقا) أي كون الوارث حائزا اه كرهى (قوله له فيه) أي للوارث في البيع لوفاء (قوله فلو باع له) تفريع على تقييد الاذن بالعرض ارحا أي باع الوارث شيئا من التركة للغيرم اخذا من التعليل (قوله لان ايجابه) أي الوارث (وقبح باطلا) أي لعدم الاذن الصريح (قوله قبوله) أي إذا لم يوص) بقيد انه إذا أوصى به فهو للوصى (قوله والحاصل) أي في هذا وما تقدم (قوله

ومرهونه بالدين فلا يصح تصرفه فيما قبل وفاء الدين وإذا نقرر انهما على حد سواء فما نقرر هنا من التفصيل ياتي ثم فاذا اراد الغاصب اعطاه من غير المخلوط فاقنعنا فان كان البذل الواجب له من جنس المخلوط او من غير جنسه فاتي جميع ما ذكره واطلاق الرافعي ثم الاعطاء من غير المخلوط مفيد بما قاله هنا من التفصيل لما علمت من اتحادهما في ان كلام التركة والمخلوط ملك الوارث والغاصب ومرهون بما في ذمة الميت المنزل له واثاره وبما في ذمة الغاصب فالتعلق بالذمة باق فيهما وزعم خراب ذمة الميت لا يصح هنا لان الاصح ان له ذمة صحيحة وان قولهم ذمة الميت خربت محمول على ان خرابها انما هو بالنسبة للالتزام دون الازام الا ترى انه لو تعدى بحجر ضمن من تردى فيه بعد موته ثم رايت آخر كلام ذلك الزعم انه لا فرق بين

المستثنى من تكلف حله الاعطاء من الغير فيهما على ما اذا حصل تأخير وليس كما زعم بل الحق ما ذكره فتأمله قبول وقضية الماتن بل صريحان للوارث الحائز الاستقلال لقضاء الدين وقض دين الميت ووديعته من غير اذن القاضي اذ لا ولاية له عليها حيثئذ وقولهم إذا لم يوص بقضاء فهو للقاضي مفروض فيما اذا كان في الورثة محجور عليه او غائب وهذا يتقدم اطلاق بعضهم ان المقتول انه لا يباع شيء من التركة إلا باذن القاضي الامل لان ولاية قضاء الدين اليه لانه لو للميت والحاصل ان شرط استقلال الوارث بما مر على ما ذكرناه كونه مستغرقا وقصد البيع للوفاء اذن الغريم له فيه صريحاً فلو باعه له بلا إذن لم يصح فيما يظهر لان ايجابه وقع باطلاق فلم يصح قبوله

ولا ينافيه اغتفار ذلك في الرهن الجعلي على ما يقتضيه كلامهم لانه يحاط هنا أكثر إذ لو أذن الدائن للرهن أن يتصرف في الرهن لنفسه صح ولو أذن للوارث هنا في ذلك لم يصح كما مر ولو زاد الدين على التركة فطلب الوارث أخذها بالقبض ولا شبهة في ماله أي التركة وما للغيريم لا شبهة فيه وقال الغيريم تبايع الزيادة واجب الوارث على الأصح فإن الظاهر والأصل عدم الرغب وللناس غرض في إخمات تركه مورتهم عن إظهارها بالبيع واختار الأذرعى إجابة الغيريم نظر النفع الميت إذ التناهد بغير الرغبات فإن قلت يؤيد (١٧) إجابة الغيريم فيما لو قال الغيريم أنا أخذها

بكل الدين قلت يفرق بأن هنا نفعا محققا للميت وهو سقوط الدين عن ذمته وخلاص نفسه من حبسها بخلاف ذلك فإنها إذا اشتهرت في النداء قد يحصل ذلك وقد لا فاجب الوارث كما تقرر ونقل الزركشي عن الكفاية عن البحر أنه لو تعلق الدين بعين التركة لم يكن للوارث إمسائها وفيه نظر وإطلاقهم أوجه (والصحيح أن تعلق الدين بالتركة لا يمنع الإرث) ولا لورث من أسلم أو عتق قبل قضائه ولم يرث من مات قبل ذلك ولأن تعلق الرهن أو الارش لا يمنع الملك في المرهون والعبد الجاني وقوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين غاية للمقادر لا للقدرة أي لا تعتقدوا أن الثمن من أصل المال وإنما هو بعد الفاضل عن دينك وقضية كونها ملكه إجباره على وضع يده عليها وإن لم تف بالدين ليوفى ما ثبت منه لانه خليفة مورثه ولأن الراهن يجبر على الوفاء من رهنه لا بماك غير عرفان امتنع تاب عنه الحاكم وكلامهم في وارث

قبول الغيريم للإيجاب (قوله ولا ينافيه) أي عدم صحة ذلك البيع (قوله اغتفار ذلك) أي البيع للغيريم بلا إذن (قوله إذ لو أذن الخ) تعليل لا كثرة الاحتياط هنا ولك أن تقول إنما فرق بينهما في هذه الصورة لأن المدرك اقتضاه بخلاف ما استشهد عليه فليقتل اه بصري وقوله لأن المدرك أي رعاية برادة ذمة الميت (قوله كما مر) أي في شرح تعلق المرهون (قوله ولا شبهة في ماله) ينبغي أن يقال وأكانت الشبهة في ماله أخف أو مساوية لها في التركة وما للغيريم وينبغي أن ينظر أيضا لما إذا ظهر رغب اجنبي يكون ماله أطيب من مال الوارث اه سيدمر (قوله وقال الغيريم الخ) عطف على قوله طلب الوارث الخ (قوله أوجب الوارث الخ) هو ما قاله التلهاية والمعنى (قوله فإن الظاهر والأصل الخ) فإن طلب زيادة لم يأخذها الوارث بقيمتها كما صرح به ابن المقرئ هنا بقوله معنى (قوله يؤيد) أي ما اختاره الأذرعى من إجابة الغيريم (قوله سقوط الدين) أي جميع الدين الزائد على التركة (قوله قد يحصل ذلك) أي النفع بظهور رغب بؤائد (قوله ونقل الزركشي الخ) أقره التلهاية والمعنى عبارتهما قال الزركشي ومحل كون ذلك للوارث إذ لم يتعلق الحق بعين التركة فإن تعلق به لم يكن لذلك فليس للوارث إمسائها كل مال القراض وإلزام العامل أخذ نصيبه منه من غيره وكافي الكفاية عن البحر اه قال الرشيدى قوله إذ لم يتعلق الحق الخ أي تعلق ملك بدليل المثال اه وقال عرش قوله أخذ نصيبه منه من غيره هو بوجه بأن العامل يملك حصته من المال فيصير شريكاً للوارث اه (قوله لو تعلق الدين) قضيته ومر عن النهاية والمعنى انقائان كلام البحر فيما يتعلق بعين التركة تعلق ملك الخرج ما تعلق بها تعلق توثيقه بئندفع النظر الآتي (قوله والوارث الخ) عبارة النهاية لانه لو كان باقياً على ملك الميت لوجب أن يرثه من أسلم أو عتق من أقر به قبل قضاء الدين اه (قوله قبل ذلك) أي القضاء (قوله تعلق الرهن) أي بالمرهون الجعلي (أو الارش) أي الجاني (قوله وقوله تعالى الخ) رد لدليل مقابل الصحيح (قوله للمقادر) أي الانصاف من النصف والثمن (قوله لا المقدر) وهو الارش اه كرى (قوله بعد الفاضل من ذنبك) عبارة التلهاية والمعنى من بعد اعطائهم وصية أو إبقاء دين أن كان اه (قوله كونها ملكه) أي كون التركة ملك الوارث (قوله ما ثبت منه) أي من الدين اه كرى عبارة عرش أي ثبت وفاؤه بأن يجب دفعه للمستحق اه (قوله فإن امتنع) أي الوارث من وضع اليد (قوله في ذلك) أي في أنه يجبر الوارث على وضع اليد وينوب الحام عن الممتنع قول المتن (ولا يتعلق الخ) كذا في نسخ الشارح بالواو وهو في النهاية والمعنى بالقاء عبارتهما وإذا كان الدين غير مانع للارث فلا يتعلق الخ قول المتن (فلا يتعلق بزوائد التركة) ظاهره ولو متصلة كاسم فنقوم مزولة ثم سميت فإزاد عن قيمتها مزولة اختص به الورثة ولا ينافي هذا قوله كالكسب لانه مال يؤيد هذا ما يأتي في قوله مر وفصل الحكم الخ لكن عبارة حجج زوائد التركة المنفصلة اتنى ومفهومه أن المنصلة بتعلق بها الدين لكنه ذكر بعد ذلك في الحب إذا انعقد بعد موت المدين ما يقتضى أن الزيادة المنصلة لا تكون رهنًا فتقوم التركة بالزيادة وبدونها كاسبق فليراجع فانه مهم اه عرش (قوله وظاهره) أي ظاهر تعبيرهم بالحادثة بعد المات (قوله أن المراد به) أي بالوات (قوله لما مر) أي في أول الجنازة اه كرى (قوله أو كان الموقوف الخ) عطف على قوله كان الموجب (قوله واقعا) راجع لكل من الموقوف والموقوف عليه والأفراد نظرا لظاهر العطف باو (قوله ويلحق بذلك) أو تابت (خرج ما إذا مات قبل تبايعها لكن يؤخذ من قوله الآتي لم يتعلق الغرام بهما الخ هنا تركة الا

عامل المساقاة ظاهر في ذلك (ولا يتعلق) الدين (بؤائد التركة) المنفصلة الحادثة بعد المات كذا عبروا به وظاهره أن ما حدث مع المات تركه يظهر أن المراد به آخر الزموق لأن الأصل بقاء ملك الميت حتى يتحقق النافل ولا يتحقق إلا بتمام خروج الروح ولأن لشخص البصر لما مر أنه بعد خروجهما وأنه أنار بقايا حارثها الغيرية ولنا تجد المذبح يتحر كره كشد كالكسب والنتاج بأن كان الموجب للأجرة كالصنعة من عبيد التركة مثلا أو كان الموقوف بالحل من أمة أو بهيمة من التركة واقعا بعد المات ويلحق بذلك ما لو مات عن زرع

طول السنبلة منه ذراع فطالت بعد الموت ذراعا آخر فخذ الذراع للوارث لانه زيادة متميزة فكانت كالمنفصلة وأما الحب المتعدد بعد ذلك فليأتى حكمه يدل على أن تلك الزيادة المتميزة في الطول لها اعتبار قول المتولي وغيره في أصول نحو البطيخ أن يبعث بشرط قاع فبى كاصلها للشترى أو بشرط قطع فبى للبائع وأما لو مات عن نحو نخل وقدر برز طلع أو نحو كالتور أو علقته بالخل قبل الموت أو معه وجد تابر أم لا فالنخلة والخل تركة فيتمتع به الدين بناء على الأصح أن الخل يعلم وإذ اثبت هذا في الخل ثبت في نحو الطلع المذكور بالأولى ومنه اسباب الزرع فإن وقع بعد الموت فإزجيحه الوارث أو معه أو قبله فتركه (١٨) ثم ما حكم بأنه للوارث وتعدرت قسمته ويجهل عدم رتبته مثلا يظن وضه وحصاده وما لا

أى بما ذكر من الروايات المنفصلة (قوله طول السنبلة منه ذراع الخ) لا يخفى ما في هذا التمثيل (قوله فهذا الذراع للوارث) وفاقاللتناية (قوله بعد ذلك) أى الموت (قوله لها اعتبار جملة) خبران (قوله قول المتولي الخ) فاعل يدل لكن في دلالة تامل (قوله أن يبعث الخ) و(قوله فبى) أى الأصول (قوله كاصلها) أى كدروق الأصول إذا اصل المراد به هنا العرق مفرد مضاف فيعم ولذا انت فيه خبره في قوله الاتى فبى للبائع (قوله ولو مات الخ) كذا في النسخ عطفًا على قوله مالو مات عن زرع الخ وينافض مفاد هذا العطف من الإلحاق قوله الاتى فالنخلة والخل تركة الخ لعل أمه وأمالو مات الخ عطفًا على وأما الحب الخ ونسقت الالف من القلم (قوله أو علقته الخ) عطف على مات عن نحو نخل (قوله وجد تابر أم لا) كان الأولى تقديمه على قوله أو علقته الخ (قوله فالنخلة الخ) لكن ينبغي أن يقال نحو مالو الوارث أخذ ما في مسئلة الزرع قال سم على منهج ولوبذر راضا ومات والبذر مستبر بالارض لم يبرز منه شيء ثم ثبت وبرز بعد الموت قال مر يكون جميع ما برز بنياه للوارث لأن التركة هى البذر وهو باسنة في الارض كالنصف وما برز منه ليس عينه بل غيره لكنه متولد وناسى منه كقائه وأظن أن ذلك بحث منه لا نقل فيه فليتأمل وليراجع انتهى أى فانه قد يقال أن البذر حال استتاره كالخل وهو للوارث مطلقا عرش قوله للوارث مطلقا صوابه كبقضيه سياقه تركة مطلقا (قوله فيعتاق به) أى بكل من الثمرة الخ (قوله) وإذ اثبت هذا أى يكون تركة ومتعلقا بالدين (قوله بالأولى) أى لظهور نحو الطلع المذكور دون الخل (قوله ومثله) أى مثل الخل المار (قوله اسباب الزرع) بكسر الهمزة وفي القاموس اسباب الزرع خرجت سبوا لتمام (قوله ثم ما حكم الخ) أى من الخل والحب (قوله وكالتور) يعنى الحادث قبل الموت أو معه ثم زاد نحوه بعده كإبر عن عرش وإلا فالنخلة الحادث بعده كله للوارث (قوله يقومان) أى السنان والشعر (قوله الأقرب الثاني) أقره التنايه أيضا وقال عرش أى فإخذ الوارث السنان وما زاد على ما كان موجودا من السابق وقت الموت اه (قال) أى الأذرى وكذا ضمير توقفه وخبر كلامه أنه الخ (قوله للوارث) خبر بعضها والجملة خبران (قوله وما قبله تركة) عطف على قوله بعضها الخ (قوله فالحب للوارث) وفاقاللتنايه (قوله وهو إنما يبرز) أى الحب (قوله أولى منه) أى بأن يكون مرهونا (قوله من نخيل الخ) متعلق بحدث (قوله هنا) أى فى الزهن الشرعى (قوله ثم) أى فى الرهن الجعلى (قوله من نحو سمسف الخ) بيان لما حدث (قوله غير مرهون) خبر ما حدث الخ (قوله اعتيد الخ) أى سواء اعتيد الخ (قوله قطع ذلك) أى ما حدث الخ ونحو سمسف الخ (قياس ما هنا الخ) أى المذكور بقوله سابقاى والموت هنا كالعقد (قوله أن الذى عليه الخ) مفعول بنافى وفاعله قياس الخ ويجوز العكس (قوله ثم) أى الرهن الجعلى (قوله أن المقارن الخ) خبر أن الذى الخ (قوله بما ذكر) أى من نحو السمسف الخ (قوله أيضا) أى الحادث بعد العقد (قوله وقد ذكر ثم الخ) الواو حالية (قوله هنا الخ) أى فى الرهن الشرعى (قوله أنه) أى نظيره هو المقارن للوث والحادث معه (قوله ليس ذلك) أى ما جرى عليه الجمع (قوله أسأ

بتعذرفيه ذلك كالتامل من السنانبل وكالتور الذى لم يؤبر يقومان بعد الموت وقبله فما خص الزائد للوارث وما عداه تركة هذا ما يظهر من متفرقات كلامهم ثم رايات الأذرى قال لو مات عن زرع لم يسئبل فهل الحب تركة وللورثة الأقرب الثاني وهو موافق لقولى فإزجيحه الوارث الخ قال بل يبرزت السنانبل فأت ثم صارت حبا فهذا موضع تامل اه وسبب توقفه كإبر ظاهر ما اشعر به كلامه انه متوقف فى السنانبل نفسها هل هى تركة لوجودها قبل الموت أولا لأن المقصود منها وهو الحب إنما وجد بعد الموت أما على ما قدمته أن السنبلة بعضها الذى طال بعد الموت للوارث وما قبله تركة فالحب للوارث لانه لم يبرز إلا بعد الموت ولا نظر للسنانبل لأن كلاما للميت والوارث ملك بعضها فتعارض

ما زاد بالتأخير بعد الموت (قوله يبعث بشرط قطع) ظاهره وإن لم يروا فيه نظر

وتساقطوا حينئذ تعين أن المدا على البروز كافى الطالع وهو إنما يبرز بعد الموت فليزجه الوارث فتأمل ذلك (الخ) كلفانه مهم ثم رأيت ما يؤيد ما ذكرته بل يصرح به وهو قولهم ما قارن عقد الرهن من نحو طلع وحمل مرهون بناء على الأصح أن الخل يعلم والطلع أولى منه لظهور مو قولهم ما حدث بعد عقد الرهن من نخيل مرهونة أى والموت هنا كالعقد ثم من نحو سمسف وعاد طلع وليف وأصول سمسف وأولاد ثبت من عروق النخلة جنبها غير مرهون اعتيد قطع ذلك كل سنة أم لا وقول ابن الرفعة فى ورق يترك الى أن يفسطوى جريدا أعصان غير مقصودة أنهما مرهونة مردودة فإن قلت بنافى قياس ما هنا على الرهن الجعلى أن الذى عليه جمع مقدم من ثم أن المقارن للعقد ما ذكر غير مرهون أيضا وقد ذكرتم أنها مرهون قلت ليس ذلك متفقا عليه فقد قال المتولى ثم بنظر ما قلناه هنا أنها مرهونة وبسليم

أن المعتمد الأول يفرق بما أشرت إليه اتفاق الأصل بقاء ملك الميت فاستصحبناه على ما وجد قبل تمام خروج روحه والأصل هنا بقاء ملك الراهن من غير تعلق به حتى يتحقق وجود العقد الموجب لتعلق الحق به ولا يتحقق ذلك إلا قبلا جديدا بعد العقد لا معه وذكرنا ثم إن الحل إذا كان غير مرهون لم تضع أمه قبل الوضع بغير رضا الراهن لتعذر توزيع الثمن وتباع نخلة (١١٩) سره وتحدث طلعا بعد الرهن دخل طلعا

في البيع أم لا وفيها إذا أراد بيع ما أحدث طلعا استثناه عند بيعها وإن صح معها كما تقرر أم لا وهو يؤيد بعض ما ذكرته في البيع وفي زيادة المبيع إذا رد بنحو عيب تفصيل يأتي كثير منه هنا كما يعلم بالتأمل الصادق ومنه قولهم وطلع وثمرة حادثان بعد عقد الشراء للبشرى كالخلف الحادث حينئذ بخلاف الصوف عند الشيخين لأنه لما اتصل باللحم أشبه السفن والنايت عند المشتري من أصول ما لا يدخل في البيع كالكرات للبشرى لأن الحادث منها ليس تبعا

للارض والبيض كالخلف وإنما اطلت هنا لأن لم أر من نهى عن شيء من ذلك مع مسيس الحاجة إليه فعتين اعمسان النظر في كلامهم الذي استنبطت منه ما ذكرته هنا فانه نفيس مهم (فرع) ما تبضه أحد الورثة من دين مورثه يشاركه فيه البقية نعم لو أحال وارث على حصته من دين مورثه فقبضها المحتال فلا يشاركه أحد فيها لأنه قبضها عن الحوالة لا الارث وباتي قبيل الوكالة ماله تعلق

الخ بيان للنظر والضمير (أما) السعف ووطع وعلف الخ المقارنة للعقد والحادث معه (قوله) إن المعتمد الخ وفاقا للنهية والمعنى (الأي) (قوله) الأول (أي) أن المقارن للعقد غير مرهون (قوله) انفا (أي) في شرح ولا يتعلق بزوائد الزكاة (قوله) والأصل هنا الخ (أي) في الرهن الجمعي قضية ضميمته أنه عطف على قوله الأصل بقاء الخ فهو من جملة ما أشار إليه اتفاقا وليس كذلك فكان لا ولي أن يقول بفرق بان الأصل ثم كما أشرت إليه اتفاقا بملك الخ (قوله) الأفياء وجد بعد الخ (أي) النسب إلا بعد تمام العقد لا معه (قوله) وذكرنا الخ ابتداء كلاما مذكرا له لتأنيده بعض ما ذكره كما صرح به أم لا كرى ويظهر أنه عطف على قوله لا ادعى قال الخ أي ثم رأيت ذكرنا الخ (قوله) إذا كان غير مرهون كان حدث بعد العقد (قوله) وتباع الخ (قوله) كقوله وفيها إذا أراد الخ عطف على قوله أن الحل الخ (قوله) دخل طلعا في البيع (أي) بيع النخلة المطلق بأن لم يؤبر طلعا (قوله) أم لا (أي) بأن يؤبر طلعا (قوله) أراد بيع ما أحدث طلعا (أي) وحده بدون طلعا (قوله) وإن صح بيعها (أي) مع طلعا (قوله) كما تقرر (أي) بقوله دخل طلعا في البيع أم لا (قوله) انتهى (أي) ما ذكره ثم (قوله) بعض ما ذكرته الخ (أي) يعني قوله ثم ما حكم بأنه للوارث الخ أم لا كرى (قوله) وفي زيادة المبيع خبر مقدم لقوله تفصيل الخ (قوله) ومنه (أي) من التفصيل (قوله) بعد عقد الشراء الخ (أي) والموت هنا كالعقد ثم (قوله) حيثن (أي) حين إذ تحقق وجود العقد وكان الا وضحي بعده (قوله) والنايت الخ (قوله) كقوله (الأي) والبيض كالخلف عطف على قوله وطلع وثمرته الخ (قوله) من أصول الخ (قوله) متعلق بالنايت (قوله) مالا يدخل الخ (أي) إلا يؤخذ دفعة واحدة (قوله) في البيع (أي) بيع الارض المطلق (قوله) والبيض كالخ (أي) فقيه التفصيل السابق (قوله) ما ذكرته هنا (أي) يعني قوله ويلحق بذلك إلى قوله هذا ما يظهر الخ (قوله) فانه الخ (أي) كلامهم الذي استنبطت الخ يحتمل أن مرجع الضمير قوله ما ذكرته هنا (قوله) فرع (أي) إلى قوله ويأتي في النهاية

(كتاب النفائس)

(قوله) هو لغة إلى المتن في المعنى (أي) لأنه عبر بالمفاس بدل المدين (الأي) وكذا في النهاية (أي) قوله والمفاس الخ (قوله) (الأي) إشارة إلى المعبرات الآتية وفي اعتبار اللغة لذلك نظر واضح (الأي) براد أن ذلك بمصادقانه لغة أم سم ولعل لذلك النظر عدل النهاية والمعنى إلى ما مر عنهما (قوله) (أي) هي أحسن (الأي) وال (أي) بالنسبة لذاتها فإن النحاس بالنسبة للذهب والفضة خدس وباعتبار عدم الرغبة فيها للعاملة والأدخار أم عرش (قوله) ونفسه (أي) ثمن ماله (قوله) (الأي) (الأي) والقرينة عليه بقية الحديث وهي ثم بيعته إلى العين وقال له لعل الله يجركم ويؤدى دينك فلم يزل بالعين حتى توفي النبي صلى الله عليه وسلم أم عرش (قوله) أو دين (أي) عبارة النهاية والمعنى ولدين في كلامه مثال إذ الدين الواحد إذا زاد على المال كاف وكذا لفظ الغرماء أم قول المتن (ديون) (أي) ولو كانت منافع أم سم على منجع من مر وصورة ذلك أن يلزم ذمته حل جماعة إلى مكة مثلا أم عرش (قوله) لازمة (أي) إلى قوله ويؤخذ في النهاية والمعنى (الأي) قوله وهذه إلى المتن (أي) قوله دين الله إلى دين غير لازم (قوله) إن كان فوريا (أي) أطلق الاستوى أنه لا حرج بدين الله واعتمد صاحب الروض نعم لو لم تمت الزكاة

(كتاب النفائس)

(قوله) (الأي) إشارة إلى المعبرات الآتية وفي اعتبار اللغة لذلك نظر واضح (الأي) براد أن ذلك بمصادقانه لغة (قوله) المعسر (أي) قد اعتبر ما اقتضاه تفسير النفائس (قوله) إن كان فوريا (أي) أطلق الاستوى أنه لا حرج بدين

هذا فراجمه (كتاب النفائس) هو لغة النداء على المدين (الأي) وشبهه بصفة الإفلاس المأخوذ من الفلوس التي هي أحسن الأموال وشرعا حجر الحاكم على المدين بشروطه الآتية وصح أنه صلى الله عليه وسلم حجر على معاذ في ماله وباعه في دينه وقسمه بين غرمائه فاصحابهم خمسة أسباع حقوقهم فقال لهم صلى الله عليه وسلم ليس لك أي إلا أن الإذ لك والمفلس لغة المعسر وشرعا من لا يفي ماله بدينه كما قال ذا كرا حكمة (من عليه) دين أو (ديون) لله تعالى أن كان فوريا أو لادى (حالة) لازمة (زائدة على ماله) الذي يتيسر الاداء منه ولو دينا حالا

وانحصر مستحقها فلا يبعد الحجر حيث ندم على حج ولعل مراده بالانحصر كونهم ثلاثة فاقبل على ما يأتي للشارح
 مر في او اخر قسم الصدقات، يؤخذ من كلام سم المذكور انه لو كان المنذور له معيناً حجراً له ايضاً اه ع
 عبارة النهاية والمغني فلا حجر بدين الله تعالى ولو فورى كما قاله الاسنوي خلافاً لبعض المتأخرين اه قول
 المتن (زائدة) اي وان قلت الزيادة اه ع (قوله على ملي مقرر) لا بد من تقييده بكونه حاضراً كما قاله مر
 اه سم قال ع وشي ان مثل حضوره مالمال ممكن الرفع للقاضي واستيفاء الدين من ماله الحاضر في غيبته
 اه (قوله بخلاف نحو منفعة) وان كان متعدياً من تحصيل اجرتها اعتبر كقائه بعض المتأخرين نهاية ومعنى
 قال ع قوله من تحصيل اجرتها اي حالاً بالان يمكن اجارته مادامه طويلاً لا يظهر نقص بسبب تعجيل الاجرة الى
 حد لا يتنافى به الناس ولا فرق في المنافع بين المملوكة والموقوفة ويذهب ان مثل المنافع التي يتيسر تحصيل
 اجرتها احوالاً وظائفاً والجامكية التي اعتيد النزول عنها بغرض فيعتبر العوض الذي يرغب بمثله فيها عادة
 ويضم لماله الموجود فان زاد دينه على مجموع ذلك حجر عليه والا فلا اه ع (قوله ومغضوب) الا اذا
 اقتدر على انزاعه مر اه سم (قوله وغائب) أطلقوه (قوله ودين) دخل فيه المؤجل اه سم وفي البيهقي
 ويظهر انه اي الغائب مالا يتيسر الاداء منه في الحال وهو ان يكون في مسافة القصر اه (قوله عليها) اي المتفعة
 وما عطف عليه كرى (قوله فباعه) اي بنحو انساب واصطباد (قوله تبعاً) اي للوجود اه نهاية
 (قوله لا استقلالاً) عبارة النهاية والمغني وما جاز تبعاً لا يجوز قصداً اه (قوله على ماله الخ) عبارة النهاية والمغني
 على من ماله مرهون اه (قوله باذن المهرن) اولئك الذين اه نهاية (قوله وبهذه الخ) اي بالقاعدة الثانية
 دون الاولى لا متناع تصرفه فيها باذن الدائن بدون هذا الحجر احتياطاً للبيت لا احتمال دين كعلم ما تقدم في
 الفصل السابق في شرح قوله تعلقه بالمرهون اه سم (قوله ما مرقى التركة الخ) اي من عدم تعلق الدين بها
 (قوله من الحاكم) اي دون غيره نهاية ومعنى قال ع وشي قوله غيره اي المحكم والمصلح وسيد العبد
 المأذون كما يأتي لكن نقل سم على حج عن شرح العباب ان مثل الحاكم المحكم واطلاق الشارح مر بخلافه
 اه (قوله او ولي المحجور الخ) الاولى الواو عبارة النهاية والمغني ولو تنوابعهم كما وليائهم اه (قوله الخبر
 المذكور) فيه انه ليس في الخبر المذكور اشتراط السؤال عبارة النهاية والمغني لان الحجر لحقهم وفي النهاية
 ان الحجر كان على معاذ بسؤال الغرامة اه (قوله وكذا لا يخص الخ) وكذا لا يتصرف فيه فيضيع حق
 الجميع نهاية ومعنى (قوله غير فوري) وكذا فوري اذا لم يطالب به من معين سم ونهاية ومعنى (قوله

على ملي مقرر أو عليه به
 بينة بخلاف نحو منفعة
 ومغضوب وغائب ودين
 ليس كذلك فلا تعتبر زيادة
 الدين عليها الا بمثله لعدم
 وانهم قوله على ماله ان اذا
 لم يكن له مال لا حجر عليه
 ويبحث الرافعي الحجر عليه
 منعاه من التصرف فيما
 عساه يحدث مرود بان
 الاصح ان الحجر انما هو على
 ماله دون نفسه وما يحدث
 انما يدخل تبعاً لا استقلالاً
 ويبحث ابن الرقعة انه لا حجر
 على ماله المرهون لانه لا فائدة
 له ورويه بان له فوائد كنع
 تصرفه فيه بان المهرن
 وفيما عساه يحدث بنحو
 اصطباد وبهذه فارق ما مر
 في التركة المرهونة في الحياة
 لان ما يحدث منها ملك الورثة
 فلا فائدة للحجر فيها مادام
 الرهن متعلقاً بها (بحجر
 عليه) من الحاكم لا يفت
 حجره وكذا منعت من
 التصرف على الاوجه وجوبا
 في ماله ان استقلالاً والافعل
 وليه في مال المولى (بسؤال
 الغرامة) او ولي المحجور
 منهم للخبر المذكور ولثلا
 يخص بعضهم بالقول فينصرف
 القابون (ولا حجر) بدين الله
 تعالى غير فوري كذا
 مطلق وكفارة لم يعص
 بسبها ولا بد من غير لازم

الله واعتمد صاحب الروض نعم لولم ت الزكاة الذمة وانحصر مستحقها فلا يبعد الحجر حيث ندم (قوله على ملي
 مرق الخ) اي كما قاله الاسنوي ولا بد من تقييد ذلك بما اذا كان المدين حاضراً كما قاله ايضاً مر (قوله بخلاف
 نحو منفعة) يذهب اعتبار الزيادة على المنفعة اذا تيسر التحصيل منها بالاجارة كما قاله بعض المتأخرين وعلى
 المغضوب اذا قدر على انزاعه مر نعم قد يخالف الاول ما سياتي انه بوجوبه ولدوه الارض الموقوفة عليه
 مرة بعد اخرى الى البراءة فان الاسنوي يذهب على انصرفه عن ان ملك المتفعة لا يمنع الحجر وان كان معه ما عندا
 على الدين الا ان يخص هذا البحث بما اذا تيسر التحصيل في الحال فليتأمل (قوله وغائب) أطلقوه وقوله او
 دين دخل فيه المؤجل (قوله مرود بان الاصح الخ) وجهه مر بمر بما لا او، فيرد عليه ان الحجر المنع فان
 ار يدع الماه فهو غير معقول ومنع المدين من التصرف في المال فالرافعي لم يخالف في ذلك واما الثاني فورا
 المسئلة فلا يصح الرد به فليتأمل (قوله لا استقلالاً) فيه ان هذا اول المسئلة (قوله وبهذه) اي وبهذه الفائدة
 دون الاولى لا متناع تصرفه فيها باذن الدائن بدون هذا الحجر احتياطاً للبيت لا احتمال دين اخر كما علم ما تقدم
 في الفصل السابق في شرح قوله تعلقه بالمرهون (قوله من الحاكم) وكذا من المحكم كما بينه في شرح العباب
 (قوله او ولي المحجور) فان لم يطلب الى الحجر جاز للحاكم الحجر ويجب كذا في شرح الارشاد للشارح وسياتي
 هنا التصريح بوجوبه وهذا وجه قضيته انه لا اثر للولي لوجوب الحجر طلب ولم يطلب وهذا قضية قول
 الروض ان الخمسة الغرامة او كان لغير رشيد قال في شرحه وكذا المسئلة ووجه عامة كالفقرام (قوله غير فوري)

كالكتابة ولا (بالمؤجل) اذ لمطالبة بذلك مطلقا وحالا (وإذ أحجر) عليه (بحال لم يحل المؤجل في الاظهر) لبقاء الذمة بها لحالها به فارق الموت ومثله الاسترقاق للجنون على الاصح من تناقض اللصنف فيه ولا الردة الا ان اتصلت بالموت ويؤخذ مما تقرر في الحلول به ان من استاجر محلا باجرة مؤجلة ومات قبل حلولها وقبل استيفاء المنفعة حلت بالموت كما فتي به شيخ (١٣١) الاسلام الشرف المتناوى واما افتاء

الشارح بعدم حلولها نظرا الى انه هائل يستوف المقابل بخلاف بقية صور الحلول بالموت فردود ما تقرر ان سبب الحلول بالموت خراب الذمة وهو موجود هنا وبقول البلقيني محل الديون المؤجلة بموت المدين الا في صورة علي مروج وبقول الزركشي الا في ثلاث صور مسلم تحمل عنه بيت المال فوات لا يحل على بيت المال وثنين على مروج والاستثناء معيار العموم وفي فتاوى البلقيني ما يصرح بذلك وسأذكره آخر الاجارة وبانه قد يحل والاستيفاء للمقابل في مسائل كثيرة كحلول دين الضامن بموت ودين الصداق بموت الزوج قبل وطئه (ولو كانت الديون بقدر المال فان كان كسوبا ينق من كسبه فلا حرج) لعدم الحاجة اليه بل يلزمه الحاكم بقضاء الدين فان امتنع تولى بيع ماله او اكرهه بالضرب والحبس الى ان يبيعه ويكرر ضربه لكن يمحى في كل مرة حتى يبرأ من الم الاولى لتلاؤدى الى قتله خلافا لما اطلال به السبكي ومن تبعه (وإن لم

كالكتابة) وما الحق به من ديون المعاملة التي على المكاتب السيدة نهاية ومغنى وكالمثل في مدة خيار المشتري فلا حرج به لا استيفاء الزوم وان تعدى الحجر اليه لو حجر بغيره وكشرطه المشتري شرطه للبايع ولو لم يلا حرج به لانتهاء الدين عرش (قوله مطلقا) راجع لما في الشرح (قوله او حالا) راجع لما في المتن قول المتن (لم يحل المؤجل الخ) وإذا بيعت اموال المفلس لم يدخر منها شيء للمؤجل فان حل قبل القسمة التحق بالحال اه نهاية (قوله وبه) اي بقاء الذمة فارق الموت (فان المؤجل يحل به) (قوله ومثله) اي الموت كرى (قوله الاسترقاق) اي الحجر في اه نهاية (قوله) لان اتصلت الخ قضيت ان الحلول حينئذ بالردة سم حج اقول وهو كذلك وتظهر فائدته فيما لو تصرف الحاكم بعد الردة باداء ماله لبعض الغرامه فاذا مات تبيين بطلان تصرفه لثنين حاول لدين بنفس الردة فلا تصح قسمة امواله على غير ارباب الديون المؤجلة لثنين انها صارت حالة فيقسم المال بينه وبين غيره اه عرش (قوله في الحلول به) اي في سبب الحلول بالموت على حذف المضاف (قوله حلت بالموت كما فتي به الخ) افره عرش وسلمان (قوله وبقول البلقيني الخ) و (قوله وبقول الزركشي الخ) و (قوله وبانه قد يحل الخ) عطف على قوله بما تقرر (قوله وفي فتاوى البلقيني) خبر مقدم لقوله ما يصرح الخ (قوله بذلك) اي بحلول الاجرة بالموت اه كرى (قوله قد يحل) اي الدين بالموت و (قوله في مسائل الخ) متعلق بيجل اه كرى (قوله لعدم الحاجة الى قوله السابق في النهاية والمغنى الا قوله ويكرر الى المتن (قوله بالضرب) قال في شرح الروض ران زاد مجموعه على الحدو حاصل ما في شرح الروض تعين تقديم الحبس اذا طلبة الغريم او لا عبارته فان لم ينزجر بالحبس اي الذي طلبه الغريم وراى الحاكم ضربه او غيره فعل ذلك وان زاد مجموعه على الحد انتهى اه سم على حج اقول وإنما جازت الزيادة على الحد هنا لانه بامتاعه يعد صائلا ودفع الصائل لا يتقيد بعدد اه عرش (قوله ويكرر ضربه) اي ولا ضمان عليه اذا مات بسبب ذلك كما يؤخذ من اطلاقه اه عرش (قوله لما اطلال به السبكي الخ) اي ما حاصله انه يعاقب حتى يؤدى او يموت اه سم (قوله لو طلبه الغرماء) اي طلبوا الحجر في الدين المساوى الخ اه كرى (قوله فان التمس الخ) اي عند الامتناع من البيع اه عرش (قوله انتهى) اي قول الاسنوى وكذا ضمير اعترضه (قوله ثم) اي في الكلام على

وكذا فوري اذ لمطالبة به من معين (قوله كالكتابة) انظر دين المعاملة للسيد على المكاتب (قول المصنف لم يحل المؤجل في) في الروض وبيع مال المفلس ولو ما اشتراه مؤجلا ويقسم اي ثمنه على اصحاب الحال ولا يدخر شيء للمؤجل ولا يستدام له الحجر فلو لم يقسم حتى حل التحق بالحال ورجع بالعين (قوله وبه فارق الموت) فان المؤجل يحل به (قوله لان اتصلت) قضيت ان الحلول حينئذ بالردة (قوله كحلول دين الضامن) قد يفرق بان لزوم الدين للضامن لم يحل في مقابلة شيء على المضمون عنه وإنما لزوم مثله للمضمون عنه حكمه كرتب على الضمان وان الشرع جعل موت الزوج بمنزله وطئه ولا كذلك الاجرة (قوله بالضرب) قال في شرح الروض وإن زاد مجموعه على الحدو حاصل ما في شرح الروض تعين تقديم الحبس اذا طلبة الغريم او لا عبارته فان لم ينزجر بالحبس اي الذي طلبه الغريم وراى الحاكم ضربه او غيره فعل ذلك وان زاد مجموعه على الحدو لا يعززه ثانيا حتى يبرأ من الاول اه (قوله من الم الاولى) سيا في شرح قول المصنف ولو عذروا ووال الخ قول الشارح ماناه امامه اذ بان توجه عليه حق امتنع من ادائه مع القدرة عليه لا طريق لتوصل ماله الا عقابه فيعاقب حتى يؤدى او يموت عل ما قاله السبكي واطال فيه اه فكانه اشار بقوله هنا خلافا لما

(١٦) - شراواي وابن قاسم - خامس) يكن كسوبا وكانت نفقته من ماله فكذلك لا حرج (في الاصح) لتسكنهم من مطالبته حالا نعم لو طلبه الغرماء في المساوى او الناقص بعد امتناعه اجابو السكنه ليس حرجا فليس بل من الحجر الغريب السابق قبيل التولية كذا وقع في شرح المنهج لشحنوا كانه اخذه من قول الاسنوى فان التمس الغرماء الحجر عليه حرج في اظهر الوجهين وإن زاد ماله على دينه كذا ذكره الرافعي في الكلام على الحبس راعاه خوف اتلافه ماله اه لكن اعترضه المنكوت بان الذي قاله هم اطلاق لا غير قال

الحبس اه كرى (قوله ثم قال) اى المنكث (فليحمل) اى اطلاقهما وينافى ذلك الحل قوله وإن زاد ماله الخ إلا أن يكون هذا من تصرف الاسنوى لا من كلامهما اهم (قوله انتهى) اى كلام المنكث (قوله يحمل الاول) اى جواز الحجر ع وش وافر الذابية والمغنى ما مر عن الاسنوى وقال ع ش ظاهر دم اى ما مر عن الاسنوى انه لا فرق فى ذلك اى جواز الحجر بين دين المعاملة والاغلاق اه (قوله والثاني) اى قول المنكث بعدم الجواز ع ش (قوله نحو اتلاف) اى دينه على حذف المضاف (قوله من الغرام) الى قوله ويؤخذ فى النهاية وكذا فى المغنى لا قول ان كان امينا الخ (قوله من الغرام) اى ولو بنواهم معنى ونهاية (قوله) اصحاب (نظر) اى رشد كرى (قوله) لى محجور) ينبغى اوله يكن له ولي اهم (قوله نعم الخ) عبارة النهاية فان كان الدين لمحجور عليه ولم يسأل وليه وجب على الحاكم الحجر من غير سؤال لانه ناظر لمصلحته ومثله ما لو كان لمسجدا ولجة عامة كالقفر او كالمسلمين فيمن مات ورثوه له مال على مفلس والدين بما يحجر به كما مر اه قوله م ر ومثله الخ سم مثله قال ع ش قوله لم يسأل وليه الخ اى وظن منه تقصير فى عدم الطلب والاجاز كذا نقله سم على منبه عن الشارح م ر وقوله ومثله ما لو كان اى الدين لمسجد كان ملك المسجد مكانا واستولى عليه المفلس فيجهدت عليه اجرته او نحوها اه (قوله لدين غائب) بالاضافة (قوله ان كان) اى المدين اه سم (قوله ملى) تمت الثقة (قوله وعرضه على الحاكم) قضيته له ليس له البحث عن ديون الغائبين ليستوفى وقضية التعليل بخوف الضياع خلافا فيبحث عنه ويقبضه اه ع ش (قوله لومه) اطال الشارح فى باب القضاء على الغائب الكلام فى قبض دين الغائب بغير عرض المدين ونقل فيه تناقضا فى كلام الشيخين ثم قال والمضى يتجه ان ما غلب على الظن فواته على مالكة مفلس او فسق يجب اخذه عينا كان او دينا وكذا لو طلب من العين عنده قبضها بالسفر او نحوه وما لا يجوز فى العين لا الدين والسكلام فى قاض امين قال الزركشى وقد اطلق الاصحاب انه يلزم الحاكم قبض دين حاضر متع من قبوله بلا عذر وقياسه فى الغائب مثله ولو مات الغائب وورثه محجور وليه القاضى لومه قبض وطلب جميع ماله من عين ودين اه (قوله ان كان امينا) قال فى شرح الوض قال به رهن بقبضه الحاكم اى بالقييد المذكور بان يكون امينا اهم (قوله انه يحجر عليه) هل هو على اطلاقه او بقرض زيادة الدين على المال سيد عمر اقول قضية السياق والتعليل انه على اطلاقه اى فيكون من الحجر الغريب رب الله اعلم (قوله على غريم مفلس) بالاضافة سم اى مدينه كرى (قوله محجور عليه ميت) كل منهما نعت لمفلس (قوله من غير التماس) اى من غراماته اه كرى اى او ورثته (قوله وحى الخ) عطف على ميت (قوله التمس غرامه) اى الحى مع انهم ليسوا غراما المدين الذى يراد الحجر عليه اهم (قوله وعليه) اطال به السبكي النخالى خلافة هذا المذكور هنا عن السبكي (قوله فليحمل) هذا الحل ينافية قوله وإن زاد ماله الخ إلا أن يكون هذا من تصرف الاسنوى لا من كلامهما (قوله لى محجور) ينبغى اوله يكن له ولي (قوله فعله الحاكم وجوبا) ومثله ما لو كان لمسجدا ولجة عامة كالقفر او كالمسلمين فيمن مات وورثوه له مال على مفلس والدين بما يحجر به كما مر وقد احرز عنه بقوله بسؤال الغرام (قوله نعم ان كان) اى المدين غير ثقة وملى ع رضه على الحاكم النخاط الشارح فى باب القضاء على الغائب للكلام فى قبض دين الغائب بغير عرض المدين ونقل فيه تناقضا فى كلام الشيخين ثم قال والذى يتجه ان ما غلب على الظن فواته على مالكة مفلس او حجير او فسق يجب اخذه عينا كان او دينا وكذا لو طلب من العين عنده قبضها بالسفر او نحوه وما لا يجوز فى العين لا الدين والكلام فى قاض امين كاعلم ما مر فى الوديعة قال الزركشى وقد اطلق الاصحاب انه يلزم الحاكم قبض دين حاضر متع من قبوله بلا عذر وقياسه فى الغائب مثله ولو مات الغائب وورثه محجور وليه القاضى لومه قبض وطلب جميع ماله من عين ودين اه (قوله ان كان امينا) قال فى شرح الوض قال أى فى المهمات وكلام الشافعى فى الام بدل على ان الدين اذا كان به رهن بقبضه الحاكم اى بالقييد المذكور

فليحمل على ما اذا زاد الدين اه وأقول يجمع بحمل الاول على ما اذا كان الدين نحو ثمن إذ قضية كلامهم فى مبحث الحجر الغرب اختصاصه بذلك صونا للمعاملات عن ان تكون سببا لضياع الاموال والثناؤ على ما اذا كان نحو اتلاف اذ قضية كلامهم انه لا حجر فى الناقص والمساوى غريبا ولا غيره (ولو لا يحجر) عليه (بغير طلب) من الغرام لانه لمصلحةهم وهم اصحاب نظر نعم لو ترك لى المحجور السؤال فعله الحاكم رجوا بانظر المصلحة المحجور ولا يحجر لدين غائب رشيد لا طلب كالاستوفى دينه نعم ان كان غير ثقة ملى وعرضه على الحاكم لومه قبضه ان كان امينا والا حرم كما هو ظاهر ويؤخذ من لزوم قبضه لانه يحجر عليه حتى يقبض منه لثلا بضعه قبل تيسر القبض منه وباحتمل خلافا ويبحث شارح جواز الحجر على غريم مفلس محجور عليه ميت من غير التماس نظر لمصلحته او حى التمس غرامه وان لم يتمس هو وعليه مع ما فيه لا ينافية قولهم لا يختلف

غير مفسس نكل وميت نكل وارثه ولا يدعى ابتداء لان ما نحن فيه امر تابع وهو يغتفر فيه ما لا يغتفر في المقصود من الحلف وابتداء الدعوى
(فلو طلب بعضهم الحجر ودينه قدر بحجره) بان زاد على ماله (حجر) عليه لوجود شرطه ثم لا يختص اثره بالطالب (والا) بحجر به (فلا) بحاج
لان دينه يمكن واؤه بكاله فلا ضرورة الى طلب الحجر (وبحجر) وجوبا على ما وقع (١٢٣) لشيخنا في شرح المنهج والذي صرح به

الاذرى وغيره الجواز
(بطلب المفسس) او وكله
بعد ثبوت الدين عليه ولو
بعلم القاضى وقضية ذلك
توقف ثبوته على دعوى
الغيريم وهو محتمل ثم رايت
السبكي قال صورة المسئلة
أن يثبت الدين بدعوى
الغرماء وإقامة البينة مثلا
ولم يطلبوا الحجر ويطلبه هو
اما بدون ذلك فلا يكتفى طلب

المفسس اه وهو صريح فيما
ذكرته (في الاصح)
لظهور غرضه فيه من وقاه
دعوى تصرف ماله فيها (فاذا
حجر) عليه بطاب او دونه

(تعلق حق الغرماء بماله)
عينا ودنيا او مؤجلا على
الوجه فلا يصح ابراءه منه
ومنفعة ليحصل القرض
المقصود من الحجر فلا ينفذ

تصرفه فيه بما يضرهم ولا
يزاحمهم فيه دين حدث نعم
يقدّم عليهم مستاجر بمنفعة
ما تسلمه قبل الفسول ولعاقد
حجر عليه من الخيار فسخ
واجازة على خلاف المصاحفة

لعدم اوضاعه تعلق حقه
المعقود عليه حيثئذ ويؤخذ
منه انه لا يشترط التسلم قبل
الفلس في مسئلة الاجازة بل
يكتفى سبق عقدها عليه

وخرج بحق الغرماء حق الله

أى على ما يحتمل من جواز الحجر بالناس غير ما الحى وان لم يلتزم هو (قوله غير مفسس) أى دائنه كرى
(قوله نكل) نعمت لمفسس (قوله وميت) عطف على مفسس (قوله ولا يدعى ابتداء) عطف على قوله لا يحلف
(قوله لان ما نحن فيه) أى من الحجر على غير مفسس المحجور عليه الحى بالناس غير مائه (قوله امر تابع)
أى الحجر المفسس (قوله من الحلف الخ) بيان للمقصود كرى (قوله الحجر) الى قول المتن فاذا حجر في النهاية
والمعنى الاقوله على ما وقع الى المتن (قوله لوجود شرطه) أى الحجر قول المصنف (والا فلا) هذا هو المعتمد
نهاية ومسمى (قوله والا يتحجر به) أى بان لم يزد دين على ماله نهاية ومضى (قوله وجوبا) اعتمده النهاية والمعنى
(قوله وقضية ذلك) أى قوله ولو يعلم القاضى (قوله توقف ثبوته) أى الدين ولعل الاولى توقف الحجر على
ثبوته الخ (قوله قال صورة المسئلة) أى مسئلة الحجر بسؤاله اه ع (قوله مثلا) أى او الاقرار او علم القاضى
نهاية ومضى (قوله بدون ذلك) أى ثبوت الدين اذ كر (قوله فلا يكتفى) أى فى جواز الحجر (قوله وهو) أى
ما قاله السبكي (قوله فيما ذكرته) أى فى توقف ثبوت الدين على دعوى الغيريم الخ (قوله بطلب) أى قوله نعم فى
النهاية والمعنى (قوله او دونه) كأن كان المال المحجور عليه ولم يطلبوا له والمجدد لم يطلبوا نظاره (قوله
عينا) أى ولو لم يقصده اه ع (قوله ولو مؤجلا) أى على مسمى ان ع (قوله ابراءه منه) أى ابراء المفسس
من الدين (قوله ومنفعة) أى وان قلت اه ع وشو الوافيه ونيا قبله بمعنى (قوله ليحصل الخ) لتعليل للدين
(قوله عليهم) أى الغرماء (قوله ما تسلمه) الضمير المستتر للمستاجر والبارز لما (قوله ولعاقد) أى قوله ويؤخذ
فى النهاية والمعنى (قوله ولعاقد) قال البلقينى وتصح اجازة لما فاعله مورثه مما يحتاج اليها بناء على انها تنفذ
وهو الاصح نهاية ومضى (قوله ولعاقد) يشمل البائع والمشتري (قوله زمن الخيار) يشمل خياره
وحده وخيارهما فليراجع اه وجرم بذلك ع وش وكذا الحاي عبارة قوله يتعلق حق الغرماء بماله أى
ما لم يكن مبيعا من الخيار له او لمفاحق حق الغرماء لا يتعاق به فله الفسخ والاجازة على خلاف المصاحفة
اه (قوله وخرج) الى المتن الاقوله غير الفورى زاد المعنى عقبه ما نصه كاجزم به فى الروضة واصلها فى الايمان
ولم يقيد بفورى ولا بغيره وهو بقوى ما مر فيقدم حق الادى اه وقوله ما مر يعنى به قوله فلا حجر بدين
الله تعالى وان كان فوريا كما قاله الاستوى اه (قوله غير الفورى) هل هذا التقييد مبنى على جواز الحجر
بالفورى او على منعه ايضا سم اقول والظاهر بل المتعين الاول (قوله ان يامر بالنداء عليه) واجزة
الماندى من مال المفسس ان احتج اليها او لم يكن له شىء فى بيت المال اه ع (قوله زاد الحجر) عن القليوبى
يقدم بها على جميع الغرماء اه (قوله ان الحاكم يحجر عليه) أى بان الحاكم حجر على فلان بن فلان (قوله
فى المعاملة) فى معنى عن (قوله بالحجر بمنع) دخول فى المتن عبارة النهاية والمعنى ولو تصرف تصرفا ماليا
مفوتافى الحياة لا انشا مبتدأ كان باع الخ اه قول المتن (لوا باع) أى واشترى بالعين نهاية ومضى (قوله أى
بان نفذه) أى بان انه كان نافذا (قوله أى بان الغاؤه) أى بان انه كان لا غيا (قوله بطلانه حالا) أى حال

أى بان يكون آمينا (قوله غير مفسس) باضا فغير مفسس (قوله التمس غرماءه) مع أنهم ليسوا غرماء المدين الذى
زاد الحجر عليه (قول المصنف والا فلا) هذا هو المعتمد ولعاقد (قوله يشمل البائع والمشتري) وقوله زمن من الخيار
يشمل خياره وخيارهما فليراجع اه (قوله واجازة) عبارة شرح مر قال البلقينى وتصح اجازة لما فاعله مورثه
مما يحتاج اليها بناء على انها تنفذ وهو الاصح اه (قوله لعدم اوضاعه تعلق حقه) انظره فى الخيار له
وحده (قوله غير الفورى) هل هذا التقييد مبنى على جواز الحجر بالفورى او على منعه ايضا (قوله

تعالى غير الفورى كركاة وكفارة ونذر فلا يتعاق بمال المفسس (وليشهد) الحاكم ندبا (على حجره) أى المفسس ويسن أن
يامر بالنداء عليه بان الحاكم حجر عليه (ليحذر) فى المعاملة (و) بالحجر بمنع عليه التصرف فى امواله ولو ما اكتسبه بعد الحجر وحيثئذ
(لوا باع او وهب) او ابراء من دين له ولو مؤجلا كامر (واعتق) او وقف او اجر (فى قول يوقف تصرفه) المذكور وان اثم به (فان
فضل ذلك عن الدين) المحو ابراء او ارتفاع قيمة (نفذ) حاله انتهى بان نفذه (والا بفضل) (لغا) بان الغاؤه (والا ظهر بطلانه) حالا

للعاقب حق الغرام بما يصر فيه نعم (١٢٤) تصرف فيما يقدم به عليهم ككتاب بدنه وفيما يدفعه القاضى لثقتهم ونفقة مونه بان

التصرف (قوله لتعلق حق الغرام بما تصرف فيه) كالمردون ولا نه يحجور عليه بحكم الحاكم فلا يصح تصرفه على ما اشتهر بمقتضى الحجر كالسقية نهاية معنى (قوله نعم) الى قوله وكذا في النباية وكذا في المعنى الا قوله فيما الى فيما (قوله بان يصر فيه) اشارة الى انه يتمتع عليه التصرف فيه بنحوه بر تصديق وهو متجه وينبغي ان يجري هذا التقيد في نحو ثياب بدنه ايضا اه سم عبارة عن قضية الاستثناء اى لادفعه الحاكم للنفقة انه لو صرفه في غير ذلك لم يصح وقياس ما سياتى من صحة تصرفه في نحو ثياب بدنه صحة تصرفه في ذلك اهو عبارة الجبرمي عن القلوبي قال الاذرى وله التصرف في نفقته وكسوته باى وجه كان قلوبي وفي الحلي والحلي مثله اه (قوله وتدرج الخ) عطى على قوله تصرفه (قوله وكذا في النباية) خلافا للنباية والمعنى عبارة سم قال شيخنا الشهاب الرملى ان المتمدن عدم نفوذ ابلاده اهل عيش مع ذلك اى عدم النفوذ بحكم الوطء عليه خوفا من الحيل المؤدى الى الهلاك وظاهر ان محله حيث لم يخف العنت وان ولد حر نسب اه (قوله غيره) اى غير السبكي (قوله مدين مفلس) بالاضافة (قوله اقبضه) اى اقبض المدين المفلس (قوله مذهبه) اى الحاكم (ذلك) اى جواز اقباض دين المفلس له (قوله كذا) الى قوله وحذفه في النباية والمعنى قول الماتن (لغرامته) ولو باعه لاجني باذن الغرام لم يصح نهاية معنى قول الماتن (بدينهم او بعين) نهاية معنى (قوله بدينه) اى او بعضه (قوله بالاولى) محل تأمل (قوله لبقاء الحجر عليه) عبارة النباية والمعنى لان الحجر ثبت على العموم ومن الجائز ان يكون لغريم اخر اه (قوله اما باذنه) اى قول الماتن ولو اقر في المعنى الا قوله ويصح ان يكون وكذا في النباية الا قوله والالم ينفذ الى الماتن (قوله اما باذنه الخ) محترز قوله بان يصر فيه الحاكم اه عيش (قوله فيصيح الخ) قال في شرح العباب قد اى المصلحة في ذلك كاهو ظاهر ثم نقله عن الماوى اه سم (قوله فلو تصرف في ذمته الخ) محترز قوله السابق في امواله الخ قول الماتن (ويصح نكاحه) اى لكن ان كان المهر معينا فقدست التسمية وجب مهر المثل اه عيش (قوله والالم ينفذ) اى بان كان المفلس المختلج زوجة او اجنبيا اه سم (قوله من الزوجة والاجني) اى المفلس اه معنى (قوله بالعين) اى بعين مال الزوجة او الاجنبى واما في الذمة ففيه خلاف في السلم اه معنى (قوله اى طلبه الخ) عبارة النباية والمعنى اى استيفائه القصاص واذا طلبه اوجب اه وهى احسن قال عيش قوله اى استيفائه الخ اشارة الى ان مراد المصنف بالانقصاء ما يشمل استيفاء نفسه من غير اذن فيه ومطلب من الحاكم اه (قوله واسقاطه القصاص) اى فهو من اضافة المصدر لفاعله اه سم اى ومفعوله محذوف (قوله من اضافة المصدر لمفعوله) انقصر عليه النباية والمعنى ووجه عيش باجمام الاضافة للفاعل اللازم لها حذف المفعول لتعميم مقتضى الجواز اسقاطه الدين وهو فاسد اه (قوله ولو بجنا) وانما لم يتمتع العقور بجنا لعدم التفويت على القراما لما لم يجب لهم شىء وقياس ما ياتى من وجوب الكسب على من عصى بالدين انه اذا عاها ناعن القصاص وجب ان يكون على مال لانه كالسبب الواجب عليه لكن لو عاها بجنا احتمل الصعوبة مع الاتم كما اقتضاه اطلاقهم اه عيش (قوله عينا) اى اصالحوا اما الدية قبل منه (قوله واستلحاقه الخ) وينفق على من استلحقه كاسياني اه سم (قوله وفيه) ولعانه عبارة النباية والمعنى وفيه باللعان اه (قوله واجازة وصية) اى لو رثى لانهما تنفيذ على الاصح كما

يصر فيه كما يحجور الاذرى وتديره ووصيته لتعلقهما بما بعد الموت وكذا ابلاده كان رجعه ابن الرفعة وخالفه السبكي كالبلاد الراهن المعسر وفرق غيره بان الراهن هو الذى حجر على نفسه بخلاف المفلس وبان حجر الراهن اقوى لانه يقدم به على مؤن التجبرين بخلاف المفلس يتقدم بها على الغراما ويضمن مدين مفلس اقبضه بدنه بعدا الحجر وان حجره او اذن له فيه حاكم الا ان كان مذهبه ذلك (قلو باع ماله) كله او بعضه (لغرامته بدينهم) او بعضه او لغريم بدينه كما باصله وحذفه لانه معلوم بما ذكره بالاولى (بطل) ان لم ياذن فيه الحاكم (في الاصح) وان وجدت شروط البيع السابقة لبقاء الحجر عليه اما باذنه فيصح جزما (قلو تصرف في ذمته كان) باع في ذمته غير سلم او (سلبا او اشترى) او استأجر او اقترض شيئا (في الذمة فالصحيح محجور وبثبت المبيع في الاولى والبدل فيما بعدها (في ذمته) اذ لا ضرر على الغراما فيه (ويصح نكاحه) ورجعته (وطلاقه وخلفه) ان كان زوجا والالم ينفذ من الزوجة والاجنبى بالعين (واقصاصه) اى طلبه استيفاء القصاص فيجاب اليه (واسقاطه) القصاص ويصح ان يكون من اضافة المصدر لمفعوله ولو بجنا لانه الواجب عينا واستلحاقه النسب وفيه ولعانه واجازة وصية زادت

على الثالث (ولو أقر بعين) مطلقا (أو دين وجب) ذلك الدين أو نحو ذلك بمقتضى (قبل الحجر) وبمعاملة وإن لم يلزم إلا بعد الحجر فتعديه
بوجوب المفيد لذلك أولى من تعبير أصله وغيره يلزم (فلا ظهر قبوله في حق الغرماء) فيأخذ (١٣٥) المقر له الدين ويترجم في الدين لأن

مر (قوله مطلقا) أشار به إلى ما صرح به غيره أن قول الماتن وجب قبل الحجر صفة للدين فقط (قوله مطلقا) أى
ولو كانت العين وجبت أى ثبتت المقر له عند المفلس بعد الحجر كان غصبها بعده أى يجزى من قول الماتن (وجب)
أى ثبت أهـ سم (قوله ذلك الدين) إلى قوله لكن اختير في النهاية والمعنى (قوله) أو نحو كتابة له لدخول بالنحو
حضر بر بعد مثلا (قوله سبقت) الأولى وجدت (قوله بنحو معاملة) أى كاتلاف ونحوه نهاية ومعنى (قوله)
وإن لم يلزم (الخ) كالتعميم في البيع المشروط فيه الخيار نهاية ومعنى قول الماتن (فلا ظهر قبوله) والفرق بين
الانضمام والإقرار أن مقصود الحجر منع التصرف فأنتى لإنشاء والإقرار أخبار الحجر لا يسلب العبارة عنه
و ثبت عليه الديون بنكوله عن الخلف مع حالف المدعى كإقراره نهاية ومعنى (قوله العين) أى يتقدم بها أو
(قوله ويترجم في الدين) أى فلا يتقدم به أهـ (لأن الضرر) لتعليل الماتن (قوله) لكن اختير الماتن (الخ) عبارة
المعنى قال الروايات في الحلبة والاختيار في زماننا الفتوى به لأننا ترى المفلسين يقررون بزماننا للظلة حين يمنحوا
احتجاب الحقوق من مطالبهم وحسبهم وهذا في زمانه فبالك بزماننا أهـ (قوله) فيجابون لتحليفه) منعه مر أهـ
سم واستقر بـ عـ ش كلام الشارع (قوله لتحليفه) أى المقر له أن المقر صادق في إقراره عـ ش (قوله) وإزاحمهم
(الخ) وأقالها بـ ومعنى كامر (قوله) إسناده (مفيدا) إلى قول الماتن وإن قال في النهاية والمعنى الإقرار له ويصح إلى أو
أقر (قوله) انقضاء معاملة) أى في صورة التقييد (قوله) وإن لا إطلاق (الخ) أى في صورة الإطلاق (قوله) إن
يريد أى المصنف بقوله أو مطلقا (قوله) وهو إسناده (الخ) فإن كان ما أطلقه دين معاملة لم يقبل أو دين جنائية
قبل وإن لم يعلم أو دين معاملة أو جنائية لم يقبل لاحتمال تأخره أو كونه دين معاملة نهاية ومعنى (قوله) ومحل
أى التنزيل على إسناده لما بعد الحجر كـ ردى (قوله) إن تعذرت مر اجعته) كان مات أو جن أو خرس أى يجزى
(قوله) في مسألة الماتن) أى في الإطلاق عن التقييد بمعاملة أو غيرهما قول الماتن (قبل) أى فترجمهم الجنى عليه
(قوله) ومثله) أى مثل دين الجنابة (قوله) لم يقبل) أى في حق الغرماء (قوله) وبطل ثبوت إعساره) لا ينبغي
أن يفهم من بطلان ثبوت الاعسار بطلان الحجر أو انفكاكه فانه لا وجه لذلك لأن إقراره بالملاعة وثبوتها
بعد الحجر لا ينافى صحته لجواز طر وها بعده ولو فرض وجودها قبل فغايتها أنه أخفى ماله عند الحجر وذلك لا يمنع
صححة الحجر كما صرحوا به كانه لا يقتضى انفكاكه كما هو معلوم بما يأتى بل الذى ينبغي أن يكون من فوائد بطلان
ثبوت الاعسار أنهم لو طالبوه بذلك المقدار لأن يتوزعوه على نسبة ديونهم لم يقدر دعوى الاعسار ولهم حبه
وملازمته إلى وفائه وإن كان الحجر باقيا لأنه لا ينفك إلا بفك القاضى أهـ سم وواقعه عـ ش والحلى (قوله)
بالنسبة لحق المقر لالحق الغرماء) معناه كظاهر لى ثم رابت سم سبق إليه أن أماله معاملة المورس فنطالبه
بوفاء بقية الديون ونحوه عليها ومعنى عدم قبوله في حق الغرماء أنه لا يصح نصره فيها ويحبس لهم سم
أمواله ولا يزاحمهم المقر له وإلا فظاهر الحمل لا يأتى مع قول ابن الصلاح نفسه وبطل ثبوت إعساره أهـ
رشيدى (قوله) لحق المقر) أى فيطلب بقدر ما قر به أهـ عـ ش (قوله) لالحق الغرماء) أى فلا يقوت

من استلحقه كإسيان (قول المصنف وجب) أى ثبت (قوله العين) أى يتقدم بها وقوله ويترجم في
الدين أى فلا يتقدم به (قوله) فيجابون لتحليفه) منعه مر (قوله) لالحق الغرماء) صريح في عدم مزاحمة
المقر للغرماء لكن قوله لأن قدرته الخ قيد يدل على المزاحمة فليتامل (قوله) وبطل ثبوت إعساره) لا ينبغي
أن يفهم من بطلان ثبوت الاعسار بطلان الحجر أو انفكاكه فانه لا وجه لذلك لأن إقراره بالملاعة وثبوتها
بعد الحجر لا ينافى صحته لجواز طر وها بعده ولو فرض وجودها قبل فغايتها أنه أخفى ماله عند الحجر وذلك لا يمنع
صححة الحجر كما صرحوا به كانه لا يقتضى انفكاكه أيضا كما هو معلوم بما يأتى بل الذى ينبغي أن يكون من فوائد
بطلان ثبوت الاعسار ما لو طالبوه فلا يقبل دعواه الاعسار بعد ذلك ولهم حبه وملازمته وظاهر كلامه أنه

وتقدم سببه عليه كأنه دام ما أجره قبل إفلاسه والحاصل أن ما وجب عليه بعد الحجر إن كان برضا مستحقه لم يقبل والإقبل وزاحم
الغرماء فإن قلت قوله لم يقبل بانيه إقتضاء ابن الصلاح بأنه لو أقر بدين وجب بعد الحجر واعترف بقدرته على وفائه قبل وبطل ثبوت
إعساره قلت تعين حمل قوله قبل على أنه بالنسبة لحق المقر له لالحق الغرماء ويترتب على ذلك قوله عقبه وبطل ثبوت إعساره

عليهم شيء اه عس عبارة سم قوله لالحق الغرما صرح في عدم مزاحمة المقتل للغرما. لكن قوله لأن قدرته الخ قد يدل على المزاحمة فليتأمل اه (قوله لأن قدرته على وفاته شرعا الخ) فيه نظر لأن عبارة المقر ليس فيها تقييد القدرة بالشرعية يجوز أن يراد بالقدرة الحسية فالوجه أن بطلان ثبوت إعساره إنما هو بالنسبة لذلك القدرة الذي اعترف بالقدرة عليه فليتأمل سم على حجج وبه يعلم أنه لو قال المقر أنا قد شرعا أتجه أنه يبطل إعساره بالنسبة لجميع الديون لتصرجه بما ينافي بحمل القدرة في كلامه على الحسية اه عس أي فلم حبيبه وملازمته إلى وفاء جميعه بقاء الحجر عليه (قوله بقية الديون) وهو ظاهر في القدر المساوي لذلك المقر به فمادونه شرح مر اه سم قول المتن (وله أن يرد بالعيب) أي والاقالة ولو منع من الرد عيب حادث لزوم الارش ولا يملك إسقاطه نهاية ومعنى وفي سم عن الروض مثله (قوله قبل الحجر) أي أو بعده كما يأتي اه عس (قوله واستوى الامران) خلافا للنهاية والمعنى وشرح الروض (قوله لأنه) أي قوله أو بإضافي النهاية والمعنى لا قوله كما يأتي إلى وإنما (قوله مع أنه احظ له الخ) لعل هذا في صورة المتن اه سم (قوله) ولم يجب (الخ) وفاقا للنهاية والمعنى (قوله) كما يأتي بقيد ما (خ) قضيته أنه لو عصى بالاستدانة كلف رده إن كان فيه غبطة لأنه يكلف الكسب حيث تنو عليه فلم يرد به ما طالع على العيب فهل يسقط خياره لكون الرد فوريا أولا لتعلق الحق بغيره فيه نظر ولا يبعد الاول لأن الحاصل منه عدم الكسب فيحصى به ويسقط الخيار اه عس (قوله) وإنما لم (الخ) جواب سؤال نشأ من قوله ولم يجب (قوله ما اشتراه الخ) مفعول الا مساك المضاف إلى فاعله أي ثم مرض واطلع فيه على عيب والحال أن الغبطة الخ (قوله تفويتا) مفعول عد (قوله) من الثالث متعلق يجب (قوله لا جابر فيه) أي في المساك (قوله هنا) أي في ترك الرد (قوله قد ينجر بالمسك) أي بخلاف الضرر اللاحق للورثة بذلك اه نهاية (قوله خجر المريض الخ) أي فائز فيما نقصه العيب وجعل ما يقابله من الثالث فالحق بالتبرعات المحضة اه عس (قوله اقوي) بدليل أن اذن الورثة أي قبل الموت لا يفيد شيئا واذن الغرما يفيد صحة تصرف المفسد إذا انضم اليه إذن الحاكم اه نهاية (قوله) فإن كانت الغبطة (الخ) بيان لمفهوم المتن عبارة المعنى والنهاية اما إذا كانت الغبطة في الابقاء وهو لما فيه من تفويت المال بلا غرض وقضية كلامه أنه لا يرد أيضا إذا لم تكن غبطة أصلا في الرد ولا في الابقاء وهو كذلك لتعلق حقهم به فلا يفتون عليهم بغير غبطة اه قال عس قوله ولا في الابقاء الخ أي فليس له الرد وبقى ما لوجه الحال وفيه نظر والاقرب عدم الرد عليه فلما ظهر له بذلك الأمر هل له الرد ويعذر في التاخير أم لا فيه نظر والاقرب الاول اه وقوله والاقرب الاول مخالف لما مر منه انفا ولعل ما مر هو الظاهر (قوله وفارق) أي امتناع الرد المذكور (قوله ما مر انفا) أي في شرح فاذا حجروا تعلق حق الغرما بماله (قوله مع عدم الغبطة) بل مع خلافها (قوله تعلقهم به) أي تعلق الغرما بالمعقود عليه في زمن الخيار

لأن قدرته على وفاته شرعا تستلزم قدرته على وفاء بقية الديون (وله أن يرد بالعيب ما كان اشتراه) قبل الحجر (إن كانت الغبطة في الرد) أو استوى الامران على ما صرح الامام لأنه من توابع البيع السابق مع أنه احظ له وللغرما ولم يجب على المستعد لأنه لا يلزمه الا اكتساب كما يأتي بقيد الظاهر جريانه هنا أيضا وإنما لم الولي الرد لأنه لا يلزمه رعاية الاحظ لموليه وإنما عد لمساك مريض ما اشتراه في محضته والغبطة في رده تفويتا حتى يحسب النقص من الثالث لأنه لا جابر فيه والخلل هنا قد ينجر بالكسب وأيضا الحجر المريض اقوي فإن كانت الغبطة في إمساكه امتنع الرد وفارق ما مر انفا من جواز فسخه واجازته في زمن الخيار مع عدم الغبطة بان العقد مزلزل فضعف تعلقهم به

ثبت قدرته على بقية الديون وإن زادت على مقدار ما أقر بالقدرة عن وفاته وفيه نظر لأن القدرة على مقدار لا تستلزم القدرة على أكثر منه والاعتراف بالقدرة على وفاء ذلك المقدار لا ينعين للحمل على القدرة الشرعية المستلزم للقدرة على البقية أيضا وإنما لم يكن قادر اعليه لأنه ممنوع من تخصيصه به يجوز أن يراد بها انه يملك مقداره فليتأمل وعلى هذا فنثبت بطلان ثبوت الاعسار مع بقاء الحجر انهم لو طالبوه بذلك المقدار لأن يتوزعوا على نسبة ديونهم لم يفده دعوى الاعسار ولهم حبيبه وملازمته فليتأمل (قوله) لأن قدرته على وفاته شرعا تستلزم (الخ) فيه نظر لأن عبارة المقر ليس فيها تقييد القدرة بالشرعية ويجوز أن يراد بالقدرة الحسية فالوجه أن بطلان ثبوت إعساره إنما هو بالنسبة لذلك القدر الذي اعترف بالقدرة عليه فليتأمل (قوله) بقية الديون) وهو ظاهر في القدر المساوي لذلك المقر به فمادونه شرح مر (قول المصنف) وله أن يرد بالعيب) فإن حدث عيب آخر امتنع الرد ووجب الارش ولم يملك إسقاطه روض (قوله) أو استوى الامران) الذي في شرح الروض وقضية كلامه أنه لا يرد أيضا إذا لم تكن غبطة لافي الرد ولا في الابقاء وكلام الاصل فيها متدافع اه (قوله مع أنه احظ) لعل هذا في صورة المتن

ولأرش هنا مطلقاً لأن الرد غير متعدي في نفسه وأفهم قوله ما كان اشتراؤه لا يرد (١٣٧) ما اشتراه بعد الحجر بمن في ذمته وأختمه بوزرعة

لتعاق حقيم به الرد في قوله
عليهم بما يخالف ذلك لأن
رده يحصل لهم ثمنه لكن
اعتماد الاستوى وابن النقيب
عدم الفرق (و) الأصح تعدى
الحجر) بنفسه (إلى ما حدث
بعده بالأصطيان) وغيره من
سائر الأكساب وإن زاد
المال على الديون (والوصية
والشراء) في الذمة (إن
صححناه) وهو الرأبج كما مر
وإن زادته بالضم بما قد
إليه على ماله كما اقتضاه
إطلاقهم وإن نظر فيه
الاستوى وذلك لأن مقصود
الحجر وصول الحق إلى
أهله وذلك لا يختص
بالوجود نعم لو وهب له
بعضه أو أوصى له به ونم
العقد عتق عليه ولا يرد على
المتن خلافاً لمن زعمه لو وال
ملكه عنه قبره عليه (و)
الأصح (أنه ليس لباتمه)
أي المفلس في الذمة (إن)
يفسخ ويتعلق بعين متاعه
أن علم الحال لتقصيره (و) أن
جبل فله ذلك بوله أن يزاحم
بشتمه لعدوه (و) الأصح أنه
(إذا لم يمكن التعاقبها) لعلبه
(لا يزاحم الغرماء بالثمن)
لأنه ندين حادث بعد الحجر
برضام مستحقه فإن فضل شيء
عن دينهم أخذه ولا انتظر
اليسار أماماً واجب لبرضا
مستحقه فيزاحمهم به وفي
نسخ يكن قيل وفي كل
نقص أذ التقدير يمكنه أو

(قوله هنا) أي فيما إذا تبين عيب ما اشتراه المفلس قبل الحجر (قوله مطلقاً) لعل المراد به سواء كانت الغيبة
في الرد أو المالك أو استوى الأمر أن فإير اجمع (قوله وأفهم الخ) وقال المغني أن كلام المصنف شامل لرد
ما اشتراه قبل الحجر وما اشتراه في الذمة بعده (قوله اعتمد الاستوى الخ) وكذا اعتمدته النهاية والمغني وشرح
الروض (قوله بنفسه) إلى الفصل في المغني وكذا في النهاية إلا قوله له إلى المتن (قوله بنفسه) أي فلا يتوقف
ذلك على حكم القاضي بتعدي الحجر إليه أو عيش (قوله وغيره الخ) أي كالأهالي بتهابة ومغني (قوله وازداد
المال) أي بالحدث أه (قوله في الذمة) ومثله من ثياب بدنه أذباعها والثقة التي عينها للقاضي إذا لم
تصرف في مؤنته أو عيش قول المتن (إن صححناه) أي الشراء (قوله و) أي التصحيح الرأبج (قوله كما مر)
أي قبيل ويصح نكاحه (قوله وإن زادته بالضم) بانضمام هذا إليه على ماله عبارة النهاية والمغني ومقتضى إطلاقه
تبعاً لغيره فإنه لا فرق على الأول بين أن يزاحمه مع الحادث على الديون أم لا وهو كذلك لأنه يقتصر في الدوام
ملا يقتصر في الابتداء وإن نظرية الاستوى أو يعلم بذلك أن قوله المذكور لا موقع له هنا وإن قوله كما
اقتضاه الخ مرقم عقب قوله المار وإن زاد المال على الديون (قوله وذلك) أي التعدي إلى ما حدث بعد الحجر
(قوله لو وهب) أي أو اصدقت المحجورة بالفلس بأهله أو سني زاد النهاية أو ورثته أهلي فيعتق عليها عيش
(قوله أو أوصى) ينبغي أو اشتراه في ذمته أه (قوله زال ملك الخ) عبارة المغني لأن ملككم يستقر عليه
حتى يقال لم يحجر عليه فهو وإنما الشرع قضى بحصول العتق أه (قوله ولأن يزاحم الخ) وقال للنج
والمغني وخلافاً للنهاية رسم عبارة قوله ولأن يزاحم الخ كذا في المنهج فقال ولبيان جبل أنه يزاحم أه
وفي العباب خلافه فقال فإن علم أو اجاز لم يزاحم الغرماء لحدوثه برضاه أو قول المنهاج إذا لم يكن قديمهم
موافقة الأول وما في العباب هو أصح الوجهين في الجواهر مراهرة عبارة النهاية في شرحه وإنه إذا لم يمكن
الخبر كلامه شامل لما إذا كان عالماً بالحال أو جاهلاً واجاز هو كذلك فقد قال القموني في جواهره فإن قلنا
لا خيار له أو له الخيار فلم يفسخ في مضاربه بالثمن وجهان أحدهما أنه عبارة العباب ولباتمه الخيار إن
جبل فإن علم أو اجاز لم يزاحم الغرماء بالثمن لحدوثه برضاه أو ثبت أنه لا يضارب بحال بل يرجع في العين
أن جبل ووقع في شرح المنهج ما يخالف ذلك فأخذه أه قال عيش قوله لم فإن علم أو اجاز أي بعد العقد
والعلم بالفلاس المشتري أه (قوله أماماً وجب الخ) عبارة المغني والنهاية أما الاتفاق وإرش الجناية
فيزاحم في الأصل لأنه لم يقصر في الكلف الانتظار لو حدث دين تقدم سببه على الحجر كما بهادام آجره
المفلس وقبض أجرته واتفقاها ضارب به مستحقة سواء أحدث قبل القسمة أم لا أه (قوله قيل الخ) عبارة
النهاية والمغني قال الولي العراقي وفي كل منهما نقص أه (قوله في يمكن الخ) أي لتزويله منزلة

اللازم وكذا في يكن لجعلها تامة بمعنى يوجد أه عيش

(فصل في بيع مال المفلس) (قوله وتوابعهما) كترك ما يليق به من الثياب والنفقة عليه وأجارة أم ولده
وكيفية أداء الشهادة عليه قول المتن (يأيد القاضي) خرج به المحكم فليس له البيع وإن قلنا له الحجر على ماله
حج في شرح العباب وإن كان عموم قول الشارح مرفوضاً سبق سحجر القاضي دون غيره بخلافه لأن الحجر
يستدعي قسمة المال على جميع الغرماء من الجائز أن تم غير ماته الموجودين ونظر المحكم فأصر عن معرفتهم
أه عيش (قوله ندبا) أي ما لم تدع الضرورة ولو من بعضهم للبيع والافتحج بالمبادرة كما أخذ بالاولى من

(قوله بعد الحجر الخ) في شرح الروض وكلامه شامل لرد ما اشتراه قبل الحجر وما اشتراه في الذمة بعده وهو
أولى من كلام أصله لقصوره على الأولى أه (قوله أو أوصى له) ينبغي أو اشتراه في ذمته (قوله ولأن يزاحم
بشتمه لعدوه) كذا في شرح المنهج فقال ولبيان جبل أن يزاحم أه وفي العباب خلافه فقال فإن علم أو اجاز لم
يزاحم الغرماء لحدوثه برضاه أو قول المنهاج إذا لم يكن قديمهم موافقة الأول وما في العباب هو أصح
الوجهين في الجواهر مر (فصل)

يكن له أه ولا يحتاج لدعوى النقص في يمكن كما هو واضح (فصل) في بيع مال المفلس وقسمته وتوابعهما (يأيد) ندبا

وجوب القسمة إذا طلبها الغرماء اه ع ش قول المتن (القاضي) اى وانائبه اه نهاية (قوله) اى قاضى (إلى قوله) وبجب للمغنى وكذا فى النهاية إلا أنه لو بتملكه الى انضمر الخ قول المتن (بيع ماله) ومثله النزول عن الوظائف بدراهم قلوبى او بحجرى (قوله) بقدر الحاجة) هذا صريح فى انه لا يبيع إلا بقدر الدين ويشكل عما تقدم من انه لا يحجر عليه إلا إذا ذنبه على ماله إلا ان يجاب بأنه قد يبرئ به بعض الغرماء او يحدث له مثال بعد بارث ونحوه ع ش اه بحجرى (قوله) او بتملكه الخ) وكيفية ان يبيع كل واحد حذرن امة عتامن مال المفلس نسبت الى كله كسنة دين المشتري إلى جملة ديون المفلس او يبيع جملة مال المفلس بجملة ديون جميع الغرماء إن استوت الديون فى الصفة وإلا بطل لانه يصير كالو باع عبيد جمع يضمن واحد هو باطل وفى ع فيما تقدم ما يقتضى ذلك (قوله كذلك) اى بنسبة ديونهم (قوله) لتضرر المفلس الخ) تعليل للذين (قوله) لا يفرط الخ) اى لا يبالغ فى الاستعجال اى لا يجوز له ذلك اه ع ش (قوله) من يضمن الثمن اى نفسه اه كرى (قوله) او فواته) اى ينحو الغصب (قوله) ولا يتولى اى القاضي (قوله) او ما ذنبه) يشمل المفلس ويأتى ما يصرح به اه سم ولعله اراد بذلك ما أتى فى شرح ولسيع بحضرة المفلس وغرمائه من قول الشارح وليستغنى عن بيئته بملكه على ما مر اه ولا يخفى ان ليس ظاهر اى الشمول فضلا عن الصراحة بل هو كالصريح فى عدم الشمول ويأتى آ نافع المغنى ما قد يصرح بعدم الشمول ويحتمل ان لا ساقطة من فلم التاسخين والاصل لا يشمل المفلس الخ (قوله) حتى يثبت غده الخ) ع هذا هل يتوقف سماعه على دعوى ام لا اه ع قول الاقرب الثانى لان المدار على ما يقيد الظن للقاضى غير مستند فيه الى اخبار المالك اه ع ش اقول قضية كلام الشارح فى التنبيه الآتى قبيل قول المصنف ثم ان كان الدين الخ لا اول (قوله) كما اعتمده ان الرفعة) وهو اظهر اه معنى (قوله) منه) اى من القاضي (قوله) ولا تسكني اليد الخ) عطف على قوله ولا يتولى الخ (قوله) لان تصرفه حكم) وسيأتى فى القرائض ما فيه اه نهاية عبارة الجبرمى وبيع الحاكم ليس حكما على المعتمد قلوبى ونقل عن شيخنا ان تصرفه ليس حكما وانما هو نية اقتضاهم ولا ية حلى اه (قوله) حمل هذا) اى القول بعدم كفاية اليد (قوله) او ترجيع السبكي) اى وحمل ترجيعه (قوله) الا كنفاء) مفعول الترجيع (قوله) على ما ذاب الخ) عبارة النهاية ورجع السبكي تبعا لما اقتضاه كلام جماعة الا كنفاء باليد ونقله عن العبادى وذكر الاذرى ان ابن الصلاح اثنى بما يوافقه الاجماع الفعلى عليه وهو المعتمد اه قال ع ش قوله الا كنفاء باليد ظاهره وان لم ينضم اليها تصرف ونحوه لسن قال صحيح الا كنفاء باليد محمول على ما ذاب الخ والاقرب ظاهر اطلاق الشارح م لان الحجر عليه وظهوره مع عدم المنازعة فى شىء مما يبدد مشعر بان ما فى يده ملكه اه (قوله) يد المرتن او الوارث) قضية التعليل الآتى انهما يحجر دمثال فثلمها نحو الوديق والغاصب فليراجع (قوله) من ثبوت الملك والحيازة) تأمل ما وجه زيادة الحيازة فالموهم ان ثبوت الملك فقط غير كاف اه سيد عمر (قوله) بشرطها المذكور) اى بقوله إذا انضم اليها تصرف الخ (قوله) فى غير هذا المحل) اى فى كل مديون يمتنع وإذا قيل بعدم الا كنفاء باليد قال ابن الرفعة فيجبه ان يتعين الحبس الى ان يتولى الممتنع من الوفاء البيع بنفسه اه معنى عبارة النهاية ومائت للمفلس مع بيع ماله كما ذكر رعاية لحق الغريم يأتى نظيره فى تمتع عن اداء حق وجب عليه بان يسر وطالبه بصاحبه وامتنع من ادائه فبإمره الحاكم به فان امتنع وله مال ظاهر وهو من جنس الدين وفى منه او من غيره باع عليه ماله ان كان محمولا بآيته اه قال ع ش قوله فى تمتع اى لو مرة واحدة وقوله ان كان اى المال بمحمل ولا ية بقضية انه لا يبيعه اذا كان فى غير

المفلس اذ اذالوا ية على ماله ولو تغير بلده لم تبع للمفلس (بعد الحجر) عل المفلس (بيع ماله) بقدر الحاجة (وقسمه) اى ثمن البيع الدال عليه ما قبله (بين الغرماء) بنسبة ديونهم او بتملكه لهم كذلك ان ارآه مصلحة لتضرر المفلس بطول الحجر والغريم بتأخير الحق لكن لا يفرط فى الاستعجال خشية من يضمن الثمن ويجب كما يأتى اليدار لبيع ما يحشى فساداه او فواته بالتأخير ولا يتولى بنفسه او ما ذنبه بيع شىء له حتى يثبت غده كما اعتمده ان الرفعة وغيره ولو يعلمه انه ملكه ويؤيده قلمه ولو طالب شركاء منه قسمة ما يديهم لم يقسمه بينهم حتى يثبت غده انه ملكهم ولا تسكني اليد لان تصرفه حكم اى فيما رفع اليه وطلب منه فصله نعم الوجه حل هذا على يد جردة و ترجيع السبكي كائن الصلاح الا كنفاء باليد على ما اذا انضم اليها تصرف طالت مدته وخلا عن منازع ولو كانت العين بيد المرتن او الوارث كفى اقراره بانه له اى ان قول ذى اليد حجة فى

الملك كاصر حوا به وبشرط ما ذكر من ثبوت الملك والحيازة او الحيازة بشرطها المذكور لجواز تصرف القاضي فى غير هذا المحل

أيضا ومرا غير المفسل لا يتعين فيه تولى الحاكم للبيع بل له بيعه وإجباره عليه ولو عين المدعي أحدهما يتعين على الآخر وجه ويستثنى من قسمه بين الغرماء مكاتب حجر عليه وعليه دين معاملة وجناية ونجوم فيقدم الأول لأن لغيره (١٣٩) تعلقا آخر بتقدير العجز وهو الرقبة ثم

الثاني لأنه مستقر ومرتهن فيقدم بالمرهون وبجنى عليه فيقدم بارش الجناية من رقبة العبد الجاني وأحق بهما الزكشي من له حبس لنحو قصارة وخياطة حتى يقضى الأجرة ومستحق حق فوري كركاة فيقدم عليهم كأبعد الموت ويؤخذ منه أن جميع الحقوق المتعلقة بعين التركة المقدمة على ذوى الديون المرسل في الذمة تقدم هنا على الغرماء (ويقدم) في البيع (ما) يسرع ثم ما يخاف فساده كهريسة وفاكة ثم ما تعلق بعينه حق كرهون (ثم الحيوان) إلا المدبر فيؤخره ندبا عن الكل احتباطا للعق وذلك لأنه معرض للتلف وله مؤنة (ثم المنقول) لأنه يخشى ضياعه (ثم العقار) بفتح عينه ويجوز ضمها مقدما البناء على الأرض واطلق في الأنوار ندب هذا الترتيب والأوجه وقا للأدعي أنه في غير ما يسرع فساده وغير الحيوان مستحب وفيهما واجب وقد يجب تقديم نحو عقار للخوف عليه من ظالم (ولبيع) بالبناء للقول أو القاعل ندبا (بمحضرة) بتثليث الحاء (المفلس) أو وكيله

محل ولايته بل يكتب لقاضي بلد المال لبيعه وقضية قوله السابق ولو يغير بلده لخلافه لتسوية بين المفلس والممتنع إلا أن يحمل ما سبق على أن المراد أن قاضي بلد المفلس له الولاية على ماله وإن كان ببلد آخر والطريق في بيعه أن يرسل إلى قاضي بلد المال لبيعه وكأنه نائب عن قاضي بلد المال اه (قوله ومراج) أى إلى الرهن اه كرى (قوله أن غير المفلس) إلى قوله والحق بمافى النهاية والمغنى (قوله بل له إلخ) أى للعا كراه كرى (قوله وإجباره عليه) أى كراه القاضى الممتنع مع تزيده بحبس أو غيره على بيع مافى بالدين من ماله لا على بيع جميعه مطلقا اه نهاية أى سوادا على الدين أم لا رشدى (قوله أحدهما) أى يبيع القاضى وإجباره نهاية ومعنى (قوله مكاتب حجر عليه) أو صورة الحجر على المكاتب أن يحجر عليه لغير نجوم الكتابة ومعاملة السيد فيعدي الحجر اليهما تبعاه عش (قوله وجناية) عطف على المعاملة (قوله ونجوم) على الدين (قوله) ومرتهن وبجنى عليه ومستحق حق فوري (عطف على مكاتب اه كرى) (قوله لنحو قصارة وخياطة) يعنى أن للقصار والحياط حبس الثوب حتى يقبض أجرته فيقدم بأجرته من ذلك الثوب على الغرماء اه كرى (قوله) ومستحق حق إلخ) من هذا على إطلاقه أو مبنى على مختار الشارح من جواز الحجر لحق الله الفوري مطلقا وقد مر فيه خلاف للنهاية والمغنى وتفصيل لسم (قوله وعليه دين معاملة) لعل مراده لغير السيد اخذا من التعليل الا فى (قوله ويؤخذ منه) أى من قوله كأبعد الموت (قوله ما يسرع إلخ) عبارة النهاية ويقدم حتما ما يخاف فساده ويقدم عليه ما يسرع له الفساد ولو لم يكن مرهونا لايضغ ثم المرهون والجاني لتعجيل حق مستحقهما اه قال عش قوله والجاني الوار فيه يعنى ثم كما يفهم من كلامهم بعد وفى بعض المواضع لا بن حج تقديم الجاني على المرهون وهو الموافق لما في المطالب اه (قوله كهريسة وفاكة) الأول مثال للأول والثاني للثاني (قوله) ثم ما تعلق بعينه إلخ إلى قول المتن لبيع في النهاية لا قوله لندبا وكذا فى المغنى لا قوله بفتح عينه ويجوز ضمها (قوله إلا المدبر) وينبغى أن مثله المعلق عقبه بصفة اه عش (قوله ندبا) روى البجيرمى عن الحامى وجوبا اه وهو ظاهر النهاية والمغنى (قوله عن الكل) شامل للعقار اه عش (قوله وذلك) أى تقديم الحيوان على ما بعده (قوله ضياعه) أى سرقة ونحوها ويقدم الملبوس على النعاس ونحوه قاله الماوردى معنى ونهاية (قوله) في غير ما يسرع فساده وغير الحيوان) أى غير ما بينهما ما يخاف فساده ثم ما تعلق بعينه حق كاصرح به المغنى (قوله وفيهما) أى وفيما بينهما كاهم (قوله من ظالم) ونحوه فالأحسن تقوى الأمر إلى اجتهاد الحاكم بحمل كلامهم على الغائب وعليه بذل الوسع فيما يراه لأصلح نهاية ومعنى قال عش قوله فيحمل كلامهم أى في الترتيب المذكور في كلام المصنف اه (قوله ندبا) إلى قول المتن بضمن مثله في النهاية والمغنى (قوله) بتثليث الحاء) والفتح الفصح نهاية ومعنى (قوله) لأنه أنفى للتمه) راجع لكل من حضور المفلس وحضور الغرماء (قوله من مرغب) أى من صفة مطلوبة لتكسرفه الرغبة (قوله ومنفر) أى من عيب لا من الرد نهاية ومعنى (قوله) وهم قديزون) الأولى كفاى النهاية والمغنى ولأن الغرماء قديزون إلخ (قوله تولى)

الراهن وأن يده على إقباضه له وأن الراهن رهنه عنده وأقبضه ربا على الحاكم ذلك من غير تكليف المرتهن لاثبات ملكية الراهن قطعا لأن البديل الملك ظاهر إلى أن قال فان كان الراهن في يد المرتهن كى إقراره وفى يد الورثة جامدا تقدم اه وقوله من غير تكليف المرتهن لاثبات ملكية الراهن يفهم أن يكلف إثبات الرهنية وهو ظاهر موافق لقول العياشى باب الراهن فان لم يبيعه أى الراهن والمرهون باعه القاضى بعد ثبوت الدين والرهن وملك الراهن كالممتنع بالرهن من البيع لدينه وكألو أثبت المرتهن وأورثه بذلك في غيبة الراهن اه نعم اعتبار إثبات ملك الراهن ينبغى أن يشمل إثباته باعتراض المرتهن فلا يخالف ما هنا ما ذكره الشارح كالغزى وغيره وقول الغزى لأن البديل الملك ظاهر احتمال أن يريد بد الراهن بمقتضى إقرار المرتهن ثم بحث

أى المفسر (قوله عن بيعة بملكه) أى لوباعه الحاكم و (قوله على مامر) إشارة إلى عدم الاستغناء على قول ابن الرقعة اه سم (قوله على مامر) أى فى أول الفصل بقوله ولا يتولى الخ (قوله وندبا أيضا) أى وليع ندبا بالخ ويشير بيع العقار ليظهر الراغبون اه معنى (قوله كالواستدعى الخ) قضية صديقه جواز الاستدعاء. ثم وظهر المعنى وصرح النهاية انه واجب عبارة الثانى ولو كان فى النقل اليه مؤنة كبيرة و رأى استدعاء اهله اوطن الزيادة فى غير سوقه فعل أى وجوباً كما هو ظاهر اه وفى الاول لمثلها الا قوله م رأى وجوب الخ (قوله نعم) لعل غرض الخ يظهر ان منه ما اذا غلب على ظنه الزيادة على ما دفع فيه فى غير سوقه كما هو الغالب لكثرة الراغبين فيه اه بصرى (قوله غرض ظاهر) أى المفسر أو للزماء كرواج النقد الذى يباع به فيه اه عرش قول المتن (بشمن مثله) أى فاكثرتنا به ومعنى (قوله لانه) أى البيع بما ذكره (قوله ومن ثم الخ) أى من اجل وجوب العمل بالمصلحة (قوله لوراها) أى المصلحة الى قوله وما يأتى فى النهاية والمعنى الا قوله ومثلها الغبن الفاحش (قوله على ما قاله المتولى) وهو الممتدتها به ومعنى (قوله ومثلها الغبن الفاحش) أى كما قاله ابن الملقن وقد يفرق بان الفاتت فيها مجردة وفيه قدر مع احتمال ظهور غريم اه سم عبارة عرش سئل م عن ذلك قال الى المنع و فرقه بينهما بأنه لم يفت فيها الا لصفة الفاتت هنا جزم فيحاط فيه ما لا يحاط فيها اه و عبارة شيخنا الزايدى قوله نعم الخ كذا هو ضررنا بدون ثمن المثل مع القاضى قياسا على ما قبله انتهى و الاقرب الاول وقد يفرق بين البيع بدون ثمن المثل وبينه بالمرء جل بان النقص خسران لا مصلحة فيه و القاضى انما يتصرف بما وفى فى سم على حجج ما يوافقه اعتراضا على حجج وعليه أى قول حجج فلو تبين لغريم فهل ثبت بطلان البيع ام لا فيه نظر و الاقرب الاول اه (قوله ونظر فيه) أى فيما قاله المتولى سم ونهاية معنى (قوله لا احتمال لغريم آخر) أى يطلب دينه فى الحال اه نهاية (قوله وما يأتى الخ) عطف على قوله ان الاصل الخ (قوله فى عدم احتياجه) أى تعليله و (قوله بان الخ) متعلق بيعة (قوله لا يجوز للحاكم ان يوافقهم) لعل صورة المسئلة ان القاضى اذن لهم اولاً اذا مطلقاً و البيع من غير تعيين ثم باعوا انفسهم من غير مراعاة ثانياً و عليه فلا يقال ان صدر البيع بلا اذن من القاضى فباطل وإن كان باذن منه فقد وافقهم ثم رايت فى سم ما يؤخذ منه تصوير المسئلة بذلك اه عرش عبارة سم قوله لا يجوز للحاكم الخ امتناع موافقته اعم من منعه اه (قوله اخذنا ما يأتى فى فرض مهر المثل الخ) قال فى شرح العباب ويرد بان الذى يأتى ان الحاكم لا يفرض مؤجلاً ولا غير نقد البلد لانه يمنع الزوج من فرض ذلك اذ ارضيت الزوجة و الذى هنا نظير هذا ان الحاكم لا يحصل ان ما هنا ثم على حدوا احد هو ان الحاكم ان تولى ذلك بنفسه او نائبه لم يجوز إلا بشمن المثل الحال من نقد البلد ان تولاها المفسر باذنه مع رضاهم جاز بما اتفقوا عليه من خلاف ذلك انتهى سم (قوله ولو ظهر) الى قوله ويرد فى النهاية والمعنى الا قوله أى الى الفتن وقوله وهذا الخلاف الى واجب (قوله هنا) أى فى بيع مال المفسر (قوله ز من الخيار) أى خيار المجلس او الشرط (قوله فكفى فى عدل الرهن) أى من انه يجب الفسخ ولا انفسخ بنفسه كرى ونهاية ومعنى قال

وليسغنى عن بيعة بملكه
على مامر وندبا أيضا على
شئ من سوقه وقت قيامه
لان طاليه فيه أكثر فان
بيع فى غيره بشمن مثله جاز
كما لو استدى أهل السوق
اليه لمصلحة كتوفر مؤنة
الحل نعم لو تعلق بالسوق
غرض ظاهر وجب وانما
يجوز بيع مال المفسر
(بشمن مثله حالا من نقد
البلد) أى محل البيع لانه
المصلحة ومن ثم لوراها
الحاكم فى البيع بمثل حقوقهم
جاز ماو رضى المفسر
والغرماء بمؤجل أو غير
نقد البلد جاز على ما قاله
المتولى ومثلها الغبن
الفاحش ونظر فيه السبكي
لا احتمال لغريم آخر ويرده
أن الاصل عدمه وما يأتى
غدم احتياجهم لبيعة بأن
لا غريم غيرهم قيل ولو
قلنا بما قاله المتولى لا يجوز
للحاكم أن يوافقهم على
ذلك أخذاً عما يأتى فى
فرض مهر المثل للفقوة
ولو ظهر راغب هنا زمن
الخيار لهما مرفى عدل
الرهن ولو تعدر مشتر

بجميع ذلك مع مرفى فوافق عليه (قوله عن بيعة بملكه) أى لوباعه الحاكم وقوله على مامر إشارة إلى عدم الاستغناء على قول ابن الرقعة (قوله على ما قاله المتولى) وهو الممتدتها به ومعنى (قوله ومثلها الغبن الفاحش) أى كما قاله ابن الملقن وقد يفرق بان الفاتت فيها مجردة وفيه قدر مع احتمال ظهور غريم (قوله ونظر فيه) أى فيما قاله المتولى (قوله لا يجوز للحاكم ان يوافقهم) امتناع موافقته اعم من منعه فالرد الاتى عن شرح العباب فيه نظر فليتامل (قوله للفقوة) قال فى شرح العباب ويرد بان الذى يأتى ثمن الحاكم لا يفرض مؤجلاً ولا غير نقد البلد لانه يمنع الزوج من فرض ذلك اذ ارضيت الزوجة و الذى هنا نظير هذا وهو ان الغرماء ماو المفسر لو اتفقوا على المفسر ببيع باذنه بذلك جاز وليس للحاكم منعهم منه بخلاف ما اذا ارادوا ان الحاكم هو الذى يتولى بيع ذلك او ما ذونه فانه اذا تولاها لم يجوز له البيع بذلك فالحاصل ان ما هنا ثم على حدوا احد هو ان الحاكم ان تولى ذلك بنفسه او نائبه لم يجوز إلا بشمن المثل الحال من نقد البلد وإن ما هنا ثم على حدوا احد هو ان الحاكم ان تولى ذلك بنفسه او نائبه لم يجوز إلا بشمن المثل الحال من نقد البلد وإن

بذنبك وجب الصبر بخلاف كما اقي به المصنف واعترض بقول ابن ابي الدم ببيع المهر دون أى ولو شرعا كثر كذا المدين بالثمن الذى دفع فيه بعد الاداء والاشهار وان شهد عدلان انه دون ثمنه بخلاف ثلاثين بغير المرتن بناء على ان القيمة وصف قائم بالذات فان قلنا انها مانتتهى اليه الرغبات بعد اشهاره بالام المتواليه في ذلك الوقت بحكم العادة الغالبة فيه وهو (١٣١) الاظهر فواضح لان الذى دفع فيه هو ثمن مثله

وهذا الخلاف قريب من
الخلاف ان الملاحه صفة
قائمة بالذات وجنس يعرف
بنفسه وبخلافه باختلاف
ميل الطباع اه واجيب
بان الراهن عرض ملكه
لبيع بخلاف المفلس ويرد
بان هذا لا ينتج ببيع ماله
بدرن ثمن مثله بل الوجه
استواؤهما وحمل اقتضاء
المصنف على ما اذا لم يدفع فيه
شئ او دفع فيه شئ ووجبت
الزيادة وكلام ابن ابي الدم
على ما اذا دفع فيه شئ بعد
التداء والاشهار بحيث
لا ترجى فيه زيادة الا لان
هذا هو ثمن مثله اذا الظاهر
بناء على الاظهر ان القيمة
ليست وصف ذاتيان للمعتبر
فيها هو ما يرغب به وقت
ارادة البيع لا مطلقا ويجرى
ذلك في بيع مال متنع ويتم
وغائب لوفاء ما عليه نعم
الاوجه في قن كافر أسلم أنه
لا يباع الا بما يساويه في
غالب الاوقات لاندفاع
الضرر بالحسولة بينهما
ولان الحق فيه لله تعالى
فسومع بالتأخير وهنا
الحق للادى الطالب لحقه
واقفى السبكي بجواز بيع

عش وهو المعتمد (قوله بذنبك) أى بضمن المثل ونقد المدمس ونهاية معنى (قوله وجب الصبر) الى أى ان
يوجد من باخذ به ذلك لا يقال التأخير الى ذلك قد ودى الى ضرر بالمالك اطول مدة الانتظار لمن يرغب فيه
لانا نقول الغالب عدم الطول لان الغالب وجود من باخذ بضمن المثل وفقد نادر فلا نظر اليه اه عش (قوله
واعترض) اى افتناء المصنف (قوله وان شهد عدلان انه دون ثمنه) بخلاف (معتمد اه عش (قوله
بناء على ان القيمة وصف الخ) اعابناه على هذا لانه هو الذى يستغبر بالحكم عليه اما بناؤه على انها مانتتهى
اليه الرغبات فانه ظاهر كما اشار اليه بقوله مر فان قلنا الخ اه رشدى (قوله وهذا الخلاف) اى الخلاف
في تفسير القيمة (قوله انتبهي) أى قول ابن ابي الدم (قوله واجيب بان الراهن الخ) اقره النهاية والمنفى قال
عش والرشدى فرقه مر بينهما يقتضى اعتناء مانفله عن ابن ابي الدم اى من وجوب الصبر في الرهن
الشرعى دون الجعلى فليراجع واعتمد صحيح التوسيع بينهما في وجوب الصبر الى وجود رغب عن المثل وهو
الاغرب اه وقوله في وجوب الصبر الخ اى اذا لم يدفع فيه شئ او دفع فيه شئ بعد التداء والاشهار ووجبت
الزيادة بلا تأخير عرفا والا فبما انتهى اليه ثمنه في التداوان كان دون ثمن مثله في غالب الاوقات خلافا لما
يوهمه قوله بضمن المثل (قوله وحمل الخ) عطف على الاستواء (قوله وكلام ابن ابي الدم) عطف على الاقتضاء
(قوله ان القيمة الخ) بيان للاظهر (قوله وان المعترض الخ) خبر اذا الظاهر (قوله ويجرى ذلك) اى جواز
البيع بما يرغب به وقت ارادته (قوله عليه) اى على من ذكر من الممتنع عن الاداء واليتم والغائب (قوله في
قن كافر) بالاضافة (قوله اسلم) اى القن (قوله لا ندفع الضرر) اى حقارة الاسلام (قوله بالحسولة الخ) اى
بتسليم العبد لمسلم (قوله واقفى السبكي الخ) عطف على قوله ويجرى ذلك الخ تايد له (قوله من استواهما)
أى المهر دون ولو شرعا وما مال المفلس (قوله اعتماد الفرق) أى السابق بقوله واجيب الخ (قوله فيه) اى في
البيع لوفاء الدين والجار متعلق بجري (قوله وفي بيع الخ) عطف على قوله فيه (قوله وان كان دون ثمن مثله
الخ) انظر مع قوله السابق لان هذا هو ثمن مثله اهمم وقد يجاب بان المعنى انه لا يعتبر غالب الاوقات عبارة
عش قوله وان كان الخ قد يقال وفيه قوة بل يجب على القاضي الاقراض والارتان لان يقال وهو موصور
بما اذا تمرد عليه ذلك اخذنا من قوله للضرر الخ انه يقال حيث انتهت الرغبات فيه بقدر كان ثمن مثله والخص
لا ينافيه لان الثمن قد يكون غاليا وقد يكون رخيصا اه وهذا الثاني هو الظاهر المتبادر (قوله ويشترط في ذلك

تو لا مفلس بانه مع رضاهم جائزا نفقوا اعليه من خلاف ذلك فان قلت ينافى هذا التفصيل ما حكاه الى افعى
في الوكالة ان الحاكم لو راي المصلحة في البيع يمثل حقوقهم جاز قلت لا ينافيه بل يتعين حمله عليه بان يقال اذا
راى المصلحة في ذلك فيفوضه هو والغرماء الى المفلس جاز فان قلت هل يمكن الفرق بين ما هنا وما المثل قلت نعم
وهو الذى يدل على كلامهم هنا لكن الحق ان الفرق لا يعد متكلف فليكن الاوجه ما قدمته من التفصيل هنا
الموافق لما ياتي ثم انتهى ما في شرح العباب وقوله قلت لا ينافيه بل يتعين حمله الخ لك ان تقول انه مستثنى
من هذا لان غير نقد البلد اعم من جنس حقوقهم (قوله بذنبك) قد سبق الى الفهم ان المشار اليه ما في قول
المصنف بضمن مثله حالا من نقد البلد لكنه ثلاثة امور وصيغة الاشارة للتنبيه عبارة في شرح العباب قال
في الانوار فان لم يوجد من يشتري ماله بضمن مثله لم يجبر على البيع بدونه فصاعدا بل يصبر حتى يوجد اه وحزم به
النووي في فتاويه والرافعي في بحث بيع قن اسلم على سيده الكافر وبعبارة الغزالي فان لم يوجد من يشتريه بضمن
المثل من نقد البلد وجب الصبر بخلاف اه (قوله نعم الاوجه) قد يشكل بقوله قبله لان هذا هو ثمن مثله
اذلا يلزم البيع بزيادة على ثمن المثل غير حاضرة اه (قوله وان كان دون ثمن مثله) انظر مع قوله السابق لان

مال يتم لنفقتة بنهاية ما دفع فيه وان رخص للضرر ثم رأيت شيئا اعتمد ما ذكرته من استوائهما فقال بدران نقل عن العزى
اعتماد الفرق والاوجه ان غير الرهن كالرهن كما جرى عليه السبكي فيه وفي بيع مال اليتيم المحتاج بما ذكرى بما يتنهي اليه ثمنه في التداء
وان كان دون ثمن مثله دفعا للضرر في الجميع واشترط في ذلك ان لا يوجد للدين نقد او مال اخر رائج يقضى منه

والإثنين ومن ثم يبيع عقار غائب مدني له نفس أو حيوان أو عرض بل يقضي من النفس فالحيوان فالعرض فالعقار ومن الدين لا يمنع الارث
فن ثم اشترط في بيع الحاكم المهر من على الميت عرضه على الورثة أو أروايتهم وتخييرهم بعد انتابها قيمته إلى ثمن معلوم إما بالاشهار والتداء عليه
وعرضه على ذوى الرغبات الايام المتوالية (١٣٢) وإما بتقويم عدلين خيرين بين الوفاء من مالهم وبيعه بما انتهى اليه (تنبيه) استشكل

أى في بيع مال الممتنع واليتيم والغائب بما ذكر (قوله تعين) أى ما ذكر من النقد أو غيره الراجح للقضاء منه
(قوله رسم) أى فى الفصل الذى قبيل الكتاب وهو عطف على قوله ويشترط الخ (قوله فمن ثم) أى من أجل
عدم الميع وفى جمعه بين الغاء ومن ثم منافسة لا تخفى (قوله أو أروايتهم) أى أو وكلاهم (قوله وتخييرهم)
عطف على عرضه (قوله وعرضه) عطف على الاشهار (قوله بين الوفاء) متعلق بتخييرهم (قوله تصور
ثبوت القيمة) أى اللازم لتخيير المذكور (قوله بها) أى بالقيمة تعارض فيه الدعوى والشهادة (قوله لانه)
أى ثبوت القيمة (قوله ولا إلزام فيها) أى فى دعوى القيمة والحال أن شرط الدعوى أن تكون ملازمة (قوله
بانها) أى العين المراد بيعها أو الفاء ما على نحو الممتنع واليتيم والغائب (قوله وإلا) أى وإن لم تكن مضمومة
(قوله شخص) أى من الورثة أو غيرهم (قوله قيمة هذه) أى العين المهرونة ونحوها (قوله فبدعى) أى
المدعى وله الميعين (قوله بحكم) أنه نذر عشر قيمتها (قوله وان قيمته عشرة دراهم فعشر دراهم) (قوله لينكر)
أى النذر أو كون القيمة العشرة (قوله الذى يبيع به) إلى قوله وفى جواز فى النهاية والمعنى لا لقوله بل إلى المتن
(قوله بنحو السلم الخ) انظر ما أدخله بالنحو (قوله فى الذمة) راجع لكل من المبيع والمنفعة عبارة المفتى
والناتبة كبيع فى الذمة وكنفعة راجعة فى إجارة الذمة اهـ (قوله كاسم) أى فى البيع والسلم اهـ رددي (قوله
وفى جواز الاعتراض الخ) عبارة المفتى والناتبة وأورد ابن النقيب على المصنف هجوم الكتبة بفلس السيد
الاعتراض عنها على الأصح ولا يرد كما قال الولي العراق لأن النجوم لا يحجر لاجلها فليست مرادة عنها اهـ
قول المصنف (ولا يسلم مبيعا الخ) قال فى شرح الروض أى والمعنى فله أن لا يجوز البيع مؤجل وحل قبل
أو أن القسمة لأن البيع مؤجل يجب تسليمه قبل قبض الثمن اهـ سم (قوله والحاكم) إلى قوله ويرد فى المفتى إلا
قوله وعليه يحمل إلى ذلك وإلى قوله على أن تعبيره فى النهاية إلا ما ذكر (قوله أو نائبه) يشمل المفلس اهـ سم
وعش ونحوه يجرى قول المتن (قبل قبض ثمنه) أى وإن احضره المشتري ضامنا أو رهنه اهـ عش (قوله وإلا)
أى إن سلمه قبل ذلك (قوله أنم الخ) أى المسلم حاك كان أو ما ذونه اهـ عش (قوله وضمن) أى بقيمة المبيع
لا بالثمن الذى باع به معنى ونهاية وينبغى أن المراد بقيمة قيمته وقت التسليم عش (قوله وقبده) أى الائتم
والضمان (قوله وعليه) أى على التقيد (قوله وذلك لانه الخ) تعليل للثمن (قوله فيجبران) أى البائع والمشتري
وهو ظاهر أن كان البائع المفلس باذنه القاضى ألاما لو كان البائع هو القاضى فالمراد بأجباره وجوب إحضاره
عليه ثم بامر المشتري بالأحضار فاذا حضر سلمه المبيع واخذ منه الثمن اهـ عش (قوله واستثنى الأذرى) أى
من إطلاق المصنف اهـ معنى (قوله ونأزعه الزكشى الخ) أقره المفتى (قوله إن كان) أى الثمن (من جنس
دينه تقصا) كيف يحكم بالتقصا مع احتمال تلف الباقي قبل وصوله إلى المستحق (قوله وإلا ورضى الخ)
فيه نظر ماسر من احتمال التلف فكيف يصح الاعتراض وأنه موهوم حصول الاعتراض بمجرد رضاه وأنه
لا يحتاج إلى الإيجاب والقبول وهو محل تأمل وبالجملة فتكلام الأذرى باطلناه أقعد وأحوط ثم رابت
الفاضل المحشى نقل عن شرح العباب قوله ولكرده بأنه لا يمكن هنا تقصا ولا اعتراض لما يلزم عليه من
تقدمه على بقية الغرماء بوفاته دينه قبلهم وهو لا يجوز فوجب أن لا يفرض هنا تقصا ولا اعتراض لما
يرتب عليه من المخور المذكور انتهى اهـ بصري (قوله وإلا) أى وإن لم يكن من جنسه (قوله ورضى
هذا ثمن مثله (قوله كاسم) أى الخلاف فيه) قول المصنف ولا يسلم مبيعا الخ قال فى شرح الروض فله
أنه لا يجوز البيع مؤجل وإن حل أو أن القسمة لأن البيع مؤجل يجب تسليمه قبل قبض الثمن اهـ (قوله
الحاكم أو نائبه) أخرج المفلس بغير رضا الغرماء مع أنه ينبغى أنه كذلك وقد يشمله أو نائبه وسيأتى عن شرح

السبكي تصور ثبوت القيمة
قبل البيع بأنه لا بد من تقدم
دعوى على الشهادة بها لانه
حق آدمى وكيف يدعى بها
ولا الزام فيها وأوجب بانها
إن كانت مضمومة ادعى
مالها قيمتها بالحيولة وإلا
نذر شخص التصديق على معين
بقدر عشر قيمة هذه مثلا
فدعى على الناذر بدراهم مثلا
بحكم أنه نذر عشر قيمتها وأنه
لزمه له النذر لينكر فيقيم
البينة (ثم إن كان الدين غير
جنس النقد) الذى يبيع به
(ولم يرض الغريم إلا بجنس
حقه اشترى) له جنس حقه
وجوب لانه وأجابه والمراد
بالجنس هنا يشمل النوع
بل والصفة كما هو ظاهر
(وإن رضى) بغير جنس
حقه وهو مستقل أو ولى
والمصلحة للسوى فى
التعويض كما هو ظاهر (جاز
صرف النقد إليه إلا فى)
نحو (السلم) والمبيع
والمنفعة فى الذمة لا متنازع
الاعتراض عنها كاسم وفى
جواز الاعتراض عن نجوم
الكتابة تناقض يأتى فى
الشفعة إن شاء الله تعالى
(ولا يسلم) الحاكم أو نائبه
(مبيعا قبل قبض ثمنه) والا
أنه وضمن وقبده السبكي
بما إذا لم يكن باجتهاد أو

تقليد صحيح وعليه يحمل إفتاء البلقين مرة بعدم ضمان أمين الحاكم وأخرى بضائه وذلك لانه متصرف لذمى فحطاط
كالوكيل فان تنازعا أجبر المشتري على التسليم ولا مالم يكن نائباً لغيره فيجبران على الإجابة واستثنى الأذرى ما لو باع لغريم يحصل له مثل
ثمن المثل عند القسمة فالأحوط بقاؤه فى ذمته لا أخذه وإعادته إليه ونأزعه الزكشى بأنه إن كان من جنس دينه تقصا وإلا ورضى وحصل

الاعتياض فلم يحصل تمام قبل قبض المبيع بكل تدبير ويرد بأن الاحوط بقاؤه في ذمته وان لم يحصل تقاصولا واعتياضا فصح الاستئصال
ان تغييره بالمبيع وموافقا لما تقرر قبل قبض الثمن (فرع) لا يجوز ان يرمى (١٣٣) مفلس ولا ميت الدعوى على مدينه وان ترك

أى بغير جنسه (قوله ويرد) أى نزاع الزركنى (قوله وان لم يحصل) يقتضى البقاء مع حصول ما ذكر وفيه
تناقض الا ان يجعل الواو للحال او يريد ان هناك ما نعمان التقاص والاعتياض ثم رابت ما مر عن شرح
العباب سم على حج اه بصرى وعش (قوله وهم) ويمكن التأويل يجعل تنوين قبض عوضا عن
المضاف اليه وجعل المبيع معمولا للتسام (قوله لما تقرر) أى فى الماتن (وقوله قبل قبض الثمن) مراد به لفظه
خبر والموافق (قوله لغريم مفلس) أى لذاته (قوله على مدينه) أى مدين من ذكر من المفلس والميت قول
الماتن (قسمه) أى على التدرج بنهاية ومضى قول الماتن (ليجتمع) أى ما سهل قسمته نهاية ومضى (قوله وان
افى الغرماء فاقطعها الخ) عبارة للمغنى والنهاية قال الشيخان فان طالب الغرماء القسمة فى النهاية اطلاق
القول بأنه يجهيمهم والظاهر خلافه والوجه كما قال شيخنا ما افاده كلام السبكي من حمل هذا على ما اذا ظهرت
مصلحة فى التأخير وما فى النهاية على خلافه فلو كان الغريم واحدا سلمه اليه او لا فالا لان اطلاقه للمستحق اولى
من اقرضه وايداعه وهذا بخلاف المديون غير المحجور عليه فانه يقسم كيف شاؤوه وبالنسبة لصحة التصرف
أما بالنسبة للجواز فيبذني كقوله السبكي أنهم اذا استوتروا وطالبوا - قسم على الفور ان يجب التسوية اه
قال عشي قوله مر وطالبوا أى وان تروا فى الطالب وتأخر الدئع عن مطالبة الجميع وقوله مر وحققهم
أى والحال وقوله مر ان يجب التسوية مع ذلك لو فاضل نفذ فله لبقا الحق في ذمته وعدم تأمله بين
ماله اه (قوله ويقرضه) وكان الاولى الفاء بدل الواو فترى ما على الماتن كفى النهاية (قوله ويقرضه) الى
قوله وبحث فى النهاية الى الماتن فى المغنى الا قوله ولا يجب الى والا (قوله لان الحظ للقرض) عبارة
النهاية لانه لا حاجة به الى المورس المذكور اليه أى القرض وانما قبله لمصلحة المفلس وفى تكليف الزم سد
لها به فارق اعتباره أى الزم فى التصرف فى مال نحو الطفل اه (قوله وبحث الاذرى الخ) وهو بحث
حسن ولو اختلف الغرماء فى قبضه او يودع عنده وعينو غير ثقة فزاد القاضى من العدول اولى فان
تلف عند المودع من غير تقصير فمن ضمان المفلس اه ومضى وقوله واختلف الخ فى النهاية مثله قال عشي
قوله من العدول أى لو من الغرماء اه (قوله من الماتن) أى قوله ولا يسلم مبيعا الخ اه سم (قوله ايضا)
أى مثل بحثه السابق فى شرح ولا يسلم مبيعا الخ (قوله الاثبات) أى لو له حاكم كنهاية ومضى قال عشي
وقياس ما يأتى للشارح مر فى الشهادة بالا عسارانه لا يكتفى فى هتارجل ويوزن ولا رجل وامراتان ومن ثم صرح
الخطيب فى شرحه بالتعبير بالاثبات انما يتبادر زيادة على الشاهد من اخبار القاضى اه (قوله لان
الحجر) الى قوله والحق فى النهاية والمغنى (قوله لانهم اضبط من الغرماء الخ) أى وهذه شهادة يمسر مدر كها
ولا يلزم من اعتبارها فى الاضبط اعتبارها فى غير نهايتها ومضى (قوله ولتين) عبارة للمغنى والنهاية قال فى
الروضه ولان الغريم الموجود تيقنا استحقاته لما يخصه وشككنا فى راحته وهو بتقدير وجوده لا يخرجه
عن استحقاته فى الذمة ولا يتحتم راحته الغريم فانه لو أراض أخذ الآخر الجميع والوارث بخلافه
فى جمع ذلك اه قول الماتن (فظهر غريم) يجب ادخاله فى القسمة أى انكشف امره بانومه معنى قال عشي
قوله فظهر الغرماء بمعنى الواو فلا يشترط الفورى وقوله ادخاله أى بان سبق دينه الحجر اه (قوله ولا تنقض
القسمة) كان الاولى تقديمه على التعديل كفى النهاية والمغنى (قوله فظهر غريم الخ) ولو ظهر الثالث وحصل
(قوله من الماتن ايضا) أى قوله ولا يسلم مبيعا الخ

المفلس والوارث الدعوى
عليه كما يعلم مما يأتى فى
الدعوى (واقضه قسمه)
تد بان لم يطلبوا او لا وجوب
(بين الغرماء) نسبة ديونهم
مسارعة للبراءة (الا أن
يعسر) قسمه (لقضه)
وكثره الديون (فيؤخر
ليجتمع) وان الى الغرماء
وقالهم وان اعترض ادفعوا
المشقة كالمظهرت المصلحة
فى التأخير ويقرضه أى تدبا
لا وجوب لما يظهر لمورس
امين غير غمرا طل وجده
وقدار قضاء الغرماء لا يجب
هنا من لان الحظ للمفلس
بخلافه فى مال المحجور
الانى والا اودعه امينا
يرتضونه لان يبقائه بيده
تهمة ما وبحث الاذرى ان
ابقاء بذهمة شتر امين ومورس
اولى من اخذه منه واقرضه
لمثله وعليه فهذه مستثناة
من الماتن ايضا (ولا يكفلون)
عند القسمة (بنه) عبر
بها للغالب والمراد عدم
تكميلهم الاثبات (بان لا
غريم غيرهم) لان الحجر
يشترط لو كان ظهروا وانما
كاف الورثة فثبت ان لا وارث
غيرهم لانهم اضبط من
الغرماء غالبا ولتين
استدعى الغريم لما يخصه
فى الذمة بفرض ظهور
مشارك مع امكان ابرائمه ولا
كذلك الوارث (فلو قسم

فظهر غريم شارك بالخصه) لان المقصود يحصل بذلك ولا تنقض القسمة فلو قسم ماله وهو عشرون على غريمين لكل مائة نصفين لكل
عشرة فظهر غريم بمائة رجوع على كل بثلث ما اخذه فان كان احدهما اتاف ما اخذه وهو ميسر اخذ الثالث من الآخر خمسة

وكان ما أخذه كل المال فإذا أسير المثلث أخذ ما منه ثلث ما أخذه واقتسمه نصفين والحق بذلك أبو زرعة ما لو اقتسم الورثة التركة فظهر دين وقد أصر بعضهم ليجعل ماع المورسين كأنه كالم فإخذه الدائن لكل دينه ثم إذا أسير المعسر يرجع عليه بقدر حصته قال لأن الدين لو علم أحد حكمه في البابين فكذلك إذا ظهر اه وواضح (١٣٤) أنها لو قسمت بين غرما فظهر غريم مكناها أيضا ولو قبض الحاكم حصه غائب

للفلس مال قديم او حادث بعد الحجر صرف منه اليه بقسط ما أخذه الاولان والفاضل يسم على الثلاثة نعم ان كان دينه حادثا فلا مشاركة له في المال القديم وتقدم ان الدين اذا تقدم عليه فكما تقدم عليه فغنى ونهاية وقوله لم يأت المال القديم وكذا في الحادث على الاصح (قوله وكان ما أخذه الخ) بتشديد النون عبارة النهاية والمغنى وكان ما أخذه كأنه كل المال اه (قوله فإخذه الخ) أي ماع المورسين (قوله يرجع) ببناء المفعول و (قوله عليه) أي المعسر نائب فاعله (قوله قال) أي أبو زرعة (قوله في البابين) أي في المالحق وهو مال المفلس والمالحق وهو التركة (قوله واضح أنها) أي التركة (قوله بكناها) أي في مال المفلس و (قوله أيضا) أي كظهور الدين بعد اقتسام الورثة التركة (قوله ولو قبض الخ) عبارة للمغنى والنهاية ولو غاب غريم وعرف قدر حصته قسم عليه وان لم يعرف فإن أمكنت مراجعته وجب الارسال اليه وان لم يمكن مراجعته ولا حضوره رجع في ندره الى المفلس فان حضر وظهر زيادة فهو كحضور غريم بعد القسمة ولو توفي يد الحاكم ما لم يرز للغائب بعد اخذ الحاضر حصته وأقر ازاما فافاض الغائب لا يزاحم من قبض اه (قوله على بقية الغرما) أي لا على المفلس أخذا من التعاليل اه عرش (قوله وبه فارق الخ) أي بكون الحاكم نائباً عن الغائب في قبض فارق الخ و (قوله حقه) أي في قبض المال اه عرش (قوله عاصب) بالهير الماملة وهو الذي يرث جميع المال او الفاضل عن أصحاب الفروض كإبني (قوله فيجب) أي ما وصل لبيت المال اه كردى (قوله عده ولاية الناظر) أي على من قبضه بقضيه بخلاف الحاكم في مثله الغائب اه سيدمر (قوله من قبضه) أي قبض ناظر بيت المال -ه- و (قوله لا يكون الخ) أي من قبضه للناظر كما لو أخذوا ولا يكون طريقاً به اه كردى (قوله وروى) أي حقه أي وصوله (قوله وخرج) الى التنبيه للمغنى والنهاية (قوله كالأول) أي بالاجرة المقبوضة تالفة قبل القسمة (قوله أي مثله) أي مثل الثمن والحاصل ان في كلام المصنف واخذ تبيين الاول ان قوله فكذلك الخ تقديره ظاهر افان المذکور كدين الخ مع ان الغرض ان الثمن تالف فاشار اشرح الى الجواب عنه بقوله المذکور أي مثله الخ أي فهو على حذف مضاف أي قبله الشامل للمثل والقيمة والمأخذة الثانية في التشبيه في قول المصنف فكذلك مع انهم ظن حقيقة فاشار الى الجواب عنه بقوله من غير هذا الوجه وكلا الجوابين اصحابهما للجلال المحلى اه رشيدى (قوله فيقاسم المشتري الغرما) أي في الاصل لا في الزوائد المنفصلة أما هي فيفوزون بها بناء على عدم النقض اه عرش وفيه وقفة ظاهرة فكيف يفوز الغرما بالزوائد وتدور المشتري مع تبين ان الاصل لم يزل عن ملكه (قوله بلا نقض) أي على الراجح (قوله وذلك) أي قول المصنف فكذلك ظن (قوله ما تقر في حله) أي بقوله من غير هذا الوجه وان اراد المعترض بلامعنى لا حاجة لم يرد ما تقر اه سم (قوله تنبيه الخ) كان الاول ان يقدم على قول المصنف ولو خرج الخ (قوله على الثاني) أي المحكى في المتن بقيل (قوله أيضا) أي كالثاني (قوله وهو في هذا كالأول) أي الضعيف المحكى هنا بقيل بقول في مسألة الفسخ كما يقول الاول فيها من انه يرفع العقد من حينه لان الاول أي عدم نقض القسمة ما ذكره مروجع الجمهور وهم قانون في الفسخ بما ذكره فقوله الاتي كل محتمل أي على هذا الضعيف المحكى في المتن بقيل و (قوله وعلى الاول الاقرب) مراده بالاول كونه قائلاً بان الفسخ يرفع العقد من اصله لكنه لم يبين ما وجه الاقرب على الضعيف اه سيدمر اقول ولعل وجهه انه المتبادر من التعبير بالنقض لا سيما مع ملاحظة قياسه على قسمة التركة وانه عليه يكون للخلاف ثمرة دون الثاني (قوله يجب) أي الاسترداد (قوله

فثلثت تحت يده لم يرجع الغائب على بقية الغرما بشئ ولو لم تنقض القسمة لان الحاكم نائب عنه في قبض وبه فارق ما لو اخذ ناظر بيت المال حصه من تركته ثم ظهر عاصب وتعدر رد ما وصل لبيت المال فيجب على جميع التركة شائنا وننقض القسمة ويقسم ما بقي منها كالمو غصب او سرق منها شئ قبل قسمتها لثنين عدم ولاية الناظر ومن ثم كان من قبضه طريقاً في الضمان الا ان يكون حاكماً او مأذونه وقبل تنقض القسمة) كالمو قسمت التركة فظهر وارث ورده بان حقه في عين المال وحق الغريم في القيمة وهو يحصل بالمشاركة وتخرج بظن ما حدث بعد القسمة فلا يضارب صاحبه الا ان تقدم سببه كالأول انهم ما جره بعد القسمة وكما في قوله ولو خرج شئ باعه قبل الحجر مستحقاوا (ثمن) المقبوض (تالف) قبل الحجر او بعده (فهو) أي مثله في المشلى وقيمته في المتقوم (كدين ظهر) من غير هذا الوجه فيقاسم المشتري الغرما بلا نقض للقسمة وذلك لثبوت قبض الحجر ما غير

(قوله قبل لامعنى للكاف) ان اراد المعترض بلامعنى لا حاجة لم يرد ما تقر

التالف ليرده قبل لامعنى للكاف بل هو دين ظهر حقيقة ويرد ما تقر في حله فتالاه (تنبيه) كل المراد بقضية ضاعلى اعيان الثاني ارتفاعها من اصلها بناء على الضعيف ايضا ان الفسخ يرفع العقد من اصله او هو في هذا كالأول وانما يختلف فيه استرداد المقبوض بعينه ان وجدوا لا قبله فعلى الثاني يجب وعلى الاول لا كل محتمل وعلى الاول الاقرب للوكان المقبوض حيوانا مثلاً كأن ملكهم

اعيان التركية ان راه غصات منه زوائد بعد القبض فافاها رتها ترد في ملكها المفاس (١٣٥) ثم تقسم (ولاستحق شيء باعه الحاكم)

أو نائبه وثمنه المقبوض
تالف (قدم المشتري بالتلف)
أي مثله أو قيمته على
الفرار رعاية باصاحتم لتلا
يرغب الناس عن شراءه
وقضيته اختصاص ذلك بما
باعه بعد الحجر وليس يعيد
(وفي قول يخص الغرماء)
كسائر لديون ولا يكون
الحاكم وأمينه طرفين في
الضمان (وبنق) الحاكم وجوبا
من مال المفلس (على من
عليه نفقته) من نفسه وقربه
لكن بعد طلبه أو طلب
وليه كما اشترطه في اتفاق
ولي نحو الصبي على قربه ومن
زوجاته لكن كسره ولا
يلزم منه عدم نفقة القريب
لان الاعسار فيه ما يختلف
كما يعلم بما باقي في النفقات
ومالكم كالمدهى أي يموتهم
نفقة وكسوة واسكانا
واخذاما ونجيزا لمن مات
منهم (حتى يقسم ماله) لانه
مال يزل ملكه عنه موصرا
بالنسبة لنفقة نحو القريب
فلا ينافي اعساره بالنسبة
لازوجه ولا يعطيه الا نفقة
المسرير كما مريوما يوم
نعم لا ينفق منه على زوجة
حادة بعد الحجر واما اتفاق
على ولده منه مطلقا لانه
لا اختيار له فيه وان كان انما
استلحقه بعد الحجر على
الالوجه لان الاستلحاق
متحتم عليه وهذا فارق شراره
لا ينفق الذمة لان لا اختيارا

اعيان التركية كان الاولى اعيان مال المفلس عبارة البصرى قوله كان ملكهم اعيان التركية فيه ان اموال
المفلس تسمى تركه ام **(قوله ان رة)** أي لان رأى القاضي تأليفهم لها **(قوله منه زوائد)** أي من الحيوان
المقبوض زوائد منفصلة **(قوله انها ترادخ)** أي الحيوان وزوائد عن الغرماء أي ان وجدت ولا قبلها قول
المتن (باع الحاكم) بخلاف ماله باعه المفلس قبل الحجر فانه اذا استحق بعد تلف الثمن يكون ثمنه ديناطر
فيأتي فيه مامر نهاية وسمي كمرانفاي المتن **(قوله او نائبه)** أي قول المتن وينفق في النهاية والمغنى الا
انهما جزا بالاختصاص الا في **(قوله على الغرماء)** أي على باقي الغرماء بما هو معنى **(قوله عن شراءه)** أي
المفلس فكان تقديمه من مصالح الحجر كاجرة الكليات ونحوها من المؤن مغنى ونهاية (بما باعه بعد الحجر) كانه
لاخراج ما باعه قبل الحجر لا متناعه ام يدعمر وقوله لا متناعه والاولى لانه كد ينظر (ولا يكون الحاكم الخ)
عبارة العباب وشرحه وليس للقاضي ولا ماذر نظر بقا الضمان لما باعه القاضي او غيره باذنه ولو المفلس
لانه نائب الشرع اه سم **(قوله الحاكم وجوبا)** أي قول المتن لان يستغنى في النهاية والمغنى الا قوله أي بالنسبة
الى نعم قوله وهذا الى وعلى ولدسفيه **(قوله بعد طلبه)** أي القريب ولو اتفق من غير طلب فهل يضمن ام لا فيه
نظر والاقرب عدم الضمان وان لا رجوع عليهم ايضا لانهم انما اخذوا حقهم في نفس الاسراع اه سم **(قوله)**
كما اشترطه الخ نعم ذكر وان القريب لو كان طفلا او مجنونا او عاجزا عن الارسال كمن اتفق عليه بالطلب
حيث لا ولي له خاص يطلب له وقياسه ان يكون القريب منه كذلك انتهى نهاية قال ع ش قوله لا ولي له خاص
أي اوله ولي ولم يطلب فيما يظهر انتهى اقول وبقره كلام النهاية بارجاع النفي الى القيد والمقيد معا **(قوله ومن**
زوجاته) عطف على من نفسه **(قوله ولا يلزم منه)** أي من انفاق زوجته كنفقة المعسر (لان الاعسار الخ)
عبارة المغنى وينفق على الزوجة نفقة المعسر على المعتمد خلا للروايات من انه ينفق نفقة المورسرين وعال
بانه لو اتفق نفقة المعسر من مال نفقته على القريب ورديان اليسار المعترف نفقة الزوجة غير المعترف نفقة القريب
لان المورس في نفقته من بفضل ماله عن قوته وقوت عياله وفي نفقة الزوجة من يكون دخلها كثير من
خرجها ومن نفقة الزوجة لا تسقط بمضي الزمان بخلاف القريب فلا يلزم من انتفاها اول انتفاء الثاني انتهى
وكذا في النهاية الا قوله لان المورس الى ولا **(قوله ومالكم)** عطف على زوجته **(قوله اي يموتهم الخ)**
فيه اشارة الى ان النفقة قد تطاق بمعنى طاق المؤنة انتهى سم وفي المغنى ما يقتضي ان ذلك الاطلاق لا على
سبيل الحقيقة **(قوله ونجيزا الخ)** وشمل ما ذكر الواجب في تجهيزه وكذا المندوب ان لم يمنعه الغرماء اه
نهاية قال ع ش قوله ان لم يمنعه الخ يفيد أنهم ولو سكتوا بحث لم ياذنوا ولا منعوا انه يفعل للميت
فلم يرجع من الجنائز انتهى (ان مات الخ) أي قبل القسمة اه معنى **(قوله ولا يعطيه)** أي المفلس نفسه وموئنه
(قوله منه) أي من مال المفلس **(قوله مطلقا)** أي حدث قبل الحجر او بعده **(قوله لا لا اختيار له فيه)** أي
الوطو وان كان لكن لا يلزم منه الاحبال اه ع ش **(قوله وان كان انما الخ)** عبارة التاميق لا يرده الى
ذلك تمكنه من استناحافه لانه واجب عليه فلا اختيار له فيه ايضا اه **(قوله ويهذا)** أي وجوب الاستلحاق
(فارق) أي الاستلحاق **(قوله عرفا)** اهل الانسب شرعا **(قوله وعلى ولدسفيه)** بالاضافة عطف على ولده
و**(قوله)** استلحقه نعم للسفيه **(قوله من بيت المال)** متعلق بانفق المقدر بالعطف **(قوله لا لئاء اقراره)**
أي ولم يكن السفيه كالمفلس حتى ينفق على ولده الذي استناحافه من ماله لان بيت المال لا لئاء الخ **(قوله بالمال)**
أي وبما يقتضيه نهاية ومعنى **(قوله بخلاف المفلس)** فانه يقبل اقراره على الصحيح وغايتنا ان يكون قد اقر
بدين واقراره به مقبول ويجب ادائه فبالاولى وجوب الاتفاق لانه وقع تبعا كشيء النسب تبعا لثبوت
قول المصنف باعه الحاكم بخلافه ماله باعه المفلس قبل الحجر فانه اذا استحق بعد تلف الثمن يكون ثمنه

في عرفه ولا كذلك الولد وعلى ولد سفيه استلحقه من بيت المال لا لئاء اقراره بالمال من كل وجه بخلاف المفلس

كما مر فان قلت المالك بعد الحجر حدثوا باختیاره ومع ذلك يموتهم قلت لان مؤتمهم من هـ ا ح القوماء لانهم يشعرونهم ويقسمون منهم والحقت بهم مستولدة بعد الحجر بناء على نفوذ ابلاده لان (١٣٦) اجر تالمهم (لا لان يستغنى بكسب) بان حصل منه شيئا فيكف صر له ولا ولو كفي

الولادة بشهادة النسوة اه معنى (قوله كاسر) أى قبيل هذا الفصل بقول المصنف ولو أقر بعين أو دين الخ (قوله والحقت بهم) أى بالمالك الحادثة بعد الحجر (قوله بناء على نفوذ ابلاده) أى وقدر ماله بنفذ خلافا لما يقره المعنى (قوله بان حصل) أى قوله كذا فى المعنى وإلى المتن فى النهاية (قوله مؤلا) أى لنفسه وعمره (قوله الغير المزرى) أى اللاتى اما غير اللاتى فكالعدم كاصرحوا به فى قسم الصدقات ولورضى بما لا يلبق به وهو مباح لم يمنع منه قال الاذرى وكفنا ما مؤنته اه معنى وأقره عرش (قوله بعد الفوات) أى فوات الكسب (قوله وحله) أى المتن (قوله بالتحصيل) أى بتحصيل ما ليس بحاصل (قوله وبه يد) أى بالقاعدة والتذكير بتأويل الضابط (قوله يجعل الاول) أى ما اختاره السبكي (قوله ذلك) أى الفلاس الامتناع من الكسب (قوله والثانى) أى ما اختاره الاسنوى قال الرشيدى هذا له بالنسبة الى ما فى المتن خاصة من دست ثوب وما بعده ولا فى البعدين تركه من ماله لحرره بقوله نحو الكسب اذ هو لا يجب عليه لو كان موسرا لقرية مثل ذلك ولا يجب عليه النفقة والكسوة ونحوهما اه (قوله لضيق) أى المتن فى النهاية والمعنى (قوله فان فقدها) أى بان لا يتيسر لمن كسبه ولا من بيت المال اه عرش (قوله فعلى مياسير المسلمين) ويقوم عليهم بيت المال كما ذكره فى شرح العباب اه سم ومرافعا عن عرش ما يوافقه (قوله انه يلزم المياسير الخ) معتمد اه عرش (قوله اجرة الخادم والمركوب) وينبغي ان يكون ذلك قرعاً على بيت المال اه عرش (قوله الا ان يقال ان ابيه المنصب الخ) صريح فى ان المراد بالمنصب: منصب الحكمة فانظر هل هو كذلك اه رشيدى وفى القاموس الابهة كسرة العظيمة والبهجة والكبر والخوة اه (قوله بما) أى بالخادم والمركوب (قوله الى من عليه الخ) كذا فى النهاية والمعنى قول المتن (وبيع مسكنه الخ) وتباع ايضا البسط والفرش نهاية ومعنى قول المتن (لزماته) هى كل دابة من الانسان فيمنعه عن الكسب كالعمى وشال البدين انتهى شيخنا الزايدى اه عرش (قوله لها) أى للكسوة (قوله تشتري الخ) أى الكسوة تجرى عليه النهاية والمعنى (قوله حال الفلاس) كما قاله الامام نهاية ومعنى عبارة سم قال اى شيخ الاسلام فى شرح البهجة مانصه قال الامام العبرة فى اللاتى به بحال افلاسه دون يساره قال فى الروضة كاصلها والمفهوم من كلامهم انهم لا يساعدون على ذلك اه بما افهمه كلامهم صرح ساهم والعمرانى وما قاله الامام جرى عليه الفزانى فى بيانه وهو الاقرب الى حققة الباب ولو كان يلبس قبل افلاسه فوق ما يلبق به رد الى ما يلبق به او يلبس دونه فقير لم ير داليه اه فقول الشارح ما لم يعتدونه اى لا على وجه التقدير وقوله حال الفلاس انما هو اى ما قاله الامام سم وقوله ولو كان يلبس الخ فى النهاية والمعنى مثله وقوله اى لا على وجه الخ صوابه اسقاط لفظه لا قال الرشيدى قوله لم فوق ما يلبق بمثله اى فى حال الافلاس ليوافق ما مر وان كان خلاف الظاهر اه وفى البجيرى عن الشورى ان التقدير ليس بقيد اه (قوله ودراعة) اسم للملوعة ونحوها ما يلبس فوق القميص وهى بضم المهملة كاتى شرح الروض اه عرش وفى ترجمة القاموس الدراعة كرامة ثوب لا يكون الا من صرف (قوله ودراعة) الى قوله ودراعة فى النهاية والمعنى قول المتن (وسروال) اى وتكته نهاية

كسبه البعض تمت الباقي من ماله وازاد رد الباقي ماله واختار السبكي انه لو قصر بترك الكسب اى الخلال الغير المزرى به لم ينفع على هؤلاء من ماله والا ستوى خلافه وهو ظاهر المتن وكلام الاصحاب لانه بعد الفوات يصدق انه لم يستغن بكسبه وحله على الاستغناء بالقوة بعيدة ذقاعدة الباب انه لا يؤمر بالتحصيل وبه يرد الجمع يحمل الاول على ما اذا وقع له ذلك ثلاثا كمر والثانى على ما اذا وقع له مرة او مرتين (وبيع مسكنه) وان احتاج اليه (وخادمه) ومركوبه (فى الاصح وان احتاج الى) مركوب (خادم ازماته ومنصبه) لضيق حق الادبى مع سهولة تحصيل ذلك بالاجرة فان فقدها فعلى مياسير المسلمين كذا ذكره وغير واحد وقضيته انه يلزم المياسير اجرة الخادم والمركوب للنصب وفيه وقفة إذ لا يلزمه إلا الضرورى او القريب منه وليس هذا كذلك الا ان يقال ان ابيه المنصب بما يترتب عليها مصلحة عامة فنزلت منزلة الحاجة (ويرك له) اى لمن عليه نفقته الشامل لنفسه ولمن مر (دست ثوب)

أى كسوة كاملة ولو غير جديدة بشرط ان يبقى فيها نفع عرفا فيما يظهر لاسه وبدونه ورجليه لان الحاجة لها كفى ومعنى للنفقة تشتريه لان لم تكن بماله (يليق به) حال الفلاس لم يعتدونه (وهو) فى حق الرجل (قيص) ودراعة فقه (وسروال وعمامة)

وما تحتها ومنديل وطيسان (ومعجب) وهو المادس وخف وليس كله اذكر يتعين الان تحتل مروته بترك شئ منه اذا واجب من ذلك ما تحتل المروية فقد وادع ان نحو الطيسان والخف لا تحتل فقدته بالمروية مردود (وزاد في الشتاء جبة) محشوة وفي المراء ما يليق بهامان ذلك مع نحو مقنعة وازار ويساع بلبدو حصير تافى القيمة ويظهر ان انا اكل او (١٣٧) الشرب التافى القيمة كذلك وتترك للعالم

كتبه على التفصيل الآتي
في قسم الصدقات وكذا

خيل وسلاح جندى مرزق
لا متطوع الان تعين عليه
الجهاد لم يجد غير همالا آلة
الحرفة كآر جهده في الانوار
وظاهر كلام البغوى خلافه
ولا راس مال وان قل كما
شمله كلامهم وقول ابن
سريج بترك له راس مال اذا
لم يحسن الكسب الا به حمله
الاذرى على تافه كما حمل
الدرامى عليه نص البويطى
وكل ما قيل بترك له ولم يوجد
بماله اشترى له كذا اطافوه
وظاهر انه يشترى له حتى
الكتيب ونحوه عما ذكر
فيه ونظر ظاهر ومن ثم بحث
انه لا يشترى له ذلك لاسيما
اذا استغنى عنه بوقوف بل
لو استغنى عنه به بيع ما عنده
وينبغي ان يحصل عليه
اختيار السبكي انها لا تبقى
له وقول القاضى لا تبقى في
الحج فها اولى بحمل على
ذلك ايضا لا فهو ضعف
كما يعلم مما روى بيع المصحف
مطلقا كما قاله العبادى لانه
تسهل مراجعة حفظته
ومنه لو خذناه لو كان يحمل
لاحاط في تركه (تنبيه)
قال في القاموس الدست
الدست اى الصحراء ومن

ومعنى (قوله وما تحتها) ويقال له القانسوة ومثلها تكة اللباس معنى (قوله وخف) عطف على قبص (قوله
يتعين) خبر ليس و (قوله اذ الواجب) ظاهر هما التعين والوجوب شرعا فليست انما فان المعتمد انه انما يحرم
تعاطى خمار مروية على محتمل الشهادة وقد يقال المراد بالوجوب التعين ما يترك له لا بيان انه واجب
عليه استعماله فان ذلك مقيد بتحمل الشهادة وعلى كل تقدير فظاهر ان محله في غير وقت المنة ثم قوله يتعين
الان تحتل الخ يتعين ان يكون صواب العبارة يتعين الان لا تحتل الخ او يتعين لمن تحتل الخ وهذا اقص
فليراجع يمكن أن ليس فعل ناقص وعليه فلا اشكال اه بصري قول المتن (وزاد في الشتاء) أى ان
وقت القسم في الشتاء ودخل الشتاء من الحجر رسم على منجى اه عرش وشورى (قوله جبة محشوة)
او ما في منها كقروة لا تحتل الخ الى ذلك ولا يجوز غالبا اه معنى (قوله وفي حق المرأة) عطف على قوله في
حق الرجل (قوله من ذلك) أى ما في المتن والشرح (قوله مع نحو مقنعة) قال في مختار الصحاح المقنع والمقنعة
بكسر اولها ما تقنع به المرأة راسها اى تعطىها بكاف وطوفان المدورة والقناع اوسع من المقنعة كالخبر وقول الملاية
انتهى اه بجمري (قوله وازار) ان كان مع السراويل فما وجهه وان كان عوضا عن السراويل اذا كان
عرفا لمحملا ولا تحتل الخ منها فالرجل كذلك حينئذ فوجه تخصيصه بالمراء اقنامل اه سيد عمر (قوله
ويساع) اى قوله وكل ما قيل في المعنى الا قوله ويظهر الى ويترك الى التنبيه في النهاية لا ما ذكره وقوله كآر جهده
الى وقول ابن سريج (قوله بلبدو وحصير تافى القيمة) اى وكساء خالص اه نهاية (قوله ويترك للعالم
كتبه) اى ما لا يستغنى به غير ما من كتب وقف كآياتى اه عرش (قوله وكذا خيل وسلاح جندى الخ) اى المحتاج
اليها نهاية ومعنى (قوله لا متطوع) يعنى خير المرزق بقدره ما قبله فيشمل من تعين عليه الجهاد حتى يتأني
الاستثناء اه رشيدى (قوله لالة الحرفة) اى لا يترك للمحترف لاله حرفة عبارة النهاية وتباع الات حرفته
ان كان محترفا اه قال عرش وهو المعتمد اه (قوله وظاهر كلام البغوى خلافه) وهو القياس كذا
كان في اصله بخط رحمه الله تعالى ثم ضرب عليه اه سيد عمر (قوله وان قل) اى بخلاف التافه كآياتى (قوله
على تافه) اى اما الكثير فلا الارضاهم اه معنى (قوله نص البويطى) انه يعطى بضاعة اه نهاية (قوله
اشترى له) خبر وقوله وكل ما الخ (قوله وظاهره) اى ظاهر اطلاقهم (قوله بحث) بينا المفعول (قوله ذلك)
اى ما ذكر من نحو الكتيب وكذا خبر عنه (قوله انها لا تبقى) اى الكتيب (قوله يجعل على ذلك) خبر وقول
القاضى (قوله ما مر) اى في الحج (قوله وياع) اى قوله له ومنه فى المعنى الا قوله مطلقا (قوله مطلقا) اى استغنى
عنه بوقف لا اه عرش (قوله ومن الثياب الورق) اى وجلة من الثياب الخ (قوله ومصدر البيت) عطف
على الدشت و (قوله مهر بات) اى الدست بمعنى الصحراء والدشت بمعنى جلة الثياب والدست بمعنى جلة الورق
والدست بمعنى صدر البيت مع ربات من الفارسي (قوله بان هذا) اى استثناء الايمان (قوله فلا مدخل
للقياس فيه) امل مراد القائل بما ذكر التنظير لا القياس اذ بعد صدور مثل هذا من ينسب الى العلم ويدل
عليه حديث البطاقة وما وجهه بان الايمان لا يقابله الا لشرك المؤمن مطهر منه اه سيد عمر قول المتن

من كلامهم انهم لا يساعده نه على ذلك اه وبما افهمه كلامهم صرح سام والعمرائى وما قاله الامام جرى
عليه الغزالي في سبسطه وهو الاقرب الى فقه الباب ولو كان يلبس قبل الفلاس فوق ما يليق ردالي ما يليق به او
يلبس منه ونه تقتير الميرداليه اه كلام شرح البهجة فقول الشارح المالم بعددونه اى على وجه التقدير وقوله
حال الفلاس انما يوافق ما قاله الامام (قوله لالة الحرفة) فى شرح مر وتباع آلات حرفته ان كان محترفا (قوله
١٨) - شراوانى وابن قاسم - خامس)
معربات اه وعليه فلاضافة في المتن بيانية وبمعنى من وتفسيره بالكسوة الكاملة موضوع له فارسي وهو المراد هنا كما مر
لدلالة المقام عليه (تنبيه اخر) قيل الغرماء يتعلقون بحسنات المفلس ما عدا الايمان كما يترك له دست ثوب ويرد بان هذا توقفي
فلا مدخل للقياس فيه وقيل ما عدا الصوم لخبر الصوم لى ويرده خبر مسلم انهم يتعلقون حتى بالصوم (ويترك

الثياب والورق وصدر البيت
الى الصخر ومن

قوت) و مؤن (يوم) اولية (القصة) بيلائه التي بعد في الاول ونهاره كذلك في الثاني (ان عليه نفقة) من نفسه وغيره من ملائمه وسر قبل
القصة هذا كله ان لم يتناق جميع ماله (٣٨) حق ما ينز ولا على و نه منه (وليس عليه بعد القصة ان يكتب او يؤجر

نفسه لمصلحة الدين) لانه تعالى
امر في المعسر بانظار لم يساره
ولم يامر به بكسب ولم امر في
خير معاذ ليس اكل الا ذلك
وانما وجب الكسب لنفقة
القرىب لانها سير قو الدين
لا ينضطر لان فيها احياء
بعضه فكان كاحياء نفسه
نعم ان وجب الدين بسبب
عصى به لزمه الا كسب
كاغتمده ان الصلاح وغيره
لثوق صحة توبته على ادائه
ومنه يعلم انه لا يعتبر هنا
كونه غير مزر به بل متى
اطاق المزرى لزمه فيما
يظهر اذا لظر للبروات في
جنب الخروج من المعصية
وان الاجاب ليس للابقاء
بل للخروج من المعصية
وبواقفه مافي الاحياء انه
يجب على من اخر الخرج مع
قدرته عليه حتى اقلس ان
يخرج ما شيان قدر فان
عجزا كسب من الحلال قدر
الزاد فان عجز سال ليصرف
له من نحو زكاة او صدقة ما يصح
به فان مات ولم يجمع مات عاصيا
فاذا وجب السؤل والكسب
ه امع انه حق لله فالاولي ذلك
لانه حق ادمي ونظر بعضهم
في كلام الاحياء بالاصح وقد
يجب الا كسب هنا وان لم
يخص به كذا ذون قسم ما يده
لغير ما يوق عليه دين فيتعلق
بكسبه ويلزمه الا كسب
لوفاد ذلك اقله ان الفقه وانما
يصح ان اريد الوجوب وان لم
يأمر به السيد الا لافق يلزمه

قوت) أي وسكنه نهاية ومغنى (قوله مؤن) قد يشمل الكسوة ولو كان يوم القصة أول فصل قبل نطق
الزوجة مثلاً كسوة جميع الفصل وكيف الحال لكن عبارة الرض وغيره و يترك لهم قوت يوم القصة
وسكنه اه ولم يتعرض احد منهم للكسوة مطلقاً سم اقول قول المصنف و يترك له دست ثوب الخ بعد قوله
وبيعا مسكنه وقول الشارح هناك فتشترى له ان لم تكن بماله صريح ان المفاش ونحوه يعطى كسوة الفصل
(قوله اولية) الى قول المتن وليس في المغنى وكذا في النهاية لا امسألة لالحاق النهار بيلة القصة (قوله ونهاره)
الاولى تايث الضمير (قوله من نفسه الخ) و يترك ما يجزى من ذمتهم ذلك اليوم او قبله مقدمه على
الغرماءه مغنى (قوله لم يتفق عليه) اي لا يوجب فيحمل الكسوة والاسكان والادخال والتجيز (قوله لانه
تعالى امر الخ) اي قوله الكريم وان كان ذو عسرة فقظرة لي يفسر (قوله وانما وجب) الى قوله وبواقفه
في النهاية الا قوله لانه لا يعتبر الى ان الاجاب الخ الى قوله فاعطى بعضهم في المغنى الا ما ذكر (قوله احياء بعضه)
المراد به هنا الاصل لا ما يشمل الفرع لان الاصل لا يؤمر بالكسب لنفقة فرع بخلاف عكسه امعش (قوله
بسبب عصى به) وان صرفه في مباح كغصا وبتمتد جناية اه نهاية (قوله كاغتمده ان الصلاح) عبارة
المغنى والنهاية كانه لا يسوى ذن ان الصلاح لم يقل وهو لا صرح احد (قوله ومنه) بل الخ اي من التلبل
(قوله وان الاجاب الخ) تطف على قوله لانه لا يعتبر الخ (قوله ليس الا بما الخ) اي وحيث لا يغير خاص
بالمفلس اه رشدي (قوله وبواقفه الخ) اي ما اعتمده ان الصلاح (قوله فاجزى سال) اي مع ان السؤال
يزرى به ان كان من ذوى المروءات امعش (قوله كذا ذون) اي كبد ما ذون له في التجارة (قوله ولما يصح
الخ) اي قول ابن الرفعة (قوله ان اريد الوجوب الخ) أي وجوب ا كسب الماذون المذكور (قوله والا
قالن الخ) اي وان لم يرد الوجوب مطلقاً بل لما اذا امره السيد به كما هو ظاهر الموجه لتخصيص الوجوب
بالماذون لان الفقه مطلقاً يلزمه الخ قول المتن (والاصح وجوب الخ) قال الشيخان قضية هذا اذ امة الحجر الى
البر امة وهو كالاستبعاد والمراد بادامة الحجر ان لا يفك القاضي وبانه كاستبعاد انه ينبغي ان يفك
لانه يفك نفسه لما ياتي في الفرع الاتي (فرع) في شرح م ر ولو قال لغرمه ابرئى فاني معسر
فابراه ثم ان يساره برى ولو قيد الابرا بعد مظهر المالم لبر اذ كره الر و ياتي في البحر انتهى اسم قال
عش والرشدي قوله لم يبر اى وان بان ان لا مال له لتعلق البراءة وهو لا يصح اه قول المتن
(وجوب اجارة ام ولده) اي على المدين فهو مخاطب بالوجوب و عبارة لر وض وعليه اي المفاش ان يؤجر
لهم مستولدته وموقفا عليه انتهى اه رشدي زاد البحر من اكن ينبغي تعييد الوجوب عليه بما اذا كان
الحاكم ذلك الحجر عته فان لم يفك بالوجوب على الحاكم كما لا ينبغي اه (قوله نحو ام ولده) قضية زيادة
النحو هنا ولما بعد ان هنا غير المستولد والموصى له او الموقوف عليه امر الخ يجب اجارته وله المذن ورله
منفعتا و اقتصر النهاية على النحو الاول ثم قال ان اجارة ام الولد لا تختص بالبحر و بل تطرد في كل مديون اه
(قوله ونحو الارض) ومثل ذلك المنزول عن الوظائف وينبغي ان مثل ذلك رفع اليد عن الاختصاص اذا

الا كسب السيد حيث امكته وطابه (ه) والاصح وجوب اجارة (نحو) أم ولده (نحو) الارض) الموصى له بمنفعة لها (الموقوفة عليه) اعتيد

حيث لم يخالف شرط الواف مرة بعد أخرى الى قضاء الدين لان المنفعة كالمدين اعم لان ظاهر باجباره على اعادة الواف مدة تفاوت بسبب تعجيل الاجرة لحد لا يتجاوز في غرض قضاء الدين والتخاص من المطالبة لم يجبر به على ضبط زمن كل مرة وهو ما يظهر به تفاوت بسبب تعجيل الاجرة وبمقتضى الزركشي ان غلة ذلك لم يفضل منها شيء من وقت موته حتى قدم بها على الغرام لانها تقدم في المال الخاص بالنزل ومنزلة الواف في بانها لانها تقدم في وقت القسمة فقياسا منها انه ينفق منها ما لم توجر للغرام لان الاجرة حينئذ بمنزلة القسمة وفيه نظر ظاهر والظاهر ما قاله الزركشي لانه لا يعطى الغرام منها الا ما استقر ماله وهو ما مضى مدته سواء استاجر (١٣٩) الغرام ما غيرهم حينئذ ما مضى من قبل الصرف اليهم تعلق حقه

والحق موته به فيقدون به ثم يدفع للغرام ما بقي فالخاص ان اجرة كل مرة لا يعطى منها غراما ولا ما فضل عنه وعن موته تلك المدة (ارفع) لا يترك حجر الماس بانقضاء القسمة ولا باتفاق الغرام على رفعه لاحتمال غريم اخر بل يرفع القاضي لا غيره ما لم يثبت له مال فيتيقن بقاؤه وله كما هو ظاهر فكذلك لا يثبت له غير الماجور والموقوف فيما عداهما (واذا ادعى المدين انه معسر او قسم ماله بين غراماته) وان ماله المعروف تلف (وزعم انه لا يملك غيره وانكروا فان لزمه الدين في معاملة مال) يغلب بقاؤه (كتراره او فرض) وادعى تلفه (فعليه البينة) بالتلف او الاعسار في صورتين لان الاصل بقاء ما وقعت عليه المعاملة وقضيته ان الا يبق كاللحم من القسم الاتي ولو قال في بينة بذلك وطلب خصمه حبسه

اعتيد النزول عنها بدراهم اه عرش (قوله حيث) الى قوله وبه عالم في النهاية والمغني (قوله لم يخالف شرط الواف) فان شرط عدم اجارتها اتبع فلا يجوز اجارتها بية ومعنى (قوله مرة بعد اخرى) اي يؤجر ان مرة اخ (قوله الى قضاء الدين) يعني البراءة (قوله على اعادة الواف) اي باجرة معجلة مثله المستولدة نهاية ومعنى (قوله مدة تفاوت) فاعل ظاهر (قوله لحد) متعلق بالتفاوت (قوله ضبط زمن كل مرة) وبني ان تكون اجرة ما ذكر كل مرة فوجر هامة بغلب على الظن بقاؤه الى انقضائها انها بية (قوله وبمقتضى الزركشي) الى قوله فقياسا في النهاية والى قوله لان الاجرة في المغني (قوله قدم بها) اي الغلة (قوله لانها الخ) اي المأونة (قوله الخاص) اي الحاضره ا نهاية (قوله بانها الخ) اي المأونة (قوله منها) اي الغلة (قوله ما لم توجر) اي ام الوالد او الارض المذكورة ونحوها (قوله والظاهر الخ) خلافا للنهاية والمغني كما رافا (قوله ملكه) اي المفسر (قوله لا يترك) الى قوله ما لم يثبت في النهاية (قوله برفع القاضي لا غيره) ظاهره وان حصل وفاء الديون او الابرار منها اه رشيدى (قوله فيتيقن بقاؤه) اي بقاء الحجر وعدم انفكاكه برفع القاضي (قوله وله) اي للقاضي (قوله غير الماجور) أراد بالماجور ونحوه الموقوف له والوصى لا منفعته (قوله فيما عداهما) متعلق بقوله لا يترك (قوله اتين) او قسم (قوله على ادعى) قول او ان ماله المعروف تلف (قوله انظر) هو معطوف على ما اذا و ظاهر اعادة لظان انه معطوف على قوله انه معسر وحينئذ قضية هذا الصنيع ان المدعى شيئا تف المسال وكونه لا يترك غيره وهو خلاف ما ياتي في تعامل لانه لو كان المراد ما ظهر من صنيعه لو ادعى باقى ابيه او الظاهر ان ضرورة المسئلة ان تف الممال معروف والمدعى انه لا يترك غيره فقط وحينئذ فكان ينبغي اسقاط انظان بان يقول او تف ماله المعروف اه رشيدى بادنى تعرف قول اتين (وزعم) انى قال اه عرش قول اتين (وانكروا) اي ما زعمه اه معنى (قوله وادعى تلفه) يعني عنه ما قبله ثم المراد ببقاء ما يشهد قسمه كباقي التشرح (قوله في صورتين) اي التين في الماتن اي واما التي زادها حكمه حكم الثانية كباقي في التشرح عبارة النهاية والمغني فعليه البينة باعساره في الصورة الاولى وبانه لا يترك غيره في الثانية اه وهى احسن (قوله لان الاصل) الى قوله ويوافقه في النهاية والمغني الا قوله ولولة الى قوله له عند المعاملة (قوله من القسم الخ) خبر ان (قوله الاتي) الى في قول المصنف والا يصدق الخ (قوله ولو قال) الى المدين وكذا خبر اهل (قوله بذلك) اي بالتلف او الاعسار (قوله ايضا) لعل معناه يقبل استعماله لاحضار البينة كما يقبل طلب خصمه حبسه (قوله وله) الى المدين (قوله عليه) الى على خصمه (قوله ذهاب ماله) اي او اعساره اه نهاية (قوله انه) الى الدائن (قوله ويحلفه) عطف على يدعى (قوله بالملاة) الى الغنى (قوله عند المعاملة) او بعدها اه عرش (قوله الا البينة) ملا قبل قوله للتحليف اذا ادعى انه عرض له ذهابه بعد الملاة وبني ان الامر كذلك اه سم (قوله ما مر انقاع ابن الصلاح) يشير الى امر له في شرح قول المصنف وان قال عن جنابة قيل في الاصح فراجعهم في اقرار المحجور عليه اه سيد عمر (قوله بانه سبق منه) الى من المودع (قوله بما في يده) بعدم ظهور الممال لم يبرأ ذكره الرويانى في البحر (قوله الا البينة) هلا قيل قوله للتحليف اذا ادعى انه

ام ان ثلاثة ايام ايضا ثم حبس الى ثبوت اعساره له ان يدعى عليه انه يعلم ذهاب ماله ويحلفه نعم لو اقر بالملاة عند المعاملة لم يقبل منه الا البينة على ذهاب ماله الذى اقره انه على به كما اقبل به الفقهاء ويوافقه ما مر انقاع ابن الصلاح المعلوم منه انه متى اقر بقدرته على وقائه بطل ثبوت اعساره (في بنية) كما ظهر كلامهم انه لا بد من البينة بالتلف فانما غير تقصبل بين ذكر سبب خفى او ظاهر وهو مشكل بما ياتي في نحو الوديق من التفصيل وفي نحو الغاصب من تصديق في التلف مع تعديده وقد يفرق بانه سبق منه استئذان لنحو الوديق فحفظ فيه وبان الاحتياط للبعالة اقضى التشديد عليه باقامته ما قطع تعلق معاملة بهما في يده وناظره ما مر من التشديد في السلم فيه اكثر منه في الغاصب قبل استسكنت

الثانية بأن الفرض أنه وجد له مال أو قسم (١٤٠) فكيف يحتاج لبينة بانفصاله مع احتمال أن ما قدمه هو مال المعاملة فيدعى أن لا يحتاج

إلى البينة عند نقض المال الموجود عن مال المعاملة أشار إليه في الكفاية أنه ولك رده بان الوجه ما انتضاه كلامه أنه لا بد من إقامة بينة بتلف مال المعاملة أو بقسمته بخصوصه بين الغرماء إذ قسمته بينهم تلف له فهو داخل في قولهم لا بد من بينة بتلفه وحيث نفي وجه لقول من قال فينبغي إلخ ويثبت الاعسار أيضا باليمين المردودة بان يدعى علم غريمه بأعساره أو بتلف ماله فيشكل عن الدين على نفي علمه بذلك فيحلف المدين ويثبت إعساره وله تكرير طلب بين الدائن والمبطل من مآباني ويعلم القاضي به لأن المراد به الظن المؤكد (ولا يلزم في معاملة مال كذلك كصداق وضمان وإتلاف) فيصدق بيمينته في الأصل إذا لاصل عدم ومن ثم كان المنقول المعتمد فرض ذلك فيمن لم يعرف له مال ولا أحبس إلى ثبوت إعساره (وتقبل بينة الاعسار) وهي رجلان وإن تعلقت بالنفي لميسر الحاجة كالبينة بان لا وارث غير هؤلاء ولا يحلف معها إلا بطلب الخصم لأنها قد لا تطلع على مال له باطن بخلاف طلبها بالتلف مع بينة لأن فيه محض تكذيب لها (في الحال) إن اطاعت

أى في زعم معاملة وإلا فالمناسب الاخصره (قوله الثانية) أى التي في المتن وهي قوله وزعم إلخ أنه كرى (قوله الموجود) أى المقسم بين الغرماء (قوله ولك رده إلخ) هذا الردي لا يأتي في نحو كلام المصنف المصرح بأنه مع فرض قسمة ماله بين غرمائه يحتاج إلى البينة فتأمل فإن ذلك ظاهر منه إلا أن يجاب بان قول المصنف ماله لا يتعين أن يكون مال المعاملة أه سم (قوله ويثبت إلخ) عبارة المغنى والنهاية وله أن يدعى على الغرماء وتحليفهم أنهم لا يعلمون إعساره فإن نكروا حلف وتبت إعساره وإن حلفوا أحبس وتقبل دعواه أيضا ثانياً وثالثاً وهكذا أنه بان لهم إعساره حتى يظهر للحاكم أن قصده لا يذام ولو ثبت إعساره فادعوا بعد أيام أنه استفاد مالا وبينوا الجهة التي استفاد منها فلم تحلف إلا لأن ظهر قصداً بآداء وإذا شهد على المغلس بالغنى فلا بد من بيان سببه أه (قوله ولا يلزم إلخ) عبارة المغنى ولا بان لزومه الدين في معاملة مال سواء الزومه باختياره كضمان وصداق أم بغير اختياره كإرش جناية وغرامة متلف أه (قوله كذلك) أى يغلب بقاؤه قول المتن (فيصدق بيمينته) يتفرع على ذلك مالو حلف ليدفعن لزيد كذا وقت كذا فاضى الوقت ولم يدفع له شيئاً وأدعى العجز أى لاجل عدم الحث وحلف عليه صدق لإن لم يهده مال ولا حث حينئذ كأفاد ذلك شيخنا الشباب الرملى سم ونهاية ومغنى قول المصنف (فيصدق بيمينته) ولو ظهر غريم آخر لم يحلف ثانياً كفى البيان وأرضاء ابن عجل وهو ظاهر لثبوت إعساره باليمين الأولى (في شرح مراده سم) (قوله إذ لاصل) أى قول المتن بشرط إلخ والمغنى وكذا في النهاية لا قوله ولا أحبس إلخ (قوله فيمن لم يعرف له مال إلخ) أى يجب الوفاء منه بان وجب بيمينته وقاد من المغامر وهو ما زاد على ثياب بدنه وحاجته الناجز قوم الزائد المر كواب والخدام والمسكن وأثاث البيت على ما مر أه ع ش قول المتن (وتقبل بينة الاعسار إلخ) قال في شرح العباب ولا يجوز للقاضي تأخير سماعها حتى يحبس إلا أن أمره به وعليه ويؤخذ منه أنه إذا أمره وعليه بعدم سماع الدعوى بعد طول المدة كما اشتهر عن قضاة العصر أنهم يمتنعون من قبل السلطان بعدم سماعها بعد خمس عشرة سنة إلا في مال يتم أو تقبأنه يمتنع عليه سماعها ووجه ظاهر لأنه لا يصرف إلا بحسب ما تقتضيه التولية أه سيمدر (قوله وهي رجلان) أى فلا يثبت برجل وامرأتين ولا برجل ويمين نهابة ومغنى (قوله إلا بطلب الخصم) ولو كان الحق لمحجور عليه أو غائب أو جرة عامة لم يشؤف التعلل بحلف على الطاب وإلحاقاً بعد إقامة البينة مغنى ونهاية وسيأتي في الشرح قبل التنبيه مثله (قوله طلبها) أى للدين (قوله مع بيمينته) أى التالف (قوله لأن فيه) أى في التحليف قول المتن (في الحال) أى وإن لم يتقدم له حبس كسائر البينات أه نهاية (قوله لنحو طول جوار إلخ) أشار به إلى أن وجود الاختيار ثلاثة أماناً الجوار أو المعاملة والمرافقة في السفر ونحوه كما وقع ذلك لا ميرام من عمر رضى الله تعالى عنه حيث قال لمن زكى الشاهد بن عمر ثم فهم أقال بالدين والصلاح فقال له هل أنت جارهما تعرف صباحهما ومساءهما قال قال فهل علمتهما في الصفر أم في البيضاء

عرض له ذهبا بعد الملاءة وينبغي أن الأمر كذلك (قوله ولك رده) هذا الردي لا يأتي في نحو كلام المصنف المصرح بأنه مع فرض قسمة ماله بين غرمائه يحتاج إلى البينة فتأمل فإن ذلك ظاهر منه إلا أن يجاب بان قول المصنف ماله لا يتعين أن يكون مال المعاملة (قول المصنف فيصدق بيمينته) يتفرع على ذلك مالو حلف ليدفعن لزيد كذا وقت كذا فاضى الوقت ولم يدفع له شيئاً وأدعى العجز وحلف عليه صدق لإن لم يهده مال ولا حث حينئذ كأفاد ذلك شيخنا الشباب الرملى رحمه الله تعالى فإنه قال صدق مال لم يصدق فإن ادعى تلفه فينبغي أن يجري فيه تفصيل الوديعة حيث صدق في تلفه فلا حث م ولولم يهده مال لكن عبده له معاملة مالية فهل هو كالو عبده مال فلا يصدق اخذاً من مسئلة المتن اعنى قوله فإن لزومه الدين في معاملة مال كشر أم أو قرض فعليه البينة لتعليقها بقوله لأن الأصل بقاء ما وقعت عليه المعاملة أو لا بل يصدق وإن عهدت له بعض معاملة مالية لأن تلك المعاملة المالية لا تتعلق لها بالطلاق بخلاف الدين الذي لزم في مقابلتها في نظر الوجه هو القياس هو الأول وحزم مر بالثاني وأنكر الأول بعد نقله عن إفتاء بعض معاصريه (قول المصنف فيصدق بيمينته) ولو ظهر غريم آخر لم يحلف ثانياً كفى البيان وأرضاء ابن عجل وهو ظاهر لثبوت إعساره باليمين

على أحواله الباطنة كما قال (وبشرط شاهده) أى الاعسار (خبر باطنه) لنحو طول جوار

ومخالطة مع مشاهدة غايل الضرو والاضافة إلى ان يغلب على ظنه اعساره لان الاموال تخفى ولا يجوز الا اعتماد على مجرد ظاهر الحال بشرط بعضهم في شأدهى المرأة كزنها محر من لها لان غيرهم لا يطلعون على باطن حالها وفيه نظر إذ قد يستفيض عنده عنها ما يكاد يقطع بأعسارها لاجله ويسلمه فيه بإباحت المحرم نحو الزوج والممسوخ ويعتمد قول الشاهد انه خير (١٤١) بباطنه وكان الفرق بينه وبين شاهد

الزكية مسيس الحاجة هنا لذلك وخرج بشاهد الاعسار الشاهد بتلف ماله الذى لا يعرف له غيره فلا يشترط فيه خبرة بباطنه (وليفل) شاهد الاعسار (وهو معسر) مع ما يأتى (ولا يحضز) التى كقول له لا يملك شيئا بل يقبده كقول له لا يملك إلا ما يأتى له والمؤمنه وينبغى ان لا يكتفى منه بالاجمال كالعجز الشرعى خلافا للباقي بل لابد من بيان ذلك المبقى له وإن كان عالاً موافقاً للقاضى لان الاجمال ليس من وظيفة الشاهد بل وظيفة التفصيل ليرى فيه القاضى ويحكم بمعتقده ككاسيانى مع ما فيه ولوادعى غريمه ولو بعد ثبوت اعساره ان له مالا باطلا تعلمه بيته وطالب حائه لومه الحلف على نفيه ونحو محجور وغائب وجهه عامة لا بتوقف التحليف لاجله على طلب وافتى القمائل بان الشهادة باليسار لا بدقيا من بيان سببه وتبعه فى التسامع ولو تعارضت بيته يسار وبيته اعسار قدمت الاولى عند جمع مقدمين وقبده آخرون بماذا جهل

الى الذهب والفضة قال لا قال فهل رافقتهم فى السفر الذى يسفر اى يكشف عن اخلاق الرجال قال لا قال فاذهب فانك لا تترفع ما العلك رايتهم فى الجامع بصليان قليوبى ثم قال لها اثبتى بانى يعر فكها بيجرمى (قوله ومخالطة الخ) عطف على جوار والواو بمعنى او (قوله لان غيرهم) اى غير المحارم (قوله لا يطلعون) اى الغير والجمع باعتبار معنى الغير كان الافراد فى عنده وفى كاد يقطع باعتبار لفظه (قوله نحو الزوج الخ) اى من اقاربه والاقارب زوج وبال من الاجاب المصاحب لاسفر الو اقامة مع حره مثلاً (قوله ويعتمد قول الشاهد الخ) وفاقاً للمنهج والنهية وخلافاً للمعنى عبارة تفان عرف القاضى ان الشاهد بهذه الصفة فذاك وإلا فله اعتماد قوله انه بها كذا فقله عن الامام وهو صرح بذلك عن الائمة وذ كر شيخنا فى الكلام على الزكية ان القاضى لا يبدان يعرف ان المزكى من اهل الخبرة او ان يعرف من عدلته انه لا يزكى الا بعد وجودها قال الاسنوى وينبغى ان يكون هذا مثله انتهى وهو ظاهر اهر (قوله وخرج) الى المتن فى الزنا بقوله المعنى (قوله شاهد الاعسار) وهو اثنان كما مرناه ومعنى (قوله مع ما يأتى) اى من نحو قوله لا يملك إلا ما يأتى له الخ (قوله وينبغى ان لا يكتفى منه بالاجمال الخ) وفاقاً للنهية والمنهج وخلافاً للمعنى عبارة ته بل يجمع بين نفي اثبات فيقول لا قال الشىخان وهو معسر لا يملك الا قوت يومه وثياب بدنه قال البلقبى واذا غير صحيح لانه قد يكون مال الكافر ذلك وهو معسر كان يكون له مال غائب بمسافة القصر فاكثره ولا نوت يومه قد يستغنى عنه بالكسب وثياب بدنه قد تدعى ما يلبق به فيصير موسراً بذلك فالطريق ان يشهد انه معسر عاجز العجز الشرعى عن وفاشى من هذا الدين او ما فى معنى ذلك انتهى وهو حسن (قوله ولوادعى) الى قوله ونحو محجور مكر مع قوله السابق ولا يخلط معها الخ فلو كان قد قدم قوله ونحو محجور الى وافتى الى هناك كفى النهية بقوله المعنى لاستغنى عن قوله المذكور وسلم عن التكرار (ولو ادعى) اى قوله وتبعه زاده النية والمعنى عقبه مانصه ولو وجد فى يد المعسر مال فاق به لشخص وصدة اخذه منه ولا حق فيه للقرمان ولا يخلط المعسر انه مال المقر له على الاقرار لانه لو رجع عن اقراره لم يقبل وإن كذبه المقر له اخذه القرمان ولا يلتفت الى اقراره ولا آخر لظهور كذبه فى صرفه عنه وإن اقر به لغائب انتظر قدمه فان صدقه اخذه ولا اخذه القرمان ولو اقر لمحجور لم يقبل منه كاقضاه كلامهم وصرح به الروبانى وغيره والظاهر كما قال الادعى ان الصبي ونحوه كالغائب نعم ان صدقه الولى فلا انتظار اهر (قوله ولو تعارضت الخ) عبارة النهاية والمعنى ولو تعارضت بيننا اعسار وملاء بان كانت كل ما شهدت احداً ما جاءت الاخرى فشهدت انه فى الحال على خلاف ما شهدت به فقد افتى ابن الصلاح بانه يعمل بالمناخرة منهم ما وإن تكررت ذلكم بنشام تكرر اهر اربعة ولا تنكاد بيته الاعسار تخلو عن رية اذا تكررت افعال عش قوله يعمل بالمناخرة قوهى بيته اليسار على ما يقبده قوله ولا تنكاد التزوين كان قوله يعمل بالمناخرة منها صادقاً بيته اليسار والاعسار فى جانب شيخنا الزادى انه إن لم يعرف له مال قدمت بيته اليسار وإن عرف قدمت بيته الاعسار اهر (قوله نص) اى الشافعى رضى الله تعالى عنه (قوله نص فى الشاهد) الى قوله انتهى زاده النية عقبه مانصه قال الزركشى فليكن اى تمحيض النهى هنا مثله اعبارة الجيرمى على المنهج قوله لانه كذب اى ومع ذلك لو محض النهى كفى وثبت الاعسار اذا غابته الكذب والكذب بالواحدة لا ترد الشهادة بها كذا اعتمد اهر (قوله بان الخ) متعلق بالشاهد و (قوله على انه الخ) اى الشاهد متعلق بقوله نص (قوله اخطا) المعنى اى فى ادائه (قوله ولم ترد شهادته) اى يستفسر عن معنى النهى الذى ذكره اهر عش (قوله تهورا) تهور الرجل ووقع فى الامر بقلة مبالاة اهما موس

حاله فان عرف له مال قبل قدمت الثانية (تنبه) قال الزركشى قضية كلامهم هنا انه لو محض النهى لا يقبل وبه صرح القاضى وغيره لكن نص فى الشاهد بان لا وارث له آخر على انه يقول لا اعلم له وارثاً آخر ولا يمحض النهى فان محضه كلا وارث له آخر اخطا المعنى ولم ترد شهادته اه وقد يفرق بان الوارث يظهر غالباً قدم ظهوره دليل لتمحيض النهى فلم يعد منه تهورا وليس الاعسار كذلك لانه يظهر على صاحبه غالباً ان له شيئاً فمنحيضه النهى فيه تهور منه فلم يقبل

ويؤخذ منه انه لا يقبل منه تحبضه وان علم انه اوقع واعدا ما تقر ان ذلك نادر جدا لعدم متبوره وان فرض ان المفسر باطنا كذلك لان من هذا حاله لا يخفى امره غالبا (وإذ ثبت اعساره) ولو في غيبة خصمه إذ لا يتوقف ثبوته على حضوره (لم يحجز حبه ولا ملازمته بل يعمل) من غير مطالبة (حتى ورس) الآية نعم له الدعوى (١٤٣) عليه كل وقت انه حدث له مال وبخلفه لانه يحتمل وظاهر ان محله ما لم يظهر منه التعتت

(قوله ويؤخذ منه) اى من التعليل (قوله وإن علم انه الخ) اى التحبض (قوله واعدا) اى الشاهد او المفسر اه سيدمر (قوله ان المفسر) الاولى المدين (قوله لان من هذا الخ) تعليل للغاية قول المتن (وإذ ثبت اعساره) اى عند القاضي (لم يحجز حبه الخ) اى بخلاف ما لو لم يثبت اعساره ليجوز حبه وملازمته معنى ونهاية (نعم له) اى للدائن عبارة المغنى والنهاية ولو ثبت اعساره فادعوا بعد ايام انه استفاد الا ويدنو الجهة الى استفاد منها فلم تخلفه إلا لان يظهر منهم اى للحاكم قصد الايذاء اه (قوله منه) اى من الدائن (قوله وعلم من كلامه الخ) اى حيث تب عدم جواز الحبس على ثبوت الاعسار (قوله بغير المال) يعنى الصيام (قوله في كفارة الخ) خبر مقدم لقوله الحبس (قوله لا في زكاة) والاولى وفي زكاة تقبل الخ عدمه (وان المراد الخ) اى الذى يتجه ان المراد الخ ولعل الاولى اسقاط لفظ ان عطا على جملة قال شرح (قوله او الخراج) عطف على قوله ما يشترط (قوله اى ثبوت الخ) متعلق بقوله حبس المدين (قوله لا بحبس) الى قوله ما لم يختر في المغنى الا قوله ولو قبل الى ولا مريض وقوله لا يمرض له وكذا في النهاية الا قوله حتى الى ولا مكاتب (قوله مطلقا) عبارة المغنى نعم الاصل ذكر اكان او غيره وان عللا لا يحبس بدين الولد كذلك وان سفل ولو صغير او وزنا لانه عفو بقر لا يعاقب الوالد بالولد لفرق بين دين النفقة وغيرها اه زاد الثانية وما جرى عليه الحواى الصغير تبع العلى من حبه لثلاث متع عن الاداء فيعجز الابن عن الاتياف ودمع العجز عن الاستيفاء لا تمنى ثبت الموالد مال اخذه القاضي قهر او صرفه الى دينه وقضيته انه لو اخفاه عناد اكان له حبه لاستكشاف الحال وهو ما اعتمده الزركشي ونقله عن القاضي لكن قوله لم يعاقب الوالد بالولد باءاه (بل يقدم حق المستاجر على غيره) قال السبكي وعلى قياسه لو استعدي على من استؤجرت عينه وكان حضوره لاحكام به بل حق المستاجر ينبغي ان لا يحضر ولا يعترض باتفاق اصحاب على احضار المرأة البرزة وحبسها وان كانت موزجة لان للاجارة اقد ينتظر ويؤخذ مما قاله ان الموصى بمنفعته كالمتاجر ان اوصى بهامدة معينة ولا فكلا زوجة معنى ونهاية (قوله ويستوثق القاضي) كذا في المغنى وعبارة النهاية ثم القاضي يستوثق عليه مدة العمل فان خاف هربه فعل ما يراه ههنا مرتين وقضية عبارة الشارح والمغنى ان هنام تبة واحدة (قوله لا يترددوا) انظر ما مرجع الضمير فيه مع انه لا يتأتى في المخدرة والمريض اه رشيدى ولكان نقول ان لكل منهما مترددا بحسبه (قوله والا حبس) اى وان وجب المال بمعاملة الولى او الوكيل حبس عبارة المغنى وتحبس الامناء في دين وجب بمعاملتهم اه وعبارة النهاية ولا لال طفل والمجنون ولا ابوه والوصى والقيم والوكيل في دين لم يجب بمعاملتهم اه قال عرش اى فان وجب بمعاملتهم حبسوا والضمير للوصى والقيم والوكيل اه اى والاب (قوله واجرة الحبس الخ) عبارة النهاية واجرة الحبس والسجان على المحبوس ونفقة في ماله اى ان كان له مال ظاهر ولا في بيت المال ثم على مياسير المسلمين فان لم ينزجر بالحبس ورأى الحاكم ضرب به او غيره فعل ذلك وان زاد مجموع على الحد لا يعززه ثانيا حتى يبرأ من الاول وفي تقييده اذا كان لجوجا ص وراعى الحبس وجهان احدهما جوازه ان اقتضته مصلحة اه قال عرش قوله حتى يبرأ من الاول اى فان خالفه فعل ضمن ما تولى منه اه (قوله ولولم يقد) اى الحبس (فيه) اى المدين (قوله كذا قيل) راجع الى قوله ولولم يقد فيه الخ (قوله فرضه) اى هذا القول (قوله كامر) اى في اوائل الباب (قوله بغير اذنه) اى الغرم (قوله او جواها) انصرف عليه النهاية والمغنى (قوله وللحاكم) الى الفرع في النهاية والمغنى الا قوله ولا الاولى مر (قوله من ضرب وغيره) في شرح مروف في تقييده اذا كان لجوجا ص وراعى الحبس وجهان

والاضرار وعلم من كلامه جواز حبس المدين ولو على زكاة او عشرة لا كفارة لانها تؤدى بغير المال قاله شريح لكن نظر فيه وغيره والذى يتجه في كفارة فورية تعين فيها المال الحبس لا في زكاة تقبل السقوط باءاءه تلف وانحوه وان المراد بالعشر ما يشترط على من دخلوا دارنا بالتجارة او الخراج المضروب بحق الى ثبوت اعساره نعم لا يحبس اصل لفرعه مطلقا ولا يحرم وقعت الاجارة على عينه اذا تعذر العمل في الحبس بل يقدم حق المستاجر على غيره ويستوثق القاضي عليه ان خاف هربه بما يراه ولو قيل انه يجب للحبس في غير وقت العمل كالليل لم يبعد ولا مريض لا مريض له ولا لمخدرة ولا ابن سبيل بل وكلهم لا يترددوا ويتمحلوا ولا غير مكاتب ولاولى وكل لم يجب المال بمعاملته والاحبس ولا فى حتى ولا سيده حتى يؤدى او يبيع بل يباع عليه اذا وجد راغب وامتنع من البيع والقداء ولا مكاتب لنجس تمكنه من اسقاطه متى شاء وللدائن ملازمة من لم يثبت

اعساره ما لم يختر المدين الحبس فيجاب اليه واجرة الحبس وكذا الملازمة على ما ياتى قبيل القسم على المدين ولو لم يقد فيه زاد في تميزه بما يراه من ضرب وغيره كذا قيل ويتبع فرضه فمن عرف له مال وامتنع من الاداء منه كامر ومن حبسه قاض لا يطلق الا برضا غيره او بشئ اعساره ولا يخرج بغير اذنه الا لضرورة كدعوى او رد جراحها والذى يتجه حيث لم يوجد حبس إلا بالبلد بعيد حبه فيه وإن لم يكن لعله لا تغرب في الزنا وإلغالم يحضر من فوق مسافة العدوى لان الحق ثم لم يثبت وللحاكم منع المحبوس عابرى المصلحة يلزم

في منعته كمنعته بحيلة ولا يلزم الزوجة الرجاء الى الحبس الا ان كان يتألف منها الوطأ بالسكنى فيه فبايظهر وكثر له بشم رجحان وبغيره كالاستئناس بالحدادة وكفلق الباب عليه وكمنعته من الجمعة بخلاف عمل الصنعة ونحوه ما (١٢٣) لا ترفه فيه (فرع) حكمه بسفر زوجته

معه فاقرت لاخر بدین قبل اقرارها ومنعت من السفر معه كما اقي به ابن الصلاح وسبقه اليه شرح ومقال ابن القسركاح وجمع لا يقبل وعلى الاول لا تقبل بيته انما قصدت بذلك عدم السفر معه على الاوجه من وجهين في ذلك وان توفرت القرائن بذلك وعليه ايضا وطب الزوج من الزوجة او المقر له الحلف على ان باطن الامر كظاهره اجيب فيه اخذنا بما ياتي في الاقرار لوارث وغيره لا لغيره لان اقرارها بان ذلك حيلة لا يجوز سفرها معه بغير رضا المقر له وفي عدم تحليف المفاس المقر ما يصرح بذلك ولو كان الاقرار صادرا عن حيلة كان اقرارها نارا ثم وهيته له فحل تردد الذي يتجه انه ان شهدت بذلك بيته او اعترف به المقر له لم يؤثر ولو كان اسكل من اثنين دين على الاخر حاله او مجرد شرط التقاض فكل طلب حبس الاخر بشرطه (والقريب العاجز عن بيعة الاعسار) لا يحبس بل (يوكل القاضى به) وجوبه (من) اي اثنين فاكتر (يبحث عن حاله فاذا غلب على ظنه اعساره شهد به) لئلا يتخلد بحسبه وظاهر

يلزم الى قوله وكثره وقوله وكفلق الباب (قوله) كمنعته بحيلته اي الامن دخوله للحاجة نهاية قال عرش اي الزوجة ومثلا الاصداء اه (قوله) وكثره بشم رجحان اي بخلاف شبه لمرض ونحوه اه نهاية (قوله) وكفلق الباب (الخ) لا يظهر وجه عطفه على ما قبله (قوله) وكمنعته من الجمعة عبارة النهاية ولا يائمه المحبوس بترك الجمعة والجماعة للقاضي منع المحبوس منهما ان اقتضته المصلحة اه قال الشريدي قوله ولا يائمه المحبوس الخ اه لعله اذ لم يكن قادرا على الوفاء وامتنع منه عتادا اه وقال عرش قوله والجماعة اي وان توقف ظهور الشعار على حضوره اه (قوله) بخلاف عمل الصنعة) ولو ما ظلا ولو حبست امر اقي دين ولو باذن زوجها فيما يظهر سقطت نفقتها مده وان ثبت بالبينة ولا تمنع من ارضاع ولدها ويخرج الجنون من الحبس مطلقا والمرضى ان فقد مرضا والسكلام هنا في طر المراض على المحبوس فلا ينافي ما مر من عدم حبس المريض لانه بالنسبة للابتداء اه نهاية وكذا في المعنى الا قوله ولا تمنع من ارضاع ولدها قال عرش قوله ولو حبست الخ اطلاقه شامل لما لو كان الزوج هو الحبس له اوفيه كلام في باب القسم والنشوز فليراجع قال سم على منيج بعد مثل ماذكره الشارح مر واما اذا حبست هي الزوج فان كان بحق فلها النفقة واذا ظالم فلا مر انتهى اه (قوله) حكم له (الخ) واصحاب الدين الحال ولو ذميا منع المديون المورس بالطلب من السفر المخوف وغيره بان يشغله عنه برفعه الى الحاكم مطالبته حتى يوفيه دينه نعم ان استأنب من يوفيه من ماله الحاضر فليس له منعه اما صاحب المؤجل فليس له منعه من السفر ولو كان مخوفا كجهاد والاجل قريبا ولا يكاف من عليه المؤجل رهنا ولا كديلا ولا انشاء لان صاحبه هو المقصر حيث رضى بالتأجيل من غير رهن ولا كفيلا وله السفر بحسبته ليطالبه عند حله بشرط ان لا يلزمه ملازمة الغريم لان فيه اضرارا به اه وفي (قوله) بدین اي حال (قوله) على الاول اي يقول اقرارها ومنعته من السفر (قوله) بذلك اي بالقصد المذكور (قوله) وعليه اي على الاول (قوله) على ان باطن الامر (الخ) اي ان عليها بدینا في الوانق (قوله) اجيب فيه اي اجيب الزوج في طلبه حلف المقر له (قوله) لا فيها اي لا في طلبه حلف الزوجة (قوله) لا يجوز (الخ) من التجوز خبر لان الخ (قوله) شروط النقص اي من الاتحاد جنسا وقدر او صفة وحلوا او تاويل (قوله) بشرطه اي كعدم ثبوت الاعسار وعدم نحو مرض (قوله) لكن ظاهر كلام الروضة (الخ) وهو كذلك اه معنى زاد النهاية واجرة الموكل به في بيت المال فان لم يكن في ذمته الى ان يورس فيما يظهر فان لم يرض احد بذلك سقط الجواب عن القاضي فيما يظهر ايضا نعم سيا ان الجاني اذالم يكن له مال ولا ثم بيت مال جاز للقاضي ان يقتضيه الى اجرة الجلد على بيت المال وان يستخر من يستوفى القود فقباسه ان له هنا يمتد ان يقتضى اي اجرة الباحث على بيت المال وان يستخر باحثين لئلا يتخلد بحسبه وقد علم ان الباحث اثنان اه (فصل في رجوع نحو بائع المفلس) (قوله) في رجوع نحو بائع المفلس (الخ) اي وفيما يتبع ذلك من حكم ماله ورغس النحر واندرج في النحر المسلم والمقرض والمؤجر وغيرهما من المعامل بمعاوضة (قوله) بشم في الذمة سيذكر محترزه بقوله واشترى شيئا من الخ (قوله) اي شيئا منه) بدل عليه قوله الا في كان قبض بعض الثمن رجعي في الجديده الثمن وان كان في صورة خاصة اه سم اي في التلف فليس يقيد بل يجري مع البقاء كباقي (قوله) حتى مات المشتري (الخ) يؤخذ من كلامهم ان الموت مفلسا بمثابة الحجر وان يخرج عليه

اصح ما جوزه ان اقتضت المصلحة (قوله) فاقرت لاخر بدین) ولو حبست امر اقي دين ولو باذن زوجها فيما يظهر سقطت نفقتها مده وان ثبت بالبينة ولا تمنع من ارضاع ولدها (قوله) لكن ظاهر كلام الروضة) وهو كذلك مر

(فصل) (قوله) اي شيئا منه) بدل عليه قوله الا في فان كان قبض بعض الثمن رجعي في الجديده الخ وان كان

لمتن انه يوك به ابتداء ولا يحبس كائن السبيل لكن ظاهر كلام الروضة واصلا انه يحبس ثم يوك من بحث عنه (فصل) في رجوع نحو بائع مفلس عليه بما باعه له قبل الحجر ولم يقبض عرضه (من باع) شيئا بشم في الذمة (ولم يقبض الثمن) اي شيئا منه (حتى) مات المشتري

مفلسا كما يأتى أول الفراض
 أو حق (حجر على المشتري
 بالفلس) أى بسبب أفلسه
 بشروطه السابقة (فله)
 أى البائع من غير حاكم
 حيث لم يحكم حاكم يمنع
 الفسخ (فسخ البيع) بنحو
 فسخته ونقضته أو رفعتها
 أو رددت الثمن أو فسخت
 البيع فيه لا بفعل ونحوه
 مما يأتى وقد يجب الفسخ
 بأن يتصرف عن موله أو
 يكون مكانيا وبالغلبة في
 الفسخ (واسترداد المبيع)
 كله أو بعضه ويضارب
 بالباقي للخبر المتفق عليه إذا
 أفلس الرجل وجد البائع
 سلته بعينه فهو أحق بها
 من الغرماء وفى رواية لها
 من أدرك ماله بعينه عند
 رجل وقد أفلس فهو أحق
 به من غيره وسياقه قاض بأن
 الثمن لم يقبض وفى أخرى
 أيتار جل أفلس أو مات
 فصاحب المتاع أحق بمتاعه
 وأفهم كلامه أنه لا رجوع
 لو أفلس ولم يحجر عليه أو
 حجر عليه بسفه أو اشتري
 حال الحجر إلا أن جهل حاله كما
 مر فيثبت بشروطه الآتية
 أو اشتري شيئا بعين ولم يتسلها
 البائع فيطالب بها لا فسخ
 لأن النص لم يرد

قبل الموت أه سيد عمر (قوله مفلسا) قال فى شرح العباب ويؤخذ من فرضه هذا فى المفلس السابق تعريفه
 أن من اشترى سلعة فى ذمته وقيمتها مثل الثمن وأكثر المشتري لا يملك غيرهما ولا دين عليه غير الثمن لم يكن
 للبائع الرجوع فى السلعة وهو أحد وجهين لم أر من رجح منهما شيئا لكن قد علمت أن كلامهم صحيح فى ترجيح
 هذا الذى ذكرته من ثم لم يعلم إضغان الأوجه من وجهين فيما لو لم يتعدر استيفاء العوض بأن تجدد له بعد الحجر
 مال فى يديه بنحو أوث أو اصطيا داوار تقاع قيمة أمواله أنه لا رجوع لانه غير مفلس الآن وبه جزم
 الغزالي وقوله لم يكن للبائع الرجوع فى السلعة أى ما لم يقع حجر كما يعلم من مباحث الحجر الغريب السابق أه
 (قوله بشر وطه الخ) أى الحجر (قوله من غير حاكم الخ) أى فلا يحتاج فى الفسخ إلى حكم حاكم بل يفسخ بنفسه
 على الأصح ولو حاكم يمنع الفسخ لم ينقض كما يحججه المصنف وإن قال الاصطفرى بنقضه معنى ونهاية
 (قوله بنحو فسخته) أى البيع أى أو بطلته أو رجعت فى المبيع كارجحه ابن الدم أو استرجعته كما يحججه
 الزكشى أه نهاية (قوله أو رددت الثمن الخ) عبارة المغنى كذا رددت الثمن أو فسخت البيع فيه فى
 الأصح أه (قوله لا بفعل) أى كوطء الأمة (قوله وقد يجب) إلى التنبيه فى النهاية والمغنى الأقوله لأن النص
 إلى المتن (قوله عن موله) أو موكله قال سم على حج قد يستشكل تصور ذلك لأن الولي لا يسلم المبيع حتى
 يقبض الثمن ويمكن أن يقال تصور المسئلة لا يتوقف على قبض المبيع إذ يمكن قبضه لزوم البيع والحجر
 على المشتري بفلس فيجب حينئذ الفسخ على الولي ثم التصرف فى المبيع للمولى ولو لا الفسخ لما تمكن من
 التصرف فيه أه أقول ويمكن أن يصور أيضا بما إذا باع بنفسه ثم حجر عليه لسفه وجنون وقد سلم المبيع
 قبل الثمن ثم حجر على المشتري بالفلس فيجب على ولي البائع الفسخ أه عش (قوله أو يكون مكانيا) أى
 بأن باع لغيره شيئا ثم حجر على المشتري بالفلس فيجب على المكاتب الفسخ عا بلحق السيد لا نه فى ما بقى عليه
 درهم أه عش (قوله أو بعضه) عبارة النهاية وكاله استرداد المبيع له استرداد بعضه لانه مصلحة للغير ما زاد
 المغنى وقيد الأذرى الرجوع فى البعض بما إذا لم يحصل ضرر بالتشقيص على الغرماء وقال السبكي
 لا يلتفت لذلك واقتصر عليه شيخنا فى شرح الروض وهو المعتمد أه (قوله واسترداد المبيع كله أو بعضه)
 هذا مع قوله فسخ البيع يقتضى أن له فسخ البيع فى جميع المبيع واسترداد بعض المبيع لأن فسخ العقد
 يقتضى رفع العقد بالنسبة لجميع المبيع لا طلاق فسخه وفيه نظر فلا يرجع ولما قال فى العباب ولو أراد
 الرجوع فى بعض المبيع جاز الله فى شرحه بقوله لانه أنفع للغير ما من الفسخ فى كله أه فاعل مراده ههنا
 المراد أن له فسخ البيع فى كل المبيع أو بعضه أه سم (قوله لها) أى للصحيحين (قوله وفى أخرى) أى لها
 أيضا (قوله واشترى شيئا) عطف على قوله أفلس (قوله ولم يتسلها البائع) أى ثم حجر على المشتري (قوله)

فى ضرورة خاصة (قوله مفلسا) قال فى شرح العباب ويؤخذ من فرضه هذا فى المفلس السابق تعريفه أن من
 اشترى سلعة فى ذمته وقيمتها مثل الثمن أو أكثر المشتري لا يملك غيرهما ولا دين عليه غير الثمن لم يكن للبائع
 الرجوع فى السلعة وهو أحد وجهين لم أر من رجح منهما شيئا لكن قد علمت أن كلامهم صحيح فى ترجيح
 هذا الذى ذكرته من ثم من ذلك يعلم إضغان الأوجه من وجهين فيما لو لم يتعدر استيفاء العوض بأن تجدد له بعد الحجر
 مال فى يديه بنحو أوث أو اصطيا داوار تقاع قيمة أمواله أنه لا رجوع لانه غير مفلس الآن وبه جزم
 الغزالي الخ وقوله لم يكن للبائع الرجوع فى السلعة أى ما لم يقع حجر كما يعلم من مباحث الحجر القريبة السابقة (بأن)
 يتصرف عن موله) قد يستشكل تصور المسئلة لأن الولي لا يسلم المبيع حتى يقبض الثمن ويمكن أن يقال
 تصور المسئلة لا يتوقف على قبض المبيع إذ يمكن قبضه لزوم البيع والحجر على المشتري بفلس فيجب حينئذ
 الفسخ على الولي ثم التصرف فى المبيع للمولى ولو لا الفسخ لما تمكن من التصرف فيه (قول المصنف واسترداد
 المبيع كله أو بعضه) هذا مع قوله فسخ البيع يقتضى أن له فسخ البيع فى جميع المبيع واسترداد بعض المبيع
 لأن فسخ البيع يقتضى رفع العقد بالنسبة لجميع المبيع لا طلاق فسخه وفيه نظر فلا يرجع ولما قال فى العباب
 ولو أراد الرجوع فى بعض المبيع جاز الله فى شرحه بقوله لانه أنفع للغير ما من الفسخ فى كله انتهى فاعل مراده

إلا في المبيع (الخ) أى وما هنا نحن وقد يقال حاصل مورد النص فسخ البائع لافلاس المشتري ولو وقع الفسخ
 هنا السكان من ذلك ففي هذا التعليل خفاء ثم انظر هل يرد عليه مسئلة السلم الاتية اه سم (قوله وما الحق به)
 أى ما يسعبر عنه بقوله وسائر المعاوضات كالبيع اه عش (قوله أى البائع أو الفسخ) كذا في النهاية وأقصر
 المغنى على الفسخ (قوله بين عليه الخ) أى بالفورية عبارة النهاية والمغنى ولو ادعى الجبل بالفورية قبل كارد
 بالغيث بل ولو أن هذا يخفى على غالب الناس بخلاف ذلك اه قال عش قوله بالفورية وكذا لو ادعى الجبل
 بالخيار بالاولى اه وفي النهاية ولو صالح عن الفسخ على مال لم يصح وبطل حقه من الفسخ ان علم ان جهل اه
 قال عش قوله لا ان جهل أى لان مثله ما يخفى اه قول الماتن (بالوطء) واذا قلنا بعدم الفسخ به هل يجب مهر
 عليه او لا الظاهر الاول لبقاء الموطوءة على ملك المفلس ولا حدة عليه للخلاف في انه يحصل به الفسخ او لا اه
 عش قول الماتن (ونحوها) كالمطوءة والجارعة الا فراض (قوله وتلفو) وعمل الخلاف اذا نوى بالوطء
 الفسخ وقلنا هذا الفسخ لا يفقر الى احكام كمره والافلا يحصل بقطعهما به ومغنى قال الرشيدى قوله وعمل
 الخلاف أى في وطء بقرينة ما بعده أم لا اعتاق والبيع فالحلاف جار فيهما مطلقا اه (قوله كالواهب) لفرعه
 (قوله اذمى التى كالبيع الخ) اشار به الى ان الكاف تقيدية لا تنظيرية ولا الدخول الصداق وعوض الخلع
 اه عش (قوله نحو السلم) بان افلس المسلم اليه فلمسلم الفسخ واسترداد راس المال اه سم (قوله نحو السلم
 الخ) فاذا جره دارا باجرة حاله يقبضها حتى حجر عليه فله الرجوع في الدار بالفسخ نيز لا للنفعة منزلة العين
 في البيع او سلمه درهم فمرضا او راس مال سلم حاله او مؤجل غل ثم حجر عليه والدراهم باقية بالشروط الاتية
 فله الرجوع فيها بالفسخ اه مغنى (قوله والقرض) أى وإن كان لا يتعين في القرض الفسخ بل له الرجوع
 وان لم يحجر على المقرض اه سلطان ومثله في الخلع اه بحجيمى (قوله لعموم الخبر المذكور) وهو قوله
 صلى الله عليه وسلم ايمان رجل افلس وامات فصاحب المناخ احق بمتاغه اه عش ولك ارجاعه الى الرواية
 الثانية ايضا (قوله وخرج نحو الهبة) أى بقيد المعاوضة (قوله ونحو الخلع الخ) أى بقيد المجضة ودخل في
 النحو الاول الاباحة والهدية والصدقة وانظر ما دخل بالنحو الثاني (قوله كالنكاح) صورته ان يتزوجها
 بمهر في ذمته ويدخل بها ثم يحجر عليه فليس له الرجوع في بعضها وكذا لو كان الصداق معينا فانها تملك كنه ينفس
 العقدر تطالب به بعد الحجر وصوره الخلع ان تخالعا على عوض في ذمتها ثم يحجر عليه بالفلس فليس له فسخ
 عقد الخلع والرجوع في المرافعة وصوره الصالح عن الدم ان يستحق عليه قصاصا ويصالحه عنه على دين ثم يحجر
 على الجاني فليس للمستحق فسخ الصلح والرجوع للقصاص عش لتضمن الصلح العفو عنه عبارة الشوبرى
 قوله كالنكاح ولو قبل الدخول ولا يشك عليه قوله لتعذر استيفاء قاتوم لان المراد عدم تسلطه عليه بعدد والا
 فصلح الدم ما هو النافذ فيه وكذا الخلع اه أى ليس فيه شيء تالف حتى يكون المراد بالتعذر تلف العوض وفي
 الحلبي تقيد به بكونه بعد الدخول وفي القليوبي ما يوافق الشوبرى وعبارته وسواء فيه في الخلع قبل الدخول
 وبعده والتعليل في النكاح للاغلب انتهى اه بحجيمى (قوله ليس من هذا الخ) عبارة المغنى والنهاية واما
 فسخ الزوجة باعسار زوجها بالمهر او النفقة كسباني في بابها فلا يختص بالحجر اه قوله بالمهر أى قبل الدخول
 وقوله او النفقة أى مطلقا قال عش وهل لها في صورة الحجر الفسخ بمجردها جروا بمنع الفسخ مادام المال
 باقيا فلا يتحقق اعساره الا بقسمه امواله فيه نظروا الا قرب الثاني اذ من الجائز حدوث ماله او براءة
 بعض الغرماء له او ارتفاع بعض الاسعار واما الفسخ بالنفقة فليس لها الا بعد قسمه امواله ومضى ثلاثا قايما

هنا ان المراد ان له فسخ البيع في كل المبيع او في بعضه (قوله لا في المبيع) قد يقال حاصل مورد النص فسخ
 البائع لافلاس المشتري ولو وقع الفسخ هنا السكان من ذلك ففي هذا التعليل خفاء ثم انظر هل يرد عليه مسئلة
 السلم الاتية (قوله لا في المبيع) فيه ان البائع هنا لو فسخ لكان الفسخ في المبيع وايضا في فحلا كان هذا
 من المحق وايضا فالحجر الثاني شامل لهذا قطع الاول ذكره فراجع العام اه (قوله نحو السلم) بان افلس
 المسلم اليه فلمسلم الفسخ واسترداد راس المال (قوله والنكاح) يتأمل وقوله لتعذر الخ يتأمل (قوله)

إلا في المبيع وما الحق به
 (والأصح أن خياره) أى
 البائع أو الفسخ (على
 الفور) كختيار العيب لأن
 كلاً دفع الضرر وبه فارق
 خيار الأصل في رجوعه
 في هيبته ولولده وسأوى الرد
 بالعيب في الفرق بين علمه
 وجهله (و) الأصح (أنه
 لا يحصل الفسخ بالوطء
 والاعتاق والبيع) ونحوها
 وتلفو هذه التصرفات
 كالواهب وإنما انفسخ
 بذلك في زمن الخيار لأن
 الملك فيه غير مستقر (وله)
 أى الشخص (الرجوع)
 في عين ماله بالفسخ (في سائر
 المعاوضات) المحضة اذمى
 النى (كالبيع) في فساد كل
 بفساد المقابل فدخل نحو
 السلم والقرض والاجارة
 لعموم الخبر المذكور
 وخرج نحو الهبة لعدم
 العوض فيه ونحو الخلع
 والنكاح والصلح عن
 دم لتعذر استيفاء المقابل
 وليس من هذا الفسخ
 بالاعسار الآتي في النفقات

(وله) اى الرجوع فى المبيع وما لحق به (شروط ١٤٦) منها كون الثمن فى البيع والعرض فى غير ديننا (حالا) عند الرجوع وان كان

مؤجلا قبله ولو استمر الاجل
لما بعد الحجر لان المؤجل لا
يطالب به فيصرف المبيع
لديون الغرماء ومن هذا
اخذ ابن الصلاح وافرده
الاسنوي وغيره ان الاجارة
التي يستحق فيها اجرة كل
شهر عند انقضائه لا فسخ
فيها لا امتناع قبل انقضائه
لعدم المطالبة بالاجرة بعده
لفوات المنفعة المعقودة عليها
كتلف المبيع وهكذا كل
شهر فلا يتصور فسخ الا
ان كانت الاجرة جالة اى او
بعضها حال اذ لم اجر شيئا
باجرة بعضها مؤجل وبعضها
حال ففسخ في الحال بالقسط
كما يحتمل غيره (وان يتعذر
حصوله) اى العوض
(بالافلاس فلو لم يتعذر به
كان كان به رهن بى بالثمن
عاده ولو مستعار الوضامن
بالاذن وهو مقر او به بينة
ملى وكذا بغيره على
الوجه والمنفعة فيه ضعيفة
لانظر اليها او تعذر بغيره
كان انقطع جنس الثمن او
(امتنع) المشتري مثلا (من
دفع الثمن مع يساره او
هرب) مع يساره (فلا فسخ
في الاصح) لجواز الاستيفاء
من الرهن او الضامن
والاستبدال عن المنقطع
ولا مكان التوصل الى اخذه
من نحو الامتنع بالنظر

بعد ذلك كما بينت النفقات اه (قوله اى الرجوع) اى الفسخ (قوله وما لحق به) اى من المعاوضة المحضة
(قوله والعرض فى غيره) اى كالمسلم فيه والدرهم المقر وضرة الاجرة ثم هذا من العطف على معمولى عاملين
مختلفين بحرف واحد مع تقدم المجزوء (قوله ديننا) اى بخلاف ما لو كان عينا بان اشترى منه المفسد هذا
الثوب فهو مقدم بالثوب على الغرماء ره رشيدى وتقدم فى الشارح مثله (قوله قبله) اى الرجوع (قوله
ولو استمر الخ) غاية للغة (قوله لان المؤجل الخ) علما المقدراى فلا يصح رجوع حال وجود الاجل لان الخ
(قوله فيصرف المبيع) اى وما لحق به (قوله اجرة كل شهر) اى مثلا فقلنا المؤجلة بانتها السنة اه سيد
عمر (قوله عند انقضائه) اخرج به ما قال عندنا وله الفسخ اه ع (قوله فلا يتصور فسخ) اى الاجارة
مطلقا (قوله فسخ) اى المؤجر المذكور اى له الفسخ ولو افلس المستاجر فى مجلس اجارة الذمة فان اثبتنا
خيار المجلس فيها اى الرجوع استغنى به والا فله الفسخ كاجارة العين وان افلس مؤجر عين قدم
المستاجر بمنفعتها ولم يتم عمل اى فى ذمته او الاجرة فى يده فلم يستاجر الفسخ فان تلفت ضارب باجرة المثل
كظهيره فى السلم ولا نسلم اليه حصته منها بالمضاربة لا امتناع الاعتياض عن المسلم فيه اذا جارة الذمة سلم فى
المنافع بل يحصل له بعض المنفعة المأتممة ان تبعضت بلا ضرر كجدل ما تمطل والاكفصاره توبور كوكب
الى بدلو ونقل لنصف الطريق لى قى ضامنا ففسخ وضارب بالاجرة المبدولة فلو سلمه المأتمم ميتا لى ستوفى منها
قدم بمنفعتها كالمعينة فى العقد اه نهاية قول المتن (وان يتعذر حصده) لو حصل مال باصطيا وامنك الوفاء
مع المال القديم قال الغزالي لارجوع ونسبه ابن الرقة لظاهر النص انتبى ع ومثل الاصطيداء ارتفاع
الاسعار او الاراء من بعض الدين اه ع وش وتقدم ما يوافقه عن سم عن شرح العباب (قوله اى العوض)
اى الثمن ونحو المسلم فيه (قوله فلو لم يتعذر به) كان الاولى اسقاط لفظه ليظهر مقابلته بقوله الاقنى او تعذر
بغيره الخ ثم هو الى التنبيه فى النهاية والمعنى (قوله بنى) فان لم يفسد فله الرجوع فله يقابل ما بقى له نهاية ومعنى
(قوله بالاذن) اى اذن المفسد (قوله وهو مقر الخ) فلو كان جاحدا ولا بينة ومعمرا رجع لتعذر الثمن
بالافلاس نهاية ومعنى (قوله والمنة فيه) اى فى الضمان بغير الاذن (قوله او تعذر الخ) فى عطفه لم يتعذر به
نالا يخفى (قوله مثلا) اى ونحو المسلم اليه قول المتن (او هرب) اى اومات مليا وامتنع الوارث من التسليم
نهاية ومعنى (قوله مع يساره) فى كلامه الجذف من الثاني لدلالة الاول اه سم (قوله عن المنقطع) اى بخلاف
المسلم فيه فى صورته إذ لا يجوز الاستبدال عنه فله الفسخ سم عبارة النهاية ودخل فى الضابط عند السلم فله فسخه
ان وجد راس ماله فان مات لم يفسخ بل يضارب بقيمة المسلم فيه ان لم ينقطع ثم يشترى له منه بما يخصه ان لم يوجد
فى المال لا امتناع الاعتياض عنه فان انقطع فله الفسخ لثبوتم تحيى ذى حق غير المفسد فى حقه اولى واذا
فسخ ضارب برأس المال وكيفية ذلك اذ لم ينقطع المسلم فيه ان يقوم المسلم فيه فان شاوى عشرين والديون
ضمت المال افرز له عشرة فان رخص السعر قبل الشراء اشترى لها جميع حقها وقت به والا فبعضه وان
كان بمقوما فان فضل شيء فللغرماء ولو ارتفع السعر لم يدعى ما افرز له ولو تلف بعض راس المال وكان مما
يفرد بالعقد رجع بباقيه وضارب بباقي المسلم فيه اه (قوله من نحو الممتنع) اى كالحارب (قوله
بالسلطان) اى الحاكم نهاية ومعنى (قوله عجز) اى السلطان (قوله فى الامتناع) اى وما عطف عليه من
الهرب (قوله على ما قبله) اى التعذر بالافلاس (قوله ذلك) اى الاشكال (قوله الشارح) اى الجلال الخلى
وتبعه النهاية والمعنى (قوله لان هذا الخ) لتعليل لعدم الدفع (قوله فرض هذا) اى الافلاس (قوله فلا يتأتى
ذلك) اى تفريق الامتناع على ما قبله قال الجيزى اى ان يقال لا يصح كون الاقسام اعم من المقسم كما قرره

والعوض فى غيره) كالمسلم فيه (قوله عند الرجوع) ان كان مؤجلا قبله الخ فقول الشارح وكذا بعده على
وجه صححه فى الشرح الصغير هو الاصح شرح م (قوله مع يساره) ففيه الجذف من الثاني لدلالة الاول
(قوله عن المنقطع) اى بخلاف المسلم فيه فى صورته اذ لا يجوز الاستبدال عنه فله الفسخ (قول المصنف

مشكل فان صورة الامتناع خرجت بفرضه الكلام ولا فى المحجور عليه بالفلس ولا يدفع ذلك قول الشارح فلوان فى
الافلاس بان لا يتم لان هذا لا يصلح مع النظر الى قوله بالافلاس وحده ما مع كونه فرض هذا شرطا فى المحجور عليه فلا باقى ذلك

شيخنا العزيزى اهـ قول المتن (ولو قال الغرماء) أى غراما المفلس لمن له حق الفسخ ناهية ومعنى (قوله من مال المفلس) الى قول المتن وكون المبيع فى النهاية والمغنى (قوله لما فيه الخ) اى فى التقديم مطلقا اى من مال المفلس او مال الغرماء. واما قوله وقد يظن الخ فهو راجع لخصوص التقديم من مال المفلس (قوله وبه يفرق الخ) اى باحتمال ظهور غريم آخر وفى شرح مر ولو قدم الغرماء المرتين بدئته سقط حقه من المهر من بخلاف البائع كما تضمنه كلام الماوردى وعليه فالفرق ان حق البائع كذلانه فى العين وحق المرتين فى بدلها انتهى واقول ان كان لظاهر غريم زاحم المرتين اشكل سقوط حقه ولم يتضح الفرق سم على صحيح لكن الظاهر عدم من احتمله لان حق المرتين مقدم على الغرماء فلم يفرقوا بتقديم المرتين شيئا حتى يرجع به عليه كما قيل فى مسئلة القصار اه ع ش (قوله لا تفسخ) اى عقد الاجارة وصورة المسئلة انه لم يفعل المستاجر عليه وهو القصار او بصور ذلك بما لو نصر بالفعل وزاد الثوب بسبب القصار فانه شريك بالزيادة ونقل بالدرس عن شيخنا الياضى تصويره بالصورة الثانية اه ع ش (قوله فانه يجبر) ظاهره سواء قالوا من مال المفلس او من مالنا وكلامه فى شرح العباب صريح فى ذلك اه سم اقول وكذا كلام المغنى صريح فى ذلك (قوله ولو لمات المشتري) اى مثلا (قوله وقال الورثة) اى لمن له حق الفسخ من نحو البائع (قوله اجيب) اى نحو البائع للفسخ ان اراده (قوله اجيبوا) اى الورثة ليمتنع على نحو البائع الفسخ (قوله مع انه الخ) اى الوارث (قوله خليفة مورثه) فله تخليص المبيع ناهية ومعنى (قوله فيه) اى فى الاخذ من مال الوارث اى بخلاف الغرماء (قوله واذا اجاب) اى نحو البائع (قوله لم يرجع) اى فيما اقدموه من مال المفلس وهو محل المزاومة واما اذا قدمه الغرماء اى الوارث من مالهم اى او ماله فلا كلام انه لا يرجع اه سم (قوله لتقصيره) حيث اخرق الرجوع مع احتمال ظهوره زاحم له و يؤخذ من التعليل انه فى العالم بالمزاومة وليس كذلك اه نهاية اى ولا فرق بين العالم والجاهل ع ش (قوله ولم يزاحم الخ) عبارة والمغنى والنهاية ولو تبرع بالثمن احد الغرماء او كلهم او اجنبى كان له الفسخ لما فى ذلك من المنة واسقاط حقه فان اجاب المتبرع ثم ظهر غريم آخر لم يزاحمه فيها اخذ ماله واجاب المتبرع فاللذى ظهر ان يزاحمهم ان كانت الدين باقية لم يرجع فيها بغير ما زوجه به فى احد الاحتمالين يظهر ترجيحه لانه مقصر حيث اخرق الرجوع مع احتمال ظهور غريم يزاحمه اه (قوله المتبرع) اى من الوارث او الغرماء او الاجنبى اه (قوله من ماله)

فله الفسخ) فى شرح مر ولو قدم الغرماء المرتين بدئته سقط حقه من المهر من بخلاف البائع كما تضمنه كلام الماوردى وعليه فالفرق ان حق البائع كذلانه فى العين وحق المرتين فى بدلها انتهى واقول ان كان لظاهر غريم زاحم المرتين اشكل سقوط حقه ولم يتضح الفرق (قوله وقد يظن الخ) هذا مع قوله من مال المفلس او مالنا بقضى مزاحمة من ظهر اقدموه من مالهم لكنه خلاف قوله وهذا لم يزاحمه فيها اعطاه المتبرع (قوله فانه يجبر) ظاهره سواء قالوا من مال المفلس او من مالنا وكلامه فى شرح العباب اخر الباب فى الكلام على ذلك صريح فى ذلك خصوصا ما نقله عن ابن شبة فراجع (قوله لتقدمه عليهم) ان كان المراد تقدمه على جميع الغرماء حتى من يظهر بعد فضية ذلك اى فسخه لم يطلعه صوره لحقه بكل حال فلا حاجة فى اجباره الى قول الغرماء ما ذكر لانه لا يتمكن من الفسخ مطلقا وان كان المراد تقدمه على الموجودين القائلين فلا وجه لاجباره مع احتمال ظهور المزاحم (قوله مع انه خليفة مورثه) اقول وايضا فلما كانت التركة متعاقبة الحقوق التى على الميت ولا يستحق الوارث الا ما فضل منها على الحقوق ضعفت المنة وانفتحت لانه بالذبح من ماله بقدر ما قد يكون له غرض فى اعيانها (قوله لم يرجع) اى فيما اقدموه من مال المفلس وهو محل المزاومة واما اذا لم يزاحم بان قدمه الغرماء من مالهم فلا كلام انه لا يرجع وعدم الرجوع للعين اى لما يقابل ما زوجه به منها هو ثاوى احتياطين تقاهما فى شرح الرض عن المطلب وقال انه اوجه وان فى كلامه اشارة اليه قال لكن الموافق لكلام الماوردى الا فى انه لو قدم الغرماء المرتين بدئته سقط حقه من المهر من بخلاف البائع فائتالم (قوله ولم يزاحمه فيما اعطاه) اى يزاحمه فيما قدموه به من مال المفلس (قول المصنف

(ولو قال الغرماء لا يفسخ) وتقدمك بالثمن (من مال المفلس أو مالنا) فله الفسخ لما فيه من المنة وقد يظهر غريم آخر وبه يفرق بين هذا ومالوقال الغرماء للقصار لا تفسخ وتقدمك بالاجرة فانه يجبر لانه لا ضرر عليه بفرض ظهور غريم آخر لتقدمه عليهم ولو مات المشتري مفلسا وقال الورثة لا تفسخ وتقدمك من التركة اجيب أو من مالنا اجيبوا واستشكل بان التركة ملككم فإى فرق وقد يفرق بأنه اذا أخذ من التركة يحتتم ظهور مزاحمه له بخلاف ما اذا أخذ من مال الوارث مع أنه خليفة مورثه فلم ينظر للمنة فيه واذا أجاب الغرماء أو الوارث فظهر غريم لم يرجع للعين لتقصيره ولم يزاحمه فيما اعطاه له المتبرع من ماله

لانه وان قيل بدخوله في ملك المفلس لكنه (١٤٨) تقديري والغرماء انما يتعلمون بما دخل في ملكه حقيقة (وكون المبيع باقيا في ملك

المشتري) لرواية من ادرك ماله بعينه (فلو) باعه ثم حجر عليه في زمن خيار البائع او خيارهما وافرصه او وهبه لولده جاز له الرجوع تزيلا لقدرته على رده للملكة منزلة بقاءه بملكه اوزال ملكه عنه ثم عاد فلارجوع كافي الروضة واقضاء كلام المتن وهو نظير ما يأتي في الهبة للولد وفارق الرد بالبائع ورجوع الصادق بالطلاق بان الرجوع في الاولين خاص بالعين دون البدل وبالزوال زالت العين فاستصحب زوالها بخلافه في الآخرين فانه عام في العين وبدلها فلم يزول بالزوال وعلى الرجوع الذي انتصر له جميع زوال انما عاد بمعاوضة محضه قدم الثاني لان جو ارجوعه بخلاف الاول واستثنى من هذا الشرط مسائل فيها نظر او (فلات) حسا بنحو موت او شرعا بنحو غنى او وقف (او كاتب العبد) مثلا وكتابة صحيحة ولم يبدل لرق او استولد الامه اتفاقا كما قاله المصنف وان افنى بما يخالفه فلا رجوع لخروجه عن ملكه حسا فيما عدا الآخرين وحكما فيما ليس للبائع فسخ هذه التصرفات وفارق الشفع بقوة حقه بشوته مقارنا لعقد الشراء ولا كذلك هنا (ولا يمنع

اي لامن التركة ادهش (قوله لانه) اي ما اعطاه الخ قول المتن (وكون المبيع) اي او نحوه و (قوله في ملك المشتري) اي المفلس وهو ظاهر فيما لو اتفقا على بقاءه للواختلاف في البقاء وعدمه هل يصدق المشتري او البائع في نظره والاقرب تصديق المشتري في عدم بقاءه اذا كان ما يستملك كالاطعمة والا كلف بيته على عدم بقاءه فان لم يقمها صدق البائع فله الفسخ ادهش (قوله فلو باعه) اي المشتري عينا (قوله او اقرضه) اي واقضه ثم حجر عليه (قوله او وهبه الخ) اي واقضه ثم حجر عليه نهاية معنى زائد من اذ بعد الحجر لا يصح تصرف باقراض او هبة اي في كلامه حذف من الثاني لدلالة الاول (قوله جاز له الرجوع) خلافا للنهاية والمغنى والشهاب والرملي في القرض والهبة وفاهم في البيع (قوله جاز له) اي لبائع المفلس كما هو ظاهر وعبارة شرح الروض في صورة البيع فالبائع الرجوع فيه كالمشتري ادهش وما نقله عن شرح الروض نقله النهاية والمغنى عن الماوردي (قوله اوزال ملكه) اي قبل الحجر اذ بعده لا يصح ازالته ادهش ثم قوله المذكور اي قوله وفارق في المغنى والنهاية (قوله ثم عا) ولو بعوض وحجره باق ولو حجر عليه ادهش (قوله الرد بالبائع) اي حيث زال المبيع عن ملك المشتري ثم عاد اليه ثم علم العيب القديم فله الرد به (قوله ورجوع الصادق) اي فلما اذا اصدقها شيئا ثم زال ملكها ثم عاد اليها ثم طلقها قبل الدخول فله الرجوع الى ذلك الشيء (قوله في الاولين) اي في الاول والاسلام والهبة للولد (قوله في الآخرين) اي في الميعب والصادق (قوله وبدلها) انظره في صورة الرد بالبائع وبجواب بانه لو علم العيب وقد تلف او غنى مثلا رجوع بالارش ادهش (قوله وعلى الرجوع) اي على القول المرجوح من جواز الرجوع ادهش اي في الزائل المائد (قوله وعلى الرجوع) اي قول المتن ولا يمنع في النهاية والمغنى الا قوله واستثنى الى المتن (قوله بمعاوضة الخ) اي ولم يوف الثمن الى بائعه الثاني نهاية معنى (قوله من هذا الشرط) اي شرط البقاء في ملك المشتري (قوله اوقات) عطف على قوله باعه (قوله بنحو غنى او وقف) اي كالبيع والهبة نهاية معنى (قوله مثلا) اي او الامه (قوله ولم يبدل لرق) اي فلو عاد له بان عجز جاز ارجوعه نهاية معنى (قوله واستولد الخ) اي قبل الحجر اذ لا تنفذ هذه الامور بعده على ما تقدم سمع وشو قوله على ما تقدم له لعل اشارة الى نفوذه وبعبء عند الشارح دون النهاية والمغنى تبعها للشهاب والرملي كاسر (قوله كما قاله المصنف الخ) عبارة النهاية والمغنى والاستيلاء كالكتابة كافي الروضة واصحابها ما وقع في فتاوى المصنف من الرجوع لعل غلط من ناقله عنه فانه قال في التصحيح انه لا خلاف في عدم الرجوع في الاستيلاء اذ قال ع شو قوله لعل غلط اي ويحمل على الاستيلاء بعد الحجر (قوله الآخرين) اي الاستيلاء والكتابة (قوله ولا كذلك هنا) اي وحق الرجوع لم يكن ثابته حين قصر ف المشتري لانه انما ثبت بالافلاس والحجر نهاية معنى (قوله ونحو التدبير) اي المتن في النهاية والمغنى الا قوله استنفيد الى قوله الاجارة (قوله ونحو التدبير) اي وتعلق الغنى ببقاءه ومعنى والكتابة الفاسدة ع شو (قوله لانه) اي ما ذكر من الترويج ونحو التدبير (قوله واستنفيد منه) اي من المتن في ملك المشتري (اي وهو المفلس وقول الشارح في زمن خيار البائع او خيارهما او اقرضه ذكر هذا الماوردي وخرج عليه البلقيني مسئلة الرد له المذكورة فقال ويلزم على ما قاله الماوردي انه لو باعه المشتري لآخر ثم افلسا وحجر عليها كان للبائع الاول الرجوع ولا بعد في التزامه انتهى ذكر جميع ذلك في شرح الروض وقال شيخنا الشهاب والرملي ان المعتمد عدم الرجوع في المسائل الثلاث الا في مسئلة البيع اذا كان الخراج للبائع او لها (قوله او وهبه لولده) اي ثم حجر عليه اذ بعد الحجر لا يصح تصرف باقراض او هبة (قوله جاز له) اي لبائع المفلس كما هو ظاهر وعبارة شرح الروض في صورة البيع فللبائع الرجوع فيه كالمشتري انتهى (قوله اوزال ملكه) اي قبل الحجر اذ بعده لا يصح ازالته (قوله وبدلها) انظره في صورة الرد بالبائع ويجب بان لو علم العيب وقد تلف او غنى مثلا رجوع بالارش (قوله قدم الثاني) او اذا عاد قبل الاول الرجوع حينئذ (قوله واستولد الامه) اي قبل الحجر اذ لا تنفذ هذه الامور بعده على ما تقدم

وكذا ضمير عنه وبعده (قوله) إذ التزويج (الخ) من كلام الزاعم وعلّة للاستعانة (قوله) أن نحو الاجارة نائب فاعل إذ تنفيذوا دخل بالنحو نحو التدبير فكان الاولى تأخيرها إلى هنا مع إسقاط النحو الاول (قوله) فيأخذه أي نحو البائع نحو المبيع الموجر (قوله) مسلوب المنفعة أي لا يرجع بأجرة المثل لما بقي من المدفوعة ومعنى (قوله) أو يضارب أي يشارك الغرماء ش (قوله) وكون المبيع (الخ) عطف على قول المتن كون الثمن حالا (تنبه) قد علم أن تقرر أن شروط الرجوع تسعة أو لها كونه في معاوضة محضة كالبيع ثانيا رجوعه عقب عليه بالحجر ثالثا كون رجوعه بنحو فسخت البيع كما مر بأربعه كون ضمه غير مقبوض فلو كان قبض منه شيئا ثبت الرجوع بما يقابل الباقي خامسا نعتز استيفاء العوض بسبب الإفلاس سادسا كون العوض ديننا فلو كان عينا قدم بها على الغرماء سابعها حلول الدين ثامنا بقاءه في ملك المقتسب تاسعا عدم تعلق حق لازم به كرهن نهاية ومعنى وكان ينبغي زيادة وخلق البائع عن مانع التملك به (كجناية) أي توجب مالا معقبا بالرقبة نهاية ومعنى (قوله) أو رهن (قوله) قال البائع للرهن أنا دفع اليك حقل وأخذ عين مالي فهل يجبر المرتهن أو لا وجهان قال الأذري ويجب طردهما في المجني عليه وقياس المذهب ترجيح المنع شرح مرأى والخطيب أقول ترجيح المنع هنا لا يتنافيه ما تقدم من الغرماء لو قدموا المرتهن بدنه بسقط حقه من المهر ون ذلك لأن في دفع البائع متفوية وتقديم الغرماء لآمنة فيه وفيه منة ضعيفة لتعلق حق المرتهن بالمال المقدم منه أيضا ه سم وقوله وذلك لأن الخ على نظر (قوله) أو شفعة) ولو كان المبيع شقصا مشفوعا لم يعلم الشفع بالمبيع حتى افلس مشترى الشقص ورجع عليه أخذه الشفع لا البائع لسبق حقه ومنه للغرماء كلهم بقسم بينهم بنسبة ديونهم نهاية ومعنى (قوله) فإن زال أي التعلق (قوله) ومن مانع (الخ) عطف على من تعلق الخ (قوله) أي للبائع (قوله) كإحرامه (الخ) أي وكهر بيته والمبيع سلاح (قوله) فإذا حل أي لم يبيع لحق الغرماء أنه نهاية قال ع ش قوله رولم يبع الواو للحال وهو يفيد أنه لو باعه القاضي في زمن إحرام البائع نفذ بيعه والأصل لما ينفذ من القاضي جوازه ولو أراد البائع فسخ بيع القاضي لم ينفذ كما شمله قوله السابق وليس للبائع فسخ هذه التصرفات بخلاف الشفع الخ ولو قيل يجوز فسخ البائع في هذه الحالة ونفذه لم يبعد لأنه ثبت له جواز الفسخ بالحجر وإنما امتنع فسخه للإحرام وقد زال فاشبهه باليمنع الشفع من الأخذ لعارض ثم زال بعد تصرف الشريك الحادث. وهوله حينئذ أخذ الشقص اه أقول وهذا ظاهر الشارح والمغني حيث أطلقا ولم يقيدا بعدم البيع (قوله) وفارق أي ما لو أحرم البائع والمبيع صيد (قوله) (اسلم) أي العبد المبيع (قوله) والبائع كافر) الواو للحال (قوله) باختياره أي كافي فسخ البيع بعد اسلام المبيع اه سم (قوله) فيهما أي في التملك باختياره وعدم الزوال بنفسه (قوله) ولو تعيب المبيع أي أن بان حصل فيه نقص لا يفرد بعقد نهاية ومعنى (قوله) المبيع) أي قوله لأن جنيته في النهاية والمغني (قوله) كان تعيب باقية) أي سماوية سواء كان النقص حسيما كسقوط يد أم لا كإتسيان حرقه نهاية ومعنى (قوله) كالو تعيب الخ) وكالاب إذا رجعت في الموهوب ولولده وقد نقص وهذا أي قول المصنف أخذه ناقصا الخ مستثنى من قاعدة ما ضمن كله ضمن بعضه ومن ذلك الشاة المعجلة في الزكاة إذا وجدها أي المالك تالفة يضمنها أي الفقير أو ناقصة يأخذها بلا راء وعلوه بأنه حدث في ملكه فلم يضمنه كالغنل وقد يضمن البعض ولا يضمن الكل وذلك فيما إذا جنى على مكانه فإنه إذا قتل لم يضمنه وإن قطع عضو ضمه معني ونهاية (قوله) أو تعيب بجناية أجنبي تضمن الخ (

(قوله) أو رهن) فلو قال البائع للمرتهن أنا دفع اليك حقل وأخذ عين مالي فهل يجبر المرتهن أو لا وجهان قال الأذري ويجب طردهما في المجني عليه وقياس المذهب ترجيح المنع شرح مرأى لرجوع المنع هنا لا يتنافيه ما تقدم من أن الغرماء لو قدموا المرتهن بدنه بسقط حقه من المهر ون ذلك لأن في دفع البائع منه قويو تقديم الغرماء لآمنة فيه وفيه منة ضعيفة لتعلق حق المرتهن بالمال المقدم منه أيضا (قوله) باختياره) كما في فسخ البيع بعد اسلام المبيع (قوله) أو تعيب بجناية أجنبي أو البائع) عبارة العباب وبجناية تضمن فارشه للغنل والبائع أخذه ناقصا والمضاربة تمثل نسبة ما نقص من قيمته من الثمن قال الشارح في شرحه واستفيد

إذ التزويج عيب أن نحو الاجارة كذلك لا لأنها لا تمنع البيع أيضا فيأخذه مسلوب المنفعة أو يضارب وكون المبيع سليما من تعلق حق لازم لثالث كجناية أو رهن مقبوض أو شفعة فإن زال رجوع ومن مانع تملك البائع له كإحرامه وهو صيد فاذا حل رجوع وفارق ما لو اسلم والبائع كافر فإن زال الرجوع فيه بأنه قد ملك المبيع باختياره وبأن ملكه لا يزول عنه بنفسه بخلاف المحرم مع الصيد فيهما (ولو تعيب) المبيع بما لا يضمن كان تعيب (باقية) أو بجناية بائع قبل قبض أو بجناية مبيع أو حربي (أخذه ناقصا) بلا ارش (أو يضارب بالثمن) كالو تعيب المبيع في يد البائع يأخذه المشتري ناقصا أو بركة (أو) تعيب بجناية أجنبي يضمن جنيته ولو قبل القبض

(أو البائع) بعد القبض (قله) أما القبض (قله) أو أخذ المصارف من ثمنه بنسبة نقص القيمة التي استحقها المشتري بها فإذا ساءى مع قطع بدبه مائة و بدونه مائتين وقد كان اشتراؤه مائة أخذه ومصارف بنصف الثمن وهو خسرون ولم يعتبر المقدور بدبه هو قيمته لتلازم أخذه مع تمام قيمته أو مع تمام ثمنه وهو محال (١٥٠) والحق البائع هنا بالاجنبي لان جنايته حينئذ مضمونة مثله (وجناية المشتري

ولو عفا المفلس قبل الحجر عن الجاني الاجنبي أو البائع كان للبائع اذا رجع المضاربة بالنقص شرح العباب اه
سم قول الماتن (بنسبة نقص القيمة) اى وأن كان للجناية ارش مقدار ما معنى وباتى فى الشرح مثله (قوله
الذى استحقه المشتري) اى المفلس والضيمير يرجع الى نقص القيمة والحاصل ان البائع يرجع بالارش وهو
جزء من الثمن نسبتة اليه كذسية ما نقص العيب من القيمة البها والمفلس يرجع اليه بنقص القيمة وقد بوى الحال
الى التقاص ولو البعض كانه عليه الشهاب سم اه رشيدى عبارة غش قوله الذى استحقه المفلس اى ولو لم
ياخذه من الجاني بائنا كان او غيره اه (قوله فاذا ساءى) اى الرقيق (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله)
اخذ ما خ اى اخذ البائع الرقيق (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله)
(قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله)
والجناية غير التزويج اذ لا يتصور بعد الحجر لعدم محبته منه حينئذ اه سيد عمر والمراد بثبوت الرجوع
ثبوت حق الرجوع اى الحجر بدليل ما بعده (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله)
الحجر او بعده (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله)
عينين اى كثر بين (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله)
بقيده نهاية معنى (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله)
اى جواز اه سم (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله)
بمثله جمع مثال (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله)
به بعضا كالفرد فى النكاح قبل الدخول يعودها جميع الصداق الى الزوج تاروق بعضه اخرى اه قال غش
قوله جميع الصداق الى الزوج تارة اى فبالفسخ بعبية او فسخ وبعبية او قوله وبعبية اى فبالوطاق
اه (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله)
بالتلف اى وتعدد المبيع (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله)
والى الماتن فى المعنى الاما ذكر (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله) (قوله)

كان زوج الامه او العبد
(كافة فى الاصح) لانه
وقع فى ملكه قبل تعلق حق
الغرماء به كذا وقع فى عبارة
شارح وقوله قبل الخ لا
مدخل له فى التعليل بل
يؤم خلاف المراد وهوانه
لوقوع بعد ثبوت الرجوع
بان تاخر الفسخ لعذر ضمنه
نظر الوقوع بعد تعلق حقه
به وليس بصحيح كاهو واضح
لان المبيع فأتى على الغرماء
فلأوجه لنضمهم المفلس
مطلقا ولو قال قبل تعلق حق
الفسخ به ليقيد رجوع
البائع بارش لو وقعت بعد
تعلق حق الفسخ به فيضارب
به لا يمكن ذلك لكنه بعيد
من كلامهم (ولو تلف احد
العبدن) مثلا المبيعين
صفتها واحدة ومثاها كل
عينين يفرد كل منهما بمقد
(ثم افلس) وحجر عليه او
تلف بعد الحجر ولم يقبض
البائع شيئا من الثمن (أخذ)
البائع (الباقى وضارب
بمحصة التالف) لانه ثبت
له الرجوع فى كل منهما
ويعتبر نسبة كل من قيمة
التالف وقيمة الباقي الى
مجموع القيمة حتى ياخذ
الباقى بمحصة من الثمن
ويضارب بمحصة التالف منه
لكن العبرة فى التالف باقل

قيمتيه يوم العقود القبض دون ما يدينه وفى الباقي باكثرهما ما يدينه مثله فى شرح الارشاد (فان كان قبض الثمن رجوع اكثر
فى الجديد) كالفرد قبل الوطء يرجع بها السكك تارة والبعض اخرى وخبروان كان قد قبض من ثمنه شيئا فهو اسوة الغرماء مرسل واهام
تفرعه هذا على ما قبله اختصاص القوانين بالتلف غير مراد بل يحريان مع بقائهما وقبض الثمن فعلى الجديد يرجع فى بعض المبيع بقسط

الباقى من الثمن فلو قبض نصفه رجع في نصفه ما لا في أحدهما بأكمله لأن فيه ضرر اعليمهم والتلف فيأخذ كرليس بقيد فلو قبض جميع المبيع وادار البائع الفسخ في بعضه مكن وان حصل بالتفريق نقص لانه بالنسبة للفرما نفع من (١٥١) الفسخ في كله والضرر إنما هو على الرجوع فقط

أكثر القيمتين اه سم (قوله لا في أحدهما) بخلافه في تلف أحدهما الا في قوله وان تساوت الخ والفرق واضح اه سم (قوله لا في فيه ضرر اعليمهم) يتامل فيه فقد يقال إنما الضرر في الرجوع في نصفهما للتشخيص اه سم (قوله والتلف الخ) وكذا قبض بعض الثمن ليس بقيد كما اشار اليه في اول الفصل في شرح واسترداد المبيع وبقيده اطلاق قوله فلو قبض جميع المبيع الخ (قوله ليس بقيد) انظر ما فائدة مع قوله بل يجرى بان اخ اه سم أى فهو مكرر معه (قوله فلو قبض جميع الثمن) أى تعددا ولا وقبض شيئا من الثمن والا قول المتن (فان تساوت قيمتهما) أى والعبرة بقيمة الباقي بأكثر الامر من وقت العقد والقبض في التالف باقلهما كما مر انفا اه عش (قوله باقى الثمن الخ) أى كالور من عيدين مائة واخذت خمسة وثلاثين وتلف احد العيدين كان الباقي مروه ما يما من الدين نهاية ومعنى (قوله ويرق) أى بين ما هنا على الجديد وما باقى الصداق على المرحم اه كرى (قوله في صور الخ) ومنها ما باقى انفا عن المغنى (قوله لياخذوه لاشئ الخ) وكذا الزيادة في جميع الابواب الا الصداق فان الزوج اذا فارق قبل الدخول لا يرجع بالصف الزائد الا برضا الزوجة كما سياتى ولو تغيرت صفة المبيع كان زرع الحب ثبت قال الاسنوى فالاصح على ما يقتضيه كلام الرافعى انه يرجع اه معنى زاد النية قال الاسنوى ومقتضى الضابط في المسئلة السابقة ان لا يفوز البائع بالزيادة فاعلم اه قال عش قوله انه يرجع أى وعلمه فعمل يبنى الى وان الحصاد بلا اجرة او يقطع حالا او يبقى باجرة مثل الارض بقية المدة فيه نظروا الا قرب الاول لانه وضع بحق ثم ان كانت الارض للشترى فظاهر والادفع اجر ثمنها من ماله وقوله ان لا يفوز البائع أى بل يشار كمال المشتري ولعل ضرورة المشاركة ان يقوم المبيع حباثم زرا ويقسم بينهما بالنسبة نظير ما باقى في مسألة الصبغ اه وقال الرشيدى قوله ومقتضى الضابط في المسئلة السابقة لعل مراده ما روى في قوله القاعدة الاتية انه حيث فعل بالمبيع ما يجوز الاستجار عله كان شريكا بنسبة الزيادة وعبارة سم قال في الروض ولو باعه بذر او يبيضا وعصير الزرعا اخضر رجع فيه نباتا و فراحا وخلاو ومشتد الحب اه قال في شرحه لانه حادث من عين ماله وهى عين ماله اكتسبت صفة اخرى فاشبهت الردى اذا صار نخلا او قياسه على الردى في مجرد ثبوت الرجوع فلا ينافى ان الزيادة في الردى اذا صار نخلا للبائع كما هو ظاهر بخلاف الزيادة في المذكورات بصبر ورتبانها تاو فراحا وخلاو ومشتد الحب فانها للفلس كما قال في المهمات حيث قال والضابط المذكور في المسئلة السابقة يقتضى ان البائع لا يفوز بالزيادة اه ولا يشك في الرجوع في المذكورات على عدمه في حبة الفروع لان سبب الرجوع نشأ من المفلس اه سم (قوله كما باقى الخ) خزان (قوله اشار له) أى للفصل المذكور (قوله هنا بالتعلم) أى مصدر تعلم بنفسه وثم بالتعلم أى مصدر علمه غيره اه نايه يقول المتن (كالثمرة) أى المؤثرة بنهاية ومعنى (قوله لا بها لا تتبع الملك الخ) ولان الثمرة المذكورة لا تتبع الشجر في البيع فكذلك في الرجوع وقضيته أنه لا يشترط تاو برباكل الو تاو برباكل البعض كان الكل للفلس ايضا هو قريب لانه حيث لا يتبع في البيع فكذلك في الرجوع ولا ينافيه ما باقى في

(قوله لا في أحدهما) بخلافه في تلف أحدهما الا في قوله فان تساوت الخ والفرق واضح (قوله لا في فيه ضرر اعليمهم) يتامل فيه فقد يقال إنما الضرر في الرجوع في نصفهما للتشخيص (قوله ليس بقيد) انظر ما فائدة مع قوله بل يجرى بان اخ اه سم (قوله والتلف الخ) وكذا قبض بعض الثمن ليس بقيد كما اشار اليه في اول الفصل في شرح واسترداد المبيع وبقيده اطلاق قوله فلو قبض جميع المبيع الخ (قوله ليس بقيد) انظر ما فائدة مع قوله بل يجرى بان اخ اه سم أى فهو مكرر معه (قوله فلو قبض جميع الثمن) أى تعددا ولا وقبض شيئا من الثمن والا قول المتن (فان تساوت قيمتهما) أى والعبرة بقيمة الباقي بأكثر الامر من وقت العقد والقبض في التالف باقلهما كما مر انفا اه عش (قوله باقى الثمن الخ) أى كالور من عيدين مائة واخذت خمسة وثلاثين وتلف احد العيدين كان الباقي مروه ما يما من الدين نهاية ومعنى (قوله ويرق) أى بين ما هنا على الجديد وما باقى الصداق على المرحم اه كرى (قوله في صور الخ) ومنها ما باقى انفا عن المغنى (قوله لياخذوه لاشئ الخ) وكذا الزيادة في جميع الابواب الا الصداق فان الزوج اذا فارق قبل الدخول لا يرجع بالصف الزائد الا برضا الزوجة كما سياتى ولو تغيرت صفة المبيع كان زرع الحب ثبت قال الاسنوى فالاصح على ما يقتضيه كلام الرافعى انه يرجع اه معنى زاد النية قال الاسنوى ومقتضى الضابط في المسئلة السابقة ان لا يفوز البائع بالزيادة فاعلم اه قال عش قوله انه يرجع أى وعلمه فعمل يبنى الى وان الحصاد بلا اجرة او يقطع حالا او يبقى باجرة مثل الارض بقية المدة فيه نظروا الا قرب الاول لانه وضع بحق ثم ان كانت الارض للشترى فظاهر والادفع اجر ثمنها من ماله وقوله ان لا يفوز البائع أى بل يشار كمال المشتري ولعل ضرورة المشاركة ان يقوم المبيع حباثم زرا ويقسم بينهما بالنسبة نظير ما باقى في مسألة الصبغ اه وقال الرشيدى قوله ومقتضى الضابط في المسئلة السابقة لعل مراده ما روى في قوله القاعدة الاتية انه حيث فعل بالمبيع ما يجوز الاستجار عله كان شريكا بنسبة الزيادة وعبارة سم قال في الروض ولو باعه بذر او يبيضا وعصير الزرعا اخضر رجع فيه نباتا و فراحا وخلاو ومشتد الحب اه قال في شرحه لانه حادث من عين ماله وهى عين ماله اكتسبت صفة اخرى فاشبهت الردى اذا صار نخلا او قياسه على الردى في مجرد ثبوت الرجوع فلا ينافى ان الزيادة في الردى اذا صار نخلا للبائع كما هو ظاهر بخلاف الزيادة في المذكورات بصبر ورتبانها تاو فراحا وخلاو ومشتد الحب فانها للفلس كما قال في المهمات حيث قال والضابط المذكور في المسئلة السابقة يقتضى ان البائع لا يفوز بالزيادة اه ولا يشك في الرجوع في المذكورات على عدمه في حبة الفروع لان سبب الرجوع نشأ من المفلس اه سم (قوله كما باقى الخ) خزان (قوله اشار له) أى للفصل المذكور (قوله هنا بالتعلم) أى مصدر تعلم بنفسه وثم بالتعلم أى مصدر علمه غيره اه نايه يقول المتن (كالثمرة) أى المؤثرة بنهاية ومعنى (قوله لا بها لا تتبع الملك الخ) ولان الثمرة المذكورة لا تتبع الشجر في البيع فكذلك في الرجوع وقضيته أنه لا يشترط تاو برباكل الو تاو برباكل البعض كان الكل للفلس ايضا هو قريب لانه حيث لا يتبع في البيع فكذلك في الرجوع ولا ينافيه ما باقى في

(والمفصلة كالثمرة والولد) بان حدثا بعد البيع وانفصل قبل الرجوع (للمشتري) لانها تتبع الملك كافي الرداء المبيع (ويرجع البائع في الاصل فان كان الولد) الذى امه امة (صغيرا) بان لم يميز (وبذل) بالمعجمة (البائع قيمته اخذته مع امه) لان التفريق ممنوع ومال المفلس مبيع كله

وظاهر كلامهم أنه يستلزم بأخذه من غير بيع ويوجه بأنه وقع تبعا لانه في ملكه من غير عقد (والا) يبذلها (فبياعا) معاخذرا من التفريق المحرم (وتصرف اليه حصصة الام) وحصصة الولد للفرع ما ولو ساوت وحدها بصفة كونهما حصصا متماثلة ومعه ما يمتد عشر من كان سدس الثمن للمفلس (وقيل لا رجوع) اذا لم يبذل القيمة بل يضارب لما فيه من التفريق من حين الرجوع الى البيع (فان كانت حاملا عند البيع والرجوع رجع فيها حاملا نظاما وعند (١٥٣) (الرجوع دون البيع او عكسه) بالنصب اى حاملا عند البيع دون الرجوع بان انفصل

الولد قبله (فالاصح تعدى الرجوع الى الولد) اما في الثانية فلان الحمل يعلم واما في الاولى فلانه لما تبع في البيع تبع في الرجوع وفارق هذا والشرع الا في نظريهما في الرهن بانه ضعيف والفسخ قوى لنقله الملك وفي الرد بالعيب ورجوع الولد أن سبب الفسخ هنا هو عدم توفية الثمن نشأ من الماخوذ منه فلم تراعى جهته بخلافه فيها فاندفع ما للاستثنى وغيره هنا وفرق شارح بغير ذلك مما لا يصح (واستأثر الثمر بكامه) وهو اوعية الطلع (وظهوره بالتأخير) وهو تشققة (قريب من استأثر الجنين وانفصاله) فان وجدت عند البيع وتاخرت عند الرجوع فقط رجع فيها (و) حيث نهى (اولى بتعدى الرجوع) اليها من الحمل لرويتها دون من ثم جرت هنا طريقة قاطعة بانها للبايع ولم يجر نظيرها في الحمل ولو حدث بعد البيع ولم تتأخر عند الرجوع رجع فيها فان تأخرت عنده فهي للشترى وان لم تتأخر عندهما فهي للبايع جزما

و عبارة تشمل يادى الرأى انه انما هو الرابع واعترضت بأن الثانية ليست أولى بذلك بل بعدهما أشار الراجحى كالغزالي اراد ووجهه جريان طريقة قاطعة هنا بانها للشترى لحدوثها في ملكه وكان وجه القطع هنا كونها موقوفة فاذ لم يرجع الحمل الذى لا يرى للبايع نظرا لحدوثه في ملك المشتري وان لم يفرغ حدث في ملكه وروى اولى سته بعدم رجوع البايع فيه ولكن ان تقول عبارة مع صدق التامل لا تشمل غير الاولى (الذات) والاولى بغيره فلا اعتراض بزيادته بشرطى القرب الذى ذكره مع الاولوية وجرد الاستنباط في المشبه والاستأثر

اراد بالاولى قوله فان وجدت عند البيع الخ اه كدى (قوله واجتماعهما في كل انما يتصور الخ) يرد على هذا الكلام انه ليس في عبارة المصنف اعتبار اجتماعهما بل المفهوم منها ليس الا تقريب استتار الغر بكمه من استتار الجنين وتقريب تاخير من انفصال الجنين وهذا اعم من اجتماعهما ويؤيد الاعمية ذكر هذا في مقابلة ما قبله من قوله فان كانت حاملا عند البيع الخ اه سم (قوله وكالتا يراخ) عبارة النهاية والمراد بالثبوت ثمرة النخل واثمها غير فالايدخل في مطابق بيع الشجر كان حكمه حكم الثمرة وما يدخل كغيرها فورق الفرساد والنبق والحنا والاس ان خرج والورد الاحمران فتخرج والياسمين والتين والعنب وما شبهه ان انعقد وتائر نوره والمان والجوز ان ظن مؤبرة والا فلا فالظاهر حالة الشراء وان كان كالمؤبرة حالة الرجوع في الفلوس وما لا يكون كذلك رجع فيه ومتى رجع البائع في الاصل من الشجر او الارض وبقيت الثمرة او الزرع فله مفلس والغرماء تركه الى وقت الجذاذ من غير اجرة اه نهاية وقوله ومتى رجع الخ في المعنى مثله قال الرشيدى قوله هر فورق الفرساد والنبق والحنا والاس اى بناء على انها لا تدخل في بيع الشجر والا فالذى مره هر في بيع الاصول والثمار ترجيح دخول الاربع في بيع الشجر اه (قوله ثم حجر عليه) اى قبل اداء الثمن اه معنى عبارة عرش هذا مفروض فيما لو لم يقبض شيامن الثمن ورجع في الجميع فلو قبض بعض الثمن ورجع في نصف الارض فالأقرب ان يبتعير فيما يخص النصف من الارض بين القلع وغرامة ارض النقص الى اخر ما باتى هذا اذا كان عام في الارض فلو كان في احد جانبي الارض وقسمت الارض بين البائع والمفلس فان الدلفلس من الارض ما فيه البناء او الغراس بيع كله وان الالبائع ما فيه ذلك كان التفصيل الحاصل فيما لو رجع في الارض كلها من انما انفق الغرماء والمفلس على القلع فذاك الى اخر ما باتى ومثل المبيعة المؤجرة كان استأجر ارضها ثم غرسها او بنى فيها ثم حجر عليه ثم انفسخ بعد مضي مدة لثمها اجرة ضاربها والاولامضارب يسقط الاجرة بالنفسخ اه عرش (قوله او فعل ذلك بعد الحجر) بان تاخير بيع مال المفلس وعذر البائع في عدم الفسخ او وقع بيعه بعد حجر جملة فغرس المشتري او بنى ثم علم البائع بالحجر ففسخ العقد اه عرش قول المتن (فعلوا) اى وان نقصت قيمة البناء والغراس ولا نظير لاحتمال غريم اخر لان الاصل عدمه اه عرش (قوله لان الحق) الى قول المتن وان امتنعوا في النهاية وكذا في المعنى لا قوله وباحت الى المتن (قوله وباحت الاذرى الخ) عبارة النهاية وينبغي كقائه الاذرى الخ اه (قوله انه لا يطلع) الا بعد رجوعه (ينبغي ان لا يجب ذلك بناء على جواز البيع بالغبن الفاحش اذا رضى المفلس والغرماء على ما تقدم اه سم ولا يبعد الفرق بان ما هنا شبهه بالاتلاف الممنوع بل منه وما تقدم من التسامح في البيع المطلق ثم رايت قال عرش قوله وينبغي الخ اى يستحب اه سم وظاهر قول الشارح ومن ثم لو كانت المصلحة الخ وجوب ذلك وهو ظاهر اه (قوله فقد يوافقهم) اى يوافق البائع الغرماء والمفلس في القلع والرجوع (قوله ومن ثم) اى من اجل ان اشتراط تقدم الرجوع لدفع ضرر الغرماء (قوله لو كانت المصلحة الخ) اى في القلع ينبغي او يستوى الامران اه سم (قوله واخذها البائع) اى يرجوعه نهاية بمعنى (قوله لانهما عين ماله) اى ولم يتعاقبها حق لغيره نهاية ومعنى (قوله قوله لا تفتق) اى الى اخره (قوله الاق) اى بقول المتن وان امتنعوا الخ (قوله اخذ قيمة الفرس الخ) مفعول ثان للالزام (قوله لئتمسكها الخ) اى البائع الارض والفرس والبناء (قوله تسوية الحفر) اى باعادة ترابها فقط ثم ان حصل نقص بان لم تحصل التسوية بالتراب المعاد ونقصت قيمتها لزم المفلس الارش اه عرش (قوله

والانفصال في المشبه به واجتماعهما في كل انما يتصور في الصورة الاولى من هذه الاربع وفي نظائرها التي هي صورة العكس من الخمل واما ما عدا ذلك من بقية الصور الاربع فليس فيه الا احدهما كما تقرر وكالتا يراخنا ما الحق به في باب بيع الاصول والثمار (ولو غرس الارض) التي اشتراها (او بنى) فيها ثم حجر عليه او فعل ذلك بعد الحجر خلا لما هو مذكور في كلام شارح هنا وفي غيره واختار البائع الرجوع في الارض (فان) اتفق الغرماء والمفلس على تقريضا (فعلوا) ما فيها (فعلوا) لان الحق لا يعدوهم وباحت الاذرى اخذا من كلام جمع انه لا يطلع الا بعد رجوعه فيها والا فقد يوافقهم ثم لا يرجع ليحصل الضرر ومن ثم لو كانت المصلحة لهم لم يشترط تقدم رجوعه (واخذها) البائع لانها عين ماله وافهم قوله اتفق انه ليس له الزامهم قبل الامتناع الاق اخذ قيمة الفرس والبناء لئتمسكها معيار يجب تسوية الحفر وغرامة ارض نقص الارض بالقلع من مال المفلس

مقدما) اى البائع نهاية ومعنى (قوله به) اى بالاراش (قوله وفاقا لجمع الخ) عبارة النهاية والمعنى كاقاله
الاكثرون وجزم به فى الكفاية اه (قوله لتخليص ماله) اى المفلس اه عش (قوله وجده ناقصا)
اى نقص صفة بان نقص شيئا لا يفرد بالبيع كسقوط يد العبد اه عش عبارة سم قوله وجده ناقصا
اى باقة لا مطلقا كما يستفاد من قول المصنف السابق ولو تعيب باقة الخ وفى قوله كما مر اشارة الى ذلك اه
وعبرة الرشيدى قوله ناقصا اى بفعل المشتري كما هو نظير ما هنا ولعل هذا اولى من قول الشهاب بن قاسم اى

باقة اه (قوله بعد الرجوع) قضيته عدم الرجوع اذا حدث النقص قبل الرجوع بان نقل قبل الرجوع
اه سم قلت وقضيته ايضا انه لو عيبه المشتري هناك بعد الرجوع انه يضمه وهو ظاهر اه رشيدى
وعبارة عش قوله لان النقص هنا الخ قضيته انه لو كان قبل الرجوع لا ارش له به جزم شيخنا الزبادى
لكن قال عمرة قوله وجب الارش اى سواء كان قبل الرجوع او بعده اه اى وهو ضعيف قول المتن
(بل الخ) اى للبائع ان يضارب بالثمن وله ان يرجع الخ نهاية ومعنى (قوله ذكره زيادة ايضاح) قال
سم على حج يتامل اقول ولعل وجهه ان ماسبق اى فى اول الفصل مفروض فيمن وجد متاعه بعينه وما هنا
بخلافه اه عش اى لانه متغير بسبب الفرس والبناء فلا يفتى ماسبق عما هنا (قوله وحيث يذلمه ان يتملك)

اى ان لم يختار القلع كما ياتى فالواجب مع الرجوع احد الامرين بل الثلاثة كما ياتى اه رشيدى اى من
المضاربة بالثمن وتملك الجميع بالقيمة والقلع بالاراش قول المتن (وتملك الخ) فيه اشعار باعتبار الاجاب
والقول ولو يظن ان اعتباره هنا متفق عليه وانه لا ياتى هنا قول الشارح السابق فى الحل وظاهر كلامهم الخ
لان البناء والغراس متميز عن الارض ومرئى ثم رايت ابن قاسم فى حاشية المنهج قال تملك اى بعقد كما عهده

الطبرانى اه سيد عمر وفيه ان قول الشارح السابق فى الولد لا فى الحل وعبارة عش بعد نقله كلام سم على
المنهج نصها اى والعقد المذکور امان القاضي او من المالك باذنه منه لما تقدم فى بيع مال المفلس وظاهره
مع ما تقدم فى باب البيع من انه لا بد لصحته من العلم بالثمن ان يبحث عن القيمة قبل العقد ويحتمل الاكتفاء
هنا بان يقول بتملك هذا بقيمته ثم يعرض على ارباب الخبرة ليعلم قدرها ويغفر ذلك هنا للمبادرة فى فصل

الامر فى مال المفلس اه (قوله غير مستحق القلع) خلافا للشيخ سلطان اه بجري وسياق عن سم ما يؤيده
وهو قضية اطلاق النهاية والمعنى (قوله لا نالو قرونها هنا مستحق القلع الخ) لان قيمته مستحق القلع كقيمتها اذا
رجع فى الارض دونه لعدم مقره حيث نذر الحاصل ان الضرر فى الحالين ينقص القيمة فتجوز الرجوع
هنا لانهم مع استواء الحالين فى الضرر كالتمسك لقوله ثلاثا يتجدد الخ اى فى المعنى وحصول الضرر اه سم (قوله
كالتمسك) قد يمنع ذلك لاحتمال انه فيما سياتى انما امتنع لان نقصه يفوت الرغبة فيه وهذا قد وجد جردا للبائع

فيه بالفعل اه سم (قوله وذلك الخ) اى لزوم التملك وكان الاولى تاخير عن قول المتن ولان بقلع الخ ليكون
المشار اليه لزوم احد الامرين (قوله بين المصلحتين) اى مصلحة البائع ومصلحة المفلس والغرام (قوله من
تردد للاسوى) قال الاسوى وعبارة الشرحين والروضة ان له ان يرجع على ان يتملك بصيغة الشرط فى
مساوية لعبارة المحرر وروحى تقتضى ان الرجوع لا يصح بدون الشرط على خلاف ما تدل عليه عبارة المنهاج
وعلى هذا فهل يشترط الاثبات بالشرط مع الرجوع كما يقتضيه كلامهم او يكفي الاتفاق عليه وعلى الامرين
اذا لم يفعل بعد الشرط او الاتفاق عليه قبل يجبر على التملك او ينقص الرجوع او يدين بطلانه فيه نظر اه

مقدمه غلى الغرام وفاقا
لجمع متقدمين ومتأخرين
لانه لتخليص ماله وانما لم
يرجع البائع بارش مبيع
وجده ناقصا كما مر لان
النقص هنا حدث بعد
الرجوع (وان امتنعوا)
كلهم من قلع ذلك (لم
يجبروا) لو ضعه بحق
فيحترم (بل ان يرجع)
فى الارض ذكره زيادة
ايضاح (ر) حيث يلزمه
ان يتملك الغراس والبناء
بقيمته) وقت التملك غير
مستحق القلع مجانا كما هو
ظاهر لثلاثا يتجدد هذا مع
قوله ويبقى الغراس الخ لانا
لو قومناه هنا مستحق القلع
ساوى ذلك وكان جواز
الرجوع هنا ومنعه ثم
كالتمسك وذلك لتخليص ماله
وجها بين المصلحتين والذى
يتجه من تردد للاسوى انه
يصح اختياره لهذا القسم

(له أن يقلع ويغرم أرض
نقصه) وهو ما بين قيمته
قائما ومقلوعا وجاز له كل
من هذين لأن مال المفسد
مبيع كله والضرر يندفع
بكل منهما بخلاف مالو
زراعها المشتري وأخذها
البائع لا يمكن من ذلك إذ
للزرع أمد ينتظر فسهل
احتماله فإن اختلفوا عمل
بالمصلحة (والأظهر أنه ليس
له أن يرجع فيها) (أى فى
الأرض (ويبقى الغراس
والبناء للمفسد) ولو بلا
أجرة لما فيه من الضرر لأن
كلا منهما بلا مقر ناقص
القيمة فيضارب البائع
بائن أو يعود إلى التخيير
السابق قاله الرافعي وأخذ
منه المصنف أنه لو امتنع من
ذلك ثم عاد إليه ممكن وأشار
إلى الرفعة إلى استشكله بأن
الرجوع فوري ويحجب بان
تخييره كذا ذكر يقتضى أنه
يغتفر له نوع ترو لمصلحة
الرجوع فلو أثر ما يتعلق به
من اختيار شيء وعوده
لغيره بقدر الامكان وإنما
رجع إذا صلب المشتري
الثوب فيه دون الصبغ
ويكون شريكا لأن الصبغ
كالصفة التابعة (ولو كان
المبيع حنطة غلطها)
المشتري (يمثلها أو دونها)

أه كرى زاد عش والذي يتجهما اقتضاء كلامهم أى إتيان شرط التملك مع الرجوع وأنه إذا لم يفعل
التملك ينقض الرجوع أه (قوله لهذا القسم) أى الرجوع والتملك (قوله وإن لم بشرط عليه الخ) أى وإن لم
ياتى البائع بشرط التملك مع الرجوع ولم يوجد اتفاق على التملك قبله (قوله نعم أن تركه الخ) أى ولم يختار
القلع أيضا بدليل هذا كله الخ حاصل أنه يصح رجوعه عن تملكه أو قلع بعد غرم الأرض وإلا بان بطلان نعم له
العود إلى التخيير كما يفهم مما سيذكره عن الرافعي والمصنف أه سم (قوله أيضا) أى كصفة اختيار التملك
بدون شرطه (قوله وجاز له أن يقلع) أى فيختار بين المضاربة بالثمن وملك الجميع بالقيمة والقلع بالأرض
أه نهاية (قوله قائما) هل غير مستحق القلع مجانا أه سم أقول قياس ما رعن الشارع في التملك نعم لكن في
اليجري عن الحلبي أى مستحق القلع أه (قوله من هذين) أى التملك والقلع كرى (قوله بخلاف مالو
لزرع) محترز قوله ولو غرس الخ أه عش (قوله وجاز) إلى قول الماتن ولو كان المبيع في النهاية وكذا في
المغنى لإقوله وأشار إلى وإنما (قوله من ذلك) أى من تملك الزرع بالقيمة أه معنى أى أو القلع بالأرض
(قوله إذا للزرع أمد ينتظر) أى وإن كان يجوز مرارا كما يفهم من إطلاقه مر وقضية التعليل أن مثل الزرع فى
ذلك الشغل الذى جرت العادة بأنه لا ينمو إلا إذا نقل إلى غير موضعه أه عش ولعل الظاهر ما فى الجبري
عبارته يؤخذ منه أى التعليل أنه لو كان يراد للدوام ويجزعه بعد أخرى أن يكون حكمه حكم الغراس
والبناء هو ما ذكره ابن عبدالحق وقرره شيخنا العزيز أه (قوله فسهل احتماله) أى ولا جرة لمدة
بقائه لا موضع حتى ولما أمد ينتظر وهو ظاهر فيقال لو يتأخر عن وقته المعتاد مالو تأخر عن ذلك بسبب اقتضاء
كمروض ردوا كل جرد تأخر به عن إدراكه كفى الوقت المعتاد أو قصر المشتري فى التأخير فالأقرب لزوم
الأجرة للبائع لأن عرض ذلك نادرو المشتري فى الثانية مقصر فلو تمته الأجرة أه عش (قوله فإن اختلفوا
الخ) محترز قول المصنف فإن اتفق أه عش (قوله فإن اختلفوا الخ) أى الغرام والمفسد بان طلب
بعضهم القلع وبعضهم القيمة من البائع أه معنى عبارة الحلبي والكردى أى المفسد والغرام كان طلب
المفسد والقلع والغرام تملك البائع بالقيمة أو بالعكس أو وقع الاختلاف بين الغرام بان طلب بعضهم القلع
وبعضهم القيمة من البائع أه (قوله بالمصلحة) أى مصلحة المفسد أه يجزى (قوله فيضارب الخ) فتريح
على الأظهر و (قوله إلى التخيير السابق) أى تملكهما بقيتهما أو قلعهما مع غرامة أرض النقص وفى سم
بعد كلام ما نصه فلو حصل فسخ وإتى ما ذكر للمفسد فينتبه أن يقال لا يعتد به بجزءه بل إن عاد إلى المضاربة
حكم بالغرامة أو إلى التخيير المذكور حكم بالاعتدائه أه (قوله من ذلك) أى التملك والقلع و (قوله ثم عاد
إليه) أى إلى أحدهما (قوله استشكله) أى كلام المصنف (قوله نوع تزو) أى تفكر و (قوله ما يتعلق به)
أى بالتروى أه كرى (قوله وإنما رجع الخ) رد بدليل مقابل الأظهر ببيان الفرق (قوله فيه) أى فى
الثوب والجوار متعلق برجع (قوله ويكون الخ) أى يكون المفسد شريكا مع البائع بالصنغ نه باقوى معنى
(قوله كالصفة التابعة) أى للثوب بخلاف الغراس والبناء كما هو ظاهر أه كرى أى فيفتقر فى البائع مالا
يغتفر فيه غير (قوله المشتري) ولو بماذونه أو اختلط بنفسه أو خلطه نحو جيمة قبلوى أه يجزى ثم هو إلى
قول الماتن أو باجودى النهاية والمغنى لإقوله ومن ثم جازت قسمة المختلط بمثله (قوله ومن ثم جازت قسمته)
قال فى الروض وله إيجاب على قسمة ما رجع فيه لا على بيعه انتهى سم (قوله لو طلب الخ) عبارة النهاية
ولا يحجب طالب البيع وقسمة الثمن أه أى مشتريا كان أو بائعا عش (قوله اجنبى) أى يضمن أه معنى

سباقى وإنما امتنع لأن نقصه بفوت الرغبة فيه وهنار غيبة البائع فيه بالفعل (قوله نعم أن تركه) أى ولم يختار القلع
أيضا بدليل هذا كله الخ حاصل أنه يصح رجوعه عن تملكه أو قلعه بعد غرم الأرض وإلا بان بطلان نعم له العود
إلى التخيير كما يفهم مما سيذكره عن الرافعي والمصنف (قوله قائما) هل غير مستحق القلع مجانا (قوله فإن
اختلفوا) أى الغرام أو المفسد (قوله وأشار إلى الرفعة إلى استشكله) إشكال ابن الرفعة وجواب الشارع

قبل الحجر أو بعده (فله) أى البائع بعد الفسخ (أخذ قدر المبيع من المخلوط) لأن مثل الشيء بمنزلة ومن ثم جازت قسمة المختلط بمثله
ولأنه ساج فى الدون وأهم قوله أخذ أنه لو طالب البيع وقسمة الثمن لم يجب إذا خلطها أجنبى ليضارب البائع بنقص الخلط

كان العيب (أو غلطها) (اجرد) منها (فلا ١٥٦) وخرج في الخلو في الاظهر) بل يضارب البائع قتل لعذر القسمة لان اخذ قدر حقه

(قوله اجنبى) اى أو البائع لانه حيث خلطه تعدى به اى يلغرم ارش النقص للغرماء حالا ثم إن رجوع في العين بعد الحجر ضارب بما غرم وإن لم يرجع فيها ضارب بكل الثمن وبقى ما لو اختلط بنفسه وبيئته أن يكون مثل ما لو خلطه المشتري اه عش (قوله كفى العيب) اى باجنبى يضمن فان البائع حينئذ المضارب بالثمن واخذ المبيع والمضارب من ثمنه بنسبة نقص القيمة (قوله او خلطها) اى المشتري مثله ما لو خلطها اجنبى ولو كان البائع واخطلطت بنفسها اه عش (قوله بل يضارب) اى قوله لا يقال في المغنى وكذا في النهاية إلا قوله لأن الخ (قوله ومساويه) عطف على حقه (قوله قيمة) تمييز عن النسبة (قوله من غير النوع) خبر ان لعلم المراد بالنوع بما يشمل الصفة (قوله وهو) اى الاخذ من غير النوع (قوله لا بد فيه من لفظ الاستبدال) قضيته انه لا بد منه في الخلطة بالدون في المسئلة السابقة وإلا فالفرق بينهما فيلجر اه سيد عمر (قوله والا جبار الخ) رد لما قبل الاظهر (قوله اذ لا ضرورة الخ) وقد يقال فيه ضرورة دفع ضرر البائع (قوله نعم) اى قول المتن ولو اشترى في المغنى الا قوله او خلطه يحيط منه قوله او تاخر إلى المتن وقوله او جهما إلى وخرج وكذا في النهاية الا قوله او بارتفاع السوق لا يسببها (قوله فوجد عين ماله) اى فله الرجوع (قوله ففاد الخ) اى فيضارب بالثمن فقط (قوله ضارب به) اى فلا رجوع لعدم جواز القسمة لا تنقلا التناهل نهاية ومعنى (قوله بخط منته) خرج ما لو كان الخط من المفلس ولعل التفاوت ان الزيادة بسبب الخط حينئذ للمفلس كالى بسبب الخط اه سم ومقتضاه ان خير منه للبائع المعلوم من المقام والمتبادر أنه للبيع (قوله اشتراها معها) اى الآلات أو العرصة (قوله ونحو ذلك الخ) كتعليم الرقيق القرآن أو حرقة نهاية ومعنى (قوله خرج الخ) اى بقوله ويظهر به الخ (نحو حفظ دابة الخ) فانه وان صح الاستئجار عليه لا تثبت به الشركة لانه لا يظهر بسببه اثر على الدابة نهاية ومعنى (قوله قدمته انفا) اى في شرح غلطها بمثلها الخ ويحتمل في شرح ولوغرس الارض اوبنى وقد قدمت هناك عن عش تصوير التأخير قول المتن (فان لم ترد القيمة) بان تساوت وانقصت رجوع البائع في ذلك نهاية ومعنى (قوله فيه) اى فى المبيع وكذا ضمير لوجوده بعينه (قوله ولا شئ الخ) اى وأن كثر النقص اه عش (قوله لانه لا تقصير الخ) فيه شئ في صورة التأخير اه سم وقد يجاب بحمل التأخير على ما قدمته عن عش في تصوير تأخر الغرس أو البناء عن الحجر قول المتن (وإن زادت بذلك) قد يشعر بانه لو زادت بمقدار ارتفاع سعر الثوب مع قطع النظر عن نحو القصرة من حيث انه يرغب فيه بذلك القدر وان اتنى نحو القصر وان صفقة نحو القصر لا مدخل لها في الزيادة فلا شئ للمفلس وهو قياس ما يأتى في الصنيع ثم رأيت انه أشار إلى ذلك بقوله الآتى ويأتى ذلك الخ اه سم (قوله ان الزيادة عين) اى ملحقه العين نهاية ومعنى (قوله فيشارك المفلس الخ) ولا فرق في الخلطة بين كرها طحت وحدها وخلطت بخلطة أخرى مثلها اودونها ومن هذا يعلم جواب حادثة هي ان (نسائنا اشترى سكر اعيننا معلوم القدر ثم خلط بعضه بسكر آخر ثم طبع الخلو ط فصار بعضه سكر او بعضه عملا ثم توفى والتمن باقى ذمته وهو أن ما بقى من السكر المبيع بعينه يأخذه البائع وما خلطه منه بفينه يصير مشتركا بين البائع وورنه المشتري ثم ان لم ترد قيمته بالطبخ فلا شئ لو احدث منها على الاخر وان زادت فوارث المشتري

إضرار بالمفلس ومساويه قيمة مقر بالايقال شرط الربا القدولا عقد هئلا لانه ممنوع بان ما اخذ من الاجود من غير النوع وهو لا بد فيه من لفظ الاستبدال وهو عقد والاجبار على بيع الكل والتوزيع على القيمتين بعيد اذ لا ضرورة اليه نعم لو قل الخ ليط بان كان قد رايق به التفاوت بين الكليين فان كان الاكثر للبائع فوجد عين ماله او للمشتري فلما قد لما هو كاخلطة فيما ذكر سائر المثليات ولو اختلط شئ بفير مجسه كزيت بشرير ضارب به كالتالف ولو طحتنا) اى الخلطة المبيعة له (او قصر الثوب) المبيع له او خلطه يحيط منه او خبز الدقيق واذع الشاة أو شوى اللحم او راض الدابة أو ضرب اللبن من تراب الارض أو بنى عرصة بالآلات اشتراها معها ونحو ذلك من كل ما يصح الاستئجار عليه ويظهر به اثره عليه فخرج نحو حفظ دابو سياساتهم سكر عليه أو تأخر ذلك عن الحجر نظير ما قدمته انفا (فان لم ترد القيمة) بما ذكر (رجوع ولا شئ للمفلس) فيه لوجوده بعينه من غير زيادة ولا شئ للبائع في مقابلة النقص لانه لا تقصير من المشتري في فعل ذلك (وان زادت) بذلك (فالاظهر) أن الزيادة عين لا أثر محض فيشارك المفلس بها للبائع اخذ المبيع

ودفع حصته الزيادة للفلس فان ابى فالأظهر (أنه لا يبايع واللفاض من ثمنه نسبة ما زاد) (١٥٧) بالخذل لانها زيادة حصصات بفعل غير

مستوفى فوجب أن لا يضيع عليه فلو كانت قيمته خمسة وبلغت بما فعل ستة كان للفلس سدس الثمن في صورة البيع أو سدس القيمة في صورة الاخذ ونسبة ذلك لفعله عادة وسمن الدابة بالعلف لانها محض صنع الله تعالى إذ كثيرا ما يوجد السقي والعلف ولا يوجد كبر ولا سمن ومن ثم امتنع الاستجار عليهما (ولو صيغه) المشتري (بصيغه) فان زادت القيمة بسبب الصيغ (قدر قيمة الصيغ) كان كان بدرهمين والثوب باربعة فساوى ستة (رجع البائع في الثوب والفلس شريك بالصيغ) فباع الثوب أو يأخذه البائع والثمن أو القيمة بينهما اثلاثا وفي كيفية الشركة وجبان وجههما انهما فيما جميعا لتعذر التمييز كما في نظيره من الغصب وخرج بقولنا بسبب الصيغ مالو زادت بارتفاع سوق أحدهما فالزيادة قلن ارتفع سعر سلعته فان كانت بارتفاع سوقهما وزعت عليهما بالنسبة أو بارتفاع السوق لا بسببهما فلا شيء للفلس وباتى ذلك فيما مر من نحو القسارة (أو) زادت القيمة (اقل) من قيمة الصيغ كان ساوى

شريك فيما يخص البائع بالزيادة كقسارة الثوب وزيادة الدقيق لانها حصلت بفعل محترم اه عش (قوله) ودفع حصته الزيادة الخ ظاهره بلا عقد وسيأتي عن المغنى والنهاية ما هو كالصريح في أنه لا بد من العقد (قوله) للفلس) ويجبر هو وغرماءه على القبول ولو ارادوا ان يبذلوا للبائع قيمة الثوب لم يجبر على القبول اه نهاية (قوله) ونسبة ذلك) ان نحو الطحن والقسارة اى الاثر المترتب عليه وغرضه بهذا الرد على مقابل الاظهر (قوله) ومن ثم) من انهما محض صنع الله تعالى (قوله عليهما) اى على تكبير الشجرة وتسمين الدابة بخلاف الطحن والقسارة نهاية ومعنى قول المتن (ولو صيغه الخ) اى تم حصر عليهما نهاية ومعنى اى أو تأخر ذلك عن الحجر على ماس في الشرح قول المتن (بصيغه) بكسر الصاد ما يصيغه به واما قول الشارح بسبب الصيغ فيفتحها مصدر (قوله) فباع الثوب) والبائع له الحما أو ثابته او الفلس باذنه من البائع اه عش (قوله) او يأخذه الخ) عبارة المغنى والنهاية للبائع إمساك الثوب وبذل مال للفلس من قيمة الصيغ والقسارة وان كان قابلا للتقل كما يبذل قيمة البناء والغراس ولا ينافى هذا قولهم انه شريك لان اموال الفلس تباع للبائع او لغيره اه وقوله للبائع إمساك الخ قال عش اى حيث لم يردوا أى الغرامو والفلس قلع الصيغ ولا فلهم ذلك بغرامة ارش نفص الثوب ان نقص بالفلح اه وسيأتي عن المغنى والنهاية وشرح الروض ان محل ذلك إذامكن قلعه بقول اهل الخبرة لا لا فيمنعون منه اه (قوله) أو وجههما انهما فيما جميعا) اى شركة شيوخ لكن ينافى هذا قوله كافي نظيره من الغصب اى فيما إذا غصب ثوبا وصيغه لأن للشركة فيه شركة جوار لا شيوخ وقوله فالزيادة لمن ارتفع الخ كانه عليه سمن لانه من فوات شركة الجوار لا الشيوخ عبارة البجيرى اى شركة جوار على الاول المعتمد أو شيوخ على الثانى وينبغي عليه أنه إذا ارتفع سعر إحدى السلعتين بغير الصنعة تكون الزيادة لمن ارتفع سعر سلعته على المعتمد أو لما على مقابله وسينبه عليه الشارح اخرائه نقل ما وافقه عن القليوبي على الجلال اه وعبارة المغنى والنهاية وفي كيفية الشركة وجبان بارتفاع جميع في كلام الشيخين اصحهما كما يحصيه ابن المقرئ وقال السبكي نص الشافعى في نظير المسئلة من الغصب يشهد به ان كل الثوب للبائع وكل الصيغ للفلس كالو غراس الارض والثانى يشتركان فيما جميعا لتعذر التمييز كما في خلط الزيت أما إذا زادت بارتفاع الخ اه قال عش قوله أما إذا زادت الخ منى على قوله ان كل الثوب للبائع الخ وفيه تصريح بانها شركة مجاورة لا شيوخ اه (قوله) لا بسببهما الخ) يتأمل سى على حجب ولعل وجهه ان ارتفاع السوق إنما يكون بزيادة القيمة ففي زادت قيمته على ما كانت قبل كانت الزيادة بسببها ويمكن الجواب بان المراد انه اتفق شرآؤه باكثر من ثمن مثله مع عدم ارتفاع السعر لاحدهما اه وقدر عليه ان الكلام هنا في قيمة المبسوغ وقت رجوع البائع فيه لا في ثمنه في يعمه بعده قول المتن (أو اقل) اى وسعر الثوب بماله نهاية ومعنى وهذا التيد معتبر في جميع الاقسام الاتية فتنبه له (قوله) لنفوق الخ) لتدليل للثنى (قوله) اجزائه الخ)

(قوله) أو وجههما) عبارة شرح مر والثانى أن كل الثوب للبائع وكل الصيغ للفلس ورجحه ابن المقرئ ونص الشافعى في نظير المسئلة من الغصب يشهد به اه (قوله) فالزيادة لمن ارتفع الخ) قد ينافى هذا ما رجحه في كيفية الشركة فليتأمل (قوله) لمن ارتفع سعر سلعته) يؤخذ منه انه لو كان مساواة الثوب ستة في المال المذكور لارتفع سوق الثوب فلا شيء للفلس ومثل ذلك مالو زادت على قيمتهما لا ارتفاع سوق الثوب وحده فلا شيء للفلس أيضا والظاهر ان هذا التفصيل الذى ذكره في الزيادة لا ارتفاع سوق أحدهما أو شوقهما يجرى في زيادة اقل من القيمة وقضية ذلك انه لو كانت زيادة الدرهم فيما ساوى الثوب في المال خمسة لا ارتفاع سوقهما كان بينهما بالنسبة فالصاحب الثوب اربعة وثلاثان فاليراجع (قوله) لا بسببهما) يتأمل (قول المصنف للفلس) قال في الروض والبائع إمساك الثوب وبذل مال للفلس من قيمة الصيغ والقسارة قال في شرحه وإن كان قابلا للفصل كما يبذل قيمة البناء والغراس اه وقد يؤخذ منه ان محل إذا امتنعوا من فصله اخذ من قول الشارح السابق وأهم قوله واتفق الخ وبصرح في الروض بعد ذلك وقال ويجوز لهم اى للفلس والغرماء قلع الصيغ ان اتفقوا ويغرمون نفص الثوب اه قال في شرحه كالبناء والغراس

خمس (فالنقص على الصيغ) فيشارك بخمس الثمن أو القيمة لنفوق أجزاءه ونقصها والثوب قائم بماله

فان ساوى أربعة أو ثلاثة فالفلس فاقده الصبغ كله ولاشئ للبائع عليه مالم (أو) زادت القيمة (أكثر) من قيمة الصبغ كان ساوى ثمانية (فلا يصح أن الزيادة للفلس) فائق أو القيمة (٥٨) بينهما نصفين (ولو اشترى منه الصبغ والثوب) ثم حجر عليه (رجع) البائع (فيهما)

أى الصبغ (قوله فان ساوى الخ) يحترز قول المتن فان زادت الخ (قوله فالفلس الخ) اى فى صورة الاربعة (قوله ولا الثوب ولم تنقص و قوله او ثلاثة) اى بان نقصت و (قوله فالفلس الخ) اى فى صورة الثلاثة (قوله لماسر) اى فى شرح ولاشئ للفلس (قوله او زادت القيمة أكثر) اى وسعر الثوب بحاله (قوله كان ساوى ثمانية) اى فى المثال السابق ادم قول المتن (منه) اى من شخص واحد اه معنى (قوله ثم حجر عليه) اى قبل الصبغ او بعده او اقتصر النهاية والمعنى على الثانى (قوله اى فى الثوب بصبغه) لانهما عين ماله نهاية ومعنى وهذا تفسير مراد ولا فالظاهر فى الثوب والصبغ ولصاحب الصبغ الذى انتزعه الفلاس من غير صاحب الثوب قلعه ويغرم نقص الثوب (قوله فيرجع) الى التنبيه على النهاية والمعنى لا قوله أو عكسه وما أنبه عليه (قوله فيرجع) أى البائع أو وكيله أو ربه ولو عقده عقلا فثم جن أو غير ذلك اه عش (قوله بخلاف ما إذا زادت) وهو الباقي بعد الاستثناء نهاية ومعنى (قوله فانه يرجع) اى جوازاً (فيهما) اى فى الثوب بصبغه (قوله أكثر من قيمة الصبغ الخ) اى وإن كانت مساوية لحافلاشئ للفلس (قوله فالفلس شريكها) اى للبائع اخذ المبيع ودفع حصة الزيادة للفلس فان اى فالظاهر الخ ماسر (قوله شريكها) اى بما زاد على قيمة الصبغ من الزيادة اه سم (قوله بضمن الثوب والصبغ) ظاهره انه ليس له الرجوع فى الثوب وحده والمضاربة بضمن الصبغ لكن قضية كلام الروض انه ذلك فلا يرجع ثم رأيت شيخنا البرلى بحث ذلك اخذ اعمال كان الصبغ من آخر اه سم بحذف اقول ويفيده أيضاً اقتصار النهاية والمعنى على ثمن الصبغ عارثهما بل إن شاء وقع به وإن شاء ضارب بضمنه اه اى الصبغ عش (قوله أو عكسه) اى وحصل عكسه بان تأخر الصبغ عن الحجر نظير ما مر قول المتن (فإن لم يزد الخ) اى بان ساوت أو نقصت معنى ونهاية (قوله فيرجع) اى جوازاً (قوله فى الرجوع فيهما الخ) اى فى الثوب والصبغ عبارة النهاية فى الرجوع والصبغ وعبارة المحرر فلهما الرجوع ويشتركان فيها زاد المعنى وهى اولى بعبارة المصنف اه اى لأن الشركة انما هى فى الثوب دون الرجوع عش (قوله كامر) اى فى شرح والفلس شريك بالصبغ (قوله فانقص عليه) اى الصبغ وكذا ضمير به بضمنه (قوله لصاحب الثوب الخ) عطف على النقص عليه الخ (قوله ولاشئ ماله الخ) لا موقع له هنا فان الموضوع زيادة قيمة المجموع على قيمة الثوب ونقصان تلك الزيادة عن قيمة الصبغ كان صارت خمسة ولذا اسقطه النهاية والمعنى (وإن نقصت) اى قيمة الثوب مصبوغاً و (قوله عن قيمة الصبغ) كان الاولى عن قيمته قبل الصبغو (قوله فكامر) اى قيل قول المتن وإن زادت على قيمتهما الخ ولا يخفى أن هذا عين ما مر هناك ودخل فى قول المصنف فان لم يزد قيمته الخ كما تبعه عليه النهاية والمعنى فكان الاولى إسقاطه كالغلاء (قوله ولو كان المشتري) ادم مفعول (قوله فهو شريك) اى باع الصبغ فان نقصت حصته عن ثمن الصبغ فالاصح انه إن شاء قنع به وإن شاء مضارب بالجميع (تنبيه) للفلس والغرام قلع الصبغ ان انتفقوا عليه ويغرمون نقص الثوب (قوله بان ساوت الخ) اى بان صارت قيمة المجموع اربعة أو ثلاثة اه شرح المنهج والمالك الثوب قلعه مع غرم نقص الصبغ قاله المتولى ومحل ذلك إذا أمكن قلعه بقول أهل الخبرة ولا فيمنعون منه معنى ونهاية وشرح الروض (قوله فهو فاقده) اى يضارب بضمنه (قوله بوقت اعتبار الخ) اى ببيانه وتعيينه (قوله أو الصبغ) اى ونحوه كاطحن والقصرة (قوله اه فلي تأمل ثم بين فى شرحه أن محل ذلك إذا أمكن قلعه بقول أهل الخبرة فيمنعون (قوله بينهما نصفين) اى فى المثال المذكور (قوله شريكها) اى بما زاد على قيمة الصبغ من الزيادة (قوله بضمن الثوب والصبغ) ظاهره انه ليس له الرجوع فى الثوب وحده والمضاربة بضمن الصبغ لكن قضية قول الروض فان اشترى الصبغ من بائع الثوب ومن آخر او كان الثوب للفلس فان لم يزد قيمة الثوب فالصبغ مفقود يضارب به

أى فى الثوب بصبغه (لا) ان لا يزيد قيمتهما على قيمة الثوب قبل الصبغ بان ساوتها أو نقصت عنها (فيكون فاقدا للصبغ) فيرجع فى الثوب ويضارب بضمن الصبغ بخلاف ما إذا زادت فانه يرجع فيهما ثم إن كانت الزيادة أكثر من قيمة الصبغ فالفلس شريكها فان كانت اقل لم يضارب بالباقي من قيمة الصبغ بل أما يتقنع به ويقوت عليه الباب أو يضارب بضمن الثوب والصبغ (ولو اشتراها) أى الصبغ والثوب (من اثنين) كلام واحد فصبغه به ثم حجر عليه أو عكسه واراد البائعان الرجوع (فان لم يزد قيمته) اى الثوب (مصبوغاً على قيمة الثوب) قبل الصبغ (فصاحب الصبغ فاقده) له فيضارب بضمنه وصاحب الثوب واجده فيرجع فيه من غير شئ ولو نقصت قيمته (وإن زادت بقدر قيمة الصبغ) اشتركا فى الرجوع فيهما كما باصله وشركتهما فى الصبغ كما مر فان لم يزد بقدر قيمة الصبغ فالفلس عليه فان شاء صاحبه رجع به ناقصاً وضارب بضمنه وصاحب الثوب واجده

فياخذوه ولاشئ ماله وإن نقصت قيمته (وإن زادت على قيمتهما) أى الثوب والصبغ جميعاً كان صارت قيمته فى المثال السابق ثمانية عليهما (فلا يصح أن الفلاس شريكها) أى الياثمين (بالزيادة) وهى الربع وإن نقصت عن قيمة الصبغ فكأمر ولو كان المشتري هو الصبغ وحده وزادت قيمة الثوب مصبوغاً على قيمته غير منه فهو شريك به ولا فهو فاقده (تنبيه) لم أر تهرم بمحقوق اعتبار قيمة الثوب أو الصبغ

ولابوقت اعتبار الزيادة
عليهما او النقص عنهما في
كل ما ذكر والذي يظهر
اعتبار وقت الرجوع في
الكل لانه وقت الاحتياج
الى التكوين ليعرف مالالبائع
والمفلس لتعتبر قيمة الثوب
حيث دخلت عن نحو الصبغ
وقيمة نحو الصبغ بها
حيث تنوعت الزيادة حيث
هل هي لهما أو لاحدهما
ولا ياتي هنا ما رتب تلف
بعض المبيع ان العبرة في
التلف باقل قيمته يوم
العقد والقبض وفي الباقي
بأكثرهما لان ذلك فيه
فوات بعض المبيع وهو
مضمون على البائع وما هنا
ليس كذلك لان الصبغ ان
كان من المشتري فواضح
أومن اجنبي فكذلك أومن
بائع الثوب فهو في حكم عين
مستقلة بدليل ان له حكاغير
الثوب ومنه انه متى ساوى
شيثالم يكن لياثمه إلا هو
وإن قل ان اراده وإلا
ضارب بقيمته فقامله

(باب الحجر)

هو لفعة المنع وشرا منع من
تصرف خاص بسبب خاص
وهو اما لصاحبه التبرع ومنه
حجر المفلس لحق الغرماء
والرهن للرهن والمريض
للورثة بالنسبة لتبرع زاد
على الثلث اولوارث وللغرماء
مطلقا ولا ينافيه نفوذ
ايفاته دين بعضهم في

عليهما اي قيمة الثوب او قيمة الصبغ وثنية الضمير نظرا الى أن أول التوزيع (قوله في كل ما ذكر) متعلق بلم
اراي بالنفي لا بالنفي وإلا لكان المناسبي في واحد ما ذكر إلا ان يجعل من قبل لا يحجب كل احتمال لظهور (قوله
حيثن) اي حين الرجوع وكذا فيما ياتي (قوله خلية عن نحو الصبغ) كان الاولى خلية باسقاط التام او عن
قيمة نحو الصبغ الخ بزيادة لفظ قيمة (قوله بها) اي في نفسها خلية عن قيمة الثوب ويحتمل ان المراد بحالة
خلو نحو الصبغ عن الثوب (قوله ما مر الخ) اي في شرحه ولو تلف احد العبدین الخ (قوله ان العبرة الخ) بيان
لما مر (قوله لان ذلك فيه الخ) يتأمل هذا الكلام اه سم ولعل وجهه ان هنا قد ينقص الثوب وقد يزيد بل
صورة واحدة بائع الثوب والصبغ هنا من افراد ما مر من تلف احد مبيعين صفقة بغير ذلك منهما بعد (قوله
على البائع) متعلق بفوات الخ (قوله ومنه) اي من حكمه (قوله لم يكن لياثمه الا هو الخ) اي في رجوعه بانه انصا
او يضارب بشئ (قوله بقيمته) الاولى بشئ (تنبه) يجوز لقصار وصباغ ونحوهما من كل فعل ما يجوز
الاستجار عليه يظهر اثره على المحال كخياط وطحان استجر على ثوب فقهرا وصبه او خاطه او حب
فطحنه حبس الثوب المقصور ونحوه بوضعه عند عدل حتى يقبض اجرته وقيداه جواز الحبس القفال
بالاجارة الصحيحة البارزى والبلقينى بما اذا زادت القيمة بنحو القسارة وإلا لا حبس بل يأخذها المالك
كالو حبل المفلس ان يفسد لم ترد القيمة فان كان اي المستاجر محجور اعليه بالفاس ضارب الاجير باجرته
والاطالبه باوزيادة القيمة في مسألة الحياط تعتبر قيمته موطوعة الماع الماذون فيه لا صحبها ومتى تلف
الثوب المحصور ونحوه باقاة او فعل الاجير قبل تسليمه للمستاجر سقطت اجرته بخلاف فعل المستاجر فانه
يكون قبضه او يتردد النظر في انلاف اجنبي يضمن والاوجه ان القيمة التي يضمنها الاجنبي اذا زادت بسبب
فعل الاجير لم تسقط اجرته اي الاجير وإلا سقطت اه نهاية قال ع ش قوله ونحوهما الخ اي بخلاف نحو
نقاد وشمال من كل فعل ما لا يظهر اثره على المحال فليس له حبس العين فيجب تسليمها لصاحبه وبطالبه
بالاجرة كسائر الديون (قوله بوضعه عند عدل) اي يتفقا عليه او بتسليمه للحاكم عند تنازعهما ولهما
وضعه عند عدل لان الحق لهم ولا يعدم اه ع ش (خاتمة) ولو اخفى شخص بعض ماله فنقص
الموجود عن دينه لحجر عليه ورجع البائع في دين ماله او تصرف القاضى في باقي ماله ببيعته وقسمته ثمنه بين
غرمائه ثم بان انه لا يجوز الحجر عليه لم ينقض تصرفه اذ للقاضى بيع مال الممتنع من اداء دينه وصرفه في
دينه ورجوع البائع في العين المبيعة لا امتناع المشتري من اداء الدين بخلاف فيه وقد حكم به القاضى معتقدا
جواز خلاف ما اذا لم يعتقد ذلك فينتهض تصرفه اه معنى

(باب الحجر)

قول المتن (الحجر) بفتح الحاء نهاية أى وكسرها ع ش (قوله المنع) أى مطلقا ع ش (قوله من تصرف خاص)
اخر حرق بقيد الخصوص نحو تدبير السفيه ونحو اذن الصبي في دخول الدار ع ش قول المتن (حجر المفلس) اي
الحجر عليه في ماله كاسبق ياتيه (قوله والراهن الخ) اي في العين المرهونة نهاية ومعنى (قوله اولوارث) اي
لتبرع وارثه اه سم ظاهره انه على حذف المضاف عطف على تبرع الخ ويحتمل انه ظرف مستقر عطف
على زاد وقال الكردي عطف على مقدراى لاجنبي فيما زاد اولوارث مطلقا في الزائد وغيره اه (قوله
وللغرماء) عطف على المتن اي لحق الورثة في تبرع زاد الخ ولحق الغرماء مطلقا اه كردي والاقرب انه عطف
على لوارث المراد منه بعض الورثة وقوله مطلقا راجع لكل منهما (قوله ولا ينافيه) اي لا ينافي الحجر للغرماء

صاحبه وإن زادت ولم تلف بقيمتها فالصبغ ناقص فان شاء قطع به وان شاء ضارب بشئ اه ان له ذلك
فليراجع ثم راي شيخنا البرلى بحث ذلك اخذاعا لو كان الصبغ من اخر (قوله لان ذلك فيه الخ) يتأمل
هذا الكلام

(باب الحجر)

(قول المصنف والراهن) اي في الرهن (قوله اولوارث) اي لتبرع وارث

المرض وان لم يبق الباقي بين الباقي بل وإن لم يفضل شيء لانه مجرد تخصيص ولا تبرع فيه (والعبد) أى القن (اسبده والمرته

مطلقاى مطابق التبرع زاد على الثالث ولا عبارة المغنى والتهابة والمرضى للورثة فيما زاد على الثالث حيث
لا دين قال الزركشى تبعه للاذعى وفى الجميع ان كان عليه دين - يستغرق الذى فى الشرح والروضة فى الوصايا
عند ذكر ما يعتبر من الثلث ان المريض لو وفى دين بعض الغرماء فلا يزاحمه غيره ان وفى المال جميع الديون
وكذا ان لم يوفى على المشهور وقيل لهم مزاحمته كما لو وصى بتقديم بعض الغرماء بدية لا تتفرد صيته فكلام
الزركشى إغمايا على هذا اه قال ع ش قوله إنما يأتى على هذا قد يقال لا يتبين تعريفه على هذا ويصور
كلامه انه لو اراد التبرع لغير الغرماء امتنع ذلك ان كان الدين مستغرقا وجاز فى قدر الثالث مما زاد على
الدين ان كان غير مستغرق فيكون كلامه فى غير توفيه بعض الغرماء دون بعض ولا تعارض بين المستثنين
ثم رايت فى سم على المنهج عين ما قلناه هذا واجاب حجاج بن ابان بتقديم بعض الغرماء بمجرد تخصيص لا تبرع
فلا يراد على كلامهم اه قول الماتن (للسلدين) اى حقهم (قوله مر بعضا) وهو الحجر على المفسس
والراهن والعبد فى معاملة الرقيق اه بجزى (قوله وقد اوصاهم الاستوى الخ) عبارة المغنى و اشار المصنف
بقوله الى ان هذا النوع لا يتصرف فيما ذكره وهو كذلك فقد ذكر الاستوى انواع الحجر لحق الغير ثلاثين
نوعا غير ما ذكره المصنف فليراجع ذلك من المهمات اه و عبارة النهاية فقدانها بعضهم الى نحو سبعين
صورة بل قال الاذعى هذا باب واسع جدا لا يتحصرا فرادسا مثله اه قال ع ش منه ايضا الحجر على السيد
فى العبد الذى كاتبه العبد الجانى والورثة فى التركة قبل وفاء الدين لان هذه بما تدخل فى عبارة الشيخ
واصله الحجر الغربى والحجر على البائع بعد فسخ المشتري بالعيب حتى يدفع الثمن وعلى السائى للحرق
فى ماله اذا كان على الحرقى دين والحجر على المشتري فى المبيع قبل القبض وعلى العبد المأذون لحق الغرماء
وعلى السيد نفقة الامة المروجة لا يتصرف فيها حتى يعطها بدلها ودار المعتدة بالافراء والاحل وعلى
المشتري فى العبد المشتري بشرط الاعتاق وعلى السيد فام الولد على المؤجر فى العين الذى استأجر شخصا
على العمل فيها كخبز او قسارة سم على منبرج يتأمل ما قاله فى مسئلة الحجر على البائع بعد فسخ المشتري
فانه بافسخ خرج المبيع عن ملك المشتري وصار الثمن دينيا ذمة البائع وليس المبيع موهونا فواجه
الحجر عليه فيه وكذا فى مسئلة السبي فان يجرد سبي الحرقى لا يستلزم دخول مال الحرقى فى بدسائه فقام معنى الحجر
فيه اه وقوله ودار المعتدة الخ لعل فيه سقطه اصله وعلى الزوج فى دار الخ (قوله لمصلحة النفس) اى
نفس المحجور عليه (وذلك) اى الحجر لمصلحة النفس قول الماتن (حجر الصبي والمجنون) عبارة النهاية والمغنى
حجر المجنون والصبي (والمبذر) بالمعجمة وسياق تفسيره وحجر كل من هذه الثلاثة مع ما بعده اه اى فان
المجنون لا يعتد بسببه ومن تصرفاته اصلا والصبي يعتد ببعض تصرفاته كالاذن فى دخول الدار وايصال الهدية
والمبذر يعتد بقبوله النكاح باذن من وليه ولا يزوجه له الا باذنه ويصح تدبيره لارقاته ع ش ولا يخفى
ان ذلك نظرا للغالب سياتى ان المجنون الذى له ادنى تمييز كالصبي المميز (قوله واما المأخ) عبارة
التهابة والمغنى وزاد الماوردى وعائلا ثاوه ما شرع للامرين بغير مصلحة نفسه وغيره اه وفيما قبل هذا
عطفنا على والعبد لسيدته مانصه والمكاتب لسيدته وشه تعالى اه قال ع ش هنامانصه المراد بقوله ثم وشه
العق و مصلحته تعود على المكاتب فلا تنافى بين قوله مر ثم لسيدته وشه وقوله هنامانصه نفسه وغيره اه
(قوله الاول) وهو المصلحة الغير (قوله وتقلان التمة) اعتمده النهاية والمغنى ايضا (قوله ان من لالخ)
اى المجنون الذى له الخ نهاية ومعنى (قوله كهي يميز) اى فيما يأتى اه نهاية قال ع ش قوله فيما يأتى
من صحة العبادات وعدم المعاقبة على تركها وغير ذلك كما يفهم من تشبيهه بالصبي لكن مقتضى قول شرح

للمسلمين ولها ابواب) مر
بعضها وباتى باقيةها فادت
من أن له أنواعا أخرى وقد
أوصلها الاستوى الى ثلاثين
نوعا وزاد غيره بضعة عشر
وفى كثير من ذلك نظر ظاهر
بينته مع ما يتعلق بالجميع
فى شرح العباب واما لمصلحة
النفس (و) هو (مقصود
الباب) وذلك (حجر الصبي
والمجنون والمبذر) واما لها
وهو حجر المكاتب قبل
الاول حقيقة لانه منع مع
وجود المقتضى بخلاف حجر
الصبي والمجنون ويتردد
النظر فى حجر السفه والرق
اه والذى يتجه ان الكل
حقيقة شرعية ونقلان
التمة ان له ادنى تمييز ولم
يكل عقله كهي يميز
واعترضه السبكي وغيره بانه
انزال عقله فيجنون والا
فهر مكلف فيصح تصرفه
مالم يبذر

الى ثلاثين) عبارة شرح مر فقدانها بعضهم الى نحو سبعين صورة بل قال الاذعى هذا باب واسع جدا
لا يتحصرا فرادسا مثله اه (قوله كهي يميز) قضيته انه يصح منه ما يصح من الميز كاحلاقه وهو ظاهر حيث
وجده معنى التمييز الذى ضبطوه وهو كونه بحيث يأكل ويشرب ويستجنى وحده فى الجميع لكنه حيث
لا يتجه إلا كونه مكلفا ولا يتجه حمل ما نقله غن التمة عليه اه (واعترضه السبكي) اجاب انه فى شرح

الروض اى والمغنى اى فى الحجر عليه فى التصرفات المالية اه انه فباعا المال كالبالغ العاقل فيفيد وجوب الصلاة عليه وعقابه على تركها انه يقتل اذا قتل بشرطه ويحدا ذاتى او شرب الخمر الى غير ذلك من الاحكام وسمى على حج ما يوافق ما فى شرح الروض وعبارة قوله كصبي مميز قضيته انه يصح منه ما يصح من المميز كالصلاة وهو ظاهر حيث وجد فيه معنى التمييز الذى ضبطوه وهو كونه بحيث يأكل ويشرب ويستنجى وحده فى الجمع لكنه حيث لا يتجه الا لاكونه مكلفا ولا يتجه حمل ما قلناه عن التهمة عليه او صريح قول الشارح م كاصبي المميز وردده الاعتراض بان شرط التكليف كمال التمييز قصر التشبيه على صحة العبادات فقط دون بقية التكليف اه وهذا القصر هو الظاهر وسياق عن السيد عمر ما يوافق **(قوله)** وقولهم اى السبكي وغيره (فيصح الخ غير صحيح الخ) عبارة التالفة بورد بان شرط التكليف كمال التمييز اما ادناه فلا يلحقه بالمسكبات ولا بالمجنون لانه مخالف لما قعنين الحاقه بالاصبي المميز اه (على ان اعتراضهم من اصله غير وارد) هو كما قال اذ الذى يظهر من كلام التهمة ان المجنون منه من لا يتميز له بالكلية فيكون كالصبي الذى لا يميز ومنه من له نوع تمييز فيكون كالصبي المميز ويمكن ان يكون من فوائد قولهم فيكون كالصبي المميز ان يأتى فيه الخلاف فى صحة اسلامه ونحوه وانه يقبل خبره فيما يقبل فيه قول الصبي المميز كايصال هدية واذن فى دخول الدار فليتام له السيد عمر **(قوله)** مختصرهم المذكور اى قولهم والا فهو مكلف **(قوله)** ان مثله اى المجنون **(قوله)** بذلك اى الحاقه بالآخرس المذكور بالمجنون **(قوله)** وليه اى الآخرس **(قوله)** وجرى عليه الخ اى الجعل المذكور **(قوله)** زاد شارح اى على ما جرى عليه الاذرى الخ **(قوله)** وقال بعضهم الخ المتبادر انه من كلام الشارح **(قوله)** ويجمع الخ لا يبنى العدول عنه اه سم عبارة السيد عمر يؤيد هذا الجمع انه بعد القول بان وليه الحاكم فى حال الاستصحاب ثم رابت بحث الجورجى الجزم حيث تدون عمل التردد فى الطارىء وهو كلام متين اه ويخالفه ظاهر المغنى والتالفة عبارة ما تردد الاستوى فيمن يكون وليه وبحث الجورجى ان عمل التردد فيمن عرض له هذا الخرس بعد بلوغه اما من لم يبلغ الا كذلك فالظاهر الجزم بان وليه هو الذى يتصرف عليه استدامة الحجر الصبي اذ لا يرتفع الحجر عنه الا ببلوغه رشيدا وهذا ليس كذلك اه وقوله فالظاهر الخ محتمل والذى يظهر من التردد ان وليه للمجنون اه قال عرض قولهم الذى يظهر من التردد اى تردد الاستوى ان وليه الخ لعل المراد منه ان الحكم المذكور لا يتقدم بخرسه اصله والا فهو عين قول الجورجى فالظاهر الخ والحاصل ان التام لاولى له مطلقا وان الآخرس الذى لا إشارة له وليه ولى للمجنون سواء كان خرسه اعليا او طارفا وليه الاب ثم الجردم الوصى ثم القاضى اه **(قوله)** يحمل الاول اى قول الرافعى ومن وافقه بان وليه الحاكم **(قوله)** والثانى اى قول بعضهم بان وليه ولى فى الصغر **(قوله)** ولا يلحق بهما اى بالمجنون والخرس (التنويم) وفاقا للمغنى والتالفة عبارة الثانى والحق القاضى بالمجنون التام ونظر فيه الاذرى بانه لا يتخير احدان التام يتصرف عنه وليه ويرد بان التام يشبه المجنون فى سلب اعتبار الاقوال وكثير من الافعال فالحاقه به من حيث ذلك فقط لانه اى التام لاولى له مطلقا وان قال بعض المتأخرين لعل كلام القاضى محمول على نائم احوج طول نومه الى الارشاد (ويجمع الخ) نقل فى شرح الارشاد ان الاذرى نظر فى الحاق القاضى الآخرس المذكور بالمجنون بانه غير عاقل وان احتيج الى اقامة احد مكانه فليكن هو الحاكم ثم اجاب بان الآخرس المذكور لا يسمى مجنونا قال وقوله وان احتيج الخ فيه نظر لانه ان كان غير عاقل كما قلناه فليه ولى المجنون ثم رابت ايت الاستوى تردد فيمن يكون وليه والشارح يعنى الجورجى بحث ان عمل التردد فيمن عرض له هذا الخرس بعد بلوغه اما من لم يبلغ الا كذلك فالظاهر الجزم بان وليه هو الذى يتصرف عليه استدامة الحجر الصبي اذ لا يرتفع الحجر عنه الا ببلوغه رشيدا وهذا ليس كذلك اه وقوله فالظاهر الخ محتمل والذى يظهر من التردد ان وليه للمجنون اه فان كان الرافعى صرح بان وليه الحاكم كما هو ظاهر عبارة منافى لا يبنى العدول عنه لكن مع حمله على من طرأ خرسه بعد البلوغ (بالمجنون) قال بعضهم لعل الحاق التام بالمجنون محمول على نائم احوج طول نومه الى

لانه يزول عن قرب فصاحبه في قوة (١٦٢) القاموس مثله الاغماء فيما يظهر في امتناع التصرف في ماله لقرب زواله ايضا اخذنا

النظر في امره وكان الايقاظ يضرمه مثلا اه قال عرش قوله لا ولي له معتمد قوله مطلقا اي طال نومهم ام قصر
اه (قوله لانه يزول عن قرب) لعل مراده ليوافق ما مر ان نفعان النهاية ان شان النوم ذلك فلا فرق بين
طوله وقصره (قوله ومثله) اي النوم (قوله حفظه) اي مال المغمى عليه (قوله الحفاة) اي المغمى عليه
(قوله وجزم به) اي بالالحاق (قوله والغزالي قال) مبتدأ وخبر وعطف على مفعول رايته وهو الاقرب
(قوله عليه) اي المغمى عليه (قوله غيره) اي غير الغزالي (قوله وهو الحق) اي ما قاله الغزالي (قوله انتهى)
اي مقول الغير (قوله كاقال) اي الغير (قوله حمل الاول) اي الالحاق الذي جزم به صاحب الانوار (قوله
الثابتة) اي قوله وزعم الاستوى في النهاية والمغنى لا قوله وثبوت النسب وقوله ودعا الى الماتن (كايضا)
بان يكون وصيا على غيره والاوّل ان يقال المراد به ان لا تصح الوصية منه على اطفاله اه عرش (قوله واثم
السلب) عبارة النهاية والمغنى وغيره بالنسب دون الامتناع الخ اه (قوله كالا سلام) اي املا وتركا قال
عرش اي فلا يصح اسلامه لكن لا تمنعه من العبادات كاصلاة والصوم قال الزركشي اخذ ان النص هذا
كله بالنسبة للتبارة اما بالنسبة للاخرة فيصح ويدخل الجنة به اذا اضره كاظنره اه باختصار (قوله نحو
احباله) كالتقاطه واحتطاه واصطاده نه بومغنى (قوله لا الصيد الخ) ينبغي ان يحله قيمته لا تبين له امان
له اذني تمييز فيبغي ان يلحق بالصبي المميز بناء على كلام التلمذة السابق اه سيد عمر (قوله وهو محرم) سواء
احرم من جن او بالعكس بان احرمه من غيره بعد الجنون اه عرش (قوله وثبوت النسب) عبارة شرح المنهج
ويثبت النسب بزناه اه سم قال البجيرمي كان وطى امرأة قامت منه بولد فانه ينسب اليه شو يرى فهو وطى
شبهة لان زوال عقله صير زناه كوطئه بشبهة لعدم قصده عرش فيلزمه المهر ان لم تكن طاعة ويحرم
عليه امها وبنتها وحرمت على ابيه وابنته اه (قوله في ذلك) اي ما يمكن منه في حقه اه سم (قوله وكذا بمنز)
ومعلوم انه لا يتأتى من الصبي الاحبال وقد يقال بناتية منه كاي علم ما يتأتى في الشرح اه ريشدي (قوله
كالبالغ) التثنية في اصل الثواب لا في مقدار او الفال صبي شاب على فعله الفريضة اقل من ثواب نافلة البالغ
ولعل وجهه عدم خطابه وكان القياس ان لا ثواب له لعدم خطابه بالعبادة لكنه اثبت ترغيبه في الطاعة
فلا يتركها بعد بلوغه ان شاء الله تعالى اه عرش (قوله ونحو دخول دار) اي اذن في الدخول نه بومغنى
قول الماتن (بالافاق) اي الصافية عن الخبيل المؤدى الى حالة يحمل مثله على حدة في الخلق كما صرح به في
النكاح اه عرش (قوله من غيرك) ولا اقتران بشيء اخر كاي تناسل رشا نه بامية (قوله نحو القضاء) اي
والامامة والخطابة ونحو هانعم يستثنى الناظر بشرط الواقف والحاضنة والاب والجدد فعدو اليهم والولاية
ببنفس الافاقه من غير تولية جديدة والحق بهم الام اذا كانت وصية اه عرش عبارة سم قوله نحو القضاء يشمل
نظر الوقف لكن ينبغي فيمن له النظر بشرط لو واقف ان يعود اليه بغير تولية جديدة اه (ومطلقا) عطف
على من حيث الخ (قوله اي ابصرتم) عبارة قالتهايه والمغنى والمراد من ايناس الرشد العلم به واصل الايناس
الابصار اه قول الماتن (يلوغر رشيدا) ولو ادعى الرشد بعد بلوغه وانكره وله لم ينكأ الحجر عنه ولا يحلف الولو

النظر في امره وكان الايقاظ يضرمه مثلا (قوله واثم السلب) اي على المنع (قوله واعتبار بعض افعاله)
في شرع العباد نفعان للتدريب ولا يعتد بقصده لعمين او دين الا في نحو عوض نكاح او خلع باذن وليه اه
(قوله واثم لا اصيد) ما هناء وافق للتدريب مخالف للاقيس الذي قاله في بعض كتبه انه المعتمد لكن
الموافق لما قدمه في باب محرمات الاحرام ما في التدريب واعتمده مر (قوله وثبوت النسب) عبارة شرح
المنهج ويثبت النسب بزناه (قوله في ذلك) اي ما يمكن منه في حقه (قوله نحو القضاء) يشمل نظر الواقف
لكن ينبغي فيمن له النظر بشرط الواقف ان يعود اليه بغير تولية جديدة (قول المصنف بلوغه رشيدا)
ولو ادعى الرشد بعد بلوغه وانكره وله لم ينكأ الحجر عنه ولا يحلف الولي كالقاضي والقيم يجمعان كلامين
ادعى انزواله والارشد ما وقف عليه بالاخييار فلا يثبت بقوله لان الاصل كاقاله الاذرعى بعضه قوله بل

باقى في النكاح انه لا يزول
الولاية نعم للقاضي حفظه
كالم الغالب ثم رايته المنولى
والفعل الحقاؤه بالجنون
وجزم به صاحب الانوار
والغزالي قال لا يولي عليه
قال غيره وهو الحق اه
وهو كاقال لما علمت من
تصريحهم في النكاح نعم
ان حمل الاول على من ليس
من افاقته بقول الاطباء لم
يبعد (تنسلب الولايات)
الثابتة شرعا كولاية نكاح
او تقوى ايضا كايضا وقضاء
لانه اذا لم يدبر امر نفسه
فغيره اولى واثم السلب
لانه يفيد المنع ولا عكس
اذنحو الاحرام يمنع ولاية
النكاح ولا يسأبها ومن ثم
زوج الحاكم لا لا بعد
واعتبار (الاقوال) له عليه
الدينية كالا سلام والدينية
كالعلماء لعدم قصده
واعتبار بعض افعاله كالصدقة
يخلف نحو احباله وتلافه
لا الصبي وهو محرم وتقرير
المهر بوطئه وارضاعه
وثبوت النسب وغير المميز
كالجنون في ذلك وكذا
مميزا في عبادة غيره
الاسلام وثاب عليها
كالبالغ ونحو دخول دار
ولا اتصال هدية ودعاء عن
صاحب وليه (ويرتفع) حجر
الجنون (بالافاقه من) غير
فك نعم ولاية نحو القضاء

لانود الابولية جديدة (وحيجر الصبي) الذكر والاني (يرفع) من حيث الصبا

كاقاضي

بمجرد بلوغه ومطلقا (بلوغه رشيدا) لقوله تعالى فان آتسمتم منهم رشدا اي ابصرتم من رشدا اي عليم وزعم الاستوى ان الصبا بكسر الصاد

لا يستقيم وأنه بفتحها بعيد من كلامه مردود بان الحفظ وفتحها بانه لا بعد فيه وما قرئت به عبارة القيدان القصد ارتفاع الحجر المطابق
للقيد اندفع اعتراضه بان الاولى حذف رشيد لان الصبا سبب مستقل بالحجر وكذا (١٦٣) التذيير واحكامها متغايرة اذ من بلغ مبدرا

حكم تصرفه حكم تصرف
السفيه لاحكام تصرف الصبي
(فروع) غاب بفتح فبلغ لم
يعلم رشده لم يحز لوليه النظر
في ماله معتمد استصحاب
الحجر للشك في الولاية عند
العقد وهي شرط وهو لا بد
من تحققه فان تصرف اثم
ثم ان بان غير رشيد نفذ
التصرف والا فلا وقد نفيه
ما بان من تصديق الولي في
دوام الحجر لانه الاصل الا
ان يقال محل ذلك في حاضر
لانه يعرف حاله غالبا بخلاف

الغائب وليس قول الولي
قبضت مهرها باذنها ولا
قوله له اضمن اقرارا بالرشد
فلا ينزل به (والبالغ) في
الذكور والانثى انما يتحقق
باحد شيتين أحدهما
ويسمى بلوغا بالنسب
(بإسقاط خمس عشرة
سنة) قرية تحديدا من
انفصال جميع الولد بشهادة
عدين خبيرين وشهد من قال
بخلاف ذلك قال الشافعي
رضي الله عنه رد النبي صلى
الله عليه وسلم سبعة عشر
صحبا يوم اتيهم اربع عشرة
سنة لانه لم يرهم بلقوا وعرضوا
عليه وهم اتيهم خمس عشرة
سنة فاجازهم منهم زيد بن
ثابت ورافع بن خديج وابن
عمر رضي الله عنهم وقصة
ابن عمر صححها ابن حبان
وأصلها في الصحيحين

كالقاضي والقيم بجامع ان كلامين ادعى انزاله ولان الرشد بما وقف عليه بالاختيار فلا يثبت به وله ولان
الاصل كما قاله الاذعى بعضه قوله الى الولي بل الظاهر ايضا اذا الظاهر فيمن قرب عهده بالبلوغ عدم الرشد
فالقول قوله في دوام الحجر الان تقوم بيته برشده نعم سئل شيخنا الشباب الرمي هل الاصل في الناس الرشد
واضده فاجاب بان الاصل فيمن علم الحجر عليه ايد بعد بلوغه استصحابه حتى يغاب على الظن رشده بالاختيار
وامان من جعل حاله فعقوده صحيحة شرح مرأى والخطيب (فروع) الاصل فيمن علم تصرف لوليه عليه بعد
بلوغه السفه ومن لم يعلم فيه ذلك هو الرشد ولو تعارض بينهما سفه ورشد فان اضافا الوقت معين تساطعا ورجع
للاصل المذكور والاقدمت بيته السفه لان معناه زيادة علم ما لم تقل بيته الرشد انها علمت سفه وانما صلح فتقدم
مرأه سم (قوله لا يستقيم) اي لانه لا يتوقف ارتفاع حجره على الرشد اه سم (قوله بعيد) لعل وجه
البعد قرينة استناد الارتفاع فيما قبله الذي هو نظيره الى الجنون لا المجنون اه سم (قوله مردود) خبر
وزعم الاسنوي الخ (قوله وبانه لا بعد فيه) من تعليل الشيء بنفسه (قوله اندفع اعتراضها) اندفاع الاولوية
بما ذكر نظرا اه سم وتقل النهاية والمعنى عن الشيخين الاولوية مع علتها الاتية واقرها (قوله لان
الصبي سبب) ينبغي ان يقول لان الصبا وله من تحريف النسخ في الصورة الخطية اه سيد عمر (قوله
اذ من بلغ الخ) لتعليل للغايرة (قوله حكم تصرف السفيه) منه حجة نكاحه باذنه واه وعدم تزويج ولية
ايام بدون اذن منه بخلاف الصبي اه غش (قوله لم يحز لوليه النظر الخ) المعتمدا لانه لا يتمتع على الولي بالتصرف
الان علم انه بلغ رشدا مرأه سم (قوله وهو الخ) اي الشرط (قوله ان بان غير رشيد الخ) هل يكفي
بمجرد عوده اليها غير متصف بالرشد مع احتمال انه بلغ رشدا ثم اطأ له ما يخرج من الرشد او لا بد من
ثبوت استصحاب مظاهر من عدم رشده من حاله قبل البلوغ ينبغي ان يتأمل اه سيد عمر اتول قضية قول
الشارح السابق للشك الخ الثاني وقضية كلام سم هناك الاول وقد يفيد اطلاق قول الشارح ثم ان بان
غير رشيد نفذ التصرف وما مر عن النهاية والمعنى (قوله والا) اي بان بان رشدا ولم يتبين حاله (قوله وقد
بنافيه) اي قوله والا (قوله) اي خطابه لوليه (قوله اضمني) اي صيرني ضامنا اه كردى هذا على
انه من الافعال ويحتمل من الثلاث اي صر ضامنا عنى (قوله به) بواحد من القولين (قوله ويسمى)
ظاهرا رجوع الضمير الى الاحد ولا يخفى ما فيه وفي حمل المتن على قوله احدهما (قوله قرية) الى قوله وقصة
الخ في النهاية والمعنى الا قوله بشهادة اى قال (قوله تحديدا) حتى لو نقصت يوما لم يحكم ببلوغه اه نهاية
(قوله رد النبي الخ) اي عن الجهاد (وهما ابلخ الخ) اي عرضوا عليه صلى الله عليه وسلم وهم الخ كردى
(قوله وعرضوا الخ) اي في السنة القابلة (قوله فاجازهم) اي في الجهاد قول المتن (او خروج الخ) اي وقت
امكانه نهاية ومعنى (قوله من ذكر) الى قوله وخروج في النهاية والمعنى (قوله وهو لغة) اي الاحتلام (قوله)
ما يراه النائم الخ) اي من انزل المتن شورى وقيل مطلقا اه جبرمى وفي المتن وقيل لا يكون في النساء لانه

الظاهر ايضا اذا الظاهر فيمن قرب عهده بالبلوغ عدم رشده والقول قوله في دوام الحجر الان تقوم بيته برشده
نعم سئل شيخنا الشباب الرمي هل الاصل في الناس الرشد واوضده فاجاب بان الاصل فيمن علم الحجر عليه ايد
بعد بلوغه استصحابه حتى يغلب على الظن رشده بالاختيار وامان من جعل حاله فعقوده صحيحة كمن علم رشده شرح
مرأه (فروع) الاصل فيمن علم تصرف لوليه عليه بعد بلوغه السفه ومن لم يعلم فيه ذلك هو الرشد ولو تعارض
بينهما سفه ورشد فان اضافا الوقت معين تساطعا ورجع للاصل المذكور والاقدمت بيته السفه لان معها
زيادة علم ما لم تقل بيته الرشد انها علمت سفه وانما صلح فتقدم مرأه (قوله لا يستقيم) اي لانه لا يتوقف
ارتفاع حجره على الرشد (قوله بعيد) لعل وجه البعد بقرينة استناد الارتفاع فيما قبله الذي هو نظيره الى
الجنون لا المجنون (قوله اندفع اعتراضها) في اندفاع الاولوية بما ذكر نظرا (قوله لم يحز لوليه النظر

ثانيهما ويسمى بلوغا بالاحتلام خروج المتن كما قال (أو خروج منى) من ذكر أو أنثى لقوله تعالى وإذا بلغ الاطفال منكهم الحلم مع خبر
رفع القلم عن ثلاث عن الصبي حتى يحتلم والحلم الاحتلام وهو لغة ما يراه النائم وكفى به هنا عن خروج المتن ولو بقطة بجماع أو غيره

زوجه صبي بلغ تسع سنين
بولد للامكان لحقه لان
النسب يكتمل فيه بمجرد
الامكان ولم يحكم ببلوغه
لانه لا بد من تحقق خروج
المنى وخروج زوجته مالم
احس بانتقاله من صلبه فاسمك
ذكره فرجع فلا يحكم
ببلوغه كالاعمال وبحث
الزركشي ومن تبعه الحكم
ببلوغه بعيد والفرق بان
مدار البلوغ على العلم بانزال
المنى والغسل على حصوله
في الظاهر بالتحكم اشبه
على انه لا يتصور العلم بانه
من قبل خروجه اذ كثيرا
ما يقع الاشتباه فيما يحس
بنزوله ثم رجوعه (ووقت
امكانه) فيها (استكمال
تسع سنين) قرينة تقريباً
نظير ما مر في الحيض ونبات
العانة) الخشن بحيث تحتاج
ازالة للاحق وظاهره انها
اسم للنبت للانبات وفيه
خلاف لاهل اللغة الاشهر
انها النابت وان المنبت
شجرة بكسر اوله ووقته
وقت الاحتلام (يقضى
الحكم ببلوغ ولد الكافر)
بالسن او الاحتلام ومثله
ولدم جهل اسلامه لا من
عدم من يعرف سنه على
الاوجه للخبر الصحيح ان
عطية القرظي رضى الله
عنه كان في سبي بني قريظة فكانوا
ينظرون من انبت الشعر
قتل ومن لم ينبت لم يقتل
وانهم كشفوا عن عانته

فوجدوها لم تنبت فجلوه في السبي وخروجها نابات نحو اللحية

نادر فبين اه (قوله ويشترط الخ) عبارة النهاية والمغني وكلام المصنف يقتضي تحقق خروج المنى فلو الخ
(قوله للامكان) بان اتت به بعد ستة اشهر من الوطء اه رشيدى (قوله ولم يحكم ببلوغه) وعلى هذا لا ثبت
ايلاؤه اذ اوطى وامته وانت بولده وكذلك نهاية ومغني اى وثبت نسبه لا مكانه عرش (قوله فلا يحكم
ببلوغه) انتهى شيخنا الشهاب الرمي بالحكم ببلوغه وبعدم وجوب الغسل اه سم عبارة عرشوا لو احس
بالمنى في قصبة الذكر فقبضه لم يخرج حكم ببلوغه وان لم يحجب الغسل لا اختلاف مدرك البابين لان المدار في
الغسل على الخروج الى الظاهر وفي البلوغ على الانزال قاله مر انتهى سم على منهج اه (قوله على
انه لا يتصور العلم الخ) لا يخفى ضعف هذه الدعوى بل سقوطها لان العلامة التي يعرف بها المنى بعد خروجه
ويثبت بها اله احكامه وهي الانداز بخروج وجهه تنحرف قبل خروجه وان لم يبرز الى ظاهره كما هو معلوم بالنجاسة
القطعية ولو سلم عدم التصور المذكور لم يفد ذلك مدعاه من عدم البلوغ لانه اذا احس بانتقاله فاسمك الذكر
مدة ثم خرج المنى وعلم كونه منيا حكمنا بالبلوغ من حين الانتقال لا من حين الخروج فقط فتأمل ذلك
فانه في غاية الصحة والقوة والله الموفق اه سم محذوف (قوله تقريباً الخ) خلافاً للنهاية والمغني عبارة ما وافهم
تعيينه بالاستكمال انها تحديدية وهو كذلك كما مر وان بحث بعض المتأخرين انها تقريبية كالحيض لان
الحيض ضبطه اقل واكثر قال من الذي لا يسع اقل الحيض والظهور وجوده كعدمه بخلاف المنى اه قال
عش قوله بعض المتأخرين مراده ابن حجاج اه (قوله الخشن) الى المتن في النهاية (قوله وظاهره الخ)
محل تأمل بل ظاهره العكس لانه اريد بالعلامة الثابت فاستدالت اليه حقيق من اسناد المصدر الى فاعله
واراد يدها المحل فاستدالت اليه مجازي لانه مكان الثابت فليتأمل سيد عمر وسم (قوله والاشر) اى
عند اهل اللغة ع (قوله ووقته وقت الخ) مبتدأ وخبر فلو ان ثبت قبل امكان خروج المنى لم يحكم ببلوغه اه عش
(قوله بالنسب) الى المتن في المغني الا قوله لا من عدم الى للخبر وقوله فان البغوى الى وافهم وكذا في النهاية
الا قوله وان كان الى الرخنى (قوله يقتضى الحكم) انه امارا (الخ) وهو الاصح نهاى ومغني (قوله للخبر الصحيح

المعتمد لانه لا يتمتع على الولي التصرف الا ان علم انه بالغ رشيداً (قوله ولم يحكم ببلوغه) اى ولا نصير امته اولد
مر (قوله فلا يحكم ببلوغه) انتهى شيخنا الشهاب الرمي بالحكم ببلوغه وبعدم وجوب الغسل (قوله بعيد)
قد يؤيد به ما يأتى عن الجمهور من عدم الحكم ببلوغ الخنثى فيما لو خرج المنى فقط من أحد فرجه فقط
لاحتيال الزيادة رجه التائيدان وجود الانزال او خروجه من الزائد لا ينقص عن عدم خروجه بالكلية بل
وما يأتى عن الامام لان تغيير الحكم صريح في عدم الاعتداد بما سبق لاحتمال الزيادة فلو كره مجرد وجود
الانزال من غير خروج ولو جب الحكم بالبلوغ بالخروج من الزائد وعدم تغيير الحكم واعتبار الانزال بدون
خروج لا ذم يكن هناك زائد وعدم اعتبار مع الخروج من الزائد لا يظهر وجهه نعم قد يرفع به ويدفع عنه
البدء بما يأتى في قوله وحيلان وان وجه الحكم بالبلوغ انه دليل على سبق الانماء مع انه يلزم من ذلك خروج
المنى الى الظاهر كما هو ظاهر بل هذا قد يوجب اشكال عدم الاعتداد بالخروج من أحد فرجى المشكل
فليتأمل (قوله على انه لا يتصور العلم بانه من قبل خروجه) لا يخفى ضعف هذه الدعوى بل سقوطها اما
اولا فلان العلامة التي يعرف بها بعد خروجه ويثبت بها الاحكام المنى وهي الانداز بخروج وجهه تنحرف قبل
خروجه فانه يقع الانداز بخروجها في قصبة الذكر وان لم يبرز الى ظاهره كما هو معلوم بالنجاسة بحيث
لا تقبل منازعة واما ثانياً فالسلب لعدم التصور المذكور لم يفد ذلك مدعاه من عدم البلوغ لانه يكفى في الحكم
بالبلوغ من حين الاحساس بانتقاله من صلبه العلم بانه منى بعد خروجه اذا تاخر عن الاحساس المذكور فاذا
احس بانتقاله فاسمك الذكر مدة ثم خرج المنى وعلم كونه منيا حكمنا بالبلوغ من حين الانتقال لا من حين
الخروج فقط فتأمل ذلك فانه في غاية الصحة والقوة والله الموفق (قوله تقريباً) انها تحديدية في الحيض
كما قال في شرح الروض انه الظاهر (قوله وظاهره) في كون ظاهره ذلك بحث اذ الثابت بخلاف الثابت

فليس بلوغا كاصرح به في
الشرح الصغير في الابط
والحق به للعبة والشارب
بالاول فان البغوي الحق
الابط بالعادة دونهما وفي
كل ذلك نظر بل الشعر
الحسن من ذلك كالعانة في
ذلك واولى إلا ان يقال ان
الاقتصار عليها امر تعبدى
وافهم قوله يقتضى الحكم
انه اماراة على البلوغ
باحدهما نعم ان ثبت ان
سنة دون خمس عشرة سنة ولم
يحكم لم يحكم ببلوغه ويقل
قوله يمينه وان لم يحلف
الصبي احتياطيا لحقن الدم
استعملته بدوامان كان ولد
حري سبي لاذى طولب
بالجزية ويحل النظر للخبر
وامهم قوله كالروضة ولما
لا فرق في ذلك بين الذكر
والانثى وهو كذلك وان كان
قضية المحرر اخرج النساء
لانهن لا يقطن ونقله السبكي
عن الجوهري والخشني لا بد
ان ينبت على فرجه معا
(لا المسلم في الاصح) لسهولة
مراجعة اقرار به المسلمين غالبا
ولانه منهم باستعماله تشوفا
للولابات بخلاف الكافر
لانه يقضى به الى القتل او
الجزية او ضرب الرق في
الانثى ومأمور عام في الذكر
والانثى كما تقرر (وتزيد
المراة) عليه (حيضا) في
سنة السابق لإجماعا (وحبلا)

الخ) لتعليل للبتن (قوله) فليس بلوغا الخ) ظاهر النهاية والمغنى اعتمادا عبارتهما وخرج بهما شعر اللعبة والابط
فليس دليلا للبلوغ لندورهمادون خمس عشرة سنة وفي معناها المثارب وقل الصوت ونهوا الدثى وتو
طرف الحلقوم وانفراق الارنية ونحو ذلك اه لكن اولها عرش وفي الرشيدى ما يؤيده ما به قوله من
فليس دليلا للبلوغ اى فلا يتوقف الحكم بالبلوغ حيث لم يعلم استكمال الخمس عشرة سنة على نباتها بل
يكفى نبات العانة وليس معناها ان اذابت لحية بال فعل لا يحكم ببلوغه بل ذلك علامة بالاولى من نبات العانة
وبدل عليه قوله لندورهمادون خمس عشرة سنة اه (قوله) عليها اى العانة (قوله) امر تعبدى اى
والاصل عدمه (قوله) باحدهما هو المتجه وعليه لو ثبت ان سنة دون خمس عشرة سنة لم ينعن ذلك الحكم ببلوغه
خلافا للباوردى اى ما لم يثبت عدم احتلامه اه سم وعش (قوله) ان ثبت اى بشهادة عدلين نهاية
ومغنى (قوله) احتياطيا عبارة النهاية ويجب تحليفه إذا اراد هو لا يشكل تحليفه بانه ثبت صباه والصبي
لا يحلف لمنع كونه يشبهه بل هو ثابت بالاصل ولما العلامة وهى الانبات عارضه ادعوا الاستعمال فضعفت
دلائلها على البلوغ فاحتيج لمعين لمعارضها وايضا فالاحتياط لحقن الدم قدوجب مخالفة القياس اه قال
عش قوله اذا اراد اى الخلف فلو امتنع منه قبل الحكم ببلوغه بنبات العانة المتعبدى للبلوغ ولم يات بدافع
اه (قوله) استعملته بدوام (مقول القول (قوله) ان كان الخ) راجع لقوله ويقل الخ (قوله) لاذى الخ)
والفرق الاحتياط لحقن المسلمين في الحالين نهاية سم (قوله) ويحل النظر اى الى من احببنا معرفة بلوغه
نهاية ومغنى اى ما الماس فلا لعله لان معرفة كونه يحتاج الى حلقن في الرق وبه عرش واولها عرش
لم تركب الحرمة وبس فان خالف وفعل فينبغي حرمة النظر لحصول المقصود بالاس عرش ونقل سم عن
شرح العباب انه ينبغي جواز مسه لتوقف العلم بكونه خشنا عليه الخ ثم رده بان الظاهر ان المراد بخشوته
لاحتياج في زلاته الى حلقن ان كان ناعما لا الخشونة بالمعنى المشهور وادراك الخشونة بذلك المعنى لا يتوقف
على المس اه (قوله) لسهولة الى المتن في النهاية والمغنى وشرح المنهج الا قوله او ضرب الرق الى وما مر (باستعجاله)
اى النبات (قوله) لانه يقضى به الى القتل او الجزية وهذا جرى على الاصل والغالب الا انثى والخشني ومن
تعدرت مراجعة اقرار به المسلمين لموت او غيره حكمهم كذلك فان الخشني والمرأة لا جزة عليهم اه مع ان الحكم
فيهما ما ذكر ومن تعدرت اقرار به من المسلمين لا يحكم ببلوغه مع لقن العلة فقد جروا في تعليمهم على الغالب
مغنى ونهاية وشرح المنهج (او ضرب الرق الخ) انظر ما معناها مع كون الانثى ترق بالاس قبل البلوغ وبعده
ولعل هذا وجه ترك شيخ الاسلام اى النهاية والمغنى ذلك اه سم (قوله) وما مر الخ) دخول في المتن (عليه)
اى على ما مر من السن وخروج المني ونبات العانة الشامل لها اه مغنى (قوله) لإجماعا اى يتحقق البلوغ بالحض

كنبات الزرع فواجه ظهوره الاضافة فيما قاله (قوله) باحدهما هو المتجه وعليه لو ثبت ان سنة دون
خمس عشرة لم ينعن ذلك الحكم ببلوغه خلافا للباوردى اى ما لم يثبت عدم احتلامه (قوله) استعملته معمول
قوله (قوله) لاذى طولب بالجزية) والفرق الاحتياط لحقن المسلمين في الحالين (قوله) ويحل النظر) قال في
شرح العباب وينبغي جواز مسه لتوقف العلم بكونه خشنا الذى هو شرط كإمر عليه وكانهم انما لم يذكره
لوضوحه ودعاء امكان ادراكه بالنظر من غير مس بعيد كما لا يخفى اه واقول انما يظهر ما بحثه ودعوا
البعيد المذكور ان اريد بالخشن ما قامت به الخشونة بالمعنى المشهور لها انما يدرك بالمس لكن ظاهر
قوله الذى يحتاج الى زلاته الى حلقن وان كان ناعما وادراك الخشونة بهذا المعنى لا يتوقف على مس فليتأمل
(قوله) تشوفا لولات) لا يقال هذا لباتى في الانثى لانه ينعن لصحة كونها صبية ونظره نحو مسجد فقول
شرح المنهج وهذا جرى على الاصل والغالب والا فالانثى والخشني والطفل الذى تعدرت مراجعة اقرار به
المسلمين لموت او غيره حكمهم كذلك اه فيه نظر اذ كل يصح ان يكون ناظرا وقصوى يتيم مثلا كما مر الان
بجواب بان مراده انثى وخشني الكفار اذ لا يأتى فيها الاقتصار المذكور اذ لم يذكر قول الشارح هنا او ضرب
الرق (قوله) او ضرب الرق انظر معناها مع كون الانثى ترق بالاس قبل البلوغ وبعده ولعل هذا وجه ترك شيخ

إجماعاً (قوله لكنه) الى المتن في النهاية والمعنى (قوله قبل الطلاق بالحظة) أى حيث وجد بعد الطلاق أقل مدة الحمل فأكثر أمالو لم يجد بعده ذلك فتحكم ببلوغه قبله مدة إذ اذنت لما بعده بلغت أقل مدة الحمل أى سم عبارة عش قبل الطلاق الحاي وإن زادت المدة على ستة أشهر كسنة ومحل ما ذكر من اعتبار اللحظة قبل الطلاق حيث يمكن اجتماعهما في ذلك الوقت ولا فائدة إنما تعتبر من آخر أوقات إمكان الاجتماع اهـ (قوله وأمنى بذكره) أى وأمنى بهما كما هو ظاهر اهـ ورشيدى (قوله فإن وجد أحدهما) عبارة للمعنى والنهية فإن وجد أحدهما أو كلاهما من أحد فرجه فلا يحكم ببلوغه عند الجمهور لجواز أن يظهر من الآخر ما يعارضه وقال الامام ينبغي أن يحكم ببلوغه بأحدهما كالحكم بالابيضاح به ثم يغير أن ظهر خلافه قال الرافعي وهو الحق وسكت عليه المصنف والمتقدم الاول اهـ (قوله فإن وجد أحدهما فلا عند الجمهور) وهو المتمدنية ومضى وسم (قوله وهذا) أى الانسداد (غير موجود هنا) أى لانه إذا ظهر من الآخر ما يعارضه انتفى انسداد فلا يكون المساء الخارج منه منياً خارجاً من غير المعتاد لا تنفاد شرط كون الخارج منه منياً اهـ سم (قوله وخالفهم) أى الجمهور واستدل الامام بالقياس على الايضاح وفرق ابن الروفة بما نازع فيه في شرح العباب اهـ سم (قوله مالم يظن خلافه الخ) كان مراده أى الامام انه لو أمنى بذكره مثلاً حكم ببلوغه فلو حاض بعد ذلك بفرجه غير الحكم بالبلوغ المتقدم وجعل البلوغ من الان لمعارضة الحيض الذى قلتما لم سم وحلي وشورى وهذا هو المقوم من النهاية والمعنى (قوله وقال المتولى الخ) فى النهاية والمعنى بعد كلام عن الاستوى مقيداً لاعتبار التكرار عند الامام ايضاً منه تعلم من ذلك ان كلام الامام موافق لكلام المتولى اهـ (قوله حسن) أى من حيث المعنى (غريب) أى من حيث النقل اهـ ع شى ومع ذلك فكل منهما ضعيف كما علم بما مر اهـ ورشيدى (قوله معاً) الى قوله قالوا فى المعنى والنهية (قوله مع انه تنكرة مثبتة) أى فلا يعم ولذلك مال ابن عبد السلام الى الوجه القائل بأنه صلاح المال فقط اهـ معنى أى وقالوا لئلا تنهى عن (قوله وقوعه الخ) خبر ووجه العموم وهذا إشكال لم أجاب عنه ع ش راجعه (قوله قالوا الخ) فيه لانيانه بصيغة التثنية إشعار باستشكاله وإن كان منقروا وهو كذلك إذ كيف يحكم بمجرد ندب محتمل مع انه قد يعم الفسق أو يغلب بعض التواحي بمظالم العباد كغلبة أهل العلم ومنع موارب النساء وغير ذلك واحسن ما يوجه به ان يقال إذا ضاق الامر اتسع والالادى إلى بطلان معظم معاملات العامة وكان هذا هو الحال لان عبد السلام على اختياره ان الرشد صلاح المال فقط اهـ سيدعمر (قوله ولا يضر) أى فى اعتبار صلاح الدين فى الرشد (قوله لان الغالب الخ) علة عدم المضرة (قوله فيرفع الحجر بها) أى بالتوبة (قوله ثم لا يعود) أى الحجر (وبعتبر الخ) أى كما نقله فى

الاسلام ذلك (قوله وتأتى بولد) أى بعده مضى أقل مدة الحمل فأكثر بعد الطلاق (قوله فيحكم ببلوغه قبله) الطلاق بالحظة) أى حيث وجد بعد الطلاق أقل مدة الحمل فأكثر أمالو لم يجد بعده ذلك فيحكم ببلوغه قبله مدة إذ اذنت لما بعده بلغت أقل مدة الحمل والحاصل انه حيث لحقه الولد لم الحكم بوجود البلوغ قبل الطلاق ثم ان وجد بعد الطلاق أقل مدة الحمل فأكثر كفى الحكم بوجوده قبله بالحظة ولا فلا بد من الحكم بوجوده قبله بما يكمل به مع ما بعده أقل مدة الحمل (قوله فإن وجد أحدهما فلا عند الجمهور) وهو المتمدن وعلوه بقولهم لجواز أن يظهر من الآخر ما يعارضه انتهى وفيه اعتراض من المهمات أجاب عنه فى شرح الروض (قوله لان محله مع انسداد الاصل) وهذا غير موجود هنا لانه إذا ظهر من الآخر ما يعارضه انتفى انسداد فلا يكون الماء الخارج منه منياً خارجاً من غير المعتاد لا تنفاد شرط كون الخارج منه منياً (قوله وخالفهم الامام) استدلل الامام بالقياس على الايضاح وفرق ابن الروفة بما نازع فيه فى شرح العباب (قوله مالم يظن خلافه) كان مراده انه لو أمنى بذكره مثلاً حكم ببلوغه فلو حاض بعد ذلك بفرجه غير الحكم بالبلوغ المتقدم وجعل الان لمعارضة الحيض الذى قلتما لم سم وحلي وشورى وهذا هو المقوم من النهاية والمعنى (قوله وقال المتولى الخ) فى النهاية والمعنى بعد كلام عن الاستوى مقيداً لاعتبار التكرار عند الامام ايضاً منه تعلم من ذلك ان كلام الامام موافق لكلام المتولى اهـ (قوله حسن) أى من حيث المعنى (غريب) أى من حيث النقل اهـ ع شى ومع ذلك فكل منهما ضعيف كما علم بما مر اهـ ورشيدى (قوله معاً) الى قوله قالوا فى المعنى والنهية (قوله مع انه تنكرة مثبتة) أى فلا يعم ولذلك مال ابن عبد السلام الى الوجه القائل بأنه صلاح المال فقط اهـ معنى أى وقالوا لئلا تنهى عن (قوله وقوعه الخ) خبر ووجه العموم وهذا إشكال لم أجاب عنه ع ش راجعه (قوله قالوا الخ) فيه لانيانه بصيغة التثنية إشعار باستشكاله وإن كان منقروا وهو كذلك إذ كيف يحكم بمجرد ندب محتمل مع انه قد يعم الفسق أو يغلب بعض التواحي بمظالم العباد كغلبة أهل العلم ومنع موارب النساء وغير ذلك واحسن ما يوجه به ان يقال إذا ضاق الامر اتسع والالادى إلى بطلان معظم معاملات العامة وكان هذا هو الحال لان عبد السلام على اختياره ان الرشد صلاح المال فقط اهـ سيدعمر (قوله ولا يضر) أى فى اعتبار صلاح الدين فى الرشد (قوله لان الغالب الخ) علة عدم المضرة (قوله فيرفع الحجر بها) أى بالتوبة (قوله ثم لا يعود) أى الحجر (وبعتبر الخ) أى كما نقله فى

لان الولد يتخلق من المامين
فبالوضع يحكم ببلوغه قبله
بسته أشهر ولحظة مالم
تسكن مطلقاً وتأتى بولد
يلحق المطلق فيحكم ببلوغه
قبل الطلاق بالحظة ولو حاض
الحائض بفرجه وأمنى بذكره
حكم ببلوغه فإن وجد
أحدهما فلا عند الجمهور
ولا يشك عليهم ما مر ان
خروج المني من الزائد
يوجب الغسل فيقتضى
البلوغ لان محله مع انسداد
الاصلي وهذا غير موجود
هنا وخالفهم الامام مالم يظن
خلافه فيغير قالوا وهو الحق
وقال المتولى ان تكرر نعمهم
ولا فلا قال المصنف وهو
حسن غريب (والرشد
صلاح الدين والمال) معاً كما
فسره به ابن عباس وغيره
الاية السابقة ووجه
العموم فيه مع انه تنكرة
مثبتة وقوة على سياق الشرط
قالوا ولا يضر أطباق الناس
على معاملة من لا يعرف
حاله مع غلبة الفسق لان
الغالب عروض التوبة فى
بعض الاوقات التى يحصل
فيها الندم فيرفع الحجر بها
ثم لا يعود وبعود الفسق
ويعترف بولد الكافر ما هو
صلاح عندهم ديناً ومالاً
قال ابن الصلاح ولا يلزم
شاهد الرشد معرفة عدالة
المشهود له باطناً فلا يكفي معرفتها ظاهر اولو بالاستفاضة وإذا شرطنا صلاح الدين (فلا يفعل محرم ما يبطل العدالة) زيادة

بارتكاب كبيرة مطلقاً أو صغيرة ولم تغلب طاعته معاصيه وخرج بالمحرم حارم المروءة فلا يؤثر في الرشد وإن حرم ارتكابه لكونه قبول شهادة لأن الحرمة فيه لا مخرج (و) إذا شرط نصاب المال لم يحصل إلا أن كان بحيث لا يذير بأن يضيع المال - أي جنسه - باحتمال غبن فاحش) وسباني في الوكالة خلاف اليسير (في المعاملة) كبيع ما يساوي عشرة بنسمة لأنه يدل على قلة عقله ومن ثم لو اراد به الحماة والاحسان لم يؤثر لأنه ليس بتضيق ولا غبن ولو كان يغبن في بعض التصرفات لم يحجر عليه كإرجاعه القمولى لبعده اجتماع الحجر وعدمه لكن الذي مال إليه الأذرع اعتبار الأغلبية (أورمية) ولو فلسا وظهر كلامهم أنه لا يباح به الاختصاص في هذا وهو محتمل ويحتمل خلافه (في بحر) لقلة عقله (أو انفاة) ولو فلسا أيضاً (في محرم) في اعتقاده ولو في صغيرة أو لانفاق هنا مجاز عن خسر أو غرم وأضيق إذا هذا هو الذي يقال في الخرج في المعصية (والأصح أن صرفه في الصدقة ووجوه الخير) عام بعدد خاص (والمطاعم والملايس) والهدايا (التي لا تليق) به (ليس بتبذير) لأن له

زيادة الروضة عن القاضي أي الطيب وغيره وأقره معنى ونهاية قول المتن (فلا يفعل محرماً) أي عند البلوغ دليل ما سباني في المتن أنه لو فسق الخ وعليه فلا يتحقق السفه إلا بين أي بالقس مقارن للبلوغ وحينئذ فالبلوغ على السفه أي بقدرة صلاح الدين في غاية الندور كالإتيان فيلنظر هذا الاقتضاء مراداً لا اه رشيدى وبأنيق هاشم قول المصنف وأن يبالغ رشيد الخ عن عرش ما يفيد خلافه (قوله بارتكاب) أي قوله مع جهل المقرض والمغني وكذا في النهاية إلا قوله وإن حرم إلى المتن (قوله بارتكاب الخ) عبارة النهاية والمغني من ارتكاب الخ بمن وهي أحسن وفي سم فرع المنجيه أنه لو ادعى أنه بلغ مصلداً قبل قوله وامتنع الحكم بسفه من حيث ترك الصلاة ولو طلبت المرأة مثلاً تمكن ولها إياها من المأكلة ليظهر رشداه فتوصل إلى اثباته بالبدية فالوجه أنه يلزمه إجابته بـ اه (قوله مطلقاً) أي غلبت الطاعات أو لا اه عرش (قوله أو صغيرة الخ) عبارة النهاية والمغني والمحلى وشرح المنهج وأصرار على صغيرة الخ اه (قوله فلا يؤثر في الرشد) لأن الإخلال بالمروءة ليس بحرام على المشهور ونهاية معنى أي ما لم يكن متحسناً للشهادة ومن الإخلال المحافظة على ترك الواجب أو بعضها فتردها الشهادة وليست بحرمة عرش قال النهاية والمغني ولو شرب السبب المختلّف ففي التحرير والاستدكار أن كان يعتقد حله لم يؤثر اه تحريره فوجهاً أوجهما التأثير اه قال عرش قوله في التحرير للجر جاني والاستدكار للدراي وقوله أن كان يعتقد حله كالحنفية وقوله اه تحريره كالتشافيه اه (قوله أي جنسه) أي وإن لم يكن متمولاً اه عرش (قوله وسباني في الوكالة) أي أنه ما لا يحتمل غالباً فهو معنى (تأويل في المعاملة) أي ونحوه أنها به ومعنى (قوله كبيع الخ) مثال الغبن اليسير (قوله عشرة بنسمة) أي من الدراهم وخرج بها الدنيا فيرصد ولا يحتمل ذلك فيها اه عرش (قوله لأنه يدل على قلة عقله الخ) ومحل ذلك كإفادته بالدرهم الله تعالى عند جملة مجال المعاملة فإن كان عالماً وأعطى أكثر من ثمنها كان الوارد صدقة خفيفة بخمسة بنسمة ومعنى (قوله كإرجاعه القمولى) جزم به النهاية والمغني قول المتن (أورمية) عطف على الاحتمال (قوله ولو فلسا) أي المتن في النهاية (قوله ويحتمل خلافه) وهو المعتمد أي فيلحق بالمال فيجرم إضاعته ما بعد متفقاً به من عرفا وبحجر بسببه اه عرش قول المتن (في بحر) أو نأى أو نحوهما أنها به معنى (قوله ولو في صغيرة) الأولى إسقاط في كافي النهاية والمغني أي كإعطائه أجرة لصوغ إناءاً نقداً والمنجم أو لشره على باطل شوري اه بحجري (قوله عن خسر الخ) يصيغ الماضي المبني للفاعل عبارة النهاية والمغني ومراد المصنف بالانفاق الإضاعة لأنه يقال في الخرج في الطاعة انفاق وفي المسكروم المحرم إضاعة وخسران وغرم اه وهي النسب قال عرش قوله في الطاعة لأنه أراد ما يشمل المباح اه قول المتن (أن صرفه) أي المال وإن كثرت نهاية ومعنى قول المتن (ووجوه الخير) كالعتق

مذهبهم وإن تعلق بالمجموع على خلاف الأصل في العام اقتضى أن لا بد من غاية لكل من الصالحين لأنهم من الأفراد فيقال (قوله بارتكاب كبيرة) (فرع) المنجيه أنه لو ادعى أنه بلغ مصلداً قبل قوله وامتنع الحكم بسفه من حيث ترك الصلاة لأنه آمن على صلاته والمنجيه أنه لا يجب تحليفه ولو طلبت المرأة مثلاً تمكن ولها إياها من المأكلة ليظهر رشداه فتوصل إلى اثباته بالبدية فالوجه أنه يلزمه إجابته بـ اه (قوله حارم المروءة) لأن الإخلال بالمروءة ليس بحرام على المشهور مر (قول المصنف بأن يضيع المال باحتمال غبن فاحش في المعاملة) قد يشكك عليه قصة حبان بن متقدان أنه كان يتدفع في البيوع وأنه صلى الله عليه وسلم قال له من بايعت قتل لا خلاص الخ فها نصريحه في أنه كان يغبن وفي صحبه مع ذلك لأنه عليه الصلاة والسلام لم يمنعه من ذلك بل أقره وأرشدته إلى اشتراط الخيار إلا أن يجب بانه من أين كان يغبن غبناً فاحشاً فلهما إنما كان يغبن غبناً يسيراً ولو سلم فمن أين أن كونه كان يغبن كان عند بلوغه فله عرض له بعد بلوغه رشيداً ولم يحجر عليه فيكون سفيهاً مهملًا وهو يصح تصرفه لكن قد يشكل على الجواب بما ذكر أن ترك الاستفصال في وقائع الأحوال ينزل منزلة العموم في المقال وقد أقره صلى الله عليه وسلم على المايعة وأرشدته إلى اشتراط الخيار ولم يستفصل عن حاله طراً له بعد بلوغه رشيداً أو لا وهل كان الغبن فاحشاً أو يسيراً فليتام (قوله على قلة عقله)

فيه غرضاً صحيحاً والثواب الاول والثاني من ثم قالوا لا سرف في الحريم كالاخيم في السرف و فرق الماوردي بين التبذير والسرف بان الاول الجهل بمواقع الحقوق والثاني الجهل بتقاديرها وكلام التزلي يقتضي ترادفهما ويوافقه قول غير محقيق السرف مالا يقتضي حمدا عاجلا ولا اجرا عاجلا ولا ينافي ما هنا عند الاسراف في النفقة (١٦٨) معصية لانه مفروض فيمن يقتضيه لذلك من غير رجاء وقام من جهة ظاهرة مع جهل

المقرض بحاله ويختبر (من جهة الولي ولو غير اصل) (رشد الصبي) فيهما لقوله تعالى وابتلوا النياح ما في الدين فيمشاهدة حاله في فعل الطاعات وتوفي المحرمات ومن زاد على ذلك توقي الشبهات اراد التاكيد لا الاشتراط كما عرف من شرط الرشد السابق وقد جوزوا للشاهد به اعتماد العدالة الظاهر وان لم يحيط بالباطنة (و) اما في المال فهو يختلف بالمراتب فيختبر ولد التاجر والسوق (بالبيع والشراء) اي بمقدماتها فلفظه ما بعدهما عليهما من عطف الرديف والاخص وذلك لما يذكره بعد من عدم صحتهما منه فلا داترض عليه خلافا لمن زعمه (والمالكه فيهما) بان يطلب انقص مما يريد البائع وازيد مما يريد المشتري ويكنى اختبارا في نوع من انواع التجارة عن باقيا (وولد الزراع بالزراعة والنفقة على القوام) اي بمصالحها كحراثتها وحفظها اعطاهم الاجرة ولد نحو الامير بالانفاق على اتباع ابيه والفقير بذلك ونحو شراء الكتب (والمحترف بما يتعلق بمرته)

نهاية ومعنى (قوله فيه) اي في السرف المذكور (قوله و فرق الماوردي) قد يناش في هذا الفرق بامكان صرف مالا يلقى صرفه مع عدم الجهل اهـ سم (قوله ما هنا) اي من ان السرف في المطاعم الخ ليس بتبذير عبارة المغنى والنهاية تنبيه قضية كون السرف في المطاعم والملاس الى لائق به ليس تبذيرا انه ليس بحرام وهو كذلك فان قبل قال الشيخان في الكلام على الغارم واذا كان غارم في ماله كالحريم والاسراف في النفقة لم يبطل التوبة وجعله في الماهيات تناضا اجيب بانها مستلذان فالذكر هنا في الاتفاق من خاص ماله لا يحرّم والمذكور هناك في الاقتصار من الناس الخ اهـ قل ع ش قوله قضية الخ وهل يذكره نعم قلّه انؤف مر وهو ظاهر اهـ (قوله لانه) اي لانه (قوله اهـ لك) اي لانه لا يبط والاسراف في المطاعم والملاس الى لا يلقى به قول ابنن ويختبر (اي وجوبها ع ش (قوله من جهة الولي) الى قوله ومن زائد في النهاية والمغنى (قوله وابتلوا الخ) اي اختبروه ونهاية ومعنى (قوله في فعل الطاعات) اي ومخالطة اهل الحريم ونهاية ومعنى (قوله وقد جوزوا للشاهد الخ) انظار فائدة ذلك مع قوله السابق قال ابن اهل السرف الخ اهـ سم وقد يقال انما المصداق لا يستدل على قوله اهـ بالدين فيها مشاهدة حاله الخ (قوله واه في المال الخ) عطف على قوله افاق الدين الخ (قوله والسوق) الى قول ابنن بما يتعلق بالزول في النهاية الا قوله والنفقة الى ابنن قول ابنن (ولد التاجر) لعل المراد به التاجر عرقا كالزول لا من بيع ويشترى اخذ من قوله والسوق اهـ ع ش (قوله تعطفه الخ) تنوع على تقديره ما اضاف اي المقدمات (قوله من عطف الرديف) اي بناء على ان المراد بالمالكه جميع مقدمات البيع والشراء (و) (قوله او الاخص) يعني بناء على ان المراد به خاصه وصري ما يذكره شارح اهـ ع ش (قوله وذلك) اي تقديره انضاف (قوله بان يطالب انقص الخ) اسم التفضيل ليس على باه عبارة النهاية والمغنى وهو طاب النفقة ان عطا عليه البائع وطلب الزيادة على ما يبدله المشتري اهـ (قوله انقص الخ) على حذف الخاض اي بانقص الخ وبازيد الخ (قوله ويكنى اختبارا في نوع الخ) ثم ان ظاهر خلافه في غير ذلك النوع تبين عدم رده اهـ ع ش (قوله اي اعطاهم الاجرة) اي التي عتباوا له للدفع له كالماله او ربه بفترة الزكاة ونحوها وحيث احتاج الى شراء ما ينفعه عليهم او استجار بعضهم على عمل به له كالماله او ربه بفترة الزكاة ونحوها وحيث احتاج بالمغنى وساقى الاشارة اليه في قوله مر وليس ذلك مفرعا على القول به جهة تصرف الخ اهـ ع ش (قوله وولد نحو الامير الخ) عبارة النهاية والمغنى وولد الامير ونحوه بان يعطى شيئا من ماله لينفق في مدة شهر في شرب ولحم وماء ونحوه كافي الكفاية تبعاً للجماعة ثم نقل عن الماوردي انه يدفع اليه نفقة يوم في مدة شهر ثم نفقة اسبوع ثم نفقة شهر وليس ذلك اي دفع النفقة الخ مفرعا على القول به جهة تصرفه للممر من انه يمن بذلك فان اراد العقد الولي كسباي ويختبر ولا حرة لايه او لاله بالنفقة على العيال ادلا بكون له ولد عن ذلك اي العيال غالبا اهـ (قوله على اتباع ابيه) اي اجناده يعني اطعام وظائفه بقدر مراتبهم اهـ كرى (قوله للمضاف اليه) وهو المحترف (قوله واختبر الخ) الاسبيل فيختبر حيثن الخ (قوله ولا ينافية الخ) اي كون اختبار المرأة من جهة الولي (قوله يبيهم في ذلك) اي ينسب الولي للنساء والمحارم في الاختبار وفي بعض نسخ النهاية يتم في ذلك قال ع ش اي لارادة دوام الحجر اهـ (قوله وعليه) اي على النصر (قوله

فجعل ذلك كاقال شيخنا الشهاب الرمي عند جهله بحال المعاملة (قوله و فرق الماوردي) قد يناش في هذا الفرق بامكان صرف مالا يلقى صرفه مع عدم الجهل المذكور (قوله وقد جوزوا للشاهد) انظار فائدة ذلك

يصح حرمه وعليه يرجع ضمير حرفته للمضاف اليه وهو سائق وتكون فائدته انه تعم بعد تخصيصه ويؤيده قول الكافي يختبر الولد لجره اياه واقاربوه رفته وهو الاول لا فادته ان مامر في ولد نحو التاجر عمله اذا لم يكن الولد حراما واختبر حيثن بجره اياه لان الغالب حيث لا حرقه لانه يتطلع لحرقه اياه والاختبار الولد بما يتعلق بحرقه نفسه ولم ينظر لحرقه اياه لانه لا يتطلع اليها ولا يجسبها حيثن (و) تختبر (المرأة) من جهة الولي ايضا كما هو ظاهر ولا يتنافى النص عن ان النساء والمحارم يختبرون نالوا الولي بينهم في ذلك وعليه قيل يكفي

أحد هما هو الأوجه وقبل لا بد من اجتماعهما قضية هذا الأمر أنه لا تقبل شهادة الأجناب لها بالرشد وبه أنى ابن خلكان لكن خالفه التاج
الفرارى قال وإنما تعرض الشافعى للطريق الغالب فى الاختبار دون الزيادة اهـ ويؤيده ما أتى فى الشهادات أن الشاهد عليها لا يكف السؤال
عن وجه تحمله عليها إلا إن كان عاميالا أنه تدبطن صحة التحمل عليها اعتيادا على صوتها (١٦٩) بما يتعلق بالغزل) أى بفعله ان تحذرت

وألا يبيعها يطلق على المصدر والمغزول (والقطن) حفظا
وبيعا كما تقر رفان لم يابها
بها ولم تعتمد عليها بما يعتاده
مثالها قال الصيمرى والمرأة
المتبذلة بما يجتبر به الرجل
(وصون الاطعمة عن الهرذ)
لان بذلك يتبين الضبط
وحفظ المال وعدم
الاخذاع وذلك قوام الرشد
(ونحوها) أى الهرقة
كافاروة الاطعمة كالافقة
وإذا ثبت رشدها فقد
تصرفها من غير إذن زوجها
وخبر لا تصرف المرأة إلا
بإذن زوجها أشار الشافعى
إلى ضعفه وبفرض محضه
حلوله على التدب واستدلاله
بأنه يموت زوج النبي صلى
الله عليه وسلم اعتقت ولم
تعلم فلم يعب عليها وفيه ما
فيه إذ قول مالك رضى الله
عنه لا تعطى الرشيدة ما لها
حتى تتزوج وحيث لا
تتصرف فيأز ادعى الثالث
بغير إذن ما لم تصرف بحوزة
لا ينافى ذلك والختمى بخبر
بما يختبر به النوعان
(ويشترط تكرار الاختبار
مرتين أو أكثر) حتى
يقبل على الظن رشده لانه
قد يصيب مرة لاعتقاد
(ووقته) أى الاختبار

أحدهما) أى أحد الصنفين النساء والمحارم (قوله) لكن خالفه التاج (الخ) قال عرش قوله خلافة هو وقبول
شهادة الأجناب اهـ (قوله) دون الزيادة) أى دون الزيادة على الطريق الغالب اهـ سيد عمر (قوله)
ويؤيده) أى الاكتفاء بشهادة الأجناب اهـ عرش (قوله) أى بفعله) إلى قوله قال فى النهاية والمغنى (قوله)
يطلق على المصدر والمغزول) أى والمراد به ناكل منهما (قوله) حفظا) أى إن كانت بخدرة (قوله) وبيعا)
أى إن كانت برزوة (قوله) كما تقر) أى فى الغزل من التوزيع (قوله) فإن لم يلقها) كبنات المالك
ونحوهم قول ابن (عن المرأة) وهى الأنثى والذكر هر وتجمع الأنثى على هر كقربا وقرب والذكر على
هررة كهردو فردة اهـ معنى (قوله) وعدم الاخذاع) أى عدم تأثيرها بما يلية (قوله) قوام الرشد) أى
ما يتحقق به الرشد (قوله) أو الاطعمة) عطف على قوله لحرقة (قوله) وإذا ثبت) إلى قوله لا ينافى ذلك فى النهاية
والمغنى إلى قوله استدلال إلى قول مالك (قوله) حلوله على التدب) أى على مال الزوج المبالغ فيه من التصرف
فى ماله بغير إذن اهـ ولعل رضاء اهـ سيد عمر (قوله) على التدب) أى تدب الاستدلال (قوله) واستدلاله) أى
للحمل كردى (قوله) ولم تعلمه) أى لم تستأذن من صلى الله عليه وسلم (قوله) لم يعب) أى عصى لا تفاق
عليها أى لم تكن الاستدلال اجبالا لتركها على الاعتدال (قوله) لا يذنب الله تعالى ولم (قوله) وبيعا) (الخ)
أى فى الاستدلال (قوله) إذ قول مالك (الخ) يريد أنه لا حاجة إلى ذلك لخل لا لخل خلاف مالك لأن قوله لا ينافى
نفوذ التصرف مطلقا لانه يجوز التصرف فى الجلة اهـ كردى (قوله) وحيث) أى حين إذ تزوجت (قوله)
لا تصرف (الخ) أى لا يتغير خبرها بما زاد (الخ) فقال له الشافعى أرايت لو تمتعت بثلاث
مالها ثم بثلاث الثلثين ثم بثلاث الباقي هل يجوز التصرف فى الباقي والثالث ان جوزت سألتهما على جميع المال
بالتبرع وان تمتعت بثلاث الحر البالغ العاقل من ماله ولا وجه له اهـ (قوله) لا ينافى ذلك) أى عدم عيبه
عليها ولعل وجه عدم المناقاة احتمال عدم زيادة العقد على الثالث وتقديمه عن الكردي فى الإشارة وتوجيه
عدم المناقاة غير ما ذكر (قوله) النوعان) قال فى شرح العباب ولا يكتفى أحدهما لاحتساب أنه من الجنس
الآخر اهـ سم (قوله) حتى يغيب) إلى قوله كذا أطلقوه فى النهاية والمغنى (قوله) الولي) عبارة النهاية
والمغنى كلولى اهـ قول المتن (وقيل بعده) رد أنه يؤدى إلى الحجر على البالغ الرشيد لاختياره وهو باطل
نهاية ومعنى قول المتن (بل يمتحن) والأوجه أنه يختبر السفيه أيضا فاذا ظهر رشده فقد لانه كلف نهاية ومعنى
وسم (قوله) وعلى الوجهين) أى على الأول للمتمتع ومقابله (قوله) كذا أطلقوه (الخ) يظهر ان الوجه الاخذ
باطلاقهم لانه وان أدى لثلاثة مغفر نظر الما فيه من الصاحبة اهـ سيد عمر وفيه ان المستقر به الشارح
فيه جمع بين الصلحتين ثم رأت فى عرش بعدد كلام الشارح مانصه وقد تمهم المراقبة المذكورة من
قول المصنف فاذا اراد ان يعقد فانه ظاهر فى ان الولي يكون عنده وقت الماكسة وبه يعلم ان لم يراقبه

مع قوله السابق قال ابن الصلاح (الخ) (قوله) لكن خالفه التاج الفرارى) ما قاله هو والأوجه (قوله) كما تقر) أى
حفظ ان تحذرت ولا يبيعها (قوله) فلم يعب عليها) زاد فى شرح العباب لولواطينها لاختوارها لكان اعظم
لا جرها وهذا قاعدة قولية فالاحتياط بهم ما سنده صحيح انتهى (قوله) النوعان) قال فى شرح العباب
ولا يكتفى أحدهما لاحتساب انه من جنس الآخر (قول المصنف بل يمتحن) والأوجه انه يختبر رشده السفيه
ايضا فاذا ظهر رشده فقد لانه كلف نوع (قوله) انتهى شيخنا الشهاب الرملى بان من علم الحجر عليه بعد البلوغ
استصحب الى ان يثبت الرشد بخلاف من لم يعلم حججه عليه بعد البلوغ فصحب تصرفه كمن علم رشده اهـ بعناه

(٢٢) - شروانى وابن قاسم - خامس (قبل البلوغ) لاناطة الاختيار فى الآلية باليتيم وهو انما يقع حقيقة على غير
البالغ فالخبر هو الولي كأمير والمراد ببله قبيله حتى اذا ظهر رشده وباع سلم ماله فوراً (وقيل بعده) لبطان تصرف الصبي أى بالنسبة
لنحو البيع (فعلى الأول) المعتد (الصحيح) بالرفع (أنه) لا يصح بيعه بل يمتحن فى الماكسة فاذا اراد العقد عقد الولي لعدم محضته من المولى وعلى
الوجهين محطه لولى مالا فليأخذ كس به ولا يصح منه ان تلف عنده لانه ما مور بالتسليم اليه كذا أطلقوه وولو قيل بأنه لمزمه راقبه بحيث لا يكون

اغفاله حاملا على تصديعه ولا اخضته لم يعد (فرع) لا يلحق ولو أنكر الرشد بل القول قوله في دوام الحجر ولا يقتضي إقراره به فك الحجر وإن اقتضى انزاعه وحيث علمه أنه متمسكه من ماله وإن لم يثبت لكن صحة تصرفه ظاهر أو توفقه على بيته برشده أي وظهوره كإصراره به بعضهم حيث قال يصدق الولي في دوام الحجر لأنه الأصل ما لم يظهر الرشد أو ثبت (قوله بلغ غير رشيد) لقد صلاح دينه وماله (دوام الحجر) أي جسه إذ حجر الصبي برقع بالبلوغ وحده فليبه من كان (١٧٠) يليه (وإن بلغ رشيدا انفك) الحجر (بنفس البلوغ) لأنه حجر ثبت من غير حاكم

فارتفع من غير فكه كحجر الجنون وبه فارق حجر السفه الطاريء (واعطى ماله) فأنته ذكر غاية الانفكاك وقيل الاحتراز عن مذهب مالك في المارة وقدم انفا وقيل يشترط فك القاضي (أو نحو الاب أو ذاته في دفع ماله إليه لأنه محل اجتهد فاشبهه حجر السفه الطاريء ويرده ما تقرر (قوله بذر) أي زال صلاح تصرفه في ماله (بعد ذلك) أي بعد رشده (حجر عليه) من جهة الحاكم فقط لأنه على اجتهاد فان لم يحجر عليه القاضي اثم ونفذ تصرفه ويسمى السفه الممهل ولم يسمه مهملا لا يصح تصرفه فهو من بلغ مستمر السفه ولم يحجر عليه وليه والاول المراد بالمهمل عند الإطلاق غالبا (وقيل يعود الحجر) بنفس التمييز (بلا إعادة) من أحد كالجنون ويرد بوضوح الفرق إذ الغالب فيه أنه لا يحتاج لنظر واجتهاد بخلاف التمييز وإذ ارشد بعد هذا الحجر لم ينك إلا بفك القاضي لا احتياجه

ضمن اه (قوله لا يلحق الولي الخ) وفاقا للنهاية والمغني كامر (قوله أنكر الرشد) أي أنكر رشد الصبي بعد بلوغه اه كرى (قوله به) أي الرشد (قوله وإن لم يثبت) أي ولم يظهر (قوله على بيته برشده) أي وقت التصرف وظاهره ولو كانت شهادة البينة بذلك بعد التصرف (قوله لقد صلاح) إلى قول المتن وبحت في النهاية والمغني إلا قوله ذكر غاية الإحتراز وقوله أو نحو الاب إلى أنه لم يعمل الخ وقوله اثم (أو حجر الخ) أي لا حجر الصبا إلا الخ (قوله يرتفع بالبلوغ الخ) أي يتخلفه حجر السفه نهاية ومعنى (قوله فليبه الخ) تفرغ على المتن عبارة المغني والنهاية فيصرف في ماله من كان يتصرف فيه قبل بلوغه اه قول المتن (وإن بلغ رشيدا انفك بنفس البلوغ) اه وغير رشيد ثم رشد بنفس الرشد بانه وقع في ماله من كان يتصرف فيه وقوله سمع عن الرض وقال ع وش و المراد ببلوغه غير رشيد أن يحكم عليه بالرشد باعتبار ما يرى من أحواله ولا يتحقق ذلك إلا بعد مضي مدة يظهر فيها ذلك عرفا فلا يتقدم بخصوص الوقت الذي بلغ فيه كوقت الزوال مثلا اه (قوله وقيل الاحتراز الخ) أقصر النهاية والمغني عليه جاز من ذلك وقال سمع يجوز كونه بمجرد الإقرار من ابنه (قوله ما تقرر) أي قوله لأنه حجر ثبت الخ (قوله اثم) أي إذا تصرف له لمه إذ أعلم أنه يذروا تصرف المميز حرام وإن خالفه العلماء (قوله لم يحجر عليه الخ) هذا غير محتاج إليه لأنه محجور عليه شرعا فلا يحتاج إلى حجر الولي إذ لا فائدة فيه اه بخيرى (قوله غالبا) وفي النهاية والمغني على المشهور اه (قوله فيه) أي في الجنون (قوله بخلاف التمييز) ولا حجر وشحته على نفسه مع اليسار لأن الحق له والقائل بالحجر به لم يرد به حقيقة بدليل تعبيره بأنه لا يمنع من التصرف ولكن ينق عليه المهر وف من ماله إلا أن يخاف عليه إغفاله لثمة شحه لمع من التصرف فيه لأن هذا أشد من التمييز نهاية ومعنى قال الرشدي وعش قوله إلا أن يخاف الخ من تمة الضعيف اه (قوله وإذ ارشد) أي السفه (قوله يسن له الخ) ولورأى النداء عليه ليجنب في المعاملة فعل نهاية ومعنى أي تدبا عش قول المتن (ولي به في الصغر) وهو الاب ثم الجنانية ومعنى وسم (قوله وفارق الخ) عبارة النهاية والمغني والفرق بين التصحيحين أن السفه يجتهد فيه فاحتاج إلى نظر الحاكم بخلاف الجنون اه (قوله بامر) أي في شرح قوله القاضي قول المتن (ولا يصح من المحجور عليه لسفه بيع ولا شراء الخ) لأن تصحيح ذلك يؤدي إلى إبطال معنى الحجر نهاية ومعنى (قوله لغو طعام) إلى قوله وبحت في النهاية ومعنى (قوله حسا) أي بان حجر عليه الحاكم لتمييزه بعد بلوغه رشيدا (قوله أو شرعا) أي بان

وحاصله أنه لا يحكم على البالغ بالسفه المانع من التصرف إلا أن ثبت أولدت عليه قرينة كان علم تصرف وليه عليه وعدم تصرفه هو مرد قول المصنف وإن بلغ رشيدا انفك) عبارة العباب وبلغ رشيدا الورشد بعد ذلك انفك حجره وإن لم يفكه القاضي اه ومثله في شرح الروض (قوله وقيل الاحتراز الخ) يجوز كونها بمجموع الأمرين أعني هذا وما قبله (قول المصنف ولو طرأ جنون الخ) قد يشمل الوصي وعبارة البهجة وطارى الجنون لا يليه ٥ ذو الحك بل للاب أو أبيه أي الجد قال في الشرح وسكتوا عن الوصي فيحتمل أنه كالأب والجد ويحتمل وهو الظاهر أنه لا نعوذ به الولاية اه ولو افاق من هذا الجنون ميذرا قبل الولاية بعد الإفاقة لولي الصغر استحبابا كما لو بلغ ميذرا أو للقاضي فيه نظر (قوله حسا) أي بان حجر عليه الحاكم لتمييزه بعد بلوغه رشيدا أو شرعا

الاجتهاد حيث (ولو فسق) بعد وجود رشده وبني صلاح تصرفه في ماله (لم يحجر عليه في الأصح) لأن السلف لم يحجر وا بلغ على الفسقة بخلاف الاستدامة لأن حجره كان ثابتا بنجسه وفارق التمييز بانه يتحقق معه إلتلاف المال بخلاف الفسق (ومن حجر عليه بسفه) أي تمييز (طرا أو ليه القاضي) لأنه الذي يحجر كامر نعم يسن له إظهار حجره ورأى له لا يهجد فساتر عصبته لأنهم به أشفق (وقيل وليه) وفي (في الصغر) وهو الاب والجد كالمبلغ فيها ويرد بوضوح الفرق إذ يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء (ولو طرأ جنون فوليه وليه في الصغر) وفارق السفه بامر (وقيل وليه القاضي ولا يصح من المحجور عليه لسفه) حسا أو شرعا (بيع ولا شراء) لغو طعام عند الاضطرار

ولو بغطة وفي ذمته وان تولى ذلك عن غيره وبحث اليقين أن مثله في الشراء للاخطار الصبي وقبول الاضرار لا اخذ ولو بعقد فاسد فلا ضرورة للصحة هنا فيهما وان قطع بها الامام في السفية وانما صح تركه في قبل النكاح لصحته منه لنفسه ولا اجارة نفسه قال الماوردي والرويانى لا اذالم يقصد عمله لاستغنائه عنه فيجوز لان له التبرع به حيث ذافلا جارة اولى (١٧٧) وفيه نظر مصلحة قولهم والمولى اجباره على

الاكتساب ولو غنيا وحينئذ فعله صح ان يقال بمال ويجبر عليه فلا يبغي ان يصح منه ما يفت على الولي اجباره عليه وحينئذ فهي ليست كالتيبر فاضلا عن الاولوية التي ادعياها لان التبرع لا يفت على الولي شيئا (ولا اعتاق) ولو بعوض في حال الحياة لصحة تدبيره وصيته قال جمع ويصوم في كفارة يمين او طهارة لاقتل لان سببها فعل وهو لا يقبل الرفع وبحث اليقين ان كفارة الظهار كاقفل واطال في الرد على من الحقها بكفارة اليمين وككفارة القتل كفارة الجماع وقضية قول المصنف الاتي بل يصرجه ويتحل بالصوم وعلله بانه منوع من المال مع ان دم دم ترتيب وسببه فعل وهو إحرامه إذ القصد فعل القلب كما صرحوا به انه يكفر بالصوم حتى في الكفارة المرتبة التي سببها فعل وهو متجه وكفارة مرتبة لاثم فيها اما كفارة مرتبة فيها لاثم فالوجه انه يكفر فيها بالمال وبهذا يجمع بين تناقض المناهزين

بالغ سفيا سم وعش (قوله ولو بغطة الخ) وإن أذن الولي اه نهاية (قوله مثله) أى المحجور عليه لسفه (قوله فلا ضرورة للصحة الخ) وقد يجاب بان الحاجة قد تدعو للصحة كالأمكن الشراء بيمين يسير ولو اخذ بمقدار فاسد لم يفسد القيمة الا كثر من الثمن فكان الاتق الحكم بالصحة لتمكن من التحصيل باليسير فان انعكس الحال بان كانت القيمة اقل امكنه التحيل في فساد العقد حتى لا يلزمه زيادة عليها في الحكم بالصحة من الرفق به المناسب لحفظ ماله المطلوب مالم يس في عدمه فليتأمل اه سم (قوله هنا) أى في الشراء لا اضطرار (فيهما) أى السفية والصبي (قوله ولا جارة نفسه) عطف على ولا شرائهم هو الى قوله وفيه نظر في النهاية (قوله لاستغنائه) أى بماله اه نهاية قال عش قوله من لاستغنائه ماله فيفيد ان المراد بالمقصود اجتراح اليه النفقة بان كان فقير أو بغير المقصود مالا يحتاج اليه لكونه غنيا لكن المتبادر من المقصود ما يقابل باجرة لها وقع عادة بغيره النافه اه (قوله ملحظه) أى النظر كردى (قوله لم للولى الخ) عبارة العباب والولى اجبار الصبي والسفيه على الكسب اه وظاهره انه لا فرق بين الغنى وغيره به صرح جمع في الفصل الاتي اه عش (قوله ما يفت على الولي الخ) قديقال هي وإن فوت الاجبار لم تفوت مقصوده اه سم وقضيته انان قلنا بصحته فليس له قبض الاجرة التصرف فيه اه سيد عمر (قوله ادعياها) أى الماوردي والرويانى كردى (قوله ولو بعوض) لى قوله وبحث في النهاية والمغنى (قوله ولو بعوض) أى كالكتابة نهاية ومعنى (قوله لصحة الخ) تعليل للتعيين بما لحا الحياة (قوله ووصيته) أى بالعق كاهو المفهوم إذا الكلام في خصوص الاعتاق اه رشيدى (قوله ويصوم الخ) أى ويكفر في غير القتل بالصوم بخلاف القتل اه سم وهذا اعتمده النفاة وقال للجمع انك كورس لم يرض به الرشيدى وعش (قوله لاقتل) عمدا او غيره اه عش (ان كفارة الظهار كالقتل) خلافا للنهاية والمغنى (قوله وككفارة القتل كفارة الجماع) خلافا للنهاية وقال للغبني وشيخ الاسلام قال سم يؤيده ان سببها فعل ايضا اه وقال هو الاقرب لمصيانته بهى بالجماع فاستحق التغليظ عليه بوجوب الاعتاق اه (قوله الاتي) أى في اخر الفصل (قوله انه يكفر بالصوم الخ) خبر وقضية قول المصنف الخ (فيها لثم) عبارة المغنى قال السبكي وكما يلزمه في الحج من الكفارات الخيرة لا يكفر عنه الا بالصوم وما كان مرتبة يكفر عنه بالمال لان سببه فعل ايضا وقضيته انه يكفر عنه في كفارة الجماع بالمال هو الوجه كما قاله شيخنا اه وظاهره ان لثم ليس بقيد عبارة عش وفي حاشية الزبائدي ويكفر في غيره بالصوم فقط اه ومفهومه انه يكفر في المرتبة لقتل وغيره بالاعتاق اه (قوله وبهذا) أى بان المرتبة التي لا لثم فيها لا يكفر فيها بالاعتاق والتي فيها لثم يكفر فيها بالاعتاق (قوله في ذلك) أى في الكفارة المرتبة (قوله إذ لا فرق بين كفارة الظهار الخ) أى في التكفير بالاعتاق مع ان سبب الاول ليس بفعل وقدر خلافه عن المغنى في الاول وعن النهاية في الاولين (قوله ملحق بغيره) انظر المراد بالاخلاق مع ان كفارة قتل الخطا

أى بان بلغ سفيا (قوله فلا ضرورة للصحة هنا فيهما) قد يجاب بان الحاجة قد تدعو للصحة كما لو أمكن الشراء بيمين يسير ولو اخذ بمقدار فاسد لم يفسد القيمة الا كثر من الثمن فكان الاتق الحكم بالصحة لتمكن من التحصيل باليسير فاذا انعكس الحال بان كانت القيمة اقل امكنه التحيل في فساد العقد حتى لا يلزمه زيادة عليها في الحكم بالصحة من الرفق به المناسب لحفظ ماله المطلوب مالم يس في عدمه فليتأمل (قوله ما يفت على الولي) قديقال هي وإن فوت الاجبار لم تفوت مقصوده (قوله لصحة تدبيره) أى انما يقيدنا بالحياة لصحته (قوله ويصوم الخ) أى ويكفر في غير القتل بالصوم بخلاف القتل (قوله كفارة الجماع) يؤيده ان سببها فعل ايضا (قوله ملحق بغيره) انظر المراد بالاخلاق مع ان كفارة قتل الخطا منصوطة (قوله

في ذلك وكذا بين ما فهمه قول الشيخين ويصوم في كفارة اليمين من اختصاص ذلك بالخيرة وما يصرح به الماتى الاتي من انه لا فرق بين الخيرة والمربة وما انظر ليكون السبب فعلا وهو لا يقبل الرفع فقير متضح المغنى إذ لا فرق بين كفارة الظهار والجماع والقتل ولا بين كفارة اليمين ونحو الخلق في النكاح وسبب ان قتل الخطا ملحق بغيره في وجوب الكفارة فيه على خلاف القياس فكذا باحق به في وجوب الاعتاق فيها هنا ايضا

(و) لا (هـ) اثني من مال بخلاف قبوله (١٧٣) أو صلى له كإصرح به كثير من لالا كرون لكن الذي اقتضاه كلامهما لا يصح

منصوصة اه سم وقد يقال المراد إلحاق الف التعليل وبيان الحكمة (قوله ولا هبة لشيء من ماله) بخلاف
الهبة لانه ليس بتقويت وإعانة وتحصيل نهاية ومعنى (قوله بخلاف قبوله لما وصى له بالخ) أى فيصح كما
صرح به الخ (قوله لكن الذي اقتضاه كلامهما لا يصح) لانه تصرف مالى وهو المعتد بنهاية ومعنى (قوله
وكان الفرق بينه) أى بين عدم صحة قبوله الوصية على ما اقتضاه كلامهما (قوله ان قبوله الهبة الخ) وايضا
قبول الهبة يشترط فيه الفور وربما يكون الولي غائبا او متوانيا فيفوت بخلاف الوصية معنى ونهاية وسم
(قوله وهو لا يعتد به) أى القبض (قوله إقباضه) من إضافة المصدردالى مفعوله الاول (قوله بمضرة من
يبتزعه الخ) أى بخلاف إقباضه في غيبة من ذكر لا يجوز ووافق النهاية والمغنى عدم الجواز وقال عرش
قال في شرح الروض ويبحث في المطالب جواز تسليم المأدب اليه إذا كان ثم من يبتزعه منه مذهب قبله من ولى
او حاكمه وقضيه ككلام الشارح ان إقباضه المأدب مع نزعه منه من ذكر يفيد الملك وإن لم ياذن له
ولي به القبض (قوله ولا يضمن وأما الخ) وفاقاللتهاية والمغنى (قوله سلم اليه) أى لا بمضرة من ذكره اه سم
(قوله بخلاف من سلم اليه الوصية) فيضمن اه سم زاد المغنى والنهاية إذ صحهنا قبول ذلك اه قال عرش
وهو الراجح في الهبة دون الوصية اه (قوله لانه ما سلم بالقبول) أى منه على القول به او من وليه اه سم
عبارة عرش قوله بالقبول أى بقبوله أى على الراجح ووافق الراجح انه لا بذلك ذلك لا بقبول وليه اه عند
النهاية والمغنى والإظهار ككلام الشارح صحة قبوله الوصية وفاقاللتهاية فيتملكها بالقبول قولنا ان
(ونكاح بغير إذن ولي) لانه إلتاف للدال او مظنة إلتاف نهاية ومعنى قال عرش قوله لانه إلتاف الخ أى
بالفعل حيث يزوج بلا صلح او قوله أو مظنة الخ أى ان فرض عدم العلم بانقضاء المصاحبة او قوله يزوج اهل
صوابه يتزوج (قوله قيد في الكل) قاله الشارح وقال غيره يعود الى النكاح فقط وإنا قال الشارح ذلك
لاجل الخلاف الا ترى ولا فكلهم غيره انسب ما قبل النكاح بالوكالة فيصح كقوله الراعى في الوكالة وما
الاجاب فلا يصح مطلقا لاصالة ولا وكالة اذن الولي ام لا ومعنى ونهاية قال عرش قوله مر الخ أى إذا
كان باذن وليه اه سم على منبه وظاهر إطلاق الشارح مر أى والتحفة والمغنى انه لا فرق بين إذن الولي
وعدمه وبأنى في الوكالة ما يوافقه اه (قوله من رشيد) إلى قوله ذكر في المغنى لا لفرقه في غير أمانة وكذا
في النهاية لا لقوله لكن ردالى اما لقبضه قول المتن (وتلف المأخوذ فيده) أى قبل المطالبة له برده اما وتلف
بعدا المطالبة فانه يضمنه نهاية ومعنى (قوله في غير أمانة) احتراز عن إلتاف الوديعة فيضمنه لان المودع لم
يساطه على الاتلاف اه سم قول المتن (فلا ضمان) لكنه ياشبه به لانه مكلف بخلاف الصبي نهاية أى فانه لا ياتم
عرش (قوله بقيد) أى رشيد مختارة بخلاف السفينة والمكرهة ونحوهما فيجب لمن بهر المثل اه عرش
(قوله فائدة) عبارة المغنى بلا إذن اه (قوله لانه مقصر الخ) عبارة النهاية بالمغنى لان من عامله سلطه على إلتافه
بإقباضه وكان من حقهم ان يبحث عنه قبل معاملة اه (قوله على ما اقتضاه الخ) اعتمدته النهاية (قوله وضعفا)
أى الغزالى وامامه (قوله فبر المعتد) وفاقاللتهاية (قوله تلفت الخ) كالأستقل بالتلافى معنى نهاية عبارة
سم وبالأولى إذا اتلفها ولو قبل تمكنه من رد هاسم (قوله اما لقبضه الخ) هو مختار قوله من رشيد الخ (قوله
او طلبة المالك) شامل لما لو طلبة قبل الرد او امتنع من الاداء ووجه بانه باقتناعه صارت بده على العين بلا
إذن من مالها كالفاتر لمزلة المعضو به ثم رآيته كذلك فى من الروض اه عرش (قوله ثم تلفت) وبالأولى إذا

وكان الفرق بينه وبين صحة
قبوله لما وصى له ان قبول
الهبة ليس بملك وإعانة
المملك القبض وهو لا يعتد
بهمته ان استغل به بخلاف
قبول الوصية فانه المملك لم
يصح منه ويجوز إقباضه
الهبة بمضرة من يبتزعه
منه من ولى أو حاكم ولا
يضمن وأما سلم اليه لانه
لا يملك قبل القبض بخلاف
من سلم اليه الوصية لانه
ملكها بالقبول فوجب
تسليمها وليه وعكس شارح
لهذا غلط وكذا فرقه بان
ملك الهبة فوق ملك الوصية
(و) لا (نكاح) يقبله
لنفسه (بغير إذن وليه)
قيد في الكل اما باذنه
فسيذكره (فلو اشترى او
افترض) مثلا (وقبض)
من رشيد بان إقباضه او
إذن له في قبضه (وتلف)
المأخوذ في يده او اتلفه)
في غير أمانة أو نكح فاسدا
او وطئ كما يأتى بقيد في
النكاح (فلا ضمان) ظاهرا
(في الحال ولا بعد فلك
الحجر سواء علم حاله من
عامله وجهله) لانه مقصر
بعدم بحثه عنه مع انه سلطه
على إلتافه بإقباضه إياه اما
باطنا فكذلك على ما اقتضاه
كلام الراعى وصرح به
الغزالى كاماه وضعفا
الوجه المضمن له لكن رد
بان هذا من نص الام فهو

المعتد ويؤديه اذارشده اما لقبضه من غير مقبض أو إقبضه إياه غير رشيد فيضمنه قطعاً وكذا الورشد والعين
بيده تلفت بعد تمكنه من رد هال لاقبله أو طلبة المالك فانتع ثم تلف كالتلفه الاستوى واستظهره وذكر شارح أن إلتافها نكثها

وليس كازعم كاهو ظاهر ولو
 زعم بأنه انه اتلف بعد
 رشده صدق السفيه مالم
 يثبت البائع ذلك وكالرشيد
 من يذر بعد رشده ولم يحجر
 عليه وقوله علم اوجه لغة
 وإن كان الاصح اعل ثم
 جهله (ويصح باذن الولي
 نكاحه) كاسيد ذكره بقوده
 (لا تصرف المالى) الذى
 فيه معاوضة (فى الاصح) فلا
 يصح باذن الولي وإن عين له
 الثمن لان عبارته فى الاموال
 مسلوقة نعم قضية كلامهما
 فى الخلع ماصرح به جمع
 من صحة قبضه لدينه باذن
 الولي ومال اليه بان الرقعة
 وعاله السبكي بانه يقتضى
 الفعل ما لا يقتضى القول
 وما عاتى باعطائه كان
 اعطيتى كذا فانت طالق
 لا بد فى الوقوع من اخذه له
 ولو بغير اذن وليه ولا تضمن
 الزوجة بتسليمه لا يضطراره
 اليه ولا نه اعلا كذا بالقبض
 نعم على الولي نزع منه فان
 تلف فى يده بعد امكانه ضخته
 وكذا لو خالها على عين
 فاقبضها فان تلفت بيده
 قبل تمكن الولي ضمنتها
 ويجرى ذلك فى سائر ديونه
 واعيانه التى تحت يد العير
 امان حرة وعق فلا يصح
 مطلقا جزا ويستثنى من
 المثل لا بقيد الاذن صلحه
 على سقوط قود عليه ولو
 باكثر من الدية وعقده
 للجزية بديتار

اتلفها كالا يخفى واما قوله الآتى وذكر شارح الخ فان كان مفروضا فى هذا فلا وجه لردده ويحتمل ان فى النسخة
 سقما اسم وافر السيد عمر (قوله وليس كازعم) يتامل اه سم (قوله ولو زعم) الى المتنى النهاية
 (قوله لغة) قال النهاية لغة صحبجة وقال المغنى قال ابن شبة لغة شاذة والمعروف اعل حاله م جهله بزيادة
 الهزة مع علم ونام موضع اراه (قوله فلا يرح) الى قوله نعم فى النهاية والمغنى (قوله وان عين الخ) عبارة
 المغنى والهاء ربح الوجهين اذ عين له الولي قدر الثمن واللام يصح جزا ومعلمها ايضا فيما اذا كان بعض
 كالبيع فان كان خاليا عنه كعتق وهبة لم يصح جزا ما (قوله ماصرح به الخ) اعتمده النهاية والمغنى ثم قوله
 المذكور خبر قوله قضيت الخ (قوله وما عاتى الخ) عطف على ماصرح الخ اكر دى ولا يخفى ما فى هذا العطف
 من الركرك الظاهر انه مبتدأ وقوله لا بد فى الوقوع الخ خبره والجملة عطف على جملة قضية كلامهما الخ (قوله
 باعطائه) من اضافة المصدر الى مفعوله اى اعطاء الزوجة اى زوجها السفيه اكر دى (قوله كان اعطيتى
 كذا) شامل للعين اه سم (قوله ولا تضمن الخ) دفع لما يتوهم من ان الزوجة لما سلبت المال اليه وجب
 عليها ضمانه لانها المضطربة اكر دى (قوله لا يضطراره ما الخ) اى لانه لا يقع الطلاق الا باخذه اه سم (قوله
 نزع) اى ما ذكر كما قبضه من الدين وما اخذه فى التعليق (قوله بعد امكانه) اى الزرع (ضخته) اى الولي
 (قوله وكذا لو خالها الخ) اى فيلزم الولي نزع العين فان تلفت فى يده بعد امكانه ضخته (قوله على عين) واما
 المخالعة على الدين فتدخل فى قوله السابق نعم قضيت الخ اه سم (قوله ضمنتها) لان الخلع هنا لا يتوقف
 على قبضه هو اه سم (قوله ويجرى ذلك) اى تفصيل الضمان وعدمه (قوله فى سائر ديونه) ينبغي ان
 الحاصل ان قبض ديونه بغير اذن وليه لا يعتد به فلا يبر الدافع ولا يضمن الولي مطلقا اما باذنه فيعتد به ويضمنه
 الولي ان قصر بان تلفت فى يده بعد تمكن الولي من نزعها وان قبض اعيانه باذن وليه يعتد به فيما الدافع
 مطلقا ثم ان قصر الولي ضمن والا فلا فان قبضه بغير اذنه فان قصر الولي فى نزعها ضمن والا ضمن الدافع وسياقى
 للشارح فى الخلع كلامه وافق ذلك وبيننا حاصله ثم فراجع اه سم على جميع وقضية قوله ان قبض ديونه بغير اذن
 وليه لا يعتد به انه يجب على وليه اخذه منه ورده المديون ثم يستعيد منه او باذنه فى دفعه للمولى عليه ثانيا
 ليعتد بقبضه فلما اراد التصرف فيه قبل رده له عليه الدين لم يصح اعرش وقوله ورده الخ كاصريح فى عدم
 كفاية اذن المديون لولى السفيه فى ان يجعل مأخذه من السفيه محسوبا من دينه لاتحاد القايض والمقبض
 وفيه وقفة فليراجع (قوله امان حرة الخ) يحترز قوله الذى فيه معاوضة اه سم (قوله مطلقا) اى ولو باذن
 الولي (قوله ويستثنى) الى قوله ودلالة فى النهاية والمغنى (قوله لا بقيد الاذن) اى ليصح بلا اذن ايضا
 ويستثنى ايضا ما لو فتحنا بلاد السفهاء على ان تكون الارض لنا ويؤدون خراجها فانها يصح شرح م رأى
 والخطيب اه سم قال عرش قوله بل الخ الى من بلاد الكفار وكانوا فى الواقع سفهاء اه (قوله ولو باكثر
 من الدية) اذ لا يلزم المستحق الرضا بالدية اه سم (قوله وعقده للجزية الخ) عقد الهدنة كالجزية اه معنى

وذكر شارح الخ فان كان مفروضا فى هذا فلا وجه لردده ويحتمل ان فى النسخة سقما (قوله وليس كازعم)
 يتامل انتهى (قوله كان اعطيتى كذا) شامل للعين (قوله لا يضطراره) اى لانه لا يقع الطلاق الا باخذه
 (قوله وكذا لو خالها على عين) واما المخالعة عند الدين فتدخل فى قوله السابق نعم قضية كلامهما فى الخلع الخ
 (قوله ضمنتها) لان الخلع هنا لا يتوقف على قبضه هو (قوله فى سائر ديونه) ينبغي ان الحاصل قبض ديونه
 بغير اذن وليه لا يعتد به فلا يبر الدافع ولا يضمن الولي مطلقا اما باذنه فيعتد به ويضمن الولي ان قصر بان
 تلفت فى يده بعد تمكن الولي من نزعها وان قبض اعيانه باذن وليه يعتد به فيما الدافع مطلقا ثم ان قصر الولي
 فى نزعها ضمن والا فلا فان قبضه بغير اذنه فان قصر الولي فى نزعها ضمن والا ضمن الدافع وسياقى للشارح
 كلام فى الخلع بوافق ذلك وبيننا حاصله ثم فراجع اه سم (قوله امان حرة الخ) يحترز الذى فيه معاوضة (قوله
 لا بقيد الاذن) اى فيصح بلا اذن ايضا ويستثنى ايضا ما لو فتحنا بلادا للسفهاء على ان تكون الارض
 لنا ويؤدون خراجها فانها يصح اه (قوله ولو باكثر من الدية) اذ لا يلزم المستحق الرضا بالدية (قوله)

لا أكثر وفارق الدية بان
مصلحة بقاء النفس تحيط
لها مفاداتها اذا سر وغفوه
عن القود ولو جانا وشراؤه
لطعام اضطر اليه ورده لا يق
سمع من يقول من رده فله
درهم ليستحقه ولا لتهمل
قلعة سمع الامام يقول من
دلى على قلعة فله منها جارية
(ولا يصح اقراره) في حال
الحجر بمال كان اقر (بدن)
عن معاملة اسند وجوبه الى
ما (فيل الحجر او) الى ما
(بعده) او يمين في يده لما مر
من الغاء عبارته ولو بما يوجب
المال كنيكاح (وكذا) لا
يقبل اقراره (باتلاف المال
في الاظهر) لذلك فلا يطا
بذلك ولو بعد رده لكان
ظاهر اما باطنا فيلزمه اذا
صدق قطعا اما اذا اقر بعد
رشته انه اتلف في سفهه
فيلزمه الآن قطعا كما في
الروضة عن ابن كج (يصح)
اقراره (بالحد) اذا لمال ولا
تهمة فيقطع في السرقة ولا
يثبت المال (والقصاص)
وسائر العقوبات كذلك
فان عفى عنه بمال ثبت لانه
يتعلق باختيار غيره (وطلاق
وخلعه) ولو بدون مهر المثل
والكلام في الذكر لما ياتي
في بابيه وبلاؤه (وظهاره
ونفيه النسب) بخلاف
في الامة او (بلغان)
واستحقاقه ولو ضمن بان
اقر باستيلا دية امته فانه
وان لم ينفذ لكان اذا كانت

(قوله لا أكثر) اذ يلزم الامام قبول الدينار رسم ومنه (قوله عن القود) اذ هو الواجب عينا فليس فيه
تقويت مال اهرسم (قوله لطعام) وينبغي ان ياتى بالطعام غيره من كل مادت اليه ضرورة من نحو
ملبوس ومركوب بحيث لو تركه ذلك ثم رايت في شرح الروض ما يصح به حيث قال في الطعام ونحوها
اه عش (قوله اضطر اليه) اي كما تقدم اه سم (قوله ورده لا يق سم) من يقول الخ عبارة سم على
منه في الخادم تصح الجملة معه ويستحق السمي وصرح بذلك صاحب التتبعين في الصبي انتهى وتضمن ان
الحكم لا يتقيد بما ذكره الشارع حتى لو قال له المالك جاعلك على رد عدي بكذا صح وهو ظاهر لانه اذا
اكتفى بالسماح من غير المالك فازومه مع السماح منه اولى اه عش (قوله في حال الحجر) الى قول المتن
ولا احر من في المعنى الا قوله وتكفيه الى ما الماستونة وكذا في النهاية الا قوله لكن الى قوله اما اذا قول المتن
(باتلاف المال) او جناية توجب المال نهاية ومنه في اى سواء اسندهما لما قبل الحجر او لما بعده عش (قوله
اما باطنا الخ) وقال اللغوي وخلافا للنهاية عبارة تمام اهرم تغييره بنى الصحة عدم المطالبة بحال الحجر وبعد
فكنا ظاهر او باطنا هو كذلك كما مر ويحمل القول يلزم ذلك له باطنا اذا كان صادقا على ما اذا كان عليه
منقذ ما على الحجر او مضمنا له فيه اه قال عش قوله او مضمنا الى كاتلافه وقوله فيه الى الحجر اه (قوله فيلزمه
اذا صدق) ينبغي حتى على كلام الرافعي بخلاف ما سبق لان الاتلاف حال الحجر مضمن له بخلاف المعاملة
ويؤيده قوله اما اذا اقر بعد رده مالخ اه سم (قوله اتلف في سفهه) اي وكان المتلف غير ما خوذ بعقد
لبوافق ما مر فيها لو اتلف المبيع او المقرض وجهه انه فيما مر سلطه المالك على الاتلاف اهرشدي
عبارة عش قوله اتلف في سفهه اي قبيل الحجر او بعده لو سئل بعد رده هل اتلف او لا وجب عليه
الاقرار بما يعلمه من نفسه ويلزمه او قبل رده وجب عليه الاقرار لكن لا يلزمه ما اقربه والحاصل ان
ما باشر اتلافه بعد الحجر ولم يكن وضع يده عليه بعقد فاسد ما اقر يلزمه له قبل الحجر يضمته باطنا بخلاف
ما باشر اتلافه مستندا لا قد لا يضمته والضابط ان مالو اقيمت عليه بهينة ضمنه ان كان صادقا فيه لومه باطنا
وان لم يضمته بتقدير اقامة البيئة عليه لا يلزمه ظاهره او لا باطنا اه اي على ما جرى عليه النهاية وامام اعتمد
الشارح والمعنى فيضمته باطنا ايضا وهو الاقرب فيما يظهر قول المتن (بالحد والقصاص) اي مجموعهما
اه عش (قوله وسائر العقوبات كذلك) مبتدأ وخبر والاشارة للحد والقصاص ولو ابدل الكاف باللام
كان اولى (قوله فان عفا) اي مستحق القصاص (عنه) اي القصاص اه نهاية (قوله باختيار غيره) اي
لا باقراره سم ومنه في قول المتن (وطلاق الخ) عطف على الضمير المستتر في يصح عبارة النهاية والمعنى يصح
طلاقه ورجعته الخ اه (قوله وايلاؤه الخ) عطف على طلاقه (قوله في الامة) اي في ولد الامة (وقوله او
بلغان) او في ولد الزوجة (قوله وان لم ينفذ) اي لم يقبل الاقرار لنفسه والمال على نفسه اه عش (قوله ان
كانت الخ) عبارة النهاية والمعنى ان ثبت ان الموطوءة فراش له الخ اه اي بينه بان شوهده وهو يطؤها
لا أكثر اذ يلزم قبول الدينار (قوله عن القود) اذ هو الواجب عينا فليس فيه تقويت مال (قوله اضطر اليه)
اي كما تقدم (قوله فيلزمه اذا صدق) ينبغي على كلام الرافعي بخلاف ما سبق لان الاتلاف حال الحجر مضمن
له بخلاف المعاملة ترويه قوله اما اذا اقر بعد رده مالخ اه (قوله باخبار غيره) اي لا باقراره (قوله فانه وان
لم ينفذ) اي استيلا دية الذي اقربه عبارة العياض ويقبل اي اقراره باحبال امته لنسب الولد لا بالادلاق في
شرحه وقد ثبتت الابلا دلك لا اقراره بل اذا ثبت انها فراش له وات به للا مكان منه ثبتت الابلا دلك ثبتته
حينئذ قهر عليه بحكم الشرع لا باقراره خلافا لما يوجبهم كالمجمل ثم هذا التفصيل الذي ذكرته هو المقول
الذي اعتمدته السيكي والاذري وغيرهما اما اطلاق الروضة ان اقراره بالابلا دلك يقبل فهو لا ينافي ما تقرر
لما علمت ان الابلا دلك ثبتت باقراره فقول الزركشي ان هذه الصورة مستثناة من كلام النووي غير
صحيح لما علمت انه لا يثبت باقراره وحينئذ فلا استثناء انتهى وما اعتمدته من التفصيل قد يخالف قوله هنا
لكن اذا كانت ذات فراش الخ فان ظاهر سياقه انه لا يثبت الابلا دلك وان ثبت انها فراش (قوله لكن اذا كانت

ذات فراش وولدت لمادة
 الامكان لحقه وصارة
 مستولدة وينفق على من
 ستلحقه من بيت المال وذلك
 لانه لا مال في ذلك واذا صح
 طلاقه بلالما فيه وان قل
 اولى لكن لا يسلم اليه كما
 ياتي (وحكمه في العيادة)
 لواجبة (كالشيد) لاجتماع
 شرائطها فيه نعم نذره لا يصح
 الا في الذمة دون العين
 وتكفيره لا يكون الا بالصوم
 على ماسر اما المستونة
 فالتيسر كهدية التطوع
 ليس هو فيه كرشيد (لكن
 لا يفرق الزكاة ولا غيرها
 كندى) (بنفسه) فانه تصرف
 مالي وقضية قوله بنفسه انه
 يفرقها باذن وليه واعتمده
 الاسنوي حيث قال صرح
 جمع مقدمون بانه يجوز
 ان يوكله اجنبي فيه وبه يعلم
 بالاولى جوازها في مال نفسه
 باذن وليه وقيد الروايات
 ذلك بتعيين المدفوع اليه
 والظاهر اشتراطها ايضا
 وان يكون بحضرة الى اثلا
 يتلقه اه (واذا احرم) او
 سافر ليحرم (بموجب فرض)
 ولو نذر ابعاد الحجر وقضاء
 ولو لما افسده في حال نفسه او
 عمرته او بهما ومن الفرض
 ما لو احرم تطوع ثم حجر
 عليه قبل انعامه لانه لما زمه
 المضي فيه صار فرضا (اعطى
 الولي) ان لم يخرج معه بنفسه
 (كفائته لثقة) (اللام فيه

عش (قوله وصارت مستولدة) عبارة النهائية والمغني وشرح الروض ثبت الاستيلاء قاله السبكي لكنه
 في الحقيقة لم يثبت باقراره اه (قوله وينفق الخ) انظر هل يكون ذلك مجانا او فرضا كما في اللقيط الا قرب
 الثاني ان تبين للمجهول المستلحق مال قبل الاستلحاق او بعده وقبل الاتفاق عليه من بيت المال فيرجع اليه
 لاننا انما اتفق عليه لعدم مال له اما لو طرأ له مال بعد اوصار المستلحق له رشيدا فلا يرجع على ماله بما اتفق
 عليه لانه لم تكن ثم نفقته متعلقة بماله الحاصل وهذا كالانفاق على الفقير من بيت المال اذا طرأ له مال بعد
 اه عش (قوله من بيت المال) أي لان اقراره المأدود الى تفويت المال عليه لغو فقيل لثبوت النسب لانه
 مجرد بوثته لا يفوت عليه مال والغني فيما يتعلق بالنفقة حذر من التفويت للمال وينبغي انه اذا رشيد طالب
 بالنفقة عليه ولا يحتاج الى اقرار جديد لثبوت النسب باقراره السابق اه عش (قوله وذلك) أي صحة
 الطلاق وما عطف عليه (قوله لانه لا مال الخ) عبارة المغني والنهاية لان هذه الامور ماعدا الخلع لا تنافي
 لها بالمال الذي حجر لاجله اما الخلع فلا نه اذا صح طلاقه مجانا فيعوض اولى اه (قوله لا يسلم) أي المال
 في الخلع اه عش (قوله اليه) بل الى وليه أو اليه باذن وليه لما مر من صحة قبض دينه بالاذن وحله ما لم يعاقب
 باعطائه له كاسم وعش (قوله الواجبة) أي باصل الشرع بدليل استدراكه المنذورة بعد اه رشيدى
 عبارة المغني مطلقا والمنذورة بالدينه واما المنذورة المالية كهدية فليس هو فيها كالرشيد اه (قوله
 الا في الذمة) والمراد صحة نذره فيما ذكره ثبوته في الذمة الى ما بعد الحجر نهاية معنى قال عش فلا يجوز لولي مصرفه
 من ماله قبل فك الحجر وهل يجب على الوارث لوفاء من تركه اذا مات قبل فك الحجر أو لا فيه ونظر والا قرب
 الاول لثبوته في ذمته وعليه أي المراد المذكور فالفرق بينه وبين نذر الحج بعد الحجر حيث يصح منه ويخرج
 معه من يرا فيه ويصرف عليه من ماله الى رجوعه ولا يؤثر الى فك فك الحجر عنه اللهم الا ان يقال الحج المذهب
 فيه الاعمال البدنية فلا ينظر الى الاحتياج الى ما يصرفه من المال بخلاف نذر غيره فان المقصود منه هو المال اه
 (قوله على ماسر) أي في شرح ولا اعتناق من التفصيل (قوله اما المستونة) (الخ) اشارة الى ان في مفهوم التقييد
 بالواجبة تقضيلا اه رشيدى (قوله كهدية التطوع) أي لو من ماله اه عش عبارة السيد عمر ظاهره ولو
 مع اذن الولي وتعيين المدفوع اليه وحضور الولي وهذا مشكل حيث كانت من مال الولي وباشرها نيابة أو أي
 فرق بينها وبين ايصال الهدية اه (قوله كندى) أي قبل الحجر اه عش (قوله انه يفرقها الخ) ومثلها في ذلك
 النذر كما يشعر به سياق اه سم عبارة المغني والنهاية وكالزكاة في ذلك الكفارة ونحوها اه قال عش قوله
 مروى نحوها كدما الحرج والاضحية المنذورة قبل الحج اه (قوله باذن وليه) كمنظيره في الصبي المميز وكما
 يجوز للاجنبي تركه فيه نهاية معنى (قوله ان يوكله اجنبي) أي مع المراقبة لانيه اه عش (قوله ذلك)
 أي جواز تركه للاجنبي له (قوله بحضرة الولي) أو نائبه نهاية ومعنى فان لم يحضر الولي ولا نائبه فان علم انه
 صرفه اعديه وان اثم بعدم الحضور لانه واجب للصحة والاضغن ولا بد من الصرف سم على منهج اه
 عش (قوله ثلاثا يتلقه) او يدعي صرفه كاذبا معنى ونهاية (قوله وايسافر) الى قوله فيه نظر في النهاية
 وكذا في المغني الا قوله فان قصر السفر الى المكان وقوله بعمل عمره (قوله ولو نذر ابعاد الحجر) اذا سلكتها به أي
 النذر مسلكا واجب الشرع وهو الاصح نهاية معنى أي بالنظر لا كتر مسائله فلا ينافي انهم سلكوا به مسلكا
 جائز الشرع في بعضها عش (قوله ولو لما افسده في حال نفسه) هو شامل لما افسده من التطوع حال سفيه اه
 عش عبارة النهاية والمغني ويعطيه الولي نفقة القضاء كما قضاء اطلاق كلامه ومقتضى اطلاقهم كما قاله
 الاسنوي ان الحج الذي استوجب لرجل الحجر على اذنه له حكم ما تقدم اه قال عش قوله ويعطيه الولي نفقة
 القضاء أي ولو تكرر ذلك منه مرارا وادى الى انقضاء ماله اه (قوله او عمرته) أي الفرض (قوله ان لم يخرج
 معه الخ) وينبغي انه يستحق اجرة مثل خروجه معه وصرفه عليه ان فوت خروجه كسبه وكان فقيرا او

ذات فراش) قال في شرح الروض لكنه في الحقيقة لم يثبت باقراره (قوله لكن لا يسلم اليه) الا ان عاق
 باعطائه كما تقدم وتقدم صحة قبض دين الخلع باذن وليه انتهى (قوله انه يفرقها) ومثلها في ذلك النذر كما

للقوة لتعدي أعطى لمعوله بنفسه (ينطق عليه في طريقه) ولو باجرة خوف من تطرفه فيه كما سر في الحج فان عمر السفر ورأى الولي دفعه
له جاز على ما بحث (وان احرم) او سافر ليحرم (بتطوع وزاد مؤنة سفره) لان تمام نكاحه واثباته به (على نفقته المعمودة) في الحضر (فالولي منه)
من الاتمام او الاثبات كما يصرح به (١٧٦) كلامهم خلا لما مال اليه ابن الرقعة من انه ليس له المنع من اصل السفر لانه لا ولاية على ذاته

ويرد ما عمل به بان له ولاية على ذاته بالنسبة لما يقضى اضياع ماله ولو لاشك ان السفر كذلك وظاهر المتن صحة احرامه بغير اذن وليه وفارق الصبي المميز باستقلاله (والمذهب انه كحصر فيتحل) بعمل عمر لانه ممنوع من المضى (قلت ويتحل بالصوم) والخلق مع الية (ان قلنا لدم الاحصار بدل) كما هو الاصح (لانه ممنوع من المال ولو كان له في طريقه كسب قدر زيادة المؤنة) على نفقة الحضر او لم يكن له كسب لكن لم يزد (لم يجز منعه والله اعلم) اذ لا موجب لمنعه حيث لا نظر الى انه فوت عماله مقصودا باجرة وان نظر اليه ان الرقعة لانه لا يعد مالا حاصلًا فلا يلزمه تحصيله مع غناه قاله الاذري وقول الغزى هذا عجب منهما فان الفرض ان الكسب في طريقه فقط فيه نظر لان ما قاله متوجه مع ذلك الفرض ايضا فان قلت اذا قلنا لا منعه فسافر وله كسب يفي كيف يحصله مع ما سر انه لا تصح اجارته لنفسه مطلقا على تفصيل فيه قلت اذا يجوز للولي منعه يلزم

احتاج بسبب الخروج الى زيادة يصرفها على مؤنته حضرا كاجرة المركب ونحوها اه ع (قوله للقوة) يتأمل فان لام التقوية هي اللام الزائدة لقوة العامل الضعيف ما يتقدم معموله عليه او كونه فرعا في العمل كاسم الفاعل وما هنا ليس كذلك فان العامل فيه أعطى وهو فعل لم يتقدم معموله اه ع (قوله جاز) اي فان اتلفه ابدل ولا ضمان على الولي لجواز الدفع له ومثله الاولى مالم يسرق او تلف بلا تقصير اه ع (قوله قول المتن) بتطوع اي من حج او عمرته بقية معنى قول المتن (فالولي منه) ظاهره انه يخير بين المنع وعدمه وينبغي وجوبه عليه اخذ من قول الشارح م ر صيانة ماله اه ع (قوله ويرداخ) قضيته انه اذا اراد سفر اقصرا او خروجا لي تزده في نواحي البلد او خارجها بحيث لا يرتب على ذلك ضياع مال وجهه ليس لولي منعه من ذلك وان ترتب عليه اختلاطه من التصالح مرافقته وينبغي خلافه اه ع (قوله باستقلاله) اي باستقلال السفينة بالنصرقات الغير المالية والمالية التي فيها تحصيل كقبول الهبة اه ع (قوله بعمل عمره) الصواب حذفه اه رشدي (قوله كما هو الاصح) عبارة النهاية والمعنى وهو الاظهر كما في الحج فان قلنا لا بد له في ذمة المحصر قال في المطلب ويظهر بقاؤه في ذمة السفينة ايضا اه (قوله وقول الغزى الخ) اقول وجه تعجب الغزى انه اذا كان الفرض ما ذكر لم يصدق انه فوت بالسفر عملا مقصودا بالاجرة لان الكسب ليس في الحضر حتى يفوت بالسفر وانما هو في السفر وهو ياتي به في السفر فلا تنوبت اصلا وبذلك ينظر في نظر الشارح وما وجهه بقليل يتأمل سم على حج اه ع (قوله هذا) اي القول بفوت العمل المقصود (قوله منهما) اي من ابن الرقعة والاذري (قوله طريقه فقط) احتراز عما لو كان في الحضر فقط وفيها فله منعه وان جاز له اجباره عليه ولم يجب حيث استغنى عنه م ر اه سم (قوله لان ما قاله) اي ان الرقعة والاذري (قوله متوجه الخ) مرافقه (قوله مع ما سر) اي قبيل قول المتن والاعتناق (قوله مطلقا) اي قصد عمله بالاجرة او لا اه ك ر دى (قوله او على تفصيل) قد يقال لا اشكال على التفصيل لصحة اجباره حيث لا ان يقال لما كان ممنوعا من زيادة نفقة السفر بالنسبة لماله لم يكن مستغنيا ماله فلا يجوز اجباره لنفسه الا ان هذا يقتضى عدم تاتى التفصيل هنا فليتأمل اه سم (قوله لانه) اي بسبب اذنه اه سم (فصل فيمن يلى الصبي) (قوله مع بيان كيفية الخ) اي وما يتبع ذلك كدعواه عدم التصرف بالمصلحة اه ع (قوله المراد بالخ) وقال ابن حزم ان الصبي يشمل الصبية كما قال ابن العبد يشمل الامة اه معنى (قوله قبل الخ) وافقه المعنى والنهاية ويجزم ع (قوله بما قاله الشارح) (قوله مترادفان) اي مختصان بالذكر (قوله صريحا) اشعر به ساقه (قوله المصنف للولي منعه) اي وان كان له كسب في الحضر في زيادة مؤنة السفر وان كان غنيا لما فيه من التقويت وان لم يلزم الولي اجباره على ذلك الكسب حيث استغنى عنه م ر وانظر هل يلزم الولي منعه اذا كان هو المصلحة (قوله وقول الغزى هذا عجب منهما الخ) اقول كان وجه تعجب الغزى انه اذا كان الفرض ما ذكر لم يصدق انه فوت بالسفر عملا مقصودا بالاجرة لان الكسب ليس في الحضر حتى يفوت بالسفر وانما هو في السفر وهو ياتي به في السفر فلا تنوبت اصلا وبذلك ينظر في نظر الشارح وما وجهه به فليتأمل (قوله في طريقه فقط) احتراز عما لو كان في الحضر فقط وفيها فله منعه وان جاز له اجباره عليه ولم يجب حيث استغنى عنه م ر (قوله او على تفصيل) قد يقال لا اشكال على التفصيل لصحة اجباره لنفسه حيث لا ان يقال لما كان ممنوعا من زيادة نفقة السفر بالنسبة لماله لم يكن مستغنيا ماله فلا يجوز اجباره لنفسه الا ان هذا يقتضى عدم تاتى التفصيل هنا فليتأمل (قوله لانه) اي بسبب اذنه (فصل)

ان يسافر معه ليؤجره لذلك الكسب أو وكل من يؤجره لم ينطق عليه منعه ولو عجز أثناء الطريق قبل نفقته حينئذ ماله او على الولي لانه والذى يتجه الاول لان الولي حيث حرم عليه المنع لا يعد مقصرا (فصل) فيمن يلى الصبي مع بيان كيفية تصرفه في ماله (ولى الصبي) المراد به الجنس ليسهل الصبية (ابوه) اجماعا قبل التعبير بالصغير اولى اه وهو سهو اذهما مترادفان فالصواب ان يقول التعبير بالمحجور اولى ليشمل من بلغ سفها فانه لم يتقدم له بيان وليه صريحا بخلاف المحجور

فان كلامه السابق يفيدانه كالصبي ومرا أنه قد يكون أبوا لا يحكم ببلوغه لكن هذا نادرا فلا بد على أن الأصل الإيرادسبولان المراد الاب الجامع
لشروط الولاية والأوراد ايضا الاب الفاسق ونحوه (تمجده) أبو الاب وان علا كولاية النكاح ولكنا نظربقية الأقارب فيه لاهنا كانوا
اوليادهم لاهنا نعم للعصبة منهم ايضا العدل عند فقد الولي الخاص الاتفاق من مال (١٧٧) المحجور في تاديبه وتعليمه لانه قليل فسوخ به

ذكره في المجموع في الصبي
ومثله المجنون والسفيه
وقضيت انه ذلك ولو مع
وجود قاض وهو متجه
ان خيف منه عليه بل في هذه
الحالة للعصبة وصلحاء بلده
بل عليهم كاهو ظاهر تولى
سائر التصرفات في ماله بالغبطة
بان ينفقوا على مرضى منهم
يتولى ذلك ولو باجرة وسيعلم
ما باقى في القضاء ان لذي
شوكه ناحية لاشوكه فيها
لغيره تولية القضاء والنظار
وغيرهما فيلزمه هنا تولية
قيم على الايتام يتصرف في
اموالهم بالمصلحة فان تعدد
ذر الشوكه ولم يرجعوا
لواحد فكل في محل شوكته
كالمستقل فان لم يتميزوا
من تلك الناحية بشوكه
فرلى أهل حلها وعقدھا
واحد منهم صار حاكما عليهم
فنفذت وليته وسائر احكامه
اشار لذلك ابن عجيل وغيره
قال ابو شيكل ولو عم الفسق
واضرط لولاية فاسق فلعلم
الارجح نفوذ لولايته كما لو
ولاه ذر شوكه لكن
لا يقبل قوله في الاتفاق
لانه ليس بولى حقيقة قال
ويجوز تسليم نفقة الصبي
لامه الفاسقة بنحو ترك
الصلاة المأمونة على
المال لو فور شفقتها

أى بل بطريق المفهوم (قوله فان كلامه السابق) أى قوله ولو طرأ جنون فوليه في الصغر اه سم
(قوله ومرا) أى قليل قول المصنف ووقت إمكانه (قوله انه قد يكون) أى الصبي (قوله ولا يحكم ببلوغه)
فلا يكون وليا فمنا ليس بولى الصبي اباه اه سم (قوله أبوا الاب) أى قوله وقضيت في النهاية الاقوله او العدل
وكذا في المغنى الاقوله عند فقد الولي الخاص (قوله بقية الأقارب) أى العصبات كالآخر والعلم (قوله فيه لاهنا)
أى في النكاح لا في المال أى فانهم يعبرون بتزويج موليهم بغير الكفء فيجتهدون فيمن يصلح لموليهم ولا
كذلك المال اه عش (قوله للعصبة الخ) ولو حضر الولي وانكرهم اتفقوا عليه ما اخذوه من ماله وانكر
ان لعلم كان بالمصلحة فاظهر تصديق الولي فلعلم البينة في ادعواه عش (قوله عند فقد الولي الخاص)
عبارة النهاية عند غيبة وليه وإلا فلا بد من مراجعتنا في ظاهر (قوله ومثله الخ) أى مثل الصبي في ان للعصبة
الاتفاق عليه عند غيبة الولي اه عش عبارة المغنى والنهاية قال شيخنا ومثله المجنون والسفيه انتهى
امالسفيه فواضح واما المجنون ففيه نظر نعم ان حل على من له نوع تميز فو ظاهر ولعله مراده اه
ليتانى الاتفاق عليه في تاديبه وتعليمه عش (قوله وقضيت) أى مافى المجموع (قوله ان له ذلك) أى
قوله ولو باجرة في النهاية والمغنى (قوله ان له ذلك) أى للعصبة الاتفاق المذكور (قوله منه عليه)
أى من القاضى على مال المحجور (قوله في هذه الحالة) أى حالة الخوف (قوله بالغبطة) أى الأولى بالمصلحة
(قوله بان ينفقوا الخ) وافق ابن الصلاح فيمن عنده وقيم اجنبى ولو سلمه لحاكم خان فيه بانه يجوز له التصرف
في ماله للضرورة ويؤخذ من علته انه لو لولى عدل امين وجب الرفع اليه حيثئذ لا ينقض ما كان تصرف
فيه من الجائز لانه كان وليا شرعا ويؤخذ من كلام الجرجاني انه لو لم يوجد الا قاض فاسق او غير
امين كانت الولاية للمسلمين أى لصالحهم وهو متجه اه نهاية قال عش قوله ولا ينقض الخ أى يصدق
في ذلك حيث يصدق الوصى والقلم بان ادعى نفقة لا نفقة الى اخر ما باتى وقوله كانت الولاية للمسلمين بل عليهم
أى عند عدم الخوف على النفس أو المال أو قل او غيرهما وقال الشورى قوله بانه يجوز له الخ إذا كان
عدلا مينا كاهو ظاهر اه واشترط العدالة هنا على نظر والقلب الى عدمه اميل (قوله لذي شوكه) أى
من المسلمين وكذا في نظائره (قوله لولاية فاسق) أى على نحو صصى (قوله قال) أى ابو شيكل (لانه ليس
بولى الخ) فيه وقفة (قوله وشرطهما) أى الاب والجد (قوله ولو في كافر) خلافا للنهاية عبارة ولا يعتبر
إسلامهما ما لم يكن الولد مسلما إذا الكافر بلى ولده الكافر حيث كان عدلا في دينه والوجه بقاء وليته عليه
وان ترافعوا اليها كالنكاح خلافا للماوردى والرويانى اه قال عش قوله والوجه الخ قال سم على منيج
قال الا ذرى استفتيت عن ذى مات وترك طفلا ولا وصى له لى القاضى المسلمين التصرف لهم بالنظر ونصب
القيم من غير ان يرفع امرهم اليه فتوقفت في الافتاء وملت الى عدم التعرض لوجوده انتهى (قوله وحل على
ما الخ) اقره المغنى (قوله وخالفها) أى الماوردى والرويانى (الامامون تبعه) اعتمده النهاية كآمر
(قوله وايد) أى قول الامامون تبعه (قوله وعدالة) عطف على قوله حرية ثم هو الى قوله وتعدى المغنى
والى قوله وفي التاييد في النهاية (قوله ولو ظاهره) ظاهره لو نوزعوا في فصل الايصان نوزع عالم ثبت إلا
بينة والا فلا وعبارة تم رهم وبعز لان بالفسق أى وتعدى لولاية بجره والتوبة ولو بالولاية من القاضى

(قوله فان كلامه السابق) أى قوله ولو طرأ جنون فوليه في الصغر (قوله ولا يحكم ببلوغه) فلا
يكون وليا فمنا ليس بولى الصبي اباه (قوله فيه لاهنا) يتأمل لم كانوا كذلك (قوله نعم للعصبة الخ)
ومعه عند غيبة وليه وإلا فلا بد من مراجعتنا في ظاهر (قوله ولو في كافر) عبارة شرح

(٢٣) - شروانى وابن قاسم - خامس) وشرطهما حرية واسلام ولو في كافر عند الماوردى والرويانى وحل على ماذا
ترافعوا اليها فلا تفرم ونلى نحن امرهم وفارق ولاية النكاح بان القصد هنا الامانة وهى في المسلم اقوى وثم المولاة وهى في
الكافر اقوى وخالفها الامام ومن تبعه وايد بصحة وصية ذى لذى على اطفاله الذمين وعدالة ولو ظاهرة

الاجبار عدها هنا وأيد بقوله ما عن جمع ويشترط في الوصي عدم العداوة في التأييد بذلك نظر للفرق بين الأب والوصي وسيأتي في بحث نكاح السفية الفرق بين ما هنا و ثم ويسجل الحاكم ما باعاه أي يحكم بصحته من غير ثبوت عدالة ولا حاجة أو غبطة بخلاف نحو الوصي كما اقتضاه كلامها واعتمده الاسنوي وغيره ونوزع فيه بأنه لا يلزم من إبقاء الحاكم للأب والجد على ولايتهما اكتفاء بالعدالة الظاهرة كنفه أو ما عاند التسجيل الآتي أنه يقر من أيدهم ملك على التصرف فيه ولو طلبوا قسمته منه لم يحجم إلا بينة تشهد لهم بالملك اه وقد يجاب بأن القسمة تقتضي حكمه بثبوت الملك لهم فتوقف على البينة بخلاف التسجيل هنا فإنه لا يلزم منه ثبوت العدالة للاكتفاء فيها بالظاهر (ثم وصيها) أي وصي من آخر موته منهما أو وصي أحدهما حيث لم يكن الآخر بصفة الولاية وسنأتي شروطه في باب (ثم القاضي) أو أمينه للخبر الصحيح السلطان ولي من لا ولي له والعبرة بقاضي بلد المولى أي توطنه وإن سافر عنه بقصد

ومثلهما في ذلك الحاشية والنظر بشرط الواقع ولو تكرر ذلك منهم مراراً أو الام إذا كانت وصية اه ع (قوله) وينزل الخ) أي الأب وان علا وعليه فسبق بعد البيع وقبل الزوم ففي بطلانه وجهان قال السبكي وينبغي أن يكون أحدهما أنه لا يبطل ويثبت الخيار لمن بعده من الأول معنى ونهاية (قوله) وتعود الخ) ظاهره أنه لا يتوقف على مدة الاستبراء اه سيد عمر وم عن ع ش ما يصرح بذلك (قوله) وأخذ الخ) اعتمده النهاية (قوله) عدم العداوة) أي الظاهرة اه ع ش (قوله) ولا ية الاجبار) أي في النكاح (قوله) عدم ما هنا) أي عدم العداوة الظاهرة وفي ولاية المال (قوله) في الوصي عدم العداوة) أي ولو باطنة على المعتمد اه ع ش (قوله) ويسجل الخ) في شرح الارشاد الصغير ويكنى في باب وجد العدالة الظاهرة لكن لو طلبا من الحاكم أن يسجل لهما ما احتاجا الى البينة بما على الوجه ومعنى الاكتفاء بالظاهرة جواز ترك الحاكم لهما على الولاية وتشترط الباطنة مع عدم العداوة في وصي وقم اه سم (قوله) ولا حاجة الخ) بالجر عطفاً على عدالة (قوله) ونوزع الخ) واقفه المعنى وشرح الروض والنهاية عبارتهم ويحكم القاضي بصحة بيعهما مال ولدهما إذا رفاه اليه وإن لم يثبتا أن بيعهما وقع بالمصلحة لانهما غير متمين في حق ولدهما وفي وجوب إقامتهما البينة بالعدالة ليسجل لهما وجهان أحدهما الاكتفاء بالعدالة الظاهرة كشروء النكاح والثاني نعم كما يجب اثبات عدالة الشهود ليحكم به وينبغي كما قال ابن العباد أن يكون هذا هو الأصح بخلاف الوصي والأمين فإنه يجب إقامتهما البينة بالمصلحة وبعد النكاح اه قال ع ش قوله ويحكم القاضي الخ) أي في صورة شرائهما من أنفسهما اه وقال الرشيدى والحاصل أنه لا يتوقف الحكم بصحة بيع الأب والجد على إثبات أنه وقع بالمصلحة ويتوقف على إثبات عدالتهما كما يعلم بمرجعة شرح الروض كغيره اه ومرافقاً عن شرح الارشاد الصغير اعتماده ايضاً (قوله) على التصرف) متعلق بقوله يقر (قوله) انتهى) أي ما نوزع اه (قوله) فتوقف) أي القسمة بصيغة المضارع حذف إحدى التامين للتخفيف كما في تنزل الملائكة (قوله) وقد يجاب الخ) هذا واضح في العدالة في حق النظر بالنسبة للعاجزة الغبطة فإنه كيف يحكم بصحة العقد مع احتمال صدوره مع انتفاها اه سيد عمر وتقدم انفا عن المعنى وشرح الروض والنهاية أنه يحكم القاضي بصحة بيعهما وإن لم يثبتا وقوعه بالمصلحة (قوله) بخلاف التسجيل الخ) تقدم عن المعنى والاسنى والنهاية خلافاً قول المتن (ثم وصيها) ولو أميل هي الأولى اه ع ش (قوله) وسنأتي الخ) عبارة المعنى والنهاية بشرطه أي الوصي العدالة كإسنيان في الوصية اه أي الباطنة كما يأتي ع ش قول المتن (ثم القاضي) أي العدل الأمين اه نهاية (قوله) والعبرة بقاضي الخ) قضيته أنه لو سافر أي المولى من بلده إلى ماله لم يجز لقاضي بلد المال التصرف فيه بالبيع ونحوه إلا إذا كان فيه غبطة لائقة كان أشرف على التلف اه ع ش (قوله) بقصد الرجوع اليه) تأمل هل هو في سفية لم يثبت وشده بعد بلوغه حتى يعتد بقصده أو على إطلاقه فيعتد به ولو لم يصي عيروه ل إذا سافر به وله بقصد الرجوع أو لا بقصد الرجوع ثم مات الولى ترتب الحكم على قصد الولى فيكون وطنه في الأول ما سافر منه وفي الثاني ما سافر اليه يتأمل ويحجراه سيد عمر ولا يبعد أن يقال إن العبرة في الصبي مطلقاً بقصد متبوعه في السفر من ولي ثم عصبته التي ليست بصفة الولاية كأيها الفاسق وأخيه ثم أمه (قوله) ونحو بيعه وأجارته الخ) ومنه يعلم أن المراد بالتلف الأعم من تلف العين وذهاب المنفعة وإن كان العين باقية فلو كان له عقار بلد قاضي المسافر بلد الصبي آخره قاضي بلده ماله بالمساحة ولا تصح إجارته من قاضي بلد الصبي لأنه إنما يتصرف في محل ولايته وليس بلد المال منها ونقل بالدرس عن سم عن العباب ماوافق ذلك اه ع ش (قوله) وبقاضي بلده ماله) ولقاضي بلد العدل الأمين أن يطالب من بلد قاضي ماله إحضاره اليه عند من الطريق لظهور المساحة فيه ليتجر له فيه أو يشتري له به عقار أو يجب على قاضي بلد المال إسعافه أي بإرساله اليه وحكم المجنون ومن بلغ سفياً كالصبي

مرو لا يعتبر إسلامهما ما لم يكن الولد مسلماً إذ الكافر يلى ولده الكافر حيث كان عدلاً في دينه والأوجه بقاء ولايته عليه وإن ارتفعوا اليها كالنكاح خلافاً للماوردي والرويانى انتهى (قوله) ويسجل الحاكم ما باعاه الخ) في شرح الارشاد الصغير ويكنى في باب وجد العدالة الظاهرة لكن لو طلبا من الحاكم أن يسجل

الرجوع اليه كما هو ظاهر في التصرف والاستمناو بقاضي بلده ماله في حفظه وتعهده ونحو بيعه وإجارته عند خوف هلاكه في

في ترتيب الاولياء نهاية معنى **(قوله وخرج)** الى قوله أى بالنسبة في المعنى والنهاية **(قوله فلا ولاية الخ)** قال في شرح العراب اعدم تيقن حياتهم اى الاجنة وبه صرح حان الفرائض في القاضى ومثله البقية وكان المراد بسلب ولاية القاضى عن ماله م سلبها بالنسبة لنحو التجارة بخلاف نحو الحفظ والتعهد وفعل المصلحة الا لا ثقة من الواضح ان هذا يكون لقاضى بلد المال انتهى وقوله وبه صرح حان الفرائض في القاضى هو كذلك وقوله ومثله البقية يشكل عليه صحة الايصاء على الحل فان اجيب بما ذكره في هذا الشرح من قوله ولا ينافيه الخ فهو بعد خصوصا مع ماصرح به في باب الوصية في بحث صحة الوصية لاحمل من قوله وبه قيل الوصية له ولو قبل انفصاله على المعتد ولو لم يتقدروا فهو وجهه وكان يمكن عدم الحاق البقية بالحاكم ومثله امينة فيقول اشكال الثاني اه سم **(قوله لهؤلاء)** في نسخة له اى للقاضى ولا ينافيه قوله ولا ينافيه الخ اذا لا حاجة للاعتذار عن صحة الايصاء مع اختصاص نفي الولاية بالقاضى اه سم **(قوله لا الحفظ)** ينبغى ان يلحق به التصرف فيه عند خوف الهلاك اه سيد عمر ومر عن سم عن شرح العباب ماصرح به **(قوله ولا ينافيه)** اى قوله فلا ولاية لهؤلاء الخ **(قوله كافي النكاح)** الى قوله واخذنى النهاية **(قوله كافي النكاح)** اى قى اساعليه **(قوله كالفاضى)** اى كصرفه **(قوله ورس)** اى انفا **(قوله اذا قد دخل)** اى حسيا او شرعا **(قوله او وجد حاكم جائز الخ)** ظاهر إطلافة الوصية الامام عالمنا مجوره **(قوله واخذ منه)** اى من قول الجر جاني **(قوله على مال غائب)** بالاضافة **(قوله جاز)** اى وجب بدليل ما بعده ولانه جواز بعد الامتناع فيصدق الوجوب **(قوله ومنه)** اى من الحدة فظ قول المتن (وبصرف الولي) اى بالاول وغيره بالمصلحة اى وجوبها به ومعنى **(قوله لقوله تعالى)** الى قوله وقال في النهاية والمعنى **(قوله واستأناؤه الخ)** فلو ترك استثناءه مع القدرة عليه وصرف ماله عليه في النفقة فهل يضمه اولاه في نظر وقياس ما ياتي فيها لو ترك عمارة العقار حتى خرب الضمان وقد يفرق بان ترك العمارة يؤدى الى فساد المال وترك الاستثناء لا يؤدى الى عدم التحصيل وإن ترتب عليه ضياع المال في النفقة اه عش ولعل الفرق هو الظاهر لاسيما على مختار الشارح والمعنى الا في ترك عمارة العقار من عدم الضمان خلا فالتأنيبه ثم راييت في الجمل مانصه المعتد لاضمان اه **(قوله إن أمكنه)** قال القليوبي وبصرف الولي وجوبا ولو بالزاعة عتبرت آه اولاب يجوز نصب غيره عنه ولو بأجرة مثله من مال المحجور عليه أو رفع الامر لحاكم ففعل ما فيه المصلحة والولي غير الحاكم ان يأخذ من مال المحجور قدر اقل الامر من اجرة مثله وكفايته فان نقص عن كفاية الاب او الجد الفقير فله إتمام كفايته ولا يتوقف في اخذ ذلك على حاكم ويمتنع على الحاكم الاخذ

لها بها احتاجا الى البيئته ما على الواجهة ومعنى الاكتفاء بالظاهر جواز ترك الحاكم لها على الولاية ويشترط الباطن مع عدم العداوة في وصي وقيم **(قوله وخرج بالصبي الجنين فلا ولاية الخ)** قال في شرح العباب لعدم تيقن حياتهم اى الاجنة وبه صرح حان الفرائض في القاضى ومثله البقية وكان المراد بسلب ولاية القاضى عن ماله م سلبها بالنسبة لنحو التجارة بخلاف نحو الحفظ والتعهد وفعل المصلحة الا لا ثقة من الواضح ان هذا يكون لقاضى بلد المال انتهى وقوله وبه صرح حان الفرائض في القاضى هو كذلك وقوله ومثله البقية يشكل عليه صحة الايصاء على الحل فان اجيب بما ذكره في هذا الشرح من قوله ولا ينافيه الخ فهو بعد خصوصا مع ماصرح به في باب الوصية في بحث صحة الوصية لاحمل من قوله وبه قيل الوصية له ولو قبل انفصاله على المعتد ولو لم يتقدروا فهو وجهه وكان يمكن عدم الحاق البقية بالحاكم ومثله امينة فيقول اشكال الثاني اه سم **(قوله لهؤلاء)** في نسخة له اى للقاضى ولا ينافيه قوله ولا ينافيه الخ اذا لا حاجة للاعتذار عن صحة الايصاء مع اختصاص نفي الولاية بالقاضى اه سم **(قوله لا الحفظ)** ينبغى ان يلحق به التصرف فيه عند خوف الهلاك اه سيد عمر ومر عن سم عن شرح العباب ماصرح به **(قوله ولا ينافيه)** اى قوله فلا ولاية لهؤلاء الخ **(قوله كافي النكاح)** الى قوله واخذنى النهاية **(قوله كافي النكاح)** اى قى اساعليه **(قوله كالفاضى)** اى كصرفه **(قوله ورس)** اى انفا **(قوله اذا قد دخل)** اى حسيا او شرعا **(قوله او وجد حاكم جائز الخ)** ظاهر إطلافة الوصية الامام عالمنا مجوره **(قوله واخذ منه)** اى من قول الجر جاني **(قوله على مال غائب)** بالاضافة **(قوله جاز)** اى وجب بدليل ما بعده ولانه جواز بعد الامتناع فيصدق الوجوب **(قوله ومنه)** اى من الحدة فظ قول المتن (وبصرف الولي) اى بالاول وغيره بالمصلحة اى وجوبها به ومعنى **(قوله لقوله تعالى)** الى قوله وقال في النهاية والمعنى **(قوله واستأناؤه الخ)** فلو ترك استثناءه مع القدرة عليه وصرف ماله عليه في النفقة فهل يضمه اولاه في نظر وقياس ما ياتي فيها لو ترك عمارة العقار حتى خرب الضمان وقد يفرق بان ترك العمارة يؤدى الى فساد المال وترك الاستثناء لا يؤدى الى عدم التحصيل وإن ترتب عليه ضياع المال في النفقة اه عش ولعل الفرق هو الظاهر لاسيما على مختار الشارح والمعنى الا في ترك عمارة العقار من عدم الضمان خلا فالتأنيبه ثم راييت في الجمل مانصه المعتد لاضمان اه **(قوله إن أمكنه)** قال القليوبي وبصرف الولي وجوبا ولو بالزاعة عتبرت آه اولاب يجوز نصب غيره عنه ولو بأجرة مثله من مال المحجور عليه أو رفع الامر لحاكم ففعل ما فيه المصلحة والولي غير الحاكم ان يأخذ من مال المحجور قدر اقل الامر من اجرة مثله وكفايته فان نقص عن كفاية الاب او الجد الفقير فله إتمام كفايته ولا يتوقف في اخذ ذلك على حاكم ويمتنع على الحاكم الاخذ

وخرج بالصبي الجنين فلا ولاية لهؤلاء على ماله مادام مجتئا أى بالنسبة للتصرف فيه لا لحفظه ولا ينافيه ما يأتي من صحة الايصاء عليه ولو مستقلا لأن المراد كما هو ظاهر أنه إذا ولد بان صحة الايصاء (وتلى الام في الاصح) كما في النكاح ومر أنه إذا قد الولياء تصرف صلاحا لبلد المحجور في ماله كالقاضى وعليه يحمل قول الجر جاني إذا لم يوجد له ولي أو وجد حاكم جائز وجب على المسلمين الظرف مال المحجور وتولى حفظه له اه وأخذ منه ومن مسائل أخرى أن من خاف على مال غائب من جائز ولم يمكن أن يخلصه منه الا بالبيع جاز له بيعه لوجوب حفظه ومنه يبيح إذا تعين طريقا في خلاصه (وبصرف الولي بالمصلحة) لقوله تعالى إلا بالتي هي أحسن فيمتنع تصرف لا خير فيه ولا شر كما صرح به جمع ويلزمه حفظ ماله واستناؤه قدر النفقة والزكاة والمؤن إن أمكنه

لا المبالغة فيه وقال العراقيون ان الاستثناء (١٨٠) كذلك مندوب ولا يلزمه أن يقدمه على نفسه وله السفر به في طريق آمن لمقصداً آمن

بر الأجر انعم إن كان الخوف في السفر ولو بجراً أقل منه في البلد ولم يجدهم يقتضيه سافر به ولو اضطر إلى سفر مخوف أو في بحر أقرضه أمينا موسراً وهو الأولى أو أودعه لمن يأتي في الوديعة فإن تعذرا سافر به وفي الحضر عند خوف تخريبه يقرضه لمن ذكر فإن تعذر أودعه وللقاضي الإقراض مطلقاً لأنه مشغول ولو طالب منه ما له أكثر من ثمن مثله لزمه بيمه إلا ما احتاجه وعقاراً يكتفي به لشراء عقار غلته تفضيه أولى من التجارة ولو أواخر توقع زيادة تلفت لم يضمن ويأتي في زيادة راغب هنا في زمن الخيار مأمراً في عدل الزمن ويضمن ورق توت أخرى حتى فات وقته كسائر الأطلعة لا ما آخر لإجارتها وعمارتها ولو لم تمكنه حتى تلف لأن هذا تحصيل فهو كترك تلفيح النخل لكنه يأثم بخلاف ترك علف الدابة احتياطاً للروح نعم ينبغي أنه لو أشرف مكانه على خراب ولو جعل تحته مرمية حفظ فتركها مع تيسرها أن يضمن لأن هذا بعد تفويتها حيثنكها هو ظاهر ثم رابت الماروري صرح بما يؤيده وهو أنه لو فرط في حفظ رقاب الأموال عن أن تمتد إليها اليد ضمن ما تلف منها اه

مطلقاً انتهى بجري وقال عش وخرج بالولي غير كالوكيل الذي لم يجعل له موكله شيئاً على عمله فليس له الأخذ لما يأتي إلى الولي إذا جاز له الأخذ لأنه أي أخذه تصرف في مال من لا يمكن معاقبته وهو يفهم عدم جواز الأخذ الوكيل لا مكان مراجعته موكله في تقدير شيء له أو عزله من التصرف ومنه يؤخذ متنازع ما يقع كثيراً من اختيار شخص حاذق لشراء متاع فيشتره بأقل من قيمته لحذقه ومعرفة به يأخذ لنفسه تمام القيمة معللاً ذلك بأنه هو الذي وفره لحذقه وبأنه فوت على نفسه إضماراً منا كان يمكنه فيه الأكل كتاب فيجب عليه رد ما في الماكه لما ذكر من إمكان مراجعته الخ فتنبه له فانه يقع كثيراً اه (قوله لا المبالغة فيه) أي في الاستثناء (قوله ان الاستثناء كذلك) أي بالمبالغة قاله الكردي والمتبادران المشار إليه قوله لا قدر النقص الخ فايراجع (قوله ولا يلزمه ان يقدمه الخ) قال في شرح الروض وليس عليه أن يشتري له إلا بعد استغناؤه عن الشراء لنفسه فإن لم يستغن عنه قدم نفسه انتهى كردى (قوله وله السفر) عبارة المختص والنهاية وله أن يسافر بماله الصبي والمجنون وقت الامن والتسفير به مع ثقة ولو بلا ضرورة من نحو حريق أو نهب لأن المصلحة قد تقتضي ذلك لا في نحو بحر وإن غلبت السلامة لأنه مظنة عدمها اه قال عش قوله وإن غلبت الخ ظاهره ولو لم يمتن طريقاً وهو كذلك حيث لم تدع ضرورة إلى السفر به انتهى (قوله ان يقتض) أي وهو أمين موسراً إذا ما يأتي (قوله وهو الأولى) فهو بخير على خلاف قوله فيما بعده فإن تعذر أودعه والفرق لا نصح اه سم (قوله فان تعذر) أي الإقراض والأبداع (قوله وللقاضي) إلى قوله لا ما آخر لإجارتها في النهاية وإلى قوله نعم في المختص (قوله مطلقاً) أي عند الخوف وعدمه (قوله منه) أي من الولي (ماله) أي الصبي (قوله وعقاراً الخ) عطف على ما احتاجه (قوله بل لشراء عقاراً الخ) كما قاله المارودي وعمله عند الامن عليه من جور سلطان أو غيره وأخراب العقار ولم يجبه بقل خراج نهاية معنى (قوله لتوقع زيادة) أي أو تعاقرباً انتهى عش (قوله مأمراً) أي من لزوم الفسخ والانتفاخ بنفسه عند عدمه (قوله ويضمن ورق الخ) أي حيث جرت العادة بأنه يجني ويتنفع به انتهى عش (قوله لا ما آخر لإجارتها الخ) وقاله المختص وشرح الروض وخلافاً للنهاية وبه وافقه قسم عبارته قوله لإجارتها وعمارته الوجه الضمان فيهما لأنه لا يلزمه حفظ المال ودفع متلفاته كالوديعة اه وقال عش قوله ممر حتى خرب قضيته أنه لو لم يخرب لا تلزمه الأجرة التي فوئها بعدم الإيجار والظاهر أنه ليس بقيد كما يؤخذ من كلامه فيضمن وإن لم يخرب ومثل ذلك الناظر على الوقف اه (قوله فهو كترك تلفيح النخل الخ) وفيه سمي بعد نقل ما يوافقه عن شرح الروض مانعه وأقول بل الوجه الضمان فيهما أي في ترك الأجرة وترك العبارة بل ويترجى في ترك التلفيح مع إمكان انتهي عبارة عش ماله غلب على الظن فساده عند عدم التلفيح اتجه الضمان انتهى (قوله ان يضمن) فاعل ينبغي (قوله اليد) أي المتعدي (قوله لا يضمن من الثلاثي) ببناء الفاعل فالضمير للولي أو ببناء المفعول فالضمير للوصول و (قوله يترك سقيه) متعلق بضمن والضمير المحرور للوصول و (قوله الشجر) مفعول عند (قوله واعترض الخ) الاعتراض أوجه اه سم (قوله بانها) أي الأشجار (قوله له بل) إلى التنبيه في النهاية والمختص إلى قوله وفي سياق إلى قال (قوله بذلك الخ) أي وإن كان ما يبذله كثيراً بحيث يكون التفاوت بينه وبين ما يسترجه من الظالم قليلاً اه عش (قوله كما في الخ) معتمد اه عش (قوله أرض الخ) عبارة النهاية والمختص بياض أرض

بناسيا قوله ولا ينافي الخ إذ لا حاجة للاعتذار عن محبة الإيصام اختصاص في الولاية بالقاضي (قوله وهو الأولى) فهو بخير على خلاف قوله فيما بعده فإن تعذر أودعه والفرق لا نصح (قوله لإجارتها وعمارته) الوجه الضمان فيهما لأنه لا يلزمه حفظ المال ودفع متلفاته كالوديعة وعبارة شرح الروض قال الروياني لو ترك عمارة عقاره حتى خرب مع القدرة أنهم هو يضمن كترك علف الدابة أو لا كما في ترك التلفيح وجهان جاربان لم لو ترك لإيجاره مع القدرة وأوجه ما عدم الضمان فيهما وفارق ترك العلف بأن فيه إتلاف روح بخلاف ما هنا انتهى وأقول بل الوجه الضمان فيهما بل ويترجى في ترك التلفيح مع إمكان (قوله واعترض)

وعند في البحر ما لا يضمن بترك سقيه الشجر واعترض بأنها كالذواب ويرد بما تقر من الفرق بين ذي الروح وغيره وبستانه وله بل عليه كما هو ظاهر بذلك شيء من ماله لتخليص بقيته من ظالمه كالأقنية ابن الصلاح لإيجار أرض بستانه بما يفي بمنفعتها وقيمة الثمر

ثم يساقه على شجرة بسبب من ألف اليتيم والباقي للمساكين وسياق ما في المساقاة المأوردى ولا يترى ما يخاف فسادوه اركان مربحا
(تنبيه) اخذ الاسوى من منهم اركاب ماله البحر منع اركابه ايضا اركاب الحامل (١٨١) قال بل اولى لان حرمة النفس اكذب اليها ثم

والزوجة والفقير البالغ وغير
رضاهما وودوه بان
المدار في ماله على المصلحة
وهي منتفية في ذلك ولا
كذلك في الصور المذكورة
واذا جوزوا احضار المولى
للجهاد ولم يروا لخوف
قتله فكذلك هنا فان قلت
ذلك فيه تمرين على تحمل
الاخطار في العبادات وهذه
مصلحة ظاهرة بخلاف
ما هنا قلت ممنوع على اركابه
البحر فيه نظير ذلك كالتمرين
على اكتساب الاموال
وتحمل الاخطار في العبادة
ايضا في نحو الركوب للحج او
جهاد ويؤيد ذلك انهم لم
يشترطوا في تصرفه في دين
موليه بنحو قطع سلعة نظير
ما اشترطوه هنا (ويبنى
دوره) مثلا (بالطين) قلته
مؤنه مع الانتفاع بنقضه
(والآجر) وهو الطوب
المحرق لبقائه (لا اللبن)
وهو الطوب التي اقلته بقاءه
(والجص) وهو الجبس
لكثرة مؤنه مع عدم
الانتفاع بنقضه فالو هنا
بمعنى او التي في العزير فمتنع
اللبن مع طين او جص
وجص مع لبن وآجر هذا
ما عليه النص والجمهور
واختار آخرون عادة البلد
كيف كانت وهو الوجه
مدركا فاهم قوله دوره انه

بستانه باجرة والية بمقدار منفعة الارض وقيمة الثمر الخ اه قوله مروية الثمر اى وقت طلوعها
ويباع على ما جرت به العادة الغالبة فيه اه عش (قوله) ثم يساقه على شجرة (اى يساق الى المالك) ارجع على
شجر البستان اه كرى (قوله) ما يخاف فساد (عبارة النهاية ما يخاف فساد اه قال عس
ظاهره وان امكن بيعه عاجلا قبل خشيته فساد ويبنى خلافه حيث غلب على ظنه بيعه قبل ذلك بحسب
العادة قوله فلما خلف فلا ضمان لان له قبله صدر بناء على المصلحة الظاهرة وهو كاف اه وقوله ويبنى
الى قوله وعليه في السيد عمر ما يوافقه (قوله) واليه البهايم) اى التي لغير الصبي اه عس (قوله) وودوه (الخ)
اعتمده المغنى والنهاية ايضا عبارتهما قال الاسوى ولا يركب الصبي البحر وان غلبت سلامته كاله ولحق
غيره بانه انما حرم ذلك في ماله لما خاف غرض ولا يتبعه في حفظه وتنميته بخلافه هو فيجوز ان يركب البحر
اذا غلبت السلامة كما يجوز اركاب نفسه والفرق اظهر والصواب كما قال الاذرى عدم تحريم اركاب
البهايم والارقام الحامل عند غلبة السلامة خلافا للاسوى في الجميع اه (قوله) في ذلك (اى في اركاب ماله
البحر) (قوله) ولم يروا (اى لم ينظر الاصحاب) (قوله) ويؤيد ذلك (اى الفرق بين نفس الصبي وماله) (قوله) نظيره
(الخ) مفعول لم يشترطوا قول المتن (دوره) اى الصبي ومثله المجنون والسفيه نهاية ومعنى (قوله) مثلا (اى
ومساكنه) (قوله) قلته (الى قوله) ويظهر في النهاية ما يخفى (قوله) بنقضه (بضم النون) اى ما انتقض من البنيان
قول المتن (والآجر) هذا في البلاد التي يرب فيها وجود الحجارة فان كان في بلد توجد الحجارة فيه ففى اولى
من الآجر لانها اكثر بقاواقل مؤنة نهاية ومعنى (قوله) فالو (اى) تفريع على ما يفيد التعليل (قوله)
(هذا) اى ما ذكره من اشتراط كون البناء بالطين والآجر (قوله) ما عليه النص والجمهور) وهو المعتمد
اه نهاية (قوله) عادة البلد (الوجه جواز اتباعها عند المصلحة انتهى مر انتهى سم على حج ومثله على
منهج ويمكن حمل كلام الشارح مر على ما اذا لم تقتض المصلحة الجرى على عادة البلد فلا تنافي بين كلامه
هنا وما نقله عنه سم اه عس (قوله) وهو الوجه (الخ) عبارة المغنى واختار كثير من الاصحاب جواز البناء
على عادة البلد كيف كان واختاره الروايات واستحسنه الشاشي والقلب اليه اميل اه اقول ولوى به اسوة في
ذلك بل يكاد ان يقطع به في بلد لا يتيسر فيها غير اللبن او تكثر الماؤن في غير ولا يحتمل مال المولى لو لم يرض
باعتبار العادة لادى الى تلف المقار وتعطلة وهذا ما تاباه محاسن الشريعة وقواعد المذهب سيد
عمر (قوله) دوره (اى) التي تهدم بعض جدرانها اه عس (قوله) ليس كذلك (عبارة المغنى وليس مراد
وعبارة النهاية وكما يجوز بناء عقاره بجواز ابتداء بنائه له اه او يشتري له ارضا خالية من البناء ثم يحدده
فيها اه عس (قوله) لكن ان ساوى (الخ) الوجه جواز البناء اذا كانت المصلحة فيه وان لم يساومصر فاه
سم (قوله) والشراء (الخ) اى والحال ان الشراء (قوله) واشترط مساواة (الخ) اى فلا يشترط ذلك اه
عس عبارة البجيرمي فالحتمد انه ليس بشرط زبائى اه قول المتن (الاحاجة) وكبيع العقار اجبار ما يستحق
منفعة مدة طويلة على خلاف العادة في اجبار مثله والمراد ما يستحق منفعة ما وصلى له به او كان مستحقه
باجاره اما المحقوق عليه فيبنى الجوع فيه بشرط الوفاء اه عس (قوله) كخوف ظالم (الى قوله) ويظهر
في المغنى (الى قول المتن ظاهره في النهاية) الا قوله ويظهر الى المتن (قوله) او خرابه (اى) خوف خرابه (قوله)
او عمارة (الخ) عطف على الخوف (قوله) او لنفقه (قوله) وقوله الآتى ولو كان له الخ معطوفان على الحاجة وكان
الاولى حذف اللام عطف على الخوف (قوله) غيره (اى) غير المقار (قوله) او راي المصلحة (عطف على لم يجد
الاعتراض اوجه) (قوله) النص والجمهور) وهو المعتمد مر اه (قوله) عادة البلد (الوجه جواز
اتباعها عند المصلحة مر (قوله) لكن ان ساوى مصره) الوجه جواز البقاء اذا كانت المصلحة فيه وان لم

لا بد يتى بناء له وليس كذلك لكن ان ساوى مصره ولم يجد عقارا يبيع فان وجدوه الشراء احاطت تعين الشراء قال جمع واشترط مساواته
لمصره في غاية الندرة وهو في التحقيق منع البناء (ولا يبيع عقاره) لانه انفع واسلم بما عاده (الاحاجة) كخوف ظالم او خرابه او عمارة بقية
املا كوا ونفقه وليس له غيره ولم يجد مقر ضالوا راي المصلحة في عدم القرض او لكونه بغير بلدوه يحتاج لكثرة مؤنه فلن يتوجه له ليجاره

وقبض غلته ويظهر ضبط هذه الكثرة بان تستغرق اجرة العقار او قريبا منها بحيث لا يبقى منها الا ما وقع له عرفا (او غبطة) كنفق خراجه مع قلة ريعه ولا يشترى له مثل هذا اورغبة نحو جار (١٨٢) فيه باكثر من ثمن مثله وهو يحدد مثله باقل او خيرا منه بذلك الثمن وكخوف رجوع

أصله في هبة ولو بشئ المثل ودخول هذه في الغبطة ظاهر اذ هي لغة حسن الحال وافق القفال في صنعة يتم يستاصل خراجها ما له ان لوليه بيعه ولو بدرهم لانه المصلحة واخذ منه الاذرى ان له بيع كل ما خيف هلاكه بدون ثمن مثله للضرورة والحق بذلك ما لو غلب على ظنه غصبه ولو بق (ظاهرة) قيد زائد على أصله وبقية كتبها والذي فسرها به ماسر قال الامام وضابط تلك الزيادة ان لا يستبين بها العقلا بالنسبة لشرف العقار والحق به البندنجي الاواني المعدة للقتية من صفرو وغيره وبقية امواله لا بد فيها ايضاً من حاجة او غبطة لكن تكفي في حاجة يسيرة وريح قليل بل بحث في التوشيح جواز بيع مالا يعد للقتية ولم يحتاج اليه بدون ربح و حاجة اذ يبعه بقيمته مصالحة وبحث البالي ان مال التجارة كذلك قال بل لو رأى البيع باقل من راس المال ليشترى بالثمن ما هو مظنة الربح جاز نعم له صوغ حل لوليته وان نقصت قيمته وجزء منه وصنع ثياب وتقطيعها وكل ما رغب في نكاحها او بقائها أي بما تقتضيه المصلحة للاتفاق بها وبما لها سواء في ذلك

مقرضا (قوله) ويظهر ضبط هذه الكثرة (الخ) لا يفتي في هذا الضبط من المبالغة وقد يقال ان اعتبار الضبط المذكور انما هو ليصح جعله من قسم الحاجة حتى لو تيسر بيعه واستبدال عقار يملكه يكون مغله اكثر من مثل ذلك بعد اذن صرح وكان من قسم الغبطة الا في الحاجة ثم لا يظهر جمل هذان من مثل الحاجة وما ياتي من نقل الخراج مع قلة الربح من مثل الغبطة اه سيد عمر (قوله) لكثرة مؤنة عبارة المغنى والهامة الى مؤنة في من توجيه جميع الغلة في بيعه ويشترى بثمانه او بنى ببلد اليتم مثله اه قال عى اى مؤنة لها وقع بالذبة لما حصله من الغلة اه (قوله) بان يستغرق اى المؤنة (قوله) او قريبا (الخ) أى او تكون المؤنة قريبا من الاجرة (قوله) مع قلة ريعه اى غلته (قوله) او رغبة (الخ) عطف على نقل (الخ) (قوله) نحو جار (الخ) اى كشر بك (قوله) ولو بشئ المثل بل باقل كباقي اتفاق الاذرى (قوله) ان لوليه (الخ) بل القياس الوجوب لوجوب مراعاة المصلحة اه سم (قوله) لانه المصلحة ومثله ما عمت به البالي في مصر نمان ان ما خرب من الاوقاف لا يغير فتجوز اجارة ارضه ما يغيرها باجرة وان قامت الاجرة التي باخذها وطالت مدة الاجارة حيث لم يوجد من يستاجر بزيادة عليها ثم بعد ذلك على الناظر صرفه في صافرها او قرف عليها (الخ) (قوله) واخذ منه اى من الفتوى (قوله) والحق بذلك اى ما خيف هلاكه في جواز البيع بدون ثمن بل في وجوبه على مقتضى ما مر عن سم انفا (قول) والذي فسرها اى لمر الشبخان الغبطة به ماسر وهو قوله كنفق خراجه الخ اه كردى (قوله) وضابط الى قوله بل بحث في المغنى والى المتن في النهاية الا انها لم ترض بحث التوشيح (قوله) تلك الزيادة اى السابقة في تفسير الغبطة الظاهرة اه رشيدى اى قوله مر كبيعته بزيادة على ثمن مثله وهو يحدد مثله ببعده او خيرا منه بكه عبارة الكردى اى الزيادة المفهومة من قوله باكثر من ثمن مثله اه وعبارة سم عبارة كنز الاستاذ عتب قول المصنف او غبطة ظاهرة بان يرغب فيه باكثر من ثمن المثل بزيادة لا يستبين العقلاء الخ اه وما لهذه العبارات الثلاث واحد (قوله) والحق به (الخ) اى بالعقار في انها لا تتابع الا الحاجة او غبطة ظاهرة (قوله) من صفر اسم للنجاس اه عى وهو تفسير مراد والا فالصفر اسم نوع من النجاس يكون لو نه اصف (قوله) وبقية امواله اى ما عدا العقار واوى القنية ناهية بمعنى وفي سم قال في شرح المنهج اى ما عدا مال التجارة انتهى وقضية بخالفة بحث البالي الا اى (قوله) لا بد فيها (الخ) معتمد اه عشر (قوله) ايضا كالعقار والاوانى (قوله) حاجة يسيرة (الخ) اشترى ترتيب الف (قوله) وريح قليل لا تقع بخلافهما اى العقار والاوانى وهو اوجه مما بحثه في التوشيح من جواز الخ اه نهاية قال عى ش قوله في التوشيح لابن السبكي صاحب جمع الجوامع اه قول ما في التوشيح هو الاقرب (قوله) بل بحث (الخ) عبارة المغنى وينبغي كاقال ابن الملقن انه يجوز بيع اموال التجارة من غير تعقيد بشئ بل لو راي البيع الخ كاقاله بعض المتأخرين وعبارة القنية ببحث البالي جواز بيع مال التجارة بدون راس المال ليشترى الخ اه (قوله) وجزء منه عبارة النهاية وجزء الخ وبديل الواو (قوله) وصيغ (الخ) (قوله) وتقطيعها اى الثياب (قوله) وكل الخ اى فعل كل الخ عطف على صوغ حل (قوله) او بقائه اى بقاء النكاح اذا كانت متزوجة (قوله) سواء في ذلك اى في الصوغ وما عطف عليه (قوله) فيقع اى الشراء (قوله) فيه اى في الشراء (قوله) ويكون (الخ) عطف على تكون (قوله) احل اى او اخف شبهة (قوله) منه اى من الطعام المخلوط ويسن

يساو مصرفه (قوله) ان لوليه بيعه بل القياس الوجوب لوجوب مراعاة المصلحة (قوله) ان لا يستبين بها العقلاء عبارة كنز الاستاذ عتب قول المصنف او غبطة ظاهرة بان يرغب فيه باكثر من ثمن المثل بزيادة لا يستبين بها العقلاء الخ (قوله) وبقية امواله قال في شرح المنهج اى ما عدا مال التجارة اه وقضية

حيث فضل المولى قدر حقه وكذا خا ط اطاعة ايتام ان كانت المصلحة لكل منهم له (وله بيع ماله برض ونسبة المصلحة) كرجوع خوف من نهب (واذا اع نسبة) اشترط بسار المشتري ودلالته ومن لازم عدم ماطلة وزيادة على التقديرات بالنسبة وقصر الاجل عرفا (اشهد وجوبا على البيع وارهن) وجوبا ايضا (به) اى بالثمن رهنا و اياها لا تفتى عنه (١٨٣) ملاحة المشتري لانه قد يتلف احتياطا للمجور

فان ترك واحد مما ذكر بطل البيع الا اذا ترك الرهن والمشتري مو سر على مقاله الامام واقتضاه كلامهما وقال السبكي لاستثناء وضمن نعم ان باعه لمضطر لارهن معه جاز وكذا لو تحقق تلفه وانه لا يحفظ الا ببيعه من معين بادن ثمن قياسا على مضر عن القفل ولو باع مال ولده من نفسه نسبة لم يحتج لارتهان وبحت الا ذرعى تقييده بالملى مولا يحتاج اليه لما تقرر ان شرط البيع نسبة يسار المشتري وانما لم يجب الارتهان في اراض ماله اذا راي المولى تركه لتمكنه من المطالبة اى وقت شاء بخلافه هنا فانه قد يصعب ماله قبل الحلول والاولى على ما قاله الصيدلانى ان لا يرتن في البيع لنحو نهب اذا خشي على المروهن لانه قد يرفعه لحفى يضمته له واقتى بعضهم بانه يلزم المولى بعد الرشد استخلاص ديون المولى كماله القراض وان لم يكن ربح بل أولى لان العامل ما ذون له من المالك وهذا من جهة الشرع ويؤيده قول البلقنى في فتاويه على امين الحاكم

للسافر من خلط ازوا دهم وان تفاوتوا كلهم حيث كان فيهم أهلة الترع اه نهاية قول المتن (وله) اى للمولى مطلقا وصلا وغيره (قوله كرجع) نشر على ترتيب اللف عبارة المفتى والنهية كان يكون في الاول ربح وفي الثانى زيادة لثقة او خاف عليه من نهب او غارة اه (قوله اشترط) الى قوله ولا يحتاج اليه في النهاية والمغنى الا قوله الا اذا ترك الى ولو باع (قوله اشترط الخ) قضيته انه في الحال لا يشترط اليسار وكان وجهه انه لا يسلبه المبيع حتى يقبض الثمن اه سم (قوله يسار المشتري) هل يشترط اليسار عند العقد او يكفي عند حلول الاجل بأن كان له جهة ظاهرة على تامل ولعل الثانى اقرب اه سيد عمر (قوله ومن لازم الخ) انما يظهر ان كانت اى الماطلة كبيرة فليتأمل اه سيد عمر (قوله واياها) اى بالثمن (قوله ولا يغنى الخ) اى الارتهان وفي النهاية والمغنى ولا يجزى السكفيل عن الارتهان اه (قوله لانه) اى المروهن (قوله احتياطا) تعليل لاشترط ما تقدم (قوله بما ذكر) اى من شروط البيع نسبة له الا اذا ترك الخ اى فلا يطل البيع (قوله والمشتري الخ) جملة حاله (قوله على ما الخ) اى هذا الاستثناء مبنى على ما الخ (قوله واقتضاه) اى الاستثناء المذكور (قوله وقال السبكي لاستثناء) اى في بطل البيع بترك الرهن ولو كان المشتري مو سرا اعتمدته النهاية والمغنى ايضا (قوله وضمنه) اى المولى وهو مطلق على قوله بطل البيع (قوله وضمن) سكت عن انزاله اه سم اى والظاهر عدمه الا اذا اصر على نحوه (قوله نعم) الى قوله ولو باع اقره عش (قوله من معين) يظهر انه ليس بقيد (قوله على ماسر) اى في شرح او غبطة (قوله ولو باع الخ) ولا يبيع الوصى مال نحو الطفل لنفسه ولا مال نفسه ولا لا يقبض له وليه ولو باع او لا يعفو عن قصاص نعم له اى الاب العفو عن الارش في حق المجنون الفغير بخلاف الصبي كاسياني ان شاء الله تعالى في الجنبايات ولا يكاتب قيمه ولا يدبره ولا يعلق عتقه بصفة ولا يطلق زوجته ولو بعوض ولا يصرف ماله في المسا بقوله لا يشترى له الا من ثقه والا وجهه كما قاله ابن الرفعة مع شرا المجر ارى له للتجارة لغرر الهلاك له ان يزرعه كما قال ابن الصياغ غنما بمغنى قال ع ش قوله مر ولا يشترى له الا من ثقه اى خوفا من خروجه مستحقا ومعيبا اخفاه البائع وقد لا يتأتى التدارك بعد فلو خالف بطل او قوله مر لغرر الهلاك قضية هذه العلة جريان ذلك في الحيوان مطلقا وبه صرح في شرح الروض تفلان عن ابن الرفعة بغيره لا يظهر جواز شرا المجر اى الهلاك لغرر الهلاك اه (قوله لم يحتج لارتهان) الاختصار عليه يدل على الاحتياج للاشهاد اه سم (قوله بخلافه هنا) اى في البيع نسبة (قوله والاولى) الى قوله ولو يؤيده اقره عش (قوله ان لا يرتن الخ) خبر والاولى (قوله استخلاص ديون المولى) اى الحادثة في ولايته كما يفيد ما بعده (قوله على امين الحاكم) خبر مقدم لقوله مطالبة من الخ (قوله المولى) نائب فاعل يطالب (قوله فان سمي الخ) هذه الجملة الشرطية جواب فان تاف الخ (قوله المولى) مفعول سمي المستند الى ضمير المولى (قوله فهو في ذمته) اى فالثمن في ذمة المولى (قوله فعلى المولى) هل المراد انه يتقلب للمولى وظاهره لا فله بل يرجع على المولى اه سم اقول قضية ما تقدم في شرح غبطة ظاهرة من قبول قول القيم في شرا الجاهل لمولى قبول قوله هنا ورجوعه على مولى فغير اجمع (قوله ولو عام له فاسد الخ) اى لو عقد المولى لمولى عقد فاسد او فوجت بسبب هذا العقد اجرة مثل للبعو ودعليه اه كرى (قوله لانه) الى الماتنى في النهاية

مخافة بحث البالى الاقنى (قول المصنف نسبة) قضيته انه في الحال لا يشترط اليسار وكان وجهه انه لا يسلبه المبيع حتى يقبض الثمن (قوله وضمن) سكت عن انزاله (قوله لم يحتج لارتهان) الاختصار على الاحتياج للاشهاد (قوله فعلى المولى) هل المراد انه يتقلب للمولى وظاهره لا فله بل يرجع على المولى (قوله حرم الاخذ) هو كذلك وما في بعض العبارات مما لا يفيد ذلك او يوم خلاه لا بد

مطالبة من اشترى بالثمن ويطالب المولى بثمان ما اشتراه لمولى فان تاف مال اولى فان سمي المولى في العقد فهو في ذمته والا فعلى المولى الا نائب الحاكم على ما جزم به بعضهم ولو عامل له فاسدا فوجبت اجرة مثل لومت المولى لتقصيره (وياخذ له بالشفعة او يترك بحسب المصلحة) لانه ما مور بفعلها فان تعينت في الاخذ او الترك وجب قطعا وان استوت فيهما حرم الاخذ

وانما اختلفوا في وجوب شرهما راي يباع فيه غبطة لان الاحمال هنا بعدت وتبنا لثبوتها بخلافه ثم لانه محض اكتساب وما فعله منهما لمصلحة لابتضه المولى اذا رشد لكن على غير الاصل ثبوتها (وزكى ماله) وريته فور وجوبه بان كان مذهبه ذلك وافق مذهب المولى ام لا لانه قائم مقامه فان لم يكن ذلك مذهبه فلا احتياط كافيه في التقاليد ان يحسب زكاته حتى يبلغ فيخبر بها او يرفع الامر لقاض يرى وجوبها فيلزمه بها حتى لا يرفع بعد لحنفى يفرمه اياها وظاهر كلامهم انه لا يرفع لحنفى في الحالة الاولى وهي ما اذاراى الوجوب وهو بعيد لما فيه من الخطر عليه فالتى يظهر انه فيها غير بين الاخراج وان كان فيه خطر التضمين وبين الرفع لمن يلزمه به او بعدهم ويخرج عنه ايضا اجرة تعليمه وتاديبه كما مر ائلا الصلاة وما لزمه من الاموال بنحو كفارة ويؤدى اوش جنايته وان لم يطلب وافق بعضهم بان للمولى الصلح على بعض دين المولى اذا تعين ذلك طريقا لتخليص ذلك البعض كان له بل يلزمه دفع بعض ماله لسلامة باقيه

١ قوله ان لا يقال كذا يحط الشيخ رحمه الله ولعل القلم سها بلا والله اعلم اه مصححه

وكذا في المتن الا قوله قطعا وقوله وانما الى وما فعله (قوله وانما اختلفوا الخ) أى وهم قطعا في الشفعة بوجوب الاخذ اذا تعينت فيها المصاحبة (قوله لان الاحمال هنا) أى في الشفعة (قوله ثم) أى في الشرأ (قوله متنها) أى من الاخذ وانك (قوله لا يبتضه المولى الخ) فان ترك المولى الاخذ بالشفعة مع وجود النقطه فيه ثم كل المحجور عليه كان له الاخذ لان ترك المولى حيث لم يدخل تحت ولايته فلا يفتى الاخذ بتركه ولو اخذ المولى مع الغلبة ثم قل المحجور واراد لرد يمكن منه والقول قوله لى المحجور يمينه فان المولى ترك الاخذ مع الغلبة فيلزم المولى البيئة بالابا وجدافاته بعد قبيحته اه مخفى زاد النهاية ولو كانت الشفعة للمولى بان باع لاجنى شقة المحجور وهوى المولى شره فيه فليس له الاخذها الا بآؤن - احتفى في البيع لوجوع المبيع اليه بالئن الذى باع به املوا شترى له شقة صاهوى المولى شره فيه له الاخذ اذا لتهمة وظاهر ان الكلام في غير الاب والجد اماهما فلمما الاخذ مطلقا اه (قوله ثبوتها) أى المصاحبة أى اثباتها بالبيئة قول المتن (وزكى ماله) أى الصبي ومثله المجنون والسفيه نيا بقومعى (قوله مذهبه ذلك) أى مذهب المولى وجوب الزكاة (قوله مذهب المولى) كيف يصور في الصبي ان يكون له مذهب فليتامل الا ان يقال بالبر رايح التقليد وان لم يصح الاسلام واحسن منه ان يقال غلبة غير الصبي من بالغ سقيها لم يثبت له رشد وفيمن جن فان الظاهر ان الجنون لا يبطل التقليد وقول اشارح الآتى حتى يباغ يشعر بان لاصى مذهبها اه سيدعمرو لا يبعد ان لا يقال ان مذهب الصبي مذهب والده بالبنية كاملا به (قوله لانه الخ) تعاميل للحن (قوله فلا احتياط الخ) يفهم جواز الاخراج وله اذا كان اى الوجوب مذهب المولى اه سم وهو بعيد لانه اذا لم يكن مذهبه أى المولى الوجوب فاجبه الاحتياط فليتامل اه سيد عمر عبارة عن شقة قضية التعبير بالاحتياط جواز الاخراج حاله فيه نظاقته كيف يضع ماله فيها لا يرى اى ذلى وجوبه عليه اى على المولى فاعلم اراد بالاحتياط وجوب ذلك حفظا لمال المولى عليه اه اقول ويناقض المراد المذكور قول اشارح او يرفع الخ وله الاول في التخلص عن الاعتراض صرف عبارة الشارح عن ظاهر ما يجعل المذهب في قوله مذهبه للورى وفرض ان مذهب المولى الوجوب بران كان الاحتياط المذكور دلى هذا الجمل والفرض قد يتنافى فاد اول كلامه على ما قدمناه ان ضمير مذهب الاول للمولى ولو جعل هو كضمير مذهب الثانى للمولى كما جرى عليه السيد عمر فلا اشكال اهلا وامن كان يبنى للشارح حينئذ ان يقول وافق مذهب المولى الخ بخلاف المامك وبه التعاميل بقوله لانه قديم الخ ويحتمل ان المام من الكنية (قوله او يرفع الخ) عطف على بحسب (قوله لقاض يرى الخ) كالشارح (قوله فيلزمه) اى يلزم القاضى المولى بالاخراج (قوله حتى لا يرفع بعد) اى لا يرفع الصبي بعد البلوغ (قوله انه لا يرفع الخ) اى لا يجوز له الرفع (قوله اذا راي اى المولى (قوله لافيه من الخطر) اى فى الاخراج من خطر التضمين بالرفع بعد البلوغ لحنفى (قوله فيها) اى فى الحالة الاولى (غير الخ) عبارة البجير مى والاولى للمولى مطلقا اى سواء كان شاعيا بين او ادعها شاعيا فقط رفع الامر لحاكم يلزمه بالاخراج او عدمه حتى لا يطالبه المولى عليه بعد كاله واذ لم يخرجها اخبر بها بعد كاله فلو اى (قوله وما لزمه) عطف على اجرة الخ (قوله وان لم يطلب) اى الارش منه ولا ينافيه ما مر في المفسر من ان الدين الحال لا يجب وقودا لبدء الطالب مع الارش دين لا لذلك ثبت بالاختيار فتوقف وجوب ادائه على طلبه بخلاف ما هنا بيه معنى قال عس قوله لا نذلك ثبت بالاختيار الخ وخذ من هذا ان من اتفقا مالا لغيره او تعدى باستعماله وجب عليه دفع بدل ما اتفقا به اجرة وما استعمله ونحو ذلك وان لم يطلبه صاحبه اه (قوله وافق بعضهم بان للمولى الصلح الخ) وخذ منه بعد التامل ان المراد جواز اقدم المولى على ذلك للتصريح بالصلح المذكور في نفس الامر فانها مسكوت عنها وحينئذ فلا فرق بين الاقرار وعدمه ولا يرد قول الشارح وفيه نظر الخ وان بقيه ماله باقى بدمه للمدين باطنا بل وظاهر اذا زال المانع وتيسر

من تأويله (قوله وانما اختلفوا) أى وقطعوا هنا أى في الشفعة بوجوب الاخذ اذا كان غبطة (قوله هنا) اى في الشفعة (قوله فلا احتياط) يفهم جواز الاخراج ولعله اذا كان مذهب المولى (قول المصنف

وقيه نظرا لإلزامه بالصالح من الأقرار اللهم إلا أن يفرض خضوع ضبايع البهض ولوم الأقرار بتعين الصالح لنخلصه الباقى (وبتوقف عليه وعلى موته) أى بموتهم نفقة وكسوة وخدمة وغيرهما لا بد منه (بالمعروف) بما يبايق يساره وإصداره قال شارح ويرجع في صفة ما يورثه إلى ملبوس أياه أه وفيه نظر لما تقرر أن الظاهر لما يلقى يساره وتديكونه وسر الوابوه (١٨٥) معسرا وعكسه وقد يكون أبوه بزرى

بنفسه فلا يكلف الولد ذلك (فإن ادعى الولد بعد بلوغه) أو أفاقته أو رشده أو بعد زوال تنذيره (على الأب والجدة بيعا) مثلا لعقار أو غيره أو أخذ شفعة أو تركها (بلا مصلحة) ولا يئنه كإباصله وحذله لظهوره (صدقا باليمين) لانها لا يئتمان لوفور شفقتها (وإن ادعاء على الوصى والأمين صدق هو يمينه) لانها قد يئتمان ومن ثم لو كانت الأم وصية كانت كالأولاد هنا وفيما يأتى وكذا أبأوها والمشتري من الولي كمو وظاهر المتن أن القاضى ليس كمن ذكره وكذلك كما اعتمده السبكي فقال بعد تردد له الحق أن قوله مقبول بلا يمينين في أن تصرفه للمصلحة وإن كان معزولا لأنه نائب الشرع عند تصرفه وسيعلم مما يأتى في الوديعة أن محله في قاض ثقة أمين وإلا كان كالوصى ويأتى آخر الوصايا أن الأوجه أن الثقة مثل الأصل وإلا فكالوصى ويحث الزور كنى كالبقيت قبول قول نحو الوصى في أن ما يباع به ثمن المثل لانه من صفات البيع فاذا

استيفاء الحق منه كافى المسئلة المظهر بها هو دفع بعض ماله لسلامة باقيه فانه يجوز للولى الإقدام عليه لانه عند صحيح يملك به الاخذ بل هو ضامن له مطلقا على ما تقرر والله اعلم اه سيد عمر وهذا فهم دقيق لا معدل عنه (قوله) إذ لا بد فى صحة الصالح من الأقرار (فتى أقر المدين للاجاعة الى الصالح على البهض بل الانتظار الى كمال المحجور أو لى لا مكان اخذ جميع دينه بحيث أنه كرى (قوله) وتعين الخ) بالنصب بأن المضمرة عطفها على خضبة الخ (قوله) ضبايع البهض (أهل حق المقام هنا ضبايع الكل وقوله) لا فى تخلص الباقى لتخلص البهض (قوله) أى بموتهم (أى قوله) قال فى النهاية والمغنى (علا بد منه الخ) أى باعتبار ما جرت به العادة لئلا وإن زاد على الحاجة فلو تعدد من نوع أو أنواع ومنه ما يقع من التوسعة في شهر رمضان والاعیاد ونحوها من مطعم وملبس اه عشر (قوله) بما يبايق الخ) فان قصر ائتم أو اسرف ضمن وا ئتم نهاية ومعنى (قوله) قال شارح يرجع فى صفة) يجوز أن يكون مراد الشارح المشار اليه بالصفة المحيطة لا الأرتفاع الحسن فليس ولد الفقيه ما يناسبه وكذا ولد الجندى وإن اختلفت دراهمة المناينة باليار أو الاعمار من حيث النفاسة وتصددها وحمله على هذا أولى من استشكله المؤدى الى تضعيفه اه سيد عمر قول المتن (فإن ادعى الخ) الظاهر أن الواو هنا أولى لأن هذا التفصيل لا يعلم ما قدمه اه عشر أى أن ادعى الصبي بعد بلوغه ورشده أو المحجور بعد إفاقته ورشده أو المبذر بعد زوال تنذيره (قوله) واخذ الخ) عطف على بيعا (قوله) ولا يئنه الخ) فلو أقام من لم يقبل قوله من الولي والمحجور عليه يئنه بما ادعاه حمله أو لوبعد الحلف كافى المحرور نهاية ومعنى (قوله) لانها لا يئتمان (أى قوله) وظاهر المتن فى النهاية والمغنى قول المتن (على الوصى والأمين) ومثلها المقاضى اه سم عبارة النهاية والدعوى على القاضى ولو قبل عز له كالدعوى على الوصى والأمين كما اتضاه كلام التنبيه واختاره الشيخ تاج الدين الفزارى وهو المعتمد خلافا للسبكي اه قال عشر وهو المعتمد عبارة سم على منتهج والمعتقد قبوله يمينه إن كان باقيا على ولايته لأن كان معزولا مهر انتهى وقوله خلافا للسبكي أى حيث قال أخيرا يقبل قوله بلا تخليف ولو بعد عز له اه قول المتن (والأمين) أى منصوب القاضى نهاية ومعنى قول المتن (صدق هو يمينه) ومحل عدم قبول قول الوصى والأمين فى غير أموال التجارة أما فيما فإظهار كمال الزور كنى قبول قولها العمر الأشهاد عليها فيها نهاية ومعنى قال عشر قوله لعسر الأشهاد الخ قال سم على منتهج ومال مر الى التفصيل بين ما عسر الأشهاد عليه كان جلسا فى حانوت لبيعها شيئا فشيئا قبل قولها من غير أشهاد لعسره وبين أن لعسر كالواراد بيع مقدار كبير جملة بثمن فلا بد من الأشهاد انتهى (قوله) ومن ثم (أى ومن أجل أن المدار على التهمة عدما ووجودا) (قوله) كالأولاد (أى الأب والجد (قوله) أبأوها) أى وامها نية عبارة النهاية وكذا من فى معناها كابأها (قوله) والمشتري الخ) عبارة الغنى والنهاية ودعواه على المشتري من الولي كدعواه على الولي فيقبل قوله أى المولى عليه أن يشتريه من غير الأب والجد لا لأن اشتريه منهما اه وعبارة الجبرمى ومثل المشتري من الولي المشتري منه وهكذا من كل من وضع يده كفى الحامى اه وظاهر المتن أن القاضى الخ) ويحتمل أن مراد المصنف بالأمين ما يشمل القاضى فحكمه حكم أميته كما اعتمده النهاية وسم وفاقا لتاج (وهو ما اعتمده السبكي فقال بعد تردد الخ) وهذا هو الظاهر اه معنى (قوله) ان عمله) أى عمل ما قاله السبكي آخر من قبول قول القاضى بلا يمين ولو بعد عز له (قوله) مثل الأصل) أى فيصدق يمينه (قوله) وإلا كان كالوصى) أى وإن لم يكن القاضى ثقة فيصدق المولى يمينه (قوله) فاذا ثبت) أى بالبنية (انه) أى البائع (جائز البيع) أى يكون نحو وصى (قوله) قبل قوله الخ) أى يمينه (قوله) فاحتماج) أى نحو الوصى (لثبوتها) أى ثبوت المصلحة بالبنية ومن

على الوصى والأمين) ومثلها القاضى مطلقا

(٢٤ - شروانى وابن قاسم - خامس) ثبت أنه جائز البيع قبل قوله فى صفته لانه مدعى الصحة وأما المصلحة فهى السبب المسوغ للبيع فاحتماج لثبوتها كما يحتاج الوكيل لثبوت الكالفة وقول البغوى لوقال الموكل باع بغين فاحش صدق ردوه بأنه معنى على رايه أن القول قول مدعى الفساد والأصح تصديق الوكيل لان موكله يدعى خيائته والأصل عدم ما مع كونه ناطق بالاذن له فيه

(فروع) ليس للولي أخذ شيء من مال وله إن كان غنياً مطلقاً فإن كان فقيراً وانقطع بسببه عن كسبه أخذ قدر نفقته عند الرافعي ورجح المصنف أنه يأخذ الأقل منها ومن أجرة مثله (١٨٦) وإذا أيسر لم يلزمه بدل ما أخذ قال الاسنوي هذا في وصي أو أمين أمأب أو جد

عن النهاية والمغني استثناء أموال التجارة (قوله ليس للولي) إلى قوله واغترض في النهاية والمغني إلا قوله أخذ إلى يأخذ الأقل (قوله مطلقاً) أي انقطع بسبب مال وله عن الكسب ولا (قوله قدر نفقته) أي وثقته نها بقومغني وفيه عن العباب مثله (قوله ورجح المصنف) اعتمد النهاية والمغني ابتداء (قوله ان يأخذ الخ) أي من غير مراجعة الحاكم مغني ونهاية (قوله وإذا أيسر) أي الولي (قوله هذا في وصي الخ) هل هذا على إطلاقه أي وإن لم يكن نائباً قدرين على الكسب أو مقيد بامره من الانقطاع بسبب الاشتغال بمال المولى عن الكسب والظاهر الأول كما مر عن القليوبي (قوله أمأب أو جد) أي أو أم إذا كانت وصية وأما الحاكم فليس لذلك لعدم اختصاص ولايته بالحجور عليه وإن أضجر الأب وإن علاه الرفع إلى القاضي لينصب قبا باجرة من مال مجور وله أن ينصب غيره بها بنفسه نهاية ومغني (قوله الصحيح) أي المقدّر على الكسب (قوله واغترض) أي التعميم (قوله بأنه) أي الأصل (قوله ما يكفي) ما موصو له أو موصوفة أو سم أي مقدار لا يكفي أي وإن اكتسب ما يكفي فلا يأخذ شيئاً (قوله فغاية الأصل) أي من الأب والجد والأولام بشرطها (قوله البض الخ) بدل من قوله كفايته (قوله أي مثلاً) يدخل من جمع الحلاص مدين معسر أو مظلوم مصادره وهو حسن متين حثاوت رغيباً في هذه المكرمة اه سيد عمر اقول وكذا يدخل من جمع النجوى بناء مسجد (قوله كذا قبل) لعل قائله بناءه على صحيح الرافعي اه سيد عمر (قوله ان لا يورث) أي النفقة واجرة المثل (قوله وللأب الخ) هل مثلها الأم الوصية (قوله فلا يقابل باجرة) قضيتها أنه لو استخدمه فيها يقابل باجرة لزمته وإن لم يكرمه لكنه ولايته عليه إذا قضى بائناً فاعليه جعل النفقة في قالة لا لاجرة إلا لزمه لزمته برئت ذمته لا محل وجوب نفقته عليه إذ لم يكن له مال أو كسب ينفق عليه منه وهذا وجوب الاجرة له صار له مال وبنين أي محل تلك القضية ما لم يرد تر بيته وتدر به على الأمولية تاداه بعد البلوغ أخذه من قوله ولخدمته الخ أما لاخوة إذا وقع منهم استخدام ليهضهم وجبت الاجرة عليهم لصغارهم من استخدامهم وهم لا تسقط عنهم بالاتفاق عليهم لانهم ليس لهم ولا لاية التملك ولو اختلفا في استخدام وعدمه صدق منكره لأن الأصل عدمه وطريق من اراد الخلاص من ذلك ان يرفع الأمر إلى الحاكم ويستاجر إخوته الصغار باجرة معينة ويتأذنه في صرف الاجرة عليهم فبما بذلك ومثل ذلك في عدم برادة الاخ مثلاً ما لو كان لاخوته جامعية مثلاً واخذوا يتحصل منها صرفه عليهم فلا يبرأ من ذلك وطريقه الرفع إلى الحاكم إلى آخر ما تقدم اه عرش (قوله وإعارته) عطف على استخدام الخ (قوله لذلك) أي لما لا يقابل باجرة (قوله والولي لإيجاره الخ) ظاهره بل صريحه ان له ذلك عدم تقديرها بمقدار معلوم وإلا فالواجرة بمقدار معلوم فهي مسألة متصولة لا بد منها اه سيد عمر (قوله لكون نفقته أكثر) ينبغي أو مثله لكن تنو فر عليه من التبيين من طعن ونحوه بل وقل منها إذا تعينت بأن لم يجد رغباً فيه غير باذلها فإن إيجارها هو إن قلت أولى من تركه ولا ينبغي أن يقاس هذا ببيع ماله بدون ثمن المثل لأن المال لا يفوت بخلاف المنافع فإنها تفوت بلاءه مقابل ومن ثم لو خيف على المال الفوات بيع ولو باقل من ثمن المثل كما تقدم فلو قال الشارح ككون نفقته الخ لكان حسناً اه سيد عمر (قوله لانه ليس الخ) أي ابن البنت (قوله في غير الجد الام) يشمل الأب والجد والأب اه سم ومرعش طريق برادة لزمه فراجع (قوله غائب) لعله ليس بقيد كفايته التعديل الاتي (قوله حتى الحاكم) أي والأم الوصية اخذ من التعديل السابق (قوله بان الأب الخ) سكت عن غير الأب وقضية تعليل الباقي الاتي أنه مثله اه سم (قوله فإت الخ) أي مات الأب ونقص من مال الابن شيء ولم يعلمه أنه أنفق عليه أو أنفقه فصار

فيأخذ قدر كفايته اتفاقاً سواء الصحيح وغيره واعترض بأنه إن كان مكسباً لا يجب نفقته ويرد بان المعتداته لا يكلف الكسب فإن فرض أنه اكتسب مالا يكفي لزم فرعه تمام كفايته وحينئذ فغاية الأصل هنا أنه اكتسب دون كفايته فيلزم الولد تمامها فاتجه ان له اخذ كفايته البعض في مقابلة عمله والبعض لقرابته وقبره بولي اليتيم فيذكر من جمع ماله لك أسر أي مثلاً أنه إن كان فقيراً الاكل منه كذا قيل والوجه ان يقال فله اقل الأمرين وللأب والجد استخدام مجوره فيما لا يقابل باجرة ولا يضربه على ذلك على الاوجه خلافاً لجزم بان له ضربه عليه وإعارته لذلك ولخدمته من يعلم منه ما ينفعه ديناً وديناً أو قبل باجرة كما يعلم بما ياتي أول العارية ويحث أن علم رضا الولي كاذنه وإن للولي لإيجاره بنفقته وهو محتمل أن علم ان له فيها مصلحة لكون نفقته أكثر من أجرته عادة وافتي المصنف بأنه لو استخدم ابن بنته لزمه أجرته إلى بلوغه ورشده وإن لم يكرمه لانه ليس من أهل التبرع بمنافسه

المقابلة بالعوض ومن ثم لم يجب أجره الرشيد إلا ان كره ويجرى هذا في غير الجد الأم قال الجلال البلقيني ولو ضامنا كان للصبي مال غائب فانفق وليه عليه من مال نفسه بنية الرجوع إذا حضر ماله رجع ان كان أباً أو جداً لانه يتولى الطرفين بخلاف غيرهما أي حتى الحاكم بل باذن من ينفق ثم يوفيه وأفتى القاضي بأن الأب لو حفظ مال الابن سنين فمات واشتبه على الحاكم أنه أنفق على الطفل

من ماله او مال نفسه حل على انه من مال العاقل احتياطاً لئلا يضر باقي الورثة اهـ وبالله التوقيف والقاضي عليه ما كان له تحت يده ووافق جمع فبين ثبت له على ابيه دين فادعى انفاقه عليه بانه يصدق هو وورثته بالدين والبقية بجواز الشرب على وجه لا يحتفل به من نحو دين ونهر لقاصر فيه شركة واقتطعت سنابل من (١٨٧) زرع له لا كسرة له ساقطة وخافه الزر كشي في

الثانية اى لانها كالثالثة
القائل هو بامتناعها
وخرج بما يقيد به شرب بضر
نحو زرع قيمته وافق
القاضي فلما لو اشترى
ضبعة من قم يتم وسله
الثمن فبكل المولى وانكر
كون ذلك القم ولياله
واسترد الضعية ثم اشترى
منه بانه لا يرجع بالثمن على
البائع لانه صدقة على الولاية
كالمواشترى من وكيل ودفع
له الثمن فانكر الموكل الوكالة
واخذ المبيع فاشتره منه
لا يرجع على الوكيل
بالثمن لانه صدقة على
الوكالة واستشكه للغزى
بانه يخالف لقولهم اذا
اشترى شيئاً وصدق البائع
على ما له ثم استحق رجوع
عليه بالثمن لانه انما صدقة
بناء على ظاهر الحال فكذا
هنا واجاب شيخنا بان البائع
في تلك مقصر ببيعه ما هو
مستحق اهـ وفيه نظر فان
الملاحظ انما هو التصديق
على الملك وهو موجود
في الكل فكما عذر في هذه
باستناد تصديقه الى الظاهر
فكذا في تينك على ان القيم
والوكيل مقصران ايضا

ضامنا اهـ كرى (قوله من ماله) اى العاقل (قوله احتياطاً) اى لانه لو حل على انه انفق من مال نفسه
تبرعاً صار الناقص من مال الابن مضعوا على الاب فيضرب غير الابن من الورثة (قوله فذلك الخ) اى التضمن
(قوله حيث الخ) خبر فذلك والجملة جواب اذا والجملة شرطية خبر والاين (قوله ما يقطع الخ) اى
واحتيال الانفاق من مال الولد هذا الذى هو الظاهر مسقطاً لاق (قوله لئلا الخ) اى للابن صاحب المال
(قوله انفاقه) اى بذل الدين (قوله بانه يصدق هو الخ) اى الاب (قوله والبقية) اى وافق البقية (قوله)
لا يحتفل به) اى لا يبالى به لانه لثمنه (قوله لقاصر) اى محجور والجار متعلق لشركة (قوله فيه) اى في
نحو العين والهر خبره مقدم له (قوله واقتطعت الخ) عطف على الشرب (قوله لا كسرة) اى للقاصر عطف على
سنابل الخ (قوله في الثانية) وهى لقط السنابل (قوله بما يقيد به) وهو قوله على وجه لا يحتفل به (قوله ثم
اشترى اياه منه) اى الضعية من المولى (قوله على البائع) اى القيم (قوله لانه صدقة) اى بالشرائه وقوله
واستشكه اى كلام المنقيس والمنقيس عليه (قوله في ملك) اى في صورة بيع المالك لظاهر (قوله في تينك)
في صورتي بيع القيم والوكيل (قوله قبيل الوديعه) ظرف جزمت

(باب الصالح)

قول المتن (باب الصالح) لو تبرع بكتاب كان او صلح لانه لا يدرج تحت ماله وبذلك روئنا فقال الصالح
جاء تزوجاً زوة وهو رخصة على المعتمد لان الرخصة هى الحكم المتغير اليه السهل لئلا يرد مع قيام الاسباب للحكم
الاصلى ولا يشترط لتسليمها رخصة التغير بالفعل بل وروى الحكم على خلاف مائة قضية بالاصول العامة كاف
في كونه رخصة كما يعلم ذلك من متن جمع الجوامع وشرحه اهـ (قوله والبراحم) اى قوله وقضية
قوله في النهاية وكذا في المعنى الاول ولوعنه (قوله لغة) اى وعرفا له عميرة (قوله وشرط الخ) اى فهو من
نقل اسم المسبب الى سببه على خلاف الغالب من النقل من الاعم الى الاخص (قوله يحصل ذلك) من
التحصيل اى يحصل به طمع النزاع (قوله احل حراماً) كاهلح على نحو المحرم (قوله او حرم حلالاً) كان
يضالح زوجته على ان لا يطلقا فان قيل الصالح يحرم الحلال ويحلل الحرام بل الامر على ما كان عليه من الحل
والحرمة فاجيب بان الصالح هو المحرم والى الانقضاء على ذلك في الظاهر لو صححناه بجبر من (قوله وخصوصاً)
اى المسلمون بالذكر في الحديث (قوله لا يقيدهم) اى الى الاحكام غالباً بانها ومعنى (قوله او بين الامام)
اى حقيقة او حكمياً بان وقع من نائبه وعبر النهاية والمعنى هنا وفي قوله او بين الخ بالو هو وانسب بقولهم
انواع وعقد الاول باب الهدنة والثاني باب البغاة والثالث باب القسم والنشوز (قوله او دين) بفتح الدال
سواء كان بسبب معاملة او لا فهو من عطف العام على الخاص عبارة عن النهاية والمعنى وصلح المعاملة وهو
مقصود الباب اهـ (قوله وهو) اى صلح المعاملة (قوله وسجية اخرى) عبر بها دون البينة لتشمل الشاهد والعين
وعلم القاضي ع وشو البين المردودة بجبر من قول المتن (على دين) يجوز ان يريد بها مقابل المنفعة بدليل مقابلتها

وقضية تعليل الباقي الآتى انه مثله

(باب الصلح)

(قول المصنف على عين) يجوز ان يريد بها مقابل المنفعة بدليل مقابلتها او حينئذ قوله فهو بيع يجوز ان

بيعه ما قبل ثبوت ولا يتهما ومن ثم جزم بتخلاف كلام القاضي قبل الوديعه (باب الصلح والزامه على المحرق المشتركة) هو اذ قطع
النزاع شرعاً عقد مخصوص يحصل ذلك واصله قبل الاجماع قوله تعالى والصلح خير والخبر الصحيح الصلح جائز بين المسلمين الا صلحاً حراماً
او حرم حلالاً وخصوصاً الانقياد وهو (انواع صلح بين المسلمين والمشركون او بين الامام والبغاة او بين الزوجين وصالح في
معارضة او دين وهو المقصود هنا لفظه يتعدى غالباً للمتروك بمن وعن ولما هو ذبلي والبا هو (وقد بان احد هما مجرى بين المتداعين
وهو نوعان احدهما على اقرار) او حجة اخرى (فان جرى على عين غير) العين (المدعاة) كان ادعى عليه بدافع له فاقبلها ثم صالحه عنها يشوب معين

(فهو بيع) للمدعاة المدعى افرجه (بأنظر المصالح ثبت فيه احكامه) اى البيع لان حده صادق عليه (كالشفعة والرد بالعيب) وخيارى المجلس والشرط (ومنع تصرفه) فى المصالح (١٨٨) عليه وعنه (قبل قبضه واشترط التقاض ان اتفقا) اى المصالح به والمصالح عليه (فعله

بها وحيتذ فقوله فهو بيع يجوز ان يريد به المعنى الشامل للمدعى وحيتذ بدخل فى قوله احكامه احكام السلم ولا يضر الاجمال فى الاحكام لان تفصيلها ورد احكام كل من القسمين اليه موكل الى ما علم من ابواب البيع وعلى هذا فلا يرد عليه مسألة الدين لدخولها فى كلامه اعم وباقى فى الشرح جواب آخر قول المتن فهو بيع (الخ) ويسمى صاحب المعاوضة نهاية ومعنى (قوله فى المصالح عليه وعنه) كان الاول بالنسبة للمدعى والثانى بالنسبة للمدعى عليه وكان ضمير تصرفه المذكور من المتداعيين اه سم قول المتن (قبل قبضه) وقبض المصالح عنه اذا كان بيد المدعى عليه بمعنى الزمن كما تقدم بيانه اه سم اى بعد الاذن فى القبض (قوله والقطع وقوله السلامة) عطف على التساوى (قوله وجريان التحالف) عطف على اشتراط الخ فى الشرح او على الشفعة فى المتن (قوله عكسه) اى ليس سلبا بل بيع اه كرى (قوله لان الاول محمول الخ) كان وجهه ان الاصل فيما وصف بصفة السلم حيث امكن حمله على السلم انه سلم والا فمكان يمكن كون هذا الاول بيعا اه سم (قوله غير نقد) ظاهره وان كانت العين نقدا اه سم اتول اخذنا من قول الشارح الآتى كالعين المدعاة ان العين المدعاة هنا نقد (قوله غير نقد) ينبغى ان نقدا وكانت العين المدعاة غير نقدا اه سم اى كايغمره قول الشارح لجواز بيع الخ (فلا ترد عليه الخ) عبارة التبايه اما اذا صالحه على دين فان كان ذهبيا او فضة فهو بيع ايضا وعبد او ثوب او مثله او صوابه السلم فهو سلم وسكت الشيخان عن ذلك اى الدين لظهوره قال الشارح جوابا عما عترض به على المصنف بان كان من حقهما نقول فان جرى على غير العين المدعاة يشمل ما لو كان على عين او دين وجه الرأيه لو قال ذلك لم يحسن اطلاق كونه بيعا بل فى المفهوم تفصيل ومعنى قول الشارح فهو سلم اى حقيقة ان كان بلفظه وإلا فهو سلم - كجاء لاحقة (قوله لان فيه تفصيلا) اى قد يكون الصالح عليه اى الدين بيعا وقد لا يختلف المصنف قال سم هذا التفصيل يمكن فى العين ايضا (قوله وقال) اى الشارح المحلى (قوله عنه) اى عن قوله على دين اه ع (قوله وشيخنا الخ) عطف على الشارح (قوله انه الخ) خبر قالنى الخ (قوله ياتى الخ) اى بلفظ الصالح بمعنى السلم (قوله ونقله) اى الاتيان عنهما (قوله بكونه) اى ابن جرير (قوله كما عترف به) اى بالاتضاء (قوله وقول الشارح) عطف على عبارة الروضة ويحتمل على الاسنوى (قوله سكنا) اى الشيخان (قوله به) اى الصالح على الدين (قوله فى المثالين المذكورين) اى فى اول التنبيه (قوله بيع الخ) وفاقا للنهاية وخلاف للمعنى (قوله ويؤيده) اى ان الصالح فيها بيع (قوله فى بيعتك الخ) بدل بعض من قوله فى السلم (قوله فالشيخان الخ) تفصيل لما مر فى السلم (قوله على انه) اى جريا

يريد به المعنى الشامل للسلم وحيتذ بدخل فى قوله احكامه احكام السلم ولا يضر الاجمال فى الاحكام لان تفصيلها ورد احكام كل من القسمين اليه موكل الى ما علم من ابواب البيع وعلى هذا فلا يرد عليه مسألة الدين لدخولها فى كلامه (قوله فى المصالح عليه وعنه) كان الاول بالنسبة للمدعى والثانى بالنسبة للمدعى عليه وكان ضمير تصرفه المذكور من المتداعيين (قول المصنف قبل قبضه) وقبض المصالح عنه اذا كان بيد المدعى عليه بمعنى الزمن كما تقدم بيانه فى قوله (قوله لان الاول محمول الخ) كان وجهه ان الاصل فيما وصف بصفة السلم حيث امكن حمله على السلم انه سلم والا فمكان يمكن كون هذا الاول بيعا (قوله غير نقد) ظاهره وان كانت العين نقدا (قوله غير نقد) ينبغى ان نقدا وكانت العين المدعاة غير نقدا اه سم اتول اخذنا من قول الشارح الآتى كايغمره قول الشارح لجواز بيع الخ (فلا ترد عليه الخ) عبارة التبايه اما اذا صالحه على دين فان كان ذهبيا او فضة فهو بيع ايضا وعبد او ثوب او مثله او صوابه السلم فهو سلم وسكت الشيخان عن ذلك اى الدين لظهوره قال الشارح جوابا عما عترض به على المصنف بان كان من حقهما نقول فان جرى على غير العين المدعاة يشمل ما لو كان على عين او دين وجه الرأيه لو قال ذلك لم يحسن اطلاق كونه بيعا بل فى المفهوم تفصيل ومعنى قول الشارح فهو سلم اى حقيقة ان كان بلفظه وإلا فهو سلم - كجاء لاحقة (قوله لان فيه تفصيلا) اى قد يكون الصالح عليه اى الدين بيعا وقد لا يختلف المصنف قال سم هذا التفصيل يمكن فى العين ايضا (قوله وقال) اى الشارح المحلى (قوله عنه) اى عن قوله على دين اه ع (قوله وشيخنا الخ) عطف على الشارح (قوله انه الخ) خبر قالنى الخ (قوله ياتى الخ) اى بلفظ الصالح بمعنى السلم (قوله ونقله) اى الاتيان عنهما (قوله بكونه) اى ابن جرير (قوله كما عترف به) اى بالاتضاء (قوله وقول الشارح) عطف على عبارة الروضة ويحتمل على الاسنوى (قوله سكنا) اى الشيخان (قوله به) اى الصالح على الدين (قوله فى المثالين المذكورين) اى فى اول التنبيه (قوله بيع الخ) وفاقا للنهاية وخلاف للمعنى (قوله ويؤيده) اى ان الصالح فيها بيع (قوله فى بيعتك الخ) بدل بعض من قوله فى السلم (قوله فالشيخان الخ) تفصيل لما مر فى السلم (قوله على انه) اى جريا

الربا واشترط التساوى ان اتحد اجتناسا ربوا والقطع فى بيع نحو زرع اخضر والسلامة من شرط مفسد مأمور وجريان التحالف عند الاختلاف فى شئ مما مروى وقضية قوله على عين غير المدعاة الموافق لاصله والعريان صلاحه من عين مدعاة بدين موصوف ليس بيعا بل سلم وقضية عبارة الروضة عكسه ولا تختلف لان الاول محمول على ما اذا كان الدين غير نقد وصف بصفة السلم والثانى محمول على ما اذا كان الدين نقدا كالعين المدعاة لجواز بيع احد الطرفين بالآخر دون اسلامه فيه وجب فلا ترد عليه مسألة الدين لان فيه تفصيلا كما علمت (تنبيه) هل ياتى الصالح بمعنى السلم فيما اذا قال المقر صالحتك عن هذا الذى اقررت به لك بثوب صفته كذا فى ذمتى او قال له المقر صالحتك عن هذا الذى اقررت لى به بثوب صفته كذا فى ذمتك قالذى جرى عليه الاسنوى ومن تبعه كالشارح وقال انما سكت الشيخان عنه لظهوره وشيخنا وغيرهما انه ياتى عنه ونقله الاسنوى وغيره عن ابن جرير ولم يبالوا بكونه صار صاحب

مذهب مستقل كالزنى حتى لا تعد نزع مجاته وجوها والذى اقتضته عبارة الروضة كما اعترف به الاسنوى وغيره وقول الشارح سكتنا عنه اى عن التصريح به انه فى المثالين المذكورين بيع ويؤيده ما مر فى السلم فى بيعتك ثوب باصته كذا هذا فالشيخان على انه بيع

البيع حيث اطلق إنما ينصرف لمقابل السلم لا اختلاف احكامهما فهو أخص البيع لا يخرج عن موضوعه لغيره فإذا نافي لفظه معناه غلب لفظه لانه الأقوى وأما لفظ الصلح فهو موضوع شرعا ليعود متعدد بحسب المعنى لا غير وليس له موضوع خاص ينصرف اليه لفظه حتى تغلب فيه لتعين فيه تحكيم المعنى لا غير وبه اتضح الاول فأنه (أر) جرى من العين المدعاة (على منفعة) لها مدة معلومة بثوب مثلا لغيره أو لغير هامة كذلك أو بمنفعتها (أو) (اجارة) للعين المدعاة بغيرها من المدعى لغيره أو لغيرها بها أو بمنفعتها من غيره له (تثبت) فيه (احكامها) لصدق حدها عليه أو جرى منها على أن ينفع بها مدة كذا فأعارة منه لغيره ويتعين أن يحمل عليه قول السبكي يصح الصلح على منافع الكلاب مدة معلومة أي بغير عوض أو على أن يطلقها فخلع أو على أن يردها فجألة (أو) جرى من العين المدعاة (على بعض العين المدعاة) كنصفها (لهبة لبعضها) الباقى (لصاحب اليد) عليها (لتثبت) فيه (احكامها)

على أن لفظ بعثك أو بالخ (قوله وللأولين) يفتح التو أنى الأسرى ومن تبعه اه كرى (قوله لا اختلاف احكامهما) في هذا التعليل نظر اه سم (قوله فإذا نافي لفظه معناه الخ) هذا يقتضى ان لفظ البيع يتألف الوصف بصفات السلم وقد يمنع ذلك وقد يؤيد بالمتن بأنه لو نافي لم ينقد فليتام له سم (قوله ليعود الخ) أى معنى مشترك بينهما (قوله انضح الاول) أى اتيان الصلح بمعنى السلم (قوله أو جرى) أى الصلح (من العين الخ) قد يشكل لفظه من هنام قوله لا لانا غير داخل على المتروك أى للمدعى عليه كاهو المراد هنا ولا على الماخوذ اللهم الا ان يجعل العين متروكة في الجملة أى من حيث منفعتها اه سم (قوله لها) نعمت لمنفعة والضمير للعين أى على منفعة كائنة للعين المدعاة في مدة معلومة فمدة منصوب على انه مفعول فيه لجرى اه كرى ولك ان تجعل مظهر فاللعت (قوله ثوب) متعلق بضمير الصلح المستتر تحت جرى و (قوله لغيره) أى غير م المدعى نعمت لثوب أى كان يقول المدعى لغيره المقر صالحك عن منفعة هذا الذى اقررت لى به سنة بثوبك هذا وأجرتك هذا الذى اقبل الغريم المقر (قوله أو لغيره) عطف على قوله لها و (قوله كذلك) أى معلومة و (قوله أو بمنفعتها) عطف على قوله بها أى كان يقول المدعى عليه المقر صالحك عن هذا الذى اقررت به لك او عن منفعة سنة يسكنى دارى هذه سنة وأجرتك هذه الدار سنة هذا الذى اقررت به لك او بمنفعة سنة (قوله أو جرى منها الخ) فيه مامر انفاعن سم (قوله على أن ينفع) أى الغريم اه سم (قوله فأعارة الخ) تثبت احكامها فان عين مدة فأعارة مؤقتة لا فطلة نهاية معنى قال عرش ومن احكامها جواز الرجوع فيها متى شاء انتهى سم على منبج اه (قوله أو جرى منها) عطف على قوله جرى من العين الخ والضمير للعين المدعاة (قوله أن يجعل عليه) أى صلح الاعارة (قوله أو على ان يطلقها) عطف على قوله على أن ينفع (قوله فخلع) كان تقول الزوجة المقر لها صالحك من هذا الذى اقررت لى به على ان تطلقى طفلة فيقبل الزوج بقوله صالحك لانه قائم مقام طلقك ولا حاجة الى انشاء عقد خلع خلافا لما وقع فى كلام بعض اهل العصر اه عرش (قوله عبده) أى عبد المقر له قول المتن (لهبة الخ) كان صورته ان يقول وهبتك نصفها وصالحك على الباقي قال الشيخ عبيد الله السبكي لو قال وهبتك نصفها على ان تعطى النصف الاخر فسد كظهيره من الابراء انتهى سم على منبج اه عرش قول المتن (لصاحب اليد) أى مثلا عرش (قوله فيثبت فيه) أى فى البعض الباقي فتصح الهبة بلفظ الهبة والتملك وشبههما نهاية ومعنى أى كالمقضى والعمرى عرش (قوله من اذن فى قبض) أى وجوز رجوع المصالح عن الصلح اذ لم يوجد قبض اه عرش (قوله ومضى امكانه) أى مضى زمن امكان قبض المتروك ان كان فى يد المدعى عليه (قوله بعد تقدم صيغة هبة لما ترك) أى وصيغة صلح أو تملك كباقي قال سم فان قلت ذلك أى تغييره بصيغة الهبة مشكل بخالف لظاهر كلام المصنف قلت الظاهر انه لم يذكر ذلك الاعتبار بل توطئة لقوله أى المصنف ولا يصح بلفظ البيع الخ هبة عبارة عرش قوله بلفظ الهبة والتملك نصيته انه لو اقتصر على قوله صالحك من هذه الدار على نصفها لا يكون هبة لباقيها وهو غير مردافان الصيغة تقتضى انه مرضى منها ببعضها وترك باقيها ويصرح به قول

(قوله أى عن التصريح به) أى والسكوت عن التصريح به صادق مع اقتضاء عبارة الروضة خلافه (قوله لا اختلاف احكامهما) فى هذا التعليل نظر (قوله فإذا نافي لفظه معناه الخ) هذا يقتضى ان لفظ البيع يتألف الوصف بصفات السلم وقد يمنع ذلك وقد يؤيد بالمتن بأنه لو نافي لم ينقد فليتام وقدر فى باب السلم انه لو سلم اليه ماله فى ذمته لم يصح لتعذر قبضه من نفسه فجعل ماله ما على ما اذا كان المدعى به عينا ويكون قبضها بمضى زمن يمكن فيه القبض واما تخيير من تقدم بغير لفظ الصلح فبعد جدا لوجه تامل (قوله أو جرى من العين المدعاة) قد يشكل من هنام قوله لا لانا غير داخل على المتروك أى للمدعى كاهو المراد هنا ولا على الماخوذ اللهم الا ان يجعل العين متروكة فى الجملة أى من حيث منفعتها (قوله على أن ينفع) أى الغريم (قوله أو على ان يطلقها) بان يقرر لزوجة بالعين (قوله بعد تقدم صيغة هبة لما ترك) فان قلت اعتبار ذلك مشكل بخالف لظاهر كلام المصنف قلت الظاهر انه لم يذكر ذلك الاعتبار بل توطئة لقوله ولا يصح بلفظ الخ

(ولا يصح بلفظ البيع) لعدم الثمن لان العين كمالها المثل له فاذا باعها ببعضه فقد باع كله كما ذكره الشيخ رحمه الله تعالى (والاصح صحة: بلفظ الصلح) كصلحتك منها على نصفها (١٩٠) لوجود خاصية الصلح وهي سبق الخصومة ويكون هبة تنزيله في كل عمل على ما يليق به

الشارح م را الا في كصلحتك عن الدار على ربيعها اه قول المتن (ولا يصح) أي فيما إذا جرى على بعض العين المدعاة اه عرش قول المتن (بلفظ البيع) بان قيل بعثك نصفها واصلحتك على نصفها اه عرش (قوله) والشيء) أي وباع الشيء قول المتن (بمحتة) أي الصلح ببعض العين المدعاة (قوله) كصلحتك) إلى قوله كما هو ظاهر في النهاية والمغنى (قوله) وتكون الخ) أي صيغة صلحتك منها على نصفها مثلا (قوله) تنزيله) أي لفظ الصلح قول المتن (صالحا) عن دارك الخ) خرج به ما لو قال غريمه بلاخصومة ابرئ من دينك على أن قاله استيجابا بالطلب البراءة فإبراء جاز عاب انتهى سم على منجز اه عرش (قوله) ولو عندغير قاض) أي ولو مع غير المصالح كما يأتي فيما لو قال الاجنبي للدعي عليه صالحني عن الدار التي يدينك فلان بكذا النفس فانه صحيح على ما يأتي كتماما لمخاصمة السابقة بين المتداعين ثم قوله المذكور يشعر بأنه لا بد لصحة الصلح من وقوع الخصومة عندغير المتخاصمين فلا تمكن المذاكرة فيما بينهما ما لو علمه غير ابرئ سبق بينهما نزاع ثم جرى الصلح بلفظه صح لانه صدق عليه انه بعد خصومة ويمكن شراؤه ولو عندغير قاض لذلك اه عرش وقوله فلان الصواب إسقاطه أو يقول ويدعيها عليك فلان (قوله) صرح به) أي بالتعلم المذكور (قوله) وكأنه) أي الاسنوى (قوله) منه) أي من قول المصنف المتداعين (قوله) لانهم الخ) تعليل لعدم النظر (قوله) ولو عندغير قاض) الأول حذف ولو (قوله) هنا) أي في صحة الصلح (قوله) وذلك) أي وجود مسمى الصلح عرفا (قوله) نعم) استدراك على المتن (قوله) ان نوباه) أي بلفظ صالحني عن دارك بكذا وكذا ضمير قوله لانه وقوله لا ينافي وقوله به وقوله فارق (قوله) البيع) أي أو غيره مما يستعمل فيه لفظ الصلح من الاجارة وغيره فافيا يظهر ولعله إنما اقتصر عليه لانه الذي صرح به الشيخان ولانه الظاهر من قول المصنف صالحني عن دارك بكذا اه عرش (قوله) لانه حينئذ كناية) عن غير شك كما قاله اودن رده في المطلب نهاية ومغنى قال عرش قوله كناية معتمدا (قوله) وإنا لم يصح) أي البيع (قوله) شرطه المذكور) أي سبق الخصومة (قوله) وبه) أي بقوله لا إلا ينافي البيع (قوله) ان النظر الخ) بيان للضعيف (قوله) لفظ) أي لفظ هبتك بعشرة وعلى الاصح الناظر لمعناه فهو صحيح في البيع كما يأتي في الهبة اه كردى (قوله) لان لفظ الهبة الخ) تعليل لقوله وبه فارق (قوله) لا كتمن) كانه المبيع في الذمة بلفظ البيع حتى يحسن عطف قوله ودين الخ اللهم الا ان يكون نطف تفسير اسيد عمر عبارة النهاية والمغنى اما ما لا يصح الاعتراض عنه كدين السلم فانه لا يصح اه قال عرش قوله كدين السلم أي وكالمبيع في الذمة حيث عقد عليه بلفظ البيع وكجوزم الكتابة (قوله) على عين) عبارة النهاية والمغنى على غيره عين اودن ولو منفعة كما قاله الاسنوى صح لعموم الأدلة سواء اعقد بلفظ البيع ام الصلح ام الاجارة وعلم بما تقر صحة عبارة المصنف اه قال عرش قوله بما تقر هو قوله على غيره اه (قوله) الشامل) أي ما يقابل المنفعة (قوله) بدليل الخ) متعلق بقوله أراد الخ (قوله) تقسيمه الخ) أي بقوله الا في ان كان العرض عينا الخ (قوله) إلى معين) الأول عين (قوله) وزعم الخ) عطف تفسير لتغليظه (قوله) وان الصواب على غيره) أي يشمل الدين (قوله) هو الغلط) خبر فتغليظه (قوله) انه استعمل) أي المصنف (في الامرين) أي العين والدين أي فيما يشتملها (تارة) أي هنا وقوله (الآخرى) أي في التقسيم الاتي (قوله) وان ذلك) عطف على قوله انه استعمل الخ والمشار اليه استعمال الدين في الامرين (قوله) مجاز الخ) أي يذكر الخاص وارادة العام (قوله) دل عليه ما ذكره بعده) أي فهو مجاز مع قربته ولا نزاع في جوازه اه سم (قوله) مع الصحة فيها ايضا) قد يجاب بان التقييد بالعين للغالب من وقوع الصلح على غير المنفعة اه سم (قوله) عامر) أي في شرح او على منفعة بقوله واغيرها ما قال السكردي قوله

كلفظ التمليك (ولو قال من غير سبق خصوصه صالحني عن دارك بكذا) فاجابه (فالاصح بطلانه) لان لفظ الصلح يستدعي سبق الخصومة ولو عندغير قاض كما هو ظاهر ثم رابت الاسنوى صرح به وقال انه قضية اطلاق المتن وكأنه لم ينظر لقوله المتداعين مع ان المتبادر منه الدعوى عند قاض لانهم اطلقوا اخر الرجمة انه يكفي سبق الدعوى ولو عندغير قاض ولا اشتراط كونها عنده لانه في معناها لان اشتراط سبق الخصومة إنما هو ليو جده مسمى الصلح عرفا وذلك لا يتقيد بالدعوى عنده نعم ان نوباه البيع كان بيعا لانه حينئذ كناية اذ لا ينافي البيع وإنا لم يصح به من غير نية لتقيد شرطه المذكور وبه فارق وهبتك بعشرة بناء على الضعيف ان النظر للفظ لان لفظ الهبة ينافي البيع (ولو صالح من دين) مدعى به يجوز الاعتراض عنه لا كتمن ودين سلم (على عين) اراد بها هنا ما يقابل المنفعة الشامل للدين والدين بدليل تقسيمه المصالح عليه إلى عين ودين فتغليظه وزعم انه مصحف وان الصواب على غيره هو الغلط ادغابة الامر انه استعمل العين في الامرين

(قوله) كان بيعا) أي كما قاله الشيخان وان رده في المطلب م (قوله) دل عليه ما ذكره بعده) أي فهو مجاز مع قربته ولا نزاع في جوازه (قوله) مع الصحة فيها ايضا) قد يجاب بان التقييد بالعين للغالب من وقوع الصلح على

تارة وفي مقابل الدين أخرى وان ذلك مجاز عرفي دل عليه ما ذكره بعد من تقسيم المصالح عليه إلى عين ودين ومثل ذلك يقع في عباراتهم كثيرا فلا غلط فيه ولا تصحيف فان قلت ما وجه المقابلة بالمنفعة مع الصحة فيها ايضا كما علم عامر

قلت لانه لا يثبت فيها التفريع الذي قصد من التوافق في باعة التارة وعدمها (١٩١) أخرى (صالح) (بلفظ بيع او صلح

كما يجوز بيع الدين بالدين
(فان توافقا في علة الربا)
كالصلح عن ذهب بفضة
(اشترط قبض العوض
في المجلس) حذر ان الربا
فان تفرقا حسا أو حكما
قبل قبضه بطل الصلح ولا
يشترط تعيينه في العقد
(والا) يتوافقاه كعوض
ذهب ببر (فان كان العوض
عينا لم يشترط قبضه في
المجلس في الاصح) كالمو
باع ثوبا بدرهم في الذمة
لا يشترط قبض الثوب في
المجلس (أو) كان العوض
(دينا) ثبت بالصلح
كصالحك عن دراهمي
عليك بصاع بر في ذمتك
(اشترط تعيينه في المجلس)
ليخرج من بيع الدين بالدين
(وفي قبضه) في المجلس
(الوجهان) اعني عدم
الاشتراط وهذا كله علم عما
قدم في الاستبدال عن الثمن
ولو صالح من دين على منفعة
صح كأمرو قبضه هي قبض
عملها (وان صالح من دين على
بعضه) كمنصفه (فهو أبراء
عن باقيه) فيغلب فيه معنى
الاسقاط وان قلنا انه تمليك
حتى لا يشترط القبول ولا
قبض الباقي

(قول المحشي قوله فان كانا
ربوبين اشترط ليس في
نسخ الشرح التي بايدينا
اه من هامش)

نما مر إشارة إلى قول المصنف او على منفعة وقوله لا يثبت فيها التفريع الذي قصد من التوافق في باعة التارة وعدمها (١٩١) أخرى (صالح) (بلفظ بيع او صلح
لا يثبت (الخ) لا يخفى ما فيه فانه ان اراد ان التفريع من التوافق وعدمه مفروض في عين واحدة لم يصح اذ
العين الواحدة منحصرة في الواقع في احد القسمين التوافق وعدمه ولا يجتمعان فيها وفي جنس العين فلا
مانع من ادخال المنفعة فانه ثبت فيها احد القسمين فتامله فانه ظاهر انتهى سم قول المان (فان توافقا) اي
الدين المصالح عنه والعوض المصالح عليه (حذرا) الى قول المتن النوع الثاني في النهاية والمعنى الا قوله حسا او
حكما وقوله ثبت الى المان قول المان (قبض العوض) اي عينا او دينا اه سم (قوله او حكما) لعل صورته
ان يلزم العقد قبل القبض اه سم اي يلزمه في المجلس وتقدم في الشرح انه يبطل عقد الربوي خلافا للثانية
والمنعني (والا توافقا) اي وان لم يتوافق المصالح منه الدين والمصالح عليه معنى ونهاية (فيه) اي في علة الربا
والتذكير بتاويل السبب (قوله كمو عن ذهب (الخ) فيه تعليق الظرف بضمير المصدر انتهى سم قول المتن
(عينا) اي ليس دينا اه سم (قوله ثبت) صفة دينا انتهى سم اي حدث بسبب الصلح (اعنيهما (الخ) وان
كانا ربوبين اشترط لما سبق في الاستبدال عن الثمن نهاية ومعنى (قوله وهذا) اي قوله فان توافقا الى قوله وان
صالح (قوله كما مر) اي في السؤال السابق اه سم اي بقوله مع الصحة فيها (قوله وقبضه) يقبضه محليا
قال الاسنوي ووجهه يخرج اشراطه الى القبض في المجلس على الخلاف فيها لو صالح على عين نهاية ومعنى قال
عش قوله فيما لو صالح الخ والراجح فيه انه لا يشترط فكذلك اه عبارة سم قوله على منفعة يمكن ان يقال
ان كانت أي المنفعة المصالح عليها منفعة عين معينة لم يشترط القبض في المجلس او منفعة عين في الذمة
اشترط التعيين دون القبض اه (قوله فيغلب فيه) اي في الصلح المذكور (قوله انه (الخ) اي الا براء
(قوله حتى لا يشترط القبول) اي في الصلح من دين على بعضه اي اذا كان بغير لفظ الصالح كباقي (قوله

غير المنفعة (قوله قلت لانه لا يثبت (الخ) اقول لا يخفى ما فيه فانه ان اراد أن التفريع من التوافق وعدمه
مفروض في عين واحدة لم يصح اذ العين الواحدة منحصرة في الواقع في احد القسمين التوافق وعدمه ولا
يجتمعان فيها وفي جنس العين فلا مانع من ادخال المنفعة لانه ثبت فيها احد القسمين فتامله فانه ظاهر انتهى سم قول
أصنف قبض العوض) اي عينا او دينا (قوله او حكما) لعل صورته ان يلزم العقد قبل القبض (قوله كمو
عن ذهب) فيه تعليق الظرف بضمير المصدر (قول المصنف عينا) اي ليس دينا (قوله ثبت) صفة دينا (قوله
فان كانا ربوبين اشترط) كذا ذكره الشارح المحقق المحلي ولقائل ان يقول لا موقع له هذا لانه تقدم في قوله فان
توافقا في علة الربا (الخ) وما هنا لا يجتمع حتى يصح ذكره فيه لان الكلام هنا في بيان اقسام ما لم يتوافقا في علة
الربا فلا يندرج فيها ما توافقا فيها ويحاج بان ظاهر صنيع المحقق انه حمل العين في قول المصنف على عين على
ظاهرها وهو ما يابى الدين وحيث قد قوله فان توافقا في علة الربا الخ خاص بما اذا كان الصلح على العين بمعنى
مقابل الدين وعلى هذا الفصل بين التوافق في علة الربا فيشرط قبض العوض في المجلس وعدمه فلا يشترط
لم يقع التعرض له في كلام المصنف الا بالنسبة لما اذا كان الصلح على العين بمعنى مقابل الدين وما اذا كان على
الدين فلم يتعرض لحكمه الا بالنسبة لعدم التوافق وسكت بالنسبة له عن قسم التوافق فاحتاج المحقق الى ذكره
واما الشارح قد حمل العين في قول المصنف على عين على ما يشمل الدين فويشكل عليه ذكر هذا القسم فالدخوله
في قول المصنف فان توافقا في علة الربا الخ فان قلت كيف يصح صنيع المحقق مع تقسيم المصنف الصلح عليه
عين ودين قلت غاية ما يلزم عليه التمسح في قول المصنف والاحتمال حيث دخل في التوافق السابق لكن مع قطع
النظر عن كون المصالح عليه العين وتعميمه الى الدين بقرينة التقسيم المذكور ولهذا فسر قول المصنف
والا بقوله اي وان لم يتوافق المصالح منه الدين والمصالح عليه في علة الربا اه فاطق المصالح عليه ولم يقيد
بالعين كما هو ظاهر العبارة فليتأمل (قوله على منفعة) يمكن ان يقال ان كانت منفعة عين يعين لم يشترط
القبض في المجلس او منفعة عين في الذمة اشترط التعيين دون القبض (قوله كما مر) تنظر هذه الحوالة
ويمكن ان تكون بالنظر لما علم من السؤال السابق (قوله حتى لا يشترط القبول) في اطلاق ذلك مع قوله

في المجلس ولا يؤثر في ذلك امتناعه من أداء البعض (و يصح بلفظ الأبرام أو الحط ونحوهما) كالإسقاط والوضع نحو أبرأتك من نصف الألف الذي عليك وصالحتك على الباقي أو صالحتك منه على نصفه وأبرأتك من باقيه (و يصح بلفظ الصلح) وحده (في الأصح) كصالحتك منه على نصفه لكن يشترط هنا القبول لأن اللفظ يقتضيه بوضعه وعائته في العقود أكثر من رعاية معناه ولا يصح بلفظ البيع نظير ما مر في الصلح على بعض العين وهذا أعنى الصلح على بعض العين (١٩٢) وبعض الدين يسمى صلح حطيطة وما عداها من سائر الأقسام السابقة غير صلح

لا عارة يسمى صلح معاوضة ولا يؤثر في ذلك (أي في صحة الأبرام والصلح عبارة النهاية والمغنى) هل يعود الدين إذا امتنع المبرم من أداء الباقي أو لا وجهان أحدهما عدم العود أه قال عرش قوله من أداء الباقي أي حالاً أو ماله أه قول المتن (و يصح) أي الصلح من دين على بعضه وكذا ما يأتي في المتن الشرح (قوله) كالإسقاط (الخ) أي والحبوة والترك والإحلال والتعطيل والعفو ولا يشترط حينئذ القبول على المذهب نهاية ومعنى (قوله) وأبرأتك من باقيه (و لا يشترط في ذلك القبول) فإن إسقاط أبرأتك فهو من محل الخلاف إلا في أه سم (قوله) وحده (احتراز عن اجتماع لفظه مع لفظ الأبرام مثلاً كما سم (قوله) هنا) في حالة الانقضاء على لفظ الصلح كالمثال المذكور (قوله) ولا يصح (الخ) يؤخذ من قوله كثيره نظير ما مر (الخ) أنه لو أدهى الأبرام بلفظ البيع صح بناء على ما مر والله أعلم أه سيد عمر (قوله) وهذا (الخ) عبارة النهاية والمغنى وقد علمنا في رنا أنقسام الصلح إلى ستة أقسام بيع وأجارة وعارية وهبة وسلم وأبرام وزاد على ذلك أن يكون خللاً كصالحتك من كذا على أن تطلق طلبة ومعاوضة من دم العمد كصالحتك من كذا على ما تنصحه على من قصاص وجمالة كصالحتك من كذا على رد عبدى واداء كقوله لخرى صالحتك من كذا على إطلاق هذا الأسير فسحا كان صالح من المسلم فيه على رأس المال أه قال عرش والقياس صحة كونه حواله أيضاً بان يقول المدعى عليه للبدعي صالحتك من العين التي تدعيها على كذا حواله على زيد مثلاً أه (قوله) وخرج بقوله على بعضه (الخ) إذا التبادر منه عدم تعيين المصالح به أه عرش (قوله) فانه في الحقيقة (قوله) أي الصلح من الألف على بعضه (استيفاء للبعض) (الخ) أي لافرق بين المعين وغيره نهاية ومعنى (قوله) كذلك (الخ) أي جنسا وقدر اوصفة (قوله) لغا الصلح) والصحة والتكسير كالحلول والتأجيل نهاية ومعنى (قوله) لانها (الخ) أي الحق الاجل واسقاطه (قوله) وعدمه (الدائن) (الخ) نشر على ترتيب الألف (قوله) وسقط الاجل) لصدور الأيقاف والاستيفاء من أهلها نهاية ومعنى (قوله) بخلاف ما إذا جهل (الخ) أي فساد الصلح وأدى على ظن محتمه وجوب التأجيل فلا يسقط الاجل واسترد ما عجله مغنى ونهاية (قوله) فيستردها (الخ) وفي سم على منبج قال مر وينشأ من هذا مسئله تتم بها البلوى وهي ما وقع بينهما معاملة ثم صدر بينهما تصديق مبنى على تلك المعاملة بأن كلا منهما لا يستحق على الآخر شيئاً مع ظنهما صحة المعاملة ثم بان فسادها تبين فساد التصديق وان كان عند الحاكم انتهى ولو اراد بعد ذلك أن يجعله من الدين من غير استرداد فهل يصح أم لا بد من رده واعادته يتأمل ذلك أه اقول والظاهر الاول لانه بالراضى كانه ما كة تلك الدرهم بماله عليه من الدين فاشبهه ما لو باع العين المغصوبة للغائب بماله عليه من الدين أه عرش (قوله) لانه أي الصلح المذكور (قوله) بما ذكر) أي من قول المصنف ولو صالح من حال إلى هنا (قوله) وقضية ما تقرر) أي من أنه لو صالح من عشرة حالة على خمسة مؤجلة (الخ) (قوله) فيه) أي في التفصيل المفرق بين الصلح من المؤجل على الحال وعكسه أه عرش اقول الاقرب ان المراد ما تقرر لتعليل الشارع الالغاء بقوله لانه انما ترك (الخ) وان مرجع منه برفيه الالغاء (قوله) وهو يدل) الى قوله الظاهر مقوله قول الجواهر (قوله) فرض ذلك) أي قولهم ولو عكس لنا (قوله) عروض) أي غير بوية (قوله) إذا قبض في المجلس) انظر وجهه أه سم أي فانه

لا عارة يسمى صلح معاوضة وخرج بقوله على بعضه ما لو صالح من ألف على خمسمائة معينة واتحد جنسهما الربوى فلا يصح على ما قاله جمع مقدمون واعتمده السبكي والاسنوى لانقضاء التعيين العروضية فاشبهه بيع الألف بخمسمائة وقضية كلام الشيخين الصحة وجرى عليها جمع مقدمون وهو المعتمد نظراً للغمي فانه في الحقيقة استيفاء للبعض واسقاط للبعض ولو صالح من حال على مؤجل مثله جنسا وقدر اوصفة (أو عكس) أي من مؤجل على حال مثله كذلك (لغا) الصلح فلا يلزم الاجل في الاول ولا إسقاطه في الثاني لانها وعدمه الدائن والمدين (فان عجل) المدن الدين (المؤجل) عالماً بفساد الصلح (صح الأداء) وسقط الاجل بخلاف ما إذا جهل فيسترده مادفعه كاتبه عليه ابن الرفعة والسبكي وغيرهما وقاسوه على ما لو ظن ان عليه ديناً فاداه فبان خلافه فانه يسترده قطعاً ولو صالح من عشرة حالة على خمسة مؤجلة يرى من خمسة

وبقيت خمسة حالة لانه سامح بحط البعض من غير مقابل فصح ويتأجل الباقي الحال وهو لا يصح لانه يمر دوعد (ولو) يخالف عكس) بان صالح من عشرة مؤجلة على خمسة حالة (لغا الصلح) لانه انما ترك الخمسة في مقابلة حلول الباقي وهو لا يحل فل يصح الترك والصحة والتكسير كالحلول والتأجيل فيما ذكر وقضية ما تقرر انه لافرق فيه بين الربوى وغيره فقول الجواهر يعد كلام للحرورى وهو يدل على فرض ذلك في الربوى فلو كان له هروض مؤجلة فصالحه على بعضها حالاً جاز إذا قبض في المجلس

الظاهر أنه ضعيف (النوع الثاني الصلح على الانكار) أو السكوت ولا حجة للبدعي (١٩٣) (فيبطل) خلافاً للأئمة الثلاثة للخبر السابق

إلا صلحاً أحل حراماً أو
حرم حلالاً فإن المدعى
أن كذب فقد استحل
مال المدعى عليه الذي
هو حرام عليه وإن
صدق فقد حرم على نفسه
ماله الذي هو حلال له أي
بصورة عقد فلا يقال
للإنسان ترك بعض حقه
قبل فيه نظر فإن الصلح
ثم لم يحرم الحلال ولا حلل
الحرام بل هو على ما كان
عليه من التحريم والتحلل
أهـ ويرد بأن ما ذكر الزام
للقائلين بصحته وهو ظاهر
إذ يلزم عليها أن الصلح
سبب في ذلك التحليل
والتحريم وقد علم من
الخبر امتناع كل صلح هو
كذلك كان يصلح على نحو
آخر فهذا أحل الحرام
وكان يصلح زوجه
على أن لا يطأها فهذا حرم
الحلال وقد اتفقوا على أن
الخبر يشمل هذين وهما
على وزن افتاءه في صلح
الانكار فحينئذ لا وجه
لذلك النظر فتأمل أما إذا
كانت له حجة كينة فيصح
لكن بعد تعديلها وإن لم
يحكم بالملك على الأوجه ولا
نظر إلى أن له سيلاً إلى
الطعن لأن له ذلك حتى بعد
القضاء بالملك أيضاً على
المعتمد (أن جرى على)
هي هنا بمعنى من أو عن
لما مر أن كون على والياء

مخالف لقول المصنف الماراً تفارق فيه الوجهان (قوله الظاهر أنه ضعيف) خبر فقول الجراحه قوله
أو السكوت إلى المتن في النهاية وإلى قوله أي بصورة العقد في المتن (فيبطل الخ) وإن صلح على
الانكار فإن كان المدعى محتماً فيحبل له فيما بينه وبين الله تعالى أن يأخذ ما بذله قاله الماوردي وهو صحيح في
صلح الخطيئة وأما إذا صلح على غير المدعى ففيه ما يأتي في مسئلة الظفر مغنى ونهاية وشرح الروض (قوله
للخبر السابق الخ) وفيما سأل ما لو أنكر الخلع والكتابة ثم تصالح على شيء منها في ومغنى (قوله فيه نظر) أي
في قوله فإن المدعى الخ ركنا المراد بقوله الآن ما ذكره كركدي (قوله بل هو) أي كل من الحلال والحرام
(قوله إزام) أي لا بيان حقيقة الحال حتى يرد عليه النظر أهـ كركدي (قوله وهو ظاهر) أي الإزام (قوله
عليها) أي الصحة (قوله كذلك) أي يحل الحرام أو يحرم الحلال (قوله أمالو كانت له حجة كينة الخ)
صورة المسئلة البينة أقيمت قبل الصلح أمالو أقيمت بعده فلا ينقلب صحيحاً كالواقعه كإسائي وهذا
بخلاف ما لو أقيمت بعد الصلح بينه بأنه كان مقرراً قبل الصلح فإن الصلح صحيح فعمل الفرق في البينة بعد الصلح بين
الشاهدة بنفس الحق فلا يكون الصلح صحيحاً والشاهدة بالافرار قبله فيكون صحيحاً مر أهـ سم على
حج أهـ عش وفي المغنى ولو أقرتم أنكر جاز الصلح أهـ (قوله كينة) أي واليمين المرددة أهـ نهاية (قوله
وأن لم يحكم) ببناء المفعول أو الفاعل (قوله على الأوجه) وأما الدغنى والنهية (قوله ولا نظر الخ) عبارة
النهي بقو استعمال الغزى إلى ذلك قبل القضاء بالملك بأن له سيلاً إلى الطعن برهان الدلول إلى الصالحة بدل على
يعجز عن إبداء طاعن ولو ادعى عليه عينا فقال رددتها إليك ثم صالحة فإن كانت أمانة يده لم يصح الصلح لقول
قوله لا يكون صلحاً على الانكار ولا لقوله في الردغير مقبول فيصح لا فراره بالضمان أهـ قوله ولو ادعى عليه
عينا الخ في المتن مثله قال عش قوله مر أمانة أي بغير رهن وإجارة على ما يفيد التحليل أهـ (قوله إلى
الطعن) أي جرح الشاهد (قوله هو بمعنى) إلى قول المتن ركذا في النهاية والمغنى (قوله لما مر) أي أول الباب
قول المتن (نفس المدعى) بفتح العين أي المدعى به في الروض وأصلها على غير المدعى كان يصلح على الدار
ثوب أودين قال الشارح وكان نسخة المصنف من المحررين غير عنها بالنفس ولم يلاحظوا فاقعة ما في الشرح
فهما مسئلتان حكمهما واحد أهـ ويرد بذلك دفع اعتراض المصحح فإنه قال الصواب التغير الغير وقال
الدميري عبارة المحرر وغيره وكان الراي تصحفت على المصنف بالنون فغير عنها بالنفس مغنى ونهاية (قوله ثم
تصالح على) (وقر) أي يأخذ المدعى من المدعى عليه (قوله كونها) أي لفظة على (قوله والتقدير الخ) ينبغي

(قوله وقد حرم على نفسه ماله) قد يناقشون بأنه لا يحذور في ذلك لأنه حرمه على نفسه بمعاملة صحيحة صدرت
اختياره كإثبات المعاملات الصحيحة المختارة فإن كلا من المتعاملين حرم على نفسه ما بذله في تلك المعاملة والمعاملة
هنا صحيحة عند المخالفين فهي كغيرها من المعاملات الصحيحة ومن ذلك الصلح على الإقرار فإن المدعى حرم
على نفسه ماله بما أخذه عوضاً عنه ومن هنا يناقشون في الإزام ودعوى ظهوره لا بين وأما قوله الاتي وهما
على وزن الخ فلهن أن يدفعا الصورة الأولى بأن آخر لا نخل المعاملة عليه والصورة الثانية بأن ترك الطلاق
غير مقنن بدليل الامتناع فيه ولو مع الإقرار فليتأمل (قوله فحينئذ لا وجه لذلك النظر) نفى جنس
الوجه لا يخفى ما فيه سياع ما قرأه فيما سبق (قوله أما إذا كانت له حجة كينة فيصح) وصورة المسئلة
أن البينة أقيمت قبل الصلح أمالو أقيمت بعده فلا ينقلب صحيحاً كالواقعه كإسائي وهذا بخلاف
ما لو أقيمت بعد الصلح بينه بأنه كان مقرراً قبل الصلح فإن الصلح صحيح فعمل الفرق في البينة بعد الصلح بين الشاهدة
بنفس الحق فلا يكون الصلح صحيحاً والشاهدة بالافرار قبله فيكون صحيحاً مر أهـ (قوله أما إذا كانت له
حجة الخ) صورة المسئلة كما هو صريح أنه أقام البينة ثم صلح ويبقى ما لو صلح ثم أقامها وفي شرح العباب
ولو أقيمت بينة بعد الصلح على الانكار بأنه ملك وقتة فهل يلحق بالافرار قال الجوزي يلحق به بل
أولى لأنه يمكن الطعن فيها إلا فيه أهـ (قوله والتقدير إن جرى على نفس المدعى

عن غيره ودل عليه ذكر الماخوذ لانه يقتضى متروكا ويصح مع عدم هذا التقدير ايضا وغايته ان البطلان فيه لا مرنى كونه على انكار وعدم العوضيه فيه (وكذا ان جرى) الصلح من (١٩٤) بعض المدعى (على بعضه فى الاصح) كان يصلح من الدار على نصفه اما لو صالح من بعض

الدين على بعضه فيبطل جزما لان الضعيف بقدر الهبة فى العين ولو ادا الهبة على مافى الذمة تمتع على ما باني فى باسها ومر فى اختلاف المتبايعين انهما لو اختلفا هل وقع الصلح على انكار او لافراد صدق مدعى الانكار لانه الاغلب وقد يصح الصلح مع عدم الاقرار فى مسائل منها ما لو اسلم على اكثر من اربع نسوة ومات قبل الاختيار ان يجوز اصطلاحهن بتساو وتفاوت وكذا ما لو طلق إحدى امرأته ومات قبل البيان لكن ياتى قبيل خيار النكاح خلافه او ادعى اثنان ودية بيد رجل فقال لا اعلم لا يبيهاى او ادرا يدهما واقام كل بيته وفى هذه كلها لا يجوز الصلح على غير المدعى لانه بيع وشرطه تحقق الملك وسبب لذلك مزبدا اخر نكاح المشرک (وقوله) بعد انكاره (صالحنى عن الدار) مثلا (التي تدعىها ليس لإقرارى الاصح) قال البيهقى وكذا قوله لدعى عليه الفا صالحى منها على خمسة او هبنى خمسة او ابرتنى من خمسة لا احتمال ان يريد به قطع الخصومة لا غير ولا نه فى الثانية باقسامها لم يقربان ذلك يلزمه وقد يصلح على الانكار اى بل هو

استثناء ما لو كان هذا الغير مدعى آخر مقر به فيصح الصلح حينئذ فتأمله اه سم (قوله عن غيره) لعل صورته ان يدعى على شخصين شديين فانسركهما معا فيصالحه على احدهما من الآخر (قوله ودل عليه) اى على تقدير عن غيره (قوله ذكر الماخوذ) وهو نفس المدعى (قوله ويصح الخ) سلك النهاية والمغنى فى حل المتقن على هذا فالاعقبه كان ادعى عليه شيئا فيصالحه عليها بان يجعلها المدعى او لدعى عليه كما تصدق به عبارة المصنف وهو باطل فيما اه (قوله مع عدم هذا التقدير) وعلى هذا فالمدعى المذکور ماخوذ ومتروك باعتبارين نهاية ومغنى وسم اى فعلى باسها بالا اعتبار الاول (قوله ان البطلان فيه) أى فى الصلح فى ذلك نهاية ومغنى (قوله وعدم العوضيه فيه) عبارة النهائية والمغنى وفساد الضعيف باتحاد العوضين اه (قوله من بعض المدعى) الاول اسقاط لفظة بعض عبارة النهاية والمغنى وكذا يبطل الصلح ان جرى على بعضه اى المدعى كما لو كان على غير المدعى اه (امالو صالح) لى قوله لانه يبيع فى النهاية والمغنى بئى ان كلام المصنف فى العين واما لو صالح الخ (قوله على بعضه) اى فى الذمة بخلاف ما إذا صالحه عن الف على خمسة معينة فانه لم يصح فى الاصح اه مغنى (قوله تمتع) وقد يدفع بانه لو قبل بالصفة لكن ابراء وهو مافى الذمة صحيح عرش وسم (قوله ومات قبل الاختيار) اى وقف الميراث يبين (قوله انه يجوز الخ) لتعليل لكونها مستثنى اى لانه يجوز الخ عبارة النهاية والمغنى فاصطلحن اه وهى اخصر واسبك (قوله قبل البيان) اى او التعيين نهاية ومغنى (قوله لا اعلم لا يبيهاى) اى هى لو احدى منكبا ولا اعلم الخ (قوله واقام كل بيته) قضية ذلك انها لو تصالحا لبيته لم يصح وعليه فافى فرق بين ذلك وبين اقامة البيتين فانهما تتساقطان ويبقى مجرد اليد وقد تقدم فى الجواب عن انه ^{بطلان} قسم بين اثنين تحاشا من ميراث بابه انما فعل ذلك لكونها فى يد هافى قال بمثله هنا اه عرش (قوله وفى هذه الخ) أى المسائل الاربع المستثنيات (قوله لانه) أى الصلح على غير المدعى به (قوله اخر نكاح الخ) اى فى اخره قول المتن (ليس لإقرارى الاصح) وعليه يكون الصلح بعد هذا الاتماس صلح انكار نهاية ومغنى (قوله لا احتمال الخ) لتعليل للذين والشرح (قوله ولا نه فى الثانية) اى التى فى الشرع قال سم انظر مفهومه اه اى مع ان التعليل المذکور جارى فى الاول ايضا ذلك مع الجريان بانه ودلما قبل الاصح ان الثانية كالاولى لإقرار بالكل بالتسليم والمغنى ولو سلمنا عدم الاحتمال المذکور لكن الثانية اقرار بالبعض فقط (قوله باقسامها) اى الثلاثة (قوله بان ذلك) أى الف المدعى به (قوله وقد يصالح الخ) او الواحالة (قوله اى بل هو) اى الصالح على الانكار (قوله اما قوله) لى قوله وببحث فى النهاية والمغنى الا قوله ابرتنى (قوله اما قوله ذلك) ظاهره انه راجع لمافى المتن والشرح مع (قوله قطعا) الجزم هنا بخلاف قول المصنف السابق ولو قال من غير سبق خصومة صالحنى عن دارك بكذا فالاصح بطلانه لان ما تقدم مفروض فى صحة الصلح وفساده وما هنا فى صحة الاقرار وطلانه اه عرش (هذه) اى الدين التى تدعىها نهاية ومغنى وظاهره ان سبق الدعوى ليس بقدها (قوله لإقرار الخ) لانه صريح فى الالتباس اه مغنى (قوله لا العين) إذا لسان قد يستعير ملكا ويستاجر منه اى مستاجر منه اى معنى (فاقرار ايضا) فلم الفرق بين التماس الابراء من البعض ومن الكل اه سم (قوله وببحث السبكي) اعتمده النهاية

عن غيره) ينبغي استثناء ما لو كان هذا الغير مدعى آخر مقر به فيصح الصلح حينئذ فتأمله (قوله ويصح مع عدم هذا التقدير) وعلى هذا فالمدعى متروك وماخوذ باعتبارين (قوله لان الضعيف بقدر الهبة فى العين) ووضعه مع كون هبة الدين للدين ابراء وايضا فكان يمكن الضعيف تخصيص تقدير الهبة بالعين ويجعل غيره ابراء (قوله او ابرتنى من خمسة) هذامع قوله الاق او ابرتنى فاقرار ايضا يقتضى الفرق بين طلب الابراء من الكل وطلبه من البعض ويحتمل ان وجه هذا عدم إضافة الخمسة الى الف بنحو قوله منه (قوله ولا نه فى الثانية) انظر مفهومه (قوله فاقرار ايضا) فلم الفرق بين التماس

الدين على بعضه فيبطل جزما لان الضعيف بقدر الهبة فى العين ولو ادا الهبة على مافى الذمة تمتع على ما باني فى باسها ومر فى اختلاف المتبايعين انهما لو اختلفا هل وقع الصلح على انكار او لافراد صدق مدعى الانكار لانه الاغلب وقد يصح الصلح مع عدم الاقرار فى مسائل منها ما لو اسلم على اكثر من اربع نسوة ومات قبل الاختيار ان يجوز اصطلاحهن بتساو وتفاوت وكذا ما لو طلق إحدى امرأته ومات قبل البيان لكن ياتى قبيل خيار النكاح خلافه او ادعى اثنان ودية بيد رجل فقال لا اعلم لا يبيهاى او ادرا يدهما واقام كل بيته وفى هذه كلها لا يجوز الصلح على غير المدعى لانه بيع وشرطه تحقق الملك وسبب لذلك مزبدا اخر نكاح المشرک (وقوله) بعد انكاره (صالحنى عن الدار) مثلا (التي تدعىها ليس لإقرارى الاصح) قال البيهقى وكذا قوله لدعى عليه الفا صالحى منها على خمسة او هبنى خمسة او ابرتنى من خمسة لا احتمال ان يريد به قطع الخصومة لا غير ولا نه فى الثانية باقسامها لم يقربان ذلك يلزمه وقد يصلح على الانكار اى بل هو

الاغلب كما تقرر اما قوله ذلك ابتداء قبل انكاره فليس إقرارا قطعيا ولو قال هبنى هذا أو يعينها أو زوجنى الا ما كان لإقرارا والمغنى بملك عنها أو اجرنها أو اعزها فإقرار بملك النفع لا العين او ادعى عليه دينا قال ابرتنى او ابرتنى فاقرار ايضا وببحث السبكي تقييده بما إذا

ذكر المال والدين أي ولو بالضمير كإبرائى منه لأنه مع حذفه يحتمل إبرائى من (١٩٥) الدعوى (فرع) صالح على انكاره

وهاب أو أبرأ قبل قوله
انه إنما فعل ذلك ظاناً
الصلح أو ثم أقر المنكر
لم ينقلب الصلح صحيحاً
لنقوات شرطه حال
وجوده ومن ثم لم ينظر
هنا لما في نفس الامر لانه
لأنك لا الصلح وهو لا يمكن
صحته إلا ان سبقه أقرار
أو نحوه ولو صالحه بشيء
ليقر فأقر بطل الصلح وكذا
الأقرار على الوجه وقد
يشكل بانه لو قال لاثنين
أريد أن أقر بما لم يلزمى
ثم قرأ وخذ بأقراره ولم
ينظر لكلامه وبجواب
ما هنا جواب لقوله لا صحتك
بكذا على ان تقرى والجواب
منزل على السؤال فبكانه
قال أقررتى بمقالة ذلك
فبطل وقوله أريد أن أقره
أمر منفصل عن الأقرار لم
تقم قرينة لفظية على تقييده
به فوقع ذلك المتقدم لئلا
ولو ترك وأرث حقه من
الركة لغيره بلا بدل لم
يصح أو به صح بشرطه (القسم
الثاني يجرى بين المدعى
والاجنى قال قال الاجنى
للمدعى (وكنتى المدعى عليه
في الصلح) معك عن العين
التي ادعيت بها بيمينها أو
بهذه العين أو بعشرة في ذمته
(وهو مقرر لك) بها ظاهراً أو
باطناً أو وهى لك أو وانا
أعلم انها لك فصالحنى عنه

والمدعى أيضاً (قوله فرع صالح الخ) أى المدعى و(قوله قبل قوله) أى فله العود إلى الدعوى وإقامة الحجية واخذ
المدعى به لبطان جميع ما جرى اه سم (قوله قبل ذلك) أى الهبة والا برأ (قوله) أو ثم أقر المنكر إلى قوله
وقد يشكل في النهاية والمدعى (قوله ثم أقر المنكر الخ) أى بان المدعى به كان ملكاً للصالح حال الصلح (قوله)
شرط صحته الخ وهو سبق الأقرار أو نحوه (قوله ومن ثم لم ينظر) رد لقول الاستوى اخذ من كلام السبكي
انه ينبغي الصحة لا تفاقهما على العقد جرى بشرطه وفيه عليه ما وفى نفس الامر (قوله وقد يشكل) أى بطلان
الأقرار (قوله لاثنين) إنما يظهر فائدة عند رفع الامر إلى الحاكم ولا فائس بقيد عبارة المدعى وإنكار حق
الغير حرام فلو بذل المنكر ما لا يقر بالمدعى ففعل لم يصح الصلح لانه على فاسد ولا يزم المال وبذلك لذلك
واخذه حرام ولا يكون مقر بذلك في أحد وجهين يظهر ترجيح أحدهما من ابن كج وغيره ما زاد النهاية قال في
الخادم ينبغي التفصيل بين ان يعتقد فساد الصلح فصح أو يبطل فلا كافى نظائر من المنشآت على العقود الفاسدة
اه قال ع ش قوله حرام أى دل هو كبير وقوله لم يصح بقرينة ما ذكرناه لو دفع له ما لا يبرئ منه ما عليه وعلى
غيره من الحق لم يصح البذل ولا اخذوا انه يأتى في الإبراء المترتب على ذلك ما ذكر من التفصيل هنا وهو انه
إن علم بفساد الشرط ثم أبرأ صح ولا يطل فتنبه لانه يقع كثيراً (لكلامه) أى قوله أريد أن أقر بما لم يلزمى
(قوله منزل على السؤال) أى من تطبه ومترتب عليه (قوله تقيده به) أى الأقرار بقوله المذكور قال سم أول
لوسلم قيامها على ذلك لم يؤثر في صحة الأقرار إذ التقدير حينئذى لك كذا وهو لا يلزمى وذلك من تعقيب
الأقرار بما يرفع اه أيضاً كلمة لم لا تفيد استمرار النفي إلى أن التكلم كافر وره في التفرقة بينه وبين (قوله بلا
بدل لم يصح) انظر لنوعى الهبة ووجدت شروطها اه سم ينبغي ان يقال أو الصدقة أو الإباحة والحاصل
ان المقابلة بين المستثنين والتفرقة بينهما مشككة لانه إن روى في الترك أى لا بدل بالمعتبرات الشرعية فما
المانع منه اه سيدمر وقوله بين المستثنين أى الترك بلا بدل والترك ببدل (قوله صح بشرطه) أى إن
كان ارثه ناجزاً وعلم مقداره اه ع ش (قوله عن العين التي) إلى قوله اما الدين في النهاية والمدعى لا قوله
أو وهى لك (قوله ارثه العين) أى التي للمدعى عليه (قوله أو باطنا) عبارة النهاية والمدعى أو فيما بين وبينه
ولم يظهر خوفاً من اخذ المالك له اه (قوله أو وهى لك أو وانا أعلم انها لك) انظر لم كان الصلح مع
ذلك صلحاً على أقرار حتى صح لا ان يقال أقر أو الوكيل مع عدم ثبوت انكار الموكل ولا ما يدل على انكاره
قائم مقام أقراره اه سم وقوله مع ذلك أى مع قوله المذكور وليس فيه تعرض للأقرار (قوله عنه) كان
الأولى التائيد قول المتن (صح) محله كما قال الامام والغزالي إذا لم يعد المدعى عليه الانكار بعد دعوى الوكالة
فان أعاده كان عزلاً فلا يصح الصلح عنه نهياً ومغنى قال ع ش قوله هر فان أعاده الخ أى لغير غرض
اخذاً بما يأتى في الوكالة من ان انكار الوكيل يكون عزلاً إن لم يكن له غرض في الانكار اه (قوله شراء
فضولى) أى وقد مر انه باطل في الجديد اه ع ش (قوله اما الدين الخ) يعنى ان كلام المصنف مفروض
في العين واما الدين فلا يصح الصلح أى صالح الاجنى بدين ثابت على الموكل أو الوكيل قبل ذلك الصلح ويصح
بغيره أى بالعين والدين الذي ثبت بالصالح للمدعى على الاجنى أو موكله اه كرى (قوله اما الدين الخ) إلى
المتن في شرح المنهج (قوله بدين ثابت الخ) أى للمدعى عليه على الاجنى الوكيل أو على شخص آخر بان
يقول الاجنى الوكيل للمدعى صالحنى من الدين الذى تدعيه على غريمك بدينه الذى على أو على فلان (قوله)
ويصح بغيره) أى بغير دين ثابت قبل الصلح بان يصالح على عين من ماله أى الوكيل أو الموكل أو على دين ثبت

له بذلك نصاً له (صح) الصلح عن الموكل لان قول الانسان في دعوى الوكالة مقبول في جميع المعاملات
ان صدق في انه وكيل صارت ملكاً كله وإلا فهو شراء فضولى اما الدين فلا يصح الصلح عنه بدين ثابت قبل ذلك ويصح بغيره

بسبب الصلح في ذمته اه يجزى (قوله ولو بلا إذن) أى للاجنبي في الصلح أى وان قال لم يأذن لى له
 حلى (قوله ان قال الاجنبى) أى في صورتي الاذن وعنده (قوله ما ذكر) أى وهو مقرر لك بها الخ وليس
 المراد به وكلنى المدعى عليه في الصلح الخ لقوله ولو بلا إذن لانه بنافيه وقوله او قال الخ الحاصل انه ان اذن لى في
 الصلح صح ان قال وهو مقرر لك او نحو هو وإن لم يأذن لى فيه صح ان قال ذلك او قال هو مبطل وهذا ظاهر وقد وقع
 في بعض الاوهام فهم هذا المقام على غير ذلك كذا في البجبرى عن الحامى والشورى (عند عدم الاذن الخ)
 مفهوماً ان ذلك لا يكتفى عند الاذن والحال هو نظير ما بأتى في العين بقوله وان قال وهو مبطل في عدم اقراره
 فليجروا وقد يقال انما قيد بعدم الاذن لانه لا حاجة لذلك عند الاذن لان الاذن يتضمن الاقرار اه سم قوله
 والحال هو نظير ما بأتى الخ فيه ان كلام الشارع هناك صريح في عدم كفاية ذلك في العين مع الاذن كما هنا
 فما معنى التوقف وطلب التحريرو وقوله لان الاذن يتضمن الاقرار بمنعه قول الشارع الاق وكذا لو لم يقل
 الخ المراد به الاقتصار على الاذن كما صرح به النهاية في المغنى فلا شك على حاله الا ان يفرق بين صلح الاجنبى
 على الانكار عن الدين وصلحه عن العين عبارة المغنى ويرد على اطلاق اعتبار الاقرار ما لو قال الاجنبى وكلنى
 في المصلحة لقطع الخصومة وانا اعلم انه لك فانه يصح الصلح في الاصح عند المارودى وجزم به في التنبيه وقره
 في الصحيح ولو قال هو مشكرك غير انه مبطل فصالحى له على عدى ليقطع الخصومة بينكما وكان المدعى دينافان
 المذهب صحة الصلح وان كان المدعى عيناً لم يصح على الاصح والفرق انه لا يمكن تملك الغير عين مال بغير إذنه
 ويمكن قضاء دينه ولو صالح الوكيل عن الموكل على عين من مال نفسه أى الوكيل او على دين في ذمته باذنه
 صح العقد ووقع للاذن ويرجع المادون عليه بالمثل في المثل والقيمة في المتقوم لان المدفوع غرض لاهية اه
 وفي النهاية نحوها وقوله ولو قال الى قوله ولو صالح صريح في الفرق المذكور وعلى هذا فنى كلام الشارع
 احتباك حيث اقتصر في تعميل عدم الصحة في العين بما اذا لم يقل وكلنى على تعذر التملك فيما اذا لم يقل
 وهى لك الخ على الانكار مع ان كلامهما موجود في الصورتين (قوله بكذا) أى من مال الوكيل (قوله) واما
 لو لم يقل الخ (تنبيه) يرد على اعتبار المصنف التوكيل ما لو قال الاجنبى صالحنى عن الالف الذي لك على
 فلان على خمسة فانه يصح سواء كان باذنه ام لا لان قضاء دين غيره بغير إذنه جائز قاله في زيادة الروضة اه
 مغنى وعلم به مع ما مر عنه انما فان صلح الاجنبى عن الدين لا يعتريه الاقرار والالتزام (قوله في العين) أى
 وقد تقدم تفصيل في الدين انفاً بقوله واما الدين الخ عبارة المغنى وفيه ما يخرج بقول المصنف وكلنى الخ مالو
 تركه وهو شراء فضولى فلا يصح كما مر بقوله وهو مقرر لك مالو اقتصر على وكلنى في مصالحتك فلا يصح
 ولو كان المدعى دينافاً قال الاجنبى وكلنى المدعى عليه بمصالحتك على نصفه او ثوبه فصالحه صح كما لو كان المدعى
 عيناً او ثوبى في هذا لم يصح لانه يبيع شىء بدين غيره وهذا هو المعتمد كما جزم به ابن المقرئ تبعاً للمصنف خلافاً
 للزركشى ومن تبعه من التسوية بين الدين والعين انتهى (قوله ولو كان المدعى بعيناً) الى قوله ايضاً
 في النهاية والمغنى (قوله اوى لك) أى أو وأنا أعلم انما لك (قوله معه) أى مع الاجنبى قول المتن (وكانه
 اشتراه) أى بلفظ الشراء نهاية ومعنى (قوله مساو) أى قول المصنف كانه اشتراه مساو الخ (قوله كالمو
 اشتراه) أى من المدعى اه سم (قوله في كل منهما) أى قول المصنف قول الروضة وغيرها (قوله من ذلك)
 أى من قول المصنف وكانه اشتراه (قوله بنحو ودعة الخ) عبارة النهاية والمغنى بودعة عارية او نحو ذلك

ولو بلا إذن ان قال الاجنبى
 ما ذكر او قال عند عدم
 الاذن وهو مبطل في عدم
 اقراره فصالحى عنه بكذا
 اذ لا يتعذر قضاء دين الغير
 بغير إذنه وأما لو لم يقل وكلنى
 فلا يصح الصلح في العين
 لتعذر تملك الغير عيناً بغير
 إذنه وكذا لو لم يقل وهى
 لك ولو اهو مقرر وان قال
 هو مبطل في عدم اقراره
 لانه صلح على انكار حيث
 (ولو) كان المدعى بعيناً
 (و) صالح الاجنبى عنها
 (لنفسه) بعين ماله أو بدين
 في ذمته (والحالة هذه) أى
 أن الاجنبى قال هو مقرر لك
 أو هى لك (صح) الصلح
 للاجنبي لانه ترتب على
 دعوى وجواب فلم يحتاج
 لسبق خصومة معه (وكانه
 اشتراه) مساو لقول الروضة
 وغيرها كالمو اشتراه خلافاً
 لمن فرقوا ما وقع التنبيه
 في كل منهما لانه وان كان
 شراء حقيقة إلا انه حتى
 لكونه وقع بلفظ الصلح
 وعلم من ذلك انه لا بد ان يكون
 بيد المدعى عليه بنحو ودعة

اما لو كان يبع قبل القبض فلا يصح (واركان منكر) والمدعى يريد ايضا كاشير (١٩٧) اليه قوله الاتي فهو شراء مقصوب اذ الغصب

لا يتصور في الدين وقال
لاجني هو مبطل في انكاره
وانت الصادق فصالحني
لنفسى بهذا وخمسة في ذم
مثلا أو بدني وهو كذا
على فلان بناء على صحة بيع
الدين لغير من هو عليه وعبر
شارح بأصالحك لنفسى
وبتدين حمله على ما إذا
احتفت به بقربنة انشاء صالح
ونواهو الا فوضوه الوعد
وهو لا يصح كإتيان أو دى
المال في الضمان (فهو شراء
مقصوب في فقر بين قدرته)
ولو في ظنه (على انتزاعه)
فصح ويكني فيها قوله مالم
يكذبه الحس لم يظهر

(وعدهما) فلا يصح كما مر
في البيع (وان لم يقل هو
مبطل) بان قال هو حق
أولاً أعلم حاله ولم يرد على
قوله الصالحني (لما الصلح)
لأنه اشترى منه مالم يعرف له
بأنه ملكه وخرج بالعين
فيما ذكر الدين فلا يصح
الصلح عنه بدني ثابت قبل
ذلك ويصح بغيره ان قال
وهو مقر او هو لك او هو
مبطل بناء على الاصح
السابق من صحة بيع الدين
لغير من هو عليه

بحوز بيعة معه فلو كان مع ما قبل القبض لم يصح اه (قوله) أمالو كان يبع (الخ) المراد أن المدعى عليه باعه
للمدعى ولم يقبضه له فلا يصح شراءه من المدعى حينئذاه سم قول المتن (وان كان) اى المدعى عليه نهاية
ومعنى وسم (قوله) والمدعى عين (الخ) وان كان المدعى به ديناً ففيه الخلاف الماراه نهاية قال ع ش
قوله لم وفيه الخلاف الماراه فضيته ترجيح الصحة لماران المعتد ببيع الدين لغير من هو عليه لسنك يشك
حينئذ بان محل الصحة حيث كان من عليه الدين مقر او هو هنام منكر الا ان يقال نزلوا قول المشتري انه
مبطل منزلة اقرار من عليه الدين لمباشرته العقد اه (قوله) ايضاً أى كافي الصورة السابقة آنفاً (قوله)
مثلاً كان الارلى تقدمه على في ذمى (قوله) ويكني فيها قوله (اى) يكني للصحة قوله اننا قدر على انتزاعه نهاية
ومعنى (قوله) مالم يكذب (الخ) ظرف ويكني في قول المتن (وان لم يقل هو مبطل) اى مع قوله وهو منكر وصالح
لنفسه او للمدعى عليه نهاية ومعنى (قوله) بان قال (الى) قوله وخرج في النهاية والمعنى (قوله) فياذ كر (اى)
صورتي صالح الاجني لنفسه (قوله) او هو مبطل (هل يشترط في هذه القدرة على الانتزاع كافي جانب العين
اه سم وفي الجبري الى الوجه الاستواء سم اه (تبيين) ولو وقفه كانا واقر به لمدع له غرم له قيمته
لحيولته بینه وبينه بوقفه ولو صالح متاف العين مالم يكن فان كان باكثر من قيمتها من جنسها وبو جمل لم
يصح الصلح لان الواجب قيمة المتاف حاله الم يصح على اكثر من مال ولا على مؤجل لما فيه من الربا وان
كان باقل من قيمتها اربا اكثر من غير جنسها جاز لا تنفاه المانع ولو اقر به جمل ثم صالحه صح ان عرقاه وان لم
يسمه احد منهما مانعاً ومعنى قال ع ش قوله بوقفه اى ويكسبه حصة الونف ظاهر اما في نفس الامر فالمدار
على الصدق وعدمه اه

(فصل في التزامه على الحقوق) (قوله في التزامه) الى قوله وفي بيان في المعنى الا قوله قبل وقوله كاشير
الى بان يقفه الى المتن في النهاية الاما ذكر (قوله في التزامه) اى وما يتبعه كالمو صالحه على اجراء ما
الغسله الخ اه ع ش وفي الجبري اى في منع ما يؤدى الى التزامه اه (قوله) وهو) اى الطريق النافذ
(قوله) وقبل هو) اى الشارع (أخص الخ) أى من مطلق الطريق قال السيد عمر يتأمل مقاماته لما قبله
وان كان صحيحاً في حد ذاته اه وقال سم فيه حرازة لان ضمير وهو الشارع للمقدم القيد وضمير وقيل
هو للشارع وقوله اخص اى من المقيد بدون قيد وايضاً لا وجه حينئذ لحكاية هذا القيد بصيغة
التمريض اه (قوله في البيان) الاولى وفي البيان بالمعطف (قوله) ويذكر ويؤث (اى باعتبار عود
الضمير واستناد العامل اليه (قوله) اولاً) اى حين الاحياء (قوله) موصفاً للموت) مفعول اول للاختاذ

(قوله) أمالو كان يبع (الخ) المراد ان المدعى عليه باعه المدعى ولم يقبضه له فلا يصح شراءه المدعى حينئذ
قول المصنف وان كان اى المدعى عليه (قوله) وهو مبطل (هل يشترط في هذه القدرة على الانتزاع كافي
جانب العين

(فصل) (قوله) وهو الشارع (الخ) لا يقال في هذا الكلام اضطراب لا يخفى اذ هو في قوله وهو الشارع
عائد على الطريق النافذ اعنى على الطريق مع قيده وفي قوله وقيل هو اخص الخ عائد على الطريق بدون
قيده بدليل استدلاله اذ لا يتأتى الا في المقيد وهو الطريق بدون قيده وهو النافذ كما لا يخفى وحينئذ لهذا
القييل مع ظهور فساد لا يتصور اخصية الطريق من الشارع بل الامر بالعكس مطلقاً قطعاً لا يقابل ما قبله
الليم الا ان يريد بقوله وقيل مجرد حكاية فائدة اخرى من غير فصل الى المقابلة للمقابلة وان كان فيما بهام عود
الضمير للمقيد والمقيد وليس بصحيح كما تقرر لا نناقول هذا غلط منشؤه توهم ان ضمير وقيل هو اخص للطريق
وليس كذلك بل هو للشارع لكن لا يتخلوا ايضاً هذان حرازة لان ضمير وهو الشارع للمقدم القيد وقوله
أخص اى من المقيد وايضاً لا وجه حينئذ لحكاية هذا القيل بصيغة التمرريض (قوله) وقيل هو اخص
مطلقاً اى من الطريق لا من الطريق النافذ بدليل دليه وان كان ايضاً اخص من الطريق النافذ

ويذكر ويؤث ويصير شارعاً باتفاق المحيين عليه أولاً أو باتخاذ المارة موضعاً من الموت جادة للاستطراق

ومفعوله الثاني قوله جادة للاستطراق (قوله فيها) أى الموات (قوله لذلك) أى للاستطراق (قوله هنا) أى
 فى الوقف (قوله وفى بنيات) خبر مقدم لقوله تردد (قوله بموحدة) أى رخصها وفتح النون وبالياء التحنية
 المثناة مع ش أى المشددة (قوله المراد هنا) صفة للمعنى (قوله يسلكها الخ) نعت بنيات عبارة عنها بالهاى وبنيات
 الطريق التى تعرفها الخواص ويسلكونها لا يصير طريقا بذلك ويجوز احياءها كارجح القمولى اه
 (قوله انه لا يصير الخ) رحيث وجد طريق عمل فيه بالظاهر من غير نظر الى اصله وتقدير الطريق الى خيرة
 من اراد ان يسبله من ملكه لا افضل توسيعه وعند الاحياء ما اتفق عليه المحييون فان تنازعوا جعل سبعة
 اذرع كارجحه المصنف لخبر الصحيحين بذلك واعتزضه بجماع المذهب باعتبار قدر الحاجة والخبر محمول
 عليه ولا يغير الى الطريق ما هو عليه ولو زاد على السبعة اذرع قدر الحاجة فلا يجوز الاستيلاء على شئ منه وان قل
 ويجوز احياء ما حوله من الموات بحيث لا يضر الماراه نهاية وفى المعنى مثلها الا انه زاد قيل ولا يغير الخ
 وهذا ظاهر اه أى الاعتراض المذكور (قوله مالا يصير عليه عالم يعتد الخ) يفهم انه لا اعتبار بما
 لا يصير عليه بما اعتيد فليراجع سم على حجب اقول والظاهر انه غير مراد فيض لان عدم الصبر عليه عادة
 يدل على ان المشقة فيه قوبة اه عش (قوله اى روشن) وهو نحو الخشب المركب فى الجدار الخارج الى
 هواء الشارع من غير وصول الى الجدار المقابل اه عش (قوله بين حافطين) اى والطريق بينهما
 نهاية ومعنى (قوله كل منهما) اى من الجناح والسباط دفع بهما يقال كان الاولى للوصف ان يقول
 يضرانهم اه عش قال سم ويصح رجوع ضمير يضر للسباط وحذف نظير هذا من جناح قال فى شرح
 الارشاد اى والنهاية ولو اشرع الى ملكه ثم سبل ماتحت جناحه شارعا وهو يضر بالمارة امر برفعه
 على ما عتبه الزركشى اه قال عش قوله برقمه اى بحيث لم يضر بالمارة وقوله على ما عتبه الزركشى
 قد يؤخذ منه انه لو اخرج الجناح الى شارع على وجهه لا يضرهم ثم ارتفعت الارض تحته بحيث صار مضرا
 بهم انه يلزمه رفعه او حفر الارض بحيث ينتفى الضرر الحاصل به ويؤيده ما ذكره الشارع فى
 الجنائيات من انه لو بنى جداره مستقيما تمثال فانه يطالب بهدمه او اصلاحه مع انه وضعه فى الاصل بحقوقه
 يؤخذ منه ايضا انه لو لم يكن المرسان والقوافل ثم صار كذلك كالف رفعه لان الارتفاق بالشارع
 مشروط بسلامة العاقبة اه (قوله كذلك) اى ضررا لا يصير عليه الخ سيد عمر (قوله ومن ذلك) اى من
 التصرف فى الشارع ثم هو الى قوله على ما رجحه فى المعنى (قوله مالوا ككتنف) اى احاطوا (قوله الشارع)
 مفعول ككتنف وقاعله داره عبارة للمعنى ولو كان له داران فى جانبي الشارع غفر الخ اه وظاهر ان هذا مجرد
 تصوير فثله ما لو كان داره فى جانب الشارع فحفر سردابا من باطن الى باطن نصفه مثلا (قوله من احداهما)
 اى الدارين (قوله فان ضر) اى المارين بان يخاف من الانهيار (قوله والا الخ) اى وان لم يضرهم بان

كايصير المبنى فيها بقصد انه
 مسجد مسجدا من غير لفظ
 وبان يفقه مالمسك لذلك
 لكن لا بد منها من اللفظ وفى
 بنيات طريق بموحدة اه
 وغلط من صحفها بمثلثة لفساد
 المعنى المراد هنا يسلكها
 الخواص ترددوا الذى نقله
 القمولى ورجحه الاذرع
 انها لا يصير طريقا بذلك
 ويجوز احياءها لان اكثر
 الموات لا يغلو عن تلك
 البنيات (لا يتصرف) بضم
 اوله (فيه بما يضر) بفتح
 اوله فان ضم عدى بالياء
 (المارة) وان لم يطل المرور
 لان الحق فيه لجميعهم وسيعلم
 عملها وفى الجنائيات ان
 الضرر المنق مالا يصير عليه
 مالم يعتد لا مطلقا (ولا
 يشرع في) اى يخرج (فيه)
 جناح اى روشن سمى به
 تشبيهه بالجناح الطائر (ولا
 سباط) هو سقفة بين
 حافطين (يضرهم) كل
 منهما كذلك ومن ذلك
 مالوا ككتنف الشارع داره
 فحفر سردابا تحت الطريق
 من احداهما الى الاخرى
 فان ضرر منع منه الا فلاذ
 الانتفاع باطن الطريق
 كهبظاها والمزيل

فلتأمل وجه جعل الاختصة من مجرد الطريق (قوله مالا يصير عليه مالم يعتد) يفهم منه انه لا اعتبار
 بما لا يصير عليه بما اعتيد فليراجع فى شرح الارشاد لا يضر الارشاد لا يضر ايضا ضرر احتمل عادة كعجن طين اذا بنى
 مقدار المرور للناس والقاء الحجارة فيه للعمارة اذا ترك بقدر مدة نقلها وربط الدواب فيه بقدر حاجة
 النزول والركوب والرش الخفيف بخلاف القاء القمامات والتراب والحجارة والحفر التى بوجه الارض
 والرش المفرط فانه لا يجوز كاصرح به النووى فى دقايقه ومثله ارسال الما من الميازيب الى الطريق الضيقة
 قال الزركشى وكذا القاء النجاسة فيه بل هو فى معنى التخلي فيكون صغيرة اه وكوه صغيرة ضعيف كما مر فعليه
 ان كثر كانت كلقمامات رافلا فلا فى القفال بكر اه ضرب اللبن وبيعه من ترابه اذ لم يضر بالمارة لكن
 قضية قول العبادى يحرم اخذ تراب سور البلديات حتى حرمة اخذ تراب الشارع (لان يفرق بان من شان
 اخذ تراب السور ان يضر فحرم مطاوعة خلاف تراب الشارع ففصل فيه بين المضر وغيره اه وفى شرح م
 نجر ما مر فى ربط الدواب قال ويؤخذ من ذلك منع ما جرت به عادة العلافين من ربط الدواب فى الشارع
 للكره فلا يجوز وعلى ولي الامر منعهم لما فى ذلك من زبد الضرر (قوله كل منهما) ويصح رجوع

احكم ازجه بحيث يؤمن من الانهيار فلا يمنع اه معنى (قوله لما اضر) الاولى حصر لضبطه الفعل في المتن يفتح اوله اه سيد عمر (قوله هو الحاكم) اعتمدته النهاية والمعنى قلنا والمزيل له هو الحاكم لكل احد لما فيه من توقع الفتنة لكن لكل احد مطالبته بازالته لانه من ازالة المنكر اه قال عرش قوله لا كل احد اى فلو خالف وهمم عرق فقط واختان فيما يظهر لانه مستحق الازالة فاشبه المهدر كالزاني المحصن اه (قوله على ما رجحه ابن الرفعة) هو المعتمد اه عرش (قوله لما) اى الشخبين (قوله) في نحو شجرة) اى الشخص (قوله لهوائه) اى لهواء ملك شخص اخر (قوله ان له) اى ملك الهواء (قوله هنا) اى في اخراج نحو الجناح المضرو (قوله كذلك) اى يجوز استقلال كل احد بالازالة (قوله) ويحتمل الفرق) ولعل الفرق اقرب اه سيد عمر (قوله اما جناح) الى قوله ولا يجوز في المعنى الا قوله وبخلاف فتح بابها الى شار عنا الى المتن في النهاية الاما ذكر الى ولا يجوز قوله وكذا حفر برشه (قوله فيجوز لكن لمسلم) اى وان لم ياذن له الامام اه نهاية (قوله لا لذى الخ) فيمنع من ذلك وإن جاز الاستطرأ لانه كعلاء بناءه على بناء المسلم وابغى وافق ابو زرعة بمنعهم من البروز في البحر ببنائه على المسلمين قياسا على ذلك اه نهاية قال عرش قوله وابغى في ما لو بناء المسلم في ملكه قاصدا به ان يسكن فيه الذى هل يجوز ذلك لانه قد لا يسكنه الذى ام لافيه نظروا الاقرب جواز البناء ومنع اسكان الذى فيه على تلك الحالة قوله بمنعه اى الذى وان لم يضرم بمر تحته بوجه بل وقضية امتناع ذلك وان لم يكن عمر السفن اصلا مفهومه جواز له للمسلم حيث لم يضرم بالسفن التى تم تحته ويمكن تصور ذلك بان يكون البناء الذى اخرج فيه الارشون سابقا على النهر فلا يقال صرحوا بامتناع البناء في حرم النهر فكيف هذا مع ذلك اه (قوله وكذا حفر برشه) قال في شرح العباب اى فيمنع في دورهم التى بين دورنا فقط اه اى لافى التى في شوارعهم المختصة بهم سم على حج قضية ذلك امتناع ذلك في دورهم التى بين دورنا وان لم يصل الحش الى الشارع ولا تولد منه شيء اليه فانظر ما وجه حينئذ فاهم انما قصر فوافى خاص ملكهم على وجه لا يضرم المسلمين ولو قيل بان امتناع ذلك محله حيث امتد اسفل الحش الى الشارع او تولد منه ما يضرم بالشارع لم يعد اه عرش (قوله بخلاف ذلك) اى الاشراع والحفر بلا ضرر (قوله ولو في دارنا) اى في دار الاسلام نهاية ومعنى (قوله او لما يذله الخ) عطف على تبعنا (قوله فيه) اى في الفتح الى شار عنا (قوله ولا يجوز اخراج جناح الخ) اى لا احدا لمسلم لا غيره وان امن الضرر بكل وجه ولعل الفرق بين الشارع وغيره ان الانتفاع بالشارع لا يتقيد بشئ مخصوص من الانتفاعات بل لكل احد الانتفاع بارضه بسائر وجوه الانتفاعات التى لا تضرو ولا يختص بشخص دون اخر بل يشترك فيه المسلم والذى وغيرهما جاز الانتفاع به وانما يتوسع في عموم الانتفاع به ولا كذلك المسجد والمالحق به فان الانتفاع بهما يتوسع في الانتفاعات كالصلاة ولطائفة مخصوصة من الناس كالسليدين او من وقفت عليهم المدارس كالشافعية مثلا فكانا شبيبين بالاسلاك وهى لا يجوز الاشراع فيها لغير اهلها الا برضاهم والرضامن اهلها هاتم تضرع الاشراع اه عرش (نحو الرباط) اى وكحريم المسجد وسبقته وهذله الموقوف عليه للرؤية الذى ليس بمسجد والمسجد فهما ذكر كل موقوف على جهة عامة كبر اما موقوف على معين فلا بد من اذنه لكن يتجدد المنع لمن استحق بعده اه عرش

الضيمر للساباط وحذف نظير هذا من جناح قال في شرح الارشاد لو اشروع الى ملكة تم سبل ماتحت جناحه شارعا وهى يضرم بالمارة امر برفعه على امعته الزركشى اه (قوله هو الحاكم) نعم لكل احد مطالبته بازالته لانه من ازالة المنكر قال سلم مر (قوله وكذا حفر برشه) قال في شرح العباب اى فيمنع في دورهم التى بين دورنا فقط اه اى لافى التى في شوارعهم المختصة بهم (قوله ولا يجوز اخراج جناح الى مسجد وان لم يضرم) اى خلافا للقبينى كما قاله في شرح العباب ان كان الميزاب كالجناح في ذلك احتج الى الجواب عن خبر الميزاب الذى نصبه عليه السلام بيده في دار عمه العباس رضى الله تعالى عنه وكان شارعا الى مسجده عليه الفضل الصلاة والسلام فراجعه وقد يقال الميزاب جناح وزيادة فلا يمكن منع الجناح دون الميزاب

لما اضر هنا هو الحاكم على ما رجحه ابن الرفعة ولعله مبنى على ما رجحه مخالفهما في نحو شجرة خر جت لهوائه اما على ما رجحه ان له القطع ولو بلا حاكم فيحتمل ان يقال هنا كذلك ويحتمل الفرق بان الهواء هناكافة المسلمين فوجب تفريض امره الى تائبهم وهو الحاكم ونسب له وحده لجأزله الاستبداد بازالة الضرر عنه اما جناح وساباط لا يضرم فيجوز لكن لمسلم لا لذى في شوارعنا وكذا حفر برشه بخلاف ذلك في محالهم وشوارعهم المختصة بهم ولو في دارنا بخلاف فتح بابها الى شار عنا لان له استطرأه تبعنا ولما يذله من الجزية فلا يحذور علينا فيه ولا يجوز اخراج جناح الى مسجد وان لم يضرم ويظهر ان نحو الرباط والمدرسة كذلك وان اذن ناظره ثم رايت الاذرى صرح به

(قوله وتردد في الاشراع الخ) يتردد النظر في الاشراع في هوا المسعى ولعل الاحوط المنع ومثله في ذلك هو ام
 عرفه قومي والمزدلفة اه سيد عمر (والذي يتجه الخ) عبارة النهاية والاقرب ان ما حرم البناء فيها بان كانت
 موقوفة او اعتاد اهل البلد الدفن فيها حرم الاشراع في هوائها بخلاف غيرها اه وظاهر هو ان لم يضرب هو
 ظاهر فيمنع مطلقا ع (قوله لجو افعله) اي فعل كل من الجناح والسابط (قوله يبتني) اي قوله لان
 الخ في النهاية والمغني (قوله يبتني اظلام موضع الخ) انظر هل يشمل هذا الاظلام الزائد في الليل بنحو السابط
 ام لا والقلب الى الاول اميل (قوله اظلام الموضوع به) اي اظلاما يشق معه المرور اه سم عبارة النهاية
 والمغني نعم لا اعتبار باظلام خفيف اه (قوله ويحيث يمر تحت الخ) فلولم يكن يمر الفرسان والقوافل
 واخرج الروشن ثم عرض ذلك فهل يكلف رفعه او لا فيه نظر والاقرب الاول قياسا على ما لو اشرع الى ماكنه
 ثم سبل ماتحت جناحه شارفا اه ع ش اقول قول الشارح الا في تنقيح الامر بذلك الخ كالصريح فيما
 استقر به قول المتن (منتصبا) من غير احتياج الى مطاوعة راسه نهاية ومعنى (الحولة الخ) اي الاحمال عبارة
 المختار الحولة بالضم الاحمال واما الحول بالفتح فلاما فهي الال التي عليها المواجيد وهاء كان فيها اسما ولم
 تكن اه ع ش (قوله العالية) قال في شرح العباب اي التي ينتهي سمك ارتفاعها الى الحد الغالب في
 الخولات التي تحمل على الراس كما هو ظاهر اه واقول فيه نظرا انه يخرج الحد الكثير من الخولات الغير
 الغالب وخروجه بعيد من كلامهم والمتجه اعتبارا به ايضا وان لا يخرج الحد النادر بل ينبغي اعتبار الحد
 النادر ايضا لانه قديتفق وهو الموافق له والاقرب لان ذلك قديتفق وان نذرا اه ولا وجه للفرق بينهما
 فليتأمل اه سم وفي الجبري مستحسن الشوري اعتبار العادة الغالبة وقول الرازي العبرة بالمرقعة ولونادرة
 اه (قوله من ذلك) اي من ارتفاع الاظلام واما مكان مرور الماشي منتصبا وعلى راسه حولة عالية (ان كان الخ)
 خبر مبتدا محذوف اي هذا اي اشترط ما ذكر ان كان من المشاة الخ (قوله في الاول) اي في عمر الفرسان
 (ويكلف الخ) اي الراكب عبارة النهاية والمغني ولو اوجع الاشراع الى وضع رمح الراكب على كتفه بحيث
 لا يتأتى نصبه لم يضرا اه قال ع ش في ما لو اشرع الى ملك جاره باذنه ثم وقف الجار داره واشرع الى ماكنه ثم
 وقفه مسجد اهل بيبي ام لافيه نظرا والاقرب الثاني فيكلف رفعه عن هواء المسجد وان لم يضرب وينبغي ان يكون
 مثل ذلك ما لو كان له دار اقامت وقفت الارض دون البناء مسجد فكيف ازالة البناء بقي ما لو وقف الا على
 دون الاسفل فهل يجرم الاشراع الى الاعلى دون الاسفل ام لافيه نظرا والاقرب الاول اه (اي ولا تنقيد)
 الاولى اسقاط اي (قوله بها) اي باخشاب المظلة وكذا ضميرها (قوله ثم) اي في عمر القوافل (قوله اكبر)
 اي ارفع (قوله وافهم) الى قوله وايضا في النهاية والى التنبيه في المغني الا قوله لتعلقه الي فاستحقاق (قوله ولو
 فوق جناح جاره) شمل ماتحت والمقابل له اه سم عبارة المغني والنهاية يجوز اخراج جناح تحت جناح صاحبه
 اذ لا ضرر بالماروفوه ان لم يضرب بالمار على جناح صاحبه ومقابل له لم يبطل ارتفاعه به اه (قوله بالمار عليه)
 وحينئذ يشكل الخبر لان يفرق بالمساحة في الميزاب لشدة الحاجة اليه ولا ينبغي ما فيه فليتأمل (قوله اظلام
 الموضوع به) اي اظلاما يشق معه المرور (قوله العالية) قال في شرح العباب اي التي ينتهي سمك ارتفاعها
 الى الحد الغالب في الخولات التي تحمل على الراس كما هو ظاهر اه واقول فيه نظرا انه يخرج الحد الكثير
 في الخولات الغير الغالب وخروجه بعيد من كلامهم والمتجه اعتبارا به ايضا وان لا يخرج الحد النادر وقد سبق
 الشارح لما قاله بعض الشراح فضبط الغالبة بالغين المعجمة والباء الموحدة فليتأمل بل ينبغي اعتبار الحد
 النادر ايضا لانه قديتفق وهو الموافق لقوله الا في ذلك قديتفق وان نذرا اه اذ لا وجه للفرق بينهما
 فليتأمل (قوله نحو جناحه ولو فوق جناح جاره) شمل ماتحت والمقابل له وفي شرح العباب في الاول وقضية
 كلامهم في هذه انه لا يتصور فيها اخراج لجناح جاره لكونه اعلى وفيه بعد بل ان تصور منع والا فلا اه
 وعبارة العباب كالروض في الثاني او مقابلا له لم يبطل رفعه وشرح الشارح ان لم يبطل هكذا ان لم يقربه

وتردد في الاشراع في هوا المقبرة والذى يتجه منعه ان
 سبلت ولو باعتياد اهل البلد الدفن فيها لما من حرمة
 البناء فيها حينئذ (بل)
 للانتقال الى بيان مفهوم
 يضرم (يشترط) لجواز
 فعله (ارتفاعه بحيث)
 يبتني اظلام الموضوع به حتى
 يسبل المرووبه وبحيث
 (يمر تحت) الماشي (منتصبا)
 وعلى راسه الحولة بضم
 الحاء العالية لان ارتفاعه
 شرط من ذلك يؤدي الى
 اضرار المارة ان كان عمرا
 لمشاة فقط (وان كان عمر
 الفرسان والقوافل) اي
 يصلح لمرووم (غيره)
 وجوبا في الاول بحيث يمر
 تحت الراكب ويكلف وضع
 رمح على كتفه وفي الثاني
 (بحيث يمر تحت المحمل)
 بفتح ثم كسر (على البعير
 مع اخشاب المظلة) فوق
 المحمل وهي بكسر الميم
 المسماة بالمخارة اي ولا يتقيد
 الامزها بل بما قد يمر ثم وان
 كان اكبر منها كما هو ظاهر
 وذلك لان ذلك قديتفق وان
 نذر وافهم اطلاقه ان له
 خراج نحو جناحه ولو فوق
 جناح جاره ان لم يضرب بالمار
 عليه

وإن أظلمه وعطله هو أنه لم يبطل انتفاعه بل وفيه علة إذا أنهى ومن عزم على إعادته مالم يسبقه بالاحياء فارق مقاعد الاسواق حيث لا يزول
حقه إلا بالاعراضه بأن هذا أضعف لعلقه بالهواء الذي لا يقبل الملك فلا مكان له ولا يمكن (٢٠١) منه تلك لاعتناق بالارض التي من شأنها

أن تملك بالاحياء فصدا
فكان لها مكان وتمكن
وايضا فاستحقاق هذا تابع
لاستحقاق الطرروق
فاستحقه السابق واستحقاق
تلك قصد لتابع فلم يسقط
حق من سبق إليها إلا
بالاعراض (في تنبيهه) قال
الغزى فان قيل إذا جاز
الجناح فله نصفه وإن
أخذ أكثر هواء السكة
وقالوا في الميزاب له تطويله
إلا أن يزيد على نصف
السكة فللجناح المقابل منه
كما ذكره في الكافي قبل
الفرق ان الجار يحتاج
الى الميزاب فكان حقه فيه
كحق الجار فليس له إبطاله
عليه بخلاف نصب الجناح
فانه قد لا يحتاج اليه هكذا
ظنته اه وما ذكره في
الجناح واضع وفي الميزاب
بعيد من كلامهم لانهم
لم يعلموا ما تقرر في الجناح
إلا بكونه سبق الى مباح
فاستحقه وذلك ياتي في
الميزاب فالتجديد فيه بما
ذكر عن الكافي بعيد جدا
وقوله في الفرق فليس له
إبطاله فيه نظر ايضا فانه لا
يلزم من مجاوزته نصف
الطريق إبطال حق الجار
بل قد يبطل حقه وإن لم
يجاوز النصف وقد
لا يبطله وإن جاوز

أى على جناح الجار مغنى ورشيدى (قوله وإن أظلمه) بخلاف ماسبق في الساباط ويفرق بأن التصرف هنا فى
خالص ملكه وبأن الضرر هنا خاص اه سم وقوله فى خالص ملكه محل نظر (قوله وعطل هو اه) قديشعر
بأن تعطل الهواء مانع من الساباط كالاطلام فليراجع (قوله لم يبطل انتفاعه) أى ويحصل ضرر لا يحتمل
عادة وانظر صورة منع الانتفاع به وإدخال الضرر على جار فى هذه الحالة فان غايته ان يعد الجناح حتى يلحق
بجناح جاره وأى ضرر ياتحه بذلك فليتام اه عرش اقول من الضرر الا لاحق بذلك الاطلام وتعطيل
الهواء لكن تقدم فى الشرح أنه لا يؤثر ان هواء عن سم تاييد فى الاطلام خلافا لما يقتضيه قوله أى عرش
أو يحصل ضرر لا يحتمل عادة فليراجع (قوله بل وفي محله الخ) عطف على قوله فوق جناح جاره عبارة النهاية
ولو أنهى جناحه فسبقه جاره الى بناء جناح مجازاته جاز وان تعذر معه إعادة الاول ولم يعرض صاحبه كالمو
انتقل الواقف والقاعد فى الشارع لا للمعاملة فانه يبطل حقه بمجرد انتقاله اه قال عرش قوله مر ولو أنهى
أى ولو بهدم جاره اه (قوله إذا أنهى الخ) عبارة المعنى إذا أنهى مرهده وإن كان على عزم إعادته كالمو قد
لا ستراحة ونحوها فى طريق واسع ثم انتقل عنه يجوز لغيره الاتفاق بمو يصير أحق به فان قيل قياس اعتبار
الاعراض فى القعود فيه أى فى الطريق الواسع للمعاملة فمما حقه هنا إعادة داليه كما يحتمل الرافعى اجيب الخ اه
(قوله مالم يسبقه بالاحياء) عبارة المعنى والنهاية نعم يستثنى من ذلك مالو بنى دارا فى موات وأخرج لها جناحاً ثم
بنى اخر داراً اتخذها واستمر الشارع فان حق الاول يستمر وإن أنهى جناحه فليس لجاره ان يخرج جناحه إلا
بإذنه لى حقه بالاحياء اه قال عرش قوله نعم الخ شمل المستثنى منه مالو أخرج بعض اهل الشوارع الموجودة
الآن جناحاً ثم أنهى فقلنا به إخراج جناحه الى الشارع وإن منع الاول من إعادة جناحه لا نالنا نعم سبق لحياء
الاول بل يجوز ان الثانى هو السابق بالاحياء او انهما الحياء معا اه (قوله وفارق) أى محل الجناح (قوله
مقاعد الخ) أى للمعاملة (قوله حقه) أى حق القاعد فيها (قوله فاستحقاق هذا) أى محل الجناح (قوله
تبع لاستحقاق الخ) أى واستحقاق الطرروق ثابت لكل من المسلمين فلذلك من سبق كان أحق به اه معنى
(قوله تلك) أى المقاعد (قوله فله نصب الخ) عبارة المعنى ومن سبق الى أكثر الهواء بان أخذ أكثر هواء
الطريق لم يكن للاخر منعه اه (قوله قبل الفرق الخ) جواب فان قيل الخ (قوله انتهى) أى قول الغزى
(قوله وما ذكره) أى الغزى فى الجناح او من جوازه أخذه أكثر هواء السكة (قوله فى الميزاب) أى من عدم
جوازه وزيادة تطويله على نصف السكة (قوله وذلك) أى التعليل المذكور (قوله بما ذكر الخ) أى بعدم
التجاوز عن نصف السكة (قوله وقوله الخ) أى الغزى (قوله فانه لا يلزم من مجاوزته الخ) أى ولا من عدمها
عدم الإبطال (قوله لمال الجار) كان يصيب ماؤه جدار الغير بحيث يعبئه او يتلفه اه سم (قوله والساباط)
أى قوله وبكافى النافية والمعنى الاول له ولو فى دار الغير (قوله لأن الهواء الخ) يؤخذ من ذلك تصوير مسألة
الساباط بما إذا كان الصلح على إشراعه على ماتحته من الهواء وأنه إذا كان على وضع اطراف جدوعه من
الجانبين واحدهما على جدار الغير فانه يصح وهو ظاهر لان جدار الغير يصح بيع راسه وإيجاره لنحو البناء
عليه اه سم (قوله إذ لم يبطل الخ) أى وإن ضار متع فعله نافية ومعنى (قوله فيمتنع الخ) عبارة النهاية والمعنى
منه بحيث يبطل الخ (قوله وإن أظلمه) بخلاف ماسبق فى الساباط ويفرق بأن التصرف هنا فى خالص
ملكه وأن الضرر هنا لخاص (قوله مالم يبطل انتفاعه) عبارة شرح مر وله إخراج جناح تحت جناح
جاره هو فوقه مالم يبطل بالمار عليه ومقابل مالم يبطل انتفاعه به (قوله بالاحياء) فيستمر حقه وإن أنهى
(قوله لمال الجار) أى كان يصيب ماؤه جدار الغير بحيث يعبئه او يتلفه (قوله لأن الهواء تابع) يؤخذ
من ذلك تصوير مسألة الساباط بما إذا كان الصلح على إشراعه على ماتحته من الهواء وأنه إذا كان على وضع

(٢٦) - شروانى وابن قاسم - خامس -
الثالثين فالوجه جواز إخراج مالم يترتب عليه ضرر لمال الجار سواء أجاوز
النصف أم لا (ويحرم الصلح على إشراعه) أى إخراج (الجناح) أو الساباط بعوض ولو فى دار الغير لأن الهواء تابع للقرار فلا يفرد
بعدمه كالحل مع الام ولا نه إذ لم يضر فى الشارع يجوز إخراج مالم يتعاضد عوض عليه ولو من الامام كالمرور وكما يمتنع إخراج الضار

استحقه مخزجه وما يستحقه الانسان في الطريق لا يجوز اخذ العوض عنه كالمرور اه (فيه) أى فى الشارع
(قوله بالماء) أى او بالجاء قول المتن (وان بينى في الطريق دكة) أى وإن اذن الامام كما صرح به فى شرح
الروض كغيره ويؤخذ منه امتناع البناء وإن أقطعه الامام لأن إقطاعه لا يزيد على إذنه فى البناء لكن نقل
الشيخان فى الجنايات عن الاكثرين ان للامام مدخلا فى إقطاع الشوارع وانه يجوز للمقطع ان يبنى فيه
ويتملكه و اجاب الشارح فى شرح الارشاد بأنه على تقدير اعتماده وإلغائه فلا يملكها مناصح بخلافه محمول
على ما زاد من الشارع على الموضوع المحتاج اليه للطرق وبحيث لا يتوقع الاحتياج اليه بوجه ولو على التدوير اه
وكذا شرح مر اه سم قال ع ش قوله ويتملكه صريح فى أن الامام أقطعه للملك لا للارفاق و عبارة سم على
منه قال السبكي ولا يجوز لوكلا ديت المال بيع شىء من الشوارع وإن اتسعت وفضلت عن الحاجة لا نافع لم
هل أصله وقف أو موات أحى فليحذر ذلك وإن عمت به البلوى اه وقوله وإلغائه فلا يملكها مناصح
بخلافه وهو الامتناع مطلقا اتسع أولا وهذا هو الذي يظهر من كلام الشارح مراعاته اه ع ش (قوله)
وإن اتسع) أى واذن الامام و اتنى الضرر نهاية ومعنى قول المتن (دكة) ومن ذلك المساطب التى تفعل فى تجاه
الصهاريج فى شوارع مصرنا فليقتبه اه ع ش قال السيد عمر يتردد النظر فى وضع الدكة المنقولة من نحو
خشب فتقتضى التعليل الاول امتناعه لثاني ثمر أيت فى إحياء الموات أن لصاحب الكفا احتياطين فى وضع
السريور و جمع الشارح وصاحب المعنى والنهاية جواز هذه الدكة المنقولة فى معنى السريور بلا شك اه وينبغى
حمل كلامه على ما تنقل بالفعل فى تحويل يوم الى البيت ثم رد ثانيا إلى محله الاول ومثلا وإلا فالمستمرة وإن لم
تسكن مستمرة ونحوها تسمى بمرور المدة الى بناء الدكة فى محلها كما هو المشاهد والله اعلم (قوله ولو بفناء داره)
وفا قال المعنى والنهاية قال ع ش أمالو وجد لبعض الدور مساطب مبنية بفناء أو سلم بالشارع يصعد منه اليها
ولم يعلم هل حدث السلم قبل وجود الشارع أو بعده فانه لا يغير عمرها وعليه لاحتمال انه وضع فى الأصل بحق
وأن الشارع حدث بعده ولو أعرض صاحبه عنه بأن ترك الصعود من السلم وهدمه بحيث لم يبق له أثر لم يسقط
حقه بذلك اه (قوله كما صرح به البندنجي) افتى به شيخنا الشهاب الرملى اه سم (قوله) قال بعضهم ومثلا
ما يجعل الخ أقول هذا يتعين تصويره بما يسمى الآن دعامة ويكون متصلا بالجدار من أسفله مثلا وحمله على
الكبش المحروف الآن بعيد جدا لأنه لو كان مراداه لم يلحقه بالدكة ولم يشرط لجواز إخراجها وجود دخل
ببناء المخرج إذ هو حيث تنفذ من أفراد الجناح اه ع ش (قوله أو يفرس فيه) أى فى الطريق النافذ وان اتسع
واذن الامام و اتنى الضرر نهاية ومعنى وظاهر ان مثل غرسها فصب الشجر اليابس وغرسه ولو قد (قوله لذلك)
أى لأن المارة الخ (قوله فيه فى الجنايات) كل من الطرفين متعلق بآتى فالاول بالمطلق والثانى بالمقيد (قوله)

أطراف جذوعه من الجانبين أو أحدهما على جدار الغير فانه يصح وهو ظاهر لأن جدار الغير يصح بيع
راسه وإيجاره ونحو البناء عليه (قوله) يتمتع إرسال ماء البويع الخ) سياتى قول المصنف ويحل إخراج
الميازيب إلى شارع والتالف بها مضمون فى الجديدين تقيد الشارح قوله الميازيب بقوله العالية التى لا تضرب
المارة اه وقضية قوله هنا إذا اضرب المارة انه يتمتع إرسال ماء الميازيب إذا اضرب المارة إلا ان يفرق بشدة
الحاجة الى صرف ماء المطر لأنه لا اختيار فيه أو يخص ماء البويع بغير ماء المطر ويوافق عدم الفرق ما باتى
من امتناع إرسال ماء الميازيب الى الطريق الضيقة (قول المصنف وان بينى فى الطريق دكة) أى وإن
أذن الامام كما صرح به فى شرح الروض كغيره ويؤخذ منه امتناع البناء وإن أقطعه الامام لأن إقطاعه
لا يزيد على إذنه فى البناء لكن نقل الشيخان فى الجنايات عن الاكثرين ان للامام مدخلا فى إقطاع الشوارع
وانه يجوز للمقطع ان يبنى فيه ويتملكه و اجاب الشارح فى شرح الارشاد بأنه على تقدير اعتماده وإلغائه
فكلامهما مناصح بخلافه محمول على ما زاد من الشارع على الموضوع المحتاج اليه للطرق وبحيث لا يتوقع
الاحتياج اليه بوجه ولو على التدوير اه وكذا شرح مر (قوله النافذ) أى الذى الكلام فيه (قوله البندنجي)

يتمتع إرسال ماء البويع
فيه إذا اضرب المارة أيضا
(و) يحرم (أن يبنى فى
الطريق) النافذ وان اتسع
(دكة) هى المسطبة العالية
والمراد هنا مطلق المسطبة
ولو بفناء داره كما صرح به
البندنجي لأن المارة قد
تزدحم فتتشم بها ولأن
محلها يشبه بالاملاك عند
طول المدة قال بعضهم
ومثلا ما يجعل بالجدار
المسمى بالكبش الا ان
اضطر اليه لخلل بنائه ولم
يضر المارة لأن المشقة
تجلب التيسير اه (أو
يفرس) فيه (شجرة)
لذلك نعم ان قصد بها عزم
المسلمين فكسفر البئر
فيما باتى فيه فى الجنايات

على ما بحث) اعتمده المغنى (قوله وقباسه) أى ما بحث (قوله وفيه) أى البحث (قوله أو قصد المسلمين) من إضافة المعدل إلى مقوله عطف على الإمام (قوله بأن البراء) أى وبشدة الحاجة إلى الماء اه سم (قوله فلم يحزم مطلقا) أى اذن الإمام أو قصد عموم المسلمين أم لا وهو الأقرب لكلامهم سم ونهاية (قوله بينهاها) أى بين الشجرة فى الطريق (قوله بشرطه) وهو عدم الضرر للمسلمين وكونه للعموم المسلمين (قوله بجواز بناءه فيه) أى بنا المسجد فى الطريق (قوله وقضيته) أى التصريح المذكور (قوله لأن شرطه) أى المسجد (قوله أو ملكه) أى باني المسجد (قوله ومنه) أى من التصريح المذكور (قوله من التعليل) أى لتعليل حرمة البناء والغرس فى الطريق (قوله ويرد داخ) (تنبيه) ولا يصريحين الطين فى الطريق إذا بق مقدار المرور للناس ومثله القاء الحجارة فيه للعبارة إذا تركت بقدر مدة تقلا أو ربط الدواب فيه بقدر حاجة النزول والركوب وأما ما فعل الآن من ربط دواب العلافين للكرام فهذا لا يجوز ويجب على ولى الأمر منهم ولورفع التراب من الشارع وضرب منه اللبن وغيره وباعه صح مع الكراهة اه مغنى زاد النباة ولا يضرب الرش الخفيف بخلاف القمامات أى وإن قلت والتراب والحجارة والحفر التى بوجه الأرض والرش المفرطاته لا يجوز كما صرح به المصنف فى دفعه ومثله أو سال الماء من الميازيب إلى الطريق الضيقة وفى سم عن شرح الأشاد مثله الاستئثار بطريق دواب العلافين الشكرى قال الرشيدى قوله مر أو سال الماء أى ماء الغسالات ونحوها كما هو ظاهر العبارة اه (قوله الذى ليس به الخ) سذكر محتمزه بقوله أما ما به مسجد الخ قول المتن (يحرم الاشراع الخ) أى يجرى أو غيره اه نهاية (قوله بغير رضاهم) كما افاده الخ) فيه بحث ظاهر لأن المحتاج إليه هنا ليس باستفادة تقييد الحرمة بعدم رضاهم بل ببيان الجواز رضاهم الذى هو مفاد قوله لا الخ وهذا لا يفيد هنا بالاولى ولا بالمساواة كما هو ظاهر والتغليب خلاف الظاهر فيحتاج لقربة فقوله فلا اعتراض الخ فيه نظر لأن صورة الاعتراض كافى الاستنوى هو أن تعبيره بالباقي لا يفيد الجواز بالرضاء المسئلة المتقدمة اه سم بتصرف (قوله تغليا) أى بان يراد بالباقي المستحقون فيعودوا لاستثناء المسلمين (قوله أو بقياس الاول) عطف على مقدور الاصل بمنطوق تغليا أو بقياس الاول (ولان الشريك) هذا يفيد المنع بعدم الرضا بالاولى أى وهو ليس بمقصود لا يفيد الجواز بالرضا بالاولى ولا المساواة الذى هو المقصود من الاعتراض فتأمل اه سم قول المتن (للا رضا الباقيين) لو قال المصنف الارضا المستحقين لكان أولى ليعودوا لاستثناء الاولى ايضا وهى ما إذا كان المشرع من غير اهله فانه لا يصح التعبير فيها بالباقيين ولثلاثتهم اعتبار اذن من بابه اقرب الى راس السكة لمن بابه ابعد وهو اوجه الاصح خلافه بناء على استحقاق كل الى

واقفه به شيخنا الشهاب الرمل (قوله ويفرق بان الخ) يفرق ايضا بشدة الحاجة الى الماء (قوله فلم يحزم مطلقا) هو الاقرب الى كلامهم (قول المصنف لغير اهله) وبأنى هنا نظير قوله الا فى فتح الباب وسواء فى هذا الخ (قوله بغير رضاهم) كما افاده الخ) فيه بحث ظاهر وذلك لأن الشكون بغير رضاهم لا يحتاج إليه لاستفادته من قوله لا الخ لدخوله فى منطوق هذه العبارة اعنى يحرم الاشراع البغير اهله والمحتاج اليه هنا هو بيان الجواز بالرضا الذى مفاد قوله فيما باني الخ الخ وهذا لا يفيد هنا قوله المذكور بالاولى كالا يخفى بل لا بالمساواة كما هو ظاهر والتغليب خلاف الظاهر فيحتاج لقربة فقوله فلا اعتراض فيه نظر لأن صورة الاعتراض كافى الاستنوى هو أن تعبيره بالباقيين لا يفيد الجواز بالرضاء المسئلة المتقدمة (بغير رضاهم) أى رضا اهله فظاهر هو رضا الجميع وهكذا تعبير المنهج وشرحه بقوله ولا اذن منهم أى اهله فى الاول ومن باقىهم فى الثانى ولا يخفى اشكال اعتبار اذن الجميع فى الاول بالنسبة للاشراع الذى هو فرض المسئلة هنا وكذا فى المنهج فى ضمن ما هو اعلم منه لا بماذا اذن من بابه فى صدر السكة مثلا فقد اذن فى خاص ملكه فلا حاجة الى اذن غيره لان الاشراع يحتسب ليس فى ملكه ولا يحرم انتفاعه بخلاف فتح الباب لان المروفة موروفا يستحق كل منهم المروفة فلا يكتفى اذن البعض فليراجع (قوله لأن الشريك الخ) هذا يفيد المنع بغير الرضا بالاولى لا يفيد الجواز بالرضا بالاولى لا المساواة وهذا هو المقصود فى

الامام وفيه نظر وبفرق بان البئر ثم لها حد فكان للامام أو قصد المسلمين دخل فيه وأما الشجرة فلا حد لها تنتهى إليه بل هى دائمة النمو اغصانا وعروقا وما هو كذلك لا يؤمن ضرره فلم يحزم مطلقا ويفرق بينها هنا وفى المسجد بشرطه بان الضرر هنا اعظم نعم الذى يشبه البئر المسجد ومن ثم صرحوا بجواز بناءه فيه حيث لا يضرب المارة وان لم ياذن فيه الإمام كحفر البئر فيه للمسلمين قال الاذرى وقضيته البقعة نصير مسجدا وهو بعيد لأن شرطه كونه فى موات أو ملكه فالمراد بالملك مكان الصلاة لا غيره ومنه يؤذنه لوجعل الدكة للصلاة مثلا ولا ضرر بوجه جازت (وقيل ان لم يضرب) كل منهما المارة (جاز) كاشراع الجناح ويرده مأمور من التعليل (وغير النافذ) الذى ليس به نحو مسجد (يحرم) الاشراع اليه لغير اهله بغير رضاهم كما افاده قوله الا الى اخره تغليا وبقياس الاول لان الشريك اذا توقف على ذلك فالاجنبى أولى ومن ثم لم يحزم هنا خلافا وجري فيما بعده فلا اعتراض عليه (وكذا) يحرم ذلك (لبعض اهله) وان لم يضرب (فى) الاصح الا برضا الباقيين من أهله

واجملهم هنا للعلم بما
 سيذكره انه لا يمنع الا من
 بابه بعد او مقابله كسائر
 الاملاك المشتركة ودر
 انه بعض ممنوع مطلقا
 ويشترط رضا موسى له
 بالمنفعة وما سائر تصرفا
 وليس لهم كما يعتمد ابن
 الرفعة وغيره الرجوع بعد
 الاخراج بالاذن وطلب قلعه
 بجائزاته وضع بحق ولا مع
 غرم ارش النقص لانه
 شريك والشرىك لا يكلف
 ذلك كما ياتي في العارية لان
 فيه ازالة ملكه عن ملكه
 فاندفع قول الاذنى لولا
 يقال لهم قلعه بذكر اشره ولا
 ابقاؤه باجرة لان الهواء
 لا اجرة له ويظهر في غير
 الشريك ان لهم الرجوع
 وعليهم ارش النقص اخذا
 بما ياتي في العارية اماما به
 مسجد قديم او حادث فالحق
 فيه له ومسلمين فيكون
 كالشارع في تفصيله السابق
 فلا يجوز اخراج جناح ولا
 فتح باب فيه عند الاضرار
 وان اذنوا بخلافه عند عدمه
 وان لم يذنبوا او لا الصالح بمال
 مطلقا نعم ليس ذلك عامافي
 كله بل من راس الدرب الى
 نحو المسجد كما بحثه ابن
 الرفعة وبحث ايضا حادث
 بعد الاحياء اى يقينا كما هو
 ظاهر بقاء حرقهم اى فلهم
 المنع من الاضرار وان لم
 يضرا ذليلا لحد الشرىك
 ابطال حق البقية من ذلك

بابه الى آخر الدرب كما يلمن قوله لآتى معنى ونهاية قال عرش قوله لا يبرضا الباقي من امله وهم من
 بابه بعد من المشرع لا جميع اهل الدرب شيخنا زيادى ولو وجد في درب منسد اجنحة ونحوها قد ع
 يعلم كيفية وضعها على ذلك على انها وضعت بحق فلا يجوز هدمها ولا التعرض لاهلها ولو ائتمت و اراد
 اعاتها فليس له ذلك الا باذنتهم لانها الحق الاول بانها امله وينبغي ان يحل ذلك اذا اراد اعاتها بالة
 جديدة لا بالنها القديمة اخذاعا قاله فيا لوان له في عرس شجرة في ملكه فاقطعت فانه اعاتها ان
 كانت حية وليس له عرس بدها ويحتمل الفرق فيمنع الاعادة ولو باله القديمة اه وقوله وينبغي الخ
 محل توقف وقوله احدا الخ ظاهر المنع لظهور الفرق بينهما معنى ينبغي ان يحل ذلك اذا لم يعلم سبق المشرع
 بالاحياء والا فيعده مطلقا اخذا بما سمر في الطريق الثالث (قوله) واجملهم الى قوله ويظهر في النهاية
 لا قوله لان فيه ازالة ملكه عن ملكه وقوله فاندفع الى قوله ابقاؤه (قوله) من بابه بعده اى الى جهة
 اخر السكة (قوله) ودر الى قوله اخذا في المعنى الا ما ذكر انفا (قوله) ومر الخ اى في شرح ويحرم الصالح
 (قوله) انه اى الا شرع (قوله) مطلقا اى ولو كان الا شرع اى في دار الغير وكان الاخذ اماما (قوله) ومضى له
 بالمنفعة الخ ونحوهما كالوقوف عليهم اه عرش (قوله) اقنورا اى اى المسكرى وان لم يضضر شوىرى
 اه بغيرى (قوله) وليس لهم الخ اى ولو رضى بعضهم لبعض بذلك امتنع عليه الرجوع نهاية معنى (قوله)
 بعد الاخراج اى اخرج بعض امله (قوله) وطلب قلعه الخ) حطفت على الرجوع (قوله) ولا مع غرم الخ
 عطف على بجائز (قوله) لانه شريك الخ) قضية ذلك ان الاخراج لو كان فيها لاحق للخرج فيه بان كان بين باب
 داره وصدر السكة كان من رضى الرجوع ليقبل ويغرم ارش النقص وهو ظاهر نهاية معنى وذكر ادخاله
 في قول الشارح الا ترى ويظهر في غير الشريك الخ (قوله) لان فيه ازالة ملكه اى في التكليف المذكور
 تكليف ازالة الخ (قوله) ولا ابقاؤه الخ) عطف على طلب قلعه (قوله) في غير الشريك وكذا في الشريك اذا
 كان الاخراج فيها لاحق فيه بان كان بين بابه وصدر السكة اى اخره م ر اه سم (قوله) وعليه ارش
 النقص الخ المراد انهم اذ ارجعوا فلهم تكليف واضع الجناح بازالهما ومن الجناح هو ما اشرع لاما نى
 منه على جدار المالك فلا ية الى تكليفهم الذى يرفع الجناح ازالة الملكة وهو ما بنى على الجدار عن ملكه
 وهو الجدار نفسه عرش (قوله) اماما به مسجد الى المتن في النهاية والمعنى الا قوله او حادث وقوله اى يقينا كما
 هو ظاهر وقوله اسكن تسويتها الى وكما مسجد وقوله اماما ونفى الى لو كان وكذا في المعنى الا قوله
 والجلوس الى ويجوز المرور اماما به الخ اى اماما غير النافذ الذى به الخ عبارة النهاية والمعنى ولو وقف بعضهم
 داره مسجد او وجد ثم مسجد قديم الخ (قوله) فيكون كالشارع يؤخذ منه امتناع الدكة مطلقا اه
 سم (قوله) عند الاضرار راجع لكل من الاخراج والفتح الخ (و لا الصالح الخ) حطفت على اخراج جناح
 (قوله) مطلقا اى ولو لم يضضر (قوله) ذلك اى منع الاخراج والفتح واصلاح (قوله) راس الدرب اى اوله الذى
 فيه البوابه اه بغيرى (قوله) الى نحو المسجد الخ) ولعل زيادة نحو الاشارة الى عموم بحث ابن الرفعة والا
 فالاولى لى تناسب ما قبلها ولا يتكرر مع ما بعدهما اسقاطها (قوله) اى يقينا مفعومه انه اذا شك في كونه قبل
 الاحياء وبعده كان كالقديم في التفصيل المارنا خلافا لما في عرش حيث جعله كالحدث فليراجع (قوله) بقاء
 حرقهم مفعول وبحث (قوله) وبحث ايضا جزم في النهاية والمعنى عبارة اما اذا كان المسجد حادثا فان
 رضى به اى باحداث المسجد اهلها اى اهل السكة فكذلك اى فلهامه الا شرع الذى لا يضر والا فلهام المنع
 الاعتراض فتامله (قوله) من بابه بعده لعل المراد بعده الى جهة راس السكة (قوله) او مقابله قضيت ان
 المقال لا يمنع من الاشرع المقابل لبابه بل ولجداره الاقرب الى راس السكة واقع فيها فيه شركة
 واما مقابل الباب القديم فمما ياتي فليس الفتح في مقابلته ولا مزاحا لاستطرافه فليراجع (قوله) في غير
 الشريك وكذا في الشريك اذا كان الاخراج فيها لاحق له فيه بان كان بين باب داره وصدر السكة
 م (قوله) فيكون كالشارع يؤخذ منه امتناع الدكة مطلقا

الخ اقال ع ش قوله رو ولا فلهم الخ يؤخذ منه انه لو كان السفلى لانسان والعلو لآخر وقف صاحب السفلى
ارضه مسجد فان اذن له في ذلك صاحب العلو كلف نقض علوه لانه رضى يجعل المرأه محترما باذنه صاحب
السفلى في جعله مسجد او يمنع من اشراعه جناح في هواه فيمنع من اقامة السقف المحلوك في هواه وان لم
يأذن جاز له ابقاء بناه ولا يكلف نقضه لانه لم يؤجر منه ما يقتضى اسقاط حقه او ظاهره وان كان صاحب
العلو الاذن جاهلا بما يرتب على اذنه وهو بعد جدا (قوله وهو متجه) اعتمدهم راي والمغنى وعليه فيتحصل
انه اذا كان المسجد متلافا بما يان علم بناؤه قبل احياء السكة الموجودة اشترط لجواز الاشراعه امر واحد
وهو عدم ضرر المارة او احداثا اشترط امران عدم الضرر ورضا اهل السكة ثم اقول فله حكم الملك
وحكم الشارع وقضية ذلك امتناع الدكة مطلقا كما مر سم على حجج ا ه ع ش (قوله لكن تسويتها) اى
الشيخين (قوله يخالف ذلك) اى البحث الثانى لابن الرفعة قال سم بعد ذكر عبارة الروضة مانصه ولا
يخفى ان قولهما عند الاضرار يحتمل مفهومه ان يكون هو الجواز عند عدم الاضرار لكن بشرط رضا اهل
السكة وهو موافق لبحث ابن الرفعة المذکور وان يكون هو الجواز عند عدم الاضرار وان لم يرض اهل
السكة وهذا يخالف بحث ابن الرفعة واذا احتمل المفهوم لم يتعين تخالفه (قوله لكن يتجدد المنع الخ)
ظاهرا انه ان استحق ذلك بعده الرجوع من غير ارض نقص وعليه فاعل الفرق بينه وبين مالواذنو انهم رجعوا
وطلبوا الهدم حيث غرموا ارض النقص انهم بالاذن ورطوه فاذا رجعوا اخذوا ما فوؤه عليه ولا كذلك
البطن الثانى فانهم لم ياذنوا واذن من قبلهم لم يرض عليهم والا قرب انه ليس له قلعه بجانبنا ان كان الاتقاع بروس
الجدران ونحوهما لا يكون بمحض هو اء الشارع لكونه وضع بحق فيه فيه ببقية بالاجرة لا يجوز قلعه
وغرامة الارش ان كان من غلة الوقف ا ه ع ش (قوله لمن استحق) اى الموقوف (قوله بها) اى
فى الطريق الغير النافذ التى ليس بها نحو المسجد (قوله توقف الاشراع على كماله الخ) اى اذا كان فيما يستحقه
ا ه سم (قوله بخلاف الدخول) اى دخول غيرهم بلا اذن نهاية ومعنى (قوله السكة) اى غير نافذة (قوله)
كالشرب من نهره) اى المختص بهم ا ه ع ش (قوله والجلوس فيه) اى جلوس غير اهل غير النافذ فيه
(قوله ولهم الاذن فيه بالمال) ويزوع المال على عدد الدور وما يخص كل دار ويزوع على عدد ملاكها بقدر
حصصهم ويقوم ناظر دار موقوفة مقام مالك دار ويصرف ما يخصه على مصالح الموقوف عليه ع ش
وقليوب اى بجير مى (قوله كالايجوز لهم بيعه) وقد يفرق بالبيع انما يمنع لان فيه اتلافا لا ملاكهم
بعدم عمرها وحيث قد يذالم يمكن اتخاذ عمرها من جهة اخرى والاجارة ليس فيها ذلك فى المنع منها نظر
اى نظرا ه نهاية (قوله معنى كونه الخ) مقول الماوردى (قوله ويجوز المرور الخ) ويكره ا كثره
بلا حاجة ه نهاية (قوله بملك الغير الخ) كالموقوف على طريق بقا لوصول الى مزرعته او نحوها ولم يرض بصاحب
الملك ومثل الملك ما جرت العادة بزراعته من الارض المضروب عليها الخراج فلودعت الحاجة الى المرور
فى محله من تلك الارض فلو ترتب على المرور ضرر عليه لا يجوز الا بطريق مسرعة كالاستجار عن لهو لاية

وهو متجه معنى ومن ثم تبعه
غيره لكن تسويتها بين
العتيق والجديد تخالف
ذلك وكالمسجد فيما ذكر
كل موقوف على جهة عامة
كرباط وشراما موقوف على
معين فلا بد من اذنه لكن
يتجدد المنع من استحق بعده
ولو كان به ادار النجوة طفل
توقف الاشراع على كاله
واذنه بخلاف الدخول السكة
بعض اهلها يحجور فانه
يجوز على الاوجه كالشرب
من نهره لكن الورع خلافه
والجلوس فيه يتوقف على
ا ذنهم اى ان لم يتسامح به
عادة فبما يظهر ولهم الاذن
فيه بما لى على الوجه وقول
القاضى لا يجوز لهم ان
ياذنوا فيه باجرة كالايجوز
لهم بيعه مع ان ملكهم انا
ياتى على قول الماوردى
الضعيف معنى كونه ملكهم
انه تابع لملكهم ويجوز
المرور بملك الغير اذا
اعتبدت المساحة به

ولم يصبر بذلك طريقا (وااله) أي غير النافذ (من نفذ بآب داره) يعني ملكه كفرن وخانوت وبشر (لايه لا من لاصقه جداره) من غير باب له فيه
لان ذلك هو العرف (وهل الاستحقاق (٢٠٦) في كلها) أي الطريق اذ هو يجوز تذكيره وتايشه فزعم ان هذا سهو هو السهو (لكلهم)

ذلك اه عش (قوله) لم يصبر بذلك طريقا) وقد قيل ان السلطان محمود لما قدم مروا استقبله أهل البلد وفهم
القفال الكبير والقاضي ابو عاصم العامري احدثا مع بين السلطان والاخر عن يساره وازدحموا فاعتدى
فرس القفال عن الطريق إلى ارض مملوكة لانسان فقال السلطان للعامري هل يجوز ان يطرقت في ارض
الغير بغير إذنه فقال له سل الشيخ فانه امام لا يقع فيها ليل في الشرع فسمع القفال ذلك فقال يجوز السعي في
ارض الغير اذ لم يخش ان يتخذ بذلك طريقا ولا عاذه ربه على المالك بوجه اخر كالنظر في مراة الغير
والاستطلاع بجداره اه معنى (قوله) يعني ملكه إلى قوله المتن ام يختص في النهاية وكذا في المغني لا قوله
فزم على المتن (قوله) لان ذلك هو العرف عبارة المغني لان اولئك هم المستحقون للانتفاع فهم المالك دون
غيرهم اه قول المتن (في كلها) وقد اتى المحرر بجميع الضائر مؤنثة لتعريفه او لا بالسكة ولما عر المصنف
بغير النافذ على ان تذكر بالمال اذ هذه اللفظة مغني ونهاية (قوله) أي الطريق أي الغير النافذ (قوله) نظيره
أي في تعديل هل بال قول المتن (وباب داره) يخرج ما بعد بابه إلى جهة صدر السكة وإن وازى جداره اه
سم قول المتن (اصحها الثاني) ولاهل الدرب المذكور وقسمته بجمته كسائر المشتركات القابلة للقسمة ولو اراد
الاسفلون لا الاعلون سد ما يليهم او قسمته جاز لانهم يصرفون في ملكهم بخلاف الاعلين ولو اتفقوا على
سد اس السكة لم ينعوا منه ولم يفتحوا بعضهم بغير رضا الباقي نعم ان سد بابه نفسه خاصة فله فتحه بغير رضاهم
ولو امتنع بعضهم من سدده لم يكن للباقي ان يفتحها بغير رضاهم فاني عني قوله م سد ما يليهم أي حيث امكنهم
الاستطراق من غيرهم ولو باحدثا مراما لم يكن ذلك لكل واحد منهم بان تعذر الاستطراق من غير ذلك
الطريق على بعضهم امتنع وقوله لم ينعوا منه أي حيث امكن لكل الاستطراق من غيره ولو باحدثا
ممر اه (قوله) لان هذا إلى قوله واعترضه الرافعي في النهاية والمغني لا قوله سواء إلى ولهم الرجوع (قوله)
بغير اذهم) لتصرفهم فان اذنوا جاز نهاية ومعنى (قوله) سواء هنا الخ) أي في احتياج الغير إلى الاذن (قوله)
المتأخر) أي من أهلها لانه أي الغير لا يستحق طروقا بحق المالك بخلاف بعض أهله فاخص منعه بمن
يحدث عليه طروقا في ملكه اه سم (قوله) عن المفتوح) أي الذي فتحه الغير او اراد فتحه اه سم (قوله)
والمقدم) أي منهم اه سم (قوله) لانه) لتدليل لقوله سواء الخ (قوله) نعم بفرق الخ) قضية هذا الفرق
كالذي فرق به في شرح الروض انه إذا كان الفاتح احدهم ورجعوا لا يغرمون ايضا شيئا فيتحصل من هذا
مع ما قدمه في الجناح انهم إن رجعوا بعد فتح الباب جاز ولا غرم مطلقا او بعد اخراج الجناح فان كان
الخارج شريكا امتنع الرجوع واجبا جاز مع غرم الارش اه سم (قوله) لا يتوقف على اذن الخ) قد يقال
انه وإن لم يتوقف على اذن لكنه في الغالب يتسبب عن اذنهم في الاستطراق بعد الفتح وقول المتن (وله) أي
للغير (قوله) بتشديد الميم) إلى قوله وهو متجه في المغني لا قوله مطلقا إلى قوله وقد اختلف في النهاية لا لا ماذكر
(قوله) كما في البيان) فلو حذف لفظه إذا سمر لمكان اخصر واشمل اه معنى (قوله) مطلقا) شامل لما لو جعل على
المفتوح الاستئذاة نحو شبك وفي المغني وفي النهاية ما يخالفه عبارة ما وما صححه تيمم المحرر هو ما صححه في
رخص صحيح التنبيه هو العلم بمدون قال في زيادة الروضة ان الاقعة المنع قد قال في المهات ان الفتوى على الجواز
قد قد قل ابن حزم عن الشافعي نعم لو ركب على المفتوح الاستئذاة شيئا كالوا نحو جاز جز ما كان له الاسوى

أي لكل منهم فإلزاما لكل
هنا لكل الأفراد بقرينة
قوله كل واحد والجموعى
إذ لا نزاع فيه (ام) يأتي
نظيره قبيل فصل اوصى
بشاعة مع ما فيه يختص شركة
كل واحد منهم (بما بين
راس الدرب وباب داره
وجهان اصحهما الثاني) لان
هذا المقدار هو محل تردده
ومروبه وما بعده هو فيه
كالا جنى فعمل ان من بابه
اخرها يملك جميع ما بعد
اخر باب فله به تقديم بابه
وجعل ما بعده دلهذا
لداره (وليس لغيرهم فتح
باب اليه لا يستطرق) بغير
اذنهم سواء هنا المتأخر عن
المفتوح والمقدم عليه لانه
يمر في حق كل منهم ولهم
الرجوع ولو بعد الفتح ولا
يغرمون شيئا بخلاف ما
لو اعاروا راضا للبناء لا يقطع
بجناقاله الامام واعترضه
الرافعي بانه لا فرق بينهما
وفرق ابن الرفعة بما رده
غير واحد نعم يفرق بان
ما تصرف فيه هنا وهو
الفتح لا يتوقف على اذن
لما يأتي ان له رفع جداره
ولما المتوقف على اذنهم
استطرقه فاذا رجعوا فيه
لم يفوتوا عليه شيئا غروه
فيه بخلافهم في اعارتهم
الارض للبناء فانهم غروه

قول المصنف وباب داره) يخرج ما بعد بابه إلى جهة صدر السكة وإن وازى جداره (قوله) سواء هنا المتأخر)
أي من أهلها لانه لا يستحق طروقا بحق المالك بخلاف بعض أهله فاخص منعه بمن يحدث عليه طروقا في
ملكه (قوله) عن المفتوح) أي الذي فتحه الغير او اراد فتحه (قوله) والمقدم) أي منهم (قوله) نعم بفرق الخ)
قضية هذا الفرق كالذي فرق به في شرح الروض انه إن كان الفاتح احدهم ورجعوا لا يغرمون ايضا شيئا

وبعض ما يتوقف على اذنهم الظاهر في دوام بقائهم عليه فاذا رجعوا غروا له نظير ما يأتي في
إعارة الجدار لوضع الجنود (وله فتحه إذا) لم يستطرق منه سواء (سمه) بتشديد الميم وتخفيفها ام لا كما في البيان (في الاصح) لأن له
رفع الجدار بعضه اولى وكذا فتح باب للاستئذاة وإن لم يجعل عليه نحو شبك ورجع في الروضة المنع مطلقا (ومن له فيه

(فلشركائه) وهم من باب به بعد القديم بخلاف من باب قبله او مقابله وهذا هو مراد الروضة بناء على ما فهمه المحققون من عبارتها وفهم البلقيني اجراء عبارتها على ظاهرها ان المراد بالمفتوح في هذه الحادثة فتحه فاعترضها بانه مشترك في القدر المفتوح فيه فجاز له المنع وهو متجه بناء على فرض ان ذلك الظاهر هو المراد وقد اختلف الناس في فهم عبارتها ولا و اخرها حتى وقع لشبخنا في شرح الروض ما يفهم ان المراد اولاً و اخرها هو الحادث فتحه وليس كذلك كما تقرر ووجه اتجاهاه بناء على ذلك ان كلا منهما كما هو ظاهر يستحق من رأس السكة الى جانب بانه عملياً اخرها لا اولها ورد بعضهم على البلقيني بما لا طائل تحته فاحذره (منعه) وان سد الاول لانه احدث استطرقا في ملكهم وان لم يتوقف على اذنهم في اصل المرور بل لا يؤثر نهيم للضرورة الحاسقة بخلاف بقية المشتراك (وان كان اقرب الى راسه ولم يسد الباب القديم) اي ولم يترك التطرق منه (فكذلك) اي لكل من باب به بعد المفتوح الآن أو بازائه على مامر المنع لان انضمام الثاني الاول يضرهم بتعدد المنفذ

وغيره عن جمع اهل قول المتن (باب) أو ميز اب نهاية ومعنى قول المتن (فلشركائه) أي لكل منهم نهاية ومعنى (قوله) بخلاف من باب الخ) أي لانه لم يحدث استطراق في ملكهم لانه كان يستحق الطروق فيه من قبل أي بحق الملك بخلاف من ليس من اهل الدرب فانه وان جاز له دخوله بغير اذن لكنه لا يحق ملكه اسم (قوله) وهذا) أي المفتوح القديم لا الجديد اه سم (قوله) مراد الروضة) أي بالمفتوح في اوله او مقابل للمفتوح اه ع ش (قوله) المحققون) عبارة النهاية فافهمه السبكي والاسنوي والاذري اه (قوله) اجراء الخ) معنولى فهم ولعل الاولى وأجرى البلقيني عبارة على الخ (قوله) في هذه) أي في عبارة الروضة وقال السيد عمر أي في مسئلة المقابل المشار اليه بقوله او مقابله اه (قوله) بانه) أي المقابل للمفتوح الحادث (قوله) وهو متجه الخ) أي فانه لو اريد هذا المكان المنع متفقاً عليه حينئذ امهية (قوله) في فهم عبارتها ولا و اخرها) أي اول عبارة الروضة و اخرها وهي كافي النهاية والمعنى بخلاف من باب بين المفتوح ورأس الدرب او مقابل للمفتوح اه (قوله) كما تقرر) أي ان المراد بالمفتوح في آخر عبارة الروضة على فهم المحققين الباب القديم وفي اولها القديم (قوله) ووجه اتجاهاه الخ) أي اعتراض البلقيني على تقدير حمل المفتوح على الحادث (قوله) ان كلا منهما الخ) أي فيكون المقابل للجديد اه سم (قوله) للقدرد المفتوح فيه و مشاركا به (قوله) بما يلي الخ) بيان الجانب (قوله) اخرها الخ) أي السكة (قوله) لانه احدث استطراقا الخ) به يعلم اندفاع ما يتوهم من ان المنع هنا يشكل عليه جواز دخول الاجنبي السكة والمرور فيها بغير اذن اهلها فاذ جاز الاجنبي فلبعضهم أولى ووجه الاندفاع ان شرط مرور الاجنبي في ملك الغير مالم يتخذ طريقاً الفاتح هنا قد اتخذ الممر طريقاً هكذا الجواب مر و قد يقال لاحاجة لذلك لأن لهم منع الاجنبي كما لهم منع الشريك فليتأمل اه سم أي منع الشريك أي فيما لا يستحقه (قوله) وان سد) إلى المتن في النهاية (قوله) للضرورة فاحقة) عبارة النهاية لان التوقف على الاذن هنا يؤدي لتعطيل الاملاك بخلافه ثم اه أي في العرصة المشتركة (قوله) بعد المفتوح) أي إلى جهة صدر السكة أي اخرها فاشتمل مقابل القديم اه سم (قوله) الان) أي الجديد (قوله) بازائه) والحاصل انه يعتبر في المسئلة السابقة اذن لا بعد من القديم ولا يعتبر مقابله و هذا اذن لا بعد من الجديد ومن بقائه اه يحجى (قوله) على مامر) لعل في توجيه اعتراض البلقيني (قوله) الموجب للتميز الخ) يؤخذ منه انه يتمتع عليه هدم داره وجعلها دوراً متعددة لكن اطلاق ما في الاسنوي والمعنى في النهاية عن البغوي من ان من له في سكة أي غير نافذة قطعة ارض له جعلها دوراً والكل واحدة باب فديناع في ذلك اللهم إلا ان يكون كلام البغوي مقيداً بما اذا لم يعلم اصلها اما اذا علم ان اصلها متحد المنفذ او متعددة عمل بقضيته على ما بحثناه ومع ذلك ففي النفس منه شيء ثم رأيت في الامداد بعد نقل كلام البغوي ما نصه و اوضح ان الكلام في قطعة أرض لم تكن داراً قبل ذلك والواجب اعادة ثا على حكمها الاول ان عرف فان جهل فهو محل نظر و يقرب ان صاحبها مخير في فتح بابها من أي محل شاء لان الاصل في التصرف في الملك الحل حتى يعلم مانعه انتهى سيد عمر وقوله من أي محل

الموجب للتميز عليهم وبه فارق جواز جعله داره خاناً وحماماً وان كثرت بسببه الزحمة والاستطراق

شاه ظاهره بأى كيفية شاء من الوحدة والتعدد (قوله فاندفع الخ) عبارة النهاية والمغنى لان انضمام الثانى الى الاول يوجب زحوق وقوف الدواب فى الدرب فيتضررون به وقيل يجوز واختاره الاذرى وضعف التوجيه بالروضة بتصریحهم بان له جعل داره ماما او حانو تابع ان الروضة وقوف الدواب فى السكة وطرح الانتقال تذكر انضمام ما كان قد يقع نادر فى باب آخر للدار اه ويمكن الجواب بان موضع فتح الباب لم يكن فيه استحقاق بخلاف جعل داره ما ذكر اه (قوله من هذا) اى من جواز جعل داره ما ذكر (قوله ضعف الاول) اى ضعف ما فى المتن من المنع قول المتن (وان سده) اى ترك التطرق منه قول المتن (فلا منع) قال الاستوى ولو كان له دار بوسط السكة واخرى باخرها فلانجه انه يجوز لمن داره بينهما منعه من تقديم باب المتوسط الى اخر السكة لانه ان كان شريكاً فى الجميع لكن شرهته بسببها انما هو البها خاصة وقد يبيع لغيره فيستفيد باده استطراق نهاية معنى (قوله لانه ترك بعض حقه) اى ولا يسقط حق من القديم بما فعله فلوا اراد الرجوع للاستطراق من القديم وسد الحوادث لم يمنع ولو باع الدار المشتعلة على ما ذكر لا خرقا مقامه فله الاستطراق من القديم مع سد الحوادث اه عش (قوله ومراخ) اى فى شرح وأصحهما الثانى اه كرى (قوله تقديمه الخ) اى تقديم بابه فيما يختص به وجعل ما بين الدار واخر الدرب دهلزا نهاية ومعنى (قوله حتى على مامر عن الروضة) قد يقال المناسب ان يقول عن غير الروضة ان اراد بما مر ما تقدم فى فتح الباب اذا سمره لان الذى مر عنها المنع كما هنا بخلاف المتن فان الذى مر عنه الجواز وعليه يقال هنا بالمنع ويقرق بينهما اه سم اقول المتبادر انه اراد به ظاهر عبارة الروضة فى مسئله فتح باب ابعده من راس الدرب فلا اشكال (قوله الى اخرها) اى الى جهة اخر السكة (قوله اخص) اى ذلك الاحد (ملك الآخر) اى آخر الدرب أى جميع ما بعد باب يقابل بابه (قوله بفتح الفوقية) كذا فى المغنى ولكن المعنى على الضم من الثلاثى لان يكون من الفعل بحذف احدى التامين (قوله علوكين) و (قوله علوك) علم به ان مراد المصنف بالسدر بالمعلوك والافاسد لا يلزم منه الملك بدليل ما لو كان فى اقصاء مسجد او نحوه كما مر نهاية ومعنى (قوله مع بقاء بايها) قضية اطلاق المصنف انه لا فرق فى جريان الخلاف بين ان يبقى البابين على حالهما او يسد احدهما وان خصه الرافعى بما اذا سد باب احدهما وفتح الباب لغرض الاستطراق معنى ونهاية (قوله لانه يتصرف الخ) عبارة النهاية والمغنى لانه يستحق المرور فى الدرب ورفع الحائل بين الدارين تشرف فى ملكه فلا يمنع حق اه (قوله وفى الروضة الخ) راجع للمتن عبارة النهاية والمغنى وما ذكر المصنف تبعاً للرافعى والبغوى هو المعتمد والثانى المنع ونقله فى الروضة عن العراقيين عن الجمهور وجرى عليه ابن المقرئ اه قول المتن (وحيت منع فتح الباب) اى بان اراد الاستطراق اه رشيدى قول المتن (فصالحه اهل الدرب) اى على فتحه ليستطرق قال سم على منهج (فرع) الظاهر ان الميزاب يلحق بالباب فى جواز الصلح بما لان صاحبه يتنفع بالقرار

القديم فى الاولى لم يشارك فى فعل الفتح بخلاف الجديد هنا (قوله حتى على مامر عن الروضة) قد يقال المناسب ان يقول عن غير الروضة ان اراد بما مر ما تقدم فى فتح الباب اذا سمره لان الذى مر عنها المنع كما هنا بخلاف المتن فان الذى مر عنه الجواز وعليه يقال هنا بالمنع ويقرق بينهما (مسئلة) فى فتاوى السيوطى زقاق غير نافذ بهوت وعلى كفته مخزن فاراد صاحب البيوت ان يبنى على الزقاق بابا يصون به بيوتهم ويبنى علو الباب طرقة قبل لصاحب المخزن منعه الجواب ان كان باب المخزن داخل الزقاق فله المنع من بناء باب وطريقة علوه ان كان ذلك بحيث يصير باب المخزن داخل الباب وان كان الباب يبنى داخل بحيث يصير باب المخزن خارجه فليس له المنع (مسئلة) وجعل لها منزل مشترك فباع احدهما حصته لآخر وللشترى بجواره منزل جديد عماره منزله و اضاف له قطعة من المشترك من غير قسمة فهل يلزمه هدمه او قيمة نصف القطعة الجواب يبنى ان قسم فان خرج له الشق الذى فيه البناء اخص به ولا شئ عليه والاخير شريكه بين القلح بلا غرم وبين الاقبا بالاجرة اه واقول ظاهر ان له الخيار قبل القسمة وانما خرج له الشق الذى فيه البناء وجب عليه اجرة حصه الشريك لما قبل القسمة لانه كان متعديا باو بضع يده عليها واستعمالها فله ولا شئ عليه فيه

فاندفع أخذ جمع من هذا ضعف الاول (وان سده) اى القديم (فلا منع) لانه ترك بعض حق من ممران لمن بابه آخر الدرب تقديمه وجعل الباقي دهلزا ولو كان آخرها بابان متقابلان فأراد احدهما تاخير بابه فلاخر منعه حتى على مامر عن الروضة كما هو ظاهر لان ما بعد بابيهما مشترك بينهما فقد يؤدى ذلك الى ضرر الشريك بالحكم ملك بيتها لذى الباب المتأخر ولو اتسع باب أحد المتقابلين الى آخرها اخصت ملك الآخر على تردد فيه ينته فى شرح الارشاد (ومن له داران فتحتان) بفتح الفوقية وله (الى درين مسدودين) مملوكين (او مسدود) مملوك (وشارح ففتح بابا) او اراد فتحة بينهما للاستطراق مع بقاء بايها (لم يمنع فى الاصح) لانه يتصرف فى ملكه ومن ثم لو اراد رفع الحاجز بينهما وجعلهما دارا واحدة مع بقاء بايها بحالهما لم يمنع جرما لانه قصدها اتساع ملكه فقط وفى الروضة انه يمنع وأطالوا فى الاتصاليه ومع ذلك الاوجه ما فى المتن (وحيث منع فتح الباب فصالحه اهل الدرب) اى المالكون له

بان لا يكون فيه نحو مسجد
(بمال صح) لانه انتفاع
بالارض ثم ان قدر وامة
فهو لإجارة وإن أطلقوا أو
شرطوا التأيد فهو بيع
جزء شائع من الدرب له
فينزل منزلة أحدهم
(ويجوز) لملك جدار
(فتح السكوات) بفتح
الكاف أشهر من ضمها
أي الطاقات فيه علت أو
وسفت وإن اشترفت على
دار جاره وحريمه كما صرح
به الشيخ أبو حامد كما أن
له إزالة بعضه أو كله كما مر
(والجدار) الكائن (بين
المالكين) لدارين (قد
يختص به) أي بملكه
(أحدهما) ويكون سائرا
للاخر فقط (وقد يشتركان
فيه فاختص) به أحدهما
(ليس للاخر) ولا غيره
المفهوم بالاولى تصرف
فيه بما يضر مطلقا فيحرم
عليه (وضع الجذوع) أي
الأخشاب ووضع جزء
واحد (عليه بغير إذن) من
مالكه ولا ظن رضاه (في
الجديد) على الجديد
لا يجبر المالك عليه (للتجبر
الحسن لا ضرر ولا ضرار
في الاسلام وللخير الصحيح
لا يجل لأحد من مال أخيه
إلا ما أعطاه عن طيب نفس
وفي رواية صحيحة لا يجل مال
أمرئ مسلم إلا بطيب
نفس منه وبذلك يعلم

انتهى ع ش (قوله بان لا يكون فيه نحو مسجد) أي كدار موقوفة فإن كان فيه ذلك قال الأذري لم
يجز لامتناع البيع في الموقوف وحقوقه قال واما الاجارة والحالة هذه فتجبه فيها تفصيل لا يمتنع على
الفتية استخراجها انتهى بها معنى زاد سم قال الشارح في شرح الارشاد وكأنه أي الأذري يشير إلى أن
ما يخص الموقوف من الاجارة كان قد أجرة المثل وفيه مصلحة صح وإلا فلا انتهى اه قول المتن (بمال
صح) أي يوزع المال على عدد الدور ثم يوزع ما خص كل دار على عدد دور من ملاكها يظهر ثم ايت
بها مش نسخة قديمة بخط بعض الفضلاء ما يصرح بما قلناه بل ساقه مساق المنقول ولو كان في الدرب من يستحق
المنفعة بنحو لإجارة فلا بد في جواز الفتح من رضاه ولا شيء له من المال المأخوذ فظاهر ولو كان في الدرب دار
موقوفة فلا قربان ما يخصها يصر في جهة الوقف ولا بد في جواز ذلك من رضاه من له الولاية على الوقف
ورضا المتاجر لها إن كان اه (قوله لانه انتفاع) إلى المتن في التبايع والمغني (لانه انتفاع بالارض) أي بخلاف
إشراع الجناح لان الهواء لا يباع منفرد لانه تابع فإن صالحه على مجرد الفتح بمال لم يصح قطعانها به ومعنى
(قوله وإن أطلقوا أو شرطوا التأيد فهو بيع جزء الخ) أي كالأصاح رجلا على مال يجري في أرضه ماء نهر
فانه يكون تملكيا لمكان النهر بخلاف مالو صالحه بماله على فتح باب من دار أو إجراء ماء على سطحه فانه وإن
صح لملك شيئا من الدار والسطح لان السكة لا تزد إلا للاستطراق فانياته فيها يكون نقلا للملك واما الدار
والسطح فلا يقصد بهما الاستطراق أو إجراء الماء بها ومعنى (ملك جدار) أي في الدرب النافذ وغيره سواء
كان من أهل الدرب أم من غيرهم والاستثناء دام لا واذن أم لا ومعنى ونهاية (قوله بفتح الكاف) إلى المتن في
النهاية والمغني (قوله علت الخ) والوجه ان السكة لو كان لها غطاء أو شبك باخذ شيئا من هواء الدرب
منعت وإن كان فتحها من أهله خلا فالسبكي اه نهاية قال ع ش قوله منعت أي حيث لا إذن كما هو ظاهر
وإن لم يحصل بذلك ضرر لال الدرب لان الهواء مشترك ولا ينتفع به بغير إذن من المشتركين
من الأذن اعتياد الناس فتح الطاقات التي لها غطاء والشبكي التي لها ذلك من غير معارضا وقوله أي
ع ش وإن لم يحصل بذلك ضرر الخ ينبغي تخصيصه كما يدل عليه التعليل بالدرب غير النافذ وقول النهاية خلافا
للسبكي عبارة المغني نفيه غاب ما تفتح السكة للاستثناء وقوله نصب شبك عليها بحيث لا يخرج منه شيء
فان خرج هو أو غطاؤه كان كالجناح قال السبكي فليتجه لهذا ان العادة ان يعمل في الطاقات أبواب تخرج
فتمنع من هواء الدرب هذا في حق من ليس له الفتح للاستطراق فان كان له ذلك فلا منع من أبواب الطاقات اه
(قوله كما مر) أي في شرح وله فتحة إذا سمر الخ (قوله الكائن) بين به ان قول المصنف بين الخ متعلق بمحذوف
صفة للجدار اه ع ش أي ودفع به توهم ان الجدار مشترك بينهما فثبتنا في قوله قد يختص به الخ
(قوله لدارين) أي مثلا اه ع ش (قوله أي بملكه) إلى قوله نعم في النهاية الاقوله وفي رواية إلى وبذلك
(قوله بما يضر مطلقا) احتراز عملا لا يضر من نحو الاستناد اليه اه سم (قوله مطلقا) أي ولو على بعد (قوله
ووضع جذع واحد) قد يجعل إلى المتن على الجنس فيستغنى عن هذه الزيادة اه سم (قوله للخبر الحسن الخ)
قدمه لمعومه اه ع ش (قوله للخبر الحسن) إلى قوله نعم في المغني الاقوله وفي رواية إلى وبذلك (قوله وللخير
الصحيح) وقياسا على تواتر أمهاتنا ومعنى (قوله لا أحد) وفي النهاية والمغني لا مري (من مال أخيه) هو
جري على الغالب وإلا فاذي كذلك اه ع ش (قوله مسلم) ليس بقيد كما مر (قوله وبذلك يعلم الخ) فيه نظر

نظر (قوله بان لا يكون فيه نحو مسجد) أي كدار موقوفة فإن كان فيه ذلك قال الأذري لم يجز لامتناع
البيع في الموقوف وحقوقه قال واما الاجارة والحالة هذه فتجبه فيها تفصيل لا يمتنع على الفتية استخراجها
قال الشارح في شرح الارشاد وكأنه أي الأذري يشير إلى أن ما يخص الموقوف من الاجارة كان قد أجرة المثل وفيه
مصلحة صح وإلا فلا هو اعلم ان قوله السابق قال الأذري لم يجز الخ مشكل بالنسبة لأصحاب بقية الدور وهي
ماعد الدار الموقوفة لانهم أصحاب ملك وغاية الأمر انهم شركاء في الوقف وشريك الوقف يصح بيعه لحصته
فليتأمل (قوله بما يضر مطلقا) احتراز عملا لا يضر من نحو الاستناد اليه (وضع جذع واحد) قد تمدح إلى في

أن الضمير في الخبر المتفق عليه لا يمتنع جاز جاره أن يضع خشبه في جداره لصاحب الخشب ولأنه الأقرب أي لا يمتنع الجار أن يضع خشبه على جدار نفسه وإن تضرب له نحو منع ضوء فان (٢١٠) جعل الضمير للاول كان النهي للتزبيد بقرينة ذلك الخبرين نعم روى احمد وابو

اه سم (قوله ان الضمير) أي ضمير جداره اه سم (قوله ان يضع خشبه) روى بالافراد متوناً ولا كثر بالجمع مضافاً انتهى محلي اه عش (قوله ولانه الخ) عطف على قوله بذلك يعلم الخ بحسب المعنى (قوله ولا يمتنع) أي الجار الثاني في الحديث وكذا ضمير ان يضع الخ (قوله وإن تضرب) أي الجار الاول (قوله فان جعل الخ) أي كاهو المتبادر وجرى عليه رواية ابو هريرة رضي الله تعالى عنه (قوله للاول) أي للجدار الاول في الحديث (قوله ذلك الخبرين) أي الحسن والصحيح واما قوله وفي رواية الخ فداخل في الصحيح (قوله لانه صريح) أي في القديم (قوله عدم صحة هذا) أي مارواه احمد وابو يعلى (قوله فذاك) أي الخبر المتفق عليه (قوله ما يلزمه) أي القديم أي حمل الخبر المتفق عليه على القديم يجعل الضمير للجدار الاول فيه (قوله تخصيص) أي للاخبار الثلاثة الاول بغير الجدار بين المالكين اه كرى (قوله يجوز) أي بحمل الخبر المتفق عليه على التزبيد سم وكردى (قوله قلت) في هذا الجواب نظر لان قضية معانقر في الاصول تقديم الخاص وإن كثرت العمومات جدوا وتأخرت قطعاً اه سم (قوله إنما يظهر ذلك) أي كون الخبر المتفق عليه ظاهراً في القديم قاله الكردى ويظهر ان الإشارة الى قولهم والتخصيص خير من المجاز (قوله مرجع) أي للجديد اه كرى ويظهر ان المراد للمجاز (قوله المانعة) ممنوع اه سم (قوله من ذلك) أي من الحديث الوارد في القديم اه كرى ويظهر ان المشار اليه هو التخصيص (قوله بها) أي يوم حجة الوداع (قوله وذلك) أي السكن في يوم حجة الوداع (في تأخره) أي ذلك الواحد (عن ذلك الخصوص) أي خصوص الجدار يعني الحديث الوارد فيه اه كرى ويجوز ان يكون الخصوص بمعنى الخاص أي الخبر المتفق عليه الخاص بالجدار (قوله ويؤيده) أي التأخر (قوله ذلك الخصوص) اراد به الوضع على الجدار اه كرى أي استثناء الشارع وضع الجدوع على الجدار (قوله حينئذ) يظهر له موقع هنا إلا ان يراد بذلك حين ورود ذلك الخصوص أو حين إذا كان الجدار بين المالكين (قوله ولو لا ذلك) أي التأخر (مخالفة ذلك الخصوص) أي الوضع على الجدار بغير رضا صاحبه اه كرى (قوله وخرج) أي في قوله ثم رايت الزركشي في المعنى وكذا في النهاية الاقوله والاجارة المؤبدة والمستاجر في موضعين وقوله يضمن (قوله اراد وضع) أي اراد ان يبنيه على شارع او درب غير نافذ ان يضع طرف الجدوع على جدارها أي بمعنى (قوله فلا يجبر) عبارة عنها أنها يقر المعنى فانه لا يجوز الا بالرضا قطعاً كما قاله المتروى وغيره (قوله وضما) أي او البناء عليه (قوله لو سقطت الخ) عبارة عنها أنها متى لورفع جدوعها وسقطت بنفسها او سقط الجدار فينا صاحبه بذلك الالة لم يكن له الوضع ثانياً اه (قوله ولو لم يعلم اصل وضعه) عبارة عنها أنها متى عمل ما ذكره المصنف اذا صنعت او لا باذن فهو ملكا دارين ورايا خشباً على الجدار ولا يعلم الخ اه (قوله لا ناتيقتنا وضعه) أي استحقاق وضعه وعبارة الروض وشرحه أي المعنى فالظاهر انه وضع بحق فلا ينقض وبقي له باستحقاقه دائماً والتحق والمتبادر من هذا الكلام انه لا اجرة عليه مطلقاً وجهه ظاهر فانه محتمل انه استحق الوضع دائماً بنحو شرائه او قضاء حاكمه اه سم (قوله وليس الخ) عبارة عنها المعنى والثباتية ولما لك الجدار نقضه ان كان متبديماً والافلا كالي زيادة الروضة اقال الرشيدي قوله لم نقضه أي الجدار الذي لم يعلم اصل وضع الجدوع عليه اه (قوله هنا) أي فيما لم يعلم اصل الوضع عليه (قوله الا ان تدم) بصيغة الماضي قول المتن (باجرة) فلو اختار لبقاء باجرة

المتن على الجنس فيستغنى عن هذه الزيادة (قوله ان الضمير) أي في جداره في قوله لم يعلم نظر (قوله يجوز) أي باحتمل على التزبيد (قوله قلت) في هذا الجواب نظر لان قضية ما تقرر في الاصول تقديم الخاص وان كثرت العمومات جدوا وتأخرت قطعاً (قوله المانعة) ممنوع (قوله لا ناتيقتنا وضعه بحق) أي استحقاق وضعه وعبارة الروض وشرحه فالظاهر انه وضع بحق فلا ينقض وبقي له باستحقاقه دائماً والتحق والمتبادر من هذا الكلام انه لا اجرة عليه مطلقاً وجهه ظاهر فانه محتمل انه استحق الوضع دائماً بنحو شرائه او قضاء حاكمه اه سم

يعلى مرفوعاً للجار أن يضع خشبه على جدار غيره وان كره فان صح اشكل على الجديد لانه صريح لا يقبل تأويل فان قلنا لو سلمنا عدم صحة هذا فذاك الدليل ظاهر في القديم لان غاية ما يلزمه تخصيص واللازم للجديد مجاز والتخصيص خير منه كاهو مقرر في محله قلت انما يظهر ذلك إن لم يوجد مرجع اخر وهو هنا كثرة العمومات المانعة من ذلك لاسيما احدها كان يوم حجة الوداع المختوم بها بيان الحلال والحرام إلا ما شذو ذلك ظاهر في تأخره عن ذلك الخصوص ويؤيده قول من قال إنما جاز ذلك الخصوص لمس الحاجة له حينئذ ولو لا ذلك لما استجاز اكثر اهل العلم مخالفة ذلك الخصوص وخرج بين المالكين ساباط اراد وضع جدوعه على جدار جاره المقابل له فلا يجبر قطعاً وعلى الجديد (قوله رضى) المالك بوضع جدوع او بناء على جداره (بلا عوض فهو اعارة) لصدق حدها عليه ومن ثم لم يستفد وضعها ثانياً لو سقطت إلا باذن

جديد خلافاً لما في الانوار ولو لم يعلم اصل وضع نحو جدع كان لمالكه إعادته قطعاً لا ناتيقتنا وضعه بحق وشككتنا في يجوز الرجوع وليس لذى الجدار هنا نقضه إلا ان تدم (و) على انه اعارة (له الرجوع قبل البناء عليه) أي الجدار او الموضوع (وكذا بعده في الاصح) كسائر العوارى

(وفائدة الرجوع صغيرة)

بين أن يبقى) أى الموضوع
(بأجرة أو يقلعه ويغرم
ارش نقصه) وهو ما بين
قيمتها قائما ومقلوعا ولا يبيع
هنا التملك بالقيمة بخلاف
إعارة الأرض للبناء لأنها
أصل لجاز أن تستعيه
والجدار تابع فلم يستع
(وقيل فادته طلب
الأجرة) فى المستقبل
(فقط) لأن قلعه يضر
المستعير (ولورضى بوضع
الجنود والبناء عليها) أو
بوضعها فقط أو بالبناء
عليه بلا وضع جذوع
(بعوض فان أجر رأس
الجدار للبناء) عليه (فو
إجارة) لصديق حدها عليه
لكن لا يشترط فيها بيان
المدة فتأبدل الحاجة لعدم
كانت وقفا عليه وجب بيانها
كقطع به القاضى واعتمده
الزركشى لامتناع شائبة
البيع فيه (وإن قال بعته
للبناء) أو الوضع (عليه) أو
بعث حق البناء) أو الوضع
(عليه) أو صالحتك على
ذلك ولم يقدرا مدة
فلا يصح أن هذا العقد فيه
شوب بيع) نظرا للفظ
المقتضى لكونه مؤبدا
(و) شوب (إجارة) نظرا
لمعناه لأن المستحق به
منفعة فقط وجاز ذلك هنا
كحق الممر ويجرى الماء

هل له الرجوع بعد ذلك وطلب القلع وغرامة الأرض أم لا فيه نظروا الأقرب الثانى لأن موافقته على الأجرة
بمنزلة ابتداء عقد الإجارة مع معلوم أنه إذا عقد بشئ ابتداء ليس له الرجوع عنه ويجوز فى الأجرة أن تقدر دفعة
كان يقال أجرة مثل هذا غير مقدرة بمدة كذا أو أن تجعل مقسطة على الشهر أو أخذ ما يأتى عن بر من أنه يجوز
أن تجعل الأجرة كل شهر كذا كما فى الخارج اه ع ش قول المتن (وفائدة الرجوع) أى فيما بعد وقوله أو
يقلعه الخ قال فى شرح الروض أى والنهاية ولا يخالف ما ذكرنا ما يأتى فى العارية من أنه لو أعار الشريك
حصته من أرض للبناء ثم رجع لا يتمكن من القلع مع الأرض لما فيه من إلزام المستعير بتفريق ملكه عن
ملكه لأن المطالبة بالقلع هنا توجهت إلى ما هو ملك غيره يعنى المعتبر بملك وإزالة الطرف عن ملك المستعير
جاءت بطريق الإلزام بخلاف الحصص من الأرض فنظير ما هناك إعارة الجدار المشترك أه فى إعارة الجدار
المشترك لا يتمكن مع القلع من الأرض اسم قال ع ش قوله ما ذكرنا أى من قول المصنف أو يقلع
ويغرم ارش نقصه وقوله مر وإزالة الطرف أى طرف الجنود اه (قوله) وهو ما بين قيمته قائما أى
مستحق القلع كما ذكر فى باب العارية اه ع ش (قوله) يضر المستعير لأن الجنود إذا ارتفعت أطرافها
عن جدار لا تستمسك على الجدار الآخر والضرر لا يزال بالضرر نهائية ومعنى قول المتن (ولورضى الخ)
وحكم البناء على الأرض أو السقف أو الجدار بلا جنود كذلك اه معنى (قوله) للبناء عليه أى الجدار
أو على الجنود أو لوضعها فقط (قوله) بيان المدة أى ولا يبان بتقدير أجرة دفعة فيمكن أن يقول أجرة كل
شهر بكذا ويغفر الضرر فى الأجرة كما اغتفر فى المعقود عليه ويصير كالخراج المضروب قاله شيخنا البرماوى
سم على منعه ومن ذلك الأحكام الموجودة بمصرنا فيغفر الضرر فيها اه ع ش (قوله) فتأبدل أى إذا لم
يبين المدة كما يأتى فى الشرح عبارة سم عن الروض وشرحه فلو عقد على ذلك بلفظ الأجرة صح وتأبدان لم
يوقت بوقت ولا إياى وان وقت بوقت فلا يتأبدل ويتمين لفظا لإجارة أه فى البيهقى أى ما إذا قال له أجرة ثمانية
سنة بكذا مثلا فإجارة حقيقة يترتب عليها أنه إذا أهدم أنفسحت بخلاف ما إذا لم توقت فأنها لا تنفسخ جلي
ومر اه (قوله) للحاجة) تأميل للصحة على التأيد قال سم والرشيدى أى وفيها حينئذ شائبة بيع على ما يشعر
به قوله لا امتناع شائبة البيع فيه وإن اقتضت مقابلة المنة خلافا اه (قوله) لو كانت أى الدار أه نهاية (قوله)
وقفا عليه) أى متلانية أى أو موصى به بمنفعتها أو مستأجرة ع ش (قوله) وجب بيانها) أى وبعد اقتضاء
المدة بخير الأذن بين تيقنها بالأجرة والقلع مع غرامة أرض النقص أن أخرج من خالص ملكه أما إذا كان
ما يدفعه من غلة الوقت فلا يجوز بل يتمين التيقن بالأجرة وكذا وانتقل الحق لمن بعد الأذن يتمين التيقن
بالأجرة اه ع ش (قوله) أو صالحتك) أى بشرطه من كونه على أقر أو سبق خصومة ولو لم تكن عند القاضى

(قول المصنف وفائدة الرجوع) أى فيما بعد وقوله أو يقلعه قال فى شرح الروض ولا يخالف ما ذكرنا ما يأتى
فى العارية من أنه لو أعار الشريك حصته من أرض للبناء ثم رجع لا يتمكن من القلع مع الأرض لما فيه من
إلزام المستعير بتفريق ملكه عن ملكه لأن المطالبة بالقلع هنا توجهت إلى ما هو ملك غيره وبطلته وإزالة الطرف
عن ملك المستعير جاءت بطريق الإلزام بخلاف الحصص من الأرض فنظير ما هناك إعارة الجدار المشترك أه فى
إعارة الجدار المشترك لا يتمكن من القلع مع الأرض (قوله) لكن لا يشترط فيها بيان المدة) عبارة الروض
وشرحه فلو عقد على ذلك بلفظ الأجرة صح وتأبدان الحق أن لم يوقت بوقت ولا إياى يتأبدل ويتمين لفظا لإجارة
وجاز تأييد هذه الحقوق للحاجة إليها على التأكيد كالتكاح والعقد فى صورة الأجرة التى لا توقيت فيها قد
أجارة اغتفر فيه التأيد لما ذكر اه وقوله عقد إجارة ظاهر جدا فى أنه ليس فيه شائبة البيع وحينئذ يشكل
قوله فى مسألة القاضى لامتناع شائبة البيع فيه إلا شائبة بيع فى العقد بلفظ الأجرة مع عدم التوقيت
فليتأمل (قوله) فيأبدل للحاجة) أى وفيها حينئذ شائبة بيع على ما يشعر به قوله لا امتناع شائبة البيع فيه
(قوله) ردوه بها لا تنفسخ بتلف الجدار الخ قد يقتضى أنه إذا كان إجارة مؤبدة كاقدم أنفسحت وتلف ذلك
يخالف ما سياتى من أن المستأجر إذا أعاد الأعد الجدار المتهدم فليتأمل وقد يجاب بان فى المؤبدة شوب بيع

لمخمس الحاجة إليه والقول بأنه إجارة معنه ردوه بأنها لا تنفسخ بتلف الجدار بل يعود حقه بعوده اتفاقا

أما إذا قدر ادمه فهو إجارة محضة وأما إذا باعه (٢٢) أو صالحه ولم يتعرض للبناء أو بشرط أن لا يبقى عليه فأنه يتنفع بمعد البناء من مكنت

اه عش (قوله أما إذا الخ) يحترز قوله ولم يقدر ادمه (قوله فهو إجارة الخ) ظاهره ولو بلفظ البيع وليس مراد اقال في شرح الرضوي ولا يواي وإن اقت بوقت فلا يتبدو بتعين لفظ الإجارة اه سم ورشدي وقال عش ولا ينافيه أي كونه إجارة محضة قوله بعك لا نه لما عبه بقوله الحق البناء عليه على أنه لم يرد به حقيقة البيع اه ولعل لم يطلع على ما مر عن شرح الرضوي المذكور فنقل المذهب (قوله وأما إذا باعه الخ) يحترز قول المتن للبناء الخ (قوله أو بشرط الخ) عطف على لم يتعرض للبناء (قوله به) يعني بشئ آخر (وهو المراد هنا) يقتضي منع محبة بقائه على أصله وليتأمل توجيهه اه بصري (قوله للبائع) أي أو المأجر (قوله بعد البيع) أي بقوله بعته للبناء أو بيعت حق البناء عليه نهاية ومعنى (قوله المؤبد) أخرج الموقته وكان وجهه ان لذلك بعد المادة القطع مع غرم أرش النقص كافي غير هذه الصورة من صور فراغ مدة الإجارة للبناء أو الغراس اه سم عبارة البصري الأولى ترك قيد التأييد هنا لما به ان المالك الجدار نقضه بعد بناء المستاجر مع أنه ليس كذلك ولما يحتاج الى هذا القيد عند قوله ولو لم يهدم الخ فأنه في الموقته تنفسخ به الإجارة اه (قوله شراء حق البناء) ينبغي واستجاره اه سم قال عش ومثل ذلك مالو قايلا فيما يجر اه (قوله وان استشكله الأذري) لم يبين ما استشكل به اه عش (قوله وحيث) أي حين وإذا وجد الشراء (قوله يمكن) من التكنين (قوله من المخلصين) وهما التيقية بالأجرة والقطع وغراما مرض النقص اه عش (قوله السابقتين الخ) أي في قول المتن وقاعدة الرجوع الخ اه سم قول المتن (ولو أنهدم الخ) فهم منه عدم الانقراض بالانهدام وقضية تعليل الرافعي اختصاص ذلك بما إذا وقع العقد بلفظ البيع ونحوه فاما إذا أجز إجارة موقته فيجزي في انقراضها الخلاف في انهدام الدار المستأجرة نهاية ومعنى سم قال عش أي أو الرابح منه أنه يوجب الانقراض فكذلك هنا وخرج مالو لم يقدر ادمه فلا ينفسخ بالانهدام وإن عقد بلفظ الإجارة نظرا كواب البيع اه عبارة الرشدي قوله مر لإجارة مؤقتة سكت عن غير المؤقتة والظاهر انها من الجحر في قوله مر بلفظ البيع ونحوه ثم رأيت حاشية الزبائي صريحة بما ذكرته اه (قوله طالبة الخ) جواب ولو أنهدم الخ (قوله للحيلولة) أي ويجوز له التصرف فيها حالاً فان أعيد الجدار رد بدله اش وشكر دي (قوله وبارض نقص الخ) ويفرم الاجنبي للمالك ارض الجدار مملوك متفقر أسه اه معنى (قوله إن كان) أي النقص وهو ما بين قيمته أي البناء قائماً وقيمه مهدوما فان أعيد الجدار استعبدت القيمة لولو الحيلولة ولا يفرم المأدم اجرة البناء لمدة الحيلولة قال الاستوي وفي كلامه إشارة الى الوجوب فيها إذا وقعت الإجارة على مدة والمتجه عدم الوجوب نهاية ومعنى قال عش قوله مر قائماً أي مستحق الأبقاء وقوله اجرة البناء أي لا يفرم اجرة ما مضى قبل إعادته اه (قوله لا باعاده الخ) عطف على قوله ببيعة الخ (قوله فيه) أي في إيجاب المالك على الإعادة (قوله وهو ظاهر) أي ما حكاه الداربي (قوله فهو) أي كلام الزركشي (قوله فيه) أي في الشريك و (قوله هنا) أي في المالك (قوله وقد استهدم) قيد للمالك فقط (قوله للشري الفسخ)

كأي دل عليه قوله السابق لا ممتنع شائبة البيع فيه وثبت الاعادة الآتية المقصية لعدم الانقراض نظر هذه الشائبة وإن اعم صنع المتن خلاف ذلك كما اثر ناليه انفاو قضية ذلك انه لو كانت الإجارة مؤقتة انفسخت ولا إعادة بعد الاعادة وهو ظاهر (قوله فهو إجارة محضة) ظاهره ولو بلفظ البيع وليس مراد اقال في شرح الرضوي ولا يواي وإن اقت بوقت فلا يتبدو بتعين لفظ الإجارة (قوله المؤبد) أخرج الموقته وكان وجهه ان للمالك بعد المادة القطع مع غرم أرش النقص كافي غير هذه الصورة من صور فراغ مدة الإجارة للبناء أو الغراس (قوله شراء حق البناء) ينبغي واستجاره (قوله السابقتين) أي في قوله وقاعدة الخ (قول المصنف ولو أنهدم الجدار الخ) وفهم من كلام المصنف عدم الانقراض بالانهدام وقضية تعليل الرافعي اختصاص ذلك بما إذا وقع العقد بلفظ البيع ونحوه فاما إذا أجز إجارة موقته فيجزي في انقراضها الخلاف في انهدام الدار المستأجرة مر (قوله لكن يثبت للشري الفسخ) ثبوت الفسخ دون الانقراض يدل على ان ذلك من قبيل

وغيره وأصل الشوب الخاط ويطلق على المخلوط به وهو المراد هنا ومثله الشائبة خلافاً لمن زعم تحطئة التعبير بها (فاذا) أراد ان يبنى لم يكن للبائع منعه ولا هدم بناء نفسه وإذا (بني) بعد البيع أو الإجارة المؤبد (فليس للمالك الجدار نقضه) أي بناء المشتري أو المستأجر (بحال) أي بجانبنا أو مع ارض نقضه لانه استحق دوام البناء عليه بعد لازم نعم للمالك الجدار شراء حق البناء من المشتري كما صرح به جمع وان استشكله الأذري وحيث يمكن من المخلصين السابقتين في الإعادة (ولو أنهدم الجدار) يهدم هادم يضمن ولو المالك طالبة المشتري والمستأجر بقيمة حق الوضع للحيلولة وبارض نقص جذوعه أو بناءه ان كان لا باعاده الجدار وان كان الهادم له المالك تعدياً كما شمله إطلاقهم ثم رأيت الزركشي قال قضية كلام المتن الجرم بان المالك لا يجبر على إعادته وحكي الداربي فيه القولين في إيجاب الشريك على العارة وهو ظاهر اه فهو مصرح بان ما هنا يجبر فيه ما يأتي في الشريك وأصح القولين فيه عدم الإيجاب وإن تعدى بالهدم فكذلك هنا فقول شيخنا في شرح الرضوي لم يصرحوا بوجوب إعادة الجدار

على مالكة وينبغي أن يقال إن هدمه مالكة عدو انفاقه لإعادته وإن هدمه أجني أو مالكة وقد استهدم لم يجز لكن يثبت للمشتري الفسخ إن كان ذلك قبل التخليه اه فيه نظر لما علبت أن كلام الداربي الذي استظهره الزركشي مصرح

يانه لا يجب على المالك إعادته مطلقا كما لا يجب الشريك على العارية وإن هدم تغديا ثم إن كان هدمه وانهدم قبل بناء المستحق أو وضعه
فله بعد إعادته ابتداء الوضع أو البناء أو بعد ذلك (قاعده مالكة) باختياره أو (٢١٣) باجبار قاض براه (فالمشتري)

أو المستأجر (إعادة البناء)

أو الوضع بتلك الآلة أو

مثله لأنه حق ثابت ولولم

يبنه المالك فأراد صاحب

الجنوع إعادته من ماله ممكن

وأفهم كلامه أن المستعير

ليس له إعادة الآلة بالاذن

وقول الأنوار بعيد مردود

بأن قياس العارية المطلقة

منه كافي التذنب هناك

(وسواء كان الاذن) في

وضع البناء (يعوض أو

بغيره) ومران هذا لغة

صحيحة فلا اعتراض عليه

(فيشترط بيان قدر الوضع

المبني عليه) بعد تعيينه

(طولا) وهو الامتداد

من زاوية إلى أخرى

(وعرضا) وهو ما بين

وجهي الجدار (وسميك)

بفتح اوله (الجدران) أي

لارتفاعها إذا أخذ من

أسفل فصاعداً فإن أخذ

من أعلى فنأزلا فهو حق

بضم أوله المهل (وكيفيتها)

هي بجودة أو متضدة أي

ملتصق بعضها ببعض

وكون البناء بنحو حجر

أو طوب (وكيفية السقف

المجموع عليه) أو عقداً أو

نحو خشب لأن القرض

يختلف بكل ذلك نعم

لا يشترط ذكر الوزن وتكفي

مشاهدة الآلة عن وصفها

ثبوت الفسخ دون الانفساخ يدل على أن ذلك من قبيل التعيب لا التلف أهم عبارة عرش قوله لفسخ
لعل المراد به الانفساخ والكلام مفروض فيها إذا جرى بلفظ البيع أي ونحوه لأنه الذي يفسخ
بالانهدام قبل القبض أما إذا وقع بلفظ الاجارة أو كان الانهدام بعد التخليه كان المراد بالفسخ حقيقة بمعنى
أنه ثبت للمشتري الخيار بين الفسخ والاجارة اهـ وقوله للمشتري الخيار أي والمستأجر (قوله) لا يجب على
المالك إعادته الخ) هو الاصح نهاية ومعنى وهو المعتمد عرش (مطلقا) أي سواء كان الهادم المالك أو غيره
اهـ عرش (قوله) ثم إن كان) إلى قوله أفهم في النهاية والمعنى لا أقوله أو باجبار قاض براه (قوله) قبل بناء
المستحق) أي المشتري أو المستأجر على التأيد بخلافه على التوقيت كما مر (قوله) أو بعد ذلك) عطف على
قوله قبل بناء المستحق (قوله) باختياره) ولا يلزمه ذلك في الجديد مطلقا سواء أهدمه المالك عدواً أم أجنبي
اهـ نهاية (قوله) قاض براه) ليس بقيد (قوله) صاحب الجنوع) أي أو البناء (قوله) أو المستأجر) أي
على التأيد (قوله) ممكن) أي ويكون الجدار ملكا له فله تقضه متى شاء كما يأتي في الجدار المشترك إذا أعاده
احدهما بالة نفسه وله يبعه أيضا للمالك الأس ولغيره اهـ عرش (قوله) وقول الأنوار الخ) قد تقدم هذا
لكن ما هنا أبسط وأفيد اهـ سم (قوله) منعه) أي منع إعادة المستعير بلا إذن (قوله) هناك) أي في باب
العارية (قوله) إن هذا لغة) أي إسقاط الحمزة قبل كان الذي يمد سواء وأتينا أو بدلنا (قوله) بعد
تعيينه) إلى قوله لوفى التعبير في المعنى (قوله) بعد تعيينه) أي الموضع (قوله) من زاوية) أي للبيت (قوله)
إذا أخذ) أي الجدار من أسفل أي من الأرض (قوله) نأزلا) أي إلى الأرض وقول المتن (وكيفيتها) أي
الجدران اهـ معنى (قوله) عن وصفها) أي في بيان صفة السقف المحمول عليه فروية الآلة إذا كانت
خشبا فغنى عن وصفه بكونه أجزا أو غيره اهـ عرش (قوله) فيها) أي في الاجارة والاعارة والبيع أي بالنسبة
اليها (قوله) ذكر منها الخ) بيان لعلاقة المجاز في الاذن (قوله) له) أي الاذن وفي كلامه استخدام (قوله) بالاول)
أي الاذن (قوله) وبالتالي اضافتها الخ) والاولى والاضافة في الثاني باعتبار الخ (قوله) وبالتالي اضافتها اليه
باعتبار ما كان) ان كان معنى ذلك ان المأذون يملك محل البناء من الأرض فيخرج عن ملك الاذن فاضافتها اليه
باعتبار ما كان ففيه ان هذا مع اختصاصه بصورة البيع دون العارية والاجارة اذ لا يتصور فيه ما ملك يتدفع
بأن محل البناء يملك للاذن بطريق البيع حين الاذن اذ لا يخرج عن ملكه الا بعد تمام الاذن بطريق
البيع بل قد يتوقف خروجه عن ملكه على شيء آخر ويلزم غل مقاله ثبوت التجوز في قولنا باع فلان أرضه
أو ملكه مثلا والظاهر انه ممنوع وإن كان معناه انه لا فرق في الأرض التي اذن في البناء عليها بين ان تكون
أرضه بالبيع وبالاجارة وبالاعارة ففيه انها في الأصل مضافة اليه فيما كان وحال الاذن أيضا كما علمنا تقدم
وكذا بعد الاذن إذا اذن بالاجارة أو الاعارة ولتأمل كيف يتأتى ذلك في الاعارة سم قول المتن (بيان قدر
محل البناء) أي بعد تعيينه (قوله) من طول) أي قوله قالوا في المعنى وإلى المتن في النهاية (قوله) ولا يجب ذكر سمك
وصفة البناء والسقف) ولو شرط قدر من السمك كعشرة أذرع مثلا قل يصح العقود يجب العمل بذلك
الشرط أو يبطل العقد مطلقا أو يصح العقود بغير الشرط فيه ونظر لعل الأقرب الثاني لأنه شرط يخالف
مقتضى العقود فان مقتضى بيع الأرض ان يتصرف فيها المشتري بما أراد فشرط خلافه يبطله ويحمل ان يقال
بالاول وهو مقتضى قول المحي وحج ولا يجب ذكر سمكه اذ التبادر من نفي الوجوب جواز هو لا معنى لجواز
ذكره الا وجوب العمل به وعليه فلا نعلم ان ماذر بيع جزء من الأرض بل هذا إما اجارة أو بيع فيه شوب
اجارة أو إماما كان فليس العقود عليه الأرض من حيث هي بل الأرض لبناء صفته كذا وكذا وكان مقتضاه انه

التعيب لا التلف (قوله) مردود) قد تقدم هذا لكن ما هنا أبسط وأفيد (قوله) وبالتالي اضافتها اليه باعتبار
ما كان) إن كان معنى ذلك ان المأذون يملك محل البناء من الأرض فيخرج عن ملك الاذن فاضافتها اليه باعتبار

(ولو أذن في البناء على أرضه) باجارة أو إعاره أو بيع وفي التعبير بأذن وأرضه تجوز إذ المراد بالاول الرضا وبالتالي اضافتها
اليه باعتبار ما كان (كفي بيان قدر محل البناء) من طول وعرض ولا يجب ذكر سمكه وصفه البناء والسقف

لأن الأرض تحمل كل شيء.
نعم بحث السبكي وغيره
اشتراط بيان قدر ما يحفر
من الأساس لأن المالك قد
يريد حفر قناة تحت البناء
فإن حفره قالوا بل ينبغي أن لا
يصح ذلك إلا بعد حفره
ليرى ما يؤجره أو يبيعه
(واما الجدار المشترك بين
اثنتين (فليس لاحدهما
وضع حفره عليه بغير إذن)
ولا ظن رضا (في الجديد)
نظير ما سرق جدار الاجنبى
وباذنه يجوز لكن لو سقطت
لم يعدها إلا باذن جديد على
الوجه خلافا للفتاوى
(وليس له) ومثله الجاريل
أولى (أن يتد فيه وتدا)
كسر التاء فيهما (أو يفتح
فيه (كوة) أو يترتب منه
كتنابا (بلاذن) إلا أن ظن
رضا قاله الماوردى فى
الاجير وقياسه ما قبله ولا
يجوز الفتح بموضع لأن الضو
والهواء لا يقابلان به وإذا
فتح باذن لم يجز له السيد إلا
باذن وقد يعارض ما ذكر
فى الترتيب لإطلاقتهم جواز
أخذ خلل وخللين من
مال الغير إلا أن يقال أنه
مثله فإن ظن رضا جاز ولا
فلا تروهم فرق بينهما بعيد
(وله أن يستند اليه ويسند
متاعا لا يضر وله ذلك فى
جدار الاجنبى)

لا بد من ذكر المسك كاقبل به لكنهم اغتفروا عدم ذكره ولا يلزم منه اشتراط عدم العمل به لو ذكر مع
ذكره فالظاهر الأول اه عرش اقول وميل القلب الى الثانى اى الاحتمال المذكور كما يؤيده البحث انفا (قوله
لأن الأرض تحمل الخ) اى فلا يتخلف الغرض الا بقدر مكان البناء نهاية ومعنى (قوله نعم بحث السبكي
الخ) عبارة النهاية قال الاذرى وغيره الخ عبارة المعنى وينبغى كما قال الاذرى بيان الخ (قوله قالوا) اى
السبكي وغيره (قوله ان لا يصح ذلك) اى ايجار الأرض للبناء عليها ويبيع حق البناء فيها (قوله
بعد حفره) اى الأساس اه نهاية (قوله او يبيعه) اى او يبيع حقوقه اللهم الا ان يكون وجه الأرض
صخرة لا يحتاج الى أن يحفر للبناء أساس او يكون البناء خفيفا لا يحتاج الى أساس والبحث الاخير اى قوله
قالوا الخ محله اذا اجرة لبني على الأساس لا فيما اذا اجرة الأرض لبني عليها وبين له موضع الأساس وطوله
وعرضه وعمقه اخذ من كلام الشامل شرح ممر اه سم قول المتن (فليس لاحدهما وضع جذوعه)
اى ولا يهدمه فلو فعل بغير إذن شريكه ضمن ارش نفسه ولا يلزمه عا دته وليس له ايضا البناء عليه بالاولى
لانه كثر ضررا من الجذوع (قوله بغير إذن) اى فلو خالف وفعل هدم بجنا وإن كان ما بنى عليه
مشتركا لعمده (قاعدة) ووضع احد الشريكين وادعى أن شريكه اذن له فى ذلك لم يقبل منه إلا بالينة
وإن لم يقم اهدم ما بناه بجنا والوارث حكم مورثه ان علم وضعه فى زمن المورث والافلاصل انه وضع بحق
فلا يهدم اه عرش (قوله يجوز) ثم ان كان بموضع فلا رجوع له وإن كان بغيره فله الرجوع قبل الوضع
مطلقا وكذا بعده لكن لاخذ الاجرة لالقلعه مع غرامة ارش النقص لانه شريك فلا يكلف ازاله
ملكه اه عرش (قوله لم يعدها إلا باذن) ينبغي إلا ان يكون شريكه قد اجره حصته منه للبناء اجارة
مؤبدة او باعها للبناء نظير ما سبق فى جدار الاجنبى اه سم (قوله بكسر التاء فيهما) وفتحها فى الثانى اه
معنى (او يترتب) الى قوله وقد يعارض فى النهاية والمعنى الا قوله كمال ولا يجوز (قوله كتابا) اى لتجفيف
جزءه اه كردى (قوله فى الاخير) اى فى الترتيب (قوله إلا باذن) اى لا نه تصرف فى ملك الغير اه نهاية
(قوله وقد يعارض الخ) ويعارضه ايضا ما تقدم من جواز الشرب من الانهار إلا ان يقال اطر العادة ثم
بالسنة تحريمه من غير تسكير بخلاف ما هنا وفيه ما فيه اه سيد عمر (قوله أنه مثله) اى أخذ الخلل مثل الترتيب
قول المتن (لا يضر) اما ما يضر فلا يجوز فعله إلا باذن وعليه فلو استند جماعة امتعة متعددة وكل واحد منهما
لا يضر وجهات انصرفان وقع علمهم معانعو اكلم لانه لا يمتثلوا احدهم على غير موافق مرتب مانع من
حصول فعله الضررون وغيره مثله يقال فيما لو استندوا للجدار ومثل ذلك ايضا يقال فى الاستناد الى اقبال
ما كان فيه ان هذا مع اختصاصه بصورة البيع دون العارية والاجارة اذ لا يتصور فيهما ملك يندفع بأن محل
البناء يملك للاذن بنام البيع حين الاذن اذ لا يخرج عن ملكه إلا بعدم تمام الاذن بطريق البيع بل
قد يتوقف خروجه على ملكه على شيء اخر ويلزم على ما قاله ثبوت التجوز فى قولنا باع فلان أرضه وملكه
مثلا والظاهر انه متون هذا ولا يبعد ان يكون محل البناء عدم ملكه على التفصيل الا فى الصلح على
اجرا اما المذکور فى شرح قول المصنف والفاء التلجى فى ملكه على مال المذكور بقول الشارح او عقد
بيع قال فانه ملك اجرا اما الخ فليراجع وإن كان متعه أنه لا فرق فى الأرض التى اذن فى البناء عليها بين
ان تكون أرضه بالبيع والاجارة وبالا عارة ففيه انها فى الاصل مضافة اليه فيما كان وحال الاذن ايضا كما
علم ما تقدم وكذا بعد الاذن اذا اذن بالاجارة او الاعارة فليتأمل كيف يتأتى ذلك فى الاعارة (قوله نعم بحث
السبكي وغيره الخ) فى شرح ممر بعد قوله بل ينبغي ان لا يصح الخ اللهم الا ان يكون وجه الأرض صخرة
لا يحتاج ان يحفر للبناء أساس او يكون البناء خفيفا لا يحتاج الى أساس والبحث الاخير محله اذا اجرة لبني
على الأساس لا فيما اذا اجرة الأرض لبني عليها وبين له موضع الأساس وطوله وعرضه وعمقه اخذ من كلام
الشامل (قوله لم يعدها إلا باذن) ينبغي إلا ان يكون شريكه قد اجره حصته منه للبناء اجارة مؤبدة او باعها له

وان منعه منه فيها لانه عند محض ومن ثم حكى في الحصول الاجماع فيه وكانه (٢١٥) لم يعتد بما فيه من الخلاف لشذوذه

وبحث امتناع اسناد خشبة
اليه يطلع منها الى داره
وامتناع جلوس الغير اذا
أدى الى اجتماع يؤذيه
ويرد الابلون تلك الخشبة
ان اضرت ولو على بعد متع
منها والافلاقي داخله في
كلامهم والثاني بانه ليس
بما نحن فيه ان الظاهر
ان ذلك المحل ان كان من
الحريم المملوك والمستحق
امتنع الجلوس فيه بعد المنع
مطلقا وقيله ان اضروا لم
يكن كذلك فلا وجه للمنع
(وليس له اجبار شريكه
على العارة) لنحو جدار أو
بيت أو بر. وان تعدى
بهدمه ولا على سقى زرع أو
شجر (فالجديد) لان في
ذلك اضرار الهو وقدر خبر
لا يحل مال امرى مسلم الا
بطلب نفس قال الرافعي
وغيره وكلا يجبر على زرع
الارض المشتركة وتنازع
الاسنوي في القياس بالندفاع
الضرر هنا بجبار الشريك
على اجارته قال الان بفرع
على اختيار الغزالي انه لا يجبر
اه وظاهر كلام الاسنوي
اختصاص الاجبار على

الغير اه عش (قوله وان منعه الخ) كذا في النهاية والمخني قال عش والظاهر أنه يحرم على المالك منع
ذلك لان هذه ما يتسامح به عادة فالمنع منه محض عناده وقال سم قد يشكل الجواز مع المنع بقوله
الاني امتنع الجلوس فيه بعد المنع اذ في كل استعمال ملك الغير مع المنع منه الا ان يفرق بين الاستناد للجدار
والجلوس على الارض ومال مر للفرق وظاهر انه يمنع نحو الجلوس على نحو بساط الغير بغير ظن رضاه
وان لم يضر وكان الفرق اطر العادة بالمساحة هناك لانهما اوضاع مالا يؤثر بوجهه على البساط كقلم فينبغي
جوازه وانظر الاحوال الثقيلة للمقاة بالارض هل هي كالجدار في الاستناد فيه نظروا لا يبعد أنها كبر
لكن قضية امتناع الجلوس الا في الامتناع هنا ايضا اه عبارة عش وخرج بالجدار الانتفاع بامتناع غيره
كالنظري ثوب له مدة لا تقابل باجرة قولنا تورث نصف اعيان العين بوجهه من ذلك أخذ كتاب غيره مثلا بلاذن فلا
يجوز لما فيه من الاستيلاء على حق الغير بغير رضاه وهو حرام اه (قوله فيهما) خبر مبتدأ محذوف اى هذا
التعميم جار في الشريك والاجنبى (قوله حكى) اى الامام (فيه) اى في جواز الاستناد والاسناد بالاضر ولو منع
المالك منه (قوله اسناد خشبة) اى بغير اذن (قوله البند) الى جدار الغير او المشترك (قوله الاول) اى بحث
امتناع اسناد الخشبة (قوله فبى داخله الخ) اى تجوز ولو منع المالك (قوله والثاني) اى بحث امتناع
الجلوس (قوله ما نحن فيه) اى من الاستناد والاسناد ويحتمل انه اراد به ما لا يضر (قوله مطلقا) اى اضر
او لا (قوله كذلك) اى من الحريم المذكور (قوله لنحو جدار) الى قوله ونازع في المخني الا قوله وقد مر الى
وكلا يجبر (قوله لنحو جدار او بيت) مع قول المتن فان اراد الشريك الخ وعدم استئصال البيت منه فيه اشعار
بان للبيت حكم الجدار ونقل عن الشيخ الخطيب التصريح بذلك وهو قضية مسئلة العلو والسفل المصرح بها
في كلام الشيخين اه بصري وياتى عن عش والرشيدي خلافة (قوله لنحو جدار) كبر وقناة واتحاد ستره
بين سطحيهما واصلح وولاب بينهما اشتمت اذا امتنع احدهما من التنقية او العمارة بناه بمعنى (قوله وان
تعدى الخ) فلو هدم الجدار المشترك احد الشريكين بغير اذن الاخر لم يضره ما أشر النقص لا إعادة البناء لان
الجدار ليس مثليا وعليه نص الشافعي في البوطي وان نص في غيره على لزوم الاعادة اه معنى (قوله ولا على
سقى زرع الخ) يؤخذ ما ياتى في إعادة أحد الشريكين بالالة المشتركة من المنع أنه لو اراد أحد الشريكين السقى
هنا من ماء مشترك معدل سقى ذلك البناء سنة ومنع وعامر في الاصول والثار انه لو اراد أحد الشريكين السقى
بماء مملوك له ومباح لم يمنع حيث لم يضر بالزرع فليراجع اه عش وقوله مما مر الخ اى وما ياتى من قول
المصنف فان اراد الخ (قوله لان في ذلك) اى في تكليف الممتنع العمارة بناه بمعنى (قوله اضرار اله) اى
للشريك الممتنع (قوله وقد مر خبر لا يحل الخ) في الاستدلال بهذا الخبر هنا تامل (قوله قال الرافعي الخ) اى
عطف على لان في ذلك الخ (قوله هنا) اى في زرع الارض المشتركة (قوله بجبار الشريك الخ) اى على الصحيح
معنى ونهاية (قوله قال) اى الاسنوي (الآن بفرغ) اى القياس المذكور (قوله على اختيار الغزالي) اى
الضعيف (أنه لا يجبر) اى على الاجارة (قوله وظاهر كلام الاسنوي) بغيره أن يتأمل اه سيدمر (قوله على
الاجارة) متعلق بالاختصاص (قوله بالزورع) متعلق بالاجارة الباء بمعنى اللام (قوله أن يلحق به) اى بالزورع
(ما في معناه الخ) هذا قضية اطلاق المخني والنهاية عبارة توافي غير ذلك اى غير الارض الموقوفة تجبر الممتنع
على اجارة الارض المشتركة وبها يندفع الضرر اه (قوله مثله) اى مثل الزورع (قوله نعم الشريك الخ)

للبناء نظير ما سبق في جدار الاجنبى (قوله وان منعه) قد يشكل الجواز مع المنع بقوله الا في امتنع الجلوس
فيه بعد المنع اذ في كل استعمال ملك الغير مع المنع منه الا ان يفرق بين الاستناد للجدار والجلوس على الارض
ومال مر للفرق وظاهر انه يمنع نحو الجلوس على نحو بساط الغير بغير ظن رضاه وان لم يضر وكان الفرق
اطر العادة بالمساحة هناك لانهما وضع مالا يؤثر بوجهه على البساط كقلم فينبغي جوازه وانظر الاحوال
الثقيلة للمقاة بالارض هل هي كالجدار في الاستناد والاسناد فيه نظروا لا يبعد أنها كبر اسكن قضية امتناع
الجلوس الا في الامتناع هنا ايضا (قوله نعم الشريك في الوقف) ان كان المراد به احد الموقوف عليها

يجبر على العارة على ما جزم به شارح لان بقاء عين الوقف مقصود

إن كان المراد به أحد الموقوف عليهم فالاجبار ظاهر إن كان جهة يعمل منها الوقف كريمة وإن أريد
 العمارة من ماله أو أريد بشريك الوقف مالك بعض ما وقف بآقية فالاجبار ليس بظاهر بل هو ممنوع وينبغي
 في البعض إذا طلب مالك البعض موافقة الموقوف عليه الباقي أن يجب عليه بشرطه اسم عبارة التهاية ولا
 ينبغي أن يحملها إلى القولين في غير الوقف ما هو فتنجب على الشريك فيه العمارة فلو قال أحد الموقوف عليهم
 لا أعمر وقال الآخر أنا أعمر أجبر المتع عليه لما فيه من بقاء عين الوقف اه قال الشديدي قوله فتنجب على
 الشريك أي الموقوف عليه بقرينة ما بعده أي والصورة أن له نظرا كاللا يخفى اه وقال عرش قوله أجب
 والحال أن الطالب والمطلوب منه مشتركان في النظر أيضا لأن غير الناظر لا تطلب منه العمارة ولا يتأني
 فعلمنا بغير إذن من الناظر أما إذا كان لشخص شركة في وقف وطلب من الناظر العمارة وجب عليه الإجابة
 بخلاف عكسه كما أفاده شيخنا المؤلف لم يرد كذاها مش وفهم من قوله وطلب من الناظر إلخ غير الناظر من
 أرباب الوقف ولو مستأجر لا يجب عليه العمارة وإن أدى عدم عمارته إلى خراب الوقف اه (قوله وبحت)
 إلى قوله ولا يحتاج في النهاية (قوله تقيد القولين) أي الجديدي القديم (قوله فلو كان) أي الاشتراك (وجب
 على وليه إلخ) أي أما إذا كان الطالب والطفل فلا يجب على شريكه الموافقة كذا في طلب ناظر الوقف من
 شريكه المالك لا يجب عليه موافقته وظهر من ذلك أن الذي ذاك في صياح الوقف ومال الطفل واجب عن ذلك
 بأنه يجبر المتع على إجازة الأرض وبها يتدفع الضرر ويتى ما لو كان شركة بين محجور عليه ووقف
 وتعرضت عليه مصلحتها فهل تقدم مصلحة الوقف والمحجور عليه فيه نظر بخلاف ما لو طلب بعض
 الموقوف عليهم العمارة من البعض الآخر فتنجب عليهم الموافقة حيث كان فيه مصلحة الوقف اه عرش قول
 المتن (فإن أراد) قال الشارح في شرح العباب قال ابن المقرئ أطلق إلخ الجدار فعم الحاجر بين ملكيها
 وجدار الدار المشتركة لكن قوله لم يصل إلى حقه لا يأتي في جدار البيت لأنه لا يصل بالبناء إلى حقه اذ لكل
 منهما منع الآخر من دخوله اه ويرد بان هذا التعليل بالوصول إلى حقه إنما هو بالنظر للأغلب لا غير فليس
 قيدا كما هو المنقول كما مر فقول جمع أنه قيد طريقة ضعيفة وهو واضح مدركا وبأنه إلى آخر ما بينه فراجع له لكن
 ظاهر كلامه في شرح الإرشاد اعتمادا لما قاله ابن المقرئ ولا يخفى أن قوله وجدار الدار المشتركة يخرج جدار
 الدار المختصة المشتركة بين صاحبه وبين صاحب دار أخرى محيطة بها سم قول المتن (منهم) أي جدار بخلاف
 الدار المشتركة فالوجه امتناع اعادتها بغير إذن الآخر مر اه اسم عبارة الرشديدي قول المصنف فلو أراد
 إعادة منه مدعى خصوص الجدار فلا يجري ذلك في الدار ونحوهما كما صرح به ابن المقرئ في تشبيهه وقوله
 عنه إلخ إبداءه وعبارة عرش هذا مفروض هذا في الجدار فلو اشترك اثنتان في دار أنهدمت وأراد أحدهما
 إعادة بناءه بالثمن فانه يمنع من ذلك كما هو مذكور في شرح الإرشاد لابن المقرئ اه زيادى وسم على منهج
 نقلنا عن مر وينبغي أن مثل الدار المذكورة ماله كان بينهما حش مشترك وأراد أحدهما إعادة بناءه بالثمن
 فلا يجوز اه قول المتن (لم يمنع) ظاهره وإن لم يسبق امتناع من الشريك كما سياتي في كلامه مر في قوله

وبحث الزركشي تقيد
 القولين بمطلق التصرف
 فلو كان محجوز عليه
 ومصلحته في العمارة وجب
 على وليه الموافقة اه ولا
 يحتاج لذلك لأن القولين في
 الاجبار لحق الشريك
 الآخر وهذا اجبار الولي
 لحق المولى لا لحق الشريك
 الآخر (فإن أراد) الشريك
 إعادة منه مدعى بالثمن نفسه
 لم يمنع كذا قطعوا به أو أطال
 جمع في استشكله وأنه
 مخالف للقواعد من غير
 ضرورة أذا العرصة مشتركة

فالأخبار ظاهر أن كان هناك جهة يعمر منها الوقف كريمة وإن أريد العمارة من ماله أو أريد به شريك
 الوقف مالك بعض ما وقف بآقية فالاجبار ليس بظاهر بل هو ممنوع وينبغي في البعض إذا طلب مالك البعض
 موافقة الموقوف عليه الباقي أن يجب عليه بشرطه (قوله المصنف) فإن أراد إعادة منه مدعى بالثمن نفسه لم يمنع
 قال الشارح في شرح العباب قال ابن المقرئ أطلق إلخ الجدار فعم الحاجر بين ملكيها وجدار الدار
 المشتركة لكن قوله لم يصل إلى حقه لا يأتي في جدار البيت لأنه لا يصل بالبناء إلى حقه اذ لكل منهما منع
 الآخر من دخوله اه ويرد بان هذا التعليل بالوصول إلى حقه إنما هو بالنظر للأغلب لا غير فليس قيدا كما هو
 المنقول كما مر فقول جمع أنه قيد طريقة ضعيفة وهو واضح مدركا وبأنه إلخ ما بينه فراجع له لكن ظاهر
 كلامه في الإرشاد اعتمادا لما قاله ابن المقرئ ولا يخفى أن قوله وجدار الدار المشتركة يخرج جدار الدار المختصة
 المشتركة بين صاحبه وبين صاحب دار أخرى محيطة بها (قول المصنف منهم) أي جدار بخلاف الدار

وأفهم كلامه الخ لكن قبه ان حج بماذا سبق الامتناع والاحرمات الاعادة و جاز للشريك تملكه بالقيمة أو
 إلزام المعيد للنقص ليعيده مشتركا كما كان عش (قول المتن لم يمنع) ليصل إلى حقه بذلك وينفرد بالانتفاع
 به وشمل كلامه مالوكان الاس مشتركا وهو المنقول المتعمد خلا للبارزى لان له غرضاً وصوله إلى حقه
 ولتقصير الممتنع في الجلة ولان للبارزى حقا في الخل عليه فكان له الاعادة لاجل ذلك سواء كان له عليه قبل
 الاعدام بناء وجذوع ام لا نهاية ومعنى (قوله يستبد) اى يستقل (قوله با) اى بالعرصة (قوله فرض
 جمع ذلك الخ) عبارة مغنى وصور صاحب التعليق على الحاروى المسئلة بما إذا كان الاس للبارزى وحده وجرى
 عليه البارزى وصاحب الاثوار والمنقول ما في المتن اه (قوله بان ذلك) اى الفرض المذكور (قوله) عن
 ذلك) اى عن الاشكال المذكور (قوله عليه حلا) اى من بناء او جذوع اه كردى (قوله) وقد يقال (الخ)
 عبارة المغنى وقضيته انه إذا لم يكن له عليه بنمو لا جذوع لا يكون له اعادة تمتع مع ان ظاهر كلامهم الاطلاق وهو
 المعمود وإن كان مشكلا اه (قوله له ذلك) اى للشريك الاعادة بالنفسه (قوله يجوزوه) بصيغة الامر
 وخير النصب للاعادة (قوله اطلاتهم) اى اطلاق جواز الاعادة وإن لم يختص المعيد بالارض ولم يكن له عليه
 حمل اه كردى (قوله والقسمه) عطف على الامارة (قوله والا) اى وإن اعاده بدون سبق امتناعه (قوله تملك
 قدر الخ) وإلزام المعيد للنقص ليعيده مشتركا كما كان عش (قوله اخذان من قولهم الخ) يؤخذ منه ايضا
 انه لو اعاده قبل امتناعه كان له نقضه يصيرح به هذا وما ذكره من توقف جواز الاعادة على الامتناع وانه
 ماخوذ من قولهم المذكور في شرح الروض ما يتألفه فانه صرح بعدم توقف جواز الاعادة على ما ذكر في هذه
 الماخوذ والماخوذ منه فانه بعد ما قرر كلام الروض في مسئلة العلو والسفل قال مانصه وبما قاله كغيره يؤخذ
 منه ان له البناء بالته وإن منع الاسفل منه ومثله الشريك في الجدار المشترك ونحوه وفي ذلك وقفة اه إلا
 أن يريد الشارح بجواز الاعادة مجرد عدم تمكن الشريك من تملك قدر حصته بالقيمة لالخل قليتا لم فانه بعيد
 مع ذكر الحرمة في قوله له يحرم لها اه سم وياتى عن النهاية والمغنى ما يوافق ما في شرح الروض (قوله لا يجبر
 احدهما) اى صاحب العلو (قوله ولذى العلو بناء السفلى الخ) إطلاق هذا وتقييد ان لذى السفلى الهدم يكون
 البناء قبل الامتناع يقتضى انه لا فرق في هذا بين الامتناع وعدمه فيشكل قوله اخذان من قولهم الخ إلا ان يكون
 الاخذ لملك قدر الحصة فقط دون توقف جواز الاعادة على الامتناع ويخص قوله فامتناع غير البناء الخ
 بغير قولهم المذكور اه سم ويدل عليه صريح المغنى حيث قال بعد ذكر قولهم المذكور مانصه ويؤخذ من

المشتركة قالوجه امتناع اعادتها بغير الآخر م (قوله إلا يفرض أن للطالب عليه حلا) قال القاضي ابو
 الطيب وابن الصباغ فان قيل اساس الجدار بينهما فكيف يجوز تملكه بناءه بالته وان ينفرد بالانتفاع بغير إذن
 شريك فلنا انه حقا في الخل عليه فكان له الاعادة قال الاسوى وكلامهما يقتضى انه لا اجرة عليه وفيه نظر
 اه وذكر الناشئ عقب ذلك عن السبكي كلاما محصلا استشكل جواز الانفراد بالاعادة والانتفاع قهرا
 عن الشريك من جلته قوله فان الصحيح جريان القسم في ذلك بالتراضى عر ضافى كال الطول وها ينهدف
 الضرر فما الداعي إلى الاجبار على تمسكته من البناء على غير ما كونه ببقى البناء بلا اجرة في ارض الغير من غير
 اعارة منه ولا اجارة ولا بيع هذا بعيد من القواعد اه وهو صريح في انه على كلامهم لا اجرة قليتا لم
 (قوله واخذن من قولهم الخ) يؤخذ منه انه لو اعاده قبل امتناعه كان له نقضه يصيرح به هذا وما ذكره من
 توقف جواز الاعادة على الامتناع وانه ماخوذ من قولهم المذكور في شرح الروض ما يتألفه فانه صرح بعدم
 توقف جواز الاعادة على ما ذكر في هذا الماخوذ والماخوذ منه فانه بعد ما قرر كلام الروض في مسئلة العلو
 والسفل قال مانصه وبما قاله كغيره يؤخذ ان له البناء بالته وإن لم يمنع الاسفل منه ومثله الشريك في الجدار
 المشترك ونحوه وفي ذلك وقفة اه إلا أن يريد الشارح بجواز الاعادة مجرد عدم تمكن الشريك من تملك
 قدر حصته بالقيمة لالخل قليتا لم فانه بعيد مع ذكر الحرمة في قوله له يحرم لها (قوله ولذى العلو بناء السفلى
 الخ) إطلاق هذا وتقييد ان لذى السفلى الهدم يكون البناء قبل الامتناع يقتضى انه لا فرق في هذا

فكيف يستبد أحدهما
 بها ولقوة الاشكال فرض
 جمع ذلك فما اذا اختص
 المعيد بالارض ولم يبالوا
 بان ذلك خلاف المنقول
 واجاب اخرون بانه لا
 تخصص عن ذلك لا يفرض
 ان للطالب عليه حلا كما
 صور به القفال وغيره وقد
 يقال كما يجوز تم له ذلك
 لغرض الخل عليه يجوزوه
 له لغرض آخر توقف على
 البناء ككونه . انرا له
 مثلا إذا لفرق بين غرض
 وغرض على انه قد يوجه
 لإطلاعهم بان امتناعه من
 العارة بالة نفسه والقصة
 عناد منه فكأن شريكه من
 من الانتفاع به للضرورة
 فلم توقف جواز الاعادة
 على امتناع الشريك منها
 وإلا للشريك تملك قدر
 حصته منه بالقيمة اخذا
 من قولهم في دار علوها
 لواخذ وسفلها لآخر
 وانهدمت لا يجبر احدهما
 الآخر ولذى العلو بناء
 السفلى بماله ويكون ملكه
 نظير ما مر فله هدمه ولذى
 السفلى السكن في المعاد
 لان العرصة

ملكه وهدمه ان بني قبل امتناعه نعم ان بني الاعلى علوه امتنع هدم الاسفل للسفل لكن له عليك بقيته أما إذا بني السفل بعد امتناعه فليس للأسفل تملكه ولا هدمه مطلقا لتفسيره فامتناع غير الباني يجوز للأعادي ما نفعه من الهدم والتكليف وعدمه محرم لما يجوز لهما (ويكون المعاد) بآلة نفسه (ملكه يضع عليه ماشاء (٢١٨) وينتفعه إذا شاء) لانه بآلته لاحق لغيره فيه ومن ثم لو كان للمتع عليه حمل خبر

هذا أن له البناء بآلة نفسه وإن لم يمتنع الأسفل منه ومثله الشريك في الجدار المشترك ونحوه وهو كذلك اه (قوله وهدمه) عطف على السكن (قوله الاعلى) أي صاحب العلو (قوله) أي للأسفل (قوله مطلقا) أي بني الاعلى علوه لا (قوله وعدمه) أي عدم امتناعه (قوله لهما) أي للأعادي (قوله لهما) أي للهدم والتكليف قول المتن (وينتفعه إذا شاء) ظاهر إطلاقه أنه لا يلزم المعيد اجرة الاس لشريكه بحتم خلافه حيث كان الاس يقابل باجرة وهو الظاهر الذي ينبغي اعتباره مع عرش وفيه سم قال الاسوي وكلامهما يقتضي أنه لا اجرة عليه وفيه نظر اه ذكر الناشئ عن السبكي كلامه محصله استشكل جواز الانفراد بالاعادي لا انتفاعه فهر اعل الشريك من جملة قوله فان الصحيح جريان القسمة في ذلك بالراضى عر ضافي كمال الطول وما يندفع الضرر فالداعي الى الاجبار على تمكينه من البناء على غير ملكه وبني البناء باجرة في ارض الغير من غير إعارته ولا اجماره ولا يبيع هذا بعيد من القواعد اه وهو صريح في أنه على كلامهم لا اجرة فليتام اه (قوله لانه) الى قوله خلافا للمعنى (قوله خير الباني) كذا في الروض أي المعنى اه سم (قوله لشارح الخ) تبعه مراه سم عبارة السيد عر قوله لما وقع الشارح قديقال إن كان الشارح المذكور يمتنع من انتفعه إذا شاء فهو يخالف لصريح المنقول وإن لم يمتنع فلا منافاة بين قوله ببقاء حقه كما كان بين القول بالتخيير ولهذا جاع بينهما صاحب النهاية فليتام اه (قوله وقديستشكل) أي التخيير المذكور (قوله على ذلك) أي على انتفعه لبعيد اه (قوله فيضره) أي الباني (قوله وحيث) أي حين إذا امتنع بعد الهدم وكذا قوله هنا قول المتن (بل يمتنع إجابته) ولو عر البراءة لم يمتنع شريكه من الانتفاع بالماء ليس في الزرع وغيره وله منعه من الانتفاع بالدولاب والآلات التي أحدها معنى ونهاية قال عر قوله لم يمتنع شريكه الخ أي وبالباني نقض البناء لانه ملكه الى آخر ما مر في الجدار اه قول المتن (فلاخر منعه) وفهم كلامه جواز الاقدام عليه عند عدم المنع قال في المطلب انه المفهوم من كلامهم بلا شك نهاية معنى قال عر قوله مراه وفهم كلامه أي قوله لو ان أراد اعادته الخ قوله مراه جواز الاقدام الخ خلافا لابن حجاج اه (قوله وانه الخ) عطف على الانتصار (قوله على الاول) أي على مافي المتن (قوله بين هذا) أي عدم جواز الاعادة بالنقض المشترك عند امتناع شريكه منها (قوله معه) يعني بالنقض المشترك (قوله يجوز) من التجوز (له) أي للشريك (البناء) أي بآلته لنفسه (في العرصه) أي المشتركة (قوله بان تلك) أي الاعادة في امراره (قوله فيها تفويت الخ) خزان (قوله وانه الخ) أي الاعادة هنا فيها تفويت الخ اه كرى (قوله وانه تفويت عين) قديتوقف كون البناء بالآلة المشتركة تفويتا لها بل هو انتفاع بها وتفويت لمنفعتيها لا غير اه بصري وقدي دفع التوقف بفرقهم بين استيلاء المنقول وغيره (قوله بحسب الخ) المتبادر رجوعه للبعض فبين معا (قوله ولا يصح) إلى قوله ولو قال في النهاية والمعنى إلا قوله وفي هذا الى وحيث (قوله ينتفعه) أي المشترك نهاية معنى (قوله فاذا كان) أي الجدار اه سم (قوله وشرط له) أي شرط الآخر للبعد (قوله من حصته) حال من سدس النقص والضمير للآخر وكان الاولى تقديعه عليه لظهور رجوعه على المعطوفين ايضا (قوله والعرصة الخ) عطف على النقص (قوله كان له) أي للبعد (قوله ثلثا ذلك) أي النقص في الصورة الاولى والعرصة في الثانية وهما معا في الثالثة (قوله

الباني بين تمكينه ونقصه لبعيد اه ويعود حقه خلافا لما وقع لشارح من بقاء حقه كما كان وقديستشكل بأن الممتنع قديوافق اه على ذلك ثم يمتنع بعد الهدم من إعادة فيضره يهدمه وحيث ينبغي إجباره هنا دفعا لذلك الضرر الناشئ عنه (ولو قال الآخر لا تنقصوا غرم لك حصتي لم تلزمه لإجابته) على الجديد كما لا يلزمه ابتداء العبرة (وان أراد إعادة بنقصه) بكسر النون وضمها (المشترك فللاخر منعه) كسائر الاعيان المشتركة وقيل لا واطال جمع في الانتصار له وانه المنقول ويفرق على الاول بين هذا وما مر ان الامتناع من الاعادة معه يجوز له البناء في العرصه بان تلك فيها تفويت منفعة لا غير وهما تفويت عين فسوخ ثم مالم يساع هنا (ولو تعاونا) بينهما او باجرة خر جها بحسب ملكيها (على إعادة بنقصه عام مشترك كما كان) ولا يصح هنا شرط عوض من غير معوض (ولو انفرد احدهما) باعادته بنقصه (وشرط له الآخر) الاذن له

بين الامتناع وعدمه فيشكل قوله أخذ من قولهم الخ إلا أن يكون الأخذ لتلك قدر الحصه فقط دون توقف جواز الاعادة على الامتناع ونخص قوله فامتناع غير الباني الخ بغير قولهم المذكور (قوله المصنف ويكون المعاد ملكه) وظاهر مأمراه ليس له منع شريكه ولا الاجني من الاستناد اليه (قوله خير الباني) كذا في الروض (قوله لشارح) تبعه مراه (قوله فاذا كان) أي الجدار بينهما (قوله

(زيادة) تسكون في مقابلة عمله في نصيب الآخر (جاء وكانت في مقابلة عمله في نصيب الآخر) فاما فاذا كان بينهما نصفين وشرط له سدس النقص أي قدره من حصته أو العرصه أو سدسها كان له ثلثا ذلك نعم يشترط أن يشترط له ما ذكر حالا لا بعد البناء لأن الاعيان لا توجل ويجوز أن يعيده بآلته لنفسه ليكون للآخر

فما اعيد الخ) اى فى الالة التى اعيد بها الجدار (قوله زيادة) اى من العرصه (قوله كان له الخ) اى
 لا يعيد ثلثا الالة والعرصه (قوله بين بيع واجارة) فسدس العرصه فى مقابلة ثلث الله ومقابلة عمله ثلثا
 واجرة اه سم (قوله وسم) اى فى باب البيع (قوله) وحيتذ اى حين ادجع بين البيع والاجارة (قوله
 فيشترط الخ) اى فيما لو اعاده باله لنفسه الخ اه عش (قوله) ولو قال لا جنى الخ) بئى مالو لم يكن ثمالة
 معينة لاحدهما واقتصر على قوله عمر دارى لترجع على والظاهر الصحة ويكون وكيفا شراء الالة على
 ذمة المالك اه سيدعر (قوله لترجع على) اى بثن الا لات اه عش (قوله لم يرجع) اى لان الله
 لا تنتقل عن ملكه بمجرد وضعه فى دار غيره ومن ثم كانت باقية على ملكه كما قال فى العباب والالة باقية على
 ملكه فله قلعا او يبيعها من مالك الارض انتهى اه سم (قوله لتعذر البيع) استشكل سم على حج تعذر
 البيع هنا بعد تعذره فيما لو اعاد الجدار احد المالكين باله لنفسه وشرط له الاخر ثلثي الجدار حيث صح
 وملك القالمعيد ويمكن الجواب بان فى مسئلة الجدار انما صح للعلم بالالة وصفات الجدران كما قاله الرافعى وفى
 مسئلة الدار لم يعلم ذلك وعليه فلو علت الا لات كقوله عمر دارى بالتك هذه وعلو صف البناء صح فالمسا لثان
 سواء هذا ولا منافاة بين هذا وما ذكر فى الترض من ان عمر دارى لترجع على فرض حكى الماصرفه على
 العمارة فراجع به لان ما ذكره الا لفيه مالكا للدارو الذى يرجع عليه به وما صر فله عمله فانهم وكلامى
 القبض وما هنا الا لفيه لغير المالك اه عش (قوله يرجع به) هذا مع قوله الا لى وينبى الخ فيقيدانه بجمع
 بين الرجوع بما صر فله على الاجراء بين اجرة عمله كاستنجاه الاجراء لكن قد يمنع قوله لانه عمل طامعا بانه
 لا طمع مع عدم ذكر شىء فى مقابلة عمله اه سم عبارة السيد عمر قوله وينبى ان له الخ انما يتجه ان كان ثم قرينة
 على ارادة ذلك ككون الخطاب بائنا ونحوه ومشهورا بمباشرة العمارة للناس باجرة بخلاف رجل وجيه
 لاعادة له بمثل ذلك فان المتبادر من قوله لترجع على الرجوع بما صر فله فقط فليتا اه (قوله على اجراء
 الماء) ومنه الصلح على اخراج مزاب الى ملك غيره اه عش (قوله اى ماء المطر) الى قوله ثم فى البناء بالمخفى
 وقوله غير سطح الجار لعل المراد بالجار هنا جنس الجار لا خصوص الجار الذى صالحه بالفعل على ذلك (قوله
 ماء النهر الخ) عطف على ماء المطر (قوله من ارضه) اى الجار (الى ارضه) اى المصالح (قوله ثم ان ملك المجرى
 الخ) قال فى الروض وشرحه وان صالحه غيره بمال ليجرى نهر فى ارضه فهو تملك له اى للمصالح لمكان النهر
 بخلاف الصلح عن اجراء الماء على التقف وعن فتح باب الى دار الجار فانه يصبح وليس تملك كالشئ من السقف
 والدار كاهو ظاهر ثم تكلم على الفرق بين الملك فى الاول وفيما لو صالح عن فتح باب فى السكة وبين عدمه فى
 الاخير تين ثم قال ومشتري حق اجراء النهر فيها فى السقف والدار كشتري حق البناء عليهما فى ان
 العقد ليس بعامحضا ولا اجارة محضة بل فيه شائبة بيع واجارة قال فى شرحه فى تعبيره بالنهر يجوز لان اجراء
 مائه لا ياتى فى السقف ولوقال فيها اى فى الارض سلم من ذلك انتهى وفيه بيان لما يحصل به ملك المجرى فى
 المصالح على الاجراء وما لا يحصل به ذلك وبيان ان الصلح على اجراء الماء على السطح قد يكون فيه شوب بيع
 واجارة وكلام الشارع لا يفيد ذلك لان قوله هاتان ملك المجرى الخ انما يناسب مسئلة اجراء ماء النهر والعين
 فى الارض كامر وقوله الا لى فيكون فى معنى الاجارة قد بوم انه لا يكون الاجارة فانه راجع لهذا ايضا

بين بيع واجارة) فسدس العرصه فى مقابلة ثلث الله ومقابلة عمله ثلثا واجرة (قوله لم يرجع) اى لان الله
 لا تنتقل عن ملكه بمجرد وضعه فى دار غيره ومن ثم كانت باقية على ملكه كما قال فى العباب والالة باقية على
 ملكه فله قلعا او يبيعها من مالك الارض اه سم (قوله لتعذر البيع) لم تعذر فيه وفى هذا جمع (قوله
 رجعه) هذا مع قوله الا لى وينبى الخ فيقيدانه بجمع بين الرجوع بما صر فله على الاجراء وبين اجرة عمله
 كاستنجاه الاجراء لكن قد يمنع قوله لانه عمل طامعا بانه لا طمع مع عدم ذكر شىء فى مقابلة عمله (قوله ثم ان
 ملك المجرى الخ) قال فى الروض وشرحه وان صالحه غيره بمال ليجرى نهر فى ارضه فهو تملك له اى للمصالح لمكان
 النهر بخلاف الصلح عن اجراء الماء على السقف وعن فتح باب الى دار الجار فانه يصح وليس تملك كالشئ من

الاجراء فقط لكن

بديل قوله ويشترط بيان السطوح الخ كأنه راجع لقوله والقاء الثلج في ملكه على مالوما أو موهفي هذا موافق لظاهر قول الروض فرع المصالح عن قضاء الحاجة وطرح القمامة في ملك الغير اجارة بشرطها اه لكن في شرحه عقب ذلك مانصه القياس ان يقال عقديه شائبة بيع واجارة ويقال بيع بشرطها واجارة بشرطها هو ليس في هذا تعرض الملك عين او عدمه اهم (قوله على سبيل العموم) هل الاطلاق هنا محمول على العموم كما يؤيده قوله بخلاف ما اذا قيد الخ والظاهر نعم قول المتن (في ملكه) اى المصالح معه اه معنى (قوله فيصيح) اى الصلح على اجراء الما والقاء الثلج (بلفظها) اى الاجارة كما يصيح بلفظ الصلح وكذا بلفظ البيع كما بان (قوله بقدر ذلك) اى الما والثلج (قوله ويشترط) الى الفرع في المعنى الا قوله والمجرى بعينه وقوله وما نحو الى الجبل (قوله الذى الخ) قضيته ان السطوح مفرد كالسطح اه بصري (قوله والمجرى عليه) اى منه اى اوبق منه الثلج وانما تركه لعله من الاول اه كرى عبارة المعنى ويشترط معرفة السطح الذى يجرى منه الماء سواء كان ببيع واجارة او اعارة اه (قوله والمجرى الخ) لعل المراد به نحو الميزاب لانه اذا عظم ارتفاعه مثلاً ينزل الماء بقوة فيحصل الخلل في السطوح الاسفل (قوله بصرفه) اى السطوح (قوله الذى يجرى الخ) اى وبيان السطوح الذى الخ (قوله ماء الغسالة) اى للثياب والاولاوى (قوله فلا يجوز الصلح الخ) وفاقا للمنهج (قوله بمال) اى وما بدونه فيصح ويكون اعارة للارض التى يصل اليها الما وسياقى في كلامه اه عش (قوله على اجرائها) الاولى واجرائه اى ماء الغسالة (قوله وما نحو النهر الخ) عطف على ماء الغسالة اى فلا يجوز الصلح على اجرائه لعدم الحاجة اليه مع ما فيه من الضرر والظاهر (قوله من سطح الى سطح) قضيته جواز اجراء ماء النهر من سطح الى ارض اه عش (قوله مع عدم مس الحاجة الخ) اى وماء المطر وان كان يجولا لانه توعو الحاجة اليه فهو عقد جرح للحاجة كما قاله اه رشيدى (قوله وان اطال البليغى الخ) وفي النهاية ما حاصله الجمع بحمل كلام الشيخين على ما اذا لم بين قدر ما يصب فلا يخافه قول البليغى بالصحة فيما اذا بين قدر الجارى اذا كان على السطح وموضع الجريان اذا كان على الارض اه فليو في عبارة الرشيدى قوله مر واعترضه البليغى الخ هذا في الحقيقة تقييد لكلام الشيخين لا اعتراض اذ كل ما فيها مفروض في الما المجهول الذى هو الغالب كما يصرح به تعليلها المار فيها جريان على الغالب اه (قوله في ذلك) اى فى ماء الغسالة الخ معنى ونهاية (قوله فلا يجوز الخ) اى الصلح عليه بمال وفاقا لنهاية والمنهج (قوله وفيما اذا الخ) الظاهر انه متعلق بقوله وجب الخ فدل عليه ان فيه تقديم معمول الجواب على اداة الشرط فلو حذف قوله ان كان او ابدل اداة الشرط بالواو وسلم عبارة المعنى ثم ان عقد على الاول اى اجراء الماء بصيغة الاجارة فلا بد من بيان موضع الاجراء وبيان طولوه وعرضه وعمقه وقدر المدة ان كانت الاجارة مقدرة بها والا فلا يشترط بيان قدرها اه وهى واضحة (قوله ان كان الخ) اى ان كان الاذن ملائسا (بصيغة الخ) ملائسة الكل بجزئيه (قوله وجب بيان الخ) ولا حاجة في العارية الى بيان لانه يرجع

على سبيل العموم بخلاف ما اذا قيد بتر أو مقدار فلا يتعمده (والقاء الثلج) من سطحه (في ملكه) غير السطح (على مال) فيكون في معنى الاجارة فيصح بلفظها ويعتبر الجبل بقدر ذلك لتعذر معرفته ويشترط بيان السطوح الذى يجرى عليه الماء والمجرى بعينه لان ماء المطر يقل بصرفه ويكثر بغيره والذى يجرى اليه وقوته وضمه فانه قد لا يجمل الا قليل الماء وخرج بماء المطر ماء الغسالة فلا يجوز الصلح على اجرائها بمال فى ارض او سطح وماء نحو النهر من سطح الى سطح للجبل بذلك مع عدم مس الحاجة اليه وان اطال البليغى في النزاع في ذلك واختار خلافاً بقوله غير السطح والقاء الثلج على السطح فلا يجوز لعدم الحاجة اليه مع ما فيه من الضرر والظاهر وفيما اذا اذن في اجراء الماء في ارضه بمال ان كان بصيغة عقدا جارة وجب بيان محل الساقية وطولها وعرضها

السقف والدار كما هو ظاهر ثم تكلم على الفرق بين الملك في الاولى وفيما لو صالح عن فتح باب السكر بين عدمه في الاخرتين ثم قال ومشتري حق اجراء النهر فيها اى في السقف والدار كمشتري حق البناء عليهم اى ان العقد ليس ببيعاً محضاً ولا اجارة محضه بل فيه شائبة بيع واجارة قال في شرحه في تمييزه بالنهر تجوز لان اجراء مائه لا ياتى في السقف ولو قال فيها اى في الارض اسلم من ذلك اه وفيه بيان بالمحصل به ملك المجرى في المصلحة على الاجراء ما لا يحصل به ذلك وبيان ان الصلح على اجراء الماء على السطح قد يكون فيه شوب بيع واجارة وكلام الشايع لا يفيده ذلك لان قوله هاتم ان ملك المجرى الخ انما يتناسب مسئلة اجراء ماء النهر والعين في الارض كما هو ظاهر وقوله الا فيكون في معنى الاجارة قد يوهن ان لا يكون الاجارة فانه راجع لهذا ايضا بديل قوله ويشترط بيان السطوح الخ كأنه راجع لقوله والقاء الثلج في ملكه على مال وما لوهفي هذا موافق لظاهر قول الروض فرع المصالح عن قضاء الحاجة وطرح القمامة في ملك الغير اجارة بشرطها اه لكن في شرحه عقب ذلك مانصه القياس ان يقال عقديه شائبة بيع واجارة ويقال بيع بشرطها

مضى شاءوا الأرض تحمل ما تحمل وليس للمستحق في الموضع كما دخول الأرض من غير إذن مالكيها لا لتسقية
النهر وعليه ان يخرج من أرضه ما يخرج من النهر تقريرا لملك غيره وليس لمن اذن له في اجراء المطر على السطح
ان يطرح الثلج عليه لانه ان يترك الثلج حتى يذوب ويسيل اليه ومن اذن له في القاء التلج لا يجري المطر ولا غيره
اه معنى زاد التباية قال العبادي ولو اذن صاحب الدار لانسان في حفر بئر تحت داره ثم باعها كان للشترى
ان يرجع كالبايع قال الاذرى وهذا صحيح مطرد في كل حقوق الدار كالبناء عليها باعارة او اجارة فانقضت
فيثبت للشترى ما ثبت للبايع انتهى ولو بئى على سطحه بعد العقد ما يمنع نفوذ ذم المطر نفعه المشتري
والمستاجر لا يستعير ولا يجب على مستحق اجراء الماء في ملك غيره مشاركتة في العارة اذا اذنهم ولو بسبب
الماء اه (قوله وكذا قدر المدة الخ) التقيد بقوله ان ذكر تاي المدة يقتضي انه يجوز عدم ذكرها مع ان
الفرض ان الاذن بصيغة عقد الاجارة وهو كذلك قال في الرض وان استاجرها الى الارض لا جراء الماء
فيها وجب بيان موضع الساقية الى ان قال وقدرة المدة قال في شرحه ان كانت الاجارة مقدرة بها لا فلا يشترط
بيان قدرها كنظيرها فيما في بيع حق البناء انتهى وقد تقدم عنه في بيع حق البناء انه ان اقت بوقت
فلا يتايد بوجوب تعين لفظ الاجارة انتهى وحاصله انه مع لفظ الاجارة يجوز التايد والتايت وان التايد يكون
مع صيغة الاجارة وغيره والتايت لا يكون الا مع صيغة الاجارة اه سم ومرافعا عن المبنى مثل ما ذكره
عن شرح الرض وظاهر النهاية اشترط التوقيت مع لفظ الاجارة وخطاه مر الرشيدي واوله عش
بتاويل (بعيد (قوله وكون الساقية الخ) عطف على قوله بيان الخ وقوله فيما اذا استأجر الخ متعلق بقوله
وجب الخ (قوله او عقديع) عطف على عقد اجارة الخ (قوله فيما مر) أى بقوله المصنف وإن قال بعته
للبناء وبعت حق البناء الخ (قوله كلام الاصحاب) عبارة عن المبنى كلام الكفاية اه (لاعمقه) لانه ملك القرار
اه معنى (قوله ولو صالحه الخ) ولو صالحه على قضاء الحاجة من بول او غائط او طرح قمامة ولو زبلا
في ملك غيره على مال فهو عقد فيه شائبة بيع واجارة وكذا المصالحة على الميتة على سقف غيره اه
معنى زاد التباية ولشترى الدار ما لبايعها من اجراء الماء لا للميتة اه قال عش وقوله مر وطرح
قمامة ولعل الفرق بين هذا وبين عدم صحة الصلح على ما الغسالة ان الاحتياج الى القاء القمامات اشد منه الى
إخراج ماء الغسالة وقوله مر لا للميتة لعل وجه ذلك شدة اختلاف احوال الناس فقدا ليرضى صاحب
السطح بنوم غير البايع على ملكه لعدم صلاح المشتري منه بحسب ما يعتقده صاحب الملك اه (قوله على
ان يسقى زرع الخ) أى على مال بقرينة ما بعده (قوله الحق به) الى الفرع جزم به المعنى من غير عزو وكذا
النهاية لانه عزاه لسلهم في التقريب (قوله الوقف الخ) عبارة النهاية الارض الموقوفة قال عش أى
او السطح أخذ ما باقى اه (قوله لكن الخ) راجع للوقف أيضا (قوله بشرط التايت) لان الارض غير
ملوكة فلا يمكنه العقد عليها مطلقا نهاية ومعنى (قوله والمؤجر) أى الارض المستأجرة نهاية ومعنى

او اجارة بشرطها اه وليس في هذا تعرض لملك عين او عدمه (قوله وكذا قدر المدة ان كرت) التقيد
بقوله ان ذكر تاي المدة يقتضي انه يجوز عدم ذكرها مع ان الفرض ان الاذن بصيغة عقد الاجارة وهو
كذلك قال في الرض وان استاجرها الى الارض لا جراء الماء فيها وجب بيان موضع الساقية الى ان قال وقدرة
المدة قال في شرحه ان كانت الاجارة مقدرة بها لا فلا يشترط بيان قدرها كنظيرها فيما في بيع حق البناء
اه وقد تقدم عنه في بيع حق البناء انه ان اقت بوقت فلا يتايد بوجوب تعين لفظ الاجارة اه وحاصله ان مع لفظ
الاجارة يجوز التايد والتايت وان التايد يكون مع صيغة الاجارة وغيره والتايت لا يكون الا مع صيغة
الاجارة (قوله ملك على الجريان) تقدم فيما اذا قال بعته راس الجدار للبناء عليه انه لا يملك به عينا بل متفعة
وقد يستشكل الفرق بينهما ليقال الفرق ان تقييده بقوله للبناء تصرف عن الملك والى المقييد بالبناء لا ناقول
صرحوا بما يفيدانه في مسألة الجدار لا يملك عينا وان لم يقيده بالبناء فقد قال في شرح الرض عقب قول الرض
فان باع حق البناء او العلل للبناء عليه بشئ معلوم استحقه أى حق البناء عليه مانعه بخلاف ما لو باعه وشرط

وعقها وكذا قدر المدة ان
ذكرت وكون الساقية
محفورة فيما اذا استأجر
لاجراء الماء في ساقية لان
المستاجر لا يملك الحفراو
عقد بيع فان قال بعته اجراء
الماء او حق مسيله فكسيع
حق البناء فيعما مر او مسيله
او بجراء ملك على الجريان
كإقتضاء كلام الاصحاب
في شرط بيان طول وعرضه
لاعمقه ولو صالحه على أن
يسقى زرع من مائه لم يجوز
لان الماوان ملك قائما يملك
منه الموجد ولا مانع فالحيلة
بيع قدر من النهر ليسكون
الماء تابعا وقوله في ملكه
ألحق به المتولى وغيره
الوقف أى إذا كان
النظر للوقوف عليه
والمؤجر لكن يشترط
التايت ووجود ساقية

(قوله فيها) أى فى الارض الموقوفة والمستجرة معنى ونهاية (قوله لانه) أى المصالح (قوله لا يملك احدًا حفر الخ) كانه احترز به عما إذا اذن المالك فى ذلك أى او كان ماستجر له الارض يتوقف على الحفر فلا يرجع اه رشىدى (قوله باع دار الخ) يظهر ان بيعه ليس بقيد ولو ائما المدار على بيع العرصه (قوله فالمشترى) أى للعرصه (قوله منعه) أى منع مشترى الدار (قوله منه) أى من الصب وكذا خير مستنده وكان واشاره ذلك (قوله بخلاف ما إذا كان سابقا الخ) مثله ما إذا جهل مستند الصب قياس نظائره نعم فلا يرجع (قوله لانه) أى السبق (قوله المشتري) نائب فاعل فيمنع (قوله يبرون الى املاكهم) أى على سبيل الاستحقاق اه سيد عمر (قوله عليه به) أى على الاقرار بحقهم (قوله المشاركة) بدل من ضمير النصب (قوله طلبه منه دائته) نعمت اشهاد (قوله به) أى بعدم اللزوم (قوله فى ملك الغير) خبر ان (قوله) يؤدى الخ خبر ثان لها ومن ذكر المسبب بعد السبب ويحتمل ان الاول نعمت للطروق او بدل من هنا (قوله لان الطروق الخ) هذا الفرق على فرض تسليمه إلتما يظهر بالنسبة الى قوله ولان يتمتع الخ لا بالنسبة لما قبله (قوله واخر جرت) الى قوله خلافا فى المعنى الا قوله وما يستحق الى اجبره وفى النهاية الا قوله بناما الى اجبره (قوله او مال جداره الخ) ومنه ميل جدار بعض اهل السكة المنسدة اليها فغير مالك الجدار هدمه وان كانت السكة مشتركة بين مالك الجدار وبين الهادم اه عرش (قوله الى هوام مشترك) بالاضافة وتركها عبارة المعنى والنهية الى هوام ملكه الخاص او المشترك اه (قوله الى هوام مشترك بينه الخ) يؤخذ منه حكم المختص بالاولى وينبغي ان ينظر فيما لو اذن الجار او الشريك فى تمشية الاغصان فى الهوام المختص او المشترك حتى انتشرت ثم اراد الرجوع فهل يأتى فيه نظير ما يأتى فى العارية من التخيير حتى يتمتع القطع فى صورة الشريك الظاهر نعم ما لم يظهر نقل بخلافه نعم لا يأتى هنا التبقية بالاجرة لا امتناعا فى الهوام المجرد فبقي فى الشريك التملك بالقيمة فقط ان لم يمنع منه ما فشرعى وفى الجار هوام والقطع ورغم الارش فليحذر اه سيد عمر (قوله او ما يستحق الخ) عطف على مشترك الخ خلافا لما بهمه عبارة السيد عمر الاتية من الوصفية والافكان المناسب اسقاطه من قوله او ما يستحق الخ (قوله منفعته) أى فقط (قوله بناء على انه الخ) الظاهر كما فى النهاية أنه كذلك وان قلنا أنه لا تخصم لان هذا من حيث شغل الهوام الذى استحق منفعته كما لو دخل شخص الدار المؤجرة فان الظاهر ان للسناجر منعه مطلقا وان ادى الى دفعه بما يدفع الصائل اه سيدى عمر عبارة النهاية وقول الاذرى ان مستحق منفعة الملك بوصية او وقف او اجارة كمالك العين فى ذلك صحيح وليس مبينا على ان مالك المنفعة يتخاصم كالا يبنى على المتامل ولا يصح الصالح على ابقاء الاغصان بمال لانه اعتياض عن مجرد أن لا يبنى عليه أو لم يتعرض البناء عليه لكن للبشرى أن ينتفع بماعداه من مكث وغيره كما صرح به السبكي تبعا للماورى اه فان قوله او لم يتعرض للبناء الخ كالصريح فى أنه مع عدم التقيد بالبناء لا يملك عينا وبدل عليه قوله لكن للبشرى الخ إذ لو ملك انتفع بالبناء ايضا اللهم الا أن يفرق بان تخصيص البيع بنحو الراس قريبة على عدم ارادة العين (قوله او ما يستحق جارة منفعته) استحقاق جارة المنفعة صادق بملك العين ايضا من غير شركة فيها والحكم فيه صحيح ايضا فلم يقيد قوله بناء حتى لا يخرج من عبارة مالك العين المذكور فى كلامهم وفى شرح مروقول الاذرى ان مستحق منفعة الملك بوصية او وقف او اجارة كمالك العين فى ذلك صحيح وليس مبينا على ان مالك المنفعة يتخاصم كالا يبنى على المتامل ولا يصح الصالح على ابقاء الاغصان بمال لانه اعتياض عن مجرد الدوام ولا عن اعتمادها على جداره مادامت رطبة وانتشار العروق وميل الجدار كالاغصان فيما تقرر وما بنيت بالعروق المنتشرة المالكها لا المالك الارض التى فيها وبجث تولى نحو القطع بنفسه لم يكن له اجارة أى على القطع وعبارة شرح الروض قال فى المطلب وليس له اذا تولى القطع والهدم بنفسه طلب اجارة على ذلك اه قوله الا ان حكم الخ كذا فى العباب وغيره وكتب شيخنا الشهاب الرملى بخطه فى هامش شرح الروض وفيه اشكال لان ظاهره وجوب الاجارة بمجرد حكم الحاكم بالتفرغ وبلا وجه للوجوب بمجرد ذلك مع ان الشرع حاكم به وإن لم يحكم حاكم به ثم رايت مر استشكله بذلك ومال الى حمله

فيها محفورة لانه لا يملك احدًا حفر فيها (فرع) باع دار بصب ما ممتزجا بها فى عرصه جنبها ثم باع العرصه فالمشترى منعه منه ان كان مستنده اجتماعهما فى ملك البائع بخلاف ما اذا كان سابقا على الاجتماع لانه يوجب كون ذلك من حقوق الدار فيمنع المشتري من المنع ولو كان جماعة يبرون الى املاكهم فى وسط ملك لإنسان فقط وبوامته أن يقر لهم بحقهم ويشهد عليه به لومه ذلك ولأن يتمتع حتى يقر وانتهى شريكهم خوفان ان يشكروه المشاركة تمسكا بان يدهم باقية عليه بالمرور فيه وإلتما لم يلزم مدينا اشهاد طلبه منه دائته كما قطعوا به لان الطروق هنا فى ملك الغير يؤدى الى انكاره غالبا بخلاف الدين ولو خرجت اغصان أو عروق شجرته أو مال جداره الى هوام مشترك بينهما وبين جاره او ما يستحق جارة منفعته بناء على أنه يتخاصم وسياتي ما فيه فى الاجارة

وان رضى مالك الغني اجبر على نحو يلها غنة فان امتنع ولم يمكن نحو يلها فله قطعها وهدم ولو بلا إذن حاكم خلا فالابن الرقة ولو اوجد تحتها ناراً
فاحرقت لم يضمنها على ما قاله البغوي ويتعين حمله على ما اذا لم يقصر كان عرضت ربح (٢٢٣) أو صلتها اليها لم يمكنه طوقها ولو اختلفا في

نحو ميزاب وبجري ماء
ونحوها في ملك الغير أهو
إعارة أو إجارة أو بيع مؤبد
فان علم ابتداء حدوثه في
ملكه صدق المالك انه
لاحق للاخر في ذلك والا
صدق خصمه انه يستحق
ذلك وكلام البغوي الموهوم
خلاف ذلك من إطلاق
تصدق المالك حمله الاذرى
على ما اذا علم حدوثه في زمن
ملك هذا المالك (ولو
تنازع عاقدان بين ملكيهما
فان اتصل ببناء أحدهما
بحيث يعلم انهما) بالفتح
وزعم كسرها لان حيث
لا تضاف إلا إلى جملة غفلة
عن كونها معمولة ليعلم
لالحث وبفرض كونها
معمولة ليعلم لالحث
وبفرض كونها معمولة
لحيث لا يتعين الكسر
لان الجملة التي تضاف
الها حيث لا يشترط ذكر
جزأها على أنها قد تضاف
للفرد (بنيامعا) بأن دخل
بعض ابن كل منهما في
الآخر في زواياه لا طرافه
لا مكان الأحداث فيها
بنوع لبنه وإدراج أخرى
أو كان عليه عقد أميل من
مبدأ ارتفاعه عن الأرض
قال في التنبية وقره المصنف
في تصحيحه وكذا لو كان
مبنيًا على تربع أحدهما

المواد لا عن اعتيادها على جداره مادامت رطبة وانتشار العروق وميل الجدران كالأغصان فيها تقرروما
يبنت بالعروق المنتشرة فالكلها لا للمالك الأرض التي هي فيها (قوله على انه) أي مستحق المنفعة فقط
(قوله وان رضى مالك الغني) أي فقط غابة لقوله اجبره بالنسبة إلى قوله وما يستحق (الخ) (قوله اجبره) جواب
لو (قوله ولو بلا إذن حاكم) معتمده عهش (قوله او قد) إلى قوله ولو اختلفا في النهاية (قوله ويتعين حمله
(الخ) معتمده عهش عبارة السيد عمر حتى بالنسبة لمستحق القطع لان القطع يبق معه انتفاع مالكيها
بالأغصان المقطوعة بخلاف الاحراق (قوله حمله الاذرى) وهو الظاهر خلافاً لإطلاق الشارح مر
أي والمغنى تصديق المالك تبعاً للبغوي عهش (قوله هذا المالك) أي أمور موروثة كما مر عهش (قوله
بأن دخل) إلى قوله قال في النهاية وإلى المتن في المغنى (قوله بعض ابن الخ) عبارة النهاية بأن يدخل نصف لبنات
الجدار المتنازع فيه في جداره الخاص ونصف اللبنة من جداره الخاص في المتنازع فيه و يظهر ذلك في الزوايا
ولا يحصل الجحان بأن يوجد ذلك في مواضع معدودة من طرف الجدار لا مكان (الخ) (قوله بنوع لبنة) أي
ونحوها انه نهاية (قوله في زواياه لا أطرافه) ظاهره يقتضي انه لا اعتداد به فيها ولو كان في جميعها وفيه شيء
يعلم بمراجعة الروضة عهش سيد عمر وقديم عهش دعوى الاقتضاء بأن الغالب في الجمع المعروف إرادة الجنس لا
الاستغراق عبارة القليوبي بأن دخل جميع انصاف لبنات طرف جدار أحدهما في عمادة جميع انصاف
لبنات طرف الجدار الاخر من كل جهة ولا يكفي بعض لبنات في طرف أو أكثر (قوله او كان عليه) أي
على الجدار المتنازع فيه (قوله اميل) بصيغة المضى (قوله وسمكة الخ) ان كان بيانا للتربيع فواضح وان كان
المراد بالتربيع أمراً آخر فليبين ثم رأيت عبارة المغنى مانصه ولو كان الجدار مبنيًا على تربع أحد المالكين
زائداً وانقصا بالنسبة إلى ملك الاخر فهو كالمتصل بجدار أحدهما اتصالاً لا يمكن إحداثه ذكره في الثانية
واقره المصنف في تصحيحه وهو يدل للاحتيال الاول ابصرى (قوله وكذا) إلى قوله ومثل اميل مقول
قال (قوله ومثل ذلك) أي المتصل المذكور في المتن (قوله والوكان الخ) أي المتنازع فيه عبارة المغنى عطف على
قوله دخل الخ ابن الجدار على خشبة طرفها في ملكه وليس مناشئ في ملك الاخر عهش قول المتن (فله اليد)
من ذلك ما وقع السؤال عنه من أن خلوة بابها من داخل مسجد يعلوها بناء متصل ببنيان مجاور للمسجد فادعى
صاحب البيت أن هذا البناء موضوع بحق وهو قديم به علامات تشعر بكونه من البيت وادعى ناظر المسجد
أن هذا باعلى الخلوة من المسجد فيكون باب الخلوة من المسجد يدل على انها منه ويدل لذلك ما قاله من صحة
الاعتكاف بها وحيث فتنى بأنها للمسجد تبعها الهواء فلا يجوز البناء فيه وكون الواقف وقف الخلوة دون
ما يعلوها الاصل عدمه حتى لو فرض أن باعها بناء هدم عهش عبارة المغنى فله اليد عليه وعلى الخشبة
المذكورة عهش (قوله لظهور) إلى قول المتن فان في النهاية والمغنى (قوله كان اتصل الخ) عبارة المغنى بأن
كان منفصلاً من جدارهما ومصلحاً اتصالاً لا يمكن إحداثه ولا يمكن او متصلاً بأحدهما اتصالاً لا يمكن
إحداثه بأن وجد الاتصال في بعضه أو اميل الراجح الذي عليه بعد ارتفاعه أو بنى الجدار على خشبة طرفها في
ملكيهما عهش (قوله سواء) أي في إمكان الأحداث وعدمه (قوله أي لكل منهما اليد) أشار بذلك إلى
أنه لا يحكم بملكه لها بل يبق في يدها عدم المرجح فلو أقام أحدهما بيته بسلامه وحكم بدله كما يدل عليه قوله فان
أقام الخ وأقام غيرهما بيته فكذلك عهش قال المغنى أفهم كلامه انه لا يحصل التراجع بالتحقق بظاهر
الجدار كالصور والكتابات المتخذة من جص أو اجر وغيره لا يتوجه البناء وهو جعل أحد جانبيه وجها
كان يبنى لبنة مقطوعة ويجعل الاطراف الصحاح إلى جانب وهو اضع الكسر إلى جانب ولا بما قد القمط وهو
على ما إذا كان يرى وجوب الاجرة على التفرغ (قول المصنف فلها) أي الدين بدليل مقابله لقوله فله

وسمكة وطوله دون الآخر ومثل ذلك مالو كان مبنيًا على خشبة طرفها في بناء أحدهما فقط (فله اليد) لظهور اماره الملك
بذلك فيحلف ويحكم له بالجدار ومالم تقم بيته بخلافه (والا) يتصل كذلك كان اتصل بها أو بأحدهما اتصالاً لا يمكن
إحداثه أو انفصل عنهما (فلها) أي لكل منهما اليد عليه كما أفاده قول أصله فهو في أيديهما (فان أقام أحدهما بيته) أنه له

سله له أن صاحبه لا يستحقه وان كان ادعى الجميع لأن كلامها مدعى عليه وبه على النصف فقبل قوله فيه (فان حلفا أو نكلا) عن العيين (جفل بينهما) بظاهر البديهة فكل به بما يليه على العادة (وإن حلف أحدهما ونكل الآخر) (قضى له) أى للعالف بالجميع ثم إن كان المبدوء به هو الحالف حلف ثانيا المرددة ليفضى له بالكل أو الناكل فقد اجتمع على الثاني بين النصف الذى ادعاه صاحبه وبين الاثبات للنصف الذى ادعاه هو فيكفيه بين تجمعهما بان يحلف أن الجميع له لاحق للآخر فيه أو لاحق لفى النصف الذى يدعيه والنصف الآخر لم يثبت السبب ان يكفيه ان الجميع لى لضمه النفي والاثبات معا وقد تنازع فيه بقولهم لا يكتفى فى الايمان بالالزام (ولو كان لاحدهما) فيه نحو نقش أو طاعة ووجه البناء أو تعقد الحبال التى يشدها الجريد ونحوه أو (عليه جذوع لم يرجع) بها لاسباب ضعيفة لا تدل على الملك فان ثبت لاحدهما لم تنزع ولم تجب على مالهما

حلف رقيق يشده الجريد ونحوه (وإن لم يرجع هذه الاشياء لأن كون الجدار بين المسلمين علامة قوية فى الاشتراك فلا يغير باسباب ضعيفة معظم المقصد بها الزينة كالتحصيص والزيق اه زاد النباهة عطف على نقش ولطافات ومغارب باطنه اى الجدار اه قال عش ومنهاى الطاقات ما يعرف الآن بالصفق ومثلها الرفوف المسمرة وإن كان ذلك فى موضع جرت عادة اه لانه بما يفتل ذلك صاحب الجدار المخصص به او من له فيه شركة اه (قوله قضى له) اى بالجدار لأن البينة مقدمة على اليد وتكون العرصة له تبعاً لها ومعنى قال الرشيدى الظاهر ان مراده مر بالعرصة ما يحمل الجدار من الارض وهو الاس اه (قوله على النصف الذى الخ) عبارة للمضى اى حلف كل على نفي استحقاق صاحبه للنصف الذى يدهو انه يستحق النصف الذى يدهو صاحبه اه زاد النباهة ولا بد ان يضمن بمينه النفي والاثبات كافرنا به كلام المصنف اه وظاهر كلام الشارح هنا انه يحلف على النفي فقط وباتى فى كلامه بعدما وافقهما (قوله بظاهر اليد) فيه ما قدنا اه عش (قوله ونكل الآخر) سواء نكل عن بين الاثبات أم النفي أم عنهما اه نهاية (قوله بالجميع) الى قوله ويبحث فى المعنى وإلى قول المتن فى النهاية (قوله) فيكفيه بين تجمعهما الخ معتمد اه عش (قوله) فيه نحو نقش إلى المتن تقدم عن النهاية والمعنى مثله قول المتن (لم يرجع) اى لم يرجع صاحب الجذوع بمجرد وضع الجذوع اى مالو انهدم الجدار و اعاده احد هما مرة بعد اخرى مثلاً او كان يتصرف تصرف الملاك ثم نزعاه الآخر فقال هو شركه بيننا أو هو لى خاصة صدق المتصرف تصرف المالك حيث لا بينة لواحده منهما او لكل منهما بينة عملاً بيده ومع تصديقه لا ترفع جذوع مدعى الشركة او الاختصاص لا يثبت انها وضعت بحق اه عش (قوله) لانها اسباب الخ ولان الجذوع تشبه الامتعة فبالا تنازع اثنان دار ايدهما ولا حد هما فيها امتعة فاذا نالها بقيت الجذوع لا احتال انها وضعت بحق ومعنى ونهاية (قوله) فان ثبت لاحدهما لم ينزع) وينبغي اوجعل بينهما كما هو ظاهر وبالجملة فالوجه فيها هنا ايضا ان يقضى باستحقاقه ابدأ وامتناع القلع مع الارش سواء قضى بالجدار لغير صاحب الجذوع او لمها وحيث قد فالحاصل انه جاهل حال الجذوع قضى باستحقاق وضعها ابدأ وامتناع القلع بالارش سواء كانت لاجنى أو لشريك وان علم كيفية وضعها عمل بمقتضاها حتى لو علم ان وضعها بطريق العارية خير المالك بين قلعها بالارش والابقاء بالاجرة ان كان مالهما الاجنبي فان كان شريكاً امتنع القلع بالارش سم على جميع اه رشيدى (وان وجدنا الخ) مقول اليد (قوله) فان ثبت لاحدهما لم ينزع) ينبغي أن يقال اوجعل بينهما كما هو ظاهر وفي شرح الروض فاذا حلف بقية الجذوع بحالها لا احتال انها وضعت بحق من (إعارة أو إجارة أو بيع أو قضاء قاض برى الاجبار على الوضع) الذى يزيل عليها منها الاعارة لانها لا تضعف الاسباب فلما لك الجذوع قلع الجذوع بالارش او الابقاء منها بالاجرة وفيه امران احدهما ان قوله فاذا حلفا بالف الثانية يقضى فرض الكلام فلما اذا حلف كل منهما في نفي قوله فلما لك الجدار لانه اذا حلف كل منهما كان بينهما فاعنى قوله فلما لك الجدار والثاني انه اذا حلف كل منهما كانا مشتركين فيه وقد قدم ان جذوع الشريك يتمتع قلعها بالارش كما قلناه عنه عند قول المتن وقائه الرجوع الخ فقوله هناك ان القلع بارش مناف لذلك هذا كله ان ثبت عنه حلفا بالف الثانية ويحتمل انه حلف بالارش اذ ادى احدهما هو غير صاحب الجذوع وحيث قد يدفع الامر الاول وكذا الثاني من هذه الجهة لكنه يرد حيث من جهة اخرى لان صاحب الجذوع حيث اجنبي وقد قال فيه هو والروض مانصه وان وجدنا ماى الجذوع موضوع على الجدار ولم يعلم كيف وضع فالظاهر انه وضع بحق فلا يمتنع ويقضى له باستحقاقه دائماً اه فقوله هنا يجوز القلع مع الارش مناف لذلك موافق لما قاله الفورانى ومن تبعه وبالجملة فالوجه فيها هنا ايضا ان يقضى باستحقاقه ابدأ وامتناع القلع مع الارش سواء قضى بالجدار لغير صاحب الجذوع او لمها وحيث قد فالحاصل انه ان جهل حال الجذوع قضى باستحقاق وضعها ابدأ وامتناع القلع بالارش سواء كانت لاجنى أو لشريك ان علم كيفية وضعها حتى لو علم ان وضعها بطريق العارية تخير المالك بين قلعها بالارش والابقاء بالاجرة ان كان مالهما الاجنبي فان كان شريكاً امتنع القلع

فالظاهر انه وضع بحق فلا ينعز وبقضى له باستحقاقه دائما حتى لو سطر الجدار و اعيد اعيدت و ليس للملكة نقضه الا ان يستبدم اه فقول الفوراني ينزل على الاعارة لانها اضعف الاسباب فلذا الملكة قلعا بالاراش و تقيتها بالاجرة ضعيف كاشار اليه جمع متاخر وى ان يمنه في المطلب واقفي به ابو زرعة كالغوى لخالصه لصرح كلامهم الذى ذكرته و توهم فرق بينهما ليس في عمله كاهو ظاهر بادنى تامل وعلى الاول الوجه انه لا ينزل على خصوص اجارة لان الاصل عدم العوض ثم رايه بعضهم صرح (٢٢٥) بانه لا اجارة وعليه فلو تنازع عا في جري ماء و حكما

بانه بحق لازم فهل يجعل ذلك الحق لازم مقتضيا للملك فلان يعمقه او لا لانه يكتفى في الحق لل لازم ملك المنفعة مؤبدة دون العين كحتمل والوجه الثاني انهم رايه بعض المحققين قال الظاهر انه كبيع حق البناء فلا يملك العمق ولا يزبد على أجر المأما المعتاد اقتصارا على احد معنى الحق لل لازم وهو المعبود من حال استحقاق الاستطراق في ملك الغير بالماء وغيره فليحمل عليه ولا يعدل لما فوقه وادونه الا لخصص اه (والسقف بين علوه) اى الشخص (وسئل غيره كجدار بين ملكين فينظر امكن إحداه بعد العلو) لا مكان تقب ووسط الجدار ووضع جذوع فيه ووضع عليها نحو الواح فيصير البيت الواحد يتشدين (فيكون) السقف (في يدهما) لا شرا كهما في الانتفاع به ارضا لا اعلى و سرة الاسفل (ولا) يمكن ذلك كالعقد بقيد السابق (ف) اليد (لصاحب السفلى) لاتصاله ببنائه (فروع)

لقولهم (قوله فلا ينعض) اى لا ينزع الجذع (قوله وبقضى له) اى لصاحب الجذع (قوله باستحقاقه) اى الوضع (قوله اعيدت) كذا في اصله بغير خطاه و الظاهر اعيداه سيد عمر اى و إنما انت على توهم انه عبر بالجذوع بصيغة الجمع (قوله وليس للملكة نقضه) اى الجدار (قوله يقول الفوراني الخ) اعتمدته المغنى (قوله ضعيف) وفاقا للناية بعبارة بعد شوق قول الفوراني المذكور والوجه انه لا قلع ولا اجارة اخذا باطلاقهم ابقاها بما لحاها قال ع شر قوله لم ولا اجارة اى وله اعادتها اذا سقطت وانهم الجدار ثم اعيد اه (قوله لخالصته) اى قول الفوراني (قوله بينهما) اى بين كلامهم المذكور وبين ما نحن فيه (قوله وعلى الاول) وهو قولهم الذى جرى عليه المصنف في الروضة (الوجه انه الخ) اى الاستحقاق الدائم (قوله وعليه) اى على عدم التنزيل على خصوص الاجارة وعلى الاول (قوله ولا) اى ولا يجعل مقتضياه (قوله كبيع حق البناء) الاول كملك حق البناء (قوله على احد معنى الحق لل لازم) اى احد احتماليه وهو ملك المنفعة دون العين (قوله وهو) اى ذلك الاحاد و عدم الملك (قوله بقيد السابق) اى في شرح بنينا معا عبارة المغنى و النهاية كاللازج الذى لا يمكن عقده على وسط الجدار بعد امتداده في العلو اقول المتن (فلساحب السفلى) ويجوز لصاحب العلو شي كانا و اجنبيا وضع ائقال معتادة على السقف وغرزو تدبه على ما رجح وفيه وقفة وللآخر تعليق معتاد به ولو تدبده اه نهاية (قوله اقفي ابن الصلاح الخ) ولو تنازع اراضوا لاحد هاهنا بناء و غراس فالوجه عدم الترجيع خلافا للقاضى الحسين اه نهاية (قوله بانه يصدق) اى الغير (قوله في دعوى ملكه) اى الغراس (قوله فان اليد في الاول) باقى عن المغنى و النهاية خلافا له (قوله على المعتمد) خلافا للمغنى و الاسنى و النهاية عبارة بهم ولو كان السفلى لاحدهما و العلو للآخر و تنازعا في الدليل و اوز العرصة في الباب الى المرقى مشترك بينهما لان لكل منهما يد او تصرفا بالاستطراق ووضع الامتعة وغيرهما و الباقي للسفل لاختصاصه به يد او تصرفا و إن تنازع عا في المرقى الداخل وهو منقول فان كان في بيت لصاحب السفلى فهو في يده او في غرفة لصاحب العلو فهو في يده او منصوب باقى موضع المرقى فلصاحب السفلى وان كان المرقى ميثاقا موضع كاسلم السمر فلصاحب العلو لانه المنفعة به و كذا ان كان مبنيا لم يكن تحته شيء فان كان تحته بيت فهو بينهما كاسر السقف او موضع جرة او نحوها فلصاحب العلو علما بالظاهر مع ضعف منفعة الاسفل اه زاد الاول ولو تنازع عا في حيطان السفلى التي عليها الغرفة فالصديق صاحب السفلى فانها في يده او في حيطان الغرفة فالصديق صاحب العلو لانها في يده اه (قوله بانقضاء الاجارة الخ) تصوير للغير اى غير الاستحقاق الدائم (قوله احدهذين) اى الاجارة والاعارة (قوله حكمه) اى من التملك ببقية او الابقاء باجرة او القلع مع غرم ارش النقص (قوله ومر آتفا) اى في شرح لم يرجع من قولهم الذى جرى عليه في الروضة وان وجدنا الخ (قوله ما يصرح بذلك) وعليه ما الحكم لو قلع الغراس هل يستمر له هذا الاستحقاق حتى يعيد مثله اه سيد عمر اقول ما مر آتفا صريح في ان له الاعادة

بالاراش (قوله وحكما بانه بحق) قياس ما قرره في مسئلة الجذوع ان يحكم بانه بحق لازم بمجرد الجدل بحاله لسكني مخالفة قوله في شرح الروض فرع لو كان مرقى ملك ما فى ملك غيره فادعى المالك انه كان عارية قبل قوله كاقفي بالبغوى اه الا ان يكون ما اقفي بالبغوى في هذه مبيعا على ما اقفي به في مسئلة الجذوع ثم رايه

(٢٩ - شروانى وابن قاسم - خامس)

تعريف الملاك مدة طويلة بلا تنازع بانه يصدق في دعوى ملكه يمينته كالتنازع صاحب العلو والسفل سلبا منصوبا في السفلى فان اليد في الاول لكونه المتصرف فيه وان كان في ملك الثاني اى ان لم يسمر والافه وللأسفل على المعتمد وليس لذى الارض تملك غراس بقيمته فخر الان صاحبه يستحق ابقاها تماظا و ارا التملك اتما هو في غير ذلك بانقضاء الاجارة والاعارة قال بعضهم نعم لو ادعى ذوا الارض احدهذين حلف وجرى عليه حكمه اه وفيه نظر اذا اصل بقاء احترام ذلك الغراس فلا تنزله بمجرد قول الخصم و مر آتفا ما يصرح بذلك

(باب الحوالة)

(قوله هي بفتح الحاء) الى قوله واركنا في النهاية الا قوله بتشديد التاء وسكونها وقوله ان المطل الى صراحة ما في الحديث (قوله والانتقال) عطفت تفسيره عرش (قوله على هذا الانتقال الخ) اي الذي هو اثر العقد المذكور وهذا المعنى الثالث هو الذي يرد عليه القسح والانتساخ اه عرش (قوله اتبع) ببناء المفعول من باب الالف (قوله ويقره) اي خبر الشيخين اي الجملة الثانية منه (قوله ويؤخذ منه) اي من الخبر (قوله) لا نه جعله ظاهرا لك ان قول الظلم طلق التعدي وليس كل ظلم مفسقا كيقضى به جملهم كثير من مظالم العباد من الصغار والاعوان والغصب ظلم خاص فليس التفسير فيه لعموم كونه ظاهرا بل لخصوص كونه غصبا اي نظر الماوراء فيه بخصوصه من الوعيد الشديد فليتامل ومن حيث المعنى فان انتهاك الحرمة فحالم باذن مالكه بوجه ابلغ منها فيما هو وجد فيه اذن المالك غالبا في اصل وضع اليد اه سيد عمر (قوله في اشتراطه تكرره) لقائل ان يقول اشتراطه تكرره يفيد ان المرة صغيرة فيرجع الى ان التكرره من قبيل الاصرار على صغيرة فيتوقف كونه في حكم الكبيرة على عدم غلبة الطاعات فليتامل سم اقول وهو كقول وكان الشيخ ابن خنبل عليه ا كتفاها وهو معلوم من الشهادات اه سيد عمر ولك ان تمتع جميع ما ذكره هنا وفيما يأتي آنفا بان مرجع ضمير تكرره في احكامه الشارع عن المصنف كمرجع ضمير منه فيما احكامه عن السبكي المطل بمعنى مطلق المدافعة مجازا وانما شرط المصنف تكرره ليتحقق حقيقة المطل الكبيرة حقيقة وبه يظهر التأييد الآتي ايضا (قوله تقلا) حال من ضمير اشتراطه (قوله وايد غره) يتامل وجه التأييد فان مراد النوى وتكرره مرات المطل وهذا قدرنا اذ على كون المرة من المطل يعتبر فيها تكرار المدافعة فليتامل اه سيد عمر عبارة عرش ومنه اى من تفسير الازهرى يستفاد ان المحكوم عليه في الحديث بالظلم من انصف هذا الا ان امتنع مرة او مرتين وان كان عاصيا فلا يفسق بذلك انتهى سم على منبهج عبارة الزايد فاما المدافعة مرة واحدة فلم تدخل في الحديث حتى يستدل به على انها فسق وان كانت معصية اه ويذنب ان مثل تكرار المطالبة بالفعل ما لو دلت قرينة على تكرار الطلب من الدائن وهذا كله في دين المعاملة ما بين الاتلاف فيجب دفعه فوراً من غير طلب وقوله فلا يفسق بذلك مفهومه انه اذا تكرر الامتناع ثلاث مرات فسق وعلمنا ان قلب طاعته على معاصيه لان مجرد الامتناع صغيرة اه قوله وعلمنا ان قلب طاعته على معاصيه (قوله) اي تفسير الازهرى اه كردي (قوله هل يفسق الخ) اي في جوابه (قوله فاقضى) اي اختلاف المالكية (قوله في تسميته) اي المدافعة والامتناع (قوله وقديروا بهذا) اي عدم اشتراط التكرر في التسمية وقد يمنع التأييد محمل التسوية في كلام القاموس على المبالغة في اصل الفعل كاهو الغالب في التفعيل (قوله وبه يتايد الخ) اي بتفسير القاموس وقد علمت ما فيه (قوله وصراحة الخ) عطفت على قوله ان المطل الخ وقد يقال ان هذا انما هو ما عاود من تفسير الخبر برواية البيهقي لا من نفس الخبر (قوله وصراحة الخ) قد يمنع اخذ ذلك الاذلا مانع ان يتكلم الشارع بالكناية او يريد الاتباع بنحو لفظ الحوالة لا بلفظ الاتباع اه سم وقد يقال ان كلا من الاحتمالين خلاف الاصل والظاهر (قوله ما في الحديث) وهو الاتباع كان يقول العارف بمدلول اللفظ تبك على فلان بما لك على من الذين اه عرش (قوله والاصح) الى قوله وقضيت في المعنى (قوله جوز للحاجة) ولهذا لم يعتبر التفاضل في الجماس وان كان الدينان ربوبيين معنى وعش (قوله اي الغالب عليها ذلك)

ما تقدم قبيل قول المصنف ولو تنازع عاجدارا من جميع غير ما قاله بغوى و تاويل كلامه

(باب الحوالة)

(قوله في اشتراطه تكرره) لقائل ان يقول اشتراطه تكرره يفيد ان المرة صغيرة فيرجع الى ان التكرار من قبيل الاصرار على صغيرة فيتوقف كونه في حكم الكبيرة على عدم غلبة الطاعات فليتامل (قوله وصراحة الخ) قد يمنع اخذ ذلك الاذلا مانع ان يتكلم الشارع بالكناية او يريد الاتباع بنحو لفظ الحوالة لا بلفظ الاتباع (قوله اي الغالب عليها) كانه اشارة الى انه قد لاحظ فيها كونها استيفاء (قوله)

وقد يطل على هذا الانتقال نفسه واصلا قبل الاجتماع خبر الشيخين مطل الغنى ظلم واذا اتبع احكم على ملي اي بالهزم فليتبع اي بتشديد التاء وسكونها وتفسره رواية البيهقي واذا احيل احكم على ملي فليحتل ويؤخذ منه ان المطل كبيرة لانه جعله ظاهرا كالغصب فيفسق بمر منه قاله السبكي مخالفا للمصنف في اشتراطه تكرره تقلا عن مقتضى مذهبا وايد غره بتفسير الازهرى لطلب بانه اطل المدافعة اى الفارعة لا تسمى مطالا ويخذه حكاية المصنف اختلاف المالكية هل يفسق بمر منه او لا فاقضى اتفاقهم على انه لا يشترط في تسميته مطالا تكرره وإلا لم يتأت اختلافهم وقد يؤيد هذا تفسير القاموس له بانه التسوية بالدين وبه يتايد ما قاله السبكي وصراحة ما في الحديث في الحوالة لا نه رديها والاصح انها يبع دين بدين جوز للحاجة لان كلامك بها مالم يملكه قبل فكان الحميل باع المختال ماله في ذمة المحال عليه بما للختال في ذمة اي الغالب عليها ذلك وقضية كونها بيعا صحة الاقالة فيها وبه

أي البيع وإلا فالاستيفاء ملحوظ فيها أيضا كما في الروضة عن الامام عن شيخه اه سيد عمر عبارة
الرشدي أي أنها بيع دين بدن والافقئ تشتمله على الاستيفاء أيضا قال الاذرعى وقد اختلف اصحابنا
في حقيقة الحوالة هل هي استيفاء حق أو إسقاطه بعوض أو بيع عين بعين تقديرا أو بيع عين بدن أو بيع
دين بدن رخصه وجوده أصح الآخر وهو المنصوص واختار القاضي حسين والامام والده والغزالي القطع
باشباهها على المعنيين الاستيفاء والمعاوضة وإنما الخلاف في أيهما الغالب انتهى (قوله بامتناعها فيها)

هذا هو المعتمد اه سم (قوله جملة الخطاب) يعني لا بدن كاف الخطاب ومن الاستناد إلى جملة لا إلى تحويده
اه كردى (قوله لبنتك) أي لا جعلها اه كردى (قوله في ذمة) أي الولي والظاهر ان حاصل المراد من ذلك
ان الولي خالع على عوض في ذمة نفسه وكان للزوج دين على الزوج فاحلها به على ما في ذمة الولي من عوض
الخلع فنام اه رشدي عبارة ع ش أي في ذمة أيها فتجعل هذه طريقا فيما لو اراد ولي نحو الصبية
اختلاعا على مؤخر صداقها حيث منعناه من ذلك لما فيه من التفويت عليها فالطريق ان يتخلل على قدر
مالها على الزوج في ذمة فيصير ذلك واجبا للزوج على الاب ودين المرأة باق بحاله فاذا اراد ان يتخلص منه فقل
ما ذكره فتسكن المرأة تحتالة بمالها على الزوج على أيها اه (قوله كعبت موكك) أي كالا يجوز بعت
موكك اه كردى (قوله وشرط في صحة الحوالة الخ) وينبغي ان محل اشتراط ذلك اذ لم يكن الزوج يسيه
عشرتها أو وقف خلاصها منه على البراءة فجعل الولي ذلك طريقا لاسقاط دينها على الزوج (هـ فرع) هـ يقع
الان كثير ان الشخص يصير ماله على غيره لزيد مثلا ويحكم الحاكم بذلك وحكمه انه عند الاطلاق
يحمل على الحوالة فان اراد خلاف ذلك أو علم ارادة خلاف ذلك لم يصح مر سم على منبه وقوله يحمل على
الحوالة فان كان ثم دين باطنا صححت الحوالة ولا فلا اه ع ش (قوله انه يصرف عليها الخ) قد يقال
يجز ذلك لا مصلحة فيه فليراجع اه سم (قوله واركانها) أي قوله لو اراد باللازم في المعنى الا لفظ سبعة وقوله
بالدين الذي لك على وقوله كذا الماتن وقوله لا نه اي انما يعرف وقوله وشرطه ما الى وعبروا وكذا في
النهاية الا قوله بل قيل بالاحاة (قوله يحيل ومحتال) دخل فيهما حوالة والدعى نفسه لولده وعلى ولده لنفسه
وهو صحيح مر سم على منبه اه ع ش (قوله وبعثك كناية) مبتدأ وخبر (قوله على الاروجه) خلافا
للتهاية والمعنى وسم حيث قالوا ولا تعتد بلفظ البيع ولو نواه اه (قوله فان لم يقل بالدين في الاولي)
المعتمد حيث انه صريح وان لم يقل ما ذكره ولا نواه مر اه سم (قوله بالدين) أي الخ (قوله فكنايتا)
قال البلقيني كما يشهد بان انه لو قال اردت بقولي احلتك الوكالة صدق بيمينته والاوجه انه صريح لكن
يقبل الصرف لغيره من الصرائع التي تقيله معنى ونهاية (قوله فيما بعدها) أي الانقلت حقتك الى فلان كاهو
ظاهر لعدم احتياجه لذلك وقضية عموم فيما بعدها رجوع قوله بحقتك لقوله او جعلت ما استحقته على فلان
لك ايضا اه سم وظاهر انها بقى المعنى ان قوله بحقتك زيد للصيغة الاخيرة فقط يقول الماتن (رضا المحيل
والمحتال) أي مالك الاحالة والاحتيايل فيشمل الولي فيما اذا كان حظ المولى فيما عبارة الرشدي قوله ورضا
المحيل والمحتال قال والدال اشار مر ح نفعلا عن المرعش قيد يرد عليه مالو كان شخص ولى طفلين وثبت
لاحدهما على الآخر دين فاحال الولي بالدين على نفسه او على طفله الاخر فانه يجوز ثم قال ومحل اذا كان

بامتناعها فيها) هذا هو المعتمد هـ وفي فتاوى السبطين مستقلة رجل احوال رجل بالدين له على اخر ثم تقابلا
احكام الحوالة ومات المحتال فادعى ارثه على المحتال عليه بالمبلغ المحال به رقبضه منه فهل له الرجوع الجواب
منقول عن الرافعي انه جزم بعدم صحة الحوالة في الحوالة وان كان البلقيني حكى عن الحوالة رضى فيها خلافا وهو صحيح
لجواز فعله ما جزم به الرافعي يكون ما مضى وارث المحتال من المحتال عليه صحيحا واقعا موافقه ولا رجوع عليه
(قوله انه يصرف عليها) قد يقال مجز ذلك لا مصلحة فيه فليراجع (قوله على الوجه) المعتمد عدم الانقضاء
بلفظ البيع مطلقا (قوله فان لم يقل بالدين في الاولي) المعتمد حيث انه صريح وان لم يقل ما ذكره ولا نواه مر
(قوله فيما بعدها) أي الانقلت حقتك الى فلان كاهو ظاهر لعدم احتياجه لذلك وقضية عموم فيما بعدها

بامتناعها فيها وقضيتها أيضا
أنه لا بدن إن سادها جملة
الخطاب نظير ما مر في البيع
وإن كانت لهجورة مثلا
كاحلتك لبنتك على ذمتك
بما وجب لها على فيما إذا طلقها
على مبلغ في ذمته بخلاف
أحلت ابنتك بكذا إلى
آخره كعبت موكك
وشرط في صحة الحوالة على
أيها أو غيره ان يكون لها
مصلحة في ذلك ومنها أن يعلم
منه أنه يصرف عليها ما لزمه
لها بالحوالة أو أركانها سبعة
تحيل ومحتال ومحال عليه
ودن للمحيل على المحال
عليه وللمحتال على المحيل
وإيجاب قبول كاحلتك على
فلان بكذا بالدين الذي لك
على ونقلت حقتك الى فلان
أو جعلت ما استحقته على
فلان تلك أو ملكتك الدين
الذي عليه بحقتك وكذا
اتبعتك للعارف به وبعثك
كتبا على الالوجه فان لم يقل
بالدين في الاولي ولا بحقتك
فما بعدها فكنايتا بشرط
لها أي لصحتها (رضا
المحيل) لان الحق

الحظ فيه فلو كان المحال عليه معسرا أو كان بالدين رهن أو ضامن لم يجز انتهى (قوله مرسل في ذمته) أي ثابت في ذمته غير متعلق بشئ، خصوصه (قوله والخبر المذکور) أي في أوّل الباب دفع به ما يقال اشتراط رضا المحال بتاق ما دل عليه الحديث السابق من وجوب القبول حيث قال فليتبع بلام الامر ومقتضى الامر الوجوب (قوله للندب) ويعتبر لا استحباب قبولها كما يحتمل الاذعى ان تكون على ملي موفى وكون ماله طيبا ليخرج الماطل ومن في ماله شبهة نهاية ومعنى ان اى سلم منها مال المحيل او كانت الشبهة فيه اقل عس (قوله لانه لو اراد الخ) اى والوارد بعده للاباحة كافي جمع الجوامع وغيره وقد يجاب بأن هذه القاعدة اغلبية على انه نقل الصنفى الهندى عن الجمهور انه لا اثر لتقدم الحظر وان الامر الوارد بعده على مقتضاه من وجوب او ندب وغير ذلك وعلى ان هذه القاعدة معارضة بقاعدة ما از بعد المنع وجب وتحقيق الكلام في كتابنا الايات البيّنات اه سم باختصار عبارة النهاية والمغنى وصرّفه عن الوجوب القياس على سائر المعارضات اه (قوله بعد الحظر) وهو نهى صلى الله عليه وسلم عن بيع الدين بالدين اه كرى (قوله اى للاجماع) يؤخذ منه حجية الاجماع في زمنه صلى الله عليه وسلم فليحذر اه سيد عمر اى وهو خلاف صريح كلامهم الا ان يريد بالاجماع الخ مستندة (قوله وشرطها الخ) اى المحيل والمحال وكان الاول تقدمه على قوله ولو انما يعرف الخ عبارة المغنى وطريق الوقوف على تراضيها انما هو الايجاب والقبول على ما مر في البيع وغير كثير ههنا بالرضائيتين اعلى انه لا يجب على المحال القبول الخ (قوله وعبروا) الى قوله او عكسه في النهاية الا قوله الدال الى وتوطئة (قوله لولا ما مر) اى التعليل بقوله لان حقه الخ (قوله وتوطئة) عطف على قوله لانه لو اراد الخ (قوله وشرطها الخ) عبارة النهاية ومرة اعتبار وجود الخ اه (قوله لا تصح عن لادين عليه) هل تنعقد كالاعتبار بالعلمى والا اعتمد مر عدم الانعقاد اعتبارا بالالفاظ فان الغالب انهم يرجعون اعتبار اللفظ سم على منبج اه عس اى الا ان نوبان الحوالة الوكالة اخذا من التعليل قول المتن (وقبل تصح الخ) وعلى الاول لو ناطع بقضاء دين المحيل كان قاضيا دين غيره وهو جائز اه معنى (قوله واراد بالالزام الخ) قد يقال بل اراد الظاهر بدليل افراد القول المذکور فتأمله على ان ارادة ما ذكر ينافيها قوله الآتى وهو ما لا يدخله خيار فتأمل سم وعس (قوله لئلا يشمل الخ) قد يقال لا محذور في شؤله العكس اه سم (قوله لا يحتاج الخ) خبر قوله ودعوى الخ (قوله وزعم الخ) رد لن قال بعدم صحة الدعوى المذكورة وقد جرى عليه النهاية (قوله ولا بد) الى قوله او تعذر في النهاية والمغنى (قوله وهو) اى الدين اللازم (قوله من كونه الخ) متعاق بقوله لا بد (قوله بدين سلم) اى مسدا فيه اوراس مال اه بجري (قوله او نحو جمالة) تمثيل لغير اللازم اه رشيدى (قوله او نحو جمالة) اى قبل الفراغ سم وشرح المنهج (قوله لا مالا يتطرق الخ) عطف على قوله ما يجوز الخ (قوله لصحتها الخ) تعليل لقوله لا مالا يتطرق الخ (قوله او الموت) او بمعنى الواو كعبير المغنى بها (قوله ونقل) الى قول المتن رجوع قوله بحقه لقوله او جعلت ما استحقه على فلا ذلك ايضا (لانه لو اراد بعد الحظر) اى والوارد بعده للاباحة كافر في جمع الجوامع وقد يجاب على الاول بان هذه القاعدة اكثرية لا كلية على ان الذى نقله الصنفى الهندى عن الجمهور انه لا اثر لتقدم الحظر وان الامر الوارد بعده على مقتضاه من وجوب او ندب وغير ذلك وعلى ان هذه القاعدة معارضة بقاعدة اخرى وهى انما اجاز بعد المنع وجب ولتأني السبك في ذلك كلام راجع ولفا في كلامها ش حوائش شرح جمع الجوامع اشبع الاسلام والكمال ونحفة في كتابنا الايات البيّنات (قوله لعدم الاحتياض) اذ ليس عليه شئ يجعله عوضا عن حق المحال شرح الروض (قوله واراد الخ) قد يقال بل اراد الظاهر بدليل افراد القول المذکور فتأمله على ان ارادة ما ذكر ينافيها قوله وهو مالا يدخله خيار فتأمل (قوله لئلا يشمل حواله السيد) قد يقال لا محذور في شؤله العكس (قوله فلا يصح بدين سلم) سياتى لتأني الضمان صحة ضمان دين السلم (قوله او نحو جمالة) اى قبل الفراغ (قوله

المذکور للندب بل قيل للاباحة لانه لو اراد بعد الحظر اى للاجماع على امتناع بيع الدين بالدين ولما يعرف رضاهما بالايجاب والقبول وشرطهما أهلية التبرع كذا اثر المعاملات وعبروا بالرضاهنا اشارة الى عدم وجوب قبولها الدال عليه ظاهر الحديث لولا ما مر وتوطئة لقولهم (لالمحال) عليه في (الاصح) لانه محل الاستيفاء فلم يتعين استيفاء المحل بنفسه كما ان له ان يוכל (و) شرطها وجود الدين المحال به وعليه في (لا تصح) ممن لادين عليه ولا (على من لادين عليه) وان رضى لعدم الاعتياض بناء على انها بيع (وقيل تصح برضاه) بناء على الضعيف انها استيفاء (وتصح بالدين اللازم) وان اختلف سبب وجوبها كمكون احدهما ثمنا والاخر اجرة واراد بالالزام ما يشمل الابل للزوم بدليل قوله الآتى وبالنسبة في مدة الخيار ودعوى انه انما حذفه لئلا يشمل حوالة السيد على مكانه بالنجوم او عكسه لا يحتاج اليه لانه سيصرح بحكمهما وزعم ان مال الكتابة لا يلزم بحال فالد الا ان يريد من جهة العبد ولا بد مع كونه لا زامو هو مالا يدخله خيار من كونه

مستقرا وهو ما يجوز الاستبدال عنه فلا تصح بدين سلم او نحو جمالة ولا عليه لا مالا يتطرق اليه انفساخ بتلف او تعذر لصحتها بالاجرة قبل مضى المدة وبالصداق قبل الدخول او الموت وبالنسبة قبل قبض المبيع ونقل جمع عن المتولي واعتمده

عدم محبتها بدين الزكاة وكذا عليه ان قلنا بيع وهو متجه لامتناع الاعتياض عنها في (٢٢٩) الجملة خلافا لمن جوز حواله الساعي على

المالك به لأن الحوالة بيع والساعي له بيع مال الزكاة وأما الزكاة فنقلنا عن المتولى امتناع حوالة المالك للساعي بها ان قلنا بيع وهو متجه ايضا وإن نازع فيه شارح بانها مع تعلقها بالعين تتعلق بالذمة لأن تعلقها بالذمة أمر ضعيف لا يلتفت اليه مع وجود العين كيف والمستحق ملك جزءا منها وصار شريكا للمالك به فالوجه عدم صحة الحوالة بها وعليها لذلك ثم وصف الدين ولم يبال بالفصل لأنه غير أجنى بقوله (المثلي) كالقصد والمحبوب وقيل لا تصح إلا بالاثمان خاصة (وكذا المتقوم) بكسر الواو (في الأصح) لثبوته في الذمة ولزومه (و) تصح (بالثمن في مدة الخيار) بان يحيل المشتري البائع على ثالث (وعليه) بأن يحيل البائع لإنسانا على المشتري (في الأصح) لأنه آيل الى الزوم بنفسه إذ هو الاصل في البيع وتصح فيها ذكر وإن لم ينتقل عن ملك المشتري إذا تخيرا او البائع لأن الحوالة متضمنة للاجازة من البائع ولتوسعهم هنا في بيع الدين بالدين فلا يشكّل باطلهم بيع البائع الثمن

والأصح في النهاية وكذا في المعنى لإقوله خلافا لى وأما الزكاة (قوله بدين الزكاة) أى بالدين الذى بدل الزكاة بان يكون النصاب التالف بعد تمسكه من الإخراج اه عرش زاد سم قال فى شرح العباب لا لساع ولا لمستحق وإن انحصر اه عبارة الرشيدى إى إن كان النصاب تالفا كما يعلم بما يأتى وسيأتى ان الزكاة إى مع وجود النصاب كذلك اه (قوله لامتناع الاعتياض الخ) قضية شرح الروض بنحوه كشرح العباب التعليل بهذا الما قبل كذا ايضا وفصله هنا بما يفهم خلاف ذلك اه سم على حج وقد يجاب عن الفصل بأنه لما نقل ما قبل كذا عن غيره جاز ما به لم يتجنى ان يجير به بخلاف ما بعد كذا فليس اقتضاه في التعليل على الثانية احتراز عن الاولى على الظاهر رجوع التعليل لكل منهما اه عرش (قوله لامتناع الاعتياض عنها) إى والاخذ من غير المالك عماله على الغير فى الاولى والدفع لغير المستحق عماله على المستحق فى الثانية اعتياض اه سم (قوله فى الجملة) فى غالب الصور كفى الایباب سم ورشيدى عبارة عرش قوله فى الجملة كان يخرج عن الذهب فضة او عكسه وكانه احتراز به عمالو كان النصاب باقيا واخر من غيره من جنسه فانه جائز وإن تعلق حق الفقراء بعين المال بناء على الأصح من أن الزكاة تتعلق بالمال تعلق شركة (قوله) وأما الزكاة) فسم قوله دين الزكاة صورته هان يكون النصاب باقيا سم وعرش ورشيدى (قوله) متجه ايضا إى لتعلقها بالعين فليست دينها وشرط الحوالة الدين اه سم (قوله) تتعلق بالذمة إى لقد وجد الشرط من الدين اه سم (قوله) لذلك إى لقوله والمستحق ملك جزءا منها الخ اه عرش (قوله) وقيل الخ) فيما عراض خنى على المصنف (قوله) ولزومه) عطف ميان اه عرش (قوله) بنفسه) إى بخلاف نحو الجمل اه سم (قوله) اذ هو) أى الزوم اه عرش (قوله) وتصح) أى الحوالة اه سم (قوله) فها ذكر) إى فى مدة الخيار بالثمن وعليه (قوله) وإن لم ينتقل) إى الثمن (عن ملك المشتري) إى فليس للبايع على المشتري دين تصح الحوالة به اوعليه اه عرش (قوله) او البائع) عطف على الضمير المنفصل فكان الاولى التأكيد بتفصيل (قوله) لان الحوالة المتضمنة الخ) إى فتقع الحوالة مقارنة للملك وذلك كاف نهاية ومعنى حاصله انه بقدر لزوم العقد قبيل الحوالة وبه يستقر الدين عرش قال سم هذا التعليل لا يظهر فى قوله وعليه إذا تخيرا إذ ليس المشتري احدثا قد احتيا حتى يتضمن إجازته ويجب بأنه باجازه البائع يصير الخيار للمشتري وحده فيصير ملك المبيع له فلك الثمن للبايع اه إى كما اشار اليه الشارح بقوله الآتى وفى الثانية يبقى الخ (قوله هنا) إى فى الحوالة (قوله) فلا يشكّل) إى صحة الحوالة فى مدة الخيار قال السيد عمر قد يفرق ايضا كما سيجى بانهم غلبوا النظر لثابتة الاستيفاء فلا يشكّل الخ ثم رابت العزيز بشير اليه اه (قوله) باطلهم بيع البائع الخ) إى والحوالة بيع اه سم (قوله) وفى الثانية الخ) إى فى الحوالة عليه يبقى خيار المشتري

بدين الزكاة قال فى شرح العباب لا لساع ولا مستحق وإن انحصر اه وكأنه اراد بدين الزكاة الزكاة بعد تلف النصاب والى كاهى موجودة (قوله) لامتناع الاعتياض عنها الخ) قضية شرح الروض بنحوه كشرح العباب التعليل بهذا الما قبل كذا ايضا وفصله هنا بما يفهم خلاف ذلك (قوله) لامتناع الاعتياض عنها) إى والاخذ من غير المالك عماله على الغير فى الاولى والدفع لغير المستحق عماله على المستحق فى الثانية اعتياض وقوله فى الجملة كانه اشار الى نحو اداء غيره عنه من مال نفسه باذنه فان اعتياضا فليراجع محمرا فيه فى شرح العباب عبر بدل قوله هنا فى الجملة وقوله إى غالبا فاندفع قول الاذرى قد يجوز الاعتياض عنها فى صوراه فعنى فى الجملة غالبا اوفى بعض الصور (قوله) فى الجملة) إى فى غالب الصور (قوله) وهو متجه ايضا) إى لتعلقها بالعين فليست دينها وشرط الحوالة الدين (قوله) مع تعلقها بالعين) المقضى بالطلاق لان شرطها الدين وقوله تتعلق بالذمة أى قد وجد الشرط من الدين (قوله) بنفسه) بخلاف نحو الجعل وقوله وتصح إى الحوالة القولية وإن لم ينتقل إى الثمن وقوله لان الحوالة المتضمنة للاجازة إى افتقار الملك لكن هذا لا يظهر فى قوله وعليه إذا تخيرا إذ ليس المشتري احدثا قد احتيا حتى يتضمن اجازته ويجب بأنه باجازه البائع يصير الخيار للمشتري وحده فيصير ملك المبيع له فلك الثمن للبايع (قوله) الثمن المعين) هذا يدل على صحة

المعين فى زمن خياره وفى الثانية يبقى خيار المشتري كما رجحه ابن المقرئ

وعليه للفسخ بطلت
 الحوالة على ما رجه أيضا
 ويعارضه عموم ما يأتي
 أن الحوالة على الثمن
 لا تبطل بالفسخ وله أن
 يوجه استثناء هذا بأن
 الحوالة هنا ضعيفة بقوة
 الخلاف فيها ويتزلزل
 العقد مع الخيار فلم تقوها
 على بقائها مع الفسخ
 (والأصح صحة حوالة
 المكاتب سيده بالنجوم)
 لأن الدين لازم من جهة
 المحتال والمحال عليه مع
 تشوف الشارع إلى المتق
 (دون حوالة السيد عليه)
 بالنجوم لأن له إسقاطها
 متى شاء لجواز الكتابة من
 جهة من حيث كونها
 كتابة بخلاف دين المعاملة
 تصح حوالة السيد به وعليه
 لزومه من حيث كونه
 معاملة وبه يسقط ما قبل هو
 قادر على إسقاط كل منهما
 بتعجزه لنفسه (ويشترط
 العلم من كل منهما بما
 يحال به وعليه قدر أوصفة)
 وجنسا كما يفهم بالاولى أو
 أراد بالصفة ما يشمله كرهن
 وحلول وصحة وجودة
 وأضدادها لأن المجبول
 لا يصح بيعه فلا تصح بابل
 الدية ولا عليها للجلب بها
 ومن ثم لم يصح الاعتياض
 عنها (وفي قول تصح بابل
 الدية وعليها) بناء على

إن كان في المجلس أو كان خيار الشرط لها أو للبشترى فقط اه سيمدر عبارة النهاية والمغنى وعلى الاول
 اى الاصح يبطل الخيار بالحوالة بالثمن لراضى عاقديه وفي الحوالة عليه يطل في حق البائع لرضاءها لاف
 حق مشتر لم يرض فان رضى بها بطل في حقه ايضا في احد وجهين وجه ابن المقرى وهو المعتمد قال فان دفع
 المشتري البيع بطلت اه (قوله وعليه) اى على القيام الذى روجه ابن المقرى (قوله فلو فسخ) اى لو لم يرض
 المشتري بالحوالة وفسخ البيع اه ع (قوله ويعارضه) اى لجلان بالفسخ هنا (قوله بالفسخ) اى
 وظاهره سواء كان بالخيار أو غيره (قوله وله) اى لان المقرى (قوله استثناء هذا) اى الفسخ بالخيار نهاية
 ومنفى (قوله هنا) اى فى مدة الخيار (قوله فلم تقو هنا) اى الحوالة فى زمن الخيار (قوله لان الدين) اى قوله
 وبه يسقط فى النهاية والمغنى (قوله من جهة المحتال) اى السيد (قوله والمحال عليه) اى مدين المكاتب
 (قوله لان له) اى للمكاتب (قوله حوالة السيد به وعليه) من إضافة المصدر الى مفعوله بالنسبة إلى به اى فادله
 بالنسبة إلى عليه واقصر النهاية والمغنى على الثانى لانه هو محل الخلاف قال السيد عمر فلو احوال السيد بدين
 المعاملة وعجز نفسه بعد الحوالة فينبغي ان يكون كطرو الفاس فتستمر الحوالة ويطالب بالدين بعد العلق
 لتعلقه بذمته اه (قوله وبه يسقط الخ) فى سقوطه بما قاله نظرا ظاهر اه سم عبارة المغنى ولا نظر الى
 سقوطه بالتعجز لان دين المعاملة لازم فى الجملة وسقوطه إنما هو بطريق التبعية بخلاف نجوم الكتابة اه
 قول المتن (ويشترط العلم) هل المراد به ما يشمل الاعتقاد والظن سم على حج والظاهر انه كذلك لما يأتي
 من انه إذا حاله فحين ان لا دين بان بطلان الحوالة إذ لو اشترط لصحتها العلم لما تاتى ذلك اه ع (قوله
 ايضا قول الشارع الاتى وظن المحيل والمحتال (قوله من كل منهما) اى المحيل والمحتال اه مغنى (قوله
 وجنسا) اى قول المتن ويبرأ بالحوالة فى النهاية لا قوله بناء على الاصح الخ (قوله كما يفهم الخ) عبارة المغنى
 وسكت عن الجنس لانه يستغنى عنه بالصفة لتناوله لغة اه (قوله كرهن) هذا يدل على اشتراط علمهما
 بالرهن وان انفك بالحوالة باقيا فليراجع سم على حج اه رشيدى عبارة اجل التثليل بالرهن مشكل
 لما يأتي انه إذا حال بدين عليه وثيقة تصح الحوالة وتسقط الوثيقة اه (قوله كرهن وحلول صحف الخ) امثلة
 للصفة اه رشيدى (قوله لا يصح بيعه) اى والحوالة البيع (قوله فلا تصح بابل الدية) كان فطعن زيد عمرو
 وقطع بكر يزدق فلا يصح أن يجبل زيد عمرو على بكر نصف الدية اه يجزى وفى المغنى عن المصنف نحوه
 (قوله وظن المحيل) الى المتن سكت عنه المغنى ولعله لا غناء قول المتن ويشترط العلم الخ عنه وفى البجيرى هل يفي
 عن اشتراط التساوى اشتراط العلم بالدينين قدرا الخ المراد به ما يشمل غلبة الظن كافى ع وش والظاهر لا يفي
 عنه لانه لا يلزم من العلم بما قدر أوصفة تساويهما لان العلم بذلك يوجد مع اختلاف قدرهما كما يكون
 لاحدهما عشرة والاخر خمسة اه وفيه نظر لان الاشكال كافى الاجل بالاغناء عن التساوى فى ظن العاقد
 والجواب إنما يدفع الاغناء عن التساوى فى نفس الامر (قوله وكان وجه اعتبار الخ) هل يلائم قوله أنفا
 ولتوسم هنا محل تحمل ولو وجه الشارع ما تقدم من صحته اى البائع على الثمن الذى فى الذمة بانهم غلبوا
 فيها شائبة الاستيفاء فلا يشكل بامتناع بيعه الثمن المدين لسلم من هذه المناقاة ثم رايت كلام العزيز مشيرا الى

الحوالة مع كون الثمن معينا مع أنه حيث نذلس ديننا وليس مقبوضا وقوله فى زمن من خياره أى والحوالة البيع وفى
 الروض ويبطل الخيار فى الحوالة بالثمن وكذا عليه لا فى حق مشتر لم يرض اى بها فان فسخ اى المشتري البيع
 فى زمن خياره بطلت اى لا ارتفاع الثمن اه وقوله فان فسخ بطلت ذكر فى شرحه انه من زيادته وانه يخالف
 لعموم ما ساقى من ان الحوالة على الثمن لا تبطل بالفسخ إلا ان يستثنى من ذلك الفسخ بالخيار وهو بعيد
 اه ومنع شيخنا الشهاب الرملى بعده بتزلزل العقد بالخيار (قوله حوالة السيد به) بخلاف ضمانه لا يصح كما
 ساقى مع الفرق (قوله وبه يسقط) فى سقوطه بما قاله نظر ظاهر (قول المصنف ويشترط العلم) هل المراد به
 ما يشمل الاعتقاد والظن (قوله كرهن) هذا يدل على اشتراط علمهما بالرهن وان انفك بالحوالة كما ساقى
 فليراجع (قول المصنف ويشترط تساويهما) قيل ما يؤيد اعتبار التساوى فى ظن المحيل والمحتال قول

ما ذكرته اه سيد عمر **(قوله)** دون نحو البيع اي فلا يشترط فيه العلم بالقدر ولا ظنه اه جل **(قوله)** كالقرض عبارة المعنى لان الحوالة معاوضة ارتفاق يجوزت للحاجة فاعتبر فيها الاتفاق فيما ذكر كالقرض اه **(قوله)** لذلك اي لانها معاوضة الخ **(قوله)** ان يحيل اي المحيل و **(قوله)** من له عليه خمسة اي الشخص الذي له على المحيل خمسة فالوصول فمفعول يحيل وفاعله ضمير المحيل المعلوم من المقام و **(قوله)** بخمسة اي على خمسة فالباية بمعنى في قول المتن و كذا حلوا لا الخ ولو احوال هو جل على مثله حلت الحوالة بثبوت المحال عليه ولا تحل بموت المحيل لبرأته بالحوالة الثانية ومعنى اي حل الدين المحال به بموت الخ والافحالة لا تنصف بحلول

المصنف ويشترط العلم الخ وفيه نظر لان العلم بالجنس والقدر والصفة معتبر ايضا في المبيع في الذمة الذي هو نظير ما هنا فلا يفرع على اعتباره هنا تخصيص الحوالة باعتبار ظن المكلف ايضا فانه له **(فروع)** في فتاوى الجلال السيوطي ما فيه مسئلة فيمن جبي بالامانة ربع وقف باذن ناظر شرعى وصرف ذلك للمستحقين والمهارة باذنه وفضل له شيء من الوقف حمام تحرر على مستاجر هاهن اجرتنا شيء فاحال الناظر الجاني عليه بما افضل له قبل تصح الحوالة لم لا الجواب نعم وهي عبارة عن تعيين جهة الدين المستقر على الوقف **(مسئلة)** رجل له على اخه دين فمات الدائن وله ورثة فاخذوا صيامة من الدين بعض الدين واحالهم على اخه الباقي فقبولوا الحوالة وضموا اخه فمات المحال عليه فهل الرجوع على المحيل ام لا الجواب بطلان الضامن وتركه المحال عليه فان تبين انهما كانا معا فساد الحوالة لانها لم تقع على وفق المصلحة للاتبام فيرجعون على المحيل اه لا يقال قوله في المسئلة الاولى الجواب نعم فيه نظر اذ لا بد في صحة الحوالة من ثبوت الدين المحال به في ذمة المحيل وهنالك كذلك لان الناظر لم تشتتل ذمته بشيء بل هي برئته والوقف لادامة له الا ان يكون قد تجوز بقوله الجواب نعم وان كان المقوم من قوله نعم صحة الحوالة التي يكون المراد انه يصح استيفاؤه وكان الناظر اذن له في اخذ حقه من المستاجر واذن للمستاجر ان يدفع له حقه كما قد يشعر براءة ذلك قوله وهي عبارة الخ فليتأمل ففيه بعد شيء هو ان ما افضل للجاني ان كان صرعه بغير اذن الناظر فهو متبرع فلا شيء له او بانه فانه في الصرف يتضمن الافتراض منه او افتراض الناظر انما يصح على الصحيح ان كان ناجح وشرط له الواقف واذا ناله القاضي كما سيأتي ذلك في باب الوقف فان اتفقت هذه الشروط ووقع الاذن فهو متبرع عاصره بالنسبة للوقف وهل يرجع به على الناظر ان شرط له الرجوع فيه نظر فليتأمل ما يأتي في الضمان في شرح قوله وان اذن بشرط الرجوع الخ لا نأقول الناظر بمنزلة الولي والوقف بمنزلة شخص مديون فكما يحيل الولي على موليه فكذلك الناظر على الوقف **(فروع)** في الزوض ولو اقرضتهما مائة اي لا تخمسين وقضاء ما فحلت به الرجل على ان يأخذها من ايها شاء اي واطلقت جازاه وبين في شرحه ان الترجيح من زيادته وذكروا في ذلك وفي العباب فرع من له على اثنين دين مناصف وقضاء ما فحاله احدهما بأكله او احواله به عليهما جاز سواء قال لياخذها المحتال من ايها شاء او من كل نصفه او اطلق ويبرأ كل عاصم وان احواله على احدهما برى الاخر من عليه دين فاحاله به على اثنين له على كل واحد قدره او احدهما ضمان له بقدره على اخر فاحاله على الاصيل والضامن طالب ايها شاء وينبغي تصور ذلك بالاحاطة عليهما اما اذ لو كان مرتباً برى بالحوالة الاولى من الدين فلا تصح الثانية وقوله او احدهما ضمان له بقدره الخ عبارة بالقبول او كان قد ضمن له رجل الفاعل انسان فاحاله على الضامن الخ وحاصلها ان انسانا له على اخر الف وضمته له اخر فله ان يحيل من له عليه الف على الضامن والاصيل لياخذ الا الف من ايها شاء كأكمله او موزعة فتحل عبارة العباب على ذلك وفي فتاوى السيوطي خلاف ذلك **(قوله)** وظن المحيل والمحتال لاي اقل الادبارة ظنهما لازم لا اعتبار العلم بهما قدر او صفة وجنس او اعتبار تساويهما اذ لا يتصور العلم بهما كذلك مع تساويهما بدون العلم بتساويهما فلا حاجة الى زيادته اعتباره لاننا نمنع الزوم اذ قد يتقد المحيل ان دينه خمسة عشر ويحيل عليها عشرة عليه ثم يتبين ان دينه عشرة فهذا ان كان العلم يشمل الاعتقاد **(قوله)** دون نحو البيع قد يقال ما يشترط فيه التساوي قدر من البيع كبيع كبيع الربوي بخمسة بشرط فيه ايضا التساوي في ظنهما كما يعلم من

وظن المحيل والمحتال وكان وجه اعتبار ظنهما هنا دون نحو البيع الاحتياط بالحوالة لخروجها عن القياس **(جنسا)** فلا تصح بدراهم على دنانير وعكسه لانها معاوضة ارفاق كالقرض **(وقدرا)** فلا يجال بتسعة على عشرة وعكسه كذلك ويصح ان يحيل من له عليه خمسة بخمسة من عشرة له على المحال عليه **(وكذا)** حلوا لا واجلا **(وقدرا)** الاجل

(وصحة وكسرا) وجودة ورداءة وغيرها (٢٣٢) من سائر الصفات (في الاصح) الحاقا لتفاوت الوصف بتفاوت القدر وافهم اقتصاره

تاجيل عش قول المتن (وصحة وكسرا) ظاهرة امتناع الحوالة باحدهما على الآخر اذا اختلفا كذلك وان استوت قيمتهما وتقدم في قاعدة مدعوجة بخلافه فليراجع اه سم (قوله) وجوده ورداءة (الخ) لا يقال هذا علم من قوله او لا كرهن وحلول الخ لا نقول ذلك لبيان ما قصد شول الصفة وهذا تفصيل له وتصريح بانه لا بد من تعلق العلم بكل واحدة منها على الاصح اه عش وفيه تأمل (قوله) فلو كان (الخ) عبارة المعنى ولو اقرض شخص اثنين مائة مثلا على كل واحد منهما خمسون وقضانا فاحالها بشخصا على ان ياخذ من ابها شاة جاز في اصح الوجهين وقيل لا يجوز لانه لم يكن له الا مطالبة واحدة فلا يستفيد بالحوالة بادة صفة وجه الاول انه لا ياد في القدر ولا في الصفة قال الاستوى ولو احال على احدهما بخمسين فهل ينصرف الى الاصلية او توزع او يرجع الى ارادة المحيل فان لم يرد شيئا صرفة بنيت فيه نظره فادته فكذلك الرهن الذي باحدهما يبخمسين انتهى والقياس كما قال شيخنا الرجوع الى ارادته اه (قوله) متضامتين اى كل منهما ضامن عن الآخر كرهى وجعل (قوله) واختاره السبكي (الخ) عبارة النهاية كما قفى به الوالد وان اختار السبكي تبعا للقاضي اى الطبيب بخلافه اه فليراجع (قوله) فيصح ويبرأ (الخ) اى بخلاف والا فله تعلم اعاقبها بالطريق الاولى اه عش (قوله) ولا يؤثر الى قوله ولا يؤخذ في المعنى (قوله) ولا يؤثر (الخ) عطف على لو كان له الف (الخ) (قوله) ينتقل اليه اى المحتال (قوله) في حققه اى كالدین (وتوابعها) اى كالرهن والضمان (قوله) ما صرح به بعضهم (الخ) على هذا هلاصح شرط البقاء الا اى سم (قوله) ايضا اى كمنعه على الاصيل (قوله) والام يبرأ اى وان نص على الضامن لم يبرأ الضامن (قوله) فاذا احال (الخ) تصوير اى كيفية تنصيب المحيل على الضامن المذكور بقوله والا (الخ) اه عش (قوله) على المدين وضامنه) وعلى ما صححه ابو الطبيب لا تصح الحوالة هنا اه سم (قوله) على ذلك اى مطالبة من شاء اه عش (قوله) ان اطلق اى المحيل (قوله) لتعلق حقه اى المحيل (قوله) ان يصح اى الحوالة عبارة النهاية ان تصح اه بالتائيد وهى احسن (قوله) وجه واحد اى قطعاه عش (قوله) له اى للمحيل بحقه (قوله) عليه به اى على المحال عليه بحقه الذى به ضامن ولو اقتصر على اى حقه لكان اوضح (قوله) لك الرهن اى والضامن (قوله) فان شرط اى المحيل اه عش الاول المحتال (قوله) بقاء الرهن) ومثله الضمان كما هو ظاهر اه سم (قوله) رهنها (الخ) اى على المحيل ليكون تحت بد المحتال وضامنا لما يحيل به من الدين اه عش (قوله) لم يصح) مشى في الروض على الجواز وعليه فهل يصح شرط البقاء المذكور اه سم (قوله) كما رجحه الاذرى وغيره اى كالانوار لسكن جزم ابن المقرئ في روضه بالجواز وحله الوالد رحمه الله تعالى على اشتراطه على المحال عليه كما جزم بجواز شرطه عليه غير واحد والاول على المحيل اذ الدين المرهون به او المضمون ليس عليه وهو كلام صحيح اذ الكلام في كونه حائزا فلا يفسد به المقدار وغيره فيفسد لا بالنظر لكونه لازما ولا لفسق القول بانه شرط على اجنبى عن العقد نهاية قال عش قوله ليس عليه اى المحيل بعد الحوالة لبراءة ذمته وقوله فلا يفسد العقد اى ومع ذلك فلا يلزم المحال عليه الوفاء به فلو فعل فينبغى ان يقال ان علم انما يلزمه صرح الرهن وان ظن لزمه لم يصح اه عش

كلامهم في بيع الجزاف في باب الربا ومحاجب بان ما عدا التساوى من شروط نحو البيع لا يعتبر فيها الظن (قول المصنف وصحة وكسرا) ظاهرة امتناع الحوالة باحدهما على الآخر اذا اختلفا كذلك وان استوت قيمتهما وتقدم في قاعدة مدعوجة بخلافه فليراجع (قوله) ما صرح به بعضهم على هذا هلاصح شرط البقاء الا اى (قوله) على المدين وضامنه) وعلى ما صححه ابو الطبيب لا تصح الحوالة هنا (قوله) بقاء الرهن) ومثله الضمان كما هو ظاهر (قوله) لم يصح) مشى في الروض على الجواز وعليه فهل يصح شرط البقاء المذكور (قوله) كما رجحه الاذرى وغيره (الخ) لكن جزم في الروض بالجواز كما رجحه شيخنا الشهاب الرملى على اشتراطه على المحال عليه كما جزم بجواز شرطه عليه غير واحد الاول على المحيل اذ الدين المرهون به او المضمون ليس عليه وهو كلام صحيح اذ الكلام في كونه حائزا فلا يفسد به المقدار وغيره فيفسد لا بالنظر لكونه لازما

على ما ذكرناه لا يضر التفاوت في غيره فلو كان له الف على اثنين متضامتين فاحال عليهما يطالب من شاء منهما بالا فبالف صح عند جمع مقدمين ويطلب ابها شاة واختاره السبكي وصح ابو الطبيب بخلافه لانه كان يطالب واحدا فصار يطالب اثنين امالوا حاله لياخذ من كل خمسة فصح ويبرأكل منها عما ضمن ولا يؤثر في صحة الحوالة وجوده وتوفيق رهن او ضامن لاحد الدين نعم ينتقل اليه الدين لا بصفة الترتيق على المنقول المعتمد وانما انتقل للوارث بها لانه خليفة مورثه في حقوقه وتوابعها بخلاف غيره ويؤخذ عما تقرر عن جمع مقدمين ما صرح به بعضهم ان محل الانتقال لا بصفة الترتيق ان لا ينص المحيل على الضامن ايضا والام يبرأ بالحوالة فاذا احال الدائن ثالثا على المدين وضامنه فله مطالبة ابها شاة وان لم ينص له المحيل على ذلك وفي المطلب ان اطلق الحوالة لم يتعرض لتعلق حقه بالرهن فينبغى ان تصح وجه واحد وبذلك الرهن كما اذا كان له به ضامن فاحال عليه به من له دين لاضامن به صحت الحوالة وبسرى الضامن لانها معاوضة واستيفاء

وكل منهما يقتضى براءة الاصيل فكذلك يقتضى فك الرهن فان شرط بقاء الرهن فهو شرط فاسد ففسد به الحوالة وان قاذنها ومن ثم لو شرط عاقد الجوالة رهننا او ضمنيا لم تصح كما رجحه الاذرى وغيره

وقوله مر فسقط القول الخ ارضى هذا القول المغني وقال للشارح فقال بعد ان ساق كلام الشهاب الرمي المذكور مانصه وهو بعد اذا حال عليه لا مدخل له في العقد فاعلمت مكدام صاحب الانوار ولا يثبت في عقدها خيار شرط لانهم بين على المعايير لا خيار يجلس في الاصح وان قلنا انها معاوضة لانها على خلاف القياس وقيل يثبت بناء على انها استيفاء اه (قوله بناء على الاصح الخ) راجع وجه البناء اه سم اقول قد يظهر وجهه عامر انفاعن المغني (قوله بالايجاع) راجع إلى قول المتن ويبرأ الخ (قوله وافهم ذكره الخ) فيه بحث لان غاية ما يدل عليه البراءة المذكورة خلو ذمة المحيل من دين المحتال وهذا صادق مع كون ذلك الخلو بسبب تغير محل الدين وانتقاله من ذمة المحيل إلى ذمة المحال عليه مع بقاءه بعينه فعدوى ان ذكر البراءة يدل على ان المتحول هو الطالب لانفس الدين وانه يتدفع بذلك الاعتراض بمنوعة إلا ان جواب بان ذكر براءة ذمة المحال عليه من دين المحيل يشعر بان سبب هذه البراءة تتعلق المحتال بما في ذمته وذلك يقتضي انه استحقه عوضا عما في ذمة المحيل وقضية ذلك ان المتحول الطالب فليتأمل اه سم (قوله هو) اي النظر (قوله فلا اعتراض على المتن) أي بان تعبيره بالتحول ينافي ظاهرا كونهما معا فان البيع يقتضي أن الذي انتقل اليه غير الذي كان له والتحول يقتضي ان الدين الاول باق بعينه ولكن تغير محله اه سم (قوله وافهم) إلى قوله نعم المتجه في النهاية (قوله هذا) أي قول انصنف ويتحول الخ (قوله لا هاليست من حق المحتال) يقتضي ان المخرج لحق الترتيق التعبير بالحق وفي آخره بذلك بحث ويظهر ان المخرج له قوله إلى ذمة المحال عليه فتأمل سم على حجج وكان وجه البحث منع إطلاق ان صفة الترتيق ليست من حق المحتال إذا كان له حق الترتيق ايضا كان كان بدنه من فليتأمل اه رشدي (قوله ولو احوال) إلى قوله كما قاله في المغني لا دوره وإن لم يكن إلى وقولهم وقوله ولا يشكل إلى على تركه (قوله ولو احوال من له دين الخ) يصح جعل من مفعول لا رعى ميت متعلقا باحوال والقاعل غير احوال ويصح جعل من فاعلا على ميت وصف لدين لكن الاول اولى لقلة التقدير اه رشدي اقول والاولى جعل من فاعلا وجعل على ميت متعلقا بكل من احوال ومتعلق لاي ثبت على التنازع كما يدل عليه عطف قوله او على تركه الخ على قوله على ميت (قوله سمحت) ويشعلق الدين المحتال به على الميت بركته إن كانت وإلا فهم باق بذمته فان تبرع به احد عنه برئت ذمته وإلا فلا (فرع) لو نذر المحتال عدم طلب المحال عليه سمحت الخوالة والنذور امتنع عليه مطالبته حتى يدفع من تلقاء نفسه من غير طلب وطريقه ان اراد الطالب ان يركل في ذلك سبق ما لو حلف او نذر ان لا يطالبه بما عليه فاحاله عليه شخص بدين له على المحيل هل له مطالابته لا هذا دين جديد غير الذي كان موجودا عند الجلف والنذر اما لفيه نظر والاقرب الاول للعللة المذكورة فان القرينة ظاهرة في انه لا يطالب بالدين الموجود في سم علي منهج قال الطبرلاوي وحواله الناظر الوقف احد المستحقين أو غيرهم من له مال في جهة الوقف على من عليه دين لجهة الوقف لا تصح وما وقع من الناظر من التسوية ليس حواله بل اذن في القبض فله منعه من قبضه ووافقه على ذلك مر لان شرطه ان يكون المحيل مدينا والناظر

اولا فسقط القول بانه شرط على اجني عن العقد شرح مر (قوله بناء على الاصح) راجع وجه البناء (قوله ان المراد الخ) فيه بحث لان غاية ما تدل عليه البراءة المذكورة خلو ذمة المحيل من دين المحتال وهذا صادق مع كون ذلك الخلو بسبب تغير محل الدين وانتقاله من ذمة المحيل إلى ذمة المحال عليه مع بقاءه بعينه فعدوى ان ذكر البراءة يدل على ان المتحول هو الطالب لانفس الدين وانه يتدفع بذلك الاعتراض بمنوعة إلا ان جواب بان ذكر براءة ذمة المحال عليه من دين المحيل يشعر بان سبب هذه البراءة تتعلق المحتال بما في ذمته وذلك يقتضي انه استحقه عوضا عما في ذمة المحيل وقضية ذلك ان المتحول الطالب فليتأمل (قوله فلا اعتراض على المتن) كان الاعتراض المشار اليه ما ذكره في شرح الروض بقوله تعبيره بالزوم اولى من تعبير اصله بالتحول لانه ينافي ظاهرا كونهما معا فان البيع يقتضي أن الذي انتقل اليه غير الذي كان له التحول يقتضي ان الاول باق بعينه لكن تغير محله اه ثم رايست الاسنوى اوردها الاعتراض بعينه (قوله لا هاليست من حق المحتال) يقتضي ان المخرج لحق الترتيق التعبير بالحق وفي آخره بذلك بحث ويظهر ان المخرج له قوله إلى

بناء على الاصح انها بيع دين بدين (ويبرأ بالحوالة المحيل عن دين المحتال والمحال عليه من دين المحيل ويتحول حق المحتال إلى ذمة المحال عليه) بالايجاع لان هذا قائدها وافهم ذكره التحول بعد البراءة المذكورة المقتضية لسقوط حق المحتال ان المراد بتحول حقه إلى ماذكر تحول طلبه إلى نظير حقه وهو ما بذمة المحال عليه لما تقر رانها بيع فلا اعتراض على المتن لانه أو ما لدفعه بذكره التحول بعد البراءة الدال على المراد كما تقرر وافهم هذا ما مر انه لا تنتقل اليه صفة الترتيق لانها ليست من حق المحتال ولو احوال من له دين على ميت سمحت بدينه على الميت وغيره واعتمده جمع

وان لم يكن له تركه على الاوجه وقولهم (٢٣٤) الميت لا ذمة له اى بالنسبة للالزام لا الالزام ولا بشكل بان من احوال دين به رهن انفك

الرهن لان ذاك في الرهن
الجملي لا الشرعي كما هو ظاهر
لان التركة انما جعلت رهنا
بدين الميت نظرا لمصاحته
فالحوالة عليه لا تنفيه او على
تركة قسمت ولا تصح كما
قاله كذا يرون وان خالف في
ذلك بعض المتأخرين لان
الحوالة لم تقع على دين بل
على عين هي التركة ومن
ثم لو كان للميت ديون
فلزركشى احتمالا ان
اوجهها عدم الصحة ايضا
لان انتقال الموارث وله الوفاء
من غير هاتم ان تصرف
في التركة صارت ديناً عليه
فتصح الحوالة عليه وفيها
إذا احوال على الميت لكل
من المحيل والمحتال اثبات
الدين عليه اما الاول فلانه
ملك الدين في الاصل واما
الثاني فلانه يدعي ما لا غير
مستقل منه اليه فهو كالوارث
فيما يدعيه من ملك مورثه
فعل محض ما اتى به بعضهم
ان المحيل لومات بلا وارث
فادعى المحتال او وارثه على
المحال عليه وعلى وارثه
بالدين المحال به فانكر دين
المحيل ومعه ما شاهدوا احد
حلف معه المحتال ان دين
محيله ثابت في ذمة الميت
ويجب تسليمه الى من تركته
او ثابتي في ذمته ولا اعلم ان
محيلي ابراه قبل ان يحيلني
ويسمع قول المحال عليه ان
الدين انتقل لغائب قبل
الحوالة فبحال المحتال على

ذمته برينة ولو احوال المستحق على الناظر بما هو لم تصح ايضا لعدم الدين على المحال عليه قال ولو احوال على مال
الوقت لم يصح كالحوالة لان شرط الحوالة ان تكون على شخص مدين الى آخره ما قاله انبي
اقول قوله بل اذن في القبض قضيته انه ليس لصاحب الوظيفة خاصة الساكن المسوغ عليه ولا تسع دعواه
وقوله والناظر ذمته برينة يؤخذ منه انه لو اخذ الناظر ما يستحقه المستحق في الوقت اى تصرف فيه لنفسه
صح الحوالة عليه سمعنا عرش واول قوليل بتزليل ناظر الوقت بمزلة ولي المجبور فنجوز كل من حوالته
والحوالة عليه لم يبعد قوليها وان لم يكن له تركه اى ويلزم الحق ذمته اعرش (قوله اى بالنسبة الخ) خبر
وقولهم الخ عبارة المفتي انما هو بالنسبة للمستقبل اى لم تقبل ذمته شيئا ولا اذنته مرهونة بدينه حتى يقضى
اه (قوله لا للالزام) اى لان يلزمها الشارع (قوله ولا بشكل) يعني بقاء التركة مرهونة بدين المحتال
وكان عليه ان يذكره قبل الاشكال اه رشدي عبارة عرش اى تعلقه بتركته المفهوم من قوله ولولم
تكن له تركته اه سمعنا عرش اى عليه اه سمعنا عرش اى كان ينبغي للشارح ان يذكره ايضا او يقتصر
عليه لانه هو منشأ الاشكال (قوله به رهن انفك) اى والدين على الميت به رهن وهو تركته اه سمعنا عرش (قوله لان
ذلك) اى انفكك الرهن بالحوالة (قوله هنا) اى في الشرع (قوله اصلحته) اى لا لمصلحة ذاته كفي الرهن
الجملي (قوله لا تنفيه) اى لا تنفي التعاقب اه عرش (قوله اوجهها عدم الصحة) وذلك لانه انما تسوغ
الحوالة على من تسوغ للمجمل الدعوى عليه ومطالبة من عليه الدين الميت لا يسوغ لدائن الميت الدعوى
عليه اه سمعنا عرش (قوله نعم الخ) استدراك على عدم صحة الحوالة على التركة (قوله ان تصرف الخ) اى وحدث
دين للمجمل بعد التصرف بنحو رد يعيب والا فالانصراف باطل كما يعلى بما ياتي في الفراض ويجوز ان يكون
مراده بالتصرف التصرف بعد ما رشدي ويطران المدار على تعاقب التركة ذمة الوارث تعدى او لا (قوله
عليه) اى الوارث (قوله فتصح الحوالة عليه) اى الوارث لانه تسوغ مطالبته لانه خليفة المورث اه سمعنا عرش
والحوالة واقعة حيثما على دين (قوله اثبات الدين) اى حيث انكره الوارث اه عرش (قوله ما اتى به
بعضهم) وهو الشباب الرمي سمعنا نهاية (قوله ان المحيل لومات بلا وارث) قضيته ان المحتال لا يحلف مع وجود
المحيل او وارثه فايراجع اه رشدي اقول بدفعه ما قوله السابق لكل من المحيل والمحتال اثبات الدين الخ لان
الاثبات شامل للحلف ايضا فاظهر ان قوله بلا وارث لا مفعول له (قوله ومعه) اى المحتال او وارثه (قوله
المحتال) اى او ارثه اه سمعنا عرش (قوله ان دين محيله) اى او يحيل مورثه (قوله في ذمة ما ثبت) لعل هذا بالنظر
لقرئله وعلى وارثه اه سمعنا عرش اى في كلامه اكنفاه اى اوفى ذمته (قوله ان يحيل) اى او يحيل مورثي
(قوله ان يحيلني) اى او يحيل مورثي (قوله انتقل) اى بحوالة مثلاً اه عرش (قوله ان لم يبق الخ) فان اقامها
فيينبغي ان يجري هنا المنتجه الاتي عن الغزالي اه سمعنا عرش (قوله في وجه المحتال) اى حضوره (قوله
ذمة المحال عليه فتأمل (قوله ولا بشكل الخ) لا يقال لا اشكال وان كان ذاك في الشرع ايضا كما لو لم يكن
تركة بالكلية وقاتمه اسقوط الدين عن المحيل وتعلقه بذمة الميت وقد تبرع احد بقاتمه لانه ليس الاشكال
في مجرد الصحة بل مع بقائه من التركة (قوله بدين) اى وعليه (قوله به رهن انفك) اى والدين على الميت
به رهن وهو تركته (قوله اوجهها عدم الصحة) وذلك لانه انما تسوغ الحوالة على من تسوغ لدائن الميت الدعوى
عليه ومطالبة من عليه الدين الميت لا يسوغ لدائن الميت الدعوى عليه ولا مطالبته اذ لا حلف في
ذمته فكيف يصح ان يحيل عليه ومن هنا صح ان يحيل على الوارث اذا تصرف في التركة وصارت ديناً عليه
لانه يسوغ له الدعوى عليه ومطالبة من قد اشتغلت ذمته بالتركة بل الوارث تسوغ الدعوى عليه ومطالبة
وان لم تلزم التركة ذمته لانه خليفة المورث وانما تصح الحوالة عليه لان التركة ذمته لان الحوالة انما
تصح على مدين وهو ليس مدين حينئذ فليتام (قوله فتصح الحوالة عليه) لانه يسوغ مطالبته لانه خليفة
المورث (قوله ما اتى به بعضهم) وهو شيخنا الشباب الرمي (قوله المحتال) اى او وارثه (قوله في ذمة الميت)
لعل هذا بالنظر لقوله وعلى وارثه (قوله ان لم يبق الخ) فان اقامها فيينبغي ان يجري هنا المنتجه الاتي

فقال ابراني المحيل قبل الحوالة واقام بذلك بينة سمعت في وجه المحتال وان كان (٢٣٥) المحيل بالبادء قال الغزوي وهذا صحيح في دفع

المحتال اما اثبات البراءة من دين المحيل فلا بد من اعادتها في وجههم المتجهان للمحتال الرجوع بدينه على المحيل الا اذا استمر على تكذيب المحتال عليه اه وفارق ما باني من عدم الرجوع بنحو الفاس بان دينه هنا تحول بخلافه في الاول لتبين بطلان الحوالة وقول ابن الصلاح قبل الحوالة صريح في أنه لا تسمع منه دعوى الابراء ولا تقبل منه بينة الا ان صرح بانه قبل الحوالة بخلاف ما لو اطلق ومن ثم افني بعضهم بانه لو اقام بينة بالحوالة فاقام المحال عليه بينة بابراء المحيل لم تسمع بينة الابراء اي وليس هذا من تعارض البينتين لما تفران دعوى الابراء المطلق والبيئة الشاهدة به فاسدان فوجب العمل ببيئة الحوالة لانها لم تعارض (فان تعذر) اخذ المحتال من المحال عليه (يفلس) طر ا بعد الحوالة (او جحدو حلف ونحوهما) كوت (لم يرجع على المحيل) لان الحوالة بمنزلة القبض وقبولها متضمن للاعتراف بشروطها كافي المطلب فلا اثر لتبين ان لا دين نعم له تخفيف المحيل انه لا يعلم براءة المحال عليه على الوجه عليه فلو نكل حلف المحتال كما هو ظاهر وبان بطلان الحوالة لانه حينئذ كرد المقر له

فقال ابراني المحيل هل كذلك اذا قال اقر ان لم يكن له على دين حتى يكون للمحتال الرجوع اه سم اقول الظاهر نعم اذا كان الاقرار قبل الحوالة (قوله سمعت الخ) الظاهر انه يرجع على المحيل لتبين ان لا دين في الواقع اه رشدي (قوله ثم المتجه الخ) لم يظهر وجهه تقرير الشارح لهذا ومخالفته فيما سياتي عن افتاء بعضهم انه لو قامت بينة بان المحال عليه في المحيل الخ اسيد وعمر وباني عن سم مثله (قوله الا اذا استمر الخ) اي ولم تقم عليه بينة بالابراء (قوله وفارق) اي الرجوع باقامة البيئة على الابراء (قوله هنا) اي في نحو انفس (قوله بخلافه) اي الدين (في الاول) اي في الابراء (قوله قبل الحوالة) مقول القول (قوله منه) اي المحال عليه (قوله بانه) اي الابراء (قوله لو قام) اي المحال (قوله وليس هذا) اي اقامة كل من المحتال والمحال عليه البيئة (قوله به) اي بالابراء المطلق (قوله فاسدان) الاول الثاني (قوله اخذ المحتال) الى قوله وهذا يتبين في النهاية (قوله طر ا بعد الحوالة) فبديه لان حكم الفاس الموجد عند الحوالة باقي في كلامه مع رسوم قول المتن (او جحد) اي الحوالة اول دين المحيل كافي شرح الروض (قوله وحلف) اي على ذلك اه سم (قوله فوت) اي وامتناعه لشو كنهه معنى (قوله لان الحوالة بمنزلة القبض) عبارة النهاية كما لا رجوع فيما لو اشترى شيئا وبيع فيه او اخذت وصاعده وبيعته وتوقف عند ذلك (قوله ولو لم يقر) اي ولا يقول الحوالة اهناية (قوله فلا اثر لتبين ان لا دين) قد يشمل ما اذا كان لتبين باقرارهم بعده وفي عدم الرجوع حينئذ نظر ظاهر (قوله نعم له) اي للمحتال (قوله براءة المحال عليه) اي قبل الحوالة بدليل مامر (قوله فلو نكل) اي المحيل امع شر وبان بطلان الحوالة الخ صريح في الفرق بين حلف المحتال بعد انكار المحيل فتبطل الحوالة وبين جحد المحال عليه دين المحيل والحلف على ذلك فلا تبطل ويفرق بان الحلف في الاول بمنزلة اعتراف المحيل بعدم الدين اه سم (قوله لانه) اي النكول (قوله كرد المقر له الاقرار) هل الاقرار المردود هنا مانضحة القول اه سم (قوله رد ما افني به بعضهم الخ) خلافا للنهاية عبارة ومثل ذلك ما لو قامت بينة بان المحال عليه وفي المحيل فتبطل الحوالة كما افني به الوالد رحمه الله تعالى اذ التقصير حينئذ التدليس جامعا من قبل المحيل وان زعم بعضهم رده اه قال الرشدي قوله كما افني به الوالد قياس ما مر في دعوى البراءة انه لا بد من اعادة البيئة في وجه المحيل لينفذ اه (قوله رد ما افني به بعضهم) هو شيخنا الشهاب الرملي فعلى هذا الرد لا رجوع للمحتال ثم انظر الفرق بين عدم سماع البيئة هنا على هذا الرد وبين سماعها فيما تقدم عن ابن الصلاح وى فرق بين قيامها بالابراء او قيامها بالوفاء لان يكون وجه رد هنا عدم التقيد بقبل الحوالة كما بينه فيما تقدم في مسألة ابن الصلاح لكن هذا لا يناسب قوله اذ فرق الخ اه (قوله وفي المحيل) اي قبل

عن الغزوي (قوله فقال ابراني المحيل) هل كذلك اذا قال اقر ان لم يكن له على دين حتى يكون للمحتال الرجوع (قوله طر ا بعد الحوالة) وسياق المقارن في المتن (قول المصنف او جحد) اي للحوالة اول دين المحيل كافي شرح الروض فبيد انه مع جحد الدين والحلف عليه لا رجوع بخلاف ما تقدم في مسألة ابن الصلاح هل ذلك لفرق بين الحالف واقامة البيئة ولا اختلاف التصور او لغير ذلك فليراجع ثم ظهر توجيه عدم الرجوع بانه لم يثبت عدم الدين بالبيئة ولا باعترا ف المحيل ولو ضمنا (قول المصنف وحلف) اي على ذلك (قوله لتبين ان لا دين) انظر اطلاق هذا مع ما تقدم عن الغزوي من الرجوع وبطلان الحوالة في اذاتبين ان لا دين تبين بطلان الحوالة (قوله وبان بطلان الحوالة الخ) صريح في الفرق بين حلف المحتال بعد انكار المحيل فتبطل الحوالة وبين جحد المحال عليه دين المحيل والحلف على ذلك فلا تبطل ويفرق بان الحالف في الاول بمنزلة اعتراف المحيل بعدم الدين (قوله لانه حينئذ كرد المقر له الاقرار) هل الاقرار المردود هنا مانضحة القول (رد ما افني به بعضهم) هو شيخنا الشهاب الرملي فعلى هذا الرد لا رجوع للمحتال ثم انظر الفرق بين عدم سماع البيئة هنا على هذا الرد وبين سماعها فيما تقدم عن ابن الصلاح وى فرق بين قيامها بالابراء او قيامها بالوفاء لان يكون وجه رد هنا عدم التقيد بقبل الحوالة كما بينه فيما تقدم في مسألة ابن الصلاح لكن هذا لا يناسب قوله اذ فرق الخ (قوله وفي المحيل) اي قبل الحوالة بان صرح بذلك مرو (قوله

الاقرار وهذا يتبين انصاح رد ما افني به بعضهم انه لو قامت بينة بان المحال عليه وفي المحيل بطلت الحوالة اذ فرق واضح بين البيئة ورد الاقرار

الحالة بان صرح بذلك مره سم وعش (قوله بذلك) أى الفلوس وما ذكر معه سم وعش (قوله) والذى يتجه الى قوله ثم الخ فى النهاية والمغنى (قوله هنا) أى فى شرط الرجوع بما ذكر (قوله جزم به) قد جزم به الرضى وشيخ الاسلام فى شرح المنهج مره سم (قوله ويؤيده) أى البطلان (قوله بشرطاته) أى التحيل (قوله للحالة) أى للدين المحال عليه (قوله ان يعطيه) أى الاحتمال (قوله هنا) او كفيلا لم يصح) أى على ما تقدم مره سم أى قبيل قول المتن ويبرأ بالحالة الخ من مخالفة النهاية تبعاً لو الدلالة لشارح وقد قدمنا ما وافقه المغنى للشارح قول المتن (فلو كان مفلساً الخ) ولو بان المحال عليه عبداً لغير التحيل لم يرجع الاحتمال ايضا بل يطالبه بعد عقده اوعيداله لم تصح الحوالة وان كان كسوباً او ما ذرناه وكان لسيدته فى ذمته دين قبل ملكه لمغنى ونهاية زاد سم عن الرضى وشرحه ما نصه ولو بان عبداً للمحتال أى وفى ذمته دين للبحيل فالوجه فساد الحوالة ايضا لان ملك المحتال لم يمنع ثبوت الدين عليه بالحالة للمحتال لان الملك كما يسقط الدين بمنع ثبوته بعداه (قوله لانه مقصر بترك البحث) فاشبهه ما لو اشترى شيئاً ومغبون نهاية ومغنى (قوله ورد) الى قول المتن ولو باع فى النهاية (قوله وعليه) أى ما فهمه المتن من الصحة (قوله بينه) أى شرط اليسار (قوله ما مرنا) أى فى قوله ولو لشرط الرجوع بذلك الخ (قوله فبطل) أى الشرط (قوله) او إقالة او تحالف) أى او خيار بالاولى وكانه انما حذفه لتناقله الاحالة فى الشق الثانى بقوله بشئى بما ذكر او ان الرد بالخيار ليس من محل الخلاف مره رشيدى (قوله بعد القبض) كذا فى النهاية هاتم قال فى شرح فى الاظهر وسواء فى الخلاف اكان رد المبيع بعد قبضه ام قبله وبعد قبض الاحتمال الثمن ام قبله ام قال الرشيدى قوله مره بعد القبض الخ الا صوب حذفه لانه يؤهم انه تعيد لتحل الخلاف وليس كذلك كما سياتى فى قوله وسواء الخ اه وقال عش قوله بعد القبض الخ انه مجرد تصوير لما يأتى بعدى قوله وسواء فى الخلاف الخ اه وهذا الاشكال رد على الشارح ايضا بلا اندفاع لسكونه عما ذكره النهاية اخر من التعميم لان اجاب بان قول الشارح الا فان لم يقبضه الخ يفيد ايضا عبارة السيد عمر قوله وتحالف بعد القبض عبارة شرح الرضى أى والمغنى سواء كان الفسخ بعد قبض المبيع ومال الخو العام قبله اه سم اقول التعميم الذى اشار اليه هو فى اصل الروضة ايضا فليتأمل ملحظ الشارح فى التقيد اه (قوله لا ارتفاع) الى قول المتن وان كذبهم فى المغنى الا قوله فان لم يقبضه الى المتن (قوله ثم انفسخ النكاح) أى ورجع عليها الزوج بالكل او بنصفه ان طلق قبل الدخول ورضاه سم على منجه اه عش (قوله ولو زاد) أى الصداق (قوله فريد البائع الخ) وبراء البائع المحال عليه من الدين قبل الفسخ كقبضه له فيما ذكر فللمشتري مطالبة بمثل

بذلك) أى الفلوس وما ذكر معه (قوله والذى يتجه بطلانها) جزم به شيخ الاسلام فى شرح المنهج اه (قوله) جزم به) قد جزم به فى الرضى (او كفيلا لم تصح) أى على ما تقدم قول المصنف ولو كان مفلساً عند الحوالة فلا رجوع (الخ) قال فى الرضى ولو بان المحال عليه معصراً فلا خيار ولو شرط يساره وكذا لى لا خيار ان بان عبداً لغير المجبى بل يطالبه بعد العتق اه قال فى شرحه وان بان عبداً لغير المجبى لم تصح الخو القوان كان له فى ذمته دين قبل ملكه له لسقوطه عنه بملكه اه ولو بان عبداً للمحتال أى وفى ذمته دين للبحيل فالوجه فساد الحوالة ايضا لان ملك المحتال له يمنع ثبوت الدين عليه بالحالة للمحتال لان الملك كما يسقط الدين بمنع ثبوته بعد اعدائه السابق لسقوطه عنه بملكه لانه اذا تقدم لزوم الدين لزمه الرقيق على ملكه لم يسقط بملكه لان اجاب بان المراد لسقوط دين الحر بسبب ملكه بمعنى ان ملكه نعمه مانع من ثبوت دين الحر عليه وليس المراد لسقوط الدين السابق المحال عليه كذا الاجاب بعض الفضلاء لا يخفى ما فيه لان دين الحوالة انما يثبت للمحتال لا للبحيل المالك حتى يكون ملكه مانعاً من ثبوته فليتأمل (قوله بعد القبض) عبارة شرح الرضى سواء اكان الفسخ بعد قبض المبيع ومال الحر العام قبله (قول المصنف بطلت فى الاظهر) ينبغى ان عمله ما لم يكن البائع قد احوال اخر على المعال عليه والا فلا بطلان لتعلق الحق حيثنذ بنات فيتأمل (قوله فريد البائع ما قبضه الخ) قال فى شرح الرضى وبراء البائع المحال عليه من الدين

لكن تخلفه هنا ايضا ولو شرط الرجوع عليه بذلك فالوجه قيل قضية المتن أى فيما يأتى فى اليسار صحة الحوالة لا الشرط والذى يتجه بطلانها هنا لانه شرط ينافى مقتضاها ثم رابت غير واحد جزم به يؤيده قولهم لو احوال غيره بشرط انه ضامن للحالة او ان يعطيه المحال عليه رهنا او كفيلا لم تصح الحوالة (فلو كان مفلساً عند الحوالة توجه له الاحتمال فلا رجوع له) لانه مقصر بترك البحث (وقيل) له الرجوع ان شرط يساره) ورد بانه مع ذلك مقصر وافهم المتن محتاجاً مع شرط اليسار وان الشرط باطل وعليه يفرق بينه وبين ما مر افقا بان شرط الرجوع مناف صريح فابطلها بخلاف شرط اليسار فبطل وحده (ولو احوال المشتري) البائع (بائتم فرد المبيع يعيب) او إقالة او تحالف بعد القبض للبيع لمسال الحوالة (بطلت) الحرالة (فى الاظهر) لا ارتفاع الثمن بانفساخ البيع وانما لم تبطل فيما لو احوالها بصدافها ثم انفسخ النكاح لان الصداق اثبت من غيره ولهذا لو زاد زيادة متصلة لم يرجع فى نصفه الا برضاها بخلاف المبيع فريد البائع ما قبضه من المحال عليه

المحال به نهاية ومعنى وأسنى (قوله للمشتري الخ) ولا يرد إلى المحال عليه فإن رده اليه لم تسقط عنه مطالبة المشتري لأن الحق له وقد قبض البائع باذنه ويتعين حقه فبإقبضه البائع حتى لا يجوز إبداله ان بقيت اه معنى (قوله بشئ بما ذكر) أى من العيب والتحالف والاقالة أما الخيار فقد قدم بطلانها فيه ورشدي وسم قول المتن (لم تبطل الخ) سواء أقبض المحتال المال ام لا اه معنى (قوله لتعلق الحق هنا الخ) ويؤخذ منه ان البائع في المسئلة الاولى اى قبل احوال المشتري البائع الخ لحوال له من اصيل عليه لم تبطل لتعلق الحق بثالث وهو الوجه نهاية ومعنى وسم (قوله بعيب) أى نحوه ماسر (قوله إن قبض منه المحتال) هل إقراره كقبضه أو لا يغير مشينا ولم يفت عليه شئ بخلاف نظيره السابق اه سم واستظهر ع ش الثانى اى عدم الرجوع مع الاراء وفى كلام المغنى ما يدل عليه (قوله اى قنا) إلى قول المتن وإن كذبهم فى بعض نسخ النهاية الذى كتب عليه الرشيدى وقال ع ش ان ما فيه هو المعتمد اه (قوله حيثئذ) اى حين البيع (قوله شهدت) إلى قول المتن وان كذبهم فى المغنى إلا ما نبه عليه (قوله) او اقامها العبد قال فى شرح العباب قال الجلال البلقنى لم يذكر وا لإقرار العبد بالرق والقياس يقتضى تعيين إقامة البينة حسبة لان إقراره بالرق ككذب لبينته فلا يقيمها اه ونقل عن الاسنوى ما يوافقه عن السبكي والاذعى ما يخالفه ويؤيد كلام الجلال والاسنوى امتناع سماعها من المتبايعين إذا صرح حاحين البيع بالملك فان تصريحها بالملك نظير تصريح العبد بالملك اه سم بحذف (قوله) وقد تصادق المتبايعان) كانه احتراز عما إذا لم يتصادقا فلا يتوقف إقامتها على البيع لآخر للاحتياج اليها بدون ذلك للزوم استرقاق الحر اه سم (قوله ما إذا كان الخ) خبر وعمل إقامتها الخ عبارة المغنى وعمل إقامة العبد البينة إذا تصادق المتبايعان بعد بيعه لآخر كاصوره القاضى أبو الطيب إذ لا يتصور إقامة لها قبل بيعه لا يحكم بحريته بتصادقهما وان لم يصدق المحتال فلا تسمع دعواه ولا يثبت به عليه ابن الرفعة وغيره ومثله شهادة الحسبة لهما إنما تقام عند الحاجة ولا حاجة قبل البيع اه (قوله قد يبيع الخ) اى مثلا (قوله او احد الثلاثة الخ) عطف على قوله العبد عبارة المغنى ولا يتصور ان يقيم البينة بالحريه المتبايعان لانهما كذا بما لم يباع كذا قالاه هـ وناو قال فى آخر كتاب الدعوى انه لو باع شيئا ثم ادعى انه كان وقفاه عليه او أنه باعه وهو لا يملكه ملكه ان قال حين باعه وهو ملكى لم تسمع دعواه ولا يثبت به وإن قبل ذلك سمعت كما نص عليه فى الام قال العراقيون وغلط الرويانى من قال بخلافه انتهى ويمكن حل ما هنا على ما هناك اه وفى بعض نسخ النهاية ما يوافقه (قوله) ولم يصرح) يصح رجوعه للعبد ايضا لو فرض رجوعه لاحد الثلاثة فقط فثله العبد إذ لافرق فتامله سم ورشيدى (قوله قبل إقامتها) اى صرح بالملك لكنه ذكر تاو بلا

قبل الفسخ كقبضه له فما ذكر فلم يشتريه فالبينة بمنزلة المحال به اه (قول المصنف لم تبطل على المذهب) يستثنى الرد بالفسخ بالخيار على ما تقدم من الرضى وشرحه وشيخنا الشهاب الرملى (قوله إن قبض منه المحتال) هل إقراره كقبضه أو لا لا تعلم يرم شيئا ولم يفت عليه شئ بخلاف نظيره السابق (قوله شهدت حسبة او اقامها العبد) قال فى شرح العباب قال الجلال البلقنى لم يذكر إقرار العبد بالرق والقياس يقتضى تعيين إقامة البينة حسبة لان إقراره بالرق ككذب لبينته فلا يثبتها هو اه قال غيره وسياقنى عن السبكي والاذعى أنه لافرق فى شهادة الحسبة وإقامة العبد البينة بين أن يقدّم منه إقرار بالرق أم لا لان العتق حق لله تعالى ثم قال لكن يوافق كلام الجلال قول الاسنوى لا يقيمها العبد لانه إن سكنت عن الإقرار بالرق حين البيع صدق بلا بينة وإن أقر به فهو مكذب البينة صريحا اه وعلى ذلك يخرج ما وقع الدوال عنه وهو شخص أقر بالرق لغيره ثم ادعى انه اعتقد ثم اقيمت بينة انه حر الاصل واقول: يؤيد كلام الاسنوى والجلال امتناع سماعها من المتبايعين إذا صرح حاحين البيع بالملك فان تصريحهما بالملك نظير تصريح العبد بالرق فليتأمل (قوله) وقد تصادق) كانه احتراز عما إذا لم يتصادقا فلا يتوقف إقامتها على البيع لآخر للاحتياج اليها بدون ذلك للزوم استرقاق الحر (قوله ولم يصرح) يصح رجوعه للعبد ايضا لو فرض رجوعه لاحد الثلاثة فقط فثله العبد إذ لافرق فتامله (قوله قبل إقامتها) اى صرح بالملك لكنه ذكر تاو بلا كما فى نظائره (قوله)

المشتري ان يرق والا فبذله
فان لم يقبضه امتنع عليه
قبضه (أو) أحوال (البائع)
على المشتري (بالتن فوجد
الرد) للبيع بشئ بما ذكر
(لم تبطل) الحوالة (على
المذهب) لتعلق الحق هنا
بثالث وهو الذى انتقل اليه
الثمن فلم يبطل حقه بفسخ
المتعاقدين كما لو تصرف
البائع فى الثمن ثم رده عليه
المبيع بعيب لا يبطل تصرفه
وللمشتري الرجوع على
البائع ان قبض منه المحتال
لا قبله (ولو باع عبدا) أى
قنا ذكر أو أنشئ (واحوال
بشمه) آخر على المشتري (ثم
اتفق المتبايعان والمحتال
على حريته) وقت البيع
(أو ثبت) حريته حيثئذ
(بينة) شهدت حسبة أو
أقامها العبد وعمل إقامتها
فى هذين وقد تصادق
المتبايعان على حريته ما اذا
كان قد بيع لآخر لان هذا
وقت الاحتياج اليها أو
أحد الثلاثة ولم يصرح
قبل إقامتها بانه مملوك

على الأصح من تناقضهما في مواضع (بطلت) (٢٣٨) الحوالة) أي بان عدم انعقاد لانه بان أن لا يبيع فلائمن وكذا كل ما يمنع صحة

كافي نظائره سم ورشيدى عبارة المغنى ومحل الخلاف كما يحتمل وكشى وغيره إذا لم يذكر البائع أو يلاقى
ذكره كان قال كنت اعقته ونسيت واشتبه على غيره سمعت قطعاً كظايرهم فيما لو قال لا شىء على زيد ثم ادعى
عليه ديناً أو زاد النهاية وادعى انه نسيه أو اطاع عليه بعد اه (قوله على الأصح) وفاقا للشيخ جبارته أو
اقامها القن أو أحد الثلاثة ولم يصرح قبل اقامتها بأنه مملوك كما قاله فى الدعوى والبيئات إذ اطلما فهمانها
محمول على ما ذكره ثم بطلت الحوالة والخ وهذا محل والمعتد اه ع (قوله أى لكل منهما تحليفه) اما
البائع فالغرض انتفاء ملكه فى الثمن وأما المشتري فلغرض دفع المطالبة اه نهاية (قوله فلاخر تحليفه
الخ) خلافاً للنهاية والمغنى تبعاً للشهاب الرملى لكن نقل سم عن شرح الروض ما يوافق الشارح (قوله
ليقيا الحوالة) إلى المتن فى النهاية وكذا فى المغنى لا قوله وقال إلى ما إذا (قوله ثم بعد اخذ المال الخ) قضيته
انه يشترط الرجوع المشتري على البائع اخذ المحتال حقه من المشتري وعليه فلو ابرأ المحتال المشتري
لا يرجع له على البائع وهو ظاهر اه ع (قوله انه الحق) أى الرجوع ع (قوله لانه) أى البائع (قوله
وان لم ياذن) عبارة النهاية بأن ياذن ولعل المراد بالاول والاذن الصريح وبالثنى الاذن الضمني (قوله لكنه
أى المشتري (قوله تعليقه) أى قوله لانه وان لم ياذن الخ (قوله لم يحلف) أى المحتال (قوله فيحلف المشتري) قال
فى شرح الروض وظاهره ان البائع لا يحلف وقد يوجب بانه لا غرض له والوجه انه يحلف بوجه ما وجه به
ان الرفعة صحة دعواه على المحتال من أن له الجبار من له عليه حق على قبضه على الصحيح فيحضره ويدعى عليه
استحقاق قبضه فيحكم بطلان الحوالة بالحرية فانه انتهى اه سم (قوله لا لاقرار) اما إذا جعلناها كالبينة فلا إذ
لا فائدة فى التحليف كما قاله ابن الرفعة اه معنى وفيه تأمل (قوله ولو اذن مدين) إلى الفرع فى النهاية إلى قوله
وظاهر كلامه إلى ما إذا (قوله او احلتك بمائة مثلاً على عمرو) هذا التصوير قد حكم عليه فى اول الباب بانه
كتابة حيث قال تيممنا فى شرح الروض تبعاً للبقينى وغيره فان لم يقل بالدين فى الاولى فيكتفى وحيث قد حكم
وكان وجهه خروج هذا عن قاعدة ما كان صريحاً بابه لا محل له لان هذا ليس صريحاً بعهده حتى يحتاج إلى
التكليف فى خروجه عن القاعدة نعم ونزع فيأمر شرح الروض من انه كناية لكن هذا لا ينفع الشارح كما
لا يخفى لموافقته له فيه فتأمل اه سم وقد قدمنا عن النهاية والمغنى اعتماد النزاع وانه من الصريح

أى لكل منهما تحليفه) قال شرح الروض اما البائع فلغرض بقاء ملكه فى الثمن واما المشتري فلغرض
دفع المطالبة اه فليتام له قوله فلغرض بقاء ملكه فى الثمن مع انه لائمن زعمه لانه يدعى الحرية وما المانع
من ان يعمل تحليف البائع لإيه بما سياتى عن شرح الروض فى توجيه حلف البائع إذا نكل المحتال ثم بلغنى ان
شيخنا الشهاب الرملى اصلح تعليل شرح الروض المذكور هكذا فلغرض انتفاء ملكه فى الثمن اه فليتام
المراد وقد يجعل على ما ذكرناه اخذاً من توجيه حلف البائع الاق (قوله فلاخر تحليفه على الوجه)
هو الوجه فى شرح الروض من تردد نقله عن الاسنوى قال لان له حقاً فان حلف بقاء الحوالة فى حقه اه لکن
الوجه عند شيخنا الشهاب الرملى انه ليس له تحليف لان خصمه متهما واحدة اه (قوله فيحلف المشتري الخ)
قال فى شرح الروض وظاهره ان البائع لا يحلف وقد يوجب بانه لا غرض له والوجه انه يحلف بوجه ما
وجه به ان الرفعة صحة دعواه على المحتال من أنه الجبار من له عليه حق على قبضه على الصحيح فيحضره ويدعى
عليه استحقاق قبضه فيحكم بطلان الحوالة بالحرية اه (قوله او احلتك بمائة مثلاً على عمرو) هذا التصوير
قد حكم عليه فى اول الباب بانه كناية حيث قال تيممنا فى شرح الروض تبعاً للبقينى وغيره فان لم يقل بالدين فى
الاولى أى وهى قوله كاحلتك على فلان بكذا بالدين الذى نكل على اه فكنا بانه لا محل له لان هذا ليس صريحاً بعهده حتى
يحتاج إلى التكليف فى خروجه عن القاعدة نعم ونزع فيأمر شرح الروض من انه كناية لكن هذا لا ينفع
الشارح كما لا يخفى لموافقته له فيه فتأمل اه سم وقد قدمنا عن النهاية والمغنى اعتماد النزاع وانه من الصريح

البيع ككونه مملوكاً للغير
فبطلت الحوالة ما اخذته على
المشتري ويبقى حقه فى ذمة
البائع كما كان (وإن كنهما
المحتال) فى الحرية (ولا يثبت
حلفاه) أى لكل منهما
تحليفه وإن لم يجتمعا على
الأوجه على نفي العلم بها
كذلك نفي لا يتعلق بالخالف
وإذا حلفه أحدهما فلاخر
تحليف على الأوجه أيضاً
(ثم) بعد حلفه كذلك (باخذ
المال من المشتري) لبقاء
الحوالة ثم بعد اخذ المال
منه لا يثبت له الرجوع المشتري
على البائع كما اقتضاه كلامهما
لانه قضى دينه باذنه الذى
أعظمته الحوالة فلا نظر
لقوله ظلمنى المحتال بما
أخذته منى وقال ابن الرفعة
انه الحق لانه وان لم ياذن
فيه لكنه يرجع بطريق
الظفر ورد تعليقه بان
الكلام فى الرجوع ظاهر
بحيث يلزم به الحاكم لافى
الرجوع بالظفر اما إذا لم
يحلف بان نكل فيحلف
المشتري على الحرية فيبطل
بناء على الأصح ان الباعين
المردودة كالأقرار (ولو)
اذن مدين لانه نفي القبض
من مدينه ثم (قال المستحق
عليه) وهو المدين الاذن
لم يصدر منى إلا أنى قلت
(وكذلك لتقبضى) وقال
المستحق) وهو الدائن بل

الصادر منك انك (احلتى) فصار الحق لى (أو قال) المستحق عليه (أردت بقولى) أقبض منه
أو (احلتك) بمائة مثلاً على عمرو (الوكالة) بناء على الأصح من صحة الوكالة بلفظ الحوالة وكان وجه خروج قاعدة

ما كان صريحا في بابه احتماله من ثم لم يحتمل صدق مدعى الحوالة قطعا كما يأتي (وقال المستحق بل اردت الحوالة صدق المستحق عليه بيمينه)
لان الاصل بقاء الحقن على ما كانا عليه مع كونه اعرف بيمينته وبحقه تندفع الحوالة (٣٣٩) وبانكار الاخر الوكالة انزل فيمقتضه

فان كان قبض برى الدافع
له لانه وكيل او مختال
ويلازم تسليم ما قبضه للحالف
وحقه عليه باق أى إلا
أن توجد فيه شروط
الظفر او التقاض كما هو
ظاهر وإن تلف المال في
يده بلا تقصير لم يضمن لانه
وكيل يزعم خصمه وليس
له المطالبة بدنه لانه استوفاه
بزعمه وقال البغوى وتبعه
الخوارزمي يضمن لثبوت
وكالته والوكيل إذا أخذ
لنفسه يضمن وظاهر كلامه
أنه مع ضمانه لا يرجع
وحيث فكل هذا ووجه
قول الروض وإن تلف
بتفريط طالبه وبطل حقه
أما إذا قل أحلتك المائنة
النكاح على على عمره ويقصد
المستحق بيمينته قطعا لانه
لا يحتمل غير الحوالة وصوره
المسئلة أن يتفقا على الدين
كأفاده تعبيره بالمستحق
عليه والمستحق فلو أنكر
مدعى الوكالة الدين صدق
بيمينته في المسئلتين (وفي
الصورة الثانية وجه) أنه
يصدق المستحق بيمينته بناء
على الضعيف أنه لا تصح
الوكالة بلفظ الحوالة
لثنا فيهما (وان) اختلفا
في أصل اللفظ الصادر كان

فتكلف النهاية في الخروج من غلوه وقد يجاب عن الشارح بان كلامه تسليمي لاحقيق قوله ما كان صريحا
(الخ) فان هذا صريح في الحوالة مع انه هنا كتابة في الوكالة اه سم (قوله كما يأتي) اى في قوله اما اذا قال الخ
اه عش (قوله لان الاصل) الى المقتضى في المعنى لا قوله او التقاض بقوله وقال الى قوله اما اذا (قوله)
شروط الظفر او التقاض يتأمل فيه فان التقاض إنما يكون في دينين متوافقين جنسا وقدر او وصفة وما هنا
دين للمحتال على المحيل وما قبضه المحتال من المحال عليه بتقدير كونه وكلا هو عين مملوكة للمحيل والعين
والدين لا تقاض فيهما شرط الظفر ان يتعذر أخذ المستحق ماله عند غيره كان يكون منكرا ولا يئنه له وما هنا
وإن كان فيه دين للمحتال على المحيل لكن المحيل ليس منكرا له فلم توجد فيه شروط الظفر ويمكن ان يجاب
بجعل ما هنا على ما تلف المقبوض من المحال عليه بتقصير من المحتال فيضمن بدله والبدل يجوز ان يكون
من جنس دين المحتال وصفته فيقتضيه التقاض بتقدير عدم تلفه فيجوز ان يتعذر اخذ دين المحتال من المحيل
بان لا يكون به بينة فينكر اصل الدين فيجوز للمحتال اخذه بطريق الظفر اه عش عبارة المغنى ووجب
تسليمه للحالف ان كان باقيا وبطلان ما كانا فانه حقه عليه باق فان خشي امتناع الحالف من تسليم حقه له
كان له في الباطن اخذ المال وجحد الحالف لانه ظفر بغير جنس حقه من مال الحالف وهو ظاهرا (قوله بلا تقصير
الخ) اى وان تلف منه بتفريط طاله لانه صار ضامنا وبطل حقه زعمه استيفاء اه معنى (قوله فكان هذا
او وجه قول الروض الخ) في حمل كلام الروض على هذا نظر لان هذا يقتضى ضمانه ايدا لان سببه اخذه لنفسه
وهو متحقق ايدا فكيف يو افقه كلام الروض مع تفصيله بين التلف بلا تفريط فلا يضمن والتلف بتفريط
فيضمن فتأمل اه عبارة السيد عمر قوله فكان هذا الخ اقول جرى عليه شارحه وجرى عليه المتأخرون
من تلاميذه وهو مشكل فان الذى صححه الشيوخان ونقل الرافعي تصحيحه عن جماعة في مسئلة اما اذا كان باقيا
انه يلازم تسليم ما قبضه وان حقه باق كما جزم به في التحفة قليتأمل وليراجع كلام اصل الروضة فلعل قول
التحفة وكان الخ إشارة وتبيينه على التوقف فيه لانه انما يظهر تخريج على مقالة البغوى التى تقر بانها هنا
مرجوحة اه (قوله قول الروض الخ) تقدم عن المغنى مثله (قوله اما اذا قال الخ) عبارة المغنى بعد قول
المثني وفي الصورة الثانية وجه محل الخلاف اذا قل أحلتك المائنة على زيد نحو ذلك اما اذا قال الخ (قوله)
وصورة المسئلة (الخ) يعنى مسألتى المن حيث يصدق المستحق عليه في الاولى منهما فطاعا والثانية على خلاف
ومراده ان محل التفصيل من حيث الخلاف فيما اذا اتفقا على اصل الدين اما لو انكر مدعى الوكالة اصل الدين
فهو المصدر في المسئلتين قطعاً وحيث كان الاصول بان يؤخر الشارح هذا عن قول المصنف وفي الصورة
الثانية وجهه ويقول عقب قوله في المسئلتين قطعاً اه رشيدى (قوله اختلفا في اصل اللفظ الخ) ثم (قوله او
في المراد الخ) كان لا نسب ذكر معانى حل و قال المستحق عليه الخ قول المتن (صدق الثاني بيمينته) في الاولى
جز ما وفي الثانية في الاصح اه معنى (قوله لان الاصل) الى الفرع في المغنى (قوله وبأخذ حقه الخ) فان كان
قد قبضه فلم يملكه بحقه لانه من جنس حقه وان تلف بلا تفريط لم يضمن لانه وكيل وهو أمين او بتفريط
ضمن وتقاضاه معنى وفي سم عن الروض مثله (قوله ويرجع هذا) هل شرط الرجوع تقدم اخذ
الشارح كالخ في موافقته له في بابه قليتأمل (قوله ما كان صريحا في بابه) فان هذا صريح في الحوالة مع انه
هناك كتابة في الوكالة (قوله فكان هذا هو وجه قول الروض الخ) في حمل كلام الروض على هذا نظر لان
هذا يقتضى ضمانه ايدا لان سببه اخذه لنفسه وهو متحقق ايدا فكيف يو افقه كلام الروض مع تفصيله بين
التلف بلا تفريط ولا يضمن والتلف بتفريط فيضمن فتأمل (قوله تندفع الحوالة) قال في الروض فان كان
قد قبضه من المحال عليه فله اخذه كحقه وان تلف بلا تفريط لم يضمن او بتفريط ضمن وتقاضاه اه
(قوله ويرجع هذا الخ) هل شرط الرجوع تقدم اخذ المستحق منه

(قال) المستحق عليه (أحلتك فقال) المستحق بل (وكنتي) او في المراد من لفظ محتمل كاقبض أو أحلتك (صدق)
الثاني بيمينته) لان الاصل بقاء حقه في ذمة المستحق عليه ومحلف المستحق تندفع الحوالة وبأخذ حقه من المستحق عليه

ويرجع هذا على المحال عليه ويظهر أثر النزاع فيما ذكر عند الامس المحال عليه (فرع) أفني بعضهم فيمن أقر أن مدنيته أحالة على فلان فانكر المدني الحوالة وحلف (٢٤٠) على نفيها بانه لا يبرأ من الدين لانه ان صدق فالدين باي محاله وان كذب فقد أحال بينه وبين

حقه بمجده وحلفه وذلك يقتضي الضمان ولا نظر الى ان الدائن اعترف ببراءة المدني لان اعترافه انما صدق في مقابلة ما ثبت له على فلان فاذا لم يثبت رجوع الى حقه وقد نصر في الام على هذا في نظير مسئلتنا فقال فيما اذا اقر احد ابني باخ وكذبه الاخر لا يثبت الارث كمالو قال اشترت منك هذه الدار بالف وانكر البائع لا يستحق عليه الا لقل لانه انما انتهي في مقابلة ما يثبت له ولو لم يثبت اذ وفيه نظر اما لو فلان لا نظر لانكار المدني وانما النظر لاقرار المحال عليه وان كان اقراره لا يقبل على المحيل فله تعريه ايضا ولا رجوع له على المحتال بشئ وان فرض انه بان ان لا حوالة او لا نكار فلم تقع الاحالة من المحيل وحده واما ثانيا فما ذكر عن الام لا شاهد فيه كما هو ظاهر لان المقر ذكر المقابل في اقراره فكان قرينة ظاهرة على انه انما ذكر الالف ليأخذ مقابله جزم بتحول حقه من ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه

المستحق منه اسم والظاهر والظهور الفرق بين ما هنا وبين ما سبق فليراجع (قوله) عندا فلاس المحال عليه) اي ونحوه (قوله بانه) و (قوله لانه) اي المدني (قوله فالدين) اي دين المقر المذكور (قوله احال بينه) اي احال المدني بين احتمال (قوله وذلك) اي الاحالة (قوله ما يثبت الخ) وهو ما في ذمة المحال عليه والا نسب لما يأتي ما يثبت (قوله له) اي المحتال (قوله باخ) اي باخو ثالث (لا يثبت الارث) اي ظاهر العدم ثبوت نسبة لعدم كون المقر حائرا في المافي الباطن فيشارك المقر في حصته فعليه ان يشركه فيها بثبوت ان كان المقر صادقا كما يأتي (قوله لو قال الخ) لم يظهر لي وجه التشبيه للتماثل (قوله وان كان الخ) غاية (قوله فله تعريه) اي المبجل تعريه المحال عليه (قوله ايضا) اي كان المحتال تعريه اياه سم (قوله ولا رجوع له) اي للمحال عليه (قوله وان فرض انه بان الخ) قد يشمل ما اذا تصادق الثلاثة في عدم الحوالة وفي عدم الرجوع حينئذ وقفة ظاهرة فينبغي حمله على خصوص ما مر في الافتاء من انكار المدني الحوالة وحلفه على نفيها فليراجع (قوله ولا نكاره) عطف على قوله لاقرار المحال عليه (قوله فلم تقع الاحالة) رد لقول البعض السابق وان كذب فقد احال الخ (قوله وحده) اي بل ومن المحال عليه ايضا (قوله لا شاهد فيه كما هو ظاهر) محل تأمل بناء على ما تقر ان المرجح الحوالة لانه يبيع دين يدين فكان في معنى احتلت على فلان بالمائة التي لي عليك اشترت منك المائة التي لك عليه بالمائة التي لي عليك والحكم بتحول الحق الى ذمة المحال عليه فرع ثبوت الحوالة ولم يثبت اه سيدعمر اقول هذا وجه يؤيده بل يصرح به ما تقدم في شرح صدق المستحق عليه من قوله وحقه عليه باق وانه اعلم (خاتمة) قال في النهاية للمحتال ان يحيل وان يحتمل من المحال عليه على مدنيته ولو اجر جندى اقطاعه واحال بعض الاجرة على المستاجر ثم مات تبين بطلان الاجارة فيما بعده و ته من المدنى وبطلان الحوالة فيما يقابله وتصح الاجارة في المدة التي قبل موت المؤجر وتصح الحوالة بقدرها ولا رجوع للمحال عليه بما قبضه المحتال منه من ذلك وبير المحيل منه ولو اقام يدينه ان غريمه لدائن احال عليه فلانا الغائب سمعت يدينه وسقطت مطالبته فان لم يقم يدينه صدق غريمه يمينه ولا يقضى باليدينه للغائب بانها تثبت بها الحوالة في حقه حتى لا يحتاج الى اقامة يدينه بها اذا قدم على احد وجهين رجحه ان سريخ لكن الوجه القضاء بها كما هو احتمال عند ابن الصباغ وتابعه عليه صاحب البحر لانه اذا قدم يدعى على المحال عليه لا يحيل وهو مقره فلا حاجة الى اقامة اليدين اه قال ع ش قوله مر اقطاعه اي ما يجعل له في مقابلة رزقه المعلن له في مقابلة خدمته مثلا ما من انكسر له شئ من الجارية ثم عرضوه السلطان مثلا فطعمه ارض ينتفع به مائة معينة في مقابلة ما يجده له فهو اجارة للارض فلا يفسخ بموته فلو اجرها لغيره ثم احال على الاجرة اشترت الحوالة بماله او قوله مر ببعض الاجرة اي او بكلها وقوله من المدة اي ولو كان بهازرع للمستاجر بقي الى اوان الحصاد باجرة المثل اه

(باب الضمان)

وقوله الشامل للكفالة الى التنبيه في النهاية (قوله هو لغة) اي قوله والاختيار في المعنى الا قوله وانه صلى الله عليه وسلم الى واران (قوله على التزام الدين الخ) اي الذي واحد حتى العقد اي الانجاب سياتي انه يطلق على مجموع الانجاب والقبول وهذا نظير ما مر اول البيع انه يطلق على الشراء وعلى العقد المشتمل عليهما وهذا في عما في حاشية الشيخ اه رشيدى عبارة ع ش قوله وعلى العقد المحصل الخ اي الضمان يطلق على كل من الضمان والاثرو الحاصل بالمصدرا اقول يرجح هذا تعبيره هنا بالمحصل دون المشتمل وهو اوفق هذا لما سارنا في الحوالة (قوله الدين) ولونفعه اه ع ش اي كالعامل الملتزم في الذمة بالاجارة او المساقاة فليوى (قوله والدين الخ) الواو بمعنى او اه ع ش (قوله الا في الخ) اي بعد قوله ولا معرفة في الاصح اه

(قوله فله تعريه ايضا) اي كان للمحتال تعريه

(باب الضمان)

فلم يكن له رجوع الى مطالبه المحيل لانه حينئذ يكون مكذبا بنفسه صريحا (باب الضمان) الشامل للكفالة هو لغة الالتزام كرى وشرا يطلق على التزام الدين والدين الاتي كل منهما على العقد المحصل لذلك ويسمى ملتزم ذلك ضامنا وضينا وجيلا وزعيا

و كفيلا وصيرا قال
 الماوردي لكن العرف
 خصص الضمين المال الى
 ومثله الضامن والحيل بالدية
 والوعيم بالمال العظيم
 والكفيل بالنفس والصير
 يعم الكل واصله قبيل
 الاجماع الخبر الصحيح
 الزعيم غارم وانه ^{عنه} ~~مستلزم~~
 تحمل عن رجل عشرة
 دنائير ويؤخذ منه مع
 قولهم انه معروف الا في
 انه ستة ويتجه ان عمله في
 قادر عليه بأمن غائلته
 واركان ضمان الذمة خمسة
 ضامن ومضمون ومضمون
 له ومضمون عنه وصيغة
 (شرط الضامن) ليصح
 ضانه (الرشد) بالمعنى
 السابق في الحجر لا الصوم
 في قوله او صيانا رشدا
 فانه يجازو الاختيار كما يعلم
 مع صحة ضمان السكران من
 كلامه في الطلاق فلا يصح
 ضمان محجور عليه بصبا
 او جنون او سفه ومكره
 ولو فنا اكرهه سيدومر
 اول الحجر ما يعلم منه حكم
 اخرس لا يفهم والمعنى
 عليه والتائم وان من بذر
 بعد رشده ولم يحجر عليه
 ومن فسق في حكم الرشيد
 وسيدكر حكم ضمان
 المكاتب قريبا فلا يراد على
 عبارته شيء خلا من اورد
 ذلك كله عليها ثم قال كان

كردى (قوله وكفيلا الخ) وكافلا قتيلا ه معنى (قوله بالمال) أى عينا كان اوردنا اه عش (قوله بالمال
 العظيم) ظاهره وان كان دية اه عش (قوله والصير يعم الكل) الانسب وعم الصير للكل قال
 النهاية ومثله القبيل اه (قوله ويؤخذ منه) أى خبر التحمل (قوله في قادر عليه الخ) مفهوما انه اذا قد
 احد الشرطين لا يسن وهل هو مباح حيث ذاك ومكره فيه نظروا الا قرب الاول عش وقيلوى (قوله
 غائلته) ومنها ان لا يكون مال المضمون عنه اذا ضمن باذنه فيه شبهة سلمتها مال الضامن اه ع ش عبارة
 الرشيدى قوله يا من غائلته الظاهر ان الضمير فيه الضامن أى بان يجد مرجعا اذا غرم نظير ما مر في الخبر اول
 الحواله فليراجع اه (قوله ضمان الذمة) لم اخرج العين اه سم عبارة المعنى ضمان المال اه وعبارة ع ش
 انما قيد مر بالذمة لقوله بعد ويشترط في المضمون كونه تابنا الخ والا فكونها خمسة لا يتقيد بذلك
 بل يجرى في ضمان العين ايضا لكن هذا ظاهر على ماسلكه المحلى من ان قوله تابنا الا في صفة لدينا المخذوف
 اما على ماسلكه الشارح مر اى والتحقفة انه حذف ديننا ليعلم التاب العين والدين فلا يظهر هذا الجواب
 إلا ان يقال تسمع فاراد بضمان الذمة ما يشمل ضمان العين تقليدا اه (قوله وصيغة) ركبا تؤخذ من كلامه
 وبدأ بشرط الضامن فقال شرط الضامن الخ نهاية معنى (قوله ليصح ضانه) انما قيد به لان الضامن اسم
 ذات والشروط لا تتعلق بالذوات وإنما تتعلق بالاحكام وحيث روعيت الحثية كالغنى ويشترط لصحة
 الضمان الرشدا اه ع ش قول المتن (قوله الرشدا) اى ولو حكا اه ع ش (قوله بالمعنى السابق الخ) وهو صلاح
 الدين والمال اه معنى عبارة ع ش وهو عدم الحجر اه (قوله لا الصوم) وهو عدم تجر به الكذب من الصبي اه
 ع ش (قوله والاختيار) عطف على الرشدا (قوله كما يعلم) اى اشرط الاختيار (قوله مع صحة ضمان السكران)
 اى المتعدى (قوله فلا يصح ضمان محجور عليه الخ) تفريع على اشرط الرشدا (قوله ومكره) تفريع على
 اشرط الاختيار (قوله بصبا او جنون الخ) في شرح مر ولو ادعى الضامن كونه صيا او مجنونا وقت
 الضمان صدق بيئته ان امكن الصبا وعهد الجنون بخلاف ما لو ادعى ذلك بعد تزويج امته اى مثلا فانه يصدق
 الزوج إذا لا نكحة يتعاطى فيها غالبا بما يتعاطى في العقود فالظاهر وقوعها بشرطها وسكتوا عمالو ادعى انه كان
 محجورا عليه بالسفة وقت الضمان والا وجه للحاقه بدعوى الصبا انتهى اه سم وقوله مر ولو ادعى الى قوله
 وسكتوا فى المعنى مثله قال ع ش قوله مر فانه يصدق الزوج اى وان امكن الصبا وعهد الجنون وقوله مر
 يتعاطى الخ اى حال الاقدام عليها وقوله مر والا وجه للحاقه بدعوى الصبا الا الى ان يقول للحاقه بدعوى
 الجنون لان محل تصديق السفه في دعواه ان بعد له سفه ولا يكتفى مجرد ما كنه بخلاف الصبا اه (قوله ومر
 اول الحجر الخ) قد يقال انما يقيد ذلك في دفع الاعتراض لو كان هذا المار في المتن اه سم (قوله لا يفهم)
 يضم الياء وكسر الهاء اى لا يفهم غيره باشارة ولا كتابة بخلاف من له اشارة مفهومة ثم ان فهم اشارة لكل احد
 فصرح به وان اخصص بفهما الفطن فكثابة ومنها الكتابة فان اخفت بقرائن الحقت بالصرح على
 ما اقتضاه كلامهم هنا وفيه نظرا ه حج بالمعنى اه ع ش (قوله والمعنى الخ) عطف على اخرس (قوله وان
 من بذر الخ) عطف على ما يعلم الخ (قوله ومن فسق الخ) عطف على من بذر الخ (قوله في حكم الرشدا) خبر ان
 (قوله وسيدكر الخ) اى فى عموم قوله وضمان عهده اه ع ش (قوله لمن اورد ذلك الخ) اقره بالمعنى عبارته
 (تنبيه) يراد على طرذه هذه العبارة لمكرهه والمكاتب اذا ضمن بغير اذن سيده والاخرس الذى لا تفهم اشارة
 ولا يحسن الكتابة والتائم فانهم رشدا ولا يصح ضمانهم وعلى عكسها السكران المتعدى بسكره وهن سفه بعد
 (قوله ويؤخذ منه مع قولهم) فيه تامل (قوله واركان ضمان الذمة) لم اخرج العين (قول المصنف) الرشداى
 ولو حكا (قوله بصبا او جنون او سفه) في شرح مر ولو ادعى الضامن كونه صيا او مجنونا وقت الضمان صدق
 بيئته ان امكن الصبا وعهد الجنون بخلاف ما لو ادعى ذلك بعد تزويج امته فانه يصدق الزوج وسكتوا عمالو
 ادعى انه كان محجورا عليه بالسفة وقت الضمان والا وجه للحاقه بدعوى الصبا ويحتمل ان يقال اقدمه على
 الضمان متضمن لدعوى الرشدا يصدق في دعواه انه كان صيا بخلاف الصبا (ومر اول الحجر) قد يقال

رشدوه ولم يحجر عليه والفاستقاهم يصح ضمانهم وليسوا برشدا فلو عبر بأهلية التبرع والاختيار لم ينل ذلك
 اه (قوله ان يزيد والاختيار) اى يخرج المكره (واهلية التبرع) اى يخرج السفیه والمكاتب و (صحته
 العبارة) اى يخرج نحو التام والصغير والمجنون اه سم (قوله ما يقتضى ان كتابة الاخرس الخ) عبر
 الروض بما يقتضى ذلك واستظهره شيخ الاسلام فقال في شرحه وقضية كلامه كاهل ان كتابة الناطق كناية
 وكتابة الاخرس بالقرينة صريحة وهو ظاهر انتهى اه سم (قوله وان كان له اشارة مفهومة) وقديومه ذلك
 بان حاله حال ضرورة فلا يقاس حكمه بغيره وبان الكتابة منه والحال ما ذكر اقرؤ فى الدلالة من الاشارة
 المحكم بصراحته بل يكاد ان تكون عند التأمل الصادق من جملة الاشارة ولا ينافيه اطلاقهم ان كتابته كناية
 لانه قبل التقييد ولان هذا هو الاصل فيها فذكره كغيره لا قولهم الكتابة لا تنقلب الخ لما تقرر ان
 حاله حال ضرورة فلا يقاس بما ذكر في غيره فليتأمل حق التأمل اه سيد عمر (قوله ويقتد بهذا) اى بما
 اقتضاه كلامهما (قوله ثم) اى فى الطلاق (قوله للظفر فيه مجال) والثاني اقرب وان قال الشارح انه بعيد
 من كلامهم اذ لا يظهر توجيه ما ذكره من البعد الا بعدم ذكره فى غير الضمان وقديومه بالحال عليه
 انهم انما ينهوا له فى هذا الباب بخصوصه لوقوع نازلة فيه واجبت التخصص بذكره ومثل هذا يقع كثير فى
 صنيعهم للتمتع ثم رايث فى اصل الروضة بعد ذكر حكم ضمان الاخرس ما نصه لو ضمن بالكتابة فوجان
 سواء احسن الاشارة ام لا اصحهما الصحة وذلك عند القرينة المشهورة ويجرى الوجهان فى الناطق فى سائر
 التصرفات انتهى فالحق قوله وفى سائر الخ ان ما ذكره فى كتابة الاخرس ليس خاصا بضمانه اه سيد عمر (قوله
 بضمن) الى قوله بخلافه فى النهاية لا قوله وإطلاق الى ولو اقر وقوله وان تأخر عنه (قوله فيصح) اى ويطلب
 بما ضمنه اذا انفك عنه الحجر وايسر اه معنى (قوله كضمان مريض) اى مرض الموت اه سم فانه يصح
 ظاهرا اخذنا من قوله نعم ان استغرق الخ اه عرش (قوله ان استغرق الدين) اى الذى على المريض و (قوله
 وقضى) اى الدين (به) اى بمال المريض بان دفع لارباب الديون اه عرش (قوله لو حدث الخ)
 اى بعد قضاء الدين جمعه اوقبله وزاد الحادث كلا او بعضا عن دينه (قوله وإطلاق من الخ) مبتدا
 و (قوله يتعين الخ) خبره (قوله ولو اقر) اى المريض و (قوله قدم) اى الدين المقر به و (قوله وان تأخر
 عنه) اى تأخر الاقرار به عن الضمان وهذا شامل لما تأخر سبب لزومه عن الضمان كما لو ضمن فى اول
 الحرم ثم اقر بانه اشترى من زيد سلعة فى صفر ولم يؤدئها وينبغي ان يقال فى هذه باستواء الدينين لانه حين
 ضمن وقع ضمانه صحيحا مستوفيا للشروط اه عرش (قوله وضمانه) اى المريض و (قوله الاعن
 معسر) اى استمر اعساره الى ما بعد الموت اما اذا ايسر وامكن اخذ المال منه فيبين ان ضمانه من راس
 المال اه عرش (قوله لارجوع) بان ضمن بغير اذن اه عرش (قوله قد تضطر اليه) اى الخلع ولا
 ضرورة الى الضمان اه معنى (قوله لنحو سوء عشرة) اى ومع ذلك انما تقابل بعد العتق واليسار اه
 عرش (قوله ضمان مكاتب لسيده) بخلاف غير المكاتب لا يصح ضمانه لسيده لانه يؤدى من كسبه
 وهو لسيده فهو كالوضمن المستحق لنفسه معنى ونهاية فالسم بعد ذكر ذلك عن الروض وشرحه وسكت
 عن ضمان المكاتب ما على سيده لاجنبى وهو داخل فى قوله وضمان عبيدا فنولو مكاتب الخ اهو سياتى

واهلية التبرع وصحة العبارة
 (تنبيه) وقع لها هنا
 ما يقتضى ان كتابة الاخرس
 المنضم اليها فرائن تشع
 بالضمان صريحة وان كان له
 اشارة مفهومة وفيه نظر
 ظاهر لا طلائهم ان كتابته
 كتابة ولقولهم للكتابة لا
 تنقلب الى الصريح بالقرائن
 وان كثرت كانت بائن
 محرمة على ابداء التحليل
 وعلى ما اقتضاه كلامهما
 فهل يختص ذلك بالضمان
 او يعم كل عقد وحل
 ويقتد بهذا ما اطلقوه ثم
 للنظر فيه مجال والاول
 بعيد المعنى لان الضمان عقد
 غرر وغير محتاج اليه فلا
 يناسب جعل تلك الكتابة
 صريحة فيه دون غيره والثاني
 بعيد من كلامهم (وضمان
 محجور عليه فليس كثيرا)
 بضمن فى ذمته فيصح كضمان
 مريض نعم ان استغرق
 الدين مال المريض وقضى
 به بان بطلان ضمانه بخلاف
 ما لو حدث له مال او ابرى
 وإطلاق من اطلاق البطلان
 عند الاستغراق يتعين حمله
 على ذلك ولو اقر بدين
 مستغرق قدم على الضمان وان
 تأخر عنه وضمانه من راس
 المال لا عن معسرا وحيث
 لارجوع عن الثالث (وضمان
 عبيد) اى فن ولو مكاتب
 (بغير اذن سيده باطل فى
 الاصح) وان اذن له فى
 التجارة وانما صح خلع
 امه بمال فى ذمته بلا اذن لانها قد تضطر اليه لنحو سوء عشرة نعم يصح ضمان مكاتب لسيده ومبعض

عنه المبعض كالمكاتب في صحة الضمان لسيده (قوله في نوبته بغير اذن) لو ادعى المبعض ان ضمانه بغير
الاذن كان في نوبة السيد فينبغي تصديقه عند الاحتمال كالو ادعى الضامن الصبا وامكن سم على حج اه
ع ش (قوله بغير اذن) راجع للمكاتب ايضا (قوله في نوبة السيد) اي واذا لم يكن بينهما مائة ثم
اذا اذن السيد في نوبته فهل يكون ما يؤديه من الكسب الواقع في نوبة السيد دون العباد من كسبه مطلقا
فيه نظرا والافرب الاول اه ع ش وقلي الثاني اميل وباقي عن السيد عمر آفاما هو ظاهر فيه (قوله
بينه) اي ضمان المبعض في نوبة السيد بلا اذن حيث لا يصح (قوله حيث) اي حين اذ كان الشراء في نوبة
السيد بغير اذن (قوله على وجه التبرع) اي والشراء ليس كذلك (قوله صحة هبته حيث) اي هبة
المبعض شيئا من ماله في نوبة السيد بغير اذنه اه ع ش (قوله قلت يفرق) اي بين الهبة والضمان اه
ع ش (قوله قلت يفرق الخ) ويمكن ان يفرق بين الضمان والهبة بان الضمان يتوجه الى كسبه بعد
الضمان وكسبه بعد الضمان حتى للسيد فاعتبر اذنه والهبة تصرف في خالص ملكه فلا مانع ويتفرع على
الفرق المذكور انه لو ضمن في عين من اعيان ماله في نوبة سيده بغير اذنه صح وهو واضح بناء على ما ساقى في
قول الشارح تنبيه يعلم الخ اه سيد عمر (قوله بان التزام الذمة الخ) اي بخلاف الهبة فانها ليست فيها
الاتزام (قوله بانه) اي المبعض (قوله يدخل) من الادخال (قوله جاريا) اي جاريا لما فاتته في مقابلته
اه كردى (قوله بخلافه في الضمان) اي بخلاف المبعض اذا ضمن (قوله وهو) اي فرقان الرفعة (قوله
ما ذكرت الخ) وهو التزام الذمة (قوله وببحث ابن الرفعة) الى قوله وببحث في المغني غبارته والموقوف
لا يصح منه بغير اذن كما قاله ابن الرفعة فان ضمن باذن مالك منفعة صح لانه سلط الخ اه فليراجع (قوله
وبحث غيره) اعتمده النهاية (قوله باذن الموقوف عليه) ظاهره وان لم يكن له النظر ولم باذن الناظر فليتنازل
اه سم (قوله ويوجه الخ) يؤخذ من هذا التوجيه انه لو اذن على ان لا يؤدى من كسبه لم يصح الضمان
لعدم فائده لانه لا يتوقع عقبه لئلا يبدى بعده لامتناعه وقدمه من الاداء من كسبه اه سم (قوله من صحته
من الموصى بمنفعته الخ) عبارة النهاية والمغني وسم الموصى بمنفعته دون رقبته او بالعكس كالقن كا
استظهره في المطلب لكن الراجح كما افاده الود رحمه الله تعالى اعتبار اذنهما ما اذا تعلق بكسبه شامل
للمعتاد منه والتاخر فان اذن فيه مالك الرقة فقط صح وتعلق بكسبه النادر او مالك المنفعة فقط صح وتعلق
بالمعتاد اه قال ع ش قوله الموصى بمنفعته الخ ظاهره انه لا فرق بين الموقوفة وغيرها وبني تقيده بغير
الموقوفة واماهي فان ضمن باذن مالك الرقة تعلق بالا كساب النادر مدة الوصية بالمنفعة وبالا كساب مطلقا
بعد فراغ المدة وان ضمن باذن مالك المنفعة نالوصى ادى من المعتادة بقية المدة دون ما بعدها فلا يؤدى
من المعتادة ولا غيره او قوله اعتبار اذنهما اي لتعلق الضمان بالكسب مطلقا معتادا او نادرا كما يعلم ما
لا جني وهو داخل في قوله وضمان عبد اى قن ولو مكاتب الخ (قوله في نوبته بغير اذن) لو ادعى المبعض ان
ضمانه بغير اذن كان في نوبة السيد فينبغي تصديقه عند الاحتمال كالو ادعى الضامن الصبا عند الضمان
وامكن (قوله وببحث غيره) صحته باذن الموقوف عليه ظاهره وان لم يكن له النظر ولم باذن الناظر فليتنازل
وقوله الا في منى انتقل الوقف لغيره بطل الضمان ويحتمل ان لا يبطل كالو ضمن عبد باذن سيده ثم باعه او
مات السيد فانقل الملك للورثة فان ظاهر كلامهم ان لا يبطل الضمان فليتنازل واذا قلنا لا يبطل فهل يتعلق
بكسبه لانه لما تعلق به قبل استمر او ينقطع التعلق بكسبه وقائده بقاء الضمان على هذا انه قد يتبرع عنه احد
بالوفاء فيه نظرا (قوله ويوجه الخ) يؤخذ من هذا التوجيه انه لو اذن له على ان لا يؤدى من كسبه لم يصح
الضمان لعدم فائده لانه لا يتوقع عقبه لئلا يبدى بعده لامتناعه وقد منع من الاداء من كسبه (قوله باذن
الموصى له) ينبغي ان يقال يصح باذن الموصى له مالك الرقة او احداهما فان اذنا تعلق الضمان بكسبه
المعتاد والنادر او احداهما فان كان الموصى له تعلق بالمعتاد او مالك الرقة تعلق بالنادر فليتنازل ولا يتناق
ذلك توقف ضمان المشترك على اذن الشريكين او الشركاء لتمييز مالكل هنا لاهناك فليراجع ثم رايت

يأتي اه (قوله وعليه) أي بحث الغير (قوله بطل الضمان) ويحتمل عدم البطلان وهو الأقرب شرح مر
اهم قال الرشدي قوله لم يروى ويحتمل عدم البطلان الخ وفي نسخة ما نصه وعليه فالوجه بطلانه إذا انتقل
الوقف لغيره انتهى وقال ع ش قوله وهو الأقرب وقد يشكل بما تقدم في الحوالة فلها أجر الجندی
اقطاعه أحوال بعض الاجرة ثم مات قبل انقضاء المدة حيث قيل ثم يبطلان الحوالة على ما زاد على ما استقر
في حياته وما ياتي في الوقف من ان البطلان الاول إذا أجز وشروطه النظر مدقة استحقاقه من بطلان الاجارة
بوتوه ومن ثم جزم جميع البطلان إلا ان يجاب على ما قاله الشارح من ريبني ان لا يدفع شيئا من ذلك إلا باذن
من انتقل اليه لان الحق صار له وحيث امتنع من انتقل اليه الوقف من الاذن ففائدة الضمان احتيال ان يتبرع
احد عن الضامن بما رزقه او يسمح من انتقل اليه الوقف بالاذن بعد ذلك اه (قوله بعده عليه) أي السيد سكنت
عن علم العبد بذلك ولا يبعد اعتبار اه سم عبارة ع ش قوله لم يروى بالذم من علم السيد الخ أي والعبد اه حج أي
وسواء عن السيد للداد جهة من ماله خاصة ولا هو له الرجوع خيره على كل من السيد والفقن اقول
ويأتي في الشرح اشتراط كون المضمون معلوما للضامن وهو شامل للعبد ايضا (قوله الآتي اشتراطها)
نعت سبيل للمعرفة (قوله معتبرة الخ) خبرها و (قوله اشتراطها منهما) خبرها الذي الخ (قوله ولو ما على
سيده) غاية المتن (قوله اذلا عذورا) أي بخلاف ضمانه السيد فلا يصح لما تقدم من المخدور نعم يصح ضمان
المكاتب لسيدهم كما مروى وكذا البعض كما ياتي (قوله ولا يلزمه) الى المتن في النهاية والمتن (قوله وإذا
ادى بعد الخ) أي والمضمون عنه غير سيده اه ع ش (قوله فالرجوع له) عبارة الروض وشرحه أي المتن لو
ادى العبد الضامن ما ضمنه عن الاجني بالاذن منه ومن سيده بعد العتق لحق الرجوع له وقبل عتقه نعت الرجوع

لسيده وادى ما ضمنه عن السيد فلا رجوع له وإن اداه بعده عتقه الخ فانظر بعد هذا اطلاق الشارح مع
قوله ولو ما على سيده وينبغي الرجوع على السيد فيما ادى المبيع ذوا الماياة او المكاتب ثم نعت ما ضمنه
عنه اهم (قوله له) أي للعبد ولو ضمن السيد ذوا وجب على عبده بمعاملة صح ولا رجوع له عليه ولا يصح
ضمانه لعبد ان لم يكن ماذوناه في معاملة ثبت عليه به دين ولا ضمان العتق لسيده الم يكن مكاتبانما يظهر
اه نهاية قال ع ش قوله لم يروى بمعاملة خرج به ديون الا نكاح فلتعلق برقبته فلا يصح ضمانها و (قوله لعبد)
أي بان ضمن ما على عبده لغيره اه وقوله لم يروى مالم يكن مكاتب قال سم والمبيع كالمكاتب ان لم يكن أولى
منه في ذلك لانه ملك ببعضه الحر فلم يوجد المعنى الذي لاجله امتنع ضمان كامل الرق له اه (قوله بخلافه قبله)
أي بخلاف اذ انتم قبل العتق فالرجوع للسيد اه ع ش (قوله في اذنه في الضمان) عبارة شرح الروض
وكلام الاصل يدل على ان تعيين جهة الداد انما تؤثر اذا اتصل بالاذن وهو ظاهر كذا قاله الاسنوي
اه سم عبارة ع ش قال حج في اذنه في الضمان لا بعده الخ وينبغي ان مثل ذلك ما لو عين جهة بعد الاذن

التفصيل المذكور في الموصى بمنفعته موقوف على شيخنا الشهاب الرمي رحمه الله (قوله بطل الضمان)
ويحتمل عدم البطلان وهو الأقرب شرح مر (قوله بعده عليه) أي السيد سكنت عن علم العبد بذلك ولا
يبدو ضمان المبيع لو ان لم تكن ماياة لانه لا يملك ببعضه الحر فلم يوجد المعنى الذي لاجله امتنع ضمان
كامل الرق له وقد يقال في شرح الروض ان قضية التعليل وكلامه أي الروض الا في صحة ضمان المكاتب
لسيده وانه الظاهر اه والبعض كالمكاتب ان لم يكن أولى منه في ذلك لكن هل يشترط اذن السيد لهما
في ذلك اذا كان ضمان المبيع وغيره نوبة نفسه كما يشترط في غير هذه الصور وقد يتعلق غرضه بعدم تعاق
دينه بذمتها ولا لانه لا ضرر عليه فيه نظر وقد يقال المبيع في نوبة نفسه كالحرف (قوله فالرجوع له) عبارة
الروض وشرحه لو ادى العبد الضامن ما ضمنه عن الاجني بالاذن منه ومن سيده بعد العتق لحق الرجوع له
أوقبل عتقه لحق الرجوع لسيداه وادى ما ضمنه عن السيد فلا رجوع له وإن اداه بعده عتقه الخ اه فانظر
بعد هذا اطلاق الشارح مع قوله ولو ما على سيده وينبغي الرجوع على السيد فيما ادى المبيع ذوا الماياة
او المكاتب ثم نعت ما ضمنه عنه (قوله في اذنه في الضمان الخ) عبارة شرح الروض وكلام الاصل يدل

وعليه ينبغي ان يقال متى
انتقل الوقف لغيره بطل
الضمان (ويصح) ضمان
العتق (بأذنه) أي السيد
بعد عليه بقدر ما ضمن
لان التعلق بماله وهل
معرفة المضمون له الا في
اشتراطها معتبرة من السيد
او من العبد والذي يتجه
اشتراطها منهما لان كلا
منهما مطالب ويأتي ان
وجه اشتراطها اختلاف
الناس في المطالبة تشديدا
وعنده والمطالبة هنا لها
فانجه اشتراط علمها به ولو
ما على سيده اذلا مخدور
ولا يلزمه امثال أمر السيد
له به اذلا تسلطه على ذمته
بخلاف بقية الاستخدامات
واذا ادى بعد العتق
فالرجوع له لانه ادى ملكه
بخلافه قبله (فان عين) في
اذنه في الضمان لا بعده اذ
لا يعتبر تعيينه حينئذ كما هو
ظاهر (للداد كسبه او

غيره) كمال التجارة (قضى منه) عملا بتعيينه نعم ان لم يف مال التجارة ولو لتعلق دين به (٢٤٥) لتقدمه على الضمان ما لم يحجر عليه القاضي

والا لم يتعلق به الضمان
اصلا تتبع الفتن بالباقي اذا
عق كاعتمده السبكي لان
التعيين قصر للطمع عن
تعلقه بالكسب الذي
اعتمده ابن الرزمة (ولا)
يعين في اذنه للاداء جهة
(فلاصح ان كان ماذونا
له في التجارة لتعلق) غرم
الضمان (بما في يده) ربحا
وراس مال (وما يكسبه بعد
الاذن ولا) يكن ماذون له
فيها (فلا تعلق الا) بما
يكسبه بعد الاذن كون
النكاح الواجبة باذنه في
الصورتين نعم هذه لا تتعلق
الا بكسبه بعد النكاح لانها
لا تجب الا بخلاف المضمون
به فانه ثابت حال الاذن
فاندفع قول جمع بالتسوية
بينهما (نتبه) يعلم بما
مر في الرهن محبة ضمنت
مالك على زيد رقة عبدى
هذا او في هذه العين فيتعلق
بها لا غير (والاصح اشتراط
معرفة) الضامن لعين
(المضمون له) وهو صاحب
الدين دون مجرد نسبه فلا
يكن ذلك لتفاوت الناس في
المطالبة تشديدا وتسيلا
ولامعرفة وكيله كما في به
ابن عيد السلام وغيره
والتعليل مصرح به لانه قد
يعزله فائتاء ابن الصلاح
بالاكتفاء بمعرفة لان
احكام العقد تتعلق به
ضعيف وان بالغ الاذرعى
في الانتصار له (و) الاصح

وقبل الضمان كما يشعر به قوله لا بعده اه (قوله كمال التجارة) وغيره من اموال السيدنها يقوم معنى (قوله)
عملا الى قول المتن والاصح في النهاية (قوله نعم الخ) عبارة المعنى وفي سم عن الكثر نحوها نعم ان
قاله اخن في مال التجارة وعليه دين وحجر القاضي عليه باستدعاء الغرماء لم يؤد بما في يده لان تعلق حق
الغرماء سابق اما اذا لم يحجر عليه فيتعلق بالفاضل عن حقوق الغرماء رعاية للجانبين اه (قوله ان لم يف
مال التجارة) اى فيما اذاعينه للاداء اه سم (قوله مال التجارة) عبارة النهاية ما عينه له اه اى من غير
الكسب وسوا ما عينه من اموال التجارة او غيرها ع (قوله لتقدمه على الضمان) اى اموال لزمته
الديون بعد الضمان لم يبطل تعيين السيد لان ضمانه بعد تعيين السيد يصير ما عينه السيد مستحقا لوفية حق
المضمون له منه فلا تتعلق الديون الا بازاد اه ع (قوله ما لم يحجر عليه القاضي) اى مطلقا قبل الضمان
او بعده فهو قيد لا اعتبار تقدم الديون على الضمان اه ع (قوله او بعده) ينهى تقييده اخذنا مما مره انفا
بلزوم الدين قبل الضمان (قوله ولا لم يتعلق به الضمان) اى وان حجر عليه القاضي فلا يتعلق بما عينه السيد
دين الضمان مطلقا اه ع (قوله وينهى تقييده) بما مره بسبق لزوم الدين على عقد الضمان (قوله اتبع
الفتن الخ) جواب ان لم يف الخ (قوله لان التعيين) اى تعيين مال التجارة ومثله تعيين سائر اموال السيد
اه ع (قوله الذى اعتمده) اى التعلق بالكسب (قوله ولا يعين الخ) اى بان قال اخن ولم يدعى ذلك
او قال اخن واؤد ولم يعين جهة للاداء بنى ما لو اذن في الضمان وعين واحدة من جهتين كان قال اد امان
كسبك او من مال التجارة والا قرب انه يصح ويخير العبد في دفع ما شاء ولو اذن السيد للبيهض في نوبته
فاخر الضمان حتى دخلت نوبته لم يعض وانقضت ثم دخلت نوبة السيد قال اقرب انه لا يحتاج الى اذن جديد
لان اذنه مطلق فيحمل على ما توقف تصرفه فيه على اذنه وهو شامل لجميع النوب اه ع (قوله غرم
الضمان) اى قوله فاندفع في المعنى (قوله ربحا) ولو قدما خلافا لما في العباب حيث قيد بالحدث سم على
منهج اه ع (قوله الا بما يكسبه الخ) اى سواء كان الا اى كسبا معتادا ام نادرا اه نهاية قال ع (قوله
فلو استخدمه السيد في هذه الحالة هل يجب عليه اجرة ام لا فيه نظر وقياس ما في النكاح من انه اذا تزوج
باذنه واستخدمه من وجوب اجرة عليه انه هنا كذلك اه ع (قوله كون النكاح) عبارة المعنى كافى
المهر اه وعبارة البجيرى على المنهج عبر بها اى بكون النكاح مع ان كلامه في المرفقة ط إشارة الى ان مثله
باقى الخ من نفقة وكسوة وغيرهما اه (قوله في الصورتين) اى اى قبل الا او ما بعدها (قوله بعد النكاح)
اى وبعد الوجوب ولو عبر به لكان اولى اه ع (قوله فيتعلق بها الخ) اى بالريقة او العين فلو قامت
الريقة او العين فالتضامن اه ع (قوله فلا يكتفى ذلك) اى مجرد نسبه اى معرفته وظاهره وان اشتهر
بذلك شهرة تامة كساداتنا الوافية ولوقيل بالاكتفاء بذلك لم يكن بعيدا لان من اشتهر بما ذكر يعرف حاله
اكثر مما يدرك منه بمجرد المشاهدة اه ع (قوله لتفاوت الناس الخ) تعليل لما في المتن (قوله ولا معرفة
وكيله الخ) خلافا لما في المعنى (قوله كما في به الخ) اى بعدم كفاية معرفة وكيله (قوله لا نه الخ) لعل الاولى
المطوف (قوله فائتاء ابن الصلاح) اعتمده النهاية والمعنى قال سم اتي به ايضا شيخنا الشباب الرملى
واعتمده في العباب فقال ومعرفة الضامن له اولوكيله قال الشارح في شرحه اولوكيله فيما اذا اخن لسفيه
اوصى او يمنون ومن ثم قال السبكي لا يشترط في المضمون له الا ان يكون من أهل الاستحقاق فخرج الحل
والميت اه (قوله وبه يعلم انه لا يؤثر رده) عبارة سم على منهج لكنه يرتد برده اه والا قرب

على ان تعيين جهة الاداء بما تقرر اذا اتصل بالاذن وهو ظاهر كما قاله الاستوى اه (قوله ان لم يف مال
التجارة) اى فيما اذاعينه للاداء (قوله ما لم يحجر عليه القاضي الخ) عبارة الاستاذ البكرى في كثره وعمل
ما سبق في الماذون ان لم يكن عليه ديون فان كانت تعلق بما فضل عنها ولو حجر عليه باستدعاء الغرماء لم يتعلق بما
في يده اه (قوله فائتاء ابن الصلاح الخ) اتي به ايضا شيخنا الشباب الرملى واعتمده في العباب فقال ومعرفة
الضامن له اولوكيله قال الشارح في شرحه اولوكيله فيما اذا اخن لسفيه اوصى او يمنون ومن ثم قال السبكي

(انه لا يشترط قبوله) لا (رضاه) لان الضمان محض التزام لا معاوضة فيه وبه يعلم انه لا يؤثر رده فنقل الزركشى عن الهاملى تأنيده بما يأتى

رضاه والفرق بينه وبين الوكيل ظاهر ولا يشترط رضا المضمون عنه قطعا) لجواز أداء دين الغير بغير إذنه فالترامه أولى وفيه وجه لم يعتد به لشذوذه (ولا معرفته) حيا كان أو ميتا (في الأصح) كرضاه لأن ضمانه معروف معه وهو يفعل مع أهله وغير أهله نعم يشترط كونه مدينا كما أفاده قوله (و يشترط في المضمون كونه) أشار بحذنه شيئا هنا وذكره في الرحمن إلى شموله للعين المضمونة ومنها الزكاة بعد التحكّن والعمل المترم في الذمة بالاجارة أو المساقاة (ثابتا) حال الضمان لأنه وثيقة فلا يتقدم ثبوت الحق كالشهادة فلا يكفي جريان سبب وجوبه كشفقة الغد للزوجة ويكفي في ثبوته اعتراف الضامن به وإن لم يثبت على المضمون شيء كما صرح به الرافعي بل الضمان متضمن لاعترافه بوجوب دشرائطه نظير ما مر في قبول الحوالة وإنما أهمل رابعا ذكره الغزالي وهو كونه قابلا للتبرع به بفرج نحو قود وحق شفعة لفساده إذ يرد على طرده حق القسم للظلمة يصح تبرعا به ولا يصح ضمانه لما وعلى

ما قاله سم ويوجه بأنه إذا أبرأ الضامن برى وبقى حقه على من عليه الدين فردده بزله بزله إرثه فلا يلزم من عدم اشتراط الرضا لصحة الضمان كونه لا يرتد بالرد اه عش (قوله) والفرق بينه وبين الوكيل ظاهر) إذ الضمان من التبرع والوكيل شيه بالاستخدام (قوله) لجواز أداءه إلى قوله قال الاستوى في النهاية (قوله) أو ميتا) أي وإن لم يخلف وفاء اه معنى (قوله) معروف) أي احسان (قوله) وهو) أي المعروف (قوله) إشار) إلى قوله قال الاستوى في المغنى (قوله) وذكرة) أي وبذلك لفظ دينها فهو بالجر عطف على حذفه ويحتمل أنه جملة حالية بتقدير قد (قوله) إلى شموله) أي قول المصنف ثابتا (قوله) للعين المضمونة) قد ثبت وقف في اتصاف العين بالثبوت والزم اه سم (قوله) ومنها الزكاة) أي من العين المضمونة فالصورة أن تعلقها بالعين باق بالانتماء بالنصاب اما دينها فدخل في جملة الدين اه رشیدی (قوله) والعمل) بالجر عطف على العين رشیدی وكردي عبارة المغنى تنبيه قوله لا يتأصفا لموصوف محذوف أي حقا ثابتا فيشمّل الاعيان المضمونة والدين سواء كان مالا أم عملا في الذمة بالاجارة اه قول الماتن (ثابتا) قال في التنبيه ويصح ضمان كل دين لازم ككتمان المبيع ودين السلم اه وفي شرح العباب عن الروايات عن النص جواز الضمان في المسلم فيه دون الحوالة اه سم (قوله) ويكفي في ثبوته اعتراف الضامن به) أي فيطالب به ولا رجوع له إذ اغمز اه عش (قوله) وإن لم يثبت الخ) عبارة المغنى لا ثبوت على المضمون عنه لوقال شخص لو يدعي عمرو ما فهو انضمامه فانكر عمرو وفلا يزيد مطالبه القائل في الأصح ذكره الرافعي في كتابه والمصنف في الروضة اه (قوله) نظير ما مر في قبض الحوالة) قد يؤخذ من ذلك أنه لو ادعى المضمون عنه أنه أدى الدين الذي اعترف به الضامن قبل صدور الضمان وأثبت ذلك بيينة أنه يثبت بطلان الضمان كافي نظيره من الحوالة بخلاف ما لو انكر اصل الدين وحلف عليه فان ذلك لا يقدح في صحة الضمان كافي نظيره من الحوالة اه مر اه سم وقوله أنه أدى الدين الخ أي أو انتقل للغيرى أو أبرأني المضمون له منه قبل الضمان (قوله) رابعا) أي الثلاثة التي ذكرها هنا وفي بابي اه رشیدی عبارة عش قوله وإنما أهمل رابعا أي من شروط المضمون عنه واقتصر على كونه ثابتا لازما معلوما ولو اخر هذا عن بيان الشروط الثلاثة لكان أوضح اه (قوله) لفساده) متعلق بقوله أهمل (قوله) على طرده) أي الرابع (قوله) حق القسم للظلمة) كان التقييده ليكون ثابتا ولا إلفحة التبرع لا تتوقف عليه على أن في إرداه نظر لأن الشرط ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته ويمكن دفع ما ورد على عكسه بان المراد جواز التبرع به في الجملة والزكاة يتصور التبرع بها بعد قبض المستحق لها ودين المعسر يقبل التبرع به عند زوال مانع الإعصار واما حق القود والقصاص فلا يقبل التبرع به بوجه لكن من الواضح أن مراد الغزالي قبوله للتبرع بالنسبة لغير مستحقه اه سيدمر (قوله) كالزكاة) أي كان تبرعها المستحقون قبل قبضها لغير مستحق كغنى اه رشیدی وعبارة عش الظاهر أنه أراد بالزكاة هنا ما يشمل عينها بان كان النصاب باقيا وبدلها بان كان تالفا اه عبارة سم في العباب ويصح ضمان الزكاة والكفارة اه وعبارة الروض (فرع) لو ضمن عنه زكاة

لا يشترط في المضمون له إلا أن يكون من أهل الاستحقاق فخرج الحمل والميت اه (قول المصنف ويشترط في المضمون كونه ثابتا الخ) قال في التنبيه ويصح ضمان كل دين لازم ككتمان المبيع ودين السلم الخ اه وتقدم عدم صحة الحوالة بدين السلم وفي شرح العباب في باب الحوالة نقل الروايات عن النص جواز الضمان في المسلم فيه دون الحوالة لأنه يطالب فيها بيد الحق وفيه بنفس الحق اه (قوله) للعين المضمونة) قد يتوقف في اتصاف العين بالثبوت والزم (قوله) نظير ما مر في قبول الحوالة) قد يؤخذ من ذلك أنه لو ادعى المضمون عنه أنه أدى الدين الذي اعترف به الضامن قبل صدور الضمان وأثبت ذلك بيينة أنه يثبت بطلان الضمان كافي نظيره من الحوالة بخلاف ما لو انكر اصل الدين وحلف عليه فان ذلك لا يقدح في صحة الضمان كما في نظيره من الحوالة اه (قوله) كالزكاة) في العباب ويصح ضمان الزكاة والكفارة اه وعبارة الروض فرع لو ضمن عنه زكاة صح ويعتبر الإذن عند الاداء في شرحه قال أي وفي المهمات ثم إن

ودين مريض معسر او ميت فانه يصح ضمانه مع عدم صحة التبرع به قال الاسنوي (٣٤٧) ولا بد من الاذن في اداء الزكاة لاجل النية الا ان

تكون عن ميت للجواز الاستقلال بها عنه او مثلها الكفارة (وصحح القديم ضمان ماسيبي) وان لم يجز سبب وجوبه كضمن ماسيبي لان الحاجة قد توسعت اليه ولا يجوز ضمان نفقة مستقبله للقريب قطعا لان سيدها سليل البر والصلة لا لا ديون ولو قال اقرض هذا مائة وانا لها ضمان ففعل ضمانه على الوجه نظير ما يأتي في التي ما تملك في البحر وعلى ضمانه بجامع ان كلا يحتاج اليه فليس المراد بالضمان مافي هذا الباب (والمذهب صحة ضمان الدرك) ويسمى ضمان العدة وان لم يكن ثابتا لمس الحاجة اليه في غريب ونحوه عن لو خرج مبيعه او ثمنه مستحقا لم يظفر به على انه ليس من ضمان المالم يجب طلاقا لان المقابل لو خرج عاشر شرط تبين وجوب رد المضمون والدرك يفتن الرأى وسكونها التبعة اى المطالبة سمى به لا لزامه القرامة عند ادراك المستحق عين ماله (بعد قبض) ما يضمن من (الضمن) في التصوير الاتي والمبيع فيما ذكره بعدلانه انما يدخل في ضمان البائع والمشتري حينئذ وقبل القبض وكذا معه كما هو ظاهر من كلامهم لم يتحقق ذلك فخرج ماله باع الحاكم عتار غائب لدعى بدنيه فلا يصح

صح ويعتبر الاذن عند الاداء انتهى (قوله ودين مريض) اى على غيره اه عش (قوله ودين مريض معسر) الاولى تقديم معسر على مريض وانما خبره عن ميت ليفيد اعتباره في دين الميت ايضا اه سيد عمر (قوله مع عدم صحة التبرع) اى من المريض اه عش (قوله وان لم يجز) الى قوله نظير الخفي النهاية لانه ابدل على الوجه يعلى القديم (قوله لا لا ديون) عطف على البر الخ (قوله ضمنه على الوجه) عبارة العباب فلا يصح ضمان المالم ثبت كافر ضه الفا وعلى ضمانه اه ولم يخالفه في شرحه بل صرح بان قول ابن سريج بالصحة ضعيف وعبارة شرح مر ولو قال اقرض هذا مائة وانا ضمانه ففعل ضمانه على القديم ايضا اه سم قال عش مر ايضا اى كايصح ضمان ثمن ماسيبي لكن عبارة - جد قد تقتضى الصحة على الجدة ايضا ثم سر عبارة رسم المارة انما اقرها وكذا يوافقها قول المغنى ويشترط في المضى وكونه ثابتا فلا يصح ضمان المالم يجب سواء امرى سبب وجوبه كنفقة ما بهد اليوم الزوجية وخادمه الم لا كضمان ماسيقر ضه لفلان وصحح القديم ضمان ماسيبي كضمن ماسيبي او ماسيقر ضه اه وعبارة السيد عمر قوله ضمنه على الوجه صرح في الروضة بان صحة الضمان في هذه على القديم وهو ظاهر اه (قوله ويسمى) الى قول المتن وهو الخ في النهاية والمغنى (قوله ويسمى الخ) اى ما ياتي من التمه ويرين عبارة المغنى ويسمى ايضا ضمان العدة لا التزام الضمان مافي عهدة البائع وردده والمهد في الحقيقة عبارة عن الهك المكتوب فيه الثمن ولكن الفقهاء يستعملونه في الثمن لانه مكتوب في العدة مجازا تسمية الحال باسم محل اه (قوله وان لم يكن) اى الحق اه مغنى (قوله لو خرج عاشر شرط) اى بان وجدا ما يقتضى الرد اه عش (قوله مطلقا) اى ظاهر او باطنا (قوله التبعة) اى المطالبة كقوله الجوهري وهو الموم ان المضمون هو الثمن او المبيع لانفس التبعة فالدرك هنا ما معنى الثمن او المبيع وعلى حذف مضاف اى ذاك ذكره وهو الحق لو اوجب للدشترى او البائع عند ادراك المبيع او الثمن مستحقا ووجه تسميته بالدرك كونه مضمونا بتقدير الدرك اى ادراك المستحق عين ماله وطالبته وهو اخذته به انتهى سم على اى شجاع اه يجزى قول المتن (بعد قبض الخ) المراد بالقض هنا القبض الحقيقي فلا يكتفى في الحوالة كاي سلطان اه يجزى (قوله الاتي) اى في المتن (قوله والمبيع) عطف على الثمن (قوله فيما يذكره) كذا في نسخ القلم بصيغة التبعة وحق المقام صيغة التكلم كاي نسخ الطبع (قوله لانه الخ) اى الثمن او المبيع (قوله وقبل القبض) متعلق بقوله الاتي لم يتحقق (قوله معه) اى مع القبض (قوله فخرج) اى بقوله بعد قبض الثمن (قوله لو باع الحاكم الخ) قال الاذرى وعلى قياسه لو باعها صاحبها بالدين الذى عليه وضمنه الدرك لايصح قال وحاصله انه لا يصح ضمان الدرك في الاعتياض عن الدين انتهى اه رشيدى (قوله للدعى بدنيه) كل من الجارين متعلق بقوله باع والضمير المحرور للدعى عبارة المغنى وخرج بعد قبض الثمن مالم يثبت دين على غائب فباع الحاكم عقاره من المدعى بدنيه وضمن له الدرك شخص ان خرج المبيع مستحقا فانه لا يصح الضمان قاله البغوى الخ (قوله فلا يصح ان يضمن له دركه) اى لا يصح ضمان العقار المشتري اه رشيدى وهذا هو الظاهر المطابق لما مر من المغنى وقال عش قوله مر ان يضمن له دركه اى الثمن وهو الدين الذى في ذمة الغائب وقضية العلة ان مثل بيع القاضى ماله باع المدين عقاره او غيره لرب الدين بماله عليه من الدين اه (قوله لعدم القبض) اى قبض الثمن اه رشيدى (قوله ونحوه افتا ما بين الصلاح) ميتدا وخبر رشيدى وغش اى ونحو المبيع المذكور في عدم صحة ضمان دركه ما تضمنه افتا ما بين الصلاح بانه الخ (قوله لو اجر المدين)

كانت الزكاة في الذمة فواضح وان كانت في العين لم يظفر بصحتها ايضا كما اطلقوه كالعين المضبوطة اه فيجب تعديد العين هنا ما اذا تمكن من ادائها ولم يؤدها في معنى الزكاة الكفارة اه (قوله ضمنها على الوجه) عبارة العباب فلا يصح ضمان المالم ثبت كافر ضه الفا وعلى ضمانه اه ولم يخالفه في شرحه بل صرح بان قول ابن سريج بالصحة ضعيف وعبارة شرح مر ولو قال اقرض هذا مائة وانا ضمانه ففعل ضمانه على القديم

ان يضمن له دركه لعدم القبض ونحوه افتا ما بين الصلاح بانه لو اجر المدين وقبض عليه

بدينه وضمن ضمان دركه فان بطلان الاجارة يلزم الضامن شئ من الاجرة لبقاء الدين الذي هو اجرة بجماله فلم يفتقر عليه شيئا وهو ان يضمن
للمشتري الثمن) وقد علم قدره وتسليمه (٢٤٨) البائع (ان خرج المبيع المعين) مستحقا) كان خرج مرهونا وأما ذو الشفعة بيع

سابق (أو معينا) ورده
المشتري (أو ناقصا لنقص)
ما قدر به من الكيل أو
الذرع أو الوزن كنقص
(الصنعة) وردا يواهي
بفتح الصاد والسين المصح
منها كما في القاموس وفي
نسخة جمل اللام كما في شمل
نقص القدر ونقص الصفة
المشروطة كما إذا باع بشرط
كون وزنه كذا أو من نوع
كذا وضمن ضمان عدة
ذلك وبين مستحقا ما بعده
صحته ضمان درك فساد يظهر
في العقد باستحقاق أو غيره
ونحو رداء جنس أو عيب
أو تلف قبل القبض أو بعده
وقد انفسخ بنحو تقابل أو
نقصه عما قدر به بما يقتضي
الخيار لا الفساد وأل في
الثمن للجنس فيشمل كله
كما تفردوا لضمن بعضه
المعين إن خرج بعض
مقابله مستحقا ومعينا أو
ناقصا لنقص صنعة أو صفة
وحيثما ادفع الاعتراض
عليه تصوير غير واحد له
بغير ذلك لخروجه عما
الكلام فيه وهو الضمان
للمشتري كما يعرف بتأمله
ولو أطلق ضمان الدرك أو
العدة اختص بما خرج

أي لدائنه (قوله بدينه) أي يدين عليه للمستاجر (قوله فان بطلان الاجارة) أي تخالفها شرط الواقف اه
مغنى قال سم وكذا إن لم يبين أخذها من اشتراط القبض اه عبارة سيد عمر إنما ذكره لكونه مفروضا في
الحادثة المسؤل عنها أو لاقاضيان غير صحيح مطلقا اه عبارة عش قوله لبقاء الدين الخ قضية التعليل ان مثل
الوقف غير وانه متى كان العوض يتألف ذمة المجر أو البائع لا يلزم الضامن شئ من لبقاء حق المضمون له في
ذمة خصمه وله له انما اقتصر على الوقف لكونه صورة الواقعة التي سئل عنها ابن الصلاح اه (قوله فلم
يفوت) أي بطلان الاجارة (عليه) أي المضمون له المستاجر (قوله وقد علم) إلى قوله والسين في المغنى قوله
ورد ايصار إلى قوله وصورة ذلك في النهاية لا أقوله ورد ايصار قوله والسين إلى وفي نسخة وقوله بين إلى وال
وقوله ابتداء او عمافي الذمة (قوله وقد علم) أي الضامن (قدره) فان جهله لم يصح الضمان اه مغنى (قوله
وتسليمه الخ) عطف على جملة الخ (قوله المبيع المعين) أي ابتداء او عمافي الذمة اخذا بما يأتي في ضمانه
للبائع المبيع إن خرج الثمن المعين مستحقا الخ اه سم (قوله أو ما خوذ بشفعة) صورته ان يشتري حصص من
عقار ثم يبيعها لآخر ويقبض منه الثمن فيضمن شخص للمشتري الثاني رد الثمن ان اخذها الشريك
القديم بالشفعة اه عش (قوله كنقص الصنعة) لا يخفى ما في هذا الحل والأخصر الأسبب لنقص ما قدر به
كالصنعة (قوله ورد الخ) عطف على خرج المبيع المقدر بالعطف (قوله والسين افصح منها) وفي المختار
صنعة الميزان معرب ولا تنقل صنعة اه عش عبارة المغنى وهي بفتح الصاد فارسية وعربت وابلج صبح
ويقال صنعة بالسين خلافا لابن السكيت اه (قوله جعل اللام كافا) عبارة النهاية بدل اللام كاف اه
(قوله أو من نوع الخ) الأولى ليطهر العطف أو كونه من نوع الخ (قوله وبين مستحقا الخ) كان المراد ولو
بطريق الإشارة والافنحو التلغ لا يتناول منظر كلامه فليتأمل اهم (قوله أو غيره) عطف على استحقاق
(قوله ونحو رداء جنس) عطف على فساد (قوله أو عيب الخ) وقوله لا في ونقصه عطف على رداء جنس
(قوله قبل قبض الخ) أي سواء كان تلف المبيع قبل قبض المشتري له أو بعده (قوله وقد انفسخ الخ) حال
من التالف باعتبار تقيده بقوله أو بعده (قوله بنحو تقابل) أي من خيار الشرط والمجلس كردى (قوله
وأل) إلى قوله ورده يصح أيضا في المغنى لا أقوله وحينئذ إلى ولو أطلق قوله ابتداء إلى مستحقا وقوله ومن ثم إلى
وللمستاجر وقوله أو الاجير (قوله وما لو ضمن الخ) لعل الأولى الاقتصاد على وبعضه المعين ثم في الشمول
وقفة لان اسم الجنس إنما يصدق على أفراد الجنس لا على أجزائها وبعض الثمن من الثاني لا الأول (قوله
بعضه المعين) أي كرمه مئلاي بخلاف المبهم كضمنت بعضه فلا يصح اه سيد عمر (قوله وتصوير الخ)
عطف على الاعتراض (قوله له) أي الكلام المصنف (قوله وهو) أي ما الكلام فيه (قوله بتأمله) أي تصوير
الغير (قوله ولو أطلق الخ) عبارة المغنى ولو ضمن عدة فساد البيع بغير الاستحقاق أو عدة العيب أو التلف
قبل قبض المبيع صح الحاجة اليه ولا يدخل ذلك تحت ضمان العدة بان يقول ضمنك عدة أو درك الثمن
أو المبيع من غير استحقاق أو غيره اه ذكر ولو خص ضمان الدرك بنوع كخروج المبيع مستحقا لم يطلب
مجهة أخرى ولو خرج بعض المبيع مستحقا ولو الب الضامن بقسط المستحق اه (قوله لا ما خرج فاسدا) أي
أو تلف أو خرج معيبا أو ناقصا لنحو رداء (قوله وصورة ذلك) أي ضمان الدرك أو العدة للمشتري أو
البائع (قوله منه) أي من الثمن أو المبيع اه كردى (قوله خلاص المبيع) أي ضمنك ذلك خلاص المبيع

مستحقا لانه المتبادر منه لا ما خرج فاسدا بغير الاستحقاق وذكره كالجور الضمان للمشتري فقط كانه الغالب الخ
لصحته للبائع بان يضمن له المبيع بد قبض المشتري له ان خرج الثمن المعين ابتداء أو عمافي الذمة مستحقا أو ناقصا لنقص نحو
صنعة أو معينا مثلا وصورة ذلك أن يقول ضمنك عدة الثمن أو المبيع أو درك أو خلاصك منه ولا يكفي قوله خلاص المبيع أو الثمن

أو شرط كفيلا بخلاص ذلك لانه لا يستقل بتخليصه بخلاف شرط كفيلا بالثمن (٢٤٩) كما علمنا من رولو اختلاف الضمان والبايع في نقص

صنعة الثمن ولا بينة حلف الضامن لاصل برأءته أو البائع والمشتري حلف البائع لان ذمة المشتري كانت مشغولة وبحلف البائع يطالب المشتري وكذا الضامن ان اقراو ثبت بحجة اخرى ويصح ضمان الدرك للمسلم اليه المستحق فيه بعد ادائه ان استحق رأس المال المعين لا للمسلم رأس المال ان استحق المسلم فيه لانه لكونه في الذمة يستحيل فيه الاستحقاق بخلاف المقبوض ومن لم لو اشترى أرصانه غرس أو بئى ثم استحققت لم يصح ضمان الارش الابد القلع ومعرفة قدره وللمستاجر والاجر ايضا على وزن ما ذكر ويصح ايضا ضمان درك دين قبض فاذا ضمن ابتداء وعما في الذمة له اجر درك نخوزيفه او نقص صنجه ابدل الزيف من المؤدى أو الضامن وطالب احدهما بالنقص فان طلب الضامن في الاولى ان يعطيه المؤدى لبيده لم يعطه قاله الماوردى وتخير بين المؤدى والضامن يحمل على ما اذا رد المؤدى والامطالب الضامن بشئ ومن ثم قيدت ما سبق ورده المشتري وقول ورد ايضا لانه الذى في البيان عن المسعودى وجزم به في الانوار

الخ (قوله أو شرط كفيلا الخ) أى ولا يكفي شرط كفيلا عبارة المغنى فان قال ضمنت لك خلاص المبيع لم يصح لانه لا يستقل بتخليصه اذا استمتع فان شرط في البيع كفيلا بخلاص المبيع بطل البيع لفساد الشرط وان ضمن درك الثمن وخلاص المبيع معا صح ضمان الدرك كون خلاص المبيع تفرقا للصفة اه (قوله خلف البائع الخ) أى ان ادعى نقص الثمن وقبضه خلف المشتري ان ادعى نقص المبيع ثم قضية التعليل بقوله لان ذمة المشتري الخ انه لو كان الثمن والمبيع معينا أو شرط كون وزنه أو ذره كذا ثم اختلف البائع والمشتري في كونه ناقصا عما يقدره ان المصدق المشتري ان ادعى البائع نقص الثمن والبائع ان ادعى المشتري نقص المبيع لعدم اشتغال ذمة كل منهما بشئ فلا يرجع ثم ما ذكر ظاهر ان كان الاختلاف بعد كلف المبيع أو الثمن مامع بقاءهما فيعاد تقدير ما وقع الخلاف فيه بكيله وزنه أو ذره ثانيا اه ع (قوله أو ثبت بحجة الخ) عبارة المغنى أو قامت بينة اه (قوله لانه لكونه في الذمة الخ) هل يصح بعد قبضه كما تقدم في الثمن المعين عمافي الذمة اه سم اقول قضية التعليل المذكور الصحة ثم رأيت في الكردى ما نصه قوله ان استحق المسلم فيه أى الذى في الذمة (قوله بخلاف المقبوض) معناه يصح ضمان الدرك للمسلم رأس المال بعد قبض المسلم فيه اه (قوله ولو اشترى أرصانه الخ) قال في شرح الرضى ولو ضمن في عقد واحد عدة من الارض وارش نقص ما غرس أو بئى فيها باستحقاقها فيما اذا اشترى شخص وغرس فيها أو بئى ثم ظهرت مستحقة يصح ضمان الارض لعدم وجوبه عند ضمانه بالعدة وفى ضمان الثمن قولان تفرق الصفة والأصح الصحة ولو ضمن الارض فقط فان كان قبل ظهور الاستحقاق أو بعده وقبل القلع لم يصح وان كان بعدهما صح ان علم قدره انتهى اه كردى (قوله وللمستاجر الخ) عطف على قوله للبائع أى وصحته للمستاجر اه كردى اقول بل هو عطف على قوله للمسلم اليه الخ (قوله أو الاجير) انظر ما صورته ثم رأيت في سم على حج ما نصه قوله وللمستاجر أى بان يضمن له درك الاجرة ان استحققت المنفعة وقوله أو الاجير لعل صورته ضمان درك المنفعة ان خرجت الاجرة مستحقة مثلاً وقضية اعتبار قبض المضمون درك توفى الصحة هنا على العمل كى تصوير المنفعة مقبوضة فلا يرجع انتهى وقد يقال يكفى قبض العين التى تعلقت بها المنفعة اه ع (قوله ويصح ايضا ضمان درك الخ) لانه انما أعاد مع عليه ما سبق لكونه من كلام الماوردى ونقص قوله أى الماوردى فاذا الخ (قوله قبض) نعم دين (قوله ابدل الزيف) أى اخذ المضمون له بدل الزيف وطلبه (من المؤدى) بكسر الدال (وطلب الخ) أى المضمون له بالنقص أى نقص الصنعة (قوله الضامن) فاعل طلب (قوله فى الاولى) أى فى مسئلة ضمان نحو الزيف (قوله ان يعطيه) أى يعطى المضمون له الضامن المؤدى بفتح الدال (ليبدله) أى الضامن المؤدى (له) أى للمضمون له (قوله لم يعطه قاله الماوردى) أى بل يبدله ويبي نحو المعيب فى يده حتى باتى بالكونه يؤخذ من ذلك ضعف قول الانوار ولا يطالب البائع الضامن قبل رد نحو المعيب للمشتري كذا فى شرح ر وهو خلاف قول الشارح وتخيير الخ فليتأمل اه سم وقوله ويؤخذ الخ عبارة النهاية قبل ويؤخذ من ذلك ضعف قول الانوار الخ وفيه نظر لا مكان حل كلامه أى الانوار على عدم مطالبته قبل وجود الرد المقتضى المطالبة بالاصالة بل كلامهم صريح فى انه لا بدق المطالبة من رده يعيب أو نحو مما ضمنه اه قال ع (قوله قبل وجود الرد) فادار بالرد فى عبارة الانوار فسح القعد (قوله وتخيير الخ) أى الماوردى بقوله ابدل الزيف من المؤدى أو الضامن (قوله رد) أى المضمون له الى المضمون عنه (قوله لانه)

لانه لكونه في الذمة الخ) هل يصح بعد قبضه كما تقدم في الثمن المعين عمافي الذمة (وللمستاجر) أى بان يضمن له درك الاجرة ان استحققت المنفعة وقوله أو الاجير لعل صورته ضمان درك المنفعة ان خرجت الاجرة مستحقة مثلاً وقضية اعتبار قبض المضمون درك توفى الصحة هنا على العمل كى تصوير المنفعة مقبوضة فلا يرجع (قوله لم يعطه) قال الماوردى أى بل يبدله ويبي نحو المعيب فى يده حتى باتى بالكونه يؤخذ من ذلك ضعف قول الانوار ولا يطالب البائع الضامن قبل رد نحو المعيب للمشتري كذا فى شرح ر وهو خلاف

اي التقييد بالرد (قوله وفسخ) اي اقامضى البيع (قوله والثاني اقرب الخ) خلافاً للنهاية عبارة الانوار فسخ
 العقد اه (قوله او بهض المبيع) عطف على المبيع (قوله فالالخ) الشبخان نبه به على ان ضمان درك
 نحو الثمن كثيره في مطالبة كل من الضامن والمضون عنه وان ضمانه متضمن لضمان اجرائه وان مطالبة
 الضامن معينة فيما لو بان الاستحقاق ليس مقيداً بالفسخ بخلاف ضمان نحو الويف (قوله التحقيق)
 الى قوله فلم زاد النهاية عقبه مانصه والحاصل ان ضمان العدة يكون ضمان عين فيما اذا كان الثمن معيناً
 باقيا لم يتلف وضمان ذمة فيما عدا ذلك اه (قوله دين الثمن او المبيع ان بقى) اي حيث كان معيناً اخذاً
 باقياً في قوله رد والحاصل الخ وعليه فلو تعذر احضاره بلاتلف لا يجب على الضامن شيء لان العين اذا تعذر
 احضارها لم يجب على منزه ما شيء نعم ضمان ما ذكره وان كان ضمان عين بخلاف ضمان العين في انه اذا تلف
 يطالب ببذله والدين اذا تلف لا يطالب بشيء اه عش وقال الرشيدى اي فيما اذا كان الثمن في الذمة لما
 باقى اه وباقي عن م ما قد يوهم الحق لكن اطلاقهم يوافق الاول ويؤيده قول الشارح المارخرج الثمن المعين
 ابتداء او عافى الذمة الخ وقوله الا لاى ليس على قاعدة ضمان الاعيان الخ (قوله وبذله كقوله ومثل المثل
 الخ) عطف على قوله عين الثمن الخ (قوله وبذله اي قيمته ان عسر رده للحيلولة الخ) قضية ما ياتي من قوله فلم
 الى قوله ومن ثم لو تعذر ردها لم يغرم الضامن بدلهما اختصاص هذا بغير المعين الباقي فانظر بعده ما ذكره
 من التفرع في قوله فلم الخ الحواله التي قوله كما تقررو الاختصاص بغير المعين الباقي هو صريح الروض
 وشرحه في فصل ضمان العين فانما ما قرروا انه يصح ضمان رد كل عين وضمنه وانما يبرأ بردها وتلفها فلا
 يلزمه قيمتها قال وضمان العدة اي عدة الثمن والثمن باق يبدل البائع ضمان العين فان ضمان عينه بهد
 تلفه اي الثمن يبدل البائع فكما لو كان في الذمة فيكون اي ضمان العدة ضمان ذمة انتهى وبه يظهر اشكال
 تقرير الشارح لان ما ذكره قبل قوله فلم يقتضى انه يصح ضمان رد كل عين وضمنه وانما يبرأ بردها وتلفها فلا
 يخالف لذلك وما ذكره في قوله فلم الخ يقتضى انه لا يضمن ما ذكره ووافق ذلك فليتأمل اه سم
 اقول يمكن التوفيق بحمل التعذر الذي قبل فلم الخ على التلف وحمل التعذر الذي بعده على الاستحقاق واما
 قوله وهو بخلاف ذلك لجوابه ان كلام الروض وشرحه مفروض فيما اذا بقى الثمن بيد البائع بالاتفاق كما هو
 الظاهر وما ذكره الشارح قبل فلم الخ فيما اذا تلف الثمن فلا مخالفة واما قوله فانظر بعد هذا الخ فسياتي
 جوابه (قوله ليس على قاعدة ضمان الاعيان) اشار الى انه يصح ضمان رد كل عين وضمنه وتعلق من هي يده
 كمنسوب ومبيع ومستعار لكن يبر الضامن بردها للمضون له وكذا تلفها فلا يلزمه قيمتها بخلاف ضمان
 الدرك كدري ومغنى (قوله وفي المطلب الخ) كالتايد لما قبله اه عش (قوله هنا) اي في ضمان الثمن
 الذي في الذمة كما يعلم من شرح الروض وبالجملة فهذا المحل يحتاج الى تحرير اه رشيدى اقول قضية سابق
 كلام الشارح ولا حجة ان المراد بالعين ما يشمل المعين ابتداء وعافى الذمة عبارة المغنى قال في المطلب
 والمضون في هذا الفصل هو رد العين والاسكان يلزم ان لا يجب قيمته عند التلف بل المضون قيمته عند
 تعذر رده اه (قوله اي وحدها) هذا التفسير قد لا يلاقى اخر كلام المطلب اه رشيدى وعلما اراد به

قوله لا الشارح وتخييره فليتأمل (قوله وبذله) اي قيمته ان عسر رده للحيلولة الى اخر قضية ما ياتي من قوله فلم
 الى قوله ومن ثم لو تعذر ردها لم يغرم الضامن بدلهما اختصاص هذا بغير المعين الباقي فانظر بعده ما ذكره
 من التفرع في قوله فلم الخ الحواله التي قوله كما تقررو الاختصاص بغير المعين الباقي هو صريح الروض وشرحه في
 فصل ضمان العين فانما ما قرروا انه يصح ضمان رد كل عين وضمنه وتوانه يبرأ بردها وتلفها فلا يلزمه قيمتها
 قالوا وضمان العدة اي عدة الثمن والثمن معين باق يبدل البائع ضمان عين فان ضمان قيمته بعد تلفه اي
 الثمن يبدل البائع فكما لو كان في الذمة وضمان العدة فيكون ضمان ذمة اه وبه يظهر اشكال تقرير
 الشارح لان ما ذكره قبل قوله فلم الخ يقتضى انه يضمن بدل الثمن المعين الباقي بيد البائع عند الضمان اذا
 تلف وهو بخلاف ذلك وما ذكره في قوله فلم الخ يقتضى انه لا يضمن ما ذكره وهو موافق لذلك فليتأمل

وفسخ بنحو العيب وابقاؤه
 تحت يده الى مجيء مالكه
 قبل له الان مطالبة الضامن
 لارتفاع العقد وخروج
 المعيب عن ملكه اولاً لانه
 مادام تحت يده فتوقفه
 باق كل محتمل والثاني
 اقرب الى اطلاقهم قالوا
 وفيما اذا استحق المبيع
 يطالب الضامن كالبائع
 او بعض المبيع طوالب
 الضامن اي او البائع بقسط
 المستحق من الثمن فسخ
 المشتري ام لا (تنبيه)
 التحقيق ان متعلق ضمان
 الدرك عين الثمن او المبيع
 ان بقى وسهل رده وبذله اي
 قيمته ان عسر رده للحيلولة
 ومثل المثل قيمة المتقوم ان
 تلف وتعلقه بالبذل اظهر
 لانه ليس على قاعدة ضمان
 الاعيان من جهة ان ضمان
 الدرك يغرم بدل العين عند
 تلفها بخلاف ضمان العين
 المغصوبة والمستعار وفي
 المطلب ليس المضون هنا
 رد العين اي وحدها والا
 لزمن ان لا يجب قيمتها عند
 التلف بل المضون المالية

عند تعذر الرد حتى لو بان الاستحقة أو التوفيق في يد البائع لا يطالب الضامن ببدله له (٢٥١) ان ضمان الثمن المعين الباقي بيد البائع ضمان

عين فيبطل العقد بخروجه مستحقا لان الرد هنا لم يوجه لبطلان أصل بل للمعين المتعينة بالعقد ومن ثم لو تعذر رد هالم بغير الضامن بدلها كما تقرر وأن ضمان الثمن الذي ليس كذلك ضمان ذمة فلا بطلان بتبين استحقاقه لان الرد هنا لم يتوجه للمعين بل لما ليتهما عند تعذر رد ه كما تقرر ايضا وبهذا اندفع ما قد يقال اي فرق بين المعين وغيره مع توقف صحة ضمانه على قبض البائع له وغير المعين يتعين قبضه من غير نظر الى عدم تعيينه في العقد ووجهه اندفاعه ما علم من الفرق الواضح بينهما فتأمل ذلك فكان كلام المتأخرين أو هم تناقضاهم فيه وهو لا يندفع الاجماع تقرر كما افاده كلام شيخنا وغيره ولا يجزى ضمان الدرك في نحو الرهن كما يجزى ابو زرعة لانه لا ضمان فيه (وكونه لازما) وان لم يستقر كدنه مبيع لم يقبض وكبر قبل وطء (لا كنجوم كناية لقدره المكاتب على اسقاطها متى شاء فلا معنى للتوقيه وكذا جعل الجعالة قبل الفراغ كما سيذكره (تنبيه) اعترض المتن باقتضائه صحة ضمان الغير لديون السيد على المكاتب من نحو معاملة والاصح وقفا لا ككثر المتأخرين عدم صحة ضمانها

قوله بل المضمون المالية أقول وتحصل الملاقة بتعديده بقوله عند تعذر الرد (قوله عند تعذر الرد) لعل المراد بالتعذر هنا ما يشمل التلف (قوله حتى لو بان الاستحقة) تفريع على قوله عند تعذر الرد والمراد بالاستحقة استحقاق البيع ووجه التفريع انتفاء التعذر لبقاء الثمن في يد البائع (قوله فاعلم) انظر من ابن ابي سم وقديقال من قول المطلب حتى لو بان الاستحقة الى قول الشارح فاعلم (قوله ان ضمان الثمن المعين) اي في العقد بدليل قوله المتعينة في العقد بخروجه مستحقا اه سم (قوله الباقي بيد البائع) أي بان يقع الضمان حال تعيينه وبقائه بخلافه فلما لا يقع في هذه الحالة وان كان بعد قبضه اه سم (قوله بخروجه) اي الثمن (قوله لان الرد هنا لم يتوجه إلخ) اي فلا يمكن استدراك المالية ليستقر العقد اه سم (قوله ومن ثم) اي من اجل توجه الرد للمعين المتعينة بالعقد (قوله لو تعذر إلخ) لعل بنحو انتقاله للمالك الغير (قوله كما تقرر) اي يقول المطلب لو بان الاستحقة إلخ وقال السكردي هو اشارة الى قوله بخلاف ضمان المعين المغصوبة إلخ (قوله كما تقرر ايضا اشارة الى قوله بل المضمون المالية اه سم (قوله وان ضمان الثمن إلخ) أي وعلم ان ضمان الثمن الذي إلخ ولعله علم من قول الشارح وبطله أي قيمته ان عسر رده للعبولة كما مر عن سم (قوله وان ضمان الثمن إلخ) هذا يشمل المعين الغير الباقي بيد البائع فيشكل قوله فلا بطلان إلخ اه سم ويمكن دفع الاشكال بان التفريع بقوله المذكور باعتبار قبض ما ضمنه قوله وان ضمان إلخ (قوله مع توقف صحة ضمانه) اي غير المعين في العقد قوله ولا يجزى ضمان الدرك في نحو الرهن) في شرحه للارشادوا فهم قوله بعد قبض الثمن انه لا يصح ضمان الدرك في الاعتراض عن الدين كدار باعها صاحبها بدين عليه ومن ثم افني ابن الصلاح بانه لو أجزم ووقف عليه الوقت بدينه وضمن ضمان الدرك ثم بان بطلان الاجارة لخالفه شرط الوقت بلزم الضامن شيء لبقاء الدين الذي هو اجرة بحاله ومنه يؤخذ ان ضمان درك الرهن للرهن باطل لعدم الاحتياج اليه لبقاء الموهون بحاله لواء تحقق الرهن فاذا بان ان الرهن ليس ملكا للرهن ولا مستحقا رهنه بل بزم الضامن شيء اه سم (قوله لانه لا ضمان فيه) اي ولان العلوه هي فوات الحق متعينة فيه اه ع ش (قوله وان لم يستقر) اي قوله وكذا إلخ في المعنى والى التنبيه في النهاية (قوله لم يقبض) اي المبيع كما اظهره المهج قال الجبيري انما اظهر في محل الاضرار لثلاثهم عود الضمير (قوله على الثمن وهو غير مستقيم) لانه اذا قبض المبيع فالثمن حينئذ مستقر مع ان مراده التخييل بغير المستقر وايضا الفرض ان الثمن في الذمة فهو غير مقبوض قطعا اه (قوله وكبر إلخ) اي ودين السلم نهاية ومغنى (قوله قبل وطء) اي وموت (قوله للتوقيه) عبارة النهاية ما الى النجوم وعبارة المغنى عليه اي المكاتب فالباقي به بمعنى على او الضمير فيه للنجوم بتاويل المذكور (قوله باقتضائه إلخ) اي من حيث تعبيره بالنجوم (قوله والاصح) اي قوله لا ما منع في المغنى (قوله وكلامها هنا صريح في ذلك) عبارة الروض وشرحه فصل لا يصح ضمان غير اللازم كنجوم المكاتب ويصح عنه بغيرها للسيد انتهى اه سم (قوله (قوله فاعلم) انظر من ابن روفه ان ضمان الثمن المعين أي في العقد بدليل المتعينة بالعقد وكما يصح به قوله فيبطل العقد بخروجه مستحقا قوله الباقي بيد البائع اي بان يقع الضمان حال تعيينه وبقائه بخلافه فلما بان لا يقع في هذه الحالة وان كان بعد قبضه تامل وقوله لان الرد هنا لم يتوجه إلخ اي فلا يمكن استدراك المالية لبقاء العقد وقوله وان ضمان الثمن إلخ هذا يشمل المعين الغير الباقي بيد البائع فيشكل عليه قوله فلا بطلان إلخ (قوله ولا يجزى ضمان الدرك في نحو الرهن) في شرحه للارشادوا فهم قوله بعد قبض الثمن انه لا يصح ضمان الدرك في الاعتراض عن الدين كدار باعها صاحبها بدين عليه ومن ثم افني ابن الصلاح بانه لو أجزم ووقف عليه الوقت بدينه وضمن ضمان الدرك ثم بان بطلان الاجارة لخالفه شرط الوقت بلزم الضامن شيء لبقاء الدين الذي هو اجرة بحاله ومنه يؤخذ ان ضمان درك الرهن للرهن باطل لعدم الاحتياج اليه لبقاء الموهون بحاله لواء استحقاق الرهن فان بان ان الرهن ليس ملكا للرهن ولا مستحقا رهنه بل بزم الضامن شيء اه سم (قوله وكلامها هنا صريح في ذلك) عبارة الروض فصل لا يصح ضمان غير اللازم

بناء على الاصح من تناقض فيه وهو سقوطها بتعجزه هو كلامها هنا صريح في ذلك

بخلاف ضمها الاجنبي فانه يصح اذ لا مانع ويرد بمنع اقتضاه ذلك اذا خاله الكفاف عليها اقتضى عدم انحصار البطلان فيها فان قلت مرت
فحة الحرة لها من التوجيه فلا جرى ذلك فراجع استواء البابين في اشتراط الزوم قلت يفرق بان الضمان فيه شغل ذمة فارة
فاحتيط لها باشتراط عدم قدرة المضمون عنه (٢٥٢) على اسقاطه لئلا يغرم ثم يحصل التعجيز فيتضرر الضامن حينئذ بفوات ما اخذ منه

لا معنى بخلاف الحرة فان
الذي فيها مجرد التحول الذي
لا ضرر على المحتال فيه
لانها ان قبض من المكاتب
فذاك ولا اخذ من السيد
فلا ينظر لقدرة المحال عليه
على ذلك فتأمل فانه خفى
والمراد بالازم ما لا تسقط
على فسخه من غير سبب ولو
باعتبار وضعه (و) من ثم
(يصح ضمان الثمن) للبائع
(في مدة الخيار) للمشتري
(في الاصح) لانه ايل للزوم
بنفسه اما اذا كان الخيار
لهما فالثمن موقوف او
للبيع فلك المبيع له وملك
الثمن للمشتري فلا يمن عليه
حتى يضمن وبالا جازة يملكه
البائع ملكا مبتدا لا تبينا
كامر و قول الشيخين عن
الموتلي يصح الضمان هنا
بلا خلاف مفرع على
الضعيف انه مع ذلك ملك
للبيع نعم لو قيل فيما اذا
تخير ان الضمان يوقف فان بان
ملك البائع له لوجود الاجازة
بانته صحة الضمان والا فلا
لم يبعد لان العبرة في العقود
بما في نفس الامر (وضمان
الجلل كالرهن به) فيصح
بعد الفراغ للزومه لا قبله

بخلاف ضمها) أي ديون نحو المعاملة على المكاتب (قوله عليه) أي تجوز الكتابة وكذا ضمير له فيها
(قوله بها وعليها) أي ديون السيد على المكاتب من نحو معاملة ثم الأولى اسقاط لنظرها تامل (قوله فلا
جرى ذلك) أي لصحة الموجهة بامر عبارة المعنى فان قيل قد مر ان الحوالة تصح من السيد عليه فلا
كان هنا كذلك الجواب بان الحوالة يتوسع فيها لا بأسع دين بدين يجوز للحاجة اهـ (قوله لانه ان قبض من
المكاتب الخ) هذا لا يأتي في الحوالة بها لان المحتال حينئذ هو السيد لكن قد يقال فيه بدل هذا ان قبضها من
المحال عليه قيل تعجيز المكاتب فذلك والإصارات بالتعجيز له على أنه قد يقال التعجيز لا يبطل الحوالة حتى لو
احال المكاتب اجنبيا على مدينة الاجنبي ايضاً حصل التعجيز فالحوالة بالتجالحا فليراجع اهـ سم (قوله
ولا اخذ من السيد قد منع اهـ سم (قوله لقدرة المحال عليه) أي المكاتب (على ذلك) أي الاسقاط
(قوله والمراد) إلى قوله نعم في النهاية لا أقوله وبالا جازة إلى قول الشيخين (قوله ولو باعتبار وضعه) دفع
ما يقال لاحاجة للجمع بين قوله لازماً وقوله تابناً اذ لا لازم لا يكون ان تابناً وحاصل الجواب ان الازم قد
يطلق باعتبار ما وضعه ذلك فثمن المبيع يقال له لازم باعتبار ان وضعه ذلك ولو قبل القبض مع انه ليس
بثابت فأحدهما لا يفتي عن الآخر اهـ عش (قوله للمشتري) أي وحده اهـ نهاية (قوله فلا ثمن عليه) أي
المشتري حتى يضمن فلا يصح الضمان في صورتين سم ونهاية ومعنى (قوله مبتدا لا تبينا) هذا
إنما هو في الثانية اهـ سم (قوله هنا) أي فيما اذا كان الخيار لهما اهـ عش وقال الكردى قوله هنا
إشارة إلى كون الخيار للبائع وضمير انه يرجع إلى الثمن اهـ قول وظاهر السباق رجوعه إليهما معا
(قوله مع ذلك) أي في زمن الخيار اهـ نهاية (قوله فيما اذا تخير) جزم في شرح الروض اخذنا من كلام
الامام بعدم الصحة هنا أيضاً اهـ سم وكذا جزم بذلك النهاية والمعنى كامر (قوله فيصح) إلى التنبيه في النهاية
والمعنى (قوله وبيانه) أي بيان ما يوم الخ مبتدا وخبره قوله لانهم صرحوا الخ (قوله وعكسه) أي اللقوى
للا منطق (قوله واستثنوا) أي من العكس (قوله ضمناً لارهنها) الاضافة بمعنى في (قوله كالرهن) أي يدرك
عين الثمن او المبيع مثلاً (قوله ورد الاعيان المضمونة) كالمنصوبة والمستعارة عبارة المعنى (نتيجه)
يصح ضمان رد كل عين من هي في يده مضمونة عليه كمنصوبة ومستعارة ومنصوبة ومبيع لم يقبض ويبرا
الضامن بردها لو يبرأ ايضاً بطلبها فلا يلزمه قيمتها ولو ضمن قيمة العين ان تلف لم يصح لعدم ثبوت القيمة وعمل
صحة ضمان العين اذا اذن فيه وواضع الديا وكان الضامن قادراً على انتزاعها منه ما اذا لم تكن العين مضمونة
على من هي بيده كالوديعة والمال في يد الشريك والوكيل والوصي فلا يصح ضمناً لان الواجب فيها التخلية
دون الرد اهـ (قوله وكذا من درهم الخ) أي ومثل الصور المذكورة قوله من درهم الخ في صحة الضمان
دون الرهن (قوله بمن نقلها) أي المقالة وكذا ضمير محتملها وضمير فيها (قوله لاستواء الجميع) أي الرهن
والحوالة والضمان (قوله به) أي بالدين (قوله فان نافاه هذا) أي نافي العلم قوله من درهم الخ (قوله في الكل)

كيجزم المكاتب ويصح عنه بغيرها للسيد اهـ (قوله لانه ان قبض من المكاتب الخ) هذا لا يأتي في الحوالة
بها لان المحتال حينئذ هو السيد لكن قد يقال فيه بدل هذا ان قبضها من المحال عليه قيل تعجيز المكاتب فذاك
والإصارات بالتعجيز له على أنه قد يقال التعجيز لا يبطل الحوالة حتى لو احال المكاتب اجنبيا على مدينة الاجنبي
ايضاً حصل التعجيز فالحوالة بالتجالحا فليراجع (قوله ولا اخذ من السيد) قد منع (قوله فلا ثمن عليه حتى
يضمن) فلا يصح الضمان في صورتين (قوله مبتدا لا تبينا) هذا إنما هو في الثانية (قوله فيما اذا تخير)

لجرازه مع كونه لا يؤل للزوم بنفسه بل بالعمل وبه فارق الثمن في مدة الخيار (نتيجه مهم) وقع لهم في مبحث اشتراط لزوم الأولى
الدين فان رهن والحوالة والضمان ما يومه التنافي وبيانه مع الجواب عنه وإن لم يؤمن نتيجه لذلك كله انهم صرحوا بان كل ما صح رهنه صح
ضمانه كداه وادعوا صرحوا بصحة ضمها الارها اودم الدين فيها كالرهن كداه اذ الاعيان المضمونة فواضحة الرهن وكذا من درهم إلى
عشرة على مقالة تعجيز بمن نقلها ومهما ضمها مع ما فيها من التحكم الصرف لاستواء الجميع في ان العلم بشرط ان نافاه هذا فيلطل في الكل

اولا فلا تم كلامهم في تلك الكلفة فاضبانه لا يشترط في هذين استقرار الدين كاجرة قبل انتفاع في ايجارة الدين ولا صحة الاعتراض عنه ليصح لكل منهما بدين السلم وهو المسلم فيه وبالدين الزكاة بتفصيلهما نعم الزكاة تعلقت بالدين لا يصح بخلاف ضمانها الصحة برد الا عيان المضونة وخالفوا هذا في الحوالة فاشترطوا صحة الاعتراض عن دينه الحال به وعليه فلا يصح (٢٥٣) بدين سلم ولا ايل بدو لا زكاة ولا عليها وكانهم

نظروا الى انها معاوضة او استفادوا وكل منهما يستدعي صحة الاعتراض بخلاف ذينك فان كلامهما وثيقة والتوق يحصل بمجرد الزوم لانه لحشة القوات وهي متفتحة عند لزوم سببه واما قول ابن الماد هي اوسع منهما لانها رخصة وجري وجه بصحتها على من لا دين عليه بخلافها فهو بما يتعجب منه مخافته لصريح كلامهم مع فساد استنتاجه لاطلاق الاوسع مما عاى به الاعلى اعتبار بعيد لكن بفرضه انما يعبر عنه بكونها اوسع منهما من حيث لا مطلقا كما هو واضح وقرروا ايضا بينها وبينهما ففصلوا فيها بنجوم الكتابة ودين المعاملة تفصيليا بخلاف ما فصلوه في الضمان الملحق به الرهن وكانهم لمحا في الفرق ما قدمته اتفاقا فامل ذلك كله فانه نفيس مهم (وكونه معلوما) للضامن فقط جنسا وقدر وصفه وعينا خلافا لقول الزركشي المذهب جواز ضمان ما علم قدره وان جعل صفته (في الجديد) لانه اثبات مال في الذمة لا دى بعقد فليصح مع الجهل كالتم نعم لوقال جاهل بالقدر ضمنت لك

ولا في الكلفة (قوله اول فلا) اي وهو الراجح كما ياتي (قوله ثم كلامهم) عطف على قوله لانهم صرحوا الخ كذا قوله وخالفوا الخ وقوله فرفرو الخ (قوله في تلك الكلفة) الالجنس فتشمل كلية الاصل والعكس (قوله في هذين) اي الرهن والضمان وكذا ضمير كل منهما (قوله ولا صحة الخ) عطف على استقرار الدين (قوله فيصح الخ) تفرغ على عدم اشتراط صحة الاعتراض (قوله بتفصيلها) اي الرهن والضمان (قوله وخالفوا هذا) اي عدم اشتراط صحة الاعتراض اكردى (قوله ولا عليها) اي الثلاث المذكورة (قوله الى انها) اي الحوالة (قوله معاوضة) اي على الراجح (واستيفاء) اي على المرجوح (قوله بخلاف ذينك) اي الرهن والضمان (قوله بمجرد الزوم) اي لزوم سببه كدين السلم من غير حاجة الى جواز الاعتراض عنه (قوله عند لزوم سببه) اي سبب التوق لانه لا لزوم سبب التوق لزوم التوق فانفتحت خشية القوات اه كرى (قوله واما قول ابن الماد الخ) اي المفتضى لجواز الحوالة لقيما يجوز فيه الرهن والضمان من غير عكس (قوله لصريح كلامهم) اي في اوسع الرهن والضمان من الحوالة (قوله على اعتبار بعيد) قوله اي كديون العامة للسيد على المكاتب يصح الحوالة عليها دون الضمان عنها والتمن في زمن الخيار لها او للبايع يصح الحوالة عليها دون الضمان عنه (قوله عنه) اي عن الاعتبار المذكور (قوله ايضا) اي كالفرق باشتراط صحة الاعتراض في الحوالة دون الرهن والضمان عبارة السكردى قوله ايضا يرجع الى وخالفوا الخ اه (قوله تفصيليا بخلاف ما فصلوه الخ) اي حيث جوزوا الحوالة بالنجوم لا عليها وجوزوا الحوالة على دين المعاملة وبه للسيد وغيره بخلاف ضمانه للسيد به علم ان الاولى اسقاط قوله بنجوم الكتابة (قوله ما قدمته) مقول نحو (قوله انفا) اشارة الى قوله قلت يفرق الخ قبل قول المتن وبصح ضمان الثمن اه كرى (قوله للضامن) الى قوله وفارق في النهاية الا قوله خلافا الى المتن وفي البجيرمى قوله للضامن اي وليده ان كان الضامن عبدا اه بجيرمى (قوله جنسا) الى قوله خلافا الى المفتى (قوله وصفه) ومنها الحلول والتاجيل ومقدارا لاجل اه بجيرمى (قوله وعينا) فلا يصح ضمان احد الدينين منهما كما نبه عليه في شرح الروض سمور وشيدى عبارة المفتى وكونه اى المضمون معلوما جنسا وقدر وصفه وعينا (في الجديد) فلا يصح ضمان المجهول ولا لغير العين كاحد الدينين اه وبما ذكر يلمع ما قول عرش قوله وعينا فيما لو كان ضمان عين كالمنسوب اه وايضا بخلافه التعليق الا في الجديد (قوله جاهل بالقدر) مقفومعانه لوقال ذلك العالم به كان ضمانا للكل وهو ظاهر وقوله كذا لوابر الخ ينبغي ان ياتي فيه مثل ذلك اه عرش (قوله ومن ثم) اي من اجل شذو ذلك القول (قوله وفارق اجر تلك الشهور) اي حيث لم يصح عقدا لاجرة حملا للشهور على ثلاثة (قوله فديكون الخ) اي مسألة ضمان الجاهل بالقدر (قوله يؤخذ الضامن الخ) اي فيما اذا لم ينكره المقر له (قوله وايضا فن الخ) اي فيما اذا انكره المضمون له وقال ان مالى على الاصيل اقل من ثلاثة (قوله الوقت) الى الفصل في النهاية الا قوله وفي واحد ما ذكر وقوله ياتي في الخلع تعلق بذلك وقوله وكذا احلتك كما هو ظاهر وقوله وقع بجمع مفتين الى لوابر اه سيد عمر (قوله الابراما وقت) لعل المراد به كان يقول ابرامك مالى عليك سنة اه عرش (قوله كان وصية) جواب والاى فيه تفصيلها وهو انه ان

جزم في شرح الروض اخذ من كلام الامام بعدم الصحة هنا ايضا (قوله استقرار الدين كاجرة الخ) تقدم صحة الحوالة بالاجرة قبل فراغ المدقة تقدم اشتراط الاستقرار وتفسيره بجواز الاعتراض وهو غير المراد به هنا (قوله وعينا) كذا في شرح الروض وكأنه احتراز عن احد الدينين ثم رابت قول شرح الروض في موضع آخر فصل لا يصح ضمان المجهول ولا لغير العين كاحد الدينين اه (قوله وكذا لوابر اه) الدرام

لرام التي على فلان كان ضمانا بثلاثة على الاوجه وكذا لوابر من الدرام ولا نظرن بقوله اقل الجمع اثنان لانه شاذ من ثم لو قال له على دراهم لومه ثلاثة وفارق اجر تلك الشهور بانه عقد معاوضة فتدقون فان قلت فتدقون ما على الاصيل دون ثلاثة قلت يؤخذ الضامن باقراره انما على الاصيل او ايضا فن ضمن ثلاثة ضمن دونها بالاولى (والابرام) المؤنث والملق بغير الموت ولا كذا ماتت كانت برى والموت برى بعد موتى كان وصية

والذي لم يذكر فيه المبرامنة ولا نوى (ومن المجهول) في واحد ما ذكر للدائن لا وكيله والذين لكن فيما فيه معاوضة كان ابراتي فانت طالق لا
فبعد ذلك على المعتد (باطل في الجديد) (٢٥٤) لان البراءة متوقفة على الرضا ولا رضاء يسقط مع الجهل نعم لا أثر لجهل يمكن معرفته اخذ

خرج المبرامنة من التلک برى ولا توجب على اية الوراثة فيما زاداه ع (قوله والذى الخ) عطف على
المؤقت (قوله لم يذكر) وقوله ولا نوى ببناء المفعول (قوله ومن المجهول في واحد الخ) عطف على المؤقت
عبارة المعنى والابرار من الذين باطل جز ما وكذلك من الذين المجهول جنسا وقدا اوصفة (قوله في واحد
ما ذكر) أى انفا بقوله جنسا وقدا الخ سيد عمر وكردى (قوله لا وكيله) أى لا يشترط علم وكيل الدائن في
الابرار (قوله او للدين) عطف على للدائن (قوله لكن فيما فيه معاوضة) معناه علم الدائن والمدين شرط
في ابرار الذى فيه معاوضة اه كردى الاول إسقاط الدائن فان علمه شرط مطلقا (قوله كان ابراتي
الخ) قضية كلام المعنى ان الكف استقصائية حيث قال بعد قول المصنف في الجديد وما خذ القولين ان تمليك
او إسقاط فعلى الاول يشترط العلم بالمبرامنة وعلى الثاني لا والتحقيق فيه كما فاده شيخى انه ان كان في مقابلة
طلاقا شرط علم كل من الزوج والزوجة لانه يؤلى إلى معاوضته ولا فهو تمليك من المبرى. إسقاط عن المبر
عنه فيشترط علم الاول دون الثاني اه ثم رأيت ماسيا عن السيد البصرى عند قول الشارح قال المتولى الخ
المفيد انما ليست استقصائية (قوله معرفته) أى الجهول أى متعلقه قول المتن (في الجديد) محل الخلاف في الدين
اما ابرار من الذين باطل جز ما به ومعنى قال ع قوله من الذين أى كان غضب منه كذا بامثلا اه (قوله
بدرام) أى معلومة اه كردى (قوله ما يقابلها من القيمة) أى ما يقابل الدينارين من الدرهم من حيث القيمة
(قوله علم قدر التركة) ظاهره انه لا يشترط علم قدر الدين فايراجع اه رشيدى عبارة ع قوله علم قدر
التركة كان يعلم ان قدرها الف (قوله ان جهل قدر حصته) بان لم يعلم قدر ما يخصه اه الرابع وع غيره اه
(قوله ولان ابرار الخ) عطف على قوله لان البراءة الخ (قوله الغالب عليه ذلك) أى وقد يغلبون الاسقاط
ومنه عدم علم المبرامنا عليه من الدين وعدم اشتراط قبوله وعدم اشتراط علم الوكيل به ايضا اه ع (قوله
دون الاسقاط) وليس الغالب عليه الاسقاط (قوله ومن ثم) إشارة إلى كون ابرار او نحوه تمليكا اه كردى
(قوله لمدينه) فى اصله لاحدمدينه والحكم صحيح على كذا النسختين اه سيد عمر (قوله بخلاف ما الخ)
محترز قول المصنف ومن المجهول باطل اه ع (قوله ولو علمه) أى الدين اه ع (قوله وجهل من هو
عليه) أى بان كان الدين واحدا ولكن لا يعلم عين المدين فهو جهل ومقابلها لم اه رشيدى وقوله ولا يعلم
بشرط جواب عما يقال لو كان ابرار تمليكا لشرط فيه القبول اه كردى (قوله ولم يرتد برده) هو الاصح
في الروضة اه سم (قوله في علمه) أى الدائن اه ع وقال الرشيدى (قوله في علمه) أى المبرامنة وكذا الضمير
في قوله اه والظاهر ان ضمير قوله للدين (قوله ادون) أى من العلم اه كردى أى به يندفع تنظير سم
بأنه قوله الا ترى الخ فى إثباته الادوية نظر لان المعاطاة تكون فى القبول بدون إيجاب كعكسه اه
(قوله بل باطنا) أى يقبل باطنا (قوله لكن فى الانوار الخ) عبارة التباين وهو محمول على ما فى الانوار أنه الخ
اه (قوله ان باشر سب الدين) أى اورد وجع فيه كهر اليب سم على منج اه ع (قوله لم يقبل) أى
ظاهرا اه سم (قوله كدين ورثه الخ) أى بان ادعى انه جهل قدر التركة اخذا بممارسة فليراجع اه
رشيدى (قوله وفى الجواهر نحوه) أى ما فى الانوار (قوله فليخص به) أى بما فى الانوار والجواهر (قوله
وفيه) أى الجواهر (قوله وكذا الكبيرة المجبرة) وكذا غيرها ان لم تنعرض للمهر فى الاذن ولا رجعت
فيه اه ع (قوله على جهلها) كأنه حيث لم يعلم استندادها اه سيد عمر (قوله وهذا) أى ما فى الجواهر عن
الزبلى وما قاله الغزى (قوله ويجوز بذل العوض) أى كان يعطيه أو بامثلا فى مقابلة ابرار بما عليه من
الدين املوا اعطاه بعض الدين على ان يبرئه من الباقي فليس من التعويض فى شيء بل ما يقضيه بعض حقه
أتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى (قوله لا وكيله) فلا يشترط علمه (قوله ولم يرد برده) هو الاصح فى الروضة
(قوله الا ترى الخ) فى إثباته الادوية نظر لان المعاطاة تكون بالقبول بدون إيجاب كعكسه (قوله لم يقبل)

من قوله لم يرد كذا به بدرام ثم
وضع عنه ديتارين مریدا
ما يقابلها من القيمة صح
ويكنى فى النقد الرابع علم
العدد وفى ابرار من حصته
من مودته علم قدر التركة
وان جهل قدر حصته وبأن
فى الخلع ماله تعلق بذلك
ولان ابرار ومثله الترك
والتحليل والاسقاط تمليك
للمدين ما فى ذمته أى الغالب
عليه ذلك دون الاسقاط
على المعتد ومن ثم لو قال
لاحدمدينه ابرأت احديا
لم يصح بخلاف ما لو علمه
وجهل من هو عليه فانه
يصح على ما جزم به بعضهم
وإنما يشترط قبول المدين
ولم يرتد برده نظر الشائبة
الاسقاط فان قلت لم يغلبوا
فى علمه شائبة التلبك وفى
قبوله شائبة الاسقاط
قلت لان القبول أدون الا
ترى إلى اختيار كثيرين من
أصحابنا جواز المعاطاة فى
نحو البيع والهبة ولم يختاروا
صحته نحو بيع الغائب وهبه
ولو ابرأت ثم ادعى الجهل لم
يقبل ظاهرا بل باطنا
ذكره الرافعى لكن فى
الانوار انه ان باشر سب
الدين لم يقبل ولا كدين
ورثه قبل وفى الجواهر
نحوه فليخص به كلام

الرافعى وفيها ايضا عن الزبلى تصدق الصغيرة المزوجة إجبارا يمينها فى جهلها بهرها
قال الغزى وكذا الكبيرة المجبرة إن دل الحال على جهلها وهذا ايضا يؤيد ما فى الانوار قال المتولى ويجوز بذل العوض فى مقابلة ابرار
والباقي

والباقي ما عاده اه عش (قوله انتهى) أى ما قاله المتولى (قوله) وعليه فيملك الدائن) وفي عش بعد كلام مانصه اقول يمكن ان يصور ما هنا بالواقع ذلك المواطاة منهما قبل التقديم دفع ذلك قبل البراءة وبعدها فلو قال ابرأتك على ان تعطيني كذا كان كالأول قال صاحب الحنك على ان تقر لي على ان لك على كذا فإكمال في ذلك بالطلان لاشتتاله على الشرط يقال هنا كذلك لاشتتال البراءة على الشرط فليراجع اه عبارة السيد عمر قوله وبرأ المدين المبيع فيه فهل هو بيع فيجرب فيه احكامه او ما حقيقته وهل يكفي التزام العوض في الذمة ولا لانه بيع دين بدين ينبغي أن يحرم ثم رايت ابن الزباد قال يصح البراءة في مقابلته مال معين او موصوف في الذمة وعبارة العياب لو قال لغريمه بلا خصوصية ابرأني من دينك على كذا فابراه جاز صرح بذلك في الانوار وجرى عليه الزكشي في قواعده اه وبذلك علم عدم تعيين ماصوره عش وانه يصح البراءة لما لو قال ابرأتك على ان تعطيني كذا (قوله وطريق البراءة) الى قوله واذا في المعنى (قوله من المجهول الخ) ذكر حجج في غير التحفة ان عدم صحة البراءة من المجهول بالنسبة للدنيا اما بالنسبة للآخرة فيصح لان المبرأ راض بذلك اه هكذا رأيت بهامش عن بعض اهل العصر اه عش (قوله والاستغفار له) الى الغناب كان يقول استغفر الله فلان والهم اغفر له ومعلوم ان هذا الكلام في غيبة البائع واما غيبة الصبي فهل يقال فيها مثل ذلك التفصيل وهو انها اذا بلغت فلا بد من بلوغه ذكراهه وذكر من ذكر عندنا ايضا بعد البلوغ لان براءته قبل البلوغ غير صحيحة او يكفي مجرد الاستغفار له حالا مطلقا لتعذر الاستحلال منه الآن فيه نظروا الاقرب الاول وقال سم على حجج قوله الاستغفار له اى ولو بلغته بعد ذلك وقوله الابد تعيينها بالشخص أطلق السيوطي في فتاويه اعتبار التعيين وان لم تبلغ الغناب وهو ممنوع وقال فيمن خان رجلا في اهل بيته نا وغيره لا تصح التوبة منه الا بالشرط الاربعة ومنها استحلاله بعد ان يعرف به بعينه ثم له حالان احدهما ان لا يكون على المرافقة ذلك ضرر بان اكرهها فهذا كالأوصاف والثاني ان يكون عليها في ذلك ضرر بان تكون مطاوعة فهذا قد يتوقف فيه من حيث انه ساع في ازال الضرر في الآخرة بضرر المرافقة في الدنيا والضرر لا يزال بالضرر فيحتمل ان لا يسوغ له في هذه الحالة اخباره به وإن أدى الى بقاء ضرره في الآخرة فيحتمل ان يكون ذلك عذرا ويحكم بصحة توبته اذا علم الله منه حسن النية ويحتمل ان يكلف الاخبار به في هذه الحالة ولكن يذكر معه ما ينفي الضرر عنها بان يذكر انه اكرهها ويجوز الكذب بمثل ذلك وهذا فيه جمع بين المصلحتين لكن الاحتمال الاول اظهر عندى ولو خاف من ذكر ذلك الضرر على نفسه دون غيره فالظاهر ان ذلك لا يكون عذرا الا ان التخلص من عذاب الآخرة بضرر الدنيا مطلوب ويحتمل ان يقال انه يعذر بذلك ويرجى من فضل الله تعالى ان يرضى عنه خصمه اذا علم حسن نيته ولو لم يرض صاحب الحق في الغيبة والزنا ونحوهما انه يعفو الا يبذل مال فله بذله مسعيا في خلاص ذمته ثم رايت الغزالي قال فيمن خانته في اهلها او ولده او نحوه لا وجه للاستحلال والاطهار فانه مولود تنة وغيظا بل يفرع الى الله تعالى ليرضيه عنه اه باختصار اقول الاقرب ما اقتضاه كلام الغزالي حتى لو اكره المرافقة الى الزنا لا يسوغ له ذكر ذلك لوجه اذا لم يبلغه من غيره ما فيه من متك غرضها وبقى ما لو اغتاب ذميا فهل يسوغ الدعاة بالمغفرة ليتخلص هو من اثم الغيبة او لا ويكفى بالندم لا متناع الدعاء بالمغفرة للكفار كل محتمل والاقرب بان يدعو له بمغفرة غير الشرك او كثرة المال ونحوه مع الندم ووقع السؤال عما لو اتى بيمينه قبل تبخر اهلها بذلك وإن كان فيه اظهار لقيح ما صنع ام لا ويكفى الندم فيه نظروا لا يبعد الاول وبقاى ما لو اتى اهل غير حيث امتنع الاخبار بما وقع لان في ذلك اضرار للمرأة او لاهلها فامتنع لذلك ولا كذلك البهيمه اه عش (قوله الابد تعيينها الخ) خلافا للمعنى حيث قال ولو استحل منه من غيبة اغتابها ولو لم يعينها له حاله منها قبل

أى ظاهره (قوله والاستغفار له) أى لو بلغته بعد ذلك (قوله الابد تعيينها بالشخص) أطلق السيوطي في فتاويه اعتبار التعيين وان لم يبلغ الغناب وهو ممنوع وقال فيمن خان رجلا في اهل بيته نا او غيره لا تصح التوبة منه الا بالشرط الاربعة ومنها استحلاله بعد ان يعرف به بعينه ثم له حالان احدهما

اه وعليه فيملك الدائن
العوض المبذول له بالبراءة
وبرأ المدين وطريق البراءة
من المجهول ان يبرئه عما
يعلم أنه لا ينقص عن الدين
كالف شك هل دينه يبلغها
أو ينقص عنها واذ لم تبلغ
الغنية المكتاب كفى فيها
الندم والاستغفار له فان
بلغته لم يصح البراءة منها
الا بعد تعيينها بالشخص

يرأ منها ولو اوجبان أحدهما نعم والثاني لا وهذا جزم المصنف في اذكاره وزعم الاذرعى ان الاصح خلافه وهذا هو الظاهر انتهى وتقدم عن عس عن حجب في غير التحفة ما يؤيده (وتعين حاضرهما) هذا مما لا يحصى عنه ولومات بعدان بلغته قبل الابرا منها لم يصح ابراهم انه بخلافه في المال مره اسم على حج اه عس (قوله) وتعين حاضرهما) اى الشخص الحاضر عند الغيبة اه كدى (قوله من معين) اى فى الواقع اه عس (قوله) هنا) اى الابرا (قوله ولا لتعذر الخ) هذا التعليل على تأمل ولذا حذفه المصنف واقتصر على ما قبله قول المتن (فى الاصح) وعليه يرجع وضامنها بالاذن إذا عزمها عليها لا يقيمها كالغرض كما جزم به ابن المقرئ ولا يصح ضمان الدية عن العاقلة قبل الحلول ولو ضمن عنه زكاته او كفارته صح كدين الادى ويعتبر الاذن عند الاداء إن ضمن عن عس فان ضمن عن ميت لم يتوقف الاداء على اذن كما ذكره الرافعى في باب الوصية نهاية ومعنى وقولهما ولو ضمن الخ مرثله في الشرح قيل قول المصنف وصح القديم ضمان ما سيجب (قوله وكذا احلتك الخ) وانظر ما حكم ببقية التصرفات فيه ونظر ولا يبعد الحاقها بما ذكره لانه حيث حمل المجهول على جملة ما قبل الغاية كان كالمعين اه عس اقول فداشار اليه الشارح فى التنبيه السابق وكذا هنا كالتبابة بقوله مثلا (قوله) وناذرهما) اى وبجملتهما (قوله للغائبتين) اى للطرفين فقيه تغليب (قوله هذين) اى الضمان لتسعة والضمان لثمانية او (قوله الاول) اى الضمان لعشرة (قوله فى غير ما نحن فيه) تأمل فيه اه سم (قوله لانه فى الامور الاعتبارية الخ) نازع الشباب ابن قاسم فى هذه التفرة وقال انها لا مستند لها رشيدى (قوله الاعتبارية) كغسل الدين اه عس (قوله وبأتى ذلك) اى الخلاف المذكور (فى الاقرار) اى بان لو يدعيه من درهم الى عشرة (قوله وبأتى ثم) اى فى باب الاقرار (قوله ولو لقتن الخ) ببناء المفعول (قوله نحو ابراه) اى كالاقرار والحبوة وغيرهما من الحل والعقد (قوله فرعات مدين الخ) جميع ما ذكره فى هذا الفرع تبعه

ان لا يكون على المرأة فى ذلك ضرر بان اكرهها فهذا كإوصفتها الثانى ان يكون عليها ذلك ضرر بان تكون مطاوعة فهذا قد يتوقف فيه من حيث ان ساع فى إزالة الضرر فى الاخرة بضرب المرأة فى الدنيا والضرر لا يزال بالضرر فيحتمل ان لا يسوغ له فى هذه الحالة إخباره به وان ادى الى بقاء ضرره فى الاخرة ويحتمل ان يكون ذلك عذرا ويحجب بصحة توبته إذا علم الله منه حسن النية ويحتمل ان يكلف الاخبار به فى هذه الحالة ولكن يذكر معه ما يبنى الضرر عنها بان يذكر انها كرهها ويجوز الكذب على ذلك وهذا فيه جمع بين المصلحة وبين لكن الاحتمال الاول اظهر عندى ولو خاف من ذكر ذلك الضرر على نفسه دون غيره فالظاهر ان ذلك لا يكون عذرا لان التخلص من عذاب الاخرة بضرب الدنيا مطلوب ويحتمل ان يقال انه يعذر بذلك ويرجى من فضل الله تعالى انه يرضى عنه خصمه اذا علم حسن نيته ولو لم يرض صاحب الحق فى الغيبة والزنا ونحوهما انه يعفو الا يبذل مال فله به سعيان خلاص ذمته ثم رابت الغزالي قال فى من خافه فى اهله وولده او نحوه لا وجه للاستحلال ولا اظهار فانه يولد لفتنة وغيظا بل يفرغ الى الله تعالى ليرضيه عنه اه باختصار (بل وتعين حاضرهما) هذا مما لا يحصى عنه ولومات بعدان بلغته قبل الابرا منها لم يصح ابراهم انه بخلافه فى المال مر (قول المصنف ويصح ضمناها الخ) قال فى الروض ويرجع اى وضامنها إن ضمنها بالاذن وغرمها عليها لا القيمة اى كفى القراض اه قال فى شرحه وقيل بالعكس والتصريح بالترجيح من زادته (قوله) فى غير ما نحن فيه) تأمل فيه وقوله لانه فى الامور لا يخفى ان هذه التفرة لا تستند لها لا مجرد ما وقع فى خاطره بلا مراجعة (قوله فرعات مدين الخ) جميع ما ذكره فى هذا الفرع تبعه فى مر فى شرحه مسئلة فى فتاوى السيوطى رجل نزل لآخر عن اقطاع والتزم له انه إذا صار اسمه فى الديوان اعطاه ببعضها وارهأ من الباقي فهل يصح هذا الالتزام إن كان بطريق التذكرة كما هو العادة الان قال يدعى يظهر له انه لا تصح البراءة ولو تزادى لان التذكرة لا تصح البراءة منه لانه من حق الله تعالى كالأقوال والكفارة ويحتمل الصحة لان الحق فيه لمعين بخلاف ماثر النذور والزكوة والكفارة الاول اظهر كالأقوال انحصرت صفة الاستحقاق فى معين فانه لا تصح البراءة منه

الابرا (من ابل الدية) فانه صحيح مع الجهل بصفته لانهم اغتفروا ذلك فى اثباتها فى ذمة الجاني فكذلك هنا ولا لتعذر الابرا منها بخلاف غيرها لا مكان معرفته بالبحث عنه) ويصح ضمناها فى الاصح) كالابرا لم يعلم بسنها وعددها ويرجع فى صفتها الغالب ابل البلد ولو قال ضمنك مالك على زيد او ابرائك او نذرت لك مثلا وكذا احلتك كما هو ظاهر (من درهم الى عشرة فالاصح صحته) لا تنفاه الضرر بذكر الغاية (و) الاصح) انه يكون ضمائنا لعشرة) ويرثا منها وناذرا لها إدخالا للغائبتين) قلت (الاصح) انه يكون ضمائنا (لتسعة) ويرثا منها وناذرا لها (وانه اعلم) إدخالا للاول فقط لانه مبدأ الالتزام وترتب حجة ما بعده عليه بل قيل لثمانية اخرها جملها لانه اليقين فان قلت ما يضعف هذين ويرجع الاول قولهم اذا كانت الغاية من جنس المخياد دخلت قلت هذا فى غير ما نحن فيه لانه فى الامور الاعتبارية وما نحن فيه فى الامور الالتزامية وهى محتاط لها وبأتى ذلك فى الاقرار كاسيد كرهوى اى ثم زادة على ما هنا ولو لقتن صيغة نحو ابراه ثم قال جهات مدلولها وامكن عادة خفاء ذلك عليه قبل والا فلا كما يأتى فى النذر (فرع) مات مدين فسال وارثه دائته ان يبرئها ويكون ضمائنا

لأن الضمان بشرط براءة الأصل ودليل بطلان الإبراء قول الأمام وتيقن ولو صدح له من ألف على خسمائة صلح انكارهم أبرأ من خسمائة طائنا
 صحة الصلح لم يصح الإبراء عن الخسمائة التي أبرأ منها وقولهم لو أنى المكاتب لسيده بالنجوم فأخذها منه وقال له اذهب فانت حر ثم خرج المال
 مستحقا بأن عدم عقده لأنه إنما اعتقه بظن سلامة العوض وقولهم لو أنى (٢٥٧) بالبيع المشروط ببيع على ظن صحة الشرط بطل

أو مع عليه بفساده صح
 ولا يتأفیه صحة الرهن بظن
 الوجوب لما مر في المناهي
 ولما ذكر البلقيني ذلك قال
 وهذا يدل على أن باني الأمر
 في نحو ذلك على ما اعتقده
 مخالفا لما في الباطن لا
 يؤخذ به وتزيف الامام
 لقول القاضي المواقف لذلك
 مزيف اهـ ويؤخذ من
 قوله في نحو ذلك انه لا بد في
 تصديقه من قرينة تقضى
 بصديق ما دعاه من الظن
 ووقع جميع مقدين وغيرهم
 اعتبار خلاف بعض ما قرناه
 فأحذرهم ولو أبرأه الدنيا
 دون الآخرة برى فيها لأن
 أحكام الآخرة مبنية على
 الدنيا ويؤخذ منه أن مثله
 عكسه إلا أن يقال انه أبرأه
 معلق لكن سرحت عليه
 بالموت فيمكن أن يقال هذا
 مثله ولو قال أبرأتك عمالي
 عليك وله عليه دين أصلي
 ودين ضمان برى منهما
 (فصل) في قسم الضمان
 الثاني وهو كفالة البدن
 وفيها خلاف أصله قول
 الشافعي رضي الله عنه انها
 ضعيفة (المذهب) منه
 (صحة كفالة البدن) وهي
 التزام احضار المسكوف أو
 جزئته شائع عشرة أو
 مالا بقاء بدونه كروحه

فيه مر في شرحه اهـ سم (قوله لأن الضمان بشرط براءة الأصل الخ) يؤخذ من تعليقه أن الكلام
 مفروض في نحو قوله ضمننت عليه بشرط ابرائه بخلاف نحو ابرأته وأناضمن لماعليه إذ ليس فيه تقييد
 الضمان بالبراءة فلينال اهـ سيد عمر أقول في كل من الأخذ والماخوذ نظر ظاهر بل يخالف لقاد كلام
 الشارح كما يظهر بادي في تأمل (قوله وقولهم لو أنى المكاتب الخ) ثم قوله وقولهم لو أنى بالبيع الخ عطف على
 قول الأمام (قوله فانت حر) ظاهره وإن قصد به الانشاء فراجع اهـ سم أقول التعليق الآن وما بعده
 كالصريح في ذلك (قوله بطل) أي البيع المشروط (قوله أم مع عليه الخ) عطف على قوله على ظن الخ (قوله
 بفساده) أي الشرط (قوله ولا يتأفیه) أي قولهم لو أنى بالبيع المشروط الخ كذا الإشارة في قوله ذلك
 وقوله وهذا قوله نحو ذلك وقوله لذلك (قوله لما مر الخ) أي من قوله مر لوجود مقتضيه اهـ والمراد
 بمقتضيه وجود الدين اهـ عش (قوله قال وهذا الخ) جواب لما (قوله مخالفا الخ) حال من ما اعتقده
 (قوله ويؤخذ منه الخ) مستنداه عش وقال السيد عمر قد يفرق بأنه إذا سقط الدين في الدنيا لم يسقط في
 الآخرة لأنه إنما يطالب فيها بما يستحقه في الدنيا وهذا معنى قولهم لأن أحكام الخ بخلاف العكس فان
 معناه اسقطت منك المطالبة في الآخرة أن مت من غير وفاة وأما في الدنيا فلا سقط المطالبة عنك بل أنا
 مطالب لك فيها والحاصل أن التعليق والاقصا في التصوير مشعران بالفرق في نظرهم أي إشارا فقام له
 بعين الانصاف متجنباً للاعتساف اهـ (قوله لكن مر الخ) أي في شرح والبراء الخ (قوله فيمكن أن يقال
 الخ) وهو الظاهر كما مر عن السيد عمر خلافاً لما مر عن عش (قوله برى منهما) أي فلو قال اردت
 الإبراء من دين الضمان دون الثمن لم يقبل ظاهراً ما لم تدل قرينة على ذلك اهـ عش
 (فصل في كفالة البدن) (قوله في قسم الضمان الخ) أي وما يرتب عليه ككونه يفرم أو لا اهـ عش
 ثم قوله المذكر إلى قول المتن بدن الخ في النهاية (قوله الثاني) نعم للبضاف (قوله وهو كفالة البدن)
 ويسمى أيضاً كفالة الوجه اهـ مخي (قوله أصله) أي الخلاف وكذا خبر منه اهـ عش (قوله قول الشافعي)
 خبر أصلاً (قوله انها) أي كفالة البدن (ضعيفة) مقول القول (قوله أو مالا بقاء الخ) عطف على المسكوف
 ولوحذف لفظة ما عطفاً على شائع لكان أولى (قوله كروحه الخ) أي حيث كان المستكفل يجزئ عنه ما نهاية
 (قوله أو قبله) أو كبده أو دماغه كافي شرح الروض اهـ سم (قوله لا طباق الناس الخ) تعليل للثمن (قوله
 ومعنى ذلك الخ) هذا جواب عن جهة المذهب عما يورد عليه مقابله من قول الشافعي المذكر اهـ رشيدى
 (قوله قيل أئمة اللغة الخ) عبارة المختار والكفيل الضامن وقد كفل به بكفل بالضم كفالة أو كفل عنه بالمال
 لغريمه أو كفله المال عنه إياه أو كفله إياه بالتخفيف فكفل هو به من باب نصر ودخل وكفله إياه تكفيله مثله
 وتكفل بدينه الكافل الذي يكفل إنساناً يده وله منه قوله تعالى وكفلهما كبراهم عش (قوله لم يستعملوه)

وأما أن كان هذا الالتزام لا يطرق في التعديل في مقابلة الزول وقتنا بوضحة ذلك كما استنبطه السبكي من خلع
 الاجنبي فان البراءة منه تصح كمال الخلع اهـ وسياق في باب النذر جزم الشارح بوضحة إبرا المذمور له الناذر
 بما في ذمته حيث ساء له المطالبة به وفي باب قسم الصدقات عدم صحة إبراء المستحق المنحصر في ثلاثة فاقول
 وقت الوجوب لأن الزكاة يغلب عليها التعبد (قوله فانت حر) ظاهره وإن قصد به الانشاء فراجع اهـ
 (فصل) (قوله أو قبله) أو كبده أو دماغه كافي شرح الروض (قوله لأنه بمعنى ضمن) صريح في أن
 كونه بهذا المعنى يقتضى تعديته بنفسه وقضية شرح الروض عكسه فانه قال فان قلت كفل متعدي بنفسه
 كقوله تعالى وكفلهما كبراهم فإدعاء المذهب بغيره قلت ذلك بمعنى عال وما هنا بمعنى ضمن والتمزم واستعمال

(٢٢ - شرواني وابن قاسم - خامس) أو رأسه أو قبله إلى المسكوف له لا طباق الناس عليها ومسبب الحاجة
 إليها ومعنى ذلك أنها ضعيفة من جهة القياس لأن الحار لا يدخل تحت اليد ويشترط تعيينه فلا يصح كفلت بدن أحد هذين (فان كفل)
 بفتح الفاء أفصح من كسرها (بدن) عداه كغيره بنفسه لأنه بمعنى ضمن لكن قيل أئمة اللغة لم يستعملوه إلا متعدياً بالياء

أى كفل بمعنى ضين اه عرش (قوله انتهى) أى كلام القبل (قوله ولعله لكونه الخ) أى ما لعله
 أئمة اللغة (قوله اما كفل الخ) عدله ما تضمنه قوله لانه بمعنى ضين الخ (قوله وما ورد في حديث الغامدية
 الخ) الوارد في حديثها كإسباني تكفل لا كفل اه سيد عمر (قوله او عنده مال) عبارة المغنى قوله كاصلة
 من عليه مال يوم ان الكفالة لا تصح بيد من عنده مال لغيره وليس مراد بل تصح وإن كان المال أمانة
 كودية لان الحضور مستحق عليه فيشملة الضابط الا ان ثم قال تنبيه الضابط لصحة الكفالة وقوعها
 باذن المكفول مع معرفة الكفيل له بيد من لزمه إجابة الى مجلس الحكم أو استحق إحضاره اليه عند
 الاستعداد للحق كالكفالة بيد من امرأة يدعى رجل زوجته لان الحضور مستحق عليها و بيد من رجل تدعى
 امرأة زوجته او بيد امرأة لمن ثبت زوجته وكذا عكسه كما يحتمل شيخنا وكان يكون الزوج موليا اه
 (قوله ولو أمانة) قد يخالف هذا ما يأتي في قوله ويشترط كونه بما يصح ضمانه إذا أمانة لا يصح ضمانها
 ويحجب بأنه فيما يأتي لم يقتصر على ما ذكر بل ذكر بعده صحة كفالة من عليه عقوبة لا دى والحق به من
 عليه حق لا دى يستحق بسببه حضوره في مجلس الحكم إذا طلب له و نه الوديع والاجير ونحوهما فانهم إذا
 طلبوا وجب عليهم الحضور لكن قد يتوقف في الوديع فان اللازم له التخلية فلا يجب عليه الحضور لمجلس
 الحكم إلا ان يقال قد يطرأ عليه ما يوجب حضوره مجلس الحكم كالو ادعى ضياع العين فطلب مالها حضوره
 اه عرش عبارة سم قوله ولو أمانة به مع الفراغ الا في اخر الفصل يعلم ان الأمانة لا يصح ضمانها ويصح
 التكفل بيد من هي عنده اه (قوله انه لا يقرمه) اى لا يطالب بالقرم فلا ينافى ما سبق للشارح من
 أنه لو امتنع حبس المالم يؤد المال لان التأديبة تبرع منه ومن ثم لو حضر المكفول أو تعدد حضوره استردا غرمه
 اه عرش قول الماتن (ويشترط كونه الخ) عبارة العباب تصح الكفالة بيد من عليه مال يصح ضمانه
 انتهى قال الشارح في شرحه ويصح ايضا بيد من عنده مال لغيره ولو أمانة كودية ورهن كافي عمدة
 السراج لان الملقن وحذله كالروض واصله ما هو واضح ان ضمان هذا لا يشترط فيه كونه يصح ضمانه بل
 الظاهر ان من تحت يده اختصاصات نجسة يصح التكفل بيده كإقامه قو لم استحق إحضاره اه سم
 (قوله أى ما على المكفول) عبارة النهاية أى المال المكفول بسببه اه قال عرش قوله مر أى المال
 اى الذى عليه بصفة كونه دينيا او عنده وهو عين اه وعبرة الرشيدى قوله مر اى المال الخ عبارة

كثير من الفقهاء لا متعديا بنفسه يؤول فان صاحبه الصحاح والقاموس وغيرهما من أئمة اللغة لم يستعملوه
 إلا متعديا بغيره اه (قوله ولو أمانة) به مع الفرع الا في اخر الفصل يعلم ان الأمانة لا يصح ضمانها
 ويصح التكفل بيد من هي عنده (قول المصنف ويشترط كونه بما يصح ضمانه) عبارة العباب تصح
 الكفالة بيد من عليه مال يصح ضمانه اه قال الشارح في شرحه ويصح ايضا بيد من عنده مال لغيره
 ولو أمانة كودية ورهن كافي عمدة السراج لان الملقن وحذله كالروض واصله ما هو واضح ان ضمان هذا
 لا يشترط فيه كونه يصح ضمانه بل الظاهر ان من تحت يده اختصاصات نجسة يصح التكفل بيده كإقامه
 قو لم استحق إحضاره وهذا الذى ذكره يعلم رد قول شيخنا وقوله اى الروض كاصلة من عليه مال يوم ان
 الكفالة لا تصح بيد من عنده مال لغيره وليس مرادا بل يصح وإن كان المال أمانة كودية كما شمله قوله
 فيما يأتي واستحق إحضاره اه وذلك لان حذله ليس إلا لكونه لو ذكر لارهم انه يشترط في صحة التكفل
 بيد من الوديع كون الوديعه مالا يصح ضمانه وليس كذلك بل الذى يتجه صحة التكفل بيده وإن كانت
 الوديعه اختصاصا كما تقرر فتأمل اه وأقول عندى أن رده على الشيخ ليس في عمله لأن ما دعه الشيخ من
 إيهام العبارة ما ذكرنا لا يثبت فيه و اما ما ورد عليه بقوله وذلك لان حذله الخ فمع كونه لا يدفع إيهام العبارة
 ما ذكر لا رد على الشيخ إذ لم يعترض بأنه كان ينبغي الاختصار على ذكر التكفل بين عنده مال بل يجوز ان
 يكون مقصود الاعتراض بأنه كان ينبغي ذكره وذلك صادق بذكره في ضمن ذكر التكفل بين عنده حق اعم
 من المال والاختصاص فتأمل فانه دقيق ثم لا ينبغي ان الاعتراض بذلك لا يرد على المنهاج لان قوله فان كفل

اه ولعله لكونه الا تصح
 أما كفل بمعنى عال كما في
 الآية فتعد بنفسه دائما
 أى وما ورد في حديث
 الغامدية الآتى الباء فيه
 زائدة تأكيذا (من عليه
 مال) أو عنده مال ولو
 أمانة (لم يشترط العلم
 بقدره) لما يأتي أنه
 لا يقرمه (ويشترط كونه)
 أى ما على المكفول (بما
 يصح ضمانه) فلا تصح بيد

مكتاب النجوم ما غير ما
 فقيه مامر في شرح
 قوله وكونه لازما ولا يبدن
 من عليه نحو زكاة كذا
 أطلقه الماوردي وعمله
 ان تعلقت بالعين قبل
 التمكن بخلاف ما اذا كانت
 في الذمة أو تعلقت بالعين
 وتمكن منها الصحة ضمان
 الاولى ومثلها الكفارة
 وضمان رد الثانية (والمذهب
 صحته يبدن) كل من استحق
 حضوره مجلس الحكم عند
 الطلب لحق آدمي ككفيل
 وأجير وفق آبق لمولاه
 وأسرافه بدعي نسكاحها
 ليثبتته أو لمن أثبت نسكاحها
 ليسلها له وكذا عكسه كما
 هو ظاهر و (من عليه
 عقوبة آدمي كقصاص و حد
 قذف) لانه حق لازم فاشبهه
 المال مع ان الاول يدخله
 المال ولذا مثل بمثلين
 (ومنعه في حدود الله تعالى)
 وتمازيره كحد سرقة لانا
 مامورون بسترها والسعي
 في اسقاطها ما يمكن ومعنى
 تكفل انصاري بالغامدية
 بعد ثبوت زناها إلى ان تلد
 انه قام عونها ومصالحها على
 حدود كفله زكريا به برد
 استحكال تصور الكفالة
 هنا مع وجوب الاستيفاء
 لورا

التحفة فأعلى المكفول انتهت فأخرج بذلك ما عذره من العين فتخلص انه ان كفله بسبب عين عذره صح
 وإن كانت امانة وان كفله بسبب دين فلا بد ان يكون بما يصح ضمانه اه (قوله بالنجوم) اخرج ديون
 المعاملة لما تقدم من صحة ضمانها لغير السيد فينبغي ان يصح التكفل به لغير السيد بخلاف السيد وان
 استحق احضاره مجلس الحكم كما هو ظاهر فليراجع اه سم (قوله وغيرها) أي غير النجوم كديون
 المعاملة لكن للسيد بخلاف غيره كما أشار إليه بقوله على الاصح السابق الخ (قوله نحو زكاة الخ) قال
 في الروض نصح الكفالة يبدن من عليه مال يصح ضمانه وان جهل قال في شرحه او كان زكاة اه وقد تقدم
 في الشرح أي والنهاية والمغنى صحة ضمان الزكاة وما يتعلق به اه سم (قوله بخلاف ما اذا كانت في الذمة
 الخ) معتمد اه عش (قوله او تعلقت بالعين وتمكن منها) هلاصح التكفل وان لم يتمكن من ادائها اذ
 غاية الامرات انها في يده امانة او مافي معناها وذلك لا يمنع صحة التكفل فليراجع اه سم اقول قد يفرق
 يجوز طلب نحو الامانة قبل الزكاة قبل التمكن (قوله وضمان رد الثانية) عطف على ضمان الاول أي
 لصحة ضمان رد الثانية إلى الساعي (قوله كل من استحق) إلى قوله وببحث الاذرع في النهاية (قوله كل
 من استحق حضوره الخ) فديقال برده عليه المكتاب في نجوم الكتابة لظهور ان السيد قد يستحق احضاره
 لنحو امتناعه من الادام مع عدم فسخا او لاختلافهما في نحو قدر النجوم مع عدم صحة التكفل بيده بالنسبة
 للنجوم اه سم وقوله في نجوم الكتابة أي وغيرها السيد (قوله واجير الخ) صريح في ان الاجير الفتن
 ممن استحق حضوره مجلس الحكم وليس كذلك وعبرة الروض بمن لزمه اجابة إلى مجلس الحكم واستحق
 احضاره إلى ان قال ويبدن آبق واجير فجعلهما معطوفين على الضابط اه رشيدى اقول لعل ما صنعته
 الروض لمجرد دفع ثوم غدم اندراجهما في الضابط والإلا لضابط شامل لهما كما هو ظاهر (قوله وفق آبق
 الخ) أي باذن الابن سم وعش (قوله وكذا عكسه) وهو كفالة الزوج لامرأة ادعت نكاحه لثبتيته
 او لطلب النفقة والمهر ان كان نكاحه ثابتا اه عش (قوله ومن عليه الخ) عطف على ككفيل اه
 عش والاولى على كفيل (قوله يدخله المال) أي حيث عني عن القصاص على المال اه عش قول الماتن
 (ومنعه) أي وان تكررت ذلك من المكفول وظهر عليه التساهل على الاندما على المصتبوع عدم المبالاة اه
 عش قول الماتن (في حدود الله تعالى) أي وان تحتمت ولم تسقط بالتوبة كما عتمده شيخنا الشهاب الرمي أي
 والنهاية والمغنى اه سم (قوله ومعنى تكفل الخ) مبتدأ وقوله انه قام الخ خبره (قوله بالغامدية) وقوله بعد
 الخ (قوله إلى ان الخ) متعلقة بتكفل الخ (قوله على حد) أي على معنى اه كردي والاولى أي على طبق
 (قوله وبه الخ) أي بالمعنى المذكور اه كردي عبارة السيد عمر أي بما اشار إليه حديث الغامدية من ان
 استيفاء الحد وان كان لورا قد يمنع منه مانع كالحل اه عبارة النهاية فلا يشكل بما ذكره هنا مع وجوب
 الاستيفاء فورا اه قال الرشيدى قوله لم يرد فلا يشكل بما ذكره هنا من منع الكفالة في حدوده تعالى وقوله

الخ نغم عدم الانحصار في التكفل؛ بن عذمه فلا يتناول (قوله مكتاب النجوم) اخرج ديون المعاملة لما
 تقدم من صحة ضمانها لغير السيد فينبغي ان يصح التكفل به لغير السيد بخلاف السيد ان استحق احضاره
 مجلس الحكم كما هو ظاهر فليراجع (قوله نحو زكاة الخ) قال في الروض نصح الكفالة يبدن من عليه مال
 يصح ضمانه وان جهل قال في شرحه او كان زكاة اه وقد تقدم في الشرح صحة ضمان الزكاة وما يتعلق به (قوله
 او تعلقت بالعين وتمكن منها) هلاصح التكفل وان لم يتمكن من ادائها اذ غاية الامرات انها في يده امانة او مافي
 معناها وذلك لا يمنع صحة التكفل فليراجع (قوله كل من استحق حضوره الخ) فديقال برده عليه المكتاب
 في نجوم الكتابة لظهور ان السيد قد يستحق احضاره لنحو امتناعه من الادام مع عدم فسخا او لاختلافهما
 في نحو قدر النجوم مع عدم صحة التكفل بيده بالنسبة للنجوم كما تقدم (قوله وفق آبق) أي باذن الابن (قوله
 وكذا عكسه) كما هو ظاهر عبارة الروض كدعوى زوجها وعكسه وكذا الكفالة هانما ثبتت زوجته
 قال في شرحه وكذا عكسه فيما يظهر كان كان الزوج مؤلها اه (قول المصنف ومنعه في حدود الله تعالى)

ولم يسقط بالتوبة صحة التكفل بدن من هو عليه وبنافيه لم يرد حد قاطع الطريق قط جوابهم عن الخبر المذكور (ويصح بدن صبي ومجنون) لانه قد يستحق احضاره ليشهد من لم يعرف اسمها ونسبها عليهم بنحو اتلاف ويشترط اذن وليهما فيطالب باحضارهما ما بقي حجره وبحث الأذري اشتراط اذن ولي السفيه وله احتمال بخلافه وهو الذي يظهر ترجيحه لصحة اذنه فيما يتعلق بالبدن كما يعلم عامر فيه مما رايته غيره قال ان هذا هو ظاهر كلامهم ومثله القن فيعتبر اذنه لا اذن سيده اه وانما يظهر فيما لا يتوقف على التمسك كاتلافه الثابت بالينة (ومحبوس) باذنه لتوقع خلاصه كما يصح ضمان معسر المال (وغائب) كذلك وان كان فوق مسافة القصر فيلزمه الحضور معه سواء كان يبلدها حاكم حال الكفالة أو بعدها طالب احضاره بعد ثبوت الحق وقبله للمخاصمة على المعتمد خلافا للركشي وغيره لاجل اذنه في ذلك فهو المورط لنفسه (وميت ليحضره فيشهد) بنهم أوله وفتح ثاله (على صورته) لعدم العلم باسمه ونسبه لانه قد يحتاج لذلك ومحل قبل الدفن لا بعده وان لم يتغير

مع وجوب الخ إشارة الى دفع اشكال ثان يرد على قصة الغامدية وهو ان الحد يجب فيه القور فلم اخر حدها والحاصل ان قصة الغامدية مشككة من وجهين اه اى جهة الكفالة في حداته تعالى وجهة تأخير (قوله) وبحث الأذري الخ اعتمد شيخنا الشهاب الرملى اى والنهاية والمغنى خلاف هذا البحث كما رسم (قوله) من هو اى الحد المتحتم (قوله) وبنافيه اى ما عساه الاذري من صحة التكفل المذكور (قوله) ان لم يرد الخ الاذري بالحد المتحتم حد قاطع الطريق الخ اعتمد المغنى والنهاية عدم استثناء حد قاطع الطريق عبارتهما والمفظة الثانية وشمل كلامه ما اذا تحتم استيفاء العقوبة وهو ما اقتضاه تعليمهم واعتمده والود رحمة الله تعالى خلافا لبعض المتأخرين اه قال عرش قوله مر اذا تحتم استيفاء العقوبة كقاطع الطريق اه (قوله) جوابهم الخ اى بتاويل تكفل الغامدية باقامة وثنا اه كرى (قوله) لانه قد يستحق الى قول المتن ثمان عين في النهاية الا قوله سواء الى لاجل اذنه (قوله) عليهما اى على صورتها اذا تحمل الشهادة كذلك اه معنى (قوله) فيطالب الخ اى يطلب الكفيل وليهما باحضارهما عند الحاجة اه معنى (قوله) ما بقي حجره اى حجر الولي عليهما قال رسم قوله ما بقي حجره يفيد انقطاع المطالبة اذا زال الحجر اه وقال عرش شمل قوله مر ما بقي حجره ما لو بلغ الصبي غير رشيد ونضية ما ياتي في السفهان الطلب متعلق به دون الولي وقد يقال لما سبق اذن الولي استصحب وعليه فيفرق بين الكفالة يبدنه بعد بلوغه وسفيا وبين الكفالة به قبل بلوغه اذا بلغ كذلك وخرج بقوله ما بقي حجره ما لو بلغ الصبي رشيدا وفاق المنجوت في توجيه الطلب عليهما وان لم يسبق منهما اذن اكتفاء باذن وليهما (قوله) وبحث الأذري اشتراط اذن ولي السفيه وهو الاظهر اه معنى (قوله) وهو الذي يظهر ترجيحه معتمده اه عرش وقال رسم ينبغي الا ان يلزم فوات كسب مقصودا واحتيج الى المؤنة في الحضور فيعتبر اذن الولي مع مراعاة المصلحة اه وياتى عن السيد عمر ما وافقه (قوله) لصحة اذنه) لك ان تقول سلنا ذلك لكنه قد يحتاج الى المال بناء على ما سبقت من تعميم وجوب الحضور وياتى نظير ذلك في العبد ايضا فندره والحاصل انه لو فصل في العبد والسفيه بين احتياجهما الى المؤنة في حضور محل التسليم وبين عدمه السكان وجهوا وجيبا وينبغي ان مثل الاحتياج الى المؤنة بالنسبة للعبد تفويت المنفعة اه سيد عمر (قوله) غيره اى غير الاذري (قوله) انتهى اى كلام الغير (قوله) وانما يظهر اى اعتبار اذن القن لا سيده (قوله) ومحسوس باذنه الخ) عبارة المغنى وبدن محسوس وغائب باذنه كإسقاط في عموم اللفظ لان حصول المقصود متوقع وان تعذر تحصيل الغرض في الحال كما يصح ضمان المعسر في الحال ولا فرق بين ان يكون في موضع يلزمه الحضور منه الى مجلس الحكم لا حتى ولو اذن ثم انتقل الى بلدها حاكم اولى فوق مسافة العدوى فوقت بعد ذلك صحت ووجب عليه الحضور معه لاجل اذنه في ذلك اه (قوله) كذلك اى باذنه لتوقع حضوره (قوله) المال) مفعول الضمان عبارة النهاية لذلك اه قال عرش اى لتوقع خلاصه اى من الغيبة بان يحضراه (قوله) كان الخ) الاولى كان يبلدها حاكم حال الكفالة او بعدها مال (قوله) لاجل الخ) متعلق بقوله فيلزمه الحضور الخ قول المتن (ميت) اى ولو كان عالما وليا ونيوا لا نظرا لما يرتب على ذلك من المشقة في حضورهم في جانب الخروج من حقوق الادمين اه عرش (قوله) لعدم العلم الخ) عبارة المغنى اذا تحمل كذلك ولم يعرف اسمه ونسبه اه (قوله) ومحل اه على صحة كفاة المالك اه عرش (قوله) لا بعده) محتمل وان لم يرد بالتراب وان لم يسد اللحد بناء على امتناع رجوع المعبر حينئذ اه سم عبارة عرش المراد بالدفن وضعه في القبر وان لم يمل عليه التراب وينبغي ان مثل الوضع ادلاؤه في القبر ثم اى بتفسيه على حجب في العارية عبارته بل يتجه امتناع الرجوع اى في العارية بحجر دالا ثم ان لم يمل الى ارض القبر

اى وان تحتمت ولم تسقط بالتوبة كما اعتمده شيخنا الشهاب الرملى (قوله) وبحث الأذري اعتمد شيخنا الشهاب الرملى خلاف هذا البحث كامر (قوله) ما بقي حجره) يفيد انقطاع المطالبة اذا زال الحجر (قوله) يظهر ترجيحه) ينبغي الا ان يلزم فوات كسب مقصودا واحتيج الى المؤنة في الحضور فيعتبر اذن الولي مع مراعاة المصلحة (قوله) لا بعده) محتمل وان لم يرد بالتراب وان لم يسد اللحد بناء على امتناع رجوع

لان في عودته من هوا القبر بعد ادلائه ازراره فتامل اه **(قوله وعدم النقل)** انظر علام عطف اه سم
 عبارة النهاية ومع عدم النقل المحرم وعبارة المغنى ومعلوم ان محل ذلك قبل دفينه وقبل تغيره ولا يقل من بلد الى
 آخر فان حصل شئ من ذلك لم تصح الكفالة اه وكل منهما ظاهر ويمكن ان يقال ان الواو فيه بمعنى مع او
 انه بصيغة المضى والواو حالية **(قوله ذكره الاذرى)** اى قوله ولاذن الولي الخ **(قوله في هذه الاحوال)** اى
 المشار اليها بقوله قبل الدفن الخ **(قوله وبحت)** الى قوله ووافقه في المغنى **(قوله وبحت في المطلب الخ)** الاوجه
 انه ان كان محجور اعليه عند موته اعتبر اذن الولي من ورثته فقط والا فكلمهم فان كان ليهم محجور عليه قام
 وليه مقامه شرح مر اه سم قال عرش قوله من ورثته التقيد به يقتضى تخصيص الولي بالاب والجد
 دون الوصي والقيم ان كانا غير وارثين وعبارة الزيادة وحاصله انه ان كان للبيت ولي قبل موته اعتبر اذنه فقط
 لا اذن الورثة وان لم يكن له ولي قبل موته اعتبر اذن جميع الورثة ان كانوا اهلا للاذن والا فاذن اوليائهم وهى
 تقيدانه لا فرق في الولي بين الوصي وغيره اه **(قوله اذن الوارث)** في شرحه للارشاد ودخل في الوارث
 بيت المال فيقوم الامام مقامه ثم استثنى الذى مات بلا وارث موافقا لما هنا وقوله ليقوم الامام مقامه
 القياس اعتبار اذنه اذا كان الوارث غير حائز ايضا اه سم **(قوله ان تاهل الخ)** اى بان كان رشيدا اما غيره
 ولو سفيا اعتبر اذن وليه على ما انتضاء كلامه اه عرش **(قوله كناظر بيت المال)** اى قيد لا ولي له خاص
 اه رشيدى فهو مثال للوارث عبارة المغنى ودخل في الوارث بيت المال اه **(قوله ثم بحث الخ)** معتمد اه
 عرش **(قوله جميع الورثة)** اى مع اعتبار اذن ولي غير المتأهل منهم اه سم عبارة عرش اى حيث لم ياذن
 في حياته لما باتى من اجل اه **(قوله وتعقبه)** اى بحث المطلب **(قوله يحمل الاول)** اى بحث المطلب **(قوله)**
 باذنه في حياته قد يقال بطلان اذنه بالموث اه سم اقول في انقصار المغنى على بحث المطلب كما مر اشارة اليه
(قوله كذا الخ) عبارة المغنى وبقي ما لومات ذمى عن غير وارث وانتقل ماله لبيت المال وظاهر كلامهم
 عدم الاكتفاء باذن الامام وهذا هو ظاهر اه **(قوله فظاهر الخ)** ترددي في شرح الروض اه سم عبارة
 السيد عمر قوله لا تصح كفايته محل تامل لان الامام له الولاية العامة وان اتفق الارث ولا يتعلبه لا تقتصر
 من ولا يتولى غير وارث على صبي اه واعتمد النهاية والمغنى وشرح الارشاد ما في الشرح كما مر **(قوله ان)**
 صلح ينبغي ان يتعين ما لا يصلح مفسد وكلامه يقتضى انه يصح ولا يتعين اه سم عبارة الرشيدى انظر لو كان
 اى المعين غير صالح هل تبطل الكفالة او تصح ويحمل على اقرب محل اليه في نظر والتبادر الاول فليراجع
 اه **(قوله سواء كان ثم)** اى فى المكان المعين اى فى حضور المكفول به **(قوله وبحت الاذرى الخ)** اعتمده
 سم والسيد عمر وفاقا لنهاية عبارتها ويشترط ان ياذن فيه اى فى المكان المكفول بيده فيما يظهر كما بحثه
 الاذرى فان لم ياذن فسد ولا يفتى عن ذلك مطلق الاذن في الكفالة وقد يتوقف فيه اه قال عرش قوله مر
 ويشترط الخ معتمداً لقوله لا يفتى عن ذلك الخ معتمداً لقوله وقد يتوقف الخ اى بان يقال حيث اذن في ذلك
 لا تتفاوت الا ما كن فيه ويرد بان الاما كن تحتختلف بالنسبة له بان يكون له غرض ليا اذن فيه بخصوصه
 كمنعه اهله مثلا اه عرش عبارة السيد عمر بحث الاذرى متوجه ولا وجه لتوقف فيه ثم رأيت المحشى سم

المعبر عنه **(قوله وعدم النقل)** انظر علام عطف **(قوله وبحت في المطلب الخ)** الاوجه انه ان كان
 محجور اعليه عند موته اشترط اذن الولي من ورثته فقط والا فكلمهم فان كان ليهم محجور عليه قام وليه مقامه
 شرح مر **(قوله اذن الوارث)** في شرحه للارشاد ودخل في الوارث بيت المال فيقوم الامام مقامه نعم
 لومات ذمى عن غير وارث وانتقل ماله لبيت المال فظاهر كلامهم عدم الاكتفاء باذن الامام وهو متوجه
 لانه لا علقه بين الامام وبينه بوجه اه وقوله فيقوم الامام مقامه القياس اعتبار اذنه اذا كان الوارث غير
 حائز ايضا **(قوله جميع الورثة)** اى مع اعتبار اذن ولي غير المتأهل منهم **(قوله باذنه في حياته)** قد يقال
 بطلان اذنه بالموث **(قوله فظاهر)** ترددي في شرح الروض **(قوله ان صلح)** ينبغي ان يتعين ما لا يصلح مفسداً
 وكلامه يقتضى انه يصلح ولا يتعين **(قوله وبحت الاذرى الخ)** اقول هو متجه ان اختلف به الغرض كعيب

وعدم النقل المحرم وان لا
 يتغير في مدة الاحضار واذن
 الولي في مثل هذه الاحوال
 لغو ذكره الاذرى وبحت في
 المطلب اشتراط اذن الوارث
 اى أن تاهل والا فويله
 كناظر بيت المال ووافقه
 الاسوى ثم بحث اشتراط
 اذن جميع الورثة وتعقبه
 الاذرى بان كثير من صوروا
 مسألة المثنى بما اذا كفله
 باذنه في حياته اه وبجواب
 يحمل الاول على ما اذا لم ياذن
 أما من لا وارث له كذمى
 مات ولم ياذن فظاهر انه
 لا تصح كفايته (ثم ان عين
 مكان التسليم) في الكفالة
 (نعين) ان صلح سواء كان
 ثم مؤنثة أم لا وبحت
 الاذرى اشتراط رضا
 المكفول بيده به وفيه
 وقفة (والا) يعين

(فكاه) يتعين ان يصلح ايضا كالمسلم (٢٦٢) كلامهم نافيهم انه لا يشترط بيان عمل التسليم وان يصلح له موضع التكفل او كان له مؤنة

وهو مخالف لنظيره في السلم المؤجل فيحتمل التسوية ويحتمل الفرق قال الدميري وهو ان وضع السلم التاجيل والضمان للحلول وان ذاك عقد معاوضة وهذا محض غرامة التزام وفي كافر فيه نظرو وان جرم ثانیهم اشبخنا وتبعته في شرح الارشاد اما لو افلانا تمنع ان وضع الضمان للحلول واما ثانيا فكل منهما عقد غرر ومع الغرر لا تنساق المعاوضة الالتزام كما هو واضح وقد يفرق بانه يحتاج للاموال لاختلاف الحال لا يحتاج للابدان لما مر من جواز اركاب البحر يدين المولى لایله وحيث ذكروا هناك مال فاحتبط له ببيان عمل التسليم شرطه وما هنا بدن اذن صاحبه فلم يحتاج لبيانه ولا فطرنا مؤنة المحضر لانها ليست على الكفيل العاقد فلا غرر عليه بل على المكفول بخلاف المؤنة ثم اما اذا لم يصلح فاقرب عمل صالح على الاوجه من تردد فيه (ويرأ الكفيل بتسليمه) مصدر مضاف للفاعل او المقفول اي نفسه او وكيله المكفول من بدن او عين الى المكفول له وارائه (في مكان التسليم) المتعين بما ذكر وان لم يطالب به بقضية كلامهم انه لو كفل واحد

قال مانصه اقول هو متجه ان اخالف به الغرض كعديم وج مؤنة اتبى قول الماتن (فكاهنا) والمراد به قياسا على ما في السلم تلك المحلة لاذلك المحل بعينه اه عرش (قوله يتعين) الى قوله من تردد في المعنى الا قوله وفي كافر فيه الى اما اذا ما نية عليه (قوله ان يصلح ايضا) والابان لم يكن صالحا وكان له مؤنة فلا بد من بيانه ولو خرج عن الصلاحية بعده تعين اقرب عمل اليه قياسا على السلم وان فرق بعضهم بينهما لا يمكن رده بان المدار في البابين على العرف وهو قاض بذلك فيهما اه نهاية عبارة سم قوله يتعين ان يصلح فلو خرج عن الصلاحية تعين اقرب مكان صالح على ما هو قياس السلم فان لم يصلح وجب البيان ولا فسدت كالمسلم مر اه (قوله فيحتمل التسوية) تقدم عن النهاية عبارة سم يتجه ان كان الاحضار لم يشترط تاخيرها فكالمسلم الحال ولا فسكاؤجل اه (قوله ويحتمل الفرق) بان السلم عقد معاوضة والتكفل محض التزام وهذا هو الظاهر ويحمل على اقرب موضع صالح للتسام اه معنى (قوله وتبعته الخ) وكذا تبعه المعنى كما مر انما (قوله فكل منهما الخ) الانسب فلان كلا منهما (قوله عقد غرر) قد يقال للفرق اقوى لانه محض التزام اه سم (قوله وقد يفرق) اي بين السلم والضمان (قوله بانه يحتاج الخ) وقد يقال ان هذا هو المراد بالفرق الثاني (قوله من جواز اركاب البحر الخ) كذا في اصله بخلافه الله ولا يخفى ما فيه اه سيد عمر اي وحق العبارة اركاب بدن المولى لا ماله بالبحر (قوله بشرطه) اي اذا لم يصلح موضع التكفل لتسليم المكفول (قوله اذا صاحبه) الجلة نعمت ليدن (قوله مؤنة المحضر) بكسر الصاد اي محضر القاضى (قوله بخلاف المؤنة ثم) اي في السلم المؤجل فعلى العاقد ان السلم اليه (قوله اما اذا لم يصلح الخ) اي المكان المدين او مكان الكفيلة فهو راجع لما قبل الا وما بعدها (قوله فاقرب عمل) القياس انه حيث اشترطنا تعيين عمل التسليم اذا لم يصلح مكانها لا بد من تعيين عمل والافسدت (قوله اي بنفسه الخ) اي بتسام الكفيل بنفسه الخ هذا تفسير مراد فلا يرده انما يناسب الاحتمال الاول (قوله او عين هنا) ولما يأتي في شرح غاب ام تحاردي (قوله عما ذكر) اي بتعيين عمل صالح او وقوع الكفيلة فيه اصلا وحالا ويكون اقرب عمل صالح من عمل التكفل او من المدين اذا لم يصلح اصلا وحالا وهذا على معنى الشارح كالمنع من الفرق بين الضمان والسلم واما على مرضى النهاية وسم من عدم الفرق فبالتعيين او بوقوع الكفيلة فيه او بخروجه عن الصلاحية بعده (قوله وان لم يطالب به) اي المكفول له الكفيل بتسام المكفول (قوله وان كانا متضامنين) اي وان كان كل منهما ضامنا عن الآخر اه كردي (قوله وهو ظاهر) ولو تكفل به رجلان معا ومرتبا فلهما احدهما لم يبرأ الاخر وان قال سلمته عن صاحبي ولو كفل رجلان فليكن فلي احدى لم يبرأ من حق الاخر ولو تكفل كفيلا ثم احضر احدهما المكفول به برى محض من الكفيلة الاولى والثانية ويرى الاخر من الثانية لان كفيله مسلم ولم يبرأ من الاولى لانه لم يسلم هو ولا احدهما من جهة ولو ابرأ المكفول له الكفيل من حقهم ويرى وكذا لو قال لا حق لي على الاصيل او قبله في احد وجهين قال لا ذرعى انه الاقرب كما يبرأ الاصيل باقرام المذكور نهاية ومعنى قال ع ش قوله لم يبرأ وان قال الخ ينبغي ما لم يرض المكفول بذلك اه (قوله بينه وبين المكفول له) الى قوله وفيه نظر في النهاية (قوله ولو محجوب سابق) المتبادر منه الموافق لتصرع المعنى ان المعنى ولو كان المكفول له محجوبا خلافا لقول الكردي اي ولو كان المكفول محجوبا سابقا اعبارة الثانية يبرأ بتسليمه له محجوبا سابقا ايضا لا مكان احضاره وعطالته بخلاف ما لو حبس بغير حق لتعذر تسليمه اه قال ع ش قوله مر ويرأ بتسليمه الخ المراد من هذه العبارة ان الكفيل اذا سلم المكفول للكفول له يجوز مؤنة (قوله يتعين ان يصلح) فلو خرج عن الصلاحية تعين اقرب مكان صالح على ما هو قياس السلم فان لم يصلح وجب البيان والافسدت كالمسلم مر (قوله فيحتمل التسوية) يتجه انه ان كان الاحضار لم يشترط تاخيرها فكالمسلم الحال ولا فسكاؤجل (قوله فكل منهما عقد غرر) قد يقال للفرق اقوى لانه محض التزام (قوله اما اذا لم يصلح الخ) القياس انه حيث اشترطنا تعيين عمل التسليم اذا لم يصلح مكانها لا بد من

بدن اثنين لم يبرأ الا باحضارهما وان كانا متضامنين وهو ظاهر (بلا حائل) بينه وبين المكفول له ولو محجوبا بحق لا يتيان به لزمه بخلاف ما اذا سلمه له بمحضرة مانع (كغلب) بمنه منه فلا يبرأ لعدم حصول المقصود وهو

نعم ان قبل مختار برى. وخرج فكان التسليم غيره فلا يلزمه قبوله فيه ان كان له عرض في الامتناع كان كان بحمل التسليم بينه او من يعينه على خلاصه ولا اجبره الحاك على قبوله فان ضمن تسليمه عنه فان فقد الحاك اشهد انه سلمه له وبرى. وبقى هذا التفصيل فيما لو احضره قبل زمنه المدين (فرع) قال ضمننت احضاره كلما طلبه المكفول له لم يلزمه غيره لانه لما بعد ما عاق (٣٦٣) الضمان على طلب المكفول له

و هو محسوس برى. ان كان الحابس بحق كان على دين لماعال به الشارح مر بخلاف ما اذا كان المكفول تحت يده متطلب فلا يلزم الماعال به ايضا اه وهو ايضا صرح فيها قالت (قوله ان قبل الخ) اى ان قبل المكفول له تسلم المكفول مع الحائل مختار اهكذا القبول برى. الكفيل اه سيد عمر (قوله تسليمه الخ) اى الحاكم المكفول عن جهة المكفول له (قوله فان فقد الحاكم اى فقد الكفيل الحاكم اى اغنيته عن البلد الى ما فوق مسافة المدوى والمشفقة الوصول اليه لتجنيبه او طلبه دراهم وان فات اه عرض (قوله وبرى) عطف على اشد (قوله كذا اعتمده شارح الخ) عبارة النهاية قاله الباقرى وتابعه عليه بهضم وهو الوجه وان نظره فيه بان مقتضى اللفظ تعليق اصل الضمان الخ اه (قوله بل مقتضى اللفظ تعليق اصل الضمان) فهو في قوله الاتى كما هو المتبادر وقفة ظاهرة (قوله واطبقه بطل الخ) اى فلا يلزمه احضاره مطلقا فى الاولى ولا فيما بعدها (قوله فهو الوجه) اى بطلان الضمان من اصله اى من حيث الدليل فلا ينافيه قوله الاتى فيصح ويتكرر الخ فانه من حيث الحكم عنده (قوله الاولى) اى المرة الاولى اه كردى (قوله بالمقتضى) بكسر الصاد هو الطلب (قوله عليهما) اى على جعل كلما قيد الاحضار وجعله قيد الضمان. ونداء على تعليق الضمان وتعليق الاحضار اذا الاول بمقتضى البطلان والثاني التكرار (قوله وذلك) اى عما ذكر من التعليقين (قوله البالغ) الى التنبيه في النهاية (قوله فيصح) اى الضمان (ويتكرر الخ) اى الاحضار ولزومه (قوله البالغ العاقل) شامل للسفيه المحجور عليه سم وعش وسيد ذكر حمز بالبالغ العاقل قوله اما الصبي الخ (قوله بحمل التسليم) اى وزمه اخذنا سيد كره (قوله فيشهد) اى المكفول (قوله والوجه) الى التنبيه في المغنى (قوله بالدبرة ولعلما) ينهى عن اعزله مالم يضر او لا وارساى ولى اليك لاسلم نفسى عن جهة الكفيل والقوى بغير على الظان صدقهما اخذنا قوله في الاذنى دخول الدار وبإيهال الهدية اه عرض (قوله على الوجه) عبارة النهاية كما يحسنه الاذرى وتسامى ولى المكفول كتسليمه اه قال عرض قوله مر كما يحسنه الاذرى معتمداه وقال الرشيدى قوله مر كتسليمه اى المكفول والمعتبر تسليمه اه (قوله هنا) اى فى تسامى المكفول نفسه عن الكفيل و (قوله لا فيما قبله) اى فى تسامى الكفيل المكفول ولو لا يخفى ان تعبيره بالظهور انما هو بالنسبة للثاني والاقول انه نفل ولا يكتفى الخ فخصر فى الاول قوله فاشترط لفظ الخ هل يتعين لفظ بخصوصه او يقوم مقامه ما يدل على تساميه نفسه عن الكفيل وان لم يكن لفظا على تردد لعل الثاني اقرب اه سيد عمر اقول وقول الشارح لا قرينة الخ فيه اشارة الى ما استقر به (قوله كاسر) اى فى البيع (ان احضره) اى الكفيل المكفول (قوله بغير عمل التسليم) هل او بغير زمانه اه سم ا قوله نعم كما جزم به السيد عمر (فلا بد من لفظ الخ) فيه نظير ما مر فلا تغفل اه سيد عمر (قوله على قبوله) وفى نسخة على قوله وكل منهما محتاج الى التام اه سيد عمر اى كان قضية السابق ان يقول دلى تسليمه عن الكفالة فيكون اللفظ من الكفيل. ولك ان تقول انما عدل الشارح الى قوله على اشارة الى ان المدار الى لفظ المكفول له الدال على قبوله للمكفول فى غير عمل التسليم فلا يكتفى بمجرد قول الكفيل سلمته عن الكفالة (بلا قوله) الى المتن فى النهاية والمغنى وزاد الاول حتى لو ظفر به المكفول له ولو بمجلس الحكم وادعى عليه لم يبرأ الكفيل اه قال الرشيدى قوله مر وادعى عليه اى ولم يستوف عنه الحق بقرينة ما ياتى فى السوادة اه (قوله لانه) اى الكفيل وكذا ضمير من جمته (قوله ولا احد الخ) اى بان كان وكلا تعيين محل ولا فسدت (قوله البالغ العاقل) شامل للسفيه المحجور عليه (قوله بغير عمل التسليم) هل

بقولهما الان رضى به المكفول له على الوجه وتسلم اجنبي باذن الكفيل كتسليمه وبدون اذنه لغو الا ان قبل المكفول له (في تنبيه) ظاهر كلامهم اشتراط اللفظ هنا لانما قبله ويرفق بان يجزى وهذا وحده لا قرينة فيه فاشترط لفظ بل بخلاف يجزى. الكفيل به فلا يحتاج لفظ ونظيره ان التخليف فى القبض لا بد فيها من لفظ يدل عليها بخلاف الوضع بين يدي المشتري كما مر نعم ان احضره بغير عمل التسليم فلا بد من لفظ يدل على قبوله له حينئذ فيا يظهر (ولا يكتفى بمجرد حضوره) بلا قوله المذكور لانه لم يسلمه اليه ولا اخذ من جهته (فان غالب) المكفول من بدن او عين

بفولهما الان رضى به المكفول له على الوجه وتسلم اجنبي باذن الكفيل كتسليمه وبدون اذنه لغو الا ان قبل المكفول له (في تنبيه) ظاهر كلامهم اشتراط اللفظ هنا لانما قبله ويرفق بان يجزى وهذا وحده لا قرينة فيه فاشترط لفظ بل بخلاف يجزى. الكفيل به فلا يحتاج لفظ ونظيره ان التخليف فى القبض لا بد فيها من لفظ يدل عليها بخلاف الوضع بين يدي المشتري كما مر نعم ان احضره بغير عمل التسليم فلا بد من لفظ يدل على قبوله له حينئذ فيا يظهر (ولا يكتفى بمجرد حضوره) بلا قوله المذكور لانه لم يسلمه اليه ولا اخذ من جهته (فان غالب) المكفول من بدن او عين

(الم يلزم الكفيل إحضاره إن جهل مكانه) (٣٦٤) لعذره ويصدق في جهله بيمينته (والا) بأن عرف مكانه (فيلزمه) عندا من الطريق ولم يكن

وهو عطف على الضمير المستتر في قوله لم يسله قول المتن (إن جهل مكانه) ولا يكلف السفر إلى الناحية التي علم ذهابه إليها جهل خصوص القرية التي هو بها يبحث عن الموضع الذي هو به أم عش (قوله لعذره) إلى التثنية في النهاية لا لقوله ويظهر إلى إحضاره وقوله من دار الحرب (قوله أنه لا يكتفي الخ) الظاهر خلافه لأنه قد يتخصص به خوف الطريق لنحو عذر خاص وكذا بقية الموانع قد تخصص بهو يسر عليه إقامة البيعة أم سيد عمر (قوله في هذين) كان المراد في عدم أمن الطريق وفي وجود من يمنعه فليتأمل أم سم (قوله إحضاره) فاعل قول المصنف فيلزمه (قوله وإن حبس) أي المكفول (قوله فيلزمه) أي الكفيل (قوله قضاء ماعليه) أي المكفول ثم إن كان قضاءه للدين باذن المدين المكفول باذن رجوع وإلا فلا لأنه مترجع بذلك ولا يلزمه من كونه نشأ عن الضمان المأذون فيه أن يكون مأذونه في الأداء أم عش (قوله أنه) أي الكفيل وكذا الضمير المستتر في قوله يلزم وقوله بحسب الاتيين (قوله مع حسبه) أي المكفول وكذا الضمير في قوله لا في الإتيان باحضاره (قوله ومؤنة السفر) أي سفر الكفيل لأحضار الغائب سيد عمر وكذا عش وأما مؤنة المكفول فسيأتي في قوله ولو كان المكفول يدينه الخ (قوله في مال الكفيل) بخلاف مالو امتنع المكفول من الحضور واحتيج في إحضاره إلى رسول من الحاكم ليحبسه على الحضور فإن أجرة الرسول على المكفول مر أم سم (قوله ما في الدين) كأنه يريد ما سأل أنفا عن صاحب البيان أم سم عبارة الكردى قوله ما سأل الخ وهو قوله فيلزمه قضاء ماعليه من دين مع قوله يلزم باحضاره فربما يحسب الخ يعني يلزم الكفيل باحضاره ولو يبدو مال أم عبارة عش أي يقال هنا يلزمه مؤنة السفر ثم إن كان صرفه على المكفول لم يحتاج إليه باذنه رجوع ولا يلزم من كونه نشأ عن الضمان المأذون فيه أن يكون مأذونه في الصرف على المكفول ومع ذلك فالرفع إلى قاض باذن الكفيل في صرف ما يحتاج إليه قرضاً لأن المكفول باذنه في الكفالة التزم الحضور مع الكفيل للقاضي ومن لا زمة صرف ما يحتاج إليه أم (قوله المحبوس عليه) أي الدين الذي حبس المكفول لأجله (قوله منه بذلك) أي من الكفيل بالاحضار (قوله فأن تذر) أي كفيل الكفيل (قوله حتى يزن المال قرضاً ويأسي الخ) قياس الاكتفاء باليأس من إحضاره أنه لو وزن المال ثم حصل اليأس رجع فيه ثم رأيت ما يأتي عن شيخنا الشهاب الرمي وهو يؤيد ما ذكرته أم سم (قوله وبحسب الاستوى الخ) اعتمده النهاية والمعنى أيضاً (قوله أي في السفر الطويل) إن كان تعقيب كلام الاستوى بالطويل بالنسبة لثلاثة الأيام فواضح وإلا فاحتمل تأمل فيبني في التصدير اعتبار مدة الاستراحة على العادة فإما أم سيد عمر (قوله والأذرع الخ) اعتمده النهاية والمعنى أيضاً (قوله أمهاله) أي عند الذهاب والعودة في معنى (واقطع نحو مطر الخ) عطف على رفقة وينبغي أن مثل ما ذكر من الاعتذار ما لو غرّب المكفول لثانث عليه لجهل الكفيل مدة التغريب أم عش (قوله مؤنة) أي لا يسلك عادة ولا يحبس مع هذه الاعتذارات نهاية ومعنى (قوله لاذنه) أي لأجل إذ المكفول للكفيل في الكفالة فانه حينئذ تازمه الإجابة إلى القاضي كردى (قوله وأقول المكفول الخ) لا يعني أن يوم حجة الكفالة مع عدم إذن المكفول وحسب الكفيل معه وليس كذلك فكان المناسب ذكره بعد قول المتن أنها لا تصح بغير رضا المكفول كما فعل النهاية والمعنى حيث قالوا في رعا عليه واللفظ لثانثي فلو كفل به بلا إذن منه تازمه إجابة الكفيل فليس للكفيل مطالبة وإن طالب المكفول له الكفيل كما في ضمان المال بغير إذن إلا أن سأل المكفول له إحضاره كان قال له أحضره إلى القاضي فانه إذا حضره باستدعاء القاضي وجبت عليه لكنه ليس بسبب الكفالة بل لأنه وكيل صاحب

أو بغير محل زمانه (قوله في هذين) كان المراد في عدم أمن الطريق وفي وجود من يمنعه فليتأمل (قوله في مال الكفيل) بخلاف مالو امتنع المكفول من الحضور واحتيج في حضوره إلى رسول من الحاكم ليحبسه على الحضور فإن أجرة الرسول على المكفول مر (قوله ما في الدين) كأنه يريد ما سأل أنفا عن صاحب البيان (قوله حتى يزن المال قرضاً ويأسي الخ) قياس الاكتفاء باليأس من إحضاره أنه لو وزن المال ثم حصل اليأس رجع فيه ثم رأيت ما يأتي عن شيخنا الشهاب الرمي وهو يؤيد ما ذكرته (قوله

ثم من يمنعه منه عادة ويظهر أنه لا يكتفي في هذين بقوله إحضاره ولو من دار الحرب ومن فوق مسافة القصر ولو في بحر غلبت السلامة فيه فإيا يظهر وإن حبس بحق فيلزمه قضاء ماعليه من دين ذكره صاحب البيان وغيره وفيه نظر ظاهر إلا أن يراد أنه مع حبسه بحق في غير محل التسليم يلزم باحضاره وبحسب ما لم يتسبب في تخليصه ولو يبذل ماعليه ومؤنة السفر في مال الكفيل ولو كان المكفول يدينه يحتاج لزون السفر ولا يفي معه فيظهر أن يأتي فيه ما سأل في الدين المحبوس عليه (تنبية) من الواضح أنه إنما يلزم بالسفر للاحضار ويمكن منه أن وثق الحاكم منه بذلك وتوقا ظاهره إلا يتخلف عادة وإلا فالذي يظهر أنه يلزم حينئذ بكفيل كذلك فأن تذر حبس حتى يزن المال قرضاً أو يأس من إحضاره (ويجمل مدة ذهاب وإياب) عادة لأنه الممكن وبحسب الاستوى أمهاله مع ذلك أي في السفر الطويل ثلاثة أيام كاملة مدة إقامة المسافر وإن الأذرع أمهاله لا انتظار رفقة يأمن بهم وانقطاع نحو مطر وتلج ووحل مؤنة (فان مضت) المدة المذكورة (ولم يحضره) وقد وجدت تلك الشروط ومنها أن تازمه الإجابة إلى القاضي لاذنه أو تقول المكفول له للكفيل أحضره للقاضي

و يقول له القاضي احضره لانه حينئذ رسول القاضى اليه ولم كيف توردى الحق لان من طلب خمسة لاقاض لا تلازمه اجابته من حيث طلبه له ومن ثم تعيد بمسافة العدوى وبقرى وقد اخذ عند دفع اعتداد الزركشى قول جمع لا يحبس كهمس بدني ووجه اندفاعه ظهور الفرق بان هذا يعذر قادر اعلى احضار ما لزمه بخلاف ذلك (حسب) ان لم يؤدى الدين الى تعذر احضار المكفول بموت ونحوه فطلب وجوبه لانه لا متنازع مما لزمه وببحث الاسنوى انه اذا حضر المكفول بعد تسليمه الدين يرجع به على من اداه اليه (٢٦٥) وردبانه تبرع بالاداء لتخليص نفسه واجب

بمنع تبرعه وانما بذله للحيولة وهو متجه ومن ثم استرده لان بقى والا فبذله والكلام حيث لم يؤد الوفاء عنه والالم يرجع بشئ لتبرعه باداء دينه بغير اذنه ولو تعذر رجوعه على المأوى اليه لعل يرجع على المكفول لان اداءه عنه يشبه القرض الضمني له او لانه لم يبراع في الاداء جهة المكفول بل مصاحبة نفسه بتخليصها له من الحبس كل عتسل والثاني اقرب (وقيل ان غاب الي مسافة القصر لم يلزمه احضاره) (لانها بمنزلة الغيبة المنقطعة وردوه بان مال المدين لو غاب اليها لزم احضاره فكذلك هو ولا فرق في جميع ما ذكر بين ان نظرا الغيبة او يكون غائبا وقت الكفالة نعم لا تصح بدين غائب جهل مكانه (تبيينه) وقع للشارح هنا ما قد تعجب منه حيث مزج المقتن بقوله فلزمه احضاره من مسافة القصر قادرونها وظاهره ان ما فوقها لا يلزمه الاحضار منه وهو خلاف مصحح الشيخين وغيرهما لا يقال هي وان بعدت تسمى مسافة القصر

الحق وعلى هذا لا بد من اعتبار مسافة العدوى وانما اعتبر استعداء القاضى لان صاحب الحق لو طلب احضار خصمه لم يلزمه الحضور معه بل يلزمه اداء الحق ان قدر عليه والا فلا شئ عليه واذا امتنع الكفيل من احضار المكفول في مائتين الصور تين فلا يحبس عليه اما في الاولى وهي فيما اذا لم تلازمه الاجابة فانه يحبس على ما يقدر عليه واما في الثانية وهي فيما اذا قال له احضر الى القاضى فلانه وكيل اه (قوله ويقول له الخ) بالنصب عطفًا على القول (قوله لا نه حينئذ) اى الكفيل حينئذ امره القاضى باحضار المكفول (قوله اليه) اى المكفول (قوله ولم كيف) اى فى لزوم الاجابة (قوله ذى الحق) هو هذا المكفول (قوله لا تلازمه) اى الخصم (قوله ومن ثم) اى من اجل انه حينئذ رسول القاضى اليه (يقيد) اى لزوم الاجابة حينئذ (قوله ان لم يؤد) الى قوله والكلام فى النهاية والمعنى (قوله ان لم يؤد الدين) ظاهره انه اذا اداه ملكه المستحق ملك قرض فله ان تصرف فيه كالقرض مراد سم (قوله لا متنازع الخ) لانه لا يحبس اه عشر (قوله وببحث الاسنوى الخ) عبارة فى النهاية والمعنى والا وجه ان له استرداده الخ اه (قوله اذا حضر المكفول الخ) وبوجه كافا فده شيخنا الشهاب الرولى ان باحق بقدمه اى من الغيبة تعذر حضوره بموت ونحوه حتى يرجع به نهاية وقمعى وشم قال الرشيدى قوله لم حتى يرجع به اى حتى يرجع الكفيل بما غمره اه (قوله عنه) اى المكفول (قوله على المأوى اليه) اى المكفول له (قوله لانها بمنزلة) الى قوله نعم فى النهاية والمعنى (قوله فى جميع ما ذكر) من قوله فان غاب الى هنا (قوله لا تصح بدين غائب الخ) خلافا للثانية قال ع ش وقد بوجه كلام حج بان فائدة الكفالة احضار المكفول ولو لا يتبقى الا اذا عرف مكانه ويردبانه لا يلزم من الجهل مكانه وقت الكفالة استمرار ذلك اه (قوله جهل مكانه) الذى فى العباب عطفًا على ما يصح التكفل به او غائب لم ينقطع خبره اه وقوله لم ينقطع خبره عزاء فى شرحه الى البحر اه سم (قوله هنا) اى فى شرح والا فليزله (قوله بقوله الخ) اى من جامتا بسا بقوله الخ (قوله لا يقال) اى فى تفسير قول المذكور لدفع ما يرده عليه (قوله هي) المسافة (وان بعدت) اى عن مرحلتين (تسمى الخ) اى مراد الشارح بقوله من مسافة القصر من مسافة بقصر فيها الصلابة لا التقييد بمرحلتين وجرى النهاية على ذلك التفسير (قوله لم يقل الخ) اى لو ترك الشارح لفظ قسادونها (قوله فليس مراده الخ) لا يخفى ما فيه فان مسافة القصر بالمعنى الشامل لا قلها وما زاد لها دون وهو ما ليس من افرادها وهذا ظاهر ولم ير ان التعجب من الشارح فى ذلك عما يتعجب منه بل لم يصدر عن تأمل سم وسيد عمر (قوله بان له الخ) اى للزوج اه كردى (قوله ان يفضل بين مسافة العدوى وغيرها) اى والى فوقها الى مسافة القصر بالزوم فيها دون الاولى (قوله يعتد به) احتراز به عن اشار الى انه ينبغي ان يفضل الخ (قوله بل فيها) اى بل الخلاف المعتد به فى مسافة القصر (قوله الاصل المتفق عليه) وهو مادون مسافة القصر (قوله هو انه الخ) عطف على الاصل (قوله فاشار) اى من شذ (قوله

(٣٤ - شروانى وابن قاسم - خامس) لان هذا لا يحبس لو لم يقل قسادونها اما اذا قال ذلك فليس مراده مسافة القصر الاقلها لانها التى لها دون وقد يجاب بان له فائدتين احدهما الرد على من اشار الى انه ينبغي ان يفضل بين مسافة العدوى وغيرها والثانية بيان نكته خلافية او مالياً المتفق واثار اليها الخادم بقوله ما صححه الرافى من الحاقه مسافة القصر بما دونها خلاف ما صححه المتولى فعلنا ان مادونها خلاف فيه يعتد به فيها فالشيخان يلحقانها بما دونها والمتولى يفرق قصد الشارح ان يبين الاصل المتفق عليه وانه لا عبرة بمن شذ

فاشار الى تفصيل فيه ولم يبال بذلك الا بهام لانه لا قائل بالفرق بين المساقاة وما فوقها الميزوم من ثبوتها ثبوت ما فوقها ولا يزوم من ثبوت مادونها ثبوتها فتمين ذكر الدون لتينك الفائدةين (٢٦٦) فتأمل (والاصح انه اذا مات ودون) أو هرب أو توارى ولم يدر عه (لا يبطل الكفيل

بالمال) قال العقبة بـ أو لانه لم يلزمه اصلا بل النفس وقد قامت وذكر الدفن لانه قبله قد بطل باحضاره للاشهاد على صورته كما مر لانه يبطل قبله بالمال كما هو واضح (والاصح انه لو شرط في الكفالة انه يغرم المال) ولو لمع قوله ان مات التسليم بطات) الكفالة لانه شرط ينافي مقتضاها وانما صح فرض شرطه نحو رد مكر عن نحو صحيح وضمان بشرط الخيار للمضمون له او حلول المؤجل لان الغرم هنا مستقل بفرد بعقد فائر شرطه كشرط عقد فاعقد وغيره بما ذكر صفة تابعة لا تخل بمقتضى العقد من كل وجه فالغيب وحدها وليس من الشرط كملت يدهه فان مات فعل المال لانه وعد فليغو ويصح الكفالة ولا اثر لارادة الشرط هنا فلما يظهر خلافا للزكشي لان ان انما وقت شرطا لما بعدها المنفصل عن كملت فلم يؤثر في وان اراده ولو قال كملت لك نفسه على ان مات فانما ضامته بطلت الكفالة والضمان لانه شرط ينافيها ايضا (و) الاصح (انها لا تصح بفرض (رضا المكفول)

الى تفصيل فيه) أى فيما دونها أى بين كونه مساقاة العدوى وغيرها كما مر آنفا (قوله ولم يبال) أى الشارح (قوله أو هرب) الى قول المتن وانها لا تصح في النهاية والمغنى الا قوله ولا اثر الى ولو قال (قوله بالعقبة) أى من حداد وغيره اه ع (قوله اولي) عبارة والمغنى واحترز بالمال عن العقبة فانه لا يبطل بهما زمان (قوله لانه لم يلزمه الخ) وظاهر اطلاق المصنف عدم الفرق في جريان الخلاف بين أن يخلف المكفول وقادما لا لكن قال الاسنوي تبع السبكي ان ظاهر كلامه اختصاصه بما اذا لم يخلف ذلك اه نهاية قال ع (قوله ولو ظهر اطلاق المصنف الخ) معتمد اه (قوله كما هو واضح) أى قوله لا لانه الخ (قوله وانما صح فرض) أى مع مشاركة هذه الصور لما نحن فيه في انه زاد خيرا في الجميع اه سم (قوله وضمان الخ) تطف على فرض (قوله هنا) أى في الكفالة (قوله وغيره) أى غير الغرم مبتدأ خبره قوله صفة الخ (قوله فالغيب وحدها) يتأمل معنى الغاء بشرط الخيار للمضمون له فانه صاحب الحق ويمكن من الابرأه من شاء فاشترط الخيار له تصريح بمقتضى العقد يمكن أن يجاب بان معنى الغائها أنه لا يترتب عليها شيء يزيد على مقتضى العقد اه ع (قوله ولا اثر لارادة الشرط هنا الخ) خالفه النباهي والمغنى فقالا انه أى صحة الكفالة وبطلان الزام المال فيما ذكر الماوردى وهو كقول الزكشي عمول على ما اذا مر به الشرط والابطال الكفالة ايضا اه (قوله المنفصل عن كملت) فيه بحث لانه اذا اراد الشرط صار مضمون الجلة الشرطية متصلا بكفالة مقيد له اذا المغنى حينئذ كملت يدهه بشرط ان المال على ان مات فهو مساو في المغنى لقوله بعده على انه ان مات فانما ضامن وتفاوتهما في مجرد اللفظ لا اثر له فليتأمل اه سم (قوله فلم يؤثر فيه وان اراده) فيه انه روى البيع أن الحاق الشرط المقسد ضرر اذا ذكر في مجلس العقد وما هنا كذلك لأن يفرق بأن البيع ه زمان خيار مجلس فالحق الواقع في الواقع في صلب العقد ولا كذلك الكفالة ثم يظهر ان عمل التردد مالي عن دست على الاتيان بما ذكر مع ارادة الشرطية قبل الفراغ من كملت الخ فان قال ذلك شرط قطعاً فليتأمل اه سيد عمر أى فيصدق بيمينته لا علم بنبته قول المتن (بغير رضا المكفول) ظاهر مانها بدون الاذن باطله ولو قدر الكفيل على احضار المكفول قهر عليه وقياس صحة كفالة العبد اذا كان قادراً على انتزاعها الصحة هنا ايضا لان يفرق بأن العين الخ اه ع (قوله بغير رضا المكفول) أى الذى يعتبر بذاته أو نحو (قوله أى حيث لا يعتبر رادخل بالنحو سيد البعيد فيما يتوقف عليه كدين المعاملة (قوله أو نحو (قوله الى التنبيه في المغنى والنهاية قال سم قول المتن بغير رضا المكفول أى ولا بغير رضاه من قته ولا بغير معرفة المكفول له بخلاف رضاه اه عبارة النهاية والمغنى وعلم من كلامه عدم اشتراط رضا المكفول له الكفيل كافي ضمان المال اه قال ع (قوله مر عدم اشتراط رضا المكفول له) وهل يرتد برده او لا فيه ما قد متنا في رد المضمون له من كلام حج وسم على منجى اه (قوله بالمعنى السابق) كانه يريد مسألة صاحب البيان السابقة اه سم أى فى شرح والا فيلزمه (تمة) لو مات الكفيل بطلت الكفالة ولا شيء المكفول له في تركته ولو مات المكفول لم يبطر ويبقى الحق لورثته كافي ضمان المال فلو حلف ورثة وغراموه وصاياهم يبرأ الكفيل إلا بالتسليم الى الجميع

افرادها وهذا ظاهر وامرئى ان التعجب من الشارح في ذلك مما يوجب منه بل لم يصدر عن تأمل (قوله وانما صح فرض الخ) أى مع مشاركة هذه الصورة لما نحن فيه في انه زاد خيرا في الجميع (قوله المنفصل عن كملت) فيه بحث لانه اذا اراد الشرط صار مضمون الجلة الشرطية متصلا بكفالة مقيد له اذا المغنى حينئذ كملت يدهه بشرط ان المال على ان مات فهو مساو في المغنى لقوله بعده على انه مات فانما ضامته وتفاوتهما في مجرد اللفظ لا اثر له فليتأمل (قول المصنف بغير رضا المكفول) أى ولا بغير معرفة المكفول له بخلاف رضاه (قوله بالمعنى السابق في الدين) كانه يريد مسألة صاحب البيان السابقة

أو نحو (قوله لانه مع عدم اذنه لا يلزمه الحضور منه فتبطل فائدتها) (فروع) يصح التكفل للمالك عين معلومة ويكفى ولو خفية لا مؤثر دها بردها لا قيمتها تلفت عن هي يدها ان كانت يده بضمان واذن من تحت يده او قدر على انتزاعها منه فان تعذر ردّها لنحو تلف لم يلزمه شيء (تنبيه) الذى يظهر في مؤن ردّها انها على الضمان بالمعنى السابق في الدين المحبوس عليه المكفول به

(فصل في صيغتي الضمان والكفالة لمطالبة الضامن وأدائه ورجوعه وتوابع لذلك) بشرط في الضمان (والكفالة) للبدن أو العين (لفظ) غالباً إذ منتهى الحط مع النية وإشارة أخرى مفهومة كما يعلم من كلامه في مواضع (يشعر بالالتزام) كغيره من المقودود دخل في يشعر الكتابة فهو أوضح من قول الروضة كغيرها يدل لأنها ليست دالة على دلالة (٣٦٧) ظاهرة ثم الصريح (كضمنت) لك كذا ذكره

والظاهر كما قال الأذري وغيره خلافاً لما اعتمد الأول أنه ليس بشرط (دينك عليه) أي فلان (أو تحمله أو تقلده) أي دينك عليه (أو تكفأت يدينه) فلان أو نحوه مما يدل عليه فيما يظهر (أو أنا بالمال الذي على زيد مثلاً) (أو باحضار الشخص) الذي هو فلان وإنما قيدت المال والشخص بما ذكرته

لما هو واضح أنه لا يكفي ذكر ما في المتن وحده فإن قلت يعمل على ما إذا قال ذلك بعد ذكرها وتكون اللفظة المذكورة بل وإن لم يجر لها ذكر حلها على العهد الذهني قلت لا يصبح هذا الحل وإن أومر به قول الشارع المهود بل الذي يشهده فيها كناية لما مر أول الباب أنه لا أثر للقرينة في الصراحة (ضامن أو كفيل أو زعيم أو حيل) أو قيل أي فلان كما هو واضح ولما هو حذفه لذلك وعلى ما على فلان على ثبوت بعضها نصاً وبقيتها قياساً مع اشتراك لفظ الكفالة بين الصحابة فمن بعدهم وخل عنه والمال على صريح

ويكفي التسليم إلى الموصى له عن التسليم إلى الموصى في أحد وجهين كما رجحه بعض المتأخرين أي إذا كان الموصى له محصوراً كالفقراء ونحوهم كما قاله الأذري أنه معنى زاد الأهلية هذا إن كانت الكفالة بسبب مال فإن لم تكن بسببه فالمستحق للكفالة الوارث وحده

(فصل في صيغتي الضمان والكفالة) (قوله في صيغتي الضمان) إلى قول المتن دينك في النهاية وكذا في المعنى الأول فهو واضح إلى المتن (قوله وتوابع لذلك) كقصد ما يرجع به أو جنسه وحكم ما لو أدى دين غيره بلا ضمان أم عرش قول المتن (لفظ) صريح أو كناية بمعنى (قوله) إذ مثله (الخ) لتعليل التقييد بما قبل (قوله) إذ مثله (الخط) ظاهر أنه لا فرق بين كونه من الآخر أو غيره ومقتضى ما على من يخرج عن الشارع من أن هذا هو المعتد أم عرش قول المتن (يشعر بالالتزام) معنى يشعر يعلم ودعوى الأروحية بالنسبة للدلالة فيه خفاء فنامه أم سيد عمر عبارة عرش قوله ودخل في يشعر الكناية بالثبوت صريح في أن الإشارة مرخية وتبخله قول البيضاوي في تفسير قوله تعالى لا يشعر ولا يحسبون بذلك والشعور الاحساس ومشاعر الإنسان حواسه أم (قوله) كذا ذكره أي يضم لك الضمنت (قوله) كما قاله الأذري (أقره المعنى والنهاية أيضاً) (قوله) اعتمد الأول أي الضم أي اشتراطه (قوله) أنه ليس بشرط أي الضم خبر قوله والظاهر قول المتن (دينك عليه) هو ظاهر أن اعتماد الدين وتوابعه على ما كان عليه دين فرضه ومبيع مثلاً وطالبه بالدين قال الكفيل ضمنت دينك عليه ثم قال بعد ذلك أنا ضمنت شيئاً خاصاً كدين القرض مثلاً لم يصدق في ذلك أم لا يه نظر وينبغي تصديق الكفيل إن دلت عليه قرينة كما لو طالبه بالدين القرض فقال ذلك فلم يتم على ذلك قرينة على جميع الدين لأن الدين مفرد مضاف إلى معرفة قيمه أم عرش (قوله) هو فلان أي مثلاً (قوله) وإنما قيدت المال والشخص بما ذكرته) لا يترتب عدم الاحتياج لذكر ذلك كناية عليه كلامهم كقضاء بلام العهد الخارجي كما يشير إليه صنيع الشارع المحقق وقول التحفة لا أثر للقرينة في الصراحة على بالنسبة لأصل الصيغة لا لتوابعها كالمعنى عليه كما يؤخذ من كلامهم في مواضع عديدة أم سيد عمر (قوله) ذلك أي ما في المتن (قوله) بعد ذكرها أي ذكر وصف المال وصف الشخص الذي في الشرح (قوله) بل وإن (الخ) عطف بحسب المعنى على قوله يعمل على النحو والمعنى بل يمكن تصحيحه وأن الخ (قوله) على العهد الذهني (ينبغي الخارجي) أم سيد عمر وقد يجاب أراد اصطلاح النجاة لا المعاني (قوله) هذا الحل) الالجنس فيشمل العهد الذكري والعهد الذهني (قوله) المهود مقول القول (قوله) بل الذي يشهده أنه فيها كناية) أعلم أن قوله السابق ودخل في يشعر الكناية الخ صريح في أن مراد المصنف أعم من الصريح والكناية وحيث أنه قد قل بل يشهده أنه فيها كناية يرد قوله قلت لا يصح هذا الحل ويناقضه فتأمل فانه واضعاً سم وقد يجاب بأن كلام الشارع مبني على المتبادر من أن ما في المتن أمثلة للصريح كما جرى عليه الشارع كالكناية والمعنى وإن كان المعنى لا شاملاً ولا للكناية (قوله) أي العقد (فيها) أي في العهد الذكري والعهد الذهني (قوله) لمساخر (الخ) قد مر فيه (قوله) أي فلان (الخ) قياساً اعتباراً نحو على ما على فلان أم سم (قوله) لذلك أي الوضوح (قوله) وعلى ما على (الخ) إلى قوله وخل عنه في النهاية والمعنى (قوله) وعلى ما على فلان) أي إذا ضم إليه لك بأن قال مالك على أي فيما يظهر أم عرش ومر عن سم انفاء ما وافقه (قوله) لا خل عنه أو (قوله) لا خل عنه إبداء) الأولى لأن أراد خل عنه إبداء (قوله) أيضاً أي إرادة

(فصل في صيغتي الضمان والكفالة لمطالبة الضامن وأدائه ورجوعه وتوابع لذلك) بشرط في الضمان (والكفالة) للبدن أو العين (لفظ) غالباً إذ منتهى الحط مع النية وإشارة أخرى مفهومة كما يعلم من كلامه في مواضع (يشعر بالالتزام) كغيره من المقودود دخل في يشعر الكتابة فهو أوضح من قول الروضة كغيرها يدل لأنها ليست دالة على دلالة (٣٦٧) ظاهرة ثم الصريح (كضمنت) لك كذا ذكره

لأن على صيغة التزام صريحة في ضمان ماله عليه فمن لم يتحج لقول شيخنا والمال الذي لك عليه أن اراد به الاشتراط وصح حذف الروض له وبقرب بينه وبين مأمراً أنفاً بأن القرينة ثم خارجية فضعت عن أن تؤثر الصراحة أن أراد خل عنه الآن وكذا إن أطلق فيما يظهر لا خل عنه أو أراد إبداء لأنه بشرط مفقود وقول شيخنا بالابطال مع الإطلاق أيضاً نظر لأن خل عنه

لا عموم فيه ليقدر بالصورة الصحيحة بل هي المتبقية منه وما دماها شكوكه في ولا يجلان مع التامك عن قاعدة صور كلام المكلف عن الالفاظ
ما وجد له يحمل صحيح غير بعيد من ظاهر اللفظ صريح لما ذكرته بل قاعدة انه لا يعتبر اختيار المطلق كالتكليف بقى وارادوا وبين مثلا توبد
اطلاقهم صراحته الشامل لارادة ابداء ايضا فان قلت لم يحمل المال على ما على الاصيل بخلافه في انا بالمال الى آخره قلت بفرق بان على المال كان
صريح التزام وقع خبر عن المال (٣٦٨) كان صريحا في دفع الابهام الذي فيه وفي حمله على ما يلزم وهو ما في ذمة الاصيل واما ما قال

الابد (قوله لا عموم فيه) قد يجاب بانه في المعنى نفي فيه عموم اذ معنى خل عنه لا تطالبه او بانه حذف معموله
فيفيد العموم اى خل عنه الآن وبعد الآن وابداه سم (قوله غير بعيد الخ) نعت ثان لمحمّل (قوله من ظاهر
لفظه) اى المكلف متعلق ببعيد (قوله صريح الخ) خبران والتذكير باعتبار الضابط (قوله توبد
اطلاقهم الخ) قد يمنع ان هذا من تلك القساعلة في محلهما اذ لم يكن في اللفظ ما يناسب المطلق ويقرب منه
كافي مثال النكاح المذكور بخلاف ما اذا كان فيه كافي مثال لان الامر بالتخلة يناسب المطلق ويقرب منه
لان شرط التخلة اى عدم المطالبة مطلقا بمطل فاذا اريد ما يكمل المطلق ابطال للمبتداه اسم (قوله
صراحته) مفعول لاطلاقهم والضمير لقوله خل عنه والمال على (قوله الشامل الخ) نعت للاطلاق (قوله لم
حمل الخ) اى حتى لم يتجسس للتقييد وقوله بخلافه في انا بالمال اى حيث لم يعمل عليه حتى احتيج الى التقييد
السابق اه سم (قوله قلت بفرق الخ) بالتأمل الصادق يظهر انه لا يصلح الفارقة فاما ان يكتفى بالاشارة
فيهما او لا يكتفى بهما فيما فتاها لم يرايت الفضل المحشى سم قال قوله بفرق الخ قد يقال على هذا الفرق
ان صراحته على وقوعه خبر عن المال بقاله صراحة لفظ ضامن وما عطف عليه وتعاق بالمال به هناك
انتهى اه سيد عمر (قوله وفي حمله الخ) عطف على قوله في دفع الابهام (قوله امر محتمل الخ) في اطلاقه
تأمل (قوله ان اراد الخ) اى الشيخ خبران (قوله به) اى بذلك القول اى بقوله الذى لك عليه (قوله ان ذكر
ذلك) اى الوصف المذكور (قوله ان الاخبار عنه) اى عن المال (قوله لك على) صوابه عليه بالهاء بدل الباء
(قوله والكتابة الى المتن في النهاية الا قوله او معنى ولو الخ) قوله كحل الى كمال (قوله وانحوه) اى نحو الى
(قوله بما ذكر) اى من عندى او معنى وهو بيان للنحو (قوله فايراه) اى الكفيل (المستحق) اى المكفول
له او ارثه (قوله ثم وجدته) اى الكفيل المستحق (قوله لخصمه) اى المكفول (قوله صار كفيلا) اى فيكون
صريحا اه ع ش (قوله ينبغي ان يكون كناية) اى فان نوى به ضمان المال وعرف قدره صحح والا فلا وقال
عمير عما حاصلة انه ان لم يرد به ضمان المال حمل على كفالة البدن لانه لا يشترط لصحتها معرفة قدر المال
المضمون اه ع ش (قوله كما يدل عليه) اى على كون خل عن مطابقة الخ كناية (قوله بالالتزام) الى قوله
وهو انه في النهاية وكذا في المعنى الا قوله وابداه (قوله ان حفت به الخ) عبارة المعنى ان صحته قرينة اه
وضميره كضمير تصرفه وصمير به في الموضوعين راجع الى ما في المتن (قوله ان تعقد) اى الضمان او الكفالة
(قوله وابداه) اى بحث ابن الرفعة (قوله وهو) اى كلامهم انه لو قال ان سلم الخ من السلامة وفى دلالة هذا
الكلام على اعتبار القرينة وقفة ولعل لهذا الاستوجه الشارح بحث الاذرى الاق (قوله وهو واجه) اى
بحث الاذرى وكذا ضمير يوبده (قوله لكنه يشترط الخ) اى ان الرفعة (قوله الاذرى الخ) عطف على
ضمير لسه (قوله ويحتمل في غير الخ) اى سكت الاذرى عن حكم غير العامى وسكوته عنه صير نامر دافى

باقى على اياهه لانه لم يقترن
به ما يخرج عنه وكون ال
عبدية أمر محتمل لا يصلح
مزىلا للايهام اللفظي
وبهذا يتضح لك ان قول
شيخنا والمال الذى لك عليه
على ان اراد به ان ذكر ذلك
شرط للصراحة فيعيد لما
علبت ان الاخبار عنه يعنى
قام مقام وصفه بالذى لك
على وان اراد انه تفسير
مراد دل عليه اللفظ كان
صريحا فيما ذكرته
والكتابة نحو دن فلان
الى او عندى او معنى وخل
عنه والمال الى او نحوه مما
ذكر ولو تكفل فايراه
المستحق ثم وجد ملازما
لخصمه فقال خلّه واناعلى
ما كنت غايه من الكفالة
صار كفيلا وظاهر كلامهم
انه لا بد في صراحة هذه
الالفاظ من ذكر المال
فنهو ضمنت فلان من غير
ذكر مال ينبغي ان يكون
كناية كحل عن مطابقة فلان
الآن فانه كناية كما يدل
عليه ما مر فى الى او عندى
(ولو قال اودى المال او
احضر الشخص فهو وغد)
بالالتزام كما هو صريح
الصيغة نعم ان حقت به
قرينة تصرفه الى الانشاء

ان تعقد به كما يحتمل ابن الرفعة رايده السبكي بكلام الماوردي وغيره وهو انه لو قال ان سلم الى اعقت عبدى ان تعقد نذر
وبحث الاذرى ان العامى اذا قل قصدت به التزام ضمان او كفالة لزمه وهو واجه ما قبله ويؤيده ما باقى انه لو قال دارى لزيد كان لغوا الا ان
قصدا لاضافة كونها معرفة بمتلا يكون اقرار او قد يقال البحثان متقاربان فان الظاهر ان ان الرفعة لا يريدان القرينة تلحقه بالصريح بل
تجعل كناية بحيث تدين نوى لومه والا فلا لكنه يشترط شيئين القرينة والتية من العامى وغيره والاذرى لا يشترط التية من العامى ويحتمل في غيره

حكمه عنده اه رشيدى (قوله) ان يوافق ابن الرقعة) اى فيشترط فيه النية مع القرينة اه رشيدى (قوله) وان ياخذ باطلاقم انه لغو) لا يخفى ان الاذعى لا يسمه ان يجعله كناية من العامى دون غيره لانه لا نظير له فتأمل اه رشيدى (قوله) وقول الشيخين) الى المتن فى النهاية (قوله) عن البوشنجى) امام عظيم منسوب الى بوشنجى قربة من قرى خراسان كذا فى هامش النهاية (قوله) لان مطلقة) من اضافة الصفة الى موصوفها) المضارع المطلق عما يخصه بالخال او الاستقبال (قوله) للاستقبال) لعل المراد انه يحمل عليه نظر الى ان الاصل بقاء العصمة فلا يحكم بزوالها بالاثبات بل يقتضيه لان مطلق المضارع بحسب الوضع يحمل على الاستقبال لانه مشكل على كلا المذهبين فى وضع المضارع اه سيد عمراى ولا عبرة بالمذهب الثالث لغاية ضعفه (قوله) به) اى باطلاق (قوله) وقع الخ) اى الطلاق (قوله) قال الاسنوي الخ) جملة معترضة بين المبتدأ والخبر (قوله) ظاهر فى انه الخ) خبر وقول الشيخين الخ (قوله) فى انه) اى اطلق (قوله) مع التيقو حدها) لك ان تقول انما اثر التيقو حدها فى اطلاق مريده به الحال لانه احدثه عليه على القول بانه مشترك ومعناه الاصل على القول بانه حقيقة فى الحال بخلاف اؤدى واحضرى معنى اضمن فانها لازمان للبنى المراد نعم قياس اطلق اضمن ونحوه بان الماخوذ لا يلزم كونه فى مرتبة الماخوذ منه من كل وجه بل يكفي وجود الجامع فى الجملة وهو كون كل منهما مما يحتمله اللفظ ولو مجازا اه سيد عمر (قوله) وحدها) اى بالقرينة فقول به الا تى ووجدت الخ) مجرد تأكيد (قوله) سواء العامى وغيره) معتمداه عش (قوله) ووجدت قرينة ام لا) يحتمل ان ابن الرقعة إنما اعتبر القرينة للاستدلال بها على قصد الالتزام لا لتوقف صحة الالتزام عليها بل يكفي فيها مجرد القصد اه سم (قوله) ولا يجوز شرط الخيار) اى فان شرطه فسد العقد ام عش (قوله) للضامن الخ) خرج المضمون له والمكفول له فليراجع اه سم اقول قد افاد الشارح والنهية بجواز المضمون له فى شرحه والاصح انه لو شرط فى الكفالة الخ) وافاد المغنى هنا جوازه لها بماضيه ولا يجوز شرط الخيار فى الضامن للضامن ولا فى الكفالة للكفيل لمناقاة مقصودهما اما شرطه للمستحق فيصح لان الخيرة فى الابرار هو الطلب اليها ابدأ وشرطه لا يجنى كشرطه للضامن اه وكذا افاده عش هنا بماضيه قوله مر او اجبى اى بخلاف ما لو شرطه المضمون له والمكفول له فانه لا يقتضى فساد العقد لان كلا منهما له الخيار وان لم بشرط اه (قوله) وان لم يقل الخ) قضية ضم النهاية والمغنى القول المذكور لما قبله انه قيد (قوله) كالايجوز) الى قوله وكان الفرق فى النهاية والمغنى وفيهما ايضا ولو اقر بضامن او كفالة بشرط خيار مفسد او الضامن والمضمون عزمه وكان الاخذ به المضمون له وقوله وانما كقيل المكفول معناه ابراء الكفيل بان يقول تكفلت باحضار من عليه الدين على ان من تكفل به قبل برى اه (قوله) اقردها) اى

فانما بالمال اى حيث لم يعمل عليه حتى احتجبت اى التقيد السابق وقوله يفرق قد يقال على هذا الفرق ان صراحة على وقوعها خبر عن المال هنا بقاؤه صراحة لفظ ضامن وما عطف عليه وتعلق المال به هناك قوله ووجدت قرينة ام لا) يحتمل ان ابن الرقعة إنما اعتبر القرينة للاستدلال بها على قصد الالتزام لا لتوقف صحة الالتزام عليها بل يكفي فيها مجرد القصد (قوله) للضامن الخ) خرج المضمون له والمكفول له فليراجع (قوله) كان الفرق الخ) قد يشك على هذا الفرق ضمان الاعيان ان اريد بالضامن هنا ما يشمله وايضا فالكفالة ليست هى الاحضار بل التزام الاحضار والالتزام لا يتعلق بالمسافات غاية الامر ان الاحضار قد يكون فى طريق الخروج عن عهدها وقد لا يكون بان يكون المكفول حاضر افيصله اليه (قوله) يتعلق

ان يوافق ابن الرقعة وان ياخذ باطلاقم انه لغو وقول الشيخين عن البوشنجى فى طلق نفسك فقال اطلق لم يقع شيء حالا لان مطلقة الاستقبال فان ارادت به الانشاء وقع حالا قال الاسنوي ولا شك فى جبرانه فى سائر العقود ظاهر فى انه يؤثر مع النية وحدها لا مع عدمها سواء العامى وغيره ووجدت قرينة ام لا وانه يعلم ان عمل ماسر عن الماوردى ان نوى به الالتزام والامتنع (قوله) والاصح انه لا يجوز شرط الخيار للضامن والكفيل أو اجبى ولا تعاليقهما) اى الضامن والكفالة (بشرط) لانهما عقدان كالبيع (ولا توقيت الكفالة) كانا كفيل به الى شهر وان لم يقل وان ابدى برى كاهو ظاهر فذكره فى كلامهم مجرد تصوير كالايجوز توقيت الضامن جزءا كانا ضامن له الى شهر ولذا الفرداه وكان الفرق ان الاحضار يتعلق

بالمسافات وهي بدخلها التوقيت ولا كذلك أداء الدين (ولو تجزها وشرط تأخير الاحضار شهرا) كضمة احتضاره بعد شهر أو نوى
تعلق بعد احتضاره فان علقه بضمت فواضح (٣٧٠) انه يبطل وإن كلامهم في غير ذلك وإن أطلق قضيته كلامهم الصحة ويوجه بأم

السكافة (قوله كضمت الخ) عبارة النهاية كضمت احتضاره أو احتضره بعد شهر أو عبارة المحل نحو أنا
كفيل زيد احتضره بعد شهر أو (قوله فواضح انه يبطل) ولو ادعى إرادة تعلقه بضمت قبل كاهو ظاهر
لاحتمال عبارة نه اسم (قوله وإن أطلق قضيته كلامهم الصحة الخ) وقيد قال لو قبل بالطلان كان له وجه
لما قول في الكناية انه لا بد لها من التيقو انه لو لم يتوالت ولم يقولوا بصحتها نحو العبارة المكلف ايضا فالحاصل
هنا برادة ذمة الضامن ولان الأصل في العمل الفعل والاحتضار مصدر وضم فعل والتعلق بالفعل هنا يوجب
الفساد فكان هو الأصل أو عش (قوله لانه التزام) الى قول المتن وأنه يصح في النهاية والمغنى إلا قوله ولا
فهو ضعيف (قوله هذه الصورة) أي شرط تأخير الاحتضار (قوله فلا يصح التأجيل) أي ما لم يرد وقته
ويكون معلوما فلما أراد أحد مهادون الآخر أو مطلقا كان باطلا لا يقي ما لو تنازع في إرادة الوقت المعين
وعنده هل يصدق مدعى الصحة أو مدعى الفساد في نظر الأقرب الثاني لان الأصل برادة ذمة الضامن وإن
الإرادة لا تعلم إلا منه أو عش (قوله فيثبت الاجل الخ) ظاهره أصالة لا تبعاً بخلاف ما يأتي سم ومغنى (قوله
في حق الضامن) أي دون الأصل أو عش (قوله على الأصح) فلا يبطل الضامن إلا كالتزامه مغنى (قوله
وفهم منه بالاولى الخ) لآخر هذا من قوله وأنه يصح ضمان المؤجل حالاً كان أو في عهده أي يظهر قوله
ونقصه أيضاً بل هو مكر مع قوله لا في نعم الخ (قوله جواز زيادة الاجل) لعله ثبت الاجل هنا مقصوداً
لا تبعاً كسنة المتن أو سم (قوله ونقصه) أي ولا يلحق النقص كما صرح به في شرح الروض أو رشدي
(قوله وقد راد الاجل) أي ومعرفته (قوله لتبرغه) الى قوله وظاهر في النهاية إلا قوله وأحق واره (قوله
كأصل الضمان) أنظر ما فائدة محتمة مع عدم لزوم الوفاء به أو رشدي عبارة البجيرمي عن عش
الاختلاف ظاهر فيها لوضوح الحال مؤجلاً أو عكسه فلا يظهر فيه ذلك لعدم لزوم التججيل للضامن
فالتخالف بينهما إنما هو بمجرد التسمية أو (قوله واستشكل ذلك) أي تصبح ضمان الحال مؤجلاً
وعكسه (قوله وبقر الخ) عبارة المغنى اجب بان الشرط في المرهون إذا كان ينفع الرهن ويضر
بالمترين أو بالعكس لم يصح وهنا الضرر حاصل للرهن أما بحبس المرهون حتى يحل الدين وأما بيعه في
الحال قبل حلوله أو (قوله وهي لا تقبل تأجيلاً) فديقال ليس قضية الشرط رجوع التججيل والحلول
للعين بل للتوقي بها أو سم (قوله في حقه) أي الضامن (قوله وأحق واره) قضيته انه لا يحل بموته وإلا
لم يثبت في حق واره وهو ممنوع لا ينقل وثبوته تبعاً لا يقتضي عدم حلوله بموته بل يكفي فيه حلوله بموت
الاصيل فلما راجع اسم عبارة السيد عمر قوله فيثبت الاجل في حقه أي مادام حياً بمعنى انه لا يبطل إلا بعد
لحلوله وأحق واره أي عند موت المورث بمعنى انه لا يبطل الوارث إذا خذمته الاصيل إلا بعد حلول الاجل

أن كلام المكلف يصان
عن الالفاظ الى اخره (جاء)
لانه التزام لعمل في الذمة
فكان كعمل الاجارة يجوز
حالا ومؤجلاً ومن عبر
بجواز تأجيل الكفالة أراد
هذه الصورة وإلا فهو
ضعيف وخرج بشهرا
مثلاً نحو الحصاد فلا يصح
التأجيل اليه (و) الأصح
(انه يصح ضمان الحال
مؤجلاً اجلاً معلوماً)
فيثبت الاجل في حق
الضامن على الأصح لان
الضمان تبرع وتدعو
الحاجة اليه فكان على
حسب ما التزمه وفهم
منه بالاولى جواز زيادة
الاجل ونقصه واستقط
المال من قول اصله ضمان
المال الحال ليشمل من
تكفل كفالة مؤجلة
بدن من تكفل بغيره
كفالة حالة وعلم من
اشتراط معرفة الضامن
لصفة الدين اشتراط معرفة
كونه حالاً أو مؤجلاً وقد
الاجل (و) الأصح (انه
يصح ضمان المؤجل حالاً)
لتبرعه بالتزام التججيل
فصح كإصل الضمان
واستشكل ذلك السبكي بما
لورهن بدن حال وشرط في
الرهن اجلاً وعكسه فانه
لا يصح مع أن كلا وثيقة
ويفرق بان التوفيق في

بالمسافات فديقال أداء الدين زماً قطعاً والتوقيت حقيقة إنما يتعلق بالزمان لانه عبارة عن تعيين الزمان
وتجديده وأما المسافات فلا يتصور تعلق التوقيت بها نفسها فان تعلق بها من حيث نحو قطعها رجوع لتعلق
بالزمان لان قطعها زماً فلتعلق التوقيت بالزمان اقرب وأظهر من تعلقه بالمسافات لتوقفه على ارتكاب
التكليف البعيد فنامله (قوله فان علقه بضمت فواضح انه يبطل) ولو ادعى إرادة تعلقه قبل كاهو ظاهر
لاحتمال عبارته ولا ينافي ذلك قولهم لو أقر بأنه ضمن أو كفل بتوقف فكذب المستحق صدق يمينه بناء على
جواز تبعض الافرار لانه هناك لم يقع اتفاق على العبارة الصادرة المحتملة كما فليأمن فيه فليأمن (قوله
فيثبت الاجل) ظاهره أصالة لا تبعاً بخلاف ما يأتي (قوله جواز زيادة الاجل) لعله ثبت الاجل هنا
مقصوداً لا تبعاً كسنة المتن (قوله وهي لا تقبل تأجيلاً) فديقال ليس قضية الشرط رجوع التججيل
والحلول للعين بل للتوقي بها (قوله وأحق واره) قضيته انه لا يحل بموته وإلا لم يثبت في حق واره وهو
ممنوع لا ينقل وثبوته تبعاً لا يقتضي عدم حلوله بموته بل يكفي فيه حلوله بموت الاصيل فلما راجع (قوله

الرهن يمين وهي لا تقبل تأجيلاً ولا حلولاً وفي الضمان بذمة لانه ضم ذمة لذمة والذمة قابلة للالتزام
الحال مؤجلاً وعكسه (و) الأصح (انه لا يلزمه التججيل) كما لو التزم الاصيل التججيل فيثبت الاجل في حقه أو حق واره

بموت الأصل إلا بعد مضي الاقصر (وللشئق) الشامل للمضمون له ولو ارته قبل والاحتال مع انه لا يطالب به لبراءة ذمته بالحالة كما مر ويرد بانه لا يشمله لان الاحتال ليس مستحقاً بالنسبة للضامن (مطالبة الضامن) وضامته وهكذا وإن كان بالدين وعن واف (والأصل) اجتماعاً وانفراداً وتوزيعاً بان يطالب كلا ببعض الدين لبقاء الدين على الأصل والخبر السابق الزعم غارم ولا يخور في مطالبتهما وإنما المحذور في تفرعهما معاً ككل الدين والتحقيق ان الذمتين انما اشتغلتا بدين واحد كالرهنين بدين واحد فهو كقرض الكفاية يتعاق بالكل ويسقط بفعل البعض فالتعدد فيه ليس في ذاته بل بحسب ذاتيهما ومن ثم حل على احدهما فقط وتاجر في حق احدهما فقط ولو افلس الأصل فطلب الضامن بيع ماله أولاً أوجب إن ضمن باذنه وإلا فلا لأنه موطن نفسه على غدم الرجوع (فرع) أفنى السبكي وقهاء عصره تبعاً للتولي واعتمدهم البقيني بأنه لو قال رجلان لآخر ختنا مالك على فلان طالب كلا بجمع الدين كرهننا عبداً بالف

فثبتت في حقهما مختلف بالمعنيين المذكورين ولكن المعنى الثاني سيصرح به في كلامه نوع تكرر ولا يضر كذا نقل عن تليذه عبد الرؤوف وهذا التوجيه يدفع ما اشار اليه الفاضل المحشي ويمكن ان يدفع ما اشار اليه الوجه من التكرار بان ما سياتي في المؤجل اصله وهذا في المؤجل تبعاً وهذا القدر كاف في دفع التكرار اه (قوله تبعاً) اي لا مقصود اى وجه الوجهين كما رجحه صاحب التعجيز في شرحه اه نهاية قال المعنى وتظهر فانتهما في مات الأصل والحالة هذه فان جعلنا في حقه تابعاً محل عليه والا فلا كما لو مات المضمون والراجع الثاني اى اى خلافاً للتحفة والنهاية (قوله فلو مات الخ) تفرع على قوله تبعاً اه عن (قوله حل عليه اي على الضامن كالأصل ومعلوم انه محل على الضامن بموته اى نفسه مطلقاً اه نهاية او سواء قلنا يثبت تبعاً ومقصود اه عن (قوله لا يحمل بموت الأصل الخ) لانه بالنسبة للشهر الثاني بمنزلة ضمان المؤجل حالاً وللشهر الاول بمنزلة ضمان مؤجلاً فثبت الاجل مقصود اى الشهر الاول وتبعاً في الثاني فان مات الأصل في الشهر الاول لمحل على الضامن اوف الشهر الثاني حل عليه فلماذا قال الابعده عن الاقصر سمع عن (قوله الشامل) اى قوله فهو كقرض الخ المعنى الاقول لو ورد الى المتن (مع انه لا يطالبه) اى ان الاحتال لا يطالب الضامن (قوله لبراءة ذمته الخ) اى حيث لم يترض المحيل للضامن بخلاف ماله احال عليه ما فلا يراد في طلب الاحتال كالأصل والضامن كما مر ويمكن حمل كلام القيل على ذلك اه عن وفي السيد عمر نحو (قوله كما مر) اى في باب الحوالة (قوله ويرد الخ) يتأمل ان ليس معنى المستحق الا ان له الدين يشكل هذا الرد فقامل اه سم اقول ويحمل المستحق على المستحق في باب الضمان كما هو المتبادر يندفع الاشكال (قوله لبقاء الدين الخ) عبارة المعنى اما الضامن فله حديث الزعم غارم واما الأصل فان الدين باق عليه اه (قوله معاً كلا) بالنسب لعله باتباعه للضمير في تفرعهما بالنظر لحله البعدي لا نه فمفعول لو قال في تفرع كل الدين كان اخصر واوضح اه سيد عمر (قوله يتعلق) اى فرض الكفاية بالكل اى بكل واحد من المكلفين (قوله فالتعدد في) اى في الدين (قوله ومن ثم حل الخ) قال الشهاب ابن سم قد يقال هذا بالتعدد ان نسب منه بعده انتهى اه رشدي (قوله ولو افلس) الى قوله قال البدر في المعنى (قوله ولو افلس الأصل الخ) عبارة المعنى وشرح الروض قال الماوردي ولو افلس الضامن والمضمون عنه فقال الضامن للحاكم بيع او امال المضمون عنه وقال المضمون له ابد ابيع مال ايكاشئت قال الشافعي ان كان الضمان بالاذن اجيب الضامن والا فالمضمون له واذ رهن رهننا واقام ضماننا خبر المستحق بين بيع الرهن ومطالبة الضامن على الصحيح اه (قوله اولاً) اى قبل غرم الضامن كان قال يبيع مال المفلس وفوق امته ما يخص دين المضمون له فان شئ غرته وايس المراد ان المضمون له يقدم بدنه على بقية الغرامة اه عن (قوله على فلان) كان الاول ان يزيد قوله وهو الف كما في النهاية والمعنى ليتناسب قوله الا في نصف الالف (قوله نصف كل) عبارة النهاية والمعنى حصه كل منهما اه قال عرش قوله مر فان حصه كل منهما رهن الخ ضعيف اه (قوله وقال جمع متقدمون الخ) قال شيخنا الشهاب الرملي المعتد في مسئلة الضمان ان كلا ضامن للنصف فقط وفي مسئلة الرهن ان نصف كل رهن بالنصف فقط فالقياس على الرهن قياس ضيف على ضيف اه سم ووجه اى الشهاب الرملي النهاية

(لا يحمل بموت الأصل) لانه بالنسبة للشهر الثاني بمنزلة ضمان المؤجل حالاً وللشهر الاول بمنزلة ضمان مؤجلاً فثبتت الاجل مقصود اى الاول وتبعاً في الثاني فان مات الأصل في الشهر الاول لمحل على الضامن اوف الشهر الثاني حل عليه فلماذا قال الابعده عن الاقصر وهو الشهر الاول بان مات في الشهر الثاني (قوله ويرد الخ) يتأمل ان ليس معنى المستحق الا ان له الدين يشكل هذا الرد فقامل اه عن (قوله لا يطالب الضامن (قوله ومن ثم حل الخ) قد يقال هذا بالتعدد ان نسب منه بعده فقامله (قوله ولو افلس الأصل الخ) عبارة تشرح الروض قال الماوردي ولو افلس الضامن والمضمون عنه فقال الضامن للحاكم بيع او امال المضمون عنه قال المضمون له ابد ابيع مال ايكاشئت قال الشافعي ان كان الضمان بالاذن اجيب الضامن والا فالمضمون له انتهى (قوله وقال جمع متقدمون) قال شيخنا الشهاب الرملي المعتد في مسئلة الضمان ان

يكون نصف كل رهننا بجمع الالف وقال جمع متقدمون يطالب كلا بنصف الالف كاشترينا هذا

بالفرومال اليه الاذرى قال البدر بن شبة وبهذا اُفتيت عند عزي الضامن من همالم يضمه اذاك الاعلى النصف وحافظتهما على ذلك لان اللفظ ظاهر فيما ادعياه اه وظاهر ان قياس الاولين على الرهن ووضح والاخيرين على البيع غير واضح لتعذر شراء كل له بالف لتعدين تنصيفه بينهما واذا انصف قياس الاولين (٢٧٢) انصف ما قالوه ولا نسلم ظهور اللفظ فيما ادعياه والابطال ما ذكره في الرهن وانما تقسط

والمغنى كما يأتي **(قوله ومال اليه الاذرى الخ)** وأنا أقول كما قال الاذرى اه معنى عبارة النباهة وقال الاذرى والقلب اليه اميل وبه اُفتي والدرجته اه لانه اليقين وشغل ذمة كل واحد باذرائه مشكوك فيه وبذلك اُفتي البدر بن شبة وبالتبعض قطع الشيخ ابو حامد وهو الموافق للاصح في مسئلة الرهن المشبه به ان حصة كل مرهونه بالنصف فقط وقال ابن ابي الدم لا وجه للاول اه اى مطالبة كل بجمع الالف **(قوله لطل ما ذكره وفي الرهن)** قد مر عن الشباب الرمي والنهاية باعتبار بطلانه **(قوله ولو انما تقسط الخ)** جواب لنشأ عن ترجيعه كلام الاولين من عدم التنصيف **(قوله ولو ابرز عا عتده)** اى عدم التنصيف عطف على قوله شيئا اعتمدنا **(الخ قوله ومثله الكفالة)** الى قوله وذلك المغنى الى قوله وشغل في النهاية بقول المتن (بشرط براءة الاصيل) وكذلك هو في الضمان ويصور في الكفالة براءة كقيل الكفيل بان يقول تكفلت باحضار من عليه بشرط براءة الخ هو في الضمان ويصور في الكفالة براءة كقيل الكفيل بان يقول تكفلت باحضار من عليه الدين على ان من تكفل به قبل برى اه قول المتن (ولو ابرأ الاصيل) ينبغي ان من البراءة ما قاله ابرأ اننى فقال نعم فيبرأ بذلك قياسا على ما قيل له التماسا طقت زوجتك فقال نعم ومثله ايضا ما قال ضمننتى ما على فلان من الدين فقال نعم ليكون ضمنا مثله اه عش **(قوله ولو انما اثر ابرأ)** اى لفظه ابرأ من باب الافعال وهو جواب سؤال **(قوله براءة)** سيذكر محترزه **(قوله لم يبرأ الاصيل ولا من قبله الخ)** عبارة الرهن وان ضمن به او كفل اخرو بالآخر آخر وهكذا اطالبهم فان برى الاصيل برؤ او غيره برى ومن بعده لا من قبله انتهت سم ورشيدى اى فضمير قبله وبعده للضامن كما في عش لا الاصيل خلافا لما ذكرى عبارة قوله لا من قبله اى قبل الاصيل بمعنى اصيل الاصيل لان كل ضامن بالنسبة الى من بعده اصيل اه فانه لا يتأني في قوله بخلاف من بعده فتدبر **(قوله وذلك)** اى عدم العكس **(قوله بخلاف ما ليرى بنحو اذاه)** اى فيبرأ الكل **(قوله وشغل كلامهم الخ)** بل كلامهم مصرح بذلك اه سم **(قوله فيكون كبرائه الخ)** فلا يبرأ الاصيل الا ان قصد اسقاطه عن المضمون عنه اه نهاية اى بخلاف ما لو اطاق او قصد ابراء الضامن وحده عش **(قوله بذلك)** اى ببراء الضامن من الدين **(قوله ان ذاك)** اى الضامن **(قوله وهذا)** اى الاصيل **(قوله من تعدده الاعتبارى)** بل يمكن رد ما قاله الزركشى مع تسليم انتخاب الدين لان معنى ابرأ أنك من الدين اسقطت تعلقه بك ولا يلزم من سقوط تعلقه به سقوط اصله وانما سقط عن الضامن ببراء الاصيل لان تعلقه به تابع لتعلقه بالاصل فاداسقط الاصل سقط تابعه اه سم **(قوله تنبيهه)** الى قول المتن ولو ادى مكرس الى النهاية الا قوله وذكر العارية الى المتن **(قوله اقال)** اى لو قال اه نهاية **(قوله ابرائه)** اى من الضامن او الدين **(قوله وان لم يقصد ذلك)** اى بان قصد فسخ عقد الضامن او اطاق **(قوله في المجلس)**

الضمان في اثنى متاعك في البحر وانوار ركاب السفينة ضامنون لانه ليس ضمانا حقيقة بل استدعاءات تلف مال لمصلحة فاقضت التوزيع لئلا ينفر الناس عنها ثم رأيت شيخنا اعتمادا اعتمدته قال وبه اُفتيت وعلاه بان الضمان وثيقة لا تقصد فيه التجزئة قوأيا زرة اعتمده ايضا وفرق بنحو ما فرقت به وهوان الفئ عوض الملك فوجب بقدره ولا معارضة في الضمان ثم رأيت المتولى نفسه فرق بذلك (و الاصح انه لا يصح الضمان ومثله الكفالة (بشرط براءة الاصيل) لما فاته مقتضاه (ولو ابرأ الاصيل) او برى بنحو ادادا واعتراض او حوالا وانما اثر ابرائه بعينه في صورة العكس (برى الضامن وضامنه وهكذا لسقوط الحق (ولا عكس) فلو برى الضامن ببراءه يبرأ الاصيل ولا من قبله بخلاف من بعده وكذلك كقيل الكفيل وكفيله وهكذا وذلك لانه اسقاط وثيقة فلا يسقطها الدين ككفك الرهن بخلاف ما ليرى بنحو ادادا وشغل كلامهم

كلا ضامن للنصف فقط وفي مسئلة الرهن ان نصف كل رهن بالنصف فقط لقياس على الرهن قياس ضعيف على ضعيف انتهى **(قوله لم يبرأ الاصيل ولا من قبله الخ)** عبارة الرهن وان ضمن به او كفل اخرو بالآخر اخرو وهكذا اطالبهم فان برى الاصيل برؤ او غيره برى ومن بعده لا من قبل انتهى **(قوله وشغل كلامهم الخ)** بل كلامهم مصرح بذلك فان تعبير المحقق المحلى بقوله ولو ابرأ المستحق الاصيل من الدين مرجع في ان معنى قول المصنف ولا عكس انه لو ابرأ الضامن من الدين لم يبرأ الاصيل **(قوله من تعدده الاعتبارى)** بل يمكن رد ما قاله الزركشى مع تسليم اتحاد الدين لان معنى ابرأ أنك من الدين اسقطت تعلقه بك ولا يلزم من سقوط تعلقه به سقوط اصله وانما سقط عن الضامن ببراء الاصيل لان تعلقه به تابع لتعلقه بالاصل فاداسقط الاصل

الى ما لو ابرأ الضامن من الدين فيكون كبرائه من الضمان وهو متجه خلافا للزركشى وقوله ان الدين واحد تعدد محله فبرأ الاصيل بذلك رد ما مر في التحقيق من تعدده الاعتبارى فهو على الضامن غيره على الاصيل باعتبار ان ذلك عارض له لا لزوم وهذا اصلي فيه فلم يلزم من ابراء الضامن من العارض ابراء الاصيل من الذاتي **(تنبيه)** اقال المضمون له الضامن فان قصد ابراءه برى من غير قبول وان لم يقصد ذلك فان قبل في المجلس برى، والا فلا كما بحثه شيخنا وقال انه مقتضى كلامهم قال وصدق المضمون له

فإن الضامن لم يقبل لأن الأصل عدمه (ولومات أحدهما) والدين مؤجل عليهما باجل (٢٧٣) واحد (جل عليه) لوجود سبب الحلول في

أى مجلس الإيجاب بأن لا يطول الفصل عن قايين لفظيهما اه عش (قوله) فإن الضامن الخ أى فى أنه
أى المضمون لم يقصد الإبراء (قوله لم يقبل) أى الأقالة (قوله) وعند موت (الأصل) إلى المتن فى المغنى لا قوله
وقضيته إلى وعند موت الضامن (قوله) أو يبرئه أى الضامن (قوله) وقضيته الخ معتمد اه عش (قوله)
مامر) أى قبيل الفرع (قوله) فيها) أى فى مستثنى موت الأصل وإفلاسه اه عش (قوله) مطلقا) أى
سواء كان الضمان بالأذن أو بدونه (قوله) وعند موت الضامن الخ عطف على قوله وعند موت الأصل الخ
(قوله) ثم مات) أى المعبر (قوله) لتعلقها) أى الدين بالعين (قوله) أنه) أى إغارة العين لبرئها (قوله) دون
الذمة) أى ذمة المعبر (قوله) أو وليه) قال فى المطلب ولو كان الأصل محجوراً عليه لصاحب الضمان باذن وليه أن
طوبى لطلب الولي بتخليصه ما لم يزل المحجر فان زال توجه الطلب على المحجور وعليه يقاس بالصبي المجنون
والمحجور عليه بسفه سواء كان الضمان بأذنه أو قبل المجنون والمحجر أم بأذن وليهما بعد ذلك اه معنى وفى
سمن غنى شرح الروض مثله قول المتن (أن ضمن باذنه) أى أماً لوضمن بغير إذنه فليس له مطالبته لأنه لم
يسلطه عليه نهاية معنى (قوله) لأنه الذى ورطه) أى وقع فى مشقة المطالبة وأصل التوريط الإيقاع فى
الهلاك اه عش (قوله) ليس له حصة الخ) قال فى العباب بعد هذا قال فى الأثر وله طلب حصة معه انتهى
فليتأمل معناه مع هذا اه سم وفى عش بعد ذكر كلام الأنوار مانصه أى ولا يجب عليه أن يحسبه معه بل
يتخير وعليه يقول الشارح مبر ليس له حصة أى ليس له الأثر أم يحسبه اه (قوله) ففانتهى) أى المطالبة
اه عش قول المتن (والأصح أنه لا يطالبه الخ) وعليه ليس له مطالبة المضمون لأنه لا يطالبه أو يبرئه ولا
مطالبة الأصل بالمال حيث كان ضامناً بالأذن ما لم يسلمه فلو دفع له الأصل ذلك من غير مطالبة أى من رب
الدين لم يملكه ولو مرده وضمانه أن تلف كالقبوض بشرأ فاسد فلو قال له اقض به ما ضمنته عنى كان وكلاً
والمال فى يده أمانة ولو أبر الضمان الأصل أو صالح عماسيغرم فيهما أى الضمان والكفالة أو رهنه الأصل
شئناً بما ضمنه أو اقام به كغلام ليصالح أصله ثبت للضامن حق بمجرّد الضمان ولو شرط الضامن حال الضمان
أن يبرئه الأصل شيئاً أو يقيم له به ضامناً فسد الضمان لفساد الشرط نهاية معنى وقوله وعليه ليس له أى
للضامن وكذا ضامناً بأن يطالبه الخ ودفع له ولو مرده وقال له وضمنته ورهنه وأن يبرئه ويقيم له (قوله) بعد
إدائه الخ) أى ولم يقصد الإداء عن غير جهة الضمان أهنية أى بأن قصد الإداء عن جهة الضمان أو اطاق عش
وينبغى فى صورة الإطلاق أن محلها لم يكن عليه دين آخر للضامن له فليتأمل رشيدى (قوله) لصره
إلى المتن فى المغنى (قوله) لفرض الغير) أى الواجب على ذلك الغير كما يعلم عا مرفى القرض اه رشيدى (قوله)
أما لو أدى الخ) أى الضامن محترضه لولا السابق من ماله عبارة المغنى هذا إذا أدى من ماله ما لو أخذ من سهم

سقط تابعه (قوله) أو وليه) قال فى شرح الروض فى المجنون والمحجور عليه بسفه سواء كان الضمان بأذنه أو قبل
المجنون والمحجر أم بان وليهما بعد اه (قوله) أو وليه) ما لم يزل المحجر فان زال توجه الطلب على المحجور وعليه
كذا فى شرح الروض عن المطلب (قوله) ليس له حصة وان حبس ولا ملازمة) قال فى العباب بعد هذا قال فى
الأنوار وله طلب حصة معه فليتأمل معناه مع هذا (قوله) كما لا يبرئه قبل الغرم) قال فى شرح الروض
أما إذا سلم فله مطالبته أى بالمال وحسبه ولا زمت له ولو دفع إليه الأصل بالمال بلا مطالبة وقلاً لا يملكه أى
وهو الأصح فعليه ردّه ويضمنه أن هلك كالقبوض بشرأ فاسد فلو قال له اقض به ما ضمنته عنى فهو وكلاً
والمال أمانة فى يده صرح بذلك فى الأصل فى النسخ المعتمدة انتهى (قول المصنف وللضامن الرجوع) قال
فى الروض وشرحه ولو ضمن رجل عن الضامن وأدى فروجاً عن أن ثبت على الضامن الأول لا على الأصل
وصرح الأصل بأنه إذا لم يثبت له الرجوع على الأول لم يثبت بأدائه الرجوع الأول على الأصل لأنه لم يبرئه
وبأنه إذا ثبت له الرجوع على الأول فراجع رجوع الأول على الأصل بشرطه وبأنه لو ضمن الشخص الضامن
بأذن الأصل رجوع عليه كالأثر لغيره وأدبني فاداه وبأنه لو ضمن عن الأصل بأذنه رجوع من أدى منهما عليه

(٣٥ - شرواني وابن قاسم - خامس) ماله لفرض الغير بأذنه ما لو أدى من سهم الغارمين فلا رجوع له

الغارمين فادى به الدين فانه لا يرجع كاذكروه في الصدقات خلافا للمتولي اه (قوله لو ضمن سيدة) أى باذنه لا جنيني ثم ادى بعد عتقه لعل وجهه انه لما جرى سبب الوجوب قبل العتق كان المعلوم بسبب الضمان كانه من مال السيد اه عرش وفي النهاية عطفاً على مانر او ضمن السيد دينا على عبده غير المكاتب باذنه واداه قبل عتقه او على مكاتبه باذنه واداه بعد تعجيله او ضمن فرع عن اصله صدق زرجه باذنه ثم طرأ اعساره بحيث وجب اغفاه قبل الدخول وامتنعت الزوجة من تسليم نفسها حتى تقبض الصدق فاداه الضامن فلا رجوع وان ايسر المضمون اى الاصل وكذا لو ضمنه عنه عند وجوب الاعفاف

بأذنه ثم ادى اه قال عرش قوله مر قبل غتقه مفهوماً انه لو ادى بعد عتقه مرجع عليه وقوله مر فلا رجوع اى لان ما اداه صار واجبا عليه باعسار اصله وعلى هذا الزوج الاصل زوجتين وضمن صدقهما الفرع باذن اصله ثم اعسر الاصل فينبغي ان الفرع اذا غرم مرجع بصدق واحدة منهما لمحصل الاعفاف بها وتكون الخيرة للفرع فيما يرجع به من الصدقين اه (قوله او نذر ضامن) اى بالاذن (الاداء) قد يستشكل انعقاد نذر الاداء مع وجوبه على الضامن والواجب لا ينقض نذره اللهم الا ان يجعل المنذور مجرد عدم الرجوع فقط حتى يكون المقصود من قوله لله على الاداء وعدم الرجوع هو نذر عدم الرجوع اه سم عبارة عرش فان نذر الاداء ولينذر الرجوع ثم ادى لم يرجع قاله الجلال البلقيني لان الاداء صار واجبا فيقع الاداء عن الواجب ونازعه مر في نفس انعقاد النذر لان الاداء واجب لا يصح نذره انتهى اه اقول ولك دفع اشكال سم ونزاع مر بان وجوب الاداء على الضامن على سبيل الكفاية كما مر وفرض الكفاية ينقض نذره قول المتن (وان اتقى فيهما فلا) شمل ما لو اذن له المديون في ادا دينه فضمنه وادى عن جهة الضامن وما لو قال له ادعني ما ضمنته لرجع به على وادى لاعتن جهة الاذن اه نهاية قال الرشيدى قوله مر عن جهة الضامن خرج به ما لو ادى عن جهة الاذن واطلق لكن الشهاب بن قاسم نقل عنه في حواشي المنيع انه لا رجوع في صورة الاطلاق فلعل ما اقتضاه كلامه هنا غير مراد له فليراجع اه وقال عرش قوله مر لاعتن جهة الاذن اى بان ادى عن جهة الضامن او اطلق فليتامر ولو اختلفا في التنية وعدمها صدق الدافع فان التنية لاتعلم الا من جهة اه (قوله ولم ينه عنه) أى عن الاداء اه عرش (قوله بعد الضامن) حق العبارة فان كان بعد الضامن الخ اه رشيدى (قوله فلا يؤثر) اى التنبه فيرجع بما ادى اه عرش (قوله فان انفصل عن الاذن) بان طال الزمن بينهما اه عرش (قوله فهو) اى التنبه (رجوع عنه) اى الاذن وهو صحيح اه عرش (قوله والا فسد) اى وان كان التنبه مقارنا للاذن المسدد انتهى الاذن فلا رجوع في الصورتين (قوله وقد لا يرجع) الى قول المتن ولو ادى

وكذا لو ضمن سيدة ثم ادى بعد عتقه او نذر ضامن الاداء وعدم الرجوع (وان اتقى) اذنه (فيهما) أى الضامن والاداء (فلا) رجوع له لانه متبرع (فان اذن) له (في الضامن فقط) أى دون الاداء ولم ينه عنه (رجع في الاصح) لان الضامن هو الاصل فالاذن فيه اذن فيما يرتب عليه اما اذنه غنه بعد الضامن فلا يؤثر أو قبله فان انفصل عن الاذن فلا رجوع عنه ولا انفسده ذكره الاستوى وقد لا يرجع بان انكر اصل الضامن فثبت عليه بالينة مع اذن الاصيل له فيه فكذبها لانه بتكذيبها صار مظلوما بزمه والمطلوم لا يرجع على غير ظالمه

لا على الآخر او ضمن عن الضامن والاصيل باذنهما رجوع على من شأه منهما بما شاء انتهى ببعض الاختصار (فرع) في الناشئ ما نصه تنبيه لو ضمن باذن الولي في صورة الصغير والمجنون طالب الولي فلم اتفق ذلك بعد شذها مما فتنه مطايبهما واذن الولي في حال الحجر يقوم مقام اذنها ولم تر عرض لذلك قاله ابو زرعة قال الاذرعى نعم لو كان الصبي معداً ما ظاهراً ان الولي لا يطالب بتخلص الصبي بخلاف ما اذا كان الصبي ومسرأقال الماوردي ولو كان غير الاب امره بالضامن عنه فليس للضامن المطالبة بتخلصه لاحد لانه ضمن باذن من لا ولاية له انتهى فاقهم ان اذن له الحاكم والوصي ليس كاذن الاب انتهى (قوله وكذا لو ضمن سيدة الخ) عبارة في شرح الارشاد ولو ضمن عبداً عن سيدة باذنه وادى بعد العتق لم يرجع كالموجر ثم اعتقه اثناء المدة لا يرجع باجرة بقيته او كذا لو ضمن عن قته باذنه وادى قبل عتقه او عن مكاتبته وادى بعد تعجيله لان السيد لا يثبت له على عبده دين انتهى وقضية تقييده بقيل العتق وبعد التعجيل انه لو ادى بعد العتق وقبل التعجيل يرجع وهو قريب مفهوم من التعليل المذكور (قوله او نذر ضامن الاداء) قد يستشكل انعقاد نذر الاداء مع وجوبه على الضامن والواجب لا ينقض نذره اللهم الا ان يجعل المنذور مجرد عدم الرجوع فقط حتى يكون المقصود من قوله لله على الاداء وعدم الرجوع هو نذر عدم الرجوع فقط (قوله

وهو هنا المستحق (ولا عكس في الاصح) بان ضمن بالاذن وادى بالاذن لان وجوب الاداء سببه الضمان ولم ياذن فيه نعم ان اذن له في الاداء بشرط الرجوع ورجع وحيث ثبت الرجوع لحكمه حكم القرض حتى رد في المقوم (٢٧٥) مثله صورة (ولو ادى مكرس اع صحاح واصلح

عن مائة) ضمنها (بثوب قيمته خمسون فالاصح انه لا يرجع الا بما غرم) لانه الذي بذله قال شارح التعجيز والقدر الذي سوع به يبق على الاصيل لان ما بقصد الدائن مساعته به ايضا وفيه نظر ظاهر لانه لم يسامح

هنا بقدر وانما اخذه بدلا عن الكل فالوجه برادة الاصيل منه ايضا وخرج بما ذكره صلحه عن مكرس بصحيح وعن تحسين بثوب قيمته مائة فلا يرجع الا بالاصل فالخالص انه يرجع باقل الامر من الدين والمؤدى وبالصلح ما لو باعه الثوب بمائة ثم وقع تقاص فيرجع بالمائة قطعا وكذا لو باعه الثوب بما ضمنه على الاصح واستشكل السبكي هذا عامر في الصلح ويفرق بان الغالب في الصلح المساعة بترك بعض الحق وعدم مقابلة المصالح به بجميع المصالح عنه فرجع بالاق وفي البيع المشاحة ومقابلة جميع الثمن بجميع المبيع من غير نقص لشيء منها فرجع بالثمن فاندفع ما يقال الصلح بيع ايضا ولو صالح من الدين على بعضه او ادى بعضه او برى من الباقي رجع عما ادى وبرى فيه ما وكذا الاصيل لكن في صورة الصلح لانه يقع عن

في المتنى (قوله واصلح) اي ظالمه (قوله نعم ان اذن له في الاداء بشرط الرجوع) يعني ان يقوم مقام شرط الرجوع التعريض به كان يقول له اذن او افوت عليك شيئا و اعرض عليك او اكاثك كما قالوا نظير ذلك فيمن عمل لغيره بغير تصريح باجرة ثم الرجوع عند الشرط ظاهر ان ادى عن جهة الاذن فان قصد الاداء عن جهة الضمان فينبغي عدم الرجوع لصره الاداء عن الجهة المقضية للرجوع ولو لم يقصد واحدة من الجهتين فعلى ايها ينحط على نظر وقوة عبارة الشارح كغيره تقتضى الرجوع فيكون منحصرا على جهة الاذن ويوجه بان وقوة بعد الاذن يقتضى الغاء النظر الى الضمان وقصر النظر على الاذن ما لم يقصد الصرف عنه ولو قصد الاداء عن الجهتين جميعا فهل يقسم بينهما ويغلب احدهما او يغلب فيهما في نظر والقسمة غير بعيدة فليتأمل ما سمع قول المتن (الا بما غرم) قضية هذا مع ما تقدم من انه حيث ثبت الرجوع لحكمه حكم القرض الخ ان يرجع بمثل الثوب لا قيمتها اعش (قوله لانه الذي بذل) الى المتنى في التباينة الا قوله وان قلنا الى التعلق (قوله قال شارح التعجيز) هو ابن وبنس اعش (قوله وفيه نظر ظاهر) التظهير في مسألة الثوب واصلح وكذا في اداء المكرس عن الصالح ان كان على وجه الصلح اما اذا كان الاداء من غير صلح ورضى به المستحق من الضمان فبرادة الاصيل من التفاوت محل تأمل لان حاصله انه استوفى منه الباض واسقط عنه الباقي فهو نظير ما ياتي في قوله وادى بعضه وابر ايعنى المستحق من الباقي وحمل كلام الشارح التعجيز على هذه الصورة ان كان يقبل الخلل عليها الى من تضعيفه فتأمل اه سيدمر اقول لان حاصله الخ ظاهر المنع كما يعلم بتأمل علة المشتئين (قوله صلحه عن مكرس الخ) كان الانسداد صحيح عن مكرس لان ان يشير بذلك التعبير الى ان مراد المصنف باداء المكرس عن الصالح ما كان على وجه الصلح (قوله فلا يرجع الا بالاصل) وهو المكرس والخسوس لتبرعه بالزيادة اعش (قوله والصلح) الى المتنى في المتنى الا قوله واستشكل الى ولو صالحه قوله وان قلنا الى التعلق (قوله وبالصلح الخ) عطف على بما ذكره الخ (ما لو باعه) اي الضمان المستحق (قوله فيرجع المائة) اي وان لم يساو الثوب المبيع بمائة اعش (قوله هذا) اي ما بعد كذا (قوله بما رفى الصلح) اي عن مائة بثوب قيمته خمسون حيث لا يرجع الا بما غرم من ان الصلح بيع اعش (قوله و يفرق الخ) مادة هذا الفرق في شرح الروض فراجعوه وتامله اسم (قوله ايضا) اي كادة المبيع المذكورة (قوله و ابرى) ببناء المقعول الضمان وكذا ضمير برى (قوله وكذا الاصيل) اي يبر (قوله لكن في صورة الصلح) اي دون صورة البراء كما ياتي في قوله دون صورة البراءة الخ (انما تقع عن الوثيقة الخ) اي ولو سلم فقدم ان برادة الضمان من الدين كبرائه من الضمان (قوله ليصح) لمسايق ان اداء الضمان للمستحق يتضمن اقرض الاصيل مادامه وتملكه اياه وهو معتذر هنا بغير المسلم كالودع الخز بنفسه شرح الروض اه سم و رشيدى (فرع) لو احوال المستحق على الضمان ثم ابر المحتال الضمان لم يرجع

نعم ان اذن له في الاداء بشرط الرجوع ورجع) يبين ان يقوم مقام شرط الرجوع التعريض به كان يقول له ادلاو افوت عليك شيئا و اعرض عليك او اكاثك كما قالوا نظير ذلك فيمن عمل لغيره بغير تصريح باجرة ثم الرجوع عند الشرط ظاهر ان ادى عن جهة الاذن فان قصد الاداء عن جهة الضمان فينبغي عدم الرجوع لصره الاداء عن الجهة المقضية للرجوع ولو لم يقصد واحدة من الجهتين فعلى ايها ينحط على نظر وقوة عبارة الشارح كغيره تقتضى الرجوع فيكون منحصرا على جهة الاذن ويوجه بان وقوة بعد الاذن يقتضى الغاء النظر الى الضمان وقصر النظر على الاذن ما لم يقصد الصرف عنه ولو قصد الاداء عن الجهتين جميعا فهل يقسم بينهما ويغلب احدهما او يغلب فيهما في نظر والقسمة غير بعيدة فليتأمل (قوله بما رفى الصالح) اي فانه بيع وقوله و يفرق مادة هذا الفرق في شرح الروض فراجعوه وتامله (قوله وكذا الاصيل) اي يبر (قوله لم يصح) اي الصلح قال في شرح الروض لمسايق ان اداء الضمان للمستحق يتضمن اقرض الاصيل مادامه

اصل الدين مع ان لفظه من حيث هو لا بالنظر لمن جرى معه يشهر بقناعة المستحق بالقليل عن الكثير دون صورة البراءة لانها الضمان انما تقع عن الوثيقة دون اصل الدين ولو ضمن ذى لذي دين على مسلم ثم تصالحا على خرم يصح ولم يرجع وان قلنا بالمرجوح وهو سقوط الدين

الارشاد (قوله متى أدى المدين) أى شيئا لدائته (لم يكن) أى المأوى (شيئا) أى لا تبرع ولا عسوا بامن الدين (قوله وهذا) أى مقاله السبكي (ينافي ما ذكر) أى فان اشتراط قصد المدين الاداء عن جهة دينه مفهم الاشتراط قصد المأوى لدين غيره ذلك بالاولى (قوله ان الشرط الخ) بيان لما ذكر (قوله قلت لا ينافيه الخ) اقول ما المانع من ان يوجه عدم المتافاة بان عدم قصد التبرع صادق مع قصد المأوى الاداء عن جهة الدين بنية الرجوع ولا بهذه النية وهذا في غاية الظهور ولا فرق بين اداء المدين واداء غيره حيث كان بذلك القصد وليس مراد الاداء ان لا يبدن اداء المدين او نيته والالم يصح اداء غيره عنه بغير اذنه بل انه اذا أدى المدين فلا يبدن نيته كما هو صريح عبارته وأما قول الشارح متضمن لنية الاداء فان اراد نية المدين قبل اداء المأوى ففيه انه كيف يصح نية الاداء من غير المأوى سيما لم يقترن بعزل ولا اداء او عند اداء المأوى كما يدل عليه قوله عند الدفع ففيه انه لا يلزم من اذنه نيته عند الدفع وايضا فكيف تصح النية من غير الفاعل في غير ما استثنى وان اراد نية المأوى فالتضمن الذى ذكره ممنوع إذ اذن المدين لا يستلزم نية المأوى عند الاداء فليتأمل اه سم (قوله لان اذن المدين الخ) أى فى مسئلة الماتن (قوله كما قال اعلف) إلى قوله وقياس الخ فى النهاية لا لوقوله على خلاف الى لانهم اعتوا (قوله وإن لم بشرط الخ) أى فانه يرجع فيها وان الخ (قوله واظمعنى رغيفا) أى فانه لا يرجع بذلك وان دلت القرينة على انه لا يما بدع بمقابل كان قال ذلك لمن حرفته بيع الخبز اه ع ش وأقرب ما مال الى السيد عمر بما نصه قوله بجر بان المساحة فى مثله هل يلحق به اعلف دأبى إذا اطرد عرف بالمساحة به فلا رجوع نظر الى انه عند اطرد اعرف بذلك لا يخطر ببال الاذن التزام العوض ولا يزال الدافع الطمع وكذا يقال إذا اطرد عرف بعدم المساحة بال رغبة من باذله ودلت القرينة على التزام العوض من الاذن يجب العوض كقول من ظاهره الغنى وعدم الحاجة لسوقى من سوقه المدن المطرد عرفهم فى المشاحة فى أقل متول اطمعنى رغيفا او يقال بما اقتضاه اطلاتهم فى كلا الطرفين القلب الى الاول اميل اخذ من قهرهم بجر بان المساحة الخ لان الممول عليه فى حل مال الغير طيبة النفس كما صرح به الحديث الصحيح اه (قوله ومن ثم) أى من اجل ان المدار على الدرف بالمساحة وجودا وعمدا (قوله فى نحو اغسل ثوبى) أى وان كان عادته الغسل بالاجرة اه ع ش وفيه ما مر عن السيد عمر (قوله وقول القاضى) مبتدأ خبره قوله ضعيف الخ (قوله إذ لا يلزمه) أى الشخص (قوله ضعيف بالنسبة الخ) أى فيكون المعتمد فيه الرجوع حيث شرطه وصورة ذلك ان الة مالك الدار بخلاف مالو

عن جهة الضمان وان أطلق ولم بقصد شيئا فيجتمل ان يكون كقصد الدفع عن الضمان والاشبه أن له صرفه بالنية اليه إن شاء الى التطوع به إن شاء قاله الاذرى انتهى لكن الشارح فى شرح الارشاد وهذا الشرط ثم قال فاذنى يتجه هنا وثم أى فى الكفالة انه بشرط ان لا يقصد بالتسليم الاداء عن غير جهة الضمان والكفالة سواء قصد مهابم اطاق وانما اشتراط القصد فيما وسلم المكفول نفسه لان مجرد التسليم ثم لا يستلزم برائة الكفيل بخلاف الاداء هنا انتهى وهذا ما اشار اليه هنا بقوله لا يقصد التبرع كما بينته فى شرح الارشاد وهو ظاهر فى انه عند الاطلاق ينحط على جهة الضمان خلا لما ذكر عن الاذرى من الاشبه المذكور (قوله قلت لا ينافيه الخ) اقول ما المانع من ان يوجه عدم المتافاة بان عدم قصد التبرع صادق مع قصد المأوى الاداء عن جهة الدين بنية الرجوع ولا بهذه النية وهذا فى غاية الظهور ولا فرق بين اداء المدين واداء غيره حيث كان بذلك القصد وليس مراد الاداء ان لا يبدن اداء المدين او نيته والالم يصح اداء غيره عنه بغير اذنه بل انه اذا أدى المدين فلا يبدن نيته كما هو صريح عبارته وأما قول الشارح متضمن لنية الاداء فان اراد نية المدين قبل اداء المأوى ففيه انه كيف تصح نية الاداء من غير المأوى سيما لم يقترن بعزل ولا اداء وعدا المأوى كما يدل عليه قوله عند الدفع ففيه انه لا يلزم من اذنه نيته عند الدفع وايضا فكيف تصح النية من غير الفاعل فى غير ما استثنى وان اراد نية المأوى فالتضمن الذى ذكره ممنوع إذ اذن المدين لا يستلزم نية المأوى عند الاداء فليتأمل (قوله وبفرق بين هذين الخ) فيه رد لما فى شرح البهجة الاول من ان الوجه عمله على ما اذا

متى أدى المدين بغير قصد شيء حالة الدفع لم يكن شيئا ولم يملك المدفوع اليه بل لا بد من قصد الاداء عن جهة الدين وكثير من الفقهاء يغلط فى هذا ويقول اداء الدين لا تجب فيه النية اه وجرى عليه الزكش وغيره وهذا ينافى ما ذكر ان الشرط ان لا يقصد التبرع قلت لا ينافيه لان اذن المدين فى الاداء عن دينه متضمن لنية الاداء عن الدين عند الدفع بل ينبغي جواز تقديم النية هنا عند عزل ما يريد اداءه كظهيره فى الزكاة (فى الاصح) كما لوقال اعلف دأبى اوقال اسير فادنى وإن لم بشرط الرجوع وبفرق بين هذين واظمعنى رغيفا بجر بان المساحة فى مثله ومن ثم لا جرة فى نحو اغسل ثوبى لان المساحة فى المنافع أكثر منها فى الاعيان وقول القاضى لوقال لشريكه او اجنبى عمر دارى لواد دين فلان على ان ترجع على لم يرجع عليه إذ لا يلزم عمارة داره ولا اداء دين غيره بخلاف اقض دينى وانفق على زوجتى او عبدى اه ضعيف بالنسبة

لشفه الاول لما مر اوائل
الفرض انه متى شرط
الرجوع هنا وفي نظائره
رجع وفارق نحو ادبني
واعلف دابني بوجودهما
فيكني الاذن فيهما عليه
وان لم يشترط الرجوع
والحق بما افاده الاسير على
خلاف ما مشى عليه القمولي
وغيره انه لا بد من شرط
الرجوع فيه ايضا لانهم
اعتنوا في وجوب السعي
في تحصيله ما لم يعتنوا به في غير
قال القاضي ايضا ولو قال
انفق على امرأتى ما محتاجه
كل يوم على اني ضامن له
صح ضمان نفقة اليوم الاول
دون ما بعده اه وفيه نظر
والذي يتجه انه يلزمه
ما بعد الاول ايضا لان
المبادر من ذلك كما هو ظاهر
ليس حقيقة الضمان السابق
بل ما يرد بقوله على ان يرجع
على انه سرف كلام القاضي
نفسه ان انفق على زوجتي
لاحتياج لشرط الرجوع
فان اراد حقيقة الضمان
فالذي يتجه انه يصدق
بيمينته ولا يلزمه الا اليوم
الاول وعليه يحمل كلام
القاضي ولو قال بع لهذا
بالفسوانا افعله لك ففعل
لم يلزمه الا الف خلافا لابن
سريج وقياس ما ياتي في
الصداق انه لو ارتفع العقد
الذي ادى به الدين يعيب
نحوه رجوع للودي الا

قال عمر دارى بالنك فلا رجوع لتعذر البيع كما مر والآلة باقية على ملك صاحبها كما قد مناع حج قبيل
الحوا له عش (قوله لشفه الاول) هو قوله عمر دارى أو أد دين فلان الخ والثاني هو قوله بخلاف اقص
الخ (قوله وفارق) اي قوله عمر دارى الخ (قوله والحق بهما) اي باديدي واعلف دابني اه عش
(قوله لانهم الخ) علة للحاق (قوله على اني ضامن له) اعلم ان هذا يستشكل من جهة ان فيه اتحاد الضامن
والمضمون عنه فيندفع هذا بانه ليس المراد حقيقة الضمان بل بشرط الرجوع فحاصله انه لا يضمن
بشرط الرجوع نعم قد يستشكل بالنسبة لغير اليوم الاول اذ لم تجب نفقته فكيف اعتد بالاذن في اداء مالم
يجب الا ان يجاب بان الاذن فيه تابع للاذن في اداء ما وجب وهو نفقة اليوم الاول اه سم اي فلكلام
القاضي مصورا بالصور ذلك بعد طلوع الفجر اه عش (قوله على انهم) اي انفا (قوله ولا يلزمه الا
اليوم الاول) يشكل صحة الضمان ولو في اليوم الاول فقط لان فيه اتحاد الضامن والمضمون عنه لان الزوج
هو الضامن والمضمون عنه لانه مديون المنفق فيما يؤديه للزوجة الا ان يلزم صحة اتحادهما اذا كان
المضمون له غيرهما كما هنا فالتفق هو المضمون له نعم يشكل من وجه اخر وهو انه لا بد من تحقق
دين للمضمون له ولا دين له هنا لانه عند الضمان لم يقع اتفاق ليكون دينه اه سم (قوله لهذا) اي لا يرد مثلا
(قوله لم يلزمه الا الف الخ) تقدم فيه لو قال اقرضه كذا وعلى ضمانه ما يخالفه فليراجع اه عش (قوله
وقياس ما ياتي الخ) المسئلة مذكورة هنا في الروضة على تفصيل فليراجع اه سيد عمر (قوله انه لو
ارتفع الخ) خبر وقياس ما الخ (قوله به الدين) يعني الدين الحادث بذلك العقد (قوله لرجع) اي
المؤدى بفتح الدال وكذا ضمير فيرجع (قوله رجع للمؤدى الخ) هذا في الضمان بلا اذن خلافا لما
يوهمه هذا السياق اما بالاذن فيرجع اي الضامن على الاصيل بما اداءه ويرجع الاصيل على البائع بعين
ما اخذ كما يعلم ذلك واضحا من الروض وغيره وعبارة الروض وان ضمن الثمن بالاذن واداه ثم انفسخ
العقد يرجع على الاصل والاصيل على البائع بما اخذه وليس له مسا كورده بله وليس الضامن مطالبة البائع
لان الاداء يتضمن اقرضا المضمون عنه وتعليكه وان ضمن اي الثمن بلا اذن اي واداه ثم انفسخ العقد
لم يرجع على الاصيل وعلى البائع وده ولم يردده فيه الخلاف في الصداق المتبرع به انتهى اه سم (فرعان)
لو ضمن شخص الضامن باذن الاصيل وغرم رجوع عليه نابة ومعنى اي غرم الضامن الثاني وهو
شامل لما لو لم ياذن الاصيل للضامن الاول عش ولو ضمن شخص الضامن باذنه وادى الدين للستحق
رجع على الضامن لا على الاصيل ثم يرجع الاول اي الماذون على الاصيل فان كان يغير اذنه لم يرجع على
الاول لعدم اذنه ولا الاول على الاصيل لانه لم يغير شيئا معني (قوله ما ذكره المتن) وهو قوله وان اذن بشرط

اضطرت الدابة كفاي الاذى او على ما اذا التزم البذل لتوافق ما قاله اي الرافعي في باب الاجارة من انه لو قال
لغير ما طعمني خبزك فاطعمه لا ضمان لعدم الالتزام انتهى فيلتمام (قوله على اني ضامن له) اعلم ان هذا
يستشكل من جهة ان فيه اتحاد الضامن والمضمون عنه فيندفع هذا بانه ليس المراد حقيقة الضمان بل بشرط
الرجوع فحاصله انه لا يضمن بالاذن في الاداء بشرط الرجوع نعم قد يستشكل بالنسبة لغير اليوم الاول اذ لم تجب نفقته
فكيف اعتد بالاذن في اداء مالم يجب الا ان يجاب بان الاذن فيه تابع للاذن في اداء ما وجب وهو نفقة اليوم
الاول (قوله ولا يلزمه الا اليوم الاول) يستشكل صحة الضمان ولو في اليوم الاول فقط لان فيه اتحاد الضامن
والمضمون عنه لانه مديون الضامن فيما يؤديه للزوجة الا ان يلزم صحة اتحادهما اذا كان المضمون له
غيرهما كما هنا فان المنفق هو المضمون له نعم يستشكل من وجه اخر وهو انه لا بد من تحقق دين للمضمون
له وادى له هنا لانه عند الضمان لم يقع اتفاق ليكون دينه اه سم (قوله لرجع للمؤدى الخ) هذا في الضمان بلا
اذن خلافا لما يوهمه هذا السياق اما بالاذن فيرجع على الاصيل بما اداءه ويرجع الاصيل على البائع
بعين ما اخذ كما يعلم ذلك واضحا من الروض وغيره وعبارة الروض وان ضمن الثمن بالاذن واداه ثم انفسخ
العقد يرجع على الاصيل والاصيل على البائع بما اخذه وليس له مسا كورده بله وليس الضامن مطالبة

الرجوع رجع وكذا ان اذنه مطلقا (قوله ان لم يضمن الخ) خبر محل النسخ اي ان لم يضمن بعد الاذن في الاداء
اصلا او ضمن باذن بعد الاذن في الاداء وقوله بلا اذن متعلق بضمين (قوله والاى وان ضمن بلا اذن فيه
بعد الاذن في الاداء (قوله ابطال الاذن) اي في الاداء (قوله لان الاذن) الى قوله ويظهر في النهاية (قوله
فيرجع بالاقل) من الدين المضمون وقيمة المؤدى فلو صالح بالاذن عن عشرة قدر اعم على ثوب قيمته خمسة
او عن خمسة على ثوب قيمته عشرة فلم يرجع الا بخمسة اه معنى وقوله المضمون لعل الصواب اسقاطه اذ
الكلام هنا في الاذن في الاداء بلا ضمان كما يصرح به قول الشارح ويظهر (قوله كابر) اي في شرح ولو ادى
مكسر الخ (قوله هنا) اي فيما لو ادى بالاذن بلا ضمان وصالح عن الدين بغير جنسه (قوله مامر ثم
الخ) اي فيما لو ضمن بالاذن وصالح عن الدين بغير جنسه اه ع ش اي بقوله والصالح مالا باعه الثوب (قوله
غن حق لومه) اي بسبب الضمان (قوله واحالة المستحق) الى المتن في النهاية الا قوله واحالة الضامن (قوله
قبض) اي ف يرجع على الاصيل بمجرد الحوالة وان لم يؤد للتحال وعمله اذا لم ير منه التحال ليلامهم امر في قوله
مرو لو ابر التحال الضامن لم يرجع ثم رايت في الخطيب هنا ما هو صريح فيما قلناه اه ع ش وصرح سم
ايضا هنا بذلك (قوله يرجع به الخ) عبارة المعنى فان له الرجوع لا انتقال الدين اليه ولو كان الضامن بغير اذنه
(قوله مطلقا) اي سواء ضمن بالاذن ام بدونه لا صار له وهو باق في ذمة الاصيل وانما عابر بالرجوع وان
كانت الصورة انه لم يؤد شيئا لانهم تزول انتقال الدين له بالارث منزلة الاداء كاصح حوا به اهر شدي عبارة
سم قوله يرجع به مطلقا اي سواء ضمن باذنه او بدونه كما هو المتبادر من لفظ مطلقا لكن هذا ظاهر ان ورثه قبل
الاداء فلو ورثه بعد الاداء فالوجه عدم الرجوع اذ ضمن بلا اذن كما لو لم ير منه بل اولى لا لم يرجع بعد ادائه وقد
ضمن بلا اذن من غير استفادة شيء فلان لا يرجع بعده كذلك وقد استفاد ما داه بالارث بالاولى اه وبجميع
ذلك يعلم ما في تفسير ع ش الاطلاق بقوله سواء اداه لورثه او لا قول المتن (والمؤدى) اي بالاذن بلا ضمان
معنى (قوله بشرطها السابق) اي الاذن وعدم قصد التبرع بادائه ثم قوله ذلك الى قوله اه ع ش في النهاية (قوله
من لم يعلم الخ) فلا يكتفى بشهادة من يسافر قربا بالاذن ليقضى الى المقصود اه معنى (قوله سواء كان) اي من لم
يعلم الخ (قوله ولو مستورين) اي ولو كان الشاهدان مستوري العدة ثم قوله ذلك الى قول المتن فان لم يشهد
في النهاية وكذا في المعنى الا قوله لكنه الى وقوله الخ وقوله يقول الحاوي الى المتن (قوله وان بان الخ) الاولى
كافي المعنى فان النسخ (قوله وان بان فسقهما) هذا يفيد الرجوع حيث ذمعه اخذ المستحق الدين من الاصيل
اه سم وينبغي تقييده بما اذا صدق الاصيل الضامن في الاشهاد الاداء (قوله وان كان النسخ) اي حين الدفع
والاشهاد اه معنى قوله كذلك اي حاكمه حتى (قوله فينبغي هنا النسخ) عبارة النهاية فالوجه عدم الاكتفاء
به اه (قوله به) اي رجل (قوله على الوجه) عبارة النهاية فيما يظهر كإفاده الزركشي اه (قوله ان لم
يقصده) اي الحلف حين الاشهاد (قوله يحمل النسخ) لا ينبغي بعده الحمل بل لا يحتمل اللفظ اصلا قول المتن

البائع لان الاداء يتضمن إقرار المضمون عنه وتعليكو ان ضمن اي الثمن بلا اذن واداه ثم انفسخ
المقدم رجع على الاصيل وعلى البائع ردوه ولمن يرد فيه الخلاف في الصداق المتبرع به اه (قوله واحالة
المستحق على الضامن) لو كان الضامن هنا بحيث يرجع فابراحتا لمحال فينبغي عدم الرجوع خلافا للجلال
البلقيني وهو ظاهر لانهم يقرمون شيئا ومثله ما لو وهبه الدين لان هبة الدين للدين ابراقا في شرح الروض
ولو قال المستحق للضامن وهبك الدين الذي ضمنته لي كان كالإبراء فلا رجوع انتهى ولو احوال الضامن
المستحق فابر المحال عليه فينبغي رجوع الضامن كما هو ظاهر لانها فاته دينه الذي كان على المحال عليه بسبب
الضامن ومتى ورث الضامن الدين رجع به مطلقا اي سواء ضمن باذن او بدونه كما هو المتبادر من لفظه مطلقا
لكن هذا ظاهر ان ورثه قبل الاداء فلو ورثه بعد الاداء فالوجه عدم الرجوع اذ ضمن بغير الاذن كما لو لم ير
بل اولى لانه ان لم يرجع بعد ادائه وقد ضمن بلا اذن من غير استفادة شيء فلان لا يرجع بعده كذلك وقد
استفاد ما داه بالارث بالاولى (قوله مطلقا) اي سواء ضمن باذنه او بدونه (قوله وان بان فسقهما)

(فان لم يشهد) اي الضامن بالاداء نهاية ومعنى (قوله) او قال اشهد (الخ) عبارة النهاية والمعنى و لو قال اشهد بالاداء شهد او مات او غاب او اوطر افسقهم وكذبه الاصيل في الاشهاد قبل قول الاصيل يمينه ولا رجوع وان كذب بالشهود فنجال لم يشهد وان قالوا لا ندرى ورعنا مينا فلا رجوع كما رجعه الامام اه (قوله) ولم يصدق (الخ) اي في الاشهاد نهاية ومعنى (قوله) وانكر (الخ) راجع لكل من قول المصنف فان لم يشهد قول الشارح او قال اشهد الخ عبارة النهاية والمعنى وانكر رب الدين وان شكت اه (قوله) ولو اذن لي قوله نعم في المعنى وإلى الكتاب في النهاية (قوله) ان صدقه اي الاصيل الضامن (قوله) ولو لم يشهد (الخ) اي لودى الضامن الدين مرتين واشهد في الثانية دون الاولى (قوله) رجع باقلهما هذا هو المتعمد اه ع (قوله) باقلهما فان كان اى الاقل الاول فهو بزرعه مظلوم بالثاني وان كان الثاني فهو المبرى ولكن نه اشهد بهو الاصل براءة ذمة الاصيل من الزائدة ومعنى (قوله) على الارجح عبارة النهاية او و ارثه الخاص لا العام وقد كذب الاصيل ولا يئنه على ما عتبه بعضهم والاوجه خلافة لسقوط الطلب بذلك حيث اعترف الوراث المذكور بقبضه اما اقرار العام بقبض المورث فغيره مقبول كقارار الولي ويمكن حل الاول عليه افعال ع (قوله) م وهو الاوجه خلافة اي فتصدق العام كتصدق الخاص وقوله الوراث المذكور اى العام كالحاصل وقوله بقبضه اي بان اعترف الوراث العام بانه قض من الضامن بخلاف ما لودى الضامن في دفعه للمضون له قبل موته وهي ضرورة الاقرار المذكورة وقوله ويمكن حل الاول وهو قوله ولا يئنه على ما عتبه وقوله عايه اي على قوله اما اقرار العام (الخ) وقال الرشيدى قوله م ويمكن حل الاول اي قوله لا العام خلافا لما وقع في حاشية الشيخ اه وهو الظاهر و عبارة المعنى وتصدق ورث رب الدين المطلقين التصرف ك تصدقه وهى تصديق الامام حيث يكون الارث لبيت المال كتصدق الوراث الخاص او تصديق غرامه من مات مفلسا كتصدق رب الدين قال الاذرى لم ارفيه شيئا وهو موضع تأمل والظاهر كما قاله بعض المتأخرين عدم الالتحاق لان المال لغيره ومظهره كظاهر الشارح مخالف لما مر عن النهاية فلينال (قوله) لم يحط لنفسه اي بركة الاشهاد (قوله) فيما ذكر اي من قول المصنف فان لم يشهد الخ عبارة ع (قوله) في عميرة هذا التفصيل بين الاشهاد وتركه كونه بحضرة الاصيل ولا و لو كون المستحق مصدقا على الاداء ولا يجرى مثله في اداء الوكيل حيث رجع الماؤدى هنا خرج لو كمل عن العدة حيث لا فلا لا في مسئلة واحدة وهي ما لو كذب بالاداء ميث من لا دين له عليه فاداه بغير حضور الموكل بغير اشهاد فانه لا شيء عليه ويبرأ عن العدة م فليراجع اه سم على منج اقول وهو واضح إن اذن في الاداء لمن لا دين له عليه على وجه التبرع اما ان امره بدفعه لمن يتصرف له فيه ببيع او نحو مما لظاهر انه كالدين اه (قوله) نعم بحث بعضهم تصديقه عبارة النهاية نعم يظهر كما بحثه بعضهم تصديقه الخ وقال الرشيدى قوله لم تصدقه اي المطعم او المنفق الآتي ذكرهما وهذا استدراك على ما علم من المتن من انه لا رجوع الا اذا صدقه المضون له او ادى بحضرة الاصيل اقول بل هذا استدراك على ما يفيد قول الشارح وكالضامن في اذ كالمؤدى من نظير ما ذكره الحشى (قوله) وفي قدره اي حيث كان محتملا نهاية (قوله) لرضاء اي الأمر بالا طعام او الانفاق (بامانته) اي المطعم او المنفق (قوله) ومن ثم اي من اجل قياس نحو الاطعام على نحو التعمير (قوله) تقييد بصيغة الماضى المبني للمفعول من باب التفعّل (قوله) قول قوله اي المطعم او المنفق (قوله) شهادة الاصيل اي من عليه الدين و (قوله) لاخر اي لمن ادعى رب الدين انه ضامن اه ع (قوله) بانه لم يضمن (الخ) هذا مشكل إذ هو نفي غير محصور ولا تقبل به الشهادة فان حمل على نفي محصور كوقت معين كان صحيحا اه نهاية عبارة سم قد يتوقف قبول هذه الشهادة في نفسها ولون من اجنبى لا نه شهادة على نفي غير محصور م اه (قوله) مالم ياذن له (الخ) كان وجه اتهامه بدفع الرجوع عليه اه سم (قوله) وللضامن (الخ) خبر مقدم لقوله ان يشهد (الخ) (قوله) باطنا اي اذ اذالم يقل انه ضامن او موف للحق

هذا يفيد الرجوع حيثئذ مع اخذ المستحق الدين من الاصيل (قوله) بانه لم يضمن قد يتوقف قبول هذه الشهادة في نفسها ولون من اجنبى لانها شهادة على نفي غير محصور م (قوله) مالم ياذن له كان وجهه

وماتو او غاب او هذين وكذباهو قال لا تسبنا ولم يصدق الاصيل وانكر رب المال دفعه اليه (فلا رجوع) له (ان ادى غيبة الاصيل وكذبه) لان الاصل عدم الاداء وهو مقصر بترك الاشهاد (وكذا ان صدقه على الاداء (في الاصح) لانه لم ينفع بادهائه ولو اذن له في ترك الاشهاد رجع ان صدقه على الدفع ولو لم يشهد اولا ثم ادى ثانيا واشهد رجع باقلهما لان الاصل براءة ذمة الاصيل من الزائد (وان صدقه المضون له) او و ارثه الخاص على اوجه وكذبه الاصيل ولا يئنه (او ادى بحضرة الاصيل) وانكر المضون له (رجع على المذهب) لسقوط الطلب في الاولى باقرار ذى الحق ولان المقصر هو الاصيل في الثانية حيث لم يحط لنفسه وكالضامن في اذ كالمؤدى نعم بحث بعضهم تصديقه في نحو اطعم دابتي وانفق على محجورى في اصل الاطعام والافناق وفي قدره لرضاء بامانته وهو قياس ما بانى في نحو تعمير المستاجر وانفاق الوصى ومن ثم تقيد قبول قوله بالمحتمل (فرع) قال جمع تقبل شهادة الاصيل لاخر بانه لم يضمن مالم ياذن له في الضامن عنه للضامن باطنا اذا ادى للمستحق

فانكرو طالب الاصيل ان يشهدانه استوفى الحق المدعى به كهداية بعض قائله الى قطاع (٢٨١) عليهم انهم قطعوا الطريق مالم يقولوا

علينا ذكره القفال ولو ضمن
صدائق ورجاءه بغير اذنه
فات وله تركه فلها أن
تغرم الاب وتغوز بارها
من التركة لانه لارجوع
له وقول التاج الفزاري
 وغيره له الامتناع من
الاداء لان الدين يتعلق
بالتركة تتعلق شركة تقدم
متعلق العين على متعلق
الذمة كدين بغيره من لا يلزم
الاداء من غيره مردود وما

غلل بعمنوخ والخبرة في
المطالبة للمضمون له لا
للضامن ولا نسلم ان الضامن
كالمهر لانه ضمة ذمة الى
ذمة والرهن ضم عين الى
ذمة وشتان ما بينهما

(كتاب الشركة)
بكنس فسكون وحكي فتح
فكسر وفتح فسكون وقد
تحذف هاؤها فتصير
مشركة بينهما بين النصيب
لغة الاختلاط وشرعا
ثبوت الحق ولو قهر اشاعتا
في شيء لا كثر من واحد
أو عقد يقتضى ذلك
كالشراء وهذا حديث قصد
به ابتغاء الربح بلا عوض
هو المترجم له وانما نقل ان
المترجم له هو الاذن في
التصرف في المشترك
لا ابتغاء ذلك لان هذا
ليس واحدا من الثبوت
والعقد المحصور فيها

(قوله فانكر وطالب أى المستحق (قوله ان يشهدانه) أى يشهد الضامن أن المستحق (قوله علينا)
هذا اللفظ وما بمعناه (قوله بغير اذنه) أى الابن و (قوله فلها ان تغرم الاب) فان امتنع اجبر الى ما ان
تاخذ من عين التركة و (قوله لانه لارجوع له) أى الاب لعدم الاذن في الضمان اه عش (قوله
الامتناع) أى للاب (قوله لان الدين) أى الذى على الابن (قوله متعلق العين الخ) من إضافة الاسم الى
الاخص (فرع) في النهاية والمغنى ولو باع من اثنين وشرط ان كلا منهما يكون ضامنا للآخر
بطل البيع قال السبكي ورايت ابن الرفعة في حديثه يمنع أهل ذوق الرقيق من البيع مسلما ومعناه إلزام
المشتري بما يحق اليائه من الدلالة وغيره ما قال ولعله اخذ من هذه المسئلة ولا يختص ذلك بالرقب وهذا اذا
كان مجرورا فان كان معلوما فلا وكان جعله جزءا من الثمن بخلاف مسألة ضمان احد المشتريين للآخر
لا يمكن فيها ذلك قال الاذرى لكنه هنا شرط عليه امر اخر وهو ان يدفع كذا الى جهة كذا فينبغي ان
يكون مبطلا مطلقا انتهى وهو كما قال اه قال عش قوله مر مطلقة أى معلوما كان او لا وقوله وهو كما
قال هذا الخالف لما نقله سم على منج عنه مر ومع ذلك فالمتمدد مافى الشرح هنا اه بحذف والله اعلم

(كتاب الشركة)

(قوله بكسر) الى قوله كالشراء في النهاية إلا انما يدل قوله ومشركة بينهما وبين النصيب بقوله بمعنى النصيب
واسقط قوله ولو قهر او كذا في المغنى الا قوله وعقد الخ (قوله وحكى الخ) يشعر بان الاول هو الاصح اه
عش (قوله وقد تحذف الخ) عبارة المغنى وشرك بلا هاء قال تعالى وما لهم فيها من شرك أى نصيب (قوله
وقد تحذف ناؤها الخ) أى على الاول وظاهر الشارح مر انه على الجميع اه عش (قوله بينهما) أى
الشركة بمعنى الاختلاط (قوله لغة الخ) عبارة النهاية والمغنى وهى لغة الخ اه (قوله الاختلاط) أى
شيوعا ومجاورة زبدي بعقدوا غيره ليكون المغنى الشرعى فردا من افراد اه بجيرى (قوله ولو
قرا) أى كالآراء اه عش (قوله شاعتا الخ) عبارة المغنى في شيء لاثنين فأنكر على جهة الشروع اه
(قوله وعقد الخ) والمراد بالقد هنا لفظ يشعر بالاذن او نفسه في بعض الصور كما سياتى في قسمتها عقدا
فيها مساهمة لعدم اشتغالها على ايجاب وقبول اه بجيرى (قوله ذلك) أى ثبوت الحق لكن
لا بقيد ولو قرا (قوله كالشراء) فيسمى شراء وشركة اه سم عبارة الكردى قوله كالشراء مثال للعقد
يشترط ان يكون شاعتا كما هو ظاهر اه (قوله وهذا) أى العقد الذى يقتضى ذلك وقال الكردى
إشارة الى الشراء اه (قوله بلا عوض) لم يظهر لي محترضا عبارة النهاية والمغنى ومقصود الباب شركة تحدث
بالاختيار بقصد التصرف وتحصيل الربح وليست عقدا مستقلا بل هى في الحقيقة وكالة وتوكل كل كما وجدنا
سياتى اه (قوله هو المترجم له) فيه تأمل اه سم (قوله لا ابتغاء ذلك) أى الربح بلا عوض (قوله لا وهذا)
متعلق بقوله لم نقل الخ أى بالنظر (قوله المحصور لهما الخ) فيه نظر اه سم ولعل وجهه ان قول المتن
الآتى فان ملكا الخ صريح في إطلاق الشركة شرعا على الاذن المذكور (قوله عقد نحو الخ) الاضافة للبيان
(قوله واصلا) الى قول المتن ويشترط في النهاية والمغنى الا قوله لاهو حال (قوله القدسي) نسبة الى القدس
بمعنى الطهارة وسُميت أى الاحاديث القدسية بذلك لئلا نسبته الى جل وعلا حيث نزل الفاظها كالقرآن لكن
القرآن أنزل للامعان بسورة ومنه والاحاديث القدسية ليس إلزاها لذلك وما غير القدسية فأوحى الى معانيها
وعبر عنها بالفاظ من عند نفسه اه عش (قوله مالم يثن) أى لو يغير متمول ثم في ذلك القول إشعار بأن

انها مبدع الرجوع عليه (قوله فلها ان تغرم الاب) هذا واضح على القضية التى ذكرها الشارح في شرح
قوله ولو مات احد هما خ فيا لمات الاصيل وله تركه ولو لاها لكان له هنا الامتناع ومطابقتها بالاخذ من
التركة او اراثة كما هو ظاهر (كتاب الشركة)
(قوله كالشراء) فيسمى شراء وشركة (قوله هو المترجم له) فيه تأمل (قوله المحصور فيها) فيه

(٣٦ - شرواني وابن قاسم - خامس)
قبل الاجماع الحزب الصحيح القدسي يقول الله تعالى أنا ثالث الشريكين مالم يثن أحدهما صاحبه فإذا خانه خرجت من بينهما

وماخذ أحد الشريكين بما جرت العادة بالمساحة به بين الشركاء كشراء طعام أو خبز جرت العادة بمثله لا يرتب عليه ما ذكر من نزع البركة اه غش (قوله أى ينزع البركة) عبارة النهاية والمعنى والمغنى أنهما بالخطف والاعانة فامدهما بالمعاونة فى أموالها وأنوال البركة فى تجارتها فاذ وقت الحيازة بينهما رفعت البركة والاعانة عنهما وهو أى رفع البركة معنى خرجت من بينهما اه (قوله هى بالمعنى اللغوى الخ) عبارة النهاية والمعنى هى أى الشركة من حيث هى اه قال ع ش بعد نقل عبارة التحفة المذكورة وهى اولى بما ذكره الشارح مر وان كان مراداه فان قوله مر من حيث هى المراد به لا بقيد كونها شركة عنان اولا بقيد كونها ماذو فانها لا يمنعها من اقتسام الصحيح والفاصلة اه (قوله بالمعنى اللغوى انواع) قد يقال ما المانع من أن المراد أنها بالمعنى الشرعى بناء على أن المعنى الشرعى يشمل الصحيح والباطل وما فيه مال يخلط وما لا اه سم قول المتن (وسائر المحترقة) أى كالحياطين والتجارين والدالين اه معنى قول المتن (كسبهما) لعله بمعنى مكسوبهما سم وعش (قوله بحرقتما) أى سواء شرط عليهما ما يمرض من غرم ام لا وعلى هذا فيبينها وبين شركة المفاوضة عموم من وجه يمتنعان فيما إذا اشتركا بإبدانها وقالوا علينا ما يمرض وتنفرد شركة الإبدان فهاذا لم يقلوا ذلك وتنفرد شركة المفاوضة فهاذا اشتركا بالمالها ثم ان اتفقوا فى العمل قسم بينهم على عدد الرؤس وان تفاؤا توافقه قسم بحسبه فان اختلفوا وقف الامر الى الصلح اه عش قول المتن (مع اتفاق الصنعة) أى كنجار ونجار واختلافها فى كسبا ونجار اه معنى (قوله وهى باطلة) صرح بذلك مع علمه من كلام المصنف الآتى توطئة للتعليل اه عش (قوله لما فيها من الغرار الخ) عبارة المعنى لعدم المال فهاذا لما فيها من الغرر إذ لا بد من صاحبه يكسب ام لا وان كل واحد منهما متميز بيده ومنافعه فيخص بفوائده كالأشتركا فى ما شيتما وهى متميزة ليكون الدر والنسل بينهما وقاسا على الاصطلياد والاحتياط (قوله من تفاؤا) أى ما خذوا الخ (قوله من قوم فوضى) أى من قومهم هؤلاء قوم فوضى اه عش (قوله فوضى) يفتح الفاء اه معنى (قوله مستورين) الاولى كفى النهاية والمعنى مستورون بالرفع قول المتن (ما يمرض) بكسر الراء اه معنى (قوله وهى باطلة) فيه ما تقدم اه غش قول المتن (ليبتاع كل منهما الخ) أى لنفقه ومن ثم لو لكل أحدهما الآخر فى أن يشتري فى الذمة لها عينا وقصد المشتري ذلك صار اشترى بكن فى العين المشتراة اه رشيدى ومعنى (قوله ويكون) بالنصب عطف على يبتاع اه عش عن عميرة (قوله وان يبتاع الخ) عطف على يشترك (قوله والربح بينهما) قد يقال هلا كان هذا جملة أى فيستحق اجرة مثل عمله ولو فائدة لعدم تعيين العوض فان قوله مع هذا ولك نصف الربح كقولك رد عبدى ولك كذا إلا ان يصور هذا بان يقول اشترى كناعلى انك تباع هذا والربح بينهما فليتامل سم على حجب وقد يقال ان ما ذكره الشارح لا ينافى ما ذكره المحشى سم من انه جملة لان المستفاد من كلام الشارح فى هذه ان المشتري ملك الوجه له ويحبه عليه خسرته ولم يترض فيها لما يجب للعامل فيحمل على ما ذكره المحشى من انه جملة له وعليه للعامل اجرة مثل عمله اه عش (قوله او يشترك الخ) عطف على قوله يبتاع وجهه الخ (قوله والكل) أى كل من التصاور الثلاثة لتلوع الثالث أى شركة الوجه (قوله فكل من اشترى شيئا الخ) أى فى التصور الاول والثانى اه معنى (قوله والثالث) أى التصور الثالث وهو قوله او يشترك وجهه الخ اه عش (قوله قراض فاسد) قال فى شرح العباب وحيث يستحق الذى هو بمنزلة العامل على الذى هو

وسائر المحترقة ليكون بينهما كسبهما) بحرقتما (متساويا أو متفاوتا مع اتفاق الصنعة واختلافها) وهى باطلة لما فيها من الغرر والجهل (وشركة المفاوضة) يفتح الواو من تفاؤا فى الحديث شرعا فيه جميعا أو من قوم فوضى أى مستورين (ليكون بينهما كسبهما) يبدل أو مال من غير خطف (وعليهما ما يمرض من غرم) بنحو غصب أو إلتاف وهى باطلة أيضا لاشتمالها على أنواع من الغرر فيخص كل فى هاتين بما كسبه (وشركة الوجوه بأن يشترك الوجهيان) عند الناس لحسن معاملتهما مهم (ليبتاع) أى يشتري (كل منهما بمؤجل) أو حال ويكون المبتاع لها فاذا باعا كان الفاضل عن الاثمان بينهما) أو أن يبتاع وجهه فى ذمته ويفوض بيعه لحامل والربح بينهما أو يشترك وجهه لماله وحامل له مال ليكون المال من هذا والعمل من هذا من غير تسلم للمال والربح بينهما والكل باطل إذ ليس بينهما مال مشترك فكل من اشترى شيئا فهو له

نظر (قوله بالمعنى اللغوى أنواع أربعة) قد يقال ما المانع من أن المراد أنها بالمعنى الشرعى بناء على أن المعنى الشرعى يشمل الصحيح والباطل وما فيه مال يخلط وما لا (قول المصنف كسبهما) لعله بمعنى مكسوبهما (قوله أو ان يبتاع وجهه فى ذمته ويفوض بيعه لحامل والربح بينهما) قد يقال هلا كان هذا جملة ولو فائدة لعدم تعيين العوض فان قوله بيع هذا ولك نصف الربح كقولك رد عبدى ولك كذا إلا ان يصور هذا بان يقول اشترى كناعلى انك تباع هذا والربح بينهما فليتامل (قوله والثالث قراض فاسد) قال فى شرح العباب وحيث يستحق الوجه الذى هو بمنزلة العامل على الذى هو رب المال اجرة المثل فى مقابلة نصرفه فى ماله باذنه على

رب المال أجرة المثل في مقابلة تصرفه في ماله باذنه على أن له حصصه من الربح فدخل طامعا فيه فإذا لم يحصل منه شيء إذ هو كله للمالك وجب له أجرة المثل كالأعمال في القراض الفاسد في نحو هذه الصورة قال القموني ولو لم يصدر منه إلا كلمة لا تعب فيها كلمة بعت لم يستحق أجرة أهو هو ظاهر معلوم من باب الإجارة على جميع أحواله عرش (قوله لاستبداد المالك) أي استقلاله (قوله باليد) أي ولذا قيد بقوله السابق من تسليم المال لكن قد يحصل الفساد بغير ذلك ككون المال غير نقد فلا يتوقف الفساد حينئذ على عدم تسليم المال كما هو ظاهر سم على جميع أحواله عرش (قوله ولو نوبها الخ) إلى المتن إلا قوله وفيما مر ذكره النهاية قبيل النوع الثالث (قوله ولو نوبها) أي في شركة الرجوع (وفيما مر) أي في شركة المفوضة عبارة الرشد في قول لم نعلم نوبها شركة العنان الخ يعني فإذا قلنا تفاوضنا الصورة أن شروط شركة العنان متوفرة فيصح بناء على صحة العقود بالكتابات وعبارة الروض وشرحه فإن أراد كل منهما بلفظ المفوضة شركة العنان كان قالنا تفاوضنا أي اشتركتنا شركة عنان جاز بناء على صحة العقود بالكتابات اتبعت وقد علم مما تقدم أنه لم يشترط أن عليهما غرم ما يعرض وهذا ظاهر وهذا يدفع ما أطل به الشيخ في الحاشية مما هو مبني على أن الاستدراك في كلام الشارع مر راجع إلى صورة المفوضة المذكورة وقد علم أنه ليس راجعا إلى اللفظ المفوضة فقط وإن كان في السياق إيهامه وما نقله عن الروض وشرحه في المعنى مثله إلا أنه عبر بأو اشتركتنا بدل أي وكذا ذكر رسم بلفظه وأو عبارة شرح الروض ثم عقبه بقوله وقد يستشكل قوله أو اشتركتنا شركة عنان من وجهين أحدهما أنه مثل به لأرادة شركة العنان بلفظ المفوضة مع أنه ليس في هذا لفظ مفوضة والثاني أن التمثيل به صريح في احتياجه للنية مع قوله شركة عنان ومجاوب عن الثاني بأن لفظ الاشتراك وإن قيد بقولنا شركة عنان لا يكفي في انعقاد الشركة بل لابد من الإذن في التصرف كباثنين فيما يأتي وليس في هذا المثال تعرض للإذن في التصرف فلا بد من نيته أه ولا يخفى أن كلامنا الأشكاكين إنما يرد على ما نقله بلفظ أو بخلاف ما مر عن الرشد بلفظ أي فلا يردان عليه فليراجع النسخ الصحيحة لشرح الروض والمعنى (قوله ونوبها الخ) أي وخطأها عرش قول المتن (وهذه الأنواع باطلة) أي ومع ذلك أن كان فيها مال وسلم لأحد الشرعيين فهو أمانة بيده لا فاسد كل عقد كصحيحه أه عرش (قوله وتركه) أي التنبيه على أنها من تلك الأنواع (قوله في مال) أي متى أو متقوم على ما يأتي أه عرش (قوله وسلا متها الخ) عطف على إجماعا (قوله من عنان الدابة الخ) أي والعنان في شركة العنان مأخوذ من عنان الخ (قوله لظهورها بالإجماع عليها) أي شركة العنان (قوله أي ما ظهر منها) تفسير لعنان السماء وتأنيت الضمير باعتبار أن المراد من السماء السحابة أه كردى عبارة المعنى وقبل يفتح العين من عنان السماء أي سحابة

أن له حصصه من الربح فدخل طامعا فيه فإذا لم يحصل منه شيء إذ هو كله للمالك وجب له أجرة المثل كما علم في القراض الفاسد في نحو هذه الصورة قال القموني ولو لم يصدر منه إلا كلمة لا تعب فيها كلمة بعت لم يستحق أجرة أه انتهى وهو ظاهر معلوم من باب الإجارة انتهى (قوله لاستبداد المالك باليد) ولذا قيد بقوله السابق من غير تسليم المال لكن قد يحصل الفساد بغير ذلك ككون المال غير نقد فلا يتوقف الفساد حينئذ على عدم تسليم المال كما هو ظاهر (قوله ولو نوبها وفيما مر شركة العنان الخ) عبارة شرح الروض فإن أراد كل منهما بلفظ المفوضة شركة العنان كان قالنا تفاوضنا أو اشتركتنا شركة عنان جاز بناء على صحة العقود بالكتابات أه وقد يستشكل قوله أو اشتركتنا شركة عنان من وجهين أحدهما أنه مثل به لأرادة شركة العنان بلفظ المفوضة مع أنه ليس في هذا لفظ مفوضة والثاني أن التمثيل به صريح في احتياجه للنية وهو مشكل مع قوله شركة عنان ومجاوب عن هذا الثاني بأن لفظ الاشتراك وإن قيد بقولنا شركة عنان لا يكفي في انعقاد الشركة بل لابد من الإذن في التصرف كباثنين فيما يأتي وليس في هذا المثال تعرض للإذن في التصرف فلا بد من نيته (قوله التي هي بعض تلك الأنواع) هذا مع قوله السابق هي بالمعنى اللغوي أنواع أربعة يقتضى أن شركة العنان المذكورة بالمعنى اللغوي وهو صحيح وإن كانت بالمعنى الشرعي أيضا لأن اللغوي

فاسد لاستبداد المالك باليد ولو نوبها وفيما مر شركة العنان وثمر مال بينهما صحت (وهذه الأنواع باطلة) لما ذكرناه (وشركة العنان) التي هي بعض تلك الأنواع أيضا وتركه لوضوحه وسيعلم أنها اشتركتنا في مال لها ليتجرا فيه (صحيحة) إجماعا وسلا متها من سائر أنواع الغرر من عنان الدابة لاستوائهما في التصرف وغيره كاستواء طرفي العنان أو لمنع كل الآخر بما يريد كنعع العنان للدابة أو من عن ظهر لظهورها بالإجماع عليها أو من عنان السماء أي ما ظهر منها فهي على غير الأخير بكسر العين على الأشهر

لأنها علمت كالسحاب بصحتها وشهرتها **(قوله عليه)** أي الأخير وهو قوله من عنان الدنيا **(قوله خمسة)** عبارة المقي ثلاثة صيغة وعائدان ومال وزاد به ضمير إياها والعمل بدل المصنف منها بالصيغة، وبراعتها بالشرط كما تقدم، مثل ذلك في البيع فقال ويشترط **(قوله وعمل)** استعمل عدل العمل من الأركان مع أنه خارج عن العقود وان وجد فيكون بعده ويمكن الجواب بأن العمل الذي يقع بعد العقد هو مباشرة الفعل كالبيع والشراء الذي اعتبر ركناه وتصور العمل وذكره في العقد على وجه يعلم منه ما يتحقق به العقد اه
عش قول الماتن (فيها) أي شركة العتقان اه معنى **(قوله صريح)** أي قول الماتن هذا في النهاية لإلا قوله وقولي إلى وكاللفظ وقوله نعم إلى ولو كان وقوله وعلى الأول إلى والمضروب **(قوله للمتصرف)** أي من يتصرف اه معنى **(قوله الذي أخ)** نعمت التصرف بالبيع أخ **(قوله أو كناية)** عطف على صريح **(قوله بذلك)** أي بالأذن أخ **(قوله لما سر)** تعميل لزيادته **(قوله أو كناية أخ)** وعدم جعله الماتن شاملا له **(قوله انفا)** أي في شرح قول المصنف في الضمان فصل يشترط في الضمان والكفالة لفظ يشترط بالضمان اه سم زد عش ما نصه لكن قوله لا يتجاوز ظاهر في أنه إذا استعمل على وجه الكناية لا يكون حقيقة وقد نبهنا في قوله ثم لأنها أي الكناية ليست دالة على الظاهرة انتهى فان المتبادر من قوله أي دالة ظاهرة أنها تدل على حقيقة وتكون حقيقة وقد يقال مراده ثم إن دلالته بحيث كانت خفية مجاز فيجعل ما هناك على ما هنا وفيه أن كلام الشارح هنا ليس في كون كناية الشركة قسما منها وإنما كلامه في شمول كلام المصنف لها وخاصة أن أريد بالدلالة فيه حقيقة وهي الظاهرة ولا يشملها كلام المصنف فيحتاج إلى زيادة أو يشترط بذلك وان أريد بها إطلاق الدلالة مجازا فشمولها وعلى كل فالكتابة تسمى من الشركة **(قوله انفا أخ)** أو الكناية **(قوله لا دال أخ)** في نفي الدلالة ونظر واضح اه سم **(قوله عليه)** أي على القول المذكور للروضة واصحابا **(قوله لوعبر)** أي عاقد الشركة **(قوله وبه)** أي بالأذن أخ **(قوله من ذلك)** أي الأذن في التصرف **(قوله وكاللفظ)** أي الماتن في المعنى **(قوله في نصيبه فقط)** في العباب ولو قال أحدهما للآخر فقط اتجر مثلا تصرف في الجميع وصاحبه في نصيبه فقط حتى ياذن له شريكه وهذه الصورة ابتضاع لشركة ولا قراض اه وما ذكره من أنه ليس شركة ولا قراضا منقول عن القاضي الطبري والبنديجي والروائي وقوله ابتضاع أي توكيل وقوله لا لشركة أي لأنه ليس فيه مال من الجانبين وقوله ولا قراضا أي لأنه ليس فيه شرط بيان قدر الربح بل ولا ذكر بالكلية ونقل في شرحه خلاف ذلك فقال قال القموني قال الإمام أنها أي هذه الصورة تضاهي القراض قال وهل يشترط أنفراد في هذه كالقراض فيه وجهان أي والقياس لا يشترط كاهو شأن القراض اه فليتامل ما قاله الإمام مع انتفاء العرض لخصه العامل من الربح والوجه أنه حيث أوجد خاطما لين بشرطه ووجد أذن في التصرف ولو لاحدهما فقط كان شركة وإن لم يوجد مال من الجانبين بل من أحدهما مع إذن صاحب المال للآخر كان قراضا بشرطه اه سم أقول كلام الشارح والنهاية والمعنى كالصريح في قوله والوجه إلى قوله وان لم يوجد أخلا قال مال عليه عش من أن صورة إذن أحدهما فقط في التصرف لا تكون شركة إلا إذا صرح بلفظ الشركة قال ويدل لذلك ما نقله سم على منهي عن العباب أقول الشارح هو أو من أحدهما يتجسس بما إذا كان هناك لفظ شركة اه وسياق انفا عن سم أن المدار على الأذن في التصرف وان لم يوجد معه لفظ اشتراك ونحوه **(قوله أن لا يتصرف)** أي أحدهما اه معنى **(قوله بطلت)** أي للشرط الفاسد وهو منعه من التصرف في ملكه ومع ذلك فتصرف الأذن في

وعليه بفتحها وأركانها خمسة وعائدان ومفعول عليه وعمل وصيغة (ويشترط فيها لفظ) صريح من كل منهما أو من أحدهما الآخر (يدل على الأذن) للتصرف من كل منهما أو أحدهما (في التصرف) بالبيع والشراء الذي هو التجارة أو كناية تشير بذلك لما مر آتفانها مشعرة بالدلالة لا يتجاوز وحيث قد يشملها كلامه وقولي بالبيع إلى آخره اخذته من قول الروضة واصحابها لبدن لفظ يدل على الأذن في التجارة فعليه لوعبر بالأذن في التصرف اشترط اقتران لفظه يدل على التجارة كتصرف هذا وعوضه وتكني القرينة المعنية للمراد من ذلك كما هو ظاهر وكاللفظ الكتابة وإشارة إلى آخر المفهمة فالو إذن أحدهما فقط تصرف الما دون له في الكل والأذن في نصيبه فقط فان شرطان لا يتصرف في نصيبه بطلت

اعم **(قوله لما سر انفا)** كأنه يريد ما ذكره في شرح قول المصنف في الضمان فصل يشترط في الضمان والكفالة لفظ يشترط بالضمان **(قوله لا دالة)** في نفي الدلالة ونظر واضح **(قوله في نصيبه فقط)** في العباب ولو قال أحدهما للآخر فقط اتجر مثلا تصرف في الجميع وصاحبه في نصيبه فقط حتى ياذن له شريكه وهذه الصورة ابتضاع لشركة ولا قراضا انتهى وما ذكره من ليس شركة ولا قراضا منقول عن القاضي الطبري والبنديجي والروائي وقوله ابتضاع أي توكيل وقوله لا لشركة أي لأنه ليس فيه مال من الجانبين وقوله ولا

نصيبه صحيح وتصرف الماذون له في الكل صحيح ايضا بعموم الاذن وإن بطل خصوص الشركة أم عش (قوله)
فلو اقتصر اعلی قولها فيه اشارة الى التصور بوقوع هذا القول منها وانما اذا انضم اليه الاذن في التصرف
كفي ويبقى الموقوف هذا القول من احدهما مع الاذن في التصرف وينبغي ان لا يكفي لانه عقد متعلق
بمالها فلا يكفي فيه النظم من احد الجانبين بل لا بد معه من وقوعه من الاخر او قبوله وفاقا لم ر سم على
حجج ام عش (قوله لم يكف عن الاذن في التصرف) فعلمت وقف انعقاد الشركة التي الكلام فيها على الاذن في
التصرف اونية ذلك كما يأتي وحيث قد افاد اقتصر اعلی مشتركنا ولم ينعاه الاذن في التصرف لم تحصل الشركة
التي ثبت لها الاحكام الاتية فاذا وجد بعد ذلك الاذن في التصرف حصلت الشركة المذكورة من حين ذلك
الاذن فالمدار على الاذن في التصرف وان لم يوجد معه لفظ مشتركنا ونحوه بدليل قوله الاتي والحيلة في
الشركة في العروض الخ فانه ثبت الشركة في ذلك ببيع بعض عرض احدهما ببعض عرض الاخر مع
الاذن في التصرف مع انتفاء لفظ الشركة ام عش (قوله لو نواه) اي الاذن في التصرف بالبيع والشراء به اي
باشتركتنا (قوله كفى) كما جزم به السبكي نهاية معنى (قوله في المال) الى المتن في المعنى الا قوله نعم الى ولو كان
(قوله فيه) اي الماذون له في التصرف (قوله كون الثاني) اي الاذن الغير المتصرف (قوله اعني) انظر كيف
يصح عقد الاعني على العين وهو المال المخلوط ويحاجبانه عقد توكيل وتوكيله جائز كما يأتي وقضية ذلك صحة
قراضه سم على حجج ام عش (قوله وقضية كلامهم الخ) اي حيث لم يشترطوا في الشريك كونه مال كما عش
وفيه نظر لان الشريك فانه الحقيقة هو المولى للمالك لا الولي فكان الاول ان يقول حيث اطلقوا جواز
تصرف الولي في مال المحجور بالمصلحة ولم يقيدوا بالناجزة (قوله مشاركة الولي) من اضافة المصدر الى الفاعل
والمفعول محذوف ام سيد عر (قوله بان فيه الخ) اي في عقد الشركة في مال المحجور وكذا خيره في الاتي
(قوله خلط قبل العقد) اي لما يأتي من اشتراطه (قوله قد يورث) اي الخلط (قوله عليها) اي المصلحة (قوله)
شرط الشريك) اي شريك المحجور عليه (قوله امينا يجوز الخ) فلو ظننه امينا وغدا لكان خلافه يبتين
بطلان الشركة وهل يضمن الولي بتسليم المال له ام لا فيه نظر والاقرب الاول لتقصيره بعدم البحث عن حاله
قبل تسليم المال له ام عش (قوله مامر) اي في الحجر قيل قوله وله بيع ماله ام كردي (قوله ان سلم مال
المولى عنها) اي او كان المولى اخف شبهة فلا يشاركه من ماله اشد شبهة نظير مامر فلما يظن امس يد عمر
وفي النهاية والمغني ويكره مشاركة السكائر ومن لا يحرز عن شبهة ام قال عش قوله ر ومن

قراض اي لانه فيه شرطيان قدر الرجل بل ولا ذكر بالكلية ونقل في شرحه خلاف ذلك فقال قال القمولى
قال الامام انها هذه الصورة تضاهي القراض قال وهل يشترط انفراد في هذه الحالة كالقراض فيه
وجهان اي والقياس لا اشتراط كما هو شأن القراض انتهى فليتأمل ما قاله الامام مع انتفاء التعرض لحصة
العامل من الربح والوجه ان حيث وجد خلط ما هن بشرطه وجد اذن في التصرف ولو لاحد ما حفظ كان
شركة وان لم يوجد مال من الجانبين بل من أحدهما مع اذن صاحب المال للاخر كان قراضا بشرطه (قوله)
فلو اقتصر اعلی قولها فيه اشارة الى التصور بوقوع هذا القول منها وانما اذا انضم اليه الاذن في التصرف
كفي ويبقى الموقوف هذا القول من احدهما مع الاذن في التصرف وينبغي ان لا يكفي لانه عقد متعلق
بمالها فلا يكفي فيه النظم من احد الجانبين بل لا بد معه من وقوعه من الاخر او قبوله وفاقا لم ر سم على
يكف عن الاذن في التصرف) فعلمت وقف انعقاد الشركة التي الكلام فيها على الاذن في التصرف اونية
ذلك كما يأتي وحيث قد افاد اقتصر اعلی مشتركنا ولم ينعاه انه الاذن في التصرف لم تحصل الشركة التي ثبتت
لها الاحكام الاتية فاذا وجد بعد ذلك الاذن في التصرف حصلت الشركة المذكورة من حين ذلك
الاذن فالمدار على الاذن في التصرف وان لم يوجد معه لفظ مشتركنا ونحوه بدليل قوله الاتي والحيلة في
الشركة في العروض الخ فانه ثبت الشركة في ذلك ببيع بعض عرض احدهما ببعض عرض الاخر مع
الاذن في التصرف مع انتفاء لفظ الشركة (قوله اعني) انظر كيف يصح عقد الاعني على العين وهو المال المخلوط

(فلو اقتصر اعلی قولها)
(اشتركتنا لم يكف) عن الاذن
في التصرف (في الاصح)
لاحتماله الاخبار عن
وقوع الشركة فقط ومن ثم
لو نواه به كفى (و) يشترط
(فيهما) أى الشريكين أن
تصرفا (أهلية التوكيل
والتوكل) في المال لان كلا
منهما وكيل عن صاحبه
وموكل له أما اذا تصرف
أحدهما فيشترط فيه أهلية
التوكل وفي الآخر أهلية
التوكيل فيصح كون الثاني
أعني دون الاول وقضية
كلامهم جواز مشاركة الولي
في مال محجور هو توقف فيه
ان الرفعة بأن فيه خلط قبل
العقد بالمصلحة ناجزة بل
قد يورث نقصا ويحاجب بأن
الفرض ان فيه مصلحة
لوقف تصرف الولي عليها
واشتراط تجاوز المصلحة
ممنوع نعم قال الاذني شرط
الشريك أن يكون أمينا
يجوز ايداع مال اليتيم عنده
قال غيره وهو ظاهر ان
تصرف دون ما اذا تصرف
الولي وحده ام نعم قياس
مامر ان لا تكون بماله شبهة
أى ان سلم مال الولي عنها

لاحتراز عن الشبهة ينبغي أن عمل ذلك حيث سلم مال المشارك من الشبهة أو كانت فيه أقل ولا فلا كراهة اه
 (قوله ولو كان الخ) عبارة النهاية والمغني ولو شارك المكاتب غير لم يصح كقوله ابن الرفعة أن كان هو المادون
 له أي ولم ياذن له السيدا فيه من التبرع بعلمه ويصح أن كان هو المادون فاذن السيد صرح مطلقا اه
 اذنا
 ارمادوناه عش (قوله اذن سيده) أي في الشركة المذكورة اه عش (قوله إجماعا) أي قول المتن هذا
 في المغني لإقوله فأوقع في المتن وقوله وعلى الأول إلى المتن (قوله في النقد) أي الخالص نهاية ومعنى قال
 الرشدي قوله مر في النقد الخالص يوم قصر المثل على النقد عبارة الجلال نقد وغيره كالخطة اه
 عبارة المغني وسم وأما غير النقد من المثليات كالبرو والشعير والحديد فعلى الظاهر ومن المثلي تبر الدرام
 والدنانير فتصح الشركة فيه فإطلاقه لا كنزونها منع الشركة فيه معني على أنه متقوم كما نيه عليه في
 أصل الروضة وسوى بينه وبين الحل والسيابك في ذلك اه وعبارة عش قوله في المشغوش والمغشوش
 في الخلاف سائر المثليات ولم ينبه الشارع مر على ذلك اكتفاء بما فهم من قول المصنف وقيل يختص بالنقد
 اه (قوله الرابع) أي في بلد التصرف ولو أطلق الاذن احتمل أن العبارة يبدل العقد لأنها الأصل اه عش
 (قوله لأنه باختلاطه) علة التبرع اه رشدي أقول قل الشارع كالتبعية والمغني كالنقد صرح في أنه علة الصحة
 في المشغوش (قوله يرتفع) أي يزول (قوله ومنه) أي من المثلي (قوله فيه) أي التبرع (قوله حمله) أي كلام
 الشارع (قوله لتأثير أعيانه) عبارة النهاية والمغني لتعذر الخلط في المقومات لأنها أعيان متباينة اه (قوله
 كالقراض) قضيتها أن القراض على المشغوش غير صحيح اه عش (قوله بأن الغرض من القراض
 الربح) مفهومة أن الشركة ليس الغرض منها الربح فانظره مع قوله أول الكتاب وهذا حيث قصد به ابتغاء
 الربح بلا عوض الخ اه سم (قوله اذ التقيد الخ) عبارة النهاية أن قيل بأن التقيد لا يكون غير ضروري كما هو
 أحد الاصطلاحين اه أي للفقهاء أحدهما أنه اسم للتقيد مطلقا وجروا في باب الزكاة والثاني أنه اسم
 للدرهم والدنانير المضروبة وجروا عليه هنا وفي القراض عش (قوله قبل العقد) يعني ما وقع أي الخلط
 مقارنا ونقل عن شيخنا الزبائدي بالدرس أنه كالبعدي لا يكتفي فيه وقفه ويقال ينبغي الحاقه بالقضية فيكتفي
 لأن العقد إنما تتم حاله عدم التميز وهو كاف اه عش أقول قد يفيد كفاية المقارن عبارة المغني فإن وقع
 بعده في المجلس لم يكف على الأصح أو بعده مقارنته لم يكف جز ما إذا اشترح حال العقد فبعد العقد بدذلك
 اه (قوله وإن لم تتساو أجزاؤه) قال في الروض فلو خلافا فقيرا إمامة بفقير بخمسين فالشركة ثلاث اه سم
 عبارة النهاية قضية كلام المصنف أنه لا يشترط تساوي المثليات في القيمة وهو كذلك اه زاد المغني فلو خلافا
 فقير أمقوما بمائة بفقير مقوم بخمسين صح وكانت الشركة اثلاثا بناء على قطع النظر في المثلي عن تساوي

ويجاب بأنه عقد توكيل وتوكيله جائز كما يأتي وقضية ذلك صحة قراضه مر (قوله إجماعا في النقد الخ) يعني
 غير النقد وغير المشغوش من المثليات وقوله في المشغوش من الرابع كذا تصح في الروضة وهذا لا يتناقض
 المشغوش مثلي قطعا وإن لم يكن راتجا كإقتضاء قول الروضة في باب الغصب أما الدرهم والدنانير المشغوشة
 فقال المتن أن يجوزنا المعاملة بها فثبته ولافتقومة اه (قوله ومنه التبرع) عبارة الروضة يجوز الشركة في
 التقدير قطعا ولا يجوز في المقومات قطعا وفي المثليات قولنا لأن أظهرهما الجواز والمراد بالتقيد الدرهم
 والدنانير المضروبة أما البرو والحل والسيابك فاطرقا منع الشركة فيها ويجوز أن يبين على أن التبرع مثلي
 أم لا فإن جعلناه مقوما لم تجز الشركة ولا فعلى الخلاف في المثلي ثم قال وأما قوله أي الرافعي أطلقوا منع
 الشركة في التبرع لعيب أن صاحب التهمة حكى في انعقاد الشركة على التبرع والتفود وجوب كائني اه
 (قوله فأوقع للشارح الخ) في شرح مر وقول الشارع ولا يجوز في التبرع وفيه وجه التهمة فرعه على
 المروج القائل باختصاصها بالنقد المضروب نعم يمكن حمله على نوع منه غير منضبط اه (قوله بأن
 الغرض من القراض الربح) مفهومة أن الشركة ليس الغرض منها الربح فانظره مع قوله أول الباب وهذا
 حيث قصد به ابتغاء الربح بلا عوض الخ (قوله وإن لم تتساو أجزاؤه) قال في الروض فلو خلافا فقيرا

ولو كان المكاتب هو
 المتصرف اشترط اذن سيده
 لتبرعه بالعمل (وأنصح)
 الشركة (في كل مثلي) إجماعا
 في النقد وعلى الأصح
 في المشغوش الرابع لأنه
 باختلاطه يرتفع تميزه كالنقد
 ومنه التبرع كما يصرح به في
 الغصب فأوقع للشارح
 من اعتبارها لا يجوز فيه
 ينبغي حمله على نوع منه لا
 ينضبط (دون المقوم)
 بكسر الواو لتأثير أعيانه
 وإن اتفقت قيمها حينئذ
 تتعذر الشركة لأن بعضها
 قد يتلف فيذهب على
 صاحبه وحده (وقيل
 تختص بالنقد المضروب)
 الخالص كالقراض وعلى
 الأول يفرق بأن الغرض
 من القراض الربح فانحصر
 فيها يحصل غالبا في كل محل
 وهو الخالص لا غير ولا
 كذلك الشركة والمضروب
 صفة كاشفة إذ النقد لا
 يكون إلا كذلك على ما مر
 في الزكاة (ويشترط خلط
 المالين) قبل العقد (بحيث
 لا يتميزان) وإن لم تتساو
 أجزاؤها في القيمة لتعذر
 إثبات الشركة مع التميز

(ولا يكتفى الخلط مع اختلاف جنس) كدنانير ودرهم (وأوصفة كصباح ومكسرة) (٢٨٧) وأبيض وغيره كبرايض باجر لا مكان

التمييز وان عسر ولو كان لكل علامة مميزة عند مالكة دون بقية الناس فوجهاً أو وجهها عدم الصحة (هذا) المذكور من اشتراط خلطهما (إذا أخرج جلالين وعقدان ملكاً مشتركاً) بينهما على جهة الشيوع وهو مثلي اذ الكلام فيه وأما غيره فسيعلم حكمه من

قوله والحيلة الآخر ويصح التعميم هنا وتكون تلك الحيلة لا ابتداء الشركة في غرض خاصة بينهما (تنبيه) في نصب مشتركاً على نحو لان الاشتراك لم يتقدم الملك وإنما قارنه (ارث وشراء وغيرهما) وأذن لكل من التجارة (فيه) أو اذن احدهما فقط (نظير ما مر) تمت الشركة

الحصول للمعنى المقصود بالخلط (والحيلة في الشركة في) المتقوم من (العرض) لها طرق منها ان يرثاها مثلاً أو (ان يبيع) مثلاً (في) واحده بعض عرضه ببعض عرض للآخر) تجانسا وتساوي البعضان وعلمنا قيمتهما ما لا قال الامام والبعوى والرافعي وهذا

البلغ في الاشتراك من خلط المالكين لان ما من جزء منهما الا وهو مشترك بينهما وهناك وان وجد الخاط

فالكل واحد ممتاز عن مال الاخر اه وفيه نظر وان جزم به شيخنا في شرح

الاجزاء في القيمة والافليس هذا القفيز مثلاً ذلك القفيز وان كان مثلياً في نفسه اه قال ع ش قوله مر وهو كذلك اى ويكون الاشتراك في المال بينهما بحسب القيمة نقله الرافعي عن العراقيين سم على منتج اى فلو اختلفا في القيمة وقف الامر الى الاصطلاح اه قول الماتن (ولا يكتفى الخ) الاولى التفرع قول الماتن (مع اختلاف جنس) اى يحصل معه التميز كما اشار اليه بقوله كدرام الخ بخلاف ما لو خلط احداً الجنتين باخر بحيث لا يحصل معه تمييز فانه يكتفى بخلافه بغير ع ش عبارة السيد عمر قوله لا مكان التمييز يؤخذ من العلة انه حيث تعذر التمييز لا يضر اختلاف الجنس كجنتين من سم وانحوه اه وفيه اه ايضا قول المغني ولا يكتفى الخلط مع امكان التمييز لنحو اختلاف الجنس كدرام ودنانير اه (قوله) او وجهها عدم الصحة) ومثله عكسه بالاولى اه ع ش اى بان يميز عند عامة الناس دون العقدين (قوله) بينهما الى التنبيه في النهاية (قوله) وهو مثلي اذ الكلام الخ) يوضح ذلك ان المفهوم من قوله هذا الخ تخصيص ماسبق وانما يظهر التخصيص اذا كان موضوع الكلام واحداً من ثم قال الشارح المحلى بما صرح الشرع فيه اه سم (قوله) غيره) اى غير المثلي (قوله) ويصح التعميم) اى تعميم قوله مشترك كالمثلي والمتقوم جرى عليه المغني فقال فان خلطاً مشتركاً كما يصح فيه الشركة ولا كالمروض كما هو ظاهر اطلاق المصنف (قوله) حاصلة بينهما) اى بعضها بعينه لا احدهما والبعض الاخر بعينه لا لآخر (قوله) لان الاشتراك الخ) قد يمنع اقتضاء ذلك التجوز والحق ان السموات في خلق السموات مفقولة لمع عدم تقدمها على الحق وانما هي مقارنة له فليتامل وكان ينبغي على زعمه ان يرصد على المفعل به اذ مطلق النصب لا يتوقف على التقدم كما في المفعول المطلق سم وسيد عمر اى ولذا جعل من شرطه في المفعل به تقدمه على تعاقب عامله كابن هشام جعل السموات في خلق الله السموات مفعول مطلقاً (قوله) نظير ما مر) اى في شرح ويشترط فيها اللفظ الخ قول الماتن (والحيلة الخ) وكان الاولى ان يقول ومن الحيلة لان منها ان يبيع كل واحد منهما بعض عرضه لصاحبه بشرط في الذمة ثم يتقاسما وان يقول في باقي العروض او في المنقولات لان الشرع في المثليات جائز بالخلط مع أنها من العروض اذ العرض ما عدا النقد وان يقول سم باذنه فانه يجب تاخير الاذن عن البيع ليقع الاذن بعد الملك والقدرة على التصرف وان يحذف لفظة كل ولعل مراده كما قال بعض المناخرين كل واحد على البذل اه معنى (قوله) منها ان يرثاها الخ) قد يقال لا مدخل للعبد في الارث وقضية التعيير بالحيلة ان يكون له مدخل في الشركة قول الماتن (ان يبيع كل واحد بعد عرضه الخ) وحينئذ فيمكن كونه بالسوية ان يبيع نصف بنصف وان يبيع ثلث بثلثين او ثلثة ارباع لاجل تفاوتهما في القيمة فملكاه على هذه النسبة ايضا اه معنى (قوله) تجانسا) الى قوله قال الامام في التناهي قوله انتهى الى المعنى الا قوله والبعوى والرافعي (قوله) تجانسا) اى سواءا تجانسا العرضان ام اختلفا فانه يوقى معنى (قوله) وعلما بقيمتها ام لا) ينبغي ان يشترط امكان العلم بعد ذلك اخذنا ما ياتي في شرح قوله والاصح انه لا يشترط الخ كذا افاده المحشى وهو محل تأمل اه سيد عمر ورويه وأشار اليه من عدم الاشتراط ما قد منعه ع ش من اهل الاختلاف في القيمة وقف الامر الى الاصطلاح (قوله) قال الامام الخ) عبارة للمعنى وهذا كما قال الامام الخ الخ (قوله) وهذا) اى نحو الارث (قوله) لان ما الخ) عبارة للمعنى لانه ما الخ) بضمير الشأن (قوله) منها) اى المالكين (قوله) وهناك وان وجد الخلط الخ) الظاهر ان دراهم ان الاول لا يميز فيه في نفس الامر بخلاف الثاني وان كان كل جزء حكمه شرعاً بانه مشترك فلا يرد ما نظر به الشارح اه سيد عمر وهو وجه (قوله) فالصرح به فيه) اى في الخلط مع عدم التمييز (قوله) بالسوية) اى

بما يقضي بخمسين فالشركة الثلاث (قوله) وهو مثلي اذ الكلام فيه الخ) يوضح ذلك ان المفهوم من قوله هذا الخ) تخصيص ماسبق وانما يظهر التخصيص اذا كان موضوع الكلام واحداً من ثم قال الشارح المحلى بما صرح الشرع فيه (قوله) لان الاشتراك الخ) قد يمنع اقتضاء ذلك للتجوز والحق ان السموات في خلق الله السموات مفقولة لمع عدم تقدمها على الحق وانما هي مقارنة له فليتامل وكان ينبغي على زعمه ان يزداد على المفعل به اذ مطلق النصب لا يتوقف على التقدم كما في المفعول المطلق (قوله) وعلما بقيمتها ام لا) ينبغي

الروض لانه ان اردنا الخلط مع التمييز فهذا لا شركة فيه أصلاً ومع عدم التمييز فالصرح به فيه انهما بملك كلا بالسوية حتى لو تلف بعضه

تلف عليهم وقد جاب بالفرق بين مطلق الخلط ونحو الارث بان هذا يمكن ان يكون الكل مشاعا ابتداء ولا كذلك الخلط لتوقف الملك به على عدم التغير ولا ينافي الملك هنا بما في آخر (٢٨٨) الايمان في لا اكل طعاما او من طعام اشتراه زيد من التفصيل بين القليل والكثير لان ذلك

فيه نظير ما مر عن المني انفا (قوله لتوقف الملك) أي ملكها للكل مشاعا (قوله على عدم التغير) أي بعد ما كانه أي التميز (قوله هنا) أي في الخلط المذكور (قوله بين القليل والكثير) أي بانه اكل القليل من الخلوط مثل عشر حبات لا يحنث وان اكل الكثير منه مثل الكف يحنث اه كرى (قوله واراد بكل) إلى قوله وعدل في النهاية (قوله الكل البديلي) يتأمل اه يحشى كان وجهه ان الكل البديلي فيه عموم ايضا فلا يلزم قوله لا يذكي الخ او يقال لا يظهر في هذا المقام تفاوت بين العمومين لانه ان حمل على البديلي لكل منهما بائع ومشتري كماحه الشارح أو غلى الشمولى فليس المراد منه وجود عشرين بل تحقق وصف الباتعية في كل وهي محققة مع اتحاد وجه حيثما انضح انه لا فرق بين إرادة العمومين اه سيد عمر اقول في كل من هذين الوجهين تأمل يظهر وجهه بالتأمل فيها اذ قيل في رقيق يشيع شخصوا واحد فقط هذا الرقيق يشيع كل احدا او لا يشيع كل احد حيث يتعين في الاول البديلي وفي الثاني الشمولى (قوله فتكون كل) أي لفظة كل (على ظاهرها) أي من الشمولى لها اه عش (قوله على ان كل) أي لفظة كل (قوله لا بد منه الخ) فيه نظر وان كان ظاهر عبارتهم وقياس ما سبق في شركة المثل الاكتفاء باذن احدهما أي كما هو صريح صانع المني هنا فان قيل الحامل على ما قاله قول المصنف الاتي ويتسلط كل واحد منهما على التصرف بلا ضرر قلت هذا راجع لما تقدم في المثل ايضا مع ان الشارح بين الاكتفاء باذن احدهما فيه وجعله دخلا في معنى المثل فيلحزر سم على حج وقد يقال يكفي فان كلا لا بد منه موافقة للظاهر والغالب من ان كلا من الشريكين ياذن لصاحبه وكون ذلك هو الغالب لا ينافي الاكتفاء باذن احدهما اه عش (قوله بعد التقابض) متعلق بياذن ثم هو إلى قوله ومنها في المني (قوله وعمله) أي على صحة الطريق الثاني وهو أن يبيع كل واحد الخ (قوله إن لم بشرط الشركة) أي المفيدة لصحة التصرف التي هي مقصود الباب كما هو ظاهر اه رشيدى عبارة سم وأقرها عش قوله الشركة لعل المراد بها التصرف وإلا فلا وجه للفساد اه (قوله ومنها) أي من طرق الحيلة (قوله اظهر في عبارة الاصل) يفيد صحة عبارة المثلن ووجهه حل على قدر معنى قدرى بالتثنية سم وسيد عمر وعش (قوله إذا المضاف الخ) دليل للظهور في عبارة المصنف والتقدير تساوى قدر المالين اه كرى (قوله إذا المضاف متعدد الخ) فيه تأمل وما تقول في غلام الرجلين لغلام واحد اه سم وقد يجاب عن الشارح بان الظاهر ان مراده بقريتهما المقام ما قبل التعدد ولم يبق مانع من إرادته كالتعدد بخلاف ما قام به مانع منه كالغلام حيث لو حظ فيه الوحدة المنافية للتعدد ومن ثم لو اراد به الماهية المطابقة فلا محذور في التزام التعدد فيه عند إضافته إلى متعدد فتأمل اه سيد عمر (بل ثبت الخ) عطف على قول المصنف ولا يشترط الخ بول انتقاله لا لإبطائه (قوله أي النسبتين) أي بقدر كل من المالين او بالتصفاف غير نهاية ومعنى (قوله في المختلط) اسقطه النهاية والمضي ولعل وجه ذكره انه هو الذي يغلب فيه الجمل (قوله إذا لم يكن) إلى المتن زاد النهاية والمضي عقبه وواشبهه بواها لم يكف للشركة كما في الرخصة لان ثوب كل منهما بمنزلة الآخر اه قال عش قوله لم يكف الخ أي الاشتباه لصحة الشركة عن الاختلاط

أن يشترط إمكان العلم بعد ذلك أخذاء بما في شرح قوله والاصح أنه لا يشترط العلم الخ (قوله البديلي) يتأمل (قوله لا بد منه الخ) فيه نظر وإن كان ظاهر عبارتهم وقياس ما سبق في شركة المثل الاكتفاء باذن احدهما فان قيل الحامل على ما قاله قول المصنف الاتي ويتسلط كل واحد منهما على التصرف بلا ضرر قلت هذا راجع لما تقدم في المثل ايضا مع ان الشارح بين الاكتفاء باذن احدهما فيه وجعله دخلا في معنى المتن فيلحزر (قوله إن لم بشرط الشركة) لعل المراد بها التصرف وإلا فلا وجه للفساد (قوله اظهر الخ) يفيد صحة عبارة المثلن ووجهه حل على معنى قدرى بالتثنية (قوله إذا المضاف إلى متعدد) فيه تأمل وما

لا يرجع لقول بالملك ولا بعده خلافا لما مر منه كلام الاذخرى وغيره بل لما يطلق عليه انه اشتراه او لا فالقيل يظن انه عالم يشتره بخلاف الكثير وأراد بكل الكل البديلي لا الشمولى إذ يكفي بيع أحدهما بعض عرضه ببعض عرضه الآخر لأن يقال أنت الآخر في هذه يصدق عليه انه باع بعض عرضه ببعض عرضه الآخر لانه بائع الثمن فتكون كل حيثما على ظاهرها على أن كل لا بد منه بالنسبة لقوله (ويأذن له في التصرف) فيه بعد التقابض وغيره معاشرط في البيع وعمله ان لم تشترط الشركة في التبائع والافسد البيع ومنها أن يشترى شلعة بثمن واحد ثم يدفع كل عرضه عما يخصه (ولا يشترط في صحة الشركة تساوى قدر المالين) عدل اليه عن قول أصله وليس من شرط الشركة تساوى المالين في القدر لانه مع كونه بمعناه اخصر منه وإن كانت عبارة أصله أوضح منه إذ التعدد في فاعل التفاعل الذي هو شرط فيه أظهر في عبارة

الأصل منه في عبارة المتن إذ المضاف إلى متعدد متغاير متعدد بل تثبت الشركة مع تفاوتها فان على نسبتها لا محذور حيثما لا يأتى أن البيع والخسران على قدر المالين (والاصح أنه لا يشترط العلم بقدرهما) أي النسبتين في المختلط ككونه منصفة (غدا العقد) إذا لم يكن معرفته بعذبهو مراجعة حساب أو وكيل لان الحق لها لا يعبر بها ولو جعل القدر وعلم النسبة

فإن أراد صحة الشركة فليعزم أحدهما بعض ثوبه للآخر ببعض ثوبه ويقتصر ذلك مع الجهل للضرورة كما في اختلاط حمام البرجين اه (قوله بان الخ) لعل الباب بمعنى السكاف (قوله بان وضع كل دراهمه بكفة) عبارة النهاية والمفتي بان وضع أحدهما الدراهم في كفة الميزان ووضع الآخر بآزانهما مثله اه (قوله بكفة) بكسر الكاف وفتحها مختار اه عش (قوله حتى تساوي) أي ويختلف باختلاف معلوم النسبة (قوله صحت جزما) ظاهره أنه لا فرق في الدراهم بين أن تكون من الطيبة أو من المقاصيص حيث عرفت قيمتهما ويوجه بان الشركة ليس وضعها على أن يرد مثل ما أخذ بل المقصود أن يشتري بالمال المخلوط ما يحصل منه ربح ثم يحس عند ارادة الانفصال تحصل قسمة المالين بما يتراضيان عليه وهذا بخلاف القرض فإن منبأه على رد المثل العصري وهو معتذر لعدم انضباط القرض بالقياس فيه عدم الصحة اه عش (قوله إذا أذن) أي قوله وقياس ما يأتي في النهاية الاقوله واكتفى إلى المآل (قوله بها) أي بالغبطة (قوله من منع الخ) بيان لما (قوله أذهي) أي الغبطة (قوله لانه) أي تصرف الشريك (قوله فلا يبيع بضمن المثل الخ) أي بغير إذن الآخر كما يأتي (قوله وثم راغب) أي بازبد (قوله والا انفسخ) أي بنفسه اه عش قول المآل (ولا بغير نقد البلد) أي لا يجوز أي البيع بالعرض ولا بنقد غير نقد البلد مر اه سم على حج ظاهره وإن راج كل منهما اه عش أي وسبب خلافه (قوله هذا) أي عدم جواز البيع بغير نقد البلد وكذا الإشارة في قوله لأنه لا ذلك (قوله وقياس ما يأتي الخ) بين في شرح الروض في باب القراض أنه يجوز للشريك البيع بالعرض وبغير نقد البلد إذا راجا في باب الوكالة عن الأذعن وغيره أنه يجوز للشريك التجارة شراء للمعيب اه سم عبارة النهاية يقول لا ينافيه أي قول المآل ولا بغير نقد البلد أنه يجوز للعامل أي في القراض البيع بغيره مع أن المقصود من البابين متحد وهو الربح لأن العمل في الشركة غير مقابل بعوض كما صرحوا به فلا يلزم من امتناع التصرف بغير نقد البلد تصرف بخلاف العمل فإنه يقابل بالربح فلو منعناه من التصرف بغير النقد لضعفنا عليه طرق الربح الذي في مقابلة عمله وفيه من الضرر والمشة ما لا يخفى على المراد يكون الشريك لا يبيع بغير نقد البلد أنه لا يبيع بنقد بغير نقد البلد إلا أن يزوج كما صرح به ابن أبي عصرون إلى أن قال والوجه الأخذ بالاطلاق هنا أي في العرض فلا يبيع بعرض وإن راج اه قال عش قوله مر والوجه الأخذ بالاطلاق عبارة سم على منهج وعمل منع نقد غير البلد إذا لم يرج البلد ولا اجاز انتهى وهو مخالف لمقتضى ما تقدم عنه سم على حج وقوله فلا يبيع بعرض وإن راج أي ما نقد غير البلد فيبيع به إن راج كما صرح به سم فيما تقدم اه وكتب عليه أيضا الرشيدي ما نصه سكت مر عن نقد غير البلد الرائج لكن تمسكه باطلا فتم يقتضى المنع فيه مطلقا اه وفي البجيرمي

تقول في غلام الرجلين غلام واحد (قوله حتى تساوي) صحت جزما قال في الروض فلو خلا فقبلا عاتمة بقبين خمسين فالشركة ثلاثون كأن هذا إذا نذر أي كعشرة وهذا دراهم أي كإثني عشر باهياش أو ثم غير نقد البلد وعرف التساوي والتفاضل انتهى ولا يخالف ذلك ما في البيع فمما كان لكل من اثنين عبد فباعا هما بضمن واحد فانه لا يصح للرجل بحصة كل من الثمن عند العقد وإن كانت تلم بالتقويم وكذلك هنا كل منهما يحمل حصته من المبيع لأن الغالب في قيم التقويم لا انضباط وعدم التغير تخلف الجبل وأيضاً فالمقوم والقوم به مائة متجان في التقديرات واختلافها بغلبة تعامل أهل البلد بأحد هادون الآخر فادبر الأمر هنا على الغالب وهو لا يختلف تخلف به الجهل أيضا فاغفر هنا لما ذكره مالم يقتصر في مسئلة العبدان السابقة لأن الغالب في قيمتهما لا اختلاف ولا غالب ثم مع تعاقير القيمة للمقوم جنسا وصفة فزادها الفرور والجبل ويؤيد ما قرأناه ما اجاب به شيخنا الشهاب الرمي رحمه الله تعالى أيضا من أن صورة المسئلة انهما عالمان بالنسبة حال الشراء والغالب معرفة نسبة النقد غير الغالب من الغالب بخلاف العروض إذ القيمة فيها لا تكاد تنضب (قول المصنف ولا بغير نقد البلد) أي لا يجوز بالعرض ولا بنقد غير البلد مر (قوله وقياس ما يأتي في عامل القراض) بين في شرح الروض في باب القراض أنه يجوز للشريك البيع بالعرض وبغير نقد البلد إذا

بان وضع كل دراهمه بكفة حتى تساوي صحت جزما (ويستلزم كل واحد منهما على التصرف) إذا أذن كل الآخر (بلا ضرر) أصلا بان تكون فيه مصلحة وإن لم توجد الغبطة خلافا لما يوجهه تعبير أصلها من منع شراء ما توقع ربحه إذ هي التصرف فيما فيه ربح عاجل له وقع وأكتفى هنا بالمصلحة لانه كصرف الوكيل في جميع ما يأتي فيه (فلا) يبيع بضمن المثل و ثم راغب بل لو ظهر في زمن الخيار لومه الفسخ والا انفسخ ولا (يبيع نسبية) للعرض ولا بغير نقد البلد كالوكيل هذا ما جزم به هنا وقياس ما يأتي في عامل القراض

(ولا) يبيع ولا يشتري
(يبيع فأحش) وسيأتي
ضابطه في الوكالة فإن فعل
شيئاً من ذلك صح في نصيبه
فقط فتنسخ الشركة
فيه ويصير مشتركا بين
المشتري والشريك (ولا
يسافر به) حيث لم يعطه
له في السفر ولا اضطر
اليه لنحو حفظ أو خوف
ولا كان من أهل النجسة وإن
أعطاه له حضرا فإن فعل
ضمن وصح تصرفه (ولا
يضعه) بضم التحتية
فمكون الموحدة أي يجعله
بضاعة يدفعه لمن يعمل لها
فيه ولو متبرعاً لأنه لم يرض
بغير يده فإن فعل ضمن أيضاً
(بغير إذن) قيد في الكل
وبجرد الاذن في السفر
لا يتناول ركوب البحر
المالح بل لا بد من النص عليه
وقوله ما شئت إذن في
الحجابة كما يأتي بزيادة في
الوكالة لا يمتري لأن فيه
تفر بصاراً به وهو يقتضي
النظر بالمصلحة (ولكل
فسخه) أي عقد الشركة
(متى شاء) لما مر أنها توكيل
وتوكل (وبنزع لان عن
التصرف بفسخهما) أي
فسخ كل منهما (فإن قال
أحدهما) الآخر (عزلك
أو لا تصرف في نصيب لم
ينزل العازل) لأنه لم

قوله ولا بغير نقد البلد أي لا يجوز بالعرض ولا بنقد غير البلد أي وإن راجع كل منهما من عرض وهو مخالف
لما صرح به من في النهاية اه قول المتن (ولا يبيع الخ) أي يبيع مال الشركة فإن اشترى في الذمة وقعه
اه رشيدى ويأتي مثله عن المعنى (قوله) وسباق إلى قول المتن ولكل فسخه في النهاية لا لقوله الملح (قوله) فإن
فعل إلى المتن في المعنى (قوله) فتنسخ الشركة فيه الخ عبارة المعنى فتنسخ الشركة في المشتري به أوفى
المبيع ويصير مشتركا بين البائع والمشتري والشريك فإن اشترى بالبيع في الذمة اختص الشراء به فبين
التمن من ماله اه (قوله) ويصير مشتركا أي على جهة الشروع ولكن لا يتصرف أحدهما إلا بالاذن الآخر
اه عن ع (قوله) والشريك أي غير البائع اه عن ع (قوله) حيث لم يعطه إلى قوله وقوله بما شئت في المعنى إلا
لفظة ولو في ولو تبرعاً أو قوله الملح (قوله) في السفر عبارة المعنى نعم إن عقد الشركة بمفازة لم يضمن بالسفر إلى
مقصد له لأن القرينة قاضية بذلك اه (قوله) أو خوف أي من عدو (قوله) ولا كان من أهل النجسة) وينبغي
أن مثل أهل النجسة من جرت عاداتهم بالذهاب إلى أسواق متعددة بلباد مختلفة كبعض بائعي الأقمشة فيجوز
له السفر بالمال على العادة ولو في البحر حيث غلبت السلامة وينبغي الاكتفاء بالاذن له في السفر على وجه
التعميم أو يطلق الاذن فيحمل على العموم اه عن ع (قوله) وإن أعطاه الخ غاية لما قبله (قوله) فإن فعل
عبارة المعنى فإن سافر وباع صح البيع وإن كان ضامناً اه (قوله) ولو تبرعاً) وانقصار كثير على دفعه لمن
يعمل فيه متبرعاً باعتبار تفسير الإيضاح اه نهاية أي ولا لافراق في الضمان بين ذلك ودفعه لمن يعمل فيه
باجرة عن ع (قوله) فإن فعل ضمن ايضاً ظاهر صحة التصرف وهو ظاهر أن قلنا بصحة توكيل أحد الشريكين
وهو المعتمد ولا لافلا اه عن ع (قوله) قيد في الكل) أي وأما بآذنه فيصح ثم إن كان لما أذن له فيه يحمل يحمل
عليه كان كانت النسبة معتادة إلى أجل معلوم فيما بينهم وإلا فينبغي اشتراط بيان قدر النسبة ويحتمل الصحة
ويبيع بأي أجل اتفق لصدق النسبة به اه عن ع أي نظير ما مر في إطلاق الاذن في السفر وهو الأقرب
(لا يتناول ركوب البحر الملح الخ) أقول ولا الأناحر العظيمة حيث خيف من السفر فيها ومحل ذلك حيث لم
يتعين البحر طريقاً بأن لم يكن للبلد المأذون فيه طريق غير البحر وينبغي أن يلحق به ما لو كان للبلد طريق آخر
لكن كثير في الخوف وألم بكثير لكن غلب سفرهم في البحر اه عن ع (قوله) في الوكالة عبارة المعنى وسيأتي
في الوكالة أنه لو قال الموكل للوكيل يعمك شئت أنه لبيع بالغبين الفاحش ولا يجوز بالنسبة ولو قال كيف
شئت لله البيع بالنسبة ولا يجوز بالغبين ولا بغير نقد البلد فبأي مثل ذلك هنا اه (قوله) إذن في الحجابة) بلا
همز كما هو خذ من المختار حيث ذكر في المعتل ومع ذلك فينبغي أن لا يبالغ في الحجابة بل بفعل ما يلعب على
الظن الرضا بالمساحة به اه عن ع قول المتن (ولكل فسخه الخ) بين به أن عقد الشركة جائز من الطرفين
نهاية ومعنى قوله من أي فسخ كل منهما كذا في المعنى والنهاية وقال الرشيدى مراده به الكل البدلي إذ
الصحيح أنه إذا فسخ أحدهما انزع لا ويحتمل أن الشارح مر كالشهابين حجر جرى على ما جرى عليه
القاضي أبو الطيب وابن الصباغ من أنها لا تفسخ إلا بفسخهما جميعاً فراجع اه وفي البحري على منيج
قوله اعم وأولى وجه الأولية أن عبارة الأصل توهم أن فسخ أحدهما يكفي حتى اه قول المتن (فإن
قال أحدهما) أي فإن لم يفسخ أحدهما ولا أحدهما ولكن قال الخ اه معني وهذا يفيد ما مر عن الرشيدى في الصحيح
الخ قول المتن (لم ينزل العازل) أي انزعال المخاطب لم ينزل العازل فيتصرف في نصيب المعزول نهاية ومعنى
(قوله) بخلاف المخاطب) فإن أراد المخاطب عزله فليعزله اه معني أي العازل قول المتن (بموت أحدهما
وبموت الخ) ولا ينزل الحكم في الثالثة عن المعنى عليه لأنه لا يولي عليه فإذا افاق تخير بين القبة واستئناف

راجع في باب الوكالة عن الأذرعى وغيره أنه يجوز لشريك التجارة شراء الملعب (قوله) أنه لذلك) وعلى
الأول فالفرق أن العمل في الشركة غير مقابل بعوض كاصرحوا به فلا يلزم من امتناع التصرف بغير
نقد البلد تضرر بخلاف العمل ثم فإنه مقابل بالربح فلو منعاه من التصرف بغير النقد لضاع عليه طرق
الربح الذي في مقابلة عمله وفيه من الضرر والمشقة ما لا يخفى من (قوله) ويصير) أي المال

الشركة ولو بلفظ التقرير أو كان المال عرضا وعلى ولي الوارث غير الرشيد في الأولى والمجنون في الثانية استثنائهما ولو بلفظ التقرير عند الغبطة فيها بخلاف ما إذا انتفت الغبطة فعليه القسمة أما إذا كان الوارث رشيدا فتخير بين القسمة واستئناف الشركة إن لم يكن على الميت دين ولا وصية ولا أفلنس له ولا لولي غير الرشيد استثنائهما إلا بعد قضاء دين أو وصية لغير معين كالفقراء لأن المال حينئذ كالرهبون والشركة في الرهبون باطلة فإن كانت الوصية لمعين فهو كاحد الورثة فيفصل فيه بين كونه رشيدا وكونه غير رشيد معنى ونهاية قال عس قوله لم لأنه لا يولي عليه محل ذلك حيث رجى زواله عن قرب فإن أس من إفاقته وأزادت مدة انغمائه على ثلاثة أيام التحق بالمجنون كما يعلم من كلامه في باب النكاح وقوله عند الغبطة وعلى قياس ماسر تنكح المصلحة اه قول المتن (وباغمائه) لو حصل له غيبة بمرض فينبغي أنه إن حصل جنون أو انغماء انزل ولا لالا فلأنه حينئذ بمنزلة النوم مر اه سم وفي البجيري عن القلوب في ومن الانغماء التقرير المشهور سواء كان في الخمار أو في غيره وكالانغماء السكر بل اتد اه (قوله وبطوره) إلى قوله وغير ذلك في النهاية والمعنى قال عس قوله مر والرهن أي للمال المشترك وصورته أن يرهن أحد الشريكين حصته منه فيكون فسخا للشركة وظاهره لو قبل القبض ثم رابت في نسخة والرهن المقبوض اه (قوله اوراق وحجر سفه) معطوف على رهن (قوله بالنسبة الخ) يمكن أنه احتراز عن نحو شرائه للشركة بمن في ذمته سم على حج ولم يذ كر حترزه بالنسبة لحجر السفه اه عس عبارة الرشيد قوله مر او حجر سفه وفسل في كل تصرف لا ينفذ منهما نصا عبارة التحفة بالنسبة لما لا ينفذ تصرفه في أي المفسل لأن السفه لا يصح منه تصرف مالى إلا في الوصية والتدابير وفائدة بقائها بالنسبة لما يصح من المفسل أنه إذا اشترى شيئا في الذمة يصير مشتركا بشرطه وظاهر أن شريك المفسل لا يصح تصرفه في نصيب المفسل من أعيان المشتركة فلما راجع اه (قوله نعم الانغماء الخ) لكن ظاهر كلامهم بخالفه شرح مر أي والخطيب اه سم قال عس قوله مر لكن ظاهر كلامهم بخالفه أي فيض الانغماء وإن قل على المتمد اه (قوله وقت فرض صلاة) هل يعتبر أقل أوقات الفروض وإن كان غير ما وقع فيه الانغماء أو يعتبر ما وقع فيه الانغماء وإن استغرقه أكثره ولا فلا فيه نظر سم على حج اقول الأقرب الأول لأن المقصود مقدار يحصل به العزل من غير تفرقة شخص وشخص اه عس (قوله لم يؤثر) وفاقا لشرح المنهج حيث نقله عن ابن الرفعة عن البحر وأقره خلافا للثبابة والمعنى كما رأينا قول المتن (والخسران) ومنه ما يدفع للصدى والمكاس ولرد المسرور على المحتاج فيه إلى المال الأقرب وليس منه ما يقع كثير ان أخذ الشريكين يغرم من مال نفسه على عود الدابة المشتركة إذا سرت فلا يرجع به على شريكه لأنه متبرع بمادفعه ولو استأذن القاضي في ذلك لم يجز له إلا إذن لأن أخذ المال على ذلك ظلم والحاكم لا يأمر به إذ ليس المقصود من شركة الدواب غرم ولا هو معتاد فيها بخلاف الشركة التي الكلام فيها فانه جرت العادة فيها بصرف منها يحتاج إليه (فرع) وقع السؤال كثيرا عما يقع كثير ان الشخص يموت ويخلف تركه أو لا أو يتصرفون بعد الموت في التركة بالبيع والزرع والحجر والزواج وغيره هائم بعد مدة يطلبون الانفصال فهل لمن لم يجع ولم يتزوج منهم الرجوع بما يخصه على من تصرف بالزواج ونحوه أو لا فيه نظر والجواب عنه أنه إن حصل إذن من يعتد باذنه بأن كان بالغار رشيدا لم تصرف فلا رجوع له وينبغي أن مثل

(قوله وباغمائه) لو حصل له غيبة بمرض فينبغي أنه إن حصل جنون أو انغماء انزل ولا لالا لأنه حينئذ بمنزلة النوم مر (قوله او حجر سفه او فلس) قال في شرح العباب وخرج بحجر مجرد السفه والذي يظن أنه إن وجد فيه السفه المقتضى لكونه سفيا مهلا ينفذ تصرفه لم تنفسخ ولا انفسخت لأن هذا محجور عليه شرعا وإن لم يحجر عليه حسا اه اه وقد يقال لأحاجة إلى استدراك ذلك إذ لم يردوا بجر السفه خصوصا الحجر حسا ولا اقتضت عبارتهم ذلك فليتأمل فيه ما فيه (قوله بالنسبة الخ) يمكن أنه احتراز عن نحو شرائه الشركة بمن في ذمته (قوله نعم الانغماء الخ) لكن ظاهر كلامهم بخالفه شرح مر (قوله بأن لم يستغرق وقت فرض صلاة) يعتبر أقل أوقات الفروض وإن كان غير ما وقع فيه الانغماء أو يعتبر ما وقع فيه الانغماء فإن

وباغمائه) وبطوره) و
رق أو حجر سفه أو فلس
بالنسبة لما لا ينفذ تصرفه
فيه وغير ذلك مما يأتي في
الوكالة كما علم بما قدمه ان
كلا وكيل وموكل نعم الانغماء
الخفيف بأن لم يستغرق
وقت فرض صلاة لا يؤثر
(والربح والخسران على
قدر المالكين) باعتبار القيمة
للاجزاء (تساويا) أي
الشريكان (في العمل أو
تفاوتا) فيه

الاذن مالو دلت قرينة ظاهرة على الرضا بما ذكره فان لم يوجد اذن ولا رضا وحصل الاذن عن لا يعتد باذنه فله الرجوع على المتصرف بما يخصه اه عش وقوله للارجوع له الخ ظاهر وان ادعى الاذن انه انما اذن بنية ان يصرف لنفسه مثل ما صرفه الماذون له لنحو الزواج. وجدت قرينة دالة على ذلك كجرى بان العادة بذلك وفيه وقفة لاسيما اذا اعتقد الرجوع مع الاذن المذكور فليراجع (قوله وان لم بشرط اذ كان) اى كون الرجوع والخسران على قدر المالىن وكذا المراد بقوله الاق ماذر (قوله لانه) اى الرجوع (قوله ثم ربما) شرط الخ (عبارة المعنى بان شرط التمسك اى فى الرجوع والخسران مع التفاضل فى المالىن او التفاضل فى الرجوع والخسران مع التساوى فى المالىن اه ولا يخفى ان التفاضل فى عبارته وعبارة الشارح ليس على بابه قول المتن (فسد العقد) عبارته مصرحة بالفساد اذا شرط زيادة الاكثر عملا اه سم قال عش ومع ذلك اى الفساد المال امانة فى يده اه قول المتن (فيرجع كل الخ) وكذا يجب لكل منهما ذلك عند فساد الشركة بغير ماذر اه معنى قول المتن (باجرة عمله) ظاهره وان لم يحصل ربح وتقدم عن سم على حج ما يصرح به اه عش (قوله كالقراض الخ) صنيع التشبيه انه اذا علم بالفساد انه لا اجرة له لانه لا شئ له هنا وهذا ضعيف والمتمم استحاق الاجرة اى هنا وفى القراض الفاسد وان علم بالفساد يادى اه بجري عبارة السيد عمر قول المتن (باجرة عمله الخ) حيث لم يعلم بالفساد انه لا اجرة له فظير ما يأتى فى القراض كذا فى فتح الجواد وفى حاشية الزبائى تضعيفه بناء على ما يأتى عن الرمى فى مسئلة القراض اه (قوله كالمعمل احدهما) عبارة شرح الروض وكذا لو اختص احدهما باصل التصرف لا يرجع بنصف اجرة عمله الخ اه سم (قوله فى فاسده) اى عقد الشركة ان علم بالفساد انه لا اجرة له وقول عش قول فى فاسده اى فى القراض وفى نسخة فاسدة وما فى الاصل اولى لان الثانية تقتضى تشبيه الشئ بنفسه اه يرد بان التشبيه علم به فى فساد الشركة والتشبيه بعمل احدهما فقط فى فاسدها (قوله والربح بينهما) لعل تخصيصه بالذكر لكونه محل التوهم والا فالظاهر ان الخسران كذلك بينهما فليراجع ثم رابت فى سم ما نصه قول المصنف والربح اى والخسر كما تصرح به عبارة المنهج اه (فى هذا ايضا) اى فى الفساد كالصحيح قول المتن (ويد الشريك يد امانة) (فرع) تلفت الدابة المشتركة تحت يد احد الشريكين فى ضمانها وعدمه تفاصيل منها انه ان دفعها احدهما للاخر على ان يعلفها ويتنفع بها خصته مقبوضة بالاجارة الفاسدة فلا يضمن اى بغير تقصير ولو اقتصر على قوله انتفع بها ففى اعارة فيضمنها حيث كان التنازع بغير الانتفاع الماذون فيه ولو دفعها ودبعة كان قال له احفظها فلا ضمان ان تلفت بغير تقريط وقس على ذلك سم على حج وينبغى ان مثل شرط علفها عليه ما جرت به العادة من ان احد الشريكين يدفع الدابة المشتركة لشريكه لتكون تحت يده ولا يتعرض اثباتا ولا نفيا فاذا تلفت تحت يده من عند بلا تقصير لم يضمن ولا يرجع عليه بما علف او لم ينتفع بالدابة كان مانت صغيرة لانه متبرع بالعلف وان قال قصدت الرجوع لانه كان من حقه مراعاة المالك ان تبصر والا فراجعة الحاكم ولو كان بينهما ما يارة واستعمل كل فى نوبته فلا ضمان لان هذا شبيه بالاجارة واذا باع احد الشريكين نصيبه وسلم ذلك للمشتري من غير اذن للشريك صار اضمامين والقرار على من تلف تحت يده اه ابن ابي شريف وقوله ما يارة اى فى العمل بان قال استعمله المدعى الفلانية فان لم يصرح له بالاستعمال واستعمل بغير اذنه ضمنه وان جرت العادة باستعماله تلك المدعى (فرع) وقع السؤال فى الدرس عما يقع كثير فى قرى الربف من ضمان دواب اللب كالجاموس والبق وما حكه وما يجب فيه على الاخذوا ما خذ منه والجواب عنه بان الظاهر ان يقال فيه ان اللب مقبوض فيه بالشراء الفاسد وذات اللب

وان لم بشرط ذلك لانه
ثم ربما فكان على قدرهما
والخسر منهما فكان عليهما
(فان شرط خلافة) اى
ما ذكر كان شرط تساوى
الربح والخسر مع تفاضل
المالىن او عكسه (فسد
العقد) لمناقاته لو وضع الشركة
(فيرجع كل منهما على
الاخر باجرة عمله فى ماله)
اى مال الاخر كالقراض
اذا فسد وقديع التقاص
نعم ان تساوا بالامال وتفاوتا
عملا وشرط الاقل الاكثر
عملهم يرجع بالواندان علم
الفساد وان لا شئ فى الفاسد
لانه عمل غير طامع فى شئ كما
لو عمل احدهما فقط فى
فاسده (وتفذل التصرفات)
منهما الاذن (والربح) بينهما
فى هذا ايضا (على قدر
المالىن) رجوعا للاصل
(ويد الشريك يد امانة
فيقبل قوله فى الرد) لنصيب
الشريك اليه

استقره فائرو الا فلا فيه نظر (قول المصنف فسد العقد) عبارته مصرحة بالفساد اذا شرط زيادة للاكثر
(قوله كالمعمل احدهما) عبارة شرح الروض وكذا لو اختص احدهما باصل التصرف لا يرجع بنصف
اجرة عمله الخ (قوله والربح) اى والخسر كما تصرح به عبارة المنهج

لا نصيبه هواليه (والخسران والتاف) كالوكيل (فان ادعاه) اى التاف (بسبب ظاهر) كمرق وجبل (طوبى بينة) بالسبب (ثم) بعد
 اقامتها (بصدق التاف به) يمينه كياتي ذلك مع بقية اقسام المسئلة اخر باب الوديعة وحاصلها انه ان عرف دون عموم ادعاه بلا سبب او
 بسبب حتى كسرة صدق يمينه وان عرف هو وعمومه صدق بلا يمين (ولو قال من في يد المالك) من الشريكين (هولي وقال الاخر مشترك او)
 قال (بالعكس) اى قال من بيده المالك هو مشترك وقال الاخر هولي (صدق صاحب اليد) (٢٩٣) يمينه لانهما يدل على ان المالك الموافق لدعواه

به في الاولى ونصفه في الثانية
 (ولو قال) ذواليد (اقسمنا
 وصار لي صدق المنكر) لان
 الاصل عدم القسم وانما
 قبل قوله في الرد مع أن الاصل
 عدمه لان من شأن الامين
 قبول قوله فيه توسعة عليه
 (ولو اشترى) الشريك
 وقال اشترته للشركة او
 لنفسى وكذبه الاخر صدق
 المشتري يمينه لانه اعرف
 بقصدته نعم واشترى شيئا
 فظهر عيبه واراد رد حصته
 لم يقبل قوله على البائع انه
 اشتراه للشركة لان الظاهر
 انه اشتراه لنفسه فليس له
 تفريق الصفقة عليه وظاهر
 هذا تعدد الصفقة لوصفه
 وبوجه بانه اصيل في البض
 ووكيل في البض فكانا
 بمنزلة عقدين (فرع)
 اتفق المصنف كان الصلاح
 فيمن خصب نحو تقداو بر
 وخطله بما له ولم يميز بان له
 اقرار قدر المغصوب ويحل
 له التصرف في الباقي وباتى
 لذلك تممة قبيل الاضحية ولو
 باع ابعدها صفقة او وكل
 احدها الاخر باعاه لم
 يشارك احدهما الآخر
 فيما قبضه فان قلت ينافي

مقبوضه هي وولدها بالاجارة الفاسدة فان ما يدفعه الاخذ للداية من الدراهم والعاف في مقابلته بالبر والانتفاع
 بالجمعة في الوصول الى الثمن فالابن مضمون على الاخذ بثمنه اليه وولدها امانتان كاشترى الاعيان
 المستجرة فان تلفت هي او ولدها بلا تقصير لم يضمنها او بتقصير ضمن عشا (لا نصيبه هواليه) اى لا نصيب
 الرادلي شريكه (قوله وحاصلها) اى الانقسام الباقية (قوله ان عرف) اى السبب (قوله او ادعاه) اى
 التلف (قوله به) اى بالمال جميعه (قوله ونصفه) اى نصف المال عطف على ضميره بلا إعادة الخافض كما
 جوز ابن مالك وفاقا للكوفيين عبارة المغني يدل قوله الموافق الخ وقد ادعى صاحبها جميع المال في المسئلة
 الاولى ونصفه في الثانية اه وهى احسن قول المان (وصار لي الخ) عبارة المغني وصار ما في يدي وقال الاخر
 لا بل مشترك اه قول المان (صدق المنكر) ولو ادعى كل منهما ماله لك هذا الرق مالا بمائة وخمسة وخمسة
 او نكلا جعل مشترك او لا فللحال تنافي معنى قول المان (صدق المشتري) وما ادعى انه صرح بذلك ام
 نواه اه نهاية زاد المغني والغالب ان الاول يقع عند ظهور الخسران والثاني عند ظهور الرجوع اه وقوله
 في الرد نصيب الشريك اليه (وقوله فيه) اى الرد (قوله يمينه) اى قوله وظاهر الخ في المغني والى قوله
 فان قلت في النيابة لا قوله وياتي ذلك تتمه قبل الاضحية (قوله اتفق المصنف الخ) ولو اشترك ملك ارض
 ومالك بذرو ومالك المحتر مع مرابع يعمل على ان التلة بينهم لم يصح ذلك شركة لعدم اختلاط المائيل ولا
 اجارة لعدم تقدير المدرة والاجرة ولا قرضا اذ ليس لو احدث منهم راس مال يرجع اليه فيتمه حيث تذا يكون
 الزرع ملكا للبذر ولهم عليه اجرة المثل ان حصل من الزرع عشيى ولا فلا اجرة لهم معنى ونهاية (قوله ويحل
 له التصرف الخ) اى او اماما فزروه من جهة الغصب فيجب رد له اربابه ولو تلفت فوفى ضيائه وهى تمكن من
 رده وجب عليه رده وخروجان المعصية اه عشا (قوله ولو باعا) عبارة الانوار ولو ملك عبد باعاه صفقة
 او وكل احدهما الاخر باعاه فكل واحد يستقل بقبض حصته من الثمن ولا يشاركه الاخر فيه اه
 رشيدى (قوله او وكل احدهما الخ) قضية الفرق الا ان الامر كذلك ولو وكلا ثلاثا فباعه فلي اجمع (قوله
 ينافي ذلك) اى قوله لم يشارك الخ (قوله قالت الخ) عبارة رسم عن الروض وشرحه بحجاب منع ان الثمن مشترك
 بل كل ملك نصيبه منفردا ولو سلم فيجب بان الاتحاد يقتضى للمشاركة فبعض محله اذ لم يأت انفرد
 احدهما بالاستحقاق لنصيبه لما اشتركا فيه كافي ذلك اى المشترك من ارث ودين كتابة بخلاف هذه اى
 ضرورة الاشتراك بالشراء اه (قوله وترتب الملك) اى وترتب ملك كل من الشريكين بحصته من الثمن
 على عقده ولو عرنا وفيما باتى بترتيب من باب التفعيل لكان اوفى بقوله الاتى لدفعه واحدة (قوله فيه)
 اى في نصيبه من المشترك بنحو الشراء (قوله ولا نحقه الخ) اى كل من الشريكين عطف بحسب المعنى على
 قوله ويفرق الخ لكن لا يظهر منه ثبوت المطلوب الذى هو اثبات الغرض ودفع التنافي لان يكون المراد
 منه ان حق كل من الشريكين في المشترك بنحو الشراء يمكن وجوده بدون حق الاخر بان باع مثلا احدهما
 دون الاخر بخلاف حقه في المشترك بنحو الارث فلا يمكن فيه ثبوت حق احدهما دون الاخر لاتحاد سبب
 ملكهما وعدم امكان تعدده وهو الموت (قوله لما كان الاصل فيها) احتراز عما اذا كان المكاتب مشتركا بين
 (قوله) وانما يتجه ان باعوا امرتا بآل معا (الخ) في الروض وشرحه ما نصه ولو باع احدهما صفقة أو وكل احدهما

ذلك قولهم في مشترك بنحو ارث انه يشارك فيه لاتحاد الحق قلت لا ينافية ويفرق بأن المشترك بنحو الشراء باتى فيه تعدد الصفقة المقصية
 لتعدد العقد وترتب الملك فكان كل من الشريكين فيه كالمستقل ولان حقه يتوقف على وجود غيره فاذا قبض قدر حصته او بعضها
 فاز به بخلاف نحو الارث فانه حق يثبت للورثة دفعة واحدة من غير ان يتصور فيه ترتب ولا توقف فكان جميعه كالحق الذى لا يمكن
 تبعيضه فلم يخص قابض شئ منه فان قلت يبطل هذا الفرق للحاقهم دين السكتة بنحو الارث قلت لا يبطل بل يؤيد لان كتابة
 بعض الرقيق لما كان الاصل فيها الامتاع كانت كالارث فيها ذكرا فخالق دينها به في عدم الاستقلال نظر الاصل امتناع التعدد فيه فان زيات ينافي

اثنين مثلا (قوله ما ذكر) أي عدم المشاركة، قوله شاركه (آخر فيه) أي شارك أحد المدعيين المقر له المدعى الآخر في النصف المقر به (قوله هنا) أي في المشترك به نحو الشراء، قوله ولو أجزر) إلى اثنين في النهاية (قوله لم يشارك) ببناء المقعول (قوله عما أجبره) أي من الأجرة كلا أو بعضا

(كتاب الوكالة)

(قوله هي بفتح الواو) إلى قوله ولقوله تعالى في النهاية لا قوله إذا التقدير بما ليس بعبادة ونحوه وقوله خلافا لمن زعمه (قوله والحفظ) عطف لازم على لزوم ما عرّش عبارة البجيرى، وقوله والحفظ فيه مساعطة فان الحفظ من فعل الوكيل والوكالة اسم مصدر من التوكيل وهو فعل الماوكل اللهم إلا أن يستعمل الحفظ بمعنى الاستحفاظ أو بقدر في الكلام مضاف إلى طلب الحفظ اهـ وهذا التناول الجواب بآتيان في قوله والمراعاة أيضا (قوله واصطلاحاً) عبر شرح المنهج أي والمغنى بقوله وشراء أو لم تدفعوا بين الحقيقة الاصطلاحية والشرعية بأن ما تاتى من كلام الشارع فهو حقيقة شرعية وما كان باصطلاح أهل الفن يسمى اصطلاحية فان كان هذا المعنى مأخوذاً من استعمال الفقهاء أشكل قول المنهج أي والمغنى وشرعا وإن كان متافى من كلام الشارع أشكل قول الشارع مرد وسج واصطلاحاً ويمكن أن يجاب بما قاله سم في حواشى المهجة في باب الزكاة أن الفقهاء قد بطلوا الشرع مجازاً في ما وقع في كلام الفقهاء وإن لم يرد بخصوصه عن الشارع انتهى اهـ ع (قوله تفويض شخص الخ) عبارة المفنى تفويض شخص ماله فعله مما يقبل النيابة إلى غيره ليعمله في حياته اهـ (قوله في حياته) خرج به الإيصاء (قوله إذا التقدير حيثما ليس بعبادة ونحوه) موقعه بعد قوله فلا دور لأنه تعليل لرفع على قوله أي شرعا (قوله حينئذ) أي حين أن قد قبول النيابة بشرعا (قوله فلا دور) الدور المنفى هو أن النيابة هي الوكالة وقد أخذت في تعريف الوكالة اهـ ع (قوله الآتى) أى في باب القسم اهـ سم (قوله أنه) أى الحكم (قوله وتوكيله الخ) عطف على قوله قوله تعالى الخ (الضمري) بفتح الضاد المدمجة وسكون الميم نسبة إلى الضمرة من بكر اهـ اب اهـ ع (قوله والحاجة الخ) يريد القياس حينئذى ثابتة بالكتاب والاجماع والسنة والقياس يقتضيا أيضا اهـ عميرة اهـ ع (قوله ومن ثم يذهب قولها) أى الأصل فهم التنبؤ وقد تحرم أن كان فيها إعانة على حرام وتكره أن كان فيها إعانة على مكروه ونحوه ونحوه أن توقف عليها دفع ضرورة الموكل كتوكيل المضطر غيره في شراء طعام قد عجز عن شرائه وقد تصور فيها الإباحة أيضاً بأن لم يكن الموكل حاجة في الوكالة وسأله الوكيل لا لغرض اهـ ع (قوله وإيجابها)

ما ذكر في الشراء قولهم ادعيا عينا في يد ثالث بالشراء معا فافر لاحدهما بنصفها شاركه الآخر فيه فلت يفرق بأن الثبوت هنا لا ينسب للشراء الذى ادعياه بل للقرار ومن شأن الاقرار أن لا يدخله تعدد صفقة ولا اتحادها فكان بالارث أشبه فأعطى حكمه ووقع لشيخنا هنا في شرح الروض ما يعل بتأمله مع تأمل ما ذكرته أن ما ذكرته أدق مدركا وأوفق لكلامهم فتأمله ولو أجزر حصته في مشترك لم يشاركه فيما قبضه ما أجر به وإن تعدى بتسليمه العين للمستاجر بغير إذن شريكه

(كتاب الوكالة)

هي بفتح الواو وكسر هاء الفة التفويض والمراعاة والحفظ واصطلاحاً تفويض شخص لغيره ما يفعله عنه في حياته مما يقبل النيابة أى شرعا إذا التقدير حينئذى بما ليس بعبادة ونحوه فلا دور خلافا لمن زعمه واصطلاحاً قبل الاجماع قوله تعالى فابحوا بحكمائهم أهله بناء على الأصح الآتى انه وكيل وتوكيله صلى الله عليه وسلم عمرو بن أمية الضمري في نكاح أم خبيبة وأبأ رافع في نكاح ميمونة وعروة البارقي في شراء مائة بدنيار والحاجة ماسة إليها ومن ثم يذهب قولها لأنها قيام بمصلحة الغير

الآخر فباعه فلكل منها قبض نصيبه من الثمن كالأمر ببيع فلا يشاركه الآخر فيه قبضه وقد يقال قياس ما قاله في المشترك من ارتداد من كتابه أن يشاركه فيه لا اتحادهما في الحق كما هو وجه في المسألة لربح يجب منع أن الثمن مشترك بل لكل ملك نصيبه منفردا ولو سلم فيجب أن الاتحاد يقتضى للشاركة فيما يقبض حله إذا لم يأت انفراد أحدهما بالاستحقاق لتصبيه فيها مشتركاً في ذلك بخلاف هذه نعم قد تشكل هذه بالمشارك بالشراء معا إذا ادعيا هو في يد ثالث فافر لاحدهما بنصفه فان الآخر يشاركه فيما كره في الصلح مع أن شراء أحدهما بآتي انفراد عن شراء الآخر ونحوه بآتي أن المشترك ثم نفس المدعى وهذا بدله خلق ذلك بدينك وإن تأتى الانفراد به انتهى لجزم الرضى بأن لكل قبض نصيبه مع تصور المسئلة باتحاد الصفة بآتي قول الشارع وإنما يتجه الخ فليتأمل ثم رآيت الشارع أصح هذا لمحل

(كتاب الوكالة)

(قوله فلا دور) الظاهر أن الدور المنفى هو أن النيابة هي الوكالة وقد أخذت في تعريف الوكالة حينئذى في اندفاعه بقوله أى شرعا الخ فافهم إذا يقال النيابة شرعا هي الوكالة فان أوجب بان النيابة شرعا اعم من الوكالة فلا دور كان التعريف غير مانع نعم يمكن أن يجاب بأنه يمكن أن يتصور ما يقبل النيابة شرعا بوجه أنه ليس بعبادة ونحوها وهذا الوجه لا يتوقف على الوكالة فلا دور فليتأمل (قوله بناء على الأصح الآتى)

وأجابها إن لم يرد به - حظ نفسه لتوقف القبول المندوب عليه ولقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى وفي الخبر والله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه وأركانها أربعة وكل ووكيل فيه وصيغة (شرط الماوكل صحة مباشرته (٢٩٥) ماوكل) يفتح الواو (فيه نكاح) لكونه

رشيدا (أو ولاية) لكونه ابني نكاح أو مال أو غيره في مال (فلا يصح توكيل صبي ولا مجنون) ولا معنى عليه في شيء ولا سفيه في نحو مال لانهم عجزوا عن تعاطي ماوكلا وفيه فناء بهم اولى وخرج مالك أو ولاية المتعاق بالصحة وبالمباشرة الوكيل فانه لا يوكل كإبني لانه ليس بمالك ولا ولى وصحة توكيله عن نفسه في بعض الصور امر خارج عن القياس فلا يرد نقضا والقن الماذون له فانه إنما يتصرف بالاذن فقط

(تنبية) قدموا في البيع الصيغة لانها ثم أهم لكثرة تفصيلها واشترطها من الجانبين وقدم في الروضة الموكل فيه لانه المقصود والبقية وسيلة اليه وهنا الموكل لانه الاصل في العقد (ولا) توكيل (المراة) لغيرها في النكاح لانها لا تبشره ولا يرد صحة انهما لو لها بصيغة الوكالة لان ذلك ليس في الحقيقة وكالة بل متضمن للاذن (و) لا توكيل (المحرم) بضم الميم لحلال (في النكاح) ليعقد له ولو لم يمت حال إحرام الموكل لانه لا يبشره اما إذا وكله ليعقد عنه بعد تحله أو أطلق فيصح كالموكل

عطف على قبولها شام سم (قوله لتوقف القبول المندوب عليه) إنما يظهر هذا التوجيه لو ندب للقبول لنفسه لاصلاحه الموجب اه سم (قوله ولقوله تعالى الخ) عطف على قوله من ثم الخ فان المعاوقة والعون ظاهرا في القبول دون الانجاب فالأية والخبر المذكوران دليلان لندب القبول فقط كما هو صريح المغني فكان الاولى بتقديم ذلك على قوله وإيجابا قول المتن (ماوكل فيه) وهو التصرف الماذون فيه اه معنى (قوله يفتح الواو) الى التنبيه في النهاية والمعنى الاقوله أو غيره في مال وقوله المتعاق بالصحة والمباشرة (قوله لكونه ابنا) أي وإن علا (في نكاح) انظر المحصر في الاب مع أي غير من اولياء النكاح كالاخ والعلم كذلك ولذا استثنى غير معاذ كراذنته من الطرد كإبني وتوقف مباشرته على الاذن لا ينافي انصافه بصحة مباشرته بالولاية كإبني الاب في غير المجبرة سم ورشيد أي فكان المناسب ابدال الامم بالكاف (قوله أو غيره) عطف على ابنا (قوله ولا معنى عليه) ولانهم في التصرفات ولا فاق في نكاح ابنته اه معنى (قوله ولا سفيه) أي لا محجور عليه بسفه نهاية ومعنى (قوله وبالمباشرة) قد يقال التعاقب يغني عن التعاق بالصحة (قوله الوكيل) قد يقال يجوز ان يراد بالولاية التسليم من جهة الشارع فيدخل فيها الوكيل ونحوه ويدخل في قول المصنف مالك الملتقط فانه إنما يتصرف بعد التملك وقبله أي امانة في يده اه عرش (قوله وصحة توكيله الخ) في هذا الجواب نظر لا يخفى لان المقصود ضبطه لا بيان ما كان على القياس هذا ويمكن دفع النقض عن المصنف بان مفهوم كلامه هنا مخصوص بماسنيته من احكام توكيل الوكيل فغاية الامر ان ما ذكره هنا مع الاتي من قبيل العام والخاص أو المطلق والمقيد ولا إشكال فيه فتأمل سم على حج اه عرش (قوله والقن الخ) عطف على الوكيل (قوله وهنا) أي في المنهاج (قوله لغيرها) أي قول المتن ويستثنى في النهاية أي قوله ويرجع الى ذلك وعلى المعنى الاقوله أو أطلق وقوله أي أو هذه أو وكل وقوله على ما قاله الى وذلك (قوله أي أو هذه أو أطلق) ظاهر هذا التصور اخرج هذه الحررة وأطلق وفيه نظر وغبرة مر هذه الحررة اه سم قول المتن (ويصح توكيل الولى في حق الطفل) شامل للتوكيل عن نفسه وعن الطفل خلافا لما توههم سم (قوله أو المجنون الخ) أي المعتوه ونحوه ولو حذف الطفل لكان أولى ليشمل هؤلاء

أي في باب القسم (قوله وإيجابا) عطف على قبولها شام (قوله لتوقف القبول المندوب عليه) إنما يظهر هذا التوجيه لو ندب القبول لنفسه لاصلاحه الموجب (قوله لكونه ابنا) أي وإن علا في نكاح وانظر المحصر في الاب مع أي غير من اولياء النكاح كالاخ والعلم كذلك ولذا استثنى غير معاذ كراذنته من الطرد كإبني وتوقف مباشرته على الاذن لا ينافي انصافه بصحة مباشرته بالولاية كإبني الاب في غير المجبرة وكاستثناء من الطرد كإبني ولا ينافي ذلك عدم صحة توكيل غير المجبر قبل انذنها (قوله وصحة توكيله عن نفسه الخ) في هذا الجواب نظر لا يخفى لان المقصود ضبطه لا بيان ما كان منه على القياس هذا ويمكن دفع النقض عن المصنف بان مفهوم كلامه هنا مخصوص بماسنيته من احكام توكيل الوكيل فغاية الامر ان ما ذكره هنا مع الاتي من قبيل العام والخاص أو المطلق والمقيد ولا إشكال فيه فتأمل (قوله فانه إنما يتصرف بالاذن فقط) قد يقال جرد هذا لا يكفي في دفع الإيراد لانه اذا اذن له في التوكيل صح توكيله مع انتفاء هذا الشرط عنه دفع هذا بان الموكل انما هو السيد أو أوطأ هذا بعيد لا يخفى نعم يمكن دفعه بان يراد بالولاية ما يشمل مثل تسلط القن الماذون على الماذون فيه ومثل هذا الجواب يمكن في حق الوكيل ايضا فليتأمل ثم رابت الشارح اشار الى مكان حل الولاية فانه على ما يشمل مثل ما ذكر بقوله الا في بناء على شمول الولاية للوكالة فليتأمل (قوله كالموكله ليشترى له هذه الحررة بعد تحللها) اعتمده مر (قوله أي أو هذه أو أطلق) اعتمده مر وظاهر التصور إخراج هذه الحررة وأطلق وفيه نظر وعبرة مر هذه الحررة (في المتن) ويصح توكيل الولى في حق الطفل) شامل للتوكيل عن نفسه وعن الطفل خلافا لما توههم سم (قوله أو المجنون أو السفيه) هذا

وكله ليشترى له هذه الحررة بعد تحللها أي أو هذه وأطلق اخذا معا قبلها أو وكل حلال محر ما يوكل حلالا في الزويج ويصح توكيل الولى في حق الطفل) أو المجنون أو السفيه كاصل

اه مغنى (قوله في تزويج الخ) منتهى ان يتوكل الولي الاصل (قوله في تزويج اموال) اى طلاقا مر اه سم
قوله ان عجز عنه الخ) في اعتبار هذا في التوكل عن المولى نظر ثم ينبغي تخصيص هذا الشرط بالوصى والقيم
لما قرره في باب النكاح ما بينها عليه ذلك سم على حج وعبارته ثم قوله وبه فارق كون الوكيل لا يتوكل الخ
هذا صريح بان الولي ولو غير مجبور منه القاضي يتوكل وان لاقت به المباشرة ولم يجز عنها وهو ظاهر كلامهم
فالخاص ان التوكل من الاب والجد اى والقاضى يصح مطلقا من الوصى والقيم كالأصل مطلقا عجز او لا لاقت
ومثلها الوكيل اه عش (قوله انه لا فرق) اى فيجوز توكل الوصى والقيم كالأصل مطلقا عجز او لا لاقت
بهما المباشرة ام لا (ها) وقضية كلام الشيخين في الوصايا اناى الوصى لا يتوكل ولا يصح توكله اى فيها
يتولى مثله فعليه يمكن حل ما هنا على ذلك لكن الظاهر كقول شيخنا الاطلاق اه مغنى اى خلافا للثبوت (قوله)
وكذا عن المولى وكذا عنهما معا فائدة كونه وكيلان الطفل انه لو بلغ رشيد لم ينزل الوكيل بخلاف ما لو
كان وكيلان الولي نهائى ومغنى قال عش قوله مر عنهما معا اى اما اذا اطلق فينبغي ان يكون وكيلان
الولي سم على حج وفي الزايدى ان يكون وكيلان المولى عليه والاقرب ما قاله سم وقوله مر عن الطفل اى ولو
مع الولي كفى حواشى شرح الروض وقوله مر عن الولي اى وده اه (قوله وذلك) راجع لقول المصنف
ويصح الخ (قوله توكل سفية الخ) المهر مضاف الى فاعله لان الكلام في شر وط المولى واما كون
السفية يصح منه ان يتوكل فسبب في شروط الوكيل بما فيه وبه لم في حاشية الشيخ اه رشيدى (قوله)
يستبد) اى يستقل اه عش (قوله الاباذن) ولى الخ) وسبب ان يصح توكل العبد في القبول بغير اذن
سيده والسفية بغير اذن وليفاته قيد بالاذن اناها وليكون حكمها استفاد من الضابط اما من حيث
الصحة مطلقا فلا فرق اه عش ومراعاة عن الرشيدى ما فيه (قوله من عكس الضابط) اى من مفهومه
وهو اى قوله واعتراضا في النهاية الا قوله وان عجز الى والتوكل في الافرار (قوله وهو) اى العكس ش اه
سم (قوله ما يتوقف على الرؤية) كالاجارة والاخذ بالشفعة نهاية ومغنى (قوله ونزع الزكشى الخ)
صححه المغنى (قوله لنفسه) الاولى اسقاط اللام (قوله اذ الشرط الخ) الاولى فالشرط الخ (قوله ومن ثم) اى
من اجل ان الشرط صحة المباشرة في الجملة (قوله رده) اى نزاع الزكشى (قوله بان الكلام الخ) فيه نظر بل
الكلام في اعم من البيع ومن بيع الاعيان الا ان يريد بالكلام ما ذكره في الاعيى لكن هذا لا يناسب قوله
وغيرهما ما يتوقف على الرؤية سم على حج اه عش (قوله وفي الشراء الحقيقي) عطف على قوله في
بيع الاعيان (قوله منه) اى الاعيى وكذا ضمير شراؤه (قوله ومثله البصير) عطف على الكلام الخ (قوله)
ملحقة اى فى مستثناة ايضا اه عش (قوله لكن باى الخ) الاى هو قوله اشار المصنف في مسئلة
طلاق الكفار للسلطنة فانه يصح طلاقه في الجملة الخ اه عش (قوله في الوكيل) اى في شروطه (قوله)
ما ذكره الزكشى) اى من انه لا استثناء لان توكل الاعيى فيما ذكر داخل طر الضابط ومنطوقه (قوله)
وبه يسقط الخ) اى بما ذكره الزكشى (قوله الانية) اى انفا (قوله ويضم) الى قوله ويستثنى في المغنى

في تزويج اموال وصى او
قيم في مال ان عجز عنه ولم
تلق به مباشرته لكن رجع
جمع متاخرون انه لا فرق
كما اقتضاه اطلاعهما هنا
عن نفسه وكذا عن المولى
على ما قاله الماوردى ونظر
فيه في الروضة وضعفه السبكي
وذلك لولا يته عليه نعم لا
يتوكل الا فيما ياتى ويصح
توكل سفية او مفلس او
قن في تصرف يستبد به لا
غيره الا باذن ولى او غيرهم او
سيد (ويستثنى) من عكس
الضابط السابق وهو ان كل
من لا تصح منه المباشرة لا
يصح منه التوكل (توكل
الاعمى في البيع والشراء)
وغيرهما ما يتوقف على
الرؤية (فصح) وان لم يقدر
على مباشرته للضرورة
ونزع الزكشى في استثناءه
بانه يصح بيعه في الجملة وهو
السلم وشراؤه لنفسه اذ
الشرط صحة المباشرة في الجملة
ومن ثم لو ورث بصير عينا
لم ير ماصح توكله في بيعها
مع عدم صحته منه ولك رده
بان الكلام في بيع الاعيان
وهو لا يصح منه مطلقا وفي
الشراء الحقيقي وشراؤه
لنفسه ليس كذلك بل هو
عقد عاقله فصح الاستثناء
ومسئلة البصير المذكورة
ملحقة بمسئلة الاعيى لكن
باتى في الوكيل عن المصنف

مفهوم بالموافقة من قوله في حق الطفل بجماع الولاية على كل كاشفله قوله السابق او ولاية فترك التصريح
به هنا في التفرغ اختصارا واثار الطفل لانه اضعف والولاية عليه اقوى (قوله في تزويج اموال) اى
مطلقا انتهى مر (قوله ان عجز عنه الخ) في اعتبار هذا في التوكل عن المولى نظر ثم ينبغي تخصيص هذا
الشرط بالوصى والقيم لما قرره في باب النكاح ما بينها عليه هناك (قوله وكذا عن المولى) وكذا عنها
معا فائدة كونه وكيلان الطفل انه لو بلغ رشيد لم ينزل الوكيل بخلاف ما لو كان وكيلان المولى شرح
مر ولو بقصد الولي نفسه ولا مولى له فالى اهما ينصرف ينبغي الى الولي (قوله وهو ان كل الخ) الضمير
راجع للعكس عش (قوله ولك رده بان الكلام في بيع الاعيان الخ) فيه نظر بل الكلام في اعم من
البيع ومن بيع الاعيان الا ان يريد بالكلام ما ذكره في الاعيى لكن هذا لا يناسب قوله وغيرهما ما
يتوقف على الرؤية ثم قيد بالاحاجة في مسئلة البصير المذكورة الى الالحاق المذكور لان توقف صحة تصرف

(قوله في الصور الثلاثة الخ) هي قوله أما إذا واكله ليعقد عنه الخ اه عيش (قوله وتوكيل المشتري الخ) اى وعكسه عبارة المغنى وتوكيل المشتري باذن النافع من قبض الثمن منه مع انه يتمتع بقضه من نفسه اه (قوله والمستحق الخ) (قوله والوكيل الخ) (قوله ومالكه امة الخ) عطف على قوله المشتري الخ قوله منه عنه اى من البائع عن جهة المشتري ولا جله (قوله في نحو قوله الخ) عبارة المغنى لقطع طرف او لحد قذف (قوله والوكيل في التوكيل) عبارة المغنى ومالوكت اسراة رجلا باذن الولي لاعتبا بل عنه او مطلقا في نكاح موليته فيصح فان كانت الموكلة هي المولية فيكذلك في احد وجهين رجحان الصباغ والمتولي اه (قوله ويستثنى) الى قوله ورجحاني المغنى لا قوله وإن عجز الخ وتوكيل مسلم وقوله ومثله الى والتوكيل (قوله) من طرده الخ ان قيل لا حاجة للاستثناء لان الشرط لا يلزم من وجوده الوجود فلا يلزم من ان شرط الموكل صحة مباشرته ماوكل فيه ان كل من صحت مباشرته صح توكيله حتى يحتاج لاستثناء المذكورات قلت ذكرنا شرط الموكل في مقام ضبطه وبيان من يصح توكيله من لا يصح يقتضى ان المذكور هو جهة مباشرته وانه مضبوط بمن وجد فيه ذلك وذلك بوجوب الاحتياج الاستثناء وكذا ما ياتي في الوكيل وايضا فالقاعدة الاصولية ان المحالة على العموم بحيث لا يعود ان المضاف لمعرفة للعموم اى حيث لا يعود ولا عهدها فقول شرط الموكل صحة مباشرته الخ اه وم اى كل شرط لكل موكل فيحتاج الاستثناء وم سيد عمر (قوله وهو) اى الطرداه سم (قوله ولى غير مجبر) بالتوصيف نائب فاعل يستثنى (قوله نهته عنه) اى اذنت له موليته في النكاح ونهته عن التوكيل اه معنى (قوله وظاهر الخ) وقوله والتوكيل في الاقرار وقوله وتوكيل وكيل وقوله وسقيه وقوله والتوكيل في تعيين الخ وقوله وتوكيل مسلم الخ عطف على قوله ولى الخ (قوله) كاقضاه اطلاقهم عبارة النهاية والمغنى كاصرح به جمع ويحتمل جواز عند عجز ما اقول وهو متجوز والله اعلم ثم راي ابن عبد الحق في حاشية القلبي قال وهو متوجه انتهى سيد عمر (قوله) بناء على شمول الولاية للوكالة اى والافلا حاجة الى استثنائه وتقدم له في شرح فلا يصح توكيل صبي الخ انه ليس بمالك ولا ولى اه سيد عمر (قوله) شمول الولاية للوكالة اى بان يراد بالولاية في الثمن التسلط من جهة الشارع (قوله وسقيه الخ) عطف على وكيل (قوله) والتوكيل في تعيين الخ) والتوكيل في رد الملقصوب والمنسروق مع قدرته على الرد بنفسه لا يجوز كاقاله الشيخ عز الدين بن عبد السلام اه معنى (قوله) ورجحنا

الوارث على رؤيتها لا يفي اضافة بصحة مباشرته التصرف تامل (قوله ويستثنى من طرده وهو) اى الطرد (ان كل الخ) ان قيل لا حاجة للاستثناء لان الشرط لا يلزم من وجوده الوجود فلا يلزم من ان شرط الموكل صحة مباشرته ماوكل فيه ان كل من صحت مباشرته صح توكيله حتى يحتاج لاستثناء المذكورات قلت ذكر شرط الموكل في مقام ضبطه وبيان من يصح توكيله من لا يصح يقتضى ان المذكور هو جهة مباشرته وانه مضبوط بمن وجد فيه ذلك وذلك بوجوب الاحتياج الى الاستثناء وكذا ما ياتي في الوكيل وايضا فالقاعدة الاصولية ان المحالة على العموم بحيث لا يعود ان المضاف لمعرفة للعموم اى حيث لا يعود ولا عهدها فقول شرط الموكل صحة مباشرته الخ العموم اى كل شرط لكل موكل فيحتاج الاستثناء وتقدم له ايضا على ان المراد الضبط بقول المصنف ويستثنى الخ اذ لو اراد مجرد بيان هذا الشرط لم يحتاج لذلك ويرد بان هذا استثناء من العكس وهو يحتاج اليه على تقدير ارادة مجرد بيان هذا الشرط اذ الشرط يلزم من عدمه العدم فلا بد على ارادة الضبط فليتأمل (قوله) والتوكيل في الاقرار هل يصدق هنا بملك او لولاية (قوله) ورجحاني توكيل المرتد لغيره في تصرف مالي الوقت خالفهما في الروض فجزم بالطلاق مر واما توكل المرتد في التصرف من غير مفعو صحيح عنده وعندهما كغيرهما وسياق وعبارة الروض وتوكيل المرتد كصرفة قال في شرحه فلا يصح نعم قال في الروض ولو وكله اى المرتد احده صح تصرفه اه قال في شرحه وفهم منه بالاولى ما صرح به اصله من انه لو اراد توكيل الوكيل لم يؤثر في التوكيل اه وقال فيما تقدم وانهم كلام المصنف ما اقتضاه كلام اصله من انه لو اراد توكيل الوكيل لم يؤثر في التوكيل بل يوقف كذلك بان يوقف

في الصور الثلاث السابقة وتوكيل المشتري البائع في ان يوكل من يقبض المبيع منه عنه مع استحالة مباشرته القبض من نفسه والمستحق في نحو قوله الطرف مع انه لا يباشره والوكيل في التوكيل ومالكه امة لوليها في تزويجها ويستثنى من طرده وان كل من صحت مباشرته بملك او ولاية صح توكيله ولى غير مجبر نهته عنه فلا يوكل وظاهر بحقه فلا يوكل في نحو كسر باب و اخذه وإن عجز كما اقتضاه اطلاقهم ويوجه بان هذا خلاف الاصل فلم يتوسع فيه والتوكيل في الاقرار وتوكيل وكيل قادر بناء على شمول الولاية للوكالة وسقيه اذن له في النكاح ومثله العبد في ذلك قاله ابن الرفعة والتوكيل في تعيين او تبين مبهمه واختيار أربع إلا ان يعين له عين امرأة وتوكيل مسلم كالرا في استيفاء قود من مسلم او نكاح مسلبة ورجحاني في توكيل المرتد لغيره في تصرف مالي الوقت واعتراضا في الروضة يجوز توكيل مستحق اى مادام في البلد

إن لم يملكها لأخصاره ولا فطاعا كما يعلم ما ياتي في بابها في قبض زكاة وقيد الزر كشيئ فقلعنا القفال بما اذا كان الوكيل عن لا يستحقها وفيه نظر لما ياتي انه يجوز التوكيل في تلك المباحات مع ان الوكيل ان يملكها لنفسه فاذا صرفه عنها الموكل ملكه فكذلك هناك الموكل غير المحصور بقبض وكيله ان نوى الدافع والوكيل (٣٩٨) الموكل او نواه الوكيل ولم ينو الدافع شيئا فان قصد نفسه وهو مستحق والدافع وكله

فالذي يظهر انه لا يملكه واحد منهما اما الوكيل فلان المالك قصد غيره والعبرة بقصد لا بقصد الاخذ او اما الموكل فلا يزال وكيله بقصد الاخذ لنفسه وان قصد الدافع ولم يقصد الوكيل شيئا ملكه او قصد موكله لم يملكه واحد منهما هنا فبما يظهر ايضا لان الوكيل يقصد الموكل صرف القبض عن نفسه فلم تؤثر نية الدافع وانما يعتبر بقصد حيث لم يصره الاخذ عن نفسه كما هو ظاهر ولان الموكل صرف المالك الدافع عنه بقصد الوكيل فلم يقع للوكيل ولو عارض لفظ احدهما او تعيينه قصد الاخر تاتي في الملك نظير ما تقرر في معارضة القصد (وشرط الوكيل) تعيينه الا في نحو من حج عن فله كذا اي لان عامل الجماعة هنا وكيل يجعل والا فبما لا عدة فيه كالعق كباقي فيبطل وكلت احدهما كما نعم ان وقع غير المعين تبع للمعين كركنك في بيع كذا مثلا وكل مسلم صح على ما يحته شيخنا في شرح المنهج وقال ان عليه العمل اه وفيه نظرو ولا يشهد له ما ياتي في الموكل فيه للفرق الظاهر

(الخ) خالفهما في الرض فجزم بالبطان واما توكل المرتد في التصرف عن غيره فهو صحيح عنده وعندهما كغيرهما وسياق اهم عبارة النهاية وكذا في توكل المرتد لغيره في تصرف مالي الوقف وجزم ابن المقرى بطلانه واستوجه الشيخ رحمه الله فتاويه اه قال ع ش قوله مر واستوجه اى البطان معتمد ويؤيده ان ما قبل الوقف هو الذي يصح تعليقه وذلك متفق في الوكالة اه (قوله الوفاء) مفعول رجحا اى رجحا موقوفة وكيل المرتد كوقوفة ملكه اه كرى (قوله إن لم يملكها) اى الزكاة (قوله لا يحصره) اى المستحق لتعليق يملكها ش اه سم (قوله ولا) اى وإن لم يملكها لا يحصره (قوله فطاعا) اى فيجوز توكله مادام في البلد ولا (قوله في قبض زكاة له) متعلق بتوكل مستحق (قوله وقيد) اى الجواز (قوله فاذا صرفه عنها) اى صرف التلك عن نفسه (قوله وان قصد) اى قصد الوكيل (ولم يقصد الوكيل شيئا) اى او قصد نفسه كما هو واضح ولعله ترك لوضوحه اه سيد عمر (قوله او قصد) اى الوكيل (قوله لم يملكها) (الخ) سكت عما لو قصد الدافع الموكل ولم يقصد الوكيل شيئا ولو لم يقصد واحد منهما أحدا والوجه في الثانية ملك الوكيل وفي الاولى ملك الموكل سم وسيد عمر (قوله لم يملكه واحد منهما) محل تأمل لان العبرة في اداء الدين بقصد الدافع المؤدى وان قصد الدائن اخذه على سبيل التبرع مع ان حقوق الادمين مبنية على المضائق اه سيد عمر ولك دفعه بما فرق بين صرف الاخذ عن نفسه بالوكالة وبين صرفه عن الجهة التي قصدها الدافع (قوله ولان الموكل الخ) الاولى اسقاط اللام (قوله صرف المالك الدافع) فعل ففاضل فمفعول (عنه) اى الموكل (بقصد) اى المالك (قوله انظر احدهما) اى الدافع والوكيل ونى ما لو وجد لفظ او تعين فقط من احدهما لم يوجد من الاخر شىء من الثلاثة ولعل المالك فيه نظير ما تقرر في وجود قصد من احدهما دون الاخر فليراجع (قوله او تعينه) لعل المراد التعيين بغير اللفظ كالاشارة اه سيد عمر (قوله تعينه) الى قوله وفيه نظار في المغنى والنهاية لا قوله اى لان الى فيبطل (قوله أو الافنا الخ) او بمعنى الواو (قوله كباقي) اى في شرح ويشترط من الموكل لفظ الخ (قوله صح على ما يحته شيخنا) اعتمد به اه سم وكذا اعتمد المغنى والنهاية (قوله فيبطل الخ) عبارة المغنى فلو قال لاثنين وكلت احد كافي بيع دارى مثلا او قال اذنت لكل من اراد ان يبيع دارى ان يبيعهما لم يصح اه (قوله ان عليه العمل) عبارة النهاية والمغنى وشرح المنهج وعليه الخ (قوله للفرق الظاهر الخ) قد يقال لانه لفرق مع كون الغرض الاعظم الاثنيان بالمساوون فيه سم ونهاية (قوله وصحة مباشرة الخ) عطف على قوله تعينه قول المتن (صحة مباشرة التصرف بنفسه) يدخل فيه السكران المتعدى بسكره ولا مانع اه سم عبارة المغنى ويصح توكل السكران بمحرم كسائر تصرفاته بخلاف السكران بباح كدواءه كالتجوز اه (قوله واستثنى) الى المتن في النهاية (قوله منع توكل فاسق الخ) ظاهره وان وكله في بيع معين من اموال المحجور بشئ معين ولو قبل بصحة توكل الفاسق في ذلك حيث لم يسلم المال له لم يبعد ثم رايت في حج فيما ياتي قبيل قول

استمراره لكن جزم ابن الرفعة في المطلب بان ارتداده عزل وليس يظهر اه لا يحصره تعليقا ليملكها ش (قوله ان نوى الدافع والوكيل الموكل الخ) سكت عما لو قصد الدافع الموكل ولم يقصد الوكيل شيئا ما لو لم يقصدوا احدهما والوجه في الثانية ملك الوكيل وفي الاولى ملك الموكل (وان قصد) اى قصد الوكيل لا الموكل والا لم يصح قوله او قصد موكله لم يملكه واحد منهما فامله (قوله صح على ما يحته شيخنا الخ) اعتمد به مر (قوله للفرق الظاهر فانه يحتاج الخ) قد يقال لانه لفرق مع كون الغرض الاعظم الاثنيان بالمساوون فيه (قوله في المتن صحة مباشرة التصرف بنفسه) يدخل فيه السكران المتعدى بسكره فانه يحتاج للعائد لانه الاصل لا يحتاج للعقد عليه كما صرحوا به في الوصية حيث اغتفروا الابهام في الموصى به دون الموصى له وفرقوا بما ذكرته و (صحته مباشرة التصرف) الذي وكل فيه (لنفسه) لانه اذا عجز عنه لنفسه كيف يستطيعه لغيره واستثنى من طرده وهوان كل من صحت مباشرة لنفسه صح توكله عن غيره منع توكل فاسق عن الولى

فبيع مال مجبوره ومنع توكل المرأة عن غير زوجها بغير إذنه على ما قاله الماوردي (٣٩٩) قيل وكانه اراد الحرة اما

الامة اذا اذن سيدها فلا
اعتراض للزوج كالاجارة
وأولى وقال الاذرى
الوجه ما اقتضاه كلام
الرويانى من الصحة إن لم
يفوت على الزوج حقا اه
والذى يتجه الصحة مطلقا
وإن كان للزوج منعها
يفوت حقها لأن هذا أمر
خارج وبفريق بين هذا
والاجارة بأنها حق لازم
تتعلق بالعين فعارض حق
الزوج وهو أولى فأبطله
ولا كذلك الوكالة ومنع
توكل كافر عن مسلم في
استيفاء قود مسلم وهذه
مردودة بأن الوكيل لا
يستوفيه لنفسه وبأن
المصنف إنما جعل صحة
مباشرة شرطاً لصحة
توكله ولا يلزم من وجود
الشرط وجود المشروط
وإنما يلزم من عدمه عدمه
والاول صحيح والثاني ليس
في محله لأن الشرط وهو صحة
المباشرة لم يوجد هنا أصلاً
(لا توكل) (صبي ومجنون)
ومعنى عليه فلا يصح
لتعذر مباشرتهم لانفسهم
نعم يصح توكل صبي في نحو
تفرقة زكاة وبيع اخية وما
يأتى (وكذا المرأة) أو
الخثى (والحرم) فلا يصح
توكلهما (في النكاح) إيجاباً
وقبولا لسلب عبارتهما
فيه والمرأة أو الخثى
في رجعة أو اختيار

المصنف وأحكام العقد تتماق بالوكيل الخ ما يؤخذ منه ذلك اه عرش (قوله في بيع مال مجبوره) وقد يقال
لا يصح مباشرة الفاسق ذلك لعدم مجبوره فلا حاجة إلى الاستثناء (قوله ومنع توكل المرافخ) كقول
ومنع توكل كافر الخ عطف على قوله منع توكل فاسق الخ (قوله كالاجارة) أى قياساً عليها (قوله والذى
يتجه الصحة مطلقاً) اعتمد مر اه سم (قوله مطلقاً) أى موتاً ولا حيث كانت حرة أو أمة فيما استقل
به أو غيره واذن لها السيد كامر في توكل الفتن اه عرش (قوله لأن هذا) أى المنع (قوله والآجارة)
أى حيث قيل فيها بالطلاق إذا فوت حق الزوج اه عرش (قوله وهو أولى) أى حق الزوج أولى من
حق الاجارة فلذا ابطال حق الزوج حق الاجارة وقال السكردى أى حق الاجارة أولى من حق الزوج فلذا
ابطله اه (قوله وهذه) أى فى مسألة منع توكل كافر عن مسلم الخ (مردودة) أى من حيث الاستثناء واما
الحكم أى المنع المذكور فسلم (قوله بأن الوكيل) أى فى هذه الصورة (لا يستوفيه الخ) أى فلم يشمله
هذا الشرط فلا حاجة لاستثناءه اه سم (قوله ولا يلزم من وجود الشرط الخ) برد على هذا وراء ما يأتى
ما علم عقده اه سم أى عند قول الشارع ويستثنى من طرده الخ (قوله والاول الخ) هو قوله بأن
الوكيل الخ (والثاني) هو قوله وبأن المصنف الخ اه عرش (قوله ليس فى محله الخ) قد يجاب بأن
الثاني مذكور على التنزل ويؤيد ذلك انه صرح فى الاول بأن الوكيل لا يستوفيه لنفسه فقد صرح بأن
الشرط لم يوجد هنا أصلاً سم وسيد عمر (قوله لا توكل صبي) كان الاول فى التفرع كما اشار اليه المغنى
بقوله فلا يصح توكل معنى عليه ولا صبي الخ (قوله لا توكل صبي الخ) ظاهره بطلان توكله ولو على وجهان
يأتى بالتصرف بعد بلوغه وهو الظاهر وفى الروضة ما يفهمه وبفارق توكل المحرم ليعده بعد تحمله بوجود
أهله المحرم غاية الأمر أنه قام به الآن مانع فاندفع ما قاله بعض الفضلاء من جواز توكل الصبي لياتى
بالتصرف بعد بلوغه اخذاً من مسألة المحرم وكذا يقال فى توكل السفية لياتى بالتصرف بعد رشد و قد قال فيه
البعض المذكور ما قاله فى الصبي فليتام اه سم عبارة عرش (قوله الخ) قال الخطيب الشربيني يجوز توكل
الصبي والسفية ليتصرف بعد بلوغ الصبي ورشد السفية كتوكل المحرم ليعده بعد حله وفيه غلط والوجه
وفاقا لم عدم الصحة لأن المحرم فيه الأهلية إلا أنه عرض له مانع بخلافه فانه لا أهلية لها وفى الروضة
ما يفهم منه عدم الصحة سم على منجبر مثله على حج اه (قوله ومعنى عليه) إلى الماتن فى النهاية والمغنى
(قوله ومعنى عليه) أى وثائمه ومعنونه فاقوى معنى قال عرش قوله ومعنونه من غطاف الخاص على العام لأن
العتة نوع من الجنون اه (قوله نعم يصح توكل صبي الخ) عبارة المغنى ومحل عدم صحة توكل الصبي فيما
لا تصح منه مباشرة فيه يجوز توكل الصبي المميز فى حج تطوع وفى ذبح اخية وتفرقة زكاة اه (قوله وما
يأتى) أى فى قول الماتن لكن الصحيح الخ (قوله أو الخثى) إلى قول الماتن والاصح فى النهاية وكذا فى المغنى إلا
قولاً للرب الخ قول الماتن (والحرم فى النكاح) أى ليعقد فى إحرامه اه سم (قوله والمرأة الخ) عطف على
مدخول كذا (قوله وإن عينت الخ) ببناء المفعول غاية لقوله واختيار الخ (قوله ولو قتنا) يعنى عنه قوله لا نى
ولا مانع (قوله والذى يتجه الصحة مطلقاً الخ) اعتمد مر (قوله مردودة بأن الوكيل) أى فى هذه الصورة
وقوله لا يستوفيه لنفسه أى فلم يشمله هذا الشرط فلا حاجة لاستثناءه (قوله ولا يلزم من وجود الشرط الخ)
بردى على هذا ورام ما يأتى ما علم عقده اه (قوله والثاني ليس فى محله الخ) قد يجاب بأن الثاني مذكور على
التنزل ويؤيد ذلك انه صرح فى الاول بأن الوكيل لا يستوفيه لنفسه فقد صرح بأن هذا الشرط لم يوجد هنا
أصلاً (قوله لا توكل صبي) ظاهره بطلان توكله ولو على وجهان يأتى بالتصرف بعد بلوغه وهو ظاهر وفى
الروضة ما يفهمه وبفارق توكل المحرم ليعده بعد تحمله بوجود أهله المحرم غاية الأمر أنه قام به الآن مانع
فاندفع ما قاله بعض الفضلاء من جواز توكل الصبي لياتى بالتصرف بعد بلوغه اخذاً من مسألة المحرم وكذا
يقال فى توكل السفية لياتى بالتصرف بعد رشد و قد قال فيه البعض المذكور ما قاله فى الصبي فليتام (قوله
فى الماتن والمحرم فى النكاح) أى ليعقد فى إحرامه (قوله وإن عينت لهما المرأة) قال فى شرح الروض قاهر

لنكاح أو فراق وإن عينت لهما المرأة ولو بان الخثى ذكرنا بعد تصرفه ذلك بانته صحت (لكن الصحيح اعتاد قول صبي) ولو قتنا

عبدنا لم يجرب عليه كذب وكذا (٣٠٥) فادق وكافر كذلك بل قال في شرح مسلم لا اعلم فيها خلافا (في الاذن في

دخول دار أو إيصال هدية)
ولو أمة قالت له سدي
أهداني اليك على ما أقضاه
إطلاقهم وإن استشكله
السبكي فيجوز وطؤها
وطلب صاحب وليمة
لتساع السلف في مثل ذلك
وغير المأمون بأن جرب
عليه كذب ولو مرة فبها
يظهر لا يعتمد قطعا وما
حفته قرينة يعتمد قطعا وهو
في الحقيقة عمل بالعلم لا
بغيره ويؤخذ منه أنه لا
فرق هنا بين الكاذب وغيره
للذين ونحوه توكل غيره
في ذلك بشرطه الآتي
(والأصح صحة توكل عيـد)
مصدر مضاف للفعول
ولو حذف الياء لكان
مضافا لفاعل وهو أوضح
(في قبول نكاح) ولو بلا
إذن سيد إذ لا ضرر عليه
مطلقا وأشار بلسن إلى
استثناء هذين أيضا من
عكس الضابط وهو من لا
تصح مباشرته لنفسه لا
يصح توكله ويستثنى أيضا
صحة توكل سفية في قبول
نكاح بغير إذن وليه وتوكل
كافر عن مسلم في شراء مسلم
أو طلاق مسلمة وهذه
مردودة إذ لو أسلمت
زوجته فطلق ثم أسلم في
العدة بارت فهو ذلالة
وتوكل المرأة في طلاق

ولو أمة (قوله عينا) حال من صي ولو جره بالوصفة لكان والى عبارة النهاية إذا كان عبدنا اه (قوله لم يجرب
عليه كذب) أي ولم تتم قرينة على كذبه انتهى شيخنا الزبدي اه (قوله وكافر) أي ولو بالغا
اه غش (قوله كذلك) أي لم يجرب عليهما كذب اه غش (قوله فيهما) أي الفاسق والكافر أي
في اعتقاد قولهما اه رشيدى (قوله فيجوز وطؤها) أي بعد الاستبراء أي ولورجعت وكذبت نفسها
لأتهامها في حق غيرها وخرج بكذبت نفسها مالوك كذبها السيد فيصدق في ذلك يمينته وعليه فيكون وطء
المهمل بالهرطه شمة ولا يجب عليه المهر لأن السيد بدعواه ذلك بدعى زناها ولا الحد أيضا للشبهة وينبغى
أنه لا حد عليها أيضا لزعمها أن السيد أهداها له وأن الولد حر لظنه أنها ملكة وتلزمه قيمته لتفويته رقبته على
السيد وعمه وأمالوا واقفها السيد على وطء الشبهة فيجب المهر اه غش (قوله وطلب صاحب وليمة) عطف
على الاذن أي وفي إخباره بطلب صاحب ليمة (قوله لتساع السلف) وليس في معنى من ذكر البيهقي والقرطبي
ونحوهما إذا حصل منهم الاذن ولم يجرب عليهم الكذب لأنهم ليسوا من أهل الاذن أصلا بخلاف الصبي
فانه أهل في الجملة اه غش (قوله لا يعتمد قطعا) ظاهره وان مضى عليه سنة فأكثر ولم يجرب عليه فيها كذب
ولو قيل يجوز اعتداده لو حيث لم يبعد بل وإن لم تمض المدة المذكورة وتوكل المدار على أن يغلب على
الظن صدقه اه غش (قوله وما حفته قرينة) أي مفيدة للعلم اه معنى (قوله بالعلم) وعلى هذا فينبغى
أن البيهقي ونحوهما مع القرينة كالصبي لأن التعلل ليس على خبره بل على القرينة وفيه موجه لحوال الصبي
والأقرب فيه أنه لا يعتمد قوله إلا بقرينة تدل على صدقه لأن الأصل عدمه وقول خبره اه غش أو لاضحية
قول الشارح كأنه نهاية لم يجرب عليه الخ اعتماد قول الصبي المجبول الحال بلا قرينة فايراجع (قوله بشرطه
الآتي) وهو العجز أو كونه لم يبق به مباشرته اه غش (قوله صدره مضاف) إلى قوله ويجوز توكل العبد
في النهاية (قوله وهو أوضح) أي لأن الكلام في الوكيل اه سم (قوله ولو بلا إذن) إلى المتن في المعنى إلا
قوله وإنما يصح إلى الرجل وقوله والموسر إلى وأشار (قوله وأشار الخ) وجهه الإشارة أن الكلام في شرط
الوكيل (قوله هذين) أي توكل الصبي في نحو الاذن في الدخول وتوكل العبد في قبول النكاح قال السيد عرفت
كون مسألة العبد من المستثنى تأمل لأنه لا تصح مباشرة قبول النكاح لنفسه نعم يصح الاستثناء بالنسبة
لحالة عدم إذن سيده اه (قوله أيضا) أي كاستثناء توكل الاعشى عن عكس ضابط الموكل (قوله وهو) أي
العكس (قوله في قبول نكاح) أي بخلافه في نحو بيع فلا يصح ولو باذن وليه كما هو ظاهر مستفاد من شرح
الروض وأن أوم كلام الروض خلافه قاله سم ثم سرد عن الروض شرحه بمثل عبارة الشارح والنهاية
والمعنى السابقة قبيل قول المصنف ويستثنى توكل الاعشى الخ (قوله وهذه) أي مسألة توكل كافر عن مسلم
في طلاق مسلمة مردودة أي من حيث الاستثناء لا الحكم (قوله إذ لو سلمت الخ) فهو بمن يصح مباشرته
التصرف لنفسه اه سم (قوله أسلمت زوجته) أي المدخول بها لا غيرها بنفسه نكاحها بالاسلام اه
سيد عمر (قوله ثم أسلم الخ) لأنه إذا لم يسلم إلى انقضائها بتبين الانقاسخ بالاسلام فلا طلاق اه سيد عمر
(قوله ذلك) أي استثناء توكل المرتد (قوله إن لم بشرط الخ) أي فإن قلنا بالبشرط ذلك فإن لم يجز الحاكم

أو ألباب من صحة التوكيل فيها إذا عيـن الموكل محله في توكيل الرجل اه ثم رأيت الشارح ذكر ذلك
قريبا اه (قوله وهو أوضح) أي لأن الكلام في الوكيل (قوله ويستثنى أيضا صحة توكل سفية في قبول
نكاح) أي بخلافه في نحو بيع فلا يصح ولو باذن وليه كما هو ظاهر مستفاد من شرح الروض وأن أوم
كلام الروض خلافه وذلك لأنه لما قال الروض ولا يصح توكل الرقيق والسفية والمفلس فيما لا يستقل
بأى كل منهم إلا بالاذن من السيد والولى والغريم انتهى قال في شرحه وليس من لازم وجود الاذن لمن
ذكر صحة تصرفه فلا بد عدم صحة البيع ونحوه من السفية باذن وليه انتهى (قوله وهذه مردودة إذ لو سلمت
زوجته الخ) فهو بمن يصح مباشرته التصرف لنفسه (قوله وإنما يصح ذلك إن لم بشرط في بطلان تصرفه
لنفسه حجة الحاكم عليه) أي فإن قلنا بالاشتراط ذلك فإن لم يجز الحاكم عليه لم يحج لستأنه لصحة تصرفه

غيره والمراد في التصرف لغيره مع امتناعه لنفسه وإنما يصح ذلك إن لم بشرط في بطلان تصرفه لنفسه حجة الحاكم عليه

وساقي ما فيه في باهوال الرجل في قبول نكاح أخت زوجته مثلاً وأخامسة ونحوه أربع والموسر في قبول نكاح أمة وأشار المصنف في مسألة طلاق الكافر للمسلمة فإنه يصح طلاقه في الجملة إلى أن المراد صحة مباشرة الوكيل التصرف بنفسه في جنس ما وكل فيه في الجملة لا في عبه وحينئذ يسقط أكثر ما مر من المستنثيات وقياسه بغيره بأن ذلك في الموكل أيضاً كما قدمته (٣٠١) (ومنه) أي توكل العبد أي في فرق (في

الايجاب) للنكاح لأنه إذا امتنع من أن يزوج بنته فبنت غيره أولى وبحث الأذرع صحة توكل المكاتب تزويج الأمة إذا قلنا أنه يزوج أمة ومثله في هذا المبعوض بالاولى ويجوز توكل العبد في نحو بيع باذن سيده ويجعل مطلقاً لأنه تسكيب كذا عبر به شارح وصوابه لا يتوكل بلاذن عن غيره فيما يلزم ذمته عهدته كبيع ولو جعل بل فيما لا يلزمها كقبول نكاح ولو بغير اذن قال الماوردي ولا يجوز توكله على طفل أو ماله مطلقاً لأنها ولاية وشرط الموكل فيه أن يملك الموكل وقت التوكيل والافكيف ياذن فيه والمراد ملك التصرف فيه الناشئ عن ملك العين تارة والولاية عليه أخرى بدليل قوله أول الباب بملك أو ولاية ولا ينافيه التفريع الاتي لأنه يصح على ملك التصرف أيضاً فقول الأذرع هذا أي المتن فبمن يوكل في ماله والا فنحو الولي وكل من جازله التوكيل في مال الغير لا يملكه غير صحيح لما علم من المتن أن الشرط ملك محل التصرف أو ملك التصرف

عليه لم يحتج لاستثنائه لصحة قصره لنفسه أيضاً وإن حجب عليه احتيج لاستثنائه أيضاً لصحة قصره لغيره مع امتناع قصره لنفسه وحينئذ يشكل الحصر الذي دعاه أدلوقنا بالاشتراط وحصر صح الاستثناء أيضاً اهـم وقد دفع الاشكال بأن في المفهوم تفصيلاً فلا يعاب (قوله) وساق في فيه الخ) والمعتمد منه أنه لا يشترط فيكون مستثنى أه ع (قوله) نكاح أخت زوجته مثلاً أي أو نكاح عمه كاخته أه معنى (قوله) وأشار المصنف) يعني في الروضة أه كردى (قوله) أكثر ما مر) ومنه توكل المسلم الكافر في شراء مسلم لأنه يصح شراؤه في الجملة وذلك كالحكم بعمقه عليه أه ع (قوله) المتن (ومنه) الخ) أي ولو باذن سيده أه معنى (قوله) أي توكل الخ) الانسب توكل العبد بزيادة الياء (قوله) وبحث الأذرع الخ) اعتمده النهاية (قوله) إذا قلنا أنه يزوج الخ) وهو المعتمد أه ع (قوله) ويجعل مطلقاً) كذا في شرح مر يعني بمطلقاً باذن أو لا وينبغي مراجعة ذلك فإن القياس البطلان بغير اذن سيده سم على حج أه ع أقول قدرده الشارح بقوله وصوابه الخ) (قوله) بل لعلنا لا يلزم الخ) وهذا واضح في نحو قبول النكاح عمالاً بقبول باجرة فينبغي أن يحمل كلامه عليه فقط والافوه مشكل فيعين التفصيل فيما لا يلزم ما بين أن يقال باجرة فيتوقف على الاذن كاللاولين أن لا يتوقف على الاذن أه سيد عمر (قوله) قال الماوردي الخ) اعتمده النهاية (قوله) مطلقاً) أي اذن السيد أو لا (قوله) لا هنا الخ) أي الوكالة على ذلك (قوله) والمراد ملك التصرف فيه الخ) هذا يدل على أنه لمفسر الموكل فيه بالعين فلا يفسره بنفسه التصرف لأنه أقل تصرفاً من هذا تأمل أه سم (قوله) ولا ينافيه) أي المراد المذكور (قوله) الاتي) أي بقوله فلو وكله الخ) (قوله) أيضاً) أي كملك العين (قوله) فنحو الولي) عبارة المعنى فالولي والحكم (قوله) لا يملكه) أي ما يربدان يوكل فيه أه ع (قوله) غير صحيح) خبر فقول الأذرع الخ) (قوله) أن ملك التصرف الخ) بيان لما (قوله) ورد بعض الخ) ارتضى هذا الرد المعنى والنهاية عبارتها قال الغزى وهو عجيب لأن المراد التصرف قال بعض المتأخرين بل ماقاله هو العجيب بل المراد جعل التصرف بلا شك بدليل ما ساق وأما الكلام على التصرف على الموكل فيه فقد مر أول الباب أه أقول الحق ماقاله الغزى وتفرع ما ساقنا عليه واضح لغبار عليه قاله السيد عمر ثم اطال في رد قولهما وأما الكلام على التصرف على الموكل فيه الخ) (قوله) أو اعتاق) أي قوله على ماقاله في النهاية وكذا في المعنى الاقوله موصوف الى ولم يكن (قوله) لكن هذا) أي قوله أم لا وأما الاولان وهما ما كان موصوفاً ومعيناً فقيهما الخلاف أه ع (قوله) لم يكن تابعا الخ) عطف على قول المتن سيمسكه ش أه سم (قوله) كإبائى الخ) اعتمده النهاية والمعنى أيضاً قول المتن (وطلاق من سينسكه) وقضاء دين سيلزمه أه معنى (قوله) وكذا الخ) أي يبطل

لنفسه أيضاً وإن حجب عليه احتيج لاستثنائه أيضاً لصحة قصره لغيره مع امتناع قصره لنفسه وحينئذ يشكل الحصر الذي دعاه أدلوقنا بالاشتراط وحصر صح الاستثناء أيضاً (قوله) ويجعل مطلقاً) كذا شرح مر يعني مطلقاً باذن أو لا وينبغي مراجعة ذلك فإن القياس البطلان بغير اذن سيده وقد يستدل على الصحة بصحة قبول الهبة والوصية بغير اذن وبغير أن هنا اتلاف منفعته لغير (قوله) والمراد ملك التصرف فيه) هذا يدل أنه لمفسر الموكل فيه بالعين فلا يفسره بنفسه التصرف لأنه أقل تكلفاً من هذا تأمل (قوله) في المتن فلو وكله ببيع عديس يملكه وطلاق من سينسكه بطل) وهل ينقد البيع بعد الملك والطلاق بعد النكاح بعموم الاذن فيه ترد ذكره الشارح في شرح قول المصنف الاتي وكما يصح تعليقه بشرطه (قوله) ولم يكن تابعا الخ) عطف على قول المتن سيمسكه ش (قوله) وكذا ولو كل من يزوج موليته إذا انقضت عدتها وطلقت

فيه على أن الغزى اعترضه أعنى الأذرع بأن الشرط ملك التصرف لا العين ومراعاة ما قرره أن ملك التصرف يفيد ملك المحل تارة والولاية عليه أخرى ورد كلام الغزى عمالاً يصح (فلو وكله ببيع) أو اعتاق (عبد سيمسكه) موصوف أو معين أم لا لكن هذا لا خلاف فيه ولم يكن تابعا للمملوك كإبائى عن الشيخ أبي حامد وغيره (وطلاق من سينسكه) ما لم تكن تبعا لشخصه اخذاً بما قبله (بطل في الأصح) لأنه لا ولاية له عليه حينئذ وكذا لو وكل من يزوج موليته إذا انقضت عدتها أو طافت

(قوله على ما قاله الخ) ضعيف اه عش عبارة الرشيدى قوله مر على ما قاله تبع مر في هذا التبرى كلام حج لكن سيايته مر نقل هذا عن اقام والده بما يشعر برضاه به فكل ينبغي له عدم التبرى منه هنا وفي نسخة مر كما قاله هنا اه (قوله واعتمده الاسنوى) وكذا اعتمده المغنى ونقله النهاية عن افتاء والده ثم ايدى عبارته لكن افنى الوالد رحمه الله تعالى بصحة إذن المراجعة المذكورة لوليها كما نقله في كتاب النكاح عن فتاوى البغوى واقره وعدم صحة وكيل الولي المذكور كما صححه في الروضة واصطهانا والفرق بينهما أن تزويج الولي بالولاية الشرعية وتزويج الوكيل بالولاية الجعلية وظاهر أن الولي أقوى فيكتفى فيها بما لا يكتفى به في الثانية وإن باب الاذن أوسع من باب الوكالة وجامع به بعضهم بين ما ذكر في البابين يحمل عدم الصحة على الوكالة والصحة على التصرف إذ قد تبطل الوكالة ويصح التصرف ردها به خطأ صريح يخالف للمنقول إذا لباضاع محتاط لها فوق غيرها اه قال عش قوله مر وجامع به بعضهم الخ اى حج حيث قال ولو علم ذلك الخ اه (قوله وكذا الخ) اى يبطل (قوله ولو علم) اى الولي (ذلك) اى وكالة من زوج موليته (قوله كما بأتى) اى فى شرح ولا يصح تعليقه اى ايضا ما سياتى فى النكاح بحث فى الوكيل وقوله فسدت الوكالة اى توكل الولي كرى (قوله ونفذ التزويج) قد بالغ ابن العباد فى توقيف الحكم على غوامض الاحكام فى تخطئه من قال بصحة النكاح عند فساد التوكيل فيه وقد اشار الى ذلك شيخنا الشهاب الرملى ايضا اه سم (قوله وافنى ابن الصلاح الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله دخل فيه ما يتجدد) معتمد اه عش عبارة سم قوله دخل فيه الخ ينبغي على هذا ان يخص الدخول بما اذا عبر بمحقوق بخلاف بكل حق لى كما عبر به الجورى لان إظهار لام الاضافة ظاهر فى الثابت حال التوكيل فلا منافاة بينهما مر اه سم (قوله ما يتجدد) اى من هذه الحقوق اه معنى (قوله وخالفه الجورى) العبارة المنقولة عن الجورى لو وكله فى كل حق هو الخ اه عبارة السيد عمر قوله وخالفه الجورى مشعر بمعاصرت له واتخذه عنه فليراجع اه (قوله الجورى) قال فى اللب الجورى يضم اوله والراء الى جود بلذورد بنفارس ومعه بنيسابور والرائ الى جورة قرية بالموصل ثم قال وبالفهم والفتح والراء الى جورة قرية باصهان اه عش (قوله صحة ما لو وكله الخ) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى اى والنهاية البطلان هنا لان الثمرة معدومة غير ما يؤذن من متبوعه اه سم وظاهر المغنى اعتناء الصحة هنا (قوله قيل وكونه الخ) باقى فى الشرح رده وعن سم منع الرد (قوله

على ما قاله هنا واعتمده الاسنوى الخ) افنى شيخنا الامام الفقيه العدة الشهاب الرملى بصحة إذن المرأة المذكورة لوليها كما نقله فى كتاب النكاح عن فتاوى البغوى واقره وعدم صحة وكيل الولي المذكور كما صححه فى الروضة واصطهانا واما قول البغوى فى فتاويه عقب مسألة الاذن كما لو قال الولي للوكيل زوج بنى إذ فارقها زوجها وانقضت عدتها وفى هذا التوكيل وجهه ضعيف انه لا يصح وقد سبق فى الوكالة فبنى على رايه إذ هو قائل بالصحة فى هذه المسئلة وقد علم ان الاصح خلافه فالاصح صحة الاذن دون التوكيل والفرق بينهما أن تزويج الولي بالولاية الشرعية وتزويج الوكيل بالولاية الجعلية وظاهر أن الولي أقوى فيكتفى فيها بما لا يكتفى به في الثانية فان باب الاذن أوسع من باب الوكالة وجامع به بعضهم بين ما ذكر فى البابين يحمل عدم الصحة على الوكالة والصحة على التصرف إذ قد تبطل الوكالة ويصح التصرف ردها به خطأ صريح يخالف للمنقول إذا لباضاع محتاط لها فوق غيرها اه عش قوله مر (قوله ونفذ التزويج للاذن) قد بالغ ابن العباد فى توقيف الحكم على عوامض الاحكام فى تخطئه من قال بصحة النكاح عند فساد التوكيل فيه وقد اشار الى ذلك شيخنا الشهاب الرملى فيما نقلناه عنه قريبا لكن فى الروضة فى باب النكاح ولو قال إذا حصل التحلل فقد وكلتك فهذا تعليق للوكالة وقد سبق الخلاف فيه انتهى فليتامل (قوله دخل فيه ما يتجدد) ينبغي على هذا ان يخص الدخول بما اذا عبر بمحقوق بخلاف بكل حق كما عبر به الجورى لان إظهار لام الاضافة ظاهر فى الثابت حال التوكيل فلا منافاة بينهما مر (قوله وخالفه الجورى) العبارة المنقولة عن الجورى لو وكله فى كل حق هو الخ (قوله ويؤيد الاول صحة ما لو وكله الخ) اعتمده شيخنا الشهاب الرملى البطلان هنا لان الثمرة معدومة

على ما قاله هنا واعتمده الاسنوى لكن رجح فى الروضة فى النكاح الصحة وكذا لو قال له وهى فى نكاح أو عدة أذنت لك فى تزويجى إذا حلت ولو علم ذلك ولو ضمنا كما بأتى تحقيقه على الانقضاء أو الطلاق فسدت الوكالة ونفذ التزويج للاذن وافنى ابن الصلاح بأنه إذا وكله فى المطالبة بمحقوقه دخل فيه ما يتجدد بعد الوكالة وخالفه الجورى وقد يؤيد الاول صحة ما لو وكله فى بيع نحو ثمر شجرة له قبل إتمامها قيل وكونه مالكا لأصل الثمر هنا لا يتفع فى الفرق

والثاني إفتاء التاج الفزارى وغيره بأنه لو كان في التصرف في أملاكه حدث ملك لا ينفذ تصرفه فيه أي كإقتضاه كلام الرافعي قاله الغزى وفرق شيخنا بان الحق ثم وجوده لكن لم يثبت حال اختلاف حدوث الملك وإتمامه (٣٠٣) هذا إن كانت عبارة ابن الصلاح بما يثبت

للموكل كما وقع في عبارة بعضهم عنه وأما إذا كانت عبارة عما يتجدد بعد الوكالة كما عبره الأستاذى والركشى وغيرهما عنه فلا يتأتى ذلك الفرق لمسأواته حيثئذ لحدوث الملك فليست مثلثة والفرق بينهما وبين ما مر في الشرة أنه مالك لأصلها فوقعت تابعة بخلافها وزعم أن ذلك لا يؤثر في الفرق ليس في محله ويؤيد ذلك قول الشيخاني حامد وغيره ولو كله فيما ملكه الآن وما سيملكه صح ويصح في البيع والشراء فوكلتك في بيع هذا وشراء كذا بشئته وأذن المقارض للعامل في بيع ما سيملكه والحق به إلا ذرعى الشريف وبما تقرر علم أن شرط الموكل فيه أن يملك الموكل التصرف فيه حين التوكيل أو يذكره تبعا لذلك أو يملك أصله (وإن يكون قابلا للثبوت) لأن التوكيل استئانة (فلا يصح) التوكيل (في عبادة) وإن لم يحتاج لنية لأن القصد منها امتحان عين المكلف وليس منها نحو إزالة النجاسة لأن القصد منها الترك (الإلحاح) والعمرة ويندرج فيهما توابعها كركعتي الطواف (وقرقة زكاة) ونذر

والثاني عطف على الأول شأهم (قوله لا ينفذ تصرفه إلخ) قياس التفرقة بين حقوق وكل حق هو كإجماعه بين ابن الصلاح والجورى شيخنا الشباب أنه ينفذ فيه لا في كل ملك فليتامر مرأهم عبارة السيد عمر لك أن تقول بفرق بينه أي التوكيل في التصرف في أملاكه وبين ما قاله ابن الصلاح بأن النفوس مجبولة على الحرص على استيفاء الحقوق غالباً من غير تمييز بين حق وآخر فعمل بقضية إطلاق اللفظ والحق الحادث بالوجود تبعاً نظراً لشمول اللفظ من غير مانع يمنع منه بل قرينة الحال المذكورة تؤيد بخلاف التصرف في الأملاك فإن النفس بما تشع بالتصرف في بعضها الغلبة أو رغبة تحمل ذلك على قصر لفظ الموكل على الموجود دون الحادث فلا يتأتى بين إفتاء الفزارى وابن الصلاح فليتامر (قوله قاله الغزى) أي تأييد إفتاء التاج قول الجورى (قوله وقرق إلخ) أي بين إفتاء ابن الصلاح وإفتاء التاج (قوله ثم) أي مثله ابن الصلاح (قوله بخلاف حدوث الملك) أي في مسئلة التاج (قوله وإتمام هذا) أي فرق الشيخ (قوله لمسأواته) أي ما في عبارة ابن الصلاح وكذا ضمير فليطلب (قوله مثله) أي ما في عبارة التاج (قوله بينهما) أي بين ما في عبارة ابن الصلاح وما في عبارة التاج (قوله أنه مالك) خبر والفرق (إلخ) (قوله ذلك) أي ملك الأصل وعدمه (قوله ليس في محله) متنوع أشهم (قوله ويؤيد ذلك) أي الفرق بينهما وبين إلخ أم كردى (قوله قول الشيخ) أقول في التأييد نظر ظاهر لوجود التوكيل في المتنوع في مسئلة الشيخ أي حامد دون مسئلتنا أشهم (قوله فيما سيملكه إلخ) أي في بيعه أم معنى (قوله ويصح) إلى قوله أو يملك أصله في النهاية (قوله ويصح إلخ) أي التوكيل عبارة النهاية والمغنى ولو كله يبيع عين يملكها وإن يشتريه بل بمنها كذا فاشهر القولين صحة التوكيل بالشراء (قوله وأذن المقارض إلخ) أي ويصح إذن المقارض (قوله في بيع ما سيملكه) ماصوره فقد يقال هذا البيع لا يتوقف على إذن زائد على العقد المتضمن للإذن أشهم (قوله أو يملك أهله) أشار به إلى ما مر في بيع الثمرة قبل اطلاعها ولا حاجة إليه إذا صح فيه مفرقة على مرجوح كإثباته عليه الزركشى إتهامه (قوله لأن التوكيل) إلى قوله وليس بالواضح في النهاية وكذا في المغنى الأوله وسواء إلى ونحو عتق (قوله وإن لم يحتاج إلخ) أي احتاجت إليه كإصلاحه ولم يحتاج إليها كالإذن (قوله امتحان عين المكلف) أي اختبار به باتعاب نفسه وذلك لا يحصل بالتوكيل أم معنى (قوله وليس منها) أي من العبادة (قوله الإلحاح والعمرة) أي عند العجز نهاية ومعنى (قوله توابعها) أي المتقدم والمتأخر أم ع ش (قوله كركعتي الطواف) أي فلو أفردهما بالتوكيل لم يصح أم معنى (قوله وكفارة) أي وصدة نهاية ومعنى (قوله وعقبة) أي وجيران وشاة ولعبة أم معنى (قوله أم وكل فيما سيملكه إلخ) وحيث يجوز كون الوكيل في الذبح كافر أم كافر أو غير ميم وفي عبارته رمز إليه فتأمله لكن لا يظهر صحة توكيل غير الميم لأنه لا يملك أم لا لأن له مخاطبة (قوله لا في نحو غسل ميت إلخ) عبارة شرح الروض ومن ذلك أي ما يقبل النيابة من العبادات تجهز الموتى وحملهم وقدمت عليه

غير ما ذور في متبوعها (قوله والثاني) عطف على الأول شأهم (قوله لا ينفذ تصرفه فيه) قياس التفرقة بين حقوق وكل حق هو كإجماعه بين ابن الصلاح والجورى شيخنا الشباب الرمي أنه لا ينفذ تصرفه فيه لا في كل ملك فليتامر مر (قوله ليس في محله) متنوع (قوله ويؤيد ذلك إلخ) أقول في التأييد نظر ظاهر لوجود التوكيل في المتنوع في مسئلة الشيخ أي حامد دون مسئلتنا (قوله وأذن المقارض للعامل في بيع ما سيملكه) ماصوره فقد يقال هذا البيع لا يتوقف على إذن زائد على العقد المتضمن للإذن (قوله أم وكل فيما سيملكه إلخ) وحيث يجوز كون الوكيل في الذبح كافر أو غير ميم وفي عبارته رمز إليه فتأمله لكن لا يظهر صحة توكيل غير الميم لأنه لا يملك أم لا لأن له مخاطبة (قوله لا في نحو غسل ميت إلخ) عبارة شرح الروض ومن ذلك أي ما يقبل النيابة من العبادات تجهز الموتى وحملهم وقدمت عليه

وكفارة (وذبح اضحية) وهدي وعقيقة سواء وكل الذابح المسلم الميم في النية أم وكل فيها مسلماً ميماً غيره لياق بها عند ذبحه كما لو نوى الموكل عند ذبحه وكيله وقول بعضهم لا يجوز أن يوكل فيها آخر مردود ونحو عتق ووقف وغسل أعضاء لا في نحو غسل ميت لأنه فرض فبقع عن مباشرة وقضيته صحة توكيل من لم يتوجه عليه فرضه كالعبد

على أن الأذرع رجح جواز التوكيل هنا مطلقا للصحة الاستتجار عليه وليس بالواضح فإن قوله له غيره غسل هذا مثلا لا يوجب بالغافل المباشر وقوعه عن الأذن لأن فعله لا يتوقف (٣٠٤) على اذنه لمعين انصره لما خوطب به من فرض الكسفاية بخلاف غسله بكذا فإن

استحقاقه الاجرة يوجب وقوع الفعل عن بادئها فاضح الفرق بين صحة اخذ الاجرة وقوعه عن المباشر له بلا استتجار (ولا في شهادة) لأن مناهها على التعبد اليقين الذي لا يمكن النيابة فيه وبه فارتقت الشكاح والشهادة على الشهادة ليست توكيلا بل الحاجة جعلت الشاهد المحمل عنه كحاكم ادى عنه عندنا كآخر (وابلأ) ولعان) لانها يمينان ومن ثم قال (وسائر الايمان) اى باقيم لان القصد بها تعظيمه تعالى فاشبهت العبادة ومثلها الذرير وتعليق العتق والطلاق والتدبير قيل ونحو الوصاية وتقييدهم بما ذكر للغالب اه وانما يكون للغالب إن لم يكن للتقييد به معنى محتمل والا كانا عمل بمفهومه ويوجه اختصاص المنع بتلك الثلاثة بان للعبادة فيها شيئا ينافي بعدا عن قضائها بالاموال بكل وجه كالطلاق واما التبادر التعبد منها كالآخرين بخلاف نحو الوصاية فانها تصرف مالى فلم تشبه العبادة فجاز التوكيل في تعليقها وبحت السبكي حتمها في تعليق لاحث فيه ولا منع كهر

الاذرعى قال في البحر انه لا يجوز التوكيل في غسل الميت و كانه اراد ان فعل الغاسل يقع عن نفسه كالجهاد وفيه نظره (قوله على أن الأذرعى رجح النخ) كذا شرح مر (قوله واليقين) بتأمل (قوله وتعليق العتق والطلاق والتدبير) قال في شرح الروض وقضية تقييدهم بتعليق الطلاق والعتاق انه يصح التوكيل بتعليق غيرهما كعتق الوصاية وفيه نظره محتمل وهو الظاهر انهم قد اوجبه نظر الغالب فلا يعتبر مفهومه اه (قوله والتدبير) وهل يصير بتوكيله مدبرا ومعلقا وجان احكامهما لا شرح مر (قوله وفيه نظره) كذا مر (قوله في المتن في الاصح) واستبعد الخلاف في الظاهر فانه معصية والتوكيل في المعاصى لا يجوز جزما ويوجب بانه وان كان معصية فيرطب به تحريم الزوجة الى الكفارة فاخذ شائبة من الطلاق من هذا الوجه فيجوز فيه الخلاف كثر (قوله وكونه يترتب النخ) جواب عن دليل المخالف

يطول الشمس وفيه نظره (ولا في ظاهر) كان يقول انت على موكل كظمره اوجهه مظاهر منك (في الاصح) لانه معصية باصل وكونه يترتب عليه احكام آخر لا يمنع النظر لكونه معصية به يعلم عدم صحة التوكيل في كل معصية نعم ما لا يتم فيه معنى خارج كالبيع بعدناه الجملة الثاني يصح التوكيل فيه وكذا الطلاق في الحيض ومخالفة الاسنوي كالبارزى فيه زدها البليقي (ويصح) التوكيل (في طرفي بيع وهبة

وبصل الشرع اه نهاية اى ولا يلزم من الصحة جواز التوكيل فيحرم التوكيل في البيع وقت نداء الجمعة لمن تازمه وان صح عش (قوله في طلاق الخ) في تقديره في إشارة إلى عطفه على طرفي لا على بيع فلا يشكّل بان الطلاق ليس له صرفان على انه يتصور ان يكون له طرفان كالخلع اه سم (قوله منجز) لامينة فلو ركله بتطليق احدى نسائه لم يصح في الاصح كافي البحر اه نهاية قال عش فرع ركله في طلاق زوجته ثم طلقها هو كان للوكيل التطبيق إذا كان طلاق الموكل رجعيًا بخلاف حكم الزوج في الشقاق إذا سبق الزوج إلى الطلاق ليس له هو الطلاق بعد ذلك لان الطلاق هناك حاجة قطع الشقاق وقد حصل بطلاق الزوج بخلافه هنام راه سم على منجز وظاهره وعدم الحرمة وان علم بطلاق الزوج اولاً ولو قبل بالخرقة في هذه لم يكن بعيداً ولا سيما إذا ترتب عليه اذى الزوج وقول سم رجعي اى وان بانت البيونة الكبرى بما يحصل من الوكيل اه قول المتن (وسائر العقود) كصلح واراد موالة وضمان وشركة وكالة وقراض ومساواة وإجارة واخذ بشفعة نهاية ومعنى (قوله جعلت موكل الخ) ينبغي ان ما ذكره مجرد تصوير فيصح الضمان بقول الوكيل ضمننت مالك على زيد عن موكل اوبطريق الوكالة عنه والوصية بنحو او صيت لك بكذا عن موكل او نياية عنه والحوالة بنحو جعلت موكل محيلاً لك بماله من الدين على زيد اه عش وبعبارة الرشيدي قوله جعلت موكل الخ وصيغة التوكيل في الضمان كإقله الاذعن عن المعجل ان يقول الموكل اجعلني ضماناً لدينه واجعلني كفيلاً بيد فلان اه ولا ينبغي ان ما ذكره الشارح مر من التصوير اى تبعاً لابن الرفعة متعين وما صور به الشيخ عش في حاشيته يلزم عليه انتفاء حقيقة الوكالة كإيمل بنامه اه (قوله و مر) الى المستنثيات (ويأتى) اى فى النكاح اه كرى (قوله امتناعه) اى التوكيل (قوله في فسخ الخ) اى حيث لم يعين له المختارة للفرار كما مر اه عش قول المتن (وقبض الديون) إطلافة الديون يشمل المؤجل قال الزركشي وقد يتوقف في صحة التوكيل فيه لان الموكل لا يتمكن من المطالبة ولا شك في الصحة لو جعله تابعاً للعالم انتهى معنى اقول يؤخذ من صنيع الزركشي ان محل التردد اذ ا وكله في المطالبة ولعن الاقرب حينئذ عدم الصحة ما لم يجعله تابعاً اما اذا وكله في القبض فليس للتردد في الصحة وجه خلافاً لما يرويه صنيع التحفة اه سيد عمرو قوله ولعل الاقرب لعله فيها اذا قيد المطالبة بالخالو اما اذا قيدت بعد الحلول او اطلقت فقياس نظاره الصحة (قوله ويصح) اى التوكيل (في الابراء منه) اى الدين (قوله لا بد من الفور) معتمد اه عش (قوله قيل وكذا في وكلتك الخ) اعتمده م راه سم اى في النهاية (قوله قياس الطلاق) اى فيها لوقال وكلتك في ان تطابق نفسك فلا يشترط الفور على ما فهمه كلامه اه عش (قوله وخرج بالديون الخ) عبارة المعنى اما الاعيان فتارة يصح التوكيل في قبضها دون اقباضها مع القدرة على ردها كالوديعة لانه ليس له دفعها لغير مالها فلوسلها والى بغيره اذن مالها كان مفرطاً لكتنها اذا وصلت الى مالها مخرج الموكل عن عهدتها قال الاسنوى وعن الجوحى ما يقتضى استثناء العيال كالابن وغيره انتهى وهو حسن للعرف في ذلك واذا كان في المفهوم تفصيل لا يرد اه (الاعيان الخ) حاصلة اى يصح التوكيل في الدين قبضاً واقباضاً اما في العين فنصح التوكيل فيها قبضاً ومضمونة ولا اقباضاً ومضمونة اولاً لان اقباضها مضمن للرسول ان علم انها ليست ملكاً للرسول والا فبالضامن المرسل لانه المتعدي وهو مع عذر الرسول كما قاله عش هنا اه يجزى (قوله فلا يصح التوكيل) الى قوله وكذا لا الاستعانة في المعنى الا قوله وكذا الى ما لم يتصل (ومن ثم ضمن) اى في صورة الامانة اه رشدي عبارة السيد عمر او فيما اذا قدر على الراد ما اذا لم يقدر فينبغي ان لا يضمن لان اذن الشرع في التوكيل كاذن الموكل وكما لو وكل الوكيل فيما يعجز عنه فانه غير ضامن كما هو ظاهر اه (قوله وبه) اى بسبب التوكيل وذلك اذا سلم العين للوكيل اه عش (قوله فيما قدر على رده) اما اذا لم يقدر بان عجز عن المشى والذهب لا المعجز عن الحل فانه ليس له ان يوكل واتماله ان يستعين بمن يحمله ويكون

وبصل الشرع اه نهاية اى ولا يلزم من الصحة جواز التوكيل فيحرم التوكيل في البيع وقت نداء الجمعة لمن تازمه وان صح عش (قوله في طلاق الخ) في تقديره في إشارة إلى عطفه على طرفي لا على بيع فلا يشكّل بان الطلاق ليس له صرفان على انه يتصور ان يكون له طرفان كالخلع اه سم (قوله منجز) لامينة فلو ركله بتطليق احدى نسائه لم يصح في الاصح كافي البحر اه نهاية قال عش فرع ركله في طلاق زوجته ثم طلقها هو كان للوكيل التطبيق إذا كان طلاق الموكل رجعيًا بخلاف حكم الزوج في الشقاق إذا سبق الزوج إلى الطلاق ليس له هو الطلاق بعد ذلك لان الطلاق هناك حاجة قطع الشقاق وقد حصل بطلاق الزوج بخلافه هنام راه سم على منجز وظاهره وعدم الحرمة وان علم بطلاق الزوج اولاً ولو قبل بالخرقة في هذه لم يكن بعيداً ولا سيما إذا ترتب عليه اذى الزوج وقول سم رجعي اى وان بانت البيونة الكبرى بما يحصل من الوكيل اه قول المتن (وسائر العقود) كصلح واراد موالة وضمان وشركة وكالة وقراض ومساواة وإجارة واخذ بشفعة نهاية ومعنى (قوله جعلت موكل الخ) ينبغي ان ما ذكره مجرد تصوير فيصح الضمان بقول الوكيل ضمننت مالك على زيد عن موكل اوبطريق الوكالة عنه والوصية بنحو او صيت لك بكذا عن موكل او نياية عنه والحوالة بنحو جعلت موكل محيلاً لك بماله من الدين على زيد اه عش وبعبارة الرشيدي قوله جعلت موكل الخ وصيغة التوكيل في الضمان كإقله الاذعن عن المعجل ان يقول الموكل اجعلني ضماناً لدينه واجعلني كفيلاً بيد فلان اه ولا ينبغي ان ما ذكره الشارح مر من التصوير اى تبعاً لابن الرفعة متعين وما صور به الشيخ عش في حاشيته يلزم عليه انتفاء حقيقة الوكالة كإيمل بنامه اه (قوله و مر) الى المستنثيات (ويأتى) اى فى النكاح اه كرى (قوله امتناعه) اى التوكيل (قوله في فسخ الخ) اى حيث لم يعين له المختارة للفرار كما مر اه عش قول المتن (وقبض الديون) إطلافة الديون يشمل المؤجل قال الزركشي وقد يتوقف في صحة التوكيل فيه لان الموكل لا يتمكن من المطالبة ولا شك في الصحة لو جعله تابعاً للعالم انتهى معنى اقول يؤخذ من صنيع الزركشي ان محل التردد اذ ا وكله في المطالبة ولعن الاقرب حينئذ عدم الصحة ما لم يجعله تابعاً اما اذا وكله في القبض فليس للتردد في الصحة وجه خلافاً لما يرويه صنيع التحفة اه سيد عمرو قوله ولعل الاقرب لعله فيها اذا قيد المطالبة بالخالو اما اذا قيدت بعد الحلول او اطلقت فقياس نظاره الصحة (قوله ويصح) اى التوكيل (في الابراء منه) اى الدين (قوله لا بد من الفور) معتمد اه عش (قوله قيل وكذا في وكلتك الخ) اعتمده م راه سم اى في النهاية (قوله قياس الطلاق) اى فيها لوقال وكلتك في ان تطابق نفسك فلا يشترط الفور على ما فهمه كلامه اه عش (قوله وخرج بالديون الخ) عبارة المعنى اما الاعيان فتارة يصح التوكيل في قبضها دون اقباضها مع القدرة على ردها كالوديعة لانه ليس له دفعها لغير مالها فلوسلها والى بغيره اذن مالها كان مفرطاً لكتنها اذا وصلت الى مالها مخرج الموكل عن عهدتها قال الاسنوى وعن الجوحى ما يقتضى استثناء العيال كالابن وغيره انتهى وهو حسن للعرف في ذلك واذا كان في المفهوم تفصيل لا يرد اه (الاعيان الخ) حاصلة اى يصح التوكيل في الدين قبضاً واقباضاً اما في العين فنصح التوكيل فيها قبضاً ومضمونة ولا اقباضاً ومضمونة اولاً لان اقباضها مضمن للرسول ان علم انها ليست ملكاً للرسول والا فبالضامن المرسل لانه المتعدي وهو مع عذر الرسول كما قاله عش هنا اه يجزى (قوله فلا يصح التوكيل) الى قوله وكذا لا الاستعانة في المعنى الا قوله وكذا الى ما لم يتصل (ومن ثم ضمن) اى في صورة الامانة اه رشدي عبارة السيد عمر او فيما اذا قدر على الراد ما اذا لم يقدر فينبغي ان لا يضمن لان اذن الشرع في التوكيل كاذن الموكل وكما لو وكل الوكيل فيما يعجز عنه فانه غير ضامن كما هو ظاهر اه (قوله وبه) اى بسبب التوكيل وذلك اذا سلم العين للوكيل اه عش (قوله فيما قدر على رده) اما اذا لم يقدر بان عجز عن المشى والذهب لا المعجز عن الحل فانه ليس له ان يوكل واتماله ان يستعين بمن يحمله ويكون

(قوله وفي طلاق الخ) في تقديره في إشارة إلى عطفه على طرفي لا على بيع فلا يشكّل بان الطلاق ليس له طرفان على انه يتصور ان يكون له طرفان كالخلع (قوله قيل وكذا في وكلتك الخ) اعتمده م (قوله فلا يصح التوكيل

وكذا وكيله والقرار عليه
 مالم تصل بحالها ليدها السكها
 نعم ان كان الوكيل من
 عيال الموكل وكان ثقة
 مأمونا جاز له تفويض
 الرذالية وكذا له الاستعانة
 على الاوجه بمن يحملها
 معه لكن ان كان معه على
 ما ياتي في الوديعة (و) في
 الدعوى بنحو مال او
 عقوبة لغير الله (والجواب)
 وان كره الخصم وينعزل
 وكيل المدعى باقراره
 بقبض موكله او ابرائه
 لا ابرائه هو لانه وقع لغوا
 من غير ان يتضمن رفع
 الوكالة وينعزل وكيل
 الخصم بقوله ان موكله اقر
 بالمدعى به ولا يقبل تعديله
 لبيئة المدعى وتقبل شهادته
 على موكله مطلقا وله فيالم
 يوكل فيه وفيما يوكل فيه ان
 انعزل قبل الخوض في
 الخصومة ويلزمه حيث لم
 يصدقه الخصم بيته بوكالته
 وتسمع من غير تقديم
 دعوى حضر الخصم واغاب
 ومع تصديق الخصم عليها له
 الامتناع من التسليم حتى
 يشتها بالتسلم (وكذا في
 تملك المباحات كالاحياء
 والاصطياد والاحتطاب في
 الاظفر) كالشراء بجماع ان
 كاسب الملك فيحصل الملك
 للوكل ان قصده الوكيل له
 والا فلا (لاني) الالتقاط
 كالإغتنام تغليا لشأبة
 الولاية لا على شأبة

معه كاسيا في قوله وكذا له الاستعانة الخ اه سيد عمر (قوله وكذا او كيله) في المضمون له مطلقا وفي الامانة
 ان علم انها ليست ملك الدافع اه ع (قوله والقرار عليه) اي الوكيل وينبغي ان يقال ان هذا انما هو حيث
 علم انها ليست ملك الموكل والا فالقرار على الموكل لان يد الوكيل يد امانته لا يضمن مع انتفاء العلم
 كما ياتي في العصب ع (قوله ان كان معه) اي ان كان ملاحظا لان يده لم تزل عنها اه ع
 (قوله بنحو) اي قوله لا لا غننام في النهاية الا قوله لا يراثة الى وينعزل (قوله بنحو مال الخ) عبارة المغنى وفي
 الدعوى والجواب للحاجة الى ذلك وان لم يرض به الخصم لانه محض حقه وسواء كان ذلك في مال ام في غيره
 لا في حدود الله تعالى كما سياتي اه (قوله باقراره) اي الوكيل اه ع (قوله اقر بالمدعى به) اي بانه
 ملك للدعى (قوله ولا يقبل تعديله الخ) لانه لا قرار في كونه قاطعا للخصومة وليس للوكيل قطع الخصومة
 بالاختيار فلو عدل انزل كانه عليه الاذرى قال في شرح الروض ويفهم من عدم قبول التعديل عدم
 الصحة فليحرر اه سم (قوله مطلقا) اي فيما يوكل فيه وفي غيره (قوله وله) اي وتقبل ولو كلفه اه سم (قوله
 ان انعزل) اي وكيل الخصم قيد للمعطوف فقط (قوله ويلزمه حيث لم يصدقه الخصم الخ) يتالم مع هذا
 قول السكز فرع لو ادعى الوكيل الوكالة فصدقه الغريم لم يثبت الحاك لذلك لما فيه من اثبات الحجر على
 صاحبها ولو كلف بمطالبة بدينه بقرضه اه ولعل مراده بعدم الثفات الحاك انه لا يقول عليه في حكمه
 ونحوه وهذا لا ينافي جواز تصرف الوكيل اعتمادا على التصديق اه سم وفي السكز يدعي عن شرح الروض
 تثبت الوكالة باعتبار اعراف الخصم وكذا بالبيئة بل اولى فله خاصيته لكن ليس لاحكام يحكم بالوكالة وللخصم
 ان يمتنع من خاصيته حتى يقيم بيته بوكالته كالمدينون حيث يعترف للوكيل اي المدعى الوكالة بانه وكيل ولا بيئة
 فان له الامتناع من اقباضه الدين حتى يقيم بيته بوكالته لا احتمال تكذيب رب الدين بوكالته قال البقعي وفائدة
 المختصة مع جواز الامتناع منها الزام الحق للوكل لدفعه للوكيل اه (قوله عليها) اي الوكالة (قوله بالتسلم)
 متعلق بضمير مثبتها الزاج للوكالة (قوله ان قصده) اي الملك (الوكيل له) اي للوكل واستمر قصده
 فلو عن له قصده نفسه بعد قصده موكله كان له ذلك وبما كما احياء من حينئذ اه ع (قوله واستمر الخ
 اي الى تسليمه للوكل بقوله فلو عن الخ اي قبل التسليم بخلاف قصد نفسه بعده فلا يؤثر فيما يظهر
 فليراجع (قوله والا) بان قصده نفسه أو أطلق أو قصد واحدا لا يعينه لان قصده واحدا لا يعينه غير صحيح
 فكأنه لم يوجد فيحمل على حالة الاطلاق فان قصد نفسه وموكله كان مشتركا فيما يظهر اه ع (قوله زاد
 الجبري ومحل ما لم يكن باجرة وعين له الموكل امر اخاصا كان قال له احتطاب في هذه الجزع من الاحتطاب مثلا
 بكذا فانه يقتنع للوكل وان قصد نفسه فان لم يعين له امر اخاصا كان قال له احتطاب في حمة سخط بكذا
 فاحتطابا قصد نفسه وقت له وعمل الاجارة باقى في ذمته فيحتطاب غير ها اطفحى اه (قوله لاني الالتقاط)
 (الخ) اعتمدهم (قوله والقرار عليه) اي الوكيل ش (قوله نعم ان كان الوكيل الخ) اطلاقا مخالفه (قوله)
 ولا يقبل تعديله الخ) لانه لا قرار في كونه قاطعا للخصومة وليس للوكيل قطع الخصومة بالاختيار فلو عدل
 انزل كانه عليه الاذرى قال في شرح الروض ويفهم من عدم قبول التعديل عدم الصحة فليحرر (قوله وله)
 عطف على قوله على ش (قوله ومع تصديق الخصم عليها) الامتناع الخ يتالم مع هذا قول السكز فرع لو ادعى
 الوكيل الوكالة فصدقه الغريم لم يثبت الحاك لذلك لما فيه من اثبات الحجر على صاحبها ولو كلف بمطالبة بدينه
 بحق فله قبضه اه ولعل مراده بعدم الثفات الحاك انه لا يقول عليه في حكمه ونحوه وهذا لا ينافي جواز
 تصرف الوكيل اعتمادا على التصديق فلا ينافي هذا الكلام ما سياتي عن الروضة فتلان عن الحاوى عند قول
 الشارح ومن ثم لو تصرف غير عالم الخ (فرع) في فتاوى السيوطي رجل وكل انسانا فان يسلم له في
 قبح ففعل ورضن المسلم اليه رجل قبل يصح دعوى الموكل على المسلم اليه بالتمتع وعلى ضامنه وهل يجوز
 للوكيل ان يشهد للوكل بالضمان ام لا الجواب نعم للوكل الدعوى على المسلم اليه والضمان واما مشادة
 الوكيل له فان كان قبل عزله لم تقبل وكذا بعده ان خاصه وان لم يخاصم قبلت اه (قوله لاني الالتاط)

استشكل بقولهم في باب اللقطة من رأى لقطة فولك من يلتقطها له فالتقطها الوكيل بقصد صحه أوجب بان ما هناك في المعينة وما هنا في غيرها مراه سم اى في النهاية (قوله ورجع في الروضة انه يكون الخ) اعتمده النهاية المغنى (قوله مقر بالتوكيل) اى مقربا بكذا بسبب التوكيل (قوله لاذل المداري في الافراخ) يتأمل تقريره (قوله نعم الخ) وفي البجيري بعد كلام مانصه والحاصل انه اذا اتى بعلى وعنى يكون اقرارا قطعاً وان حذفه ما لا يكون اقراراً قطعاً وان اتى باحدهما يكون قراراً على الاصح كما يؤخذ من كلام الحاي وعلى كلام القليوبي وعش والزيادى لا يكون مقراً قطعاً اذا اتى بعلى او قوله وعلى كلام القليوبي الخ اى والتحفه والمغنى فانقله عن الحاي ضعيف (قوله على الاوجه) اعتمده ايضا مراه سم اى في النهاية واعتمد المغنى عدم الصحة (قوله بل يتعين) الى المتن في النهاية والمغنى (قوله ويصح في استيفاء عقوبة لله تعالى) ظاهره ولو قيل ثبوتهما هو متجه مراه سم (قوله في اثباتها) اى عقوبة لله تعالى (قوله مطلقاً) اى من الامام والسيد وغيرهما (قوله في ثبوت زنا المقدوف) فاذا ثبت اقم عليه الحداهمغنى وفي قسم عن شرح الروض مثله (قوله عنه) اى القاذف (قوله دعواه) اى الوكيل (قوله في استيفائها) اى عقوبة الاذى قول المتن (بمحضرة الموكل) متعلق بقول الشارح استيفائها ش اى سم (قوله لاحتمال عفوه) الى قول المتن وان وكله في النهاية (قوله اذا ثبت) اى العقوبة بالتذكير لان المصدر اؤثرت بجوز فيه التذكير والتانيث (قوله مع الاستيفاء الخ) اى مع جوازه (قوله او في حقوقي) اى او في كل حق ولا - ظ التمييزين هذا وما سبق عن فتوى ابن الصلاح وقد يقال الحقوق المطالب بها بعض الحقوق على الاطلاق سم

استشكل بقولهم في باب اللقطة من رأى لقطة فولك من يلتقطها له فالتقطها الوكيل بقصد صحه أوجب بان ما هناك في المعينة وما هنا في غيرها مراه سم اى في النهاية (قوله ورجع في الروضة انه يكون الخ) اعتمده النهاية المغنى (قوله مقر بالتوكيل) اى مقربا بكذا بسبب التوكيل (قوله لاذل المداري في الافراخ) يتأمل تقريره (قوله نعم الخ) وفي البجيري بعد كلام مانصه والحاصل انه اذا اتى بعلى وعنى يكون اقرارا قطعاً وان حذفه ما لا يكون اقراراً قطعاً وان اتى باحدهما يكون قراراً على الاصح كما يؤخذ من كلام الحاي وعلى كلام القليوبي وعش والزيادى لا يكون مقراً قطعاً اذا اتى بعلى او قوله وعلى كلام القليوبي الخ اى والتحفه والمغنى فانقله عن الحاي ضعيف (قوله على الاوجه) اعتمده ايضا مراه سم اى في النهاية واعتمد المغنى عدم الصحة (قوله بل يتعين) الى المتن في النهاية والمغنى (قوله ويصح في استيفاء عقوبة لله تعالى) ظاهره ولو قيل ثبوتهما هو متجه مراه سم (قوله في اثباتها) اى عقوبة لله تعالى (قوله مطلقاً) اى من الامام والسيد وغيرهما (قوله في ثبوت زنا المقدوف) فاذا ثبت اقم عليه الحداهمغنى وفي قسم عن شرح الروض مثله (قوله عنه) اى القاذف (قوله دعواه) اى الوكيل (قوله في استيفائها) اى عقوبة الاذى قول المتن (بمحضرة الموكل) متعلق بقول الشارح استيفائها ش اى سم (قوله لاحتمال عفوه) الى قول المتن وان وكله في النهاية (قوله اذا ثبت) اى العقوبة بالتذكير لان المصدر اؤثرت بجوز فيه التذكير والتانيث (قوله مع الاستيفاء الخ) اى مع جوازه (قوله او في حقوقي) اى او في كل حق ولا - ظ التمييزين هذا وما سبق عن فتوى ابن الصلاح وقد يقال الحقوق المطالب بها بعض الحقوق على الاطلاق سم

استشكل بقولهم في باب اللقطة من رأى لقطة فولك من يلتقطها له فالتقطها الوكيل بقصد صحه أوجب بان ما هناك في المعينة وما هنا في غيرها مراه سم اى في النهاية (قوله ورجع في الروضة انه يكون الخ) اعتمده ايضا مراه سم اى في النهاية (قوله ويصح في استيفاء عقوبة لله تعالى) ظاهره ولو قيل ثبوتهما هو متجه مراه سم (قوله في اثباتها) اى عقوبة لله تعالى (قوله مطلقاً) اى من الامام والسيد وغيرهما (قوله في ثبوت زنا المقدوف) فاذا ثبت اقم عليه الحداهمغنى وفي قسم عن شرح الروض مثله (قوله عنه) اى القاذف (قوله دعواه) اى الوكيل (قوله في استيفائها) اى عقوبة الاذى قول المتن (بمحضرة الموكل) متعلق بقول الشارح استيفائها ش اى سم (قوله لاحتمال عفوه) الى قول المتن وان وكله في النهاية (قوله اذا ثبت) اى العقوبة بالتذكير لان المصدر اؤثرت بجوز فيه التذكير والتانيث (قوله مع الاستيفاء الخ) اى مع جوازه (قوله او في حقوقي) اى او في كل حق ولا - ظ التمييزين هذا وما سبق عن فتوى ابن الصلاح وقد يقال الحقوق المطالب بها بعض الحقوق على الاطلاق سم

فوضت اليك كل شيء) لى او كل ما شئت من مالى (لم يصح) لمساقيه من عظيم الغرر إذ يدخل فيه مالا يسمع الموكل

بعضه مطلق زوجته والتصدق بامواله (٣٠٨) و ظاهر كلامهم بطلان هذا وان كان تابعا لمعين وهو ظاهر فلا ينفذ تصرف الوكيل

فيه شيء من التابع لان عظم الفرغ فيه الذي هو السبب في البطلان لا يندفع بذلك وليس كإمرع اني حامد وغيره لان ذلك في جزئ خاص معين فإساق كونه تابعا لقلة الفرغ فيه بخلاف هذا (وان قال) وكنكته (في بيع اموال الوعق ارقائي) وقضاء ديوني واستيفائهما ونحو ذلك (صح) وان لم يعلم ما ذكره لقلة الفرغ فيه ولو قال في بعض اموال او شيء منها لم يصح كعب هذا أو هذا بخلاف أحد عبيدي لتناوله كلا منهما بطريق العموم البدي فلا إلهام فيه بخلاف ما قبله أو أرى فلان عن شيء من مالي صح وحمل على أقل شيء لان الأبرار عقد غبن فتوسع فيه او عما شئت منه لومه إبقاء أقل شيء (وان وكله في شراء عبد) مثلا للقنية (وجب بيان نوعه) كتركى او هندي ولا يغني عنه ذكر الجنس كعبد ولا الوصف كإبيض ويشترط ايضا بيان صنف وصفة اختلاف بهما الغرض اختلافا ظاهرا اما مقابل بالنسبة لمن يشترى له غيره وكالة فيما يظهر اخذنا من قولهم لا يشترط استقصاء او صاف السلم ولا ما يقرب منها اتفاقا فالمراد من هذا اني ما ذكرته هو الا كان مشكلا

وعش (قوله ببعضه) لاحالة الى زيادة لفظة بعض (قوله بامواله) اي بجميع ماله اه معنى (قوله و ظاهر كلامهم الخ) اتي به شيخنا الشباب الرمي واعتمد شيخ الاسلام في شرح المنهج خلاف ذلك اه سم (قوله وهو ظاهر) وقال المعنى والنهاية (قوله من التابع) اخرج المتبوع اه سم (قوله بذلك) اي يكونه تابعا لمعين (قوله كإمرع) اي قبيل قول المتن وان يكون قابلا للتأية (قوله وقضاء ديوني الخ) ورد وادعى وخاصة خصائي اه معنى (قوله ونحو ذلك) من للنحو اقراض او شراء ما يحتاج اليه الوكيل فباله تعاقبها وكل فيه ومن ذلك ما يقع كثيرا ان شخصا يوكل آخر في التصرف في قرية من قرى الريف بالزرع والزرعة ونحوها اه ع ش (قوله وان لم يعلم ما ذكر) اي الاموال والارقاء والديون ومن هي عليه اه معنى (قوله ولو قال) الى المتن في المعنى الا قوله بخلاف الى قوله بخلاف (قوله ولو قال في بعض اموال الخ) ولو قال بيع او هب من مالي واقض من ديوني ما شئت او اعتق او بيع من عبيدي ما شئت صح في البعض لا في الجميع لان من للتبعض معنى وشرح الروض (قوله في بعض الخ) اي في بيعه (قوله بخلاف احد الخ) فذلك هذا بعدم الصحة له ولو قال وكلت احد كذا او وكلت في تطليق احد نسائي كما تقدم عن البحر اه ع ش وقد يجب ان الاول بانه محتاط للعاقلة لانه الاصل ما لا يحاط للمعقود عليه وعن الثاني بانه محتاط للابضاع ما لا يحاط لغيرها (قوله لتناوله كلا منهم الخ) يعني في الفرق ان الإلهام في الاول اشد وما الفرق بالعموم البدي فقد يقال هو موجود في البعض ايضا اه سم (قوله بخلاف ما قبله) اي بعض اموال الخ (قوله عن شيء الخ) او عن الجميع فإبراهمه أو عن بعضه صح ويكتفي في صحة الوكالة بالابراعه الموكلة بقدر الدين وان جهله الوكيل والمدينون اه معنى (قوله من مالي) اي من ديني اه نهاية (قوله وحمل على أقل شيء) اي بشرط ان يكون متمولا اخذنا من العلة اذا العقود لا ترد على غير متمول اه ع ش (قوله او عاشت منه الخ) وكذا لو اسقط منه يلزمه إبقاء شيء على الاقرب احتياطا (فرع) لو قال وكنكته في أمور زوجتي هل يستفيد طلاقا فيه ونظروا يتجه لاحث لافرنية احتياطا مر اه سم (قوله إبقاء شيء) اي متمول فيما يظهر (قوله للقنية) الى قوله فالمراد في المعنى والى قوله وبحث في النهاية الا قوله اتفاقا الى ولو اشترى (قوله للقنية) سيذكره معتزله قبل قول المتن ويشترط (قوله ويشترط ايضا الخ) عبارة المعنى وان تابعت اصناف نوع وجب بيان الصنف كخطائي وفتحيان وان وكاف في شراء رقيق وجب مع بيان النوع ذكر المذكورة او الاثمنة لتقليل الغرر ولو قال اشترى عبدا كاشفاه لم يصح لكثرة الغرر اه معنى (قوله بل بالنسبة لمن يشترى الخ) اي بل يختلف بهما الغرض بالنسبة للموكل ولو عير به لكان اوضح اه سيدعمر (قوله من هذا النقي) اي قولهم لا يشترط استقصاء الخ (قوله ما ذكرته) اي بقوله لا مطلقا يعني لو كان المراد يختلف بهما الغرض مطلقا لا بشرط استقصاء صفات السلم اه سيدعمر (قوله صح عتق الخ) اي باليمن بمعينا كاياتي له في الفصل الاتي وقياس ما ذكره الشارح مرانه لو اشترى له زوجته او لها زوجها صح وانفسخ النكاح اه ع ش (قوله بخلاف

فأمله ولو اشترى من يعتق على الموكل صح وعتق عليه بخلاف ٣ كذا بخطه يباح من بالاصل اه هاشم الغرض

الغرض لأنه ينافي موضوعه من طلب الرجوع ولو كلفه في تزويج امرأه اشترط تعيينها ولا يكتفي بكونها كانت لان الغرض يختلف مع وجود وصف المكافأة كثير اقلندفع المالك السبكي هناك نعم إن أنى لبله ظالم كزوجي من شئت صح (أو في شراء دار) للفتنة أيضا (وجب بيان المحلة) وهي الحارة ومن لازم بيانها بيان البلد غالباً لئلا يصرح به (والسكة) بكسر أوله (٣٠٩) وهي الزقاق المشتملة عليه وعلى مثله الحارة

لاختلاف الغرض بذلك وقديني تعيين السكة عن الحارة (لا قدر الثمن) في العبد والدار مثلاً (في الأصح) لأن غرضه قد يتعاقب بواحد من النوعين غير نظر لحسنه ونفاسه نعم يراعى حال الموكل وما يليق به في بحث السبكي أنه لو قال اشترى كذا بما شئت ولو باكثر من ثمن المثل يقيد بثمن المثل واعتمده الاذرعى قال وكذا ما يكتب في كتاب التوكيل بقبول الثمن وكثيره لا يقصد به البيع بالنبن الفاحش ولا الشراء به وفيه نظر فسيأتى عن السبكي في بيع بما شئت جوارزه بالنبن الفاحش وهذا مثله فليات فيه جميع ما يأتي ثم لا في بما عزوهان فانه ثم يمتنع بالنسبة لانهما فيما يظهر لانهما زيادة وفق في الشراء لكن جعل شارح ما هنا كما هناك وفيه نظر ظاهر لوضوح الفرق بينهما في هذا نعم ما قاله الاذرعى فيما يكتب ظاهر ولو قال ذلك في

الغرض) أي فانه لا يصح ولا يعتق عليه لان محتمه تستدعي دخوله في ملكه وهو مقتضى اللعن كما في شرح المنهج في الغرض اه ع (قوله ولو كلفه) الى قوله المشتملة في المعنى لا قوله ولا يكتفي الى نعم (قوله ولو كلفه) تزوج الخ) ولو قالت لوليا زوجي رجل قياسي ذلك الصحة مطلقاً ولا يزوجها الا من كفو وإن قالت له زوجي من شئت تزوجها ولو من غير كفو اه ع (قوله قياسي ذلك الصحة مطلقاً وفيه فائز اجمع) (قوله نعم) إن أنى له بلفظ الخ) هل هذا الاستدراك يخص بمسئلة الوكالة في الزوج كما يقتضيه سياق كلامهم أو ما يأتي في الوكالة في نحو الشراء كما يقتضيه ما يأتي آنفاً في النهاية والمغني وميل القلب الى الثاني أكثر اخذاً من تسامحهم في الاموال بالنسبة للاضباع (قوله صح) أي للعموم وجعل الامر راجعاً الى رأي الوكيل بخلاف الاول فانه مطلق ودلالة العام على الخاص ظاهر في المطلق فلادلالة فيه على فرداى بعينه فلا تنقض نهاية ومغني قول المتن (بيان المحلة) بفتح الحاء وكسر هاء مختار اه ع (قوله) وقديني تعيين الخ) وقديني ذكر الحارة حيث لا تمدد في سبكيها سيد عمر (قوله من غير نظر الخ) قال في التهذيب يكون (إن أنى) اعلما يكون منه اه معنى (قوله ولو باكثر) كذا الخ) قد يقال قياس ما يأتي في بيع بما عزوهان من جواز البيع بالنبن الفاحش عدم التقيد هنا إذ النقص هناك نظير الزيادة هنا ثم رايب نظر الشارح الا في اسم (قوله وفيه نظر) أي فيها محتمه السبكي (قوله وهذا) أي اشترى كذا بما شئت الخ) (قوله لا في بما عزوهان) لا يخفى ما في هذا الاستثناء إلا ان يرد بقوله ثم بحث بيع بما شئت المشتل لحكمه وحكم غيره من الصبغ الآتية هناك (قوله فانه) أي الشأن (ثم) أي في بيع بما عزوهان (قوله لانها) أي النسبة أي الشراء بها (قوله بينهما) أي بين البيع والشراء (في هذا) أي في السكون بنسبة (قوله ولو قال ذلك) أي اشترى كذا بما شئت ولو باكثر الخ (قوله) أي مال المحجور (قوله) اما إذا قصد التجارة) الى قوله وخرج في المعنى والى قوله على ما روي في النهاية قول المتن (أو فوضت) وفي النهاية والمعنى أو فوضته اه بالضميم (قوله وفيه) راجع الى المعنيين هما (قوله ومثله) أي اللفظ (قوله مفهومة) أي لكل احد فتكون صريحة او لا فتكون كناية (قوله كسائر العقود) أي كما يشترط الايجاب في سائر العقود لان الشخص ممنوع عن التصرف في مال غيره الا برضاه معنى ونهاية (قوله بكاف الخطاب) لو اسقط لفظ كاف ليشمل ما ذكر من الامثلة لكان واضحا هرشيدي (قوله محقة ذلك) أي التعميم (قوله) كوكلت كل من أراد في اعتناق الخ) قال ابن النقيب ومثله ما لو قال وكلت من أراد في وقت دارى هذه مثلاً اه وهو ظاهر حيث عين الموقوف عليه وشروط الوفاء التي ارادها كما لو قال المارة وكلت كل عاقدي تزويجي حيث اشترط اصحته تعيين الزوج ويحتمل الاخذ بظاهره ويصح مطلقاً ويعبر تعيين ما يصح الوقف من الوكيل وكان الموكل اراد تحصيل وقف صحيح على أي حاله كان اه ع (قوله او تزويج أمي هذه) ينبغي أن يقيد اخذاً من كلام الاذرعى الا في بما اذا عين الزوج ولا في مشككة فليتأمل سيد عمر وع (قوله) ويؤخذ من هذا صحة الخ) قال سم على منهج واعتمده من عدم الصحة إلا

طلاقاً وفيه نظر ويتجه لاحتمال لا قرينة احتياطاً من (قوله) كزوجي من شئت) عبارة الرضوخ ويصح تزويج من شئت انتهى (قوله ولو باكثر من ثمن المثل) التقيد مع التصريح بالمبالغة المذكورة مشككة ولو قيد التقيد بامكان الشراء بثمن المثل فاقبل كان واضحا ثم رايب نظر الشارح الا في (قوله) ولو باكثر من ثمن المثل يقيد الخ) قد يقال قياس ما يأتي في بيع بما عزوهان من جواز البيع بالنبن الفاحش عدم التقيد هنا إذ النقص هناك نظير الزيادة هنا ثم رايب نظر الشارح الا في (قوله نعم بحث السبكي

ما شئت من العروض أو ما رايب المصلحة فيه (ويشترط من الموكل) أو نأبه (لفظ) صريح أو كناية أو إشارة أخرى مفهومة (يقضي رضاه كوكلتك في كذا أو فوضت اليك) أو أنبتك أو أقتك مقامى فيه (أو أنت وكيلى فيه) كسائر العقود وخرج بكاف الخطاب ومثلها وكلت فلانا ما لو قال وكلت كل من أراد بيع دارى مثلاً فلا يصح ولا ينفذ تصرف احد فيها بهذا الا لنفساده نعم بحث السبكي محقة ذلك فيما لا يتعلق بعين الوكيل فيه غرض كوكلت كل من أراد في اعتناق عبيد هذا أو تزويج أمي هذه قال ويؤخذ من هذا صحة قول

من لا ولي لها أذنت لكل عاقد في البلد أن يزوجني قال الأذرعى وهذا أنصح محله أن عينت الزوج ولم تفوض إلا صيغة العقد فقط وبشحو ذلك أفق ابن الصلاح ويجرى ذلك التعميم في التوكيل في الدعوى إذ لا يتعلق بعين الوكيل غرض وعليه عمل القضاة لكن كتابة الشهود ووكلا في ثبوته وطلب الحكم به لغو لأنه ليس فيه توكيل لغيره لا معين فتعين أن يكتبوا ووكلا في ثبوته وكلاء القاضي أو نحو ذلك ولو قالوا فلانا وكل مسلم جاز على ماهر بما فيه ولو قال به أو اعتق حصل الاذن فهو قائم مقام الإيجاب بل وأبلغ منه (ولا يشترط) في وكالة بغير جعل (القبول لفظا) بل أن لا يرد وأن أكره الموكل ولا يشترط هنا فور ولا مجلس لأن التوكيل رفع حجر كإباحة الطعام ومن ثم لم يتصرف غير عالم بالوكالة صح كن باع مال أبيه ظانا بحياته فكان ميتا وسيأتي في الوديعه أنه يكفي اللفظ من أحدهما والقبول من الآخر وقياسه جريان ذلك هنا

تبعالغيره فلا يصح إذن المرأة على الوجه المذكور اه عش (قوله لا ولي لها) أي خاص اه سيد عمر (قوله لكل عاقد) أي قاض أو عدل عند عدمه حقيقة أو حكما سيد عمر وعش (قوله قال الأذرعى الخ) عبارة في القوت وما ذكره يعني السبكي في تزويج الأمانة صح ينبغي أن يكون فلما أذعن الزوج ولم يفوض إلا صيغة العقد ثم قال وسئل ابن الصلاح عن أذنت ابن زوجها العاقد في البلد من زوج معين بكذا فهل لكل أحد عاقد بالبدل تزويجها فالجواب أن أقرب أن أقربته تقتضي التعيين فلا مثل أن سبق إذنها برباذا كعاقد معين أو كانت تعتمد أن ليس بالبدل غير واحد فان أذنها حينئذ يختص ولا يعم وإن لم يوجد شيء من هذا القبيل فذكره العاقد محمول على معنى العاقد على الإطلاق وحينئذ لكل عاقد بالبدل تزويجها وهذا مقتضى الفقه في هذا اه ويعلم ما في الشارح من كالتشهاب ابن حجاجه رشيدى (قوله أن عينت) صوابه عين كعامل عاقد مناه اه رشيدى (قوله) إذ لا يتعلق بعين الوكيل غرض محل تأمل اللهم إلا أن يجعل على ما إذا أرادوا أحدا من وكلاء القاضي مثلا وكانوا معروفين بالأمانة بذلك الجدول يتوكلون فيه فلا يعذب حينئذ اه سيد عمر (قوله وعليه) أي على التعميم (قوله كتابة الشهود) من إضافة المصدر إلى فاعله ومفعوله قوله وكلا في ثبوته وطلب الحكم به أي كتابة شهود ديت القاضي في مسوداتهم فيكتبون صورة الدعوى والتوكيل فيها ثم يشهدون بها عند القاضي (قوله ووكلا) أي المدعيان اه عش (قوله في ثبوته) أي الحق (قوله لغو) خبر لكن الخ (قوله) لأنه ليس فيه) أي ووكلا في ثبوته الخ (قوله ولو قالوا) أي في كتابتهم أو عند القاضي اه عش (قوله فلا نا وكل مسلم) أي لو قالوا ذلك بدل وكلاء القاضي (قوله جاز) اعتمد مراه سم في النهاية (قوله على ماهر) أي في شرح وشرط الوكيل (قوله فهو قائم) إلى قول المتن ولا يصح في النهاية إلا أن لو كان كان الإيجاب بصيغة العقد لا الأمر (قوله بل وأبلغ) الأولى إسقاط الواو (قوله بل أن لا يرد الخ) عبارة للمعنى واحترض بقوله لفظان القبول معنى فانه إن كان بمعنى الرضا فلا يشترط أيضا على الصحيح لأنه لو أكرهه على بيع ماله أو إطلاق زوجته أو نحو ذلك صح كقوله الرافعي في الطلاق أو بمعنى عدم الرد فيشترط جزم ما للوقال لا قبل أو لا فاعل بطلت فان تدم بعد ذلك جدت له ومر أن المفهوم إذا كان فيه تفصيل لا يرداه (قوله ولا يشترط هنا فور ولا مجلس) هذا مفهومان من المتن بالأولى (قوله لأن التوكيل الخ) لتعليل المتن والشرح (قوله) ومن ثم لم يتصرف الخ كذا في الروض وغيره عبارة الروض وإن بلغه أن زيد أكرهه وصدق تصرفه لأن كذبه وإن قامت بيئته اه عبارة الروضة قال في الحاوي لوشهد لزيد شاهدان عند الحاكم أن عمر أكرهه فأن وقع في نفس زيد صدقه ما جاز له العمل بالوكالة ولورد الحاكم شهادتهما وإن لم يصدقهما لم يجز له العمل بها ولا يفتي قول الحاكم كشهادتهما عن تصديقه اه سم (قوله صح) وفاقا للمعنى والنهاية (قوله كإباحة الطعام) في الروض ولورد هنا أي رد الوكيل الوكالة ردت بخلاف المباح له إذ أراد الإباحة فان رد هاهنا الوكيل فأنه قد جددت اه وذكر في شرحه نزاعا في مسئلة رد الإباحة اه سم (قوله والقبول من الآخر) أي بالفاعل اه سيد عمر عبارة عش الخ كذا شرح مر (قوله ولو قالوا فلا نا وكل مسلم جاز) اعتمد مر (قوله ولا يشترط هنا فور) قال في شرح الروض نعم لو كلف إبرام نفسه أو عرض الحاكم عليه عندئذ تهاجده اعتبر القبول بالامثال فورا ذكره الروباني وغيره وهذا لا يستثنى في الحقيقة لأن الأول منهما ما ينبغي أنه عليه تملك لا توكيل كمنظيره في الطلاق الثاني إنما اعتبر فيه الفور لأن الإباحة لا لإقرار الحاكم إبقاء الغريم لا للوكالة اه فليتأمل فانه قد لا يتعلق بما فيه غريم (قوله) ومن ثم لم يتصرف غير عالم بالوكالة صح كذا في الروض وغيره عبارة الروض قبيل الباب الثالث في الاختلاف إن بلغه أن زيد أكرهه وصدق تصرفه لأن كذبه وإن قامت بيئته اه عبارة الروضة ثم ما نصه قال الحاوي لوشهد لزيد شاهدان عند الحاكم أن عمر أكرهه فأن وقع في نفس زيد صدقه ما جاز له العمل بالوكالة ولورد الحاكم شهادتهما لم يمتنع ذلك من العمل بها لأن قولها عند زيد بخبر وعند الحاكم شهادة وإن لم يصدقهما لم يجز له العمل بها ولا يفتي قبول الحاكم شهادتهما عن تصديقه اه (قوله وسيأتي في الوديعه أنه يكفي اللفظ من أحدهما والقبول من الآخر) قال في الروض في الحكم الخامس ولورد هاهنا

لأنها توكل وتوكل وقد بشرت القبول لفظا كما إذا كان له عين معارة أو موجهة أو موصوبة (٣١١) فوهبها الآخر ونادى في قبضها

توكل من هي يده في قبضها لا بد من قبوله لفظا لتوكل يده عنها (وقيل بشرط) مطلقا لأنه تملك للتصرف وقيل بشرط (في صيغ العقود كقولك كذا ساعيا بها دون صيغ الأمر كطبع أو اعتق) لأنها باحة ما لا يملك فلا بد فيها من القبول لفظا أن كان الإيجاب بصيغة العقد لا الأمر وكان عمل الوكيل مضبوطا لأنها اجارة (ولا يصح تعليقها بشرط) من صفة أو وقت (في الأصح) كسائر العقود خلا الوصية لأنها تقبل الجها لقول الامارة للحاجة فلو تصرف بعد وجود الشرط كان وكله بطلاق زوجة سينكحها أو يبيع أو يعتق عبد سيملكه أو يتزوج بنته إذ اطلقت وانقضت عنها فطلقت بعد إن تنكح أو باع أو اعتق بعد إن ملك أو زوج بعد العدة نفذ عملا بعموم الاذن وتمثلي بما ذكره وما ذكره الاسنوي في الاولى وقياسا ما بعدهما كما يقتضيه كلام الجواهر وغيرها وقال الجلال البلقيني يحتل ان يصح التصرف كالوكالة المعلقة يفسد التعليق ويصح التصرف لعموم الاذن ولم يذكره أي نصا وأن يبطل لعدم ملك المحل حالة اللفظ بخلاف المعلقة فانه مالك للحل عندها

أي قبول ما خوطب به من اخذ الوديعة أو دفعها اه وعبارة الرشيدى قوله من الآخر أي ولو الموكل هنا اه (قوله لاه) أي الوديعة (قوله وقد بشرت) الى المتن في المغنى (قوله واذن له) أي اذن الوهاب للآخر (قوله فلوكل) أي الآخر اه ع (قوله فلوكل من الخ) ظاهره انه لا يلزم هنا اتحاد القابض والمقبض وبواقفه قوله لتوكل اه ع (قوله لا بد من قبوله) أي قبول من هي يده (قوله مطلقا) أي سواء صيغ العقود وغيرها اه ع (قوله قياسا عليها) أي على العقود (قوله لفظا) أي وفورا اه ع (قوله إن كان الإيجاب بصيغة العقد لا الأمر) أسقطه النهاية وكتب عليه ع ش مناصه ظاهره من أنه لا فرق بين كون التوكيل بصيغة الأمر وغيره وهو ظاهر وفي جميع ما لم يجرع الخ اه لكن الشيخ السلطان اعتمد ما قاله الشارح (قوله وكان عمل الوكيل مضبوطا) أي وإن لم يكن مضبوطا فجعلا اه كرى عبارة السيد عمر فان لم يكن مضبوطا عمل فظاهر انه اجارة فاسدة ينبغي أن يستحق اجرة المثل لأنه عمل طامعا أي حيث لم يكن عالما بالفساد اه (قوله من صفة أو وقت) كقوله إذا قدم زيد أو جاراس الشهر فقد وكلت بكذا أو فانت وكيل فيها اه (قوله والامارة) عطفت على الوصية أي وخلا الامارة لقوله ^{بشرط} في غزوة مؤنة أن قتل زيد فجعفران قتل جعفر فبعد الله ابن رواحه اه كرى عبارة ع ش قوله خلا الوصية أي بان يقول إذا جاراس الشهر فقد وصيت له بكذا أو ان كمل الشهر فقلان وصي سم قوله والامارة في فتاوى البلقيني في باب الوقف مسئلة هل يصح تعليق الولاية الجواب لا يصح تعليق الولاية في مذهب الشافعي إلا في عمل الضرورة كالامارة والايصا اه ومنه تستفاد ان ما يجعل في مواضع الاحباس من جعل النظر له ولا لولاه بعده لا يصح في حق الاولاد برأهم على منبج اه ولك منع الاستفادة بحمل كلام البلقيني اخذنا من الحديث المشار انفا وما مر في شرح فلو وكله يبيع عبد سيملكه الخ على ما إذا لم يكن التعليق تابعا لموجود (قوله فلو تصرف الخ) عبارة النهاية والمغنى والاسنوي وعلى الاول نفذ تصرفه في ذلك عند وجود الشرط لوجود الاذن وينفذ ايضا تصرف صادف الاذن حيث فسدت الوكالة ما لم يكن الاذن فاسدا كالقول وكلت من اراد بيع دارى فلا ينفذ التصرف كما قاله الزركشي (قوله او يتزوج بنته الخ) قد مر ترجيح النهاية وقالوا لده عدم النفوذ في هذه الصورة (قوله وتمثلي) أي للتصرف بعد وجود الشرط المعلق به (قوله في الاولى) أي مسئلة الطلاق اه كرى (قوله وقال الجلال البلقيني) أي في الصور المذكورة بقوله كان وكله الخ اه سيد عمر (قوله كالوكالة المعلقة) أي تعليقها صريحا اه كرى (قوله ولم يذكره) أي حصة التصرف والتذكير باعتبار الاحتمال (قوله فانه) أي الموكل المعلق (قوله عندها) أي حالة الوكالة (قوله وعلى هذا) أي احتمال البطلان (قوله بين الفاسدة الخ) أي الوكالة الفاسدة (قوله وهر) أي الفرق المذكور وقال الكردي الضمير يرجع الى قوله وان يبطل اه (قوله بانهما) أي الباطل والفاسد (قوله وقضية رده أي الجلال وكذا ضمير اعتياده (قوله للثاني) أي احتمال البطلان (قوله بما ذكر) أي بقوله وهو خلاف تصريح الخ (قوله لاول) أي احتمال الصحة (قوله وليست المعلقة الخ) ردد لقول الجلال بخلاف المعلقة الخ وقد يجاب بان التعليق في الصورة الاخيرة ضمني لا صريح فان المتبادر ان إذ اطلقت الخ متعلق بالتزويج لا بالتوكل (قوله اذ الصورة الاخيرة فيها تعليق الخ) أي بخلاف الاولين فانها لا تعليق فيها اه كرى (قوله

رد الوكيل الوكالة ارتدت بخلاف المباح له اذا رد الا باحة اه وقال هنا فان ردها وندم جددت انتهى وذكر في شرحه من نزاعا في مسئلة رد الا باحة (قوله فلوكل من هي يده الخ) ظاهره انه لا يلزم هنا اتحاد القابض والمقبض وبواقفه قوله لتوكل الخ (قوله فلو تصرف بعد وجود الشرط الى قوله نفذ عملا بعموم الاذن) عبارة الروض ولوعلقها بشرط فسدت ونفذ تصرف صادف الاذن قال في شرحه وكذا حيث فسدت الوكالة إلا ان يكون الاذن فاسدا كقوله وكلت من اراد بيع دارى فلا ينفذ التصرف قاله الزركشي اه (قوله او يتزوج بنته إذ اطلقت الخ) كذا في شرح الروض ايضا فانه في الكلام على فساد الوكالة بالتعلق وانه يتصرف

وعلى هذا يلزم الفرق بين الفاسدة والباطلة وهو خلاف تصريحهم بانهما لا يفرقان إلا في الحجج والعارية والخلع والكتابة اه وقضية رده للثاني بما ذكره اعتياده لاول ولا يست المعلقة مستلزمة لملك المحل عندها اذ الصورة الاخيرة فيها تعليق لا ملك للحل حال الوكالة نعم والاجهانه

لابد في هذه الصور أن يذكر ما يدل على التعاقب كقوله التي سائكنها أو الذي ساء ملكه بخلاف انصرامه على ذلك في طلاق هذه أو بيع هذا أو تزويج بنتي لأن هذا اللفظ يعدل في الإيفاد شيئا أصلا فلا يس ذلك من حيث الفرق بين الفاسد والبطلان لأنه لو أتى في الجزية وغيره أو مرفق الرهن الفرق بين الفاسد والبطلان أيضا (٣١٢) فخصرهم المذکور اضافي وفائدة عدم الصحة بهما في المتن سقوط المسمى أن كان وجوب

أجرة المثل وحرمة التصرف
كما قاله جمع متقدمون
واعتمده ابن الرقعة لكن
استبعده آخرون لبقاء
الأذن ومن ثم اعتمد
البقيني الحل ونقله عن
مقتضى كلامهم ويصح
توقيتها كالي شهر كذا فينزل
بمعنيها وعجب نقل شارح
هذا عن بحث لابن الرقعة
مع كونه يجوز ما به في أصل
الروضة (فإن يجوز ما به في أصل
للتصرف شرط جانبا اتفاقا
فوكلتك الآن يبيع هذا
ولكن لا تبعه إلا بعد شهر
ويظهر أنه يكفي وكتلتك ولا
تبعه إلا بعد شهر وإن الآن
مجرد تصور يور بذلك يعلم أن
من قال لا تصرف في رمضان
وكتلتك في إخراج فطرته
وأخرجه في رمضان صح
لأنه يجوز الكالو أنما أقيدها
بما قيدها به الشارع فهو
كقولهم تزوج بنتي إذا
احللت وقول يور زوج بنتي
إذا طلقت وانقضت عدتها
وتكلف فرق بين هذين
ومسئلتنا بعيد جدا بخلاف
إذا جاز رمضان فأخرج فطرته
لأنه تعليق محض وعلى هذا
التفصيل يحمل إطلاق من
أطلق الجواز من أطلق
المنع وظاهر صحة إخراج
عنه فيه حتى على الثاني

ما يدل على التعليق (أى ولو ضمنا اه كرى (قوله فليس ذلك) أى البطلان في الصورة المذكورة إذا
لم تقارن ما يدل على التعليق و(قوله من حيث الفرق الخ) أى بل حيث أن ذلك لغو (قوله ويأتى في الجزية
الخ) رد لقول الجلال وهو خلاف نصريحهم الخ (قوله بين الفاسد الخ) أى من الجزية وغيرها والرهن
(قوله أيضا) أى كالخج ومأمعه (قوله عدم الصحة) أى عدم صحة الوكالة مع صحة التصرف (قوله بهما)
أى مع التعليق بالصفتين الوقت و اضافتهما إلى المتن لصدق إطلاق الشرط بهما أو مرجع ضمير التثنية صورتا
التوكيل بطلاق من سيكنها وبيع من سيملكه للساقبتان في شرط الموكل فيه اه سيد عمر عبارة
السركري قوله وفائدة عدم الصحة بهما الخ أى عدم صحة التصرف بالوكالة المعلقة بل بالأذن اه وتضيته افراد
الضمير في نسخة من الشرح أقول ما مر عن السيد عمر في تفسير ضمير التثنية تكلف والظاهر أن مرجع
الفاسد والبطلان على ما مر عن الجلال البقيني وقول الشارح في المتن بمعنى في مسألة المتن من تعليق الوكالة
(قوله سقوط المسمى) أى الجعل المسمى اه معنى (قوله أن كان) أى المسمى بأن عينت أجرة الوكيل
في الوكالة المعلقة التي يجعل (قوله وحرمة التصرف) عطف على سقوط المسمى (قوله لكن استبعده
آخرون الخ) وفاقا للنهاية والمضى عبارة ما والاقدم على التصرف بالوكالة الفاسدة جائز كقوله ابن الصلاح
أذ ليس من تعاطى العقود الفاسدة لأنه إنما أقدم على عقد صحيح خلافا لابن الرقعة اه (قوله الحل) أى
حل التصرف (قوله ويصح توقيتها الخ) وفاقا للنهاية والمضى (قوله فينزل) في أصله بخطة لينزل
باللام اه سيد عمر (قوله اتفاقا) إلى قوله وبذلك في النهاية (قوله وبذلك يعلم الخ) في العلم ببحث
لامكان الفرق بعدم تأتى الموكل فيه الآن بخلافه فيما تقدم نمرأيت مر أى في النهاية نقل ذلك عنه أى
الشارح حجج معبر أيقال بعضهم ثم قال والاقرب إلى كلامهم عدم الصحة أذ كل من الموكل والوكيل لا يملك تلك
عن نفسه حال التوكيل انتهى اه سم ولا يخفى أن ذلك الفرق بعيد جدا كتبه عليه الشارح (قوله صح)
مر عن النهاية خلافاه أنفا (قوله وإنما أقيدها) أى الفطرة يعنى إخراجها (قوله بخلاف إذا جاز رمضان)
الخ) أى فلا يصح وفاقا للنهاية (قوله وظاهر صحة إخراجها الخ) اعتمده مر اه سم أى في النهاية
(قوله صحة إخراجها فيه) أى عند إخراج الوكيل الفطرة عن الموكل في رمضان وكان الأولى تأنيث ضمير
إخراجها كما في النهاية (قوله حتى على الثاني) أى قوله إذا جاز رمضان الخ (قوله أو مهابا) أى أو إذا (قوله)
لأنه يجوزها) إلى قول المتن ويجزى بأن في النهاية (قوله لأنه لا علمها) إلى قوله لا فاقوم الخ فى المتن لا قوله أو متى
إلى لأنه (قوله وقضيته) أى التعليل (قوله فطريقه) عبارة للمضى فطريقه فإن لا ينفذ تصرفه أن يكرر

بعموم الأذن قال ما نصه وشمل كلامهم النكاح فينفذ بعد وجود الشرط في نحو إذا انقضت عدة بنتي فقد
وكتلتك بتزويجها بخلاف وكتلتك بتزويجها ثم انقضت عدتها اه لكن اطال ابن الهادى في توقيف الحسكام في
بيان عدم النفوذ إذا فسد التوكيل في النكاح وفي تغليط من سوى بين النكاح وغيره في النفوذ ذلك وقد
تقدم هذا في الحاشية وإن الشارح أشار إليه (قوله وحرمة التصرف كقوله جمع متقدمون الخ) عبارة شرح
مر والاقدم على التصرف بالوكالة الفاسدة جائز كقوله ابن الصلاح إذ ليس من تعاطى العقود الفاسدة لأنه
إنما أقدم على عقد صحيح خلافا لابن الرقعة اه (قوله ونقله عن مقتضى كلامهم) وجزم به في الررض فقال
ويصح توقيت الوكالة كوكلتك شهر اه (قوله وبذلك يعلم أن قال الخ) في العلم ببحث لامكان الفرق
لعدم تأتى الموكل فيه الآن بخلافه فيما تقدم نمرأيت مر نقل ذلك عنه معبر أيقال بعضهم ثم قال والاقرب إلى
كلامهم عدم الصحة إذ كل من الموكل والوكيل لا يملك ذلك عن نفسه حال التوكيل (قوله وظاهر صحة إخراجها

لعموم الأذن كاعلم ما تقر (ولو قال وكتلتك في كذا) (ومتى) أو مهابا (عز لتك فانت وكيلى صحت) الوكالة (في الحال) عزله
في الأصح) لأنه يجوزها وللخلاف هنا شرط لا حاجة لنا بذكرها ففى المتن واحد منها صحت قطعاً (وفى عود وكلا بعد العزل الوجهان
في تعليلها) لأنه علقتها ثانياً بالعزل الأصح عدم العود لفساد التعليق وقضيته إنه يعود له الأذن العلم فينفذ تصرفه وهو كذلك فطريقه أن

يقول غزلتك عزلتك اومى او مهما عدت وكيلي فانت معزول لانه ليس هنا (٣١٣) ما يقتضى التكرار ومن ثم لو

أتى بكما عزلتك فانت
وكيلي عاد مطلقا لاتصانها
التكرار فطريقه أن يوكل
من يعزله أو يقول وكما
وكلتك فانت معزول فان
قال وكما انزلت فطريقه
وكما عدت وكيلي لتقاوم
التعليق واعتقد العزل
بالاصل وهو الحجر في حق
الغير فقدم وليس هذا من
التعليق قبل الملك خلافا
للسبكي لانه ملك اصل
التعليق (ويجريان في
تعليق العزل) بنحو طلوع
الشمس والاصح عدم
صحته فلا ينزل بطولها
وحينئذ ينفذ التصرف على
ما اقتضاه كلامهم لكن
أطال جمع في استشكله بأنه
كيف ينفذ مع منع المالك
منه وتخلص عنه بعضهم
بأنه لا يلزم من عدم العزل
نفوذ التصرف ولا رفع
الوكالة بل قد تبقى ولا ينفذ
كما لو نجسها وشرط
للتصرف شرطا وأخذ
بعضهم بقضية ذلك فجزم
بعدم نفوذ التصرف وقد
يجاب باننا لا نسلم ان المنع
مفيد الا لو صحت الصيغة
الدالة عليه ونحن قد قررنا
بطلان هذه المعلقة فعملنا
بأصل بقاء الوكالة إذ لم يوجد
لها رفع صحيح حينئذ أضح
نفوذ التصرف عملا

عزله فيقول عزلتك عزلك اه (قوله أنه يقول الخ) الاولى حذف الضمير (قوله عزلتك عزلتك) فانه
ينزل بالاولى وتعود وينزل بالثانية ولا تعود اه كردى (قوله اومى او مهما عدت الخ) اى والطريق
الثانية أن يقول مئى او مهما عدت الخ (قوله لانه ليس الخ) تعليل لعدم نفوذ التصرف بالطريقين
المذكورتين (قوله هنا) اى فى الصيغ المذكورة (قوله ومن ثم) اى من اجل ان عدم العود وعدم
النفوذ لاجل عدم مقتضى التكرار (قوله عاد مطلقا) اى عن التقييد بمدّة عبارة المغنى بتكرار العود
بتكرار العزل اه (قوله لاتصانها) اى لفظة كلما (قوله فطريقه الخ) اى طريق عدم نفوذ
تصرفه إذا حصل العزل عبارة المغنى وينفذ تصرفه على الاول لما مر وطريقه فى ان لا ينفذ تصرفه ان يوكل
غيره فى عزله لان المعلق عليه عزل نفسه إلا ان كان قد قال عزلتك وعزل احد عنى فلا يكتفى بالتوكيل بالعزل
بل يتعين أن يقول كلما عدت وكيلي فانت معزول فيمنع تصرفه اه (قوله او يقول الخ) اى والطريق
الثانية أن يقول بعد قوله كلما عزلتك الخ وكما وكلتك الخ (قوله فان قال الخ) اى بدله قوله كلما عزلتك
(قوله وكلما انزلت) اى فانت وكيلي (قوله فطريقه الخ) اى وطريق عدم نفوذ تصرفه بعد العزل
(قوله وكلما عدت) اى فانت معزول (قوله لتقاوم التعليق) اى لتعارض تعليق العزل وتعليق
الوكالة (قوله وليس هذا) اى تعليق العزل عبارة المغنى فان قيل هذا اى قوله كلما عدت وكيلي فانت
معزول تعليق للعزل على الوكالة فهو تعليق قبل الملك لانه لا يملك العزل عن الوكالة التى تصد منه
فهو كقوله ان ملكك فلانة فهى حرة او نسكحتا لمى طاق وهو باطل أجيب بأن العزل المعلق إنما
يؤثر لما ثبت فيه انصرف بلفظ الوكالة المعلقة السابق على لفظ العزل لا لما ثبت فيه انصرف بلفظ
الوكالة أتأخر عنه إذا أصبح إبطال العقود قبل عقدها فان قيل إذا كان تصرفه نافذا مع فساد الوكالة
فما فائدة صحته أجيب بان الفائدة في ذلك استقرار الجملة المسمى ان كان بخلاف الفاسدة فانه يسقط
ويجب اجرة المثل اه قول المتن (ويجريان) اى الوجهان فى صحة تعليق الوكالة اه معنى (قوله فينفذ
التصرف) خالفه الثابت والمغنى والاسنى فقالوا وعلى الاصح وهو فساد العزل يمنع من التصرف عند وجود
الشرط لوجود المنع كأن التصرف ينفذ فى الوكالة لفاسدة بالتعليق عند وجود الشرط لوجود الاذن اه
(قوله فى استشكله) المنبأ من مرجع الضمير نفوذ التصرف وعليه فقوله بانه الخ على ظاهره وقوله
وتخلص الخ ليس كذلك بل هو فى الحقيقة أخذ بقضية الاشكال نظير ما يأتي آنفا ويحمل من مرجعه عدم
الانزال فقوله بانه كيف الخ يعنى بان عدم الانزال مستلزم لنفوذ التصرف فكيف ينفذ الخ حينئذ فقوله
وتخلص الخ على ظاهره من منع ما ادعاه المستشكل (قوله عنه) اى الاشكال (قوله ولا رفع الوكالة) هذا غنى
عن البيان وغير متوهم اصلا (قوله بقضية ذلك) اى الاشكال اه كردى (قوله وقد يجاب) اى عن
الاشكال (قوله باننا لا نسلم الخ) لك ان تمنع هذا الجواب بان قياس ما تقدم من الوكالة المعلقة من جواز
التصرف بعموم الاذن مع فساد الصيغة الدالة عليه بالتعليق لا باعتبار باصل بقاء الوكالة هنا كما لم يعتبروا
هناك اصل منع التصرف فى ملك الغير تا مل اه سم (قوله مفيد) اى لعدم نفوذ التصرف اه كردى والاولى
لمنع التصرف (قوله الصيغة) اى تعليق العزل و (قوله ونحن قد قررنا) إشارة الى قوله لا يصح عدم صحته
و (قوله بطلان هذه المعلقة) اى تعليق العزل والتأنيث باعتبار الصيغة كما عبر عنها انفا اه كردى ولك ان

الخ) اعتمده مر (قوله فينفذ التصرف على ما اقتضاه كلامهم الخ) الحق مر خلاف ذلك وهو
امتناع التصرف بعموم المنع الحاصل من العزل ولهذا قال فى شرح الروض وعلى المرجح وهو فساد العزل
المعلق يمنع من التصرف عند وجود الشرط لوجود المنع كان التصرف المعلق ينفذ فى الوكالة الفاسدة
بالتعليق عند وجود الشرط لوجود الاذن انتهى (قوله وقد يجاب باننا لا نسلم أن المنع مفيد الخ) لك ان
تمنع هذا الجواب بان قياس ما تقدم من الوكالة المعلقة من جواز التصرف بعموم الاذن مع فساد الصيغة الدالة
عليه بالتعليق ولا اعتبار باصل بقاء الوكالة كما لم يعتبروا هناك اصل منع التصرف فى ملك الغير تا مل (قوله)

بشرطه فان كان الموكل قال له وقالة روضة او مطلقه صحيح كقوله بعضهم وكأنه تجوز بالقبض عن برائة ذمة المدين وإنا قد ناذك لا يلزم الغاء معوضة أو مطلقه والعقود تصان (٣١٤) عن ذلك ما أمكن ولو وكل اثنين في عقد غب فقال احدهما هذا وقال الآخر حررتي بنام علي

تقول ان المعنى اختلال هذه الصيغة الدالة على التعليق (قوله بشرطه) احتراز عن نحو دين السلم بما لا يجوز الاعتياض عنه (قوله وكأنه) أي الموكل (تجوز) أي اراد على سبيل المجاز (قوله ذلك) أي قوله وكأنه ماخ (قوله لا يلزم الخ) قديم من لزوم ما ذكر لا مكان اعماله بالنسبة لغير التفويض اه سم وقد يجاب بان التوكيل المذكور كان يفيد ذلك المعنى بدون هذه الزيادة (قوله هذا) مقول فقالوا (قوله حر) مقول وقالوا (قوله عتق) جواب ولو اخ (قوله المصلحين) أي من الوكيلين المتفقين على ان يتكلم كل ببعض الكلام (قوله بل انكل على نطق الآخر الخ) أي ترك النطق بالكلمة الاخرى اكتشافه بنطق صاحبه بها (قوله وبه يعلم) أي بقوله وبان كلاً الخ (قوله مشروطه) الاولى به (قوله هذا ما اشار الخ) لعل الاشارة الى قوله ولو وكل لي انا ويحتمل ان الاشارة الى قوله وبان كلاً لي هنا (قوله ان كلام كل) أي منطوق كل أي مثله (قوله فيما الخ) أي منطوقهما (قوله فلا يفرع ذلك) أي العتق والخلاف فيه وعلى الاول فقوله على اشتراط اتحاد الناطق الخ مجرد توسيع الدائرة ولا يخفى المقام الانصراف على المعطوف أي عدم اشتراط الاتحاد (قوله وحيتن) أي حين النظر إلى أن كلام كل الخ (قوله فالتقينا ما وقع بالثاني الخ) يتأمل اه سم اقول يظهر وجه الحصر من قول الشارح الا ان يفرق الخ (قوله وهو ليقاع النسبة الخ) قد يقال كون الاسناد بهذا المعنى إنما هو في الخبر كاي علم من محله لافي الانشاء كما في مستلثنا اه سم (قوله وذلك الإيقاع لا يتصور تجزئه) قد يقال لا حاجة إلى ذلك لانه يمكن لكل من الناطقين ان يقصد ربط ما نطق به بما نطق به الآخر ويدرك وقوع ذلك الربط ولا يحذور في ذلك اه سم (قوله وبهذا يعلم الخ) أي بقوله لان مقدما الكلام (قوله لكن قضية قولهم لو قال طالق الخ) قد يقال هذا ليس نظير ما ذكر وإنما نظيره ان يوكل اثنين في طلاق زوجته فيقول احدهما انت والاخر طالق وقد يلزم هنا الوقوع اه سم (قوله في ذلك) أي ترجيح الاول (قوله ولا كذلك) أي ليس مثل لفظات (قوله حرا الخ) الا صوب هذا (قوله لفظ سبقه) وهو كلام الاول (فصل في بعض احكام الوكالة) (قوله في بعض) إلى قوله فان قلت في النهاية لا قوله ويصح إلى المتن (قوله وهي) أي بعض احكام الوكالة (قوله مالوكل وغلبه) أي الاحكام التي تجوز للوكيل ويجب عليه فعلها (قوله عند الاطلاق) راجع لكل من المعطوف والمعطوف عليه (قوله وتعيين الاجل) وقوله وشراؤه وقوله توكله كلها بالجر عطفها على الاطلاق ويجوز رفعه عطفها على ما يحذف المضاف أي وحكم تعيينه الخ

وإنما قدرنا ذلك لا يلزم الغام الخ) قديم من لزوم ما ذكر لا مكان اعماله بالنسبة لغير التفويض (قوله فالتقينا ما وقع بالثاني لا غير) يتأمل (قوله لان مدار الكلام على الاسناد الخ) هذا شيء رده به المرادى القول بعدم اشتراط اتحاد الناطق ويمكن ان يقال هذا لا يفيد هنا لان الظاهر ان تاتر هذه الصيغة لا يتوقف شرعا على اوصاف الاتي بها بالاسناد بل متى نطق بها حصل العتق قام به الاسناد المذكور اولا ولا ينافيه قولهم لا بد من قصد اللفظ له اذ لان المراد بذلك الاحتراز عن الصارف على ان الاسناد بالمعنى المذكور إنما هو في الخبر لانه الذي يتصف بالإيقاع والاتزاع كاي علم من محله لافي الانشاء كما في مستلثنا فليتأمل (قوله وذلك الإيقاع لا يتصور تجزئه الخ) قد يقال لا حاجة إلى ذلك لان الإيقاع معناه إدراك الوقوع ويمكن كلام الناطقين ان يقصد ربط ما نطق به بما نطق به الآخر ويدرك وقوع ذلك الربط فتأمل ولا يحذور في قصد الربط من كل منهما وإدراكه وقوعه كذلك (قوله لكن قضية قولهم لو قال طالق لم يقع الخ) قد يقال هذا ليس نظير ما ذكر إنما نظيره ان يوكل اثنين في طلاق زوجته فيقول احدهما انت والاخر طالق وقد يلزم هنا الوقوع

(فصل)

الاصح ان الكلام لا يشترط صدوره من ناطق واحد وقول بعضهم يشترط مردود بان هذا لم يحفظ عن نحوى بل عن بعض الاصولين وبان كلا من المصطلحين لم يتكلم بلفظ بل انكل على نطق الآخر بالآخر وبه يعلم ان ما نطق به كل له دخل في العتق لانه شرط للآخر ومشروطه فلا سابق منها حتى يرتب عليه العتق هذا ما اشار اليه الاسنوى وغيره ولك ان تقول ان نظري ان كلام كل مقدور ومنوى في صحة كلام الآخر فيما في حكم جملتين فلا يفرع ذلك على اشتراط اتحاد الناطق ولا عدمه وحيتن فالتقينا ما وقع بالثاني لا غير وان لم ينظر لذلك فكل تكلم بلغوا لان مدار الكلام على الاسناد هو ليقاع النسبة او انزاعها وذلك الإيقاع لا يتصور تجزئه حتى ينقسم عليهما وبهذا يعلم ان اشتراط اتحاد الناطق هو التحقيق وزعم انه لم يحفظ عن نحوى ممنوع فان قلت أي النظرين اصرب قلت الاول لان اللفظ حيث امكن تصحيحه لم يجز الغاؤه وهنا امكن تصحيح العتق بسبق كلام الاول لكن قضية قولهم لو قال طالق لم يقع به شيء وان

نوى لفظ أنت يناع في ذلك لان يفرق بأن أنت ثم لم يدل على إضماره لفظ سبقه كطالعها فتمحضت ووافقه البية فيه وهي وحدها لا تأخير لها في اللفظ المحذوف اضمعها ولا كذلك جر فانها قد دل عليه لفظ سبقه فلم تمحض البية فيه فالحق بالمفوز به حقيقة فتأمل (فصل) في بعض احكام الوكالة بعد صحتها وهي مالوكل وعليه عند الاطلاق وتعيين الاجل وشراؤه للعب

وتوكيله لغیره (الوكيل: البیع) حال كون البیع (مطلقا) في التوكيل بان لم ينص له على غيره واصل كون التوكيل المفهوم من الوكيل مطلقا
ای غیر مقید بشئ. ویصح كونه صفة لمصدر محذوف ای توكيل مطلقا (لیس له البیع (٣١٥) بغير نقد البلد) الذي وقع فيه البیع بالاذن

ووافقته رسم وشراؤه دلوا اه عش (قوله وتوكيله لغیره) أي وما يتبع ذلك كانه زال وكيل الوكيل
وعدمه اه عش (قوله على غيره) ای التوكيل في البیع اه عش قول المتن (لیس له البیع بغير نقد
البلد) لو امر ان یبیع بنقد عينه فابطل بعد التوكيل وقبل البیع وجدد اخر اتجه امتناع البیع بالجديد
لانه غیر ماذون فيه وكذا بالقديم ويحتاج الى مراجعته مر اه سم على حج اقول ولو قيل بجواز البیع
بالجديد تعمولا على القرينة العرفية لم يكن بعيدا عن الظاهر من حال الموكل ما يروج في البلد وقت البیع من
التفودس اذا تعذر من مراجعة الموكل اه عش (قوله الذي وقع) الى قوله وبحت في المعنى لا لقوله والمراد
الى دلالة القرينة (قوله بنقد البلد الماذون فيها) عبارة شرح الروض ای والمعنى بنقد بلد حقه ان یبیع فيها اه
وظاهر ان المراد ان حقه ذلك اما بالنسبة الى ان عينه بلد ولا فعل عقد الوكاله كان صالحا ولا كدابة
فهل يعتبر اقرب محل اليها فليتام اه سيد عمر (قوله او عرضا) لا يخالف ما مر في الشركة من امتناع البیع
بالعرض مطلقا لان المراد به حيث لم يكن معاملة أهل البلد به رشیدی وعش (قوله لدلالة القرينة)
تعليل للمتن (قوله لزمه بالاغلب) ای لو كان غيره نفع للموكل اه عش (قوله فلا نفع) هذا ظاهر ان تيسر
من يشتري بكل منها فلولم يجد الا من يشتري بغير الانفع فلو البیع منه ام لا فيه نظر وظاهر كلام الشارح
الثاني ولو قيل بالاو لم يكن بعيدا لان الانفع حينئذ كالمعدم اه عش وهو الظاهر (قوله وبحت الاذرع)
عبارة التهامه بمحل الامتناع الخ كايسته الزور كشى وغيره اه (قوله جاز به) ای بنقد غير نقد البلد والاو
(قوله وبما قررت في معنى مطلقا) وهو عدم التقييد بشئ. (قوله اندفع ما قيل الخ) أي لصلاحيته لما قررت به
لا يرد ان اول وجوه اعرا به لا ينافي كونه لو لم يمتنع من كلام الموكل فنام له سم على حج اه عش (قوله صورته)
ای مطابق البیع (قوله اغتيد البیع الخ) ای في البیع المطلق (قوله وانما المراد الخ) ای والحال ان المراد هنا
انما هو البیع لا بقيد (قوله لما وقع منه) ای لفظ صدر من الموكل (قوله كعب هذا او كعبه بالف) نثر على
ترتيب اللف (قوله في هذا) ای في بعبه بالف (قوله الاطلافي صفاته) خبر فعني الخ (قوله فاندفع قوله الخ)
كانه لاقتضائه اختصار التصور فيما ذكره اه سيد عمر (قوله وكذا ما رتب عليه) ای من قوله كان ينبغي الخ
ووجه ترتيبه انه جعل كون صورته كذا علة للمعلول مرتب على علته تقدم للفظ او تاخر اه عش
اقول اندفاع ما رتب عليه بما ذكره انما يظهر لو اردت بالاتباع الوجوب بخلاف ما اذا اردت به الاولية كما عبر بها
المعنى (قوله في الاولى) ای فيما اذا لم ينص على ذات ثمن اصلا كعب هذا (قوله ولو بشئ المثل) عبارة النهاية
والمعنى ولو باكثر ثمن المثل اه (قوله جاز له البیع نسيت) وينبغي ايضا جواز البیع بالنسبة الفاحش وبغير
نقد البلد اذا تعين لحظته بان يكون لو لم يبعه بذلك نهب وفات على المالك للقطع رضا المالك بذلك حينئذ
فليتام اه سم ای ولو لم يعلم الوكيل ان الموكل يعلم النهب (قوله لمن ياتي) أي قبيل قول المتن ولا يبيع
لنفسه (قوله اذ حفظ به الخ) هل هو على اطلاقه او محمول على ما اذا تعين طريقا في الحفظ ای او كان اقرب
الطريق الى السلامة تحسب غلبة ظنه اه سيد عمر اقول وظاهر ما قد مننا ان نافع سم الحل المذكور فقول

في بعض احكام الوكالة (قوله في المتن ليس له البیع بغير نقد البلد) لو امره ان يبيع بنقد عينه
فابطل بعد التوكيل وقبل البیع وجدد اخر فيتجه امتناع البیع بالجديد لانه غير ماذون فيه وكذا
بالقديم ويحتاج الى مراجعته مر فليتام (قوله وبحت الزور كشى الخ) اعتمده مر (قوله وبما
قررت في معنى مطلقا اندفع الخ) ای لصلاحيته لما قررت به فلا يرد ان اول وجوه اعرا به لا ينافي كونه لو
بمعناه من كلام الموكل فنام له (قوله جاز له البیع نسيت) هلا باع حينئذ حالا وترك القبض الى زوال
الخوف الا ان يقال لو باع حال را بمارقعه المشتري للحاكم كذا مره ان يتسلم الثمن هذا وينبغي ايضا جواز البیع

الثن فيها يتقدر بثن المثل كما افاده قوله في عدل الزهون ولا يبيع الا بثن المثل حال ان نقد البلد فيضير كانه منصوص عليه فلا ينقص عنه
نقصا فاحشا (ولا بنسبة) ولو بشئ المثل لان المعتاد غالبا الحلول مع الخطر في النسبة و يظهر انه لو وكاه وقت نهب جاز له البیع نسيت لمن ياتي
اذ حفظ به عن النهب وكذا لو وكاه وقت الا من ثم عرض النهب لان القرينة قاضية بقطعها عن ضامه بذلك وكذا لو قال له بعبه بلدا وسوق كذا

وأهل لا يشترون إلا سنة وعلم لو قيل ان (٣٦) الموكل يعلم ذلك فله البيع سنة حيثما يظهر إضاة ثم رابت ما سأذكره آخر مبر

المثل عن السبكي كالعمراق
ان الولي يجوز له العقد
مؤجل اعتيد وهو يؤيد
ما ذكرته لكن سيأتي فيه
كلام لا يبعد مجيئه هنا ولا
يفين فاحش وهو ما لا يحتمل
غالباً في المعاملة كدسرين
في عشرة لان النفوس تشع
به بخلاف اليسير كدسرم
فيها نعم قال ابن ابي الدم
العشرة ان تسوم مع بها في
المائة فلا يتسامع بالمائة
في الاف قال فالصواب
الرجوع للعرف وبواقفه
قولهما عن الرويان انه
يختلف باجناس الاموال
لكن قوله في البحران اليسير
يختلف باختلاف الاموال
فربع العشر كثير في النقد
والطعام ونصف يسير في
الجواهر والرقق ونحوهما
فيه نظروا لعل ذلك باعتبار
عرف زمانه والا فالوجه
انه يعتبر في كل ناحية عرف
اهلها انظر عندهم المساحة
به ولو باع بثلث المثل وهناك
راغب او حدث في زمن
الخيار يأتي هنا جميع مامر
في عدل الرهن وافهم قوله
ليس له الى اخره بطلان
تصرفه من ثم فرع عليه قوله
(فلو باع) يعم مشتلاً
(على) او هي بمعنى مع
(احدهما) الانواع وسلم
المبيع ضمنه) للحيولة
بقيته يوم التسليم ولو في
المثل لتعديه بتسليمه لمن
لا يستحقه بيع باطل
فسترده ان بقي وحيدته له يبعه بالاذن السابق وقبض الثمن ويده امانة

عليه وان لم يبق فهو طريق بقرار الضمان على المشتري فيضمن المثل بمثله والمتقوم (٣١٧) بقية منه واورثته في التفرع ان دفع ما قبل كان ينبغي

أن يقول لم يصح ويضمن
(فان) لم يطلق اتبع تعيينه
ففي بيع بما شئت أو تيسر
له غير نقد البلد لا بنسيئة
ولا غبن لان ما للجنس
وصرح بجمع مجاوزة الغبن
واعتمد السبكي وغيره
لانه العرف مالم يدل قرينة
على خلافه أرى به كيف
شئت جاز بنسيئة فقط لان
كيف الحال فشمحل الحال
والمؤجل أو بكم شئت جاز
بالغن فقط لان كم للمدد
القليل والكثير أو بما
عزوه ان جاز غير النسيئة
لان ما للجنس فقرن بما بعده
بشمع عرفا للقليل والكثير من
نقد البلد وغيره وظاهر كلامهم
أنه لا فرق في هذه الاحكام
بين النحوى وغيره وهو
محتمل لان لها مدولا
عرفيا فيحمل لفظه عليه
ولان جملة وليس كايأتي في
الطلاق في ان دخلت بالفتح
لان العرف في غير النحوى
ثم لا يفرق نعم قياس ما يأتي
في التذلل لوداعي الجمل
بمدلول ذلك من أصله صدق
ان شهدت قرائن حاله بذلك
ولو قال لو كيله في شيء أفعل
فيه ما شئت اوكل ما تصنع
فيه جاز لم يكن اذنا في
التوكيل لاحتماله ما شئت
من التوكيل وما شئت من
التصرف فيما أذن له فيه فلا

له بيعه (قوله عليه) أي الثمن (قوله فهو طريق) ليس فيه افصاح صريح لما يضمنه هذا أي الوكيل أمر
القيمة مطلقا والقيمة في المتقوم والمثل في المثل في شرح الروض أي والمغنى الافصاح بالثاني حيث قال
فيسترد ان بقي والاغرم الموكل من شاء من الوكيل والمشتري قيمته في المتقوم ومثله في المثل والقرار على
المشتري اهو وهو متجه وخالفه رما في شرح الروض وذهب الى غرم الوكيل القيمة مطلقا وداعى ان الرافعي
صرح به وراجعت الرافعي فلم اراه فيه ذلك ليس فيه مخالفة لما في شرح الروض اهم (قوله فيضمن المثل) أي
الوكيل او المشتري فيوافق ما مر عن شرح الروض ويحتمل رجوع الضمير لخصوص المشتري وهو المتبادر
فيوافق ما مر عن مرو في الجبري عن الزبدي والحلي والقلوبي والمعتد ان الوكيل يطالب بالقيمة مطلقا
أي سواء كان باقيا أو تالفه اعليا ومتقومالا لا يفرم بالاحيولة وأما المشتري فيطالب ببذله من مثل او قيمة ان
كان تالفه لان عليه قرار الضمان فان كان باقيا رده ان سئل فان عسر طرب بالقيمة ولو مثليا للحيولة اهر (قوله
وبما قرنته) أي بقوله واهم قوله ليس له الخ اهر عش (قوله اندفع ما قبل الخ) ارتضى المغنى بما قبل وقد يقال
ان كان المراد من الانباء الوجوب فلا ندفع ظاهره ولا فلا اذا مقره لا يدفعه الا ولا ثم رأت في قسم مانصه
قوله كان ينبغي لا شبهة في انباء ذلك وما قرره لا يدفع انباءه لان هذا المنبني يتضمن بيان البطلان وبعبارة
المصنف لا تقيد اهر (قوله لم يصح ويضمن) مقول القول (قوله فقيع بما شئت) الى قوله وظاهر
كلامهم في المغنى الا قوله وصرح الى اوبه (قوله له غير نقد البلد الخ) عبارة عن المغنى صرح ببيع بالعرض
ولا يصح بالغبن الفاحش ولا بالنسيئة اهر (قوله وصرح بجمع الخ) عبارة عن النهاية خلافا لجمع منهم السبكي
في تجويزه بالغبن اهر (قوله لانه العرف الخ) لتليل للجمع المذكور (قوله بنسيئة فقط) أي لا يغبن فاحش
ولا يغبن نقد البلد مغنى وعش (قوله للحال) أي الصفة اهر سم (قوله جاز بالغبن) وينبغي ان
لا يفرط فيه بحيث بعد اضاعة وان لا يكون ثم راغب بالزيادة اهر عش (قوله فقط) أي لا بالنسيئة ولا
بغير نقد البلد مغنى وعش (قوله للجنس) أي فشمحل النقد والعروض اهر مغنى (قوله فقرنا الخ)
الاولى فلما قرن بما بعده اى عزوه ان شمل عرفا الخ (قوله لان لها) أي لما تقدم من ما شئت الخ (قوله
ثم لا يفرق) أي ان دخلت بفتح الهزمة (قوله لوداعي الجمل) أي الموكل (قوله في التوكيل) أي
في توكيل الوكيل غيره (قوله لاحتمال ما شئت من التوكيل) من اضافة المصدر الى مفعوله أي لا احتمال
كل من القولين المذكورين الاذن في التوكيل والاذن في التصرف المطلق الموكل فيه (قوله وعليه) أي
على ما قاله (قوله منه) أي من قوله افعل فيه ما شئت الخ (قوله اولا) أي او لا يؤخذ منه ذلك (قوله

وان لم يبق فهو طريق) ليس فيه افصاح صريح بما تضمنه هو أو القيمة في المتقوم أو المثل في المثل وفي شرح
الروض الافصاح بالثاني حيث قال فيسترد ان بقي والاغرم الموكل من شاء من الوكيل والمشتري قيمته في
المتقوم ومثله في المثل والقرار على المشتري انتهى وهو متجه لان الوكيل بعد غرمه لا يرجع عليه فيما غرمه
له مطلقا وانما يرجع على المشتري فغرمه للوكل لا يكون الا لقيصولة لا للحيولة وخالف مر ما في شرح
الروض وذهب الى غرم القيمة مطلقا وداعى ان الرافعي صرح به وراجعت الرافعي فلم اراه فيه ذلك وانما
احال ما هنا على ما قدمه في عدل الرهن اذا باع على احد هذه الوجوه واقتصر هناك على غرم القيمة بالنسيئة
اسكل من العدل والمشتري منه معلوم انه لا يصح الاخذ بظاهاه لان المشتري لا يضمنه المثل لفتح عين حله
على المتقوم فليس فيه مخالفة لما في شرح الروض فليتاما فان قلنا انه يفرم القيمة مطلقا قبل يرجع في المثل
بها على المشتري لانها التي غرمها او بالمثل لانه الواجب على المشتري فيه نظر (قوله اندفع ما قبل كان
ينبغي الخ) لا شبهة في انباء ذلك وما قرره لا يدفع انباءه لان هذا المنبني يتضمن بيان البطلان وبعبارة المصنف
لا تقيد (قوله لان كيف للحال) أي الصفة (قوله أو بكم شئت جاز بالغبن) ظاهره ولو مع وجود راغب زيادة
ويوجه بانه لما أذن في الغبن الفاحش فقد رضى بغير المصلحة فلم يجب المصلحة وان امكنت بخلاف ما لعين
الضمن دون المشتري و امكنت الزيادة لو وجود راغب بها فتجب لانه هناك لم يرض بغير المصلحة بل اعتبرها

بوكل بأمر محتمل كما لا يهيب كذا قالوه وعليه فهل يؤخذ منه أن له البيع بعرض أو غبن أو نسبة أولا

ويتردد النظر في باي شيء شئت وبمهما شئت ولو قيل انهما مثل ما شئت لم يبعد وان (وكله لبيع مؤجلا وقدرا الاجل فذلك) اي يبيعه بالاجل المقدر ظاهر وله النقص منه الا اذناه او ترتب عليه ضرر كان يكون لحفظه مؤنة اي او يترقب خوف كنهب قبل حلوله كما هو ظاهر او عين له المشتري كما يحتمل الاسنوى (وان اطلق) الاجل (صح) التوكيل (في الاصح وحمل) الاجل (على المتعارف) بين الناس (في مثله) اي المبيع في الاصح ايضا لانه المعهود فان لم يكن عرف راعى الانفع لموكله ثم يتخير غير ماسر ويلزمه الاشهاد وبيان المشتري حيث باع مؤجلا والاضمن وان سقى ويظهر اشتراط كون المشتري ثقة موسرا ولا يقبض الثمن عند الحلول الا ان نص له عليه قال جمع او دلت عليه قرينة ظاهرة كان اذن له في السفر لبلد بعيد والبيع فيها مؤجلا (ولا يبيع لنفسه) وان اذن له وقدر له الثمن ونهاه عن الزيادة خلافا لابن الرفعة وقوله اتحاد الطرفين عند انتفاء التهمة جائز بعيد من كلامهم لان علة منع الاتحاد ليست التهمة بل عدم انتظار

فلا يجوز الخ) تفريع على قوله ولا (قوله من ذلك) أي البيع بعرض الخ (قوله من احتياط لفظه) بيان لما تقرر من احتياط قول الموكل لو كلفه في شيء اقل قيمته الى آخر الامر من السابقين (قوله ولما فيه عطف على لما تقرر اي ولما في التوكيل المذكور من الغرر (قوله قوله ما شئت) اي قوله اقل قيمته ما شئت وما يعتنه من قوله كل ما تصنع فيه جائز (قوله والثاني) اي قوله ولا يجوز الخ (قوله انهما مثل ما شئت) فيصح بيعه بغير نقد البلد لا بنسيئة ولا بغير (قوله وإن وكله الخ) عطف على قوله فان لم يطلق الخ قول المتن (ليبيع مؤجلا) هل له البيع حالا حيث ينبغي نعم لا لغرض اه سم الاول ان يقال ينبغي ان ياتي فيه جميع ما ياتي في مسئلة النقص عن الاجل المعين ويأتي في شرح قول المصنف وان الوكيل بالبيع له قبض الثمن قول التحفة وإن باعه بحال وصحناه اه ففيه إشارة الى انه اذا باع بحال وقدار بالتأجيل صح في حال دون حال اي على نحو التفصيل الذي اشرنا اليه ثم رايت في الروضة في الصورة الخامسة من صور الباب الثاني صرح بحكم هذه المسئلة بازيد مما اشر اليه فليراجع اه سيدمر عبارة المغني فان نقص عنه أي لاجل المقدر أو باع حالا صح البيع ان لم يكن فيه على الموكل ضرر من نقص ثمن أو خوف أو مؤنة حفظ أو نحوها من الاغراض نعم ان عين له المشتري فيظهر كإقال الاسنوى المنع لظهور قصد المحاباة كما يؤخذ عما ياتي في تقدير الثمن اه (قوله اي يبيعه) الى قول المتن والاصح في النهاية الا قوله ويظهر اشتراط كون المشتري ثقة موسرا (قوله لحفظه) اي الثمن (قوله قبل حلوله) اي حلول الاجل المقدر (قوله في الاصح ايضا) فيه إشارة الى انه كان الاول ان يؤخر قوله في الاصح الى ما بعد قوله وحمل على المتعارف في مثله ليقيد الخلاف في المسئلة الثانية أيضا (قوله نظير ماسر) أي في شرح ليس له البيع بغير نقد البلد اه كروى (قوله ويلزمه الاشهاد) عبارة شرح المنهج والمغني والنهاية ويشترط الاشهاد اه قال عشي قوله مر ويشترط الاشهاد سكت عن الرهن سم على حج اقول والظاهر انه لا يشترط لان ذلك قد يؤدى لامتناع البيع اذا غالب عدم رضا المشتري به وعليه فلعن الفرق بين هذا وبين بيع الولي مال المولى عليه حيث اشترط فيه الرهن الاحتياط لمال المولى عليه واهم قوله ويشترط الخ انه لو لم يشهد لم يصح البيع فظاهره انه لو لم تكن الشهود حاضرة وقت البيع لم يصح العقد وان اشد فيها بعد عبارة حج ويلزمه الاشهاد وبيان المشتري حيث باع مؤجلا والاضمن اه وهو محتمل للائتمار كالأشهاد مع صحة العقد والضمائن ومن ثم كتب عليه سم ليس فيه افصاح بصحة البيع او فساد عند ترك الاشهاد وسياق ما فيه ثم قوله مر ويشترط الاشهاد ينبغي رجوع هذا وقوله وبيان المشتري الخ الى ما لو باع مؤجلا سواء قدر الموكل الاجل او اطلق اه عبارة الرشيدى قوله مر ويشترط الاشهاد مرفى في البيع انه لو شرط عليه الاشهاد كان شرطا للصحة اه (قوله وبيان المشتري) اي كان يقول الوكيل للموكل بعته لفلان فلوم يبيعه كان يقول بعته لرجل لا عرفه ضمن اه عشي وهل يرتفع الضمان بالبيان بعد والا قرب نعم فليراجع (قوله ولا ضمن) اي القيمة لا البدل فيما يظهر لانها تهم للحيولة وكتب سم قوله ولا ضمن ليس فيه إفصاح بصحة البيع او فساد عند ترك الاشهاد اه اقول والتي ينبغي انه شرط لعدم الضمان للصحة لان الاشهاد إنما يكون بعد تمام العقد لكن نقل عن شيخنا الزايدى بالدرس اعتماده أنه شرط للصحة وقال خلافا لحج حيث جعله شرطا للضمان اه فليحرر اه عشي وتقدم انفا عن الرشيدى ما يفيد انه شرط لعدم الضمان للصحة وهو الظاهر (قوله وإن نسي) اي الوكيل (قوله لان علة منع الاتحاد) اي فيما

ذكر فلا ينافي أن التهمة قد تكون مانعة مع انتفاء تولى الطرفين اه عش (قوله فبق من عدها) شمل الوصي والتميم وناظر الوفاء فلا يجوز لهم تولى الطرفين اه عش (قوله ولومع مامر) اى عقب قول المتن ولا يبيع لنفسه من الغنايات (قوله) للتلازم تولى الطرفين) اى لان الاب لا يتولى الطرفين في معاملته لنفسه مع مولي له ومولي له وهنالك كذلك لان المعاملة لغيره ولا يجوز ايضا ان يوكل وكيل في احد الطرفين ويتولى هو الطرف الاخر ولا وكيلين في الطرفين اخذنا ما بقى في التكاح ان من لا يتولى الطرفين ليس له ان يوكل وكيل في احد هما او وكيلين فيهما نعم لو وكل وكيلان عن طفله كاصرحوا به وتولى هو الاخر لم يبعد جواز اه اذا قدر الثمن ونهى عن الزيادة اذ التهمة ولا تولى الطرفين لان الوكيل حينئذ نائب طفله لا نائبه كما صرحوا بذلك ايضا فليتامل سم على حجج وينبغي ان مثل توكيله عن طفله ما لو اطلق فيكون وكيلان عن الطفل وقوله ولا يجوز ايضا ان يوكل وكيل في احد الطرفين اى عن نفسه او يطلق فلا ينافي قوله الا في نعم لو وكل وكيل وقوله اذا قدر الثمن اقول لو قيل بعدم اشتراط ذلك لم يكن بعيدا لان الثمن له مرد شرعى يرجع اليه وهو كونه حال من نقد البلد فلا حاجة الى التقدير اه عش وقوله وينبغي الخ تقدم عنه في اوائل الباب ترجيح خلافه وقول سم نعم لو وكل الخ اى وان لم ياذن الموكل في التوكيل (قوله ومن ثم) اى من اجل ان العلة تولى الطرفين اه عش (قوله او اعتاق) ومثل ذلك ما لا يرتب عليه تولى الطرفين ومن ذلك ما بقى من جواز التوكيل في العفو عن نفسه في القصاص وحد القذف اه عش (قوله من ذكر) اى من نفسه او ولده الخ سيد عمر وعش (قوله اذلا تولى) اى لعدم اشتراط القبول في الابرار او الاعتاق (قوله) ولانه حريص الخ عطف على تلازم الخ (قوله في ولاية غيره) اى لفسق ابيه مثلا اه عش (قوله وقدر الموكل له الثمن الخ) اهم انه لو لم يقدر الثمن او قدر ولم ينه عن الزيادة لا يجوز البيع له وهو مشكل بان العلة في امتناع بيعه لمن هو في ولايته تولى الطرفين وهو منتف هنا كاذكره بقوله اذلا تولى ولا تهمه بانه يجوز بيعه لايه وابنه البالغ وان لم يقدر الثمن ولم ينه عن الزيادة ولا نظر للتهمة في ذلك اللهم الا ان يقال والتهمة مع صغر الولد واجنونه اقوى منها في الاب والابن الكبير السكالم لما جرت به العادة من زيادة الحنن من الاب على ابنه الصغير او المجنون فليتامل ثم رايت سم على منج صرح بالفرق المذكور اه عش وقوله بان العلة الخ فيه ان من العلة التهمة وهي ليست منتفية هنا وقوله اللهم الخ اى والاقراب الجواز اه طلاقا كامر عبارة السيد عمر وقوله ونهاه الخ هلا كنى بالتقدير ونضية قوله الا في البائع عين الثمن ام لا جواز البيع لولى الطفل مطلقا اه (قوله جاز البيع له) ينبغي ان يجوز ايضا البيع لمولي له اذا اذن له في التوكيل وقدر له الثمن ونهاه عن الزيادة اذلا تولى ولا تهمه بل لو قيل بجواز جنيته مطلقا لم يكن بعيدا اذ قال له وكل عني فوكل عنه ثم رايت الحشى قال قوله للتلازم تولى الطرفين اى لان الاب الخ اه سيد عمر وقوله اذا اذن له في التوكيل هذا اذا وكله الولي عن نفسه او اطلق واما اذا وكل عن الطفل فلا حاجة الى الاذن في التوكيل كما مر عن سم (قوله جاز البيع الخ) ولو وكله لبيب من نفسه لم يصح لمامر اى من تولى الطرفين او في تزويج او استيفاء حدا وقصاص او دين من نفسه فكذلك مغنى ونهاية (قوله لا تنفاد ما ذكر) اى من تولى الطرفين والتهمة اه عش (قوله ولا تغالم بجز الخ) رد لدليل مقابل الاصح (قوله ان يولى القضاء) نائب فاعل فوض (قوله تولية اصله) فاعل لم يجز (قوله هنا) اى في البيع (قوله مردا ببق التهمة) قضية ذلك انه لا يشترط

ليس فيه افساح بصحة البيع او لفساده عند ترك الاشهاد (قوله فبق من عدها على المنع) فيه بحث لان انتظام مامر الاب يدل على انتظام ما في نفسه من غير موالام ينظم ما منه قد بده (قوله للتلازم تولى الطرفين) اى لان الاب لا يتولى الطرفين في معاملته لنفسه مع مولي له وهنالك كذلك لان المعاملة لغيره ولا يجوز ايضا ان يوكل وكيل في احد الطرفين ويتولى هو الطرف الاخر ولا وكيلين في الطرفين اخذنا ما بقى في التكاح ان من لا يتولى الطرفين ليس له ان يوكل وكيل في احد هما او وكيلين فيهما نعم لو وكل وكيلان في احد الطرفين فان التوكيل عن طفله كاصرحوا به وتولى هو الاخر لم يبعد جواز اه اذا قدر الثمن ونهى عن

بق من عدها على المنع
(ولده الصغير) او المجنون
او الوفيه ولومع مامر للتلازم
تولى الطرفين ومن ثم
لو اذن في ابرار او اعتاق من
ذكر صرح اذلا تولى ولا تهمه
حريص طبعا وشرعا على
الاسترخاء له وشرعا على
الاستقصاء موكفه فتضادا
ومن ثم لو انتفى بان كان
ولده في ولاية غيره وقدر
الموكل الثمن ونهاه عن
الزيادة جاز البيع له اذلا
تولى ولا تهمه حينئذ
(والاصح انه يبيع لايه
وابنه البالغ) الرشيد عين
الثمن والا لا تنفاد ما ذكر
ولاملم يجزن فوض اليه
ان يولى القضاء تولية اصله
او فرعه لان هنا مردا ببق
التهمة وهو ثمن المثل

ولا كذلك ثم ويجرى ذلك في وكيل الشراء (٣٢٠) فلا يشتري من نفسه ومحجوره وفي الوصى وقبم اليقيم كاصرحوا به ومنه لما نظر الوقت

وكل متصرف على غيره فلا يبيع ولا يؤجر مثلا لنفسه ومحجوره وان اذن له وعين له البذل نعم لو كان الناظر هو المستحق للوقت قبل ينفذ منه ذلك لانه محجوله الاجار يدون اجرة المثل والا لما تقرران الملاحظ الاتحاد وان نهى عن الزيادة كل محتمل وقياس تجوزهم الاتحاد في نحو بيع ماله لفرعه الذي تحت حجره تجوز ما هنا لانه اذا كان هو الناظر المستحق كانت المنافع على ملكه وفي لايته فيكون كالمو اجرداره من نفسه لمحجوره وقبله الا ان يفرق بان الملك هنا ضعيف بدليل انه لا يبيع له الاجار اذا كان الناظر غيره فلم يجز الاتحاد فيه بخلاف ملكه الحقيقي وعلى الاول تبطل الاجارة بموته نظير ما قالوه فيما لو اجر يدون اجرة المثل (و) الاصح (ان) الوكيل بالبيع بحال له قبض الثمن وتسليم المبيع الذي يدهم مالم ينهالها من توابع البيع وله قطعا القبض والا قباض في نحو الصرف والقبض من مشتر مجهول والموكل غائب عن البيع ثلاثا يضع لاني البيع بموجب وان حل لا باذن جديد كالمو وهناله تسليم المبيع من غير قبض وظاهر اطلاقهم جريان

تقدير الموكل الثمن فيما اذا كان الصغير في ولاية غيره كما اشرنا اليه في الحاشية السابقة اه سيد عمر وقد تقدم الفرق اتقابين الصغير والكبير (قوله ولا كذلك ثم) اي لانه قد يكون هناك من هو اصلح منهما مع وجود الشروط في الكل حتى لو فرض اعصار الامر في احدهما امكن تولية السلطان له اه عش (قوله ويجرى ذلك) اي نظير قول المتن ولا يبيع لنفسه الخ (قوله لا يشتري من نفسه ومحجوره) اي ولا باكثر من ثمن المثل ولا بالنسيئة ولا بغير فاحش على قياس ما مر في الوكيل بالبيع اه عش اقول وقوله ولا بنسبة تقدم في شرح لا قدر الثمن في الاصح بخلافه مع توجيهه ثم رايته انه كتب فيما ياتي على قول المتن لا يشتري معيبا انقصه هل له الشراء نسيئة وبغير نقد البلد حيث راي فيه مصلحة ام لا فيه نظر والا قرب الاول اذ لا ضرر فيه على الموكل اه وقوله ولا بغير فاحش مكرر مع قوله ولا باكثر من ثمن المثل (قوله من نفسه) اي مطلقا (قوله ومحجوره) اي اذالم يوكل وكيلنا عن محجوره اخذنا من افغان سم والسيد عمر (قوله وفي الوصى الخ) عطف على قوله في وكيل الشراء (قوله على غيره) اي عن غيره (قوله فلا يبيع الخ) اي ولا يشتري عن نفسه ومحجوره (قوله لنفسه) اي مطلقا وقوله ومحجوره اي لا بالطريق السابق عن سم والسيد عمر (قوله وقياس تجوزهم الخ) بالغ مر في التشنيع على هذا (قوله ما هنا) شامل للبيع والاجارة من نفسه لنفسه هذا ويمكن ان يفرق بالنسبة للبيع والاجارة من نفسه بانه في البيع من فرعه قائم مقام تخصيص نفسه وفرعه فانظم العقد بخلافه هناليس قائما مقام تخصيص بل ليس هنا الا شخص واحد حقيقة واعتبارا فلا ينظم العقد فلينال سم وقوله حقيقة واعتبارا اما حقيقة فموضع واما اعتبارا فحمل نامل لانه من حيث انه ناظر متصرف فيما هو من وظيفة الناظر وغيره من حيث انه مستحق مصرف لربع الوقت وهذا القدر كاف للتجاوز الاعتباري فهو من حيشة متولى ومن اخرى مولى عليه والحاصل ان الجامع بين المقيس والمقيس عليه من مسئلة رلى الطفل كون التعاريف بين العاقلين اعتباريا وان اختلف وجه الاعتبار فليتامل اه سيد عمر (قوله هو الناظر) حق العبارة القلب او حذف هو (قوله بدليل انه) اي الملك هنا (قوله بخلاف ملكه الحقيقي) في ان ملكه الحقيقي لا يجوز بيعه ولا اجارته لنفسه تامل اه سم (قوله وعلى الاول) اي الجواز (قوله تبطل الاجارة) كان وجهه انه متهم عند تولى النظر فين فاشغفر في خيانه لان الحق له لا يدموه بخلافه بعدم موته اه سيد عمر (قوله بحال) الى قوله فادفع في النهاية (قوله القبض والا قباض) اي لان القبض في المجلس شرط لصحة العقد اه عش (قوله في نحو الصرف الخ) اي كالمطعومات وراس مال السلم اه عش (قوله والقبض) اي قطعا اه عش (قوله لاني البيع بموجب) عطف على البيع بحال ش اه سم (قوله لا باذن جديد) اي اذ لا لة القرينة عليه كما مر ايضا اه عش (قوله وهنا) اي في البيع بموجب اه عش (قوله كما مر) اي قبل قول المتن ولا يبيع لنفسه (قوله من غير قبض) اي وان حل الاجل اه عش (قوله وظاهر اطلاقهم الخ) معتمد اه عش (قوله جريان ذلك) اي عدم جواز قبض الثمن مع جواز تسليم المبيع من غير قبض الثمن (قوله وان باعه) اي ما واكل بيعه مؤجلا (قوله وصحناه) اي على الراجع حيث لا ضرر بلحق الموكل بالحلول اه عش (قوله وبوجه) اي الجريان (قوله ذلك) اي العزل عن القبض والاذن في الاقباض وكذا قوله بذلك (قوله بما ياتي به) اي بالبيع لزيادة (ولا تهمه ولا تولى الطرفين لان الوكيل حينئذ نائب طفله لا نائبه كاصرحوا بذلك ايضا فليتامل (قوله وقياس تجوزهم الاتحاد الخ) بالغ مر في التشنيع على هذا وقوله ما هنا شامل للبيع والاجارة من نفسه لنفسه هذا ويمكن ان يفرق بالنسبة للبيع والاجارة من نفسه بانه في البيع من فرعه قائم مقام تخصيص نفسه وفرعه فانظم العقد بخلافه هناليس قائما مقام تخصيص بل ليس هنا الا شخص واحد حقيقة واعتبارا فلا ينظم العقد فليتامل (قوله بخلاف ملكه الحقيقي) في ان ملكه الحقيقي لا يجوز بيعه ولا اجارته لنفسه تامل (قوله لاني البيع بموجب) عطف على بحال ش (قوله وظاهر اطلاقهم الخ) كذا مر (قوله

ذلك وان باعه بحال وصحناه ويوجه بان اذن الموكل في التاجيل عزل له عن قبض الثمن واذن له في قباض المبيع حالا قبل قبض الثمن فلا يرتفع ذلك بما اتى به الوكيل وان كان انفع للموكل ويحتمل خلافه لان الموكل لما عارض بذلك مع التاجيل لامع الحلول

او بحال ونهاه قطعاً وليس لو قيل في هبة تسليم قطعاً لان عقدها غير ملك فانه لم يفتاه بعضهم بان له التسليم لانه لا فائدة فيها بدونه (ولا يسلمه) اي المبيع (حتى يقبض الثمن) الحال لخطر التسليم قبله (فان خالف) بان سلمه له (٣٢١) باختياره قبل قبض الثمن (ضمن) للبوكل

قيمة المبيع ولو مثلاً وان زادت على الثمن يوم التسليم للمجاوله فاذا قبضه ردها اما لواجبه حاكم اي او متغلب فيها يظهر على التسليم قبل القبض فلا يضمن ثم رأيت الاذرعى قال فان اكرهه ظالم فسك الوديعة فيضمن وعلى ما ذكرته فقد يفرق بان المسكره هنا شبهة انتقال الملك وثم لا شبهة له بوجه والوكيل بالشراء لا يسلم الثمن حتى يقبض المبيع والا ضمن (فاذا وكله في شراء) ولو لمعين جمل الموكل عليه ومنع السبكي اجراء الاقسام الآتية فيه ضعيف (لا يشترى معيباً) اي لا ينبغي له ما ياتى من الصحة المستزمنة للحل غالباً في اكثر الاقسام وذلك لان الاطلاق يقتضى السلامة واشترائه عامل القراض لان القصد الربح ومنه يؤخذ انه لو كان القصد هنا جاز له شراؤه (فان اشتراه) اي المعيب (في الذمة) ولم ينص له على السليم (وهو يساوى مع العيب ما اشتراه به وقع عن الموكل ان جمل) الوكيل (العيب) اذ لا خافه ولا تقصير ولا ضرر لا مكان رده وخرج بالذمة الشراء بيمين مال الموكل فانه وان

حالا (قوله او بحال الخ) عطف على قوله اه سم (قوله هبة) اي عقدها (قوله تسليم) اي البو هو ب الى المو هو ب بان يقبضه اياه انتهى ع (اي المبيع) الى قوله ثم رأيت في النهاية والمغنى الا قوله اي او متغلب الي على التسليم قول الماتن (حتى يقبض الثمن) في العيب ولو بايع وكيلان او وليان اجبراً مطلقاً على منحه اي سواء كان الثمن معيناً ام في الذمة اه ع (قوله يوم التسليم) متعلق بقوله قيمة المبيع الخ (قوله فاذا قبضه) اي الموكل الثمن من الوكيل او المشتري عبارة للمغنى فاذا غرمها ثم قبض الثمن دفعه الي الموكل واسترد المعروف اه (قوله اما لو اجبره حاكم الخ) عبارة لنهاية المغنى اما لواجبه حاكم على التسليم قبل القبض فلا ضمان عليه كافي البحر انه الاشبه حيث كان يرى ذلك مذهبا بالذليل او تقليداً معتبراً فلو اكرهه عليه ظالم فسك الوديعة فيضمن قاله الاذرعى وهو الاوجه اه قال ع (بعد ذكره كلام التحفة هنا مانصه واما على ما استوجهه الشارح م من الفرق بين اكرهه الظالم واكرهه الحاكم الذي يراه فقد يشكل الحاق المتغلب بالحاكم لان يقال المتغلب يصير كالحاكم لندفع الفساد المتولدة بالافتقار لمخالفته اه وقوله الا ان يقال المتغلب الخ هو الاقرب (المسكره) بفتح الراء (قوله هنا) اي لمي تسليم المبيع قبل القبض (قوله وثم) اي لمي الوديعة (قوله والا) اي بان سلمه له باختياره قبل قبض المبيع (قوله والا ضمن) اي القيمة للمجاوله قياساً على ما مره في تسليم المبيع قبل قبض الثمن اه ع (قوله ولو لمعين) اي قول الماتن (ليس في النهاية الا قوله ولم ينظر) الى ولعب طرا (قوله عيه) ياء فاعلم (قوله ضعيف) عبارة لنهاية غير صحيح اه (قوله اي لا ينبغي له) اي لا يحسن له اه ع (عبارة للمغنى اي يمتنع عليه ذلك اه) (قوله في اكثر الاقسام) احترز بقوله في اكثر الاقسام عمالوا يشترى بالعين وكان عالماً بالبيع فانه لا يقع لو احدث متبهما ويحرم لتعاطيه عقد فاسداً انتهى زيادى اه ع (قوله وذلك) اي عدم اشتراء المعيب (واشتر الخ) جواب سؤال فكان الاول في زيادة اعتبارها بالنهي وانما جاز لمعامل القراض شراؤه الخ قال الرشيدى قوله وانما جاز الخ اي جاز له ذلك دائماً وبمحصل الفرق بينه وبين الوكالة اه (قوله ومنه يؤخذ) اي من التعليل (قوله لو كان القصد) اسم كان مستتر عائد على الربح والقصد خبرها اه سم (قوله جاز له شراؤه) قال في شرح الروض به جزم الاذرعى وغيره اه سم (قوله ولم ينص له على التسليم) اما لو نص له على التسليم لم يقع للبوكل كما قال الاسنوى انه الوجه لانه غير ما ذكر فيه نهاية ومعنى (قوله اذ لا خافه) اي لا طلاق الموكل الشراء (ولا لتقصير) اي لجمل الوكيل العيب (قوله لا مكان رده) أي ود كل من الوكيل والموكل المعيب (قوله بهذه الشروط) هي عدم النص على التسليم وسادها ما اشتراه به وجمل الوكيل العيب اه ع (قوله رده) اي الاتى اه سم (قوله فالتقيد) اي بقوله في الذمة (قوله عن هذا) اي قوله لا انه ليس الخ اه ع (عبارة للمغنى ففائدة التقيد والبالذمة) اخراج المذكور اخر اه ورد الوكيل فلوقيد الاخير فقط قال الموكل الرد وكذا الوكيل ان اشترى في الذمة للكان او الى قول الماتن (وان علمه فلا) اي وان كان الموكل عينه قال في شرح الروض نعم ان لم يعيب ما عينه وقع له اه وظاهر انه ليس لواحد منهما الرد حيثئذ لو كان الوكيل فقط جاهلاً قالوا جه انه ليس له الرد لرضا الموكل بلورد ثم تبين حال الموكل فينبغي فساد الرد فليراجع اسم قول

(٤١) - شرواني وابن قاسم - خامس) وقع للموكل ايضاً هذه الشروط لانه ليس للوكيل رده لتعذر انقلاب العقد بخلاف الشراء في الذمة فالتقيد للاحتراز عن هذا قطعاً (وان علمه فلا) يقع الشراء للموكل (في الاصح) وان زاد على ما اشتراه به لانه غير ما ذكر فيه عرفاً

المتن (وان لم يساوه) أى سواء كان الشراء فى الذمة أو بالعين اه عس (قوله) اذ قد يتعذر (الخ) يتأمل تقريره عبارة المغنى وقدير البائع فلا يتمكن الموكل من الرد فيتضرر اه وهى ظاهرة قول المتن (واذا وقع الخ) فى الارشاد ولو لكل رد لارض ولا لو كل ان رضى موكل قال الشارح فى شرحه او قصر فى الرد الشراء فيهما معين او بوصف فى الذمة بخلاف ما اذا رضى وكيل او قصر فلا يعتبر بل للموكل الردان سواء الموكل او نواه وصدة البائع والإردده على الوكيل اه ثم قال فى شرح الارشاد عطفًا على ان رضى موكل واشترى أى الوكيل بعين ماله أى لا يرد الوكيل اه وفى الروض وشرحه مثله اه سم وفى المغنى بعد ذكر مثل ما مر عن الارشاد وشرحه ما نصه فرع لو قال البائع للوكيل آخر الرد حتى يحضر الموكل لم يلزمه اجابته وان أخر فلا رد لنقصيره ولو ادعى البائع عن الوكيل رضا الموكل بالعيب واحتمل رضا به باحتيال بلوغ الخبر فان حلف الوكيل على نفي العلم رد وان نكل وحلف البائع لم يرد لنقصيره بالنيكول فان حضر الموكل فى الصورة لا ولى وصديق البائع فى دعواه فله استرداد المبيع منه او فى الثانية تصديق البائع فذلك ان كذب به وقع الشراء للموكل وله الرد خلافا لليغوى فيه عليه فى اصل الروضة اما اذا لم يحتمل رضا به فلا يلتفت الى دعوى البائع اه (ما مر) أى قبيل قول المتن وان علمه الخ ثم هذا لتعليل لنقيض الشراء بالذمة (قوله) شرطرده أى الموكل (قوله) والارده الخ عبارة المغنى والارده الشراء للوكيل لانه اشترى فى الذمة مما باذن فيه الموكل فانصرف اليه اه معنى (قوله) ولو رضى به) أى الموكل بالمعيب أى او قصر فى رد الكار عن سم والمغنى (قوله) امتنع على الوكيل رده) لو رده قبل علمه برضا الموكل ثم تبين انه كان راضيا به حين الرد فينبغي ان يتبين بطلان الرد سم على حج اه عس وصرعن المغنى ما يوافقه (قوله) بخلاف عكسه) عبارة سم عن شرح الارشاد كما مر انفا بخلاف ما اذا رضى وكيل او قصر فلا يعتبر بل للموكل الردان سواء الخ اه (فلا تلو منع اربما لارضى به الموكل الخ) قد يقال عدم رضا الموكل به بعد الحكم بوقوع العقد له لغو فلا عبرة بعدم رضا او لا يقع بذلك للوكيل اللهم الا ان يقال ان المراد بعدم رضاه ان يذكر سببا يقتضى عدم وقوع العقد له كاتكار الوكالة بما اشترى به الوكيل وانكار تسمية الوكيل باه فى العقد او نيته فليتأمل اه عس (قوله) ومن ثم) أى من اجل ان العلة تضرر الوكيل (قوله) لان منعه) لتعليل لعدم النظر (قوله) ولا الى انه الخ) عطف على قوله الى انه لومنع الخ (قوله) لانه انما استقل الخ) يتأمل فيه فان الكلام على تقدير منعه من الرد فى معنى استقلاله بالرد حيث اه سم وفيه ان المراد بالرد هنا الرد من حيث هو بقطع النظر عن منعه وجوازه (قوله) لذلك) أى المشاورة (قوله) وله عيب طرا الخ) خبر مقدم لقوله حكم المقارن (قوله) فى الرد) أى وعده اه نهاية قال عس قوله لم فى الرد وعده اه لا فى عدم وقوعه للموكل لانه ما ذنوله فى شرائه وقت العقد لسلا مته عنده وقد تقدم انه ان كان الشراء بالدين فلا رد للوكيل او فى الذمة فلكل منهما الردها (قوله) فان كان الشراء بالعين بطل الشراء) لو تعذر الرد على البائع فى هذه الحالة بان قصر الوكيل ولم يصدق البائع ان الشراء للموكل واخذ الثمن المعين فينبغي اخذها مما سياتى فى مسائل الجارية ان يقال يردده الموكل على الوكيل ويتزمه بدل الثمن ولو اكمل بيعه بالمظفر

الرد فراجع (قوله) فى المتن والشرح واذا وقع للشراء فى الذمة للموكل فلكل من الموكل والوكيل الرد) فى الروض فان اشترى فى الذمة ورضى به الموكل او قصر لم يردده الوكيل اه وفى الارشاد ولو لكل رد لارض ولا الوكيل ان رضى موكل قال الشارح فى شرحه او قصر فى الرد الشراء فيهما معين او بوصف فى الذمة بخلاف ما اذا رضى وكيل او قصر فلا يعتبر بل للموكل الردان سواء الموكل او نواه وصدة البائع والارده على الوكيل اه ثم قال فى الارشاد عطفًا على ان رضى موكل واشترى أى الوكيل بعين ماله أى لا يرد الوكيل اه وفى الروض وشرحه مثله فقال لان اشترى بعين ماله الموكل فلا رد له بالعيب لانه لا يقع له بحال فلا يتضرر به اه (ولو رضى به امتنع على الوكيل رده) لو رده قبل علمه برضا الموكل ثم تبين انه كان راضيا به حين الرد فينبغي ان يتبين بطلان الرد (قوله) لانه لما استقل بالرد الخ) يتأمل فيه فان الكلام على تقدير منعه من الرد فما معنى استقلاله بالرد حيث اه (قوله) فان كان الشراء بالعين بطل الشراء) لو تعذر الرد على

(وان لم يساوه) أى ما اشترى به (لم يقع عنه) أى الموكل (ان علمه) أى الوكيل العيب لنقصيره اذ قد يتعذر الرد فيتضرر (وان جهله وقع) للموكل (فى الاصح) لعذر الوكيل بجهله مع اندفاع الضرر بثبوت الخيار له (واذا وقع) الشراء فى الذمة لما مر انه ليس للوكيل الرد فى المعين (للموكل) فى صورتي الجهل (فلكل) من الموكل والوكيل الرد بالعيب اما الموكل فلا نه المالك والضرر به لاحق نعم شرطرده على البائع ان يسميه الوكيل فى العقد او ينويه ويصدق البائع ولا رده على الوكيل ولو رضى به امتنع على الوكيل رده بخلاف عكسه واما الوكيل فلا نه لومنع اربما لا يرضى به الموكل فيتعذر الرد لسكونه فوربا فيقع للوكيل فيتضرر به و هو ثم لو رضى به الموكل لم يرد كما ولم ينظروا الى انه لو منع كان اجنبيا فلا يؤثر تأخير لان منعه لا يستلزم كونه اجنبيا من كل وجه ولا الى انه قد يؤثر لمشاورة الموكل لانه لما استقل بالرد لم يضطر لذلك وله عيب طرا قبل القبض حكم المقارن فى الرد كما اعتمده ابن الرقعة وعلم عمارته حيث لم يقع للموكل فان كان الشراء

بالعين بطل الشراء

والواقع للوكيل وعند الإطلاق له شرأه من يعتق على موكله فيعتق بمحرم ما لم ينه غيباً لله وكل رده ولا يعتق ومخالفة أفعه في ذم امر دوده
(وليس للوكيل أن يوكل بلا إذن أتى منه ما وكل فيه) لأن الموكل لم يرض بغير نعم (٣٣) لو وكل في قبض دين قبضه واسوله له مع احد

من عياله لم يضمن كما قاله
الجوري وقيد الاذرى
المرسل معه بكونه اهلا
للتسليم بان يكون رشيدا
وكان وجه اعتقار ذلك في
عياله والذي يظهر ان المراد
بهم اولاده وبما ليك
وزوجاته اعتبارا استنبأهم
في مثل ذلك بخلاف غيرهم
ومثله إرسال نحو ما اشترأه
له مع احدهم ويؤخذ من
تعليمه منع التوكيل عما
ذكر انه لا فرق بين وكنك
في بيعه وفي ان تبينه و فرق
السبكي بينهما في الاول
بجواز التوكيل مطلقا دون
أثنائي فيه فظهر هنا للعرف
وان كان صحيحا في نفسه
(ولان لم تبات) ما وكل فيه
منه (لكنه لا يحسنه) ولا
يلقبه (اويشقه) عليه
تعاطيه مشقة لا تحتل عادة
كما هو ظاهر (فه التوكيل)
عن موكله دون نفسه لان
التفويض لئله لا بما قصد
به الاستنباء ومن ثم لو جهل
الموكل حاله واعتقد خلاف
حاله امتنع توكيله كما الهه
كلام الرافعي واستظهره
الاستنوي ويأتي مثله في
قوله (ولو كثر) ما وكل فيه
(وعجز عن الاتيان بكه
فالمذهب ان يوكل) عن
موكله فقط (فما زاد على

واستيفاء ما غره من نمته سم على حجاج ع ش) والواقع للوكيل) والكلام في العيب المقارن اما الطاريء
فوقع فيه للوكل مطلقا سواء اشترأه بالعين او في الذمة اه ع ش (قوله وعند الإطلاق) اى إطلاق الموكل
التوكيل (قوله شرأه من يعتق الخ) اى وان علم بكونه يعتق عليه ولا نظرا الى ضرر الموكل انقصه بعد التعيين
وظاهره وان كان الغرض من شرأه التجارة فيه من الموكل وعبارة مر كجج فيما مر بعد قول المصنف
فان وكله في شرأه عبود يجب بيان نوعه ولو اشترى من يعتق على الموكل صحب وعق عليه بخلاف القراض لما فاته
موضوعه اه ع ش (قوله لان الموكل لم يرض بغيره) زاد النهاية والمغنى ولا ضرورة كالمدودع كالمودع اه
(قوله وارسله) اى الوكيل المقبوض (قوله من عياله) اى الوكيل (قوله لم يضمن كما قاله الجوري) الاوجه
خلافه مر اه سم عبارة النهاية وشمل كلامه ما لو اراد إرسال ما وكل في قبضه من دين مع بعض دياه
فيضمن ان فعله خلا للجوري اه (قوله وما ليك) ينبغي ومن يتعاطى خدمته وان لم يكن موكلا اه سيد
عمر عبارة ع ش وينبغي ان يلحق بمن ذكر خدمته ما جاوره ونحوها اه (قوله اعتبارا استنبأهم الخ) خبر وكان
(وقوله والذي الخ) جملة معترضة (قوله ومثله) اى إرسال ما قبضه من دين وكل في قبضه (قوله مع احدهم)
اى عياله (قوله ويؤخذ) الى المتن في النهاية (قوله بما ذكر) اى بقوله لان الموكل الخ والجاء متعلق بالتعليل
(قوله في الاول) وهو وكنك في بيعه (قوله مطلقا) اى احسن الوكيل ما وكل فيه ولا يقبل بغير عته ولا
(قوله دون الثاني) وهو وكنك في ان تبينه ووجهه ان الثاني مشتمل على نسبة البيع للوكيل صريحا ولا
كذلك الاول اه ع ش (قوله فيه نظر) خبر و فرق السبكي الخ (قوله هنا) يعنى في صيغة التوكيل (قوله
للعرف) اى لعدم الفرق بينهما في العرف (قوله وان كان صحيحا في نفسه) اى بحسب اللغة لانه فرق واضح
بين المصدر الصريح والمؤول به اه كردى وتقدم عن ع ش ما هو احسن من هذا قول المتن (لكنه
لا يحسنه) اى أصلا اما اذا احسنه لكن كان غيره فيه احذق منه لم يجز التوكيل لان الموكل لم يرض بغيره
اه ع ش (قوله اويشقه عليه) الى الفصل في النهاية (قوله انما يقصد الاستنباء) قضيته انه يتعين ذلك في حقه
وان صار اهلا لم يشره بنفسه اه ع ش وسيأتي ما فيه (قوله ومن ثم) اى من اجل ان العلة ما ذكر
(قوله امتنع توكيله) اى ولو فعله لم يصح واذا سلم ضمن اه ع ش (قوله واستظهره الاستنوي) عبارة المغنى
وهو كما قاله الاستنوي ظاهر اه (قوله ويأتي مثله) اى مثل قوله لو جهل الموكل الخ اه ع ش (قوله عن
مر كه الخ) عبارة المغنى حيث وكله في هذه الاقسام فاما يوكل عن موكله فان وكل عن نفسه فلا يصح في زيادة
الروضة المنع اه (قوله فقط) فلو وكل عن نفسه لم يصح واطاق وقع عن الماركل اه نهاية قال الرشيدى
قوله واطاق الخ لا يخفى جرمه في المسئلة الاولى وكان ينبغي ذكره هناك اه (قوله لانه المضطر اليه) الى المتن
في المغنى (قوله ثم رايت مجليا زف الخ) اى في الذخايره معنى (قوله القريب الخ) نعمت الخفاضة (قوله
ولو طر العجز لمرض الخ) فان كان التوكيل في حاله بفسقه او مرضه جاز له ان يوكل نهاية معنى
وشرح المرض (قوله لم يجز له ان يوكل) اى وذلك لما تقدم من ان الموكل لم يرض بنصرف غيره لكن قضية
قوله مر ثم لا ضرورة كالمدودع الخ انه لو دعت الضرورة الى التوكيل عند طر وما ذكر كان خيف تلفه
للمبيع ولم يتيسر الرفع الى قاض ولا اعلام الموكل جاز له التوكيل بل قد يقال بوجوه وهو مظاهره وبقى عكسه
وهو ما لو وكل عاجز ثم قدر له المباشرة بنفسه ام لا فيه نظر والا قرب الثاني اخذ من قول الشارح المار كجج

البائع في هذه الحالة بان قصر الوكيل ولم يصدق البائع ان الشرأه للوكل واخذ اثنين المدين فينبغي اخذهما
سياتي في مسائل الجارية ان يقال برده الموكل على الوكيل ويغرمه بدل اثنين والوكيل يبعه بالظفر واستيفاء
ما غره من نمته (قوله لم يضمن كما قاله الجوري) الاوجه خلافه مر

الممكن) لانه المضطر اليه بخلاف الممكن أى عادة بان لا يكون فيه كبير مشقة لا تحتل غالبا فيما يظهر ثم رايت مجليا زف
الوجه القائل بان المراد عدم تصور القيام بالكل مع بدل المجهود واعتمد مقابله القريب عما ذكرته ولو طر العجز لمرض ونحو
مرض او سقر لم يجز له ان يوكل (ولو اذن في التوكيل وقال وكل عن نفسك ففعل كالثاني يوكل الوكيل) على الاصح لانه يقتضي الاذن

وللوكيل عزله ايضا كما اهمه جعله وكيل وكيله اذ من ملك عزل الاصل ملك عزل فرعه بالاولى وعبارة اصله تفهم ذلك ايضا الا اعتراض على المتن خلافا لمن زعمه (والاصح) على الاصح (٣٢٤) السابق (انه) اى الثانى (ينعزل بعزله) اى الاول (واذ عزاله) بنحوه ونحوه وان جازونه

أو عزل الموكل له لانه نائبه وسيعلم من كلامه فيما ينزل به الوكيل انه ينزل بغير ذلك (وان قال وكل عني) وعين الوكيل اولاً ففعل (فالتانى وكيل الموكل وكذا ان اطلق) بان لم يقل عني ولا عنك (فى الاصح) لان توكيله للثالث تصرف تعاطاه باذن الموكل فوجب ان يقع عنه وفارق نظيره من القاضى بان الوكيل ناظر فى حق الموكل لحمل الاطلاق عليه وتصرفات القاضى المسلمين فهو نائب عنهم ولذا نفذ حكمه لمستنيبه (وعليه فالعرض بالاستتابة معاوته وهو راجع له) قلت وفى هاتين الصورتين (وهما اذا قل عني او اطلق لا يعزل احدهما الاخر ولا ينعزل باعزاله) لانه ليس وكلا عنه (وحيث جوزنا للوكيل التوكيل) عنه او عن الموكل (يشترط ان يوكل اميناً) فيه كفاية لذلك التصرف وان عين له الثمن والمشتري لان الاستتابة عن الغير شرطها المصلحة (الا ان عين الموكل غيره) اى الامين فيبيع تعيينه لاذنه فيه نعم ان علم الوكيل فسقه دون الموكل لم يوكله على الاوجه كالا يشتري ما عينه الموكل ولا يعلم عيه والوكيل يعلمه او عين له فاسفان اذ سقه لم يجزه له توكيله على الاوجه ايضا وقضية اطلاق المتن

(قوله) والموكل عزله ايضا كما اُفهمه (الخ) قال الاستوى واذنا لما بان وكيل الوكيل فقد قبل ليس للوكيل مباشرة عزله لانه ليس وكيله والاصح الجزا لان فرع التفتي هذه المسئلة كذا صرح الرافى بجميع ما قلناه انتهى (قوله فى المتن) والاصح انه ينزل بعزله وان عزاله قال الاستوى واعلم ان حاصل كلام المصنف الجزم بان الثانى وكيل الوكيل وحكاية وجهين مع ذلك فى انه عزاله يعنى الثانى بزل الوكيل وبانزله وهذا فاسد فى المعنى ومخالف لما قاله الرافى ايضا من حكاية وجهين فى التبايع وبناء العزل عليه كما قلناه عنه انتهى ويجب بان قوله والاصح انه ينزل بعزله وان عزاله ليس مفرعاً على قوله فان الثانى وكيل الوكيل ولذا لم يصدره بالفاء وانما هو استئناف فلا ينافى انه مفرع على الخلاف فى أنه وكيل الوكيل أو الموكل (لم يوكله على الاوجه)

أنه لا يوكل غير الامين وان قال له وكل من شئت وقال السبكي الاوجه خلافاً لما قالت زوجتى عن شئت يجوز تزويجها الغير الكفء زوجتى

ولفرق الأذرى بأن المقصود هنا حفظ المال وحسن التصرف فيه وغير (٣٢٥) الأمين لا يتأتى منه ذلك وثم وجود صفة

كالهى الكفاية وقد يتساع بتركها بل قد يكون غير الكفاية أصلح وحاصله أن القياس هو المتبادر وإن أمكن توضيح الفرق بأن المختل هنا بتقدير عدم الأمانة أصل المقصود من الموكل فيه وثم بعض توابعه لا هو فاعترف ثم مالم يغتفر هنا فان قلت قضية تميز النكاح بالاحتياط هنا إذا جاز ذلك ثم كان قياسا هنا بالأولى قلت محل الاحتياط ان تركت للوكيل اجتهادا او باتيانها باللفظ العام اذنت له في كل أفراده من غير اجتهاد فلا تقصير منه مع سهولة الغائب كما علم مما تقرر أولا (ولو وكل امينا) فشيء من الصور السابقة (ففسق لم يملك الوكيل عزله في الأصح والله أعلم) لأنه اذن له في التوكيل دون العزل (فصل) في بقية من أحكام الوكالة أيضا وهي ما يجب على الوكيل عند التقيد له بغير الأجل ومخالفته للمأذون وكون يده بدامانة وتعلق أحكام العقد به (قال بيع لشخص معين) هو أعنى قوله معين هنا وفيما بعده حكاية للفظ الموكل بالمعنى فان الموكل لا يقول ذلك بل من فلان وهذا واضح فايراد مثله

زوجي من شئت الخ (قوله) وفرق الأذرى الخ اعتمده النهاية والمعنى (قوله) هنا أى في التوكيل في المال (قوله) وثم أى في التوكيل في التزويج (قوله) وقد يتساع بتركها أى لحاجة القوت أو غيره اه معنى (قوله) وحاصله أى حاصل ما هنا (قوله) هنا أى في التوكيل في المال و (قوله) وثم أى في التوكيل في النكاح (قوله) بالأولى أى لأنه ثم لا خيار لها هنا يستدرك اه معنى (قوله) إن تركت أى المرأة الموكلة (قوله) في كل أفرادها أى أفراد الزوج (قوله) منه أى الوكيل (قوله) بما تقرر أولا) هو قوله وقد يتساع بتركها الخ (قوله) في شيء من الصور السابقة أى حيث وقع التوكيل عن الموكل اه رشيدى (قوله) من الصور السابقة يبنى استثناء ما إذا وكل عن نفسه باذن موكله لما تقدم ان له حينئذ عزله وإن لم يفسق فإذا فسق أولى فان قيل حينئذ يشكل قوله الصور بصيغة الجمع لان الكلام في صور التوكيل بالاذن بدليل تعليقه بلم يبق إلا صورتان ما لو قال وكل عني وما لو اطلق قلت يمكن ان يكون الجمع باعتبار ان كلامهما مصورتان نظرا لتعيين الموكل الوكيل وعدم تعيينه ويجوز ان يجعل الكلام في أعم من صرر الأذن ولا ينافيه التعليل لقراءة اذن فيه البناء للمفعول أى اذنه له ولومن جهة الشرع اه سمى أى ولو عبر بصيغة التثنية كما في المعنى وبعض نسخ النهاية لسل عن الاشكال وتكلف الجواب (فصل في بقية من أحكام الوكالة) (قوله) في بقية من أحكام الوكالة) الى قوله ويرد منع في النهاية إلا قوله وإلا فالأذن الى انه لو ظهر وقوله واهم الى ولية اليوم وما نبت عليه (قوله) بغير الأجل) أى واما التقيد بالأجل فقد مر حكمه (قوله) ومخالفته عطف على قوله ما يجب الخ بتقدير مضاف والاصل وحكم مخالفته لحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه لان المخالفة ليست من الأحكام اه عرش أقول وكذا قوله وكون يده الخ وقوله وتعلق الخ عطفان على قوله ما يجب الخ قول الممتن (قال بيع) ومثل البيع غيره من العقود كالنكاح والطلاق اه عرش (قوله) بل من فلان) أى بل يقوم من فلان أى مثلا كمن هذا ومن فقيه صالح فيما يظهر (قوله) تعين ظاهره انه يبيع منه ويمتنع البيع من غيره وان لم يدفع هو إلا ضمان المثل وإن رغب غيره به إذ عن ثمن المثل ويبنى ان محل التعين إذا لم تدل القرينة على عدم إرادته التقيد به وإنه لو كان لولم يبيع من غيره نهب البيع وفات على المالك جاز البيع من غيره للقطع برضا المالك بذلك وأن المراد التقيد به في غير مثل هذه الحالة فان قلت قياس ذلك ان الشخص لولم ياذن في بيع ماله لاحد فرأى شخص انه لولم يبيعه بغير إذنه نهب وفات على ماله انه يجوز بيعه قلت فيه نظر والفرق واضح لانه اذ اذن في البيع في الجلبه بخلافه هناك فانه لا إذن مطاوعا سم على حج أقول وينبغي ان محل المنع إذا لم يقبل على ظهر رضائهم بان يبيعه ولا فلا وجه للتعين وقيل بمثله في عدم صحه بيع الفضولي وغاية الأمر ان هذا منه وفرضه في الشخص المدين ليس قيدا بل مثله المكان المدين إذا خرج عن الأهلية ففيه التفصيل المذكور فيجوز له البيع في غيره حيث يخفى عليه النهب أو التلف لولم يبيعه في غيره اما لو خرج السوق المعين عن الصلاحية مع بقاء الامن في البلد وعدم الخرف على الموكل فيه فلا يجوز بيعه في غير المكان المدين اه عرش اه والحاصل ان محل تعين ما ذكره الموكل في التوكيل من نحو المشتري إذا لم يشتري هناك قرينة ملغية للتعيين ولا علم الوكيل لرضا الموكل بغيره فعند وجود أحدهما يجوز له المخالفة ويصح العقد للوكيل (قوله) لا نه قد يكون الخ) ولو امتنع اعتمده مر وكذا الوجه الآتي في قوله وفرق الأذرى الخ (قوله) في شيء من الصور السابقة) يبنى استثناء ما إذا وكل عن نفسه باذن موكله لما تقدم ان له حينئذ عزله وان لم يفسق فإذا فسق أولى فان قيل حينئذ يشكل قوله الصور بصيغة الجمع لان الكلام في صورة التوكيل بالاذن بدليل تعليقه بلم يبق إلا صورتان ما لو قال وكل عني وما لو اطلق قلت يمكن ان يكون الجمع باعتبار ان كلامهما صورتان نظرا لتعيين الموكل الوكيل وعدم تعيينه ويجوز ان يجعل الكلام في أعم من صرر الأذن ولا ينافيه التعليل لقراءة اذن فيه البناء للمفعول أى اذنه له ولومن جهة الشرع (فصل) في بقية من أحكام الوكالة أيضا الخ (قوله) تعين ظاهره ان يبيع منه ويمتنع البيع من غيره وان

على المصنف هو التساهل تعين لأنه قد يكون له غرض في تخصيصه كطبيب ماله بل وإن لم يكن له غرض أصلا عملا باذنه

المعين من الشراء لم يجر يمينه لغيره بل يرجع الموكل وينبغي أن يحمله ما لم يغلب على الظن أنه لم يرد به بخصوصه بل لسبب البيع منه بالنسبة لغيره اه عش (قوله ولا يصح بيعه لو كيله) اقتصر عليه المغنى وسكت عن تقييد ابن الرفعة وقال عش وينبغي أن عمل البطلان إن لم يكن وكيله مثله أو أرفق منه أخذاً بما ذكره فيما لو قال بع من وكيل زيد فباع من زيدا وفي البجيرمي عن الشوري ومجمله كإقال الأذرى إذا كان المعين عن يتعاطى الشراء بنفسه بخلاف ما لو كان نحو السلطان عن يتعاطى الشراء بنفسه فإنه يصح من وكيله اعتبارا بالعرف اه وفي سم ما يوافقه (قوله لو كيله) أى أو عبده وفاقا لم على منبج اه عش (قوله وقيد الخ) أى عدم الصحة عبارة النهاية فلو باع من وكيله لم يصح سواء اتقدم الإيجاب أم القبول ولم يصرح بالسفارة أم لا كما شمله كلامهم خلافا لابن الرفعة اه (قوله تقدم الإيجاب) أى مطلقا اه سيد عمر (قوله) ولم يصرح بالسفارة قيد لتقدم القبول قال فى المطلب اذا تقدم قبول الوكيل وصرح بالسفارة كاشتريت هذا منك لزيد فقال بمتك صح وان تقدم الإيجاب ثم قبل الوكيل لم يصح صرح بالسفارة أم لا لأن الإيجاب فاسد اه كردى وفى السيد عمر وعش ما يوافقه وقال الرشيدى قوله لم يرد خلافا لابن الرفعة أى فى تقييد البطلان بما اذا تقدم الإيجاب أو القبول ولم يصرح بالسفارة أى بخلاف ما اذا تقدم أحدهما وصرح بالسفارة فى المتقدم فإنه يصح عنده اه (قوله أى ليد) أى دون نفس الوكيل اه عش (قوله بطل أيضا) جزم به المغنى وشرح المنبج وسكتا عن قول الشارح وإنما يتجه الخ (قوله) وإنما يتجه الخ ولو مات زيد بطلت الوكالة كاصرح به الماوردى بخلاف ما لو امتنع من الشراء اذ تجاوز رغبته فيه بعد ذلك والأوجه أنه لو قال بع هذا من أيتام زيد ونحو ذلك حمل على البيع لوليهم ولا نقول بفساد الوكيل اه نهاية قال عش قوله لا نقول بفساد الوكيل وعليه فهل يصح البيع من الأيتام ولو بلغوا رشداً فيه نظر والمتجه الصحة لأنه إنما انصرف للولى للضرورة فإذا كملوا أجاز البيع منهم لإزالة السبب الصارف سم على حجب وظاهره وان كان الولي أسهل فى المعاملة منهم وهو ظاهر اه (قوله أو أرفق) الأولى إسقاط الالف (قوله وبه فارق) أى بقوله فالأذن فى البيع الخ (قوله ما ربه بديل) أى فى قوله بل وان لم يكن له غرض اه سيد عمر (قوله) والأذرى الخ) أى وبحت الأذرى عبارة النهاية فلو باع من وكيله لم يصح لعدم قربة على إرادة الرجوع وأنه لا غرض له فى التعيين سواء لم يكن المعين برغب فى تلك السلعة كقول الناجر لفلان بع هذا على السلطان فالتجته كإقاله الزركشى جواز البيع من غير المعين واعتراض الخ اه قال الرشيدى قوله لم يرد تجته كإقاله الزركشى الخ كان المناسب حيث هو ضعيف عنده كما سألنى أنه أن يقول قال الزركشى فالتجته الخ اه (قوله لم يتعين) اعتمده المغنى وسم وعش (قوله لا غيره) أى فى الجملة وفى الظاهر والإلمينات قوله لم يتعين فليتأمل اه سم (قوله فى البحث) أى بحث الأذرى (قوله من أصله) كأنه أنما زاده ثلاثى سبق الذهن

ولا يصح بيعه لو كيله وقيد
ابن الرفعة بما اذا تقدم
الإيجاب أو القبول ولم
يصرح بالسفارة وبحت
اللقبى أنه لو قال بع من
وكيل زيدا لزيد فباع من
زيد بطل أيضا وإنما يتجه
أن كان الوكيل أسهل منه
أو أرفق ولا فالأذن فى
البيع منه وبه فارق ما ربه
بديل والأذرى أنه لو
ظهر بالقربة أن التعيين
إنما هو لغرض الرجوع
فقط لكون المشتري عن
يرغب فيه لا غيره لم
يتعين واعتراض بأنه
لرغبته فيه قد يريده فى
الظن وهذا غرض صحيح
وأقول فى البحث من
أصله نظر

لم يدفع هو إلا عن المثل وان رغب غيره بزيادة على ثمن المثل لأنه لا عبرة بهذه الزيادة لا متاع البيع من الرأغب
بها ففى كالمعلم لغيره يرجع وينبغي أن على التعيين اذالم تدل القرينة على عدم إرادة التقييده به ولو كان لو لم
يع من غير نهب المبيع وفات على المالك جاز البيع من غيره للقطع برضا المالك بذلك وأن مراده أن التقييد
به فى غير مثل هذه الحالة فإن قلت قياس ذلك أن الشخص لو لم ياذن فى بيع ماله لأحد فرأى شخص أنه
أن لم يبعه بغير إذنه نهب وفات على المالك أنه يجوز بيعه قلت فيه نظر والفرق ظاهر لأنه هنا أذن فى البيع فى
الجملة بخلافه هناك فإنه لا يذن مطلقا ثم رأيت أن قولى ولا ينبغي أن يحمله اذالم تدل القرينة الخ موافق لقول
الأذرى أنه لو ظهر بالقرينة الخ فى الجملة (قوله ولا يصح بيعه لو كيله) قال فى شرح المنبج كافى الروضة عن
البيان وفى غيرهما عن الأصحاب اه وبحت الأذرى الصحة فيما إذا كان الموكل عن يتعاطى الشراء بنفسه
كاسلطان وظاهر أنه يصح البيع هنا من نفس الموكل كاسلطان وقال أن قضية الفرق أنه لو جرى العقد على
وجه لا يقدر فيه دخول الملك فى ملك الوكيل صرح (قوله بطل أيضا) اعتمدهم (قوله لا غيره) أى فى الجملة وفى

إلى قوله واعترض اه عش **(قوله)** لأنه إنما يتأني على الوجه الآتي الخ فيه بحث لأن حاصل بحث الأذرعى ان القرينة تولدت على ان المقصود حصول الروح وان المشتري غير منظور اليه لذاته بل لكونه ممن يحصل منه الروح لكونه من جملة الراغبين لم يتعين حينئذ حصول المقصود بالبيع من غيره إذ ارغب في دفع ما يرغب المعين في دفعه لأنه لا مزمة حينئذ للمعين على غيره وهذا يندفع قوله لو لأن ذلك المعين قد يرد الخ لان المراد ان غيره ايضا يريد ان البيع منه بما يرغب به المعين بحيث لا تفوت الحال بين البيع من المعين والبيع من غيره أو يكون البيع من غيره أحظ لكن قد يتأني ذلك قوله ممن يرغب فيه لا غيره وبإيجاب بان المراد لا غيره في الجملة أو ظاهر أو الإلزامات قوله لم يتعين وقوله فأتضح الخ ذلك لان الأذرعى لم يدع ان تعيينه يتأني غرضه بل ادعى ان القرينة دلت على ان المعين وغيره سواء في صحة البيع من كل إذ ارغب غيره بما يرغب هو به أو ازيد والحاصل ان القرينة هنا دلت على إلغاء التعيين فعمل بها وفي مسألة المكان لم تدل على ذلك فاعتبر التعيين فيها حتى تولدت هناك على إلغاءه فلا مانع من التزام إلغاءه فلا فرق بينهما فليتأمل وبما قررناه يظهر اندفاع الاعتراض الذي حكاه بقوله واعترض الخ أيضا اه سم **(قوله)** كيوم الى قوله كالقول في المغنى لإقوله والفرق الى ولوقال **(قوله)** ولو في الطلاق كالعتق اه سم عبارة عش قوله واروى الطلاق غاية لتعين للزمان الذي ذكره في التوكيل اه وعبارة المغنى وقاعدة التقيد بالزمان انه لا يجوز قبله ولا بعده وذلك متفق عليه في البيع والعتق وما اطلاق فلوكاه به في وقت معين فطلق قبله لم يقع أو بعده فكذا على المعتمد اه **(قوله)** بمنوع خبر والفرق الخ **(قوله)** اول جمعة الخ دل على أنه قال ذلك قبل دخول يوم الجمعة ويوم العيد وبني ما لوقاله في يوم الجمعة أو العيد فهل يعمل على بقيقته أو

الظاهر أو الإلزامات قوله لم يتعين فليتأمل **(قوله)** لأنه إنما يتأني على الوجه الآتي فيه بحث لأن حاصل بحث الأذرعى ان القرينة تولدت على ان المقصود وحصول الروح وان المشتري غير منظور اليه لذاته بل لكونه ممن يحصل منه الروح لكونه من جهة الراغبين لم يتعين حينئذ حصول المقصود بالبيع من غيره فجاز البيع من غيره إذ ارغب في دفع ما يرغب المعين في دفعه لأنه لا مزمة حينئذ للمعين على غيره وهذا يندفع قوله لو لأن ذلك المعين قد يرد الخ لان المراد ان غيره ايضا يريد ان البيع منه بما يرغب به المعين بحيث لا تفوت الحال بين البيع من المعين والبيع من غيره أو يكون البيع من غيره أحظ لكن قد يتأني ذلك قوله ممن يرغب فيه لا غيره وبإيجاب بان المراد لا غيره في الجملة أو ظاهر أو الإلزامات قوله لم يتعين وقوله فأتضح الخ ذلك لان الأذرعى لم يدع ان تعيينه يتأني غرضه بل ادعى ان القرينة دلت على ان المعين وغيره سواء في صحة البيع من كل إذ ارغب غيره بما يرغب هو به أو ازيد والحاصل ان القرينة هنا دلت على إلغاء التعيين فعمل بها وفي مسألة المكان لم تدل على ذلك فاعتبر التعيين فيه حتى تولدت هناك على إلغاءه فلا مانع من التزام الغاية فلا فرق بينهما فليتأمل وبما قررناه يظهر اندفاع الاعتراض الذي حكاه بقوله واعترض الخ أيضا لا يقال غاية القرينة دلالة على عدم تعلق الغرض بخصوص المعين وقد دل قول المصنف وفي المكان وجه اذ لم يتعلق به غرض على التعيين على الصحيح مع عدم تعلق الغرض بخصوص المعين فلا اعتبار مع ذلك بالقرينة لا ناقة ول فرق بينهما لان القرينة تدفع احتمال تعلق الغرض باطنا بخلاف قوله المذكور فانه إنما دل على لانه اعتبار بانتهاء الغرض ظاهرا وبمجرد ذلك لا يدفع احتمال غرض باطن فاذا دفعته القرينة فينبغي العمل بها وما يؤيد العمل بها عدم تعيينه إذ اقدر نحن ولم يتعين غيره إذ ليس هذا إلا من العمل بالقرينة ولو سلم أنه ليس منه فالعمل يتأني معناه فليتأمل **(فرع)** لو وكاه في البيع لا يتأني فدل بصلح التوكيل ويجعل على البيع لو ليهم لهم أو يفسد لعدم امكان البيع منهم فيه نظروا المتجه الاول وعليه فهل يصح البيع من الايتام لو بلغوا ارشادهم نظر ويتجه الصحة لأنه إنما انصرف للولي لفصورهم فاذا كملوا اجاز البيع منهم ولو ال السبب الصارف بخلاف ما لو وكاه لبيع من زيد لا يصح بيعه من وكيله وبالعكس لأنه لما تأني البيع من كل منهما وكان معتادا دل الحال على التقيد بخصوص المذكور **(قوله)** ولو في الطلاق كالعتق

لأنه إنما يتأني على الوجه الآتي في المكان إلا أن يفرق بأن التعيين ثم لم يعارضه ما يليه وهنا عارضته القرينة الملغية له لو لأن ذلك المعين قد يزيد على ممن مثله وذلك موافق لغرضه وهو زيادة الروح فأتضح أن تعيينه لا يتأني غرضه بل يوافقه خلافا للأذرعى (أو) في (زمان) معين كيوم كذا أو شهر كذا تعين فلا يجوز قبله ولا بعده ولو في الطلاق والفرق بينه وبين العتق بانه يختلف باختلاف الاوقات في الثواب بخلاف الطلاق ممنوع بل قد يكون له غرض ظاهر في طلاقها في وقت مخصوصه بل الطلاق أولى لحرمة زمن البدعة بخلاف العتق ولو قال يوم الجمعة أو العيد مثلا تعين أول جمعة

أو عيديلقاءه كالوقال في الصيف جدا لجاء الشتاء قبل الشراء لم يكن له شراؤه في الصيف الآتي وأهم قوله الجمعة أو العبد أن يوم الجمعة أو عيد
بجلائه وهو محتمل إلا أن يقال الملاحظ فيها (٣٢٨) واحد وهو صدق النصوص عليه وأول ما يلقاه وهو محقق ومباين مشكوك فيه فتمت

الأول هنا أيضا ولية اليوم
مثله أن استوى الراغبون
فيهما ومن ثم قال القاضي
لرباع أي فيما إذا لم يعين
زمنًا لليل والراغبون نهارا
أكثر لم يصح (أو) في مكان
معين (تعيين) وإن لم يكن نقده
أجود ولا الراغبون فيه
أكثر لأنه قد يقصد اخفاه
نعم لو قدر الثمن ولم يعين عن
غيره صح البيع في غير وقال
القاضي اتفاقا ورد السبكي
له باحتيال زيادة راغب
مردود بأن المانع تحققها
لاتوهمها (وفي المكان
وجه) أنه لا يتعين (إذا لم
يتعلق به غرض) للموكل
ولم يمتنع عن غيره لأن تعيينه
حينئذ اتفاقا وانتهى له
السبكي وغيره ويرد بمنع
كونه اتفاقا كيف
والاغراض أمرها خفي
فوجب التقييد بنص
الاذن لا احتمال أن له غرضا
في التعيين بل هو الظاهر
المتعين لصون كلام الكامل
عن الالغاء ما أمكن على أن
قوله إذا لم يتعلق به غرض
للموكل أن علم ذلك بنص
الموكل عليه تعيين الغاء
التعيين اتفاقا أو بقرينة
حالية فالقارئ مختلفه وهذا
يزيدانفاق الانتصار للثاني
ثم رايت ما صرح بأن
المراد الثاني وهو قولهم أن

على أول الجمعة أو عيديلقاءه بعد ذلك اليوم فيه نظر والأقرب الثاني لأن عدوله عن اليوم إلى يوم الجمعة أو
العيد قرينة على عدم إرادته بقية اليوم أه عش (قوله أو عيديلقاءه) المراد بالعبد ما يسمى عيديلقاءه
كأنظر والاضحى وينبغي أن مثل ذلك ما لو اعتاد قوم تسمية أيام ما بينهم بالعبد كالنصارى إذا وقع ذلك
فيما بينهم فيحمل على أول عيد من أعيادهم يكون بعد يوم الشراء ما لم يصحوا بخلافه أو تدل القرينة عليه
أه عش وقوله الشراء صوابه التوكيل (قوله في الصيف) متعلق بأشترلي المقدر وقوله جدا مفعوله
ويحتمل أن الظرف متعلق بقال عبارة النهاية كالقول له ليشتري له جد في الصيف لجاء الشتاء قبل الشراء
لم يكن له شراؤه في الصيف الآتي أه قال عش قوله جدا في الصيف هل صورة ذلك أن يقول الموكل
أشترلي جد في الصيف فيحمل على صيف يليه أه وفيه كاهو مقتضى التشبيه أو يكتفى بوقوع الوكالة في
الصيف وإن لم يذكر أه أي لفظ في الصيف عملا بالقرينة في نظر ولا يبعد الثاني أه وقوله عش فيحمل
على صيف يليه أي إذا كان وقع التوكيل في الشتاء وقوله أه وفيه أي إذا وقع التوكيل في الصيف وهذا
الحل بشقيه مبنى على أن في الصيف متعلق بيشترى وقوله أو يكتفى الخ مبنى على أنه متعلق بوكله وقوله الثاني
أي قوله ويكتفى الخ (قوله وأهم قولهم) أي المار في قوله ولوقال يوم الجمعة الخ أه سم عبارة السكردى
يعنى أنهم ذكرها معرفتين أنه لو ذكرهما نكرتين لا يتعين أول جمعة الخ أه (قوله بخلافه) أي فلا
يتقيد بالجمعة التي تليها أه عش (قوله في تعيين الأول) أي أول جمعة أو عيديلقاءه (قوله ولية اليوم مثله)
متداو خير (قوله ومن ثم) أي من أجل التقييد بالاستواء (قوله اخفاه) أي المبيع أو البيع عبارة المغنى
قد يكون له فيه غرض خفي لا يطلع عليه أه وهي أحسن (قوله نعم لو قدر الثمن الخ) لم يستتروا نظير هذا في
تعيين الزمن فليحذر الفرق وقد يفرق بشدة تفاوت الغرض بالتقدم والتأخر في إزالة الملك سم على حج وإذا
تاملت ما تقدم من قوله سم والحاصل الخ علمت أنه لا فرق بين الثلاثة أه عش (قوله صح البيع الخ)
فلا يتعين ذلك المكان كما عر به الرض أه سم وقال عش قد يشكل صحة البيع مع ما ذكر بما علل به
من أن يقصد إخفاه وبجرد البيع بالثمن المذكور وقد فوت معه الاخفاء أه عش (قوله قال القاضي
اتفاقا) أي ولو قبل مضى المدة التي يتأخر فيها الوصول إلى المكان المأذون فيه لأن الزمان إنما اعتبر تبعًا للمكان
لتوقفه عليه فلما سقط اعتبار المتبوع سقط اعتبار التابع سم على حج أه عش (قوله مردود بان
المانع الخ) قد بناه فيه قوله الآتي ويرد بمنع الخ (قوله أن علم ذلك الخ) ينبغي أن يأتي نظير ذلك في تعيين
الشخص والزمن أه سيد عمر (قوله فالقارئ مختلفه) أي فيعمل بالقربة دون الضعيفة (قوله بهذا) أي
بقوله أن علم ذلك الخ (قوله الثاني) أي قوله أو بقرينة حاله الخ (قوله وهو) أي ما يصرح بأن الخ (قوله فلم
ينأت فيه نظر الخ) قد قدمنا عن عش في حاشية قول الشارح نعم لو قدر الخ الخ أو منعه ترجيح أنه لا فرق

(قوله وأهم قولهم) أي المار في قوله ولوقال يوم الجمعة الخ (قوله في المتعين) أي فلا يصح البيع في غيره
(قوله وإن لم يكن الخ) عبارة الرض وشرحه ولم يكن له في ذلك غرض ظاهر انتهى فقوله الآتي وفي المكان
وجه إذا لم يتعلق به غرض أي ظاهر (قوله نعم لو قدر الثمن الخ) لم يستتروا نظير هذا في تعيين الزمن فليحذر
الفرق وقد يفرق بشدة تفاوت الغرض بالتقدم والتأخر في إزالة الملك (قوله صح البيع الخ) فلا يتعين ذلك
المكان كما عر به في الرض (قوله صح البيع في غيره قال القاضي اتفاقا) أي ولو قبل مضى المدة التي يتأخر
فيها الوصول إلى المكان المأذون فيه واستشكل بأن اللفظ دل على المسافة وعلى البيع في البلد خرج الثاني
لدليل في الأول وهو قياس اعتبار المداقة فيما لو وهبه أو رهنه ما يبدو واجب بانه إذا لم يحافظ على المنصوص
عليه وهو المكان لا انتفاء الغرض فيه فكيف يرأى المتضمن وهو الزمان قال شيخنا في الكز وفيه نظر لأن هذا
تختلف لعارض وهذا لعارض له فكانه قال له يوم كذا ويحجب بانه لم ينص على الزمان ظهر أنه غير

وجد غرض ككثرة راغب أو أجدودة تعدد تعين وإلا فوجهان فإن قلت لم يجر هذا الوجه في الزمن قلت لأن النص
عليه قد يضطر إليه لا احتياجه لثبته أو لإرادته سفر أعقبه فلم يأت فيه ما نظر إليه الضعيف هنا من أنه قد تقوم قرينة على أنه لا يتعلق به غرض

وبين الثلاثة في عدم التعيين عند وجود القرينة الدالة على الغاء التعيين (قوله ومع جواز النقل) إلى المتن في النهاية (قوله ومع جواز النقل) أي على هذا الوجه المرجوح بعبارة سم على حجة هذا فرع الاستسنى على هذا الوجه ويمكن تقريره على الأول أيضا فبما إذا قدر الثمن ولم يمتعه عن البيع في غيره كما هو قضية كلام الشيخين لكن عبر الشارح في شرح الارشاد بقوله ومتى نقله لغير ما وجب عليه البيع فيه ضمن الثمن والمشتري انتهى فافهم عدم الضمان حيث جاز النقل إلا بتعيين حيثئذ البيع فيه وهو متجه معنى امره شاذ الظاهر ان الضمان فرع جواز النقل وجردا وعدم عبارة المتعني وان عين البيع ببلد أو سواق فنقل الموكل فيقال في غيره ضمن الثمن والمشتري وان قبضه وعاد به كضمانه من القراض المخالفة قال في اصل الروضة بل لو أطلق التوكيل في البيع في بلد فبيع فيه فان نقله ضمنه اه وهذا مبني على ظاهر إطلاق المتن بقطع النظر عن الاستدراك المتقدم في شرحه منه وغيره (قوله يضم الخ) يظهر ان محله حيث لم ينص المارك على انه لا غرض في التعيين كما يشير إلى ذلك قوله الآتي فقد لا يظهر له غرض ويكون له غرض خفي اه سيد عمر وتقدم سم ما حاصله ان القرينة الدالة على الغاء تعيين المكان كالنص عليه (قوله وبقر الخ) أي على هذا الوجه أيضا امره شاذ وعلى الأول أيضا فبما إذا قدر الثمن ولم يمتعه عن البيع في غيره كما مر آنفاً سم (قوله وكل وجه) قد يكون شرطه الحفظ في المكان الخاص لمعني خفي علينا سم على حجة وقد يقال اشتمال المكان الموصوف بها ذكر على معنى خفي بعد بخلاف الاسواق فان اختلافا في انفسها يكسفر بما علم المارك في بعضها معنى خفي على الموكل امره شاذ (قوله ويكون له غرض الخ) الأول حذف يكون (قوله ولو تارة) إلى قوله والحق به في المتعني لا قوله وقد يجب الى وانما جاز والى قول المتن ان ساءته في النهاية الا ما ذكر (قوله وبقر الخ) أي وبفوات الاسم فارق ما نحن فيه البيع عند الاطلاق بالغبن اليسير حيث صح الثاني دون الأول (قوله لانه) أي الغبن اليسير (قوله كونه) أي البيع (قوله بل عليه اذا وجد راغب الخ) عبارة المتعني قوله بل يشعر بجواز البيع بالمائة هنالك راغب يادق ليس مرادافا ان الاصح في زيادة الروضة المنع لانه مأمور بالاحتياط والفظه فلو وجدته في زمن الخيار لزمه الفسخ فلو لم يفسخ انتفسخ البيع قياسا على ما مر (قوله بل عليه الخ) ينبغي ان هذا بخلاف ما لو قال له الموكل بيعكم شئت حيث يجوز له البيع بالغبن وان تيسر خلافة لانه جعل التقدر الى خيرته مرسى على حجة اقول وقد ثبت في رواية ويقال به بعدم الفرق كما تقدم عنه ايضا امره شاذ (قوله كما مر) أي في شرح قوله ولا يغبن فاش اكردى (قوله ولو من غير جنسها) كما هو ثوب او دينار معنى ونهاية (قوله كدسرة بصحاح الخ) قياس ما مر ان محل الامتناع حيث لم تقم قرينة على انه انما عين النصة فلتيسر هالا لعدم ارادة خلافا سيما اذا كان غير هاتئذ امره شاذ (قوله قال الغزالي الخ) اعتمدهم راهم عبارة النهاية نعم لو قال بيعه منه بمائة وهو يساوي خمسين لم تمتنع الزيادة كما قال الغزالي اه ياتي عن المتعني ما يوافقه (قوله وانما جاز لوكيله في خلق الخ) أي مع انه نظير به ما يزيد بمائة هاهم فلا محالة الخ عبارة المتعني وذلك قرينة دالة على عدم قصد المحاباة ولذلك قيد ان الرفعة المنع في الأولى بما اذا كانت المائة دون ثمن المثل لظهور قصد المحاباة

مراد ولذلك لم ينظر اليه انتهى وبجواب ايضا عن كل من اصل الاشكال ومن النظر بان الزمان انما اعتبر تبعا للمكان لتوقفه عليه فلا سقط اعتبار المتبوع سقط اعتبار التابع (قوله ومع جواز النقل لغيره يضم) هذا فرع الاستسنى على هذا الوجه ويمكن تقريره على الأول ايضا فاذا قدر الثمن ولم يمتعه عن البيع في غيره كما هو قضية كلامه كالشيخين لكن عبر الشارح في شرح الارشاد بقوله ومتى نقله لغير ما وجب عليه البيع فيه ضمن الثمن والمشتري انتهى فافهم عدم الضمان حيث جاز النقل إلا بتعيين حيثئذ البيع فيه وهو متجه معنى (قوله وبقر الخ) وبقر الخ) دفع لاشكال الامزى (قوله ان المارم على الحفظ الخ) قد يكون شرطه الحفظ في المكان الخاص لمعني خفي علينا (قوله وقد لا يظهر له غرض الخ) وهذا متقدم في الوديعة في الفرق نظر (قوله وبه فارق البيع) أي عند الاطلاق (قوله وله بل عليه الخ) ينبغي ان هذا بخلاف ما لو قال له الموكل بيعكم شئت حيث يجوز له البيع بالغبن وان تيسر خلافة لانه جعل التقدر الى خيرته مرسى (قوله قال الغزالي الخ) اعتمدهم (قوله وانما

جاز لو كيلة في خلعا بمائة الزيادة لانه غالباً يقع عن شقاق فلا محابة فيه والحق به مال الوكيل في العفو عن القود نصف الدية لعني بالدية ليصح بها وفيه نظر اذ لا قرينة هنا تنافي قصد (٣٣٠) المحابة بخلاف الخلع وقرينة تقتله امرته تبطل اجماعه بالعفو عنه لا سيما مع نصفه على

النقص عن البذل الشرعي
والشراء كالبيع في جميع ما
من نعم في اشترى عبد فلان
بمائة يجوز النقص عنها
والفرق ان البيع يمكن من
المعين وغيره فتمحض
التعيين للمحابة والشراء
لذلك العين لا يمكن من غير
مالها فقد يكون تعيينه
لاجل ذلك دون المحابة (ولو
قال اشترى هذا الدينار شاة
ووصفها) بان بين نوعها
وغيره مما في شراء العبد
والالم يصح التوكيل فان
اريد ان الوصف ازيد مما
ثم كان شرط الوجوب رعاية
الوكيل في الشراء للصحة
التوكيل حتى يبطل بفقد
فاشترى به شاتين بالصفة
فان لم تساو واحدة منهما
(ديناراً لم يصح الشراء
للوكل) وان زادنا على
دينار لا نرضه لم يحصل ثم
ان وقع بعين الدينار يبطل
من اصله او في الذمقوى
الموكل وكذا ان سماه خلافاً
لما وقع للاذعى هنا وقع
للوكل (وان ساوته كل
واحدة فالظاهر الصحة) اي
صحة الشراء (وحصول الملك
فيهما للوكل) لحصول
مقصود الموكل بزيادة وان
لم توجد الصفة التي ذكرها
في الزائد على الاوجه وان

حيث يختلف ماذا كانت ممن المثل فاكثر اه (قوله والحق بالخ) معتمداً على (قوله وفيه نظر) اي
اللاحق (قوله يبطل الخ) ممنوع على حج اي لجزاؤه عدم قدرة المجني عليه على الزيادة على النصف او
عدم الرضا بالزيادة (عش (قوله والشراء كالبيع) ولو امره ببيع الرقيق مثلاً بمائة فباعه بواو وبدينار
صح عند جواز البيع بالزيادة لانه حصل غرضه وادخيره ولو قال اشترى عاتمة لخمسين جاز الشراء بالمائة
وبما يتبين بين الحسين لا ماعداً ذلك اوبع عاتمة لائة وخمسين لم يجز النقص عن المائة ولا استكمال
المائة والحسين ولا الزيادة عليهم ما للثني عن ذلك ويجوز ما عداه ولا تبع او لا اشترى باكثر من مائة مثلاً
فاشترى او باع ثمن المثل وهو مائة ودونها لاكثر جاز لانها بالماور به بخلاف ماذا اشترى او باع باكثر
من مائة للثني عنه اه نهاية وكذا في المعنى الاول هو عند جواز البيع بالزيادة قال عش قوله لم يصح عند
جواز البيع بالزيادة اي بان لم يعين له المشتري ولم ينه عن الزيادة وقوله لم لا ماعداً ذلك اي ما لم يدل القرينة
على جواز الزيادة ايضاً (قوله نعم) الى المتن في المعنى (قوله ما عرفت في شراء العبد) اي من ذكر صفته ان
اختلف النوع اختلف ظاهر الوصفته اختلف بها العرف عش (قوله ولا) اي ان لم يبين كذلك (قوله
ثم) اي في شراء العبد (قوله كان شرطاً) اي الوصف الواجب (قوله حتى يبطل الخ) فترفع على المتن قول المتن
(بالصفة) اي المشروطة اه معنى اى كل واحدة منهما او احداهما اذا ما بائى (قوله وقع للوكيل) اي
ولغت التسمية اه عش قول المتن (وان ساوته) اي اوزادت عليه اه معنى (قوله للحصول) اي قول المتن (يد
الوكيل في النهاية الاول لنفسه الى المتن وقوله وحلف الى المتن وقوله وياتى الى وقد يجب وقوله وبقولى الى
وكان آتضه (قوله وان لم توجد الصفة الخ) يتأمل وجه الغاية مع فرض انها بالصفة كما اقتضاء المتن اه سيد
عمر (قوله وان توجد الصفة التي ذكرها في الزائد على الاوجه) توقف فيه مراخذاً بظاهر قول المصنف
السابق كغيره بالصفة ولهذا ضرب على هذا الاوجه بعد ان ثبته لكن قد يؤيد به وكيل البيع بمائة فباع بمائة
وثوب اه سم (قوله وان ساوته احداهما) اعتمد المعنى ايضاً (قوله فكذلك) اي فالظاهر الصحة اه عش
(قوله ولا ترد عليه) اي لا ترد على المصنف مساواة احداهما فقط حيث يفهم كلامه عدم الصحة لهما (قوله فيهما)
اي في مساواة احداهما فقط (قوله ويظهر) انه الخ) عبارة النهاية والوجه هو عش شرائها في عقد واحد
تقدمت في اللفظ واما حادثة تعدد العقد فتعقم المساوية للموكل فقط اه قال عش قوله لم تقدمت
اي غير المساوية وقوله لم يرفع مع المساوية الخ اي تقدمت واما تأخرت واما الثانية فان اشترى ابا بعين مال الموكل
لم يصح او في الذمة وقع للوكيل وان سمي الموكل هذان ساوته احداهما دون الاخرى فان ساوته لكل منهما
وقعت الاولى للوكل دون الثانية ثم رايت ما يقتضى ذلك في رسم على حج فلا عن الكثرة للبكرى وانه نقله عن
الزركشى وقع السؤال عن شخص اشترى بعين مال الموكل ثم ادعى وقت الحساب انه اشترى لنفسه وانه تعدى
بدفع مال الموكل قبل البيع صحيح وعليه فهل هو للوكيل او للوكل والشراء باطل والجواب عنه انه ان كان

جاز لو كيلة في خلعا) اي مع انه نظير بيعه لو بمائة (قوله وفيه نظر الخ) كذا شرح مر (قوله يبطل الخ)
ممنوع (قوله اي صحة الشراء) كلام الشارح الا في مقتضى صحة شرائها في صفتين ونظرت فيه فيما ياتي ثم
رايت في كنز شيخنا الى الحسن البكري ما يوافق النظر حيث قال ولو اشترى الشاتين صفتين والى تساوى
دينار فان للوكل الاولى فقط قاله الزركشى اه وظاهر على قياسه انه لو كانت المساوية دينار الثانية فقط
كانت هي التي للوكل يتأمل وجه ذلك ان عقد المساوية ان كان الاول فهي الموكل وفيه الثاني غير ما ذون
فيه وان ساوته شاتيه ايضاً والثاني دون الاول فالاول غير ما ذون فيه (قوله وان لم توجد الصفة التي ذكرها
في الزائد على الاوجه) توقف فيه مراخذاً بظاهر قول المصنف السابق كغيره بالصفة ولهذا ضرب على هذا
الاوجه بعد ان كان ان ثبته لكن قد يؤيد به وكيل البيع بمائة فباع بمائة وثوب (قوله في عقد واحد) ظاهره

ساوته احداهما فقط فكذلك ولا ترد عليه لان الخلاف الذي
فيها طرق لا اقوال ويظهر انه لا بد من شرائها في عقد واحد او تكون المساوية هي المشتراة اولا (ولو امره بالشراء بعين)

اشترى الوكيل بعين مال الموكل بان قال اشترت به هذا بمذو سمي نفسه فالعقد باطل اما ما جرت به العادة بين المتعاقدين بان يقول اشترت بهذا وكذا ولم يذكر عين او لا ذمة فليس شرأا بالعين بل في الذمة فيقع العقد فيه للوكيل ثم ان دفع مال الموكل عمافي ذمتنا من ماله هو مثله ان كان ثلثيا واقصى قيمه من وقت الدفع الى وقت تلفه ان كان متقوما للوكيل مطالبة البايع للوكيل بما قبضه منه ان كان باقيا ويبدله ان كان ثاقفا وقرار الضمان عليه والحال ما ذكر اه عبارة سم قوله او تكون المساواة الخ قد يدل على جواز شرأهما في عقد بين وقوعهما للوكيل اذا كانت المساوية هي المشترية او لا وفيه نظر لان الاذن المطلق لا يقتضي الامر فينتهي بشرأ الاول ويكون شرأ الثانية غير ماذون فيه فلا يقع للوكيل ويجري هذا فيما اذا سوت كل واحدة دينارا ثم رابت في كثر اى الحسن البكري ما يوافق النظر حيث قال ولو اشترى اثنتين صفتين والاولى تساوى دينارا كان المبرك الاول فقط قاله الزكشي اه وظاهر على قياسه انه لو كانت المساوية دينار الثانية فقط كانت هي التي للوكيل اه وعبارة الرشيدى بعد حكايته كلام الشارح نصها الظاهر ان الشهاب حج انما قيد بذلك اى او لا بالنسبة لوقوعهما للوكيل اى فان كانت غير المساوية هي المشترية او لا في حالة تعدد العقد لم تقع للوكيل ثم ان كانت بالعين لم تصح والاقول وقت للوكيل كاهو ظاهر ولا يخفى وقوع الثانية للوكيل اه (قوله اى بعين مال) اى بدليل فاشترى في الذمة فلا اعتراض اه سم (قوله كاشترى بعين هذا) (وحينئذ فبعيت على الوكيل الشرأ بذلك العين فلو اشترى في الذمة لم يقع للوكيل بخلاف ماله وحذف لفظة عين كان قال بهذا الدنار او اشترى بدنيار واشترى كذا فانه يتخير بين الشرأ بعين الدنار المدفوع اليه والشرأ في الذمة وعلى كل فيقع الشرأ للوكيل فان تعدد الوكيل دينار او موكل فظاهر وان تقدم ماله نفسه يرى ما موكل من الثمن ولا رجوع للوكيل عليه يلزمه رد ما اخذه من الموكل اليه وهذا ظاهر ان تقدم بعده مفارقة الجاس اما لو اشترى في الذمة لموكلا ودفع الثمن من ماله قبل مفارقة الجاس فهل الحكم كذلك او يقع العقد للوكيل وكأنه سمي ما دفعه في العقد فيه ونظروا الاقرب الاول لصحة العقد بمجرد الدصيفة وحصول الملك للوكيل وقوله لم ان الواتع في الجاس كالأوقع في صاحب العقد غير مظهر اه ع وش وقوله ولا رجوع للوكيل الخ صحيح له عن الروض عند قول المتن يكون الوكيل كضامن ما يخالف اطلاقه (قوله لا نه خالفه) الى قول المتن وان سماه في المعنى الاول له فلا نظر لسكونه لم يلزم ذمته بشئ (قوله وان صرح بالخ) غاية اه ع وش (قوله بان قال) الى قوله فانه الخ كان الاول ذكره عقب عكسه كإفعاله المعنى (قوله لا نه امر الخ) تعليل لنفي وقوعه للموكل ش سم (قوله فلا ننظر الخ) اشار الى رد دليل المقابل (قوله ولو لم يقل بعينه الخ) قد مر عن ع وش انه اما يتعلق به (قوله اى بعينه) كذا في اصله الاول بعين اه سيد عمر (قوله او بشرأ في الذمة الخ) عطف على بشرأ ثوب الخ ش وهذا ولا يضر دخول هذا هنا مع دخوله في قوله السابق وكذا عكسه في الاصح لاختلاف الغرض لان المقصود هنا بيان بطلان التصرف في السابق عدم وقوعه للوكيل اه سم ولا يخفى انه انما يدفع التكرار بالنسبة لما في المتن لا بالنسبة لما في الشرع (قوله وكذا لو اضاف لذمة الموكل) اى بخلاف ما اذا اضاف للموكل ولم يذكر لفظة الذمة كإسباني في المتن اه رشيدى (قوله بخالفه) اى بان قال له اشتر بالعين او في ذمتك فاضاف لذمة الموكل وقضيته انه لو قال اشترى في الذمة واطلق لم يمنع الشرأ في ذمة الموكل اه ع وش (قوله او بالشرأ بعين هذا الخ) لا يقال

ان قدم غير المساوية فلما ادعطف احداهما على الاخرى كاشترت هذه وهذه بدنيار وهو ظاهر وقوله او تكون المساوية الخ قد يدل على جواز شرأهما في عقد بين وقوعهما للموكل اذا كانت المساوية هي المشترية او لا وفيه نظر لان الاذن المطلق لا ية اول الامر فينتهي بشرأ الاول ويكون شرأ الثانية غير ماذون فيه فلا يقع للموكل ويجري هذا فيما اذا سوت كل واحدة دينارا (قوله اى بعين مال) اى بدليل فاشترى في الذمة فلا اعتراض (قوله لا نه امر الخ) تعليل لنفي وقوعه للموكل ش (قوله او بشرأ في الذمة الخ) عطف على بشرأ من ثوب الخ ش هذا ولا يضر دخول هذا هنا مع دخوله في قوله السابق وكذا عكسه في الاصح لاختلاف الغرض لان المقصود هنا بيان بطلان التصرف في السابق عدم وقوعه للموكل (قوله وبالشرأ بعين هذا

هذا مكررم قول المتن ولو امره بالشراء بمعين الخ اذ ليس في ذلك تصريح بالوقوع للوكيل اه سم ولا يخفى انه لا يدفع للتكرار بالنسبة لما في الشرح قول المتن (ولم يسم الموكل الخ) اى وقال بعد العقد اشترى به لفلان وكذب البائع وحلف الابطال اخذا ايضا ما يصرح به في مسائل الجارية ثم رايت الشارح اشار الى ذلك تناسيا اى اه سم قول المتن (وانما سماه الخ) المتبادر من سابق المتن ولا حقه وبصرح به صنيع اصل الروضة ان هذه المسئلة من فروع المخالفة اى مخالفة الوكيل الموكل وليست مسوقة لبيان الاختلاف بين الوكيل والموكل او بينه وبين البائع وحيد فليتأمل قول التحفة لنفسك اوزاد الخ وقوله وحلف البائع الخ فان هذا البيان جريما غاملا لم فروع الاختلاف الاتية في مسئلة الجارية لا فروع المخالفة اه سيد عمر (قوله) لنفسك اوزاد وتسميتك الخ) ينبغي وان لم يقبل لنفسك ولا زاد ما ذكر فليتأمل وانظر قوله اوزاد وتسميتك الخ مع تاخر التسمية عنه اه سم وقد يجاب بعمد بتصويره فيما اذا تقدم لفظ المشتري (قوله) وحلف البائع الخ) بخلاف ما اذا صدقه فليطال اه سم (قوله) فكذا يقع للوكيل (اى سم اه كذبه البائع او لم يصدقه ولم يكذب به فان صدقه بطل الشراء اخذا لذلك كله ما يأتى من مسائل الجارية فراجعته تعرفه اه سم قوله لان التسمية غير مشروطة الخ قد يؤخذ من ذلك محققا يقع كثير من اجراء الناظر على الوقف حصه منه وبضربه البعض المستحقين وتكون الاجارة لضرورة العمارة بان يقول اجرت حصه فلان رهي كذا لضرورة العمارة لنصح الاجارة وتلغز التسمية المذكرة وقطع الاجارة شائعة على الجميع لهذه العلة فنامل اه رشيدى (قوله) في تصديقه اى تصديق البائع الوكيل (هنا) اى في مسئلة المتن (ما يأتى) اى من بطلان الشراء (قوله) اى في مسئلة الجارية (قوله) في قبول نحووبة الخ) قال الزركشى وقياس ما ذكر في الهبة يجري مثله في الوقف والوصية والاعارة والرهن والوديعة وغيرها مالا عرض فيه اه معنى وفى سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض وقد يدل على ان المراد انه لو قال وقتت عليك او وصيت لك فقال قبلت لموكل كان وقفا على الموكل ووصيه له وهو بعيدا كيف ينصرف الى الموكل مع قوله وقتت عليك او وصيت لك ويحتمل ان المراد انه اذا قال وقتت على زيد او وصيت له فقال وكيله قبلت له وقع العقد للوكيل لحصول القبول من وكيله بخلاف ما لو لم يصرح به في القبول لا يصح هذا القبول بل لا يتم الوقف ولا الوصية بمجرد ذلك اه وقوله وهو بعيد اذ كيف الخ قال عرش عقب ذكره عنه وقياس ما يأتى في قولنا مثل ذلك ما لو نوى الخ محققا الوقف والوصية على الوكيل اه (قوله) كان يوكفه في قبول نحووبة اى ولم يصرح الواهب بكونه الوكيل بل قال وهبتك واطنق او وهبتك لموكلك اى قال وهبتك لنفسك او وهبتك بنوى كون الهبة للوكيل دون غيره فقال الوكيل قبلت للوكيل فلينبى بطلان الهبة لان الوكيل لم يقبل ما اوجبه الموكل ثم رايت في سم على منبى نقلا عن الشارح مراعيا ما نحننا اليه اه عرش (قوله) والا الى المتن في المعنى الا قوله وبه ولى الى وكان تضمن (قوله) والواقع الوكيل

(ولم يسم الموكل وقع الشراء للوكيل) دون الموكل وان نواه لانه المخاطب والذية لا تؤثر مع مخالفة الاذن (وان سماه فقال البائع بعثك) لنفسك اوزاد وتسميتك له كذب كما هو ظاهر ما يأتى (فقال اشترى لفلان) اى موكله وحلف البائع على انه غير وكيل له اخذ من نظير المسئلة او عنها الا فى مسائل الجارية (فكذا) يقع للوكيل (فى الاصح) وتلغو تسمية الموكل فى القبول لان تسميته غير مشروطة للصحة فاذا وقعت مخالفة للاذن كانت لغزا وياقنى فى تصديقه هنا ما يأتى فى تصديقه ثم وقد تجب تسميته الموكل كان يوكفه فى قبول نحووبة وعارية وغيرهما مالا عرض فيه والا وقع للوكيل لوقوع الخطاب المملك معه

الخ لا يقال مكررم مع قول المتن ولو امره بالشراء بمعين الخ اذ ليس في ذلك تصريح بالوقوع للوكيل (قوله) في المتن ولم يسم الموكل الخ) اى وقال بعد العقد اشترى به لفلان وكذب البائع وحلف الابطال اخذا ايضا ما يصرح به في مسائل الجارية ثم رايت الشارح اشار الى ذلك فيما ساقى (قوله) لنفسك اوزاد وتسميتك الخ) ينبغي وان لم يقبل لنفسك ولا زاد ما ذكر فليتأمل وانظر لوزاد وتسميتك الخ مع تاخر التسمية عنه (قوله) وحلف البائع الخ) بخلاف ما اذا صدقه فليطال اه سم (قوله) فكذا يقع للوكيل (اى سم اه كذبه البائع او لم يصدقه ولم يكذب به فان صدقه بطل الشراء اخذا لذلك كله ما يأتى من مسائل الجارية فراجعته تعرفه (قوله) وقد يجب تسمية الموكل الخ) في شرح الروض بعد شرحه ما ذكره الروض فى وكيل المنتب نقلا عن الزركشى ما نصه نعم قياس ما ذكر فى الهبة يجري مثله فى الوقف والوصية والاعارة والرهن والوديعة وغيره ما لا اعرض فيه اه وقد يدل على ان المراد انه لو قال وقتت عليك كذا او وصيت لك به فقال قبلت لموكل كان وقفا على الموكل ووصيه له كانه فى الهبة اذا قال وهبتك كذا فقال قبلت لموكل كان هبة لموكله وهو بعيد اذ كيف ينصرف الى الموكل

شمل ذلك ما لو نوى الواهب الوكيل والوكيل الموكل فتلغو نية الوكيل الموكل ويقع العقد ولو قيل وعليه في فرق
 بين نية الوكيل الموكل وتسميته اياه بان التسمية اقوى من النية اهـ ع ش اقول وشمل ايضا ما لو نوى الواهب
 الموكل والوكيل نفسه او اطلق وقوعه حينئذ للوكيل به لا يخفى فاجمع ثم رابت قال المحشى سم مانصه
 قوله ما لم ينوب الموكل الخ اخرج نية احدهما فليحذر تفصيله مع ملاحظة ما ذكره الشارح قبيل شرط
 الوكيل ثم رابته اشار لذلك بقوله وبقي الخ اهـ (قوله وما مر في شرح الخ) اى من جواز توكيل المستحق
 في قبض الزكاة وقوع الملك له اى للوكيل والادفع او الوكيل ولم ينوب الدافع شيئا اهـ سم
 اقول وفي سكرته عن نظير ما استبعدته آنفا تأييد لما قلته من البعد (قوله وحاصله) اى الفرق (قوله)
 متوقف اى كل من التملك والاباحة (على العقد) قد يقال نظير العقد الملك هنا للدفع والقبض الملك
 ثم اهـ سم (قوله اليه) اى العقد (قوله ولم ينصرف) اى العقد (قوله عن مدلوله في الخطاب به) اى
 من وقور التملك والاباحة للخطاب بالمدعى الاجاب (قوله تسمية الموكل الخ) من إضافة المصدر الى
 مفعوله (قوله وكان تضمن الخ) عطف على قوله كان وكذا الخ (قوله كان وكل قنا الخ) فيجب ان يقول
 اشترت نفسى منك لموكل لان قوله اشترت نفسى صريح في اقتضاء العلق فلا بدفع بغير دالته اهـ معنى
 (قوله او عكسه) اى بان وكل القرن اجتنابا بشرى له نفسه من سبب فانه يجب نصريحه باضافته الى القرن
 فلو اطلق ونوى وقع للوكيل لان الملك قد لا يرضى الخ اهـ معنى (قوله لان صرف العقد الخ) تعليل
 لقوله كان وكل قنا الخ (قوله ولان الملك الخ) تعليل لقوله او عكسه اهـ سم اى فكان الاولى ذكر
 علة كل عقبه كما قدمناه عن المعنى (قوله وكذا لو حذفه) وانما كان ذكره متعينا في النكاح لان
 الوكيل فيه سفير محض اذ لا يمكن وقوعه له بحال اهـ نهاية (قوله وانما تعين تركه) اى خطاب العاقد
 ش اهـ سم (قوله فان قال بعثك لموكل الخ) ينبغي الصحة ايضا اذا قال بعثك ولم يرد لك لكتبه اراد
 البيع له او اطلق فقال الوكيل قبضت لموكل فيقع للموكل فان اراد بقوله بعثك البيع لنفس الوكيل
 فقال الوكيل قبضت لموكل فبني مـ البطلان لعدم المطابقة مع الغرض وكذا ينبغي مـ
 البطلان فيما لو قال وهبتك ونوى الهبة له فقال قبضت لموكل لما ذكره خلافا لما في شرح الروض مـ اهـ سم
 قول المتن (فان تعدى) كان ركب الدابة او ليس الثوب اهـ على اى ومعنى من ذلك ما يقع كثيرا من
 ليس الدالين للامتعة اتى بدفع اليهم وركب الدواب ايضا التى تدعى اليهم لبيعها ما لم ياذن ذلك اولم
 تجر به العادة ويعلم الدافع بجرها بها بذلك والا فلا يكون تعديا لكن يكون عارفة فان تاف بالاستعمال
 المأذون فيه حقيقة او حكما بان جرت به المادة كما مر فلا تخاف والاضمن بقبضته وقت التاف اهـ ع ش قول
 المتن (ضمن) اى ضمان المخصوص اهـ ع ش (قوله ومن التمدى) الى قوله ويؤخذ في المعنى والى
 قوله اذ الذى يتجـ في النهاية (قوله ومن التمدى الخ) ومـ يلضمن بتأخير ما وكل في بيعه وجهان او جهما
 عدمه اهـ معنى زاد النهاية ان لم يكن مما يسرع فساده واخره مع علمه بالحال من غير عذر اهـ قال ع ش

مع قوله وفقت عليك او اوصيتك ويحتمل أن المراد أنه إذا قال وفقت على زيد أو وصيت له فقال وكيـله
 قبضت كان له وقفا على زيد ووصية له لحصول القبول من وكيـله بخلاف ما لو لم يصرح به في القبول لا يصح هذا
 القبول ولا يلزم الوقف ولا الوصية بغير ذلك (ما لم ينوب بالموكل على الواهب) اخرج نية احدهما فليحذر
 تفصيله مع ملاحظة ما ذكره الشارح قبيل شرط الوكيل ثم رابته اشار لذلك بقوله وبقي الخ (قوله وما مر
 في شرح ويستثنى الخ) اى من جواز توكيل المستحق في قبض الزكاة وقوع الملك له ان نواه الوكيل والادفع
 او الوكيل ولم ينوب الدافع شيئا (قوله متوقف على العقد) قد يقال نظير العقد الملك هنا للدفع والقبض الملك
 ثم (قوله او عكسه) اى بان وكل القرن غيره لا بشرى له نفسه (قوله لان صرف العقد الخ) تعليل لقوله وكل
 قنا الخ وقوله ولان الملك الخ تعليل لقوله او عكسه ش (قوله وانما تعين تركه) اى خطاب العاقد ش
 (قوله فان قال بعثك لموكل الخ) ينبغي الصحة ايضا اذا قال بعثك ولم يرد لك لكتبه اراد البيع له او اطلق

من ارتفاعه بطلانها بخلاف الوديعة فانها (ع ٣٣) محض اتمان فارفعت بالتعدي اذ لا يمكن مجامعتها لو بحث الاذرعى وغيره انزاله

اذ اوكله الولى عن محجوره
لمنع اقرار مال المحجور في يد
غير عدله يؤخذ من دلالة
ان الانزال انما هو بالنسبة
لاقرار المال بيده لا مجرد
تصرفه للحال عن ذلك اذا
وقع على وفق المصلحة اذ
الذى يتجه ان محل مامر من
منع توكيل الفاسق في بيع
مال المحجور ما اذا تضمن
وضع يده عليه والا فلا وجه
لمنع من مجرد العقدة
وهذا الذى ذكرته من
التفصيل والحل اولى من
اطلاق شيخنا انما قاله
الاذرعى وغيره مردود لان
الفسق لا يمنع الوكالة فتأمل
ويزول ضمانه عما تعدى فيه
بيعه وتسليمه ولا يضمن
ثمنه لان لم يتعد فيه فارد
عليه يعيب مثلاً بنفسه او
بالحياكم عاد الضمان
هـ (فرع) قاله بع هذه
بيد كذا واشترى بينهما فانها
جاء له ابداعا في الطريق او
المقصود عند امين من حاكم
فغيره اذ العمل غير لازم له
ولا تعزير منه بل المالك
المخاطر بماله ومن ثم او
باعه لم يلزمه رد بل له ابداءه
عند من ذكر وليس له
رد الثمن حيث لا قرينة
قوية تدل على رده كما هو
ظاهر لان المالك لم ياذن
فيه فان قلنا فهو في ضمانه حتى
يصل لما اسكه (واحكام
المقصد) البيع وغيره ويظهر
ان احكام الحل كذلك
(تعلق بالوكيل دون

فقال الوكيل قبلت لموكلتى ان يقع للموكل فان ارد بقوله بعثك البيع لنفس الوكيل فقال الوكيل قبلت
لو كلى فينبغي البطلان لعدم المطابقة مع اختلاف الفرض وكذا ينبغي البطلان فيما لو قال وهبك ونوى الهبة
له فقال قبلت لموكلتى كما ذكر خلافا لما في شرح الروض مـ (قوله وبحت الاذرعى وغيره) نقله في شرح
الروض عن الاذرعى وغيره ثم قال وما قالوه مردود لان الفسق لا يمنع الوكالة وان منع الولاية نعم الممنوع ابقاء
المال بيده اـ (قوله والذى يتجه ان محل مامر الخ) هذا خلاف ظاهر كلامهم ويقتضى الدوام لا يقتضى في
الا ابتداء مـ (قوله والى من اطلاق شيخنا انما قاله الاذرعى وغيره مردود) لا يقال الشيخ لم يعلق لان قوله
وما قالوه الاذرعى وغيره مردود لان الفسق لا يمنع الوكالة وان منع الولاية نعم الممنوع ابقاء المال بيده
مصرح بذلك التفصيل فان قوله لان الفسق الخ مصرح ببقاء الوكالة وقوله نعم الخ مصرح بانه لا يبقى المال
في يده فقد صرح بذلك التفصيل في مقام رد ما ذكره ولا نناقش هذا كما منع بل قوله لان الفسق الخ صريح
في حل كلام الاذرعى على انه اراد الانزال بالنسبة ابقاء المال في يده فقط ولم يراد البيع حمله على ما ذكر
ورده كان قوله مردود لدنو اذ لا رد على ذلك التقدير (قوله ولا يضمن ثمنه الخ) قال في شرح الروض وتقدم
انه لو تعدى بسفوره بما وكل فيه وباعه فيه ضمن ثمنه وان سلبه وعاد من سفوره فيكون مستثنى من قوله فالعوض
امانة انتهى (قوله عاد الضمان) مع ان العقدين تقع من حينه لكن لا تنقطع النظر عن اصله بالكلية ولا
يشكل بما لو وكل مالك الغصوب غاصبه في بيعه فانه يبرأ ببيعهم وان لم يخرج من يده حتى لو تلف في يده قبل قبض
المشتري لم يضمنه ذلك لقوة بدال وكل بطور تعدية بخلاف بدال مضافا قاع حكمه ما مجردا عن الحاشية

حيث يشترط) كالمربوي والسلم (الوكيل) لانه العادة (دون الموكل) ومن ثم جاز ان يسحق بخيار المجلس وإن أجاز الموكل (وإذا اشترى الوكيل) بعين أو في الذمة (طالبه البائع بالثمن إن كان دفعه إليه الموكل) لتعلق أحكام العقد به وله مطالبة الموكل ايضا لانه المالك (والا) يمكن دفعه إليه (فلا) يطالبه إن كان الثمن معينا لانه ليس في يده وحق البائع مقصور عليه (وإن كان) (٣٣٥) الثمن (في الذمة طالبه) وحده به (إن)

أنكر وكالته أو قال لأعدها) لأن الظاهر أنه يشترى لنفسه (وإن اعترف بها طالبه) به (ايضا في الاصح) وإن لم يضع يده عليه (كما يطالب الموكل ويكون الوكيل كضامن) لمباشرته العقد (والموكل كاصيل) لانه المالك (ومن ثم رجع عليه الوكيل إذا غرم ولو أرسل من يقترض له فافترض فهو كوكيل المشتري على المعتمد خلافا لما يصرح به كلام الرافعي في تعجيل الزكاة فيطالب وإذا غرم رجع على موكله ﴿ تنبيه ﴾ ذكر القاضي وغيره واعتمده الاونار وغيره ما يخالف ما تقر من الرجوع على الوكيل وحاصله مع الزيادة عليه أن زيدا لو قال لغيره انط عمرا مائة قرضا على ليدفعه في ديني كذا في عبارة وفي اخيري ادفع مائة قرضا على إلى وكيل فلان والظاهر أن ليدفعه في ديني في الاولى وإلى وكيل فلان في الثانية مجرد تصور فيمكن ادفع مائة قرضا على فلان فدفع اليه وفي عبارة فدفع اليه وقال خذ قرضا على زيد

المائع لأن العرف قاض في مثله بالعود به للموكل اه عرش قول المتن (حيث يشترط) أي التقابض ومفهومه انه إذا لم يشترط يعتبر الموكل دون الوكيل وقياس ما مر في جواز قبض الوكيل الثمن الحال جواز قبض المبيع المعين والموصوف الحال لكل من الوكيل والموكل كل ثم رايت الاذرعى صرح بذلك اه عرش (قوله بخيار المجلس الخ) عبارة النهاية والمفتي بخيار المجلس والشرط وإن أجاز الموكل بخلاف خيار العيب لارد للوكيل إذا رضى به الموكل اه (قوله وله مطالبة الموكل) بأن يأخذ من الوكيل ويسله للبائع شرح الروض اه سم على حجج اه عرش (قوله فلا يطالب الخ) في عدم المطالبة نظر حيث أنكر وكالته وأن المعين ليس له بل الوجه المطالبة حينئذ سم على حجج اه عرش قول المتن (إن كان الثمن معينا) ظاهره وإن أنكر وكالته بدليل التفصيل فيما بعده وفيه نظر سم على حجج اه عرش ورشيدى قول المتن (إن أنكر) أي البائع اه عرش (قوله وإن لم يضع يده) أي الوكيل (عليه) أي الثمن (قوله ومن ثم) أي من أجل أنه يكون الوكيل كضامن الخ (قوله رجع عليه الوكيل الخ) قال في شرح الروض فلا يرجع عليه الوكيل إلا بعد غرمه وبعد إذنه له في الاداء ان دفع اليه ما يشترى به وأمره بتسليمه في الثمن وإلا فالوكالة تكفي عن الاذن اه وحاصله أنه إن لم يدفع اليه شيئا رجع لأن الوكالة تتضمن الاذن. إن دفع فان لم يأمره بتسليمه فكذلك والالم يرجع إلا أن اذن له في الاداء على المعتمد الذي جزم به الروض سم على حجج (فرع) لو أرسل إلى بزاز ليأخذ منه ثوبا وما تلف في الطريق ضمنه المرسل لا الرسول اه عرش وخدمنه جواب حادثة سئل عنها وهي أن رجلا أرسل إلى آخر جرة ليأخذ فيها عسلا فلما هو دفعها الرسول ورجع بها فانكسرت منه في الطريق وهو ان الضمان على المرسل ومخلفه في المستثنين كما هو واضح حيث تلف الثوب والجرة بلا تقصير من الرسول ولإقرار الضمان عليه وبغضه إن يكون المرسل طرفا في الضمان اه وفي سم بعد نقله الفرع المذكور عن العباب مانصه وظاهره أن الرسول لا يكون طرفا ايضا ويصرح به قول الشارح الا في أوائل العارية وليس طريقا كوكيل السوم وليحرر الفرق بينهما وبين وكيل المقرض وقد يفرق اخذاما في التنبيه الا في بانه لم يوجد عقد هنا حتى يتعلق به أحكامه اه (قوله ولو أرسل) إلى التنبيه في المعنى لا قوله على المعتمد إلى فيطالب (قوله فيطالب الخ) ففرع على قوله فهو كوكيل المشتري والضمير المستتر الرسول (قوله من الرجوع على الوكيل) أي مطالبته اه سم (قوله وحاصله) أي حاصل ما ذكره القاضي الخ (قوله في الاولى) أي في العبارة الاولى (قوله وإلى وكيل فلان) الاولى ووكلي بخلاف إلى (قوله لفلان) متعلق بادفع (قوله فدفع اليه) تنمة لكل من العبارتين (قوله انتهى) أي الحاصل (قوله في الجواب) أي عن الاشكال المذكور (قوله

مر (قوله في المتن حيث يشترط) أي التقابض (قوله فلا يطالبه) في عدم المطالبة نظر حيث أنكر وكالته وإن المعين ليس له بل الوجه المطالبة حينئذ (قوله في المتن إن كان الثمن معينا) ظاهره وإن أنكر وكالته بدليل التفصيل فيما بعده وفيه نظر (قوله في المتن كيطالب الموكل) قال في شرح الروض والظاهر أنه ذلك أي مطالبته الموكل وإن أمر الموكل بالشراء بعين مادفعه اليه بأن يأخذ من الوكيل ويسله للبائع انتهى (قوله في المتن ويكون الوكيل كضامن) قال في شرح الروض فلا يرجع عليه الوكيل إلا بعد غرمه وبعد إذنه له في الاداء ان دفع اليه ما يشترى به وأمره بتسليمه في الثمن وإلا فالوكالة تكفي عن الاذن اه وحاصله أنه إن لم يدفع اليه شيئا رجع لأن الوكالة تتضمن الاذن وان دفع فان لم يأمره بتسليمه فكذلك والالم يرجع إلا أن اذن له في الاداء على

فاخذ هو ظاهره أيضا أن لو قال خذ إلى آخر مجرد تصور أيضا ضم مات زيد لم يرده عمر ولا دفع أي لا زيد ملكه قبض وكيله عمر وبورثة زيد لا ضمنه لهم ويتعلق حق الدافع بجميع تركه زيدا نعم من جملة الديون المتعلقة بها ليس للدافع مطالبة الاخذة لم يأخذ لنفسه وإنما هو وكيل عن الامر المنتهي بموته وكالة لاخذ ولو اذن رد على الورثة كاتقرر اه فقوهم وليس للدافع مطالبة الاخذة بشكل بما تقرر ولو اذن الرسول ليطالبه ولا نظرا لانزاعه بالموت لأن الوكيل يطالبه ولو بعد الانزال كما يصرح به كلامهم وحيث أنك في الجواب طرفان

أحداهما ان هذا اعنى قول هؤلاء وليس إلى آخره مبنى على ما ذكر عن الرافعي نائيتهما الفرق بما يصرح به تصويرهم لما هنا به وكله في
أعلى عقد القرض فكان كتعاطى عقد (٣٣٦) الشرائف المطالبة للوكيل لانها من جملة أحكام العقد وقد تقرر ان أحكامه تتعاطى

الفرق) أى بين مسئلة الارسال ومسئلة الامر بالايعطاء (قوله على ما ذكر الخ) أى المرجوح فالمبنى
عليه كذلك مرجوح (قوله لما هنا) أى فى مسئلة إرسال من يقرضه (قوله وكله) أى الرسول (قوله)
ولما هناك) أى فى مسئلة الامر بالدفع (قوله ثم) أى فى تعاطى عقد القرض و (قوله وهنا) أى فى مجرد
الاخذ اه ردى (قوله فى البابين) أى باب الوكالة وباب القرض (قوله ومن ثم) أى من اجل
اقرينها (أشار اليها) أى إلى هذه الطريق و (قوله كما ذكرته) أى إشارة الجلال إليها (قوله حيث جوزناه)
إلى قوله وخرج فى المعنى وإلى قوله انتهى فى النهاية الا قوله لكن ينقده إلى فان ذكره (قوله حيث
جوزناه) أى بان كان الثمن حالا او وجلا وحل ودلت القرينة على الاذنى القبض كما تقدم اه عش
(قوله او بعد خروجه عنها) يعنى اوفى بالموكل عبارة المعنى ولو تلف الثمن تحت يد الموكل والحال
ما ذكر أى خرج المبيع مستحقا فمطالبة الوكيل وجهان اظهرهما كما قال الاذرى مطالبته اه قول الماتن
(وان اعترف) أى المشتري (قوله وعمله) أى الرجوع على الوكيل (قوله إن لم يكن) أى الوكيل ش اه سم
(قوله وهو الخ) أى الحاكم اه معنى (قوله وبأنى ما تقرر) أى وفى وكيل البائع (وفى وكيل مشتري الخ) قال فى
الروض ولو استحق ما اشتراه الوكيل بعد تلفه ولو فى يده فمستحق مطالبة البائع والوكيل وكذا الموكل
يبده له والقرار عليه أى على الموكل اه وفى شرحه زيادة فائدة حاصلها ذكر خلاف فى ان الوكيل إذا لم الثمن
فما ذكر له هل مطالبة البائع به والمعتمد ان له ذلك مطلقا لانه من آثار الوكالة اه وقال فى الروض ايضا
المقبوض بالشراء الفاسد يضمه الوكيل أى سواء تلف فى يده ام فى يده وكله ويرجع أى إذا غرم على الموكل
انتهى وظاهره الرجوع وإن تعمد الوكيل الاقدام على العقد الفاسد مع العلم بانه فاسد وفيه نظر وينبغى
حينئذ ان لا يتعاطى ذلك بالموكل اه سم وقوله وقال فى الروض الخ أى والمعنى وقوله ان لا يتعاطى ذلك
الخ ينبغى تقييده بما إذا تلف فى يد الوكيل بخلاف ما إذا تلف فى يد الموكل فيتعلق به مطلقا فلا يرجع
(قوله فى يده) أى اوفى بالموكل اه اسنى (قوله وخرج بالوكيل الخ) هذا مفروض فى شرح الروض فما
قبل مسائل الاستحقاق اه سم (قوله والا) أى وان لم يكن للوكيل مال (قوله فان ذكر ضمنه المولى) أى
لا المولى وفى نظيره يضمن الوكيل اه سم عبارة عش قوله ضمنه المولى أى فى ذمة فلا يلزم للمولى نقده
المعتمد الذى جزم به الروض من الرجوع على الوكيل أى مطالبته (قوله وعمله إن لم يكن) أى الوكيل ش
(قوله وبأنى ما تقرر) أى مشترك فى يده ثم ظهر استحقاقه) قال فى الروض ولو استحق ما اشتراه
الوكيل بعد تلفه فى يده فمستحق مطالبة البائع والوكيل وكذا الموكل والقرار عليه أى على الموكل انتهى وفى
شرحه زيادة فائدة حاصلها ذكر خلاف فى ان الوكيل إذا كان ضمنه من له مطالبة البائع به والمعتمد ان له
ذلك مطلقا لانه من آثار الوكالة اه وقال فى الروض ايضا القبض بالشراء الفاسد يضمه الوكيل أى سواء
تلف فى يده ام فى يده وكله ويرجع أى إذا غرم على الموكل اه وظاهره الرجوع وان تعمد الوكيل الاقدام على
العقد الفاسد مع العلم بانه فاسد وفيه نظر وينبغى حينئذ ان لا يتعاطى ذلك بالموكل وفى العباب لوار له إلى براز
ليأخذ منه ثم باسوا فالتلف فى الطريق ضمنه المولى لا الرسول انتهى ونقله فى تجر يده عن نصبة كلام البغوى
والقاضى وظاهره ان الرسول لا يكون طريقا لبيعه اه وفى طريق وبؤيد مسئلة القرض المذكورة
ثم رايت قول الشارح الاتى فى أوائل العارية بعد كلام ذكره ماضيه وليس طريقا كوكيل السوم
انتهى وفيه تصريح بانه لا يكون طريقا للمعبر الفرق بينه وبين وكيل المقرض وقد يفرق اخذنا فى
التنبية الذى ذكره الشارح بانه لم يوجد عقد هنا حتى يتعاطى به أحكامه المتياملة (قوله وخرج بالوكيل الخ)
هذا مفروض فى شرح الروض فيما قبل مسائل الاستحقاق (قوله فان ذكر ضمنه المولى) أى لا المولى

بالوكيل وان انزل ولما
هناك بانه يتعاطى عقدا
ولما الذى حصل منه مجرد
الاخذ وهو لا يقتضى المطالبة
لغير مالك الماخوذ لانها إنما
ثبتت ثم من جهة كونها من
آثار العقد الذى تعاطاه كما
تقرر وهما يتعاطى عقدا
فلم يوجد سبب للمطالبة
وهذه الطريق اقرب إلى
كلامهم فى البابين ومن ثم أشار
إليها الجلال المحقق البلقينى
كما ذكرته فى شرح العباب
(وإذا قبض الوكيل بالمبيع
الثنى) حيث جوزناه (وتلف
فى يده) او بعد خروجه عنها
(وخرج المبيع مستحقا
رجع عليه المشتري)
بدل الثمن (وإن اعترف
بوكالته فى الاصح) لدخوله
فى ضمانه بقضه له (ثم
يرجع الوكيل) إذا غرم
(على الموكل) بما غرمه لانه
غره وعمله إن لم يكن منصوبا
من جهة الحاكم واللامكن
طريقا فى الضمان لانه
نائب الحاكم وهو لا يطالب
(قلت وللمشتري الرجوع
على الموكل ابتداء فى الاصح
واش أعلم) لان الوكيل
مأمور من جهة يده كيده
وعلم من كلامه ان المشتري
يخير فى الرجوع على من
شاه منه ما وان قرار الضمان
على الموكل وبأنى ما تقرر

من
فى وكيل مشترك فى يده ثم ظهر استحقاقه وخرج بالوكيل فيما ذكر المولى فيضمن
الثنان لم يذكر ماله فى العقد ولا يضمنه المولى فى ذمته لكن ينقده المولى من مال المولى أى إن كان ولا فى مال نفسه فان ذكره ضمنه المولى

والفرق أنه غير نائب عنه بخلاف الوكيل وفي أدب القضاء للغزوي لو اشترى في الذمة بنية أنه لا يثبته الصغير فهو لا يثبت والثمن في ماله أعني الابن بخلاف ما لو اشترى له بماله نفسه يقع للطفل ويصير كانه و به الثمن أى قاله القاضي (٣٣٧) وقال القفال يقع للاب قال في الانوار وهو

الابن في إطلاق الاصحاب والكتب المتبعة اه وفيه نظر بل لا فرق بما ياتي انه لو اضر عنه ملكه الابن فيرجع اليه بالفراق لا إلى الاب كلام القاضي ويقرب بينه وبين مامر في اشترى كذا ولم يعطه ثمنا فاشترى له بنته بماله نفسه يقع له ويكون الثمن قرضا على المعتمد بان الاب يقدر على تمليك ولده قهرا بلا بدل بخلاف الوكيل (فصل في بيان جواز الوكالة وما يتعلق بذلك) لو كالة وما تنفسخ به بخلاف الوكيل والموكل ودفع الحق المستحق وما يتعلق بذلك (الوكالة) ولو يجعل مالم تكن بالمعنى الاجارة بشرطه (جائزة من الجانبين) لان لزمها يضرهما لا يضر لغيرهما للوكيل مصلحة العزل وقد يعرض الوكيل ما يمنعه عن العمل نعم لو علم الوكيل انه لو عزل نفسه في غيبة موكله استولى على المال جائز حرم عليه العزل على الاوجه كالوصى وقياسه انه لا ينفذ (فاذا عزل الموكل في حضوره) بان قال عزلك (او قال في حضوره ايضا) رفعت الوكالة او بطلت اظهره انزال الحاضر بمجرد هذا اللفظ وإن لم ينو به ولا ذكر ما يدل عليه وان الغائب في ذلك كالحاضر

من مال نفسه وإنما يقدم من مال المولى عليه إن كان له مال ولا يثبت في ذمته اه (قوله) والفرق أنه غير نائب عنه (الخ) عبارة النهاية والفرق ان شراء المولى لازم للمولى عليه بغير اذنه فلم يلزم المولى ضمانه بخلاف الوكيل اه زاد شرح الروض عقب مثلها والفرق بين ضمان الموكل الثمن وعدم ضمان الموكل له ما اذا لم يذكر المولى ان الموكل اذن بخلاف الطفل اه وهذا معنى الفرق الذي ذكره الشارح فاسقط الشارح الفرق للمسئلة الثانية وجعل الفرق للمسئلة الاولى للثانية (قوله) ويصير (الخ) معتمد اه عرش (قوله) كانه و به الثمن (قوله) أى حيث لم يقصد انه أدى ليرجع عليه وإلا فيكون قرضا للطفل فيرجع عليه اه عرش (قوله) وهو (الابن) أى ما قاله القفال (قوله) لو اضر عنه (الخ) أى اعطى الاب المهر عن ابنه الصغير (قوله) فيرجع (الخ) أى المهر (قوله) كلام القاضي خبر بل لا فرق (قوله) بينه (الخ) أى بين اشترى الاب لا يثبته الصغير بماله نفسه حيث يقع للابن ولا يصير الثمن قرضا عليه (قوله) وبين مامر (الخ) أى في القرض اه كرى (قوله) بماله نفسه (قوله) أى الوكيل (قوله) ويقع له (قوله) أى للموكل

(فصل في بيان جواز الوكالة) (قوله) في بيان (الخ) الى قول المتن رفعت الوكالة في النهاية (قوله) وما يتعلق بذلك (قوله) كالنطف اه عرش (قوله) ولو يجعل (قوله) الى قوله وقياسه في المعنى (قوله) ولو يجعل (قوله) وقع التوكيل بلفظ الوكالة فان وقع بلفظ الاجارة فلازم سم على من وجب وهو ما خذ من قول الشارح مالم تكن بلفظ الخ وتقدم عند قول المصنف ولا يشترط القبول لفظا لها إذا كانت تجعل اثر طفق لم سم على حج قوله ولو يجعل الخ قياس ذلك عدم وجوب القبول لفظا لها و كالة لا اجارة اه بخلافه لكن ظاهر قول الشارح مالم تكن بلفظ الخ ثبوت جميع أحكام الوكالة حيث لم تكن بلفظ الاجارة ومنها عدم اشتراط القبول اه عرش وقوله لكن ظاهر قول الشارح الخ محل تأمل (قوله) بشرطه (قوله) أى الاجارة (قوله) نعم لو علم الوكيل الخ) وينبغي ان مثل ذلك مالم يعلم الموكل انه ترتب على العزل مفسدة كالوكل في مال المولى عليه حيث جوزناه وعلم انه اذا عزل الوكيل استولى على مال المولى عليه ظالم او وكل في شراء ما ظهره او ثوب للستر به بعد دخول الوقت او شراء ثوب لدفع الخ او البرد للذين يحصل بسببهم ما عند عدم الستر تحذير وتيميم وعلم انه إذا عزل الوكيل لا يتيسر له ذلك فيحرم العزل ولا ينفذ اه عرش (قوله) حرم عليه (الخ) وكذا لو ترتب على عزل نفسه في حضور الموكل الاستيلاء المذكور سم على حج أى لم ينزل وإن كان الموكل حاضرا فيها يظهر اه حج ولعل وجهه انه من باب دفع الصائل وهو المعتمد اه زبادى فتقيده في شرح المنهاج الحكم المذكور بما إذا كان العزل في غيبة الموكل ليس بقيد اه عرش (قوله) انه لا ينفذ (قوله) أى العزل (قوله) سم قول المتن (في حضوره) يقيد بقوله بعد فان عزله وهو غائب اه عميرة اه عرش قول المتن (أو أبطلتها) أى أو فسختها أو أزلتها أو نقضتها أو صرفتها نهاية ومعنى (قوله) ظاهره (قوله) الى المتن أقره عرش (قوله) بمجرد هذا اللفظ (قوله) أى رفعت الوكالة أو أبطلتها (قوله) وان لم ينو (الخ) أى الوكيل (قوله) وان الغائب (الخ) عطف على قوله انزال الخ فيفيدان هذا ظاهر المتن ايضا وهذا ظاهر المنع ولو حذف ان عطف على قوله ظاهر الخ سلم عن المنع (قوله) ولم ينو احدهم (قوله) أى ولو ادعى انه نوى بعضهم وعينه اختص العزل بذلك لانه لا يعلم لايامته (قوله) وعليه (قوله) أى الظاهر (قوله) ليس له (قوله) أى للموكل

وفي نظيره يضمن الوكيل (قوله) والفرق أنه غير نائب عنه (قوله) الذى في شرح الروض والفرق أن شراء المولى لازم للمولى عليه بغير اذنه فلم يلزم المولى ضمانه بخلاف الوكيل انتهى (قوله) وفيه نظر (الخ) زائد على مر انتهى

(فصل في بيان جواز الوكالة) (قوله) ولو يجعل (قوله) اعتمده وقياس ذلك عدم وجوب القبول لفظا لها و كالة لا اجارة (قوله) حرم عليه العزل (قوله) وكذا لو ترتب على عزل نفسه في حضور الموكل الاستيلاء المذكور (قوله) انه

وتكون ال للعهد الذهني الموجب لعدم الغالب واللفظ وأنه في التعدد ولا ينعزل الكل لقرينة حذف المعمول ولأن الصريح حيث أمكن استعماله في معناه المطابق له خارجا لا يجوز الغاؤه (وأخر جلتك منها انعزل) في الحال لصراحة كل من هذه الالفاظ في العزل (فان عزله وهو غائب انعزل في الحال) لا له لم يحتج الرضا لم يحتج العلم بالطلاق ويغني للوكل ان يشهد على العزل اذ لا يقبل قوله فيه بعد تصرف الوكيل وإن وافقه بالنسبة للمشتري مثلا (٣٣٨) الوكيل اما في غير ذلك فاذا وافقه على العزل ولكن ادعى انه بعد التصرف ليس بحق

(قوله وتكون ال للعهد الذهني) ذهنية هذا العهد بالا اصطلاح النحوي والاخر خارجي بالا اصطلاح المعاني
 اھسم (قوله وانه الخ) عطف على قوله في حاضر الخ ولو اخر قوله لانه عن قوله ولا ينعزل لكان اسيلك فايراجع
 (قوله لانه لم يحتج) الى قوله فان جاء اعمافى النهاية (قوله لانه لم يحتج) الى العزل عبارة المعنى والاسنى لا نهر فع
 عقدا لا يعتبر قبله الرضا فلا يحتاج الى العلم بالطلاق وقياسا على ما لو من احد هما والاخر غائب اھ (قوله
 فيه) الى العزل و (قوله بعد تصرف الخ) متعلق بلا يقبل (قوله وان وافقه) اى وافق الوكيل الموكل و (قوله
 بالنسبة) متعلق بلا يقبل و (قوله من الوكيل) متعلق بالمشتري ش اھسم (قوله بالنسبة للمشتري مثلا)
 وانظر ماذا يفعل في الخ وكل من الموكل والوكيل معترف بان الموكل لا يستحقه و بان فيه ما ياتى في الظاهر
 وهل اذا لم يكن قبض الثمن لها المطالبة او لا اھر شديدي اقول والظاهر نعم ياتى في الظاهر كما مر عن سم ما يفيد
 وان للموكل المطالبة مطاقتا وكذا الوكيل اذا ادعى انه لم يعلم العزل الا بعد العقد (قوله اما في غير ذلك) اى
 اما قول الموكل في العزل لا بالنسبة لنحو المشتري (قوله فاذا اتفقا الخ) بيان للتفصيل (قوله وقال) اى
 الوكيل و (قوله حلف الموكل) اى فيصدق اھ ع ش (قوله عدمه) اى التصرف (الى ما بعده) اى بعد العزل
 (قوله حلف الوكيل الخ) اى فيصدق اھ ع ش (قوله وان لم يتفقا الخ) عبارة النهاية فان تنازع عا في السبق
 بلا اتفاق صدق من سبق الخ اھ (قوله على وقت) اى لا للعزل ولا للتصرف (قوله من سبق بالدعوى) اى
 جاء معا اولا اھ ع ش (قوله ان مدعاء الخ) عبارة النهاية لان مدعاء الخ (قوله لا استقرار الحكم الخ)
 لتعليل لما تضمنه قوله حلف اى صدق قوله او قوله اى يحلفه (قوله فان جاء اعمافى الخ) عبارة شرح الروض ولو
 وقع كلامهما صدق الموكل انتهى اھ سم وعليه فالمراد من قوله جاء اعمافى اديعا معا ويدل عليه قوله
 قبل من سبق بالدعوى دون ان يقول من جاء الى الماضي اولا (قوله فان جاء) كذا في اصله والظاهر جاء
 فليتلما اھ سيدعمر اى بالثنية (قوله من اصل بقاءه) اى بقاء جواز التصرف الناشئ عن الاذن اھ ع ش
 (قوله لان بقاء متنازع فيه) قد يقال وعدم التصرف كذلك اھ سم (قوله لو كان الخ) بدل من ما في الروضة
 (قوله انتهى) اى ما في الروضة (قوله او صدق المنته بالخ) عطف على ثبت اقرار الخ يعنى واعترا ف الابن
 بان اباه لم يهبه غير هذه العين (قوله لو فسر الموكل الخ) ينفى ان يتامل لان قوله غير مقبول على المشتري
 في اصل العزل فكذا في بيان المجهوم بخلاف الاب فان قوله مقبول على الابن في اصل الرجوع فكذا في
 تعيينه اھ سيدعمر (قوله ا ولم يوكله الخ) لا يخفى ما في هذا العطف ولعل التقدير اى قال اى الموكل لم يوكله الخ
 (قوله او صدقة الخ) يعنى اى واعترف المشتري ان الموكل لم يوكله الخ (قوله في ارم) الظاهر وهب سم
 وسيدعمر (قوله لانه مخي تختمل) اى فان الموصل يستعمل في المعين ولذا عده النجاة من المعارف وفى الدليل
 تامل اھ سم اى فان الاصل فيه وفى المعرف باللائم والاضافة عند عدم قرينة العهد الخارجى الخ لعل على

الجمل مثلا ففيه التفصيل
 الا فى اختلاف الزوجين
 فى تقدم الرجعة على انقضاء
 العدة فاذا اتفقا على وقت
 العزل وقال تصرفت قبله وقال
 الموكل بعده حلف الموكل
 انه لا يعلمه تصرف قبله لان
 الاصل عدمه الى ما بعده اھ
 على وقت التصرف وقال
 عزلتك قبله فقال الوكيل
 بل بعده او حلف الوكيل انه
 لا يعلم عزله قبله وان لم يتفقا
 على وقت حلف من سبق
 بالدعوى ان مدعاء سابق
 لا استقرار الحكم بقوله فان
 جاء اعمافا الذى يظهر تصديق
 الموكل لان جانب اھ اقوى اذ
 اصل عدم التصرف اقوى
 من اصل بقاءه لان بقاءه
 متنازع فيه ثم راي شخبنا
 جزم بتصديق الموكل ولم
 يوجه (فرع) شهدت
 بينتان فلانا القاضى ثبت
 عنده ان فلانا عزل وكيله
 فلانا عا وكله فيه قبل
 تصرفه لم تقبل من غير تعيين
 لما عزله فيه اخذا بما فى
 الروضة عن الغزالي لو كان
 بيد ابن الميت عين فقال
 وهبتها ابى واقتضيتها فى
 الصحة فاقام باقى الورثة
 بينة بانهم رجع فيما وهب

ينفذ اى العزل ش (قوله وتكون ال للعهد الذهني) ذهنية هذا العهد بالا اصطلاح النحوي والاخر خارجي
 با اصطلاح المعاني (قوله وان وافقه) اى وافق الوكيل الموكل وقوله بالنسبة متعلق بلا يقبل وقوله من
 الوكيل متعلق بالمشتري ش (قوله ففيه التفصيل الا فى الخ) كذا مر (قوله فان جاء اعمافى الخ)
 عبارة شرح الروض ولو وقع كلامهما معا صدق الموكل اھ (قوله لان بقاء متنازع فيه) قد يقال وعدم
 التصرف كذلك (قوله لانه مخي تختمل) اى فان الموصل يستعمل في المعين ولذا عده النجاة من المعارف وفى

لا به ولم تذكر البينة راجع فيه لم تنزع من يده بهذه البينة لاحتمال ان هذه العين ليست المرجوع
 فيها اھ ويؤخذ من تعليقه انه لو ثبت اقرار الاب بانه اتم راجع في هذه وبانه لم يهبه غير اھ او صدق المنته على هذا ولو ضمنيا قبلت الرجوع
 لا تنفاه ذلك الاحتمال فكذا يقال في مسألة الوكالة لو فسر الموكل هذا التصرف ا ولم يوكله في غيره او صدقه المشتري على ذلك قيات
 بينته وان لم تعين واتمالم ينظروا اعموم ما في ارجاع لانه مخي تختمل فانه فيه ذلك الاحتمال (وفى قول) لا ينعزل (حتى يبلغه الخبر)

ان عزل قبل بلوغ الخبر عظم ضرر الناس بنص الاحكام وفساد الانسكة بخلاف الوكيل واخذ منه ان المحكم في واقعة خاصة كالوكيل وان الوكيل العام كوكيل السلطان كالفاضي والذي يتجه خلاهما الحاقا لكل بالاعم الاغلب في نوعه ولا ينزل وديع ومستعير الا ببلوغ الخبر وفارقا او كليل بان القصد منه من التصرف الذي يضر الموكل باخراج اعيانه عن ملكه وهذا يؤثر فيه العزل وان لم يعلم به بخلافهما واذ انصرف بعد العزل او الانزول بموت او غيره جاهلا بطل تصرفه وضمن ماسلمه على الاوجه لان الجليل لا يؤثر في الضمان ومن ثم غرم الدية والكفارة اذا قتل جاهلا بالعزل كما ياتي في قيل الديات ولا يرجع على المعتد الا في ما غرمه على موكله وان غره وبهذا اعترض اقتضاء الشائعي والغزالي فيما لو اشترى شيئا لموكله جاهلا بانعزاله فلتلف في يده فغرم بدله رجوع به على الموكل لانه غره ولهم ان يجيب بان عدم الرجوع عليه ثم لعله لا تاتي هنا وهي انه محسن ثم العفو وايضا فلو اوكيل ثم مقصود بتوكيله في اراقه الدم المطلوب عدمه ومن ثم تاكد نذب العفو

الاستغراق (قوله من تقبل) الى التنبيه الاول في النهاية الا قوله ولهم ان يجيبا الى ولا يضمن (قوله) و فرق الاول) اي بين الوكيل والقاضي اه عش (قوله واخذ منه) عبارة النهاية قال الاستوى ومقتضاه ان الحاكم في واقعة خاصة كالوكيل قال الدين شبة ومقتضاه ايضا ان الوكيل العام الخ اه ومثلها في المعنى الا انه افر كلامهما قال عش قوله ان الحاكم عبارة حجب ان المحكم الخ اي الذي حكمه القاضي فلا يتخالف بين كلام الشارح مروحج اه (قوله والذي يتجه خلاهما) اعتمده مر وكذا قوله ولا ينزل الخ قوله على الاوجه ووجوبية هذا في شرح الروض ايضا اه سم (قوله خلاهما) اي فينزل الوكيل العام بالعزل ولم يبلغه الخبر ولا ينزل القاضي في امر خاص الا بعد بلوغ الخبر اعتبارا بامان شأنه وكل منهما لو سكن لا شك ان ما قاله اي الاستوى وابن شبة هو مقتضى التعليل اه عش عبارة الرشيدى قوله خلاهما لا يخفى عليه بالنسبة للثانية لما يرتب عليه من المفاسد التي من جعلها عدم صحة تولية قاض ولاه حيث فوض له ذلك خصوصا اذا وقعت منه احكام اه وقوله اني من جعلها عدم صحة تولية الخ يمكن دفعه بما مر في مبحث توكيل الوكيل بالاذن من ان نائب نائب الامام نائب عن الامام لا عن منية فلا ينزل ولا يزله او انزاله (قوله ولا ينزل وديع ومستعير الخ) وفاقا للنهاية والمعنى قال عش وفائدة عدم عزله في الوديع وجوب حفظه ورعايته قبل بلوغ الخبر حتى لو قصر في ذلك كان له بدفع متلفات الوديع عنها ضمن وفي المستعير انه لا جرة عليه في استعمال العارية قبل بلوغ الخبر وانما لو تلفت بالاستعمال المأذون فيه قبل ذلك لم يضمن اه (قوله بان القصد) اي قصد الموكل بالعزل (قوله منه) اي الوكيل اه عش (قوله هذا الخ) اي انصرف اي سمته عبارة النهاية فان فيه العزل اه بالفاء وهر الانسب (قوله بخلافهما) اي الوديع والمستعير اه عش (قوله وضمن ماسلمه) ومنه ماله اذن له في صرف مال في شيء للوكل كبناء وزراعة وثبت عزله قبل التصرف فانه يضمن ماصرفه من مال الموكل ثم ما بناه او زرعه ان كان ملكا للوكل وكان ماصرفه من المال اجرة البناء ونحوه كان البناء على ملك الموكل وامتنع على الوكيل التصرف فيه ولا رجوع له بما غرمه وان كان اشتراه بمال الموكل جاز الوكيل هذه ولو منته الموكل وتركه ان لم يكفه الموكل يدهم وتفرغ مكانه فان كلفه لزمه نقضه وارش نقص وضع البناء ان نقص وما ذكر من التخيير محله ان لم تثبت وكالنه عند البائع فيما اشتراه والاوجب عليه نقضه وتسليمه لبايعه ان طلبه ويجب له على الوكيل ارش نقضه ان نقص اه عش (قوله على الاوجه) وفاقا للمعنى والنهاية (قوله لا يؤثر في الضمان) اي وانما يؤثر في الحرمة (قوله غرم الدية والكفارة الخ) وفاقا للنهاية والمعنى (قوله غرم) اي الوكيل (الدية) اي دية عدو ولا فضا ص اه عش (قوله على موكله) اي وان تمكن من اعلامه بالعزل ولم يعلمه اسكن هل يائم بعدم اعلامه حيث قدر ويوزع على ذلك فيه نظر ولا يبعد الاثم فيعزر اه عش (قوله وان غره) اي بالتوكيل ثم العزل قبل التصرف بدون اعلامه بذلك (قوله وبهذا) اي بقوله ولا يرجع على المعتد الا في الخ (قوله فغرم) اي الوكيل (قوله رجوع به) هو محط الاعتراض (قوله ولهما ان يجيبا الخ) قد يقال لكن يبقى ان الرجوع هنا يشكل بضمن ماسلمه الذي هو الاوجه السابق اذ قياس الرجوع هنا عدم ضمان ماسلمه ثم فاعلمه وفي العباب (فرع) لو باع الوكيل جاهلا

هذا الدليل تامل (فرع) في العباب ما مضى فرع لو قال لو كلفه عزل احدكم لم يتصرف واحد منهما حتى يمين ولو وكل عشرة ثم قال عزلت اكثرهم انزل ستة واذا عينهم في تصرف الباقي وجهان انتهى وقوله في تصرف الباقي اي السابق على التعيين فيما يظهر وقوله وجهان الاصح منهما كما قاله شيخنا الشهاب الرملي انه لا ينفذوا علم ان قوله السابق في الوكيلين لم يتصرف واحد منهما ينبغي ان يخرج مالتصرفا معا فيصح التصرف لثبوت تصرف الوكيل منهما مر وقد توقف فيما صحه شيخنا ان ثلثا بثبوت الوكالة من حين التوكيل لا من حين التعيين فقط (قوله والذي يتجه الخ) اعتمده مر وكذا قوله ولا ينزل الخ وقوله على الاوجه ووجوبية هذا في شرح الروض ايضا (قوله ولها ان يجيبا الخ) قد يقال لكن يبقى ان

يعزل بطل فان سلم المبيع ضمنه فان اشترى كذلك اى جاهلا بعزله وتلف ما اشتراه بيده وغرم الثمن للبائع
 ورجع به على الموكل وقياس الاولى منعه انتهى اه سم (قوله فياذ ذكر) اى فى عدم الضمان ولو بعد
 العزل اه عش وفيه انه اذا تصرف بعد العزل والا لعزل بموت او غيره جاهلا الخ (قوله الوكيل الذى
 ليس قنا الخ) اما الموكل السيد فانه فى تصرف مالى فلا يعزل بعزل نفسه لانه من الاستخدام الواجب نهاية
 ومعنى قال عش قوله مر فى تصرف مالى هو للغالب ولم يحتج به عن شىء وان كان قضيته انه لو كرهه فى غير
 المالى كطلاق زوجته انزاله اه وقوله مالى شامل لمولى السيد وكذا قول عش عن شىء شامل
 لثرية مولى السيد وتاديبه (قوله مثلا) اى كفسختها اه معنى (قوله حالا) الى قوله وردة الموكل
 فى المعنى (قوله وان غاب) غاية اه عش (قوله لما سر) اى عقب قول المتن انزل فى الحال (قوله
 ابطال لاصل اذن الموكل الخ) عبارة المعنى فان قيل كيف يعزل بذلك مع قولهم لا يلزم من فساد الوكالة
 فساد التصرف لبقاء الاذن اجيب بان العزل ابطال ما صدر من الموكل ان الاذن فلو قلنا انه التصرف لم ينفذ
 العزل شيئا بخلاف المسئلة المشهورة فانه اذا فسد خصوص الوكالة لم يوجدا متبقي عموم الاذن اه قول
 المتن (موت او جنون) (فرع) لو سكر الوكيل ينبغي ان يقال ان تعدى بسكره لم يعزل والا لعزل
 اخذ من قولهم واللفظ المرض ويصح توكيل السكران بمجرم انتهى قال فى شرحه كسائر تصرفاته بخلاف
 السكران يباح كدوامه فانه كالجنون انتهى وكلاهما فى الوكيل لافى الموكل كما هو صريح سياهما على انه
 لو كان فى الموكل كان الاخذ بحاله كما لا يخفى اه سم عبارة عش (فرع) لو سكر احدهما بلا
 تعدد اذن الوكيل او بتعدده فاحتمل انه كذلك ويحتمل خلافه لان المعتبرى حكمه حكم الصاحبى وقال مر
 بحثا بالاول فليراجع سم على منهج اى فان فيه نظر الماهر من صحة تصرفاته عن نفسه وهى مقتضية
 اصحته وتوكله فى حال السكر وتصرفه الا ان يقال انما تبطل تصرفاته عن نفسه تغليظا عليه بناء على انه غير
 مكلف وموكل ليس محلا للتغليظ والسكران يخرج عن الاهلية بوزال التكليف فاشبهه المقمى عليه والجنون
 اه ولعل هذا هو الظاهر (قوله قيل الخ) عبارة النهاية والمعنى قال الزركشى وفائدة عزل الوكيل بموته
 انزال من وكله عن نفسه ان جعلناه موكلا عنه انتهى وقيل لافائدة ذلك فى غير التعاليق اه (قوله منظر
 فيه) لعل وجه النظر انه يعزل اى وكيل الوكيل سواء قلنا ان الوكيل يعزل بالموت وانتهى به وكالته اه
 عش (قوله ببقيد السابق الخ) عبارة هناك نعم الاغما الخفيف بان لم يستغرق وقت فرض صلاة لا يؤثر
 اه وعبارة النهاية هنا الحاقاله بالجنون كما مر فى الشركة اه قال عش قوله مر الحاقاله بالجنون الخ
 فضتيه انه لا فرق بين طرل الاغما وقصره وهو الموافق لما مر فى الشركة لكن فى سم على منهج ماضيه
 (فرع) دخل فى كلامه الاغما فينعزل به واستثنى منه قدر ما لا يسقط الصلاة فلا انزال به واعتمده مر
 اه (قوله لا يعزل باغما الموكل) كما مر فى الحجج ومن الواضح انه لا يعزل بالزوم وان خرج به عن اهلية
 التصرف اه معنى (قوله هذه الثلاثة) اى الموت والجنون والاغما اه عش (قوله طرونحو فسقه الخ)
 عبارة المعنى مالى حجب عليه بسفه او فلس او ورق فيما لا ينفذ منه او فسق فيما العدالة شرطية اه (قوله

فيما ذكر عامل القراض
 (ولو قال) الوكيل الذى
 ليس قنا للوكيل (عزلت
 نفسى او رددت الوكالة)
 او اخرجت نفسى منها او
 رفلتها او ابطالها مثلا
 (انزل) حالا وان غاب
 الموكل لما مر ان لا يحتاج
 للرضا لا يحتاج للعلم ولان
 قوله المذكور ابطال لاصل
 اذن الموكل له فلا يشكل
 بما مر انه لا يلزم من فساد
 الوكالة فساد التصرف
 لبقاء الاذن (ويعزل
 بتخروج احدهما عن
 اهلية التصرف بموت او
 جنون) وان لم يعلم الاخر
 به ولو قصرت مدة الجنون
 لانه لو قارن منع الانعقاد
 فاذا طرأ ابطاله وصوب ابن
 الرقعة فى المرات انه ليس عزلا
 بل انتهى به الوكالة قبل ولا
 فائدة لذلك فى غير التعاليق
 وابداء الزركشى له فائدة
 اخرى منظر فيه (وكذا اعما
 فى الاصح) ببقيد السابق
 فى الشركة نعم وكيل رضى
 الجمار لا يعزل باغما الموكل
 لانه زيادة فى حجة المشترط
 لصحة الانابة وكذا هذه
 الثلاثة على طريق المثال
 فلا يرد عليه ان مثلها طرو
 نحو فسقه او رقة او تبذره

فما شرطه السلامة من ذلك وردة الموكل بنفي العزل بها على أقوال مالكه وفي ردة (٣٤١) الوكيل وجهان والذي جزم به في المطلب

الانعزال بردة الموكل دون الوكيل ولو تصرف نحو وكيل وعامل قراض بعد انعزاله جاهلا في عين مال موكله بطل وضمان سلمها كما مر أو في ذمته انعقد له (ونجروج) الوكيل عن ملك الموكل (وعمل التصرف) أو منفعة (عن ملك الموكل) كان اعتق أو باع أو وقف ما وكل في بيعه واعتاقه أو أجر ما ذن في إيجاره لزوال ولايته حينئذ فلو عاد لملكه لم تعد الوكالة ولو وكله في بيع ثم زوج أو أجر أو رهن أو قبض أو أوصى أو دبر أو علق العتق بصفة أخرى أو كاتب انعزال لأن الغالب أن مراد البيع لا بفعل شيئا من ذلك ولا شمار فعل واحد من هذه بالندم على التصرف وقياس ما يأتي في الوصية أن ما كان فيه إبطال للاسم ينعزل به (تقريبه) وقع لشخصنا في شرح المنهج التمثيل لزوال الملك عن المنفعة باجتماعه ثم قال ولا إجماع ما وكل في بيعه ومثله تزوجه فقيد الاجارة بالامة في الاول واطاعة في الثاني واطاق التزوج فيه وفيد في شرح الروض بالامة واخرج بها العبد ووقع التقيد الاول لغير واحد من الشراح والاطلاق في

أو رقه) كافي وكيل إيجاب النكاح اه سم (قوله) فما شرطه السلامة من ذلك على ما مر اه نهاية اى من ان عزله اى الفاسق بالنسبة لنزع المال من يده لا لعدم تصرفه ع (قوله على أقوال مالكه) والراجح الوقف فقوله والذي جزم به الخ ضعيف ع (قوله) الانعزال بردة الموكل الخ قدمت اول الباب عن شرح الروض ان قضية كلام الشيخين عدم الانعزال بردة الموكل انتهى سم على صحيح وقول الشارح دون الوكيل يفيدان ردة لا توجب انعزاله وعليه فيصح تصرفه في زمن ردة عن الموكل اه ع (قوله) الشارح لا يفيدان ردة لا توجب انعزاله وهو ضعيف لما لم من جزم بخلافه وقيل له وكأنه انما ساق كلام المطلب ليعلم منه حكم ردة الوكيل فقط اه (قوله) نحو وكيل اى كشرىك اه ع (قوله) كما مر يعنى في الوكيل خاصة اه رشيدى اى قبيل قول المصنف ولو قال عزلت الخ (قوله) ونجروج الوكيل الخ) كان وكل عبده ثم باسه لكن اذنه له للحقيقة ليس توكيلا بل استخدام اه ع (قوله) عن ملك الموكل) بغنى عنه عطف ما بعده على الوكيل (قوله) كان اعتق الخ) اى او اجر كما سيأتى اه رشيدى (قوله) ما وكل في بيعه) اى او فى الشراء به اه اسنى (قوله) او اجر ما ذن في إيجاره) اى او يبيعه كما باقى اه ع (قوله) الشارح لا يفيدان ردة لا توجب انعزاله هذا من صور خروج محل التصرف عن ملك الموكل لا من خروج المنفعة كالإيجار اه (قوله) ولو وكله) الى التنبيه في المعنى (قوله) ولو وكله في بيع) الى قوله انعزال هو في الوصية والتدبير وتعلق العتق بصفة ما قاله البلغيني انه الاقرب لخلاف ما نقله الزركشى في التدبير عن ابن كج اه سم (قوله) ثم زوج) اى سواء كان المراد في بيعه عبدا أو امة اه ع (قوله) او اجر) مثال خروج المنفعة (قوله) وا قبض) اى الرهن اه معنى (قوله) انعزال) اى الوكيل (قوله) على التصرف) اى البيع اه معنى (قوله) ان ما كان فيه إبطال للاسم) كطحن الخطة منها قوم معنى قال ع (قوله) كطحن الخطة ظاهره انه لا فرق بين ان يقول في توكله وكله في بيع هذه الخطة او في بيع هذه قال في شرح الروض ما حاصله ان محل بطلان الوصية بالطلن اذا قال او وصيت بهذه الخطة فلو قال او وصيت بهذه مشير الى الخطة لم تبطل الوصية بطحنها فيبقى هذا مثل ذلك قال لكن الارجح خلافه اه ع ش اى ينعزل بطحن الخطة وان لم يذكر اسمها واعتمد المعنى عدم الانعزال اذ لم يذكر اسمها (قوله) التمثيل الخ) لا وجود له في الموجود من نسخ شرح المنهج وانما الذي فيها قوله وإجماع ما وكل الخ نعم وجدت هذه اللفظة في بعض النسخ مضروبا عليه معنى من المرجوع منه اه سيد عمر (قوله) في الاول) اى في الموضع الاول من شرح المنهج (قوله) فيه) اى في الموضع الثاني من شرح المنهج (قوله) وفيد) اى التزويج (في شرح الروض بالامة واخرج بها الخ) كان الاولى كما بعلم بمراجعة الروض ان يقول في الروض بالامة واخرج في شرحه بالعبد (قوله) التقيد الاول) اى تقيد الاجارة بالامة (قوله) والاطلاق الخ) عطف على التقيد (قوله) منهم) اى الشراح (قوله) وهذا) اى الاطلاق في الاجارة والزواج (قوله) هو الذى يتجه) اعتمده شخبى وهو ظاهر اه معنى (قوله) الاول) اى العزل بالاجارة (قوله) والثاني) اى العزل بالزواج (قوله) المذكور) اى قبيل التنبيه (وهذان) اى الاشعار بالندم والغالب كالابن (قوله) اه رقه) كافي وكيل إيجاب النكاح (قوله) فما شرطه السلامة الخ) لقائل ان يقول بالنسبة للفاسق ان كانت ما واقعة على التوكيل اى في التوكيل الذى شرطه السلامة الخ اقضى اشتراط العدالة في وكيل ولو لم يحجروا ابتداء ودوا ما في مخالفتها واختاره فيه في شرح قول المصنف فان تعدى ضمن ولا ينعزل في الاصح (لان يقول هذا بان الانعزال بالنسبة لغير دقما المال تحت يده وإن كانت واقعة على التصرف اى في التصرف الذى شرطه السلامة كالإيجاب النكاح فلا مخالفة فيه لما ذكره فيما لم (قوله) الذى جزم به في المطلب الانعزال بردة الموكل الخ) قدمت اول الباب عن شرح الروض ان قضية كلام الشيخين عدم الانعزال بردة الموكل (قوله) ولو وكله في بيع ثم زوج الى قوله انعزال هو في الوصية والتدبير وتعلق العتق بصفة ما قال البلغيني انه الاقرب لخلاف ما نقله الزركشى في التدبير عن ابن كج (قوله) وقياس ما يأتي الخ) اعتمده مر

الاجارة والزواج لغير واحد منهم ومن غيرهم وهذا هو الذى يتجه ووجهه انهم علوا الاول لزوال الولاية وهو موجود في العبد والامة والثاني بالاشعار بالندم وبالعالم المذكور وهذا موجودان فيهما ايضا فالوجه خسر التقيد على انه مجرد التمثيل

خلافا لما وقع في شرح الروض وإن أمكن (٣٤٢) توجيهه على بعد أن اشعار تزويجا بالندم أقوى لادائه إلى ملك أو لادها الدال على

المذكور (قوله خلافا لما وقع في شرح الروض) الذي وقع فيه انه ما قال الروض وكذا بتزويج الجارية قال في شرحه وخرج بالجارية العبد اه ولم يزد على ذلك وهذا ليس ناصا في مخالفة الحكم لاحتمال انه اراد مجرد بيان قضية العبارة اه سم وفيه ما لا يخفى (قوله لادائه) اي تزويجا اه سم (قوله الدال الخ) اي الاداء المذكور (قوله ولو وكل قنا باذن سيده الخ) بخلاف قن نفسه اذا وكله ولو بصيغة عقد كقولك ثم اعتقوا باعه او كاتبه فانه ينزل لان اذنه له استخدام لا توكل فزال بزوال ملكه وذكر ذلك الشارح بقوله السابق وبخروج الوكيل عن ملك الموكل اه (قوله ثم باعه واعتقه) اي سيده فيهما ش اه سم (قوله لم ينزل) لكن بعض العبد بالتصرف إن لم يذن له مشتربه فيه لان منافاه صارت مستحقة له نهاية ومعنى زاد سم بعد ذكر مثل ذلك عن الروض مانصه قال في شرحه وإن نفذ تصرفه اه سم وقال ع ش قوله لكن بعض الخ محل العصيان إن فوت على المشتري بخلاف نحو إيجاب البيع من غير معارضة كلام يتعلق بالسيد فلا وجه للعصيان به سم على حج اه (قوله ولو وكل اثنين معا ومرتبا الخ) فعمل أن توكل الثاني ليس عز لا للاول وظاهر انه ينفذ تصرف الاول قبل توكل الثاني اه سم عبارة المغنى ولا ينزل بتوكل وكيل اخر ولا بالعرض على البيع اه وفيهما كانهما ولو عزل احد وكيله بهما لم يتصرف واحدهما حتى يملك في اه (قوله في تصرف) بالتزويج متعلق بكل (قوله لم ينفذ) اي بين الخصومة وغيرها (قوله وقبلا) اي لم يزد احد منهما واما اذا قبل احدهما فمقتضى قوله ينفذ تصرفه فيه نظروا مقتضى قوله الاتي ما لم يصرح بالاستقلال عدم النفوذ فلا يرجع (قوله بعد أن اذن بالذلك التصرف صوابا) كان الاول ان يذكره قبيل تزويج الخ (قوله لمن يتصرف الخ) متعلق بياذنا ش اه سم (قوله حيث جاز الخ) هل يرجع لقوله او بكل احدهما الاخر ايضا اه سم اقول الظاهر عدم الرجوع (قوله ما لم يصرح الخ) ظرف لقوله وجب اجتماعهما الخ (قوله لوليها) بصيغة التثنية (قوله بان اشتراط الخ) هذا لما يصلح للفرق بالنسبة لقوله واذن لوليها بالنسبة لقوله واذن للمجير لاثنين نعم قول بعضهم الاتي المقصود الخ يصلح للفرق فيهما ثم رأت الخشى قال قوله بان الخ انظره في اذن المجير انتهى اه سيد عمر وقد يجاب بان نحو القرابة شامل لو كمل المجير المشروط فيهما العدل والامانة كأنه شامل لنحو القاضى (قوله ثم) اي في ذى النكاح (قوله للاولياء) المراد به ما يشمل الوكلاء (قوله فيه) اي العقد (قوله تنبيه الخ) عبارة ع ش (تنبيه) لو وكل شخصان تزويج اتمته واخر في بيعهما قن وقعا معا فبقينا واحدا لا فاما باطلان فيبطل ما يترتب عليهما من تزويج الوكيل او بيعه وإن تزويجا فالثاني يبطل للاول لان مرید التزويج لا يرد البيع وكذا عكسه انتهى حجج بالمعنى (قوله وقياضه) اي قياس ان مرید البيع لا يزوج ولا بكل في التزويج (قوله كفهله) اي التزويج او البيع (قوله فلا يقاس توكله في التزويج الخ) أي المثار إليه بقوله السابق ولا بكل في التزويج اي يعلم من

(قوله خلافا لما وقع في شرح الروض) الذي وقع فيه انه لما قال الروض وكذا بتزويج الجارية قال في شرحه وخرج بالجارية العبد انتهى ولم يزد على ذلك وهذا ليس ناصا في مخالفة الحكم لاحتماله انه اراد مجرد بيان قضية العبارة (قوله لادائه) اي تزويجا ش (قوله ولو وكل قنا باذن سيده الخ) بخلاف قن نفسه اذا وكله ولو بصيغة عقد كقولك ثم اعتقوا باعه او كاتبه فانه لا ينزل لان اذنه له استخدام لا توكل فزال بزوال ملكه وذكر ذلك الشارح بقوله السابق وبخروج الوكيل عن ملك الموكل (قوله ثم باعه واعتقه) اي سيده فيهما ش اه سم (قوله لم ينزل) لكنه بعض بالتصرف بغير إذن المشتري قاله في الرض قال في شرحه وإن نفذ تصرفه اه ولعل محل العصيان ان فوت على المشتري بخلاف نحو إيجاب البيع من غير معارضة كلام يتعلق بالسيد فلا وجه للعصيان به (قوله ولو وكل اثنين معا ومرتبا الخ) فعمل أن توكل الثاني ليس عز لا للاول وظاهر انه في الترتيب ينفذ تصرف الاول قبل توكل الثاني (قوله لمن يتصرف) متعلق بياذنا ش (قوله حيث جاز لهما التوكيل) هل يرجع لقوله او بكل احدهما الاخر ايضا (قوله بان اشتراط نحو القرابة

رغبت في بقائها ولو وكل قنا باذن سيده ثم باعه واعتقه لم ينزل ولو وكل اثنين معا او مرتبا في تصرف خصوصية او غيرهما خلافا لمن فرق قبلا وجب اجتماعهما عليه بان يصدر عن رايهما بان يتشاورا فيه ثم يزوجا او يقبلا معا وبكل احدهما الآخر أو باذنا بعد أن رأيا ذلك التصرف صوابا لمن يتصرف حيث جاز لهما التوكيل ما لم يصرح بالاستقلال نظير ما يأتي في الوصيين ويفرق بين ما هنا واذن لوليها واذن للمجير لاثنين بان اشتراط نحو القرابة ثم يضعف أن ذلك لا اشتراط قصد الاجتماع ويقرى انه مجرد التوسعة للاولياء في التزويج فاندفع ما جلع من محقق المتأخرين ههنا ثم رأت ما يؤيد ما فرت به هو قول بعضهم المقصود في النكاح الاذن او التوسعة (تنبيه) يرد النظر فيها ولو كل شخصان تزويج اتمته واخر في بيعهما فقد امة فيحتمل أن يقال محل التردد ان وكلهما معا في ذلك ولا كاز المتأخر منهما مقتضى العزل الاول اخذاما فقرر ان مرید البيع لا يزوج اي ولا بكل في التزويج وقياسه ان الغالب ان مرید التزويج لا يبيع ولا بكل في البيع ويحتمل ان التوكيل في التزويج أو البيع ليس كفهله فلا يقاس

توكله في التزويج بعد توكله في البيع على تزويجه بعد توكله في البيع وبفرض عدم

وقوعهما معا أو تسليم أن أحدهما بعد الآخر ليس عز لاله فهل بطلان لاجتماع المقتضى والمانع لأن صحة كل عقد منهما تقتضى فسخ
الوكالة في الآخر أو يصح البيع فقط لانه أقوى لزالته الملك أو النكاح فقط استصحابا لاصل دوام الملك أو يصحان لأن التعارض بينهما
لا يتحقق إلا أن ترتبا كل محتمل لكن بطلانها هو المتبادر (وانكار الوكيل الوكالة (٣٤٣) لنسيان منه لها أو لغرض في الاخفاء)

لها كخوف من ظالم على المال
الموكل (ليس بعزل) لعذره
(فان تعمد ولا غرض) له في
الانكار (انعزل) ويجرى
هذا التفصيل الذي هو
المتعمد في انكار الموكل لها
(وإذا اختلفا في أصلها)
كركنتي في كذا فقال ما
وذلك (أو) في (صفحتها)
بان قال وكنتي في البيع
نسيئة (أو) في (الشراء)
بعشرين فقال بل نقدا
راجع الاول (أو بعشرة)
راجع الثاني (صدق الموكل
بيمينته) في الكل لأن الأصل
معه وصورة الاولى ان
يتخاصم بعد التصرف اما
قبله فتعتمد انكار الوكالة
عزل فلا قاعدة للخاصمة
وتسميته فيها موكلا بالنظر
لعدم الوكيل (ولو اشترى
جارية) مثلا وخصت بالذكر
لا متناع الوطء على بعض
التقارير قبل التلطف الاتي
(بعشرين) وهي تساويها
أو أكثر (وزعم ان الموكل
أمره بالشراء بها (فقال)
الموكل (بل) انما اذنت في
عشرة) وفي نسخة بعشرة
صدق الموكل بيمينته حيث
لاينة لانه اعرف بكيفية
اذه (و) حيثئذ فاذا

عدم صحة هذا القياس عدم صحة قياس تركيله في البيع بعد تركيله في تزويج على بيعه بعد تركيله في التزويج
المشار اليه ولا يוכל في البيع بالاولى (قوله) وقوعهما معا اي التوكيلين (قوله) فهل يبطلان اي
البيع والتزويج المتربطين على التوكيلين (قوله) لاجتماع المقتضى وهو وكالة كل من الماعدين عن مالك
الامة واما المانع فبينة بقوله لأن صحة كل (قوله) لان التعارض (الخ) يتأمل اه سم وجه التامل ان المعية
اولى بالتعارض مع ان الكلام في مطلق العقدين وقعا معا ومترتين (قوله) منه لها اي قول المتن بل في عشرة
في النهاية والمعنى الاقوله وخصت الى المتن قول المتن (أو لغرض) ينبغي أن المعتبر في كونه غرضا اعتقاده
حتى لو اعتقد ما ليس غرضا كني وصدق في اعتقاده كذلك سم على حج اه عش (قوله) في انكار
الموكل لها) وما اطلقا في التدبير من كون جسد الموكل عز لا محول كما قاله ابن القتيب على ما هنا نهاية ومعنى
اي على قوله وانكار الوكيل الخ عش (قوله) للاول اي لقوله نسيئة (قوله) الثاني اي لقوله بعشرين
(قوله) لان الاصل معه) عبارة المعنى لان الاصل عدم الاذن فها ذكره الوكيل ولان الموكل اعرف بحال الاذن
الصالح منه اه (قوله) وصورة الاولى هي قول المتن وإذا اختلفا في اصلها اه عش (قوله) فتعتمد انكار
الوكالة (الخ) لا يتجوز هذا ويجرى في الصورة الثانية بالنسبة لصفة الوكالة لانفسها (قوله) وتسميته فيها اي
في الاولى اه عش قول المتن (ولو اشترى الخ) من فروع تصديق الموكل وكان الاولى ان يقول فلواشترى
الخ ولعله انما عبر بالاول لانه ليس المقصود بذلك مجرد تصديق الموكل بل فيه تفصيل ما يأتي بعده من بطلان
العقد تارة ووقوعه لوكيل اخرى وهذا لا يتفرع على ما سبق اه عش (قوله) وهي تساويها (الخ) اما اذا
لم تساوي العشرين فينبغي أن يقال ان كان الشراء بعين مال الموكل لباطل والواقع للوكيل ولا تخالف ولو تنازع
الوكيل والبايع فقال الوكيل المال للوكيل فالعقد باطل وقال البايع المال لك فالعقد صحيح فقطضى قولهم اذا
اختلفا في الصحة والفساد صدق في مدعى الصحة أن يصدق البايع اه عش (قوله) او أكثر الاولى في أكثر
قول المتن (وزعم) اي قال اه عش (قوله) انما اذنت) قدره بقرينة امرها لان الامر يستلزم الاذن او
لان الامر بمعنى الاذن ومعنى امرها اذنه بها سم (قوله) صدق الموكل بيمينته) اي في انه وكلة في الشراء
بعشرة اه عش (قوله) حيث لا يثبت) أي لو احدهما أو لكل منهما يثبت وتعارضنا اه معنى (قوله) ان
وكيله خالفه (الخ) اي وانه انما اذن بعشرة كما يأتي في الشرح ومرع عش انما (قوله) ولا اي لا يكتفى بل
لا بد من نفى الاذن بعشرين ايضا ليجمع بين النفي والاثبات كما في التحالف اه رد (قوله) والجامع اي
بين ما هنا وما مر (قوله) دون ما وقع العقد به) يتأمل فيما مختلفان ايضا فيما وقع عقد الوكالة به فليتأمل اه
سم (قوله) وهو اي الاختلاف هنا (قوله) المستلزم) اي الاختلاف ثم (قوله) وذلك اي كون كل مدع
ومدعى عليه (يستلزمهما) أي النفي والاثبات أي ذكرهما (قوله) وهذا اي الفرق المذكور (هو
الاقرب (الخ) اي فيكون الاقرب لا اكتشافا بالخلاف في انه انما اذن في الشراء بعشرة اه عش (قوله)
بان قال اشترتها) الى قول المتن وحيث في النهاية الاقوله في الاولى الى المتن وقوله وعمله واخرج وقوله لا على

(الخ) انظره في اذن المجبر (قوله) لان التعارض (الخ) يتأمل (قوله) في المتن أو لغرض في الاخفاء) ينبغي
ان المعتبر في كونه غرضا اعتقاده حتى لو اعتقد ما ليس غرضا كفي وصدق في اعتقاده كذلك عند
الامكان (قوله) انما اذنت) قدره بقرينة امره به لان الامر يستلزم الاذن ولا الامر بمعنى الاذن ومعنى
امرهم اذنه به (قوله) ان وكيله خالفه (الخ) وظاهر انه يخالف انما اذن بعشرة (قوله) دون ما وقع العقد به

(حلف) الموكل أن وكيله خالفه فيما اذن له فيه كذا ذكروه وهى يكتفى حلفه على أنه إنما اذن بعشرة أولا لما مر في التحالف انه
لا يكتفى ذلك والجامع ان ادعاء الاذن بعشرين او عشرة كادعاء البيع بعشرين او بعشرة الا ان يفرق بان الاختلاف هنا في صفة
الاذن دون ما وقع العقد به وهو لا يستلزم ذكر نفي ولا اثبات وشم فيما وقع به العقد المستلزم ان كلا مدع ومدعى عليه وذلك
يستلزمهما صريحا وهذا هو الاقرب الى كلامهم (فان) كان الوكيل قد اشترى بعين مال الموكل وسماه في العقد)

البيت الى رانما و قوله ولا تكرا الى المتن (قوله بان قال اشترتها لفلان بهذا الخ) أى سواء صدقة البائع أو كذبه أو سكت أو يجزى (قوله والماله) ليس بقيد بل مثله ما لو سكت عن ذلك أو قال والمالي اخذا من مفهوم قول الشارح الا ترى ان من اشترى لغيره بماله نفسه ولم يصرح باسم الخ فانه يقتضى انه حيث صرح باسم غيره والماله لا ينعقد بيعه لانه فوضو له عش (قوله أى الموكل فيه) عبارة المغنى أى المذكور والاولى اشترتها الجارية قال قول المتن (وصدقة البائع) أى فيما لو اشترى بعين المال وسماه بعد العقد وشورى أو يجزى (قوله فيما ذكره) أى قوله وخرج فى المغنى الا قوله فى الاول الى المتن (قوله فيما ذكره) لعلنا راجع ايضا للاولى ولعل معنى تصديقه فيها تصديقه على وجود التسمية فى العقد أى سم (قوله فى الاول الخ) أسقطه المغنى والنهاية قال عش قوله مر أو قامت به حجة أى بينة ولعل مستند الحجة فى الشهادة أى فى الثانية قربته غلبت على ظننا ذلك كملها بان المال الذى اشترى به لزبد وسعت تركله والا فإين تطالع على انه اشتراه له مع احتمال انه نوى نفسه اه (قوله لانه ثبت بالتسمية الخ) عبارة المغنى لانه ثبت بتسمية الوكيل فى الاول وتصديق البائع او البينة فى الثانية ان المال الخ وفى النهاية نحوها (قوله وثبت يمين ذى المال الخ) فيه ما يأتى عن سم عند قول الشارح واثبت كونه بغير اذنه الخ (قوله ومحل) أى محل البطلان فيما ذكره أى معنى ورجع الرشيدى الضمير الى قول الشارح فالجارية لبايعها وعليه الخ (قوله ان لم يصدقه) أى الوكيل (قوله باعترافه) أى البائع (قوله فبأنى فيه) أى ان كان البائع صادقا فى اعترافه بذلك والا فلا حاجة الى التلطف (قوله التلطف الا ترى) لعل المراد التلطف بالموكل ليبيعه البائع لا للوكيل إذ لم يحكم به له ليجتاح لذلك اه سم (قوله وخرج بقوله) أى المصنف (قوله تفصيل يأتى) أى فى كلامه اه سم أى فى شرح وكذا ان اشترى فى الذمة الخ (قوله فى الثانية) هى قول المصنف أو قال بعده الخ (قوله مالو اقتصر) أى الوكيل (قوله لاذن اشترى لغيره بماله نفسه الخ) فيه معنى مع فرض انه اشترى بعين مال الموكل وايضا فلا يلزم من الاقتصا المذكور انه اشترى بعين مال الموكل وايضا فلا يلزم من الاقتصا المذكور انه اشترى بماله نفسه اه سم (قوله ولم يصرح باسم الغير) فلو صرح باسم الغير فيه وقد ثبت يمين الموكل عدم التوكيل فى ذلك فهو شراء فوضو لا يقال هو هنا صرح باسم الموكل حيث قال اشترتها لفلان لا ناقول هذه التسمية انما وقعت بعد العقد كما يصرح به قوله فى الثانية واما العقد فلا تسمية فيه اه عش عبارة الرشيدى أى لان الصورة انه لم يسم الموكل فى العقد وانما ذكره بعده لانه اشتراه له بماله اه (قوله يصح الشراء) يستثنى من ذلك ما لو اشترى لابنه الصغير بغيره فانه يقع الشراء لابن كما مر اه عش قول المتن (وان كذب حلف) فان نكل فالقياس ان الوكيل يحلف بيمين الردو وبطل البيع بناء على ان اليقين المردودة كالقرار لكن قول العباب فان نكل حلف الموكل لا الوكيل وبطل البيع وان حلف صح البيع للوكيل ظاهر او يسلم الثمن المعين الى البائع ويغرمه للوكيل اه يقتضى خلاف ذلك فليحرج وراجع وجه عدم حلف الوكيل إذا نكل البائع وانه لم يجزى ذلك فيما إذا كان اشترى فى الذمة الا ترى اه سم بخلاف (قوله وان كذب البائع) أى فى الصورة الثانية نهاية ومعنى وظاهر ان الحكم كاذر فيما إذا كذب البائع فى

بهذا والماله (أو قال بعده) أى الشراء بالعين الخالى عن تسمية الموكل (اشترتها) أى الموكل فيه (فلان والماله وصدقه البائع) فيما ذكره وأقامت حجة فى الاولى بانسماء كاذر كره (فالقيل باطل) فى صورتين لانه ثبت بالتسمية أو التصديق أن المال والشراء لغير العاقد وثبت يمين ذى المال انه لم ياذن لغير الشراء بذلك القدر لبطل الشراء وحيث أن فالجارية لبايعها وعليه رد ما أخذ من الموكل ومحلها كما قال البلقين أى لم يصدقه البائع على انه وكيل بعشرين والا فبى باعترافه ملك للوكيل فبأنى فيه التلطف الا ترى وخرج بقوله بعين مال الموكل ما لو اشترى فى الذمة ففيه تفصيل يأتى البطلان فى بعضه أيضا فلا يرد هنا وبقوله والماله فى الثانية مالو اقتصر على اشترتها لفلان فلا يبطل البيع اذ من اشترى لغيره بماله نفسه ولم يصرح باسم الغير بل نواه يصح الشراء لنفسه وان اذنه لغيره فى الشراء (وان كذب) البائع بان قال له انما اشتريت لنفسك والماله لك أو سكت عن ذكر المال كما هو ظاهر وقال له الوكيل

يتأمل فما غفلنا ان ايضا ما وقع عقد الوكالة به فليتأمل (قوله فيما ذكره) لعلنا راجع ايضا للاولى ولعل معنى تصديقه فيها تصديقه على وجه التسمية فى العقد (قوله فبأنى فيه التلطف) بالموكل ليبيعه البائع لا للوكيل إذ لم يحكم به له ليجتاح لذلك اه (قوله تفصيل يأتى) أى فى كلامه (قوله اذ من اشترى لغيره بماله نفسه الخ) فيه معنى مع فرض انه اشترى بماله نفسه (قوله فى المتن وان كذب حلف على نقي العلم) فان نكل فالقياس ان الوكيل يحلف بيمين الردو وبطل البيع بناء على ان اليقين المردودة كالقرار لكن قول العباب وان كذب البائع ولا يثبت فسل من الموكل والوكيل تخلفه انه لا يعلم وكانه فان ادعى اجمعا كفته يمين وان انفرد كل بدعى فلا فان نكل حلف الموكل لا الوكيل وبطل البيع وان حلف صح البيع للوكيل ظاهر او يسلم الثمن المعين الى البائع ويغرمه للوكيل اه يقتضى خلاف ذلك فليحرج وراجع

انت تعلم انى وكيل فقال لا اعلم ذلك اوبان قال هلست وكيلاولاينة بالوكالة (حالف) (٣٤٥) البائع (على نفي العلم بالوكالة) لا على البت

الصورة الاولى وانكر وجود التسمية في العقد لم تثبت بينة (قوله) انت تعلم انى وكيل. قال الوكيل انا وكيل او نحوه وان بقل انت تعلم انى وكيل اه عش (قوله) ولاينة. حال من البائع في قوله وان كذبه البائع فهو راجع لكل من الصورتين كما فاده رشيدى (قوله) بين الصورتين. وهو ما قل بان قاله انما الخ قوله اوبان قال هلست وكيل الخ اه عش (قوله) فى دعوى الوكيل الخ) اى وجواب البائع بما مر (قوله) بما ذكر اى انت تعلم انى وكيل اه كردى (قوله) فتوقف الحلف الخ) فان الحلف على حسب الجواب وهو انما اجاب بالبت اه (قوله) على نفي العلم) متعلق بالحلف (قوله) على ذلك الخ) متعلق بتوقف الخ اى وعلى جواب البائع بما مر (قوله) ذلك اى ما ذكر (قوله) وهذا لا يمكن الحلف عليه اى بناه رشيدى (قوله) وبهذا التفصيل اى قوله ولما فرقت الخ (قوله) الذى الخ) فثبت للحالف (قوله) اطلقه اى فى الصورتين المذكورتين اه عش (قوله) ظاهرا اى الى قوله وزعم الخ فى المغنى (قوله) ليسل الثمن المعين الخ) لعل هذا لم يثبت بينة او اعتراف البائع انه للموكل والا فالعقد باطل لان فرض المسئلة ان العقد بين الثمن (قوله) بعده اى الشراء (قوله) فيحلف اى البائع (كامر) اى على نفي العلم بالوكالة (قوله) فان صدقة الخ) عبارة النهاية والمغنى فان صدقة البائع بطل الشراء كما قاله التوملى اه قال عش قوله فان صدقة البائع اى فى انه نوى الموكل اه (قوله) بطل لا تمامها على وقوع العقد للموكل وبوت كونه بغير اذنه يمينه اه معنى (قوله) وزعم شارح) عبارة النهاية وقول ابن المقنن اه (قوله) صدقة البائع) هذا مر محط الرد (قوله) بانه غير سديد) وعليه فيفرق بينه وبين ما مر من انه لو اشترى بماله نفسه ونوى غيره. وقد اذن له حيث يقع للوكيل ثم بانه لما كان الشراء بعين مال الوكيل ضعف انصرافه للموكل فلم تؤثر نيته وهذا لما كان الشراء فى الذمة وقد نوى الموكل ولم يوجد ما يصرفه عنه لار كى ل عمل بنيه وحكم بوقوعه للموكل وقد ثبت ان لم ياذن فيه فاقبل اه عش (قوله) وحلف عطف على كذبه البائع (قوله) كما ذكر قضيته اه لا يكتفى بالحلف فى هذه على نفي العلم وقد تقدم فى قوله وانما فرقت الخ ما يقتضى خلافه اه عش وهذا مبنى على جعل ذكر ببناء الفاعل واما اذا جعل ببناء المفعول فلا مخالفة (قوله) وتلغو فى اصله بغير خطه الف بعد بلغوا اه سيد عمر (قوله) قدمه اى فى الفصل

وجه عدم حلف الوكيل اذا نكل وانه هل يجرى ذلك فيما اذا كان اشترى فى الذمة الا نى (قوله) فى الماتن على نفي العلم بالوكالة قال الشارح المحل الناشئة عن التوكيل مشير به الى رد ما اعترض به على المصنف ووجه ردائه ليس المراد به الحلف على نفي توكيل مطلق ولا نفي علم مطلق بل نفي وكالة خاصة ناشئة عن توكيل فيستلزم ان المال لغيره شرح مر (قوله) فتوقف الحلف على نفي العلم على ذكر الوكيل له ذلك) فان الحلف على حسب الجواب وهو انما اجاب بالبت (قوله) وبهذا التفصيل الظاهر من كلامهم يندفع استشكل الاستنوى للحلف على نفي العلم الذى اطلقوه) عبارة الاستنوى فى قول المصنف وان كذبه حلف على نفي العلم بالوكالة ما نصه اعلم انما ذكره المصنف قد ذكره الراضى فى شرحه وقد التكبذب بان يقول انما اشترى بنفسك والمال لك وتبعه على ذلك فى الروضة وفيه امر ان احدهما ان التكذب المذكور ليس هو نفي علم حتى يحلف فائنه على نفي العلم بل بصيغة البت والحلف انما يكون على حسب الجواب وكلام المصنف موافق لما قاله الراضى فان تعبيره بالتكذب يبنى التفسير بنفى العلم لان الثانى لا يعلم ليس بمصدق ولا بكذب وعبرنى الحاوى الصغير بقوله ولو انكر وهو اخف من الاعتراضه الثانى ان مع هذا التفسير لا يستقيم الاتصاف فى التحليف على نفي العلم بالوكالة بل القياس وجوب الحلف عن نفي العلم بكون المال لغيره فانه لو انكر الوكالة ولكن اعترف بان المال لغيره كان كافيا فى ابطال البيع بل اقول لو انكر كون المال لغيره وحلف عليه ولم يتعرض الوكالة كان كافيا لما ذكرنا ولو صدقة البائع فى الوكالة وقال انما اشترى بمالك حلف على الثانى كادل عليه كلام القاضي حينئذ فلتخص ان التكذب على اقسام فنام لها اه (قوله) فان صدقة بطل) كما قاله التوملى شرح مر (قوله) فى الماتن وكذبه البائع) يمكن ان يرجع قوله وكذبه الخ للستين لكن يمينه

(٤٤) - شروانى وابن قاسم - خامس) كما ذكر يقع الشراء للوكيل ظاهر او تلغو تسميته للموكل وكذا لو لم يصدقه ولم يكذبه وهذا الخلاف هو الذى قدمه بقوله وان سماه فقال البائع بعثك الخ ولا تسكرار فيه

اما التغاير للتصوير في بعض الانقسام كما يعلم بتأمل المحلين واما لكونه اعاده هنا استيفاء لانقسام المسئلة (وان) اشترى في الذمة وسماه في العقد او بعده كما جزمه في القمولى وغيره (صدقه) (٣٤٦) البائع على الوكالة او قامت بها حجة (بطل الشراء) لا تقامها على وقوع العقد للبركل

والذي قيل هذا الفصل اه كرى (قوله) اما للتغاير التصوير الخ) اقول لا حاجة الى واحد من هذين الامرين لان ما تقدم في مخالفة المعلومة المتفق عليها من الوكيل والموكل وما هنا في مخالفة الغير المعلومة التي ادعاها الموكل بذلك ظاهر من سياق المحلين بادنى تأمل اه سم (قوله) لانقسام المسئلة) اى مسئلة الجارية (قوله) او قامت بها حجة) هذا خاص بما اذا سماه في العقد كابدل عليه قوله السابق او قامت بحجة في الاولى بانه سماه الخ لا فيا اذا سماه بعده خلافا لما يرويه صديقه هنا واما تصديق البائع فنافع في الصورتين اه سيد عمر اقول خصص المغنى والنهاية نظيره في السابق بالصورة الثانية كما مر مع توجيه عش ذلك (قوله) لا تقامها الخ) اى ولو حكى ليشعل قيام الحجة بالوكالة (قوله) وثبت كونه) انظر لو كان كاذبا في يمينه وكان الامر في الواقع كما قال الوكيل هل يكون بطلان الشراء بحسب الظاهر فقط كما هو القياس اه سم اى في الواقع يقع للموكل فيا في التلطف الآتي كما هو الظاهر (قوله) هذا) اى بطلان الشراء هنا (قوله) مع ما مر) اى قبل هذا الفصل وقول المصنف وان سماه فقال البائع بعثك الخ (قوله) وقد يجاب الخ) هذا الجواب للبحث في زرعة العراقي في مختصر المهمات اه سيد عمر (قوله) على ما ذالم بصدقه البائع) اى ولم يقرم به الحجة اخذنا ما مر آنفا قول المتن (وحيث حكم بالشراء الوكيل) اى مع قوله انه للوكل نهاية ومعنى (قوله) ففما اذا اشترى) اى قول المتن ولو قال في المغنى الا قوله ومثله الى المتن قوله وهل يلحق الى فان لم يجب والى قول المتن وقول الوكيل في النهاية الا قوله وهل يلحق الى فان لم يجب (قوله) بالعين) اى بعين مال الموكل (قوله) ان صدق) اى الوكيل في انه اذن له الموكل بعشرين (قوله) ان يرفق الحاكم) ومثله المحكم وكل من قدر على ذلك كما بقا (قوله) ليقول له) اى الوكيل (قوله) الموكل) عطف على البائع اه عش اى وليقول له الموكل (قوله) وفيما اذا الخ) عطف على قوله وفيما اذا اشترى بالعين (قوله) وكذبه البائع) الاولى ان يؤخره عن قوله ولم يسمه ليرجع له ايضا (قوله) ان صدق الوكيل الخ) راجع للمطوفين جميعا (قوله) فحينئذ) اى حين اذ وقع للوكل في اعتقاد الوكيل (قوله) ومثله المحكم الخ) فتقدير الاصحاب بالقاضى لعله لنا كد الاستحباب والا فها من باب الامر بالمعروف المطلوب من كل احد وان لم يظن الامثال والالفتا لما اه سيد عمر قول المتن (ليقول للوكيل الخ) مال الى ان احكام البيع تثبت في هذا البيع بالنسبة للوكيل فقط دون الموكل اذ لم يتحقق كونه مالكا وهل يتوقف صحة هذا البيع على كون الموكل كان قبضها من الوكيل او لا لان قبض وكيله كقبضه الوجه مر الثاني اهم (قوله) واغتر العلق الخ) وليس لنا بيع يصح مع التعليق الا في هذا اه معنى (قوله) بتقدير صدق الوكيل) راجع لتلطف الموكل وقوله كذبه كانه في تلطف البائع اهم اى فقله واغتر الخ راجع لقول المصنف يستحب الخ ولقول الشارح قبيله يستحب الخ (قوله) ولو تجز البيع صح) وكذا لو باعها له باكثر من العشرين

اختصاص قوله في الاصح في الثانية (قوله) اما للتغاير التصوير الخ) اقول لا حاجة الى واحد من هذين الامرين لان ما تقدم في مخالفة المعلومة المتفق عليها من الوكيل والموكل وما هنا في مخالفة الغير المعلومة التي ادعاها الموكل وذلك ظاهر من سياق المحلين بادنى تأمل (قوله) وثبت كونه) بغير اذنه يمينته) انظر لو كان كاذبا في يمينه وكان الامر في الواقع كما قال الوكيل هل يكون بطلان الشراء بحسب الظاهر فقط كما هو القياس (قوله) عطف على البائع عش (قوله) في المتن ليقول للوكيل ان كنت امرتك بعشرين فقد بعثك الخ) هل يثبت في هذا البيع احكام البيع بالنسبة لكل منهما وبالنسبة للوكيل فقط دون الموكل اذ لم يتحقق كونه مالكا فيه نظر وما مر الى الثاني وهل يتوقف صحة هذا البيع على كون الموكل كان قبضها من الوكيل او لا لان قبض وكيله كقبضه الوجه الى (قوله) بتقدير صدق الوكيل) راجع لتلطف الموكل وقوله وكذبه كانه في تلطف البائع (قوله) وبعتك ان شئت) قد يشكل التنظير به بناء على الفرق فيه بين تقديم الشرط واخيره (قوله) ولو تجز البيع صح جزما) وكذا لو باعها له باكثر من العشرين وابقل منها كما هو ظاهر

وثبت كونه بغير اذنه يمينته واستشكل هذا مع ما مر من وقوع العقد للوكيل اذا اشترى في الذمة على خلاف ما امر به الموكل وصرح بالسفارة وقد يجاب بحمل ذلك على ما ذالم بصدقه البائع (وحيث حكم بالشراء للوكيل) ففما اذا اشترى بالعين وكذبه البائع ان صدق فمالك للموكل والا فالبائع فيستحب ان يرفق الحكم بهما جميعا ليقول له البائع ان لم يكن موكلك امرك بشراهما بعشرين فقد بعثكهما بها فيقبل والموكل ان كنت امرتك بشراهما بعشرين فقد بعثكهما بها فيقبل ومثله المحكم كاهو ظاهر وكذا ما ن قدر على ذلك غيرهما فيما يظهر من يظن من نفسه انه لو امر بذلك لطبع (ان يرفق بالموكل) اى تلطف به (ليقول للوكيل ان كنت امرتك بشراهما بعشرين فقد بعثكهما بها) بعشرين (واعتاد به ذلك ليمتكن الوكيل من التصرف فيها لاعتقادها للموكل و) لتجل له) باطنا

ان صدق في انه اذن له بعشرين واغتر التعليق المذكور بتقدير صدق الوكيل او كذبه بالضرورة على انه تصريح بمقتضى العقد فهو كقول ان كان ملكي فقد بعته بك وبعتك ان شئت ولو تجز البيع صح جزما

وليس اقرارا بما قال الوكيل لانه انما أتى به امثالاً للحاكم للصلحة وهل يلحق بالحاكم هنا ايضاً غيره ممن مر على نظر لان القربة فيه اقوى منها في غيره ثم آيت غير واحد اطلقوا ان بيع البائع أو الموكل الوكيل ليس اقراراً (٣٤٧) بما قاله ولم يعلموه بذلك فاقضت انه لا فرق وهو

متجه لان قربة الاحتياط المقصود من ذلك تحجز عنه الاقرار فان لم يجب البائع للموكل لذلك او لم يتطاف

به أحد فان صدق الوكيل فهو كظاهر بغير جنس حقه لانها للموكل باطنا فعليه للوكيل الثمن وهو

ممتنع من أدائه فله بيعها واخذ حقه من ثمنها وان كذب لم يحل له التصرف فيها بشئ ان اشترى بعين

مال الموكل لانها للبائع لبطان البيع باطناً فله بيعها من جهة الظاهر لتذرع رجوعه على البائع بخلافه

فان كان في الذمة تصرف فيها بمشأه لانها ملكه لو فوجع الشراء باطناً (ولو قال) الوكيل (آيت

بالتصرف المأذون فيه) من بيع او غيره (وانكر الوكيل) ذلك (صدق الموكل) بيمينه لان الاصل معه فلا

يستحق الوكيل الجعل المشروط له على التصرف الا بيمينه نعم يصدق وكيل بيمينه في قضاء دين ادعاه

وصدقه الدائن عليه فيستحق جعلاً شرط له (وفي قول الوكيل) لانه امينه ولانه قادر على الانشاء ومن ثم لو

كان ذلك بعد العزل صدق الموكل قطعاً (وقول الوكيل في تلف المال مقبول بيمينه)

أولاً فل منها كما عوظم هذا وقد يشكل قوله السابق للضرورة اذ لا ضرورة مع امكان التجنيز ويجاب بان المراد بالضرورة الحاجة وبان المراد ان ضرورة قصد الحل باطناً جوزت التعليق فليتأمل اه سم (قوله) وليس اقراراً اي بيعه بتعليق او تجنيز اه سم (قوله هنا) اي في عدم الكون اقراراً (ايضا) اي كالحق في الاستحباب المار (قوله بمن سر) اي المحكم وغيره ممن قدر على ذلك (قوله لان القربة) اي قربة سلب الاقرار (قوله فيه) اي فيما اذا كان الامر قاضياً (قوله في غيره) اي فيما اذا كان الامر غيره (قوله بذلك) اي يكون الاتيان بالبيع لا امتثال الحاكم فقط (قوله وهو متجه) اعتمده عس (قوله من ذلك) اي البيع (قوله لو فوجع الشراء باطناً) ظاهره وان كان نوى الشراء للموكل او سماه في العقد فيجوز حراه سم (قوله فان صدق الوكيل) اي سواء الشراء بعين مال الموكل او في الذمة وسواء كان الشراء في الظاهر باطلاً او للوكيل (قوله فعليه للوكيل الخ) هذا ظاهر فيما اذا كان الشراء في الذمة واما اذا كان بعين مال الموكل فقد سر حكمه في شرح وقعه الشراء الوكيل وقد يتأتى فيه التقاص (قوله بشئ) اي من الوطء ونحو البيع اه معنى (قوله صدق الموكل بيمينه) (فخرج) قال الموكل باع الوكيل بعين فاحش وقال المشتري بل بتمن المثل صدق الموكل فان اقام يمينته قدم المشتري لان مع يمينته زيادة علم بانتقال الملك اقول قضية هذا القول بمثلته في تصرف الولي والناظر اذا تعارضت يمينتان في اجرة المثل ودونها او ثمن المثل ودونه اه عميرة وقد يقال ما ذكر من تصديق الموكل مشكلاً بأنه يدعي خيانة الوكيل ببيعه بالغبن والاصل عدمها فانفاس تصديق المشتري لدعواه صحة العقد وعدم خيانة الوكيل ثم رايت في سم على منج بعد نقله كلام ع قال وقوله صدق الموكل الخ نقله الاسنوي وقال مره ذماني على ان القول قول مدعي الفساد اه وفي حواشي الروض لو دلل الشارح مراراً على ادعى الموكل او كبله باع بعين فاحش ونازعه الوكيل او المشتري منه فالاصح تصديق كل منهما انتهى اي من الوكيل والمشتري اه عس (قوله فلا يستحق الوكيل الخ) اي ويحكم بطلان التصرف الذي ادعاه وان واقعه المشتري من الوكيل على الشراء منه عس وسم (قوله لانه امينه) اي قوله وكذا الوكيل في المعنى وإلى قوله ومن ثم لو كانت في النهاية الاقوله وكذا الوكيل بعد الجحد فارق الى المعنى (قوله ومن ثم) اي لتعليق الثاني (قوله) وهذا الخ اي عدم الضمان (قوله غاية القبول) اي فادته (قوله فأنه الغاصب الخ) اي عن يده ضامنه اه معنى (قوله وكذا الوكيل الخ) اي مثل الغاصب في قبول قوله في التلف مع ضمان البذل (قوله صار اميناً) اعتمده مره سم (قوله فباتي فيه فصله الخ) اي فقول المصنف بيمينه لا غالب قول المتن (في الرد) خرج به ما لو ادعى انه ارسله مع وكيل عن نفسه في الدفع فلا يقبل لان الموكل لم ياتن الرسول ولم ياذن للوكيل في الدفع اليه فظهر في براء ذمته مما بيده ان يستأذن الموكل في الارسال لمع من تيسر الارسال معه ولو غير معين اه عس وتقدم استثناء الشارح عايله خلافاً لنهاية (قوله للعرض الى) قوله لكن بحث السبكي في المعنى (قوله حيث لم تبطل الخ)

هذا وقد يشكل على كلام الشارح قوله السابق للضرورة اذ لا ضرورة مع امكان التخيير ويجاب بان المراد بالضرورة الحاجة وبان المراد ان ضرورة قصد الحل باطناً جوزت التعليق فليتأمل (قوله لو فوجع الشراء باطناً) ظاهره وان كان نوى الشراء للموكل او سماه في العقد فيجوز حراه سم (قوله فان صدق الوكيل) اي سواء الشراء بعين مال الموكل او في الذمة وسواء كان الشراء في الظاهر باطلاً او للوكيل (قوله فعليه للوكيل الخ) هذا ظاهر فيما اذا كان الشراء في الذمة واما اذا كان بعين مال الموكل فقد سر حكمه في شرح وقعه الشراء الوكيل وقد يتأتى فيه التقاص (قوله بشئ) اي من الوطء ونحو البيع اه معنى (قوله صدق الموكل بيمينه) (فخرج) قال الموكل باع الوكيل بعين فاحش وقال المشتري بل بتمن المثل صدق الموكل فان اقام يمينته قدم المشتري لان مع يمينته زيادة علم بانتقال الملك اقول قضية هذا القول بمثلته في تصرف الولي والناظر اذا تعارضت يمينتان في اجرة المثل ودونها او ثمن المثل ودونه اه عميرة وقد يقال ما ذكر من تصديق الموكل مشكلاً بأنه يدعي خيانة الوكيل ببيعه بالغبن والاصل عدمها فانفاس تصديق المشتري لدعواه صحة العقد وعدم خيانة الوكيل ثم رايت في سم على منج بعد نقله كلام ع قال وقوله صدق الموكل الخ نقله الاسنوي وقال مره ذماني على ان القول قول مدعي الفساد اه وفي حواشي الروض لو دلل الشارح مراراً على ادعى الموكل او كبله باع بعين فاحش ونازعه الوكيل او المشتري منه فالاصح تصديق كل منهما انتهى اي من الوكيل والمشتري اه عس (قوله فلا يستحق الوكيل الخ) اي ويحكم بطلان التصرف الذي ادعاه وان واقعه المشتري من الوكيل على الشراء منه عس وسم (قوله لانه امينه) اي قوله وكذا الوكيل في المعنى وإلى قوله ومن ثم لو كانت في النهاية الاقوله وكذا الوكيل بعد الجحد فارق الى المعنى (قوله ومن ثم) اي لتعليق الثاني (قوله) وهذا الخ اي عدم الضمان (قوله غاية القبول) اي فادته (قوله فأنه الغاصب الخ) اي عن يده ضامنه اه معنى (قوله وكذا الوكيل الخ) اي مثل الغاصب في قبول قوله في التلف مع ضمان البذل (قوله صار اميناً) اعتمده مره سم (قوله فباتي فيه فصله الخ) اي فقول المصنف بيمينه لا غالب قول المتن (في الرد) خرج به ما لو ادعى انه ارسله مع وكيل عن نفسه في الدفع فلا يقبل لان الموكل لم ياتن الرسول ولم ياذن للوكيل في الدفع اليه فظهر في براء ذمته مما بيده ان يستأذن الموكل في الارسال لمع من تيسر الارسال معه ولو غير معين اه عس وتقدم استثناء الشارح عايله خلافاً لنهاية (قوله للعرض الى) قوله لكن بحث السبكي في المعنى (قوله حيث لم تبطل الخ)

لانه من كالدعوى بان في فصله الا في آخر الدعوى واخذنا عليه وهذا غاية القبول هنا والافحوا الغاصب يقبل قوله فيه بيمينه لسكته يضمن البذل وكذا الوكيل بعد الجحد ولو تردى فاحش لم الموكل استثناء ما صار اميناً كالوديع (وكذا) قوله كاستثناء الامانة الا المرتهن والمستاجر (في الرد) للعرض او المعارض على موكله مقبول حيث لم تبطل امانته لانه اخذ الدين انفع الموكل بالانتماء بمحل

إن كان اتهاؤه للعمل فيها لا يهافتها وقضية إطلاق الشيخين وغيرهما قبوله في ذلك ولو بعد العزل لكن بحث السبكي كان الرفعة في المطالباته لا يقبل بعده وتأييده بقول الفخال لا يقبل (٣٤٨) قول قيم الوقف في الاستدانة بعد عزله فيه نظر ظاهر لأن هذا ليس نظير مستثنائنا وإنما

هو نظير ما مر فيها لو قال الوكيل اتيت بالتصرف المأذون فيه وقد مر أن الوكيل لا يصدق فيه (وقيل أن كان يحمل فلا) يقبل قوله في الرد لأنه اخذ العين لمصلحة نفسه ويرده ما مر وفارق المهرتين بأن تعلقه بالمهرين أقوى لتعلق حقه ببدله عند تلفه والمستاجر بذلك أيضا لتعلق حق استيفائه بالعين وافق البلقيني بقوله في الرد وأن ضمن كما اضمن لشخص ما لا على آخر فكله في قبضه من المضمون عنه فقبضه بيينة أو اعتراف موكله وادعى رده لمو ليس هو مسقطا عن نفسه الدين لما تقرر ان قبضه ثابت وبه يبرأ أن مع كون موكله هو الذي سلطه على ذلك وكاؤكيل فإذا كرجاب يقبل دعواه تسليم ما جابه على من استأجره للجباية إما لو بطلت امانته كان جحد وكيل بيع قبضه للثمن أو ألو كالة فثبت ما جحد ضمه للمر كل لحجابه ولم يقبل قوله في تلف ولاد لاناضة ومن ثم لو كانت صيغة جحد لا يستحق على شيئا ونحوه صدق إذا لاناضة وحل ضمانه في الاول أن لم تقيم

سيد كرم حترزه (قوله إن كان) أي وجد الجمل بأن شرط في التوكيل (قوله لا بها الخ) عطف على العمل فيها عبارة المعنى اتهاؤه بالعمل في العين لا بالعين نفسها اهـ (قوله وقضية الإطلاق الخ) اعتمده مر اهـ سم وكذا اعتمده المعنى عبارة النهاية والمعنى وسواء في ذلك كان قبل العزل أم بعده كما اقتضاه إطلاقها خلافا لابن الرفعة والسبكي اهـ (قوله في ذلك) يشمل التلف والرد اهـ سم (قوله وتأيده) أي عدم القبول بعد العزل اهـ عش (قوله فيه نظر الخ) خبره وتأيد (قوله لا هنا) أي قول القيم (قوله اخذ العين لمصلحة نفسه) أي فاشبه المهرتين والمستاجر (قوله ما مر) أي في شرح وكذا في الرد (قوله وفارق الخ) رد دلليل القيل (قوله لتعلق حقه) أي المهرتين (بيد له الخ) أي المهرتين (قوله والمستاجر) عطف على المهرتين (قوله بذلك) أي بأن تعلقه الخ أي بنظيره (قوله وافق البلقيني الخ) اعتمده مر اهـ سم (قوله وإن ضمن) أي ضمنا جملها بقرينة ما بعده اهـ رشيدى (قوله فلو كاه) أي المضمون له الضامن (قوله فقبضه بيينة الخ) خرج ما لو لم يكن بيينة وانكر الموكل القبض فالقول قول الموكل لأن الاصل عدم القبض كافي للرد وشرحه فالحاصل انه ان أنكر الموكل القبض صدق بيمينته وان اعترف به أو ثبت بيينة وادعى الوكيل دفع ما قبضه اليه صدق الوكيل بيمينته واثما علم اهـ سم (قوله رادعى) أي الضامن الوكيل (قوله ورده له) أي المضمون له الموكل (قوله وليس هو) أي الضامن اهـ عش (قوله مسقطا) أي ما عاده من الرد (قوله ثابت) أي بيينة أو اعتراف الموكل (قوله وبه) أي بالقبض المذكور (قوله يبرأ) أي الضامن الوكيل والمضمون عنه اهـ عش (قوله على ذلك) أي المال الموكل في قبضه (قوله وكالو كيل) أي قوله ومن ثم في المعنى (قوله وكالو كالة فيها سر جاب الخ) اعتمده مر اهـ أي والخطيب اهـ سم (قوله تسليم ما جابه) أي أو تلفه بلا تقصير وقياس ما يأتي من عدم تصديق الرسول في انه قبض ما وكله في قبضه ان المستاجر للوقوف هنا مثلا لو أنكر الجاني من اصله صدق ما لم يقيم بيينة أو من جنى معه وكالا يقبل قوله في القبض لا يقبل قول من جنى منهم في الدفع اليه ا ما لو شهد بعضهم على الجاني بالقبض من غيره وشهد غيره بمثل ذلك قبلت لأن كلا من الشهادتين مستقلة لا تجلب نفعاً ولا تدفع ضرراً اهـ عش (قوله على من استأجره) أخرج غير من استأجره اهـ سم عبارة عش وفي الرشيدى والسيد عمر نحو ما قوله على من استأجره سواء كان المستاجر مستحقا للقبض ما استأجره له بمالك أو غيره كالناظر اذا وكل من يحى له الاجرة فهذا بخلاف ما لو كان الجاني مقرراً من جهة الواقف فلا يقبل قوله في دعوى الرد على الناظر لأن الناظر لم ياتمه اهـ (قوله كان جحد الخ) عبارة النهاية والمعنى فلو طالبه الموكل فقال لم يقبضه منك فقام الموكل ببيينة على قبضه فقال الوكيل رددته اليك أو تلف عبدى ضمنه اهـ (قوله في الاول) أي فيما وجد الوكيل قبض الثمن أو الوكالة (قوله بيمينته لأنه لم ياتمه) أي الرسول الوكيل لم يقبل قوله عليه نهاية ومعنى (قوله لومه) أي الوكيل (الشهاد عليه) أي الرسول (قوله لأنه يدعى) أي قوله ولا ننظر في النهاية والمعنى (قوله على غيره) عبارة النهاية والمعنى على غير من أئتمنه اهـ (قوله فليشته عليه) أي فليقيم

وقضية إطلاق الشيخين الخ اعتمده مر (قوله في ذلك) يشمل التلف والرد (وقد مر أن الوكيل لا يصدق) لكن الوكيل لا يصدق في ذلك قبل العزل أيضاً بقصد قدح في التظهير به اهـ (قوله وافق البلقيني الخ) اعتمده مر (قوله فقبضه بيينة الخ) خرج ما لو لم يكن بيينة وانكر الموكل القبض فالقول قول الموكل لأن الاصل عدم القبض ولهذا قال في الرض وشرحه لو قال الوكيل في قبض الدين قبضته وتلف في يدي اودفنته الي موكلي فكذبه الموكل حلف الموكل على نفي العلم بقبض الوكيل لأن الاصل بقاء حقه ما فالحاصل انه ان أنكر الموكل القبض صدق بيمينته وان اعترف به أو ثبت بيينة وادعى الوكيل دفع ما قبضه اليه صدق الوكيل بيمينته والله اعلم (قوله وكالو كيل فإذا كرجاب الخ) اعتمده مر (قوله على من استأجره) أخرج غير من استأجره (قوله

بيينة بالتلف قبل الجحد أو الرد أو بعد الجحد ولا سمعت على المعتمد لأن المدعى لو صدقه لم يضمن فكذا إقامة الحجة عليه البيينة ولو ادعى الرد على رسول الموكل وانكر الرسول صدق الرسول بيمينته لأنه لم ياتمه ومن ثم لزمه الاشهاد عليه كدع امره مالك بالدفع لو كيله و وكيل امره موكله بايداع ماله عند معين أو مبيعهم (ولا يلزم المر كل تصديق الوكيل على الصحيح) لأنه يدعى الرد على غيره فليشته عليه

البينة عليه اه معنى (قوله فان صدقه الخ) هل يجري نظير ذلك في قوله السابق ووكل امره الى المتن حتى لو ترك الاشهاد وانكر الوديع المعين والمبهم لا يضمن الوكيل اه سم والا قرب نعم (برى على الاوجه) عبارة النهاية والمغنى لم يفرم الوكيل كما قال الاذرعى انه الاصح ولو اعترف الرسول بالقبض وادعى التالف في يده لم يلزم المالك الرجوع اليه لان الاصل عدم القبض اه قال عث قوله مر وادعى التالف وكذا لو ادعى الرد على الموكل فانه لا يصدق لما ذكر من ان الاصل عدم القبض وقد يقال يصدق ليهما لان الموكل ائتمنه وقوله لم يلزم المالك الرجوع اليه اى الى الرسول بل يرجع على المدين ولا رجوع للمدين على الرسول حيث اعترف بوكالته لانه امين والقول له في التالف والدائن هو الظالم للمدين بالاخذ منه والمظالم لا يرجع على غير ظالمه اه وقوله وقد يقال الخ وجيه وقال الرشيدى قوله مر لم يلزم المالك الرجوع اليه اى فيحذف عن نفي العلم بقبض رسوله كما صرح به الاذرعى اه (قوله الوكيل بالبيع) الى قول المتن ولو وكل في النهاية والمغنى الاقوله وهو ظاهر وماسانبه عليه (حيث له قبضه) بان واكل في البيع مطلقا ومع قبض الثمن اه معنى عبارة عث بان كان الثمن حالا او مؤجلا وسئل ودلت القرينة على الاذن في القبض كما تقدم قول المتن (وتلف) في بدى او دفعته اليك اه معنى (قوله هو المصدق) اى بيمينه نهاية ومغنى (قوله فهو كما قبل التسليم) اى فالمصدق الموكل اه سم (قوله وحلف) اى الوكيل على ما دعا منه من القبض والتلف (قوله وهو ظاهر) خلافا للماهية والمغنى (قوله وقال البغوى الخ) اعتمده مر اه سم (قوله لا يبرا) وهو الاوجه نهاية ومغنى وذلك لان تصديق الوكيل انما ينفي الضمان عنه ولا يلزم من ذلك سقوط حق البائع عث (قوله عليه) اى على نقل مقالة البغوى نهاية ومغنى (قوله قبضت الثمن) فادفعه الى اه معنى (قوله نعم الخ) عبارة النهاية والمغنى ولا مطالبة الوكيل بعد حلفه الا ان يسلم الوكيل المبيع بلا اذن فانه يفرم الموكل قيمة المبيع للحيلولة لاعترافه الخ اه (قوله لاعترافه بالتعدي الخ) اى حيث انكر قبض الثمن مع تسليم المبيع لان حاصل ذلك تسليم المبيع قبل قبض الثمن اه سم (قوله ولو اعطاه)

فان صدقه في الدفع لرسوله الخ) هل يجري نظير ذلك في قوله ووكل امره موكله الى معين ومبهم حتى لو ترك الاشهاد وانكر الوديع المعين والمبهم لا يضمن الوكيل (قوله برى على الاوجه) اعتمده مر وروكاه يفرق وكيل قضاء الدين بان المقصود ثم براءة الموكل ولم تحصل بخلافه هنا وفي شرح مر ولو اعترف الرسول بالقبض وادعى التالف في يده لم يلزم المالك الرجوع اليه لان الاصل عدم القبض اه فان صدق المالك على القبض فينبغي براءة الوكيل كالرسول في المتن (والا فالوكل على المذهب) قال في الروض وشرحه فان خرع المبيع مستحقا رجعت المشتري بالثمن على الوكيل لانه دفعه اليه فقط اى دون الموكل لانكاره قبض الثمن وبهذا افارق ما مر في العدة من ان للمشتري مطالبة كل من الوكيل والموكل بالثمن عند خروج المبيع مستحقا فقط ما قبل ما هنا بخلاف ما هناك ولا رجوع للوكيل على الموكل لان يمينه التي دفعت عنه الغرم لا تثبت له حقا على غيره وان بان المبيع معيبا ورده المشتري على الموكل وغرمه الثمن لم يرجع به على الوكيل لاعترافه بانه لم ياخذ شيئا وكذا عكسه بان رده على الوكيل وغرمه لا يرجع على الموكل والقول قوله بيمينه انه لم ياخذ منه شيئا ولا يلزم من تصديقنا الوكيل في الدفع عن نفسه بيمينه ان يثبت له باحقا على غيره كما مر اه ثم ذكر بعهد هذا ان تعزيم المشتري الثمن للوكل اذ ارد عليه لاي اتي على قول البغوى انه لا يبرا وهو ظاهر والافسكيف يفرم البائع الثمن اذ ارد عليه مع انه لازم له للبائع اذ اطلب برده فليتأمل (فوقه كما قبل التسليم) اى فالمصدق الوكيل (قوله وقال البغوى لا يبرا) اعتمده مر (قوله نعم له مطالبة الوكيل بقيمة المبيع) اى للحيلولة (قوله لا عتراه بالتعدي الخ) اى حيث انكر قبض الثمن مع تسليم المبيع لان حاصل ذلك تسليم المبيع قبل قبض الثمن (قوله في المتن ولو وكله بقضاء دين فقال قبضته الخ) في الروض وشرحه فصل ولو صدق المار كل قبض دين واسترداد ودعية ونحوه مدعى التسليم الى وكيله المنكر لذلك لم يفرم مالى الموكل مدعى التسليم بتركه الاشهاد ويفرق ما لو ترك الوكيل بقضاء الدين الاشهاد حيث يفرم مالى الموكل بالوكيل

دفعه اليه (صدق المستحق بيمينه) لان الاصل عدم القضاء فيحلف

ويطالب الموكل فقط (والأظهر أنه لا يصدق (٣٥٠) الوكيل على الموكل) فيما قال (الابنية) وأحجة أخرى لأنه لا يدفع لمن بآته فكان حقه

القول له ولا عبرة في المغنى الا قوله فقط الى الفرع في النهاية (قوله) ويطلب الموكل فقط) اى واذا حلف المستحق طالب الموكل فقط بحقه وليس له مطالبة الوكيل وإذا أخذ المستحق حقه من الموكل ضمن الوكيل المأخوذ وان صدقه في الاداء لتقصيره بترك الاشهاد ادى اهبجيرى وسيدكة الشارحة وله مال وادى في غيبة الموكل (قوله) واحجة أخرى عبارة المغنى او بشاهد ومخلف معاه (قوله) ومن ثم باقى هنا مالو اشهد (الخ) قال فى شرح الروض قال المتولى والقول قوله اى الوكيل فى الاشهاد انتهى اه سم (قوله) من انه لا رجوع (الخ) اى حيث صدقه الموكل فى الدفع للمستحق اع ش (قوله) ولا عبرة بانكار وكيل (الخ) لعل المراد انه لا عبرة بقول الوكيل بالنسبة لتغريم الدائن والمدين ويبقى الكلام فى مطالبة الوكيل وفى بعض الهواشش انه لا يطالبه لانكاره القبض اه وعليه فانكار الوكيل له عبرة بالنسبة لدفع المطالبة عنه فليجرح اه ويشدى عبارة ش اى فليس للدوكل مطالبة الوكيل ولا المدين لتصدقه المدين فى دفعه للوكيل وتصدق الوكيل فى عدم القبض بحلفه اه (قوله) بقبض (الخ) متعلق بكل من الانكار والوكيل (قوله) له اى للوكيل (قوله) فرع فى الانوار لو قال للمدين (الخ) المتى شيخنا الشهاب الرملى بخلاف ما فى الانوار وموافقة ما فى الاشراف ويجرى افتاؤه فيما يوافق ما فى الانوار من الفروع الآية كقول القاضى الاتى لوامر مدينه ان يشتري له بدنه طعاما (الخ) فالصحيح فيه انه لا يبرأ من الدين وعلى هذا يسقط رد الشارح لما فى الاشراف بتلك الفروع مر اه سم (قوله) وان تلف اى العبد فى يد المدين بلا تقصير منه (قوله) وهو اى ما فى الانوار (قوله) انه لا يقع للموكل اى اذا فعل وقم الشراء المدين ثم ان دفعه للدائن رده ان كان باقيا والاردن له اه ش عبارة رسم عدم الوقوع للموكل ظاهر ان كان بالعين فان كان فى الذمة لم يتجه الا الوقوع للموكل واذا دفع الثمن فهل يصح ويكون قرضا على الموكل ويقع التقاضى او كيف الحال اه اقول الظاهر نعم يصح ويكون قرضا عليه وكذا يقع التقاضى بشرطه فليراجع (قوله) ثم اى فى الفرع الاتى (قوله) فى تلك الفروع (الخ) بدل من ثم (قوله) ان القابض اى اى باع العبد هو بيان لما باقى (قوله) يصير كانه (الخ) نظر فيه سم راجعه (قوله) بانه مبنى (الخ) متعلق بتضمينهم (قوله) على شذوذه اى الغفالى (قوله) قلت لا اى لا يؤيد (قوله) لان قوله اى قول الامر (قوله) منع (الخ) اى عدم قابض للقرض الصريح (قوله) ولذا اى ويكون قوله اقرضنى منع (الخ) صريح (قوله) اى اى بدون قرضى اى ويصير القابض اى البائع كانه وكيل الاذن وقضية هذا انه لو قال لغيره ادك ذنعا زكأتى صح كأمري باب الضمان وباتى فى الفرع الاتى ماهو كالصريح فى صحته (قوله) لا مانع (الخ) اى لان القابض يصير كانه (الخ) فلا يؤدى الى اتحاد القابض والمقبض (قوله) منه اى من تقدير القرض وكذا اخبر به (قوله) لا بالهبة (الخ) اى بعدم وجود القابض عن جهة الاذن فيها وقد يقال ان البائع فيها ايضا يصير كانه وكيل الاذن الا ان يفرق باشتراط القبول فى الهبة

اما الاشهاد عليه ولو واحدا مستورا واما المدفع بحضرة الموكل فظير ما مر آخر الضمان ومن ثم باقى هنا مالو اشهد فقبأوا وما تواروا من انه لا رجوع عليه ومالو ادى فى غيبة الموكل وصدقه فى الدفع من ان الموكل يرجع عليه ويصدق الموكل بيمينته انه لم يؤد بحضرة تولى له عبرة بانكاره وكيل بقبض دين لموكله ادعاه المدين وصدقه الموكل لان الحق له (قوله) فى الانوار لو قال لمدينه اشترى عبدا بما فى ذمتك ففعل صح للدوكل ويرى المدين وان تلف اه وسياق اول الفرع الاتى ما يوافقه وهو اوجه من قول الاشراف وغيره انه لا يقع للدوكل لان الانسان فى ازالة ملكه لا يتصور كونه وكلا عن غيره لما فيه من اتحاد القابض والمقبض ويرده ما باقى ثم فى تلك الفروع المتعددة ان القابض منه يصير كانه وكيل الاذن فان قلت هل يؤيد الاشراف تضعيفهم قول الغفالى او قال لغيره اقرضنى خمسة وادعاه عن زكأتى صح بانه مبنى على شذوذه بتجويزه اتحاد القابض والمقبض قلت لا لان قوله اقرضنى منع التقدير الذى اوجب فى تلك الفروع كون القابض كانه وكيل الاذن ولذا صح اشتراكه بكذا

وإن لم يعطه شيئا لان تقدير القرض هنا لا مانع منه فعملنا به على الاصح لا بالهبة الضمنية خلافا لمن زعمها (وقم التيم) دون

من جهة القاضي اذ هو المراد بالقسم حيث اطلق وزعم أن المراد به ما يقع الالب والجدر دة تسعته بنجا اذ هو لأب ولو لا جدر الوصى باقى في بابه فتعين ما مر ومثله على المجنون والنفية (إذا ادعى دفع المال اليه بعد البلوغ) والعقل والرشد (وتحتاج إلى بيعة على الصحيح) لانه لما يمتنه وقبل في الاتفاق الا لاق لمسر إقامة البيعة عليه والمشهور في الاب والجدر كافي المطالب (٣٥١) وجزم به ابن الصباغ انهما كالقيم وهو متجه وإن

خالفة السبكي فجزم بقبول قولهما وبصرح الماوردي والامام والحق بهما قاض غدل امين ادعى ذلك زمن قضاه ووجه جزمه في الوصى بعدم قبوله وحكايته هذا الخلاف في القيم بانه في معنى القاضي لانه نائبه فكان أقوى من الوصى (وليس لو كليل ولا مودع) ولا سائر من قبل قوله في الرد كتركه وعامل قراض (ان يقول بعد طلب المالك لأرد المال بالا بالاشهاد في الاصح) لانه لا حاجة به اليه مع قبول قوله في الرد وخشية وقوعه في الحلف لا تؤثر لانه لا دم فيه يعتد به عاجلا ولا اجلا (وللغاصب ومن لا يقبل قوله) من الامناء كالترنم والمستاجر وغيرهم كالمستعير (في الرد) او الدفع كالمدين (ذلك) أي أن يسكه للاشهاد ويعتقرله امسا كهذه اللحظة وإن كان الخروج من المعصية واجبا فوراً للضرورة وهذا إن كان عليه بيعة بالأخذ وإن لا فتلا عن البغوى أي وعليه أكثر الماروة والماوردى انه لا امتناع لانه بما يرفعها للسكى يرى الاستفصال ومن ثم جزم به الاصفونى كارجحه الاسنوى واقضى كلام الشرح الصغير ترجيحه وعن العراقي انه

دون القرض (قوله من جهة القاضي) إلى قوله وجه في المعنى وإلى قول المتن والمذهب في النهاية (قوله اذ هو لابل له ولو لا جدر) مراد من فسر اليتيم هنا بابل لابل له ولا جدر ان قيم القاضي لا يكون الامع فقد هما ولا دخل له مع وجود الجدر الاصل فلا ينافي ما قيل في قسم الصدقات من انه صغير لابل له وان كان له جدر اه عش (قوله ماسر) أي قوله من جهة القاضي (قوله ومثله) أي القيم (قوله ولي المجنون الخ) أي من جهة القاضي اه سيد عمر (قوله لانه) أي اليتيم (قوله وقبل) أي قول القيم (قوله لمسر الخ) متعلق بقبل (قوله والمشهور الخ) اعتمده مر اه سم أي والمعنى (قوله وهو متجه) معتمده اه عش (قوله وبصرح الخ) أي بالقبول عبارة انها بقول المعنى تبعاً لصرح الماوردي اه (قوله والحق بهما الخ) معتمده اه عش عبارة الرشد في قوله والحق بهما أي بالاب والجدر في القول الذي جزم به السبكي بدليل قوله امين ادعى ذلك زمن قضاه أي الوصى لا اوجه عدم القبول في المشبه به اه (قوله وجه جزمه) أي في المتن اه رشيدى (قوله وحكايته) عطف على جزمه (قوله فكان أقوى من الوصى) هذا مراد بان الوصى نائب الاب والجدر هو أعلى مرتبة من القاضي اه معنى (قوله ولا سائر) إلى المتن في المعنى (قوله ولا سائر من يقبل قوله الخ) ينبغي ان يقيد ذلك اخذاً بما يأتي في مسألة الغاصب ان محل ذلك في جميع عليه المالك وان كان في خلاف فيه فربما يرفع له قاض لا يقبل قوله في الرد فينبغي ان يجوز له التاخير اه سيد عمر (قوله كترك الخ) أي وجاب (قوله لا حاجة الخ) أي لنحو الوكيل (قوله وخشية وقوعه الخ) رد بدليل مقابل الاصح (قوله عاجلا الخ) بل قد يندب الحلف فيما لو كان صادقا وترتب على عدم حلته فوات حقه اه عش (قوله للضرورة) لانه بما يطولب القاض به نانيا اه معنى (قوله وان كان الخروج الخ) هذا خاص بالغاصب اه كرى (قوله هذا) أي مافي المتن من الجزم بجواز الامساك (قوله ولا لافقلا الخ) أي وإن لم تكن عليه بيعة بالاخذ في الامساك خلاف فتقل الشيخان عن البغوى الخ (قوله ولا لافقلا عن البغوى الخ) اعتمده مر اه سمو وكذا اعتمده المعنى (قوله واقضى كلام الشرح الصغير الخ) وهو المعتمد اه عش (قوله المالك يرى الخ) عبارة المعنى لقابض يرى الاستفصال كالمالكى فيسأله هل هو غصب او لا اه (قوله لم تكن الخ) قد مر رد انفا بقوله لانه ربما يرفع الخ قول المتن (رجل) أي مثلاً (قوله لاخر) متعلق بقال اه سم قول المتن (يقبض ماله) بكسر اللام (قوله تغليبا) أي للعين على الدين (قوله بل وحده) أي من غير تغليب اه عش (قوله لانه حق) إلى المتن في المعنى الا قوله حتى لا ينافي إلى وإذا دفع وقوله وحلف انه لم يوكل وقوله قال المتن لي (قوله لانه الخ) أي الرجل و (قوله بزمه) أي الاخر (قوله على ماذا ظن الخ) قد يقال هذا قد يستغنى عنه بقوله وصدقه لان معناه وقع في قلبه صدقه ويجب بان وقوع

القابض هو بائع العبد فان اريد ان قبضه يقع عن الآذن ثم يحتاج هو إلى قبض جديد عن الثمن بشرطه كان باخذ منه الآذن ثم يرده اليه فواضح وان اريد ان قبضه يقع عن البيع ايضا ففيه اتحاد القابض والمقبض لانه قبض عن الآذن وقبض من نفسه عن جهة البيع الا ان يقال لما قبض عن الآذن صار ما دوننا له في قبضه عن جهة البيع فهو كالمالك وله دية عنده اذ له في قبضها عن الثمن فليتأمل (قوله والمشهور في الاب والجدر الخ) اعتمده مر (قوله ولا لافقلا عن البغوى الخ) اعتمده مر (قوله لاخر) متعلق بقال ش (قوله نعم ينبغي الخ) اعتمده مر (قوله على ماذا ظن) قد يقال هذا يستغنى عنه بقوله وصدقه لان معناه وقع في قلبه صدقه ويجب بان وقوع الصدق في قلبه لا يلزم ان يكون بقرينة بية (قوله

ليس له لا امتناع وقضية كلامهما ترجيحاً وجزم به في الانوار لكنه من ان يقول ليس له عندى شىء ويحلف عليه (ولو قال رجل) لاخر عليه وعندى مال للغير (وكلنى المستحق يقبض ماله عندك من دين) استعمال عندى الدين تغليبا بل وحده صحيح كايه ما يأتي في الاقرار (او عين وصدقه) الذى عنده ذلك (فله دفعه اليه) لانه حق بزمه نعم ينبغي ان يحمل ما ذكر في العين على ما اذا ظن المالك اذ قبضها بقرينة قوية

حتى لا ينافي قولهم لا يجوز دفع العين لدعي (٣٥٢) وكالة لم يشتهر لأنه تصرف في ملك الغير بغير إذنه وحينئذ فلا اعتراض على المتن لظاهر

المراد مع النظر لقوله المذکور وإذا دفع اليه فأنكر المستحق وحلف أنه لم يوكل فإن كان المدفوع عيناً استردها ان بقيت والا غرم من شاء منهما ولا رجوع للغارم على الآخر لأنه مظلوم بزعمه قال المتولي هذا ان لم تنلف بتفريط القابض والا فان غرمه لم يرجع او الدافع رجوع لان القابض وكيل بزعمه والوكيل يضمن بالتفريط والمستحق ظلمه وماله في ذمة القابض فيستوفيه بحقه او ديناً طالب الدافع فقط لان القابض فضولي بزعمه وإذا غرم الدافع فان بقي المدفوع عند القابض استرده ظهراً والا فان فرط فيه غرمه والا فلا (والذهب انه لا يلزمه) الدفع اليه (إلا يبينه على كالاته) لاحتمال ان الموكل يتكر فيغرمه فان لم تكن له يبينه لم تكن له تخليفه لان النكول كالافرا وقد تقرر انه وان صدقه لا يلزمه الدفع اليه (وان قال) لمن عليه دين (احالي) مستحقه (عليك) وقبلت الحوالة (وصدقه وجب الدفع) اليه (في الاصح) لما ياتي في الوارث بخلاف ما ذكره وهناك تخليفه لاحتمال ان يقر او ينكر فيحلف المذاعي وباخذ منه اذا دفع اليه ثم انكر الدائن الحوالة وحلف

استردها) اي المستحق وقوله من شاء منهما اي الرجل والاخر ش (قوله قال المتولي الخ) قال في شرح الروض وزاد صاحب الانوار في الاستثناء فقال الان شرط الضمان على القابض لو انكر المالك وتنف بتفريط القابض فيرجع الدافع حينئذ اه (قوله في المتن والمذهب انه لا يلزمه الخ) قال في الروض وشرحه هذا كذا ان صرح بتصديقه فدعواه الوكالة كاهو فرض المسئلة والاى وان لم يصرح بتصديقه بل كذبه او سكت فله المطالبة بمطالبته والرجوع عليه بما قبضه منه ديناً كان او عيناً اه وفي شرح البيهقي وان لم يصدقه فحضر المستحق وحلف على نفي الوكالة غرم الدافع ثم يرجع هو على القابض لأنه لم يصدقه اه وقوله غرم الدافع هو ظاهر في الدين وكذا في العين اذا تلتفت لكن له تغريم القابض ايضا فليتأمل (قوله وهنا) اي فيما لو كذبه ش (قوله ولا يرجع المؤدى الخ) اي كبحته في شرح الروض (قوله لان ذلك خفي الخ) ولا سيما هو قد تكون لغير الحصر (قوله في المتن مات او قال انا وارثه) قال في الروض ولان بان المستحق اي في صورة الوارث والوصي والموصى له حيا وطالبه يرجع على الوارث والموصى والموصى له ووجد المحيل الحوالة كجدد الموكل الوكالة اه قال في شرحه لا يخفى ان الدافع مصدق للقابض على ان ما قبضه صار له

اخذ دينه بمن كان عليه ولا يرجع المؤدى علي من دفع اليه لأنه اعترف بالملك اليه (قلت

وان قال) لمن عنده عين او دين لميت (انا وارثه) المستغرق كما في الشامل وغيره وكانهم لم ينظروا إلى ان انا وارثه صيغة حصر

لان ذلك خفي جدا فان دفعه ما لا ينال به العادتها او وصية او موصى له بما تحت يدك وهو يخرج من الثالث (وصدقه وجب الدفع) اليه (على المذهب والله اعلم) لانه اعترف له بالملك وامن من للتكذيب وبه فارق ما مر في الوكيل (فرع) قال لمدينه انفق على اليتيم الفلاني كل يوم درهمان ديني الذي عليك ففعل صح وبرى. على ما قاله بعضهم اخذا بما ياتي في اذن المؤجر المستاجر في الصرف في العام وما اذن القاضى للمالك في هر ب عامل المساقاة والجمال وما لو اختلج زوجته بالقواذن لحاق انفاقه على ولدها (٣٥٣) وما نقله الاذرى عن الماوردى

وغيره عن ابن سريج انه لو وكل مدينه في شراء كذا من جملة دينه صح وبرى. الوكيل بما دفعه ويوافقه قول القاضى لو امر مدينه ان يشتري له دينه طعاما ففعل ودفع الثمن وقبض الطعام فتلصق بيده برى. من الدين فصار كانه وكيل البائع تقديرا في قبض ما في ذمة مدينه وان لم يكن البائع معينا كالو امرت زوجها ان يكيل نفقتها ويدفعها للطهعان فهو من جهتها كالوكيل وان لم يكن معينا ومن ثم لو قال اطعم عن كفارتى عشرة امداد ووصفها جاز وان لم يعين المسكين ولا ينافى ذلك قولهم لو قال لمدينه اسلم ديني في كذا لم يصح لانهم ضيقوا في السلم لكونه محض غرر فلم يكتفوا فيه بالقبض الضمنى ونحوه من الامور التقديرية ولك ان تقول هذا كله لا دلالة له لما قاله ذلك البعض لان القابض في مسئلتنا ليس اهلا للقبض إذ اليتيم صغير لا اب له ويؤيد ذلك قول ابن الرفعة

اه رشدى عبارة الحلبي فان كان له مشارك وصدقه لا يدفع له شيئا لان كل جزء مدفوع بكون مشتركاه (لان ذلك خفي) ولا سيما هي قد تكون لغير الحصر اه سم قول المتن (وجب الدفع) ولا ذلله ثم ظهر المستحق حيا وغرر مع جمع الغريم على الوارث والوصى الموصى له بما دفعه اليهم لتبين كذبهم بخلاف صورة الوكالة لا جوع فيها في بعض الصور كما مر لانه صدقه على الوكالة وانكار المستحق لا يرفع تصديق وصدق الوكيل لاحتمال انه موكله ثم جعده هذا بخلافه نهاية ومعنى (وايس من التكذيب) اى لان الميت لا يتصور تكذيبه اه سم (قوله وبه) اى بالياس من التكذيب (قوله صح برى) ستاقى منازعة الشارح في هذه الصورة لعدم صحة قبض اليتيم والمنازعة متجهة مر اه سم (قوله والجمال) عطف على عامل الخ (قوله وما لو اختلج الخ) الوجه في مسألة الخلع ونحوها كالتى بعدها انه خلاف ما نقله عن القاعدة في امتناع اتحاد القابض والمقبض واما مسألة اذن القاضى فقد يقال القاضى لا يقاس عليه واما اذن المؤجر في العارة فهو مستثنى لمصلحة بقاء عقد الاجارة ببقاء العين بسبب عمارتها والشارع ناظر لبقاء العقود مر اه سم (وغيره) اى غير الاذرى (قوله ويوافقه الخ) اى ما نقله الاذرى الخ (قوله وصار كانه الخ) اى الدائن الامر (قوله فهو) اى الطهعان (قوله من جهتها) الا سلب تاخير عن كل وكيل (قوله ولا ينافى ذلك) اى قول القاضى لو امر مدينه الخ (قوله لانهم ضيقوا الخ) لتليل لعدم المناقاة (قوله هذا كله) اى قوله ما ياتي في اذن المؤجر الى قوله ولا ينافى ذلك ولا يفتنى ان الولد في مسألة الخلع اذا كان الولد فيها محجورا عليه كما هو المتبادر من قبيل ما قاله البعض (قوله ويؤيد ذلك) اى عدم الدلالة (عن الاخر) اى المؤجر (قوله وقول القاضى) و (قوله وقوله) اى القاضى عطف على قول ابن الرفعة (قوله في مسألة اليتيم) وقدر ان مثلها مسألة الخلع اذا كان الولد صغيرا او مجنونا (قوله القابض) اى من البناء والعمال (قوله صارو كيلا) اى صار الرجل وكيلا وكذا الضمير في كونه ولمى ان هو في قال يرجع اليه سم (قوله ان المدين لا ييرا الخ) الظاهر اخذا ما مر في باب الضمان انه يرجع على داته الامر بالاتفاق ويتقاضان بشرطه فلا راجع (قوله لا يقبض صحيح) اى قبض اليتيم ليس بصحيح (قوله والازرق) عطف على القمولى (قوله بحث القمولى) مفعول يؤيد قوله قول الاثوار فاعله وقوله الوجه صفة بحث القمولى وقوله لان الدافع الخلة لا وجوبية بحث القمولى من بحث

بالحو القوان المستحق ظلمه فيها اخذه منه فينبغي ان لا يرجع على القابض فتخالف الخوالة الوكالة في ذلك وان قوله لا ولا طاله وقول الله وغرره ليساعى اطلاهما وان كان تعبير المصنف اولى بل ينبغى ان يكون علمهما في العين وان تلفت اما في الدين فينبغى رجوع الغريم على من ذكر وان لم يطالبه المستحق ولم يغرمه لان المقبوض ملكه اه (قوله وامن من التكذيب) اى لان الميت لا يتصور تكذيبه (صحح وبرى) ستاقى منازعة الشارح في هذه الصورة بعدم صحة قبض اليتيم والمنازعة متجهة مر (قوله وما لو اختلج زوجته الخ) الوجه في مسألة الخلع ونحوها كالتى بعدها خلاف ما نقله عن القاعدة في امتناع اتحاد القابض والمقبض واما مسألة القاضى فقد يقال القاضى لا يقاس عليه واما اذن المؤجر في العارة فهو مستثنى لمصلحة بقاء عقد الاجارة ببقاء العين بسبب عمارتها والشارع ناظر لبقاء العقود مر (قوله صار وكيلا) اى صار الرجل وكيلا وكذا الضمير في كونه وفي انه وفي قال يرجع اليه وقوله لا فى استحفاظه اى عمرو ش (قوله)

(٤٥) - شرواني وان قاسم - خامس) في مسألة العارة وكانهم جعلوا القابض من المستاجر وان لم يكن معينا كالوكيل عن الاخر وكالة ختمية وقول القاضى وصار كانه وكيل البائع الى اخره وقوله ان الطهعان صار من جهتها كالوكيل فالوجه في مسألة اليتيم ان المدين لا ييرا لان مافى الذمة لا يتعين الاقبض صحيح وفي الروضة لو وكل عمرو رجلا قبض دينه من زيد فقال زيد له خذ هذا واقتض به دين عمرو او ادفعه اليه صارو كيلا لو يداه وفرع القاضى على كونه وكيلا لو يداه او قال لعمرو عند اعطائه احفظ لي هذا فلتفت عند عمرو وكان من ضمان زيد وبحت القمولى انه من ضمان الدافع لعمرو والازرق انه من ضمان عمرو ويؤيد الدفع لعمرو

لا في استحفاظه فكان به
متعديا يقول الانوار لودفع
دينارا لاخر ليدفعه لغريمه
فدفعه اليه وقال احفظه لي
فهلك عنده كان من ضمان
الدافع لا الغريم نعم ان
اعترف عمرو ان المال لغريمه
دفعه ضمه ايضا والقرار
عليه كما هو ظاهر لا تنفاه
كون الواضع غره حيث
(كتاب الاقرار)

هو لولة الالبات من قربت
وشرعا اخبار خاص عن
حق سابق على المخبر فان
كان له على غيره فدعوى او
لغيره على غيره فشهادة اما
العام عن محسوس فهو
الرواية وعن حكم شرعي
فهو الفتوى واصله قبل
الاجماع قوله تعالى شهداء
لله ولو على انفسكم قال
المفسرون شهادة المرء على
نفسه في الاقرار وخبر
الشيخين اغدي يا انيس الى
اجزاء هذا فان اعترفت
فارجمها وادراكه اربعة مقر
ومقر له وبه وضيفة اما
(يصح) الاقرار (من مطلق
النصر) اي المكاف
الرشد كالامام في مال
يات المال والسفيه المحقق
به ولو بجنابة وقعت منه
حال صباه وجنونه وسيعلم
من آخر الباب اشتراط ان
لا يكذبه الحس ولا الشرع
وما ياتي

الازرق وتفرع القاضي (قوله لا في استحفاظه) من اضافة المصدر الى المفعول اي عمرو اه سم (قوله
فكان) اي الدافع (به) اي بسبب الاستحفاظ (قوله القرار عليه) اي علي عمرو وظاهره وان لم
يقصر في الحفظ (قوله كون الواضع) الظاهر الدافع اه سيد عمر
(كتاب الاقرار)

(قوله هو لولة) الي قوله ولو اقر بشئ في المعنى الا قوله لا في استحفاظه وقوله كالامام الى ولو بجنابة والى قوله كارجحه
الاذرع في النهاية الا قوله او السفيه الى وسيعلم وقوله قيل الى المتن وقوله لا خلاف فيه الى وهي (وشرعا
اخبار خاص الخ) يراد به اقرار الامام او نائبه او ولي المحجور وعليه الجواب ان الامام نائب عن المسلمين
وولي المحجور عليه نائب عنه فكان الاقرار صدر عن عليه الحق (قوله على المخبر) اي لغيره اه عش
(قوله فان كان) اي الاخبار الخاص عن حق سابق (قوله او لغيره على غيره) اي بشرطه اه رشدي
(قوله اما العام) بان اقتضى امر اخر يختص بواحد (قوله عن محسوس) اي امر مسموع اه كردى
(قوله وعن حكم شرعي) اي عن امر مشروع اه عش (قوله فهو الفتوى) عبارة النهاية فان كان فيه
الزوم لحكم والا فتوى اه قال الرشدي قوله مر فان كان فيه الزام لحكم في كون الحكم يقتضى شرعا
عاما نظر ظاهر ولهذا لم يذكره غيره في التفسير بل في كون الحكم اخبارا نظرا ايضا اذ الظاهر انه انشاء
كصيغ العقود اه (قوله اغدي يا انيس) هو انيس ابن الضحاك الاسلمي معدود في الشاميين وهم من قال
انه انيس ابن ابي مرثد فانه غنى وكذا قول ابن التين كان الخطاب في ذلك لانس ابن مالك لكونه صغيرا
حيث انتهى من مختصر شرح مسلم للنووي للطيب ابن عفيف الدين الشهير ببازمة الميمني اه عش (قوله
اي المكاف الرشيد) المراد غير المحجور عليه فلا يراد السكران المتعدى ولا الفاسق ولا من بذربعد رشده
ولم يحجر عليه اه عش (قوله كالامام) اي والى بالنسبة لما يمكنه انشاءه في مال موليه اه نهاية قال غش
قوله مر بالنسبة لما يمكنه الخ كان اقر بضمن شئ اشتراه له ثم بانه باقى للبايع اه بانه هذا من مال الطفل
على وجه يصح بيعه فيه بخلاف ما لو اقر على موليه بانه اتلف ما لا يتلف فلا يصح اقراره بذلك ولمن اتلف
الصبي مال له ان يدعي على الصبي ويقيم عليه شاهد او يقيم اخرا ويحلف مع الولى ولو لم يتيسر له ذلك جاز لولى
الدفع باطنا ومع ذلك لو ظهر الامر ولو بعد بلوغه رجوع عليه به ثم قضية قوله لما يمكنه انشاءه انه لا يصح اقراره
على الصبي بعد بلوغه ورشده بنحو بيع شئ من اماله قبل بلوغه رشده اه (قوله او السفيه) عطف على
الرشيد (قوله الملحق به) اي بالرشيد اه سم وهو السفيه الممهل الذى مر في الحجرة اه كردى (قوله ولو
بجنابة الخ) غاية راجعة الى المتن عبارة المعنى والروض مع شرحه ولو اقر الرشيد باتلافه لافى صفة قبل كماله
قامت به بينة ومحل كما يحتمل البقنى اذ لم يكن على وجه يسقط عن المحجور وعليه فان كان كذلك كما تقرر
فلا يؤخذ به اه (قوله منه) اي من مطلق التصرف (قوله ان لا يكذبه الحس) احتراز عن نحو اقرار المرأة
بصدقا عقب ثبوته و (قوله ولا الشرع) احتراز عن نحو داري او ما لي لزيد اه سم (قوله وما ياتي

لا في استحفاظه) من اضافة المصدر الى المفعول

(كتاب الاقرار)

(قوله وعن حكم شرعي) عطف على عن محسوس قبل يشمل بآدم زيدا كذا في جواب هل يلزم زيدا كذا
وجوابه انه يشمل لان هذا الحكم لا يختص به وان فرض ان متعلقه لم يتحقق الا فيه لانه لو تحقق في غيره ثبت له
هذا الحكم (واركانه اربعة الخ) زاد بعضهم المقر عنه من حاكم او شاهد وقد ينظر فيه بانه لو توقف تحقق
الاقرار على ذلك لزم انه لو اقر غاليا بحيث لا يسمعه الا الله تعالى ثم بعد مدعيه تبين انه اقر خاليا في يوم كذا لم
يعتمد الاقرار ولم يكن للقر المظالم المطالبة بمقتضاه ولا الدعوى بسببه لفساده وعدم حثه شرعا لعدم وجود
ركنه المذكور والظاهر ان ذلك ممنوع قطعا فليتأمل (قوله الملحق به) اي بالرشيد (ان لا يكذبه الحس)
احتراز عن نحو اقرار المرأة بصدقا عقب ثبوته وقوله ولا الشرع احتراز عن نحو داري او ملكي لزيد (قوله

فربما اشترط الاختيار ولو اقر بشئ. وانه مختار فيه لم تقبل بيته بانه كان مكرها الا ان ثبت (٣٥٥) انه كان مكرها حتى على اقراره بانه مختار

كما يأتي وسيعلم بما يأتي النسخ يعني قول المصنف ولا يصح اقرار مكره (قوله) وانه النسخ اي وانه مختار في ذلك
الاقرار قال عرش اي وذكر انه النسخ هو (قوله) كما يأتي في شرح ولا يصح اقرار مكره (قوله) ومر
اي في باب الصلح و(قوله) والدارية النسخ عطف على البيع اه عرش (قوله) تعيينها اي تعيين المنفعة
المقر بها بطلب العارية والاجارة ولعل المراد تعيين جهة المنفعة وقدرها (قوله) والمغنى عليه اي الماتن
في المغنى (قوله) بما يعذر به كشر ب دوام اكرهه على شرب خمر اه عرش (قوله) اذ لا حصر النسخ اي دال
حصر كما قال سم على حج هذا لا يمنع الاولوية ومفهوم المجرور وان ضيف يستدبه اه والمراد بالمجرور
قول المصنف مطاق التصرف اه عرش (قوله) فان ادعى الصبي النسخ اي يصح اقراره او ليتصرف في
امواله اه عرش (قوله) الصبي الى قول الماتن وان ادعى في المغنى الاول قوله ولا يتناهي الى الماتن قوله احتياطا
الى واذ اقول الماتن (مع الامكان صدق) ويظهر انه لا بد من المصادقة في سن الامكان او ثبوته بالبينة اه سيد
عمر (قوله) بان بلغ اخ عبارة النهاية والمغنى بان كان في سن يحتمل البلوغ وقد مر بيان زمن الامكان في
الحيض والحجر اه قال عرش وهو تسع سنين تحديدا في خروج المني وتقرينية في الحيض ولا بدق ثبوت
ذلك من بيته عليه اه اي مصادقة كأم آفنا عن السيد عمر (قوله) لانه اي اثبات الحيض بالبينة
(مع ذلك) اي اي امكانه في تقريب هذا الدليل نظر (قوله) ان خوصم الخ عبارة في المغنى وان فرض ذلك
في خصوصه وادعى خصميه صباه لفسد معاملته لانه ان كان صادقا فلا حاجة الى البين والافلا فائدة فيها
لان عين الصبي غير منعقدة اه (قوله) عليها اي اليدين (قوله) اعطاء غاز من المصدر المضاف الى المغفوله (قوله)
ادعى اي بعد القطع ببلوغه كما يأتي (قوله) قبل انقضائه متعلق بالا احتلام (قوله) لانه لا يلزم الخ اي لان
الفرض بلوغه حين التحليف اذ صورة المسئلة انه بالغ بعد انقضائه الحرب مدع انه كان بالغ قبل انقضائه
فيحلف بعد الانقضائه انه كان بالغاً حينئذ كاصرح بذلك في شرح الروض سم على حج اه عرش (قوله)
واثبت اسم الخ عطف على اعطاء غاز اه عرش (قوله) لا خصم هنا اي في دعوى ولد مرتزق الاحتلام
ويحتمل انه راجع الى الغازي ايضا (قوله) واذ لم يحلف اي مدعى البلوغ بما ذكر (قوله) لا انتهاء الخصومة
بقوله قوله اول اي وقت الخصومة بلايين ويؤخذ منه انه ولو وقعت الخصومة في زمن لم يقطع ببلوغه فيه
فادعى ان تصرفه وقع في الصباح وحلف وهو كذلك اه عرش (قوله) ويشترط في اي اقامتها اه سم (قوله) اذا
تعرضت قد يفهم انه لا يشترط هنا تعرض البينة للسن وليس عمر ادعاء النهاية والمغنى ولا بدق بيته السن
بيان قدره اه (قوله) ان تبينه اي البينة قدر السن (قوله) للاختلاف فيه لا يقال انما يظهر ذلك اذا كان
ذهب احد الى انه اقل من خمسة عشر ويحتمل ان الامر كذلك على انه يكفي في التليل ان الشاهد يقن
كفاية دون الخمسة عشر لاننا نقول منهم من ذهب الى انه اكثر من خمسة عشر اه سم وفي تقريب هذا

لم تقبل بيته معناه لم يثبت اكرهه بالبينة الا ان شهدت بانه كان مكرها حتى على اقراره بانه مختار بدليل قوله
كما يأتي اشارة الى قوله الا ان لم تسمع دعواه حتى تقوم بيته بانه اكره على الاقرار بالطوعية اه وسيأتي قوله
واذا فصل دعوى الاكره صدق فيها ان ثبت قرينة تدل عليه الخ وفي الباب ثم لا تسمع دعواه انه اكرهه على
الاقرار بالاختيار الا بيته اه (قوله) اذ لا حصر الخ هذا لا يمنع الاولوية ومفهوم المجرور وان ضيف يعتد
به (قوله) ولا يتناهي امكان البينة الخ قد يفهم من هذا الصنيع عدم امكان البينة على الاحتلام لكن بدقته حتى
ما يأتي عن الانوار خلاه اذ يشترط في السن التعرض له فلم تكن البينة بالا احتلام لزم عدم قبولها اذ لم يكن
نوعه لانها امان تزيد السن وهي لا تقبل فيه بدون بيان والفرض انها لم تبين او الاحتلام وهي لا تقبل فيه
على هذا التقدير (قوله) وانما توقف عليها اي على البيتين (قوله) لانه لا يلزم من تحليفه المحذور اي لان
الفرض بلوغه حين التحليف اذ صورة المسئلة انه بالغ بعد انقضائه الحرب مدع انه كان بالغ قبل انقضائه
فيحلف بعد الانقضائه على انه كان بالغاً حينئذ كاصور بذلك في شرح الروض (قوله) واثبت عطف
على اعطاء ش (قوله) ويشترط فيه اي اقامتها (قوله) للاختلاف فيه لا يقال انما يظهر هذا ان كان

كان غريبا لا يعرف اسهولة اقامتها في الجلة ويشترط فيه اذا تعرضت للسن ان تبينه للاختلاف به

نعم لا يبعد الاطلاق من
فقيه موافق للحاكم في مذهبه
لان هذا ظاهر لا اشتباه
ولا خلاف فيه عندنا وبه
يفرق بين هذا ونظائره
الآتية في الدعاوى وهي
رجلان نعم ان شهدا ربيع
نسوة بولادته يوم كذا
قبلن وثبت بين السن تبعاً
كما هو ظاهر وخرج
بالاحتمال والسن مالو
ادعاء واطبق فيستفسر كما
رجحه الاذرعى فان تعذر
استفساره اتجه العمل باصل
الصواب وقد ابرأ من مارجحه
قول الانوار لوشد ابي بلوغه
ولم يعيننا نوعه قبلاً لان
يفرق بان عدلتها مع
خيرتها اذ لا بد منها قضية
بانها تمحقاً احد نوعيه
قبل الشهادة به وانما يتجه
بعض الاتجاه ان كانا فقيهين
موافقين لمذهب الحاكم
في البلوغ ومع ذلك القياس
انه لا بد من استفسارهما
ويفرق بين هذا وما قدمته في
السن بان الاهام هنا اقوى
(والفقيه والمفاس سبق حكم
اقرارهما) في بايهما
(ويقبل اقرار) الفليس
بالنكاح والمساكن مطلقاً
(والرقيق بموجب) بكسر
الجميم (عقوبة) كزنا ووقود
وشرب خمر وسرقة بالنسبة
للقطع لبعد التهمة فيه لان
النفوس مجبولة على النفرة

الجواب تامل **(قوله)** نعم لا يبعد الاطلاق) اى بان شهادته بالغ بالسن وسكت عن بيان قدره (موافق
لحاكم في مذهبه) ينبغى او حنى والحاكم شافعى لان السن عند الحنفى اكثر منه عند الشافعى فيلزم من
وجوده عند الحنفى وجوده عند الشافعى فالشاهد الفقيه الحنفى سواء اراد السن عنده او عند الشافعى ثبت
المطلوب سم على حج اه عش **(قوله)** لان هذا) اى سن البلوغ (قوله) به يفرق) اى بالتعليل **(قوله)**
وهى) اى البينة **(قوله)** تبعاً) اى للولادة (مالو ادعاء) اى البلوغ **(قوله)** كارجحه الاذرعى) ويمكن حمله على
التدب اذا لوجه القول مطلقاً اه نهاية أى فسر اه لام عش عبارة سم والوجه حمل مارجحه على التدب
فان تعذر الاستفسار حكم ببلوغه اخذنا من مسألة الانوار المذكورة مراه وقوله فان تعذر الاستفسار حكم
ببلوغه اعتمد على **(قوله)** ايضاً **(قوله)** اتجه العمل باصل الصبا) تقدم آنفاً عن النهاية والمغنى وسم خلافة **(قوله)**
مارجحه) اى الاذرعى **(قوله)** قول الانوار الخ) اعتمدته النهاية والمغنى **(قوله)** لان يفرق) اى بين الدعوى
المطلقة والشهادة المطلقة **(قوله)** بان عدلتها الخ) هذا الفرق ليس بشئ اه نهاية قال عش لم يبين مر
وجهه للفرق مع انه قد يقال ان الفرق ظاهر قوى في نفسه اه **(قوله)** احد نوعيه) اى من السن والاحتمال
اه عش **(قوله)** وانما يتجه) اى قول الانوار **(قوله)** ومع ذلك) اى الاتجاه المذكور **(قوله)** بين هذا) اى بينة
مطابق البلوغ حيث يجب استفسارها **(قوله)** وما قدمته الخ) اى بقوله نعم لا يبعد الاطلاق الخ (هنا) اى في
البلوغ المطابق **(قوله)** بكسر الجميم) الى قول المتن وان اقر في النهاية والمغنى **(قوله)** بالنسبة للقطع) اى واما المال
فثبت في ذمته تالفاً كان او باقياً كما يأتى اه عش عبارة سم قد يستشكل ذلك بان شرط ثبوت القطع دعوى
المالك بالمال واثبات اخذه والرقيق لا تصح الدعوى عليه اذا تلف المسروق وصار في ذمته لانه معسر
وقد يجب ان يتصور القطع بما اذا كان المسروق باقياً فادعى به المالك واثبت اخذه ويكفي في اثبات الاخذ اقرار
الرقيق فيما يظن ولكن لا يؤخذ منه المال اه وقد يقال ان محل الاشكال المذكور فيما اذا انكر الرقيق
السرقة وما اذا اقرها فلا حاجة الى ثبوت القطع المشروط بما ذكره **(قوله)** وان كذبه السيد) **(قاعدة)**
لا يصح الاقرار على الغير الا هنا وفي اقرار الوارث بوارث اخر قاله صاحب التعجيز ويضمن مال السرقة في
ذمته لم يصدق السيد يتبع به اذا عتق فان صدقه اخذ المالك ان كان باقياً والايح في الجنابة ان لم يفده السيد
والا يتبع بعد العقد بما زاد على قيمته اذ لا يجمع التعلق بالرقية مع التعلق بالدمه والدعوى عليه فيما يقبل

ذهب احد الى انه اقل من خمسة عشر ويحتمل ان الامر كذلك على انه يكفي في التعليل ان الشاهد قد يظن
كفاية دون الخمسة عشر لاننا نقول منهم من ذهب الى انه اكثر من خمسة عشر **(قوله)** نعم لا يبعد الخ) اعتمدته
مر **(قوله)** موافق للحاكم في مذهبه) ينبغى او حنى والحاكم شافعى لان السن عند الحنفى اكثر منه عند
الشافعى فيلزم من وجوده عند الحنفى وجوده عند الشافعى فالشاهد الفقيه الحنفى سواء اراد السن عنده
او عند الشافعى ثبت المطلوب **(قوله)** وهى) اى البينة ش (كارجحه الاذرعى) اى من وجهين في فتاوى
القاضى احدهما انه يصدق والوجه حمل مارجحه على التدب فان تعذر الاستفسار حكم ببلوغه اخذنا من
مسألة الانوار المذكورة مر **(قوله)** لان يفرق بان عدلتها الخ) قيل هذا الفرق ليس بشئ اه فليتأمل
(قوله) وسرقة بالنسبة للقطع) قد يستشكل ذلك بان شرط ثبوت القطع دعوى المالك بالمال واثبات اخذه
ولهذا قال الشارح في باب السرقة ما للفظه فلم ان شرط القطع دعوى المالك او ليه او وكيله بالمال ثم ثبوت
السرقة بشروطها والرقيق لا تصح الدعوى عليه اذا تلف المسروق وصار في ذمته لانه معسر وسيأتى في
الدعاوى انه لو ادعى ديناً على معسر وقصد اثباته ليطالب به اذا ايسر ان ظاهر كلامهم عدم سماع هذه
الدعوى وان الغزى اعتمدته وذكرنا هناك ان شيخنا الشهاب الرملى الفنى به وقد يجب ان يتصور القطع بما اذا
كان المسروق باقياً فادعى به المالك واثبت اخذه ويكفي في اثبات الاخذ اقرار الرقيق فيما يظن ولكن
لا يؤخذ منه المال قال في التنبيه وان اقر بسرقة ما في يده قطع وعلى المال قولان احدهما يسلم والثاني لا يسلم
اه اى الاصح الثاني وما اذا كان تالفاً وقصد بالدعوى اثبات الاخذ اخذنا بما يأتى في الدعوى انه بحث

لانه وقع تبعا (ولو اقر) ما ذون له في التجارة او غيره (بدين جنابة لا بوجوب عقوبة) اي حدها (٣٥٧) او قودا كجنابة خطا او غصب

واتلاف او اوجبها كسرة
وان زعم ان المسروق باق
في يده او بدسيده (فكذب
السيد) في ذلك او سكنت
(تعلق بذمته دون رقبته)
للتهمة فيتبع به اذا عتق اما
اذا صدقه وليس مرهونا ولا
جانبا فيتعلق برقبته ويباع
فيه الا ان يفسديه السيد
بالاقل من المال وقيمته ولا
يتبع بماتى بعد العتق لان
التعلق اذا وقع بالرقبة
انحصر فيها (وان اقر بدين
معاملة) وهو ما وجب برضا
مستحقه (لم يقبل على السيد)
وان صدقه (ان لم يكن
ما ذون له في التجارة) بل
يتعلق بذمته يتبع به اذا
عتق لتقصير معامله (ويقبل)
اقراره بدين التجارة (ان
كان) ما ذون له فيها القدر
على الاثنام من ثم لم يحجر
عليه لم يقبل وان اضاف
لومن الاذن لعجزه عن الانشاء
حينئذ وانما صح اقرار
المفلس على الغرماء لبقاء
ما يتي لهم في ذمته والعبد
لو قبل فالتحق السيد
بالكسبة اما ما لا يتعلق
بالتجارة كالقرض فلا يقبل
منه واستشكل بانه ان
اقرض لنفسه فهو فاسد او
للتجارة باذن سيده فينبغي ان
يؤدى منه لانه مال تجارة ويرد
بان السيد منكر والقرض

اقراره به هو الافعل سيده لان الرقبة المتعلقة به المال حقه اه معنى (قوله لا نوقع) اي المال (قوله كجنابة
خطا) (الخ) مثله ما لا توجب عقوبة (قوله او غصب) (الخ) عطف على جنابة (الخ) (قوله او اوجبها) عطف على
لا توجب عقوبة عبارة للمعنى اما ما وجب عقوبة غير حد او قصاص في تعلقه برقبته اقول الاظهره لا يتعلق
ايضا قال الاسنوي واحرازه عن ذلك الخلاف مع كونهم لم يذكره غير مستقيم اه (قوله وان زعم) (الخ) انما
اخذه غابة لانه بتقدير كونه باقيا لم يكن ثمين حتى يثبت في الذمة اه ع (قوله اما اذا صدقه) اي السيد
(و قوله وليس) اي الرقيق (و قوله ولا جانبا) اي جنابته اخرى وقضيته انه لو كان جانبا امره هو تالم يؤثر
تصديق السيد فيقدم حق المهرن والمحني عليه وعليه فلو انك الرهن او عفا المحني عليه عن حقه او بيع في
الجنابة او الدين ثم عاد الملك السيد فينبغي ان يتعلق برقبته واخذة للسيد بتصدقه اه ع (قوله فيتعلق
برقبته) (الخ) (فرع) في الروض وشرحه كغيرهما انه لو اقر العبد بعد العتق باتلاف قبله لزمه دون
سيده وان لم يثبت بالبينة انه كان جنى قبل العتق لزم السيد الاقل من قيمته والارث اه فانظر هل عمل الاول
مالم يصدقه السيدو الا فان كان موسرا حال الاعتاق لزم فداؤه بالاقل او معسر اتبين انه لا اعتاق وان الارث
تعلق برقبته وعمل الثاني اذا كان موسرا حال الاعتاق والاول لا الاعتاق والارث يتعلق برقبته قال ميرزا لا يبعد في
الاول انه اذا صدقه السيد فان كان موسرا انفذ العتق ولو لم ينفذ الاقل وكذا ان كان معسرا لم يقع العتق
ظاهرا وتعلق حق الله بالحرية فلا يقبل تصديق السيد في دفعها اه وقال ايضا يتجه ان عمل الثاني ما ذكر
انتهى اه سم (قوله) وهو ما وجب (الى قول) ان تبصر اقرار المير في الماتى وكذا في النهاية الا قوله
نعم الى الماتى (قوله) وانما صح اقرار المفلس (الخ) دفع به ما بر د على الاشق الاول وهو عدم صحة الاقراره غير
المأذون اه ع (قوله) (لحم) اي للغرماء الذين قبل اقراره عليهم به وله فلان على كذا قبل الحجر اه ع (قوله
(قوله) لو قبل) اي اقراره (قوله) فلا يقبل منه) اي من العبد على السيد اه ع (قوله) او للتجارة باذن
سيده (الخ) هو محط الاستشكل (قوله) ويرد بان السيد (الخ) قضيته ان السيد لو اعترف به لزم اه رشيدى
وعبارة ع (قوله) فهو ماله ان صدقه السيد على الاقتراض يتعلق بكسبه وما في يده ومقتضى قوله لو اقرض ليس
الخ خلاه اه اقول بل مفهوم ذلك انه يتعلق بما ذكر فيها اذا اعترف السيد باذنه في الاقتراض وقوله
والقرض ليس الخ اي فيها اذا انكر الاذن فيه وان اعترف بنفس الاقتراض فلا تخالفة (قوله) والقرض

البقينى صحة الدعوى بقتل خطا وشبه عمدي القاتل وان استلزم الدية مؤجلة اي مع انه لا تسرع
الدعوى بمؤجل لان القصد بثبوت القتل اه وقد يستشكل ايضا بان ثبوت السرقة بالنسبة للقطع بمجرد
اقراره يلزم منه القضاء بالعلم في حدود الله وهو متنع وقد يجاب بمنع لزوم ذلك لجواز فرض ذلك فيها اذا وقع
الاقرار بمحضرة البينة عند القاضي على انه سياتى عن البقينى عند قول المصنف في القضاء والاظهر انه يقضى
بعلمه انه لو اعترف في مجلس الحكم بموجب حد لم يرجع عنه قضى فيه بعلمه وان كان اقراره مسرا الخبر فان
اعترف فارجهوا ولم يدين بمحضرة الناس اه فان قلنا لم يجرى ذلك فيما نحن فيه وسياتى في السرقة بثبوت
القطع بشهادة الحسية فليتامل (قوله في الماتى) لو اقر بدين جنابة (الخ) ه فرع في الروض وشرحه كغيرهما
انه لو اقر العبد بعد العتق باتلاف قبله لزمه دون سيده وان لم يثبت بالبينة انه كان جنى قبل العتق لزم السيد
الاقل من قيمته والارث اه فانظر هل عمل الاول مالم يصدقه السيدو الا فان كان موسرا حال الاعتاق لزمه
فداؤه بالاقل او معسر اتبين انه لا اعتاق وان الارث يتعلق برقبته وعمل الثاني اذا كان السيد موسرا حال
الاعتاق والاول لا يعتاق والارث متعلق برقبته وانظر لوجوه حال الاعتاق هل يحكم بنفوذ او برده هذا
وقد قال ميرزا لا يبعد في الاول انه اذا صدقه السيد فان كان موسرا انفذ العتق ولو لم ينفذ الاقل وكذا ان كان
معسرا لم يقع العتق ظاهرا وتعلق حق الله بالحرية فلا يقبل تصديق السيد في دفعها اه وقال ايضا
يتجه ان عمل الثاني ما ذكره اه (فرع) ان (في الروض وشرحه) ايضا وان اقر العبد بماله وكذبه الاولى
ولم يصدقه السيد اخضع اي المال الى نفسه ان لم يكن عيننا وبدل ان كان عيننا ولو باقية بذمته يتبع به اذا

ليس من لوازم التجارة التي يضطر اليها التاجر (٣٥٨) فلم يقبل اقراره به على السيد ولو اطلق الدين لم يقبل ايضا الا ان استمر وفه

بالتجارة (ويؤدى) ما لزمه بنحو شراء صحيح لا فاسدان الاذن لا يشأله (من كسبه وما في يده) لما مر في بابه و اقرار ببعض بالنسبة لبعضه القن كالقن فيما مر وبعضه الحر كالحر فيما مر نعم ما لم ذمته في بعضه الرقيق لا يؤخر للعق لان له ناما لا بخلافه فيما مر (ويصح اقرار المريض مرض الموت الاجنبى) بعين او دين فيخرج من راس المال اجماعا على ما قيل نعم للوارث تحليفه على الاستحقاق فيما يظهر خلافا للفقهاء ويؤيد ما ذكرته قسوم تتوجه اليمين في كل دعوى ولو اقر بمطلوبها لزمته وما ياتي في الوارث وتكون التهمة فيه اقوى لا ينافي توجه اليمين (وكذا) يصح اقراره (لوارث) حال الموت مال ومنه اقرار ما يقبض صدقا و اقرار من لا يرثه لا يثبت المال لمسلم ولو اقر له بنحو هبة مع قبض في الصحة قيل فان لم يقبل في الصحة او قال في عين عرف انها ملكه هذه ملك لوارثي نزل على حالة المرض كما ياتي (على المذهب) وان كذبه بقية الورثة او بعضهم لانه انتهى الى حاله يصدق فيها الكاذب ويتوب الفاجر فالظاهر صدقه واختار جمع عدم قبوله ان اهم افساد الزمان

ليس من لوازم التجارة (الخ) قضيته انه لو اضطر الى اقرار ما يصرفه على مال التجارة كان مات الجمل التي تحمل مال التجارة واحتاج الى ما يصرفه في اجرة الخلق فاقرض ما يصرفه عليه ان ما اقرضه يكون في ذمته لان القرض من حيث هو ليس من لوازم التجارة فويبني انه حيث تعين ان الاقرار طر بقا لذلك وصدقه السيد عليه او ثبت بيته تعلق بمال التجارة للعلم برضا السيد بذلك قطعا وبما فيمكن لم يذو ناله في التجارة و اضطر لحوج او بره ولم تمكنه مراجعة السيد الا قرب جواز الاقرار حيث ذابن القاضي ان وجده و الا شهد على الاقرار ويتعلق ما اقرضه بكسبه ان كان كسوبا يقدم به صاحبه على السيد لوجوبه عليه وان لم يكن كسوبا رجع به على السيد للعلة المذكورة اه عش (قوله اى الا ان استفسر الخ) اعتمده مر اه سم وكذا اعتمده المغنى (قوله لا يؤخر للعق) وقال الشرح والروض والمغنى وخلافا للثنا بغير والده وسم (قوله فيما مر) اى في معاملة الرقيق من ان الرقيق لو اشترى مثلا بغير اذن سيده تعلق الضمان بذمته ولا يطالب بذلك الا بعد العتق لكاه اه عش (قوله بعين) اى قوله وفي الجواهر في النهاية الا قوله فلما طلبها بعد ذلك (قوله بعين) اى غير معروفة بالمقر لما سياتى من ان المعروفة بمنزل الاقرار بها على حالة المرض اه عش (قوله على ما قيل) عبارة بالنهاية والمغنى كما قاله النزاهة (قوله نعم للوارث الخ) خلافا للمغنى (قوله تحليفه) اى المقر له فان لكل اى المقر له حلف اى الوارث وبطل الاقرار كما فى ذلك الوالد رحمه الله اه نهاية (قوله خلافا للفقهاء) اى ووفقا لا الذرى كما نقله عنه المرحى في تجريد هذا وقد اتى شيخنا الشهاب الرملى بمأقوله الشارح تبعا للذرى اه سم (قوله لزمته) اى الدعوى يعنى ان كل ما ادعى به عليه لو اقر به لزمه ما اذا انكره تتوجه عليه العين (قوله وما ياتي) اى قوله لانه انتهى الخ قال عش والصواب اى قوله وبقية الورثة الخ (قوله فيه) اى في الوارث اى في الاقرار له (قوله لا ينافي الخ) لان التهمة الموجودة في الاجنبى كافية في توجيهها (قوله ومنه) اى من الاقرار لوارث الخ ثم هو اى قوله فان لم يقبل في المغنى الا قوله و اقرار اى ولو اقر (قوله و اقرار الخ) اى في المرض او غيره اه عش وهذا في الاقرار بالدين على اطلاقه وما ياتي العين في المرض فتقدم منه تنقيدها بالالتكون معروفة بالمقر ويأتى عن الرشيدى والمغنى ما يفيد الاطلاق هنا ايضا في هذه الاعصار وهو الظاهر (قوله في الصحة) مراد اللفظ مقول لم يقبل (قوله ولو اقر له) اى المريض مرض الموت للوارث (قوله او قال) اى المريض مرض الموت في عين الخ خرج به ما لو اقر بالعين المذكورة في الصحة قسما للقر له لاحتمال بيعه له او هبتها منه مع اقباضها او غير ذلك من طرق التملك اه عش (قوله نزل على حالة المرض) اى على الترفع في حالة المرض فيتوقف على اجازة بقية الورثة وخرج بما ذكره في الاقرار بالعين المعروفة بالمقر في حالة المرض ما لو اقر بها في الصحة قسما للقر له لاحتمال بيعه له او هبتها منه مع اقباضها او غير ذلك من طرق التملك اه عش (قوله وان كذبه الخ) اى المريض غاية لقوله وكذا يصح اقراره لوارث بمال على المذهب (قوله لانه انتهى) اى قوله ولا تسقط في المغنى (قوله عدم قبوله) اى قبول اقرار المريض مرض الموت لوارث (قوله قد تقطع القرائن بكذبه) هذا اول كلام الاذرى فكان ينبغي تقديم قول الشارح قال الاذرى عليه قال الاذرى عقب ما نقله الشارح عنه نعم لو اقر لمن لا يستغرق الارث معه الا يثبت المال فالوجه امضاؤه في هذه الاعصار لفساد بيت المال اه رشيدى وقوله نعم الخ نقله المغنى ايضا عن الاذرى وافرده (قوله لمن يخشى الله ان يقضى الخ) اى ولو لم يكن في البلد غيره اه عش (قوله ان يقضى الخ) فلا زاد او يشهد بذلك (قوله ولا شك فيه) اى فيما قاله الاذرى عتق الخ (قوله اى الا ان استفسر الخ) اعتمده مر (قوله لا يؤخر للعق الخ) هذا بحثه في شرح الروض فقال انه الظاهر فيه نظر لان لزوم انما هو للجزء الرقيق ولا ملك له الا ان فينتجه التأخير ثم راي ان شيخنا الشهاب الرملى اعتمد وجوب تأخير المطالبة الى العتق (قوله نعم للوارث تحليفه) اى تحليف المقر له خلافا للفقهاء اى ووفقا لا الذرى كما نقله عنه المرحى في تجريد هذا وقد اتى شيخنا الشهاب الرملى بمأقوله الشارح تبعا للذرى (قوله نزل على حالة المرض) اعتمده مر

اذاعلم ان قصده الحرمان وقد صرح به بالحكمة حيث تدونه لاجل للبر له اخذه (٣٥٩) ولبقية الورثة تحليفه انه اقر له بحق لازم يلزمه

الاقرار به فان نكل حلفوا
وقاسموه ولا تسقط اليمين
باسقاطهم كاصرح به جمع
لهم طلبها بعد ذلك ويصح
اقراره ولو ارثه بنحو نكاح
او عقوبة جز ما وان افضى الى
مال وفي الجواهر هنا فيما
لو كان للمريض دين على
وارثه ضمن به اجنبي فاقتر
بقبضه من الوارث وعكسه
ما هو مبنى على ضعف وهو
عدم صحة الاقرار للوارث
فقلته بعضهم مبني على الصحيح
فاقرضه بما ليس في محله
(ولو اقر في محته بدين)
لشخص (وفي مرضه) بدين
(لاخر لم يقدم الاول) بل
هماسواء كما وثبتا بينه وكما
لو ضمن بعد موته بخبر تعدى
به وعليه دين لاخر (ولو
اقر في محته ومرضه) بدين
لشخص (واقروا رثه بعد
لمرو ومات ولا مال لغيره
سلبت لعمرو ولا يصح
اقرار مكره) بغير حق
على الاقرار بان ضرب ليقرب
كسائر تصرفاته اما مكره
على الصدق كان ضرب
ليصدق في قضية انهم فيها
فيصح حال الضرب ويده
على اشكال قوي فيه لاسيا
ان علم انهم لا يعرفون
الضرب عنه لا باخذت مثلا
وغاية ما وجوبه ذلك ان

اه عش عبارة المعنى تنبيه الخلاف في الصحة او التبرع لمند قصدا الحرمان لاشك فيه كاصرح به جمع
منهم القفال في فتاويه اه (قوله اذاعلم بالقرائن) ولعل المراد بالمعنى ما يشمل الظن الغالب (قوله
بالحرمة) اي حرمة الاقرار (قوله حيث تدونه) اي حين قصد الحرمان (قوله وانه لا يحمل) عطف على الحرمة
(قوله وانه لا يحمل للبر له) اي لكن يقبل ظاهرا ولو حكم به القاضي نفذ حكمه اه عش عبارة
الرشيدى لا يمتنى ان حل الاخذ وعنده منوط بما في نفس الامر اه (قوله تحليفه) اي الوارث المقر له (قوله
انه) اي على ان المورث المقر (قوله يلزمه) اي عبارة المعنى كان يلزمه (قوله وان افضى) اي بالعموم
بالموت قبل الاستيفاء اه معنى (قوله وفي الجواهر) خبر مقدم لقوله الا في ما هو مبنى (قوله ضمن
به) اي ضمنه به (قوله فاقتر قبضه) اي المريض اه عش (قوله وعكسه) اي كان له دين على اجنبي
ضمن به وارثه فاقتر قبضه من الاجنبي اه سم (قوله مبنى على ضعف) عبارة النهاية ولو كان للمريض دين
على وارثه ضمن به اجنبي فاقتر قبضه من الوارث بل يراو في الاجنبي وجها ذكرهما في الجواهر اوجهما
رأه الاجنبي وقد نظرت بعضهم في عدم براءة الوارث والنظر ظاهر اذ هذا لا يزيد على الاقرار له بدين اه (قوله
يكالو ضمن) اي لو حدث على الميت دين بسبب حفره حيا بشر التعدي به وعليه دين اخر لاخر فلهما متساويان
اه كرى (قوله بدين لشخص) اي او ثبت بينه اه معنى (قوله لانه خليفة) الى قوله قال في المعنى والى
قوله وقال في النهاية (قوله ولو اقرار) ولو اقرار الوارث لمشاركة في الارث وهما مستغرقان كروجة وابن
اقراره بل على ابيه وهي مصادقة بضارب بسبعة امان الدين مع اصحاب الديون قاله البلقيني ولو ادعى
انسان على الوارث ان مورثه اوصى له بثلث ماله مثلا واخر بان له عليه ديننا مستغرقا وصدق الوارث مدعى
الوصية ثم مدعى الدين المستغرق او بالعكس او صدقهما معا فمقدم الدين كما وثبتا بالينة ولو امر باعتاق اخيه
في الصحة عتق وورث ان لم يحجبه غيره او باعتاق عدي في الصحة وعليه دين مستغرق لثركته عتق لان الاقرار
اخبار لا ترفعها بقوى معني قال الرشيدى قوله مروهما مستغرقان هذا التقيد لا يظهر لانه لو ثبت دين
للزوجة بالينة لا بالاقرار الحاكم كذلك لانها لا تاخذ من دينها الذي على الزوج الا ما يخص غيرها من الورثة
ويسقط منه ما يخص ارثها كما مر في باب الرهن فلا خصوصية للاقرار في ذلك وهذا يعلم ماقى حاشية للشيخ
عش مما مر مبنى على ان الاقرار في ذلك لاثرو ولو صور الشارع مر المسئلة بغير المستغرقين لظهر اثر
كالاخي (قوله سلبت لعمرو) اي كعكسه لان الاقرار بالدين لا يتضمن حرجا في العين بدليل نفوذ تصرفه
فيها بغير تبرع نهاية معنى (قوله بغير حق) اما بحق كان اقر بشئ مجهول ولم يبينه وطول ببيانه فامتنع
فاكرهه على بيانه فيصح اه عش (قوله على الاقرار) متعلق بقول المتن مكره شاه سم (قوله كان ضرب
ليصدق) اي وظاهر جدران الضرب حرام في الشقين خلافا لمن اذعوا ان ضرب ليصدق سم على حج
وظاهره وان كان الضرب خفيفا وظاهر اه عش وظاهره وان كان هنا لاقرينة قوية وفيه في هذه
الاعصار الفاسدة وقفة ظاهرة (قوله فيصح حال الضرب) ويبدو يلزمه ما اقر به لا غير مكره اما المكره من
اكرهه على شئ واحد وهذا انما ضرب ليصدق ولم ينحصر الصدق في الاقرار ولكن يكره الزامه حتى يراجع
ويقر ثانيا واستشكل المصنف قبول اقراره حال الضرب بانه قريب من المكره ثم قال ويقول اقراره بعد
الضرب فيه نظر ان غلب على ظنه إعادة الضرب ان لم يقر وقال لا ادعى الولاية في هذا الزمان باتيهم من بينهم
بسرقة وقتل ونحوهما فيضرونه ليقرب بالحق ويراد بذلك الاقرار بما ادعاه خصمه والصواب ان هذا
اكرهه سواء اقر في حال ضرب بهام يده وعل انه لو لم يقر بذلك لضرب ثانيا اه وهذا متعين معنى ونهاية قال
عش قوله مروا بعد اه وسواء كان الضارب له حاكم الشرع او السياسة وغيرهما كشايخ العرب قوله
مز وهذا اي ما ذكره الاذع من متعين وهو المتمداه (قوله ذلك) المشار اليه قوله فيصح (قوله في رده)
(قوله ولبقية الورثة تحليفه) كذا شرح مز (قوله وعكسه) اي كان له دين على اجنبي ضمن به وارثه فاقتر
بقبضه من اجنبي (قوله على الاقرار) متعلق بقول المتن مكره ش (قوله بان ضرب ليقرب) وظاهر جدران

الهدق لم ينحصر في الاقرار لكن اطل جمع في رد قال ابن عبد السلام في فتاويه ولو ادعى انه باع كذا مائة مكره لم تسمع دعوى الاكره

والشهادة إلا أنه لا يفتقر إلى إقراره ولا كان قد اقر في كتاب التبايع بالاعاوية لم تجمع دعواه حتى تقوم بينة بانها كره على الاقرار بالطواعية اه
 وإذا فصل دعوى الاكرام صدق فيها ان ثبتت قرينة تدل عليه كعبس بدار ظالم لا على نحو دين وتقيده وتوكل به قال القفال ويسن ان لا يبعد
 حيث دلت قرينة على الاكرام فان شهد كتب صورة الحال لينتفع المذكور بذلك اقر بقرينة اخذ السبكي وكلام الجرجاني حرمة اشد على
 مقيد او محسوس وبه جزم العلاني فقال (٣٦٠) ان ظهرت قرائن الاكرام ثم اقر بقرينة الشهادة عليه والوجه انه عند ظهور ملك

القرائن تقبل دعواه
 الاكرام سواء اكان
 الاقرار للظالم المسكر او
 لغيره الحامل للظالم على
 الاكرام وتقدم بينة
 الاكرام على بينة
 اختيار لم يقتل كان مكرها
 وزال اكرامه ثم اقر
 (ويشترط في المقر له)
 تعيينه بحيث يمكن مطالبته
 كإشهاره بقرينة قوله لخل هند
 كمل مال لا أحد هؤلاء
 العشرة بخلاف لو احدى من
 البلد على الف الا ان كانوا
 محصورين فيما يظهرون
 قالوا واحد منهم ان المراد على
 عليك الف صدق المقر بيمينته
 فان كان قال لاحدهم على
 الف المكمل الدعوى عليه
 وتحليفه فان حلف لتسعة
 قبل تنحصر الف في العاشر
 فيأخذ به بائعين او يحلف له
 ايضا لاحتمال كذبه في
 حلفه للذي قبله كل محتمل
 ثم رايتهم قالوا ان كان هذا
 الطائر غرا بافسانى طوائق
 والاعبدي حروا شكل لو
 انكر الحنث في يمين
 احدهما كان اعترافه في
 الاخر فقول لم احنث في
 يمين العبد كقول حنثت في
 يمين النسوة وعكسه وهذا

أى الترجيح المذكور (قوله والشهادة) أى بالاكراه (قوله فاصله) أى كل من لدعوى والشهادة
 (قوله وإذا فصل) أى مدعى الاكرام أو شاهده (قوله لا على نحو دين) دفع دلي دار ظالم (قوله) وكيفية
 (الخ) عطف على كعبس الخ (قوله ان لا يشهد) أى بالاكراه سم (قوله كتب) أى بيمينه أو بالاشهاد هذا
 إذا كان قوله شهد على ظاهره أو لو كان بمعنى تحمل الشهادة فله قوله كتب على ظاهره (قوله لينتفع المذكور)
 بفتح الراء (قوله واخذ السبكي الخ) معتد به أو غير (قوله على مقيد الخ) أى على الاقرار من قبله أو محسوس
 حال اقراره اه ع (قوله تعيينه) أى قوله فاذ كان في النهاية (قوله بحيث يمكن مطالبته) أى ولو بولي
 اه سم (قوله كمل مال) مثال لليمين ع (قوله فيما يظهرون) وظاهره انه في هذه الحالة لا يقبضه
 الحاكم لانه لا يقبض مال الغائبين في الذم اللهم الا ان يخشى عليه بحيث يجب المصاحبة قبضه وفيه نظر
 فليتا مل سم على حج اه ع (قوله واحد منهم) أى العشرة ش اه سم (قوله صدق المقر بيمينته)
 أى انه لم يرد به بالاقرار اه ع (قوله لاحد هم) أى العشرة (قوله فهل ينحصر الف في العاشر فيما يظهرون)
 بلا يمين) رجحه الرشدي وقال شارح (قوله واشكل) ولم يبين الحال وهذا من مدسول في ولو قال فيما اذا قال
 ان كان هذا الخ واشكل لظهر المعنى (قوله ولو انكر الخ) موقوف لولا (قوله كمل مال) كونه حنثت في يمين النسوة
 أى فيصرون طوائق (قوله وعكسه) أى يمين العبد (قوله وهذا) أى قولهم المذكور (قوله في ترجيح
 الاول) وهو كون العاشر يستحقه بلا يمين اه ع (قوله ولو اقر بيمين) أى قوله ولو كان في النهاية (قوله)
 يمين ليجبول) خرج بائعين الدين قالوا قرار به لجهول باطل كما رقبته اه رشدي أى بقوله بخلاف لو احدى
 من البلد الخ (قوله لا اعرف مال كمدى لو احدى) وانظر ما وجه التقييد بواحد من أهل البلد وليس هو في شرح
 الروض أى والمضى اه رشدي (قوله أى تزعمه منه ناظر الخ) الذى نقله شيخ الاسلام عن الروضة واصحابها
 أى القاضى يتولى حفظه اه سم (قوله وهو وليت المال) هذا ظاهر ان ايس من معرفة صاحبه سم على حج
 وقبل تفسيره كما يأتى فيما اقر بيمينهم ثم فسره اه ع (قوله ان يحلف الخ) أى على الزرع (قوله ما لم يدع الخ)
 فان ادعى ذلك او قامت عليه قرينة لم ينزع منه اه ع (قوله في عين) لعل الاولى اسقاط (قوله واخر)
 أى يداخر (قوله نصفه يمين) الذى اثنى به شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله انها تقسم بينهما على حسب

الضرب حر ام في الشقين خلافا لمن توهم حله اذا ضرب لصدق (قوله قال القفال ويسن ان لا يشهد) أى
 بالاقرار (قوله بحيث يمكن مطالبته) أى ولو بولي (قوله كمل مال الخ) راجع لقوله تعيينه ش (قوله الا
 ان كانوا محصورين فيما يظهرون) وظاهره انه في هذه الحالة لا يقبضه الحاكم منه لانه لا يقبض مال الغائبين في
 الذم اللهم الا ان يخشى عليه بحيث يجب المصاحبة قبضه وفيه نظر فليتا مل (قوله ولو قال واحد منهم) أى
 العشرة ش (قوله تزعمه منه) قال في شرح الروض فهو اقرار بجميع بخلاف ما يأتى بقرينة انه لو قال على مال
 لرجل لا يكون اقرار الفساد الصيغة ويحتمل ان يقال ما هنا في العين وهو انك في الدين كإشهاره بقرينة كلامه كاصله
 ثم رايت السبكي اجاز به اه (قوله أى تزعمه منه ناظر بيت المال) الذى نقله شيخ الاسلام عن الروضة واصحابها
 ان القاضى يتولى حفظه (قوله وهو وليت المال) هذا ظاهر ان ايس من معرفة صاحبه (قوله فسمت حسنة
 بينهما نصفين الخ) الذى اثنى به شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله انها تقسم بينهما على حسب ملكيهما (قوله)

ظاهر في ترجيح الاول ولو اقر بيمين لجهول كمدى مال لا اعرف مال كمدى لو احدى من أهل البلد تزعمه أى تزعم
 منه ناظر بيت المال لانه اقرار بمال ضائع وهو وليت المال ويظهر ان حله ما لم يدع او تقم قرينة على انه انطه ولو كان بيده ثا في دين واخر
 سدسها واخر نصفها فاقرب حصته لها وقال العين لماد في قسمت حصته بينهما نصفين كما هو ظاهر حذر من الترجيح لامرجح وكون
 احدهما له اكثر من الاخر لا يصلح للترجيح نعم ان قال اردت التوزيع عليهما بحسب حصتهما قبل احتماله ولدى السدس

تحليفه ان لم يصدقه (اهلية استحقاق المقرة) حسا او شرعا لان الاقرار بدون كذب (٣٩١) (الموافق) له على الاف الذي في هذا الكيس

وليس فيه شيء او (لهذه الدابة على كذا) واطلق (فلقو) اما الاول فواضح ويفرق بينهما وبين الف في هذا ولا شيء فيه بان الاقرار على الف مستعمل فكان قوله في هذا ولا شيء فيه متحصلا للرفع فافى بخلاف الاقرار على له على الاف غير مستعمل حيث لا عهد فوقع قوله الذي في الكيس باننا لا اقرارا ومن ثم اتجه انه لا فرق هنا بين ذكر الذي وحده ثم رايت شيئا نقل فرقا هذا واضح منه كما يعرف بتأملها ثم هذا في نحو ظاهر واما جريانه في عامي صرف فبعد والذي يتجه استفساره والعمل يارادته فان تعذر لم يعمل به لاحتماله ولا قرينة بل قرينة اصل البراءة تؤيد الالف واما الثاني فلاستحالة ملكها واستحقاقها ومن ثم لو كانت مسئلة بنحو وصية او وقف صح لا مكانه (فان قال على لهذه الدابة (بسيها) لملكها) كذا (وجب) لا مكانه وسيبها لاتلاف بعضها واستيفاء منفعتها وبعمل مالها في كلامه على مالها حال الاقرار لانه الظاهر فان اراد غيره قبل كالو صرح به ولو لم يقل لملكها لم يحمل على مالها حالا بل يستفسر ويعمل بتفسيره فان مات قبله رجع فيه لورائه

ملكها اسم (قوله تحليفه) اي المقر (قوله حسا) الى قول المتن وان استند في النهاية الاقوله ويفرق الى واما الثاني (قوله حسا او شرعا) اي بان لا يكتد به فيه الحس ولا الشرع اه عرش عبارة سم قوله حسا وشرع اعلم ان شرط الاقرار بالمال عدم تكذيب الحس او الشرع فهو كالقرار بالنسب في ذلك لكن قضية ذلك ان يقال وشرع عا بالو فاتهامه (قوله على الخ) يتأمل مناسبتها لما فرغ عليه اه سيد عمر اي فان المتنى فيه نفس المقر به لاهلية استحقاق المقر لاياه (قوله له على الاف الخ) مثال لتكذيب الحس وقوله او لهذه الدابة مثال لتكذيب الشرع اه عرش (قوله واطلق) اي فلو اضافة الى يمكن كالقرار به له من وصية ونحوها صح كما قاله الماوردي نهاية وغنى واسنى (قوله اما الاول) اي المثال الاول اي وجه الغائه (قوله فواضح) اي لاستحالة تعلق كية المعذور (قوله فكان قوله في هذا ولا شيء فيه الخ) وبم ان ولا شيء فيه من كلام المقر وانه قيد وليس كذلك كما هو ظاهر (قوله ومن ثم) المشار اليه قوله فانه غير مستعمل الخ (قوله هنا) اي في المثال الاول (قوله ذكر الذي) اي الى آخره (قوله هذا) اي ما ذكره من الفرق وكذا قوله ثم هذا (قوله اوضح منه) اي من الفرق الذي نقله الشيخ (قوله فيه) اي في العامي الصرف (قوله فان تعذر) اي الاستفسار (قوله لم يعمل به) اي بالمثال الاول من العامي الصرف (قوله لاحتماله) اي المثال الاول من العامي الصرف الممكن والمستحيل (قوله استحقاقها) من عطف المسبب على السبب عبارة النهاية والمغنى لاتضاء اهلية استحقاقها لعدم قابليتها للملك حالا ولا ولا يتصور منها تعاطي السبب كبيع ونحوه بخلاف الرقيق كما سيأتي اه (قوله ومن ثم الخ) عبارة في النهاية والمغنى والاسنى ومحل البطان كما قاله الاذرى في المملوك اما الاقرار لخل مسئلة فلا شبه الصحة كالقرار بمقرة ويحمل على انه من غلة وقف وقف عليها او وصية لها وبه صرح الروباني واقضى كلامه انه لا خلاف فيه اه قال عرش قوله مر فلا شبه الصحة معتمد اه (قوله لو كانت مسئلة الخ) لو قيد هنا بجهة غير ممكنة فينبغي بطلان الاقرار اخذنا بما ياتي في الاقرار لخل هند نعم ان انفصل التقييد بالجهة الغير الممكنة هنا وهناك فينتجه عدم قوله للحكم بصحة الاقرار او لا فلا يقبل رفعه بهذا كذا بخلافه مع الاتصال لان الكلام بآخره مر اه سم (قوله لهذه الدابة) تقدير هذا وقع قوله اي المات بسببها لملكها لا يخفى ما فيه من الحوازة سم على جمع اقول ومع ذلك فيمكن توجيهه بان قوله لملكها بدل من هذه الدابة اه عرش عبارة الرشيدى قوله على لهذه الدابة كان الداعي له الى ذكر هذا في التصور بجارة اظاهر المتن والافعال الروض كغيره الموافق على مالها بسببها الف اه على انه قيد توقف في هذا التصور من حيث الحكم والاعراب اه (قوله لا مكانه) الى المتن في النهاية الاقوله فان مات الى وليس (قوله وسيبها لاتلاف الخ) مبتدأ وخبر (قوله واستيفاء منفعتها) باجارة او غصب نهاية وغنى (قوله فان اراد غيره) اي كان قال اردت من انتقلت منه الى من هي تحت يده الان وان طالت مدة كونها في ملك من هي تحت يده اه عرش (قوله فان اراد غيره قبل) ولما لكها حالا تحليف المقر لم يصدقه اخذنا من في شرح ويشترط في المقر له (قوله ولو لم يقل لملكها) بل قال على بسبب هذه الدابة اه عرش عبارة المغنى ومثابا في سم عن شرح البيهقي فان لم يقل لملكها

حسا او شرعا) لم لم ان شرط الاقرار بالمال عدم تكذيب الحس او الشرع فهو كالقرار بالنسب في ذلك لكن قضية ذلك ان يقال حسا او شرعا بالو فاتهامه (قوله فلاستحالة تعلق كية المعذور) قال في شرح الروض نعم لو اضافة الى يمكن كالقرار بحال من وصية ونحوها صح كما قاله الماوردي اه (قوله ومن ثم لو كانت مسئلة بنحو وصية الخ) لو قيد هنا بجهة غير ممكنة فينبغي بطلان الاقرار اخذنا بما ياتي في الاقرار لخل هند نعم ان انفصل التقييد بالجهة الغير الممكنة هنا وهناك فينتجه عدم قبوله للحكم بصحة الاقرار او لا فلا يقبل رفعه بهذا كذا بخلافه مع الاتصال لان الكلام بآخره مر (قوله لهذه الدابة) تقدير هذا وقع قوله اي المات بسببها لملكها لا يخفى ما فيه من الحوازة (قوله لم يعمل على مالها حالا الخ) عبارة شرح البيهقي فان لم يقل لملكها بل قال بسببها لم يلزم ان يكون المقر به لملكها في الحال ولا لملكها مطلقا بان كانت في يده فانقلت ل انسان شيئا بل يسئل

فما يظهر وليس في هذا إمام المقر له لأنه لم يبط إقراره بمعينه هذه الدابة صار المقر له معلوما تبعا كتنه بخلاف ما مر في رجل من أهل هذه البلدان وان عنت ليست سببا للاستحقاق (٣٦٢) فلم تصلح للاستبعا ولو اقر بعين او دين لحرق ثم استرق او بعد الرق واستند

لحالة الحراية كما هو ظاهر
لم يكن المقر به لسيده اى
بل يوقف فان عنت فله وان
مات قنافه وفي (وإن قال
جل هند كذا) على او عتدى
(بارث) من نحر ابيه
(أو وصية) له (لومه)
لامكانه والخضم في ذلك
ولى الجمل إذا وضع نعم
إن انفصل لا كثر من أربع
ستين من حين الاستحقاق
مطلقا ولسته أشهر فكثر
من حين ذلك وهى فراش
لم يستحق نظير ما باتى في
الوصية له (وإن أسنده
إلى جهة لا يمكن في حقه)
كله على الف اقرضيه
(فلغو) ذلك الاسناد
لاستحائه دون الاقرار
لانه وقع صحيحا فلا يبطل
ما عقبه به كله على الف
من ثمن خمر أما لو قال
باعنى كذا بالف فالأقرار
نفسه هو اللغو كباعنى خرا
بالف وهذا التفصيل الذى
ذكرته يجمع بين إطلاق
جمع الغاء الإقرار وهو
صريح كلام الروضة والمتن
وآخرين بالغاء الاسناد
وصحة الاقرار وأطالوا
في الانتصار له وتوهم
ما فى الروضة والمتن على
أنه يمكن توجيه ما فيها
باطلاقه بان قرينة حال

واقصر على قوله بسببها بلزوم أن يكون المقر به مالها في الحال، ولا لمالكها مطلقا بل يساله ويجزم
عوجوب بيانه اذ يحتمل أن يكون لغير مالها كان تكون ان تفت شئنا على إنسان وهى في يد المقر اه (قوله
فما يظهر) اعتمده مر اه سم (قوله بخلاف ما مر الخ) اى في شرح ويشترط في المقر له (قوله) لانها وان
عنت اى لانه وان عنتها في إقراره لم يجعلها سببا للاستحقاق كالذا فمما ذكرها مخرج دلتع وبف قضيتها
انه لو جعلها سببا للاستحقاق كالذابة باقى فيها احكامها وهو ظاهر اه رشيدى (قوله) ثم استرق اى
الحربي اه عش (قوله) فان عنت فله الخ) وهذا اذا كان الدين المقر مسلما فان كان حريا سقط الدين
باسترقاق الدائن لما ذكرنا في السير ان المتبليين الحريين يسقط الدين باسترقاق احدهما سم على
حج اه عش قول المتن (او وصية) اى مقبولة اه نهاية عبارة المغنى او وصية له من فلان او بغيرها
ما يمكن في حقه اه (قوله) لامكانه الى المتن في النهاية وكذا في المغنى الاقوله نظير الى المتن (قوله) نعم ان
انفصل الخ) عبارة المغنى ثم ان انفصل ميتا فلا حق لف الارث والوصية وغيرهما اسنده اليو يكون
المقر به لو رث ثمنه او رثه الموصى او لغيرهما اسنده اليه او حال دون ستة اشهر من حين سبب الاستحقاق
كما قاله الاسنوى استحق وكذا استه أشهر فكثر الى اربع ستين مالم تكن اه فراشا ثم استحق بوصية فله
الكل او بارث من الاب وهو ذكر فكذلك او اثنى فلها النصف وان ولدت ذكرا او اثني يورثهما بالسوية
اذا اسنده الى وصية واثنان لا اسنده الى ارث فاقتضت جهة ذلك فان اقتضت التسوية كولى ام سوى
بينهما في الثلث وإن اطلق الارث سالتاه عن الجبهة وعنهما بمقتضاها فان تعذر مر ارجعة المقر قال في الروضة
فيبقى القطع بالتسوية قال الاسنوى وهو متجه اه وقوله ثم ان استحق الخ في النهاية مثله قال الرشيدى
قوله مر فكذلك اى للكل حيث كان مستغفرا قال الارث وغيره اه زاد عش وقوله مر وهو متجه
معتمدا اه (قوله) من حين الاستحقاق اى سببه كالارث والوصية (قوله) مطلقا اى سواء كانت فراشا ولا
اه عش (قوله) فلغو ذلك الاستناد لاستحائه دون الاقرار) وقال اللغنى والمنهجي وخلافا لنهاية عبارته
فلغو اى الاقرار للقطع بكذبه بذلك كذا في الروضة وقطع بالحرر والذي في الشرحين فيه طريقان
أصحهما القطع بالتأني على القولين في تعقيب الاقرار بما رفعه المعتمد الاول ووجه بان قرينة حال المقر
له ملغية للاقرار له الى آخر ما سياتى في الشرح إلى فان قلت قال عش قوله مر والمعتمد الاول هو قوله
اى الاقرار للقطع بكذبه اه (قوله) كله على الف من ثمن خمر اى قياسا عليه (قوله) باعنى اى الجمل
(قوله) وهذا التفصيل اى يحمل بطلان الاقرار على تقديم المنافى وحمل بطلان الاسناد فقط على تأخير
(قوله) وهو صريح كلام الروضة والمتن وفى التعبير بالصراحة مبالغة والمراد انه كالصريح لمزيد ظهوره
فلان ما فادينه وبين ما مر من صرله المان عن ظاهره وحمله على ان الاغنى الاسناد فقط اه سم (قوله) وآخرين
اى وإطلاق جمع آخرين (قوله) وتقديره) عبارة النهاية وتقديره بالراء بدال قال عش اى إثبات
ما قاله المقر اه (قوله) فعلم به اى بالاقرار (قوله) واسقط منه المبطل اى قوله من ثمن خمر (قوله)

ويعزم عوجوب بيانه اه (قوله) فما يظهر اعتمده مر (قوله) ولو اقر بعين او دين لحرق الخ) كذا شرح مر
وهذا اذا كان الدين المقر مسلما فان كان حريا يسقط الدين باسترقاق الدائن لما ذكرنا في السير ان المتبليين
الحريين يسقط الدين باسترقاق احدهما (قوله) وهذا التفصيل الذى ذكرته يجمع بين إطلاق جمع الغاء
الاقرار الخ اعترض عليه بان هذا الجمع غير صحيح لما فيه من تسليم كون الاغنى الاسناد دون الاقرار اه
واقول هو اعتراض عجيب فافى عن حوزة ذلك التسليم في الجملة حتى يقتضى عدم صحة ذلك الجمع فعليك
بالتامل الصحيح نعم قد يستشكل حمل الشارح او المان على ان الاغنى الاسناد مع قوله وهو صريح كلام
الروضة والمتن إذ مع صراحته كيف يتأتى حمله على لغو الاسناد والجواب ان فى التعبير بالصراحة بالغو المراد

المقر له ملغية للاقرار له لولا تقدر احتمال بعيد وتقديره إنما يحسن عند الإطلاق دون التقييد بجهة
مستحيلة بخلاف الف من ثمن خمر فانه لا قرينة في المقر له ملغية فعلم به واسقط منه المبطل وهذا معنى ظاهر يصح الاستمسك به

في الفرق) اي بين مسئلة المتن المقدس وبين له على الف من ثمن الخمر المقيس عليه (لتغليط المصنف الخ)
وفي سم بعد سرد كلام المحرر مانصه ولا يرتاب منتصف بادني تأمل في احتمال هذه العبارة لما فهمه
النووي بل في ظهورها فيه ثم قال والمحدث عنه في السابق واللاحق ليس الا الاقرار ولا شبهة لعاقلي في كون
ذلك قرينة ظاهرة على ان المراد بالاقرار لغو الا لا سناد فقط فالحكم مع ذلك على النووي بالوهم في هذا
الفهم هو الوهم اه (قوله ومن المستحيل شرعا الخ) فلم ان شرط الاقرار بالمال ان لا يكذب به الشرع
كالحس اه سم (قوله ان محله) اي كون ما ذكر من المستحيل شرعا (قوله قبل) اي قبل الاسترقاق
(قوله ماسر) اي قبيل قول المتن وان قال جل هند (قوله ذلك) اي حرايته وملكيته الخ (قوله هنا) اي في صورة
احتمال حرايته وملكيته قبل (قوله قام مانع الخ) لعله عدم ثبوت اهلية الاستحقاق له في الحال ولا فيه ماضى
(قوله رثم) اي في صورة علم حرايته وملكيته قبل (قوله وان ثبت الخ) عطف على ان يقر الخ ثم هو الى قوله
ومن ذلك في المغنى والى المتن في النهاية (قوله ان يقر عقب ارثه لآخر بما يحتمل) خرج به ما اذا اقره بعين
لفظ ارثه ان يؤخذ بأقراره وظاهر ايضا انه لا يصح الاقرار فيما ذكره الشارح وان اراد المقرر الاقرار
لاستحالة ان خصوص ما يحتمل بالارث الغير اذ الصورة انه لم يمتد له وبهذا يعلم الفرق بين ما هنا وبين ما سياتي
في داري النى ورثتها من اني لفلان وان توقف الشهاب ابن قاسم في الفرق بينهما اه رشيدى (قوله ويحمل)
الى المتن في النهاية والمغنى لا قوله ويرقى الى اما اذا (قوله والاستفسار الخ) عبارة النهاية والمغنى ولو انفصل
الجل ميتا فلاشئ له للشك في حياته فيسأل القاضي المقرر حصة عن جهة اقراره من ارث او وصية ليصل الحق
لمستحقه وان مات قبل البيان بطل كما صرح به البغوى وغيره ولو القت حيا وميتا جعل المال للحي اذ الميت
كالعدم ولو قال لهذا الميت على كذا في البحر عن والده ان ظاهر لفظ المختصر يقتضى صحة الاقرار
وانه يمكن القطع بالطلاق لان المقرر له لا يتصور ثبوت الملك له اه والاوجه الاول اه قال غش
قوله مرفيسال القاضي اي وجوبا فيما يظهر وقوله مستحقه وهو ورثة ابي الجل ان قال استحقه بآرث
ورثة الموصى ان قال بوصية اه (قوله ان انفصل حيا) اي للدة المعتبرة التي مرت بقوله نعم الخ اه
معنى (قوله بطل الاقرار) كذا في شرح الروض عن تصريح البغوى وغيره وقد يقال ينبغي ان يسأل وارثه

انه كالصريح لم يبد ظهوره وهذا لا يتناقض مكان صفة عن ظاهره فتدبر (قوله لتغليط المصنف في فهمه من
كلام المحرر ان الاقرار هو اللغو ليس في محله فنامله) قول عبارة المحرر مانصه فلو قال هذه الدابة على كذا
فلغو ولو قال بسببها المسك الزمها اقر به ولو قال لجل فلانة كذا بآرث او وصية يلزمه وان استنده الى جهة
لا تفرض في حقه فهو لغو وان اطلق فقولان اصحهما الصحة اه ولا يرتاب منتصف بادني تأمل في احتمال
هذه العبارة لما فهمه النووي بل في ظهورها فيه لان سابق قوله وان استنده الى جهة لا تفرض في حقه فهو
لغو ولا حقه في بيان ما يلزم من الاقرار وما لا يلزم والمحدث عنه في السابق واللاحق ليس الا الاقرار ولا
شبهة لعاقلي في كون ذلك قرينة ظاهرة على ان المراد بالاقرار لغو الا لا سناد فقط واما كلام الشرحين فلا
يوجب ارادة المحرر وما يوجبهما ما هو معلوم من كثرة مخالفة لهما صراحا فوافقه لهما غير لازمة فالحكم مع
ذلك على النووي بالوهم في هذا الفهم هو الوهم فتدبر على هذا فاعمل سبب اخرج هذا عن تعقيب الاقرار بما
يرفعه تخصيص ذلك بما رفع لذاته بان يكون الكلام متناظرا في نفسه بخلاف هذا اذ لا تنافي في الكلام في نفسه
وانما الحل لكون المقرر هنا لا يصلح لذلك السبب في الواقع فليأتمل (قوله ومن المستحيل شرعا ان يقر الخ)
فلم ان شرط الاقرار بالمال ان لا يكذب به الشرع كالحس (قوله وان ثبت) عطف على ان يقرش (قوله ومن
ذلك ايضا ان يقر عقب ارثه الخ) لعل محله ما لم يرد الاقرار به بادليل ما ياتي اول فصل يشترط في المقر به عن
الانوار في الدار التي ورثتها من اني لفلان انه اقرار وان كان شاملا للاقرار عقب الارث (قوله فان مات ولم
يستفسر بطل الاقرار) كذا في شرح الروض عن تصريح البغوى وغيره وقد يقال ينبغي ان يسأل وارثه

(فصل في الصيغة وشرطها)
لفظ او كتابته ولو لم ناطق
او إشارة اخرس تشعر
بالالتزام بحق الجحش (قوله
لزيد) على الف لهما اظن او
احسب لغوا فيما علم او
اشهد صحيح وقوله ليس لك
على شيء ولكن لك على
الف درهم لم يجب ما بعد
لكن المناظرة ما قبلها لها
وقد يستشكل بان المعنى
ليس لك على الف درهم
ويجب بان التناقض في
تلك اظن وقوله لامرأة الم
ازوجك امن او ليس
قد تزوجتك امن فقلت
بلى ثم جحدت لم يكن ما قاله
اقرار امنه على الاصح بل هو
استفهام وقوله لزيد كذا
صيغة اقرار لان اللام
لذلك ثم ان كان ذلك معينا
كزيد هذا الثوب واخذ به
فان كان بيده حال الاقرار او
انتقل اليه لزمه تسليمه لزيد
او غيره كله ثوب او الف
اشترط ان ينضم اليه شيء مما
ياتي كعندي او لي لانه مجرد
خير لا يقتضي لزوم شيء
للخير ولهذا التفصيل
ذكر كونه صيغة ولم يذكر
اللزوم به نعم ان وصل به ما
يخرج عن الاقرار كله على
كذا بعدموتى او ان فعل
كذا لم يلزمه شيء كما بحثه
الاذرعى والثانية ما خوذة
مما ياتي في نحو ان شأنا انه
ليس من تعقيب الاقرار بما
يرفقه (وقوله على وفي) هي
بمعنى او كالتى بعدها (ذمتى

الاستثناء لانه يعتبر في صحة اقرار المرأة بالكاح اصدق الزوج لها فاحتيط له بخلاف غيره ولو اقر لآخر
بخصاص او حذفت وكذا سقط وكذا حذر سقوط في المال ما مر من كونه يترك في يده ولو اقر له بدفانكره
لم يحكم بعقده لانه محكوم به فلا يرفع الا ليقين بخلاف اللقيط فانه محكوم بحر به بالدار فاذا اقر ونفاه المقر
له بقى على اصل الحرية ولو اقر له باحدى عيدين وعينه فرده وعين الاخر لم يقبل فيما عتبه الا
بينة وصار مكذبا فيما عتبه له معنى ونهاية

(فصل في الصيغة) (قوله في الصيغة) الى قوله وقد يستشكل في النهاية قال عرش لعل وجه تأخيرها الى
هنا تقدم كل من المقر والمقر له عليها بالذات وتقديهما في المنهج انه لا يتحقق كون العاقد افعالا الا بالصيغة
فهي متأخرة في الوجوده متقدمة في الاعتبار اه (قوله وشرطها لفظ الخ) اى كونها لفظا لا لفظا هذه ذات
الصيغة والمراد باللفظ اعم من ان يكون صريحا او كتابيا اه عرش اقول وكذا المراد بالاشارة اعم من ان
تكون صريحة او كتابية (قوله تشعر الخ) اى المذكورات من اللفظ الخ اه عرش (قوله لغو) اى لعدم
اشعارها بالتزام اه عرش اقول قضية ما ياتي في شرح ولو قال لي عليك الخ انها يصح ان يوزاد بعد ما حفظنا
غالبها ليراجع (قوله لم يجب ما به) (لكن) لا يخفى اشكاله ومخالفته لقولهم الاتي في فصل الاستثناء انه لو قال
ليس لك على شيء الا خمسة لزم خمسة ولا فرق بين الا ولكن من جهة المعنى فان كليهما لم يرفع توهم تولد من الكلام
السابق نعم لو قال ليس لك على الفان ولكن لك على الف كان عدم الوجوب ممكنا لانه مثل ليس لك على عشرة
الا خمسة وسياتي فيه انه لا يجب شيء لانه بمنزلة ليس لك على خمسة ويحتمل الفرق اى بين ليس لك على عشرة الا
خمس وبين ليس لك على الفان ولكن لك على الف او اقله اقرب سم على حج اه عرش ولعل وجه اى اقرية
الفرق ان احاد العشرة تستثنى منها عرافي الاستعمال ويقال له على عشرة الا واحد امثلا والالف لا تستثنى
الاثنين فافرق ما بل يقال له على الف او له على الفان بدون استثناء اه (قوله لها) الظاهر التذكير
(قوله في ذلك) اى في صيغة ليس لك على شيء ولكن لك على الف درهم (قوله لان اللام) الى قوله نعم في المعنى
الاول لانه الى ولهذا الى قوله واعتراض في النهاية (قوله او غيره) اى غير معين عطف على معينا ش اه سم
(قوله لانه مجرد الخ) علة لما يفهمه قوله اشترط ان ينضم الخ من عدم الاقرار عند عدم الانضمام اه
(قوله ذكر كونه صيغة) لم يذكر اللزوم به (يرد عليه) ان الالتزام معتبر في مفهوم الاقرار كما مر فصيغة الاقرار
متضمنة للزوم (قوله كله على كذا بعدموتى الخ) وفي الروض وكذا اى بلغوا قوله له على الف ان مت او قدم زيد
اه قال في شرحه سيأتي في الباب الثالث ان محل ما هنا اذا لم يقصد التاجيل انتهى اه سم (قوله والثانية) اى
له على كذا ان فعل كذا (قوله هي الخ) اى الواو عبارة عن المعنى تنبيه لو عبر المصنف باو هنا فقال او ذمتى كما
عبر به في الروضه وفيما سيأتي فقال ومعنى او عندي لكان او لي ثلثا يتوهم ان المراد الهيئة الاجتماعية (قوله

نفه الخ قد يقتضى ان المقر لو نفى عن نفسه بطريق المطابقة كقوله هذا ليس لي بل لزيد قبل
ما ذكر منه والظاهر انه غير مراد اه

(فصل في الصيغة) (قوله لم يجب ما به) (لكن) لا يخفى اشكاله ومخالفته لقولهم الاتي في فصل الاستثناء
انه لو قال ليس لك على شيء الا خمسة ولا فرق بين الا ولكن من جهة المعنى فان كلاهما للاستثناء في المعنى
بل اطابق اهل الميزان انها اعني لكن حرف استثناء من نأشهم بانها ليست حرف استثناء اعترف بان
معناها يشابه معنى الا فان كليهما لم يرفع توهم تولد من الكلام السابق اه نعم لو قال لك ليس على الفان ولكن
لك على الف كان عدم الوجوب ممكنا لانه مثل ليس لك على عشرة الا خمسة وسياتي فيه انه لا يجب شيء لانه بمنزلة
ليس لك على خمسة ويحتمل الفرق ولعله اقرب (قوله او غيره) عطف على معينا ش (قوله كله على كذا) بعد
موتى او ان فعل كذا لم يلزمه شيء (وفي الروض وكذا اى بلغوا قوله له على الف ان مت او قدم زيد اه قال في شرحه
وانما يستفسر في تعليق المعسر يساره لان حال المعسر يشعر بطلب الصبر عليه المشعر بلزم ما قاله وسياتي
في الباب الثالث ان محل ما هنا اذا لم يقصد التاجيل اه (قوله في المتن ومعنى وعندي العين) فان فسر بانها في

كل على انفرادها (الدين) الملتزم في الذمة لانه المتبادر منه عرافان اراد العين قبل في على فقط لا مكانه اى على حفظها (ومعنى) وولدى (وعندي)

كل على انفرادها (العين) لذلك ويجعل على ادنى المراتب وهو الوديعه فيقبل قوله يبعينه في الرد والتأني وقيل بكسر اوله صالح لما رجحاه
واعترضه بنص الامام انه كلى اى فيه رف (٣٦٦) عند الاطلاق للدين (ولو قال لى عليك الف) واقتضى الالف الذى عليك فقال لا يلزمنى

تسليمه اليوم لم يكن مقرا
لان الاقرار لا يثبت بالمفهوم
اى لضعف دلالته فيما
المطلوب فيه اليقين والظن
الغالب وهو الاقرار ووجدنا
يندفع قول التاج السبكي
مضعفه وهذا بقوله من
يقصر المفاهيم على قول
الشارع ووجه اندفاعه انه
يأتى على الاصح المقرر فى
الاصول ان المفهوم يعمل
بعضه اقول الشارح لما
قرره ان الاقرار يخرج عن
ذلك لاختصاصه بمزيد
احتياط ومن ثم اطلق
الشافعى انه لا يؤخذ فيه
باليقين ولا يستعمل الغلبة
ليكن مراده ما قرره ان
الظن القوي ملحق فيه
باليقين كما صرحوا به فى اكثر
مسائله ويؤيد ما ذكرته
قولهم لو قال لى عليك الف
فقال لى لك على اكثر
من الف لم يلزمه شئ لان
فى الزائد عليه لا يوجب
اثباته ولا اثبات ما دونه ولو
قال لو يد على اكثر مالك
بفتح اللام لم يكن اقرارا
لواحد منهما بخلاف ما لو
كسر هاءا فقرار لو يد فان
قلت يؤيد ما قاله التاج قول
الروضه لو قال لى رمتك
كذا فقال ما اقترحت غيره
كان اقرا به اهد هذا فيه
ثبوت الاقرار بالمفهوم

كل على انفرادها) اى من على وفى ذمى وهو مستفاد من قوله ولاهى بمعنى او ادهش (قوله قبل فى على
فقط) اى بخلاف ما لو قال فى ذمى فلا يقبل منه ان ذكره منفصلا فيما لو ذكره متصلا على الاوجه ادهش
قول المتن (ومضى وعندي للعين) فان فسر بانتهى ذمته قبل منه لانه غاظ على نفسه وبغى الحمل على مافى
الذمة ايضا مع قربه صريحه فى ذلك فليتأمل اه سم (قوله لذلك) اى لانها المتبادره منه (قوله ويجعل)
الى قوله واعرضا فى المعنى (قوله) على ادنى المراتب الخ عبارة التاج والمعنى فيحمل كل منهما عند الاطلاق
على عين له يديه فلو ادعى انها وديعه وانها تلفت وانتهى ردها الصديق يبعينه اه (قوله فى الرد والتأني) اى اذا
ادعى ذلك بعد مضى زمن يمكن فيه التلف او الرد كما هو واضح رشيدى وعش وسيد عمر (قوله بكسر اوله)
اى وفتح ثانيه (قوله صالح لما) اى للدين والعين (قوله كارجحاه) وهو المعتد ان نهاية عبارة المعنى كما
جرى عليه ابن المقرئ تعمالا رجحه الشيخان بحثا قلما عن البغوى انه للدين اه وفيما ايضا ولو اتى
بلفظ يدل على العين وآخر يدل على الدين كان قال له على ومعنى عشرة فالقياس انه يرجع اليه فى تفسير بعض
ذلك بالعين وبعضه بالدين اه قال الرشيدى قوله فالقياس انه يرجع اليه الخ كان المراد ان هذه الصيغة عند
الاطلاق تكون اقرارا بالعين والدين معالكنه مبهم فيرجع اليه فى تفسير مقدار العين ومقدار الدين والا
فوضع الاول للدين والثاني للدين فلا يحتاج فى انصرافه اليهما الى رجوع اليه وظاهر انه لو فسر ذلك بالعين
فقط يقبل اخذنا بما رجحناه انه يقبل فى تفسير على بالعين بل نقل الشهاب ابن قاسم عن الشارح رحمه الله لو فسر
معنى وعندي بما فى الذمة قبل لانه غاظ على نفسه انتهى اه قال رشيدى وعش قوله مر بالعين اى يقبل دعواه
التأني او الرد لعين التى فسر بها اى بشرطه السابق آنفا (قوله واقتضى الالف) الى المتن فى النهاية (قوله)
وهو) اى ما المطلوب الخ (قوله وهذا) اسم الاشارة راجع الى قوله لان الاقرار لا يثبت بالمفهوم الخ (قوله)
معناه) اى حال كرن التاج مضعفا لكونه لم يكن مقرا (قوله وهذا الخ) مقول قول التاج والشارح اليه كونه
لم يكن مقرا (قوله ان المفهوم الخ) بيان للاصح الخ (قوله لا يستعمل الغلبة) قال ابو على اى ما غلب على
ظن الناس اه معنى (قوله لما قرره الخ) لتبيل لقوله انه يأتى الخ (قوله عن ذلك) اى الاصح المذكور
(قوله فيه) اى فى الاقرار (قوله مراده) اى الشافعى (قوله ما ذكرته) اى انه ليس اقرارا اه عش
ويجوز تفسيره بقول الشارح ان الاقرار يخرج الخ (قوله قوله لو قال الخ) فقدرى التاج ما قاله هنا ايضا
اه سم (قوله لا يوجب) اى بالمنطوق (قوله لو قال الخ) عطف على لو قال الخ (قوله لم يكن اقرارا) اى
لانه مع فتح اللام صادق بكل ما ينسب لويد وان لم يكن من جنس ما يقرب به كالعلم والشجاعة اه عش (قوله)
فانه اقرار لويد) اى ويقبل تفسيره بما قل اى وان لم يتحمل اخذنا ما سياتى فى شرح قوله ولو اقر بما لا
عظيم سم وعش (قوله ما قاله التاج) وهو قوله وهذا بقوله الخ اه عش (قوله الا هو) الظاهر الا لياه
اه سم (قوله ومفهوم هذه الصيغة) وهو ما اقترضت الا هو المشتغل على النفى والاثبات صريحاً (قوله وهو)
الخ) اى مفهومها (قوله قوله) اى فى شان الفاظ ذكرها انها اقرار امام سياتى وغيره اه رشيدى (قوله)
لان المفهوم من هذه لقائل ان يقول المفهوم من قولهم هذا ليس هو المفهوم الاصولى الذى كلام التاج
ذمته قبل منه لانه غاظ على نفسه وبغى الحمل على مافى الذمة ايضا مع قربه صريحه فى ذلك فليتأمل (قوله فانه)
كارجحاه) اعتمده مر (قوله ويؤيد ما ذكرته) قولهم لو قال الخ) ما قاله التاج هنا ايضا (قوله فانه)
اقرار لويد) اى ويقبل تفسيره بما قل اخذنا ما سياتى فى شرح قوله ولو اقر بالاول عظيم الخ (قوله الا)
هو) الظاهر الا لياه (قوله لان المفهوم من هذه الفاظ ذكرها انها اقرار الخ) لقائل ان يقول المفهوم من قولهم
هذا ليس هو المفهوم الاصولى الذى كلام التاج فيه بل المراد بكونه مفهوماً من هذه الفاظ انه معناها عا

قلت لا يؤيد لان هذا فى قوة ما اقترضت الا هو ومفهوم هذه الصيغة وهو ثبوت اقتراضه على المفاهيم
بل قال جمع كثيرون انه صريح بلا قياس بالمفهوم اقتراف الخلف فى حجية فان قلت سياتى قولهم لان المفهوم من هذه
الافاظ عرفا الاقرار وهذا صريح فى العمل فيه بالمفهوم ذات هذا لا يرادنا

لأنه في الفاظ اطر الدعر في استعمالها مراداً منها ذلك وهذا الشك في العمل به وكلامنا في مفهوم لفظ بطر الدعر في قصده منه ولو قال له احد تينك الصيغتين (فقال) مع مائة او (زن) او خذوا زنه او خذوه واختم عليه او (٣٦٧) اجعله في كيسك) او هو صحاح او مكرمة (فليس

فيه بل المراد من كونه مفهوم من هذه الالفاظ انه معناها عرفاً فليأمل اه سم **قوله** لانه في الفاظ اطر الدعر الخ) اي فليس المراد منه المفهوم الاصطلاحي الذي هو دلالة اللفظ في غير محل النطق بل المراد من ان هذا اللفظ غلب استعماله في هذا المعنى بحيث صار لا يفهم منه عند الاطلاق الا هذا المعنى لكن **قوله** وكلامنا في مفهوم لفظ الخ قد لا يوافق ذلك فليحرر امره شدي **قوله** ولو قال له) اي خطا بالزيد **قوله** تينك الصيغتين) اي قول المصنف لي عليك الف وقول الشارع افض الالف الذي عليك اه عش **قوله** مع مائة) الى قول المتن ولو قال اننا مقر في النهاية الا قوله وكذا مهما كانت عندي وقوله او ابرتي منه وقوله اي وثبت ذلك كما هو ظاهر وقوله لكن رجح الى ان دعوى وقوله بخلاف ما لو اقتصرت على فيما عدلان **قوله** او ابرتي منه) بصيغة الامر **قوله** او قضيت) اي بدون ضمير المفعول قول المتن (فهو اقرار) **قوله** (فرع) في شرح البهجة ولو ادعى بمائة فقال قضيت منها خمسين لم يكن اقراراً بالمائة فقدير يد بالمائة المائة المدعاة اه وينبغي ان يكون مقراً بخمسين وقد كتب شيخنا البرلسي بما مشه ماضه ظاهر قوله بالمائة انه يكون مقراً بخمسين اه سم **قوله** وثبت ذلك) اي وحلف انه لم يرد الاقرار بل الاستزاء مر اه سم **قوله** لم يكن بمقراً) اعتمدته النهاية ايضاً وما لم ينعى الى ما رجحه الاسنوي من اللزوم وعدم الفرق **قوله** (ولو لا ندعى الخ) ثم قوله ولو لا ان الضمير الخ عطفاً على لان الستة الخ **قوله** دعوى الابراء) اي وطلبه **قوله** اعتراف بالاصل) عبارة المغنى قد اعترف بالشغل وادعى الاسقاط والاصل عدمه اه **قوله** ولو حذف) الى قوله ولو سال في المغنى **قوله** وكذا الخ) اي لم يكن اقراراً او قال (اقراره الخ) عبارة المغنى ولو اقتصرت على قوله ابرتي فليس باقرار او كذا قوله لاحكام وقد اقر انه ابرتي او ابراته وقد استوفى في الالف قاله القفال في فتاويه وهو حيلة الخ ومثل ذلك ما لو قال قد ابرتي من هذه الدعوى فلا يكون مقراً بالحق اه **قوله** لدعوى البراءة) اي او الاستيفاء و**قوله** والحق به) اي باقراره الخ **قوله** يعود دلالة المدعى به) فلا يقبل قول المقراد به غيرك اه اسى زاد المغنى كما لا يقبل تفسيره الدرهم بالناقصة اذ لم يصلها بالكلام وكانت دراهم البدنة اذا الجواب منزل على السؤال اه **قوله** ولو سال القاضي الخ) مفهومه ان قوله عندي من غير سؤال القاضي لا يكون اقراراً اه سم وفيه تأمل **قوله** ولو قال ان شهدا) الى قوله لو ادعى في المغنى **قوله** او قال ذلك) اي انك على كذا **قوله** فهما صادقان) قال سم على من يبرح بعد مثل ما ذكره وينبغي وقافلاً ان الحكم كذلك وان كان لا تقبل شهادته تكيد وصي فليحظر ولعل الفرق بين ان شهدا على كذا صدقتهما وبين ان شهدا على فهما صادقان ان الجواب في قوله فهما صادقان اسمية مدلولها الثبوت وهو لا يعلق فيؤول بان المغنى ان شهدا على قبلت شهادتهما لانهم صادقان ومتى كانا صادقين كان

فليأمل **قوله** وكذا مهما قلت عندي) ولو طالبه بوفاء شيء فقال بسم الله لم يكن اقراراً كما افتي به شيخنا الشهاب الرملي شرح مر **قوله** في المتن فهو اقرار) قال في شرح الروض قال في الاصل قالوا ولو قال العمري فاقرا لعل العرف يختلف فيه اه **قوله** (فرع) في شرح البهجة ولو ادعى بمائة فقال قضيت منها خمسين لم يكن اقراراً بالمائة فقد يربد بالمائة المدعاة اه وينبغي ان يكون مقراً بخمسين وقد كتب شيخنا البرلسي بما مشه ماضه ظاهر قوله بالمائة انه يكون مقراً بخمسين اه **قوله** اي وثبت ذلك) اي وحلف انه لم يرد الاقرار بل الاستزاء مر **قوله** وكذا أبرأني منه واستوفاه مني) عبارة الروض لا قد أقررت بالبراءة والاستيفاء اي فليس باقرار او زاد في شرحه لي بعد البراءة مني بعد الاستيفاء **قوله** لان الضمير في به يعود دلالة المدعى به الخ) قال في شرح الروض اي فلا يقبل قول المقراد به غير الخ وهذا قد يقال عوده لما ذكر لا يمنع الاحتمال الذي قاله الرافعي فاعن التامل **قوله** ولو سال القاضي المدعى عليه الخ) مفهومه

الضمير في به يعود دلالة المدعى به وحيد لا يحتاج الى ان يقول لك وبه اجاب السبكي عن قول الرافعي بمحتمل اذا حذف لك انه مقربه لغيره ولو سال القاضي المدعى عليه عن جواب الدعوى فقال عندي كان اقراراً له السبكي ولو قال ان شهدا على بكذا صدقتهما او قال ذلك فهو عندي او صدقتهما لم يكن اقراراً لانه لم يجزهم لان الواقع لا يعلق بخلاف فهما صادقان

صادقان لأنه بمعناه بخلاف ما لو انصر على نعم ما عدلان ولو قال لمن شهد عليه هو عدل او صادق لم يكن اقرارا حتى يقول فيما شهد به ولو ادعى عليه بعد حين فقال صالحي عما كان لك على كان اقرارا بهم فبطالب بينا نه وفاق كان لك عندى او على الف بانه لما يقع جوابا عن شيء كان بالغواشبه ولو ادعى عليه الفافا نكر فقال اشتر هذا منى بالالف الذى ادعيت كان اقرارا به كجنى بخلاف صالحي عنه به اذ ليس من ضرورة الصلح كونه بيعا حتى يكون ثم ثمن بخلاف الشراء (ولو قال انما مقر) ولم يقل به (او انا اقر به) فليس باقرار (لصدق الاول باقراره بيطلانه او بالنوحيد ولا احتمال الثانى للوعد بالاقرار فى ثانى الحال (ولو قال اليس لى عليك كذا فقال بلى او نعم فاقراروى نعم وجه) اذ هي لغة تصديق للثمن المستفهم عنه بخلاف بلى فانها رد له ونفى الثنى اثبات و ثم من جاء عن ابن عباس رضى الله عنهم فى اية ائست قالوا نعم كففروا وردوا هذا الوجه بان الاقارير ونحوها محمولة على العرف المتبادر من اللفظ لا على دقائق العربية وبه يعلم انه لا فرق بين النحوى وغيره خلافا لفرق لكنه

ذلك اقرارا منه باعترافه بالحق بخلاف صدقهما فان المعنى فيه ان شهدا على نسيتهما للصدق وذلك لا يلزم منه الدلالة على صدقهما اعش اقول تقديره على الفرق المذكور قوله ان قال ذلك فهو عندى فان الجواب فيه اسمية ايضا (قوله) لانهما لا يكونان صادقين اى على تقدير الشهادة والحاصل ان ثبوت صدقهما على تقدير الشهادة يتوقف على لزوم المدعى به عليه الان اه سم (قوله) فيلزم اى وإن لم يشهدا اه نهاية (قوله) لانه بمعناه) فيه تامل اه سم (قوله) ولو ادعى عليه الخ) ولو قال فى جواب دعواه لا ادم المطالبة وما اكثر ما يتقاضى لم يكن اقرارا الانتقام صراحتا به ان العباد لو قال فى جواب دعوى عين يده اشترتها او ملكتها منك او من وكليك كان اقرارا بالتضمنه ذلك الملك للخاطب عرفا اه معنى زاد النهاية ولو طالبه باءامشي فقال بسم الله لم يكن اقرارا كما فى به الى الدررجه الله تعالى اه قال عش قوله لم فقال بسم الله الخ ومثله ما لو قال لى الواس والعين بالاولى اه (قوله) وفاق كان لك الخ) عبارة المعنى ولو قال كان لك على الف او كانت لك عندى دار فليس باقرار لانه لم يعترف فى الحال شي وما الاصل برادة الذمة ولا ينافى ذلك ما فى الدعوى من انه لو قال كان فى ملكك امس كان مؤاخذا به لانه ثم وقع جوابا بالدعوى وهنا خلافا فطلب فيه البقين ولو قال اسكتك هذه الدار حينئذ ما اخرجتلك منها كان اقرارا به بالذلة لانه اعترف بشئونها من قبل وادعى زوالها ولا ينافى ذلك ما فى الاقرار من انه لو قال كان فى يدك امس لم يؤاخذه لانه هنا اقر له بيد صحبة بقوله اسكتك بخلافه ثم لا احتمال كلامه ان يده كانت من غضب او سؤم او نحوه اه (قوله) ولم يقل به) الى قوله لا على دقائق فى المعنى والى قوله ولو تعارضت فى النهاية (قوله) ولا احتمال الثانى للوعد الخ) ولا يراد على ذلك قوله لم فى لانا نكر ما تدعيه أنه اقرار مع احتمال الوعد لان العموم الى الذى أسرع منه الى الاثبات بدليل النكرة فانها تتم فى حين الثنى دون الاثبات نهاية ومعنى قول المتن (اليس الخ) او هل كافى للمطلب نهاية ومعنى قول المتن (فقال بلى الخ) لو وقع نعم وبلى فى جواب الخبر المنفى نحو ليس عليك الخ قال الاسوى فيجته ان يكون اقرارا فى بلى دون نعم كذا فى حاشية سم على المنهج عن شيخه عمير قوافره اه سيد عمر (قوله) انه لا فرق بين النحوى وغيره) وهذا واضح عند الاطلاق فلو ادعى النحوى انه اراد المعنى اللغوى وهو تصديق الثنى فلا يبعد قبول قوله بيمينه اه سم (قوله) لمن فرق) عبارة النهاية للغزالى ومن تبعه اه (قوله) بينهما) أى النحوى وغيره (قوله) وقد يفرق اى بين نعم لم ياذ كر وان دخلت بفتح الهمزة (قوله) هنا) اى فى الجواب بنعم (قوله) لحفاته الخ) لا حاجة لدعوى الخفاء المذكور بل يكفي فى الفرق ان نعم كثر فى العرف استعمالها للتصديق اه سم (قوله) بخلافه ثم) اى بخلاف المتبادر فى انت طالع ان دخلت (قوله) ولعدم الفرق هنا نظر الزركشى فى قول

ان قوله عندى من غير سؤال القاضى لا يكون اقرارا (قوله) لانهما لا يكونان صادقين) اى على تقدير الشهادة والحاصل ان ثبوت صدقهما على تقدير الشهادة يتوقف على لزوم المدعى به عليه الان (قوله) فالذى يظن الخ) كذا شرح مر وهذا قياس ما يأتى (قوله) لانه بمعناه) فيه تامل (قوله) حتى يقول فباشدا به) لعله فى الاول مبنى على قوله السابق فالذى يظن الخ بل ذلك ماخوذ من هذا لان هذا فى الروض كاصله (قوله) حتى يقول فيما شهد به) قال فى شرح الروض قال فى الروضة قلت فى لزومه بقول عدل يعنى فيما شهد به بنظر اه (قوله) وفاق كان لك عندى او على الف الخ) فى شرح الروض قال الروايات ولو قال لهذا الميت على كذا اظاهر كلامه انخصر جواز الاقرار بتقدير كان له على اه فانظر هل يشكل اعتبار هذا التقدير على ما تقر فى كان لك عندى او على لافى جواب من انه لا يلزم به شيء او يفرق بنحو ان اعتبار كان هنا ضرورى اذ لا يمكن ملك الميت بعد الموت (انه لا فرق بين النحوى وغيره) وهذا واضح عند الاطلاق فلو ادعى النحوى انه اراد المعنى اللغوى وهو تصديق الثنى فلا يبعد قبول قوله بيمينه وليس هو من قبيل تعقيب الاقرار بما يرفع كذا ثم اه هذه الصيغة من المعنى غير اقراره لان الرفع هو ارادة المعنى اللغوى مقارن فلا رغب كاتقدم فيما لو وجدت قرينة استهزا فلا ياتمل (قوله) لحفاته على كثير من النحاة) لا حاجة لدعوى الخفاء على الكثير من أئمة النحوى

يشكل بالفرق بينهما فى انت طالع ان دخلت بفتح الهمزة وقد يفرق بان المتبادر هنا حتى عند النحوى عدم الفرق لحفاته على الخ) كثير من النحاة بخلافه ثم وعدم الفرق هنا نظر الزركشى فى قول ابن عبد السلام ولو لقن العربى كلمات غريبة لا يعرف معناها لم يؤاخذه لانه

للم يعرف مدلولها استحجابه عليه قصد ما ورد بان هذا اللفظ عرفا بفهمه العامي ايضا وكلام ابن عبد السلام في لفظ لا يعرفه العامي أصلا لكن
 الوجه ان العامي الذي لا غلطنا يقبل منه مدعى الجمل بمدلول اكثر الفاظ الفقهاء بخلاف الخاطئ لا يقبل الا في الحقي الذي لا يعرف
 له بصرفه اليوم ولو تعارضت بيننا اقرارا ونبوا ابراهم عنه فان تأخر احداهما فالحكم له والا فلا شيء. (ولو قال ائضى الذى علىك)
 أولى عليك ألف وأيسر لي عليك ألف أو أخبرني ان لي عليك ألفا فقال نعم) أو جبر أو بلى أو اى (أو ائضى غدا أو مهلى يوما) أو امهلى
 وان لم يقل يوما يؤخذ منه انه لا يشترط ذكر غذا بعد ائضى (او حتى ائعدوا الفتح الكيس او اجد) اى الافتتاح والدرام مثلا (فاقرار في
 الاصح) حيث لا استنزام اخذنا امر لانه المفهوم من هذه الالفاظ عرفا (تنبيه) (٣٦٩) ظاهر كلامهم او صرح به انه لا يشترط نحو

ضير أو خطاب في ائضى
 او امهلى ويشكل عليه
 اشتراطه في ابرائى و ابرئى
 او انا مقر ومن ثم قال
 الاسنوى في ائضى لا بد من
 نحو ضمير لاحتماله للمذكور
 وغيره على السواء ولك
 ان تقول لهم لم يفعلوا عن
 ذلك بل اشاروا للجواب بان
 المفهوم من هذه الالفاظ
 عرفا ما ذكره وفيها يؤيد
 ذلك ان الوعد بالقضاء
 وطلب الامهال لا يتبادر
 منهما الا الاعتراف وطلب
 الرق بخلافه في ابرائى لانه
 يحتمل احتمالا لرقبائه بخبر
 عن ابرائه من الدعوى
 عليه بالباطل و ابرئى بالامر
 لانه يستعمل عرفا للاحتياط
 كثيرا الا ترى ان قولهم
 يسن لبحور يندسفر طلب
 الابراء والاستحلال من
 كل من بينه وبينه معاملة
 وانما قرر لانه يستعمل كثيرا
 للاقرار بالوحدانية ونحوها
 (فرع) قال الزبيلى لو
 قال اكتبوا زيد على الف

الخ) عبارة النهاية و لا ينافي ما تقر قول ابن عبد السلام لوقن العرقى الخ لان هذا اللفظ يفهمه الخ
 اه (قوله ويرد) اى تنظير الزركشى (قوله لهذا اللفظ) اى نعم (قوله الذى لا عرف الخ) عبارة النهاية
 الذى يخفى على مثله معناه اه (قوله والا فلا شيء) كان وجهه تساقطه او الرجوع لاصل براءة الذمة اه سم
 (قوله أولى عليك ألف أو ايسر لي عليك ألف) لاحاجته الى ذكره لسبق ذكر الاول في شرح ولو قال بى وسبق
 ذكر الثانى في قول المتن ولو قال ايسر الخ (قوله وان لم يقل) الاول اسقاطان (قوله بمأمر) اى في شرح
 فهو اقرار (قوله ويشكل عليه) اى على عدم اشتراط ما ذكر (قوله اشتراطه في ابرائى وأبرئى) أى منه
 و (قوله وانا مقر) اى به (قوله قال الاسنوى الخ) افرد المعنى وكذا النهاية عبارة مع المتن او ائضى
 غدا ذلك ونحوه مما يخرج عن احتمال الوعد كما يحتمل الاسنوى او امهلى في ذلك اه قال ع ش قوله
 م او نحوهاى اى كقوله اصبر حتى يتيسر او اذا جاني مال قضيت اه (قوله عن ذلك) اى عن ورود
 الاشكال المذكور (قوله بخلافه) اى المفهوم (قوله لانه) اى المحجب بابرائى (قوله او ابرئى) عطف
 على ابرائى وكذا قوله انا مقر ش اه سم (قوله لنحو مريد الخ) اى كالمريض (قوله لم يكن اقرارا)
 اعتمده النهاية (قوله ويوافق) اى قول الزبيلى (قوله واما بكذا) اى بالف لرب على (قوله واما في
 هذا الكتاب لم يكن اقرارا) اعتمده المعنى (قوله اى مثلا) اى او بالمفوظ في الصورة الاولى (قوله قالوا)
 اى الجمع المذكور (قوله بخلاف اشدكم) اى بكذا او بما في هذا الكتاب فيكون اقرارا (قوله
 انتهى) اى قول الجمع (قوله اقرارا ايضا) اعتمده النهاية ايضا عبارتها ولو قال اشهدوا على بكذا كان اقرارا
 كما افق به الغزالى واعتمده والده رحمه الله في فتاويه آخر اه (قوله وعبارة فتاويه) الى التنبيه في النهاية
 الاقوله وبحت الى وافق (قوله وذكر) عطف على قال (قوله شيئا منها) اى من الاملاك (قوله ولا
 سكوت) اى الواقف عنها (اى الحدود (قوله في الصحة) اى صحة الاقرار (قوله ويوافق) اى الغزالى
 على ذلك اى ثبوت الوقف بتلك الشهادة وكذا ضمير النصب في قوله ولا يعارضه (قوله في هذا) اى
 المكتوب مثلا اه ع ش (قوله وكان الخ) عطف على قال الخ (قوله عليها) اى المواضع المذكورة
 (قوله اى بحدودها) لم يبين مر وجده عدم المعارضة ولعله ان الشهادة انما امتنت في مسألة البغوى لان
 المقرر لم يبين شيئا من الحدود حتى يشهد به ويجازت فيها ائفى به والده مر لانهم انما يشهدون على مجرد انه
 وقف ما ملكه لم يثبتوا شيئا بخصوصه انه ملكه وعليه فائتبه انه ملكه ثبت وقفه وما لا فلا اه ع ش وقال

بل يكفي في الفرق ان نعم كثري العرف استعجالها للتصديق (قوله والا فلا شيء) كان وجهه لتساقطها

والرجوع لاصل براءة الذمة (قوله وابرئى) عطف على ابرائى وكذا قوله وانا مقر ش (قوله ثم رايت كلام
 الغزالى الخ) افق به شيخنا الشهاب الرملى ثانيا بعد ان كان افق بالاول والله اعلم

(٤٧) — شروانى وابن قاسم — خامس)
 قول جمع مقدمين لو قال اشهدوا على بكذا او بما في هذا الكتاب لم يكن اقرارا لانه ليس فيه الا الاذن بالشهادة عايه ولا تعرض فيه للاقرار
 بالمكتوب اى مثلا قالوا بخلاف اشدكم مضافا لنفسه اه وفي الفرق بين اشدكم و اشهدوا على نظر ظاهر ثم رايت كلام الغزالى صريحا
 في ان اشهدوا على بكذا اقرار ايضا وعبارة فتاويه لو قال اشهدوا على ائى وقت جميع املا كى وذكر مصر فها ولم يحد شيئا منها صارت جميع
 املا كه الى يصبح فقها وقفا ولا يعرض جهل الشهور بحدودها ولا سكوت عنها و اشهدوا بهذا اللفظ ثبت الوقف انتهت فهي صريحة كما
 ترى في الصحة مع قوله اشهدوا على الى اخره ووافقه على ذلك ابو بكر الشاشى و اقره هانئ التوسط ولا يعارضه قول فتاوى البغوى لو قال
 المواضع التى اثبت اسميها وحدودها في هذا ملك فلان وكان الشاهد لا يعرف حدودها ثبت الاقرار ولم يجز الشهادة عليها اى بحدودها

وأما على تلفظه بالافرار بالشهادة فالحجزة كما يصرح به قوله ثبت الافرار وبحث ابن الصلاح أنه لو وجد ذلك أي أشهدوا على من عرف استعماله في الافرار كان اقرارا وافتي به السبكي بأنه قول مأثور في دفترى صحيح يعمل به فيما لو علم به حالة الافرار ويوقف ما حدث بعده وأشك قال غيره وفي وقف ما علم حدوده نظرا (٣٧٠) وهو ظاهر (تنبيه) ما برع في الاولين الزبيلي والذين بعده ولم يوافقوا لوقال أقر له عنى

بالفعل على كان اقرارا جازما فهذا ليس فيه الا لامر بما ذكره وقد علمت أنهم جزموا بلزوم الاتفاله عملا بقوله له على مع كونه وقع تابعا فهو نظير قوله أشهدوا على بالفعل على فان قلت هل يمكن الفرق بأنه لما صرح هنا بأنه انما امر بما ذكره كان ذلك متضمنا للالتزام ومانعا من احتمال ما يחדش فيه بخلاف مجرد أشهدوا بالفعل على فإنه لم يوجد فيه ما يتضمن ذلك قلت يمكن لكنه حتى فكان ما ذكره من اللزوم ثم القطع به في تلك المسئلة قاضيا على أولئك بضعف ما سلكوه فتسالمه ولو قال لي عليك عشرة قدين فقال صدق له على عشرة قرار يطرز له كل منهما لكن القرار يطرز بحيلة (فصل) فيما يتعلق بالركن الرابع وهو المقربة (يشترط في المقربة) ان يكون ما يجوز المطالبة به وان لا يكون ملكا للبرق حين يقرر لان الافرار ليس ازالة عن الملك وانما هو اخيار عن كونه ملكا للبرق له (فلو قال دارى او ثوى) او دارى التي اشترتها لنفسى ليدوم ليرد الافرار (أودنى الذى زيد لمرو فهو لغو) لان الاضافة اليه تقتضى الملك له فتناقى اقراره بغيره فحمل على الوعد بالحبة ومن ثم ولا صح مسكنى او مليوسى له اذ قد يسكن ويملكه ويردد النظر في قوله دارى التي أسكنها لان ذلك الوصف قرينة على أنه لم يرد بالاضافة للملك أما اذ اراد اقرار بما ذكر فيصح كقائه بغوى وقول الانوار لا أثر للاراد هنا بشكل بقوله باضافى الدار التي ورثتها من أبى لفلان انه اقرار ان اراده اذ لا فرق بين اشتريتها مثلا وورثتها ويوجه ذلك بان ارادته الاقرار بذلك تبين أن مراده الشراء والارث

(فصل فيما يتعلق بالركن الرابع الخ) (قوله لان ذكر هذا الوصف قرينة الخ) قد يمنع ذلك بل هو للاحتراز عن غير المسكونة من املاكه (قوله انه اقرار ان اراده) ظاهر من ان كان عبث الارث ويدل عليه قوله في التوجيه لان في الظاهر (قوله تبين ان مراده الشراء والارث الخ) فيه ان ذلك لا يختص بمسئلة

والإقرار هو الآثار الماضية لا يتأنيان الإقرار حالا (قوله وفيه) أي الأنوار (قوله ولو قال) إلى المتن في النهاية (قوله) ولو قال الدين الخ قال المصنف في فتاويه لو كان بالدين المقر به رهن أو كفيل انتقل إلى المقر له بذلك وفصل الشيخ تاج الدين الفزاري فقال إن أقر أن الدين صار لزيد فلا ينتقل بالزمن لأن صيروره إليه إنما تكون بالحالة وهي تبطل الزمن، إن أقر أن الدين كان له في الزمن بحاله وهذا التفصيل هو الظاهر مغنى ونهاية (قوله) إذ لا منافاة الخ أي لاحتمال أنه وكيل للمطالب عمرو زيد فأنكره فان شأ عمرو أقام بينة بأقرار المقر أن الدين الذي كتبه على زيد له ثم يقيم بينة عليه بالمقر به وإن شاء أقام بينة عليه بالمقر به ثم يبينه بالأقرار (قوله أيضا) أي مثل مسكني أو مليوسي لزيد (قوله) إلا أن قال الخ ظاهره ولو منفصلا فليراجع (قوله) وكذا إن أراد الأقرار أي فيصح وقياسه الصحة في قول دارى التي هي ملكي لزيد وقال اردت الأقرار سكن في سم على منبج عن شرح الروض أنه لا يصح الأقرار في هذه وعن ع أن ظاهره شرح المنهج عدم قبول إرادة الأقرار انتهى ولو قبل بقبول إرادته وحمله على إرادة المجاز باعتبار ما كان أو في ظاهر الحال لم يعد أم عش وقوله أن ظاهره شرح المنهج الخ وكذا ظاهر التحفة فيما بقي عن قريب وصريح المغنى عدم القبول ومع ذلك فما استقر به عش ورجيه (قوله) عما مر أي اتفاقا (قوله) ومر أي قبل فصل الصيغة قبل قول المتن وإن أطلق صح (قوله) لا يصح الأقرار بها الخ ظاهره وإن أراد وهو ظاهر لظهور الكذب فيه وافهم قوله دين المهر الخ أن عين ما ذكره كان أمرا أو متع عنها يصح الأقرار بها عقب ثبوتها وهو ظاهر كما يفهم من قوله الاتي فلو أقر ولم يكن بيده ثم صار عمل بمقتضى الأقرار فليتامل سم على حجج وقوله عمل بمقتضى الأقرار أي الجواز أن تسكن العين معصوبة فلم تدخل في ملكها أم عش قول المتن (فأول كلامه إقرارا وخره لغو) سيأتي في كلامنا على قول المصنف ولو قال له على الف من ثمن خمر أنه لو صدقه المقر له على ذلك فلا شيء على المقر وإن كذبه وحلف أنه المقر به ما لم تقم بينة على المنافي فلا يلزمه أم فينبغي أن يجرى نظير ذلك هنا بل ينبغي فيما إذا قال دارى لزيد وأراد الأقرار فقامت بينة بانها ملكة إلى حين الأقرار لا يصح الأقرار لأنه كذب والمقر لا يستحق بالكذب وقد نقل عن إشراف الهروي ما يوافق ذلك أم سم وقوله ما لم تقم بينة الخ وقوله فقد تم بينة الخ فيها موافقة فإن إقامة البينة على ذلك مشكل وفي قوة البينة على النبي الغير المحصور ثم رأت كتب عليه الرشيدي فيبأى ما ضاه قوله مر ما لم تقم بينة على المنافي أنظر قبوله هذه البينة مع أنه يحتمل لزمه الألف بسبب آخر فهي شهادة

الشراء والآثر وكذا قال في شرح الروض بعدهما ما نصه وكذا لو قال دارى لفلان وأراد الأقرار لأنه أراد بالاضافة إضافة مسكني ذكر ذلك البغوى في فتاويه أم ثم قال الأذرى بعد نقله كلام البغوى ويتجه أن يستفسر عند إطلاقه ويعمل بقوله بخلاف قوله دارى التي هي ملكي له للتناقص الصريح أم (قوله) ولو قال الدين الذي كتبه الخ) فلو كان بالدين المقر به رهن أو وكيل انتقل إلى المقر له بذلك كما في فتاوى المصنف لكن الأوجه ما نصه التاج الفزاري وهو أنه إن أقر بأن الدين صار لزيد فلا ينتقل بالزمن لأن صيروره إليه إنما تكون بالحالة وهي تبطل الزمن وإن أقر أن الدين كان له في الزمن بحاله فصح (قوله) لا يصح الأقرار بها عقب ثبوتها ظاهره وإن أراد وهو ظاهر لظهور الكذب وافهم قوله دين المهر الخ أن عين ما ذكره كان أمرا أو متع عنها يصح الأقرار بها عقب ثبوتها وهو ظاهر كما يفهم من قوله الاتي فلو أقر ولم يكن بيده ثم صار عمل بمقتضى الأقرار فليتامل (قوله) أي في المتن فأول كلامه إقرارا وخره لغو) سيأتي في كلامنا على قول المصنف ولو قال له على ألف من ثمن خمر أنه لو صدقه المقر له على ذلك فلا شيء على المقر وإن كذبه وحلف أنه المقر به ما لم تقم بينة على المنافي فلا يلزمه أم فينبغي أن يجرى نظير ذلك هنا بل ينبغي فيما إذا قال دارى لزيد وأراد الأقرار فقامت بينة بانها ملكة إلى حين الأقرار أنه لا يصح الأقرار لأنه كذب والمقر لا يستحق بالكذب وقد نقل عن إشراف الهروي هنا ما يوافق ذلك وعلى هذا يناسب أن يكون قول الروض وشرحه وأن شهدت بينة هكذا أي بأن زيدا أقر بأن هذا ملك عمرو وكان ملك زيد إلى أن أقر به لم تقبل أم محمولا على

في الظاهر دون الحقيقة وفيه أيضا جميع ما عرف في لفلان صحيح ولو قال الدين الذي كتبه أو باسعى على زيد لمعرو وصح إذ لا منافاة أيضا وألدين الذي على أو الدين الذي على زيد لمعرو لم يصح إلا إن قال واسم في الكتاب عارية وكذا إن أراد الأقرار فيما يظهر أخذنا بما مر ومران دين المهر ونحو المتعة والخلع وأرش الجناية والحكومة لا يصح الأقرار بها عقب ثبوتها وعليه يعمل قول البغوى محل صحة الأقرار فيما مر إذا لم يعلم أنه المقر إذ لا يجوز الملك بالكذب (ولو قال هذا لفلان وكان ملكي إلى أن أقرت) به (فأول كلامه إقرار وآخره لغو)

بنى غير محصوره (قوله فيطرح) الى المتن في المعنى الا قوله أو أن هذا الى لان وقوله أو عكسه وفي النهاية
 الا قوله ولم يصحح الى وإنما (قوله لا استقلاله) عبارة النهاية والمعنى ويعمل باوله لا اشتغاله على جملتين مستقلتين
 اه (قوله ومن ثم) اى لاجل الاستقلال (قوله صح ايضا هذا الخ) اى فيكون إقراره اه عش (قوله لانه)
 اى ما ذكر في المتن والشرح و(قوله إقرار الخ) اى في صورتى والشرح و(قوله أو عكسه) اى في صورة المتن
 وهذا على ما هو الظاهر من عطفه على قوله إقرار الخ وقول السكردى اى عكس ما ذكر بان يقول هذا القلان
 هذا ملكى وهذا ملك زيد وكان لى الى أن أقررت به وحاصل ذلك أنه إذا أتى بجملتين مستقلتين إحداهما
 تضمنه والاخرى تنفعه لعمل بما يضروه وتلغى ما ينفعه اه مبنى على أنه معطوف على هذا الملكى الخ ثم رايت
 في عش ماوافق ماقدمة عبارة قوله أو عكسه اى وكل منهما صحيح والمراد بعكسه الانكار بعد الاقرار اه
 (قوله ولم يصح الخ) عطف على صح الخ وظاهره عدم الصحة وإن اراد به الاقرار وتقدم ما به (قوله كان حكى
 ما ذكر) بان قال ان زيدا اقر بان هذا ملك عمرو وكان ملك زيد الى ان اقر به شرح الروض وظاهره انه لا فرق
 في عدم القبول بين كونه يجعل ذلك أخبارا من نفسه أو نقلًا عن كلام المقر وقال سم على حجب أنه اى مافى
 شرح الروض محمول على ما لو جعله من نفسه لا حكاية لكلام المقر ثم قال لكن كلام الشارح ظاهر في خلافه
 فليراجع ومع ذلك فالوجه معنى ما اقتضاه كلام شرح الروض من أنه لو قال قال زيد هذا ملك عمرو وكان
 ملكى الى ان اقررت به كان إقرار الان هذا نقل لخصوص ما قاله المقر فلا فرق بين كونه صادرا منه او من
 الشاهد أخبارا عنه اه عش اقول ويؤيده اى الاوجه المذكورة قول المعنى وفارقت اى البيئة المقر بانها
 تشهد على غيرها فلا يقبل قولها إلا إذا لم يتناقض والمقر يشهد على نفسه فيؤاخذ بما يصحح من كلامه اه
 قول المتن (وليكن المقر به الخ) محل ما ذكره المصنف إذا كان في يده لنفسه فلو كان تابعا غير كناظر
 وقف وولى محجور لم يصح إقراره نهاية ومعنى (قوله من الاعيان) الى قول المتن فلو اقر ولم يكن في النهاية
 والمعنى (قوله من الاعيان) خرج بتقديره الدين فلا يأتى فيه ما ذكرنا به ومعنى قال عش قوله فلا يأتى فيه
 ما ذكر كراى لكن لو اقر الوارث في حياة مورثه بان المورث لم يعلى زيد لا يستتبعه ثم مات مورثه وصار الدين للمقر
 عمل بمقتضى إقراره فليس له مطالبة الدين أذ من قول المصنف فلو اقر ولم يكن الخ اه قول المتن (في يد المقر)
 اى فى تصرفه فلا يرتد نحو الغاصب اه رشيدى (قوله أو حكما) اى كالمعلم والمؤجر تحت يد غيره اه عش
 (قوله مدع الخ) عبارة المعنى لانه إذا لم يكن في يده كان كلامه مادعى عن الغير بغير اذنه أو شهادة بغير لفظها
 فلا يقبل اه (قوله وأهم المتن الخ) عبارة النهاية والمعنى واشترط كونه بيده بالنسبة لعمال الاقرار وهو
 التسليم لاصحته فلا يقال انه لاغ بالكلمة بل متى حصل بيده لزمه تسليمه اليه كاسياق (قوله ويستثنى)
 أى عاشر فى المتن (قوله لو باع القاضى الخ) أى بسبب اقتضاه نهاية ومعنى وسم (قوله فيقبل) أى فيقبل
 إقراره لمن نسب صدور التصرف معه من العين المقر بها فى يد المشتري لا فى يد المقر اه سيد عمر عبارة

فيطرح آخره فقط
 لا استقلاله ومن ثم صح
 أيضا هذا ملكى هذا القلان
 أو هذا الى وكان ملك زيد
 الى أن أقررت لانه إقرار
 بعد إنكار أو عكسه ولم
 تصح هذه التى هى ملكى
 القلان وإنما يقبل قول
 شاهد تناقض كان حكى
 ما ذكر وإن أمكن الجمع
 فيه لانه يحتاج للشهادة
 ما لا يحتاج للاقرار
 (وليكن المقر به) من الاعيان
 (في يد المقر) حسا أو حكما
 (ليسلم بالاقرار المقر له)
 لانه مع عدم كونه بيده
 مدع أو شاهد بغير لفظها
 وأهم المتن أن هذا شرط
 للتسليم لاصحة الاقرار
 فيصح حتى إذا صار في يده
 عمل به كما يأتى ويستثنى
 ما لو باع القاضى مال غائب
 فقدم وادعى تصرفا
 قبله فيقبل وما لو باع

بشرط الخيار قاعداً رجل فاقتر البائع في مدة الخيار بانه ملك المدعى فيه مع اقراره وبفسخ البيع لازله له ما لو لم يولد له عيناهم اقضه
اياهاهم اقربها الاخر فيقبل على ما في البيان لكن بناء الاذرعى على منه بفان الرجوع (٣٧٣) يحصل بمجرد التصرف (فلو اقر ولم يكن

في يده ثم صار) في يده (عمل
بمقتضى الاقرار) لوجود
شرط العمل به فيسلم للمقر
له حالا (فتبينه) يؤخذ
من المتن وغيره صحة ما اجبت
به في مرمستطيل الى بيوت
أو مجرى ماء كذلك الى
أراض لا يقبل قسمة فأقر
بعض الشركاء لآخر بحق
فيه من صحة الاقرار ووقف
الامر لتعذر تسليم المقر به
لأن يد الشركاء حائلة فان
صار بيد المقر ما يمكنه به
تسليم الحق المقر به أو اخذ
به والأفلا ولا قيمة هنا
للحيلولة لان الشرط ان
تكون من المقر وهى هنا
من غيره لتعذر القسمة
والمروفي حق الغير (فلو
أقر بحرية عبد) معين (في
يد غيره) أو شهد بها (ثم
اشتراه لنفسه أو ملكه
بوجه آخر أو استأجره
وخص الشراء لانه الذى
يرتب عليه جميع الاحكام
الآتية (حكم بحريته) بعد
انقضاء مدة خيار البائع
ورفعت يد المشتري عنه
وتسمية الحرفي نزع المقر
عبدًا باعتبار ظاهر الاسترقاق
أو باعتبار ما كان أو باعتبار
مدلوله العام أو ما لو اشتراه

عش قوله فيقبل منه أى يمينه على القاعدته من أنهم حيث أطاقتوا القبول حمل على ما هو بالبين فان أرادوا
خلافه قالوا بالبين اه (قوله بشرط الخيار) أى له أو لها نهاية ومعنى وسم (قوله وينسخ البيع)
لعل المراد انه يتبين بطلانه لعدم دخوله في ملك المشتري وبقاء ملك البائع عليه فلا يصح بيعه له أو ان المراد
وينسخ الاثر الذى كان يترتب على العقد لو مات بمقتضى الانقضاء اه عش و قوله وبقاء ملك
البائع عليه الخ لعل المناسب لملك المدعى الخ (قوله لكن بناء الاذرعى الخ) عبارة للمنفى والنهائية لكن كمال
الاذرعى مفرع على أن تصرف الواهب رجوعه والاصح خلافه اه قال عش قوله والاصح خلافه أى
فيكون قوله لغو أو ظاهره وإن ذات القرينة على صدقه اه (قوله أو مجرى الخ) عطف على عمر (قوله
كذلك) أى مستطيل (قوله لا يقبل) أى كل من الممر والمجرى اه عش (قوله من صحة الاقرار الخ) بيان
لغوه ما اجبت به (قوله لأن يد الشركاء حائلة الخ) قد يشك على هذا ما قبل من انه يجوز بيع جزء شائع من
دار ويصح تسليمه بغير إذن الشريك ولم ينظر لكون يده حائلة لأن يقال ان الدار يمكن انتفاع الشريكين
بها ما يأنوا وقسمتها وأجزاءها من القاضى عليهم ما بخلاف ما ذكر من الممر والمجرى اه عش أو لولا يظهر
هذا الفرق لاسبابا إذا كان المقر له من الشركاء فانه يزول في الانتفاع ونزله المقر ويقوم مقامه (قوله للحيلولة)
تعليل المنفى (قوله ان تكون) أى الحيلولة ش أه سم (قوله والمرور الخ) لا يظهر فيما إذا كان المقر له
من الشركاء (قوله معين) أى قول البين ويصح في النهاية (قوله لنفسه) أى قوله وتسمية الحرفي المنفى (قوله
لنفسه) سذكر كعمر زه (قوله بوجه آخر) كالرث والوصية اه معنى (قوله أو استأجره) وظاهر ان الحكم
بحريته في هذه بالنسبة لا امتناع استيفاء منفعة بغير رضاه اه سم (قوله ورفعت الاولى) فرفعت بالقاء
(قوله لانه الذى الخ) عبارة للمنفى لاجل ثبوت الخيار الا في كلامه اه (قوله وتسمية الحرف الخ) عبارة للمنفى
ولو عر بغير شخص بدل عبد لكان أولى بالتأنيض الحربة لأن يد كمال الولى العراقى بالعبد المدلول
العام الخاص الذى هو الرقاه (قوله أو باعتبار ما كان) يعنى فيما إذا قال اعتقه ماله كقبل الشراء
اه رشيدى (قوله أو باعتبار مدلوله العام) وهو الانسان اه عش (قوله أو ما لو اشترى بطريق الوكالة)
وينبغى ان مثل الوكالة الولاية كما فهمه التقييد بنفسه ثم التكلام في الحكم بالصحة ظاهر اما بحسب نفس
الامرقان كان صادقا فيأخذ كره من الحرية فالتعذر باطل ويأثم بأقدامه عليه اه عش (قوله في اقراره)
الى قوله ولا يرد في المنفى الا قوله كان فى صرح (قوله اقتداء من جهة المشتري) فلا تثبت له احكام الشراء
نهائية ومعنى (قوله من جعله بيعا) الاولى شراء (قوله بالثانية) أى بالهجرة الآتية في المتن (قوله ولا يرد)
أى اثبات الخلاف هنا اه عش (قوله على المتن) يمكن جعل قوله الاقوى ويبيع من جهة البائع على المذهب

المقر به ليس في يد المقر في هذه الصورة (قوله بشرط الخيار) أى له أو لها (قوله ان الرجوع يحصل بمجرد
التصرف) والاصح خلافه شرح مر (قوله لا يقبل) أى الممر والمجرى ش (قوله لأن يد الشركاء حائلة) قد
يقال مجرد هذا لا يقتضى التعذر لكان قبض المقر به قبض ابلجة باذن الشركاء والأطالحا كما صرحوا
بذلك في قبض حصته يثبت من مشتركة وعبارته في بحث قبض المبيع ولو باع حصته من مشترك لم يجز له
الاذنى قبضه إلا باذن الشريك وإلا فالخالح الخ اه بل يظهر ان اذن الشريك والحكم بشرط لحل القبض
دون صحته فان قلت اعل المانع هنا شى آخر قلت لم يجز له إلا للحيلولة المذكورة نعم إن كان المقر به زائدا على
حصته اتجه ما قاله لكن هذا بعيد عن عبارة ولا فرق فيه بين ما يبيع القسمة وغيره (قوله ان تكون) أى
الحيلولة ش (قوله أو استأجره) وظاهر ان الحكم بحريته في هذه بالنسبة لا امتناع استيفاء منفعة بغير رضاه
(قوله ولا يرد على المتن الخ) يمكن جعل قوله الاقوى ويبيع من جهة البائع على المذهب راجعا لهذه ايضا

بطريق الوكالة فلا يؤثر لان الاصح أن الملك يقع ابتداء للوكيل (ثم ان كانت قال) في اقراره (هو حر الأصل) أو اعتقه
ماله كقبل شراء البائع (فشرأه اقتداء) من جهة المشتري لان اعترافه بحريته مانع من جعله بيعا من جهة ويبيع من جهة البائع
تثبت فيه احكامه وكان سكوته هنا عن ذلك لا خصا ص الخلاف بالثانية لكن صرح في المطالب بان الخلاف ثم يأتى فانا ايضا ولا يرد على اثنت

وكذا خبير النصب في لا يرتضيه راجعا لهذه ايضا وإن كان خلاف المتبادر سم على حجة اه رشدي (قوله
 لانه قد لا يرتضيه) اي فيكون ما هنا اقتداء من جهة المشتري وبمعنا من جهة البائع قطعا اه عش (قوله قد
 لا يرتضيه) واذا مات المدعي حرته بعد الشراء فغير انه لو ارته الخاص اي كالابن فان لم يكن فليت المال وليس
 للمشتري اخذ شي منه لانه اي ما ياحذه برحمه ليس للبائع كاهم واعترا ف المشتري بانه كان مملوكا ولكن اعتقه
 مالكة كاهم بخره اصله لكنه هنا يورث بالولد بشرطه وباخذ المشتري من تركته اي المدعي حرته باقل
 الثمنين نهاية ومعنى قال عش قوله مر اقل الثمنين أي ثمن البائع الاول والبائع الثاني ووجهه ان الاقل
 ان كان هو الذي وقع به البيع الاول فهو الذي تعدى سيد العبد بقبضه فيؤخذ من تركه دون ما زاد وإن كان
 الاقل هو الثاني فلان المقر بالحري لم يغرر الا هو فلا يباخذ بأداه عليه (فرع) قال الشافعي لو اشترى ارضا
 ووقفها مسجدا اي مثالا لاجه اخر وادعاه او صدقه المشتري لم تبطل الوقفة وعليه قيمتها هو اوائى شرح
 الروض اقول وهو ظاهر جلي ما خذنا تقدم من ان الحق اذا تعاقب ثبات لا التفات الى قول البائع والمشتري
 اذا اتفقا على بطلان البيع ولا يثبت مادعا له الثالث لا يثبت ولا رجوع للمشتري على البائع بشئ حيث لم
 يصدق البائع على الوقفة اه وقرله على الوقفة لعلمه من تحريف الناسخ . الاصل على ملكية الثالث المتن
 (فاقتداء) اي فتراه حينئذ اقتداء بنهاية ومعنى (لذلك) اسم الاشارة راجع الى قوله لان اعترافه الخ
 اه عش (قوله فيهم الخ) اي في المشتري والبائع عبارة المعنى تنبيهه يختلف في قوله على المذهب فقال
 السبكي يرجع الى البائع والمشتري وقال الاسنوي يعود الى البائع فقط فان الطرفين فيه وبفوته الخلاف
 في المشتري فلو قال فاقته من جهته على الصحيح كان احسن وقال ابن النقيب الاول اقرب الى ظاهر العبارة
 والثاني اقرب الى ما في نفس الامر اه (قوله اوفى البائع) اي اوفى على المذهب في البائع اه عش (قوله
 بناء على اعتقاده) هذا تعليل لقول المتن ويسمى من جهة البائع اه رشدي (قوله اي المجلس) الى قوله ومن
 ثم في المعنى (قوله) وكذا خيار عيب الثمن) اي فان تعذر رده فله الارش اه عش (قوله دون المشتري الخ)
 ومنها في النهاية والمعنى فوائد لا يستغنى عنها (قوله لا يرد) اي المشتري (قوله لورد) اي البائع (قوله جاز
 الخ) التعبير بالجواز يشعر بان له حالة اخرى وانظر ما هي فانه برد الثمن المعين يفسخ العقد فبوجه المبيع
 ولو قال بابطاله على عيب في الثمن المعين يجوز له استرداد المبيع كان ظاهرا اه عش (قوله استرداد
 العبد) وكتبها مش العباب شيخنا الشوري ماضيه قوله استرداد المبيع اي وما كسبه من البيع الى
 الفسخ لا ياحذه البائع بل يوقف تحت يده من يختاره القاضي فان عتق فلان مات فحكه اليه كما من رقي
 من الحر بين كما اوضح ذلك الشهاب حجب في الفتاوى انتهى اه عش (قوله بخلاف رده) اي الثمن المعين
 (قوله بعد عتق المشتري) يفتح الراد (قوله لاتفاقهما) اي البائع والمشتري (قوله ولو اقر) الى المتن في المعنى
 (قوله صح شر او منه) اي حكم بصره شر او منه ويجب رده لمن قال انه مقصوب منه ان عرف ولا انزعه الحاكم
 وهو ينبغي ان ياتي مثل ذلك في كتب الارواق فاذا علم بوقفته وليس من العلم ما يكتسب به امشاهن لفظ
 وقف ثم اشتراه كان شر او اقتداء فيجب عليه ردها لمن لا له حفظها ان عرف ولا سلمها لمن يعرف
 المصلحة فان عرفها هو وابقاها في يده وجب عليه ردها بالاعارة منها على ما جرت به العادة في كتب الارواق
 وفي حواشي الروض ولو اقر بان هذه الدار وقف ثم اشترها فالحكم كذلك اه عش بخلاف (قوله لانه
 قد يقصد استنقاذه) ولا يثبت الخيار للمشتري كما قاله الامام لانه انما يثبت لمن يطلب الشراء ملكا لنفسه او
 مستتيه ولو اقر بحرية ما لغيره فاستاجر هالزمته الاجرة أو نكحها الزمه المهر وليس في الاول استخداما
 ولا في الثانية وطوقها الا اذا نكحها باذنها وسيدها عنده ولي بالولا كان كانت اعتقها وبغير الولا كان كان
 اخاها وسواي في صحة النكاح احلت له الامام لا لا عتراه بغيره كما قاله الماوردي لكن قال السبكي وغيره

لانه قد لا يرتضيه وإن قال
 اعتقه البائع وإنما يستقره
 ظلما (فاقتداء من جهته)
 أي المشتري لذلك (وبيع
 من جهة البائع على المذهب)
 فيهما عند السبكي أوفى
 البائع فقط عند الاسنوي
 بناء على اعتقاده (فيثبت
 فيه الخياران) أي المجلس
 والشرط وكذا خيار عيب
 الثمن (للبائع فقط دون
 المشتري لما تقرر انه اقتداء
 من جهته ومن ثم لا يرد
 بعيب ولا ارش له بخلاف
 البائع إذ لو رد الثمن المعين
 بعيب جاز له استرداد العبد
 بخلاف رده بعد عتق
 المشتري في غير ذلك
 لاتفاقهما على عتقه ثم ولو
 اقر بان ما في يده مقصوب
 صح شر او منه لانه قد يقصد
 استنقاذه

(ويصح الاقرار بالمجهول) [اجماعا لان الاخبار عن الحق السابق يقع جملا ومفصلا واراد (٣٧٥) به ما يعيهم المبهم كاحد العبدین (فاذن قال)

ما يدعيه فلان في تركي فهو
حق عينه الوارث او (له على
شيء قبل تفسيره بكل ما
يشمول وان قل) كفلس
لصدق الاسم فان امتنع من
التفسير اوزع فيه فسياتي
فربا وضبطا لا امام ما يتمول
بمال يسد مسدا او يقع موقعا
يحصل به جلب نفع او
دفع ضرر او نفع
ضرر ونظر فيه الاذرعى
وربدان المراد بالاول ماله
قيمة عرفا وان قلت جدا
كفلس والحاصل ان كل
متمول مال ولا يتمكس
كحبة بروقه في البيع
لا بعد ما لا يتمولا (ولو
فسره بما لا يتمول لكنه
من جنسه كحبة حنطة او
بما) اى بنجس (بعل اقتناؤه
ككلب معلم) لصيد او
حراسة او قابل للتعليم ومينة
المضطر (وسرجين) وهو
الزبل وحق شفعة وحدقذف
وددية (قبل فى الاصح)
لانه شئ ويحرم اخذه ويجب
رده وخرج بعلى في ذمتي فلا
يقبل فيه بنحو حبة حنطة
وكلب فعلا لانه لا يثبت فيها
(فرع) قال له هذه الدار وما
فيها صح واستحق جميع
ما فيها وقت الاقرار فان
اختلفا في شئ داموا به وحقه
صدق المقر وعلى المقر له
البينة اخذنا من قول الروضة
لواقر له بجميع ما في يده او
ينسب اليه صح وصدق
المقر اذا تنازعا في شئ.

ينبغي عدم الصحة إلا أن يكون ممن حملت له الامة لا سترقا أو لادها كامهم وهو الاوجه ويؤيده ما أتى به
شيعي الشباب الرملي فبمن اوصى بالولادته لاخر ثم مات واعتقها الوارث فلا بد من تزويجها من شروط
نكاح الامة نهاية ومعنى قول المتن (ويصح الاقرار الخ) ابتداء كان اوجوا بالدعوى نهاية ومعنى قول المتن
(بالمجهول) اى لاشخص كان اه عش (قوله) [اجماعا] الى قول المتن: لو اقر بمال في النهاية لا لقوله ومن
ثم لم يقبل بنحو عياد وقد حذفت (قوله) لان الاخبار الخ) الاولى العطف (قوله) يقع جملا الخ) عبارة الخ
لان الاقرار [اخبار عن حق سابق] والشيء يخبر عنه مفصلا تارة وجملا اخرى اما للجهل به أو لثبوته بجهولا
بوصية ونحوها ولا غير ذلك اه (قوله) [واردا] الى المتن في المغنى (قوله) به) اى المجهول (قوله) عينه الخ) اى صح
وان لم يذكر المقر له شيئا وعينه الوارث ومع ذلك فهو مشكل لانه فوض امر المقر به للقر له دون الوارث
فكيف يرجع لتعيينه وقد يجب بان ما ذكره [اقراره] حاله لكن المقر به يجهول فلما لم يتوقف صحة الاقرار
على تعيين المقر له رجع لتعيين الوارث اه عش (قوله) كفلس) الى قول المتن قبل فى الاصح في المغنى (قوله)
فسياتي قريبا) اى فى الفصل الا ترى بقول المصنف متى اقر بهم الخ اه عش وقوله ويقع وفى النهاية والمغنى
أوقع الخ او بدل الواو (قوله) نظر فيه) اى الضبط المذكور (قوله) ويرد) اى الاذرعى (قوله) الاول)
هو قوله من ما يسد الخ الثاني وهو قوله من اوقع الخ لكس في حج التعبير بالواو وعليها فهو عطف تفسير
وان المراد بالاول ما يحصل به جلب نفع اه عش وقوله في البيع الخ عبارة الخ فى لا يخالف ما ذكره
هنا من احنة البروخة ما مال ما قاله في البيع من انها لا تعد مالا فان كونها تعد مالا لعدم ثبوتها لانه
كونها مالا كما يقال زيد لا يعد من الرجال وان كان رجلا اه وعبارة عش قوله اى يتمولا يمكن ان
لا يحتاج لذلك وانما يحتاج لذلك لوقالوا ليس مالا فيلتمال سم على حج وجهه ان قوله لم يعد مالا لانه
لا عداؤه اى تسميته في العرف مالا وعدم التسمية في العرف لا ينافي انه مال في نفس الامر وان لم يسم به
لحقاره اه (قوله) كحبة بر) اى وقع بانجاسة وقشرة فستق أو جوزة معنى ونهاية قول المتن (لا يتمول)
اى لا يتخذ مالا نهاية ومعنى (قوله) او قابل الخ) عطف على معلم (قوله) ومينة الخ) عطف على كلب (قوله) وحق
شفعة الخ) عطف على ما قبل اقتناؤه اقول المتن (وسرجين) وكذا بكل نجس يقتنى كجمل مينة يظهر بالبداهة
وخمر محترمة نهاية ومعنى (قوله) [وددية] عبارة الخ فى وددية (قوله) [لانه الخ] اى كلاما ذكره عبارة
المغنى لصدق كل منها بالشيء مع كونه محرما ما يحرم اخذه ويجب رده والاصل براءة ذمته من غيره اه (قوله) فى
ذمتي) فاعل خرج (قوله) [لا يقبل الخ] اى لا يقبل تفسير الشيء فى الاقرار بعنوان في ذمتي فقول بنحو حبة
الخ متعلق بضمير المصدر المستتر في يقبل وقدر ما فيه (قوله) لانه لا يثبت فيها) يمكن ان يصور ثبوت نحو
الحبة بما لو ائلف له حبات شتملة كانه معلومة الا عيان لها من ابراد المسالك مع اعداحية معينة فان الظاهر
بقاؤه في ذمته لان يقال مثل هذا نادر فلا اعتبار به سم على حج اه عش (قوله) قال له) اى لوال شخص لو يد
هذه الخ (قوله) جميع ما فيها) اى مدها كما هو ظاهر (قوله) صدق المقر) اى يمينته حيث لا يدينه اه عش
(قوله) او ينسب الخ) وتقديمه عن الانوار انه لو قال جميع ما عرف فلان صح اه عش (قوله) وقضيتي)
اى قول الروضة (قوله) والمقر له) عطف على المضاف (قوله) فيها) اى فى الدار (قوله) ونحو ذلك) عطف على
نفي العلم الخ اى كعدم استحقاقه لذلك الشيء (قوله) ولا يقتنع منه الخ) اى لان قضية اقرار مورثه ان فيها شيئا فلم
يقبل من وارثه ما ينفيه اه رشيدى (قوله) لانه لا يستحق) اى المقر له (قوله) فيها) اى فى الدار اه رشيدى
(قوله) فيها شيئا) لعل المناصب شيئا فيها (قوله) به) اى بان المصدق المقر (بني الخ) عبارة عش قوله من
وبه افنى ابن الصلاح في حج وبه افنى ابن الصلاح في نسخة ابن الصلاح اه (قوله) وهو اوجه من قول القاضي
المالك مع اعداحية معينة فان الظاهر بقاؤه في ذمته لان يقال مثل هذا نادر فلا اعتبار به (قوله) وهو
اوجه من قول القاضي الخ) كذا شرح من واقصر في شرح الروض على كلام القاضي ثم قال وكالوارث

أكان يده حينئذ وقضيتي أنه لو اختلف وارث المقر والمقر له صدق وارث المقر لانه خليفة مورثه فيحصل على نفي العلم بوجود ذلك فيها حاله
الاقرار ونحو ذلك ولا يقتنع منه بحلفه انه لا يستحق فيها شيئا وبه افنى ابن الصلاح وهو اوجه من قول القاضي يصدق المقر له قال ابن الصلاح

الخ) كذا في شرح م. واقتصر في شرح الروض على كلام القاضي ثم قال وكالوارث في هذا المقرر بعد أن أقر الروض على تصديق المقرر في مسئلة الروضة والحق به واره ثم قد فرق بين مسئلة الدار ومسئلة الروضة اه سم عبارة الروض قال ما ينسب الى او مافي بدى لويديتم قال لم يكن هذه العين في بدى صدق المقر يمينته وعبارة شرحه ومثله واره فيما يظهر نعم لو قال هذه الدار وما فيها للفلان ثم مات وتنازع واره والمقرر له في بعض الامتعة وقال الوارث لم يكن هذا في الدار يوم الاقرار وعا كسه المقرر له صدق المقرر له لانه اقر له بما فيها ووجد المتنازع فيها فالظاهر وجوده فيه يوم الاقرار قاله القاضي في فتاويه وكالوارث في هذا المقرر اه رشيدى (قوله زوجة) اى مثلا (قوله) ولو كان للقرن زوجة الخ) سياى هذا في الدعوى باسبب عما عاتاه رشيدى (قوله زوجة سا كنة معه) اى لو كان الساكن معه اكثر من زوجة وجعل في ايديهم بعدد الرؤوس اه ع ش (قوله في نصف الاعيان) اى التي في الدار بخلاف ما فيها كدخلخال ونحوه فانها تختص به لا تفرداها باليد وسواء كان ملبوسا لحا وقت المنازعة او لا حيث علم انها كانت تنصرف فيه وعبارة الدميرى في التفقات تنبيه قال الشافعى رضى الله تعالى عنه اذا اختلف الزوجان في متاع البيت فن اقام البينة على شئ من ذلك فبوره ومن لم يقم البينة قاله نيس الذي لا يبعد اراءه عندى بالغة عنه ان هذا المتاع في ايديهما معا فيحلف كل منهما لصاحبه على دعواه فان حلفا جميعا فهو بينهما نصفين وإن حلف احدهما دون الآخر قضى للاحد سواء اختلفا مع دوام النكاح ام بعد الفراق واخلاف ورثتهما كرها وكذلك احدهما ووارث الاخر سواء ما يصلح للزوج كالسيف والمطائة او للزوجة كالخلى والغزل او لها كالدرهم والدنانير او لا يصلح لها كاصحف وهما ايمان والتبيل وتاج الملوك وهما عبايان وقال ابو حنيفة إن كان في يدهما حاشا فلهما وان كان في يدهما حكا فاصح للرجل للزوج او لها فانها والذي يصلح لهما فلهما عند احمد ومالك تريب من ذلك واحتج الشافعى بان الرجل تدبلك متاع المرأة والمرأة متاع الرجل فلو استعملت الظنون لحكم في دباغ وعطار تدباغ ادهار او دباغ في ايديهما بان يكون لكل ما يصلح له وفيها اذا تنازع وسرو معسرف او ثوبان يجعل للموسر ولا يجوز الحكم بالظنون انتهى وينبئ ان ما يقتضى الحكم لاحدهما بيده معرفته به قبل التنازع كما بوس الرجل الذي يشاهد عليه في اوقات انتفاعه به ومعرفة المرأة بمقتضى تلبسه في بيتها وغيره لكن اتفق وقت التنازع ان الحلى والملبوس موضوعان في البيت فتستصحب اليد التي عرفت في كل منهما اه ع ش (قوله او كليهما) اى او لم يصلح لواحد منهما سم وع ش قول المتن (بما يقتضى) اى بشئ لا يحل اقتناؤه اه معنى (قوله بوجه) اى قوله وقد يجاب في المعنى لا قوله ومن ثم الى واستشكل (قوله وخمر غير محترمة) وجله لا يظهر بالدفع ومبته لا يحل أكلها اه معنى (قوله لاحق الخ) اى ليس حقا واختصاصا نهاية ومعنى (قوله وخمر) اى وإن عصرها الذي بقصد الخمر اه ع ش ومعنى (قوله قال) اى السبكى (قوله واعترض) اى بحث السبكى (قوله لذمى) ومثله المستأمن والمعاهد فيما يظهر (قوله لانه يقر عليهم) يؤخذ منه انه لو فسره لحنى بنزيد قبل منه وهو ظاهر اه (قوله والاوجه ما بحثه الخ) اعتمده م. اى والمعنى اه سم (قوله وفي عندي شيء الخ) اى في له عندي الخ اه نهاية (قوله اذليس في لفظه ما يشعر بالتزام حق) اذ العصب لا يقتضى التزاما وثبوت مال ولا ما يقتضى الأخذ بخراخلاف قوله على نهاية ومعنى (قوله ومن ثم الخ) لا يظهر هذا التفريع والاولى ولا يقبل الخ (قوله الاستيلاء الآتى) اى الاستيلاء على مال الغير اوحق الغير فكيف قبل تفسيره بالنسب الى مال ولا حق نهاية ومعنى (قوله وهذا) اى ما لا يقتضى وكذا قوله ذلك الا (قوله) وقد يجاب الخ) حاصل هذا الجواب ان الاشكال مبنى على تفسير العصب بالمعنى الشرعى ونحن لا نلزمه وننظر الى اللغة والعرف وكل منهما يعد ما ذكر غصبا اه رشيدى (قوله لبعده) الى قوله قال

ولو كان للقرن زوجة سا كنة معه فى الدار قبل قولها فى نصف الاعيان يمينها لان اليد لهما على جميع ما فيها صلح لاحدهما فقط او لكليهما (ولا يقبل بما لا يقتضى كخزير وكلب لا تقع فيه) بوجه حالا ولا مالا وخمر غير محترمة لان على مقتضى ثبوت حق وهذا لا حق ولا اختصاص ويبحث السبكى قول تفسيره بخزير وخمر اذا اقر لذمى لانه يقر عليهما اذا لم يظهر هما موجب رد مهاله قال لسنهم اطلقوا هناعدم القبول لم يفرقوا بين مسلم وذمى واعترض بما فيه نظر والاوجه ما بحثه ومن ثم اعتمده الاسنوى وغيره وفى عندي شيء وغصبت منه شيئا يصح تفسيره بما يقتضى اذليس فى لفظه ما يشعر بالتزام حق ومن ثم لم يقبل بنحو عبادقو حد قذف واستشكل العصب بانه الاستيلاء الا ترى وهذا غير مال ولا حق وقد يجاب بانه لغة وعرفا يشمل ذلك فصح التفسير به (ولا يقبل ايضا) (بعيادة) المريض (ورد سلام) لبعده عن الفهم

في هذا المقرر بعد أن أقر الروض على تصديق المقرر في مسئلة الروضة والحق به واره ثم قد فرق بين مسئلة الدار ومسئلة الروضة (قوله او كليهما) اى او لم يصلح لواحد منهما (قوله والاوجه ما بحثه الخ) اعتمده م.

وسرعا فقد عدهما صلي الله عليه وسلم من حق المسلم على المسلم والشيء الا اعم من الحق هو الشيء المطلق لا الشيء المقرر به اى لانه صار خاصا بقرينة على مقاله السبكي ردا لاستشكال الرافعي الفرق بين الحق والشيء مع كون الشيء اعم فكيف يقبل في تفسير الاخص ما لا يقبل في تفسير الاعم واعترض الفرق بان الشافعي رضى الله تعالى عنه لا يستعمل ظواهر الالفاظ وحقايقها في الاقرار بل قال اصل ما ابنى عليه الاقرار ان الزم اليقين واطرح الشك ولا استعمال الغلبة وهذا صريح في انه لا يقدم الحقيقة على المجاز ولا الظاهر على المأول في هذا الباب اه وليس صريحا في ذلك بل ولا ظاهرا فيه كيف وعموم هذا الذي الثناء عن فهم ان المراد باليقين هنا ما انتفت عنه الاحتالات العشرة المقررة في الاصول يقتضى ان لا يوجد اقرار يعمل به الا نادرا ولا يتوهم هذا ولاب ومن سرفوع الباب علم ان مراده باليقين الظن القوي وقبوله ولا استعمال الغلبة اى حث عارضها ما هو اقوى منها وحينئذ اتجه فرق السبكي (ولو افر مال او جمال عظيم او كبير او كثير) او نفيس او اكثر من مال زيد مشهور بالمال

السبكي في المغني (قوله في معرض) كجلس كما في المصباح ونقل الشنواني في حواشي شرح الشافعية الاسلام انها بكسر الميم وفتح الراء اه عمن (قوله ويقبل بهما) انظر ما قبل به في حق على شيء مما تقدم اه سم (قوله عفا) شرعا معمول لشاع استعماله الخ (قوله والشيء الا اعم الخ) جواب سؤال يظهر بما بعده (قوله لا به صار خاصا) فبقيل هذا الخاص ايضا اعم من الحق اه سم (قوله قاله السبكي الخ) به نظر اه سم ويظهر وجه النظر من مرته انفا (قوله ردا لاستشكال الرافعي الخ) نقل في الحامد عن القاضي حسين والدارمي أنه لا يقبل التفسير بهما في الحق كالشيء وهذا موافق لاستشكال الشيخين اه سيد عمر (قوله واعترض الفرق) اى بين الحق والشيء وقال الرشيدى اى فرق السبكي بين الشيء المطلق والشيء المقرر به بالاقراء كما يعلم من قول الشارح الاتي وحينئذ اتجه فرق السبكي اه وقوله كما يعلم الخ للظن فيه مجال (قوله بل قال) اى الشافعي (قوله الغلبة) اى ما غلب على ظن الناس اه معنى (قوله وهذا الخ) قول الشافعي المذكور (قوله انتهى) اى كلام المعترض (قوله وليس الخ) اى قول الشافعي المذكور عبارة النهاية وما اعترض به الفرق من أن الشافعي لا يستعمل الخرد بفتح كونه صريحا الخ (قوله في ذلك) اى في انه لا يقدم الحقيقة الخ (قوله وعموم هذا الذي) اى المذكور في قول المعترض ان الشافعي لا يستعمل ظواهر الالفاظ اه رشيدى (قوله هنا) اى في كلام الشافعي (قوله الاحتالات العشرة) منها عدم احتمال المجاز والاشعار والقل والاشراك والتخصيص والتعديد والنسخ وعدم المعارض العقلية اه عمن وكان الاولى اسقاط لفظة عدم (قوله ومن سرفوع) اى تتبع (قوله ان مراده باليقين الظن القوي) عبارة المغني ما يشمل الظن القوي كما قال الهروي وغيره شافعي لزوم في الاقرار باليقين وبالظن القوي لا بمجرد الظن والشك اه (قوله ويقول) دخل على باليقين اه سم (قوله وحينئذ) اى حين اذ كان مراد الشافعي ما ذكر (قوله اتجه فرق السبكي) اى السابق وقوله والشيء الا اعم من الحق والشيء المطلق لا لشيء المقرر به اه عمن (فرع) في النهاية والمغني ولولا غصبك او غصبك ما لم تعلم لم يصح اذ قد يرد نفسه فان قال اردت غير نفسك قيل لانه غاظ على نفسه وان قال غصبك شيئا ثم قال اردت نفسك لم تقبل ارادته وان اخذ باقراره وقضيته ان الحكم كذلك قال غصبك شيئا تعلمه وهو ظاهر ويفرق بينه وبين ما صر غصبك ما لم تعلم بان شيئا اسم تام ظاهر في الغاير بخلاف ما اه قول الماتن (او كبير) بوحدة (او كثير) بمثلية او جليل او عظيم او اقرنه بوجه معنى (قوله او نفيس) اى قوله كان بهما في المغني والى قول الماتن والمذهب في النهاية الاولى بناء على الاصح السابق في حق شيء وقوله وحينئذ اتجه ما قاله الى الماتن (قوله من مال زيد الخ) او ما شهد به بالشهود عليه او حكم به الحاكم على فلان او نحو ذلك نهاية ومعنى (قوله اى المال الى قوله ولولا قاله على في المغني) الا قوله وقع الى لان الاصل ثم قال ويقبل منه ذلك اذا وصف المال بضد ما ذكر كقوله مال حقير او قليل او خسيس او طفيف او نحو ذلك من باب اولي اه (قوله بناء على الاصح السابق الخ) عبارة المغني فان قيل كيف يصح الخلاف في قبول التفسير بها اى بجبر في قوله شيء (قوله ويقبل منه) انظر ما قبل به في حق على شيء مما تقدم (قوله اى لانه صار خاصا) فبقيل هذا الخاص ايضا اعم من الحق (قوله قاله السبكي الخ) فيه نظر (قوله ويقول) دخل على باليقين اه سم (فرع) في فتاوى السيوطي ما نصه مسئلة اذا قال فلان عندي اقل من ثلاثة دراهم ما يلزمه الجواب مقتضى القواعد انه يلزمه بعض درهم وهو قدر ما يتعول من الدرهم (مسئلة) مريض صدر بينه وبين زوجته مباراة احدى حقوق الزوجية ولم يستفسر وعنه مراده بالحقوق قبل يدخل كدونها في انظار الحقوق او يجعل على حال الصداق ومنجبه فقط وهل يقع فيه له لغير الشهو فبقيل موته ليس لزوجتي عندي سوى حال الصداق ومنجبه الجواب هذه اللفظة في اصلها شاملة لكل حق للزوجة من صداق وكسوة ونفقة ولا يلزم من اطلاقها ارادة جميع مدلولاتها فاذا اطلقها الزوج اراد بعض ذلك قبل منه واذا اخبر قبل موته انه ليس لها عنده سوى الحال والمنجم نفع ذلك في تفسير هذه اللفظة المطلقة في الاقرار اه فائنا بل في قوله قبل منه وقوله نفع ذلك

لان الاصل برادة الذمة فيما فوقه وصفه بنحو العظم يحتمل انه بالنسبة لثبوت حله أو لصحبه أو لكفره مستحله وعقاب غاصبه وثواب بآذله لنحو مضطر ولو قال له على مثل ما في يد زيد أو مثل ما على يدكنا مبهم اجنسا ونوعا لا قدر اقل يقبل باقل من ذلك عددا لان المثلية لا تحتصل ما مر لتيسار الاستمرار عددا منها (وكذا) يقبل تفسيره (بالمستولدة في الاصح) لصحة ايجارها ووجوب قيمتها اذا تلفت ولانها تسمى مالاً وبه فارت الموقوف لانه لا يسماه (لا) بكتاب وجلد ميتة) وسائر النجاسات لانها لا تسمى مالا (وقوله له) عندي أو على (كذا) كقول (له شيء) بجامع الابهام فيها فقبل تفسير هذا بما يقبل به تفسير ذلك بما مر وكذا في الاصل مركبة من كاف التشبيه واسم الاشارة ثم نقل عن ذلك وصار يمكن به عن المبهم من العدد وغيره (وقوله شيء أو شيء أو كذا كذا كالمولم يكرر) ما لم يرد الاستئناف لانه ظاهر في التأكيد (ولو) قال شيء أو شيء أو كذا وكذا وبظهر ان مثل الواو هنا ما يأتي (وجب شيان) متفقان أو مختلفان لاقتضاء العطف المغايرة وصحح السبكي في كذا درهما بل

ويجزم بالقبول في مال أو مال عظيم ونحوه بل ينبغي أن يعكس ذلك أعجيب بانه انما لم يذكر الخلاف هنا لانه لا يخفى ان الجواز هنا مفرع على الاصح السابق (وقوله وقع بالذخيرة أي يثبته) اه كردي (وقوله أي صالح للآكل) هلا قال مثلا أو غيره من وجوه الانتفاع لانه حينئذ ايضا من جنس المال سم على حقيقه وقيل بالمالم يكن المقصود منه الا ذلك ولم يصلح له عدغير منتفع به بالمرة اه عرش (وقوله لان الاصل الخ) لتعليل للثبوت عبارة المغني اما عندنا لاقتصار على المال فلصدق الاسم عليه والاصل برادة الذمة من الزيادة واما عندنا وصفه بالعظمة ونحوها فلا احتمال ان يرد بذلك بالنسبة الى الفقير أو الشحيح أو باعتبار كفره مستحله الخ واما كونه أكثر من مال فلان فلا احتمال انه من حيث اجل منه او انه دين لا يتعرض للتلف وذلك عين تعرضه له اه (وقوله فيما الخ) أي بما فوقه (وقوله او مثل ما الخ) وای عطف على مثل الخ أي اوله على مثل ما على ليد اه عرش (وقوله فلا يقبل باقل من ذلك عددا) أي وقبل بغير جنسه ونوعه اه عرش (وقوله ما مر) أي الاقل اه رشیدی (وقوله لتيسار الاستمرار الخ) في كون التبادر في معنى يمنع احتمال غيره بالكلية نظر لا يخفى اه رشیدی وقد يجب بان المراد احتمال نوع قوة لا مطلق الاحتمال لما سران الظن القوي ما حق باليقين (وقوله منها) أي من المثلية (وقوله لصحة ايجارها) أي قوله وصحح السبكي في المغني الا قوله عندي (وقوله اذا تلفت) أي اتلفها اجنبي (وقوله وبه فارت الموقوف) أي حيث لا يقبل تفسير المال به (وقوله وغيره) عطف على المبهم عبارة النهاية عن المبهم وغيره من العدد اه وبعبارة عن العدد غيره اه ثم قال ادخلوا في المتن بجزا استعالمها في النوعين أي المبهم وغيره مفردة ومركبة أي مكررة من غير عطف ومقطوعة اه قول المتن (شيء شيء أو كذا كذا) وان زاد على مرتين من غير عطف نهاية ومعنى (وقوله) ما لم يرد الاستئناف فان قال أردت الاستئناف عمل به لانه غاط على نفسه اه معنى (وقوله لانه ظاهر) أي ما بعد الاول (وقوله ما يأتي) أي في شرح المذهب انه لو قال كذا وكذا من ثم والفاحش اراد بها العطف والا فلا تعدد لما يأتي فيها اه عرش (وقوله شيان متفقان أو مختلفان) بحيث يقبل كل منهما في تفسير شيء نهاية ومعنى قول المتن (أو كذا وكذا وجب شيان) في شرح الروض ولو قال كذا بل كذا فيه وجهان احكامهما الماوردي أحدهما يلزم شيء واحد والثاني شيان لانه لا يسوغ رأيت زيدا بل زيدا اذا عني الاول وانما يصح اذا عني غيره اه وقياس تصحيح السبكي الاتي قريبا تصحيح الاول ويؤيد تصحيحه ما صححه السبكي فوهم واللفظ الروض وان قال درهم بل درهم فدرهم اه قال في شرحه لانه لم يقصد الاستدراك فيذكر انه لا حاجة اليه فيعيد الاول اه وبه يندفع قول الشارح ويلزمه الخ اذ لا يتأتى هذا التوجيه مع العطف أي بالواو اذ لا يقصده الاستدراك فليتأمل اه سم ووافق النهاية هنا الشارح وخالفته كالغني في شرح قول المصنف لاني ولو حذف الواو فدرهم في الاحوال وجزم ما هناك بما مر عن شرح الروض بلا عن وكما يأتي (وقوله ويلزمه أي السبكي اه عرش (وقوله وهو بعيد) أي جريان مثل ذلك في كذا درهما وكذا ويحتمل ان مرجع الضمير ما صححه السبكي (وقوله أو الاضريبة) أي الباطلية على قاعدة اذ قبل العام بالخاص براد به ما ورا ما الخاص عبارة الرشیدی قوله الانتقالية والاضريبة يوم انهما قسمان وليس كذلك بل الانتقالية قسم من الاضريبة

لان

كذا انه اقرار بشيء واحد

ويلزمه مثل ذلك في كذا درهما وكذا وهو بعيد من كلامهم اذ تفسير أحد المبهمين لا يقتضي اتحادهما ولو مع بل الانتقالية أو الاضريبة

بالنصب تمييزاً لهما كذا
(أو رفع الدرهم) بدلا أو
عطف بيان كما قاله الاستوى
وقول السبكي أنه لحن بعيد
وإن سبقه إليه ابن مالك فقال
تجوز العطف لئلا يخطأ لأنه
لم يسمع من لسانهم وكأنه
بناء على عدم النقل السابق في
كذا وحينئذ يتجه ما قاله
أما مع ملاحظة النقل فلا
وجه له بل هو مبتدأ ودرهم
بيان أو بدل وله خبر وعندي
ظرف له وقبل درهم مبتدأ
وله خبر وكذا حال (أو
جره) لحناً عند البصريين أو
سكتته (لزمه درهم) ولا
نظر للحن لأنه لا يؤثر هنا
وقبل على نحو في النصب
عشرون لأنها أقل عدد
مفرد بين مفرد منصوب
ورد بأنه يلزم عليه مائة في
الجر لأنها أقل عدد بحر
مميزه لا قائل به وقول جمع
يجب في الجر بهض درهم إذ
التقدير كذا من درهم
مردود وإن نسب الأكثرين
بان كذا إنما تقع على الأحاد
دون كسورها (والذهب
أنه لو قال له على) كذا
وكذا أو ثم كذا أو فكذا
وأراد العطف بالفاعل ما يأتي
فيها مع الفرق بينها وبين بل
(درهما بالنصب وجب
درهمان) لأنه عتب مهمم
بمعنى فكان الظاهر أنه
تفسير لكل منهما واحتمال
التأكيد يمتنع العاطف

لأن بل لا ضرب مطلباً وتقسيم إلى انتقالية وإبطالية (قوله) وإنما المقصود الخ) كذا في النهاية وكتب عليه
الرشيدى ما نصه قوله مر وإنما المقصود للاتحاد نفس الخ تتبع في هذا الشهاب بن حجر لكن ذلك جار على
طريقان العطف بل لا يوجب إلا شيئاً واحداً أو ما أشار حمر فانه سيأتي له قريباً الاختيار أحد الوجهين
القاتل يلزم شديدين وهذا لا يتناسب وقد فرق الشارح كانه عن ابن قاسم في حواشي شرح المنهج بين ما اختاره
من لزوم شديدين وبين ما ساقى أنه في الفصل الآتي فلو قال درهم بل درهم من أنه لا يلزم إلا درهم بأنه في مسألة
الدرهم أعاد نفس الأول بخلاف مسألة كذا فإن المعاد فيها صالح لارادة غير ما ورد به الأول (قوله) لما
يأتي) أي في الفصل الآتي بعد قول المصنف فان قال ودرهم لزمه درهمان (قوله) فقوله) أي السبكي (قوله) هو
الخ) فبعد قال إنما ذكر درهم ليدفع توم التعدد لتفسير الأول قيل ذكر الثاني فيهم منه الاتحاد إذ لم يذكر
درهما بالاولى سم على حجب (قوله) له عندي) أي أو على نهاية ومعنى (قوله) بدلا) أي قوله وكأنه
بناء على المغنى (قوله) كما قاله الاستوى) أي أو خبر مبتدأ محذوف كما قاله غير نهاية ومعنى (قوله) فقال) أي
ابن مالك وكذا اختير فكانه (قوله) من لسانهم) أي العرب (قوله) وكأنه بناء الخ) دليله يدل على أنه لم يرد هذا
البناء (قوله) السابق) أي قوله ثم نقل عن تلك وصار يكتفى به الخ (قوله) وحديث) أي
حين عدم النقل عبارة السكرى أي حين البناء على عدم النقل (قوله) ما قاله) أي ابن مالك والسبكي (قوله)
فلا وجه له) بل له وجه وجهه بناء على أن العرب ألزمت أن يكون ميمتها تمييزاً منصوباً كما يشعر به قوله لم
يسمع الخ وعلى هذا فلا وجه لإلالة نعم قد يجاب عن الفقهاء بأنه ليس مقصودهم صحة هذا الاستعمال لغير
بيان حكمه وإن امتنع لغة فأنال (قوله) بل هو) أي انظر كذا (قوله) ظرف له) أي الخبر (قوله) لحناً)
إلى قول المتن والمذهب في المغنى (قوله) عند البصريين) أي لأنهم لا يجرون التثنية هنا (قوله) ولا نظر
للحن) عبارة المغنى والجر لحن عند البصريين وهو لا يؤثر في الإقرار كالأثر في الطلاق ونحوه والسكران
كالمجرى كما قاله الرافعي (قوله) ورد بأنه يلزم الخ) إنما يتجه هذا الرد في نحو يجوز جر التثنية لا يفهم منه
كالبصريين فأنال (قوله) سيد عمر (قوله) يلزم عليه) أي على تعليقه (مائة في الجراح) أي وجوب مائة الخ
(قوله) إذ التقدير كذا من درهم) كان من على هذا للتبعض (قوله) بان كذا) متعلق بقوله مردود
أو عش (قوله) إنما تقع الخ) يتأمل وجه ذلك فان المفهوم مما ساقى أنها بمعنى شيء وهو كما يشمل الأحاد يشمل
الأعاض إلا أن يكون المراد أنها تقع على الأحاد في الاستعمال أو ثبت أنها إنما تغتلك للأحاد دون غيرها
عش (قوله) أو ثم كذا الخ) عبارة المغنى وجر من المجرى تبعاً للقبلي بان ثم كذا أو أي والفاء كذلك (قوله)
وأراد العطف بالفاء) مائمه والواو فلا يحتاجان إلى الإرادة أو عش (قوله) لما يأتي) أي في الفصل الآتي
شرح فان قال ودرهم الخ من أنها كثيراً ما تستعمل للتفريع وتزيين اللفظ ومقتضى بجزء حذف شرطه
فتعين المقصود فيها كما هو شأن المشتراك (قوله) عبارة عشاى من أنه يجب فيها درهم واحد إن لم يرد العطف (قوله)
(قوله) لأنه عقب) إلى قوله كما يأتي في المغنى (قوله) ولأن التمييز الخ) عطف على أنه عقب الخ (قوله) ولو زاد في
التكرير) أي كان يقول على كذا وكذا وكذا (قوله) فكأن نظيره الآتي) أي في قول المصنف ولو حذف
الواو فدرهم في الخ قال عشاى وفيه تأمل إذ التثنية والتكرير مع العطف كما أثرنا وأيضاً الواو يدل التكرير بربلا
عطف كان مندرجاً في الآتي لا نظير له فعل الصواب أي في الفصل الآتي بقول المصنف ولو قال درهم ودرهم
أي السبكي مثل ذلك الخ كذا شرح مر (قوله) فقوله) درهم ما هو الخ) قد يقال إنما ذكر درهم
لبدفع توم التعدد لتفسير الأول قبل ذكر الثاني فيهم منه الاتحاد لم يذكر درهم بالاولى (قوله)
وكانه بناء الخ) دليله يدل على أنه لم يرد هذا البناء (قوله) النقل السابق) أي قريباً (قوله) فلا وجه له) بل
له وجه وجهه بناء على أن العرب ألزمت أن يكون ميمتها تمييزاً منصوباً كما يشعر به قوله لأنه لم يسمع وعلى
هذا فلا وجه لإلالة نعم قد يجاب عن الفقهاء بأنه ليس مقصودهم صحة هذا الاستعمال لغة بل بيان حكمه وإن
امتنع لغة فأنال (قوله) لحناً عند البصريين) أي لأنهم لا يجرون التثنية هنا (قوله) إذ التقدير كذا من

ولأن التثنية وصف في المعنى وهو يعود لكل ما تقدمه كما يأتي في الوقف ولو زاد في التكرير فكأن نظيره الآتي (و) المذهب (أنه لو رفع أو جر)

بل عدم الصحة إذا كان العطف بـ أو الفاء لانه يلزم عليه حينئذ وجوب درهمين وكذا يلزم هذا على جعله خبراً صناعة لان عدم المطابقة يستدعي أن يقدر أن درهما خبر عن أحدهما وخبر الآخر محذوف فيلزم وجوب درهمين فالوجه انه بدل أو بيان لهما والخبر الظرف نظير مامر أنفأ والمالجر لأنه وان امتنع ولم يظهر له معنى عند جمور النجاة لكنه يفهم منه عرفاً أنه تفسير بجملة ماسبق حمل على الضم وأما السكون فواضح (ولو حذف الواو فدرهم في الاحوال) كما لا احتمال التأكيدي حينئذ (ولو قال ألف ودرهم قيل تفسير الألف بغير الدرهم) من المال اتحد جنسه أو اختلف لانه مبهم والعطف إنما يفيد زيادة عدد لا تفسيراً كالف وثوب قال القاضي ولو قال ألف ودرهم فضة وجب الكل فضة وهو واضح مالم يجرها باضافة درهم اليها وبقي تنوين ألف بل الذى يتجه حينئذ بقاء الألف على إيهامها ولو قال ألف وفتين حنطة بالنصب لم يعد الألف

و درهم لزمه (قوله أما الرفع) إلى قوله كذا في المعنى وإلى قوله والخبر في النهاية لا قوله كذا إلى قوله (قوله) إذ يلزمه) إلى الرفع مطلقاً (عدم المطابقة) أى بين المبتدأ وخبر (قوله حينئذ) أى حين إذ كان العطف بـ أو الفاء (قوله وكذا يلزم هذا) أى وجوب درهمين (قوله خبر صناعة) أى نحو بائى ماجرى صاحب القيل (قوله فالوجه انه بدل الخ) فيه بحث أما لو فلا نسلم أنه يلزم على الخبرية صناعة ما ذكره وإنما يلزم ذلك لو اراد أنه خبر عن نفسهما وهو متعوج لجواز أن مراده أنه خبر عن خبريهما المقدر كما يدل عليه قوله أى هما درهم وأما ثانياً فلا يلزم على البدلية والبيانية صناعة أنه بدل أو بيان من أحدهما وبدل الآخر أو بيانه محذوف إذا لمقدراً لا يمكن كونه بدلاً من مجموع المتعاطفين ولا بيانها كما لا يخفى وحينئذ فهو بمنزلة ما لو كرر الدرهم مع العطف وهو وجب ذلك درهماً فتأمل فاقوله أولى أنه سمى (قوله انه بدل الخ) أى وكذا الأول مبتدأ والثاني معطوف عليه (قوله نظير مامر أنفأ) أى فى شرح أو رفع الدرهم (قوله وأما المالجر) إلى قوله وأما السكون فى المعنى وإلى قوله وقضية التعليل فى النهاية (قوله حمل على الضم) أى الرفع لا على النصب لان الحمل على الرفع هو الأصل المتيقن أنه كدى (قوله وأما السكون فواضح) أى لا يمكن أن التقدير بهما درهم أحدهما ش والاولى أى لا يمكن حمله على أنه بدل أو بيان لمالجر (قوله كما) أى رفعاً ونصباً وجراً وسكوناً ويتحصل بما تقرروا اثناعشر مسألة لان كذا المان يؤتى بهما مفردة أو مركبة أو معطوفة أو الدرهم اما ان يرفع أو ينصب أو يجر أو يسكن ثلاثة فى أربعة يحصل ما ذكره والواجب في جميعها درهم إلا إذا عطفوا فنصب تمييزاً فدرهماً ولو قال كذا بل كذا فاقية وجهان أو جهما لزم شئى إذ لا يسوغ رابت بدال زيد إذا عطف على الواو فان عطف غير صحيح نهاية ومعنى قال الرشيدى قوله هر أو جهما لزم شئين ظاهره مطلقاً خصوصاً بالنظر للتعليل لكن سيأتى له فى الفصل الاتى ما يخالفه فى غير موضع اه عبارة عرش هذا مخالف لما يأتى فى قوله عن أن الواجهة فى بل اعتبار الخ لا أن يحمل ما دعائى على تصدق الاستئناف أو قولنا بـ قبل تفسير الألف بغير الدرهم بخلاف ألف وأربعة دنانير أو ثلاثة أواب فان الكل دنانير أو ثياب ذكره فى الروض وكالدنانير الدرهم اه سمى (قوله من المال) إلى قوله وقضية التعليل فى المعنى لا قوله كالف وثوب وقوله مالم يجرها إلى ولو قال ألف وفتين وقوله ولو قال ألف درهم إلى وإن رفعها (قوله من المال) كالف فلس اه معنى (قوله اتحد جنسه الخ) أى سواء فسر به جنس واحد أم اجناس اه معنى (قوله ألف ودرهم فضة) بالنصب على أنه تمييز لها اه كدى (قوله وجب الكل فضة) لكن ينبغي أن يجب كون الألف درهم سمى و رشيدى (قوله لم يعد) أى لفظ حنطة (قوله ولو قال ألف درهم) إلى أن قال فى الروض أو ألف درهم أو مئتين مرفوعين وجب ما عدده ألف وقيمته درهم أه قال فى شرحه والظاهر انه لو نصبهما أو خفضها بمئتين أو رفع الألف مئتين أو نصب الدرهم أو خفضه أو سكتته كان الحكم كذلك وإنه لو رفع الألف أو نصبه أو خفضه لم يمتونه ونصب الدرهم أو رفعه أو خفضه أو سكتته لزمه ألف درهم ولو سكن الألف واتى بالدرهم بالاحوال المذكرة احتمل الأمرين وهو أولى الاول اقرب اه سمى بخفض وما ذكره من الروض ومن شرحه إلى وإنه الخ فى المعنى مثله (قوله فواضح) أى ازوم

درهم) كان من على هذا التبعيض (قوله وأولى منه أنه بدل أو بيان لمالجر الخ) فيه بحث أما لو فلا نسلم أنه يلزم على الخبرية صناعة ما ذكره وإنما يلزم ذلك لو اراد أنه خبر عن نفسهما وهو متعوج لجواز أن يراد أنه خبر عن خبريهما المقدر كما يدل عليه قوله أى هما درهم وأما ثانياً فلا يلزم على البدلية والبيانية صناعة أنه بدل أو بيان من أحدهما وبدل الآخر أو بيانه محذوف إذا لمقدراً لا يمكن كونه بدلاً من مجموع المتعاطفين ولا بيانها كما لا يخفى وحينئذ فهو بمنزلة ما لو كرر الدرهم مع العطف وهو وجب ذلك درهماً فتأمل فاقوله أولى (قوله إذ يلزمه) على الخبرية قديمع بناء على أنه خبر عن نفسهما لجواز أنه خبران لمجموع (قوله فى المتن) قبل تفسير الألف بغير الدرهم بخلاف ألف وأربعة دنانير أو ثلاثة أواب فان الكل دنانير أو ثياب ذكره فى الروض وكالدنانير الدرهم (قوله وجب الكل فضة) لكن ينبغي أن لا يجب كون الألف درهم (قوله) ولو قال ألف درهم أو ألف درهم بالإضافة فواضح الخ) قال فى الروض أو ألف درهم مئتين مرفوعين

رفعهما ونونهما اوتون
 الاول فقط فله تفسير الالف
 بما لا تنقص قيمته عن درهم
 فكانه قال الف بما قيمة
 الالف منه درهم (ولو قال
 الف ومائتين وخمسة وعشرون
 درهما فاجمع درهم على
 الصحيح) لان لفظ الدرهم لما
 لم يجب به عدد زائد تحض
 لتفسير الكل ولان التميز
 كالوصف وهو يعود للكل
 كما مروى في نحو خمسة عشر
 درهما يجب الكل درهم
 جز ما وقضية التعليل انه لو
 رفع الدرهم او جره لم يكن
 كذلك نعم بحث انه كاذ كـ
 في الف درهم مئتين
 مرفوعين فيلزمه ما عده
 العدد المذكور وقيمته درهم
 وعن ابن الوردي انه يلزمه
 في اثني عشر درهما سدسا
 اي ولانية له سبعة دراهم
 لانها تميزان لكل من
 الاثني عشر فيكون كل ميزا
 نصف الاثني عشر المبهمة
 حذر ان الترجيح من غير
 مرجح ونصفها درهم ستة
 واسداسا درهم او درهما
 وربعاً فسبعة ونصف او
 وثلاثاً فثمانية او ونصفاً
 فتسعة نظير ما تقرر من
 ان نصف الميهم بعد ذلك
 السكرفان قال اردت ان
 جملة ذلك العدد

الالف من الدرهم في كل منهما اه ع ش عبارة قسم قوله فواضح ينبغي ان مراده لزوم ما عده الف وقيمته
 درهم في الصورة الاولى والف درهم في الثانية فايراجع ثم رابت عبارة شرح الروض المارة مصرحة بما قلناه
 في الاولى ان صورت بر رفع الالف منونا ونصب درهما فان صورت بر رفع الالف بلاتون ونصب درهما فهي
 كالثانية كما يستفاد من عبارة شرح الروض المارة ولعل هذا مراد عبارة الشارح فيرجع قوله بالاضافة
 للصورتين لان ترك تثنون الالف ولو مع نصب الدرهم يدل على اضافته اه (قوله او نون الاول فقط) اي رفع
 الالف منونا ورفع الدرهم بلاتونين قال ع ش اي وسكن الدرهم او رفعه او جره بلاتونين اه (قوله او الف
 ومائة) او الف ونصف درهم والظاهر كما افاده الشيخ اي في شرح الروض انه لو رفع الدرهم او نصبه في الاخيرة
 كان الحكم كذلك ولا يضر فيه اللحن وانه لو رفعه او نصبه فيها لكان مع تثنون نصف او رفعه او خفضه في بقية
 الصور لزومه ما عده العدد المذكور وقيمته درهم اخذنا مما مر في الف ودرهم مئتين مرفوعين نهاية ومعنى
 (قوله كامر) اي انفا في شرح وجب درهما (قوله يجب الكل درهم الخ) لانها اسمان جملا اسما واحدا
 فالدرهم تفسير له اهمعنى (قوله وقضية التعليل) اي الثاني وهو ان التميز كالوصف الخ (انه لو رفع الدرهم او
 جره لم يكن كذلك) اي لم يكن الكل درهم لانه حينئذ لا يكون وصفا فلا يبعد ذلك ولما اما التعليل الاول فله قضيت
 عدم الفرق بين النصب وغيره بل هو غير كاف في التعليل اذ لا تلازم بين عدم وجوب عدد زائد برهما وتحض
 لتفسير الكل اه مصطفى الخوى اقول ولهذا اقتصر النهاية والمعنى على التعليل الثاني (قوله نعم بحث الخ)
 اعتمدته النهاية والمعنى (قوله انه) اي حكم ما لو رفع الدرهم او جره (كما ذكر الخ) اي كالحكم الذي ذكر الخ
 (قوله وعن ابن الوردي) الى قوله واثنى عشر ندس في النهاية الاول له اي ولا يلية (قوله لانها) اي الدرهم
 والسدس (قوله لكل من الاثني عشر) الوجه حذف لفظ من اه رشيدى (قوله فيكون كل) اي من الدرهم
 والسدس (قوله درهم ستة) الاول بالنصب حال من النصف المضاف والثاني خبر للنصف (قوله واسداسا
 درهم) عطف على درهم ستة (قوله او درهما وربعاً فسبعة الخ) عطف على قوله درهما وسدسا سبعة درهم
 فكان حقه حذف الفاء (قوله او ثلثا الخ) عطف على وربعاً الخ وكذا قوله او نصفاً الخ عطف عليه (قوله
 نظير ما تقرر) اي بقوله لانها تميزان لكل من الاثني عشر فيكون كل ميزا نصف الاثني عشر الخ (قوله ان
 جملة ذلك الخ) عبارة النهاية فان قال اردت وسدس درهم صدق بيمينه لاحتماله وكذا الباقي قال الوردى: الله
 تعالى وما حكى عنه اي ابن الوردي غير بعيد بل هو جار على القواعد ولو ادعوا لسكن الاصح ان السكرفان في هذه المسائل
 وجب ما عده الف وقيمته درهم اه قال في شرحه والظاهر انه لو نصبهما او خفضهما مئتين او رفع الالف
 منونا ونصب الدرهم او خفضه او سكنه كان الحكم كذلك وانه لو رفع الالف او نصبه او خفضه او سكنه لزومه
 الف درهم ولو سكن الالف او اتى في الدرهم بالاحوال المذكورة احتمل الامرين وهو الى الاول اقرب اه ثم
 ذكر في الروض انه يجب في اقراره بمائة عدد من الدرهم العدد فقط اي دون الوزن قال في شرحه قال
 الاستوى وقد تقدم ان اقل العددين اثنين والقياس لزوم ما تثنى درهم ناقصة ان كان عدداً مجزئاً بالاضافة
 وكذا ان كان منصوباً بالنية تفسير للمائة الخ حكمه عنه واقره وقوله وكذا ان كان منصوباً بان كان مع عدم
 تثنون مائة فواضح وان كان مع تثنون عايف قوله السابق او رفع الالف منونا ونصب الدرهم اذ يقيسه هنا
 لزوم ما عده مائة وقيمته درهما فيلتأمل اه (قوله بالاضافة) كان المراد فيها بدليل المنقول عن شرح
 الروض (قوله فواضح) ينبغي ان مراده لزوم ما عده الف وقيمته درهم في الصورة الاولى والف درهم
 في الثانية فايراجع ثم رابت عبارة شرح الروض المارة بالاضافة الى ان صورت بر رفع الالف
 منونا ونصب درهما فان صورت بر رفع الالف بلاتونين ونصب درهما فهي كالثانية كما يستفاد ذلك من
 عبارة شرح الروض المارة ولعل هذا مراد عبارة الشارح فيرجع قوله بالاضافة للصورتين لان ترك تثنون
 الف ولو مع نصب الدرهم يدل على اضافته نعم بحث (انه) اي لو رفع الخ ع ش (قوله وعن ابن الوردي) انه
 يلزمه الخ في العباب ما نصه فر ع قال له على اثنا عشر درهما ودائق بر رفع الدائق او جره لمزماه ان نصه فقبل يلزمه

ونحوها من الدرهم فيلزمه في الأولى اثنا عشر درهما وسدس درهم وفي الثانية اثنا عشر درهما وربيع درهم وفي الثالثة اثنا عشر درهما وثلاث درهما وفي الرابعة اثنا عشر درهما ونصف درهم ومعلوم أنه في قوله اثنا عشر درهما وسدس الاخر وهو لا يمنع الحكم هذا إن لم يكن نحو ما بان كان كذلك لزمه أربعة عشر درهما أما لو قال اثنا عشر درهما وسدس بالرفع أو سدس بالجزم فلا نزاع في لزوم اثني عشر درهما وزيادة سدس اه وفي سيم بعد ان نقل قوله ثم قال الوالد الى ومعلوم ما نصه فليتاامل توجه ذلك والظاهر انه يجري ذلك في حالة جر السدس أو سكوته فليراجع ثم رابت في الديمري ما نصه تنبيه قال له على اثنا عشر درهما وسدس بالرفع أو وسدس بالخفض لزمه اثنا عشر درهما وزيادة سدس واما اذا قال وسدسا بالنصب فالاصح كذلك

ولا يضرب للجن إن لم يكن نحو ما وإن كان نحو بلزومه أربعة عشر درهما كانه قال اثنا عشر درهما واثني عشر سدس ثم حكى ما قاله ابن الوردى عن بعض الفقهاء ثم حكى عن المتولي انه يقبل تفسيره بسبعة دراهم وخمسة اسداس درهم والظاهر ان ما قاله اولاهو مستند شيخنا الشهاب الرملي فيما قاله فيكون قائلا بما صححه الديمري من التفصيل بين النحوى وغيره عند النصب اه وقوله ثم حكى عن المتولي الخ يتامل وجهه **(قوله يساوى درهم الخ)** اعلى ان درهما وسدسا خبر عن ضمير اثني عشر او بدل او بيان للاثني عشر وقد غلط عن الرفع الى النصب **(قوله واثني عشر سدسا)** اى او قال اردت اثني عشر سدسا وغلطت في قولى درهما اه كرى **(قوله كذا قيل)** راجع الى قوله واثني عشر سدسا الخ **(قوله ما تقرر)** اى من التعليل بقوله لانها تميزان لكل من الاثني عشر الخ **(قوله و)** يؤخذ من تعليله الخ يتامل وجه هذا الاخذ قضية ما صححه الديمري في غير النحوى في الاثني عشر ان اللزوم هنا ثلاث عشر درهما وسدس درهم **(قوله جميعه)** تا كيد لاسم ان وقوله دراهم حال منه وقوله كذا خبر ان وقوله واسدسا كذا عطف على دراهم كذا قول المتن **(دراهم البلد)** اى او

ثمانية دراهم الادنا لاحتمال انه عطف ومفسر لا يقتضى فوق اثني عشر وعشره واثنا عشر من القسمين فيجعل خمسة من العدد واثني وسبعة منه درهم وقيل يلزمه سبعة دراهم تنزيلا لتفسيره على المناصفة فيكون ستة دراهم وستة واثني وهى درهم وقيل يلزمه درهما ونصف وثلاث لا تقسم المفسر الى الجنس فيقتنع بدرهم وللثاني دوائقه وقوله فقيل يلزمه ثمانية دراهم الادنا وجهه ان غاية ما يطلق عليه اسم الدوائق خمسة واذا زاد فهو درهم فالتعبير بالدوائق قرينة انه اراد ما دون الدرهم اذ لو اراد ما يبلغ درهما خبر عنه بدرهم اذ لا وجه للعدول حيث تدور قوله فيقتنع بدرهم كان وجهه لاخذ بالاقول ولا يخفى ان ما قاله ابن الوردى في مسئلته يوافق الوجه الثاني في هذه المسئلة دون ما قبله وما بعده وقد قال شيخنا الشهاب الرملي ان ما قاله ابن الوردى هو الاقرب الجارى على القواعد قال لكن الاصح ان السكس من الدرهم فيلزمه في مثاله اثنا عشر درهما وسدس درهم وعلى هذا القياس اه كذا نقله عنه مر فليتاامل توجه ذلك والظاهر انه يجري ذلك في حالة جر السدس أو سكوته فليراجع ثم رابت في الديمري ما نصه تنبيه قال له على اثنا عشر درهما وسدس بالرفع أو وسدس بالخفض لزمه اثنا عشر درهما وزيادة سدس واما اذا قال وسدسا بالنصب فالاصح كذلك ولا يضرب للجن إن لم يكن نحو ما وإن كان نحو بلزومه أربعة عشر درهما كانه قال اثنا عشر درهما واثني عشر سدس اه ثم حكى ما قاله ابن الوردى عن بعض الفقهاء ثم حكى عن المتولي انه يقبل تفسيره بسبعة دراهم وخمسة اسداس درهم والظاهر ان ما قاله اولاهو مستند شيخنا الشهاب الرملي فيما قاله وانه وقع خلل في النقل عنه فيكون قائلا بما صححه الديمري من التفصيل بين النحوى وغيره عند النصب ثم رابت في شرح مر عنه ما حاصله ذلك ولا يراد على ما قاله في النحوى ان اللفظ لا يحتمله لان هذا ممنوع لان التمييز يتعلق بجميع افراد ما سبق فاذا كان التمييز معطوفاً ومعطوفاً عليه كان ممزاً لكل فرد من افراد ما سبق كالمزبوت المفرد معطوف ومعطوف عليه نحو له على شيء درهم ونصفا فانه يلزم درهم ونصف لتفسير الشيء بهما **(قوله و)** يؤخذ من تعليله الخ يتامل وجه هذا الاخذ قضية ما صححه الديمري في غير النحوى في الاثني عشر ان اللزوم هنا ثلاثة عشر درهما وسدس درهم **(قوله يلزمه خمسة عشر وسدس)** هو في النحوى لا اشكال فيه على قياس ما مر عن

يساوى درهما وسدس درهم صدق بيمينه لاحتماله وكذا الباقي واثني عشر سدسا صدق بالاولى لانه غلط على نفسه مع احتمال لفظه كذا قيل وفي تعليقه نظر بل لا يحتمله لفظه بوجه فالذى يتجه انه كماله اطلاق فتلزمه السبعة لما علم مما تقرر انها مدلول اللفظ ما لم يصرف عنه معنى يحتمله ويؤخذ من تعليقه للاثني عشر بما ذكر انه فيما عداها من المركب المزجي كثلاثة عشر درهما وسدسا يلزمه خمسة عشر وسدس لان المركب هنافى حكم المفرد وقدميزه بانه جميعه دراهم كذا واسدسا كذا فانه مما ذكر **(ولو قال الدراهم التى اقررت بها ناقصة الوزن فان كانت دراهم البلد الذى اقربه تمامة الوزن)**

بان كان كل منها ستة دوانق (فالصحيح قبوله إن ذكره متصلا بالاقرار لانه في المعنى (٣٨٣) بمثابة الاستثناء وحيث يدرج

لتفسيره في قدر الناقص
فان تعذر بيان منزل على اقل
الدرام (ومنعه ان اصله
عن الاقرار) وكذبه المقر له
فيلزمه دراهم تامة لان
اللفظ وعرف البلد بمعان
ما يقوله (وإن كانت) دراهم
البلد (ناقصة قبل) قوله (ان
وصله) بالاقرار لان
اللفظ اى من حيث الاتصال
والعرف يصدقانه (وكذا
ان اصله) عنه (في النص)
علا يعرف البلد كما في
المعاملة ويجرى ذلك على
الاروجه في بلدا زاد وزنهم
على درهم الاسلام فاذا
قال اردته قبل ان وصله
لان فصله (والتفسير
بالمغشوشة كقول الناقصة)
فان الدرهم عند الاطلاق
يحول على الفضة الخاصة
وما فيها من النش بقصها
فكانت كالناقصة في تفصيلها
المذكور وبحت جمع قبول
التفسير بالفلوس وان فصل
في بلديتعالون بها قبله ولا
يعرفون غير هاولو تعذر
مراجعتها حل على دراهم
البلد الغالبة على المنقول
المعتمد ويجرى ذلك في
الكيل مثلاً كما هو ظاهر فلو
اقر له باردر بر ومحل
الاقرار مكاييل مختلفة ولا
غالب فيها تعين اقلها مالم
يختص المقر به بمكيال منها
فيحمل عليه لاعلى غيره

القرية اه نهاية (قوله بان كان كل) الى قوله وبه يعلم ان الاشرف في النهاية لا قوله الانقص منه لان
وصله وكذا في المعنى لا قوله ولو تعذر التالى ولو لم ير الدرهم (قوله ويجرى ذلك) اى الخلاف المتقدم بقوله
المصنف فالصحيح قبوله الخ (قوله على درهم الاسلام) وزنه بالحب خمسون شعير وخمسا شعير بقوله بالدوانق
ست وكل دانتى ثمان حبات وخمسا حبة اه عش (قوله فاذا قال اردته) اى درهم الاسلام وفى هذا
الكلام إشارة إلى الحمل عند الاطلاق على دراهم البلد الزائدة على دراهم الاسلام اه سم وفى النهاية
والمعنى هنا مثل ما فى الشرح لكنهما قالوا حينئذ ولو فى قول المصنف السابق ولو قال الدرهم التالى الخ
مانصه والمعتبر فى الدرهم المقر بها درهم الاسلام وإن كان دراهم البلد اكثر من زانها مالم يفسره المقر
بما يقبل تفسيره فعلى هذا لو قال الخ اه فكسب الرشيدى على الاول مانصه قوله لم ويجرى ذلك
على الالوجه الخ هذا بنافى ما قدمه آتاهم حمل الدرهم فى الاقرار على دراهم الاسلام مالم يفسره بغيرها
بما يحتمل وعذره انه خالف فى هذا المتقدم انما للشهاب بن حجر فان ذلك بخيار انه عند الاطلاق
يحمل على درهم البلد الغالب ثم تبعه فى جميع ما يأتى بما يتعلق بالمدققة وقع فى التناقض فى مواضع انتهى
(قوله) وبحت جمع الخ عبارة النهاية والمعنى نعم لو غلب التعامل بها اى الفلوس ببلد بحيث يجر التعامل
بالفضة وانما قد خذعوا من الفلوس كالديار المصرية فى هذه الازمان فالوجه كما يحتمل به بعض المتأخرين
القبول وان كان منفصلا انتهى قال عش قوله لم كالديار المصرية الخ اى فى زمنه لاذلك وما فى زماننا
ملا يقبل منه التفسير بها لانها لا يتعامل بها الان الا فى المحقرات انتهى (قوله ولو تعذر مراجعتها الخ) اى
كما هو صريح شرح الروض فيها اذا كانت دراهم البلد ناقصة او مغشوشة ولم ينس الدرهم التالى اقرها فيها
وتعذر مراجعتها اه سم (قوله حمل على دراهم البلد الغالبة) قال الاذرى كما فى المعاملات ولا لانه المتيقن
قال فى شرح الروض وقضية التوجيه الاول انه لو كانت دراهم البلد اكبر من دراهم الاسلام كان الحكم كذلك
وقضية الثانى خلافه اه وقضية كلام الشارح انها عند الاطلاق محمولة على دراهم البلد وان كانت ناقصة او
مغشوشة لكن المتبادر من قول المصنف ولو قال الدرهم التالى اقرتها الخ خلافاه اه سم (قوله ويجرى
ذلك الخ) يعنى الحمل على الغالب عند الاطلاق اه رشيدى (قوله فلو اقر له الخ) كانه ليس تفصيلا لما قبله
فتامله اه سم (قوله الانقص منه) اى ان وصله عبارة النهاية ويحكم عليه بذلك ولو قال اردت غيرها اه
(قوله وفى العقود يحمل) اى يحمل اطلاق نحو الاردب فى العقود (قوله يحمل على الغالب المختص الخ) فان
لم يكن غالب فلا بد من التعيين والالم يصح العقد اه سم (قوله كالنقد) كحمل اطلاق النقدي فى العقود على
الغالب (قوله فى قدر كيل) اى وقيمتها ايضا اه عش (قوله الدرهم) اى التالى اقرها (قوله او بجنس ردى)
ظاهره ولو انقص قيمة اه سم (قوله قبل مطلقا) اى فصله او وصله كانت دراهم البلد كذلك او لا اه عش
عبارة المعنى ولو لم يفسرها بجنس من الفضة ردى او بدرهم سكنتها غير جارية فى ذلك المحل قبل تفسيره ولو منفصلا

الدميرى (قوله فاذا قال اردته) اى درهم الاسلام وفى هذا الكلام إشارة إلى الحمل عند الاطلاق على دراهم
البلد الزائدة على دراهم الاسلام (قوله ولو تعذر مراجعتها الخ) اى كما هو صريح شرح الروض فيها
اذا كانت دراهم البلد ناقصة او مغشوشة بان لم يفسر الدرهم التالى اقرها فيها وتعدرت مراجعتها (حمل
على دراهم البلد الغالبة) قاله الاذرى قال فى المعاملات ولا لانه المتيقن قال فى شرح الروض وقضية التوجيه
الاول انه لو كانت دراهم البلد اكبر من دراهم الاسلام كان الحكم كذلك وقضية الثانى خلافه اه وقضية
كلام الشارح عند الاطلاق محمولة على دراهم البلد وان كانت ناقصة او مغشوشة لكن المتبادر من قول
المصنف ولو قال الدرهم التالى اقرتها الخ خلافاه (قوله فلو اقر له الخ) كانه ليس تفصيلا لما قبله فتامله
(قوله يحمل على الغالب المختص من تلك المكاييل) فان لم يكن غالب فلا بد من التعيين والالم يصح العقد
(قوله او بجنس ردى) ظاهره ولو انقص قيمة

الا نقص منه الان وصله وفى العقود يحمل على الغالب المختص من تلك المكاييل كالنقد مالم يختلفا فى تعيين غيره فانها حينئذ يتبعها فان
ويصدق الغاصب والمنلف يبيمينه فى قدر كيل ما غصبه او انلفه ولو لم يفسر الدرهم بغير سكة البلد او بجنس ردى قبل مطلقا فارق الناقص

كالوقال له علي ثوب ثم فسر بمجنس ردىء أو بما لا يعتاد أهل البلد بسره اه (قوله بان فيه) أى فى التفسير بالنقص (قوله هنا) أى فى التفسير بغير سكة البلد أو بمجنس ردىء (قوله وانما انعقد البيع بنقد البلد) عبارة النهاية والغنى وبخلاف البيع حيث يجعل على سكة البلد لان اخاه (قوله والافرار اخبار بحق سابق) أى يحتتمل ثبوته بمعاملة غير ذلك المحل نهايتو معنى (قوله وبه) أى بالتعليل (قوله ان الاشرفى الخ) عبارة سم والنهاية أفتى شيخنا الشهاب الرملى بأنه لو اقر باشر فى كان يجمل لانه يطلق على الذهب وعلى قدر معلوم من الفضة فيقبل تفسيره بكل منهما متصلا ومنفصلا ويؤيده ان اطلاقه على الذهب ليس عرف الشرع بل هو عرف حادث ولم يخص فيه به بل اطلق على القدر المذكور من الفضة فوجب قبول التفسير به مطلقا ولا يرد عليه ما قاله الشارح لانه أى الشهاب الرملى يمنع انه موضوع للذهب اصاله فليتأمل والحاصل انه لا يسلم انه من عرف الشرع ولانه اصاله للذهب فكان مجملا فوجب قبول التفسير بالفضة مطلقا اه اقول وفى وجوب القبول فيها اذا فقد اطلاقه على الفضة فى محل الافرار وزنه بالسكينة كزماننا نظر ظاهر (قوله هنا) أى فى الافرار و (قوله ثم) أى فى المعاملة (قوله الما تقرر) أى التعليل المذكور (قوله وفارق بعثك من هذا الجدار الخ) قال فى شرح الروض وذكر الجدار مثال فالشجرة كذلك بل ولو قال من هذا الدرهم إلى هذا الدرهم فكذلك فى الظاهر لان القصد التجديد لا التعديد اه وقوله فكذلك الخ هذا ممنوع بالفرق المذكور شرح م ر أى الخطيب اه سم قال الرشيدى قوله من هذا الدرهم الخ أى بان كان معينا بدليل الاشارة والتظهير فليراجع اه (قوله ايضا) أى كالمتهى (قوله بان هذا) أى المبدأ فى مسألة الجدار (قوله من غير الجنس) أى جنس المقر به الذى هو الساحة (قوله بخلاف الاول) أى المبدأ فى مسألة الدرهم (قوله وقضيته) أى الفرق (قوله فى الارض) أى فى الافرار بها (قوله وبفرق بان هذا من المساحات الخ) أو بقال المبدأ فى مسألة الدراهم منضبط بخلافه فى مسألة الارض فان دخول جميع ما بين من الارض بعيد بنافيه التجديد والبعض منهم فمقدر ثم رايت المحشى نظرى فى فرق الشارح فقال قوله وبفرق الخ يتأمل فيه انتهى سيد عمر (قوله بان هذا) أى المقر به فى مسألة الارض (قوله فانه ليس كذلك الخ) أى ليس المبدأ فى مسألة الدرهم غير محتاج اليه بل هو محتاج اليه لانه مبدأ الالتزام قوله وما بعده الخ من عطف السبب (قوله ولو قال ما بين درهم الى المثلث

(قوله وبه يعلم ان الاشرفى اذا أطلق ينصرف هنا للذهب الخ) أفتى شيخنا الشهاب الرملى بأنه لو اقر باشر فى كان مجملا لانه يطلق على الذهب وعلى قدر معلوم من الفضة فيقبل تفسيره بكل منهما متصلا ومنفصلا ويؤيده ان اطلاقه على الذهب ليس عرف الشرع بل هو عرف حادث ولم يخص فيه به بل اطلق على القدر المذكور من الفضة ايضا فوجب قبول التفسير به مطلقا ولا يرد عليه ما قاله الشارح لانه يمنع انه موضوع للذهب اصاله فليتأمل والحاصل انه لا يسلم انه من عرف الشرع ولانه اصاله فى الذهب بل هو عرف حادث مشترك فكان مجملا ووجب قبول التفسير بالفضة مطلقا ثم رايت الشارح اعاد المسئلة فنيا باقى بالسطو البحث فيه بحالة تأمل ويقع فى لفظ العامة التعبير بالوحدات والافرائى وبغنى انه لا شرفى فيكون مجملا بين دينار الذهب والقدر من الفضة وهو عشرة انصاف وكذا ينبغي ان الفضة الانصاف فى الدينار المصرية فى هذه الازمان يحمل بين الفضة والفلوس لاطلاق ذلك عندهم على الفلوس وعلى الفضة نعم قد تقوم قرينة على ارادة احدهما فيعمل بها وان نحو ثلاثة اواربعة فقرة مختصة بالفلوس لانها لا تطلق فى العرف الا عليها وحيث اقر بمجمل وتعدر استفساره لنحو موته لم يؤمل الا فى ولو عبر بنحو ثلاثة ما من غير تقييد فينبغى حمله على الذهب الكبير لانه لا يردع فانه هذه العبارة الا ذلك بخلاف غير كالسليمى والمغنى ونحوهما ولو عبر بالدينار فلا يبعد شموله للثقال والدينار الكبير اما المتقال فلا نه عرف الشرع اما الدينار الكبير فلغلبة استعماله فيه والله اعلم م ر (قوله وفارق بعثك من هذا الجدار الى هذا الجدار الخ) قال فى شرح الروض وذكر الجدار مثال فالشجرة كذلك بل ولو قال من هذا الدرهم الى هذا الدرهم فكذلك فى الظاهر لان القصد التجديد لا التعديد اه وقوله فكذلك هذا ممنوع بالفرق المذكور شرح م ر (قوله وبفرق

بان فيه رفع بعض ما قر به بخلافه هنا وانما انعقد البيع بنقد البلد لان الغالب فى المعاملة قصدا بروج فى البلد والافرار اخبار بحق سابق وبه يعلم ان الاشرفى اذا اطلق ينصرف هنا للذهب ولا يعتبر فيه عرف البلد الماسر فى البيع انه موضوع للذهب اصاله فلم يؤثر فيه العرف هنا وان اثر فيه ثم لما تقرر وبأنى قريبا لذلك مزيد (ولو قال له) على من درهم الى عشرة لزمه تسعة فى الاصح) كما مر فى الضمان بتوجيهه وفارق بعثك من هذا الجدار الى هذا الجدار فانه لا يدخل المبدأ ايضا بان هذا من غير الجنس بخلاف الاول وقضيته انه لو قال فى الارض من هذا الموضوع الى هذا الموضوع دخل المبدأ لانه من الجنس والظاهر خلافه وبفرق بان هذا من المساحات الحسية وهى لا تشمل شيئا من حدودها لاستقلالها بإيراد العقد عليها من غير محرج الى دخول حدودها بخلاف المبدأ هنا فانه ليس كذلك وما بعده مترتب عليه فيلزم دخوله ولو قال ما بين درهم وعشرة

أول عشرة لزمه ثمانية قال شارح والحكم هنا وفي الطلاق واليمين والنذور والوصية واحد اه وما ذكره في الطلاق غلط صريح والذي في أصل الروضة أنه لو قال أنت طالق من واحدة إلى ثلاث طلقت ثلاثا وقرؤا بينه وبين (٣٨٥) المذكورات بأن عدده عصوره فالظاهر قصد

استيفائه بخلاف غيره (وان قال) له (على درهم في عشرة) او درهم في دينار (فان اراد المعية لزمه احد عشر) أو الدرهم والدينار لان في ثاني معنى مع داخلوا في اعم اى معهم واستشكله الاستوى وغيره بشيئين أحدهما جزمهم في درهم مع درهم بأنه يلزمه درهم لاحتياط ان يريد مع درهم لى وقع نيته اولى واجاب البلقنى بأن فرض ما ذكر انه لم يرد الظرف بل المعية فوجب احد عشر وفرض درهم مع درهم انه اطلق وهو عطل الظرف اى مع درهم لى فليجب إلا واحد فالمستثنان على حد سواء وفيه تكلف يتأليه ظاهر كلامهم في الثاني أنه يلزمه الدرهم مطلقا اى ما لم ينزع درهم يلزمى كما هو ظاهر واجاب غيره بانية المعية تجعل في عشرة بمعنى عشرة بدليل تقديرهم جاء زيد وعمرو مع درهم وبخلاف لفظة مع فان تأنيها المصاحبة وهى تصديق بمصاحبة درهم للمقر وفيه نظر وتكلف وليست الواو بمعنى مع بل تحتلما وغيره وقد يجاب بأن مع درهم صريح في المصاحبة الصادقة بدرهمه ولغيره فليس فيها تصريح بلزوم الدرهم الثاني بل ولا

في المعنى (قوله أو إلى عشرة) أى أو قال ما بين درهم إلى عشرة (قوله والحكم) أى حكم من درهم إلى عشرة اه معنى (قوله هنا) اى فى الاقرار (قوله والوصية) اى والاراءه معنى (قوله واحد) وهو دخول الطرف الاول دون الاخير اه معنى (قوله من واحدة الخ) او من واحدة الى اثنين طلقت طلقتين مر اه معنى (قوله او درهم في دينار) الى الفصل فى النهاية الا قوله وقع نيته اى فليجب وقوله فى الاول وقوله فى الثاني قول الماتن (فان اراد المعية) اى بان قال ارادت مع عشرة درهم اه معنى وباتى عن السبكي ما رواه وافتقروا لم يرد تضربه الشارح (قوله والدرهم الدينار) راجع الى قوله او درهم في دينار (قوله واستشكله) أى ما فى الماتن من لزوم احد عشر درهما فمأذ كر (قوله وقع نيته) اى نية مع (قوله فرض ما ذكر) اى ما فى الماتن (قوله اطلق) اى لم يرد المعية (قوله فالمستثنان على حد سواء) اى فقد ان الاطلاق يلزم ليهما المرفوع وقطوعه وإرادة المعية يلزم فيهما المجرور ايضا (قوله وفيه تكلف) اى فى جواب البلقنى (قوله انه يلزمه الخ) بيان الظاهر كلامهم (قوله واجاب غيره) اى غير البلقنى (قوله بانية المعية الخ) عبارة المعنى بان قصد المعية فى قوله درهم فى عشرة بمثابة حرف العطف والتقدير له درهم عشرة ولو لفظ المعية مراد فى حرف العطف بدليل تقديرهم فى جائز بدو عمرو بقولهم مع عمرو بخلاف قوله له على درهم مع درهم فان معنى ليجر المصاحبة والمصاحبة تصديق بمصاحبة درهم بدرهم غيره ولا يقدر فيها عطف بالواو اه (قوله وليست الواو الخ) اى فى جائز بدو عمرو (قوله وقد يجاب) اى عن اصل الاشكال (قوله بان مع درهم صريح الخ) اقول ما المانع من انهم ارادوا بآراء المعية إرادة مع عشرة من الدرهم اه وحيث تدفع هذا الاشكال والاشكال الا فى ثم رايته فيما باتى نقل الجواب بذلك عن السبكي فلهذا اجد اه سم (قوله له) أى المقر له (قوله ولغيره) أى وبدرهم لغير المقر له (قوله فنية مع بها) اى نية المعية بقى عشرة (قوله قرينة ظاهرة الخ) لاسم كونها قرينة فضلا عن كونها ظاهرة لان فى تحتل معانى معنى مع والحساب والظرفية فارادة معنى مع بها احتراز عن إرادة بقية المعانى التى لها كيف يقال ان نية مع قرينة على عدم إرادة معنى مع وكيف يقال لانه يرد ادائها اى اعم منها لما تبين فقد ظهر هذا مانع الملازمة التى ادعاها فى الحاصل بقوله اذ لو لا الخ ذلك لان استعماله فى معنى مع ليس من باب إخراجها عن مدلولها الصريح بل من باب تخصيص اللفظ بأحد محتملاته الذى لا يقتضى معنى الضم فى الزوم لان معنى مع لا يقتضى ذلك وقوله تفيد معنى اذنا على الظرفية يقال عليه معنى مع مقابل معنى الظرفية ولا يقتضى زيادة على مجرد المصاحبة فتأمل باطفا اه سم اقول وقوله لا نسلم الخ لاجل لهدم تسام ذلك بعد تسلم ما قبله المرفوع عليه ذلك وقوله لان فى تحتل معانى الخ ظاهر على سبيل المساواة وهو ظاهر المنع وقوله وكيف يقال لانه يرد ادائها جوازه ان مراد الشارح بقوله ذلك المساواة فى المفاد لا الترادف الاصولى وقوله ليس من باب إخراجها عن مدلولها الصريح الخ ظاهر المانع كما هو صريح المعنى عبارته وأيضاف قوله درهم مع درهم صريح فى المعية ودرهم فى عشرة صريح فى الظرفية فاذا نوى بالثانية المعية لزمه الجميع عملا

بأن هذا الخ يتأمل فيه (قوله من واحدة الى ثلاث طلقت ثلاثا) او من واحدة الى اثنين طلقت طلقتين مر (قوله وقد يجاب بان مع درهم صريح الخ) اقول ما المانع من انهم ارادوا بآراء المعية إرادة مع عشر من الدرهم له وحيث تدفع هذا الاشكال والاشكال الا فى ثم رايته فيما باتى نقل الجواب بذلك عن السبكي فلهذا اجد (قوله فنية مع بها قرينة ظاهرة الخ) لاسم كونها قرينة فضلا عن كونها ظاهرة لان فى تحتل معانى معنى مع والحساب والظرفية فارادة معنى مع بها احتراز عن إرادة بقية المعانى التى لها كيف يقال ان نية مع قرينة على عدم إرادة معنى مع وكيف يقال لانه يرد ادائها اى اعم منها كما تبين وقد ظهر هذا معنى الملازمة التى ادعاها فى الحاصل بقوله اذ لو لا الخ ذلك لان استعماله فى معنى مع ليس من باب إخراجها عن مدلولها الصريح بل من باب تخصيص اللفظ بأحد محتملاته الذى لا يقتضى معنى الضم فى الزوم لان معنى مع لا يقتضى ذلك

لانه يراد بها بل ضم العشرة الى الدرهم فوجب الاحد عشر والحاصل ان الدرهم لازم قيمه والدرهم الثاني في مع درهم ثم فربته على لومه والعشرة قامت فربته على لومه اذ لا نية المعية تفيد معنى زائدا على الظرفية التي هي صريح اللفظ لما اخرج عنه عن مدلوله الصريح الى غيره فتامله فانها بمنى ان العشرة معية (٣٨٦) في الف ودرهم بالاولى واجاب الزركشي بان العطف في هذه يقتضي مغايرة الالف

للدراهم فثبتت على ايهامها بخلافه في درهم في عشرة واجاب غيره بان العشرة هنا عطفت تقديرها على مبن فتخصصت به اذا الاصل مشاركة المعطوف للمعطوف عليه ومن ثم عطفت المبنى على الالف لم تخصصها وفيه نظر اذ قضيت ان في الف درهم وعشرة تكون العشرة دراهم وكلامهم باه بالذي يتجه الفرق بان في الظرفية المقترنة بنية المعية اشعارا بالتجانس والاتحاد لا اجتماع امرين كل منهما مقرب لذلك بخلاف الف ودرهم فان فيه مجرد العطف وهو لا يقتضي مفردة صرف المعطوف عليه عن ايهامه الذي هو مدلول لفظه ثم زابت السبكي اجاب بان المراد بنية مع ذلك انه اراد مع عشرة دراهم له وجرى عليه غير واحد وعليه فلا يردش من الاشكالين ولا يحتاج لشي من تلك الاجوبة وهو ظاهر لولا ان ظاهر كلامهم او صريحه انه لم يرد الا بجرم مع عشرة فعليه يرد الاشكالون يحتاج الى الجواب عنها بما ذكر (او) اراد (الحساب) وعرفه (مفسره) لانه موجه

بنيته ومع ارادته المعية لم يصح تقدير المعية بالمصاحبة للدراهم اخر لان فيه تكثير المجاز وهو ممتنع وايضا امتنع ذلك لان المعية مستفادة من اللفظ بل من نيته فلو قدر معه مجاز الاصطلاح لتكثر المجاز واما قوله لدرهم مع درهم آخر فهو ظاهر في المعية المعلقة فاذا اطلق لم يلزمه الا درهم (قوله لانه) اي ما يراد به درهم وهو المصاحبة الصادقة بعشرة ولو غيره (قوله يراد بها) اي الظرفية (قوله بل ضم العشرة) اي بل اراد ضم الخ اه ع ش (قوله ثانيا) اي ثاني السيتين (قوله ومغايرة الالف للدرهم) في اصله للدرهم اه سيد عمر (قوله بخلافه) اي الاسر (قوله عطفت تقديرها) اي لما تقدمت نية المعية تجمل في عشرة بمعنى عشرة (قوله لا اجتماع امرين الخ) وهما الظرفية والمعية (قوله مدلول لفظه) اي لفظه المعطوف عليه اه كردي (قوله زابت السبكي الخ) الوجه التحويل على جواب السبكي لظهور المعنى عليه وكلامهم لا يتنايف بل قواعدهم تقتضيه طعام ودعوى ان كلامهم صريح في خلافه غير صحيح قطعاً وانه ظاهر في خلافه لا لانه بل كلامهم مع ملاحظة المعنى وقواعدهم لا يكون الا ظاهراً فيه فاحسن التامل سم على حج اه رشدي (قوله اجاب بان المراد الخ) تقدم عن المعنى ما يوافقه (قوله بذلك) اي في عشرة (قوله او صريحه) ممنوع قطعاً اه سم (قوله لا بجرم مع عشرة) وهو المصاحبة الصادقة بعشرة له ولغيره (قوله في الاول الخ) الوجه اسقاط في الاول وفي الثاني اذ لا اول هنا ولا ثاني فتامله اه سم عبارة النهاية والمعنى والابان لم يرد المعية ولا الحساب بان اطلق او اراد الظرف فدرهم لانه المتقن اه ومعلوم ان مراد الشارح بالاول قول المصنف فان اراد المعية والثاني قوله او الحساب فاذا هما ان قول المصنف والاراجع للمعطوفين جميعاً

(فصل في بيان انواع من الاقرار) (قوله في بيان) الى قوله ومع سرجها في النهاية (قوله في بيان انواع من الاقرار) اي وما يتبع ذلك كالذي يفعل بالمتنوع من التفسير اه ع ش قول المتن (سيف في غمد) ينبغي اوفس في خاتم اه سم قول المتن (في صندوق) بضم الصاد اه معنى (قوله لانه مغاير) الى قوله ومع سرجها في المعنى (قوله لا يدخل الخ) جملة استثنائية بيان لوجه الشبه عبارة النهاية والمعنى لا يكون الاقرار باحدهما اقراراً بالآخر اه (قوله او خاتم فيه نص) عبارة النهاية والمعنى ومثل ذلك له عندى جارية في بطنها حمل او خاتم فيه او عليه نص او دابة في حافر هانعل وقمعة عليها عرو وافر س عليها سرج لومته الجارية والنابة والقمعة والفرس والخل والنعل والعرو والسرج ولوعكس انعكس الحكم اه (قوله وامة في بطنها) لم يذكر عكس هذا في القسم الاول مع تصور ملك الخل دون الام بنحو الوصية وقد ذكره في شرح الروض فقال وحمل في بطن جارية اه سم وقوله في شرح الروض الخ اي والنهاية والمعنى (قوله او شجرة عليها ثمرة)

وقوله يفيد معنى زائدا على الظرفية يقال عليه معنى مع مقابل لمعنى الظرفية ولا يقتضي زيادة على مجرد المصاحبة فتامل بلطف (قوله ثم زابت السبكي اجاب الخ) الوجه التحويل على جواب السبكي لظهور المعنى عليه وكلامهم لا يتنايف بل قواعدهم تقتضيه طعام ودعوى ان كلامهم صريح في خلافه غير صحيح قطعاً وانه ظاهر في خلافه بل لا يكون الا ظاهراً فيه فاحسن التامل (قوله او صريحه) ممنوع قطعاً (قوله في الاول الخ) الوجه اسقاط في الاول وفي الثاني اذ لا اول هنا ولا ثاني فتامله

(فصل في بيان انواع من الاقرار الخ) (قوله في المتن سيف في غمد الخ) ينبغي اوفس في خاتم (قوله او امة في بطنها حمل) لم يذكر عكس هذا في القسم الاول مع تصور ملك الخل دون الام بنحو الوصية وقد ذكره في شرح الروض فقال وحمل في بطن جارية (قوله او شجرة عليها ثمرة) ينبغي بخلاف شجرة بثورتها ومع ثمرة (والا) يرد المعية في الاول بل اراد الظرفية او اطلق ولا الحساب في الثاني او اراده ولم يعرف معناه (فدرهم) لانه اليقين (فصل في بيان انواع من الاقرار وفي بيان الاستثناء) قال له عندى سيف في غمد بكسر المعجمة وهو غلافه (أو ثوب في صندوق) أو ثمرة على شجرة أو زيت في جرة (لا يلزمه الظرف) لانه مغاير للظروف والاقراء يعتمد اليقين وهكذا كل ظرف ومظروف لا يدخل احدهما في الآخر ولذا قال (او) له عندى سيف او صندوق فيه ثوب او خاتم فيه فص او امة في بطنها حل أو شجرة عليها ثمرة

للدراهم فثبتت على ايهامها بخلافه في درهم في عشرة واجاب غيره بان العشرة هنا عطفت تقديرها على مبن فتخصصت به اذا الاصل مشاركة المعطوف للمعطوف عليه ومن ثم عطفت المبنى على الالف لم تخصصها وفيه نظر اذ قضيت ان في الف درهم وعشرة تكون العشرة دراهم وكلامهم باه بالذي يتجه الفرق بان في الظرفية المقترنة بنية المعية اشعارا بالتجانس والاتحاد لا اجتماع امرين كل منهما مقرب لذلك بخلاف الف ودرهم فان فيه مجرد العطف وهو لا يقتضي مفردة صرف المعطوف عليه عن ايهامه الذي هو مدلول لفظه ثم زابت السبكي اجاب بان المراد بنية مع ذلك انه اراد مع عشرة دراهم له وجرى عليه غير واحد وعليه فلا يردش من الاشكالين ولا يحتاج لشي من تلك الاجوبة وهو ظاهر لولا ان ظاهر كلامهم او صريحه انه لم يرد الا بجرم مع عشرة فعليه يرد الاشكالون يحتاج الى الجواب عنها بما ذكر (او) اراد (الحساب) وعرفه (مفسره) لانه موجه

(لزمه الظرف وحده) لماذا ذكر (او عبد) عليه ثوب او (على راسه غرامة لم يلزمه) (٣٨٧) الثوب ولا (الغرامة على التصحيح) لان الالتزام لم

ينبغي بخلاف بشرتها ارفع ثوبها اه سم قول المتن (لزمه الظرف وحده) بقى ما لو قال غندى سيف
بغمده او ثوب بصندوق وهل يلزمه الجميع كالقول قال دابة بسرجهما او لاقية نظر والاقرب ان يقال
يلزمه المظروف فقط ويفرق بينه وبين دابة بسرجهما بان الباء اذا دخلت على الظرف كانت في استعمالهم
بمعنى كثير فتحمل عليه اه عش (قوله لماذا ذكر) اى بقوله لانه مغاير الخ قول المتن (عمامة) بكسر
العين وضخامة ومعنى (قوله لان الالتزام) اى الملتزم (قوله لم يتناولها) الاولى الثانية (قوله ثم عين الخ)
اى لمس الخاتم المجمل بخاتم اى معين فيه فص اه سيد عمر (قوله لانه يتناول) اى الخاتم يتناول الفص
(قوله وفارق مامر) يعنى قوله واخاتم فيه فص حيث لم يتناول الخاتم فيه الفص (قوله واواة الخ) عطف على
قوله خاتم ثم الخ (قوله وقال لم ارد الخ) قد يتوهم انه لو لم يقل ذلك دخل الخ والى وليس مرادا كما يؤخذ من قوله
الاى ومن ثم الخ ولهذا عبر في العباب كالروض بقوله لو قال له غندى خاتم او جارية وكانت ذات فص او
حمل دخل الفص لا الخ انتهى (فرع) قال في شرح الروض لو قال هذه الدابة لفلان الاحملها صح بخلاف
بعثها الاحملها انتهى اه سم (قوله ومن ثم) اى من اجل ان الامه لا تتناول الخ (قوله الاثرة الخ)
استثناء من المعطوف عليه (قوله والجدار) اى فيها لوقر له بارض واساحة او بقعة اما لوقر له بارض او بيت
دخلت الجدران لانها من مسماها اه عش (قوله فيدخل) اى كل من الثمرة غير المؤبرة الخ (قوله
ثم) اى في المبيع (قوله لاهنا) اى فى الاقرار قول المتن (او دابة بسرجهما) او عبد بعامة نهاية ومعنى
وقياسه ان مثل ذلك ما لو قال له غندى جارية يحملها واخاتم بفصه الى اخر الصور السابقة عش وممر
عن سم ما يوافقه (قوله ان عليه طراز) اى ثوب عليه طراز (كذلك) اى ثوب مطرز فيلزم الجميع
(قوله وخالفه غيره) اى ابن الملقن نهاية ومعنى (قوله كليه ثوب) واخاتم عليه فص اه معنى (قوله
ومع سرجهما كبسرجهما) بخلاف فرس مسرجة كقالتى العباب كالروض وشرحه وغيرهما وان قال
فرس مسرجة او دار مقر وشة فله الفرس والدار فقط انتهى وقياسه لزوم العبد فقط في قوله عبد معهم اه
سم (قوله كبسرجهما الخ) عبارة شيخنا الزايدى بخلاف ما لو اتى بمعى فلا يلزمه سوى الدابة اه عش
عبارة البجيرى على المنهج قوله لان الباء بمعنى مع فضية انه لو قال مع سرجهما لزمه الجميع وليس مراد بل يلزمه
الدابة فقط عش قال العلامة الخطيب وم والفرق انما اخرج الحرف عن موضوعه غلط عليه بلزوم
الجميع بخلاف التصريح به انتهى اه (قوله ويفرق الخ) فضيته عدم اللزوم في نحو بمرج اه سم
(قوله وهو) الاولى التائيد (قوله اضافته) اى الثانية (البا) اى الدابة ولو قال الى الاول لكان انساب
(قوله ابن مثلا) اى قول المتن ولو قال في ميراثى في النهاية (قوله دونه) اى الابن اه عش (قوله وهذا
ظاهر) اى الاضافة المذكورة (قوله في تعلق المال) اى الالف (قوله بئمه) اى الابن اه عش (قوله فيها)
اى التركة اى فى شىء منها (قوله انما تتعلق بالثك) يتأمل المحصر اه سم اى فان الوصية بنحو الثلث مانع

(قوله وفارق مامر) يعنى قوله واخاتم فيه فص ش (قوله وقال لم ارد الخ) قد يتوهم انه لو لم يقل ذلك دخل
الخ وليس مرادا كما يؤخذ من قوله الاى ومن ثم قالوا ولهذا عبر في العباب كالروض بقوله لو قال له غندى
خاتم او جارية وكانت ذات فص او حمل دخل الفص لا الخ اه (فرع) قال في شرح الروض لو قال هذه
الدابة لفلان الاحملها صح بخلاف بعثها الاحملها (قوله فى المتن) او دابة بسرجهما الخ قال فى الروض
او عيد بعامة (قوله والظر اجز من الثوب باعتبار لفظه) قد يقتضى انه فيما لو قال له غندى ثوب
مطرز او قال لم ارد الطراز لا يقبل وهو محل نظرو قوله وخالفه غيره وهو متجه ل الامر كذلك وإن كان
الطراز بالبرقة نظر الامتزاد على الثوب عارض له فيه نظر (وخالفه غيره) اى كاي الملقن مروض وقوله وهو
متجه اعتمده م (ومع سرجهما كبسرجهما الخ) بخلاف فرس مسرجة كقالتى العباب كالروض وسرجه
وغيرهما وان قال فرس مسرجة او دار مقر وشة فله الفرس والدار فقط اه وقياسه لزوم العبد فقط في قوله
عبد معهم (قوله ويفرق الخ) فضيته عدم اللزوم في نحو بمرج (قوله لاهنا انما تتعلق بالثك) يتأمل

بالمتعلق بالجمع احتمال الوصية لاهنا انما تتعلق بالثك واحتمال نحو الرهن عن دين الغير وجهان فادفع هذا أنت الرهن

عن دين الغير لا يتصور غومه لها (٣٨٨) من حيث الوضع وبقوله وضعا فارق هذا قوله له في هذا العبد ألف فانه

يقبل تفسيره منه بنحو
جناية أو رهن ووجه
الفرق ما تقرر أن كلام
الوارث هنا ظاهر في التعلق
بجميع التركة من حيث
ذاتها لا بالنظر لزيادة ما
ذكر عليها أو نقصه عنه
وذلك لا يوجد إلا في الدين
بخلاف نحو الجناية والرهن
فانه إنما يتعلق في الموجود
بقدره منه وبحيث فلا ينظر
هنا إلى تفسيره بما يعم
الميراث ولا يتم إلى تفسيره
بما يخص البعض كله في
هؤلاء ألف وفسر بجناية
أحدهم (ولو قال) له في
ميراثي كاهو ظاهر أو (في
ميراثي من أبي) ألف أو
نصفه ولم يرد الإقرار ولا
أني بنحو على (فهو وعد
هبة) أي أن يهبه ألفا لانه
أضاف الميراث لنفسه وهو
يقتضى عرفا عدم تعلق
دين به وما لا يتعد الإقرار
به لغيره كاسم في مالي لزيد
لجعل جزءه منه لا يتصور
إلا بالهبة وببحث ابن الرقعة
أن محل هذا إذا كانت
التركة دراهم وإلا فهو كله
في هذا العبد ألف فيعمل
بتفسيره قال الاستوى وفي
كلام الرافعي ما يشير إليه
أما غير الخائز إذا كذبه
البقية فيغير في الأولى قدر
حصته فقط وأما لو أراد

أيضا من التصرف في شيء من التركة قبل تنفيذها (قوله عن دين الغير) أي دين غير الأب على الأب (قوله
انذاع هذا) أي احتمال نحو الرهن (قوله من حيث الوضع) أي وإن أمكن عمومه من حيث الانحصار بأن
تكون تركة الأب العبد المرمون فقط أم عرش (قوله فارق هذا) أي ما في المتن (قوله قوله) أي قول الوارث
أو المقر أم عرش (قوله بنحو جناية) أي جناية العبد على المقر له أو على ماله جناية ارشها ألف أم كرى
(قوله أو رهن) أي كون العبد رهنا بالف على الأب أو المقر (قوله لزيادة ما ذكر) أي لألف (عليها) أي
التركة كافي صورة الرهن عن دين الغير (أو نقصه الخ) كافي صورة الوصية أم كرى ومثل الزيادة في الأولى
والنقص في الثانية المساواة (قوله عنه) الأولى عنها كافي النهاية (قوله فانه) أي نحو الجناية الخ وكذا ضمير
بقدره أم كرى (قوله إنما يتعلق الخ) يتأمل سم على حج ولعل وجه التأمل أن ارش الجناية ودين
الرهن يتعلقان بجميع المرمون والجاني لا يقدر الدين أم عرش (قوله منه) أي من الموجود أم كرى
(قوله هنا) أي في ميراث أبي الخ (قوله بما يعم الميراث) يعني بنحو جناية أو رهن يعم الخ (قوله ثم) أي في نحو
له في هذا العبد ألف وتوضيح المقام في شرح الروض أم سم عبارة المعنى وشرح الروض فان قيل لم لا يصح
تفسيره أيضا بالوصية والرهن عن دين الغير ونحو ذلك كالألف قال له في هذا العبد ألف فانه يصح أن يفسر بذلك
أجيب بأن قوله في ميراث أبي ألف إقرار بتعلق ألف بعموم الميراث فلا يقبل منه دعوى الخصوص
بتفسيره بشيء مما ذكر لأن العبد المفسر بجنايته أو رهنه مثلا تلق ضاع حق المقر له في الأول ولانقطع حق
تعلقه بيمين من التركة في الثاني فيصير كالرجوع عن الإقرار بما عرف كله أو بعضه وقضيته أنه لو فسر هنا بما
يعم الميراث أو أمكن قبل وأنه لو قال ثم وله عبيد له في هذه العبيد ألف وفسر بجناية أحدهم لم يقبل أم (قوله
كله في هؤلاء الخ) مثال للتفسير ثم ما يخص البعض (قوله وفتر الخ) عطف بحسب المعنى على مدخول
الكاف (قوله ألف) إلى قوله ويظهر في النهاية والمعنى (قوله أو نصفه) أي نصف ميراثي (قوله بنحو على) أي
بما يدل على الالتزام كقوله على في ميراثي من أبي ألف أو له في مالي بحق لومني أو بحق ثابت معنى وروض
(قوله دين به) أي بالميراث (قوله وما لها) أي لنفسه عرش أم سم (قوله فجعل جزءه) أي لغيره (منه) أي
الميراث أم غش (قوله وببحث ابن الرقعة الخ) اعتمده مر أم سم عبارة النهاية والمعنى ومحل كائنه ابن
الرقعة الخ أم (قوله أن محل هذا) أي محل قول المصنف فهو إقرار على أبيه بدين آخره إلى هنا ليجمع بين
متعلقات المسئلة جميعها في محل واحد وإلا فالأولى أن يقدم هذا على بحث الهبة أم كرى عبارة عرش
والرشيدي أي كون قوله له في ميراثي من أبي الخ رعدة هبة كما يعلم من صحيح أم وهذا والتبادر من المقام عبارة
سم المشار إليه ما ذكر في المستثنين أي أم مستثنى المتن وهو الأفيد (قوله دراهم) لعل المراد بها ما يشمل
الدنانير وقوله (ولا) أي بأن كانت عروضا (قوله فيعمل بنفسه) المراد أنه يكون إقرارا بدين متعلق
بالتركة ويطلب تفسيره منه فان فسره بنحو جناية قبل أم عرش (قوله فيغيرم) عبارة النهاية كبعض نسخ
الشارح فيقتلعه أم (قوله في الأولى) أي في مسئلة له في ميراث أبي الخ عبارة سم قوله فيمتلحق في الأولى
الخ المراد من هذه العبارة ماسياتي في الفائدة الآتية آخر الفصل بقوله فن فروغها من إقرار بعض الورثة
على التركة بدين أو وصية فيشيع حتى لا يلزمه إلا قسطه من حيث سمخته من التركة أم (قوله في الثانية) أي في
مسئلة له في ميراث أبي الخ (قوله فهو إقرار بكل حال) فيلزمه ما تفر به كالألف سواء بلغ الميراث قدره أو نقص

الإقرار في الثانية أو أبي بنحو على فهو إقرار بكل حال كما في الشرح

الصغير ولو أقر في الأولى بجزء شائع صح وحل على وصية قبلها وأجبت إن زادت على الثلث ولا ينصرف للدين لأنه لا يتعلق ببعض التركبة بل بكلها ذكره الاسنوي من تبعه وهو وجه من تفصيل السبكي بين النصف فيكون وعديته والثلث فيكون إقرارا بوصية به ويظهر في قوله حصتي من تركة أبي صيرته للفلان أنه صحيح لاحتماله الصيرورة الصحيحة بنذرا ونحوه (ولو قال (٣٨٩) له على درهم درهم درهم واحد

وإن كرره أو أقر في مجالس لاحتماله التاكيد مع عدم ما يصرفه عنه واخذ من هذا رد ما يأتي في الطلاق مع رده أيضا من تقييد إعادة التاكيد بثلاث فأقل (فإن قال ودريم لزمه درهمان) لمكان الواو ومثلها ثم وكذا الفاء إن أراد العطف ويفرق بينها وبين ثم بأن ثم لخص العطف والفاء كثيرا ما تستعمل للتفريع وتزبين اللفظ ومقترة بجزء حذف شرطه أي فترض على ذلك درهم بلزمني أو إن أردت معرفة ما يلزمني بهذا الإقرار فمردم فتعين القيد فيها كما هو شأن سائر المشتراكات وقر في غير ذلك لكن ضعفه الرافعي وإنما وقع طلقان في نظير ذلك لأنه إنشاء وهو أقوى مع تعلقه بالأبضاع المبنية على الاحتياط ويظهر في بل أنه لا بد منها من قصد الاستئناف وإن مجرد إرادة العطف بها لا يلحقها بالفاء لأنها مع قصد العطف لا تنافي قولهم فيها يلزم معها إلا واحد لأنه بما قصد الاستدراك فتذكر أنه لا حاجة إليه فبعد الأول (ولو قال درهم ودريم ودريم لزمه

عنه كافي الروض اه سم عبارة الكردى قوله بكل حال أي سواء كان حائزا أو غيره اه (قوله ولو أقر في الأولى الخ) يحترز قول المتن الف (قوله بجزء شائع) أي كقول له في ميراث أبي نصفه أو ثلثه معنى (سم) قوله وحل على وصية) أي صدرت من أبيه (قوله قبلها) أي الموصى له (قوله وأجبت الخ) هذا الجمل يقتضي أنه لو كان ثم وصايا بالثلث غير هذه لم تشارك المقر له في الجزء الذي عين له لأن الظاهر من قوله أنه يستحقه ولا يكون كذلك إلا بحيث يشاركه غيره فيه اه ع وش وقديقال بل مقتضى هذا الجمل وأخذة الوارث بهذا الإقرار مطلقا مع نفوذ غير هذه الوصية من الوصايا بالثلث أو أقل الثابتة بالبيتة فلا يرجع (قوله واحد) إلى قول المتن ومضى أقر في النهاية (قوله في مجالس) الأولى وفي مجالس بالعطف (قوله من هذا) أي من التعليل (قوله من تقييد) بيان لما يأتي ع وش (قوله لمكان الواو) أي لوجودها من مصدر من الكون بمعنى الوجود اه سيدعر عبارة النهاية والمغني لأن العطف يقتضي المنافي اه (قوله ومثلها) أي قوله ويفرق في المغني (قوله فيفرع الخ) بيان لمعنى التفريع (قوله وإن أردت الخ) بيان لمعنى الجزء اه رشيدى (قوله فتعين القصد الخ) أي توقف اللزوم في الفاء على قصد العطف بها (قوله في نظير ذلك) أي نحو أنت طالق فطالق سم وع وش (قوله ويظهر) إلى المتن في المغني (قوله في بل الخ) في المغني والاسنى والنهاية هنا زيادة بسط متعلقة ببل ولكن ومع وفوق وتحت وقبل وبعد راجعا (قوله أنه لا بد منها من قصد الاستئناف) أي فلا يتكرر الدرهم عند الإطلاق أو إرادة العطف اه ع وش (قوله لا يلحقها بالفاء) أي بحيث يتكرر الدرهم بل لا يلزمه مع ذلك إلا واحدا اه ع وش قول المتن (ودريم ودريم) أي أو زاد على ذلك فإن فيه هذا التفصيل وهو أنه قصد بكل واحد كما يما يليه قبل وإن قصد به تا كيدا ما يليه أو الاستئناف أو أطلق تعداده ع ش (قوله كاجر) أي في شرح لومه درهمان (قوله بعاطفة) قضيت أنه لو لمرد ذلك بل أراد تا كيدا الثاني مجردا عن عاطفه وجب ثالث ويوجه بأن المؤكد حينئذ زائد على المؤكد فاشبهه يؤكد الأول بالثاني اه ع ش عبارة سم قول المتن وكذا أنوى تا كيدا الأول يبنى أو تا كيدا الثاني بلا عاطفه اه (قوله لمنع الفصل) أي بالثاني وعاطفه قول المتن (أو أطلق) أي لم يبنو به شيئا (قوله لأن العطف الخ) عبارة المغني لأن تا كيدا الثاني بالثالث وإن كان جائزا لكنه إذا دار اللفظ بين التأسيس والتاكيد كان حله على التأسيس أولى فعلى هذا لو كرر الف مرة لزمه بعدد ما كرراه (قوله وفي درهم) إلى المتن في المغني (قوله لتعذر التاكيد الخ) لاختلاف حرف العطف ولا بد من اتفاقه في المؤكد والمؤكد به اه معنى (قوله وجعل بعضهم) هو شيخنا الشهاب الرملى اه سم (قوله وهذا) أي قوله المذكور (قوله

الف بحق لزمى أو ثابت لزمه مسو ادبلغ الميراث الفاء ونقص عنه لا عتراه بلزومه اه قال في شرحه بما قرره علم أن قوله بحق لزمى أو ثابت تقييد الثانية فقط اه (قوله بجزء شائع) أي كقول له في ميراث أبي نصفه أو ثلثه (قوله وإنما وقع طلقان في نظير ذلك) أي نحو أنت طالق فطالق (قوله ويظهر في بل الخ) اعتمده مر قال في الروض وإن قال درهم بل درهم أو لا بل درهم فدرهم اه قال في شرحه لا نه بما قصد الاستدراك فذكر أنه لا حاجة إليه فبعد الأول اه (قوله في المتن وكذا أنوى تا كيدا الأول) يبنى أو تا كيدا الثاني بلا عاطف (قوله وجعل بعضهم) هو شيخنا الشهاب الرملى (قوله وهذا قد نبأ فيه قوله الخ) لا يقال بحاجب بمنع المنافاة لأن هذا البعض يجعله مشتركا بين الأمرين والمشتراك موضوع لكل من معنيه فقوله في المحل الآخر أنه موضوع لضرب مخصوص من المذهب لا يتأني أنه موضوع أيضا لشيء آخر وهو

بالولين درهمان) لمكان الواو كاجر (وأم الثالث فإن أراد به تا كيدا الثاني) بعاطفه (لوجب به شيء) كالطلاق خلافا لمن زعم بينهما فرقا (وإن نوى الاستئناف لزمه ثالث وكذا أنوى تا كيدا الأول) بالثالث لمنع الفصل والعاطفه منه (أو أطلق في الأصح) لأن العطف ظاهر في التناهي وفي درهم ودريم ثم درهم بجم ثلاثة بكل حال لتعذر التاكيد هنا (ومضى أقر بهم كشيء موثوب) وجعل بعضهم منه الأشراف قال لأنه موضوع هو فالقادر معلوم من المذهب والأفضة فهو محمول فيرجع في تفسيره للمقر ثم لو أراه هذا قد نبأ فيه قوله في محل آخر اه موضوع لضرب مخصوص من

الذهب فيجعل في البيع وغيره عليه اه وقد يقال ووضعه لمقداره لمومن الذهب والاصل فيه واما استعماله فبايعم الفضة ايضا فهو اصطلاح
حادث وقاعدتهم في الاقارانه (٣٩٠) لا يقبل الا لان وصلة به لان فصله نعم الغالب الا ان لا يستعمل الا في مقدار معلوم من

وقد يقال في دفع المتأخر بين قوله (قوله وقاعدتهم الخ) أي ومقتضاها أن الاشر في إذا أطلق هنا ينصرف
للذهب كإمر (قوله انه لا يقبل) أي تفسير الاشر في بالفضة (قوله به) أي الاقرار (قوله الغالب الا ان الخ)
أي في زمن الشارح بخلاف زمان متأخر الامر فيه بعكسه (قوله عند الاطلاق) أي عند ذكر الاشر في مطلقا غير
مفسر بشئ (قوله هذا الاستعمال) أي استعماله في مقدار معلوم من الفضة (قوله وكذا الدينار الخ) أي
فيبني عند اطلاقه في محل اطر دية استعماله في مقدار معلوم من الفضة حمله عليه (قوله ما مر في الفلوس)
أي في شرح والتفسير بالمشوشة الخ (قوله لما أبهمه) أي قول المتن ولو اقر بالف في النهاية (قوله ولم يمكن)
أي قوله ولم سمعت في المعنى (قوله ولم يمكن معرفته من غيره) كان الا في تقديمه على المتن كما في المعنى قول المتن
(انه يحبس) هلا قال انه يعز بحبس او غيره ليشمل كل ما يحصل به التعز من ضرب او غيره وقد يقال
وجه الاقتصاد على الحبس انه محل الخلاف في كلاهما اه ع ش أي فجواز التعز بغيره متفق عليه (قوله)
طوب وارثه) قضية اقتضاه على مطابقة الوارث انه ان امتنع لم يحبس وقد يوجه بانه لا يلزم من كونه وارثا
عليه براد مورثه والمقر له يمكنه الوصول الى حقه بان يذكر قدر او يدعي به على الوارث فان امتنع الوارث
من الحاقف على انه لا يعلم انه مراد المورث ونكل عن البين ردت على المقر له فيحلف ويقرض له بما ادعاه ثم
رايت في ابن عبد الحق ما يصرح به في ما لو لم يبين الوارث ولا المقر له شيئا لعدم علمهما بما اراده المقر ف اذا
يفعل في التركة في نظر والا قرب ان القاضي يحجرهما على الاصطلاح على شيء فيملك التعاقب بالتركة إذا كان ثم
ديون متعلقة بها وظهر ما أباهم ع ش (ووقف) ببناء ما فله (قوله في نحو شئ) أي في الاقرار بنحو شئ (قوله)
تفسيره) أي نحو شئ (قوله بغير المال) أي بالسرجين ونحو (قوله كإمر) أي قبيل هذا الفصل (قوله لا
بإسما عا) الاولى التثنية (قوله من غيره) أي المقر اه ع ش (قوله من كذا) أي من الذهب مثلا (قوله)
او ما باع به الخ) أي من الذهب مثلا اه رشيدى (قوله او ذكر ما يمكن استخراجه بالحساب الخ) راجع
المعنى والاسنى (قوله لم يسمعا) الاولى التانيث (قوله ولم يحبس) هذا ظاهر مادام المحال عليه باقيا لم تلتفت
الصنعة او ما باع به فلان فرسه هل يحبس ولا فيه ونظروا القرب الاول اه ع ش (قوله تبيينا صحيحا) أي
وإن فسر بما يقبل منه اه ع ش (قوله إن شاء) راجع الى المعطوف عليه ايضا (قوله ثم ادعى الخ) ظاهر
صنيعه ان هذا زائد على ما في المتن وليس كذلك بل هو تفصيل لقوله ولو يبرز وكذا به الخ أي فتارة يكون
البيان من جنس المدعى به وتارة لا وحاصل ما ذكره ست صورتان في الجنس واربع في غيره كما سبقت
اه بغيرى (قوله من جنسه) نعمت لو ادعى الخ (قوله فان صدقة على إرادة المائة) كان قال له نعم اردت لكنك
اخطأت في الاقتصاد عليها وانما الذي عليك مائتان (قوله وان قال بل الخ) أي وان كذب وقال بل اردت
الخ (قوله انه حلف انه لم يرد بها الخ) أي حلف على نفي الزيادة على نفي الارادة لهما ميمنا واحدة لاتحاد
الدعوى اه معنى وفي ع ش عن الزيادة مثله (قوله فان نكل) أي المقر (حلف) أي المقر له اه ع ش

المعنى الآخر لا نناقول هذا الجواب يرد قوله فيجعل في البيع وغيره عليه اه فتأمل (قوله) وقد يقال
وضعه الخ) قد يرد عليه منع تلك الاصالة المبنية على تنوع ايضا وهو ان اصل استعماله قد قدم لحدث بل
اصل استعماله فيه وبقايعم اصطلاح حادث غير معروف للشرع (قوله به فارق حلف الزوجة) أي إذا
نكل زوج ومقر له ان زوجه اراد الطلاق بالكتابة أي مع انها لا اطلاع لها على ارادته وإيضاح ذلك ما في
شرح الروض بعد ان ذكر ان المقر له لا يحلف على ارادته أي المقر له لا اطلاع له عليها يحال أي الارادة
بخلاف الزوجة مع انها لا اطلاع لها على ارادته مع انصافه وقرق الامام بانها تدعى عليه انشاء الطلاق والمقر له
لا يدعى على المقر اثبات حق له فان الاقرار لا يثبت حقنا وانما هو اخبار عن حق سابق حتى لو كذبه المقر له لم
يثبت له حق اه (قوله فان صدقة الخ) أي وقال ولي عليك مائة دينار كما هو ظاهر

الفضة فيبني عند الاطلاق
في محل اطر دية فيه هذا
الاستعمال حمله عليه لانه
المبادر منه وكذا الدينار
على نظير ما مر في الفلوس
واما البيع فنوط بنائب
تقد حمله فليرجع فيه
لمصطلح اهله (وطوب
باليان) لما أبهمه ولم
يمكن معرفته من غيره
(فان امتنع منه فالصحيح
انه يحبس) لا متناعه من
واجب عليه فان مات قبل
البيان طوب وارثه ووقف
جميع التركة ولو في نحو
شئ وإن قبل تفسيره
بغير المال كما مر احتياطا
لحق الغير وسمعت هنا
الدعوى بالمجهول والشهادة
به لا ضرورة اذا يتوصل
لمعرفته إلا بإسما عا ومن
ثم لو أمكن معرفة المجهول
من غيره كان إحماله على
معروف كرتة هذه من
كذا او ما باع به فلان
فرسه او ذكر ما يمكن
استخراجه بالحساب وان
دق لم يسمعا ولم يحبس (ولو
بين) المقر اقراره المبهم
تبيينا صحيحا (وكذا به المقر
له) في ذلك (فليبين) المقر
له جنس الحق وقدره وصفته
(وايدع) به ان شاء والقول
قول المقر في نفيه) أي ما
ادعاه المقر له ثم ادعى

يزائد على المبين من جنسه كان بين مائة ادعى مائتين فان صدقة على ارادة المائة ثبتت وحلف المقر على نفي الزيادة (قوله)
وإن قال بل اردت المائتين حلف انه لم يرد بها وان لا يلزمه الا مائة فان نكل حلف انه يستحقها لا انه ارادها

لان الاقرار لا يثبت حقاً وإنما هو اخبار عن حق سابق وبه فارق حلف الزوجة أن زوجها اراد العلق بالكنية لانه انشاء ثبت الطلاق او من غير جنسه كان بين جماعة درهم فادعى بمائة دينار فان صدقه على ارادة الدرهم او (٣٩١) كذب في ارادتها وقال إنما ردت الدنانير فان

واقفه على أن الدرهم عليه ثبتت لاتفاقهما عليها ولا يطل الاقرار بها وكان مدعي الدنانير فحلف المقر على نفيا وكذا على نفى ارادتها في صورة التأكيد ولو أقر بالف ثم أقر له بالف ولو (في يوم آخر لزومه الف فقط) وان كتب بكل وثيقة يحكموا بها لانه لا يلزم من تعدد الخبر تعدد الخبر عنه قبل هذا ينقض قاعدة ان النكحة اذا عيدت كانت غير الاولى ويردان هذا مع كونه مختلفاً فيهما يشتر ولم يطرد اذ كثيراً مانعاً وادعى عين كاهن مقرر في حله ومنه وهو الذي السماء الهوى الارض اله فلم يعمل بقضيتها لذلك فلا نقض ولا تخالف (ولو اختلف القدر) كان اقر في يوم بالف وفي آخر قبله او بعده بمجموعاته (دخل الاقل في الأكثر) اذ يحتمل انه ذكر بعض ما قرره (ولو وصفها بصفتين مختلفتين) تاكيد كانه صحاح في مجلس ومائة مكسرة في آخر (او اسندهما الى جهين) كثن من مبيع مرة وبدل قرض اخرى (او قال قبضت) منه (يوم السبت عشرة ثم قال قبضت) منه (يوم الاحد عشرة لوما) أي القدران في الصور الثلاث لتعدد

(قوله لان الاقرار) عبارة للمنفى لانه لا اطلاع له عليها اه (قوله وبه) أي يكونه اخبار عن حق سابق اه عش (قوله حلف الزوجة) أي اذا نكل زوجها اه سم (قوله او من غير جنسه) عطف على من جنسه (قوله كان بين) أي المقر (قوله فادعى) أي المقر له (قوله فان صدقه على ارادة الدرهم) أي وقال ولي عليك ما تدينار كاهن ظاهر اه سم (قوله فان واقفه) أي المقر له المقر في صورت التديق والتكذيب لكن هل المراد بما وافقه عدم الرد في شمل السكوت او الموافقة صريحاً وقضية الباب ترجح الاول شوري اه بحري (قوله على أن الدرهم عليه) أي زيادة على الدنانير (قوله ولا) أي وإن لم يوافق اه على ثبوت الدرهم عليه في صورت التديق والتكذيب (قوله بطل الاقرار بها) أي بالدرهم وبطل اقراره بالشيء اه حلي (قوله وكان مدعي) أي في الصور الاربع اه شرح منبرج أي الحاصلة من ضرب صورت الموافقة وعدمها في صورت التديق والتكذيب (قوله للدنانير) أي المائة في صورت التديق والمائتين في صورة التأكيد (قوله فيجب المقر) أي في الصور الاربع اه شرح منبرج (قوله وكذا على الخ) أي وبخلف المقر على نفى ارادة الدنانير المائتين ايضاً في صورت التأكيد أي التأكيد مع الموافقة والتكذيب بدونها فيعرض في هاتين لنفي الدنانير ونفي ارادتها بوقية تصرفي صورت التديق على نفى الدنانير فعلى كل لاتلزمه الدنانير وتلزمه الدرهم في صورت الموافقة دون صورت عدمها بشيء اه بحري في قول المائتين (ولو بالف) بدون له كذا في اصله وجميع نسخ الترجمة أي والمنفى وفي نسخ الحلي والنهاية زيادة في المائتين اه سيد عمر قول المتن (في يوم اخر لومه) أي ما لو اتحد الزمان وتعدد المكان بعد المالكين كان اقر في اليوم الاول من صفر بأنه أقرضني بمصر في اول المحرم الفاتم اقر في ذلك اليوم بأنه أقرضني بمكة في أول المحرم الفاء والاقرب انه لا يلزمه الا الف واحداً لانه يتعدى الاقراض بمصر ومكة في يوم واحد فنية ط الاضافة اليهما اه عش (قوله وإن كتب) أي قوله وافتى الباقي في النهاية لا قوله والمرأى ولو قال وقوله فان امتنع الى المائتين (قوله وإن كتب) غايته (قوله يحكم بها) أي فيها بالاقرار بالالف اه عش (قوله بان هذا الخ) أي الضابط المذكور (قوله كاهن) أي عدم الاطراد او كونه العينة كثير الاكليا (قوله ومنه) أي من الكثير (قوله لذلك) أي لعدم اطرادها وبفرض تسليم اطرادها فصرف عن ذلك قاعدة الباب وهو الاخذ باليقين مع الاعتصام بالاصل وهو براءة الذمة مما زاد على الواحد اه نهاية (قوله ما قرره) أي في احدهما اه معنى (قوله تاكيد) أي قوله مختلفين تاكيد لقوله صفتين اذ لا تتحقق صفتان الا مع الاختلاف (قوله كانه صحاح الخ) أي كان اقراراً بمائة دينار وكذا امر قوله كثن مبيع الخ (قوله أي القدران) أي قوله نعم في المنفى (قوله لو اطلق) ومنه ما لو اقر به نذره الفاتم اقر بان له عليه الف فيحمل المطلق على المقيد سواء سبق اقراره بالقيد او المطلق اه عش قول المتن (من ثم خر او كلب الخ) قال في شرح الروض أي والمنفى وقضية إطلاقه انه لا فرق في الزوم بين المسلمين والكفار وهو ظاهر لان الكفار اذا اقرعوا اليانما تقرهم على ما تقرهم عليه واسلوا اه وهذا فيه تأكيد للنظر الاتي في مسئلة المالك والحنفى فتأمل اه سم (قوله ولو جاهلا) عبارة النهاية ولو كافر جاهلا اه قال عش قوله ولو كافر اذ يتوقف فيه اذا كان المقر والمقر له كافر لعلمنا بالتعامل بالخرفاء بينهم وباعتقادهم حلوه وقضية عدم لزوم الف قياساً على ما لو تكلم بها بخمر في الكفر واقبضه لائم اسدا ولا يتنافى ما بين أن العبرة بعقيدة الحاكم لا تقول القرينة خصصة

(قوله ولا) أي وإن لم يوافق واقفه وقوله نفى ارادتها أي الدنانير ش (قوله تاكيد) أي اذا لا تتحقق صفتان الا مع الاختلاف (قوله في المتن من ثم خر او كلب لومه الف) قال في شرح الروض وقضية إطلاقه انه لا فرق في الزوم بين المسلمين والكفار وهو ظاهر لان الكفار اذا اقرعوا اليانما تقرهم على ما تقرهم عليه واسلوا اه وهذا فيه تأكيد للنظر الاتي في مسئلة المالك والحنفى فتأمل (قوله ولو جاهلا) ولو كافر اشرح مر

اتحادهما من ثم لو اطلق مرة وقيد أخرى حل المطلق على المقيد ولو لم يلزمه غيره (ولو قال) له على من ثم خر مثلاً ألف لم يلزمه شيء قطعاً او (له على الف من ثم خر او كلب) (او الف قضية لومه الف) ولو جاهلا (في الاظهر) الغاء لآخر لفظه لرفع الما لانه شبه على الف لاتلزم من

ومقتضاها عدم اللزوم فليس هو من تعقيب الاقرار بما رفعه وسيأتي ما يصرح بذلك التوقف عن سم في قوله قد يقال اعتباره عقيدة الحاكم الخ وقوله مر جاهد لسيأتي ما يفيد قبول ذلك منه لو قطع بصدقه ككونه بدوياً جافاً فها نحن نعلمه حيث لم يذكر ما يمنع من صحة الاقرار اهـ وقوله سيأتي اي في مبحث الاقرار او بيع او هبة ثم دعوى فساد (قوله نعم ان قال كان) ولو صدقه المقر له على ذلك فلا شيء على المقر وإن كذبه وحلف لزومه المقر به مالم تقم بينة على المأني فلا يلزمه شيء مشى شرح مر اهـ سم قال الرشدي قوله مر مالم تقم بينة على المأني انظر قبول هذه البينة مع أنه يحتمل أنه لزمه الف بسبب آخر فهي شاهدة بنفي غير محصور اهـ وهذا الاشكال ظاهر وبقرده التامل في كلام الشارع (قوله من نحو عمر) اي من عن نحو عمر (قوله على فقيه) اي على فقيه كونه من نحو عمر (قوله لو رفع) اي غير الشافعي من المالكي او الحنفي (قوله وقد اقر) اي والحال وقد اقر كذلك بان يقول المالكي له على الف من عن كلب والحنفي له على الف من عن نبيل (قوله لا يلزمه) وظاهر انه باقينا ما مر في الاستدراك من تخليف المقر له رجاء ان يرد اليه ماله رشدي (قوله لا نه لم يقصد) حاصله أننا إنما نالنا الشافعي لانه المالم يعتقد بيع ما ذكر لم تقبله في التعقيب المذكور لمناقاة لما قبله بخلاف غيره فانه لما اعتقد بيع ما ذكر قبلناه في التعقيب المذكور لمناقاة في اعتقاده واذا قبلناه الغاء الحاكم لانه لا يلزم عنده ولهذا كان المقر شافعيًا وصدقه المقر له في التعقيب الغاء الحاكم ايضاً اهـ سم (قوله حكم رفع الخ) الا في رفع حكم الاقرار كما في النهاية (قوله وفيه نظر ظاهر لقولهم الخ) قد يقال اعتبار عقيدة الحاكم لا بنا فيه العمل بالقرينة لكن قضيته عدم اللزوم اذا كان المقر كافر ايضاً للقرينة وهو وجه سم على حجج اهـ ع (قوله) ولم ينفعه ذلك الاشهاد خرج بالاظهار ما لو صدقه المقر له حين الاقرار الاول على انه لا يستحق عنده شيئاً ثم اقر له بشيء فليدعي ان يقال ان مضى زمن يمكن لزوم ما اقر به بصدقه المقر له لعدم مناقاة تصديق المقر له وإن لم يعض ذلك بلزمه شيء اهـ ع (قوله فله) كذا في اصل الروض وفي شرح مر مانصه لو قال كان له على الف ولم يكن في جواب دعوى فلهو كافر لا تنفاه اقراره حالاً بشيء وبقر بينة وبين كان له على الف وقد قضيته بان جملة قضيته وقعت حالاً مقيدة لملي فاقضت كونه معتقراً بقر ومها الى ان ثبت القضاء والا فبيح للزوم بخلاف الاولى فانه لا اشعار فيه بلزوم شيء حالاً اصلاً فكان لغواه فليتأمل فيه في نفسه ثم مع مسئلة الروض المذكورة فان قضيته بدون الواو حال ايضاً الا ان يقال هي مع الواو اقرب للحالية سم على حجج لكن ليس في كلام مر قضيته والفرق عليه ظاهر اهـ ع وفي البجير عن ع القليوب ومثله اي مثل له الف على على قضيته في اللزوم ما لو قال كان له على الف قضيته فان لم يقبل في هذه قضيته كان لغواه وهذا صريح بعدم

(قوله نعم ان قال كان من نحو عمر وظننته بلزومي) ولو صدقه المقر له على ذلك فلا شيء على المقر وإن كذبه وحلف لزومه المقر به مالم تقم بينة على المأني فلا يلزمه شيء مشى شرح مر (قوله لا نه لم يقصد حكم الخ) حاصله أننا نالنا الشافعي لانه المالم يعتقد بيع ما ذكر لم تقبله في التعقيب المذكور لمناقاة لما قبله بخلاف غيره فانه لما اعتقد بيع ما ذكر قبلناه في التعقيب المذكور لمناقاة في اعتقاده واذا قبلناه الغاء الحاكم لانه لا يلزم عنده ولهذا لو كان المقر شافعيًا وصدقه المقر له في التعقيب الغاء الحاكم ايضاً (قوله وفيه نظر ظاهر لقولهم الخ) قد يقال اعتبار عقيدة الحاكم لا بنا فيه العمل بالقرينة لكن قضيته عدم اللزوم اذا كان المقر كافر ايضاً للقرينة وهو وجه (قوله) ولو قال كان له على الف قضيته فلهو كذا في أصل الروض وفي شرح مر مانصه ولو قال كان له على الف ولم يكن في جواب دعوى فلهو كافر لا تنفاه اقراره حالاً بشيء وبقر بينة وبين كان على له ألف قد قضيته بان جملة قضيته وقعت حالاً مقيدة لملي فاقضت كونه معتقراً بقر ومها الى ان ثبت القضاء والا فبيح للزوم بخلاف الاولى فانه لا اشعار فيه بلزوم شيء حالاً اصلاً فكان لغواه فليتأمل فيه في نفسه ثم مع مسئلة الروض المذكورة فان قضيته بدون الواو حال ايضاً الا ان يقال هي مع الواو اقرب الى الحالية (قوله لا نه لم يقدر بشيء) حالاً يؤخذ منه الفرق بين هذا وما مر في فصل يشترط في المقر به في قول الشارع وهذا الى وكان ملك زيد الى ان اقرت من انه اقر ا بعد انكاره وذلك لانه في تلك بقوله الى ان اقرت

نعم ان قال كان من نحو عمر وظننته يلزمه في حلف المقر له على تغييره ان ينسكل فيحلف المقر فلا يلزمه شيء وبمحجم في مالكي يعتقد بيع الكلب وحنفي يعتقد بيع التين ان لو رفع لشافعي وقد اقر كذلك لا يلزمه لانه لم يقصد حكم رفع الاقرار فلم يكن مكذباً بنفسه وفيه نظر ظاهر لقولهم العبرة بعقيدة الحاكم لا بالحكم ولو اشهد انه سيقرب اليك عليه فاقرب ان عليه لفلان كذا لزمه ولم ينفعه ذلك الاشهاد ولو قال كان له على الف قضيته فلهو لانه لم يقدر بشيء حالاً

ومرف شرح أو قضيته ما له تعلق بذلك لو قال له على ألف أو لا يسكون الواو فلفرو للشك ولو شهد عليه بالف درهم أو أطلقا قبل ولم ينظر لقوله انهما من ثمن خمر ولا يجاب لتحليف المدعى ولعنا كراستفسارهما عن الوجه الذي لزم به الألف فان امتنع لم يؤثر في شهادتهما فيما يظهر كما يعلم بما يأتي بقيدة في الشهادات بحث المشتقة وغيره (ر لو قال) له على ألف اخذته انا وفلان (٣٩٣) لزومه الألف من تعقيب الأقرار بما

يرفعه ولا ينافيه قولهم لو قال غصبنا من زيد الفاشتم قال كعاشرة انا نفس وخالفه زيد صدق الغاصب بيمينه لانه هنا ذكر نون الجمع الدالة على ما وصله به فلا رفع فيه او (من ثمن) بيع فاسد لزمه الألف او من ثمن (عبدلم) اقبضه اذ اسلمه الى (سليست) له الألف وانكر المقر له البيع وطالبه بالألف (قبل) اقراره كما ذكر (على) المذهب وجعل ثمننا لتترتب عليه احكامه لان الآخر لا يرفع حكم الاول ولا بد من اتصال قوله من ثمن عبد ويلحق به فيما يظهر كل تقييد لطلاق أو تخصص لمأم كاتصال الاستثناء كما هو ظاهره والابطال للاحتجاج بالاقرار بخلاف اقبضه وقوله اذا اوضح الحكم لم اقبضه وكذا جعل ثمننا مع قبل ولو اقر بقبض ألف عن قرض او غيره ثم ادعى انه لم يقبضه قبل لتحليف المقر له افنى البلقين بانه لو قال لو وجتي في ذمتي ألف عوض كساها فلان ليس بقبضتها لان ذلك ليس

الفرق بين وجود الواو وعدمه (قوله ومراخ) اى فى فضل الصيغة (قوله ولا يجاب) كان هذا خاص بمسئلة الشهادة لان فيه تكذيب للشهود فلو قال من ثمن خمر ولم يشهد عليه اعدم الاطلاق فلا يبعد اجابته لتحليف ثم رايت فيما يأتى ما يفيد ذلك اسم وقوله فيما يأتى اى فى شرح وجعل ثمننا (قوله لم يؤثر الخ) وقد يقال بالاثير لجواز ان يعتد الزمومه بوجه لا يراه الحاكم اه عثر اى لاسماعه عند وجوده بنية الدالة عليه (قوله) لزومه الألف اى ولا شئ على فلان اه عثر (قوله بما يرفع) اى يرفع بعضه (قوله وخالفه زيد) اى فادعى انه غصبه وحده مثلا (قوله صدق الغاصب) اى فزله عشر الألف اه عثر (قوله ذكر نون الجمع الخ) قياس هذا الفرق تصديق المقر اذا قال له عليه ألف ثم قال اخذته انا وفلان مثلا اه سم (قوله الدالة على) وصله به (و) عليه فلو قال هنا انا وفلان اخذنا من زيد الفان كان للغاصب فيلزمه النصف اه عثر (قوله او من ثمن بيع فاسد) اى ثمن مبيع بيع فاسد اه عثر (قوله وصله) اى فسر نون الجمع (قوله او من ثمن عبد) اى وهذا العبد مثلا اه معنى (قوله قبل اقراره) عبارة شرح المنهج قيل قوله لم اقبضه اه (قوله) كما ذكر اى يكون الألف من ثمن عبد لم يقبضه (قوله ليرتب عليه أحكامه) حتى لا يجبر على التسليم الا بعد قبض العبد اه معنى (قوله لا يرفع حكم الاول) بل يخصه بمحلة دون اخرى (قوله من اتصال قوله الخ) اى بقوله له على ألف (قوله ويلحق به) اى بقوله من ثمن عبد فى اشتراط الاتصال (قوله كاتصال الاستثناء) متعلق بقوله اتصال من قوله لو لا بد من اتصال الخ ومراده بذلك ان ضابطا لاتصال هنا كضابطه الا فى الاستثناء (ر قوله ويلحق به الخ) معترض بين المتعلق والمتعلق اه رشيدى (قوله والا) اى وان لم يقل باشتراط الاتصال (قوله الاحتجاج بالاقرار) اى فائدة الاقرار (قوله بخلاف اقبضه) اى فيقبل سواء قاله متصلا أو منفصلا عنه سم ومعنى وشرح منهج ورفق عثر بان قوله من ثمن عبد خصه بجهة معوضة للسقوط بموت العبد فلم يقبل منه الاتصال ووجب الألف اذ لم يذكره متصلا لاحتمال وجوبها بسبب اخر بخلاف قوله لم اقبضه فلم يخصه بتلك الجهة المعوضة للسقوط فقبل مطلقا اه (قوله وقوله الخ) مبتدأ (قوله اوضح الخ) خبره (قوله) وكذا جعل ثمننا مع قبل الخ اى فقول جعل ثمننا اوضح لحكمه قوله قبل (قوله قبل لتحليف المقر له) بخلاف ما لو قال اقرضنى الفاشتم ادعى انه لم يقبضه فانه يقبل ولا فرق فى القبول بين ان يقول ذلك متصلا أو منفصلا وقد صرح به الماوردى فى الحاوى وهو المعتمد خلافا لما فى الشامل شرح مر وقوله مر فانه يقبل اى لان القرض يستلزم القبض لانه متحقق قبل القبض كما يعلم من بابه اه سم وقوله مر لما فى الشامل اعتمدته المعنى عبارته وظاهره اى قول الماوردى انه لا فرق بين ان يذكره متصلا أو منفصلا لكن فى الشامل ان قاله منفصلا لا يقبل وهذا أوجه اه (قوله وأفى البلقين الخ) والقلب الى هذا أميل (قوله لنا) اى الأقرار بالألف فلا تلزمه الاقرار ببقاء كساها بزمته اخذنا ما بعد (قوله ولا يتخلل الخ) اى حتى يكون مثل له على ألف من ثمن عبد لم اقبضه (قوله لان ذلك) اى الألف على فرض البيع (قوله ليس عوض الكسوة الخ) فيه تامل (قوله وقع لقوا) اى لم يقبل التعقيب به ولم يحمل الألف عليه (قوله ولو ادعى) الى قوله ويظهر فى النهاية

صار مقرا فى الحال (قوله ولا يجاب الخ) كان هذا خاص بمسئلة الشهادة لان فيه تكذيب للشهود فلو قال من ثمن خمر ولم يشهد عليه اعدم الاطلاق فلا يبعد اجابته لتحليف ثم رايت فيما يأتى ما يفيد ذلك (قوله) لانه هنا ذكر نون الجمع الخ) قياس هذا الفرق تصديق المقر اذا قال له علينا ألف ثم قال اخذته انا وفلان مثلا (قوله بخلاف اقبضه) اى لا يشترط اتصاله

(٥٠) — شروانى وابن قاسم — خامس) عوض الكسوة وانما هو ثمن قاش كان كسوة اه وخالفه الزركشى فجعله من تعقيب الاقرار بما يرفع حتى يلزمه الألف اى وما بذمته من كساها باقى بحاله لان قوله لعوض كساها وقع لقوا على بحث الزركشى ولو ادعى عليه بالف لقال له على ألف من ثمن مبيع لم يلزمه

شيء إلا أن يقول من ثمن مبيع قبضته منه بخلافه على أساس أن مبيع لأن على وما به داهنا يقتضي أنه قبضه ومن ثمن لوقال لم يقبضه لم يصدق (ولو قاله على أن ان شاء الله) (٣٩٤) وأن أو اذا مثل شاء وقدم به أو الان يشاء أو يقدم أو ان جاور اس الشر ولم يرد

الا قوله وسأني الى الماتن **(قوله شىء)** أى تسليمه **(قوله ولم يدخل)** راجع لما يليه **قط** **(قوله ولم يرد التأجيل)**
 فان قصد التأجيل ولو تأجيل فاسد فيلزم ما قرره قاله فى شرح الروض اه سم وقوله فى شرح الروض اى
 والمختم فمى قالوا ولكن من عقب اقراره بذلك اجل صحيح متصل ثبت الاجل بخلاف ما اذا لم يذكر صحيحا كقوله
 اذا قدم زيد وما اذا كان صحيحا لكن ذكر منفصلا اى فيلزم ما لا قول الماتن **(لم يرد شىء)** - سواء اقدم الالف
 على المشية ام لا اه معنى **(قوله اشترطها)** الى قول الماتن قلت فى المعنى الا قوله بما هو باطل الى الماتن وقوله
 وكذا الى وقوله **(قوله قصد التعليق)** ينبغى أن المراد قصد الايتان بالصيغة اعم من الايتان بما قصد التعليق
 او مع الاطلاق بخلاف قصد التبرك لئلا يتامل سم على حجج اه عش عبارة المعنى تنبيه يشترط قصد الاستثناء
 قبل فراغ الاقرار وان ينفذ بجمييع يسمع من بقره وان لا يقصد مشيئة الله تعالى التبرك اه **(قوله وفارق)** اى قوله ان شاء الله الخ اه عش **(قوله دخول الشرط)** اى اداته **(قوله على الجلة)** اى كشاء الله
(قوله من جملة الشرط) اى من الجلة الشرطية كما عبر بها النهاية والمعنى وشرح الروض اى كله على القبان
 شاء الله **(قوله بما هو باطل شرعا)** انظر له نحو او أف قضيت اه سم اى فانه لا يتأتى فيه فالاولى اسقاطه
 والاقتصار على ما قبله كالمعنى وشرح الروض والمعنى **(قوله لانه غير ما نزم)** اى فلا يبطل به الاقرار وكذا لو
 قال له على الف الا اه معنى **(قوله وهو الذى اردته باقرارك)** قيد اه سم اقول قضيت اتفاق الروض
 وشرح المنهج والنهاية والمعنى على ذكره وهذا ذكرنى فى الارادق بين المارة ان ذلك قيد **(قوله لان عليه الخ)**
 ويمتثل انه تعدى فيها فصارت مضمومة وعليه حسن الايتان فيها يعلى اه معنى زاد النهاية وقد تستعمل على
 بمعنى عندى كفى ولم على ذنب اه **(قوله لفظه)** اى قول المارة على ماى بالوديعة **(قوله يعينه)** اى ان له
 عليه الف اخرى **(قوله لان العين)** اى الالف التى جاء بها وقال الخ **(قوله لو وصله)** اى التفسير بالوديعة **(قوله)**
 وكذا هنا) اى فى قوله فان كان قال الخ قال مر فى شرحه فيقبل متصلا لا منفصلا على الوجه اه وقضية
 قوله اى الشارح ومثله شرح مر وكذا هنا الخ ان يجرى فى ذلك قوله قلت الخ اه سم وخالفهما المعنى فقال
 تبع الشرح الروض ما مضى ولو وصل دعواه الوديعة بالاقرار كقوله له على الف فى ذنى وديعة لم يقبل خلافا
 لما جرى عليه بعض المتأخرين من القبول فهو ظاهريه ما لو قال من عن خير بعد قوله له على الف **(قوله)**

(قوله الان يقول الخ) كذا شرح مر وفيه لو أقر بقبض الف عن قرض أو غيره ثم ادعى عدم قبضه قبل التجليظ المقر له بخلاف ما لو قال اقرضني الف اني ائتم ادعى اني لم قبضه متصلا ومتصلا فانه يقبل على المعتد اه و قوله فانه يقبل اي لان القرض لا يستلزم القبض لانه متحقق عند القرض قبل القبض كما يعلم من بابه (قوله ولم رد التاجيل) فان قصد التاجيل ولو باجل فاسد فيلزمه ما اقرضه قاله في شرح الروض (قوله ومن ثم اشترط هنا قصد التعليق) ينبئ ان المراد قصد الاتيان بالصيغة اعم من الاتيان به بقصد التعليق أو مع الاطلاق بخلاف قصد التبرك فليتامل (قوله بصير حاجز أمن جملة الشرط) عبارة شرح الروض من الجملة الشرطية ويمكن ان يحمل عليه قوله جملة الشرط (قوله بما هو باطل شرعا) افطره في نحو والف قضية (قوله وهو الذي اردته باقرارك) قيد (قوله في المتن فان كان قال في ذمّي او ديني الخ) في الروض وشرحه وان قال له عندي الف وديعة ديني او مضاربة ديني لزمه الف الف مضمونا عليه اه وفي الروض فصل واذا قال بعثك او اعطتك او خالعك بككذا قل تعيل فقالت قبلت صدقت يمينها اه وينبغي ان لا يجب عين. وما اخذه بقوله فلم تقبل ثم قال في الروض آخر الباب من ادعى أنه باع من عند نفسه أو من حراة بالث فانكر وحلف المدعى عليه عتق وسقط المال اه (قوله وكذا هنا) اي في قوله فان كان قال الخ قال مر في شرحه اي فيقبل متصلا لا متصلا على الوجه اه وقضية قوله يعني الشرح ومثله شرح

أردت هذا أنه لو جاءنا بالف وقال الالف التي أقررت بها كانت ودعوت تلفت وهذه بدلها انه يقبل لجواز تلفها
بشرط فيكون بدلها بما في ذمته (قلت فإذا قبلنا التفسير بالدعوى فالأصح أنها أمانة لتقبل دعواه) ولو بعد مدة طويلة (التلف) الواقع

(بعد) تفسير (الاقرار) بما ذكر (ودعوى الرد) الواقع بعده اية الاذنه اشارة الى دية وخرج بقوله بعد الاقرار الذي هو ظرف للتأني كذا
تقرر له لو قال اقررت ما ظاننا بقاها ثم بازي الى ذكر تأنيها او اوردتها قبل الاقرار فلا يقبل لانه يخالف قوله على (وان قال له عندى او
معى الف صدق) يمينته فدعوى الوديعة والرد والتأني الواقعين بعد تفسير الاقرار (٣٩٥) نظير ما تقرر على (قطعا والله اعلم) اذ

لا إشعار لعندى ومعنى بذه

ولا ضمان وسيأتى آخر
العارية ما يشك على ذلك
(ولو اقر بيع) مثلا (او
هبة واقباض) بعدها (ثم
قال) ولو متصلا فتم بمجرد
الترتيب (كان) ذلك (فاسدا)
واقررت لظنى الصحة لم
يقبل (لان الاسم يحمل
عند الاطلاق على الصحيح
ولان الاقرار يراد به
الاتزام فلم يشمل الفاسد
اذ لا التزام فيه نعم ان قطع
ظاهر الحال بصدقه كيدوى
حلف فينبى بقوله وخرج
باقباض ماله اقصر على
الهبة فلا يكون مقرا
باقباض وان قال خرجت
اليه منها وملكها مالم تكن
يد المقر له وذلك لانه قد
يعتقد الملك بمجرد الهبة
وقد يؤخذ من ان الفقيه
الذى لا يخطى عليه ذلك
بوجه يكون في حقه بمنزلة
الاعتراف بالاقباض وهو
متجه ويظهر ايضا انه لو قال
ملكها ملكا لازما وهو
يعرف معنى ذلك كان
مقرا بالقبض ايضا (وله
تحليف المقر له) أنه ليس
فاسدا لامكان ما يدعيه ولا
تقبل بينته لانه كذبها
بأقراره (فان نكل حلف

بعد تفسير الاقرار) قضيت أنه لو أضاف التأني والرد بعد التفسير إلى ما بينته وبين الاقرار لم يقبل منه والمتقدم
خلافه كما قلناه سم على منج عن الشارح م ويمكن جعل الاضافة في كلامه يمانية فيكون التفسير هو
نفس الاقرار اه عشر وقوله والمتقدم خلافه وقال السيد عمر عبارة البيهقي الى الوجه ان قال اقررت بعد اقراره
كالا يخطى شوبرى اى لانه يقبل دعواه التأني او الرد بعد الاقرار ولو قبل التفسير المذكور اه ويوافق اسقاط
المعنى لفظ التفسير هنا في قوله الا في الواقعين الخ (قوله) كما تقرر اى بقوله الواقعين (قوله) او ذكرت اى
تذكرت (قوله) فلا يقبل قد يتوقف في عدم القبول في قوله بازي الى الخ لانه اخبر بأن اقراره بناء على الظاهر
من بقائها اه عشر (قوله) لا إشعار لعندى ومعنى الخ بل مما مشهور ان بالامانة اه معنى قول الامتن
(لم يقبل) اى بالنسبة لسقوط الحق ولتحليف المقر له ان كلامه صحيح كما أتى اه عشر (قوله) حلف
اى غير ملازم لمكان اه كردى (قوله) فينبى قبوله اعتمده م وكذا قوله وهو منج اه سم (قوله)
وخرج الى قوله وقد يخذل في المعنى (قوله) وان قال غايه (قوله) خرجت الخ اى سلمتها لو خاضعت منها
اه كردى عبارة للمعنى والنهاية فلو قال وهبته وخرجت اليه منه أو ملكه مالم يكن لإقراره بالقبض
لجواز ان يريد الخرج اليه منه بالهبة اه (قوله) مالم تكن الخ والا فلو اقراره بالقبض اه نهاية زاد المعنى
ولو قال وهبته وقبضه بغير رضائي قالوا قوله لان الاصل عدم الرضا عن عليه والاقرار بالقبض هنا
كالأقرار به في الزمان فاذا قال لم يكن لإقرارى عن حقيقة التحليف المقر له انه بضر الما هو ب و لم يذكر
لاقراره تاويلا اه قال ع شر قوله فهو لإقراره بالقبض فيه ان مجرد الابدال يلزم كون القبض عن الهبة
بل يجوز كونه في عبارة او غصبا ولم يأذن له بعد الهبة في القبض عنها اه (قوله) منه اى من التعليل
(قوله) يكون اى قوله خرجت الخ اه ع شر (قوله) انه اى المقر له بالهبة (قوله) ملكها الخ اى وهبته له
وملكها الخ (قوله) معنى ذلك وهو الاقباض (قوله) انه ليس الى قول الامتن والظاهر في المعنى الا قوله وان
كان الى يصح وقوله ومثلها الى المتن الى قول الشارح وقضيت في النهاية الا قوله والبر وقوله ان كانت الى المتن
(قوله) بينته اى المقر (قوله) وحكمه اى بالفاسد اه ع شر (قوله) ويرد بانه الخ واجاب الوالد رحمه الله
تعالى بأن قوله ويرى اى من الدعوى فيشمل حينئذ الدين والدين فلا اعتراض حينئذ على المصنف اه نهاية
زاد سم بعد ذكره جواب الشهاب الى المار وبجواب ايضا بان قوله ويرى اى من تبعه ذلك او عهده اه
اقول وهو المراد بالجواب الثاني في الشرح اذ غاية بطلان البيع والهبة البراءة من تبعته (قوله) كالثمن يتأمل
فان الثمن المقر له عليه اه سم وقد يجاب بان المراد بالثمن قيمة المبيع التأني (قوله) الذى باعته اى في

م وكذا هنا الخ ان يجرى في ذلك قوله قلت الخ (قوله) وخرج بقوله الخ) كذا شرح م (قوله) ينبى قوله)
اعتمده م وكذا قوله وهو متجه (قوله) قيل قوله ويرى غير مستقيم الخ) اجاب شيخنا الشهاب الى
بان قوله ويرى اى من الدعوى فيشمل حينئذ الدين والدين فلا اعتراض حينئذ على المصنف شرح م
اقول يجاب ايضا بان قوله ويرى اى من تبعه ذلك او عهده (قوله) كالثمن يتأمل فان الثمن المقر له عليه
(قوله) في المتن او غصبا من زيد بل من عمر وسلمت لزيد والظاهر ان المقر بعموم قيمتها لعمر (وله
يلزمه مع القيمة) أجرة المثل ايضا بناء على أن الناصب يلزم مع قيمة الحيولة أجرة المثل ولو باع عتائهم أقر بأنه
كان وقفها على زيد فهل يلزمه ان يقرم له بدل ريعه وفوائده لانه حال بينه وبينها بالبيع فيه نظر والزم غير
بعد فليراجع (فرع) قال في الروض فرع باع ثم اقر بعد الخيار بالبيع لآخر او بالنصب لم يطل وغرم
الآخر قال في شرحه وخرج ببعد الخيار المذكور ماله أقر في زمنه فينسخ البيع ورد الى المشتري

المقر على التمساد وحكمه (ويرى) لان اليه من المردودة كالأقرار قيل قوله ويرى غير مستقيم لان النزاع في عين ورد عليها بنحو بيع لافى
دين اه ويرد بانها وإن كان في عين لكنه قد يترب عليه دين كالثمن فغلب على أنه يصبح أن يزيد ويرى غايه بطل الذى باع له (ولو قاله ذه)
الدار أو البر مثلا وهى بيده (زيد بل) أو ثم ومثلها الفاء هنا وفيا يأتى (لعمر وأوغصبتها من زيد بل) أو ثم (من عمرو وسلمت لزيد)

سواء أقال ذلك متصلا بما قبله أم منفصلا (٢٩٦) عنه وإن طال الزمن لا امتناع الرجوع عن الأقرار بحق آدمي (والأظهر أن المقر يفرم

المعرو والموصول نعم بطل (قوله ذلك) أي بل المعرو قول المتن (يغرم قيمتها الخ) والأقرب أنه يلزمه مع القيمة أجرة مثل مدق وضع الأول لديه عليها عرش زادمس ولو باع عينا ثم أقر بأنه كان وقها على زيد فهل يلزمه أن يغرم له بدل ريعها وفوائدها لأنه حال بينه وبينها بالبيع فيه نظر والزم غير بعيد فليراجع اه (قوله ومثلها إن كانت مثلية) اقتصر في شرح الروض على قوله وقضية التعليل أنه لو كان المقر به مثليا غرم القيمة أيضا اه وهو ظاهر ورجع اليه اه سم عبارة عرش قوله مر ولو كانت مثلية وفي بعض النسخ إن كانت متقومة ومثلها إن كانت مثلية وقال سم أنه رجع عما في ذلك البعض إلى هذه النسخة اه وعبارة البجيرمي على شرح منهج قوله وغرم المقر بدله أي من مثل في المثلي وقيمة في المقوم وجرى عليه ابن حجر والذي قاله والد شيخنا مر في حواشي شرح الروض وجوب القيمة مطلقا وهو الأرجح أي لأن الغرم للعليل لا لشورى فلورجع المقر به ليدل المقر دفعه للمعرو واسترد ما غرمه له وله حبه تحت يده حتى يرد ما غرمه له اه عرش اه (قوله وقضيته) أي التعليل (قوله لا غير) أي في كل من المثلي والمقوم (قوله وقد يجاب الخ) ظاهر كلامهم أنه لا فرق (قوله بوجهه ملك) أي لأن الحيلولة بأقراره الأول والمقر له الأول قد ملك بهذا الأقرار بخلاف مسألة الأباقي فإن ملك الآبق لم يثبت لغير ماله اه سم (قوله هنا) أي في مسألة الأقرار (قوله من تلك) أي من الحيلولة في مسألة الآباقي (قوله حكمه) أي تسليمه للبقر له واسترجاع البدل منه وهل له حبه حتى يرد له ما غرمه أم لا فيه نظر والأقرب الأول اه عرش (قوله ويجري) إلى قوله ولو قال في المغني وإلى المتن في النهاية (في غصبتها من زيد الخ) أي فتسلم لزيد ويلزمه قيمتها المعرو اه عرش (قوله منه) أي من زيد (قوله هنا ككل) إلى قول المتن ويصح في النهاية إلا قوله لإخراج إلى من التني وقوله ويظهر إلى ويشترط (قوله وهو لإخراج) إلى المتن في المغني (قوله من التني) أي مأخوذه من خبر ثمان لقوله وهو (قوله لانه) أي سمى الإخراج المذكور بالاستثناء لانه الخ (قوله لفظه) أي لفظ المستثنى بكسر النون قول المتن (أن اتصل الخ) أي ومعه من بقربه اه عرش (قوله وما حكى عن ابن عباس) أي من عدم اشتراط الاتصال اه عرش (قوله يسير سكوت بقدر سكتة الخ) عبارة المغني الفصل اليسير بسكتة تنفس أو عى أو تذكر أو انقطاع صرته اه (قوله وعى) بكسر

قيمتها) إن كانت متقومة ومثلها إن كانت مثلية (المعرو) وإن أخذها زيد منه جبرا بالحاكم لانه حال بينه وبين ملكه بأقراره الأول كايضمن قنا غصبه فابق من يده وقضيته أن المعرو هو القيمة لا غير إذ لو عادت للبقر سلها له واسترجع القيمة وقد يجاب بأن الحيلولة هنا بوجه ملك فكانت أقوى من تلك فغرمه البدل عملا بتعذر رجوعه للبقر فاذا فرض رجوعه رتب عليه حكمه ويجري الخلاف في غصبتها من زيد وهو غصبها من معرو فإن قال غصبتها منه والمك فيها للمعرو سلمت لزيد لانه اعترف له باليد أولا يغرم للمعرو لاحتمال كونها ملك معرو وهو في بدنيذ بنحو إجارة أو رهن ولو قال عن عين في تركة مورثه هذه لزيد بل للمعرو لم يغرم للمعرو على الأوجه والفرق أنه هنا معذور لعدم كمال اطلاعه (ويصح الاستثناء) هنا ككل لإخبار وإنشاء لوروده في الكتاب والسنة وهو إخراج مال أو لدخل بنحو الإكاستنى أو أخط من التني بفتح فسكون أي الرجوع لانه رجع عا اقتضاء لفظه (ابن أنصل) بالإجماع وما حكى

ولأنهم واقتطاع صوت ويضرب سيرة كلام أجنبي كله على ألف الحمد لله إلا ما نوه وكذا استغفر الله وبالفلان على ما أشار إليه في الروضة فإنه لا
 نقل صحة الاستثناء مع ذلك نظيره قال غيره والنظر واضح في بالفلان بخلافه في (٣٩٧) استغفر الله لقول الكافي لا يضرب لأنه لا استدراك

ما سبق ويظهر أنه لا يضرب
 اليسير مطلقا من غير
 المستثنى كغير المطلوب
 جوابه في البيع بل أولى
 ويشترط قصده قبل
 فراغ الإقرار نظيره ما يأتي
 في الطلاق ولكونه رفعا
 لبعض ما مثله اللفظ احتاج
 لنية وإن كان إخبارا ولا
 بعد في ذلك خلافا للوركي
 (ولم يستغرق) المستثنى
 المستثنى منه فإن استغفره
 كعشرة إلا عشرة بطل
 الاستثناء إجماعا إلا من
 شذلتاقتضى الصريح وهن
 ثم يخرج جوه على الجمع بين
 ما يجوز وما لا يجوز إذ لا
 تناقض فيه ومحل ذلك ان
 اقتصر عليه وإلا كعشرة
 إلا عشرة إلا أربعة صح
 ولزمه أربعة لأنه استثنى
 من العشرة عشرة إلا أربعة
 وعشرة إلا أربعة سنة أو
 لأن الاستثناء من النفي
 إثبات وعكسه كما قال (فلو)
 قاله على عشرة إلا تسعة
 إلا ثمانية وجب تسعة)
 أي إلا تسعة لأنهم إلا
 ثمانية تلزم فتضم الواحد
 الباقي من العشرة وطريق
 ذلك ونظائره ان تجمع
 كل مثبت وكل منفي وتسقط
 هذا من ذاك فالباقى هو
 الواجب فنبت هذه
 الصورة ثمانية عشر ومنهبا

العين التعبد من القول (قوله) ولأنه كراخ) هل يقبل أم سم عبارة الشورى انظر ما لو سكوت واحد
 واحدا ما ذكر هل يقبل منه ذلك ويصح استثناءه أو لا والقرض ان لا قرينة ما إذا كانت فانه يقبل كما هو
 ظاهر فيلحصر أم أقول قد يتبادر من الاستدراك المذكور ان السكوت اليسير بقدر سكتة التنفس متغير
 مطلقا سواء وجد أو عدمه ذكر من الاعذار لم لا نعم عبارة المغني المارة بظاهرها اشتراط وجوده بالفعل
 وعليه يظهر تردد المحشى (قوله) لاندكر) أي تذكروا ما يستثنى أي ان كان بقدر سكتة التنفس عرش أم
 بجري (قوله) واقتطاع صوت) وانظر ولو طال زمنه أو لا ظاهر كلامهم الأول فليتأمل شوري أم بجري
 أقول بل كلامهم كالصريح في الثاني (قوله) ويضرب يسير كلام (خ) وسكوت طويل نهاية ومعنى (قوله) الحمد
 لله) ومثل ذلك في الضرر الفصل بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أم عرش (قوله) على ما أشار إليه (خ) يعني
 في استغفر الله وبالفلان رشيد عرش (قوله) فانه) أي صاحب الروضة (قوله) مع ذلك) أي استغفر الله
 وبالفلان (قوله) لقول الكافي لا يضرب) وبه أفتى شيخنا الشهاب الرمي أم سم واعتمده المغني والزبدي (قوله)
 الاستدراك (خ) فكان ملائما للاستثناء فلا يمنع الصحة أم كرى (قوله) مطلقا) أي أجنبيا أو لا (قوله) من غير
 المستثنى بكسر النون أي المقر (قوله) كغير المطلوب) أي كالأضرب من غير (خ) (قوله) بل أولى) إذ الارتباط
 هنا بينهما بخلافه هناك أم سم (قوله) قبل فراغ الإقرار) أي ولو مع آخر حرف منه أو عند أول حرف مثل لوران
 عزت النية قبل فراغ الصيغة ثم قياس ما تقدم عن سم في التعليق بأن شاء الله في قوله ينبغي الخ ان يكني هنا
 بقصد الاتيان بصيغة الاستثناء قصده أو أطلق أم عرش أقول وكلام المغني كالصريح في الاكتفاء بذلك (قوله)
 ولا بعد الخ ما فيه من البعد لا ينكر كما يعرف بالتأمل لوضوح الفرق بين الانشاءات والإخبارات أم رشيد
 قول المتن (ولم يستغرق) أي ولو بحسب المغني كما يأتي في قوله ويصح من غير الجنس الخ (قوله) ومحل ذلك) أي
 البطلان (ان أقصر الخ) ومحلها إضافي غير الوصية أم ما فيها كأوصيته له بعشرة إلا عشرة فيصح الاستثناء ويكون
 رجوعا ذكره السيوطي وغيره أم سم وفي البجري عن عرش ما يوافق من غير عزو (قوله) أو لا الخ)
 عطف على لأنه استثنى الخ قول المتن (وجب) في نسخ النهاية والمغني لزمه (قوله) فتضم الواحد الخ) أي
 فيكون الواجب تسعة (قوله) وطريق ذلك) أي معرفة ما يجب في ذلك (قوله) هذان من ذلك) أي المغني من
 المثبت (قوله) أسقطها) بصيغة الأمر (قوله) ولو زاد عليها الخ) أي فقال إلا لسبعة إلا تسعة وهكذا إلى الواحد
 (قوله) هذا كله الخ) أي وجوب التسعة في مثال المتن والخمسة في مثال الشرح بل رجوع كل استثناء لما
 يليه إذا ذكر المستثنى بلا عطف وأما إذا كانت مع العطف فراجع الجميع للأول ويلغو منها ما حصل به
 الاستغراق وإما عدت إلا مع العطف أو لا وقس عليه ما إذا عطف به مضاعف (قوله) وفي ليس له على شيء)
 هذا عام وقوله إلا خمسة خاص و (قوله) ليس له على عشرة) هو خاص ويؤخذ من ذلك ضابطا حاصله أنه ان
 كان المستثنى منه عاما عمل بالاستثناء كالمثال الأول وان كان خاصا الغي الاستثناء كالمثال الثاني وهذا تنقيح
 لقولهم الاستثناء من النفي إثبات أي محله إذا لم يدخل النفي على خاص وإلا فلا يلزمه شيء يجعل النفي متوجها
 لكل من المستثنى والمستثنى منه زيادى أم بجري أقول قد يناقش هذا في تعبير الشارح بالخروج عن

(قوله) ولأنه كراخ) هل يقبل (قوله) لقول الكافي لا يضرب) وبه أفتى شيخنا الشهاب الرمي (قوله) ويظهر
 أنه لا يضرب اليسير مطلقا من غير المستثنى (خ) ويظهر ان عدم الضرر هنا وان قلنا بالضرر هناك من غير
 المطلوب جوابه إيضائه لا ارتباط هنا بينهما بخلافه هناك (قوله) ومحل ذلك ان أقصر الخ) محله أيضا
 في غير الوصية أم ما فيها كأوصيته له بعشرة إلا عشرة فيصح الاستثناء ويكون رجوعا ذكره السيوطي
 في شرح نظم جمع الجوامع وذكره غيره أيضا (قوله) وتسقط هذا) أي المغني وقوله من ذاك أي المثبت (قوله)

تسعة أسقطها منها تبق تسعة ولو زاد عليها إلى الواحد كان مثبتا ثلاثين ومنها خمسة وعشرين أسقطها منها تبق خمسة هذا كله ان كرر بلا
 عطف وإلا عشرة إلا خمسة ثلاثة أو الأربعة وإلا ثلاثة كانا مستثنين من العشرة فيلزم درهما فان كانا لوجعا استغراقا كعشرة إلا
 سبعة وثلاثة اخضض البطلان بما به الاستغراق وهو الثلاثة فيلزمه ثلاثة وفي ليس له على شيء إلا خمسة

القاعدة ثم رأيت مناقشة السيد عمر الآتية (قوله يلزمه خمسة) قد بوجه بأنه لو لم يرد إثبات المستثنى كان لغو الكفاية ماقبله على هذا التقدير فتأمل اهـ سم (قوله إلى المستثنى منه) أي إلى مضمون لفظيهما وهو الباقي من المستثنى منه بعد إخراج المستثنى والإحتمال عبارته على ظاهرها لا يتخلو عن إشكال اهـ سيد عمر (قوله وإن خرج عن قاعدة الاستثناء الخ) وقد يتنازع في خروجه عن القاعدة المذكورة لأن مرادهم كما هو ظاهر أن ذلك هو مؤدى لفظ الاستثناء عند تعيين انصباغ الشيء على المستثنى منه لأنه حينئذ يصح التعبير بالاستثناء عن الشيء ما إذا كان المراد في الباقي من المستثنى بعد إخراج المستثنى والذي داخل على المجموع والمتن الحقيقة الباقي المذكور لا كل واحد من المستثنى منه والمستثنى وإن أومض ذلك تعبير الشارح بقوله متوجه الخ لكن بتعين تأويله بما اثر ناله ولعل حل العبارة المذكورة على ظاهرها هو الذي أوقعه في قوله وإن خرج الخ فليس ما ذكر على هذا التقدير من الاستثناء من الشيء بل من الإثبات ثم لو حظ انصباغ الشيء عليه وهذا الاحتمال وإن لم يكن متعينا لاحتمال العبارة للمعتين إلا أنه يرجع فيما نحن فيه لبناء المقارر على اليقين وأصل برادة الالتماس كما أشار إليه بقوله احتياط الخ اهـ سيد عمر (قوله ولا أقل منها) أي لأن دلالة المفهوم ضعيفة فلا يعمل بها في الآثار اهـ ع ش (قوله ولا يجمع الخ) عبارة المتن ولا يجمع مفرق بالطف في المستثنى أو المستثنى منه أو فيهما أن حصل جمعه استغراق أو عدمه لأن أو والعطف وإن اقتضت الجمع لا يخرج الكلام عن كونه ذا جملتين من جهة اللفظ الذي يدور عليه الاستثناء وهذا يخص لقولهم أن الاستثناء يرجع إلى جميع المعطوفات لا إلى الأخير فقط اهـ وقوله وهذا يخص الخ ذكره سم عن شرح الروض وأقره (قوله ولا فيهما) كقوله له على درهم ودرهم ودرهم لإدراجها ودرهما ودرهما فيلزمه ثلاثة لأنه إذا لم يجمع مفرق المستثنى والمستثنى منه كان المستثنى درهما من درهم فيلغوا هـ معنى (قوله لا استغراق الخ) لفظ المنهج في استغراق بنى بدل اللام وقضيته كعبارة المعنى المارة أن اللام هنا بمعنى الوقت فالمعنى حينئذ إذا وجد الاستغراق بلا جمع المفرق لا يجمع دفع ذلك الاستغراق كالمثال الأول وإذا انتفى الاستغراق بلا جمع المفرق لا يجمع لتحصله كالمثال الثاني والثالث ويحتمل أن اللام على بابها فالحق لاجل تحصيله كالمثال الثاني والثالث ولأجل دفعه كالمثال الأول عبارة البجيرمي قوله في استغراق أي لاجل استغراق ففي معنى اللام كما عبر بها مر أي لاجل دفعه إذا كان الجمع في المستثنى منه أو لاجل تحصيله إذا كان في المستثنى أو فيهما اهـ (قوله فعلى درهم الخ) وكذا على درهما ودرهم لإدراجها (قوله فعلى درهم الخ) ذكر أربعة أمثلة آخرها للمفهوم كما يدل عليه تعليله ثلاثة للنظور أو لها عدم الجمع في المستثنى منه وتأنينا واثباتها لعدمه في المستثنى وذكر لعمتين إشارة إلى أنه لا فرق بين أن لا يجوز جمع أصلا كالأول منها أو يكون جمع جائز مع جمع جائز كالثاني منها لأن الأولين فيه يجوز جمعهما ولا يجوز جمع الثالث معهما أو إلى أنه لا فرق بين أن يكون جميع أفراد مفرقة كالثالث الثاني أو بعضها مفرقا وبعضها مجموعا كالثالث الأول أو لا يجرى (قوله فيلزمه ثلاثة) لأن المستثنى منه إذا لم يجمع مفرقة كان الدرهم الواحد مستثنى من درهم واحد فيستغرق فيلغوا هـ معنى (قوله وثلاثة الخ) أي وعلى ثلاثة الخ (قوله فعلى درهم) أي في صورتين (قوله لأن به الاستغراق) أي لأن الاستغراق إنما حصل به فلفظه فيبقى استثناء اثنين من ثلاثة فيكون الواجب واحدا (قوله لجواز الجمع هنا) أي جميع المستثنى قول المتن (ويصح من غير الجنس) أي جنس المستثنى منه خلافا للإمام أحمد في بطلانه مطلقا والامام أبي حنيفة في بطلانه في غير السكيل والموزون قليوب اهـ بجيرمي (قوله من غير الجنس)

يلزمه خمسة وفي ليس له على عشرة الا خمسة لا يلزمه شيء لأن عشرة إلا خمسة خمسة فكانه قال ليس له على خمسة يجعل الشيء متوجها إلى المستثنى والمستثنى منه وإن خرج عن قاعدة الاستثناء من الشيء إثبات احتياط للآراء وفي ليس على أكثر من مائة لا يلزمه المائة ولا أقل منها ولا يجمع مفرق في المستثنى منه ولا في المستثنى ولا فيهما لا استغراق ولا لعدمه فعلى درهم ودرهم ودرهم لإدراجها مستغرق فيلزمه ثلاثة وثلاثة لإدراجهم ودرهما أولا ودرهما ودرهما ودرهما يلغى درهما لأن به الاستغراق فيجب درهم وكذا ثلاثة لإدراجها ودرهما يلزمه درهم لجواز الجمع هنا إذ لا استغراق (ويصح من غير الجنس) وهو المنقطع (كألف) درهم (إلا ثوبا) لو روده لغة وشرعا نحو لا يسمعون فيها لغوا إلا سلاما

(وبين بئرب قيمة دون الف) حتى لا يستغرق ثمانين بئرب قيمة الف بطل الاستثناء لانه ما بين الثوب بالالف ضار كانه تلفظ به ولزمه
الالف وفيه الاشياء باعتبار تفسيره فان فسر يستغرق بطل الاستثناء (و) يصح ايضا (من المعين كذبه الدار له) لانه البيت او هذه
الدرام (له) لانه الدار (و) وكذا الثوب له لانه لصحة المعنى فيه اذ هو اخراج لفظ (٣٩٩) متصل فاشبهه التخصيص (وفي المعين وجه

شاذ) انه لا يصح الاستثناء
منه لضمين الاقرار به ملك
جميعها فيكون الاستثناء
رجوعا بخلافه في الدين فانه
مع الاستثناء عبارة عن
الباقى ويرد فرقه بانه تحكم
صرف (قلت ولو قال هؤلاء
العبيد له او احدا قبل) ولا
اثر للجهل بالمستنى كالو
قال الاشياء (ورجع في
البيان اليه) لانه اعرف
ببئرب يلزمه البيان لتعلق
حق الغير به فان مات خلفه
وارثه (فان ماتوا) والا واحدا
وزعم انه المستنى صدق
ييمينه) انه الذى اراده
بالاستثناء (عل الصحيح والله
اعلم) لاحتمال ماداءه ولو
قتلوا قتلا مضمنا قبل قطعها
لبقاء اثر الاقرار (فرع)
اقتى ابن الصلاح بانه لو
قامت بيته على اقراره يزيد
بدين فاقام بيته على اقرار
زيدانه لا يستحق عليه شيئا
وتاريخهما واحد حكم
بالاولى لانه ثبت ما للشفل
وشككتا في الرفع والاصل
عدمه وخالفه غيره فقال
لا يلزمه شيء كامر اى
للتعارض المضعف
لا تصحاب ذلك الشغل وهو
ظاهر ولو اقر بدين لآخر
ثم ادعى اداءه اليه وان نسي

وبينى ان مثل الجنس النوع والصفة امر عش قول المتن (وبين الخ) اى ان بينه الخ امر منهج (قوله)
تلفظ به اى بالالف (قوله) ولزمه الف) عطف على جملة بطل الاستثناء وكان الاولى الفرع (قوله)
وفي (الاشياء) عبارة الثانية والمعنى ولو قال له على شيء الاشياء مال الاشياء او مال او نحو مما قل من المستنى
والمستنى منه يجعل فليفسرهما فان فسر الثاني باقلا فسر به الاول صح الاستثناء ولا لنا ولو قال له على
الف الاشياء وعكس قال الف والشيء يجعلان فليفسرهما مع الاجتناب في تفسيره عما يقع به الاستغراق ولو
قال له على الف لادرهما قال الف يجعل فليفسره بما فوق الدرهم ولو فسر به ما قيمته درهم فادو كان الاستثناء
لاغبوا كذا التفسير ولو قدم المستنى على المستنى منه صح (قوله) وكذا الثوب) الى قوله فانه في النهاية
قول المتن (لانه البيت الخ) ومثله كاهو ظاهر الاشياء مثلا (قوله) الا كنه) اى ان كان السكر بصفة بقية
الثوب ولم يصلح لغير اقرار له امر عش (قوله) فاشبهه التخصيص) التخصيص لا يتوقف على الاتصال اه سم
قول المتن (قبل) اى استثناءه (قوله) ولا اثر الى الفرع في النهاية والمعنى (قوله) الاشياء) اى له على
عشرة دراهم الاشياء قول المتن (قوله) صدق ييمينه) اى اذا كذب المقر له امره (قوله) ولو قتلوا قتلا الخ)
اى الواحد او زعم انه المستنى اسم (قوله) قبل) اى تفسيره (قوله) لبقاء اثر الاقرار) وهو القيمة
ويؤخذ منه انه لو قال غضبهم الا واحدا فاقا تو بنى واحد وزعم انه المستنى انه يصدق لان اثر الاقرار باق
وهو الضمان نهاية ومعنى (قوله) اى ابن الصلاح الخ) في ادب القضاء للغزى مانص في ادب القضاء لابن
القاسم لوجاه بورة فيها اقرار يزيد وجاه بورة فيها ابراهم المقر له فان اطلقا او رختا بتاريخ متحدا
ارخت واحد واطلقت اخرى لم يلزمه شيء نعم ان ارختا وتاخر تاريخ الاقرار عمل به انتهى مرهم وهذا
فيه تاييد لقول الشارح الآتى وهو ظاهر (قوله) حكم بالاولى) اعتمد مرهم (قوله) اى بالبيته الاولى
(قوله) وخالفه) اى ابن الصلاح (قوله) كامر) اى قيل فصل الصيغة اه كرى (قوله) التحليف) اى لتحليف
المقر له انه لم يذمه اليه (قوله) عامر في الرهن) اى في قول المصنف ولو اقر بالدين ثم قال لم يكن اقرارى عن حقيقة
اه كرى (قوله) قلت على ما فى بعضهم) واعتمد مرهم (قوله) وفيه نظر) اى في القياس المذكور
(قوله) ثم عمل قبول ادعاء النسيان) اى في نحو مسئلتنا التحليف المقر له (قوله) كاهو بعضهم) واتفق به شيخنا
الشهاب الرملى رحمه الله تعالى اه سم (قوله) فيه) اى في ادعاء النسيان (قوله) بان يذ كر) بيان للمعنى اه
كرى (قوله) ولا نسيانا) عطف على عدم الاستحقاق كان يقول بعد الاقرار ولا استحق عليه شيئا ولا نسيان
اى ولست نسيانى هذا الاقرار او ولا استحق عليه بدعى النسيان (قوله) لان الخ) اى فاذا التزم ذلك فلا يقبل
دعواه النسيان لان الخ (قوله) حينئذ) اى حين اذ صدر منه ذلك الا لزام (قوله) ونظير ذلك) اى عدم القبول
مع الالتزام وكذلك ضمير وقد ينافي ويجوز ارجاع ضمير الى مقاله بعضهم ومأمله واحد (قوله) وقد ينافي
الخ) انما غرضه لانه اذا ذكر ولا نسيانا فادعاه عرف بعلمه بالحال فلا يقبل منه خلافه ولا كذلك في قولهم
فاشبهه التخصيص) التخصيص لا يتوقف على الاتصال (قوله) ولو قتلوا قتلا مضمنا) اى الواحد او زعم انه
المستنى (قوله) فرع اقتى ابن الصلاح الخ) في ادب القضاء لابن القاسم لوجاه بورة فيها اقرار يزيد وجاه بورة
بورة فيها ابراهم المقر له فان اطلقا او رختا بتاريخ متحدا او رخت واحد واطلقت اخرى لم يلزمه شيء
نعم ان ارختا وتاخر تاريخ الاقرار عمل به انتهى مر (قوله) حكم بالاولى) اعتمد مرهم (قوله) قلت على ما فى
بعضهم) واعتمد مرهم (قوله) كاهو بعضهم) واتفق به شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله عليه (قوله) وقد ينافي

ذلك حالة الاقرار سمعت دعواه التحليف فقط اخذ عامر في الرهن فان اقام بيته بالاداء قبلت على ما فى بعضهم لاحتمال مقاله فلا تناقض
كالم قال لا بيته لى ثم اى بيته تسمع وفيه نظر والفرق ظاهر اذ كثيرا ما يكون للانسان بيته ولا يعلمه فلا ينسب لتفسير بخلاف مسئلتنا
ثم عمل قبول ادعاء النسيان كاهو بعضهم مالم يلزم عدم قبول قوله فيه بان يذ كر فى الفاظ الاقرار بعدم الاستحقاق ولا نسيانا لان دعواه
حينئذ مخالفة لما اقر به اولاً ونظير ذلك ما لو حلف لا يفعل كذا عامدا ولا ناسيا ففعله ناسيا فانه بحث وقد ينافي

اطلاق قولهم لو ابراهمه عامرة كان له عليه دين سلم مثلاً فادعى انهم يعلم به حاله الا براءه واعلم ولم يرد صدق يمينته وبقرب بينه وبين الخائف بان
الافرار لا يقبل التزام خلاف ما دل عليه اللفظ لانه اخبار عن حق سابق فكيف يدخل فيه التزام امر مستقبل بخلاف الانشائه يقع في الحال
والمستقبل فانه فيه التزام الحث بما فعله (ع) نسياناً ولو قال لاحق على فلان فقيه خلاف في روضة شريح والراجح منه انه ان قال فيما اظن

او فيما علم ثم اقام بينه بان
له عليه حقاً قبلت وان لم
يقبل ذلك تقبل بينته الا
ان اعتذر بنحو نسيان او
غلط ظاهر (قائده)
كثير كلامهم في قاعدة الحصر
والاشاعة وحاصله انهم قد
يقبلون الاول قطعاً وعلى
الاصح والثاني كذلك ولم
يبينوا سر القطع والخلاف
في كل وقد بينته بحمد الله
مع ذكر مثله قبيل المنة
فرأى جده فانه من فروعها
هنا اقرار بعض الورثة على
التركة بدين او وصية
فيشيع حتى لا يلزمه الا
قسمة من حصته من التركة
لانه خليفة عن مورثه
فتقيد بقدر خلافة عنه
وهو حصته فقط وكافي
اقرار احدهما لكونه بجنابته
واستثنى البقي من ذلك
مسائل ينحصر الاقرار فيها
في حصته لكن لمذكر آخر
كما يعلم بتأملها او اقرار
شريكين لثالث بنصف
مشارك بينهما تعين ماقر
به نصيبه وفارق الوارث
ناشئة الخلافة هنا الموجبة
للاشاعة فهو من ثم الحقوق
بهذا نحو البيع والرهن
والوصية والصدق والعق
وما ذكر من الحصر في اقرار
احد الشريكين هو ما رجمه

المذكور فانه لم يصدر منه الاعتراف بالعلم بالحال حتى ينافي دعواه المذكورة اهـ اقول قد يؤيد المناقاة
والفرق الآتي ويدفع المنع هنا وفيما يأتي قول الشارح الآتي والراجح منه الخ (قوله) وبقرب بينته اي الاقرار
المقارن للالتزام المذكور (قوله) فكيف يدخل فيه التزام امر مستقبل قد يمنع لزوم دخول المستقبل لان
قوله ولو ان ناسياً حاصله الاخبار بانه عالم بجميع جهات تلك القضية وتفاصيلها وبانه ليس ناسياً لشيء منها
فيؤخذ بذلك في عدم قبول دعوى النسيان وليس فيه التزام امر مستقبل اي سم (قوله) التزام امر مستقبل
والامر المستقبلي هو عدم قبول قوله في النسيان اه كردد (قوله) ولو قال لاحق الخ اي ثم اقام بينه اه
سم (قوله) في روضة شريح نعت الخلاف (قوله) منه اي من الخلاف (قوله) في قاعدة الحصر والاشاعة اي
حصر الاقرار في حصة المقر من المشترك في بعض المواضع واشاعته في جميعه في آخر (قوله) الاول اي الحصر
(قوله) والثاني اي الاشاعة (قوله) كذلك اي قد يغلبونه قطعاً وعلى الاصح (قوله) مثله جمع مثال اي
امثلة كل (قوله) فمن فروعها اي قاعدة الحصر والاشاعة (هنا) اي في الاقرار (قوله) اقرار بعض الورثة الخ
ولو اقر لورثة ابيه بالمال وكان واحد لم يدخل لان المتكلم لا يدخل في عموم كلامه وهذا عند الاطلاق
كما قاله الشرحي فان نص على نفسه دخل مغني ونهاية (قوله) فيشيع من الشيوع اي يشيع المقر به
في جميع التركة (قوله) فتقيد ببناء المفعول والضمير المستر لاقرار بعض الورثة (قوله) خلافة اي
البعض (عنه) اي عن مورثه (قوله) حصته اي قدر حصته (قوله) وكافي اقرار الخ عطف على لانه الخ
اي وقياس على ذلك (قوله) من ذلك اي من اقرار بعض الورثة الخ (قوله) في حصته اي البعض (قوله)
واقرار احد شريكين الخ عطف على اقرار بعض الورثة الخ قوله بنصف مشترك بالاشاعة (قوله) تعين الاول
فيتين (قوله) في نصيبه وهو النصف عبارة عنها بقية المغني ولو اقر احد شريكين بنصف الالف المشترك بينهما
لثالث تعين ما قر به في نصيبه اه قال عرش قوله مر في نصيبه اي الخمسائة فيستحقه المقر له اه
(وفارق) اي احد الشريكين المقر الثالث الخ (قوله) هنا اي في اقرار احد الشريكين (قوله) ثم اي في
اقرار بعض الورثة (قوله) بهذا اي باقرار احد الشريكين (قوله) نحو البيع الخ اي بيع احد الشريكين
بان قال لثالث بعثك نصفه وكذا البقية اه كردد (قوله) هنا اي في باب الاقرار (قوله) في العتق
اي في باب العتق (قوله) مقدم كذا في اصله بخطه رحمه الله تعالى والظاهر مقدم ويقدم اه سيدمر (قوله) جزم
ابن المقر الخ وكذا جزم به النهاية والمغني (قوله) على الفصل اي في بعض المواضع حصر وفي بعضها اشاعة
اه كردد (قوله) وهو الحق اي كون الفتوى على الاشاعة (قوله) اي الاستوى
(فصل في الاقرار بالنسب) (قوله) في الاقرار الخ اي وما يتبعه من ثبوت الاستيلاء وارث المستلحق اه
عرش (قوله) في الاقرار الى قوله لا مفي النهاية (قوله) بالنسب اي القرابة (قوله) حرام بل من الكبار اه
عرش (قوله) كالكذب في نفيه الاول كنيته مع الكذب اي كالافرار في النسب مع الكذب (قوله) انه
اطلاق قولهم الخ المناقاة متوعدة لانه اذا ذكر ولا نسياناً فقد اعترف بعلمه بالحال فلا يقبل منه خلافه ولا
كذلك في قولهم المذكور فانه لم يصدر منه الاعتراف بالعلم بالحال حتى ينافي دعواه المذكورة (قوله) فكيف
يدخل فيه التزام امر مستقبل قد يمنع لزوم دخول المستقبل لان قوله ولا نسياناً حاصله الاخبار بانه عالم
بجميع جهات تلك القضية وتفاصيلها وبانه ليس ناسياً لشيء منها فيؤخذ بذلك في عدم قبول دعوى النسيان
وليس فيه التزام امر مستقبل (قوله) ولو قال لاحق على فلان اي ثم اقام بينه
(فصل في الاقرار بالنسب) (قوله) بل صح في الحديث انه اي كلاهما

في الروضة هنا لكنه خالفه في العتق ولكون ما في الباب يقدم على ما في غيره غالباً جزم ابن المقر وغيره بما هنا ولم ينظروا كفر
لقول الاستوى الفتوى على التفصيل لقره مذكره او على الاشاعة وهو الحق نقله عن الاكثرين ولا مواظقة البقي له على ان الافة الاشاعة
(فصل) في الاقرار بالنسب وهو مع الصدق واجب ومع الكذب في ثبوته حرام كالكذب في نفيه بل صح في الحديث انه

كفر لكنه محمول على المستحل أو على كفر النعمة إذا (أقر) مكفأ وسكران ذكر غير مختار ولو سفيها قنا كرا (بشبه أن الحققة بنفسه) بلا واسطة كذا ابن أبي أوفى لا إمام لسورة البينة ولا دهاق قوله بدفلاقن أبي لغز بخلاف نحو رواه سما لا يبقى بدونه أخذ إماما في الكفالة ومثله الجزء الشائع كربعه (أشترط لصحته) أي إلحاق (أن لا يكذب به الحس) فإن كذب به كان (١٠٩) في سن لا يتصور أن يولد مثله مثل هذا

الولد ولو لوط وطور قطع ذكره وأنتبه قبل زمن إمكان العلوق بذلك الولد كان إقراره لغوا (و) أن (لا) يكذب به (الشرع) فإن كذب به (بأن يكون معروف النسب من غيره) أو ولد على فراش نكاح صحيح لم يصح استلحاقه وإن صدقه المستحل لأن النسب لا يقبل النقل نعم لو استلحق قته عتق عليه أن أمكن أن يولد مثله وأن عرف نسبه من غيره كما يأتي فلعلم أن المتني باللعان أن ولد على فراش نكاح صحيح لم يجوز لأحد استلحاقه لما فيه من إبطال حق الثاني أذله استلحاقه وأن هذا الولد لا يؤثر فيه قافة ولا انتساب بخلاف حكم الفرائش بل لا يلتقي إلا باللعان رخصة أثبتها الشارع لدفع الانساب الباطل وأخذ ابن الصلاح من هذا المذكور في النهاية وغيره إفتاءه في مريض أقرباؤه باع كذا من ابنه هذا فمات فادعى ابن أخيه أنه الوارث وأن ذلك الابن ولد على فراش فلان وأقام به بينة وفلان والابن منكران لذلك بأنه يلحق بذي الفرائش ولا اثر لأقرار الميت ولا لانكار ذنبك وسمعت دعوى ابن الأخ

(كفر) أي كل منهما أه سم وقال الرشدي ضمير أنه راجع للثني فقط وجعله مقياسا عليه للنص عليه في الخبر أه هو الظاهر بل قول الشارح كالتباه أو على كفر النعمة كالصريح فيه (قوله) أو على كفر النعمة) أي فإن حصول الولد له نعمة من الله تعالى فأنكره جحد لنعمة تعالى ولا ينظر لما يمرض الولد من عقوق ونحوه أه عش (قوله) أو سكران) أي متعددهم وعش وعطفه على مكلف لأنه عنده غير مكلف وهو أخذته أنا وهو من باب ربط الأحكام بالأسباب تغليظا عليه قول المتن (أن الحق) لم يشترطوا أنها كون المستلحق وراثا ولا جائزا أه سم (قوله) كذا (ابن) أو أنا أو هو أن الأول أو الثاني لكون الإضافة فيه إلى المقر أه معنى (قوله) لا إمام الخ أو قال للثني وخلاف للشباب الرمي والتهابة عبارتها لا إمام لسورة لقائمة البينة ولا دهاق في ماقاله في الكفالة ولا أصبح خلافه أه أي فصيح إلحاق نسب الإمام به عش (قوله) بخلاف نحو رواه (الخ) خلافا للتهابة عبارة فالتعريف بينهما قياسا على الكفالة ثم أه أي فلا فرق بين أن يعيش بدونه أو لا في كونه لغوا عش وإطال سم في رده وانتصار الشارح (قوله) فإن كذب به إلى قوله وأن هذا الولد في المغني وإلى المتن في التهابة إلا قوله وأخذ إلى أو على فراش قول المتن (معروف النسب) أي مشهوره كما عبر به غير أه رشدي (قوله) لم يصح (الخ) جزءا فإن كذب (قوله) المستلحق) بشرط الحام (قوله) أن المتني بلعان (الخ) ومثله ولد لأمه ولو غير مستولد لأمه في محلف السيد ليس لغير السيد استلحاقه كما يؤخذ من قوله الرمي لأن لا نه لو نازعه قبل التي الخ بل وكذا لو لم يكن متفيا لانه ملك لسيدها ولا يصح استلحاق رقيق الغير لما فيه من إبطال حق السيد أه عش (قوله) لم يجوز (الخ) أي ولم يصح أه تهابة (قوله) وأن هذا الولد (الولد) أي فلعلم أن هذا الولد الذي ولد على فراش نكاح صحيح (قوله) بل لا يفتي) أي حكم الفرائش أو الولد أه عش (قوله) من هذا) لعل المشار إليه قوله أن هذا الولد الخ (قوله) بأنه يلحق (الخ) متعلق بالآفتاء (قوله) وسمعت (الخ) جواب سؤال غني عن البيان (قوله) وإن كان) أي ابن الأخ (أو أبا) أي متبنا (للغير) أي لفلاقن (قوله) الابن) أي ابن المريض المقر (قوله) في قوله) أي المريض المقر (قوله) وقبل بينه) أي الابن (قوله) بأقراره هذا) أي المريض المقر (قوله) أو على فراش الخ) عطف على قوله على فراش نكاح الخ أه سم (قوله) أو نكاح فاسد) عطف خاص على عام إذ لوطه بنكاح فاسد من لوطه بشبهة أه عش (قوله) لانه) أي الغير (لو نازعه) أي الواطئ بشبهة (قوله) سمعت دعواه) ظاهره أنه لا يصح استلحاقه قبل نفى صاحب الفرائش وأنه لا بد من بينة فليراجع أه

(قوله) أو سكران) أي متعد (في المتن أن الحق) لم يشترطوا أنها كون المستلحق وراثا ولا حائزا (قوله) أو (ابن) هذا يفيد أن هذا من إلحاق بنفسه فيتأمل فيه (قوله) لا إمام) المعتمد عند شيخنا الشباب الرمي للصحة هنا أيضا (قوله) أو قوله بدفلاقن أبي لغز) وهو ما صرح به الشيخان في باب الطلاق وأن حكوا فيه وجهين بلا ترجيح وقوله بخلاف نحو رواه سما لا يبقى بدونه الخ اعترض عليه بأنه وهم لأنهم صرحوا بأن ما قبل التعليق يصح إضافته لبعض محله وهو شامل لما لا يبقى بدونه أقول أما لو لا فذلك الذي صرحوا به لا يقتضي الوهم لجواز حمل البعض فيه على ما بقي بدونه وجعل ما لا يبقى بدونه في حكم الكل ولو في بعض المواضع لمعنى تحضه لتوسمهم فيه أو أمانا نيا فالكفالة لا تقبل التعليق لأن الأصح أن التعليق يفسد ما قد جوز وأضاها فلما لا يبقى بدونه وهذا يقتضي تخصيص البعض في القاعدة وإلحاق ما لا يبقى بدونه في الكل وله في بعض المواضع فلو صح الحكم بالوهم لما ذكره لزوم الحكم عليهم بالوهم في مسئلة الكفالة لا سبيل إليه فتأمل به أنصاف (قوله) وأن هذا الولد) أي الذي ولد على فراش نكاح صحيح (قوله) أو على فراش الخ) عطف على قوله على فراش

(٥١) - شرواني وابن قاسم - خامس) وبينه وأن كان إثباتا للغير لانه طريق دفع خصمه ويستحق الابن ما قر له به وأن اتني نسبه نظرا للتعيين في قوله هذا وقبل بينته أنه ولد على فراش المقر ولا وارث له غيره فغيره وكان وجه تقديم بينته أنها رجمت بأقرار هذا إسماعيل أنكار صاحب ذلك الفرائش وعلى فراش وط مشبهة أو نكاح فاسد جاز للغير استلحاقه لانه لو نازعه فيه قبل النفى سمعت دعواه ولا يجوز استلحاق ولد الزنا

مطلقا (تنبيه) اشترط ان لا يكذب لغير الحق لا لا شرع لا يختص - انما بل بعدم مائر الافاير كما علم بما مر انه يضطرط في المقر له احمية
استحقاق المقر به حاسو شرعا (وان ٤٠٣) يصده المستحق) بفتح الحاء (ان كان اهلا للتصديق) وهو المكلف او السكران لان له حقا

في نسبه وهو اعرف به من غيره وخرج يصده مالمو سكت فلا ثبت النسب خلافا لما وقع لها في موضع نعم ان مات قبل التمكن من التصديق صح وعليه قد يحتمل كلامهما ويضطرط ايضا لان ينازع فيه والا فسياتي وان لا يكون المستلحق بفتح الحاء قنا او عتيقا للغير والالم يصح لاحد استلجافه الا ان كان بالغا عاقلا وصدق المستلحق ومع ذلك رقه في الاولى باق اى وكذا ولاؤه لمعتقه في الثانية فيما يظهر اذ لافرق بينهما اخذا من تعليمهم الاولى بعدم التناقى بين النسب والرق لان النسب لا يستلزم الحرية وهى لم تثبت ثم رايت ما ياتي في اقرار عتيق باخ وهو يؤيد ما ذكرته (تنبيه) وقع بخط فيمن اتى بزوجته المعروفة بالنسب لقاض وأقر بانها أخته فصدقته وأقرت بانها للاحق لها عليه من جهة مورثها حكم عليها بذلك ثم بان انها زوجته هل تحرم عليه ظاهر اقطا وباطنا أولا ولا وقد الفت في ذلك كتابا باحافا بينت فيه فساد هذه الاطلاقات وان حاصل المنقول بل الصواب من ذلك انها لا تحرم عليه بمجرد

رشيدى (قوله مطلقا) اى سواء أمكن نسبته من حيث السن أو لا وكان المستلحق الواطى أم لا اه عش (قوله وهو المكلف) الى قوله اى وكذا في النهاية الا قوله ان لا ينازع فيه (قوله او السكران) اى المتعدي اه سم (قوله وهو اعرف به الخ) اى لان العادة جارية بان الشخص يبحث عن نسبه اه عش (قوله فلا ثبت النسب) كذا في المغنى (قوله قبل التمكن) ينبئى او بعده سم على حج ويصور ذلك بما اذا استمر المستلحق على دعوى منه وينزل ذلك على ما اذا استلحقه وهو ميت اه عش (قوله كلامهما) اى في ذلك الموضع اه سم (قوله وان لا يكون) الى قوله اى وكذا في المغنى (قوله الا ان كان بالغا الخ) فلو كان ميتا قال شيخنا الشهاب البرلى انه عدم الصحة في العتيق لانه يجتمع عدم التصديق مع ضرر المولى ولم ارف ذلك شيئا اه ومفهوم قوله في العتيق الصحة في الرقيق وكذا مفهوم تعليقه ونظر في التعليق بقول الشارح اى وكذا ولاؤه والخ والحاصل ان استلحاق الميت نظير استلحاق الحى غير البالغ العاقل وقد يقال الوجه صحة استلحاق الميت كاستلحاق الحر الميت اه سم بحذف (قوله في الاولى) اى في صورة كون المستلحق قنا (قوله في الثانية) اى في صورة كونه عتيقا (قوله وباطنا) الاولى حذف فقط والواو (قوله او لا) اى لا تحرم لا ظاهر او لا باطنا (قوله وان حاصل الخ) عطف على فساد (لو فرض الخ) الظاهر الاخصر وجهل نسبها (قوله فانه الخ) تفصيل لقوله (لا ان قصد الخ) (قوله وان تبين) عطف على قوله فساد هذه الخ (قوله فيها) اى في الظاهر والباطن (قوله والحرمة) اى وإطلاق الحرمة (قوله والحرمة فيها ما الخ) ان اراد ان الحرمة مظهر اتروقف على ثبوت قصد الاستلحاق فهو ممنوع منعوا واضحا لان المقرؤ اخذ باقراره لحله على استيفاء شرائطه مالم يثبت خلافه وان اراد انها ثابتة للحمل على قصد الاستلحاق لانه الظاهر من اطلاق الاقرا لم يثبت مادعا من تعقيد إطلاق الحرمة مظهر اه سم (قوله والحل الخ) اى وإطلاق الحل وهلا زادوا الحل ظاهر اقط على ما اذا قصد اخوة الاسلام واطلق وهو يعتقد اخوة النسب (قوله او سكت) الى قوله ولو استلحق في النهاية والمغنى لا قوله خلافا لابن ابي هريرة (قوله واصر) الاولى تاخيرها عن قوله او قال

الخ ش (قوله او السكران) اى المتعدي (قوله وخرج يصده الخ) كذا شرح مدر (قوله قبل التمكن) ينبئى او بعده (قوله كلامهما) اى في ذلك الموضع (قوله والالم يصح لاحد استلجافه) اى محافظة على حق الولاء للشديد كما علوا به لكن قد يقال قياس ما ياتي في استلحاق البالغ العاقل المصدق من بقاء الرق والولا للمسيد الصحة هنا بقاء ذلك فلا ضرر على السيد إلا ان يفرق بتاكد الاستلحاق فيما ياتي بتصديقه لان له حقا في نسبه (قوله الا ان كان بالغا عاقلا وصدق) فلو كان ميتا قال شيخنا الشهاب البرلى فيما كتبه على اخر التنبيه انه عدم الصحة في العتيق لانه يجتمع عدم التصديق مع ضرر المولى ولم ارف في ذلك شيئا اه فلو عدم ذوالولا عند موته فيحتمل صحة الاستلحاق اذ لا ضرر فيه على احدا يقال فيه ضرر على بيت المال لانه لو اعتبر ذلك امتنع استلحاق حر الاصل ومفهوم قوله في العتيق الصحة في الرقيق وكذا مفهوم تعليقه وهذا ونظر في قوله في التعليق مع ضرر المولى بقول الشارح اى وكذا ولاؤه لمعتقه في الثانية فيما يظهر الخ اذ مع بقاؤه لانه لمعتقه لا ضرر عليه لكن هذا مفروض مع التصديق ومع الموت لا يتصور تصديق والحاصل ان استلحاق الميت نظير استلحاق الحى غير البالغ العاقل وقد يقال الوجه صحة استلحاق الميت كاستلحاق الحر الميت ولا ضرر على السيد المعق لبقاء الولاء كما يحتمل الشارح وكذا استلحاقه اذ كان حيا ومات قبل تمكنه من التصديق كاستلحاق الحر الاصل كاسياني فليتأمل (قوله والحرمة فيها ما الخ) ما اذا قصد الاستلحاق (ان اراد ان الحرمة مظهر اتروقف على ثبوت قصد الاستلحاق فهو ممنوع منعوا واضحا لان المقرؤ اخذ باقراره لحله على استيفاء شرائطه مالم يثبت خلافه وان اراد انها ثابتة للحمل على قصد الاستلحاق لان الظاهر

أوقال لأعلم (لم يثبت نسبه) منه (الابينة) أو يمين مردودة كسائر الحقوق ولو تصادقا ثم تراجم لم يطل النسب خلافا لابن أبي هريرة (وان استلحق صغيرا) أو مجنونا (ثبت) نسبه منه بالشروط السابقة خلا التصديق لعسر إقامة (٤٠٣) البينة فيترتب عليه أحكام النسب (فلو

الخ) كافي النهاية (إلا ابينة أو يمين مردودة) ظاهره أنه لا يثبت بالخالق القائف بخلاف ما سياتي في قوله ولو استلحق اثنان بالغوا لعل السببان القائف أنما يعتبر عندنا زاحمة ونحوها سم وعش (قوله) أو مجنونا أي لم يسبق له عقل بعد بلوغه أخذ من قوله مر الاتي والوجهان جاربان الخ والأقرب أن المسمى عليه لا يصح استلحاقه بل ينتظر إفاقته نعم أن يس من إفاقته كان حكمه حكم المجنون اه عش (قوله) لعسر إقامة البينة عبارة المغني لأن إقامة البينة على النسب عسر والشارع قد اعترف بواقبه بالامكان فكذلك إثباته بالاستلحاق إذا لم يكن المقر به أهلا للتصديق اه (قوله) لم يثبت نسبه الخ) خلافا للنهاية والمغني عبارة الثاني ولا فرق بين هذا أي وهذا أي كإفاده شيخه اه وعبارة سم الوجه مر ثبوت نسبه مطلقا كافي استلحاق الابن المجنون كما هو مقتضى إطلاقهم فلا حاجة إلى تكلف فرق اه (قوله) ولو بعد إلى قول المتن وحكم الصغير في المغني لإفاده لم يسبق إلى المتن وكذا في النهاية لإفاده صدقهما (قوله) وإن نفاه (فرع) الذي إذا نفي ولده ثم أسلم لا يحكم بإسلام المتن ولو مات هذا الولد وصرفنا ميراثه إلى أقالبه والكفار ثم استلحقه لنا في حكم النسب ويثبت أنه صار مسلما بإسلامه ويسترد ميراثه من ورثته الكفار انتهى مر وخيطه والأقرب أنه إن لم يكن غسل وجب نبشها مالم يشر لنفسه والصلاة عليه ونقله إلى مقابر المسلمين وإن كان غسل يصلي عليه في القبر وينش لدفته في مقابر المسلمين حفظا له عن انتهاك حرمة بالنش اه عش قول المتن (وكذا كبير) في نسخ المحلى من المتن كثيرا بالنسب اه سيد عمر (قوله) لم يسبق منه إنكار الخ) صرح به الارشاد اه سم قول المتن (في الاصح) والوجهان جاربان فيمن جن بعد بلوغه عاقلا وميت لانه سبق له حالة يعتبر فيها تصديقه وليس إلا من أهل التصديق نفاقه معنى (قوله) أي المستلحق) تفسير للضمير المستتر (وقوله) الميت الخ) للبارز قول المتن (لمن صدقه) بقى ما لو صدق أحدهما وإقام الأخرية به يعمل بالاول والبالغي فيه نظر والأقرب الثاني اه عش (قوله) أو لم يصدق واحدا منهما الخ) ظاهره وإن كذبهما واستشكلا من شبهة اه سم عبارة الجعفي على شرح منيع قوله فان لم يصدق واحدا منهما هذا يصدق بما إذا كذبهما مع أنه لا يعرض على القائف حينئذ فيحمل كلامه على ما إذا سكت كافي مر وعبارته فهو لم يصدق واحدا منهما بأن سكت اه وعبارة عش قوله بأن سكت بقى ما لو كذبهما معا وقضيته أنه لا يعرض على القائف وهو ظاهر لكن عبارة حجب تشمل التكذيب اه (قوله) واستلحق المرأة الخ) من إضافة المصدر إلى فاعله قول المتن (بأني في القبط) سرد سم هنا عبارته التي هناك (قوله) فرع إلى المتن في النهاية لإفاده يختلف وقوله في تجهيزهما قوله لأن إلى المتن (قوله) طفل مسلم) بالإضافة وكذا قوله بطفل نصراني ويجوز فيهما التوضيف (قوله) يختلف) احتراز عما لو اتسبا معا لو أحد اه سم (قوله) من إطلاق الأقرار لم يثبت مادامه من تعقيد إطلاق الحر مظاهرا (قوله) في المتن والشرح إلا ابينة أو يمين مردودة) ظاهره أنه لا يثبت بالخالق القائف بخلاف ما سياتي في قوله ولو استلحق اثنان بالغوا لعل السببان القائف أنما يعتبر عندنا زاحمة ونحوها (قوله) لم يثبت نسبه حتى يفيق الخ) وإلا وجه ثبوت نسبه مطلقا كافي استلحاق الابن المجنون كما هو مقتضى إطلاقهم فلا حاجة إلى تكلف فرق (قوله) لم يسبق منه إنكار الخ) صرح به الارشاد (قوله) أو لم يصدق واحدا منهما) ظاهره وإن كذبهما واستشكلا ابن شبهة (قوله) في المتن يأتي في القبط إن شاء الله تعالى) عبارة المصنف هناك ولو استلحق القبط حر مسلم لحقه وصار أولى بربيته وإن استلحقه عبد لحقه وفي قول بشرط تصديق سيده وإن استلحقته امرأة لم يلحقها في الاصح أو اثنان لم يقدم مسلم وحر على عبد وذى فان لم يكن بينه عرض على القائف فيلحق من الحق به فان لم يكن قائف أو مجنونا ونفاه عنهما والحق بهما المر بالاتساق بعد بلوغه إلى من يعمل عليه إليه منها ولو أقاما بين اثنين متعارضتين مقتضى أن أظهر انتهى (قوله) يختلف) احتراز عما لو اتسبا معا لو أحد

بما يأتي أن قول القائف حكم فلا استلحاق محتاج للتصديق (وحكم الصغير) الذي يستلحقه اثنان واستلحاق المرأة أو العبد (بأني في القبط إن شاء الله تعالى) (فرع) أشبه طفل مسلم بطفل نصراني وقف امره ما نسبوا غيره والى وجود بينة قائف فانتساب بعد التكليف يختلف

فإن لم يوجد واحد من هذه دوافع النسب وبطائفهم حتى يسلموا باختيارهم من غير إجبار فإن ماتا قبل الامتناع من الاسلام فكذلك
في تجهيزهما السكن دفنهما يكون بين (٤٠٤) مقبرتي الكفار والمسلمين او بعدهم لان احدهما كافر اصلي والاخر مرد (ولو قال لولد

أتمه هذا ولدى) سواء قال
منها ولا ذكره في الروضة
كالتبني تصوير فقط او
تقييد لمحل الخلاف (ثبت
نسبه) بالشروط السابقة
فيشترط خلوهما من زوج
يمكن كونه منه كإباني (ولا
يثبت الاستيلاء في الاظهر)
لاحتمال انه ملكها بعد ان
حبلت منه بشكاح أو شبهة
وانما استقر من مستفثرة
رجل انت ولد لمحقه وان
انكر الوطء لانها ظاهرا
يؤيد دعواه وهو الولادة
منه اذا خل من الاستدخال
نادر وفي مستثناة لظاهرها
على الاستيلاء (وكذا لو
قال فيه (هذا ولدى ولدت
في ملكي) لما ذكر (فان
قال علفت في ملكي) أو
استولدته في ملكي أو
هذا ولدى منها وله سنوهي
في ملكي من خمس سنين
مثلا (ثبت الاستيلاء) قطعا
لاتفاء ذلك الاحتمال ولا
نفرد في القطع منها لاحتال
كونه نهرها تم ولدها هو
مفسر فبيعت في الدين ثم
اشتراها فان في عود
استيلاءها قولين مراراجع
منهما لندرة ذلك وشرط
ثبوت الاستيلاء في قرار
من سيق كتابته اقراره
الواقع بعد حرثته ان يتنى
احتمال حملها زمن

في تجهيزهما) أي أما الصلاة عليهم فاختلاط المسلم بالكافر اه عش (قوله أو بعده) أي بعد الامتناع اه
عش قول المتن (ولولادته) أي في حقه وشأنه اه سم قول المتن (ولولادته) أي غير المزوجة والمستفثرة
اه معني (قوله سواء) إلى قول المتن فان كانت الأمة في النهاية الاقوله فان الندرة وكذا في المعنى الاقوله وانما
إلى المتن وقوله قطعا (قوله ذكره) أي لفظ منها (قوله كالتبني) هو لا في إسحق الشيرازي (قوله لمحل
الخلاف) أي في المتن انفا (قوله كإباني) أي اتفاق المتن (قوله لاحتمال انه) قضيته ان الولد غير
حر الاصل حيث لا شبهة تقتضي الحرية لكنه يعتق بملكه اه سم (قوله مستفثرة رجل) بشكاح صحيح
او فاسد اه عش (قوله لانها) أي في مسألة المستفثرة (وقوله في مستثناة) أي قول المصنف ولا
يثبت الاستيلاء اه عش (قوله فيه) أي الولد أي في حقه وشأنه اه سم (قوله لما ذكر) أي من قوله
لاحتمال الخ اه عش (قوله وهي في ملكي الخ) هو قيد خرج به ما لم يلقه وعذر دخولها في ملكه من عشر
سنة فثبت النسب ولا يثبت الاستيلاء لاحتمال انها خرجت عن ملكه ببيع مثلا وحملت به ثم اشتراها
وهي حامل اه عش (قوله لاحتمال الخ) متعلق بالظن المنفي (وقوله لندرة ذلك) متعلق بنفي النظر
(قوله مراراجع الخ) وهو نفوذ اه عش (قوله لندرة ذلك) الندرة لا تمنع الاحتمال وإي قطع معه اه
سم وقد يجاب بان الاحتمال البعيد الغاية لا يتأق القطع (قوله اقراره) مفعول سيق (وقوله الواقع)
نعت لا قراره (قوله ان يتنى الخ) خبر وشرط الخ (قوله ان يتنى احتمال حملها الخ) أي بان يكون لا كثر
من اربع سنين من وقت الاعتاق فلو ولدت مثلا لتسعة اشهر من وقت الاعتاق لم يلحقه لاحتمال وجوده قبل
الاعتاق على ما فهمه قوله ان يتنى احتمال الخ اه عش (قوله فيها) الأولى فيه (قوله بان أقر) أي قوله
وهل في المعنى (قوله بان أقر الخ) أو ثبت بينه عش وقلوبني به يجبري (قوله بان أقر بوطنها)
قضيتها انها لتصرف ارضا باستدخال منه المحرم ولا يثبت به نسب الولد وليس مراد اه عش (قوله من
يتعدى النسب منه الخ) لا يخفى ان صريح الصنيع ان بيان للغير وذلك الغير هو الاب في هذا اخي والجد
في هذا عمي فانظر أي واسطة في تعدى النسب من الاب إلى المقر الذي هو ابتهو أي واسطتين في تعدى من الجد
إلى المقر اه سم ولك ان تقول لما اشار اليه وان كان هو المتبادر من الصنيع لكن يتعين الخروج عنه حتى
يصح بان يحمل عن بيان للشخص المقفوم من السياق لان المعنى اذا الحق نسب شخص بغيره فقوله من
بيان لهذا الشخص المستلحق بفتح الحاء فيتم الكلام على هذا التقدير اه سيد عمر زاد الرشيد والجواب
الثاني وهو الاظهر اننا نعلم من بيان للغير الان قوله بواسطة واحدة ليس متعلقا بيتدعي حتى يلزم
الاشكال المذكور بل هو تفصيل لجوه الخالق والمعنى حيث تدوا اما اذا الحق النسب بغيره من يتعدى

(قوله في المتن ولولادته) أي في حقه وشأنه (قوله لاحتمال انه ملكها الخ) قضيته ان الولد غير حر الاصل حيث
لا شبهة تقتضي الحرية لكنه يعتق بملكه (قوله فيه) أي الولد أي في حقه وشأنه (قوله لندرة ذلك) الندرة
لا تمنع الاحتمال وإي قطع معه (قوله من يتعدى النسب منه إلى نفسه بواسطة واحدة الخ) لا يخفى ان صريح
هذا الصنيع ان بيان للغير وذلك الغير هو الاب في هذا اخي والجد في هذا عمي فانظر أي واسطة في تعدى
النسب من الاب إلى المقر الذي هو ابتهو أي واسطتين في تعدى من الجد إلى المقر الذي هو ابتهو في هذا عمي
ان النسب لم يتعدى من الجد إلى المقر ثم منه إلى المقر فليس هناك واسطة واحدة (قوله من يتعدى الخ)
صريح هذا الصنيع انه يبين للغير وان المعير مرجعها منه ولم يظهر استقامة المعنى حيث تدع قوله بواسطة
واحدة وهي الاب الخ فان الاب هو ذلك الغير فانه لا ان يجاب بان لا مانع من اتحاد الغير والواسطة فيه نظر

الكتابة لان الحمل فيها لا يفيد أمية الولد (فان كانت الأمة قرأه) بان أقر بوطنها (لحقه) عند الامكان بالقراش النسب
من استلحاق لغير الولد للقراش وأصيرهم ولدا وان كانت زوجة فالولد للزوج) عندا مكان كونه منه لان القرأه له (واستلحاق السيد)
له حيث تدع (باطل) للحق بالزوج شرعا (واما اذا الحق النسب بغيره) من يتعدى النسب منه إلى نفسه بواسطة واحدة وهي الاب

(كذلك الخ) او بثنتين كالأب والجد في هذا (ع) او بثلاثة كالأب والجد والعم وهل يشترط ان يقول اخي من ابوي او من ابني او ان عمي لا يكون
اولا ب كاشترط ذلك في البيعة كالدعي او يقرق بان المقر يحتاط لنفسه فلا يقر (٤٠٥) إلا عن تحقيق ومن ثم لو اقربا خوة مجهول

لم يقبل تفسيره باخوة
الرضاع ولا الاسلام كل
يحمل وظاهر المتن وغيره
يشهد للثاني لكن المنقول
عن القفال وغيره الاول
واقربه الاذعي وغيره بل
جری عليه الشیخان و آخر
الباب الثالث لانه بعد
التفسير ينظر في المقر أو
وارث الملحق به الحائز

لتركنه فيصح أو لا فيصح
وفي المالحق به اذ كير فيصح
اللاحق به او انثى فلا ولا
يمكن ذلك الا بعد بيان الملحق
به وسواء قال فلان وارث
وسكت او زاد او ارثلى
غيره ولما نقل الجلال
البلقيني عن جمع منهم
التاج السبكي ما خالف
بعض مامر وباتي قال هذا
وهم سببه عدم استحضر

النقل وفي فتاوى ابن الصلاح
اخذ ان كلام القاضي لو
قال ليس لي وارث الا اولادي
هو لا و زوجتي قبل لكن
نازع ابن الاستاذ و اطال
بان كلام القاضي لا يدل لما
ذكره بان الاصح ما قاله
ابن عبد السلام انه لا يكفي
قوله في الحصر بل لا بد فيه
من البيعة ويكفي قول البيعة
ابن عم لاب مثلا وان لم
يسموا الواسط بينه وبين

النسب من ذلك الغير الى نفسه اما بان يكون ذلك اللاحق بواسطة واحدة وهي الاب الخ (قوله او بثلاثة)
ظاهرا انه لا زيادة على الثلاثة فلينظر فيه اه سم (قوله ذلك) اي بيان انه من ابويه مثلا (قوله او يقرق) اي
بين المقر والبيعة اه سم (قوله بان المقر الخ) هذا الفرق لا يفيد عدم اشتراط ما ذكره فتاواه اه سم (قوله
لم يقبل تفسيره الخ) اي حيث ذكره منفصلا ع و سم (قوله يشهد للثاني) اي عدم اشتراط البيان وهو
الاجوه اه نهاية لكن الشدي بسط في الرد عليه ولا يتصار لما اختاره الشارح من اشتراط البيان واليه
ميل كلام المغني (قوله لانه الخ) لتعليل لما يقيد به قول لكن المنقول عن القفال وغيره الاول الخ من ترجحه
الاول لكن الاوضح الاخصر ان يقول لان النظر في المقر الخ لا يمكن إلا بعد بيان الملحق به (قوله او وارث
الملحق به الخ) هذا يتجه حيث كان الرد السابقي في هذا ان عمي وابن اخي وعليه قوله السابق ان يقول هذا
اخي الخ اي في قوله هذا ان اخي الخ اه سيد عمر وما فاده هذا يتجه حيث الخ من الحصر على نظير بل
ظاهر المنع (قوله فيصح) اي الحاقه (قوله وفي الملحق به) اي وينظر في الملحق به الخ (قوله انثى فلا) فيه
ما استعمله سم ونهاية (قوله وسواء اقال فلان الخ) كان المراد سواء في عدم الاكتفاء باطلاق الاقرار
مراسم ورشدي اي وكان حقه ان يقول وسواء اقال وانا او ثمة وسكت او زاد ولا وارث له غيري (قوله
وفي فتاوى ابن الصلاح) الى قوله لكن الخ اقره المغني (قوله وزوجتي) اي هذه اه مغني (قوله قبل) اي
ثبت حصر ورثته فيهم باقراره فكما يستند اقراره في اصل الارث كذلك يستند في حصره اه مغني (قوله لكن
نازعه الخ) اعتمد مر اه سم (قوله قوله) اي اقراره المذكور (في الحصر) اي في ثبوته والظرف متعلق
بيكفي (قوله فيه) اي الحصر وثبوته (قوله ويكفي) الى المتن في النهاية (قوله وان لم يسمو) اي الشاهدان
فالمراد بالجمع ما فوق الواحد عبارة عنها وان لم يسم الخ وهي ظاهرة (قوله بينه) اي المستلحق بفتح الحاء
(قوله فيجب) اي على القاضي (قوله استقصاها) اي عن اسماء الواسط اه سم (قوله وكذا يقال في المقر)
هذا يقيد اعتبار زيادة على ما تقدم عن القفال وغيره اه سم (قوله في هذه المسئلة) هي قوله ويكفي في

(قوله في المتن كذا الخ) او عمي قال في شرح البهجة فانه اللاحق للاخ بالاب ولعم بالجد انتهى فانظر كيف
يكون الاول اللاحق بواسطة واحدة والثاني بثنتين (او بثلاثة) ظاهرا انه لا زيادة على الثلاثة فلينظر فيه
(قوله او يقرق الخ) هذا الفرق لا يفيد عدم اشتراط ما ذكره فتاواه (قوله لم يقبل تفسيره باخوة الرضاع)
قال في الروض فرج لوقر باخ وقال اي منفصلا كافي شرحه اردت من الرضاع لم يقبل قال في شرحه ولهذا
فسر باخوة الاسلام لم يقبل واستشكل بقوله العبادي لو شهد انه اخوه لا يكفي به لانه يصدق باخوة الاسلام
واجب بان المقر يحتاط لنفسه بما يتعلق به فلا يقر الا عن تحقيق انتهى (قوله لكن المنقول الخ) والوجه
الثاني شرح مر وقدينا في الاول مسئلة الاقرار باخوة المجهول المذكورة فان قضية قولهم فيها لا يقبل التفسير
باخوة الرضاع ولا الاسلام تصورها بما لا يملك نقل اخي من ابوي او ابني مع جزم الروض كغيره فلينظر هل
هي مبنية على الثاني او كيف الحال ثم اوردته على مر فاجاب بانه لا يلزم من عدم قبول التفسير فيها بما ذكر
صحته الاقرار فيها مطلقا بل شرط محتمل ان يبين بانه من ابويه مثلا فاذا اطلق لم يعتد به الا ان يبين بعد ذلك بناء
على المنقول المذكور ولا يخفى ما في هذا الجواب عدم التثامه مع الحكم بعدم القبول ومع الاستشكال
والجواب المذكورين فتأمل ثم اوردت ذلك مرة اخرى على مر فاعترف بالاشكال ومنافاة ذلك المسئلة
الاقرار باخوة المجهول المذكور وما الى الاخذ بها وحل هذا الكلام على نحو الاولوية (قوله وانثى فلا)
فيه ما استعمله (قوله وسواء اقال فلان الخ) كان المراد سواء في عدم الاكتفاء باطلاق الاقرار مر (قوله
قل لكن نازعه) اعتمد مر (قوله فيجب استقصاها) المفهوم من هذا السياق ان المراد بالاستفصال
تسمية الواسط فتأمل (قوله وكذا يقال في المقر) هذا يفيد اعتبار زيادة على ما تقدم عن القفال وغيره

الملحق به كذا جزم به بعضهم ويتجه ان محله في قهين عارفين بحكم اللاحق بالغير بخلاف عامين لا يعرفان ذلك فيجب
استفصاها وكذا يقال في المقر ثم رأيت الغسري بحث قبول شهادة الفقيه الموافق لمذهب القاضي اي في هذه المسئلة

وإن لم ينفصل ثم نقل من غير أن لو حكموا بغير ما به وارتد لا وارتد له ذير محل على المدة ثم بقاها من عالم إلى عالم قال وبقاها من كل حكم
اجله وهي فائدة حسنة بتمين (٤٠٦) استحضار ما في فروع كثيرة يأتي بعضها في المقادير وغيرها (فيثبت) وإن كان المقر في الظاهر لا وارتد

له الأبيات المال على المنقول
خلافا للتاج الفزاري
(نسبه من الملحق به) الذكر
لأن الوارث يختلف مورثه
في حقوقه والنسب منها أما
الآتي فلا يصح استلحاقها
فوارثها أولى (بالشرط
السابقة) فيما إذا حققه
بنفسه فيصح منه أن النسب
أيضا (ويشترط) هنا زيادة
على ذلك (كون الملحق به
ميتا) فيمتنع الاستلحاق بالحي
ولو جئنا لانه قد يتأهل
فلو الحق به ثم صدق ثبت
بتصديقه دون الاستلحاق
وفيما إذا كان واسطتان
كهذا دعوى يشترط تصديق
الجدة فقط لانه الأصل الذي
ينسب اليه ومن اشترط
تصديق الأب أيضا كالبغوي
فقد أبعد لانه غير وارث
وليس الاستلحاق به وفرع له
يقع الحق بقوله حتى يقول
يبعد الحق الفرع بدون
الأصل بل السبب في الاستلحاق
تصديق الجدة فقط فاندفع
استشكال ذلك وإن قال
شارح انه اشكال قوي ثم
حكى عن السبكي جوابا عنه
بما لا يصح (ولا يشترط
أن لا يكون) الملحق به (نفاه
في الأصل) بل لا يجوز
الاستلحاق به وإن نفاه قبل

البيئة أن يقول ابن حم لا بالخامع عش (قوله) وإن لم ينفصل أي الفقه الموافق الخ (قوله) ثم بقاها الخ
(قوله) قال أي الغزي أخرج عن (قوله) اجله أي القاضي (قوله) وهي الخ أي قول الغزي وبقاها من كل حكم
الخ والتأنيث لربا عا بالخير (قوله) فوارثها أولى خالفه التأنيث والمغني وسمها أو ابدا بطل واللفظ الأول
فالمتعمد صحة استلحاق وارثها وفرق والده رحمه الله تعالى بين استلحاق الوارث بها وبين استلحاقها بان اقامة
البيئة تسهل عليها بخلاف الوارث لاسيما إذا تراخى النسب اه (قوله) فيما إذا أي قوله ومن اشترط في
التأنيث وكذا في المغني الأول فصح إلى أن (قوله) هنا أي في الاستلحاق بالتأنيث اه ع ش (قوله) على ذلك
أي على الشرط السابق في الاستلحاق بنفسه (قوله) لانه أي المجنون عبارة عن المغني لاستحالة ثبوت نسب الشخص
مع وجوده بقول غيره اه وهي شاملة للمجنون وغيره (قوله) فلو الحق به أي بالحي اه ع ش (قوله)
ثبت أي نسبه (قوله) وفيما إذا كان واسطتان الخ أي والفرضان الاستلحاق بالحي اه سم (قوله) ايضا أي
كصدوق الجدة (قوله) لانه أي الأب وكذا غيره به وبغير فرعه (قوله) غير وارث كان المراد للمستحق
بفتح الحاء لوجود أبيه وهو الجد والآخر لا يرث مع وجود الأب اه سم أقول بل المراد أن الأب ليس
بوارث للملحق به وهو الجد لكونه حيا (قوله) وليس الاستلحاق به (و) وفرعه لم يقع مع طوفان على خبر إن أو
حالان من فاعل غير بمعنى المماير (قوله) حتى يقول مفرع على الثاني (بعد الحق بالعرع) يعني اثبات نسب
الأصل وهو الأب بقول فرعه (قوله) بل السبب لعل الاستلحاق بالحي لا الاستلحاق بالجد والسبب فيه تصديق
فقط عبارة عن المغني الوصدق التي ثبتت نسبه بتصديقه واعتداده في الحقيقة على ذلك في المذهب لا في المأثر اه (قوله)
استشكال ذلك راجع للمغني والاشارة إلى عدم اشتراط تصديق الأب قول ابن (وارثا) بخلاف غيره كرفق
وقائل واجنيها بقوله مغني قول ابن (حائزا) أي أو لوالها لا بدليل ماسيا في فيما الوارث اه لو ارثين وانذكر
الآخر ومات ولم يرثه إلا المقر حيث ثبت النسب باقرار الأول ورثه ويغني (قوله) وإن تعددت فلو مات
وخلف ابنا واحدا فاقرب باخ آخر ثبت نسبه وورثا ومات عن اثنين وباتت اعتراف جميعهم بنهاية مغني
(قوله) فلو اقر بعم الخ عبارة عن المغني ودخل في كلامه الحائز بواسطة كان اقر بعم وهو حائز تركه أبيه الحائز
تركة جده الملحق به فإن كان قد مات أبو وقبل جده فلا واسطة صرح بذلك في فصل الروضة اه (قوله) ومنه

فأمله (قوله) أما الآتي فلا يصح استلحاقها بوارثها أولى (كذاب) به ابن الرفعة وسكانه من ابن اللبانة ل
الاسنوي وهذا واضح وابن اللبان قال انه اظهر قولنا شائني قال بالغة في الظاهر انه على القول بالصائر إلى
امتناع قبول اقرارها بالولد قد صرح هو والمأوردى بانه يتألف في الحق الأخ الام (تنبه) وبه الباقين
صحة استلحاق الوارث طامع عدم استلحاقها بان الاستلحاق في الوارث فإذا احقها جميعه ورثها بها
صبح والحاقها بنفسها ليس ميتة في الوارث بل في مجرد لده وتو شائني لا يثبت لحدوده لأن الاطلاع
على الولادة ممكن وإمالة به يؤدي إلى الاستلحاق صاحب الفرائض وهذا لا ينافي في ما قررته براهين
الروضة أصلها كقوله هذا شائني ابن أبي وامي وبه اشارة إلى الاستلحاق بالأم وإن كان كلامه في اشتقاقه كذا
في التناشري ويذهب حسانا ووارث المرأة ما بين من اعتبارها واقفا أحد الوجوه لصديق أحد هما بالذكر
وذلك يتضمن صحة استلحاق ووارثها وهو ما عتده شيخنا شهاب الرمي وفرق بينهما بقوله فاقامة المرأة البيئة في
الولادة بخلاف ووارثها خصوص ما عتده تراخيها ووضع هذا الفرقان المرأة شهيدة ولادة نفسها أو غيرها
وقتها أو قضيت الحاضرين عند ولادتها فيسمل عليها اقامة البيئة ولا كذلك ووارثها لا يعبر الولاد ولا
يصط من يحضرها فيعسر عليه اقامة البيئة (قوله) وفيما إذا كان واسطتان أي والفرضان الاستلحاق
بالحي (قوله) تصديق الجدة فقط اعتمد مر (قوله) لانه غير وارث كان المراد للمستحق لوجود أبيه

موت بعمان وغيره لانه لو استلحقه لقبيل فكذا وارتد (ويشترط كون المقر وارثا حائزا) لتركه الملحق به حين
الاقرار وإن تعددت فلو اقر بعم اشترط كونه حائزا لتركه بيه الحائز تركه جده ومنه باتت ورثت الكل فرضا وردا بشرطه

لأنه إن لم يوث الميت لم يكن خلقته وكذا إن لم يستغرق تركه لأن القيام مقامه مجموعهم لخصوص المستحقين فيعتبر حتى موافقة أحد الزوجين والمعتق والحق بالورث الحائز الإمام فيلحق بميت مسلم وإن نيت المال لأنه نائب الوراث وهو جهة الإعلام ولو قاله حكايبت أيضا لأنه القضاء بعلمه وكونه أيضا لا ولا عليه ولو أقر عتيق بأخ أو علم بقبل لأضراره بمن له الولاء الذي لا قدرة له على إسقاطه كاصله وهو الملك أو بان قتل لأنه قادر على استلحاقه بملك أو نكاح فلم يقدره ولاء علي منعه وقضية قولهم حين الاقرار أنه لو أقر ابن أمية قائمت آخر أنه لم يطل إقراره لكن اتفق الفقهاء بطلانه لأنه بان بالنية أنه غير حائز ولا بن الرفعة مناهما اجبت عنه في شرح الارشاد (والأصح) فيما إذا أقر أحد الحائزين بثالث أو بزوج للبيت وانكره الآخر وسكت (إن المستحق لا يرث) لعدم ثبوت نسبه وبفرض المثنى في هذا الذي دل عليه السياق وصرح به في بعض النسخ يتدفع ما عترض به الفراءى وأطال (ولا يشارك المقر في حصته) ظاهره ابل باطنا أن صدق في اثنين أقر أحدهما بثالث يلزمه أن يعطيه ثلث حصته ولو ادعى على ابني ميت بعين في التركة فصدقه

أي من الوارث الحائز (قوله) لأنه (الخ) تعليل للثبوت (قوله) فيعتبر إلى قوله ولو قاله حكاي في المثنى وإلى قوله ولا بن الرفعة في النهاية (قوله) فيعتبر أي أقر أجمع ع الورثة (قوله) أحد الزوجين صادق بالذكر فقضية صحة استلحاق وراث الأبي بآه سم وصورة أن تموت امرأة وتختلف ابنا وزوجا فيقول الابن لشخص هذا أخى منى فلا بد من موافقة الزوج فهذا استلحاق بامرأة وهو رد على ابن البلق وغيره مر أطفحى وحلى اه يجبرى وقوله وغيره أي كالشارح فيما قدمه اتفاقا شرح فثبتت نسبه من الملق به (قوله) لأنه أي الإمام (قوله) هو أي الوارث (قوله) ولو قاله حكاي أي بان حكم بثبوت نسبه منه اه ع ش (قوله) لأنه القضاء بعلمه أي بشرط كونه مجتهدا اه ع ش أي خلافا للتحفة (قوله) وكونه أيضا (الخ) عطف على قول المتن كون المقر وارثا (الخ) (قوله) لم يقبل لأضراره بمن له الولاء (الخ) هلاصيح وبقى الولاء به يتدفع الضرر كاقدمه في إلحاق بنفسه لكن الفرق يمكن اه سم ولعل بأن ضرر عدم إرث عصبه النسب مناهما عائد لتغير المقر وهناك للمقر (قوله) هو أي الأصل الولاء (الملك) أي كونه مملوكا للسيد (قوله) وقضية قولهم حين الاقرار أي كاستبعاد المتن به (قوله) لأنه أي الآخر (ابنه) أي ابن العلم (لم يطل إقراره) أي المقر بان أمية اه ع ش (قوله) لأنه أي المقر بان لعمه (قوله) غير حائز هلا قال غير وراث لحجبه بالابن اه سم (قوله) ولا بن الرفعة (الخ) أقره المثنى ثم قال ويصح إلحاق المسلم الكافر بالمسلم إلحاق الكافر المسلم بالكافر اه (قوله) هنا أي في اشتراط كون المقر حائزا حين الاقرار (قوله) اجبت عنه (الخ) واجاب النهاية عنه باعتبار أجمعه (قوله) فيما إذا أقر إلى قوله ولو ادعى في النهاية وكذا في المثنى لا قوله أو بزوج للبيت (قوله) أو بزوج (الخ) انظر ما صورته اه ع ش كان مراده ما فائدة عطفه مع الثالث شامل للزوجة قول المثنى (لا يرث) وإذا قلنا لا يرث لعدم ثبوت نسبه حرم على المقر بنت المقر به وإن لم يثبت نسبها وأخذة بالقراره كآذر اه الرافعي ويقاس بالبيت من في معناها وفي عتق حصته المقر ولو كان المقر به عندا من التركة كان قال أحدهما العبد فيها إنما بن ابنا وجمان أو جهمما أنه يعتق لتسوف الشارع إلى العتق فمضى ونهايتي وشرح الروض قال ع ش قوله مر وفي عتق حصته المقر الخ أي ظاهره أو باطنا وقوله مر أو جهمما أنه يعتق أي ولا سرا بقران كان المقر موسرا لعدم اعترافه بمباشرة العتق اه (قوله) وبفرض المثنى (الخ) عبارة للمفنى والأصح أن المستحق لا يرث كذا في نسخة المصنف كما حكاه السبكي قال الشيخ برهان الدين وهو يقتضى أنه مع كون المقر حائزا أن استلحق لا يرث وهذا لا يعرف بل هو خلاف النقل والعقل والظاهر أنه مناسة طهه أصل المصنف وامان ناسخه وصوابه أن يقول وإن لم يكن حائزا فالأصح الخ كما يؤخذ من بعض النسخ انتهى ويوجد في بعضها فلو أقر أحد الحائزين دون الآخر فالأصح الخ وهو كلام صحيح وله هو المراد من النسخة الأولى ويدل لذلك كما قال الولي العرفي قوله ولا يشارك المقر في حصته فهو برينة ظاهرة على أن صورة المسئلة أقر بعض الورثة أدلو كان المقر حائزا لم يكن له حصه بل جميع الإرث له اه سم (قوله) ظاهره ابل باطنا أي بل يشارك فيها باطنا وظاهره انه لو مات المستحق ولا وراث غيرهما كان للصادق باطنا تناول ما يخصه في إرثه أن تمكن منه اه سيد عر (قوله) يلزمه (الخ) أي المقر وكذلك يجب على غير المقر أن يشاركه هذا الثالث بثلك ما أخذه أن كان يعلم أنه أخوه وإن كان في الظاهر لا يجب عليه أن يعطيه شيئا لكل من المقر والمكذب حكمهما واحد وانما خضع المقر وهو الجدو الآخر لا يرث مع وجود الأب (قوله) أحد الزوجين صادق بالذكر فقضية صحة استلحاق وراث الأبي (قوله) وكونه أي المقر (قوله) لم يقبل لأضراره بمن له الولاء (الخ) هلاصيح وبقى الولاء وبه يتدفع الضرر كما تقدمه في إلحاق بنفسه لكن الفرق يمكن (قوله) لأنه أي الآخر وقوله لأنه أي ابن العلم (قوله) أنه غير حائز هلا قال غير وراث لحجبه بالابن (قوله) السياق أي كقوله المقر في حصته (قوله) في المثنى لا يشارك المقر في حصته قال في الروض لكن يجرم عليه أي المقر بنية أي المقر به وفي عتق حصته أي المقر أن كان أي المقر به من التركة كان قال أحدهما لعبد من التركة أنه ابن ابنا وجمان انتهى وفي

أحمد هافان كان قبل القسمة دفع اليه نصف ما أو بعده هافان كانت بيد المصدق سلمه له كلها لشيء له على المكذب أو بيد المكذب لم يلزم منه شيء وعلى المصدق نصف قيمتها (و) الأصح (إن البالغ) العاقل (من الورثة لا ينفرد بالأقرار) بل ينظر كمال الآخر فإن أقر فثبت غير الكامل وورثته نفذ أقراره من غير تجديد كافي قوله (و) الأصح (أنه لو أقر أحد الوارثين) الحائزين بثالث (واشكر الآخر) أو سكت لم يرث شيئا ولا من حصته المقر لكن ظاهره أن المقر يرث لأن الأثر (٨٠٤) فرع النسب ولم يثبت وانما طواب من أقر بكونه ضامنا للمعروف في ألف بالألف

ون لم يثبت على عمرو ولو كذب الضامن لأنه لا ملازمة بين مطالبتهما فقد يطالب الضامن فقط لأعسار الوصول أو نذر المضمون له أن لا يطالبه أو موت الضامن والدين مؤجل وقد يطالب الوصول فقط كان ضمن الحال مؤجلا أو أعسر الضامن أو مات الوصول والدين مؤجل وأما النسب والأثر فيبينهما ملازمة من حيث أنه يلزم من ثبوت الأثر بالنسبة ثبوت النسب ولا عكس كما يأتي ونظيره أقراره بالخلع فإنه يثبت البيونة ولا مال لوجودها قبل الدخول وعند استيفاء العددين غرمال بخلاف وجوبه بالطلاق فإنه يستلزم (و) يستمر عدم أثر المقر به إلى موت المنكر أو الساكت فإن مات ولم يرثه إلا المقر ثبت النسب بالأقرار الأول وورث لأنه صار حائزا وكذا الورثة غير المقر وصدقه (و) الأصح (أنه لو أقر ابن حائز) مشهور النسب ولا يلاية عليه (ب) أخوة مجهول فانكر المجهول نسب المقر) قال ابن الميت وأست انت ابنته (لم يؤثر

بالذكر لأنه رعايتهم أنه لما أقر وجب عليه التثريب في حصته حتى في الظاهر ما يجري (قوله) فإن كان قبل القسمة دفع اليه نصفها) ينبغي أنه لو أخرجت القسمة النصف الآخر في حصته المقر لزمه دفعه إليه أيضا لا عتاقه به لأنه سمى في تصويره وقفة لأنه إذا دفع نصف العين إلى المقر له تصير العين مشتركة بينه وبين المكذب ولا ياتي للمصدق تعلقها أصلا فكيف يتصور إخراج القسمة النصف الآخر في حصته (قوله) ولا شيء له) أي للمصدق (قوله) لم يلزمه) أي المكذب (قوله) بل ينظر) إلى قوله واما طواب في النهاية والمعنى (قوله) كالآخرين (الخ) أي بلوغ الصغير وفاقعة المجنون فإذا بلغ الأول ووافق الثاني فوافق البالغ العاقل ثبت النسب حيثنوا بدم موافقة الغائب أيضا ويعتبر موافقة وارث من مات قبل النكاح أو الحضوراه معنى (قوله) وورثه) أي وورث المقر فقط غير الكامل (قوله) كما تقر) أي في شرح ولا يشار للمقر في حصته (قوله) العمرو) أي عن عمرو (قوله) أن لا يطالبه) أي الأصل (قوله) والدين) أو جل فيؤخذ من تركه اه سم (قوله) بالقرابة) احترام عن الولاء (قوله) كما يأتي) أي بقول المتن وأنه إذا كان الوارث (الخ) (قوله) ونظيره) أي العكس أو ما ذكر من النسب والأثر (قوله) بالخلع) يعني بالطلاق البائن (قوله) فإنه يثبت البيونة (الخ) أي بالأقرار بالخلع (قوله) لوجودها (الخ) لتعليل ثبوت البيونة بتدوين مال و (قوله) قبل الدخول) أي بالطلاق قبله (قوله) وعند استيفاء) عطف على قبل بالدخول و (قوله) من غير مال) متعلق بالوجود (قوله) بخلاف وجوبه) أي المال (قوله) بالانقار الأول) إلى قول المتن ويثبت في النهاية والمعنى الأقوله ومن ثم غلط المقابل وقوله وبهذا إلى المتن (قوله) لو ورثه) أي وورث المنكر أو الساكت اه سم (وصدقه) أي صدق وارث غير المقر المقر (قوله) لا ولا عليه) أي ومن عليه ولا مقدم حكمه في شرح وأرنا حائزا (قوله) ولو أقر) أي الحائز والمجهول اه سم (قوله) فأنكر (الخ) ولو أقر باخوين مجهولين معافا فكذب كل منهما الآخر أو صدقه ثبت نسبهما لوجود الأقرار من الحائز وإن صدق أحدهما الآخر فسكذبه الآخر سقط نسب المكذب بفتح الدال دون نسب المصدق لم يكن ناتوا أمين والأفلاثر أنكذب الآخر لأن المقر باحد التوامين مقر بالآخر ولو كان المنكر اثنين والمقر واحد للقرعة تخلفها فإن نكل أحدهما لم ترد اليمين على المقر لأنه لا يثبت هان نسب ولا يستحق بهما ثلثا ولو أقر الورثة بزوجية امرأ لم يرثهم ورثت كقارهم بنسب شخص ومثله أقرارهم بزواج للبراقنة والمعنى (قوله) لأن الحائز) إلى الكتاب في النهاية والمعنى (قوله) لابن (الخ) ولو أقر به أي

شرحه أن الأول وأوجه لتشوف الشارع إلى العتق انتهى (قوله) فإن كان قبل القسمة دفع اليه نصفها) ينبغي أنه لو أخرجت القسمة النصف الآخر في حصته المقر لزمه دفعه إليه أيضا لا عتاقه به (قوله) لم يلزمه) أي المكذب (قوله) أو نذر المضمون له أن لا يطالبه) أي أن لا يطالب الوصول (قوله) والدين) أو جل فيؤخذ من تركته (قوله) وكذا لو ورثه) أي وورث المنكر أو الساكت وقوله وصدقته أي وصدق غير المقر (قوله) ولو أقر) أي الحائز والمجهول بثالث فانكر الخ قال في الروض ولو أقر بهما باخوين مجهولين معافا فكذب كل منهما الآخر ثبت نسبهما وإن صدق أحدهما الآخر فسكذبه الآخر سقط المكذب أي بفتح الدال إن لم يكن ناتوا أمين لأن المقر باحد التوامين مقر بالآخر وقوله أن لم يكن ناتوا أمين قال في شرحه الأفلاثر أنكذب الآخر اه (قوله) في المتن) كاخ أقر بابن الميت) قال في الروض فإن أقر به الأخ والزوجة لم يرث معهما

فيه لثبوتهم شهرته ولا لأنه لو بطل نسب مجهول فإنه لم يثبت الأثر له وحيازته ولو بطل نسبه ثبت نسب المقر بذلك ودور حكمي ومن ثم غلط المقابل ولو أقر بثالث فانكر نسب الثاني وليس توام سقط لثبوت نسب الثالث بانفاقهم فاشترط موافقته على نسب الثاني لثبوته بالاستحقاق وبهذا فارق ما قبله (ويثبت أيضا نسب المجهول) لأن الحائز قد استباحه فلم ينظر لآخر أجله عن أهلية الأقرار بتكذيبه (و) الأصح (أنه إذا كان الوارث الظاهر بحجبه المستلحق) حجب حرمان (كأخ أقر بابن الميت ثبت النسب) لابن لأن الحائز ظاهرا قد استباحه (و) لا (لأثر) لأنه لا دور للحكمي وهو أن يلزم من إثبات الشيء رفعه أذ لو ثبت حجب الأخ فخرج عن كونه وارثا فلم يصح استباحته فلم

باب الميت الاخ والزوجة لم يرث معهما لذلك اى للدور الحكمي ولومات عن بنت واخت فاقربا بان له سلم للاخت نصيبا لانه لو رث لحجبها معنى واسنى (قوله ولو ادعى الخ) اى لو ادعى مجهول على اخ الميت انه ابن الميت فانكر الاخ بكل عن البين خلف المدعى البين المردودة (قوله ما لو اقرت بنت الخ) اعلمه تصوير والا فلورثت الجميع فرضا ورثا فكذلك كما علم مقدمه وصرح به الناشرى عن الاذرى اه سم (كتاب العارية)

(قوله) بتشديد الياء الى المتن في النهاية الاقوله اى حيث ان قال و قوله مع انها فاسدة وكذا في المغنى الاقوله المتضمن الى من عار و قوله لموصف الى وكاعارة و قوله مع انها فاسدة (قوله وقد تخفف) وفيها لغة ثالثة عارة بوزن ناقة نهاية ومعنى (قوله اسم لما الخ) اى شرعا اه عرش وقال الحلبي قوله اسم الخ اى لعق و شرعا او لغة فقط او لغة لما يعار و شرعا للعقد لكن في شرح الروض اى والمغنى ما يفيد ان اطلاقا على كل من العقد وما يعار لقوى اه (قوله وللعقد) اى ففى مشتركة بينهما وقد تطلق على الاثر المترتب على ذلك من جواز الانتفاع بها وعدم الضمان وهذا مورد الفسخ والانساخ كما تقدم نظيره في اول البيع اه عرش (قوله وللعقد المتضمن لا باحة الانتفاع) ففى اباحة المنافع وقال الماوردى هبة المنافع فلورث المستعير ان ردت على هذا دون الاول فيجوز الانتفاع بعد الرد قال الشارح في شرح الارشاد كذا قيل و صريح ما ياتى عند قول المصنف ما لم ينه انها تر تد بالرد وهو ظاهر انتهى اه سم (قوله او من التعاور) عبارة المغنى وقيل من التعاور اه (قوله لا من العار) لا يقال يردده استعارته صلى الله عليه وسلم لاننا نقول استعارته لبيان الجواز لثلاثهم المنع منها مع وجود العار فيها واستعارته لبيان الجواز لا عار فيها عليه اه سم (قوله لانه) اى العار (قوله ياتى) بدليل غيرته بكذا انتهى معنى (قوله وهى) اوىة فان اصلها عورة انتهى معنى قال عرش هذا مجرده لا يمنع لانهم قد يدخلون بنات الياء على بنات الواو كافي البيع من مد الباع مع ان البيع بائى والبايع واوى اللهم الا ان يقال انهم لا يفعلون ذلك الا عند الاضطراب الياء اه (قوله واستعارته الخ) عطف على قوله ويمنعون الخ (قوله متفق الخ) اى هذا الخبر متفق الخ (قوله وادراعا) كذا في اصله

انتهى وقال في شرحه ولومات عن بنت واخت فاقربا بان له سلم للاخت نصيبا لانه لو رث لحجبها ذكره الاصل (قوله ما لو اقرت بنت معتقة للاب الخ) اعلمه تصوير والا فلورثت الجميع فرضا ورثا فكذلك كما علم مما قدمه وصرح به الناشرى عن الاذرى فقال فائدة قال الاذرى فى ما لترك بنتا وقلنا بالرد فساد بيت المال فاستلحق اخا فله يكون كاستلحاق الابن الحائز ملام لا م ارفيه فقلنا واقرت نعم اه (ويرثانه) هو فى ارث الاخ احد وجهين ووجه ما ذكره الشارح والثاني لانه يمنع عصبه بالاولاى الارث بها قال فى شرح الروض الاول اوجه ولعل اقتصار الشارح على هذا التصوير لذلك فليتأمل

(كتاب العارية)

(قوله وللعقد المتضمن لا باحة الانتفاع) ففى اباحة المنافع وقال الماوردى هبة المنافع فلورث المستعير ردت على هذا دون الاول فيجوز الانتفاع بعد الرد قال الشارح في شرح الارشاد كذا قيل و صريح ما ياتى عند قول المصنف ما لم ينه انها تر تد بالرد وهو ظاهر فان قلت مرفى الوكالة ان لا باحة لا تر تد بالرد قلت ذلك فى الاباحة المحضه هذه ليست كذلك اه وكأنه اراد بقوله و صريح ما ياتى الخ ما ذكره وهما الوعد مانع منه من نحو الزرع من ان عليه اجرة المثل لا ما زاد على المسمى من اجرة المثل لانه بعدوله عن المستحق له كالراد لما ابيع له اه ويمكن ان يحجب بانه لا دالا لق ذلك لطلاق الراد فانه تقويت للدخول فيه بفعل غير موجرد الرد ليس فيه ذلك (قوله لا من العار) لا يقال يردده استعارته صلى الله عليه وسلم لاننا نقول قد تكون استعارته لبيان الجواز لثلاثهم المنع منها مع وجود العار فيها واستعارته لبيان الجواز لا عار فيها عليه وايضا فهو عليه السلام اولى بالماؤمين من انفسهم قالوا يا اهلهم فليأكلوا من اموالهم فلا عار فى تصرفه فى شىء من اموال الخلق لان الجميع له ولا ينافيه نحو قوله بل عارية مضمونة لانه من باب التفضل فليتأمل وقوله لانه اى

والذي في المعنى والنهاية درعا بالافراد وفي نسخ المحلى بالجمع كالنحلة اه سيد عمر قوله عبارة عن قوله لم
ودرعا الخ اراد به الجنس والا فالأخذ من صفوان مائة درع اه **(قوله وقد تجب الخ)** لم يذكر انها قد
تباح اه سم اقول وقد تصور الاباحة باعارة من لا حاجة له بالمعار بوجه اه ع **(قوله كاعارة نحو
ثوب الخ)** ومع الوجوب يلزم المالك البذل بجانب بل له طلب الاجرة ثم ان عقد باجار قو وجدت شروطها
فهى اجارة صحيحة والا فبى اعارة لفظوا اجارة بمعنى ع شر وقليو و رسم ولا يضمن العين حينئذ تغليباً
للاعارة ع شر اه يجرى ويأتى انفا ما يتعلق بذلك **(قوله مؤذن الخ)** ظاهره وان قل الاذى وينهى تقييده
بأذى لا يمتثل عادة او يبيع بخور تيمم اخذاً بما يأتى عن الادوى في قوله كل ما فيه احياء مبرجة اه ع شر
(قوله) ومصحف او ثوب الخ عبارة الشارح مر في باب صفة الصلاة بعد قول المتن فان جهل الفاتحة الخ
حتى لو لم يكن بالبلد لا مصحف واحد لم يمكن التعلم الا منه لم يلزم مالكة اعارة كذا لو لم يكن بالبلد الا معلم
واحد لم يلزمه التعليم الا باجرة على ظاهر المذهب كالو احتاج الى السترة والوضوء وغيره ع شر ثوب او ما
في تنقل الى البلد اه وحل حج الوجوب على ما اذا عار ذلك مثلاً لا يقل باجرة قاه ع شر ومائة له من شرح مر
نقل سم عن شرح الروض مثله **(قوله عليه)** اى على المصحف او الثوب اه رشيدى **(قوله لا اجرة لثله)**
اى اما الذى لثله لا اجرة فظاهره واجب ايضا لكن لا بالعارية بل بالاجارة اه رشيدى **(قوله وكذا اعارة
سكين الخ)** لا ينافى وجوب الاعارة هنا ان المالك لا يجب عليه ذبحه وان كان في ذلك اضراراً مال لانها
بالترك هنا وهو غير متنع لان عدم الوجوب عليه لا ينافى وجوب استعارته إذا اراد حفظه ما لا يجب
الاستيداع اذا تعين للحفظ وان جاز للمالك الاعراض عنه الى التالف وهذا ظاهر وان توه بعض الطلبة المناقاة
سم على حج اه ع **(قوله وكاعارة ما كتب)** عبارة المعنى والى اوعده الله ابى بوجوب اعارة
كتب الحديث اذا كتب صاحبها اسم من سمعه ليكتب نسخة الساع قاله الزركشى والقياس ان العارية
لا تجب عيناً بل اى او النقل إذا كان الناقل ثقة **(قوله ما كتب الخ)** ما واقعة على نحو الكتاب **(قوله
فيه)** متعلق بقوله كتب والضمير لما كتب الخ وكذا ضمير منه **(قوله او روايته)** اى الغير يعنى سند شيخه
(قوله لينسخه) اى غيره اه ع **(قوله ونحرم)** ثم قوله (يكره) كل منهما معطوف على تجب اه سم
(قوله كما ياتى) اى كاعارة الصيد من المحرم والامة من الاجنبى واعارة الغلام لمن عرف بالواطء اه معنى
(قوله) انها فاسدة وعليه فليس هذا من اقسام العارية الصحيحة فالاولى التمثيل له باعارة خيل

العارى قد يجاب عنه بانه قد يؤخذ احدهما من الآخر كما قيل ان البيع من الباع **(قوله وقد تجب الخ)**
لم يذكرها انها قد تباح **(قوله ومصحف)** على ما جزم به الع باب تبعاً للسكينة كذا شرح مر وفيه نظر
وقوله او ثوب توقفت صحة الصلاة عليه في شرح مر على آساني اه وفي شرح الروض في باب صفة الصلاة
قال في الكفاية ولو لم يكن بالبلد لا مصحف واحد لم يمكن التعلم الا منه لم يلزم مالكة اعارة كذا لو لم يكن الا
معلم واحد لم يلزمه التعليم اى بلا جرة على ظاهر المذهب كالو احتاج الى السترة والوضوء وغيره ع شر ثوب او
ما في تنقل الى البلد اه وفي العباب في صفة الصلاة ولا تجب اعارة ثوب المصحف وان تعين فان غاب مالكة
فيحتمل لزوم اخذ ثوانه كالعارية ويحتمل ان لا يضمنه اه وهذا لا ينافى ان مقتضى وجوب الاعارة على
الثوب المذكور امتناع الرجوع بعد الاحرام وسياق في اول الفصل الاق من الشرح والحاشية ما يحصل منه
تفصيل في الرجوع بعد الاحرام فيحصل ما هنا على ما يمتنع فيه الرجوع مما ياتى لا بما جزم فيه ايضا لا بانتظام
مع وجوب الاعادة للصلاة جواز الرجوع بعد الاحرام به بل ولا قبله لقيامه بفعل الوجوب هنا على
ما اذا طلب الثوب لصلاة الفرض فليتام (وكذا اعارة سكين الخ) لا ينافى وجوب الاعارة هنا ان المالك
لا يجب عليه ذبحه وان كان في ذلك اضراراً مال لانها بالترك هنا وهو غير متنع لان عدم الوجوب عليه لا ينافى
وجوب استعارته اذا اراد حفظه ما لا يجب الاستيداع اذا تعين للحفظ وان جاز للمالك الاعراض عنه الى
التلف وهذا ظاهر وان توه بعض الطلبة المناقاة **(قوله ونحرم)** ثم قوله ونكره كل منهما معطوف على تجب

الاية وقد تجب كاعارة
نحو ثوب لدفع مؤذ كحر
ومصحف او ثوب توقفت
صحة الصلاة عليه اى حيث
لا اجرة له لقلة الزمن والا
لم يلزمه بذله بلا جرة فيما يظهر
ثم رأيت الاذرى ذكره
حيث قالوا الظاهر من حيث
الفقه وجوب اعارة كل
ما فيه احياء مبرجة محترمة
لا اجرة لثله وكذا اعارة
سكين لنزع ما كول يخشى
موته وكاعارة ما كتب
صاحب كتاب الحديث
بنفسه او اذونه فيه ساع
غيره او روايته لينسخه منه
كاصوبه المصنف وغيره
ونحرم كما ياتى مع بيان انها
فاسدة ونكره كاعارة مسلم
لكافر كما ياتى واركانها اربعة
معبر ومستعير ومعار
وصيغة (شرط المعير)

الاختيار كما يعلم بما ياتي في العلاقات فلا تصح اعارة مكره اي بغير حق والا كالا كراهها (٤١١) حيث وجبت صحت لما يظهر (وهه)

تبرعه بان يكون رشيدا
لأنها تبرع بالمنافع لا تصح
اعارة محجور إلا السفه
لبدن نفسه إذالم يصدق عليه
لاستغنائه عنه بحاله على انه
في الحقيقة لاستثناء لان
بدنه في يده فلا عارية والا
المفاس له من زمان لا يقابل
باجر قوله كما كتب بغير اذن
سيده الا في نظير ما ذكر في
المفاس فيها يظهر ويشترط
ذلك في المستبرأ ايضا فلا
تصح استعارة محجور ولو
سقيها ولا استعارة قوله له إلا
لا ضرورة كبره ملك فيها
يظهر أو حيث لا ضمان كان
استعارة له من نحو مستاجر
ويشترط تعيينه الموفرش
بساطه ان يحاسب عليه ولو
بالقرينة كما على دكاكين
البرازيل بالنسبة لمريد
الشراء منهم لم يكن عارية
بل مجرد اباحة ولوارسل
صبيبا يستعير له شيئا لم يصح
فلو تلف في يده أو اتلفه لم
يضمنه وهو لا مرسله كذا
في الجواهر ونظر غيره في
قوله أو اتلفه والنظر واضح
إذا اذاعارة من علم انه رسول
لا تقتضي تسليطه على
الاتلاف فليحمل ذلك على
ما اذا لم يعلم انه رسول
(وما ملكه المنفعة) وإن لم ملك
الرقبة لان الاعارة لا تدرى
على المنفعة واخذ الاذرعى
منه امتناع اعارة صوفى
وقبه سكتهم في رباط
ومدرسة لانها يملكان

وسلاح لحرق على ما ياتي اه خ ش (قوله الاختيار) الى قوله لا في نظير الخ في المغنى لا قوله كما يعلم عما
ياتي في العلاقات وقوله اي بغير حق الى المغنى الى قوله ولو اذاعارة في النهاية لا قوله والا كالا كراهها الى المغنى وقوله
لا ضرورة الى حيث وقوله ولو بالقرينة الى لم يكن (قوله) فلا عارية: مقتضى ان شرط تحقق العارية
كونها بيد المستعير ويؤيده قولهم في التبرع بغير اذنه لكن بنافية ما ياتي في شرح قول المصنف والثالث
يضمن المنفعة فليتامل اه سيد عمر زاد ع ش الهم الا ان يقال السفه لا يمكن جعله تحت يد غيره لكونه
حر بخلاف الدابة التي حمل عليها اصحابها متاع غيره وهو الكاهن في يد النيرانه و اشار الى رشيدى الى رده هذا
الجواب بما صرح به في عارية في يده انهم صرحوا بانها لا ذاقا لغيره غسل ثوبى كان استعارة ليدنه اه (قوله
والا المفاس) فدينناش بان قضيت انه اراد بالمحجور ما يميم المفاس وحيث يشكك التفرع في قوله لا يصح
اعارة محجور لان عدم الصحة من مطلق المحجور لا يفرع على اعتبار الرشد لان المحجور بغير رشيد
فليتامل اه سم اى كان الاولى اعتبار كون التبرع ناجزا بدل الرشد (قوله) بغير الخ) ولبدن نفسه طاعا كما هو
ظاهر اه سيد عمر (قوله) الا في نظير ما ذكر الخ) اى في قوله لا زمانا لا يقابل باجرة اه ع ش (قوله) ويشترط
الى قوله ويشترط في المغنى لا قوله الى الضرورة الى حيث (قوله) ذلك) اه ص ه اى ص ه اى
والاختيار (قوله) ولو سقيها) اى بان كان صبيبا او مجنون او محجور عليه بسفه اما المفاس فتصح استعارة
لانه لا ضرر له على الغرام لانها لو تلفت تلفاه من ثوبى لا يجرى دابحة) اعتمد اه سم (قوله) الا اذاعارة من علم
استعارة قوله له) اى ايقاع عقد العارية له بطريق القولية اما اذا استعارة الولي لنفسه ثم استثناء في استيفاء
المنفعة فواضح انه لا محذور فيه لان الضمان حيث يتعدى بالمستعير وهو الولي اه سيد عمر (قوله) تعيينه
اى المستعير وكونه مختارا اه نهاية (قوله) بل مجرد اباحة) اعتمد اه سم (قوله) الا اذاعارة من علم
الخ) انما يتضح في الجمال بعدم الصحة اما العلم بعدم الصحة فساط كما هو واضح اه سيد عمر (قوله)
فليحمل ذلك الخ) اى ما في الجواهر من عدم الضمان اقول فيه نظر ايضا لان الاعارة لا تقتضى تسليط المستعير
على الاتلاف اى يضمن فيه لا في التلف غاية الامر انها تقتضى المساعدة بالتلف بواسطة استعمال المأذون
فيه فليتامل سم على صريح ويمكن الجواب بانها وإن لم تقتضى التسليط بالاتلاف لكن اقتضت بالتسليط
على العين المعارة فاشتبهت البيع وقد صرحوا فيه بان المقبوض بالشراء القاسم من السفه لا يضمنه اذا اتلفه
اه ع ش (قوله) وإن لم ملك الرقبة) الى المغنى في النهاية (قوله) واخذ الاذرعى منه امتناع اعارة صوفى الخ)
ان كانت الصورة انه اعارة مستحق السكنى في المدرسة أو الرباط فلا يتجه الا الجواز لكن هذا ليس عارية وانما
هو اسقاط حق ولعل هذا هو الذى فهمه الشارح من رعن الاذرعى وإن كانت الصورة انه اعارة لغير مستحق
فلا يتجه الا المنع ولعله مراد الاذرعى لم يتوارده اه اشار من رضى على واحد لم يبق ان اذاعارة على
كل منهما ان الفقيه أو الصوفى يخرج من المسكن المذكور ويغيره ولا يغيره اما كونه يدخل عند نحو صنف
فالظاهر ان هذا النزاع في جواز اه رشيدى (قوله) امتناع اعارة صوفى الخ) كلام شرح الروض صرح
بالجواز اه سم وعبرة المغنى بعد ذكر كلام الروض والتمتع انما يملكه العمل من اعارة الصوفى
والفقيه مسكتهم بالرباط والمدرسة وما في مناهما لا يجوز كما قاله الاذرعى وغيره اه (قوله)
ش (قوله) لان بدنه في يده الخ) قد برده عليه ما اذا قصد عمله (قوله) ولا المفاس الخ) قد بينا شهابا بن قوله
والا المفاس يقتضى انه اراد بالمحجور ما يميمه وحيث يشكك التفرع في قوله لا يصح اعارة محجور لان
عدم الصحة من مطلق المحجور لا يفرع على اعتبار الرشد لان المحجور بغير رشيدى فليتامل (قوله) فلا
تصح استعارة محجور ولو سقيها) اى كما يكون صبيبا او مجنون او قد يشمل المفاس والوجه خلافه (قوله) بل
مجرد اباحة) اعتمد اه مر (قوله) فليحمل ذلك على ما اذا لم يعلم انه رسول) اقول فيه ايضا نظر لان الاعارة
لا تقتضى تسليط المستعير على الاتلاف غاية الامر انها تقتضى المساعدة بالتلف بواسطة استعمال المأذون
فيه فليتامل (قوله) امتناع صوفى الخ) كلام شرح الروض صرح بالجواز (قوله) فان اراد حرمة

الا نفع لا المنفعة وكان مراده ان ذلك لا يسمى عارية حقيقة فان اراد حرمة

او عادة الخ) الانسب و عادة بالواو اه سديد عى كافي النهاية (قوله يمنع ذلك) اى يمنع النص او العادة اعارة المسكن اه كرى (قوله وكملكه لها) الى قوله ورد فى المغنى الا قوله كما يمنحه الزركشى وقوله قال الاسنوى (قوله هدى او اضحية الخ) لو تلف ضمنه المعبر والمستعبر وليس لنا معبر يضمن الا فى هذه الصورة مر اه سم على حج وسباقى فى كلام الشارح ومرواده ان كلاً يبق فى الضمان والقرا على من تلفت تحت يده ما عرش (قوله مع خروجه) اى المنذور من الهدى والاضحية (قوله ومثله) اى مثل ما ذكر من اعارة هدى او اضحية نذره (واعارة الاب لابنه) اى وان يعبر الاب ابنة لغيره اه رشيدى (قوله ولا يضرب به) الابن اه معنى (قوله لان له استخدام فى ذلك) قضيت انه ليس للاب استخدام ولده فيما يقابل باجرة او كان يضربه وهو ظاهر فى الثانى وينبغى خلافه فى الاول بل هو اولى من المعلم الا فى بتسليم الاول فينبغى للاب اذا استخدم من ذكر ان بحسب اجرة مثله مدة استخدامهم عليه كما هو واجب عليه ثم صرفه عليه فيما يحتاجه من نفقة وكسوة وما عمت به البلوى ان يموت انسان ويترك اولاداً صغاراً فتتولى ائمه امرهم بلا وصاية او كبير الاخوة او عم لهم مثلاً ويستخدمونهم فى رعى دواب ما لهم او لغيرهم والقياص وجوب الاجرة على من استخدمهم سواء كان اجنياً او قريبا ولا يسقط الضمان بقبض الام او كبير الاخوة او نحوهما حيث لا وصاية ولا ولا يمتن القاضى اعرش (قوله حل اعارته) اى ولده الصغير (قوله لخدمة الخ) ظاهره سواء كان ذلك يقابل باجرة ام لا لان فيه مصلحة له ومن ذلك بالاولى الفقهاء ومعلوم ان ذلك كذا اذا اذن له وليه اما اذا لم ياذن له او قامت قرينة على عدم رضاه بذلك او كان استخدام به عذراً به فلا يجوز له وبقي ما يقع كثير ان المعلم يامر بعض من يعلم منه بتعليم بعض آخر هل يجوز له ذلك لان فيه مصلحة للولد باثاقه للصناعة بتكرارها ام لا فيه نظر والا قرب الاول وينبغى ان يأتى مثل ذلك فيما لو كان الاب هو المعلم اعرش (قوله مثل هذه المذكورات) اى اعارة الهدى والاضحية المنذورتين واعارة الكلب للصيد واعارة الاب لابنه (قوله فيه نوع تجوز) عبارة المغنى ليست حقيقية بل شبيهة بها اه (قوله فيه نوع تجوز) كانه لعدم ملك المعبر المنفعة اه سم (قوله واعارة الامام الخ) عطف على قوله اعارة كلب الخ (قوله ورد به ان اعاره الخ) نظير هذا التردد جار فى التمليك الصادر من الامام مال بيت المال وقصر حث الائمة وهلك ان تقول تختار الشق الاول ومنع المحذور المترتب عليه لان الاستحقاق غير منحصر فى المذكور بل هو لعموم المسلمين فاذا خص الامام واحداً بتمليك واعارة فقد تاب عن الباقي فى تصوير ما يخصهم فى المال المنصرف ليعلمن صرفه لغيره فليتأمل اللهم الان يقال ليس الحق للعموم حتى يكون مشتركة حقيقية بين سائر الافراد بل الحق للجهة فاذا دفع لبعض افرادها وقع فى محله بالاصالة اه سيد عمر (قوله وهو) اى الولي (قوله منه) اى من مال موليه (قوله مطلقاً) اى سواء كان ما عاره يقابل باجرة ام لا اعرش (قوله ومن ثم) اى من اجل ان الامام كالولي (قوله) كان المعتمد الخ) عبارة النهاية كان الصواب كافي به والدردر حواشيه تعالى عدم صحبة بيعه الخ اه (قوله من نفسه) اى نفس القرن اعرش (قوله وهو ليس الخ) اى الامام فى مال بيت المال (قوله ولو بموضع كالكتابة) غاية لقوله ليس من اهل الخ (قوله لا يبيع) اى العتق بموضع او الكتابة والتذكير بتاويل العقد اورعاية الخبر (قوله ملكه) اى بيت المال (ا كناه) اى من بيت المال (قوله يتمتع عليه) اى على الامام اعرش (قوله وهذا) اى عتقه بموضع كذا قوله فى ذلك (قوله ومن هذا) اى من المعتمد المذكور مع علته المذكورة (قوله ان اوقاف الا تترك لا تجب البيع) والوجه اتباع شرطهم حيث لم يعلم رفقهم وفعلوا

فمنوع الخ) وافق على المنع وهو يتوقف هذا على اذن الناظر ثم رايته كلام الشارح الا فى الصريح فى الرجوع لخدمته مع تنازعنا له وقد يقال اذا توقف اعارة الموقوف عليه على اذن الناظر فغير الموقوف عليه الموقوف الموقوف اولى فليتأمل (قوله هدى او اضحية نذره) لو تلف ضمنه المستعبر والمعبر وليس لنا معبر يضمن الا فى هذه الصورة ثم (قوله فيه نوع تجوز) كانه لعدم ملك المعبر المنفعة (قوله ومن ثم كان المعتمد الخ) ائمة به شخبنا الشهاب الملى (قوله ومن هذا الخ) جمع متأخرون ان اوقاف الا تترك الخ) والوجه

او عادة مطردة فى زمنه تمنع ذلك وكملكه لها اختصاصه بها سيد كره فى الاضحية انه لا اعارة هدى او اضحية نذره مع خروجه عن ملكه مثله اعارة كلب للصيد واعارة الاب لابنه الصغير وكذا المجنون والسفيه كما يمنحه الزركشى زمناً لا يقابل باجرة ولا يضرب به لان له استخدام فى ذلك واطلق الروايات حل اعارته لخدمة من يعلم منه لقصة اتس فى الصحيح وظاهر ان تسمية مثل هذه المذكورات عارية فيه نوع تجوز قال الاسنوى واعارة الامام مال بيت المال لانه اذا جاز له التمليك فالاعارة اولى وورد بانه ان اعاره لمن له حق فى بيت المال فهو اصيل حق لمستحقه فلا يسمى عارية او لمن لاحق له فيه لم يجز لان الامام فيه كالولي فى مال موليه وهو لا يجوز له اعارة شئ منه مطلقاً ومن ثم كان المعتمد انه لا يصح بيعه لقن بيت المال من نفسه لانه عقد عتاقة وهو ليس من اهل العتق ولو بموضع كالكتابة لانه يبيع بعض بيت المال بعض آخر للملك اكسابه لو لا البيع ولا يمتنع عليه تسليم ما باعه قبل قبض ثمنه وهذا مثله لان القرن قبل العتق لا ملك له وبعد قد يحصل وقد لا فلا مصلحة فى ذلك لبيت المال اصلاً ومن هذا اخذ

ذلك على وجه اقتضاه المصلحة في نظرهم ولم يتبين خطأهم في ذلك لا خراجهم ذلك على وجه مخصوص ولا يلزم من تشبيه الامام بالولي اعطاه احكامه من سائر اوجهه وقياس ذلك على اعتاق العبد من نفسه ممنوع شرح مر اه سم قال الشيدى قوله مر وفعلوا ذلك على وجه الخ هذا يعر فك ان وجوب اتباعه شرطهم حيث ليس من حبيته الوفاء اذ لا يشترط في صحة وفقهه راعاه مصلحة ولا غيرها وانما ذاك من حيث ان لهم الولاية على بيت المال وقد اخرجوا منه ذلك على وجه مخصوص فلا يجوز تخالفه وهذا يعلم ان الصورة ان فاعل ذلك بمن له دخل في امور بيت المال فراهه بالترك الفاعلين ذلك السلاطين واتباعهم فتنبه اه ولعل ما ذكر في ملوك مصر في زمنهم والافسلاطين الاسلامول وغالب اتباعهم مطلقا ملوك مصر وغالب اتباعهم في زمننا الاحرار فلا بد من راعاه شرط وقافهم بلا خلاف حيث لم يعلم كونها من مال بيت المال والا فبالشرط المتقدم انفعان النهاية (قوله شر وطهم فيها) اي شروط الاتراك في وقافهم (قوله لبقائهما) اي اوقاف الاتراك (قوله لانهم ارقاه) اي الاتراك الوافين من السلاطين واتباعهم وفي هذا التعايل نظر ظاهر لان السلاطين الثمانية احرار وليس فيهم شبه الرقية وكذا أكثر اتباعهم ووزرائهم كما هو ظاهر واما اتباعهم من نحو الجرا كسة فهم ومن اسلمنا انهم ارقاه لكن لان لم كونهم ارقا لبيت المال لاحتمال ان السلاطين اشترطوا لا نفسم بعين ما لهم او في ذمتهم كما هو الظاهر لا لبيت المال فيصح وينفذ اعتاقهم باهم والله اعلم (قوله اجارة صحيحة) الى قوله اي والافى النهاية الا قوله الامدة الى وهو وقوف عليه وقوله على مامر (قوله حلت) اي اوقاف الاتراك (قوله مطلقا) اي راعى شر وطهم والا (قوله الامدة حياته) هذا مسلمان دلت قرينة على مباشرة الانتفاع بنفسه كان وصى ان ينتفع به مدة حياته والا فلا الاعارة وان قيد بمدة حياته مر اه سم على حج وقوله والاي كان وصى له بالمنفعة مدة حياته وينبغي ان مثل الاعارة الاجارة حيث قيدت بمدة او بمحل عمل ثم ان مات الما جر اى الموصى له قبل استيفاء المنفعة المعقود عليها انفسخت فبقا بقى اه ع شر (قوله على مامر) انظر في اى محل مر فان اراد ما تقدم عن الاذرى ورد عليه ان كلام الاذرى ليس في الموقف عليه كيف وقد صرحوا بان منافع الوقف ملك للوقوف عليه يستوفى بنفسه وبغيره باعارة واجارة وانما كلامه فيمن نزل في مكان مسيل اه سم عبارة الكردى قوله على مامر هو قوله امتناع اعارة وصو في الخ والاولى قوله فان اراد مره فممنوع الخ (قوله اي باذن الناظر الخ) راجع الى قوله وهو وقوف عليه (قوله وعليه) اي على اشتراط اذن الناظر ان كان غير الموقوف عليه (قوله ان مراده) اي ابن الرفعة (قوله الا عن رايه) اي الناظر ش اه سم (قوله ليشمل) اي كلام ابن الرفعة (كونه) اي الناظر (قوله وذلك للمسكهم) اي المستاجر والموصى له بالمنفعة والموقوف عليه (قوله لانه لا يملكها) الى قوله ومنه في المعنى الا قوله قال في المطلب الى قول المتن والمستعار في النهاية الا قوله ومنه الذى الى الذى (قوله الا ان عين الخ) ظاهره البطلان بمجرد الاذن والمتجوز وقفه على الاعارة ونجابه منع ان ظاهره ذلك فتأمل اه سم اي اذا المراد الا اذا عين له الثاني واعاره بالفعل عبارة غش قوله مر الثاني مفهومه انه اذا عينته واعاره انتهت عاريته واتقن الضمان عنه اه وفي الجبري عن الماوردى انها تبطل بمجرد الاذن لانه خرج بالاذن عن كونه مستعيرا وصار وكيلا عن شبيهه ان الاول يرباه عن الضمان اه (قوله كان يركب الخ)

اتباع شر وطهم حيث لم يعلم رفقهم وفعلوا ذلك على وجه اقتضاه المصلحة في نظرهم ولم يتبين خطأهم في ذلك لا خراجهم ذلك على وجه مخصوص ولا يلزم من تشبيه الامام بالولي اعطاه احكامه من سائر اوجهه وقياس ذلك على امتناع اعتاق العبد من نفسه ممنوع شرح مر (قوله الامدة حياته) هذا مسلمان ان دلت قرينة على مباشرة الانتفاع بنفسه كان وصى ان ينتفع به مدة حياته والا فلا الاعارة وان قيد بمدة حياته مر (قوله على مامر) انظر في اى محل مر فان اراد ما تقدم عن الاذرى ورد عليه ان كلام الاذرى ليس في الموقف عليه كيف وقد صرحوا بان منافع الوقف ملك للوقوف عليه يستوفى بنفسه وبغيره باعارة واجارة وانما كلامه فيمن نزل في مكان مسيل (قوله الا عن رايه) اي الناظر ش (قوله الا ان عين له الثاني) ظاهره

شر وطهم فيها لبقائهما على ملك بيت المال لانهم ارقاه له قبل له فيه حتى حلت له على أى وجه وصلت اليه ومن لا لم تحل له مطلقا (فيغير مستاجر) اجارة صحيحة كما يعلم عما بقى وموصى له بالمنفعة الا امدته حياته على تناقض فيه وهو وقوف عليه على مامر ان لم بشرط الواقف استيفاءه بنفسه أى باذن الناظر ان كان غيره وعليه يحمل تقييد ابن الرفعة جواز اعارة الموقوف عليه بما اذا كان ناظرا أى والا احتاج الى اذن الناظر اذ من الواضح ان مراده ان لا يصدر ذلك الا عن رايه ليشمل كونه مستحقا وآذنا للمستحق وذلك للمسكهم المنفعة (لا مستعير) بغير اذن المالك (على الصحيح) لانه لا يملكها وانما يملك ان ينتفع ومن ثم لم يوجب جولا تبطل عاريته باذن المالك له فيها ولا يبرأ من ضمانها الا ان عين له الثاني (وله ان يستتبع من يستوفى المنفعة له) كان يركب دابة استعارها للركوب

أشار به لتقييد المتن بأن لا يكون في الاستنباط ضرر زائد على استعمال المستعير اه عش (قوله من هو مثله الخ) ما لم يكن عدو للبعير فيما يظهر م اه سم على حج اه عش (قوله لحاجته) متعلق بقوله لم يكن الخ (قوله قال في المطلب وكذا زوجته الخ) الظاهر بقاء كلام المطلب في الزوجة والحادم على اطلاقه والا فلا معنى لاستدراكه على سابقه ومعنى قوله لان الانتفاع الخ ان انتفاع من ذكر بعد في العرف انتفاعه وان لم يعد منه في الحقيقة عليه نفع بل ربما يحمل الانتفاعهم مشقة الشراء والاستنجار وان لم يكن واجبا عليه فنفس المعير اضعية يصرف منفعة المعار اليهم كما هو مشاهد ثم رايت قول الحنفي قوله وحينئذ يكون اى مافى المطلب شمله قوله حاجته الخ قد يحجب بان المتبادر من قولهم المذكور اعتبار حاجته فاقدمتها له وكلام المطلب يفيد اعتبار حاجته نحو الزوجة التي فادتها لها وان كان عليه القيام لها بها وفرق كبير بينهما اه وهو نحو ما كتبناه كما يظهر بتامله اه سيد عمر وقوله الظاهر بقاء كلام المطلب في الزوجة والحادم على اطلاقه اى كما هو ظاهر النهاية والمعنى (قوله منه) اى ما فى المطلب (قوله وحينئذ) اى حين اذ اخذ منه ما ذكر (يكون) اى ما فى المطلب وكذا ضمير اليه وضمير فادته (قوله مطلقا) اى سواء كان اجنبيا او نحو زوجته ومنع سم والسيد عمر انفا مع وجوب رعاية ما ذكر بالنسبة لنحو زوجته (قوله محرم المعير كبنته واخته) (قوله حالا) اسقطه النهاية والمعنى ثم لا اماما يتوقع نفعه كحش صغير فالوجه صحة اعارته ان كانت العارية مطلقا وموقفة عدة يمكن ان يصير فيها منتفعابا وتفاوت الاجارة بوجود العوض فيها دون العارية اه وزاد النهاية ولا ينافى ذلك قول الرويانى كل ما جاز الخ لقبوله التخصيص بما ذكرناه اه اى ما يتوقع نفعه رشيدى (قوله واستثنى) اى الرويانى (قوله ليس هذا) اى الجحش الصغير (قوله الاخراج) اى الاتفاق (قوله والى) اى قوله قال فى المتن والى قوله وقيل فى النهاية الا قوله قال (قوله او صرح باعارته للزبين الخ) ونية ذلك كافية عن التصريح بكأخيه الشيخ لا تخاذ هذه المنفعة مقصدا وان ضعفت نهاية معنى قال عش قوله م ونية ذلك اى منها اه (قوله او الضرب على طبعه) كما يحتمل فى شرح الروض وفى شرح م مانصه قال فى الحادم ويؤخذ من قوله او الضرب على طبعه اى الدزام والدنائير جواز استعارة الخطا والثوب المطرز ليكتب ويخط على صورته اه سم (قوله باذنه) اى الغير (قوله لا لمنفعة) اى من قبض (قوله وكان معنى لتعليل الضعيف) اى المارافا (قوله بمن قبض) متعلق بالتعليل (قوله لا لمنفعة) اى منفعة القباض (قوله خمنت) ببناء المفعول اى كانت مضمونة (قوله لان للفاسد حكم صحيحه) يؤخذ من هذا التعليل ان المراد ضمان العين اذا تلفت بغير الاستعمال الماذون فيه وانه لا ضمان للعين اذا تلفت بالاستعمال الماذون فيه لان ذلك حكم صحيحها واماضان المنفعة فقد ذكره بقوله وفى الفاسد اى قوله لا يضمن أجره ما استوفاه الخ وبقوله وعلم مما رأتنا حيث الخ وسأذكر ان قضية الروضة ضمان المنفعة بالاجرة فى الفاسد اه سم (قوله على طبعه) اى صورته اه عش (قوله

البطال بمجراد الاذن والمتجه وقفه على الاعارة وبجواب يمنع ان ظاهره ذلك فتامله (قوله من هو مثله او دونه) ما لم يكن عدو للبعير فيما يظهر م (قوله وحينئذ يكون شمله) قوله حاجته فلا يحتاج اليه الخ قد يحجب بان المتبادر من قولهم المذكور اعتبار حاجته فادتها له وكلام المطلب يفيد اعتبار حاجته نحو الزوجة التي فادتها لها وان كان عليه القيام لها بها وفرق كبير بينهما (قوله وحش صغير) قد يتجه صحة اعارته اذا كانت مطلقا وموقفة عدة يمكن ان يصير فيها منتفعابا ويفاوت الاجارة بوجود العوض فيها ولا بد عليه ما ذكره الرويانى لا مكان تخصيصه بغير ذلك شرح م (قوله نعم او صرح الخ) كذا شرح م (قوله نعم او صرح باعارته للزبين) قال فى شرح الروض او نواها فيما يظهر اه (قوله او الضرب على طبعه) اى كأخيه فى شرح الروض وفى شرح م مانصه قال فى الحادم ويؤخذ من قوله او الضرب على طبعه ما جاز استعارة الخطا والثوب المطرز ليكتب ويخط على صورته اه (قوله وحيث لم تصح العارية بغير جرت خمنت لان للفاسد حكم صحيحه) يؤخذ من هذا التعليل ان المراد ضمان العين اذا تلفت بغير الاستعمال الماذون فيه وانه

من هو مثله او دونه لحاجته قال فى المطلب وكذا زوجته وخادمه لان الانتفاع راجع اليه ايضا ومنه يؤخذ انه لا ركبهما الا فى امر تعود منفعة عليه وحينئذ يكون شمله قوله حاجته فلا يحتاج اليه لا يقال فادته ان له اركابهما وان كانا انقل منه فلا يشملهما ما قبله لاننا نقول ممنوع لارعية كون ثابته مثله او دونه لا بد منها مطلقا كما يعلم مما يأتى فى المتن الذى يتجه انه اذا استعار لاركاب زوجته فلا بد جازله اركاب ضررتها التي مثلها او دونهما لم تقم قرينة على التخصيص ككون المساء محرم المعير (و) شرط المستعار كونه منتفعا به حال انتفاعها بما مقصودا فلا تصح اعارة حمار زمن وجحش صغير كما يصح به قول الرويانى كل ما جازت لاجارته جازت اعارته وما لا فلا واستثنوا فروعا ليس هذا منها والاستثناء معيار العموم وآله وهو واما لخدمة اجنبى ونقد لان معظم المقصود منه الاخراج نعم لو صرح باعارته للزبين او الضرب على طبعه صح فالوجه ان تصح العارية بغير جرت وخمنت لان للفاسد حكم صحيحه وقيل لا ضمان لان ما جرى بينهما ليس بعارية صحيحة ولا فائدة ومن قبض مال غيره باذنه

للمنفعة كان امانة اه وكان معنى لتعليل الضعيف بمن قبض الخ انه يشترط فى الضمان قبضه بالمنفعة بعقد ولو فاسدا

ويؤخذ

ويؤخذ من ذلك أنها مع اختلال شرط أو شروط مما ذكره تكون (٤١٥) فاسدة مضمونة بخلاف الباطلة

قبل استعمالها والمستعير
أهل التبرع وهي التي
اختل فيها بعض الأركان
كما يؤخذ مما يأتي في
الكتابة وفي الفاسدة
التي فيها إذن معتبر لا يضمن
أجرة ما استوفاه من المنافع
بخلافه في التي لا إذن فيها
كذلك كاستعير من
مستأجر لإجارة فاسدة وفي
الباطلة ويفرق بأن في تلك
صورة عقد فالحق بصحيحه
ولا كذلك هذه وفي
الأنوار المأخوذ من غير
أهل التبرع مضمون
بالقيمة والأجرة ومن
الفاسدة أعرتك بشرط
رهن أو كفيل ذكره
المأوردى واعترض
بصرفهم بصحة ضمان
الدرك في العارية وأجيب
بأن ما هنا في شرط التضمن
ابتداء وما هناك في شرطه
دواما وفيه نظر والظاهر
أن كلام المأوردى
مقالة (مع بقاء عينه)
فلا تصح إعادة نحو
شعة لوقود وطعام لآكل
لأن منفعتهما باستهلاكهما
ومن ثم صححت للترتين هما
كالتقود وهذا أعنى استعارة
المستعير لمحض المنفعة وهو
الاكثر فلا ينافي كونه قد
يستفيد عينا من المأر
كإعارة شاة أو شجرة أو

ويؤخذ) إلى قوله وفي الفاسدة كذا شرح مر وفيه نظر والوجه الضمان لأن اليد بضمان ثم رأيت مر
توقف فيه بعد أن كان واقعه ثم ضرب على قوله وفيه نظر لم تصح العارية فحرت إلى هنا من شرحه سم على حجج
أه عرش ورشيدى وقول سم وفيه نظر والوجه الضمان الخ حظه قول الشارع بخلاف الباطلة الخ وقوله
إلى هنا إلى قول الشارع وفي الفاسدة التي الخ (قوله من ذلك) أي قول الشيخين وحيث الخ (قوله قبل
استعمالها) مفهوما أنها بعد استعمالها مضمونة ولو بسبب الاستعمال المأذون فيه أه سم (قوله والمستعير
أهل التبرع) أي عليه بعدد كانه احتراز عن المحجور لنحو صبا أو سفه فلا ضمان عليه ولو بعد الاستعمال
فليحرر أه سم وفي المعنى ما يؤيده عبارة عرش قوله والمستعير الخ الأولى والمعير أه سم (قوله وهي
الخ) أي العارية الباطلة (قوله لا يضمن أجرة الخ) أي بخلاف بدل العين إذا تلفت كما ذكره فيما سبق
بقوله وحيث لم تصح الخ وهذا وساذكر أن الحكم الضمان أه سم (قوله وفي الباطلة) عطف على في التي
الخ ش أه سم زاد التكرى لكن هذه أعم من أن يكون فيها إذن أم لا أه سم (قوله ويفرق) أي بين
الباطلة والفاسدة و (قوله في تلك) أي في الفاسدة و (قوله هذه) أي الباطلة أه كرى (قوله وألحق
بصحيحه) قضية الإلحاق عدم ضمان العين إذا تلفت بالاستعمال المأذون فيه فينتج من هذا مع ما ساذكره أن
قضية الروضة وجوب الأجرة في الفاسدة أنه في الفاسدة لا تضمن العين إذا تلفت بالاستعمال المأذون فيه
بخلاف المنافع والتزم مر أه سم (قوله من غير أهل التبرع) أي كصبي أه سم (قوله مضمون
بالقيمة والأجرة) هذا ممتنع أه سم (قوله ومن الفاسدة أعرتك الخ) أقره المعنى وصححه النهاية بعبارة
وقول المأوردى أن من الفاسدة الإعارة بشرط رهن أو كل صحيح والقول بصحته ما فرغ فيما يظن على
مقابل الأصح من صحة ضمان الدرك فيها أه سم (قوله هنا) أي فيما ذكره المأوردى أه نهاية (قوله وفيه
نظر) كذا مر أه سم (قول المتن مع بقاء عينه) قال الأسنوى ويدخل في الضابط ما لو استأجر قيم المسجد
أحجارا وأخشابا يبنى بها المسجد مع أنه لا يجوز كافي به البغوى لأن حكم العوارى جواز استردادها
والشيء إذا صار مسجدا لا يجوز استردادها معنى (قوله فلا تصح) إلى قوله وكاباحة النهاية وإلى قوله وقد
يستشكل في المعنى لإقوله كإعارة إلى كإعارة (قوله كأعارة شاة الخ) ينبغي أن مثل هذه المذكورة إعادة
الدواة للكتابة منها والمكحلة لا كإعارة لأنها على حجج ويجوز أيضا إعادة الورق للكتابة وكذلك إعارة الماء
للووضوء مثلا وفلس متاع ونجاسة لا نجس بها كإن يكون واردا والنجاسة حكيمية مثلا ولا نظرا لما تنشر به

لا ضمان للعين إذا تلفت بالاستعمال المأذون فيه لأن ذلك حكم صحيحهما وأما ضمان المنفعة فقد ذكره بقوله وفي
الفاسدة إلى قوله لا يضمن أجرة ما استوفاه الخ وبقوله وعلم بما مرنا حيث حكينا بالفاسد الخ وساذكر أن
قضية الروضة ضمان المنفعة بالأجرة في الفاسدة (قوله ويؤخذ من ذلك الخ) كذا شرح مر وفيه نظر
والوجه الضمان لأن اليد بضمان ثم رأيت مر توقف فيه بعد أن كان واقعه ثم ضرب على قوله وحيث لم
تصح العارية فحرت إلى هنا من شرحه (قوله بخلاف الباطلة قبل استعمالها) مفهوما أنها بعد استعمالها
مضمونة ولو بسبب الاستعمال المأذون فيه وقد يستشكل عدم الضمان قبل الاستعمال بانها أولى بالضمان
حينئذ من الفاسدة إلا أن يفرق بانها قبل الاستعمال ضعف جانب العارية للبطلان ولا تعدى ولا استيفاء
بخلافه بعد وقوعه والمستعير أهل التبرع أي عليه بعدد كانه احتراز عن المحجور لنحو صبا أو سفه فلا ضمان عليه
ولو بعد الاستعمال فليحرر (قوله لا يضمن أجرة ما استوفاه الخ) أي بخلاف بدل العين إذا تلفت كما ذكره
فيما سبق بقوله وحيث لم تصح الخ هذا وساذكر أن الحكم الضمان (قوله وفي الباطلة) عطف على في التي
الخ ش (قوله فالحق بصحيحه) قضية الإلحاق عدم ضمان العين إذا تلفت بالاستعمال المأذون فيه فينتج
من هذا مع ما ساذكره أن قضية الروضة وجوب الأجرة في الفاسدة أنه في الفاسدة لا تضمن العين إذا تلفت
بالاستعمال المأذون فيه بخلاف المنافع والتزم مر (قوله من غير أهل التبرع) أي كصبي (قوله مضمون
بالقيمة والأجرة) هذا ممتنع (قوله والظاهر الخ) كذا مر (قوله كأعارة شاة الخ) ينبغي أن مثل هذه

بشر لاخذ در ونسل أو ثمر أو ماء وكاباحة أحد هذه فانها تضمن عارية أصلها

وذلك لأن الأصل هو العارية والفوائد (٤١٦) إنما جعلت بطريق الإباحة والتبع فلم أن شرط العارية أن لا يكون فيها استهلاك المار

لأن لا يكون المقصود فيها استيفاء عين ولو أعاد رشا أو دفعها له وملكه درها ونسبها له تصح الاعارة ولا التملك ويضممنها الأخذ بحكم العارية الفاسدة لهما لأنها جهة فاسدة وقد يستشكل فساد العارية هنا بصحتها فيها قبلها إلا أن يفرق بأن التملك الفاسد هو الغرض منها هنا فافسدها بخلاف الإباحة ثم فإنها صحيحة فلا موجب للفساد ولا يشترط تعيين المستعار فيكنى خذ ما أردت من دوائى بخلاف الإجارة لأنها معاوضة (وتجوز اعارة جارية لخدمة امرأة) إذا انحدر نعم يأتى حرمة نظر كافرة لشيء من مسلمة وفاسقة بفجور أو قيادة لعقيفة فعليه تمتنع أعارتها لها كالأجنبي وعلى جواز نظر ما يبدو في المهنة منها تجوز العارية (أو ذكر (محرم) أو مالك لها بأن يستعير من مستاجر وكذا موصى له بالمنفعة إن كانت من أجل حل وطئه حينئذ بخلاف من تحبل لا تأخذ ثلب فتسكون منافع ولده للصوى له فهو نوع من الارفاق كذا قاله شارح وهو غفلة عما يأتى الوصية بالمنافع أن المالك إذا ولد لها يكون ولد حرا

الاعضاء لأنه بمنزلة الأجزاء الذاهبة بلبس الثوب اه ع ش ولا يخفى ما فيه إذا ذاهب من المقبس عين ومن المقبس عليه قوته وخشوته يجزى أى إلا أن يرد إعاره الأبريق الذى فيه ما (قوله وذلك) أى صحة الاعارة فيما ذكر (قوله فلم) إلى قوله ولو أعادته في النهاية (قوله فلم أن شرط العارية الخ) والتحقيق أن نحو الدر ليس مستفادا بطريق العارية بل بطريق الإباحة والمستفاد من العارية ليس إلا الانتفاع بالأصل في التوصل إلى استيفاء ما أبيع له نهاية ومعنى وسمو إلى هذا التحقيق أشار الشارح بقوله وكأباحة أحد هذه الخ فكان الأولى تأخير عن قوله فلم الخ ثم ذكره مستقلا بعنوان التحقيق إلا أن يكون العطف للتفسير (قوله لهما) أى الدر والنسل وكان الأولى لإياهما (قوله لهما) أى أخذهما (قوله ولا يشترط) إلى انتفى في النهاية والمعنى (قوله ولا يشترط تعيين المستعار الخ) تقدم أنه يشترط في المستعير التعيين وسكت عن هذا المعبر وقضيته أنه لا يشترط فيه التعيين للمعار ولو قال لاثنين ليعر فى أحدهما كذا دفعه له من غير لفظ صحيح ويحتمل أنه كالمستعير فلا يصح الأقرب الأول ع ش اه يجزى (قوله إعارتها) أى الأخيرة من المسلمة والعقيفة (لها) أى الأولى من الكافرة والفاسقة عبارة المعنى قال الأذرى وفي جواز إعاره الأمة المسلمة للكافرة الأجنبية منها الخدمة التي لا تنفك عن رؤيتها معها انظر وقال الزركشى لأوجه لاستثناء الذمية فإنه إنما يحرم نظر الزائد على ما يبدو في المهنة ولما وراء ذلك يمكن معه الخدمة انتهى وهذا أوجه اه وعبارة النهاية وسيأتى في النكاح حرمة نظر كافرة لما لا يبدو في المهنة من مسلمة فيمنع إعارتها لها في الحالة المذكورة اه قال ع ش في صحيح أن مثل الكافرة الفاسقة بفجور أو قيادة اه وفي عدم ذكر الشارح مر للفاسقة إشارة إلى أنها ليست كالكافرة فيجوز لها النظر كالعقيفة اه (قوله أو ذكر) عطف على امرأة وما يأتى من قوله أو مالك وقوله أو زوج معطوف على محرم قول المتن (أو محرم) وفي معنى المحرم ونحوه الممسوح نهاية ومعنى وينبغى تقييده بعدم بقاء الشهوة فيه (قوله أو مالك) إلى قوله إن كانت في المعنى إلى قوله نعم في النهاية لا أقوله فهو نوع إلى أو زوج وقوله ولو تجوز أشوها وقوله فيما يظهر إلى بخلاف ما لا يتضمن (قوله وكذا) أى مثل المستاجر (قوله لحل وطئه) أى المالك (قوله كذا قاله شارح) إلى قوله أو زوج الخ هذا الحق الشارح واقتصر مر في شرحه على ما قل هذا إلحاق اه سم (قوله يكون ولد حرا) أى فيكون منافع له (قوله بل خوف الهلاك الخ) وقد يقال حيث كانت الحرمة لما ذكر كان القياس جواز عند إذن الموصى له بالمنفعة لوضاه باتلافها على نفسه وقضية إطلاقه خلافا اه ع ش (قوله أو زوج) هل تسقط نفقتها عنه أم لا فيه نظر والأقرب الثاني لتسكتها من التمتع بها أى وقت إرادته ولو ظلمها ينبغي أن يقال إن كان استعارها لخدمة نفسه بطلت العارية وإن استعارها للثمة ولده مثلا لا تبطل حيث لم يكن في الانتفاع بها فيما استعارها له خطوة محرم ولا نظر وما تقدم من عدم سقوط النفقة ظاهر أن تمتعها وأعرض عن العارية أموالو تمتعها ملاحظا العارية فالأقرب الأول لأنها مسلمة عن جهة العارية ويمكن أن يعمل على هذا ما نقل بالدرس عن الزبائى من أنها لا تنفك لئلا لا تأتسلها عن العارية اه ع ش (قوله وذلك) أى جواز اعارة الجارية لخدمة الذكر المذكور (قوله غير صغيرة) أى وأما الصغيرة ففيها تفصيل يأتي عن النهاية (قوله

وتلزمه قيمته ليشتري بها مثله وإن حرمة وطئها إن كانت من تحبل ليست لذلك بل لخوف الهلاك أو النقص أو الضعف أو زوج قال ابن الرفعة ويضمنها ولو في بقية الليل إلى أن يسلمها السيدها أو نائبه وذلك لانتفاء المحذور بخلاف أعارتها وهي غير صغيرة

شيخاها لخدمته وقد تضمن

نظرا او خلوة محرمة ولو

باعتبار المظنة فيما يظهر

فلا يصح على المعتدل التعذر

استيفائه المستعار له بنفسه

شرعا واستنابته غيره لان

الفرض انه استعارها لخدمته

نفسه المتضمنة نظرا او

خلوة فالنوع ذاتي خلافا

لابن الرفعة بخلاف

مالا يتضمن ذلك وعليه

يحمل كلام الروضة نعم

لامرأة خدمة مريض

منقطع وليسادة عارتها

له لخدمته وبتجته حرمة

اعارة امر لخدمته تضمنت

خلوة وانظر اعرجا ولوان

لا يعرف بالفجور خلافا

لما يوجه كلام بعضهم ولو

كان المستعير او المستعار

خثي امتعت ففسد اخذا

بالاحوط وانما جاز انجار

حسنا لاجني والا يضاء

له بمنفعته لانه يملك المنفعة

فينقلها لمن شاء والمستعير

لا يعير فينحصر استيفاءه

بنفسه أي أصالة حتى

لا ينافي ما مر من جواز انابته

والوجه في إعارته فن كبير

لامرأته كعكسها فيذكر

وعلم عمارنا حيث حكمنا

بالفساد فلاجرة خلافا لما

يرميه كلام ابن الرفعة

(ويكره إعاره عبد مسلم

لكافر) واستعارته لان

فيها نوع امتحان له ولم

يحرم خلافا لجمع

ولو عجزوا شوهاه) الذي صححه في الروضة جواز إعاره الشوهاه من الاجني الذي يؤمن منه عليها فليحمل
على غير ما ذكره الشارح اه سم وقوله على غير ما ذكره الخ الا في ما ذكره الشارح على غيره اى من لا يؤمن
منه عليها (قوله ولو شيخاها) او مرافقا او خصيا اه نهاية قوله ولو شيخاها خلافا للغي (قوله وقد
تضمن) بصيغة المضارع من تضمن يحذف إحدى التاءين (قوله فلا يصح على المعتدل) اعتمدته مر اه سم
(قوله واستنابته) عطف على استيفائه اه سم (قوله فالنوع ذاتي) يتناول اه سم (قوله بخلاف مالا
يتضمن الخ) كاستعاره الاجني اياها لخدمته او لاداء الصغار مثلا فيجوز شيخنا اه شوبرى اه بجمري
(قوله لامرأة خدمة مريض منقطع) ومثله عكسه باعارة الذك لخدمة امرأة منقطع ويجوز لكل منهما
النظر بقدر الضرورة اخذنا ما قاله في نظر الطبيب المرأة الاجنية وعكسه اه عش (قوله لامرأة) الى
قوله وعلم في المعنى الا قوله خلافا لما يوجهه كلام بعضهم وقوله اى اصالته الى الوجه (قوله ولو كان) الى قوله
وعلم في النهاية (قوله ولو كان المستعير) اى للجارية (قوله او المستعار) اى والمستعير اجني اه سم
(قوله اى اصالته الخ) انظر اى محل لمع قوله السابق واستنابته غيره الخ اه سم (قوله انه كعكسها فيما
ذكر) قضيته ان يقال ان تضمنت خلوة او نظر اعرجا ماولو باعتبار المظنة لم تصح ولا صححت اه سم (قوله
وعلم عمارنا حيث حكمنا بالفساد فلاجرة) اى لان صحيح العارية لاجرة فيه فكذلك افساده قد يمنع اى
الملازمة ولا ينافيه ان فاسدا لعقد كصحيحة في الضمان وعنده لان المراد ضمان العين وعنده لا مطلقا وفي
شرح مروقضية كلام الروضة وجوب الاجرة في الفاسد وهو كذلك ويجوز إعاره صبيرة قبيحة يؤمن
من الاجني على كل منهما لا تتفاخوف الفتنة كما ذكر في الروضة وهو الاصح خلافا للاسنوي في الثانية
اه وقوله لم يجوز اعادة صغيرة الخ لعل قياس ذلك جواز إعاره القن لاجني وإن لم يكن صغيرا او لاقبيحا
من صغيرة وقبيحة مع الامن المذكور اه سم قال الرشدي قوله لم يجوز اعادة صغيرة وقبيحة الخ صريح
الاطلاق هنا وتقييد المنع فيما مر بما اذا تضمنت نظرا او خلوة محرمة ان يجوز اعادة القبيحة لاجني وان
تضمنت نظرا او خلوة محرمة ولا يخفى ما فيه وفي التحفة انها غير هاسوا في التقييد وفي بعض نسخ الشارح مر
مثله فليراجع اه عبارة البجيرمي واعتمد الى وادى وساطان تبعنا لابن حجر قول الاسنوي اه قول ابن
(وتكره) اى كراهة تنزيها كما جزم به الرافعي (إعارة عبد مسلم الخ) اى واجارته تنهاية ومعنى قال عش هذا يفيد
جواز خدمة المسلم للكافر لان المتبادر من الاعارة انه يستخدمه سواء كان فيه مباشرة لخدمته كعصب ماعلى
يديه وتقديم فعل له او كغير ذلك كارساله في حوائجه وتقديمه في البيع انه يجوز اعادة المسلم للكافر ويؤمر
بازالته عنه بان يؤجره لغیره ولا يمكن من استخدامه وهو يفيد حرمة خدمة المسلم للكافر وعده قد يفرق
بان الا لا في الاجارة اقوى منه في العارية لانه لو كان يكره لخدمته لكان يكره لاجارته فلو كان يكره لخدمته
وهو حر ام قد يقال لا يلزم من جواز الاعارة جعله تحت يده وخدمته له لجزا ان يكره لخدمته لانه من المالك
او يستتبع مسلماتي استخدامه فيما اتعد من دفعته اليه فيناهي ذلك كله ويراجع في عبارة الخ لم يصرح بحرمة

شرحه على ما قبل هذا لاحقا (قوله ولو عجزوا شوهاه لاجني) لو شيخاها الخ) الذي صححه في الروضة
جواز إعاره الشوهاه من الاجني الذي يؤمن منه عليها فليحمل على غير ما ذكره الشارح (قوله فلا يصح على
المعتدل) اعتمدته مر (قوله واستنابته) عطف على استيفائه (قوله فالنوع ذاتي) يتناول (قوله وعليه
يحمل الخ) كذا شرح مرق (قوله ولو كان المستعير) اى للجارية (قوله ولو كان المستعير او المستعار
الخ) اى والمستعير اجني (قوله اى اصالته الخ) انظر اى محل لمع قوله السابق واستنابته غيره
الخ (قوله انه كعكسها فيما ذكر) قضيته ان يقال ان تضمنت خلوة او نظر اعرجا ماولو باعتبار المظنة لم تصح
ولا صححت (قوله) وعلم عمارنا حيث حكمنا بالفساد فلاجرة) اى لان صحيح العارية لاجرة فيه
فكذلك افساده قد يمنع اى الملازمة ولا ينافيه ان فاسدا لعقد كصحيحة في الضمان وعنده لان المراد ضمان
العين وعنده لا مطلقا وفي شرح مروقضية كلام الروضة وجوب الاجرة في الفاسد وهو كذلك وقد قدم في

لانه ليس فيها تمليك لشيء من منافعها فليس فيها (١٨) تمام استدلال ولا استنهاة وتكره استعاره وإعارة فرع اصله إلا أن فصدت فيه

فتندب وإعارة أصل نفسه
لفرعه واستعاره فرعها
منه ليست حقيقة عارية لما
مر في السقيفة فلا كراهة
فيها وتحرم إعارة سلاح
وخيل لنحو حربي ونحو
مصحف للكافر وإن سمحت
وفارقت المسلم لانه يمكنه
دفع النذل عن نفسه بخلافها
(والأصح اشتراط لفظ)
يشعر بالأذن في الانتفاع
أو بطلبه أو نحوه ككتاتبة
وأشاره آخرس فاللفظ المشعر
بذلك بل المصرح به
(كاعرتك أو عرتي) وما
يؤدي معناها كاختنك
منفعته وكرأك وأركني
وخذه لتنتفع به لأن الانتفاع
بمال الغير يتوقف على رضاه
المتوقف على ذلك اللفظ.
أو نحوه ولو شاع عرتي
في القرض كافي الحجاز كان
صريحاً في غيره أنه لا يجوز
وعليه فيفرق بينه وبين
قولهم في الطلاق لا أثر
للإشاعة في الصراحة بأنه
يحتاج للإبضاء ما لا يحتاج
لغيرها وظاهر كلامهم أن
هذه الألفاظ كلها ونحوها
صريحة وأنه لا كناية
للعارية لفظاً وفيه وقف ولو
قيل أن نحو خذ أو ارتقب به
كناية لم يبعد ولا يضر
صلاحه خذاً للكناية في غير
ذلك (ويكنى لفظاً أحدهما
مع فعل الآخر) وإن تأخر
أحدهما عن الآخر لظن
الرضا حينئذ وسياق أن

خدمته أم عرش (قوله) لانه ليس فيها الخ) برده عليه أن إجاره المثل من الكافر لا تحرم مع أن فيها التملك المذكور
أه سم (قوله) وتكره إلى المتن في النهاية (قوله) استعاره وإعارة فرع أصله أي الرقيق وتصور الإعارة بأن
يشترى المالك أصله فانه لا يعتق عليه لضيق ملكه بان يستاجر الشخص أصله وقوله (قوله) لا يفي إعارة أصل
نفسه أي الحر فلا تكرار أو في المعنى أن استئجار الأصل كاستعارته فيما قبل إلا وبعدها أه (قوله) إلا أن
قصد أي في استعارته أه سم (قوله) فتندب (الاستعارة) (قوله) واستعاره فرع الخ) لا يخفى مغايرة هذه
أقوله السابق ويكره استعاره فرع الخ إذ ضرورة هذه أنه استعار أصله من نفسه بان كان أصله حر أو صورة
تلك أنه استعار أصله من سيده بان كان رقيقاً أه سم (قوله) ليست حقيقة عارية) خبر قوله وإعارة أصله الخ
(قوله) فلا كراهة الخ) للسيد عمر هنا إشكال وجواب راجع (قوله) فلا كراهة فيها) تخالف الأسنى والمعنى
في الثاني فقال لا ويكره أن يستعير أو يستاجر أحد أو به أو عللاً للخدمة صيانة له ما عن الأدل نعم أن قصد
باستعارته أو استئجاره لذلك توقيده فلا كراهة فيها بل هما مستحبان وأما إعارة وإجاره ولو لنفسه ولولده
فليس أكروهين وإن كان فيهما إعانة على مكروه أه (قوله) لنحو حربي) كقطاع الطريق (قوله) وإن سمحت
لعمل محل الصحة إذا لم تكن استعاره الحرب الخيل أو السلاح لمقتضى التكرار الكافر المصحف لقراءته فيه مع المس
والحل والأفلا تصح سم على حج وهو يقتضي أنه إذا لم يندب على الظن قتاله لناحرم الإعارة مع الصحة وهو
مشكل إذا وجه للحرمة حينئذ من ثم قال الزايد إذا غاب على الظن عصيانه بما ذكر حرمت الإعارة ولم
تصح والاصح لا حرمة أه عرش (قوله) فيشعر إلى قوله ولو قيل في النهاية (قوله) أو بطلبه أي الأذن
بالانتفاع عطف على بالأذن (قوله) أو نحوه) عطف على لفظ (قوله) ككتاتبة) أي مع نية أنه نهاية قول المتن
(كاعرتك) أي هذا أو عرتك منفعته نهاية ومعنى (لأن الانتفاع) لتعليل للذين (قوله) كان صريحاً) وعليه
فيمكن أن يقال تمييز العارية بمعنى الإباحة عنها بمعنى القرض بالقرينة المهيئة لأحد منهما ما قلتم توجد فينبغي
عدم الصحة أو يقيد عمله على القرض بما اشتره به بحيث يجر معه استعماله في العارية بالقرينة وظاهره أن ذلك
شائع حتى في غير الدرهم كاعرتك أو عرتك مثلاً أه عرش عبارة الرشدي قوله لم كان صريحاً في ظاهره ولو
فيما يعارضه كالدابة وقد يتوقف فيه مع قاعدة ما كان صريحاً في باه وهو جندنا ذاتي موضوعه لا يكون صريحاً
ولا كناية في غيره أه أقول وبزيل التوقف آخر كلام عرش المارنا (قوله) بأنه يحتاج للإبضاء) أي فلا
نوع الطلاق بما اشتره مطلقاً بالنية لانه يلزم من القول بوقوع الطلاق القول بحل البضع لاخر وهو خلاف
الاحتياط أه رشدي (قوله) ولو قيل الخ) أقره عرش (قوله) أن نحو خذ) أي لتنتفع به (قوله) وإن تأخر) إلى
قوله وقد تحصل في النهاية (قوله) وإن تأخر أحدهما عن الآخر) ظاهره أن طال الزمن جدوا بوجه بأنه حيث
حصلت الصيغة لا يضر التأخير أن لم يوجده من المعير ما يدل على الرجوع ولا من المستعير ما يدل على الرد أه
عرش عبارة البجيرمي ولا يشترط الفور في القبول والمعتد العقيم تدبر الرد وكون العارية من الإباحة من
حيث جواز الانتفاع ولذلك سمحت بلفظ الإباحة قوليني أه (لمن فرق الخ) ولا يشترط اللفظ من جانب المعير

الره ما يلزم منه أنه لا يخالف ذلك قولهم أن فاسد العقود كصحبها في الضمان وعدمه وإن زعم المخالفة
بعض المتأخرين ويجوز إعارة صغيرة وقبيحة يؤمن من الاجتناب على كل منهما الانتفاء خوف الفتنة كما ذكره
في الروضة وهو الأصح خلافاً للأسنى في الثانية وقوله ويجوز إعارة صغيرة لعل قياس ذلك جواز إعارة
القتن الاجنبي وأن لم يكن صغيراً ولا قبيحاً من صغيرة أو قبيحة مع الأمن المذكور (قوله) لانه ليس فيها تمليك
لشيء من منافعها) برده على إجاره المسلم من الكافر لا تحرم مع أن فيها التملك المذكور (قوله) إلا أن قصد
أي في استعارته (قوله) واستعاره فرع أه ياه) لا يخفى مغايرة هذه لقوله السابق ويكره استعاره فرع أصله
إذ ضرورة هذه أنه استعار أصله من نفسه بان كان أصله حر أو صورة تلك أنه استعار أصله من سيده بان كان
رقيقاً وهذا ظاهر من عبارته لكن نية نية عليه لانه مخفي على جماعة الطلبة (ياه) الضمير في منه راجع
لقوله ياه عرش (قوله) وإن سمحت) كذا شرح مر ولعل محل الصحة إذا لم تكن استعاره الحرب الخيل أو السلاح أو

الوديعة كذلك خلافاً لمن فرق وقد تحصل باللفظ ضمناً كان فرش له أو باليجلس عليه كاجرى عليه المتولى واقتضى

بخلافه في الوديعة فانها مقبوضة لغرض المالك وغرضه لا يعلم الا بالفظ من جانبه والعارية بالعكس فاكثرت فيها بالفظ المستعير (فرع) لو اضاف شخصا وفرش له ليأتم قال قم ونم فيه او فرش بساطي في بيت وقال لا خراسكن فيه تمت العارية ويستثنى من اشراط اللفظ ما اذا اشترى شيئا وسلبه له في ظرف فالظرف معارف الاصح والواو اكل المهدى اليه الهدية في ظرفها فانه يجوز ان جرت العادة باكلها منه كاكل الطعام من القصعة المبعوث فيها وهو معارض فيضمنه بحكم العارية الا ان كان للهدية عوض وجرت العادة بالاكل منه فلا يضمنه بحكم الاجارة الفاسدة فان لم تجر العادة بذلك ضمنه في الصورتين بحكم الغصب قال الاذرعى ولا يخفى في جواز اعارة الاخرس المفهوم الاشارة واستعارتهما وبكتاتيه والظاهر كاقاله ابن شهاب جوازها بالمكاتب من الناطق كالبيع والولى وبالمراسلة اهمنى ويذبحى ان ينظر في الفرق بين ظرف المشتري وظرف الهدية ذات العوض حيث جعل الاول من قسم العارية والثاني من قسم الاجارة الفاسدة حيث جرت العادة بالاكل منه فليتامل فان الهدية من جملة الهدية وقد صرحوا بان الهدية ذات الثواب بيع في المعنى اه سيد عمر (قوله) قبل والاوجه انه ابا حنيفة اعتمدته النهاية والمعنى (قوله) وبويد الاول ما ياتي (الخ) لك ان تحمل ما ياتي على ما اذا وجد لفظ من احد الجانبين فانهم لم يصرحوا فيه ما ياتي بانهم لم يجدوا لفظ من احدهما وحيد فلا تاييده فليتامل سم ونهاية (قوله) وفي انه لا يشترط البيع معطوف على قوله فيمن اركب الخ عليه فلينظر وجه التأييد بما ياتي فليراجع وليتامل اه سيد عمر اقول وصرح النهاية راداعلى الشارح بانه لا دليل للاول فيما ياتي (قوله) وخرج الى قوله وكذا في النهاية (قوله) وكان اذن (الخ) (قوله) وكان سلبه (الخ) (قوله) وكان كل (الخ) معطوف على قوله كان فرش الخ (قوله) وكان اذنه له ظاهر انه من امثلة ما لا لفظ فيها وفيه نظر لان اللفظ بالاذن اهسم (قوله) وكان سلبه الى قوله كافي المعنى الا قوله وقبل اكلها هو امانة (قوله) وكذا عطف على وقبل الخ اهسم يعنى كان الظرف امانة قبل اكلها منه بحكم العارية كذلكه امانة ان كانت الهدية ذات عوض لسكن بحكم الاجارة الفاسدة كافي قوله (الخ) (قوله) ان كانت عوضا وفي سم بعد كذا فلما حصل ان الظرف امانة قبل الاستعمال مطلقا معصوب بالاستعمال الغير المعتاد مطلقا وعارية بالاستعمال المعتاد ان لم يكن عوض والا فمجرد اجارة فاسدة او يؤخذ من هذا حكم ما يقع كثير ان مر يد الشراء يدفع ظرفه لزيات مثلا فيتلف منه وهو ان كان التلف قبل وضع المبيع فيه فلا ضمان لانه امانة وان كان بعد وضع المبيع فيه ضمنه لانه عارية فتنبيه له ولم يتعرض لحكم الظرف بعد اكل الهدية منه ولا لحكم لداية قبل حلب اللبن ولا بعدد ولا لحكم ظرف المبيع بعد اخذ المشتري المبيع منه وصرح ما ياتي من الضمان بعد انتهاء العارية انه هنا كذلك اه ش وقوله وان كان بعد وضع المبيع فيه ضمنه الخ الذى يظهر عدم الضمان فيه فان الزيات وكيفية قبض ماشراه فاسد او يدال وكيل بادامنة (قوله) عوضا اي ذات عوض اهمنى (قوله) اي فرسى الى قوله بناء في الخيل لمقاتلتها والكافر المصحف لقراءته فيه مع المسح او الخمل والا فلا تصح على قياس ما قدمه في استعارة الالة الكبيرة لخدمة نفسه مع نظر على دخوله او يفرق فليحرر (قيل والاوجه انه ابا حنيفة مر (قوله) وبويد الاول ما ياتي فيمن (الخ) لك ان تحمل ما ياتي على اذا وجد لفظ من احد الجانبين فانهم لم يصرحوا فيما ياتي بانه لم يجدوا لفظ من احدهما وحيد فلا تاييده فليتامل (قوله) وكان اذنه له في حاب دابته (الخ) ظاهر انه من امثلة ما لا لفظ فيها وفيه نظر لان الاذن باللفظ (قوله) وكذا عطف على وقبل ش (قوله) وكذا ان كانت عوضا استعمال بمسئلة ظرف المبيع ورفق في شرح الرض بانه لما اعتيد الاكل من ظرف الهدية فقد ران عوضها مقابل لهما مع منفعة ظرفها بخلافه في البيع فكان عارية فيه على الاصل وبعبارة الشارح في شرح الارشاد واما اذالم يكن هدية تطوع بان كان لها عوض فان اعتيد الاكل منه لم يضمن بل بلومه اجارة مثله بحكم لاجارة الفاسدة والاختصاص بحكم الغصب ثم قال وحيث قلنا بضمانه توقف على استعماله ولا كان امانة وان كان بلا عوض كما صرح به الرافعي اه وهو حاصل ما في الرض وشرحه وشرح بهجة وغيرهما فلما حصل ان الظرف امانة قبل الاستعمال مطلقا معصوب بالاستعمال الغير المعتاد مطلقا وعارية

كلامهما اعتمادا قبل والاوجه انه ابا حنيفة يضمن الا بالتعدي اه وبويد الاول ما ياتي فيمن اركب منقطعا دابته من غير سؤال ولا تحيل لفرق بينهما بعيد وفي انه لا يشترط في ضمان العارية كونها بيد المستعير وخرج بلد جلوسه على مفروش للعموم فهو ابا حنيفة حتى عند المتولى وكان اذنه له في حلب دابته واللبن للحالب فهي مدة الحلب عارية تحت يده وكان سلبه البائع المبيع في ظرفه فهو عارية وكان اكل الهدية من ظرفها المعتاد اكلها منه وقبل اكلها هو امانة وكذا ان كانت عوضا كما في قوله (ولو قال اعرتك) اي فرسى مثلا (لتعلفه) او على ان تعلفه (او لتعيرني فرسك فهو اجارة) لان فيها عوضا (فاسدة)

لجمل المدوة العوض مع التعليق في الثانية (توجب اجرة المثل) اذا مضى بعد قبضه من انله اجره فلا يضمن لو تلفت كالنجره وكلامهم هذا صريح
في ان مؤنة المستعار ليست على المستعير وهو كذلك صحت العارية واذا فسدت فان انفق لم يرجع الا باذن الحاكم او اشهاد بنية الرجوع عند فقد
وشذ القاضي في قوله انها غايه عليه (٤٣٠) لا تفسد بشرط كونه يعلقه المالك عين المدوة العوض كما عرفت هذه شهر من الآن بعشرة

درهم او لتعير في ثوبك هذا
شهر من الآن قبل فهو
اجارة صحيحة بناء على ان
الاعتبار بمعاني العقود
ورجح لان مقتضيين ذكر
المدوة والعوض وهما أقوى
من مجرد ذكر لفظ العارية
ولو اعاده ليضمنه باكثر
من قيمته قبل هو اجارة فاسدة
لان الاكثر يقع في مقابلة
المنافع او عارية فاسدة
وجهاً قيل والاقيس
الثاني ولا يبرأ بالرد للمالك
او وكيله دون نحو ولده
وزوجته فيضمنها وهو
طريق نعم يبرأ كافي الروضة
بردها لما اخذها منه ان علم
به المالك ولو تخبر ثقة
فتركها فيه ولو استعارها
ليركبها فركبها ما استعارها
لم يضمن الا نصحها ولو قال
اعطها لهذا ليجي معي في
شغلي او اطلق والشغل
الآمر فهو المستعير او في
شغله او اطلق وهو صادق
فالراكب ان وكله وليس
طريقاً كوكيل السوموان
كذب فهو المستعير
والقرار على الراكب
(ومؤنة الرد) للعارية على
المستعير من المالك او نحو
مستاجر رد عليه للخبر
الصحيح على البداهة اخذت
حتى تؤديه ولا نه قبضها المنفعة

النهاية الا قوله وشذالى اما الوعين (قوله لجمل المدوة والعوض) اى في كل من الصور الثلاث وجمل العوض
في الثالثة بناء على ان الاضافة في فركك ليست للعهد (قوله مع التعليق في الثانية) ما وجه تخصيصها
بالتعليق سيد عمر (فرع) يجوز تعليق الاعارة وتأخير القبول في الروضة واصلها هل ورهه ارضا
واذن له في غراسها بعد شهر فهي بعد شهر عارية غراس لا وقيله اما نه حتى لو غرس قبله قلع ام غنى (قوله
اذا مضى) الى قوله بان في المعنى الا قوله لم يضمنه (قوله وكلامهم هذا) اى قول المصنف
ولو قال اعركه لتلفه الخ (قوله ليست على المستعير) بل على المعير اى نهاية (قوله وهو كذلك) لانها من
حقوق المالك غنى وعش (قوله فان اتفق) اى المستعير و (قوله عند فقد) اى او اخذته درهم وان قلت
اه عش (قوله فليعه) اى قول القاضي (قوله اما الوعين) اى المعير اه عش (قوله من الآن) ليس
بمقابل لو اسقطه صح وحل على اتصال المدوة بالعقد كما هو ظاهر شوي رى اميجر من (قوله ورجح) اى كون
العقد اجارة صحيحة عند التعيين وكذا خبره (قوله ولو اعاده ليضمنه الخ) عبارة المعنى وشرح الروض واقره
سم فرع لو اعاد عينا بشرط ضمانها عند تلفها بقدر معين فسد الشرط دون العارية كما قاله المتولي قال
الاذرعى فيه وقفها (قوله ولا يبرأ) الى المتن في النهاية الا قوله او اطلق والشغل الآمر وقوله او اطلق
وهو صادق وما نه عليه (وهو طريق) اى والمستعير طريق في الضمان (قوله لما اخذها) اى لموضع
اخذها منه كالاصطبل والبيت (قوله فتركها فيه) اى لم يخذها منه ولم يرد بقائه عليه فلا يشترط منه قصد
الترك بل المدار على العلم بعودها لمجملها مع التمكن من اخذها منه اه عش (قوله لم يضمن الا نصفها)
اى سواء كان مقدماً على مالها اورد بفاله عش (قوله فهو المستعير) اى الامر (قوله او اطلق)
اى والشغل للراكب اخذها ما قبله (قوله وهو صادق) اى والا مر صادق في قوله في شغله (قوله فالراكب)
اى هو المستعير اه سم (قوله ان وكله) اى وكل الراكب الامر في الاخذ له (قوله وليس الخ) اى الامر
(وان كذب) اى الامر في قوله في شغله فهو الخ اى الامر عبارة النهاية والا فهو الخ اى وان لم
لم يوكله فهو الخ عش (قوله للعارية) الى قول المتن لا يستعمل في النهاية بقدر كذا في المعنى الا قوله وظاهر
كلامهم الى ويجب وقوله هو متوه قوله فان اخرا الى نعم (قوله او نحو مستاجر) اى كوصى له بالمنفعة اه سم
(قوله رد) اى المستعير (عليه) اى على نحو المستاجر اه سم (قوله اما اذارد) اى المستعير من نحو المستاجر
(قوله فاقو نه عليه) اى المالك وظاهره لو كان استحقاق المستاجر باقيا اه عش وقوله وظاهره الخ فيه
وقفه ثم ريت ما باتى من تقييد السيد عمر بانقصاء مدة الاجارة والله الحمد (قوله كالمورد عليه الخ) اى على المالك
ش اه سم (قوله معيره) اى هو نحو المستاجر اه سم (قوله بين بعد دار هذا الخ) اى المستعير من
نحو المستاجر بالنسبة الى دار المالك وكذا الضمان في قوله بانه الى قتاله لا ضمير لم يلزمه فليغير (قوله فيرد
الخ) راجع للاخيرين فقط (قوله ضمن مع الاجرة الخ) كانه انما صرح بالضمان مع ان حكم العارية
بالاستعمال المعتاد ان لم يكن عوض والا فوجر اجارة فاسدة (قوله ولو اعاده ليضمنه باكثر من قيمته) قال
في شرح الروض فرع لو اعاد عينا بشرط ضمانها عند تلفها بقدر معين قال المتولي فسد الشرط دون العارية
قال الاذرعى وفيه وقفها (قوله فالراكب) اى هو المستعير (قوله وليس طريقاً كوكيل السوموان) كذا شرح
م (قوله او نحو مستاجر) اى كوصى له بالمنفعة (قوله رد) اى المستعير وقوله عليه اى المعير وقوله فاقو نه
عليه اى على المالك وقوله كالمورد عليه اى على المالك ش (قوله معيره) اى هو نحو المستاجر (قوله ويوجه
بانه منزل الخ) قد يقال هذا التوجيه مصادره لان تنزيله منزلة لمعيره مع بعد داره هو محل الكلام فتأمل

نفسه اما اذارد على المالك فاقو نه عليه كالمورد عليه وظاهر كلامهم انه لا فرق بين بعد دار هذا عن دار معيره وعدمه
ويوجه بانه منزل لمنزلة معيره ومعيره لو كان في محله لم يلزمه مؤنة فكذا هو قتاله لم يقدح به لاذرعى هنا ويجب الرد فوراً عند طلب معيره او موته
او عند الحجر عليه فيرد له اياه فان اخبر بعد عليه وتمكنه ضمن مع الاجرة وقوة الرد نعم لو استعار نحو مصحف او مسلم فارتما لكما متنع رده عليه

بل يتبين الحاكم (فان ثلثت) العين المستعارة ووشى من اجزائها ومنها ما ركب مالها عليها من طما ولو تقر باقتداعى وان لم يسأله لانها تحت يدوم من ثم لو ركب مالها معه فيضمن إلا لا تعاقب ومنها ايضا واكاف الدابة دون ولدها نعم ان تباعها او المالك ساكت وجب رده فوراً او الاخذ كالامانة الشرعية ودون نحو ثياب البعدي الاوجه لا تعلم ياخذ (٤٣١) ليستعملها (الاستعمال) ما دون فيه كان خضات في برحالة السير قال الغزى

من تبعه وقياسه ان غنورها حال الاستعمال كذلك وظاهره انه لا فرق بين ان يعرف ذلك من طبعها وان لا يظهر تقييده بما اذا لم يكن الغنور مما اذن المالك في حمله عليها على ان جمعا اعترضوه بان التعثر يعتاد كثيرا اى فلا تقصير منه وعلمه ان لم تولد من شدة زعاجها والاضن لتقصيره وكان جنى العبد او صالت الدابة قتل للدفع ولو من مالها نظير قتل المالك فله المالك فته المعضوب اذا صال عليه فقصده ففقط (ضمها) بدلا أو ارشال كنهه طريق فقط فليالو جنى عليها في يده بقيمة يوم التلف في المتقوم ومثله في المثلى كاجرى عليه ابن ابى عسرون واعتمده السبكي وغيره وهو اوجه من جزم الانوار بلزوم القيمة ولو في المثلى ان اقتضاه كلام جمع واعتمده بعض الشراح (وان) شرط اعدم ضمها وبحت الاستوى ان هذا الشرط لا يفيدها كشرط دكر من عن صحيح في القرص وفيه نظر لا مكان

الضمان طوطة لقوله مع الاجرة ولا ان الضمان مغاير الضمان قبل الطالب اذ هو حينئذ ضمن مطلقا حتى لو تلف بالاستعمال المادون فيه قبل حدوث شئ مما ذكره رشدي (قوله بل يتبين للحاكم) اى ان كان امينا او ابقاها تحت يده ان كان كذلك والادفعه لا يمين محضه اعمش (قوله ومنها) اى من العارية اعمش عبارة السكرى اى من العين المستعارة (قوله منقطعاً) اى عاجزاً متحيزاً في الطريق (قوله نحو اكاف الدابة) اى المستعارة (قوله دون ولدها) عبارة والمغنى والنهاية ولو استعار حماره مع ما جش فلهك لم يضمنه لانه انما اخذته لتعذر حسيه عن أمه وكذا الاستعاره فاتباعا ولدها لم يتعرض المالك له بنفى ولا اثبات فهو اما نفاه القاضى افعال عرش قوله ولم يتعرض المالك له الخ اى وقد علمت بعينه لا مه فان لم يعلمه وجب رده فوراً والاخصه ولعل المراد ان يجب عليه احتلام ما سكر اى حيث عدمت لو اعلمه المالك بانى في الغصب انه لو غصب حيوانا وتبعه ولده لا يركز غاصاله لهدم استبلاته عليه اعمش (قوله والاضن الخ) محل ذلك حيث لم يعلم به المالك كما يدل عليه تشبيهه بالامانة الشرعية اعمش (قوله لم ياخذ) عبارة النهاية والمغنى لم ياخذها (قوله نحو ثياب العبد) اى المستعار (قوله ليستعملها) اى الثياب بخلاف نحو الاكاف نهاية ومعنى (قوله ما دون فيه) الى ان تاتي في النهاية (قوله كان خضات) مثال للتلف بالاستعمال الغير المادون فيه ولما كان هذا من التلف بالغير لا نه تلف في الاستعمال المادون فيه لا به ومنه لو استعار ثورا للاستعمال في ساقية فسقط في برحاله فانه يضمنه لانه تلف في حال الاستعمال المادون فيه بغيره لا به اعمش (قوله وقياسه) اى سقوطها في البرر (قوله كذلك) اى مضمن اعمش (قوله وظاهره) اى مقاله الغزى (قوله لا فرق الخ) اى في الضمان (قوله ويظهر تقييده) اى الضمان اعمش (قوله بما اذن المالك في حمله عليها) اى فهو من ضروريات الاستعمال فالتلف به تلف بالاستعمال ولعل هذا انسب من قول الشارح اى فلا تقصير لان ضمان العارية لا يتقيد بالتقصير كسبحه مع به المقتن فليتاها اعمش (قوله اعترضوه) اى القياس عرش وكردى (قوله وعلمه) اى الاعتراض اعمش كرى (قوله ان لم يتولد) اى التعثر اعمش (قوله قتل) اى فيضمنهما المستعير اعمش (قوله من جزم الانوار) اعتمد مر مافى الانوار اعمش (قوله وبحت الاستوى ان هذا الشرط الخ) واليه يرمى تعبيرها اى الشيخين بان الشرط لغو اعمش (قوله لا يفسدها الخ) والوجه فسادها اعمش اى فيضمن الاجرة لمثلها وبائهم باستعمالها عرش قول المتن (ما يمتنع) اى يتلف بالكلية (او ينسحق) اى ينقص كافي المحرر معنى ونهاية (قوله ما دون فيه) الى قوله ولو استعار عبيداً والمغنى الى الفرع في النهاية (قوله السابق) اى في شرح موقعة الرد على المستعير (قوله مطلقاً) اى من تلف العين ونقصانها المفسر بها الانعاق والانسحاق اعمش (قوله وموت الدابة) اى يركوب او حمل معتادين اعمش (قوله سم وعش اى بالاستعمال زاد

(قوله ومنها) يتأمل هذا الضمير (قوله نحو اكاف الدابة دون ولدها) عبارة الروض وشرحه ولو ولد في يد المستعير فالولد امانة ولو ساقها المستعير فبها ولدها المالك ساكت ينظر قال في شرحه ولو ابدله بقوله يعلم كولى اعمش فانظر ما معنى الرد مع نظر المالك عليه الا ان يقال لا يلزم من نظره وعلمه عليه بمحله بعد فيلزمه اعلامه به ليتمكن من اخذه (قوله كان خضات) تمثيل للثني (قوله وهو اوجه من جزم الانوار) اعتمد مر مافى الانوار ووجه بتعذر المثل هنا اذ مثل العارية ما يكون موضوعاً بانه معار وذلك بتعذر اذا تعذر المثل وجبت القيمة اعمش ولو لم يرد المعضوب بانه يضمن بمثله اذا كان مثلياً مع وجود هذا التوجه فيه فليتاها (قوله وبحت الاستوى ان هذا الشرط لا يفسدها الخ) والوجه فسادها شرح مر (قوله وموت الدابة)

الفرق ولو (لم يفرط) للخبير السابق بل عارية مضمونة (والاصح أنه لا يضمن ما يمتنع) من الثياب أو نحوها (أو ينسحق بالاستعمال) ما دون فيه لحدوثه باذن المالك فهو كقتل عبيد والثاني يضمن مطلقاً لخبير على الدال السابق (والثالث يضمن المنهق) دون المنسحق اى البالى بعض اجزائه لان مقتضى الاعارة الرد ولو لم يرد في الاول وموت الدابة كالانحاق وعرضها وتقرح ظهرها بالاستعمال ما دون فيه

وكسر سيف اعارة ليقا تل به كالاستحقاق (٤٣٣) ورجوا اعارة المذخور لكن يصح من كل من المبيع والمستعير ما تهنه بالاستعمال

ولو استعار عبدا لتنظيف سطح مثلا فسقط من سلبه ومات ضمنه بخلاف ما إذا استأجره ولا يشترط في ضمان المستعير كون العيز في يده بل وان كانت بيد المالك كما صرح به الاصحاب وفي الروضة لرجل متاع غيره على دابته يس والغير كان مستعيرا لكل الدابة ان لم يكن عليها شيء ولا فيقدر متاعه واستشكل ذلك بقوله لعن الشيخ ابي حامد وغيره ولو سخر رجلا ودابته فقلت البيهقي يد صاحبها لم يضمها المسخر لانها في يد صاحبها وبجواب بان هذا من ضمان النصب فيه من الاستيلاء ولم يوجد ونحن فيه من ضمان العارية وهي لا يشترط فيها ذلك لخصوصها بدونه وهذا أولى من اشارة القمولى الى اضعيف احد الموضعين **فرع** اختلفوا في ان التلف بالاستعمال المأذون فيه صدق المعبر كما قاله الجلال البلقيني وايدوه غيره بكلام البيان ويوجه بان الاصل في العارية الضمان حتى يثبت مسقطه (والمستعير من مستأجره) او موصى له او موقوف عليه بعيده السابق او مستحق منفعة بنحو صدق او صلح او سلم (لا يضم في الاصح) لان يده نائبة عن يد غير ضامنة نعم ان كانت الاجارة فاسدة ضمن لان معيره

الرشدي ولعل صورته انه حملها حلا قليلا بالاذن فمات بسببه بخلاف ما إذا كان خفيفا لا تموت من مثله في العادة فاتفق موتها لمأصرا حوا به من الفرق بين ما إذا تالف بالاستعمال وما إذا ماتت في الاستعمال اه **(قوله وكسر سيف الخ)** اي انكسار في القتال **(قوله ومم)** اي في شرح وما يملكه المنفعة **(قوله اعارة المذخور)** اي من الهدى والاضحية **(قوله لكن يضم الخ)** اي إذا كان ذلك بعد دخول الوقت والتكمن من الذبح والافلاض ان على المعير ولا على المستعير لان بد المعير يدا مائة كالمتأجر فيه على ذلك ابن العباد اه معنى **(قوله كل من المعير والمستعير الخ)** اي كل منهما طريق في الضمان والقرار على من تلفت تحت يده اه عرش **(قوله ضمنه)** اي لانه تالف في الاستعمال المأذون فيه لابه و**(قوله بخلاف ما إذا استأجره)** اي لان العين المستأجرة غير مضومة بخلاف العين المعارة اه سم **(قوله بل وان الخ)** اي بل يضم وان الخ اه نهاية **(قوله وان كانت بيد المالك)** قديوم من هذه العبارة انه يضمها قبل قبضه اياها و ظاهر انه لا معنى له إذ ليس لثاني ما تضمن فيه العين بمجرد العقد وبتعين ان المراد ان تلفها في يد المالك بعد قبض المستعير وبقاء حكم العارية او قبل قبضها بالفعل لكن استعمال المالك في شغل المستعير سم على حج اه عرش وقوله لكن استعمال المالك الخ ينبغي بطاب المستعير **(قوله وفي الروضة الخ)** تايد لما قبله **(قوله كان)** اي الغير ش اه سم **(قوله شيء)** اي الغير الغير **(قوله ذلك)** اي ما في الروضة **(قوله بان هذا)** اي ما نقله عن الشيخ الخ **(قوله وهي الخ)** اي ضمان العارية والثاني باعتبار المضاف اليه **(قوله صدق المعير الخ)** بل يصح في المستعير يمينته كما في به والدرجته الله تعالى لمس اقامة البيئة عليه ولان الاصل برادة مته انها عبارة الجبري والاعتماد صدق المستعير يمينته لمس اقامة البيئة ولان الاصل برادة مته كما قاله في شرحه وهذا بعكس ما لو اقاما يمينتين برماوى اه **(قوله والمستعير من مستأجره)** او موصى له قال البلقيني والضابط لذلك ان يكون المنفعة مستحقة لشخص استحقاقا لا زما وبست الرقة لا فاذا عار لا يضم المستعير مته اه معنى **(قوله او موصى له)** الى قول المتن ولو تالف في النهاية او المعنى الاقوله لان معيره ضامن وقوله لانه فعل ما ليس له **(قوله بعيده السابق)** وهو قوله لان لم يشترط او انقضى استيفاءه بنفسه سم وعرش عبارة النهاية بعيدهما السابقين اه قال الرشدي وقيد الموصى له لعله ان لا تكون عن تجمل اذا كانت امة واستعارها ما سلكها اه **(قوله او مستحق منفعة بنحو صدق الخ)** بان اصدق زوجته منفعة او صلح على منفعة او جعل راس مال السلم منفعة فانه اذا عار مستحق المنفعة شخصا فاتفق تحت يده لم يضم على الاصح معنى ونهاية **(قوله ضمن)** اي المستعير عبارة النهاية والمعنى ضمنا معا والقرار على المستعير كما قاله البغوي اه قال الرشدي قوله مر ضمنا معالي ضمان غصب كما هو ظاهر مما ياتي اه **(قوله لان معيره ضامن)** اي من حيث تعديه بالعارية لان الاذن لم يتناولها اه بجري **(قوله فعل ما ليس له)** فاذ ذلك صار طريقا في

أي بالاستعمال **(قوله ضمنه)** أي لانه تلف بالاستعمال المأذون فيه وقوله بخلاف ما إذا استأجره أي لان العين المستأجرة غير مضومة بخلاف العين المعارة **(قوله ولا يشترط في ضمان المستعير كون العين في يده)** قد يتوهم من هذه العبارة انه يضمها قبل قبضه اياها و ظاهر انه لا معنى له لان العارية لا تزبد على نحو البيع الصحيح او الفاسد مع انه لا ضمان فيه على المشتري قبل القبض بل ليس لثاني ما تضمن فيه العين بمجرد العقد من غير قبض وبتعين ان المراد ان تلفها في يد المالك بعد قبض المستعير وبقاء حكم العارية او قبل قبضها بالفعل لكن استعمال المالك في شغل المستعير فيضمن **(قوله وان كانت بيد المالك)** أي كان استعمال المالك في شغله **(قوله يس والغير كان)** أي الغير عرش **(قوله وهذا أولى الخ)** كذا شرح مر **(قوله صدق المعبر كما قاله الجلال البلقيني)** خالفه شيخنا الشهاب الرمي فافق بان المصدق المستعير لان الاصل برادة مته ولا يرده على ان الاصل الضمان لان هنا ضمانين شغل الذمة ورفع اليد فاما الاصل فالصل عدم حصول ما ذكره ويجوز وضع اليد لا يستلزم حصوله فليتأمل **(قوله بعيده السابق)** وهو قوله ان لم يشترط الواقف استيفاءه بنفسه

ضامن كما جزم به البغوي قال لانه فعل ما ليس له والقرار على المستعير ولا يقال حكم الفاسدة حكم المعيبة الضمان

في كل ما تقتضيه بل في سقوط الضمان بما يتناول الاذن فقط وألحق بالقبضي (٤٣٣) الثلاثة جلد اخصية منذورة فانه يجوز اعارته ولا

يضمنه مستعيره لا بتنازله
غلى يد غير مالك وكذا
مستعار لهن تالف في يد
مرتهن لا ضمان عليه
كالرهن وصيد استعير من
محرم وكتاب موقوف علي
المسلمين مثلا استعاره فقيه
فتالف في يده من غير تفریط
لانه من جملة الموقوف
عليهم (ولو تلفت دابته
في يد وكيل بعث في شغلها او
في يد من سلمها اليه ايرضاها)
اي يعلمها الشيء الذي
يستربح به راكبها (فلا
ضمان) عليه حيث لم يفرط
لانه إنما اخذها لغرض
المالك اما اذا تعدى كان
ركبها في غير الرياضة
فيضنه كالو سلمه فته ليعلمه
حرقة فاستعمله في غيرها
ولو باذن المالك (وله
الانتفاع بحسب الاذن) لان
المالك رضي به دون غيره
نعم لو اعاره دابة ليركبها
لموضع كذا ولم يتعرض
للكوب في الرجوع جاز
له الركوب فيه كما نقله
واقره بخلاف نظيره من
الاجارة والفرق ان الرد
لازم للمستعير فتناول
الاذن الركوب في العود
عرفا والمستاجر لارد
عليه ومنه يؤخذ ان
المستعير الذي لا يلزمه الرد
كالمستاجر ويحتمل خلافا
ولو جاوز المحل المشروط
لزمه اجارة مثل الذهاب منه

الضمان حلى اه يجبر على ما وقع على الاعارة (قوله في كل ما تقتضيه بل في سقوط الضمان الخ) هنا إيجاز
محل عبارة والمغني والنهاية فان قيل فاسد كل عقد كحسيه فكان ينبغي عدم الضمان اجيب بان الفاسدة
ليست حكم الصحيحة في كل ما يقتضيه بل في سقوط الضمان بما يتناول الاذن بما اقتضاه حكمها اه قال
الرشيدى قوله مر بل في سقوط الضمان بما يتناول الخ اي والاذن إنما تناول استعماله بنفسه كاهو قضية
العقد وقوله مر لا بما اقتضاه حكمها اي وجواز استعمال الغير إنما هو حكم من احكامها ثابت بعد انقضاء العقد
مترتب على صحته فلا تشارك فيه الفاسدة اه (قوله يؤول الى الثلاثة) أي الذين المأجور أو المرص ينفعت بها أو
الموقوفة أو ما جعل منفعة صداقا أو مصالحا عليها ورأس مال لم (قوله ولا يضمنه مستعيره) وهذا بخلاف
الاخصية نفسها فانها مضمونة على كل من المعير والمستعير كما مر ولعل الفرق ان الاخصية لما كان المقصود منها
ذبحهاو تفرقة لحمها الشهية او دبة فضمنت على المعير والمستعير بخلاف الجلد فان المقصود منه مجرد الانتفاع
فاشبهه بالمباحات فلم يكن مضمونا على واحد منهما اه عش (قوله علي يد غير الخ) باضافة اليد الى الغير (قوله
تلف في يد مرتهن) خرج ما لو تالف قبل الرهن أو بعد فذلك الرهن رزعه من يد المرتهن ليرده على المالك
فيضمنه في الصورتين على ما افهمه كلامهم مر اه عش (قوله وكتاب موقوف الخ) ولو استعار كتابا موقوفا
على المسلمين شرطوا وقفه لا يعار إلا برهن نحو قيمته فسرقة من حرزه لا يضمن لانه مستحق تالف في يده لا
تفریط وسمى عارية بغير فقال الماوردي ولا يجوز ان يؤخذ على العارية رهن ولا ضمان فان شرط فيها
ذلك بطلت اه معنى وقوله بطلت قد مر خلافه في التحفة والنهاية (قوله اي يعلمها) الى قوله ومنه يؤخذ في
المغني الا قوله ولو باذن المالك الى الفرع في النهاية الا قوله المذكور (قوله في غيرها) أي مما لا يتعلق بالحرفة
اه عش (قوله ولو باذن المالك) ينبغي اخذها بتمام تقييده بما اذا كان التالف بغير الاستعمال المأذون فيه
ثم رابت قال سم قوله ولو باذن المالك اي لانه حيث عذارة اه والله الحد قول الملتن (وله) اي المستعير
(الانتفاع) اي بالمعارنه بقرعة معنى (قوله اجاز له الركوب الخ) اي وجاهز له الذهاب والعود في اي طريق اراد
ان تعددت الطرق ولو اختلفت لان سكوت المعير عن ذلك رضاهم بكلمه اه عش (قوله ان الرد لازم للمستعير
الخ) أي وإذ اذمه الرد فهي عارية قبله وان انتهى الاستعمال المأذون فيه فلو استعار دابة لحل متاع معين
فوضعه عنها وربطها في الخان مثلا الى ان يردھا الى مالكها فانت مثلا ضمنها (قوله لارد عليه) ظاهره
ان اطرت العادة بان المستاجر يردھا على مالكها ولو قبل يجوز ان الركوب في العود اعتمادا على ما جرت
به العادة لم يبعد اه عش (قوله ومنه) اي من الفرق (قوله يؤخذ ان المستعير الخ) معتمد اه عش
(قوله الذي لا يلزمه الرد) انظر اي مستعير لا يلزمه الرد سم على حج اقول هو المستعير من المستاجر
ونحوه من كل مستحق للنفعة اذ ارد على المالك فان الواجب عليه التخلية دون الرد كعبره اه عش عبارة
السيد عمر ولعل المستعير من المستاجر إذا اقتضت مدة الاجارة اه (قوله لزمه اجارة مثل الذهاب الخ)
وينبغي ضمان تلفها بالاستعمال حال المجاوزة سم على حج اه عش (قوله وله الرجوع منه الخ) اي من
المحل المشروط فلا يركب الا بعد عوده اليه اه عش (قوله بناء على ان العارية لا تبطل الخ) كالا ينعزل
الوكيل بتدبيره بجماع ان كلا منهما عقد جاز ولا يلزمه على هذا الاجارة الرجوع ونظير ذلك ما لو اعار برادة
من نساءه بالقرعة وزاد مقامه بالبلد الذي مضى فيه فمضى الوارد بقية نساءه او لا تضاملة الرجوع لو اودعه
نوبا لم يلزم له ان يلبسه فان لبسه صار عارية وإلا فموقوف على كونه ودعية ولو استعار صندوقا فوجد فيه

(قوله وألحق بالقبضي الخ) كذا شرح مر (قوله ولا يضمنه مستعيره) تقدم في اعادة المنذور ضمان كل
من المعير والمستعير ما نقص منه بالاستعمال (قوله فاستعمله في غيرها ولو باذن المالك) اي لانه حيث
عارية (قوله ومنه يؤخذ الخ) كذا شرح مر وانظر اي مستعير لا يلزمه الرد (قوله لزمه اجارة مثل
الذهاب الخ) كذا شرح مر وينبغي ضمان تلفها بالاستعمال حال المجاوزة

والعود اليه وله الرجوع منه راكبها كاصححه السبكي وغيره بناء على أن العارية لا تبطل بالخالفه وهو ما صححه (فرع) قال العبادي وغيره
واعتمدوه في كتاب مستعار رأى فيه خطا لا يصلحه إلا المصحف فيجب ويوافق إقتناء القاضي بأنه لا يجوز رد كتاب الغير

وقيدته الرمي بغلط لا يغير الحكم والإرددهو كتب الوقب أوى وغيره بما إذا تحقق ذلك دون ما ظنه فليكتب له له كذا ورد بأن كتابة له إنما هي عند الشك في اللفظ لا الحكم والذي ينتج أن المملوك غير المصحف لا يصح فيه شيئا ظاهرا إلا أن ظن رضا المالك به وأنه يجب إصلاح المصحف لكن إن لم ينقصه خطه لادته وأن الوقب يجب (٤٤٤) إصلاحه إن تيقن الخطأ فيه وكان خطه مستحسنا أو ما به مصف وغيره وأنه متى تردد في دين

لفظ أو في الحكم لا يصلح شيئا وما اعتيد من كتابة له كذا إنما يجوز في ملك الكاتب (وإن أعار الزرعة حنطة زرعا ومثلا) في الضرر ودونها بالاولى كالشعير والقول لا اعلى منها كالذرة القطن (إن لم ينه) فإن نهى عن المثل أو الادون امتناعا أيضا اتباعا لنهيه وعلم منه ما باصله انه لو عين نوعا ونهى عن غيره اتبع (أو) أعاره (الشعير لم يزرع فوقه) ضررا (كحنطة) بل دونه ومثله وتذكيره لذين خلاف تعريف أصلهما للبين أنه لا فرق في التفصيل المذكور بين أعرتك لزراعة الحنطة أو حفظه وترجميع الاسنوى أنه إذا أشار لمعين منهما أو أعاره لزراعتة لا يجوز الانتقال عنه قال ولهذا عرفهما في المحرر فيه نظر والصحيح في الاجارة الجواز فكذا هنا وصرح في الشعير بما لا يجوز فقط عكس الحنطة فنقتنا ولدلالة كل على الآخر ففيه نوع من أنواع البديع المشهورة وحيث زرع ما ليس لزراعه فلما لك قلعه بجنا فان مضت مدة لها أجرة لزمه جميع اجرة المثل على المعتد

دراهم أو غير ما فهمي أمانة عنده كالوطرحت الرمح أو باق داره فان أتته بالاولى جاهدتها أو تنف بته صبره ضمنها اه معنى (قوله وقيدته) أي الاثماد وعدم جواز الرد (قوله وغيره بما الخ) عطف على قوله الرمي بغلط الخ أي قيد غير الرمي قوله والإردده بما الخ اه كرددى (قوله تحق ذلك) أي نهي الحكم (قوله ورد) أي تنقيد الغير بما ذكر (قوله مطلقا) أي تيقن الخطأ أو لا كان خطه مستحسنا أو لا (قوله وأنه يجب الخ) (و) قوله وإن الوقب الخ (قوله وأنه) أي الخ كل من هذه عطف على قوله أن المملوك الخ (قوله يجب إصلاح المصحف) أقول والحدث في معناه فيما يظهر سم على منبرج (قوله إن لم ينقصه خطه الخ) ينبغي أن يفهم إن يصاحبه حيث كان خطه مناسباً للصحة وغلب على ظنه إجابة المدفوع اليه ولم تأخذه شقة في سؤاله (قوله وكان خطه مستحسنا) خرج بذلك كتابة الحواشي به وامشه ولا يجوز أن احتج اليها لما فيه من تغيير الكتاب عن أهله ولا نظروا بادة القيمة بقوله له المذكورة اه وعش قوله ولا تجوز الخ أي إذا لا ظن رضا المالك به (قوله سواء المصحف الخ) (فرع) استطردى وقم السؤل عما عبق كثير أن الشريك في فرس يتوجهها إلى عدو ويقايله وتناف الفرس هل يضمها بذلك أم لا والجواب أن إن جاهد العدو إلى بلدهم وخرجوا للدمع عن أنفسهم وثقلت الفرس بذلك والفلان وإن خرجوا ابتداء قصدوا العدو على نية قتال وثقلت ضمنها لأن الشريك لا يرضى بخروج الشريك بها على هذا الوجه بخلاف الحالة الأولى قلنا المعتادة عندهم في الانتفاع (فرع آخر) أن مستعير الدابة إذا نزل عنها بعد ركوبه لم يربطها به فباعه فليس كبا في العود ثم تناف بغير الاستعمال المأذون فيه فهل يضمها المستعير أم التابع فيه نظر والأقرب أن التابعان على المستعير لأن التابع وإن ركبها وفي حاجة المستعير من إيهالها إلى على الحائط اه عش (قوله وما اعتيد الخ) عطف على قوله متى تردد الخ أو قوله المملوك الخ لو أعاد إن كان حسنا (قوله في ملك الكاتب) وينبغي أن يعتد ظن الرضا اه سيد عمر (قوله في الضرر) أي قول المثل وإذا استعار في النهاية وكذا في المثل إلا أنه اعتمد ما رجحه الاسنوى من منع الانتقال عند الاشارة إلى معين (قوله بالاولى) أي المفهوم بالاولى وهو راجع للدون (قوله كالشعير والقول) تمثيل للدون اه سم قال عش والأقرب أنه إذا استعار لشعير لا يزرع فولا بخلاف عكسه اه (قوله والادون) في أصله والادون اه سيد عمر (قوله وعلم منه) أي من قول المصنف أن لم ينه (قوله لذين) أي الحنطة في المسئلة الأولى والشعير في الثانية (قوله لزراعة الحنطة الخ) أي مثلاً (قوله وترجميع الاسنوى) أنه الخ وهو المتجه اه معنى (قوله منهما) أي الحنطة والشعير (قوله بما لا يجوز الخ) أي بقوله لم يزرع فوقه (قوله عكس الحنطة) أي بقوله ومثلا اه معنى (قوله نوع من أنواع الخ) وهو الاحتياك اه عش (قوله فلما لك قلعه بجنا الخ) وللمستعير حينئذ أن يزرع ما نزل فيه ولا يكون هذا رجوعاً عن ذلك من المعير وفي كلام شيخنا والمستعير لا يملك شيئا فهو يعدوله عن الجنس كالرادما ابيح له اه حلي (قوله على المعتد) وقيل يلزم ما بين زراعة البرم مثلاً وزراعة الذرة اه معنى (قوله إذا كانت) الأولى التذكير كما في غيره (قوله لوصرح به) كان يقال أعرتك هذه الأرض لنزرع فيها أقل الأنواع (قوله كالشعير) تمثيل للدون اه (قوله لزمه جميع أجرة المثل) على المعتد اعتمده مر (قوله في المثل صح في الأصح) قال الاسنوى والثاني لا يصح لتفاوت المزروع ثم قال والاطلاق أن يقول أزرعها أو أعرتك لنزرع وللزراعة أو نحو ذلك فاما إذا قال لنزرع ما شئت فمذاعام لمطلق فصيح ويزرع ماشاء هكذا جزمه القاضى والامام وغيرهما اه فالخاصل أن انى باطلاق صح على الأصح أو بعموم صح جزما وحيث صح في الحاليين زرع ماشاء لكنه يتقيد فيهما بالمعتاد كما في الاجارة بل الأولى

(ولو أطلق الزراعة) أي الاذن فيها كأعرتك للزراعة أو لنزرعها (صح في الأصح ويزرع ماشاء) إطلاق اللفظ وإتمام ضررا يلزمه ما اقتصر على أخف الأنواع ضررا لأن المطلقات إنما تنزل على الأقل إذا كانت بحيث لو صرح به أصبح وهذا الوجه به لم يصح لأنه لا يوفف على حد الأقل ضرر الفيدي إلى النزاع والعقد نصان عن ذلك قاله الباقي جو ابا عن قولهما قبل لا يزرع الأقل الأنواع ضررا أكان مذهباً

وقال الأذرى يزرع ما عهد زرعته هناك ولو نادى ولو قال لزرع ما شئت زرع ما شاء جزما (وإذا استعار لبناء أو غراس لله لزرع) لأنه أخف (ولا عكس) لأن ضررهما كثير (والصحيح أنه لا يفرس مستعير لبناء وكذا العكس) (٤٢٥) لاختلاف الضرر فإن ضرر البناء ظاهر

الأرض أكثر من باطنها
والغراس بالعكس لا تشار
عروقه وما يفرس للنقل في
عامه ويسمى الشتل كالزرع
وإذا استعار لواحدا ذكر
فقط ثم مات أو قلعه ولم
يكن قد صرح له بالتجديد
مرة بعد أخرى لم يحز له فعل
نظيره ولا إعادته مرة ثانية
الاباذن جديد (و) الصحيح
(أنه لا يصح إعاره الأرض
مطلقة بل يشترط تعيين
نوع المنفعة) قياسا على
الإجارة نعم أن قال لا تنتفع
بها كيف شئت أو بما بدا
لصاحبها وينتفع بما شاء على
الأوجه كإي الإجارة قيل
بما هو العادة ثم وبه جزم
أبن المقرئ وهو نظير ماص
عن الأذرى في إطلاق

الزراعة وذكر الأرض مثال
لما ينتفع به بيمين أو
أكثر كالأدب أما ما ينحصر
الانتفاع به في جهة واحدة
كسباط لا يصلح للفرش
فلا يحتاج في إعارته إلى بيان
الانتفاع ويستعمل في ذلك
بالمعروف قال في المطالب
وكذا لو كان يمكن الانتفاع
بجهات لكن إحداها هي
المقصودة منه عادة أه
(فصل في بيان جواز العارية الخ)

ضررا أه بيمينى (قوله وقال الأذرى الخ) اعتمده النهاية والمغنى وسم (قوله ولو قال لزرع ما شئت) هذا
عام لا مطلق (قوله لزرع ما شاء جزما) يتقيد أيضا بالمعهود كالأجارة بل أولى به وحاصل ما هنا أنه إن أتى
بإطلاق صح على الأصح أو بعوم صح جزما وحيث صح في الحالين زرع ما شاء لكنه يتقيد فيهما بالمعاهد كما
في الإجارة بل أولى أه سم وقوله بالمعاهد أى ولو نادى أو قال المتن (فله لزرع) أى إن لم يشبه نهاية وهى معنى قول
المتن (ولا عكس) أى إذا استعار للزرع فلا يبنى ولا يفرس أه معنى قول المتن (وكذا العكس) أى لا يبنى
مستعير لغراس أه معنى (قوله لا اختلاف للزور) إلى قوله قال في المطالب في المغنى وإلى الفصل في النهاية (وما
يفرس للنقل الخ) قال السبكي وسكتوا عن القول ونحوها بما جزم مرة بعد أخرى وبحال الخلق عروقه
بالغراس كما في البيع إلا أن يكون بما ينقل أصله فيسكن كالفصيل الذى ينقل أه معنى (قوله ويسمى
الشتل) عبارة المغنى ويسمى للفصيل بالغاء وهو صغار النخل أه وظاهر أن الفصيل ليس يتقيد (قوله
كالزور) ويبنى تقيد به بالذم أطل المدة التى يبنى فيها الشتل قبل نقله على مدة الزرع المعتادة وإلا
فيعد انقضاء مدة الزرع بقلم بجانا كما يشمله قوله مر الاتى أو زرع غير المدين بما يعلى ما أكثر منه
كفى نظيره الخ أه عش (قوله ففعله) أى الواحد وكذا ضمير مات وضمير النصب في قلعه وإعادته
(قوله أو قلعه) أراد به ما يشمل الهدم (قوله لم يجر الخ) أى فى الإعادة المطلقة التى فيها الكلام بخلاف
المؤقت كما يأتى (قوله فعل نظيره) راجع لكل من صور الموت والقام (قوله ولا إعادته) راجع
لصورة القام فقط (قوله كفى الإجارة) ومقتضى التشبيه تقيد به بما كان معناه فغير ما مر وبه جزم إن
المقرئ أه نهاية وقوله ومقتضى التشبيه تقيد به بالخو المعتمد معنى عش (قول) وقيل بما هو العادة
ثم اعتمده مر أه والمعنى أه سم (قوله كالأدب) أصح الركوب والخل أه معنى أو الحراسة (قوله إلى
بيان الانتفاع) أى بيان جهته (قوله ويستعمل في ذلك الخ) أى فإن استعمله في غيره كان غفلى به حتى أه
عش (قوله وكذا) أى لا يحتاج إلى بيان جهة الانتفاع (لو كان) أى الممارو (قوله لكن إحداها الخ)
أى فينتفع بها وبمثلا ومادونها أخذنا عامر

(فصل في بيان جواز العارية الخ) (قوله في بيان جواز) أى قول المتن إلا إذا فى النهاية إلا أنه لا على أنه يصح إلى
ولو استعمل (قوله بعد الرد) أى انتهاء العارية بالرجوع مطلقا أو بانقضاء المدة فى المؤقت وإن كانت فى يد
المستعير أه عش (قوله وحكم الاختلاف) أى ما يتبع ذلك كرجوب تسوية الحفر وإعراض القاضى
أه عش (قوله وارتفاق من المستعير) أى شأنها ذلك فلا ينافى أنه قد يستعير منه وغنى عن الارتفاق
بوجود غيره من ملكه أه عش (قوله فعنى رده قطعه) لا يخفى أن المقدار الواقع فيما مضى لا يتصور قطعه
الآن فإن أراد بقطعه إبطاله فالحق بعد صحته لا يرد عليه الإبطال واسترداد العارية ليس بإبطالها وإن أراد
به انتهاء فالعقد ينتهى بمجرد فراغه وإن لم يترد العارية فالصواب أن يراد بالعارية العلاقة المترتبة على
المقدار الذى تنقطع بالاسترداد نظيره ما حققناه فى عمله أن المراد بالبيع الذى يوصف بالأجارة أو الفسخ
العلاقة الحاصلة بالمقدار لنفس العقد فله وذلك لا يجوز فيه بيمينى عشا من عدم تصور القطع فضلا عن

(قوله وقال الأذرى الخ) اعتمده مر (قوله لزرع ما شاء جزما) ويتقيد أيضا بالمعهود كالأجارة بل
أولى مر (قوله ثم مات) أى الواحد عش (قوله وقيل بما هو العادة ثم) اعتمده مر
(فصل في بيان جواز العارية الخ) (قوله فترده قطعه) لا يخفى بادى تأمل صحيح أن المقدار الواقع فيما مضى
لا يتصور قطعه إلا أن فاته أن أراد بقطعه إبطاله فهو غير صحيح إذا العقد بعد صحته لا يرد عليه الإبطال واسترداد
العارية ليس بإبطالها وإن أراد بقطعه إبطاله فهو غير صحيح إذا العقد بعد صحته لا يرد عليه الإبطال واسترداد

(٥٤) — ثروانى وابن قاسم — خامس) وحكم الاختلاف هـ هى جائزة من الجانبين كالوكالة تختد (لكل منهما)
أى المعتبر والمستعير (رد العارية) المطلقة المؤقتة قبل فراغ المدة (مضى) لانهامية من المعتبر وارتفاق من المستعير فلا يليق بها الإلزام والرد
فى المعتبر بمعنى رجوعه المعتبر فى أصله وغيره على أنه يصح إبقاؤه على حقيقته بأن يراد بالعارية العقد فعنى رده قطعه وذلك لا يجوز فيه

في التجوز المذكور فماله اه سم **(قوله)** بعد الرجوع جاهلا) وخرج به ما لو استعمل المار به بعد جنون المغير غير عالم به فعليه الاجرة لانه بعد جنونه ليس اهلا للاجابة اه حواشي شرح الروضي ولا ينسب اليه تقصير بعدم الاعلام ومثل الجنون اغماؤه او موته فتلزمه الاجرة. ظافرا لطلان الاذن بالاغماؤه الموت اه عش **(قوله)** فلا جرة عليه) وانظر لو استعمل المار بعد انقضاء المدة في العار به الموقفة جاهلا بانقضائها هل هو كاستعماله بعد الرجوع في المطلقة حتى لا تلزمه اجرة او لا ويفرق على حج وقيد يقال الاقرب للفرق فان الاستعمال في الموقفة بعد فراغ المدة يتناولها الاذن اصلا وجهلا بما يفيد عدم الاشم كالو استعمل مال غيره جاهلا بكونه ماله وينبغي ان مثل المستعير المستعمل بعد انقضاء المدة وارثه في وجوب الاجرة منهم ما تقرر من ان المنافع غير مضمونة حيث استوفاهما جاهلا بالرجوع يقتضي ان البايع لو اطاع على عيب في الثمن المعين ففسخ ولم يعلم بذلك المشتري فاستعمل المبيع جاهلا لم يضمن ما استوفاه من المنافع بخلاف الاعيان كالابن فانها مضمونة عليه وكذا يقال في المشتري لو اطاع على عيب في المبيع ففسخ العقد ولم يعلم به البايع واستعمل الثمن المعين واستوفى منافعه ويجرى مثل ذلك في نظائره اه عش **(قوله)** كاس) اي في شرح مؤنة الرد اه كرى **(قوله)** اذ لم يسقطه الخ) خبر ومحل قولهم الخ **(قوله)** ولم يقصر اي المالك **(قوله)** اعلامه) اي المستعير اه عش **(قوله)** فرجع) اي المغير اه عش وكذا خبر لومه **(قوله)** نقل متاعه الخ) فلولم يقبل فنقل هل يضمن محل نظرو الاقرب لاقباص على ماصر حوا به لقال مات رقيقه اثناء الطريق فترك متاعه ولم يحمله وان امكن الفرق قليلا لم فان تغريمهم مؤنة الحفر الآتي في مسئلة القبر يؤيد الفرق اه سيد عمر اقول والفرق ظاهر فالاقرب الضمان وسياتي عن عش ما يفيد **(قوله)** ان مثله) اي المتاع **(قوله)** نفسه) اي المستعير **(قوله)** اذا عجز عن المشي الخ) ويقبل قوله في ذلك ان دللت قرينة على مادعاه اه عش ولعل الاقرب ان يقال ان لم تنكبه القرينة **(قوله)** من نحو موت) عبارة النهاية: ففساخا بموت احد العاقدن او جنونه او اغماؤه او الحجر عليه بسفه وكذا يحجر فاس على المير كما يحجبه الشئ بخلاف عش قوله مر او الحجر عليه بسفه اي على احد هما وقوله وكذا يحجر فاس لكن تقدم ان المفسس يجوز له اعادة عين من ماله زمنا لا يقابل باجره عليه فينبغي انه اذا كان الباقي من المدة مثلا كذلك انها لا تنفسخ اه عش **(قوله)** وعلى وارث المستعير الخ) عبارة النهاية وحيث انفسخت وانتهت وجب على المستعير او ورثته ان مات رد هافورا كما لم يطلب المير فان اخر الورثة لعدم تمسكهم ضمنت في التركة ولا جرة ولا اضمنوها مع الاجرة مؤنة الرد في هذه عليهم وفيها قبلها على التركة فان لم تكن لم يلزمهم سوى التخلية وكالورثة في ذلك وليه اي المستعير لو جن او حجر عليه بسفه اه **(قوله)** مع مؤنة الرد) اي دون الاجرة نهاية اي للعين المعارة في مدة التأخير ع: ن **(قوله)**

ولو استعمل المستعار او المباح له منافعه بعد الرجوع جاهلا فلا جرة عليه كما مر وعمل قولهم ان الضمان لا يختلف بالعلم والجهل اذا لم يسقطه المالك ولم يقصر بترك اعلامه ولو اعاده لمحل متاعه الى بلد فرجع اثناء طريقه لومه لكن بالاجرة نقل متاعه الى ما من وينبغي ان مثله في ذلك نفسه اذا عجز عن المشي أو خاف واستفيد من جوارها كالوكالة انفساخا بما تنفسخ به الوكالة من نحو موت وجنون واغماؤه وحجره وعلى وارث المستعير الرد فوراً فان تعذر عليه رد هاضمت مع مؤنة الرد في التركة فان لم تكن تركه فلا شيء عليه غير التخلية عند بقائها وان لم يتعذر

ان براد بالعارية العلقه المرتبة على العقد فانها التي تنقطع بالاسترداد ونظيره ما حققناه في محله ان المراد بالبيع الذي يوصف بالايجاز والفسخ العلقه الحاصلة بالعقد لا تنقص العقد فقوله وذلك لا يجوز فيه مجموع لماتين من عدم تصور قطع العقد فضلا عن نفى التجوز المذكور فماله (ولو استعمل المستعار او المباح له منافعه) انظر لو استعمل المار بعد انقضاء المدة في العار به الموقفة جاهلا بانقضائها هل هو كالو استعمله بعد الرجوع جاهلا بها فلا جرة عليه او يفرق بانه متاع قصر والمالك لم يسقطه على ما بعد المدة ولا تنصير بالاعلام للاستغناء عنه بمعرفة انقضاء المدة فيه نظرو يؤيد الفرق إطلاق ما يأتي في التنبيه الا في قبيل قول المصنف وفي قوله القطع فيها بما اذا رجع من قوله ولزوم الاجرة فيه (فلا جرة عليه) اعتمده مر وكذا قوله الا في لومه الخ **(قوله)** وحجر) شامل للحجر على المستعير بسفه وعليه فيحتمل ان محله حيث اضمن العارية بان لا تكون استعارتها من نحو مستاجر والحجر بالفلس وينبغي تخصيص هذا بالمعبر (وعلى وارث المستعير الرد فوراً) ظاهره وجوب الرد فوراً على المالك وان استعار من المستاجر فلا يكتفى الرد عليه لكن قدمت في الاقرار عند قول المصنف ولو غصبها من زيد العار ان المصوب من المستاجر او الميرتهن برده عليه وير الغاصب فيحتمل ان المستعير من المستاجر ووارثه كذلك (وعلى وارث المستعير) وكالوارث في ذلك وليه لو جن او حجر عليه

ضمنها الوارث (خ) اى في ما له كما هو ظاهر اه رشدي (قوله ضمنها الوارث الخ) لعل محله اذا وضع يده عليها
ولا توقف عليه ووصوله الى مستحقها ووجهه انه خليفة المورث فيلزمه ما يلزمه سم على حجج واثم قوله ولا
توقف الخ انه لو توقف ردعاه الى وضع يده عليها فاخذها اليردعاه الى مالها فالتفت لم يضعها كالتولت قبل
وضع اليد عليها وهو ظاهر اه غش اقول مانق له سم ومازاده عليه كل منهما محل تأمل فان موضوع
المسئلة تاخير الوارث ردعاه الى مستحقه عليه وهذا التأخير وجب للضمان سواء وضع يده عليها ام لا
وتوقف الردع الى الوضع ام لا (قوله ومراخ) اى في شرح ومؤنة الردع الى المستعير قول المتن (الاذا عار الخ)
عبارة النهاية والمراد بجواز العارية جوازها اصلها لا القيد بعرض لها لازوم من الجانبين واحدهما كما
اشار اليه بقوله الا اذا عار الخ (قوله ودفن) اى قول المتن واذا عار في النهاية الا قوله خلافا للانوار وقوله
والا اذا عاره دابة الى واذا عار ثوبا وقوله اما اذا الى نعم وقوله في الجملة وكذا في المغنى الا قوله وبؤخذ منه الى
واذا عار كفرا وقوله ويظهر الى قوله والاذا عار ثوبا وقوله الا اذا عاره جذعا الى وكذا (قوله ودفن فيه
محترم) عبارة المغنى ليعتبر محرم فعله المستعير اه (قوله محترم) وهو كل من وجب دفنه ليدخل فيه الزاني
المحصن وتارك الصلاة والذى اه عرش قول المتن (فلا يرجع) اى المعير في موضعه الذى دفن فيه هو يتمتع
على المستعير ردعاه الى لازمة من جهتهما اه معنى قول المتن حتى يندرس) قضيته امتناع الرجوع مطلقا
فيمن لا يندرس كالنبي والشهيد مر اه سم ويعلم الان دراس بعض مدة يغلب على الظن ان دراسه فيها عرش
(قوله بان يكون اذن الخ) تصوير لصورة الرجوع اه عرش (قوله فالعارية) اى المطلقة (انتهت) اى
بدون ميت (قوله وذلك لان الخ) تعليل للمتن (قوله ولا يرجع) اى على المصنف (قوله عجب الذنب) بفتح
المهملة وسكون الجيم بعد ما هو حدة ويقال لها عجم ايضا باليم عوضا عن البوا وهو عظم لطيف في اصل الصلب
وهو راس العصم وهو مكان راس الذنب من ذوات الاربع وفي الحديث انه مثل خبة الخردل وكل ابن آدم
ياكله التراب الاعجب الذنب منه خلق ومنه ركب اه بجري (قوله فانه وان لم يندرس الخ) الاخصر
الارض فانه لم يندرس لان الكلام الخ (قوله في الاجزاء التى تحس الخ) قضيته ان كل ما لا يحس من الاجزاء
كعجب الذنب سم على حج اه عرش (قوله بان العرف غير قاض به) عبارة النهاية وحكم الورثة حكم
مورثهم في عدم الرجوع ولا اجرة لذلك محافظة على خرمه الميت وقضاء العرف بعدم الاجرة والميت لا مال
له اه (قوله منه) اى من القرامع (قوله نحو سبع) كالسلي (قوله) ولم يوجد الخ) ظاهره انه مع وجود
ما ذكر لا يعاد اليه وان احتاج الى حفر اطول زمنا من اعادته اه سم اى خلافا لظاهر النهاية والمغنى
حيث قالوا واللفظ للثاني ان السليل ان حمله الى موضع مباح يمكن دفنه فيه من غير تاخير مع اعادته اه قال
عرش قوله مر من غير تاخير اى عن مدة ارجاعه الاول بان كان مساويا او اقرب اه (قوله وللمالك
سقى) عبارة النهاية وللمعمر سقى شجرة المقبرة ان امان مظهر وشي من الميت وضرره اه اى وان حدثت

بفسه شرح مر (قوله ضمنها الوارث) لعل محله اذا وضع يده عليها وان لم يتعد (قوله ضمنها الوارث) ظاهره
وان لم يضع يده عليها ولا توقف عليه ووصوله الى مستحقها ووجهه انه خليفة المورث فيلزمه ما يلزمه سم (قوله
فى المتن حتى يندرس) قضيته امتناع الرجوع مطلقا فبالا يندرس كالنبي والشهيد ولو اعار كفنا فينبغي
امتناع الرجوع بوضع الميت عليه وان لم ينف عليه لان اخذ بعد الوضع ازرابا لم يتبعه عدم الفرق في
الامتناع بين الثوب الواحد والثلاث بل والخمس بخلاف ما زاد من (فرع) الارض المستعارة للدفن هل
تضمن بتلفها او تلف بعضها بغير المأذون فيه قضية اطلاقهم ضمان العارية ضمانها بما ذكر وعليه فهل الضمان
على الوارث او في تركه الميت او يقال ان اعارها للميت في تركه وان استعارها الوارث ليدفنه فيها فعلى
الوارث فيه نظرو قد لا يصور ان يكون المستعير الضامن لا الوارث اذا الميت لا يصور ان يكون قابلا ولا
ملتصا (قوله فالعارية انتهت) فلا حاجة للرجوع (قوله لان الكلام فى الاجزاء التى تحس) قضيته
ان كل ما لا يحس من الاجزاء كعجب الذنب (قوله وقضية المتن الخ) اعتمده مر (قوله ولم يوجد غيره

الشجرة بعد الدفن لجواز تضرعنا في ظاهر الأرض بما يبصر الميت عرش (قوله بما في الشرح الصغير) قال شيخنا الشهاب الرمي أن المعتد بما في الشرح الصغير اه سم وكذا اعتمدته النهاية والمنقح (قوله بمجرد وضعه في القبر) بل يتجه امتناع الرجوع بمجرد ادلائه وان لم يعل إلى الأرض القبر لا في عودته من هواء القبر بعد ادلائه ازراه سم على حجة وقوله بمجرد ادلائه أي أو ادلائه ببعضه فيما يبصر في الموضع في القبر بالفعل ثم أخرج منه لغرض ما كتبه من القبر أو إصلاح كفته مثلا فلعل له الرجوع أم لا فيه نظر والأقرب أن يأتي فيه ما قبل فمالوا ظهوره سبل أو سبع اه عرش (قوله لولي الميت) أي وارثه اه عرش (قوله لا مكان للزورع بالأحرث) ويؤخذ منه أنه لو أعاد لغراس أو بناءه من لازمه التكرير بآي الحث ورجع بعده غرم له أجره الحفر وهو كذلك اه نهاية (قوله في الجملة) قضية هذا القيد أنه لا يلزم مؤنة الحث وإن لم يكن الزورع بدون الحث في خصوص تلك الأرض المأخرة لنحو عارضها لكن هذا الجواب لا يشيخ الإسلام في شرح الروض بدون تقييد هذا القيد وقضية لزوم المؤنة في هذه اه وره المفروضة فليتامل اه سم أقول لزوم في هذه الصورة قياس ما رافقنا في النهاية في الغراس والبناء (قوله لا نه لا غرم فيه الخ) قد يمنع بأن مجرد الإذن غرم اه سم (قوله وإن الخ) تنقطع في قوله أنها الخ (قوله يلزم مؤنة الحفر الخ) والمراد بالمؤنة ما يقابل الحفر عادة لا ماصرله المستدير على الحفر اه عرش وفي النهاية عن زيادة وسما وتفصيل راجعه (قوله لا يرجع فيه الخ) ويبنى امتناع الرجوع بوضع الميت عليه وإن لم يقع عليه لأن في أخذه بعد الوضع عليه ازراه بالميت ويتجه عدم الفرق في الامتناع بين الثوب الواحد والثلاث بل والخمس بخلاف ما زاد رسم على حجة وقوله وإن لم يلف الخ يختلف هو به عليه وغيره وضع فلا يتبع الرجوع اه عرش وقد يقال أنه فيه ازراه بالميت فظاهر ما مر في الرجوع بعد الادلاء (قوله وخرجت) أي الدار أي منفعتها شرا (قوله لو نذر المعير مدة) أي أن يبيعه مدة معلومة كسنة (قوله والاذا رجع معير سفينة) أي فيلزمه الصبر إلى أقرب مامن ولومبدا السير حتى يجوز له الرجوع إليه ان كان أقرب م اه سم (قوله ويبحث ابن الرفعة أنه لا الجرة في هذه الخ) يوافق ما تقدم في الرجوع في أثناء الطريق وظاهر م العبارات المذكورة في هذا المقام أنه حيث قيل بوجوب الجرة لا يتوقف وجوبها على عقد بل حيث رجع وجب له الجرة كل مدة مضت ولا يعدم رانه حيث وجبت الجرة صارت العين أمانة لأنها وإن كانت عارية صار لها حكم المستأجرة سم على حجة (قائدة) كل مسألة امتنع على المعير الرجوع فيها يجب له الجرة إذا رجع إلا في ثلاث مسائل إذا أعاد الرضا الدفن فيها أو مثلها أعاد الثوب للتكفين فيه وإذا أعاد الثوب لصلاة الفرض ومثلها إذا أعاد سيفا للقتال كما يفيد ذلك كلام سم على منعه ونقل اعتداه م فيه اه عرش ولا يخفى أن تفصيل المستثناة ليس مطلقا لأجلها (قوله ويبحث ابن الرفعة الخ) اعتمدته النهاية

(الخ) ظاهره أنه مع وجود ما ذكر لا يعاد إليه وإن احتاج إلى حفر أطول من مامن أعادته (قوله بل قال انه لم ير أحد اصرح بما في الشرح الصغير الخ) قال شيخنا الشهاب الرمي أن المعتد بما في الشرح الصغير (قوله من امتناع الرجوع بمجرد وضعه في القبر) بل يتجه امتناع الرجوع بمجرد ادلائه وان لم يعل إلى الأرض القبر لأن في عودته من هواء القبر بعد ادلائه ازراه بفلتأمل (قوله نعم نعم) اعتمدته م (قوله لا مكان للزورع بالأحرث) ويؤخذ منه أنه لو أعاد لغراس أو بناءه من لازمه التكرير ورجع بعده غرم له أجره الحفر وهو كذلك شرح م (قوله في الجملة) هذا القيد يقتضي أنه لا يلزم مؤنة الحث وإن لم يكن الزورع بدون الحث في خصوص تلك الأرض المأخرة لنحو عارضها لكن هذا الجواب لا يشيخ الإسلام في شرح الروض بدون تقييد هذا القيد وقضية لزوم المؤنة في هذه الصورة المفروضة فليتامل (قوله ويؤخذ منه الخ) اعتمدته م (قوله لا نه لا غرم خبث) قد يمنع بأن مجرد الإذن غرم (قوله والاذا رجع معير سفينة) أي فيلزمه الصبر إلى أقرب مامن أي ولو مبدا السير حتى يجوز له الرجوع إليه ان كان أقرب م (قوله ويبحث ابن الرفعة أنه لا الجرة في هذه الخ) يوافق ما تقدم في الرجوع في أثناء الطريق وظاهر هذه العبارات

الأذرع بل قال انه لم ير أحد اصرح بما في الشرح الصغير من امتناع الرجوع بمجرد وضعه في القبر نعم نعم مؤنة الحفر لولي الميت لا نه غرم ولاطم على الولي وفارق هذا ما لوررجع بعد الحث وقبل الزورع لا تلزمه مؤنة الحث على المعتد لا نه لم يفره لا مكان الزورع بالأحرث في الجملة بخلاف الدفن لا يمكن بلا حفر ويؤخذ منه أنها لو انفسخت بنحو جنون المعير لم تلزمه مؤنة الحفر لا نه لا غرم خبث وان من أعاد أرضا لحفر بشرقها ينتفع بها ثم طعمها يلزمه مؤنة الحفر كالقبر والاذا أعاد كفنا وكفن فيه فان الأصح بقاؤه على ملكه ولا يرجع فيه حتى يندرس أيضا والا إذا قال غير وادارى بعد موتى لو بدشهر أو خرجت من الثلث فليس للوارث الرجوع وكذا لو نذر المعير مدة أو أن لا يرجع إلى مدة كذا والا إذا رجع معير سفينة بهامعة معصومة وهي في اللجة ويبحث ابن الرفعة

والمغنى (قوله) انه لا اجرة اي يستحق الاجرة من حين الرجوع مغنى ونهاية اي في السفينة فقط ع من عبارة الحلبي اي من حين الرجوع بالقول الى ان تصل الى الشط اه (قوله) دابة او سلاحا) وانحو ذلك اه مغنى (قوله) ويظهر ان باقى) مرافقان ع من خلافه (قوله) ولا اذا اعار ثوبا للستر اه لم يطرد هنا بحث ابن الرفعة وبوجه بقصر الزمن عادة مر اه سم (قوله) لكن رد ذلك الخ) فيه نظر لجواز حمل قول المجموع المذكور على ما لا ذالم يصرح بان الاعارة لصلاة الفرض بان اطلقها او قيدها بكونها للصلاة بدون تقييد بالفرض بخلاف ما اذا صرح بما ذكر فيمتنع الرجوع ولا اجرة وعلى هذا الحمل مشى شيخنا الشهاب الرملى اه سم عبارة النهاية والمغنى واللفظ للثاني والاولى كما قال شيخنا انه ان استعاره ليصل فيه الفرض فهي لازمة من جهة ما اراد ان يعلق الصلاة فبها لا ضرورة من جهة المستعير فقط ان احرم عليها فرض وجاز من جهة ما اراد ان احرم بفعل ويحمل ما ذكر على هذا التفصيل اه (قوله) وقياسه) اي الستر (ذلك) اي النزاع وما عطف عليه (قوله) ولا اذا اعار دارا لسكنى معتدلة الخ) وكذا الاستعارة سترتها في الخلوة فهي لازمة من جهة المستعير فقط نهاية ومغنى قال الرشيدى قوله مر في الخلوة اي ومنها غير ها بالاولى اه (قوله) كالتى قبلها) انظر ما معنى وجوب الاجرة فيها مع جواز الرجوع للمستعير لان يقال جواز الرجوع بمعنى وجوب الاجرة فليراجع اه سم (قوله) وكذا لو اعار ما يدفع الخ) وقياس ما مر ثبوت الاجرة ايضا اه شرح مر اه سم اقول وبفيدة ايضا قول الشارع وكذا لو اعار الخ) وكذا لا يرجع مع استحقاق الاجرة لو اعار الخ (قوله) ما يدفع به الخ) كالتى سبق محترمة نهاية وسلاح ونحوه كما هو مبين في كتاب الصيال مغنى (قوله) نحو

المذكورة في هذا المقام انه حيث قيل بوجوب الاجرة لا يتوقف وجوبها على عقد بل حيث رجع وجب له اجرة مثل كل مدة مضت ولا يبعد انه حيث وجبت الاجرة صارت العين امانة لا ناهى ان كانت عارية صار لها حكم المستأجرة فان قلت عدم الاحتياج هنا الى عقد بخلاف ما ياتى في البناء والغراس من احتياج كل من التملك والابقاء بالاجرة الى عقد قلت قد يفرق بالنسبة للتملك بانه لا يتأتى انتقال العين عن ملك شخص الى ملك اخر بغير ارض ونحوه بغير عقد واما وجوب الاجرة لا تلاف منفعة ملك الغير فغير بعيد واما الابقاء بالاجرة فقه يقال لا فرق بينه وبين ما نحن فيه في انه ان وقع عقده وجب المسمى والواجب اجرة للمثل لا تلاف للمنفعة لسكر ساذر عن فتوى الشارع اعتبار العقد فيما ياتى (قوله) ولا اذا اعار ثوبا للستر او الفرس على نجس) لم يطرد هنا بحث ابن الرفعة وبوجه بقصر الزمان عادة مر (قوله) فيمتنع الرجوع على ما بحثه الاستوى لحرمة قطع الفرض) وقم السؤال عما لو سلم من الفرض ثم تبين بطلانه قبل للبعير الرجوع والمنع من الاعادة واقول لا وجه لهذا السؤال لان العارية غير لازمة وانما امتنع الرجوع حال الصلاة لحرمة التلبس بالفرض وقد انقطع بالخروج منه وانما يتجه السؤال عما لو لم يصرح بالرجوع ولم يقض للصلاة واحدة وقد تبين بطلان صلاته فهل له اعادتها بدون اذن جديد او لا لان لا يمتنع ان لا الصلاة واحدة وقد فعلها وإن لم تجز فيه نظرو لا يبعد ان يكون الثاني اقرب وقد يؤيده ما قاله في الاستحجار لعمل مدة ان زمن الطهارة والصلاة المكتوبة والرأية مستثنى وان لا يجزى على ما قل كنت محدثا قال الفقهاء لا تمنع من الاعادة لكونه نكسة طم من الاجرة بقدر الصلاة الثانية ونتمتع من الثالثة لانه متمتع اه ووجه التايد بان الاجير ما ذن له عرفا وشرعا في نذر الصلاة لم يتناول الاذن اعادتها عند الحاجة اليها بدليل سقوط الاجرة وانما جازت الاعادة لحرمة الفرض والحرمة هنا لا تتوقف على الستر فليتناظر (قوله) لكن رد ذلك الخ) فيه نظر لجواز حمل قول المجموع المذكور على ما لا ذالم يصرح بان الاعادة لصلاة الفرض بان اطلقها او قيدها بكونها للصلاة بدون تقييدها بالفرض بخلاف ما اذا صرح بما ذكر فيمتنع الرجوع ولا اجرة وعلى هذا الحمل مشى شيخنا الشهاب الرملى (قوله) فهي لازمة من جهة المستعير فقط) وكذا في اعارة سترتها في الخلوة اه شرح مر (قوله) في هذه اعتمد مر (قوله) كالتى قبلها) انظر ما معنى وجوب الاجرة في التى قبلها مع جواز الرجوع للبعير لان يقال جواز رجوعه بمعنى وجوب الاجرة فليراجع وكذا لو اعار ما يدفع الخ) وقياس ما مر ثبوت الاجرة ايضا

ان له الاجرة في هذه كماله رجوع قبل انتهاء الزرع ولا اذا اعاره دابة او سلاحا للفرس والتقى الصفان ويظهر ان باقى فيه بحث ابن الرفعة ولا اذا اعار ثوبا للستر او الفرس على نجس في مفروضة فيمتنع الرجوع على ما بحثه الاستوى لحرمة قطع الفرض وبواقعه قول لبحر ليس للبعير الاسترداد ولا للمستعير الرد لا بعد فراغ الصلاة لكن رد ذلك قول المصنف في جمعه ولو رجع المعير في اثناء الصلاة زرعوه على صلاته ولا اعادته بخلاف وقياسه ذلك في المفروش على النجس لان عليه الاعادة وعلى الاول يظهر انه يلزمه بعد الرجوع الاقتصار على اقل جزى ومن واجباتها ولا اذا اعار دارا لسكنى معتدلة فهي لازمة من جهة المستعير فقط ولا اذا اعاره جدعا ليستد به جدارا ما لا فلا يرجع على الاوجه وفاقا لبحر نعم يتجه ان له الاجرة في هذه كالتى قبلها وكذا لو اعار ما يدفع به مما يجب الدفع عنه او ما ياتي نحو

برد مهلك أو ما ينقذه غريقا (وإذا أعار للبناء أو لغرس (الغراس ولم يذكر مدة ثم رجع) بعد أن بنى أو غرس (أن كان المغير) (شرط القلع بجائنا) أى يلا بدل (لزمه) عملا بالشرط (٤٣٠) فإن امتنع فللمغير القلع ويلزم المستعير أيضا تسوية حفران شرطها والأفلا وصوب السبكي

ومن تبعه حذف بجائنا كما فعله النص والجمهور وكذا الشيخان في الإجارة فذكره غير شرط للقلع بل للقلع بلا ارش ولو اختلفا في وقوع شرط القلع بجائنا صدق المغير كما يحتمل الأذرعى كما لو اختلفا في أصل العارية لأن من صدق شيء صدق في صفته وقال غيره يصدق المستعير لأن الأصل عدم الشرط واحترام ماله وهذا الوجه ولا ينافيه ما مر عن الجلال البلقينى كما هو ظاهر بادن تأمل (والا) يشرط عليه القلع (فان اختار المستعير القلع) أراده ما مع الهدم بقرينة ذكره بعدهما (قلع) بلا ارش لأنه مملكه وقد رضى بنقصه (ولا يلزمه تسوية الأرض في الأصح) لأن الأجارة مع علم المغير بأن للمستعير أن يقلع رضا بما يحدث من القلع (قلت الأصح تلزمه والله أعلم) لأنه قلع باختياره ولو امتنع منه لم يجبر عليه فيلزمه إذا قلعه ردها إلى ما كانت عليه وهو المراد بالمسوية حيث أطلقت فلا يكلف ترابا آخر لو لم يكف الحفر ترابا وبحت السبكي وغيره أن محله في الحفر الحاصلة بالقلع قال الأذرعى وكلام

برد) كالخر (قوله غريقا) أو حريقا يقاس بذلك ما في معناه اه معنى (قوله بعد أن بنى أو غرس) بقى مالور جمع قبله ما ليس له فعله ما قال في الزوض فإن فعل عالما وجاهلا يرجوعه قلع بجائنا وكلف تسوية الأرض اه ولا يبعد أن تلزمه الإجارة وهو ظاهر عند العلم بالرجوع انتهى سم على حجاج اه عى وأما عند الجمل بالرجوع فقد مر أول الفصل أنه لو استعمل المستعير بعد الرجوع جاهلا فلا جارة عليه فهل يقلع بجائنا حيث قلع راجع ثم رايت ما يأتى عن المعنى أنه يقلع بجائنا قول المتن (أن كان الخ) الأولى فان الخ باقاه كائى المنهج (قوله بقرينة ذكره) أى القلع (بعدهما) أى البناء والغراس قول المتن (بجائنا) أى أو سكت عن ذكر بجائنا فيلزمه القلع في صورتين بلا ارش كما فهمه قوله مر واحترز بجائنا عما لو شرط القلع وغرم ارش النقص اه عى عبارة المعنى مع المتن أن كان المغير شرط عليه القلع فقط او شرطه بجائنا اه (قوله أى يلا بدل) أى بلا ارش لنقص محلى ومعنى (قوله عملا) الى قوله وصوب في النهاية والمعنى (قوله) فللمغير القلع (واذا احتاج القلع إلى مؤنة تصرفها المغير باذن الحاكم فان لم يجده صرف بنية الرجوع وأشهد على ذلك عى اه يجرى (قوله أن شرطها) مع قول المتن قلت الخ يعلم منه وجوب التسوية في صورتين فيما إذا شرط القلع والتسوية وفيما إذا لم بشرط القلع واختاره المستعير اه سم (قوله والأفلا) دخل فيه ما واختر المغير القلع وطلبه من المستعير ففعله فلا يلزمه تسوية الحفر لأنه لم يفعله باختيار اه عى (قوله يصر السبكي الخ) اجاب عنه النهاية والمعنى بان المصنف احتز به أى بجائنا عما لو شرط أى المغير القلع وغرامة الارش فان يلزمه اه (قوله بل للقلع بلا ارش) أى فلا ارش مع تركه خلافا للنهاية والمعنى (قوله ولو اختلفا) الى قوله وقال غيره في النهاية والمعنى (قوله بجائنا) أى أو يبدل نهاية ومعنى (قوله صدق المغير) اعتمده النهاية والمعنى (قوله ما مر الخ) أى قيل قول المتن والمستعير من مستاجر (قوله بلا ارش) الى قول المتن وان لم يخفى المعنى الا قوله وهو المراد الى ويبحث والمعنى قوله وقصديته في النهاية (قوله ردها الى ما كانت عليه) أى بان يعيد الاجزاء التى انفصلت منها فقط اه عى (قوله وهو) أى الراد المذكور (قوله فلا يكلف الخ) بل للمالك منعه منه ثم ظهر اه أنه لا يلزمه ارش النقص لأنه بالاستعمال المأذون فيه (قوله الحفر ترابا) ينصب الاول ورفع الثانى (قوله وبحت السبكي الخ) اعتمده النهاية والمعنى (قوله أن محله) أى ما صححه المصنف (قوله بخلاف الحاصلة في مدة العارية الخ) أى هو محل ما فى الحرر وهذا الحمل متعين اه معنى (قوله لحدوثها) أى فلا تلزم تسويتها لحدوثها الخ (قوله لزمه ضمن الزائد) أى ارش نقضه إن نقص اه عى قول المتن (بين ان يبقيه باجرة) هل يتوقف ذلك على عقد ايجار من ايجاب وقبول أم يكفي مجرد اختيار المغير فتلزمه الاجزاء بمجرد الاختيار والوجه الجارى على القواعد انه لا بد من عقد ايجار كافى به الشارح مع

شرح مر (قوله بعد أن بنى أو غرس) بقى مالور جمع قبله ما ليس له فعله ما قال في الزوض فان فعل عالما وجاهلا يرجوعه قلع بجائنا وكلف تسوية الأرض اه لا يبعد أن تلزمه الإجارة وهو ظاهر عند العلم بالرجوع (قوله أى يلا بدل) عبارة المحلى أى بلا ارش لنقصه اه (قوله أن شرط ما عى قول المتن الاقنى قلت الأصح الخ) يعلم منه وجوب التسوية في صورتين فيما إذا شرط القلع وشرطها وفيما إذا لم يشرط واختاره المستعير (قوله بجائنا) أو بالبدل شرح مر (قوله صدق المغير الخ) اعتمده مر (قوله فى المتن بين ان يبقيه باجرة) هل يتوقف ذلك على عقد ايجار من ايجاب وقبول أم يكفي مجرد اختيار المغير فيلزم بمجرد الجارى على القواعد انه لا بد من عقد ايجار ثم رايت الشارح بسط الكلام عليه في فتوى واستدل به كلامهم هو ظاهر فيه وقد يقال ان عقد فلا كلام والاوجب اجرة للمثل (قوله قال الاسنوى واقرب ما يمكن سلوكه ما مر الخ) تقدم في باب البيع في باب الماهى قول الشارح ويقلع غرس وبناء المشتري هنا أى في البيع الفاسد

الاصحاب مصرح بهذا التصور بخلاف الحاصلة في مدة العارية لأصل الغرس والبناء لحدوثها بالاستعمال وهو ظاهر بسط ولو حفر زائدا على حاجة القلع لزمه طم الزائد جزما (فان لم يختر) القلع (لم يقلع بجائنا) لوضعه بحق (بل للمغير الخيار) لأنه المحسن ولأنه مالك الأرض وهى الأصل (بين ان يبقيه باجرة) مثله واستشكلت بان المادة مجبولة قال الاسنوى واقرب ما يمكن سلوكه

ما من بيع حق البناء ما على الأرض بغرض حال بل بغير بيع أو إجازة فينظر لما شغل من (٤٣١) الأرض ثم يقال لو أوجر هذا النحو بناء

دائما محال كم يسأري فإذا
قبل كذا أوجبناه وعليه
يتجه أن له إبدال ما قلع لانه
بذلك التقدير ملك منفعة
الأرض على الدوام (أو
يقبل) أو يهدم البناء وان
وقف مسجدا (ويضمن
ارش قصه) وهو قدر ما بين
قيمتها قائما ومقلوعا ولا بد
من ملاحظة كونه مستحق
الاخذ لنقص قيمته حينئذ
وقضية ضمانه ذلك ان مؤنة
القلع أو الهدم عليه ايضا
واعتمده في التدوير
كالكمية فانه ما نقل فيها
عن الامام ان الظاهر من
كلام المظلم انها على
المستعير قال وفي كلام
الاصحاب ما يدل على انها على
المعير كعليه ما ينقصه القلع
وهو متجه جدا له لكنه
ناقص نفسه في المطالب فان
ظاهر كلامه انها على المستعير
كالمستاجر وتبعه شارح
حيث رد الاول بان المؤنة
في نظيره من الاجارة على
المستاجر فالمستعير اولى منه
اما اجارة نقل النقص فعلى
مالكه قطعا (قبل أو يتماكة)
بعقد مشتمل على إيجاب
وقبول (بقيته) حال
التملك مستحق القلع
والاصح كظايره من
الشفعة وغيرها ومن ثم
قبل انها جاز ما به في مواضع
وجرى عليه هنا جمع
متأخرون ولم يعتدوا ما
في الروضة هناك من تخصيص

بسط واستدل من كلامهم بما هو ظاهر فيه وقد يقال ان عقد فلا كلام ولا وجبت اجارة المثل سم على حج
لكن قول الشارح لانه بذلك التقدير ملك منفعة الأرض قد يخالفه اه عش اقول عبارة النهاية صريحة
في عدم العقد كإبائي وقولها كالشارح لانه بذلك التقدير الخ كالصريح فيه (قوله) ما من بيع حق البناء اى
في الصلاح (قوله) فينظر لما شغل الخ) ينبغي ان ينظر كيف يتأتى ذلك بالنسبة للأرض الموقوفة ابتداء أو بعد
الاعارة ا سيد عمر اقول ويؤخذ حكمه من قول الشارح الآتي ولو وقف الأرض تخير أيضا لكن لا يفعل
الاول إلا إذا كان الخ (قوله) كم يسأري) الاول بك الخ (قوله) وعليه يتجه الخ) اى على قول الاسنوي واقر
الختم هذا ظاهر بناء على ما صوره وتقدم عن العباب في باب الصلاح اى من طرق التيقية بالاجرة ان يتوافقا
على تركه في كل شهر يكذاه ويغتفر ذلك للحاجة كالخراج المضروب على الأرض وعليه فلو قلع غراسه أو
سقط بناؤه ليس له اعادته اه عش (قوله) انه له إبدال ما قلع الخ) اى لو من غير الجنس حيث لم يزد ضرره على
الاول اه عش وكذا له اجارة ما بين الغروس ان كانت الاجارة لجميع الأرض فان كانت بجزء الغروس
فقط فلاهم (قوله) وان وقف مسجد) وينبغي ان يبنى بانقاضه مسجداً ان أمكن على ما يأتي في نظيره انما لو
انهم المسجدو تعذر إعادة اه عش (قوله) لانه بذلك التقدير ملك منفعة الأرض الخ) لان المالك لما
رضى بالاجرة أو أخذها كان كانه آجره والآن اجارة مؤبداً نهاية قال الرشدي قوله لم كانه آجره الخ صريح
في انه لا يحتاج هنا إلى عقد ولعل الفرق بينه وبين ما من في البيع ان هناك ابتداء انتفاع فلا يجوز من غير عقد
بجلاف ما هنا فدوام انتفاع كان ابتداءه بعقد العارية (قوله) وهو قدر ما بين الخ) فلو كانت قيمته مستحق
الابقاء عشرة ومستحق القلع تسعة ومقلوعا ثمانية لزمه واحد فاذا تملك لزمه تسعة ام يجبرى (قوله) ولا بد
من الخ) راجع لقوله قائما (قوله) مستحق الاخذ) اى القلع اه عش (قوله) انها على المستعير كالمستاجر) جزم
به العباب واعتمده مر اه سم عبارة النهاية والظاهر كاقواله ابن الرفعة ان مؤنة القلع على صاحب البناء
والغراس كالاجارة حيث يجب فيها ذلك على المستاجر أما اجارة نقل النقص فعلى مالكه قطعا ولو اراد تملك
البعض وإبقاء البعض فالوجه كإجتهاد الزركشي عدم إيجابه لكثرة الضرر على المستعير إذ ما جاز فيه التخير
لا يجوز تبعيضه اه (قوله) نقل النقص) اى ونقل الغروس اه عش (قوله) بعقد) إلى قوله وينبغي في النهاية
والغنى قول المتن (أو يتماكة) ولو لم يرض المستعير بزمة المعير اجبر المعير على التسليم أو لا وعلى الوضع تحت
يد عدل قلوبى ام يجبرى (قوله) وهو الاصح) اى جواز تملكه بقبضة (وما في المتن) اى من تخصيصه بالتبعية
باجرة القلع (فيتخير بين الثلاثة) عبارة في النهاية والغنى فالمعتمد تخيره بين الامور الثلاثة بل نقل بعضهم
الاتفاق على ذلك اه وفي البجبرى ومثل المعير في التخير المذكور المشتري شرعا فاسد اذا بنى أو غرس على
المعتمد ولا يقال هو كالغاصب لانه يضمن ضمانه لا ناقول المالك هو المسألة على ذلك كالمعير هنا فغنى
لذلك فكثيرا يغلب فيه تامل شورى اه وقوله ولا يقال الخ رد على عش حيث ذكر ما قبله عن سم عن
البغوى ثم قال وقد تقدم في الشارح من ان حكمه حكم الغصب فيقلع مجانا اه (قوله) الاول) اى التبقية بالاجرة
المثل قوله شريك الخ اى في الأرض فان لم يرض الشريك بالاجرة اعرض الحاكم عنهما مغنى ونهاية (قوله)
والثاني) اى القلع وغرامة الارش (قوله) فيه نقص) يعنى في البناء والغراس بسبب القلع نقص (قوله)

مجانا على ما في موضع من فتاوى البغوى ووجه جامعها لكن صريح ما رجحه الشيخان من رجوع مشتر
من غاصب بالأرض عليه الرجوع به هنا على البائع بالاولى لعذره مع شبهة إذن المالك ظاهرا الخ اه (قوله)
انها على المستعير كالمستاجر) جزم به في العباب واعتمده مر (قوله) في المتن قبل او يملكه بقيته) ولو
اراد تملك البعض وإبقاء البعض بالاجرة أو القلع بالأرض وإبقاء البعض فالوجه كإجتهاد الزركشي عدم
إيجابه لكثرة الضرر على المستعير إذ ما جاز فيه التخير لا يجوز تبعيضه كالكمية فاعرض الحاكم عنهما مغنى ونهاية (قوله)
الثلاثة) اعتمده مر (قوله) والثاني الخ) فان قلت لم اتع الاول هنا هو الا بقاء بالاجرة قلت له له لا شك

التخير بالتملك والقلع ولا ما في المتن فيتخير بين الثلاثة وقد يتعين الاول بأن بنى أو غرس شريك باذن شريكه ثم رجع أو الثاني إذ لم
يكن فيه نفس أحد الاربعين فقط بأن وقف المستعير البناء والغراس فيمتنع التملك بالقبضة خلافاً بين الصلاح ولو وقف الأرض

تغير ايضا لكن لا يفعّل الأول إلا إذا كان اصلح للوقف من الثاني ولا الأخير إلا إذا كان في شرط الواقف جواز تحصيل مثل ذلك البناء والفراس من ريعه وينبغي ان يقيد بهذا (٤٣٢) قول ابن الحداد في ارض وقتت بعد البناء فيها بآجرة بقلع البناء بجناها وخالفه الروياني فرأى

أنه قبل مضي مدة الاجارة لا يطالب بالقلع وكذا بعدها إلا ان شرط عليه والدفع المتولى قيمته ان رأى فيه الحظ لان الوقف ورد بعد استحقاق البناء أى فطوره بعد الاجارة المتعصية للقلع بالارض أو التملك لا يغير حكمها ولو كان على الشجر ثم لم يبد صلاحه فلا تخيير إلا بعد الجذاذ كما في الكفاية عن الامام والقاضى كما في الزرع لان له امدا ينتظر قال الاسنوىي لكن المنقول في نظيره من الاجارة هو التخيير ثم ان اختار التملك تملك الثمرة ايضا إن كانت غير مؤجرة والأبهاها إلى أوان الجذاذ وإن أراد القلع غرم أرض نقص الثمرة أيضا وإذا اختار ماله اختياره لزم المستعير موافقته فان أنكلت تفرغ الارض بجناها لتقصيره (فان لم يختر) المير شيئا بما ذكر (لم يقلع) بجناها بذل المستعير الاجرة) لانتفاء الضرر (وكذا ان لم يبدئها في الاصح) لا ت المير مقصر بتركه الاختيار راض باتلاف منافعه (ثم) عليه (قيل يبيع الحاكم

أواحداً للين) وهما البقية بالآجرة والقلع مع غرامة الارش (قوله تخيير) أى بين الثلاثة معنى ونهاية (قوله) لكن لا يفعّل الأول (الخ) عبارة النهاية والمعنى وشرح الرض لكن لا يقلع بالارش إلا إذا كان اصلح للوقف من البقية بالآجرة (قوله) وينبغي ان يقيد بهذا قول ابن الحداد (الخ) يحتمل ان معنى ذلك ان قول ابن الحداد المذكور دل على تعين القلع فيقيد بما إذا لم يكن الأول وهو الابقاء بالآجرة اصلح للوقف ولم يكن في شرط الواقف جواز الآخر وهو التملك بالقيمة وإلا لم يتعين القلع فليتأمل نعم قول ابن الحداد بجناها مشكل إلا ان حمل على ما إذا شرط القلع بجناها سم (قوله) بآجرة (قوله فطوره) أى الوقف (قوله حكمها) أى الاجارة (ولو كان على الشجر) إلى المتن في النهاية (كما في الزرع) مقتضاه ثبوت التخيير فيه وليس كذلك بل يلزمه تبقيته إلى الحصاد كما سيأتي في قول المصنف وإذا اعاد ارضاً لزراعة فراجع الخ ويمكن ان يقال ان المعنى كما يمنع القلع حالاً في الزرع في التشبيه مساحاً ع ع ش أى فالتشبيه في مطلق التأخير وإن كان المؤخر في المشبه التأخير وفي المشبه به القلع إذا خيار فيه كما يأتي في المتن (قوله) لكن المنقول في نظيره من الاجارة هو التخيير) أى في الحال سم على حج ونقل سم على منعه عن الشارح مر اعناه ع ع ش عبارة البجيرى المعتمد ثبوت الخيار الآن ثم إن كانت الثمرة غير مؤجرة تملكها تبعاً إن اختار التملك إلا أبقاها إلى أوان الجذاذ كما في نظيره من الاجارة شوى اه (قوله) تملك الثمرة (ايضا) أى ملكها تبعاً اه سم (قوله) أبقاها (الخ) وينبغي وجوب الاجرة كما في الزرع ع ش وسم (قوله) وان أراد القلع (الخ) (قوله) لو قطع شخص غصناله ووصله بشجرة غيره فثمره الغصن لما كمله لملك الشجرة كما لو غرسه في ارض غيره ثم ان كان الوصل باذن المالك فليس له قلعه بجناها بل يتخير المالك بين ان يبقيه بالآجرة او بقلعه مع غرامة ارض النقص ولا يملكه بالقيمة وإن قلنا فيما مر انه يملك بالقيمة البناء والفراس للرق الواضح اه معنى (قوله) وإذا اختار (الخ) راجع إلى المتن السابق ودخول في المتن الآتي قول المتن (ان بذل) بالمعجمة أى أعطى نهاية معنى أى التزم ذلك وليس المراد دفعها بالفضل فيما يظهر ع ش (قوله) ثم عليه) يعنى على الاصح وكان الاولى الاظهار اه رشيدى (قوله) على الكيفية السابقة (الخ) سيأتي ما فيه قول المتن (والاصح انه يعرض عنهما) والاوجه كافي البحر عدم لزوم الاجرة مدة التوقف لان الحيرة في ذلك اليه أى المعير خلافاً

بجهل المدة فلا حاجة إلى ارتكابه حينئذ مع الاستغناء عنه بالقلع الذى لا يضرب المستعير مع عدم النقص وفيه نظر فهلا اغتفر هذا الجهل كما اغتفر في بيع راس الجدار او إيجاره لوضع الجذوع والبناء ويفرق بالحاجة هنا (لكن لا يفعّل الأول الخ) الذى في شرح الرض لكن لا يقلع بالارش إلا إذا كان اصلح للوقف من البقية بالآجرة انتهى وفي شرح مر وبحث في الاسعادان المعير لو كان ناظر الم يتعذر عليه التملك لنفسه ثم بعد انتقال الاستحقاق في الارض لغيره من ليس وارثاً يبقى بآجرة الحل ويمكن رد بان التملك بالقيمة إنما هو تبع ملك الارض حيث انتفى ملكها وقفها لم تنتع على الناظر التملك وإنما جاز التملك من ريع الوقف لانه يصير بذلك وقفاً تبعاً لارض انتهى فليتأمل قوله يصير الخ (قوله) وينبغي ان يقيد بهذا قول ابن الحداد (الخ) يحتمل ان معنى ذلك ان قول ابن الحداد المذكور دل على تعين القلع فيقيد بما إذا لم يكن الأول وهو الابقاء بالآجرة اصلح للوقف ولم يكن في شرط الواقف جواز الآخر وهو التملك بالقيمة وإلا لم يتعين القلع فليتأمل نعم قول ابن الحداد بجناها مشكل إلا ان حمل على ما إذا شرط القلع بجناها (قوله) لكن المنقول في نظيره من الاجارة هو التخيير) أى في الحال مر (قوله) تملك الثمرة (ايضا) أى ملكها تبعاً (قوله) والأبهاها (الخ) وينبغي بالآجرة فراجع (قوله) في المتن ثم قيل يبيع الحاكم (الخ) في العباب وعلى المستعير آجرة مدة التوقف انتهى وفي شرح مر والاوجه كافي البحر عدم لزوم الاجرة مدة التوقف لان الحيرة في ذلك اليه خلافاً للامام اه

الارض وما فيها) من بناء و غراس (ويقسم بينهما) على الكيفية السابقة في رهن الام دون ولدها فصلاً للخصومة (والاصح أنه يعرض عنهما حتى يختارا شيئاً) لأن المستعير لا تقصير منه فكيف يجبر على إزالة ملكه والمعير وان قصر لكن الضرر عليه فقط واجبار الحاكم إنما هو لازالة الضرر المتعمد للغير كبيع مال مدين امتنع عن الوفاء

وقوله يختار المبكى عن خطه منا وعن اصله واكثر نسخ الشرحين ينافيه اسقاط الالف من خطه في الوجود وصح عليه واستحسنه السبكي وصوبه الاسنوي لان اختيار المعبر كاف في فصل الخصومة ورجح الادعى اثباتها لانه الموافق لتعديرجع بانه يقال لهما الضر فاحتى تصطلحا على شئ بولانه قد يختار المعبر ما لا يجبر عليه المستعير ولو باقاه اه والوجه صحة كل من التعيين اما الاول فلان المعبر هو المخير ولا يصح اسناد الاختيار اليه وحده وقد صرح ابن الرفعة وغيره بانه اذا عاود طلب شيئا من الخصال الثلاث اجيب كالا ابتداء وان اختار شيئا من غير الثلاث ووافقه المستعير انفصل الامر والاستمرار الاعراض عنهما على انه مع حذف الالف (٤٣٣) يصح الاسناد لاحدهما الشامل للمستعير

لانه اختار ماله اختياره كالقلع بجنا ان فصلت الخصومة ايضا واما الثاني فلان المعبر وان كان هو الاصل لسكن لا يتم الامر عند اختيار غير الثلاث إلا بموافقة المستعير فصح الاسناد اليهما (وفي حالة الاعراض عنهما الى الاختيار يجوز (المعبر دخوله او الانتفاع بها) لانها ملكه وله الاستناد الى بقاء المستعير وغرامه والاستقلال بهما وان منه كإمري الصالح وتخييل فرق بينهما غير صحيح واطلاق جمع امتناع الاستناد اليه محمول على ما يضرب ولو لا بدخوله المستعير بغير اذن) من المعبر (انفراج) وغيره من الاعراض التافهة كالا جنبي وهي مولدة قبل لعلمان انفراج اطم اى انكشافه (وبجوز) دخوله (للسقى والاصلاح) للبناء بغير الة اجنبية ونحوهما كاجتناء الخمر (في الاصح) صيانة للملكة عن الضياع فان عطل بدخوله منفعة تقابل باجرة لزمه ماته اصلاح البناء بالة اجنبية فلا يمكن منه لان فيه ضررا بالمعبر

للامان بقر معنى (قوله) وقوله (يختار) الى المتن في النهاية (قوله) وعن اصله (أى عن المحرر) (قوله) ينافيه (الخ) خبر وقوله يختار (خ) (قوله) ورجح الادعى اثباتها (الخ) وهذا الوجه اهم معنى (قوله) ما لا يجبر عليه (الخ) اى شيئا غير الثلاث المارة (قوله) اما الاول (أى) الاسقاط اى محته (قوله) اذا عاد (أى) بعد التوقف (قوله) شيئا من غير الثلاث (أى) كالقلع بجنا (قوله) الشامل (أى) شئ لا بدليا لا عوميا (قوله) واما الثاني (أى) الانبات اى محته (قوله) لا يتم الامر عند اختيار غير الثلاث (أى) كالقلع بجنا وقد يقال وكذا من الثلاث لانه لو أبى المستعير الموافقة كلف تفريق الارض فلم يتم الامر بمجرد اختيار المعبر فليتأمل اه سم (قوله) وفي حالة الاعراض (الخ) وانظر حكم الدخول قبله وبعد الرجوع والظاهر انه لا فرق شويى اه بمجرد (قوله) لانها ملكه (الى قول المتن والعارية مؤقتة في النهاية وكذا في المغنى الا قوله قيل وقوله اما صلاح البناء الى المتن (قوله) لانها ملكه (الخ) قضية هذا التعليل ان المعبر ما ذكر وان لم يرجع فانظر لم اقتصر على ذكر ذلك في حال الرجوع اه سم وقد وجدنا انقصار اخذ من قول شارح الاقوى وتخييل فرق (الخ) بان حالة الرجوع هي محل توهم المنع لما يأتى عن المغنى (قوله) وتخييل فرق) بان المعبر حجر على نفسه بعدم اختياره ولذا منع بخلاف الاجنبى اهمعتر (قوله) التافهة (أى) الحقيرة (قوله) كالا جنبي (أى) قياسا عليه (قوله) وهي مولدة (أى) لفظة تفرج ليست عربية والذى في كلام العرب على ما يستفاد من المختار الفرجة بفتح الفاء النقصى من الهم اه عش عبارة القاموس والفرجة مثثلة النقصى من الهم اه (قوله) لعلمان انفراج اطم (الخ) كما قاله المصنف في تحريره ولو قال بدلهما بلا حاجة لسكان اولى اهمعنى قول المتن (للسقى) للقراس والاصلاح له وللبناء اه معنى (قوله) بغير القاجنية) لعل المراد بهذا القيد الاحتراز عما يمكن اعادته بدونه كالجديد من الخشب والاجر امانحو الطين بما لا بد منه لاصلاح المئذنة فالظاهر أنه لا يعد اجنبيا اه عش (قوله) ونحوهما عطف على السقى (قوله) لزمته) فلا يمكن من الدخول الا بهاتية ومعنى وشرح الروض (بخلاف اصلاحه بانه كان النخ) اى يفجر وكان النخ قال عش وهذا التوجيه يقتضى امتناعه اى السقى لانه قد يجر الى ضرر بالمعبر كافي الاصلاح بالالة الاجنبية فكان الاولى توجيه جواز السقى بنحو الاحتياج اليه اه (قوله) وبثبت المشتري (الخ) عبارة للمغنى فان باع المعبر الثالث تخير المشتري كما كان يتخير البائع وان باع المستعير كان المعبر على خير ته اه وفي البجير مى واذا اشترى من المستعير اى فيه ما تقدم ان كان شرط القلع لزمه (الخ) (قوله) نعم له (أى) للمشتري من كل منهما (قوله) وقيل (الخ) فيه اعتراض على المصنف بان كلامه يفهم ان المعبر يبعه لثالث قطعا وليس مرادا (قوله) للضرورة) لم يظهر وجود الضرورة هنا لتمكن كل منهما من بيع ملكه بشئ

(قوله) لا يتم الامر عند اختيار غير الثلاث (أى) كالقلع بجنا وقد يقال وكذا من الثلاث لانه لو أبى المستعير الموافقة كلف تفريق الارض فلم يتم الامر بمجرد اختيار المعبر فليتأمل (قوله) لانها ملكه (قضية) هذا التعليل ان للمعبر ما ذكر وان لم يرجع فانظر لم اقتصر على ذكر ذلك في حال الرجوع (قوله) فان عطل بدخوله منفعة تقابل باجرة لزمته) كذا في الروض قال في شرحه فلا يمكن من الدخول الا بها انتهى واعتمده

مر (قوله) جاز للضرورة) اعتمده مر

(٥٥) - شروانى وابن قاسم - خامس) لانه قد يختار التملك أو النقص مع الغرم فيز بالغرمل عليه من غير حاجة اليه بخلاف اصلاحه بانه كان سقى الشجر يحدث فيا زبادة عين وقيمة (ولكل) منهما (بيع ملكه) من صاحبه وغيره وبثبت للمشتري من كل ما كان لبائعه وعليه ما ذكر نعم له الفسخ ان جهل الحال (وقيل ليس للمستعير يبعه لثالث) لان ملكه غير مستقر اذ للمعبر تملكه ورد بان غايته انه كشف مشفوع وقيل ليس للمعبر ذلك ايضا للجهل بامد البناء والقراس ولو اتفقا على بيع السكك لثالث بشئ واحد جاز للضرورة

ووزع كامر (والعارة المؤقتة كالمطلقة) في جميع ما مر فيها رجع قبل انقضائها لان التاقيت وعدلا يلزم وقيل لا يجوز الرجوع حيثنذ ولا
لم يكن للتاقيت فائدة وابتدأ بعده وباتى معنى (٤٣٤) الرجوع حيثنذ كالمدة كما يجوز ان يكون للقلع يجوز ان يكون لمنع الاحداث او

طلب الاجرة (تنبه) مستقل نعم تصور الضرورة بما لا الم يوجد من يشتري مال كل على حدته و واجب بعضهم بان المراد بالضرورة
قطع الزرع اه بغير مى (قوله ووزع كامر) اى عقب قول المصنف ويقسم بينهما عبارة النهاية فيوزع
التمن على قيمة الارض مشغولة بالغراس او البناء وعلى قيمة ما فيها وحده اى مستحق القلع فحصة الارض
للمعير وحصة ما فيها للمستعير كذا جزم به ابن المقرئ وجزم به صاحب الانوار والحجازى وقدم المصنف
في الروضة كلام المنولى القائل بالتوزيع كافى الرهن اه وفى المغنى نحوها قال عرش قوله كما جزم ابن
المقرئ معتمد اه وفى البجيرمى وهذا اى ما جزم به ابن المقرئ ومن معه هو المعتمد زبادى فلو باع الجميع
بثلاثين وقيمة الارض مشغولة بوحدها عشرة وقيمة ما فيها مستحق القلع خمسة كان للمعير عشرون والمستعير
عشرة اه فى المتن (والعارة المؤقتة) لبيان ما غراس او غيرها نهاية ومعنى (قوله رجع قبل انقضائها)
اى سواه رجع الخ عبارة النهاية والمغنى اذا انتهت المدة او رجع قبل انقضائها اه (قوله وقيل الخ)
فيه اعتراض على المصنف من حيث افهامه الاتفاق فى المسئلة (قوله اوبعداه) اى انقضاء عطف
على قبل انقضائها (قوله وباتى معنى الرجوع الخ) اشارة الى قوله الا ترى اى انتهت بانتهاء المدة سم
وكردى (قوله حيثنذ) اى حين اذا انقضت المدة (قوله وذكر المدة) الى التنبية فى النهاية (قوله كما يجوز ان
يكون للقلع يجوز الخ) اى فلا يمنع التخيير اه سم (قوله اذا عير لهما) الى قوله او فيها فى المغنى (قوله ولم
يذكر) ببناء المفعول (قوله فله فعلهما) اى للمستعير فعل البناء والغرس (قوله لكن لا يفعلها الامرة
واحدة) كذا فى شرح الروض اه سم فان قلع ما بناه او غرسه لم يكن له اعادته الا باذن جديد الا ان
صرح بالتجديد مرة بعد اخرى ذكره الشيخ بخان فى الكلام على الزرع اه مغنى (قوله وغيرها الخ) اى
البناء والغراس (قوله وان قيد الخ) هذا محط الاشكال (قوله كذا فى المرة بعد الاخرى الخ) اى وغير الغراس
والبناء فى معناهما اه مغنى (قوله لم تنقض الخ) فان فعله عالما او جاهلا بوجوه او بعد انقضاء المدة قلع
بجناوا وكلف تسوية الارض كالفاصب فى حالة العلم وكذلك ما ثبت بحمل السيل الى ارض غيره فى حالة الجهل
اه مغنى (او فيها الخ) عطف على قوله فى البناء والغراس فقط (قوله ولو لم الاجرة) عطف على منع الخ
(قوله فيه) اى فى الانتفاع (قوله بخلافه) اى الانتفاع جاهلا بالرجوع (قوله اى المؤقتة) الى قوله اى اعلامه
فى المغنى والى قول المتن والاصح فى النهاية (قوله بعد المدة) ذكر هذا القيد وجب استدراكا لانه لفسر
الرجوع بالانتهاء بانتهاء المدة فحاصل معنى اذا رجع اذا انقضت المدة فصار التقدير فى قوله القلع بعد
المدة اذا انقضت المدة ولا يخفى قبحه اه سم (قوله وجوابه) اى جواب تعليل ذلك القول (قوله ما مر
قبيله) اى فى قوله وذكر المدة يجوز ان يكون المنع الاحداث الخ اه سم (قوله مطلقا) اى بلا تعيين مدة
(قوله بخلاف ما اذا لم ينقص) اى بالقلع فانه يكلف قلعه وان لم يعتد قطعه نهاية ومعنى (قوله هذا) اى قول
المصنف فالصحيح الخ (قوله ان لم ينقص الخ) اى ان لم يعتد قلعه قصيلا (قوله كامر) اى فى اول الفصل (قوله
(قوله وباتى معنى الرجوع حيثنذ) اشارة الى قوله الا ترى اى انتهت بانتهاء المدة (قوله كما يجوز ان
يكون للقلع يجوز الخ) فلا يمنع التخيير (قوله لكن لا يفعلها الامرة واحدة) كذا فى شرح الروض
(قوله كذا فى المرة الخ) كذا فى الروض وشرحه (قوله بعد المدة) ذكر هذا القيد وجب استدراكا لانه لفسر
الرجوع بالانتهاء بانتهاء المدة فحاصل معنى اذا رجع اذا انقضت المدة فصار التقدير وى قوله القلع بعد
المدة اذا انقضت المدة ولا يخفى قبحه (قوله وجوابه ما مر قبيله) اى فى قوله وذكر المدة الخ (قوله فى المتن
وإذا اعار لزراعة) قال الروض وان اعاره لفسيل اى صفار النخل يعتاد نقله فكأن زرع والافكا لبناء
قال فى شرحه قال السبكي وسكتوا عن القول ونحوها بما جزمه بعد اخرى ويحتمل الحاق عروقه بالغراس
كا فى البيع الا ان يكون مما ينقل اصله فيكون كالفسيل الذى ينقل انتهى

مدة الابقاء وقت الرجوع لاتضاء الاباحة به فاشبه ما اذا اعار دابة ثم رجع ائنا
الطريق فعليه نقل متاعه الى ما من باجرة المثل كامر (قلو عين مدة) الزراعة (ولم يدرك) الزرع (فيها لتقصيره بتأخير الزراعة)

أو بنفسها كان كان على الأرض نحو سبل أو تأجيل من زرع بعد زواله لا يدرك في بقية المدة أو زرع غير المدين مطلقاً. أكثر منه (فعل مجانا) لما
تقرر من قصير من يولمه أيضاً وبه الأرض أما إذا لم يقصر فلا يقع مجانا كولو أطلق سواء كان عدم الإدراك لنحو بردام لقصر المدة المعينة
(ولو حمل السبل) أو نحو الهواء (بذرا) بمجموعة أي ماصيصير بذور أو لوف أو أوحيم (٢٣٥) يعرض مالكة عنها (الى أرض) لغير مالكة

(فثبت فهو) أى الثابت
(لصاحب البذر) لأنه
عين ماله وإن تحول لصفة
أخرى فيجب على ذى
الأرض فالحاكم رده
إليه أى إعلامه به كإفى
الامانة الشرعية أما
ما عرض مالكة عنه وهو
من يصح لإعراضه لا كسفيه
فهو لذى الأرض ان قلنا
بزوال ملك مالكة عنه بمجرد
الإعراض (تنبيه)
سيعلم بما أتى قبل الاختية
جواز اخذ ما ياتي مما
يعرض عنه غالباً ويؤخذ
منه إن ما هو كذلك بملكه
مالك الأرض هنا وإن لم
يتحقق إعرض المالك عنه
وحيثما فالشرط أن لا يعلم
عدم إعرضه لأن لا يعلم
إعراضه خلافاً لما يوحى
كلامهم هنا فأنمله (والأصح
أنه يجبر) أى يجبره المالك
ولو من غير رفع الحاكم
بأن يتولى قلعه بنفسه نظير
ما مر فى الصلح خلافاً لابن
الرفعة (على قلعه) لأن المالك
لم يأذن فيه فاشبه ما إذا
انتشرت اغصان شجرة
للغير الى هواء داره ولا
أجرة لمالك الأرض على
مالك البذر لمدته قبل القلع
وإن كثر كما جزم به فى
المطلب لعدم الفعل منه
ومن ثم لزومه تسوية

أو بنفسها) أى الزراعة عطف على تأخير الخ ع ش أهم أى قوله كان كان الخ مثال له عبارة المغنى وشرح
المنهج وإن قصر بالزرع ولم يقصر بالتأخير كان كان الخ اه (قوله أو زرع الخ) عطف على قوله كان على
الأرض الخ قول المتن (فلم يجانا) أى وإن لم يكن المقطوع قدر ما يتوقع به اه ع ش (قوله من قصيره) أى
تأخير الزرع فى الصورة الأولى وبأصل الزرع فى الثانية وبزرع غير المدين فى الثالثة (قوله لنحو برد) أى
كروم مطروا كل جراد ودود ثم ثبت من أصله ثانياً ع ش ومعنى (قوله أم لقصر المدخل) ولأنه لم يتجمل
العارية فى هذه لا مكان إبدال الزرع بغيره مما هو دونه فلو بنى اه بغير معنى (قوله أم لقصر المدة المعينة)
ظاهره وإن كان المغير جاعلاً بالخال والمستعير عالماً به ودلس وفيه بعد اه رشيدى (قوله أو نحو الهواء) كذا
فى أصله اه سمدى ع ش أى كالتأخير (قوله أى ماصيصير بذوراً) فيه تجوز من وجهين اه معنى أى إطلاق
المصدر على المقعول وأسميته لثبته بتأخير إليه اه زبائى (قوله ولو نوافاً وحباً) عبارة عن المغنى شمل لإطلاقه
ما لو كان المحمول لا قيمة له كحب أو نواف يعرض عنها مالكة أو هو الأصح كما فى زيادة الرضا (قوله فيجب
على ذى الأرض الخ) عبارة عن المغنى والنهاية فيجب رده إليه ان ضرر وعلمه ولا يبرده الى القاضى لانه نائب
الغائب ويحفظ المال الضائع اه عبارة مع قوله فيجب الخ عبارة عن الرضا لزمه ردها للمالك وإن غاب
للقاضى اه فليتام ما ذكره الشارح اه (قوله اما ما عرض) الى قوله ان قلنا فى المغنى الا قوله لا كسفيه
(قوله بمجرد الإعراض) وهو الرجوع اه ع ش (قوله ويؤخذ منه) أى من ذلك الجواز (قوله وحيثما فالشرط
الخ) اعتمدهم اه سم (قوله ان لا يعلم الخ) فليقال هذا يشمل ما يشك فيه هل هو ما يعرض عنه غالباً أو لا
وفى ملكه نظر فالوجه أن الشرط علم الأعرض أو علم كون الموجود ما يعرض عنه غالباً مع الشك فى
الأعراض سم على جميع اه ع ش وقد يمنع دعوى الشمول بأن مرجع ضمير عدم إعرضه فى الشرح قوله
ما هو كذلك المشار به الى قوله لما يعرض عنه غالباً قول المتن (و لا صح أنه يجبر الخ) ظاهر إطلاقه وإن كان
البذر ما يعرض عنه غالباً وهل ذلك مقيداً حيثما بدأ المبدأ المالك الأعرض عنه فليراجع (قوله لان
المالك) الى قوله وقضية ذلك فى النهاية (قوله ولا اجرة) الى قوله وقضية ذلك فى المغنى (قوله لمدته) أى بقا البذر
اه ع ش (قوله قبل القلع) مفهوماً الوجوب لمدة القلع سم على حجج ويذنى أن يأتى بعد القلع أى لو تمكن من القلع
وأخره أخذاً مما مر فى وراث المستعير من أنه اذا تأخر مع التمكن لزمته لاجراً ع ش أو لوقول سم مفهوماً
الوجوب فيه وقفة اذا المتبادر من القلع تمامه لا التبرع فيه ومن اذابة طول زرع من القلع بل التعمل لآتى
كالصريح فى عدم الوجوب فليراجع (قوله ومن ثم) أى من أجل التعمل بذلك (قوله تسوية الحفر الخ) أى
برد الاجر من المنفعة منها فقط اه ع ش (قوله لانه) الأولى التائب (قوله وقضية ذلك) أى التعمل (قوله
من فعله) مفهوماً أنه لو أجبره المالك أو الحاكم لا يلزمه ما ذكر سم على منجز ووجه بأنه يحصل منه
فى الأصل تعدد مراتب الاذعى صريح المفهوم المذكور اه ع ش قول المتن (ولو ركب الخ) عبارة عن المنجز
ولو قال من يده عين اعترفتى فقال مالكة الجربك أو ذبحتى وضعت مدتها لاجرة صدق اه قول المتن
(فقال اجر تسكها) فى ما لوداعى واضع اليد بعد تنافس العين لاجرة أو المالك ادعى العارية عكس كلام المتن

(قوله أو بنفسها) أى الزراعة عطف على تأخير ش (قوله فيجب على ذى الأرض فالحاكم رده الخ) عبارة
الروض لزمه ردها للمالك وإن غاب للمقاضى اه فليتام ما ذكره الشارح (قوله وحيثما فالشرط الخ) اعتمده
مر (قوله ان لا يعلم الخ) فليقال هذا يشمل ما يشك فيه هل هو ما يعرض عنه غالباً أو لا وفى ملكه نظر فالوجه
أن الشرط علم الأعرض أو علم كون الموجود ما يعرض عنه غالباً مع الشك فى الأعرض (قوله قبل القلع)

الحفر الحاصلة بالقلع لانه من فعله وقضية ذلك أنه لو كان وصوله لأرض الغير من فعل مالكة كان بذره فباطل أنه ملكه فبان غير
ملكه لزمته الاجرة وهو متجه وسئل عن سبل نقل تراب وحجارة أرض عليا إلى سفلى هل يجبر مالكة العليا على إزالة ذلك فأجبت
بأنه يجبر أخذاً مما ذكره فى محمول السبل وفى انتشار الاغصان (ولو ركب دابة وقال لمالكها أعز تنفيها فقال أجر تسكها)

مدة كذا يكذو ويجوز كإرجاعه السبكي لإطلاق الاجرة بناء على الاصحح الا ان الواجب اجرة المثل (او اختلاف مالك الارض وزارعها فالمدق المالك على المذهب) لاني بقاء (٤٣٦) العقد لوقفي بعد المدة بل في استحقاق الاجرة او القيمة بتصفياهما الا ان الغالب انه

في الانتفاع بمقابل فيحذف لكل مما يتجمع نفيًا وإيجابًا انه ما عاره بل اجرة ويستحق أجرة المثل إن وقع الاختلاف مع بقاءها وبعد مضي مدة لها اجرة فان وقع قبل مضي تلك المدة صدق مدعي العارية بيمينته قطعًا لانه لم يتلف شيئًا حتى يجعل مدعيه بالوسط بدله او بعد تلفها ومضى مدة لها اجرة فان كانت القيمة دون الاجرة او مثلها اخذها بلا عين لانفاقها على وجوب قدرها ولا يضر الاختلاف في الجمة ويحذف للزائد في الاولى (وكذا) يصدق المالك فيها (ولو قال) الراكب او الزارع (أعرتني وقال المالك بل غصبته مني) وقد مضت مدة مثلها اجرة والعين باقية لان الاصل انه لم ياذن فيحذف وله اجرة المثل (فان تلفت العين) قبل ردها تلفًا تضمن به العارية (فقد اتفق على الضمان) لها لان كلام المعار والمغصوب مضمون (لكن) يوجه الاستدراك فيه خلافًا لمن زعم انه لا وجه له بان قوله اتفاقًا على الضمان يقتضي مساواة ضمان العارية لضمان الغصب الذي سيذكره ومقابلته من ذكر الاختلاف يقتضي تخالفهما وانه

فالمصدق واضح اليد لان الاصل عدم ضمان واضع اليد وعدم العارية خش ولو ادعى المالك العارية وذو اليد انصب صدق المالك بيمينته ايضا فان لم تتلف العين ولم يضر من مثلها اجرة فلا شيء سوى ردها وان مضى ذلك فهو اليدمقر بالاجرة لمنسكرها وان تلفت ولم يضر من ذلك الزمان فان لم يرد انص القيم على قيمة يوم التلف فهي للمالك وان زاد فهو اليدمقر به لمنسكرها وان مضى من مثلها اجرة فهو مقر بها لمنسكرها ايضا ولو ادعى المالك العارية وذو اليد اربعة صدق المالك بيمينته ان تلفت العين واستعملها وذو اليد لا فعلي قياس ما مر انه يصدق بلا عين قلوب على الجلال اه يجيزي (قوله مدة كذا) الى المتن في النهاية (قوله) اطلاق الاجرة) يعني الاقتصاص على اجرتها (قوله الا ان) اي في قوله ويستحق اجرة المثل (قوله ان الواجب اجرة المثل) وقيل المسمى وقيل الاقل منهما اه معني (قوله لان الغالب الخ) عبارة النهاية اذا الغالب انه لا يذن في الانتفاع بملكه الا بمقابل اه (قوله فيحذف الخ) فان نكل المالك لم يحذف الراكب ولا الزارع لانهما يديان الاعارة وليست لازمة وقيل بخلافه لان الخاص من الغرم ومغنى وساطان (قوله لكل) اي من المدعين في مسئلتى الدابة والارض اهرشدي (قوله ما عاره) اي المذكور من الدابة والارض (قوله ان وقع الاختلاف) قيد لقول المصنف فالمدق المالك اه كردي ويجوز رجوعه لقول في الشارح فيحذف الخ ويستحق الخ (قوله مع بقاءها) اي الدابة اه مغنى وقال عرش اي العين اه وهو احسن (قوله بيمينته) اي لا احتمال ان ينسكها فيحذف مدعي الاجرة فثبت اه ساطان اي لانها عقد لازم اه يجيزي (قوله او بعد تلفها) عطف على قوله قبل مضي الخ (قوله او بعد تلفها) اي بغير الاستعمال المأذون فيه اه شرح منبه وسيد كره الشارح في مسألة الغصب فكان المناسب ذكره هنا ايضا (قوله ومضى مدة الخ) فان لم يضر مدة لها اجرة فالراكب مقر بالقيمة لمنسكرها مغنى ونهاية قيد رده اه معني اي فبقى في بدله ان يعترف المالك بما قيد فعم اليه بعد اقراره له بما قياسي على ما لو اقر شخص بشيء للآخر فأنكره اظفحي اه يجيزي (قوله فان كان القيمة الخ) عبارة المغني فالراكب مقر بالقيمة لمنسكرها هو يدمقر الاجرة فيعطى قدر الاجرة من القيمة بلا عين ويحذف للزائد فيها اذا زادت على القيمة اه (قوله لا تفاقمها على وجوب قدرها) قضيتها ان التلف بغير الاستعمال المأذون فيه او بالاتفاق اه سم وتقدم عن شرح المنهج التصريح بذلك (قوله في الاولى) اي في صورة البدون فيقول والله ما عركت لك باجرتك لاجل ثبوت الزائد وما قدر القيمة فقد اتفقا عليه كما مر (قوله يصدق المالك) اي قول المتن لكن في المغني والى قوله الاصح في النهاية (قوله تلفها تضمن به الخ) اي بان كان التلف بغير الاستعمال المأذون فيه اه عرش (قوله لمن زعم انه الخ) واقفه المغني عباره وقول المصنف لكن الخ مسألة مستقلة وهو ان العارية هل تضمن بقيمة يوم التلف فلا وجه للاستدراك اه (قوله بان قوله الخ) متعلق بقوله لوجه الخ (قوله يقتضي مساواة الخ) لاحاجة في الاستدراك للاقتضاء بل يكفي مجرد التوهم كما صرحوا به اه سم (قوله وما قبله) اي وان ما قبل قوله اتفقا الخ (قوله من ذكر الاختلاف) اي بين المالك والراكب او الزارع على الاعارة والغصب (قوله تخالفهما) اي الضمانين وكذا ضمير قوله الا في اتحادهما (قوله وانه الخ) اي يقتضي ان تخالفهما (قوله الخائف الخ) نعم لقوله ما تضمن به الخ (قوله وما فيها) اي في العارية اي فيما تضمن به عطف على قوله ما تضمن به الخ (قوله على المعتقد) واعتمد الثانية والمغني والثواب الرمي انها تضمن بالقيمة مطلقا متقومة كانت او مثلية عبارة الجيزي على شرح المنهج قوله اذا المعار يضمن بقيمته اي ولو مثليا على الراجح وكذا المستام يضمن بقيمته وقت تلفه ولو مثليا

مضمونه هو الوجوب لمدة القلع (قوله ويجوز كإرجاعه السبكي الخ) اعتمدته مر (قوله لا تفاقمها على وجوب قدرها) قضيتها ان التلف بغير الاستعمال المأذون فيه او بالاتفاق (قوله يقتضي مساواة ضمان العارية الخ) لاحاجة في الاستدراك للاقتضاء بل يكفي مجرد التوهم كما صرحوا به (قوله ان كانت متقومة

متفق عليه فين تخالفهما بذكر ما تضمن به العارية عنها المخالف لما سيذكره في ضمان الغصب على
وما فيها من الخلاف المشتعل على بيان اتحادهما على وجه (الاصح ان العارية تضمن بقيمة يوم التلف) ان كانت متقومة والا فبالثاني على المعتقد

والمغضوب بضم الباء والقيم من يوم القرض الى يوم النصف والفرق ان هذه تعدد في ظاهيه بالخلاف لا في ذاتها وتوجد في خلاف المستبين
فقط لا في وقت ضمانها وهو وقت النصف ولا تضامن العارية (باقى القيم ولا ٤٣٧) يوم القرض خلافا لما قبل الاصح (فان كان

على الرجح والحاصل ان المتلفات اقسام ثلاثة ما يضمن بالمثل مطلقا وهو القرض او القيمة مطلقا وهو ما
ذكرنا والمثل ان كان مثليا واقصى القيم ان كان متقوما وهو المغضوب والمقبوض بالشراء المعاش شوبرى اه
(قوله والمغضوب الخ) اى المقوم وهو موقوف على قول المصنف الاصح ان العارية الخ (ان هذا) اى الغاصب
قوله وقت ضمانها) اى العارية قول المتن (حاشا للزيادة) اى يمتنع تجمع نفيها اثباتا كما سبق قال ع ش
وينبغي ان يخلف للاجرة التى يستحقها في مدة وضع يده عليها عارية شرع المنهج ويخلف للاجرة مطلقا
ان مضت مدة الهاجرة اه قال البجيرى قوله ويخلف للاجرة مطلقا سوى ان كانت زائدة على القيمة ولا
ويصح تفسيره ايضا بما اذا كانت قيمته وقت النصف اى أقصى القيم او اقل منه فيكون الاطلاق في مقابل قوله
فان كان ما يدعيه الخ اه (قوله انه يستحقها) الى الكتاب في النهاية الاولى ومن تكلم الى الاول انه قوله وسيأتى
اخر القراض ما يتعلق بذلك (قوله نظير مامر) اى في شرح علي المذهب (قوله لوقال) الى قوله وعمله
في المأخى ثم قال ولوقال المالك غصبتي والراكب اجرتهى صدق المالك يمينه لان الاصل بقاء مستحقاق
المنفعة فيسترد العين ان كانت باقية وبأخذ القبة فان تافت واذا مضت مدة ضمانها اجرة اخذ قدر المسمى
بلايين لان الراكب مقر له ويخلف الزائد عليه ولو ادعى المالك الاجارة وذو اليد الغصب فان لم تلف
العين ولم تمض مدة الهاجرة صدق ذو اليد يمينه فان مضت فالمالك مدع المسمى وذو اليد مقر له اجرة
المثل فان لم يرد المسمى عليها اخذه بلايين والاحلف الزائد ولو ادعى المالك الوديعه وذو اليد الغصب فلا
معنى النزاع فيما اذا كانت العين باقية ولم تمض مدة الهاجرة فان مضت فذو اليد مقر لها اجرة فأنكرها وان
تافت قبل مضى مدة الهاجرة فان لم يرد أقصى القيم على قيمة يوم التلف اخذ القيمة بلايين والا فلا يؤتمد مقر
بهاذو اليد لمكرها وان مضت مدة الهاجرة فلا اجرة مقرها ذو اليد لمكرها (خاتمة) لو اختلف
المعير والمستعير في رد العارية فالقول قول المعير يمينه لان الاصل عدم الرد مع ان المستعير قبض العين لمحض
حفظ نفسه اه (قوله) ومحلها اى تصديق المالك يمينه (قوله) والاصدق المالك بلايين) اى لانها بتقدير
كونها دبيعة صارت بالاستعمال كالمغضوب اه ع ش (قوله هذا) اى تصديق المالك فيما اذا ادعى
الغصب وذو اليد الوديعه (قوله الى) اى المقر (قوله ثم) اى فيما مر (قوله) ومن تكلم الخ خبر مقدم لقوله
التاج الخ (قوله) ولانه الخ الاولى وبانه الخ بالباء (قوله هنا) اى فيما مر فكان الاولى هناك بالكاف (قوله)
اقتضى الخ خبر ان قوله ذلك ضمانه فاعله ففعله و المشار اليه يكون يده على العين (قوله فدعوا الخ) جواب
لما (قوله فادعى الدافع القرض الخ) او مثل ما لو ادعى الاخذ الحلية والدافع القرض فيصدق الدافع في ذلك
ولا فرق في ذلك بين ان يكون للدافع به المام لكونه خادما مثلا ام لا اه ع ش (قوله وقال الاخر بل وكالة
الخ) وعلى قياسه لو ادعى الدافع او ازمه البيع والاخذ الوكالة والقرض او الشركة او نحوها مما لا يقتضى
الضمان صدق الدافع لكن بالنسبة لزوم البذل الشرعى ولو اختلفا في قدر البذل صدق الغارم اه ع ش

الخ الذى جزم به في الانوار واعتمده مر انها تضمن بالقيمة مطلقا (في المتن حلف للزيادة) ينبغي ان يخلف
للآجرة اذ لم تكن زيادة ويستحقها (ضعف قول البغوى) ووافق مر على ضعفه واعتمد تصديق الدافع اه

(تم الجزء الخامس وبليه الجزء السادس اوله كتاب الغصب)

الاستيلاء والاصل عدم الاذن فصدق المالك وهذا يعلم بضعف قول البغوى لدفعه لغيره الفاهل بكت قاعى الدافع القرض والمدفوع
اليه الوديعه صدق المدفوع اليه وسيأتى اخر القراض ماله تعلق بذلك ثم رابت ما يرد كلام البغوى وهو قول الانوار عن مناج القضاء لوقال
بعد تفاده دفعته فحاشا لوقال الاخر بل وكالة صدق الدافع اه

﴿ فهرست الجزء الخامس من حواشي تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾
 ﴿ للعلامة شهاب الدين احمد بن حجر الهيتمي المكي رحمهم الله تعالى ﴾

صحيحة	صحيحة
٢٢٦ باب الحوالة	٢ كتاب السلم
٢٤٠ باب الضمان	٣٠ فصل في بيان أخذ غير المسلم فيه عنه
٢٥٧ فصل في كفالة البدن	ووقت أدائه ومكانه
٢٦٧ فصل في صيغتي الضمان والكفالة	٣٥ فصل في القرض
٢٨١ كتاب الشركة	٥٠ كتاب الرهن
٢٩٤ كتاب الوكالة	٦٢ فصل في شروط المرهون به ولزوم الرهن
٣١٤ فصل في بعض أحكام الوكالة	٧٩ فصل في الامور المترتبة على لزوم الرهن
٣٢٥ فصل في بقية من أحكام الوكالة	١٠٣ فصل في الاختلاف في الرهن وما يتبعه
٣٣٧ فصل في بيان جواز الوكالة	١١٠ فصل في تعلق الدين بالتركة
٣٥٤ كتاب الاقرار	١١٩ كتاب التفاضل
٣٦٥ فصل في الصيغة	١٢٧ فصل في بيع مال المفلس وقسمته
٣٧٠ فصل يشترط في المقر به الخ	وتوابعهما
٣٨٦ فصل في بيان أنواع من الاقرار	١٤٣ فصل في رجوع نحو بائع المفلس
٤٠٠ فصل في الاقرار بالنسب	١٥٩ باب الجحر
٤٠٩ كتاب العارية	١٧٦ فصل فيمن يلى الصبي
٤٢٥ فصل في بيان جواز العارية	١٨٧ باب الصلح
﴿ تمت ﴾	١٩٧ فصل في التزام على الحقوق

